



















مَهْوَرَة بَحْثِ الْقَرِيبَةِ

مَجْلَمَةُ النَّقَضِ

الْمَكْتَبَةُ الْفَنِيَّةُ

مَجْمُوعَةٌ

الْأَحْكَامُ الصَّادِرَةُ مِنَ الرِّيَاسَةِ الْعَامَّةِ لِلْمَوَادِّ الْجَنَائِيَّةِ  
وَمِنَ الدَّائِرَةِ الْجَنَائِيَّةِ

السَّنَةُ الرَّابِعَةُ وَالْعِشْرُونَ

الْعَدَدُ الثَّلَاثُ : مِنْ أَكْتُوبَرٍ إِلَى دِيسَمْبَرٍ سَنَةِ ١٩٧٣

أَهْدَاءُ لِلْمُعَلِّمِ الْأَمْتَاذِ : \_\_\_\_\_

مَحْكَمَةُ : \_\_\_\_\_







# الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

## ( ١ ) في النقابات

جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار/محمد الدين عطية ، وعضوية السادة المستشارين : - صرا أبو الفتوح الشربيني ،  
وإبراهيم أحمد الديواني ، وعبد الحميد محمد الشربيني ، وحسن علي المغربي .

## ( ٢ ) نقابات

الطعن رقم ٣ لسنة ٣ ، القضائية "محامين"

( ١ و ٢ و ٣ ) محامة . " لجنة قبول المحامين أمام محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا " . إدارات قانونية .

( ١ ) عدم التزام لجنة قبول المحامين أمام محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا بتسيب قراراتها .

( ٢ ) سماع أقوال طالب القيد بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا . غير واجب .

استيضاح اللجنة للطالب في شأن بعض المذكرات المقدمة منه مع طلبه . هو استكمال منها لتكوين عقيدتها دون أن يسبغ عليه صفة المدافع من طلبه . نعيه على اللجنة الإخلال بحقه في الدفاع لعدم استجابتها لطلبه التأجيل لتقديم مذكرة بدفاعه . غير مقبول .



( ٣ ) تقدير توافر شروط القيد بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض والمحاكمة الإدارية العليا . من حق لجنة القبول في هذا الجدول ما دام تقديرها سائغا .

مثال لقرار برفض طلب قيد مدير الإدارة القانونية بأحدى شركات القطاع العام لما ثبت لديها من وجود عيب في صور بعض المذكرات المقدمة منه مع طلب القيد .

١ — إن لجنة القيد في جدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا غير ملزمة بتسبيب القرارات التي تصدرها .

٢ — لا يوجب القانون سماع طالب القيد أمام لجنة القيد في جدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا . وإذا كانت اللجنة — في موضوع هذا الطعن — قد استدعت الطاعن واستوضحته في شأن بعض المذكرات المقدمة منه مع الطلب ، فإن ذلك كان منها في سبيل استكمالها لتكوين رأيها وعقيدها في الطلب المقدم إليها دون أن يترتب على هذا الإجراء حق معين للطاعن أن ينصب من نفسه مدافعا عن طلبه والمستندات المقدمة منه تأييداً له ويؤدي إلى أنه إذا لم تستجب اللجنة إلى طلبه تأجيل نظر القيد حتى يقدم مذكرة بدفاعه ، فإنها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع .

٣ — إن تقدير توافر الشروط اللازمة للقيد بالجدول متروك للجنة القيد ما دام هذا التقدير سائغا . ولما كان المستفاد مما ورد بمحضر اللجنة الذي أعقبه صدور قرارها بالرفض أن اطلاعها على صور المذكرات التي كانت من بين المستندات التي تقدم بها الطاعن مع طلبه تنفيذا للقانون وعدم تمكن الطاعن من إيراد تعليل مقبول لما لوحظ من شطب ومحو للتوقيعات المذيلة بها خمس من تلك المذكرات السبع كان له اعتبار فيما انتهت إليه ، وكان هذا الذي انتهت إليه اللجنة في قرارها المطعون فيه سائغا ذلك بأن الطاعن قد باعد بين نفسه وبين ما يجب توافره فيمن وصل إلى مثل مستواه سواء في المحاماة أو في المركز الذي يشغله في الشركة التي يعمل بها وهي إحدى شركات القطاع



العام كمدير لإدارتها القانونية الذي يؤهله لأن يصبح من حقه التقدم بطلب للقيد بمجدول المحامين المقبولين أمام أعلى المحاكم درجة في القضاء والتي لا يجوز الحضور عن الخصوم أمامها إلا لمن هو مقيد للمرافعة أمامها ، بما كان يقتضى منه أن يضع نفسه في الموضع اللائق بمثله من حيطة وحذر وحرص — خاصة وأن الأمر يتعلق بشخصه ومستقبله — وأن يربا بنفسه عن المواطن التي قد تشوبه بأية شائبة ، مما لا يقبل منه فيه أى قول يتنافى مع ذلك ، ومن ثم فإنه بفرض صحة ما قرره بأن رئيس السكرتارية بالشركة هو الذى أعد له المستندات التي استلزمها طلبه ومن بينها صور المذكرات المشار إليها ، فإنه كان من المتعين عليه أن يراجعها ليتحقق أن أصولها من إعداده وتوقيعه وأنها هي المذكرات السبع التي تخيرها من بين العديد من المذكرات التي يقول بأنها من إعداده في فترة اشتغاله بالمحاماة أمام محاكم الاستئناف — أما وقد تبين أن إحدى تلك المذكرات مقدمة في إحدى الدعاوى من خصم الشركة التي يعمل بها وقد وقع عليها منه بعد شطب توقيع محامى الخصم الوارد عليها فإنه لا مجال لأى تبرير لهذا التصرف من جانبه حتى ولو كان من قبيل الإهمال كما أنه من غير المستساغ ما حاول أن يدرا به عن نفسه ما وقع بالمذكرات الأربع الأخرى من عبث — شطب ومحو — لأنه ، حتى بفرض صحة ما قاله في شأنها ، فإنه كان من واجبه أن يكون حريصا على أن يتتبع المستندات التي أرفقها بطلبه ومن بينها تلك المذكرات إلى أن تقدم للجنة حتى لا تناهها أى يد بالعبث . ولما كان الطاعن لا ينازع في أن المذكرات على الصورة التي عرضت بها على اللجنة لا ترشح لقبول طلبه بدليل أنه تقدم بعشر مذكرات أخرى لا يشوبها ما شاب تلك المذكرات من عبث ، وكان لا يبعد عنه ما أخذ على موقفه السالف الإشارة إليه تقديمه لمذكرات خالية من العبث الذى لحق تلك المذكرات إذ أنه فضلا عن أن تقديمه لها لم يكن معاصرا لتقديمه طلب القيد وجاء تاليا لصدور قرار اللجنة فإنه لا يرفع ما يكون قد لصق بشخصه في نظر اللجنة عند تقديرها صلاحيته للقيد وليس من شأنه أن يحو أثر ما لوحظ على تلك المذكرات ، وإذا كان قد فرط في حق نفسه فلا يلوم إلا نفسه .



## الوقائع

تتصل وقائع هذا الطعن في أن ... .. مدير الإدارة القانونية لشركة ... .. تقدم إلى لجنة قبول المحامين أمام محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا بطلب لقيده باسمه في ذلك الجدول . وبتاريخ ١٥ من أبريل سنة ١٩٧٢ قررت اللجنة بقبول الطلب المقدم منه شكلا وفي الموضوع برفضه وإرسال الأوراق إلى السيد النائب العام . وأخطر الطالب بهذا القرار بتاريخ ٢٤ من الشهر المذكور . فطعن الوكيل عن الطاعن في هذا القرار بطريق النقض ... .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على القرار المطعون فيه أنه إذ انتهى إلى رفض طلب قيده في جدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا قد شابه البطلان والإخلال بحق الدفاع والخطأ في القانون ، ذلك بأن القرار المطعون فيه خلا من الأسباب التي بنى عليها ، كما أن لجنة القيد لم تجبه إلى طلبه تأجيل نظر طلب القيد لتقديم مذكرة على ضوء ما يبين من الرجوع إلى ملفات القضايا الخاصة بالمذكرات المقدمة إلى اللجنة مع الطلب وأصدرت قرارها المطعون فيه ، هذا فضلا عن أنه يتوافر فيه جميع الشروط التي يستلزمها القانون لقبول طلبه ، وأنه كان قد كلف رئيس السكرتارية للشركة التي يعمل مديرا لإدارتها القانونية أن يستخرج الأوراق اللازمة والتي يتعين إرفاقها بطلب القيد ومنها سبع مذكرات بدفاع الشركة في قضايا وتحمل توقيعها ، وذلك ثابت من إقرار رئيس السكرتارية المرفق الذي يفيد هذا الأمر وأنه هو الذي تقدم بالمذكرات إلى سكرتارية لجنة القيد ، إلا أن الأخير لغرض في نفسه وللإضرار به قام بإجراء محو أو شطب وكشط بصورة ظاهرة لتوقيع زميل الطاعن المذيلة به تلك المذكرات مع توقيعها بل إن إحداها عبارة عن مذكرة مقدمة من خصم



الشركة ، وأن الطاعن لن تعود عليه أية مصلحة فيما جرى في المذكرات المشار إليها إذ أنه كانت لديه مذكرات أخرى موقعة منه منفردا وقد تقدم بعشر منها مما يعيب القرار ويستوجب نقضه .

وحيث إن مجمل الوقائع — على ما يبين من الأوراق والمستندات المضمومة — أن الطاعن تقدم في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٧١ بطلب لقيده في جدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا وأرفق به المستندات اللازمة ومن بينها سبع مذكرات على اعتبار أنها من إعداد الطاعن وتوقيعه وتشتمل على دفاع الشركة — وهي إحدى شركات القطاع العام التي يعمل الطاعن مديرا لإدارتها القانونية منذ ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٩ — في قضايا هي إحدى خصومها ، وقد أثبت بالمحضر الذي حرره لجنة قبول المحامين أمام محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا في اجتماعها في يوم ١٥ من أبريل سنة ١٩٧٢ أنها استدعت الطاعن وعرضت عليه إحدى المذكرات المقدمة منه فطلب التأجيل للرجوع إلى ملف القضية وتقديم مذكرة في هذا الشأن ثم عرضت عليه أربع مذكرات أخرى فكان تعليقه للشطب وانحوى للتوقيع المذيلة به بأن اثنتين منها كان موقع على كل منهما معه زميل معين من محامي الشركة إلا أنه لا يعرف سبب شطب أو محو توقيع هذا الزميل وأما المذكرتين الأخرين فلا يدري سبب وجود محو بجوار توقيعيه عليهما ، وقد أصدرت اللجنة في ذات اليوم قرارها برفض الطلب وإرسال الأوراق إلى النائب العام ، وقد أرحى التصرف في التحقيقات التي أجرتها النيابة العامة في هذا الشأن إلى حين الفصل في هذا الطعن ، ويبين من الاطلاع على الخمس مذكرات المشار إليها أنها عبارة عن صور كربونية لمذكرات ومذيلة جميعها بتوقيع الطاعن بوصفه المحامي وكيل الشركة المقدمة منها ومؤشر على كل منها من قلم كتاب محكمة استئناف القاهرة بأن أصولها مودعة في القضايا الخاصة بها ، كما يبين أن إحداها وهي أولى المذكرات التي عرضتها لجنة القيد على الطاعن وطلب التأجيل للرجوع إلى ملف القضية الخاصة بها وتقديم مذكرة بشأنها أنها عبارة عن صورة مذكرة مقدمة من خصم الشركة في الدعوى وأن توقيع محامي الخصم المذيلة به قد شطب ووضع الطاعن توقيعيه بدلا عنه ، وأما الأربع مذكرات الأخرى فأحداها شطب التوقيع الوارد عليها



وتوقع أعلاه من الطاعن وباقيا يلاحظ وجود مجوار توقيع الطاعن ، وقد تقدم الطاعن إلى رئيس لجنة القيد وفي تاريخ لاحق لإصدارها لقرارها بمذكرة بدفاعه أرفق بها صورة كرونية لعشر مذكرات أخرى موقع عليها منه وقد تأشر عليها بارناقاها بالملف .

وحيث إن المادة ٧٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الخاص بالامانة الواردة في الفصل الخاص بالقبول للمرافعة أمام محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا حددت ممن تشكل اللجنة التي يقدم اليها طلب القيد في جدول المحامين المقبولين أمام هاتين المحكمةين ، ونصت الفقرة الأولى من المادة ٨٠ من ذات القانون على أنه ” يشترط لقبول الطلب أن يكون المحامي قد اشتغل بالامانة فعلا سبع سنوات على الأقل أمام محاكم الاستئناف ومحكمة القضاء الإداري ولم تصدر ضده خلال هذه المدة أحكام تأديبية تتجاوز عقوبة الإنذار ، وتقدم مع الطلب الأبحاث وصور المذكرات المقدمة من المحامي أمام محاكم الاستئناف ومحكمة القضاء الإداري“، وجرى نص الفقرة الثانية من تلك المادة بأنه ” وللحامي الذي رفض طلبه أن يطعن في قرار الرفض أمام محكمة النقض الدائرة الجنائية خلال الأربعين يوما التالية لإعلانه “ ، بما مقتضاه أن لجنة القيد في جدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا غير ملزمة بتسبيب القرارات التي تصدرها ويكون منعى الطاعن في هذا الخصوص على غير سند . لما كان ذلك ، وكان القانون لا يوجب سماع طالب القيد أمام تلك اللجنة ، وإذا كانت اللجنة — في الطلب موضوع هذا الطعن — قد استدعت الطاعن واستوضحته في شأن بعض المذكرات المقدمة منه مع الطلب فإن ذلك كان منها في سبيل استكمالها لتكوين رأيها وعقيدها في الطلب المقدم إليها دون أن يترتب على هذا الإجراء حق معين للطاعن في أن ينصب من نفسه مدافعا عن طلبه والمستندات المقدمة منه تأييدا له ويؤدي إلى أنه إذا لم تستجب اللجنة إلى طلبه تأجيل نظر القيد حتى يقدم مذكرة بدفاعه فإنها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع ، ومن ثم يكون النعي على القرار المطعون فيه في هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، وكان تقدير توافر الشروط اللازمة للقيد بالجدول متروكا للجنة القيد مادام هذا التقدير سائغا ، وكان المستفاد مما ورد بمحضر اللجنة



السالف الإشارة إليه الذي أعقبه صدور قرارها بالرفض أن إطلاعها على صور المذكرات التي كانت من بين المستندات التي تقدم بها الطاعن مع طلبه تنفيذ القانون وعدم تمكن الطاعن من إيراد تعليل مقبول لما لوحظ من شطب ومحو للتوقيعات المذيلة بها خمس من تلك المذكرات السبع كان له اعتبار فيما انتهت إليه ، وكان هذا الذي انتهت إليه اللجنة في قرارها المطعون فيه سائغا ذلك أن الطاعن قد باعد بين نفسه وبين ما يجب توافره فيمن وصل إلى مثل مستواه سواء في المحاماة أو في المركز الذي يشغله في الشركة التي يعمل بها وهي إحدى شركات القطاع العام كمدير لإدارتها القانونية الذي يؤهله لأن يصبح من حقه التقدم بطلب للقيد بجدول المحامين المقبولين أمام أعلى المحاكم درجة في القضاء والتي لا يجوز الحضور عن الخصوم أمامها إلا لمن هو مقيد للمرافعة أمامها ، بما كان يقتضي منه أن يضع نفسه في الموضع اللائق بمثله من حيطة وحذر وحرص — خاصة وأن الأمر يتعلق بشخصه ومستقبله — وأن يربأ بنفسه عن المواطن التي قد تشوبه بأية شائبة ، مما لا يقبل منه فيه أي قول يتنافى مع ذلك ، ومن ثم فإنه يفرض صحة ما قرره بأن رئيس السكرتارية بالشركة هو الذي أعد له المستندات التي استلزمها طلبه ومن بينها صور المذكرات المشار إليها ، فإنه كان من المتعين عليه أن يراجعها ليتحقق من أن أصولها من إعداده وتوقيعه وأنها هي المذكرات السبع التي تخيرها من بين العديد من المذكرات التي يقول بأنها من إعداده في فترة اشتغاله بالمحاماة أمام محاكم الاستئناف التي تبدأ من ٤ مارس سنة ١٩٦٣ تاريخ قيده بجدول المحامين أمام محاكم الاستئناف ومحكمة القضاء الإداري حسبما هو ثابت بالأوراق ، أما وقد تبين أن إحدى تلك المذكرات مقدمة في إحدى الدعاوى من خصم الشركة التي يعمل بها وقد وقع عليها منه بعد شطب توقيع محامي الخصم الوارد عليها فإنه لا مجال لأي تبرير لهذا التصرف من جانبه حتى ولو كان من قبيل الإهمال كما أنه من غير المستساغ ما حاول أن يدرأ به عن نفسه ما وقع بالمذكرات الأربع الأخرى من عبث — شطب ومحو — لأنه — حتى يفرض صحة ما قاله في شأنها — فإنه كان من واجبه أن يكون حريصا على أن يتبع المستندات التي أرفقها بطلبه ومن بينها تلك المذكرات إلى أن تقدم للجنة حتى لا تنالها أي يد بالعبث ، ولما كان الطاعن لا ينازع في أن المذكرات على الصورة التي



عرضت بها على اللجنة لا ترشح لقبول طلبه بدليل أنه تقدم بعشر مذكرات أخرى لا يشوبها ما شاب تلك المذكرات من عبث ، وكان لا يبعد عنه ما أخذ على موقفه السالف الإشارة إليه تقديمه لمذكرات خالية من العبث الذي لحق تلك المذكرات ، إذ أنه فضلا عن أن تقديمه لها لم يكن معاصرا لتقديمه طلب القيد وجاء تاليا لصدور قرار اللجنة فانه لا يرفع ما يكون قد لصق بشخصه في نظر اللجنة عند تقديمها صلاحيته للقيد وليس من شأنه أن يحو أثر ما لوحظ على تلك المذكرات ، وإذا كان قد فرط في حق نفسه فلا يلومن إلا نفسه ، لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

---



## (ب) فى المواد الجنائية

### جلسة أول أكتوبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المصفاوى رئيس المحكمة ومضوية المادة المشارىة :  
سيد الدين عطية ، وحسن أبو القنوح الشريف ، وإبراهيم أحمد الديوانى ، وسيد الحميد  
سيد الشريف .

(١٦٦)

#### الطعن رقم ٥٩٩ لسنة ٣ فى القضايا

مسئولية جنائية . إثبات . "خبرة" . محكمة الموضوع . "سلطتها  
فى تقدير حالة المتهم العقلية" . حكم . "تسببه" . تسببه معيب . أسباب  
الإباحة وموانع العقاب . "موانع العقاب"

تقدير حالة المتهم العقلية . موضوع . على المحكمة حتى يكون قضاؤها سليما أن تعين خيرا للبت  
فى هذه الحالة وجودا وعدمها أو أن تورد أسبابا سائفة لقضائها برفض طلبها فى حالة المتهم العقلية  
والا كان حكمها سليما .

تقدير حالة المتهم العقلية وإن كان فى الأصل من المسائل الموضوعية التى تختص  
بمحكمة الموضوع بالفصل فيها إلا أنه يتعين عليها أن يكون قضاؤها سليما أن تعين  
خيرا للبت فى هذه الحالة وجودا وعدمها لما يترتب عليها من قيام أو امتناع  
عقاب المتهم ، فإن لم تفعل كان عليها أن تورد فى القليل أسبابا سائفة تبني عليها  
قضاءها برفض هذا الطلب وذلك إذا مارأت من ظروف الحال ووقائع الدعوى  
وحالة المتهم أن قواه العقلية سليمة — ولما كان الحكم المطعون فيه قد أسس  
إطراحه دفاع الطاعن فى امتناع عقابه على مجرد كون الشهادة المقدمة منه تفيد  
أن تاريخ دخوله المستشفى للعلاج من مرضه العقلى جاء لاحقا لتاريخ وقوع  
الفعل المسند إليه ، وكان دخول الطاعن المستشفى للعلاج من مرضه العقلى



الثابت بالشهادة المقدمة منه ليس لازمه أن هذا المرض قد بدأ في ذلك الوقت بالذات وأن الطاعن لم يكن يعاني منه وقت وقوع الفعل ، وكان ذلك الدفاع — الذى له مايسانده من أوراق الدعوى — يعد جوهرى لأنه يبنى عليه — إذا صح — امتناع عقاب الطاعن عن الفعل المسند إليه ارتكابه ، فانه كان يتعين على المحكمة حتى يكون حكمها قائماً على أساس سليم أن تحقق ذلك الدفاع عن طريق المختص فنيا لايت في حالة الطاعن العقلية في وقت وقوع الفعل أو ترد عليه بما ينفيه بأسباب سائغة ، أما وهى لم تفعل واكتفت بما قاله في هذا الشأن ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه والإحالة .

### الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٣ يناير سنة ١٩٧٠ بمأثرة بندر المحلة الكبرى محافظة الغربية : ضرب عمداً ... .. فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يكن يقصد من ذلك قتلا ولكن الضرب أفضى إلى موته ، وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات طنطا قضت بحضوريا بتاريخ ١١ يناير سنة ١٩٧٢ عملاً بالمادة ١/٢٤١ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وذلك على اعتبار أنه أحدث بالمجنى عليه جرحاً نشأ عنه عجز عن الأشغال الشخصية مدة تزيد على العشرين يوماً . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

### المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحداث جرح عمدى نشأ عنه عجز عن الأشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً قد شابه قصور في البيان وفساد في الاستدلال ، ذلك بأن عمى الطاعن دفع بامتناع عقاب الأخير لإصابته وقت ارتكاب الفعل بعاهة في عقله بيد أن المحكمة ردت عليه بما لايسوغ إطرأحه .

وحيث إن البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن دفع بعدم مسئوليته لما يعانيه من حالة مرضية عقلية ثابتة بالأوراق . والبين



من الحكم المطعون فيه أنه إذ عرض لهذا الدفاع رد عليه بقوله: "أما عن دفعه بعدم مساءلته جنائيا لاجتيازه حالة مرضية فالثابت من مطالعة الشهادة المقدمة منه وهي صورة شمسية صادر أصلها من عافطة أسبوط مديرية الشئون الصحية مستشفى الصحة النفسية بأسبوط وتفيد أن المتهم - الطاعن - قيد بالمستشفى في ١٩٧٠/٥/٧ برقم ١٥٨٣ وأنه مريض باضطراب عقلي وتاريخ استخراج الشهادة في ١٩٧٢/١١/١٨ وبالتالي يكون ما انتاب المتهم من مرض عقلي لاحق على تاريخ مقارفته الجريمة إذ أن دخوله لعلاجه في ١٩٧٠/٥/٧ بينما تاريخ ارتكاب الجريمة في ١٩٧٠/١/١٣ أي قبل مرضه بخمسة أشهر وبذلك فلا يعتد بتلك الشهادة في حالة المتهم". لما كان ذلك، وكان تقدير حالة المتهم العقلية وإن كان في الأصل من المسائل الموضوعية التي تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها، إلا أنه يتعين عليها ليكون قضاؤها سليما أن تعين خيرا لابت في هذه الحالة وجودا وعدما لما يترتب عليها من قيام أو امتناع عقاب المتهم، فإن لم تفعل كان عليها أن تورد في القليل أسبابا سائغة تبني عليها قضاؤها برفض هذا الطلب وذلك إذا مارأت من ظروف الحال ووقائع الدعوى وحالة المتهم أن قواه العقلية سليمة. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أسس لإطراحه دفاع الطاعن في صدد امتناع عقابه على مجرد كون الشهادة المقدمة منه تفيد أن تاريخ دخوله المستشفى للعلاج من مرضه العقلي جاء لاحقا لتاريخ وقوع الفعل المسند إليه، وكان دخول الطاعن المستشفى للعلاج من مرضه العقلي الثابت بالشهادة المقدمة منه ليس لازمه أن هذا المرض قد بدأ في ذلك الوقت بالذات وأن الطاعن لم يكن يعاني منه وقت وقوع الفعل. ولما كان ذلك الدفاع - الذي له مايسانده من أوراق الدعوى - يعد جوهريا لأنه ينبني عليه - إذا صح - امتناع عقاب الطاعن عن الفعل المسند إليه ارتكابه، فإنه كان يتعين على المحكمة حتى يكون حكمها قائما على أساس سليم أن تحقق ذلك الدفاع عن طريق المختص فنيا للبت في حالة الطاعن العقلية في وقت وقوع الفعل أو ترد عليه بما ينفيه بأسباب سائغة، أما وهي لم تفعل واكتفت بما قالته في هذا الشأن، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن.



## جلسة أول أكتوبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرمقاري رئيس المحكمة ، وحضرة السادة المستشارين :  
 محمد الدين عطية ، وحنان أبو الفتوح الشريفي ، وإبراهيم أحمد الهيراني ، وعبد الحميد محمد  
 الشريفي .

( ١٦٧ )

الطعن رقم ٦١٨ لسنة ٣٤ القضائية

( ٣٤٢٤١ ) نيابة عسكرية . قضاء عسكري . اختصاص . "تنازع  
 اختصاص" . محكمة النقض . "اختصاصها" . محكمة تنازع الاختصاص .  
 محكمة عليا .

( ١ ) للنيابة العسكرية هي صاحبة القول الفصل فيما إذا كانت الجريمة تدخل في اختصاص  
 القضاء العسكري أم لا .

( ٢ ) تنازع الاختصاص . عدم اشتراط وقوعه بين جهتين من جهات الحكم  
 أو جهتين من جهات التحقيق . جواز حصوله بين جهتين من جهات الحكم  
 والتحقيق .

( ٣ ) تنازع الاختصاص العملي بين محكمة عادية ومحكمة استئنائية ذات اختصاص قضائي .  
 الاختصاص بنظره كان لمحكمة النقض ثم نقل الى محكمة تنازع الاختصاص بالقانون رقم ٤٣  
 لسنة ١٩٦٥ ثم الى المحكمة العليا بقانونها رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ .

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن النيابة العسكرية عنصر أصيل من عناصر  
 القضاء العسكري طبقا للمواد ١ و ٢٨ و ٣٠ من قانون الأحكام العسكرية  
 الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ وهي صاحبة القول الفصل الذي لا تعقيب عليه  
 فيما إذا كانت الجريمة تدخل في اختصاصها وبالتالي في اختصاص القضاء  
 العسكري .



٢ - لا يشترط لاعتبار التنازع قائماً أن يقع بين جهتين من جهات الحكم أو جهتين من جهات التحقيق بل يصح أن يقع بين جهة من جهات الحكم وأخرى من جهات التحقيق .

٣ - مؤدى نص المادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن محكمة النقض هي التي يرفع إليها طلب تعيين المحكمة المختصة في حالة قيام تنازع سلبي بين محكمة عادية ومحكمة استئنائية ذات اختصاص قضائي ، إلا أن قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ قد نقل هذا الاختصاص إلى محكمة تنازع الاختصاص إذ نصت المادة ١٧ من هذا القانون على أنه "إذا رفعت دعوى عن موضوع واحد أمام جهة القضاء العادي وأمام جهة القضاء الإداري أو أية هيئة أخرى ذات اختصاص قضائي ، ولم تتخل إحداها عن نظرها أو تخلت كليهما عنها ، يرفع طلب تعيين الجهة المختصة إلى محكمة تنازع الاختصاص" وأخيراً نقل الاختصاص ذاته إلى المحكمة العليا بما نصت عليه المادة الرابعة من قانونها الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ من أنها تختص "بما يأتي .. .. (٤) الفصل في مسائل تنازع الاختصاص طبقاً لأحكام المواد ١٧ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ من قانون السلطة القضائية " . ولما كان طلب تعيين المحكمة المختصة الذي تقدمت به النيابة العامة بناءً منها على المادة ٢٢٧ صالفة الذكر منصباً على قيام تنازع سلبي بين جهة القضاء العادي وبين هيئة أخرى ذات اختصاص قضائي وهي النيابة العسكرية مما تختص بالفصل فيه المحكمة العليا على ما سلف بيانه ، فإنه يتعين الحكم بعدم اختصاص محكمة النقض بنظر الطلب .

## الوقائع

لما تمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنه في يوم ٩ ديسمبر سنة ١٩٧٠ بدائرة قسم أول المنصورة محافظة الدقهلية : لم يقدم نفسه لمنطقة التجنيد حال تجاوزه الثلاثين من عمره دون عذر مقبول . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٥٥ و ٦٦ من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدل . ومحكمة جناح قسم أول المنصورة الجزئية



قضت حضوريا بتاريخ ١١ مايو سنة ١٩٧١ بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وبإحالتها إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيها بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم ، ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا اعتباريا بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٧١ بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف . وأعلن الحكم إلى المتهم بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٧١ . أحيلت أوراق الدعوى إلى النيابة العسكرية فقرر رئيسها بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٧٢ بعدم اختصاصها على اعتبار أن الجريمة وقعت قبل صدور قانون الطوارئ . وبتاريخ أول يونيو سنة ١٩٧٢ تقدمت النيابة العامة بطلب إلى محكمة النقض لتحديد الجهة المختصة بنظر الدعوى موقعا عليه من رئيسها ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى طلب النيابة العامة هو أن حكم محكمة ثاني درجة الصادر بتاريخ ١٩٧١/١١/٢٨ بتأييد حكم محكمة أول درجة القاضي بعدم الاختصاص بنظر الدعوى لاختصاص القضاء العسكري بنظرها ، وقرار النيابة العسكرية بعدم اختصاص القضاء العسكري بنظر الدعوى قد انطوى على تنازع سلبي على الاختصاص ، ذلك بأن الدعوى ذاتها رفعت إلى جهة القضاء العادي "محكمة الجنج" وإلى هيئة أخرى ذات اختصاص قضائي "القضاء العسكري" وتخلت كلتا هاتين عن نظرهما لما يدعو إلى الركون إلى محكمة النقض لتعيين المحكمة المختصة تطبيقا لنص المادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن النيابة العامة قد أقامت الدعوى الجنائية على ... .. بوصف أنه لم يقدم نفسه لمنطقة التجنيد حال تجاوزه الثلاثين من عمره دون عذر مقبول ، فقضت محكمة أول درجة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لانعقاد الاختصاص للقضاء العسكري . وإذا استأنف المتهم ذلك الحكم قضت محكمة ثاني درجة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف لأسبابه ، ولما أن أحيلت الأوراق إلى نيابة



الاستماعيلية العسكرية أصدر رئيسها قرارا بتاريخ ١٠/٣/١٩٧٢ بعدم اختصاصها. لما كان ذلك ، وكانت النيابة العسكرية — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — عنصرا أصيلا من عناصر القضاء العسكري طبقا لأواد ١ و ٢٨ و ٣٠ من قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ وهي صاحبة القول الفصل الذي لا تعقيب عليه فيما إذا كانت الجريمة تدخل في اختصاصها وبالتالي في اختصاص القضاء العسكري ، وكان لا يشترط لاعتبار التنازع قائما أن يقع بين جهتين من جهات الحكم أو جهتين من جهات التحقيق ، بل يصح أن يقع بين جهة من جهات الحكم وأخرى من جهات التحقيق . لما كان ذلك ، وكان مؤدى نص المادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن محكمة النقض هي التي يرفع إليها طلب تعيين المحكمة المختصة في حالة قيام تنازع سلبي بين محكمة عادية ومحكمة استئنافية ذات اختصاص قضائي ، إلا أن قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ قد نقل هذا الاختصاص إلى محكمة تنازع الاختصاص إذ نصت المادة ١٧ من هذا القانون على أنه " إذا رفعت دعوى عن موضوع واحد أمام جهة القضاء العادي وأمام جهة القضاء الإداري أو أية هيئة أخرى ذات اختصاص قضائي ولم تتخل إحداها عن نظرها أو تخلت كلاهما عنها ، يرفع طلب تعيين الجهة المختصة إلى محكمة تنازع الاختصاص " . وأخيرا نقل الاختصاص ذاته إلى المحكمة العليا بما نصت عليه المادة الرابعة من قانونها الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ من أنها تختص " بما يأتي .. .. (٤) الفصل في مسائل تنازع الاختصاص طبقا لأحكام المواد ١٧ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ من قانون السلطة القضائية " . لما كان ما تقدم ، وكان طلب تعيين المحكمة المختصة الذي تقدمت به النيابة العامة — بناء منها على المادة ٢٢٧ سالفة الذكر — منصبا على قيام تنازع سلبي بين جهة القضاء العادي وبين هيئة أخرى ذات اختصاص قضائي وهي النيابة العسكرية مما تختص بالفصل فيه المحكمة العليا على ما سلف بيانه ، فإنه يتعين الحكم بعدم اختصاص محكمة النقض بنظر الطلب .



## جلسة أول أكتوبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرمقواوي رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :  
 سعد الدين عطية ، وحسن أبو الفتوح الشريفي ، وإبراهيم أحمد الدهراني ، وعبد الحميد  
 محمد الشريفي .

( ١٦٨ )

### الطعن رقم ٨٠٩ لسنة ٤٣ القضائية

( ١ ) كحول . رسم إنتاج . جريمة . " أركانها " . وصف التهمة .

بمجال أعمال الفقرة الثانية من المادة ١٢ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل  
 رسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول هو نزع المواد المحولة التي تجعل الكحول الأبيض كحولا  
 ذا لون أحمر وطعم ورائحة غير صائغين بحيث لا يصلح إلا لاستعماله كقوره أو إضافة ما من شأنه  
 التخفيف من أثر ذلك اللون أو الطعم أو الرائحة . أما مجال أعمال الفقرة الثالثة من المادة المذكورة  
 فهو حيازة الكحول الذي تبين أن درجته تنقص من ٩٠ ٪ من الحجم .

\* ( ٢ ) عقوبة . " أنواعها " . " عقوبة تكميلية " . تعويض . دعوى  
 مدنية . " قبولها " .

التعويض المنصوص عليه في المادة ٢١ من القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ - طرده : عقوبة  
 تكميلية تطوى على عنصر التعويض . عدم جواز الحكم فيه إلا من محكمة جنائية . الحكم بها  
 حتى تقضى به المحكمة من طاعة نفسها على الجناة دون سواهم . عدم امتدادها إلى ورثتهم  
 ولا إلى المستوليين من الحقوق المدنية . الادعاء مدنيا قبل الوارث أو المستول عن الحقوق المدنية  
 غير مقبول .

١ - تنص الفقرة الثانية من المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٣٦٣  
 لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول على أنه :

\* هذا المبدأ مقرر أيضا في الطعن رقم ١٠٨٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٢٥  
 من ٢٤٤ ص ٧٨١ .

راجع أيضا الطعن رقم ١٩٢٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٣/١٥ " لم ينشر "



”يحظر أن يزرع من الكحول المحول كل المواد المحولة أو بعضها أو أن تضاف إلى هذا الكحول مواد من شأنها أن تخفف من تأثير ذلك التحويل في الرائحة أو الطعم أو اللون“ . كما تنص الفقرة الثالثة من المادة المذكورة على أنه : ”وكذلك يحظر بيع الكحول المحول للوقود أو عرضه بقصد البيع أو حيازته إذا كانت درجته الكحولية تنقص عن ٩٠٪ من الحجم“ . ويبين بجلاء من مقارنة النصين أن مجال أعمال الفقرة الثانية يغير كلية مجال أعمال الفقرة الثالثة إذ بينما تجرم أولاها زرع المواد المحولة التي تجعل من الكحول الأبيض كحولا ذا لون أحمر وطعم ورائحة غير سائغين بحيث لا يصلح إلا لاستعماله كوقود وإضافة ما من شأنه التخفيف من أثر ذلك اللون أو الطعم أو الرائحة ، وهي الأفعال التي تضمنها وصف التهمة الثانية الموجهة إلى المطعون ضده الأول والتي تقي الحكم المطعون فيه مقارنته إياها ، فإن ثانيتهما تجرم حيازة الكحول الذي يتبين أن درجته تقل عن نسبة معينة وهو فصل يتميز بكون جريمة لها أركانها المستقلة لم يرد لها ذكر في وصف التهمة ولم تكن مطروحة على المحكمة وبالتالي فإن الحكم يكون قد صادف صحيح القانون إذ لم يعرض لها أو ينحوض في مدى توافرها أو عدم توافرها أركانها بالنسبة للمطعون ضده الأول ويكون النعي عليه في هذه الخصوصية غير مديد .

٢ — استغرق قضاء محكمة النقض على أن التعويض المنصوص عليه في المادة ٢١ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ يعتبر عقوبة تكميلية تنطوي على عنصر التعويض وتلازم عقوبة الحبس أو الغرامة التي يحكم بها على الجاني تحقيقا للغرض المقصود من العقوبة من ناحية كفايتها للردع أو الترجم ، وقد حدد الشارع مقدار هذا التعويض تحديدا تكمليا غير مرتبط بوقوع أي ضرر مع مضاعفته في حالة العود ويترتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم به إلا من محكمة جنائية وأن الحكم به حتى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها على الجناة دون سواهم فلا يمتد إلى ورثتهم ولا إلى المسؤولين عن الحقوق المدنية . ومن ثم فإن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الدعوى المدنية قبل المطعون ضده الثالث بوصفه ورثشا لمتهم الثالث وقبل المطعون ضده الرابع بوصفه مسئولاً عن الحقوق المدنية يكون قد أصاب صحيح القانون .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم في يوم ٢٩ يونيه سنة ١٩٦٥ بدائرة قسم أول المنصورة محافظة الدقهلية : ( أولا ) لم يؤدوا رسم الإنتاج المقرر على الكحول المبين بالخضر في الميعاد المقرر . ( ثانيا ) نزعوا من الكحول كل المواد المحولة وأضافوا إليه موادا من شأنها التخفيف من أثره ، وطلبت عقابهم بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ١٢ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ والمادة الأولى من القانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥٢ ، وادعت مصلحة الجمارك مدنيا بمبلغ ٢٩٢٢ ج و ٢٠٠ م قبل المتهمين ، كما اختصمت ... .. باعتباره مسئولا عن الحقوق المدنية . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنح بندر المنصورة الجزئية توفي المتهم الثالث فقضت المحكمة بانقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة له بوفاة ، وتداولت الدعوى بالجلسات إلى أن قضت بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٧١ عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية . ( أولا ) براءة المتهمين الأول والثاني من التهمتين المسندتين إليهما ورفض الدعوى المدنية قبلهما . ( ثانيا ) بعدم قبول الدعوى المدنية قبل ورثة المتهم الثالث والمسئول عن الحقوق المدنية . ( ثالثا ) إلزام المدعى بالحق المدني بمصاريف الدعوى المدنية ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماه ، فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم كما استأنفته المدعية بالحقوق المدنية ، ومحكمة المنصورة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا للأول وحضوريا اعتباريا للثاني بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المدعى المدني المصروفات المدنية الاستئنافية و ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة بلا مصاريف جنائية . فطعنت إدارة قضايا الحكومة بصفتها قائلة عن مصلحة الجمارك في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## الحكمة

حيث إن مبنى الطعن الذي تقدمت به مصلحة الجمارك هو أن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائي القاضي بتبرئة المطعون ضدهما الأول والثاني من جريمتي

عدم أداء رسم الإنتاج على الكحول ونزع المواد المحولة منه وإضافة مواد إليه من شأنها التخفيف من أثره ورفض الدعوى المدنية قبلهما وعدم قبول الدعوى المدنية قبل المطعون ضدهما الثالث والرابع — قد شابه قصور في التسبب وخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه أسس قضاءه بالبراءة على أن المطعون ضدهما الأول والثاني لم ينتجا الكحول موضوع الاتهام وإنما الذي أنتجه هو المتهم الثالث — مورث المطعون ضده الثالث — والذي قضى بانقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة إليه بوفاته ، وفات المحكمة في هذا المقام أن تعرض للدليل المستمد من أن الأول وهو مدير الجمعية التعاونية لتجارة الأثاث والعمارة كان يشتري الكحول بسعر منخفض مما ينبغي عن أنه لم تسدد عنه رسوم الإنتاج المقررة وأن الموردين له — ومن بينهم المطعون ضده الثاني — قد تهربوا من أدائها ويكون بثرائه الكحول المذكور قد شارك في مقارفة تلك الجريمة . هذا إلى أنه ثبت من محضر الضبط أن المطعون ضده الأول كان يحوز كمية من الكحول المحول تبلغ درجته ٨٦,٤٪ أى تنقص بمقدار ٣,٦٪ عن الدرجة المصرح بها وهى ٩٠٪ فكان يتعين على المحكمة أن تسأله عن ذلك من خلال التهمة الثانية الموجهة إليه وهى نزع مواد محولة من الكحول المحول وإضافة مواد إليه من شأنها التخفيف من أثره وأخيراً فإن المحكمة قضت بعدم قبول الدعوى المدنية قبل المطعون ضدهما الثالث والرابع على غير سند من القانون . كل ذلك يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه بنى قضاءه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية على أنه ثبت للمحكمة من أقوال مفتش الإنتاج أن كلا من المطعون ضدهما الأول والثاني لم ينتجا الكحول موضوع التهمتين المسندتين إليهما أو يساهما في ذلك ، كما يبين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أن مفتش الإنتاج شهد بأنه ليس للمطعون ضدهما المشار إليهما صلة بعملية إنتاج الكحول المضبوط وأن المتهم الثالث ... هو الذى قام بتقطير وإنتاج ذلك الكحول كما أنه سبق ضبطه في جريمة مماثلة . لما كان ذلك ، وكان يبين مما سلف أن ما استند إليه الحكم المطعون فيه في قضاؤه بالبراءة له معينة الصحيح من الأوراق ويؤدى إلى مارتبه عليه ومن ثم



يكون النعى عليه بالقصور في البيان غير قويم وينحل ما تشيره الطاعنة في هذا الصدد إلى جدل موضوعي في سلطة المحكمة في تقدير الدليل مما ينأى عن رقابة محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثانية من المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول تنص على أنه : " يحظر أن يترع من الكحول المحول كل المواد المحولة أو بعضها أو أن تضاف إلى هذا الكحول مواد من شأنها أن تخفف من تأثير ذلك التحويل في الرائحة أو الطعم أو اللون " كما تنص الفقرة الثالثة من المادة المذكورة على أنه : " وكذلك ينع الكحول المحول للوقود أو عرضه بقصد البيع أو حيازته إذا كانت درجته تنقص عن ٩٠٪ من الحجم " ، وكان بين مجلاء من مقارنة النصين أن مجال إعمال الفقرة الثانية يغاير كلية مجال إعمال الفقرة الثالثة إذ فيها تحريم أولاهما نزع المواد المحولة التي تجعل من الكحول الأبيض كحولا ذا لون أحمر وطعم ورائحة غير صائغين بحيث لا يصلح لاستعماله كوقود أو إضافة ما من شأنه التخفيف من أثر ذلك اللون أو الطعم أو الرائحة ، وهي الأفعال التي تضمنها وصف التهمة الثانية الموجهة إلى المطعون ضده الأول والتي تنفي الحكم المطعون فيه مقارنته إياها — فإن ثانيتهما تجرم حيازة الكحول الذي يقين أن درجته تقل عن نسبة معينة وهو فعل متميز يكون جريمة أخرى لها أركانها المستقلة لم يرد لها ذكر في وصف التهمة ولم تكن مطروحة على المحكمة وبالتالي فإن الحكم يكون قد صادف صحيح القانون إذ لم يعرض لها أو يخوض في مدى توافر أو عدم توافر أركانها بالنسبة للمطعون ضده الأول ويكون النعى عليه في هذه الخصوصية غير سديد . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢١ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه تنص على أنه : " مع عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في المواد السابقة يجوز الحكم على المخالف بأداء تعويض للخرانة العامة لا يزيد على ثلاثة أمثال الرسوم المستحقة . وإذا تعذر معرفة مقدار الرسم قدرت المحكمة التعويض بحيث لا يزيد على ألف جنيه . وفي حالة العود خلال سنة يضاعف الحد الأقصى للتعويض . " وكان قضاء محكمة النقض قد استقر على أن التعويض المنصوص عليه في هذه المادة يعتبر عقوبة تكميلية تنطوى على عنصر التعويض وتلازم عقوبة الحبس أو الغرامة التي يحكم بها على الجاني

تحقيقا للغرض المقصود من العقوبة من ناحية كفايتها للردع أو الزجر وقد حدد الشارع مقدار هذا التعويض تحديدا تحكيميا غير مرتبط بوقوع أى ضرر مع مضاعفته في حالة العود ، و يترتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم به إلا من محكمة جنائية ، وأن الحكم به حتمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها على الجناة دون سواهم فلا يمتد إلى ورثتهم ولا إلى المسئولين عن الحقوق المدنية ، ومن ثم فإن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الدعوى المدنية قبل المطعون ضده الثالث بوصفه ورثا للمتهم الثالث ، وقبل المطعون ضده الرابع بوصفه مسئولاً عن الحقوق المدنية — يكون قد أصاب صحيح القانون . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



## جلسة ٧ من أكتوبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين - من عزام ومضوية المادة المستشارين ، محمد كامل مطيفه ،  
ومحمد عبد المجيد سلامة ، وطه العديق دنانة ، ومحمد عادل مرزوق .

(١٦٩)

لظعن رقم ٨٠٨ لسنة ٣٤ القضائية

مواد مخدرة . قصد جنائي . حكم . "تسببه . تسبب معيب" .

القصد الجنائي في جريمة إحرار المواد المخدرة . ماهية ، هو علم المحرز بأن ما يحزره مخدرا .

عدم التزام المحكمة بالتحدث استقلا عن هذا الركن إلا إذا كان العلم محل شك وتمسك المتهم بانتفاء لديه قنطين على المحكمة إذا ما رأت إدانته أن تبين ما يبرر اقتناعها بعلمه بأن ما يحزره مخدرا . مثال لتسببه معيب .

من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة إحرار المواد المخدرة إنما هو علم المحرز بأن المادة التي يحزرها هي من المواد المخدرة ، والمحكمة غير مكلفة في الأصل بالتحقق استقلا عن ركن العلم بحقيقة المادة المضبوطة إذا كان ما أورده في حكمها كافيا في الدلالة على أن المتهم كان يعلم بأن ما يحزره مخدرا ، إلا أنه إذا كان ركن العلم محل شك في الواقعة المطروحة وتمسك المتهم بانتفائه لديه ، فإنه يكون من المتعين على المحكمة إذا ما رأت إدانته أن تبين ما يبرر اقتناعها بعلمه بأن ما يحزره مخدرا . ولما كان يبين من الرجوع إلى محضر جلسة المحاكمة ومدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنة تمسكت في دفاعها بأنها لم تكن تعلم ما بداخل التلاجة من مخدر ، وكان المستفاد من الحكم أنه وإن دلل على اشتراك الطاعنة في شحن التلاجة من بيروت باسم شقيقها دون علمه إلا أنه لم يكشف عن توافر ركن العلم لديها بما أخفى فيها من مخدر كشفا كافيا في دلالة على قيامه —

ولا يكفي في ذلك ما أورده الحكم من وجود الطاعة في لبنان ومساهمتها في شحن الثلاجة وتقديمها مستندات شحنها إلى الشركة المختصة للتخليص عليها إذ أن ذلك لا يفيد حتما وبطريق اللزوم علم الطاعة بوجود المخدر المخفي داخل الثلاجة بل هو لا يفيد سوى اتصالها ماديا بالثلاجة التي ساهمت في شحنها ، وكان يجب على المحكمة وقد تمسكت الطاعة بانتفاء علمها بالمخدر في الثلاجة — في مثل ظروف الدعوى المطروحة — أن ترد في وضوح وتبين في غير ما غموض أنها كانت لا بد تعلم بحقيقة ما تحويه الثلاجة من مخدر اسند إليها جلبه ، فإن الحكم يكون قاصرا بما يتعين معه نقضه والإحالة بالنسبة إلى الطاعة وحدها دون المحكوم عليهم الآخرين الذين صدر الحكم غيابيا بالنسبة لهم من محكمة الجنايات .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعة وآخرين بأنهم في يوم ٥ يناير سنة ١٩٦٩ بدائرة قسم المنشية محافظة الاسكندرية : جلبوا إلى أراضي الجمهورية العربية المتحدة جوهر مخدرا ( حشيشا ) بدون ترخيص كتابي من الجهة الإدارية المختصة . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ١/٣٣ و ٣٦ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ / المرفق . فقرر ذلك بتاريخ ٢١ من أبريل سنة ١٩٧١ . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٧٢ حضوريا بالنسبة للتممة الخامسة وغيابيا للباقيين عملا بالمواد ١ و ٢ و ١/٣٣ و ٣٦ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهمين الأول والثالث والرابع والخامسة والمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للمتهمين الثاني والسادس ( أولا ) ببراءة كل من المتهمين الثاني والسادس مما اسند إليهما ( ثانيا ) بمعاقبة كل من المتهمين الأول والثالث والرابع والخامسة بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريم كل منهم خمسة آلاف جنيه ( ثالثا ) مصادرة المضبوطات . فطعن الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .



## المحكمة

حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانها بجرime جلب جوهر مخدر "حشيش" بدون ترخيص كتابي من الجهة الإدارية المختصة قد شابه قصور وفساد في الاستدلال ذلك بأن الطاعنة تمسكت في دفاعها بأنها لم تكن تعلم كنه ما تحتويه الثلاجة خصوصا وأن مكان إخفاء المخدر كان بطريقة يستحيل على أي شخص ولو كان فنيا أن يعلم به وأنها وإن قامت بتيسير استيراد الثلاجة باسم شقيقها فلأنما كان ذلك بدافع من رغبتها في معاونة المتهمين الأول والثالث الذي تربطه بزوجهما علاقة مصاهرة للافادة من التيسيرات الجمركية على النحو المألوف في ظل الأوضاع السائدة بين لبنان وجمهورية مصر العربية ، ولكن المحكمة لم تعتد بهذا الدفاع واتخذت من مجرد سفر الطاعنة إلى لبنان وتسليمها مستند الشحن وتوصيله إلى الشركة المختصة بالتخليص أدلة على اشتراكها مع المتهمين الآخرين في جلب المخدرات مما لا يكفي في ثبوت الاشتراك في حقها أو حتى إثبات مجرد علمها بالمخدرات المخفأة في الثلاجة ولا يعتبر ردا على دفاعها في هذا الصدد ، ومن ثم يكون الحكم معيبا بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد على ثبوتها في حق الطاعنة أدلة مستمدة من أقوال الشهود وبوليصة الشحن وتقرير المعامل الكيماوية أورد دفاع الطاعنة القائم على انعدام الدليل على علمها بأن الثلاجة تحوى مادة مخدرة وأن ما فعلته إن هو إلا عمل من أعمال المجاملة كثيرا ما يحصل في الحياة العملية ، ورد عليه بقوله "إن المحكمة تلتفت عن انكار المتهمه خاصة وقد ثبت أن المتهمه الخامسة ( الطاعنة ) كانت موجودة بلبنان وقت شحن الثلاجة وهي التي قامت بالاشتراك مع المتهم الأول والثالث والرابع بشحنها واستلمت مستندات الشحن وأجرت الشحن باسم شقيقها الذي لم تأخذ رأيها في الشحن باسمه كما استلمت منه بطاقته العائلية وقدمتها مع مستندات الشحن إلى الشركة المختصة بالتخليص " لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة إحراز المواد المخدرة إنما هو علم المحرز بأن المادة التي يحوزها

هي من المواد المخدرة ، والمحكمة غير مكلفة في الأصل بالتحدث استقلالا عن ركن العلم بحقيقة المادة المضبوطة إذا كان ما أوردته في حكمها كافيا في الدلالة على أن المتهم كان يعلم بأن ما يحرزه مخدرا — إلا أنه إذا كان ركن العلم محل شك في الواقعة المطروحة وتمسك بانتفائه لديه — فإنه يكون من المتعين على المحكمة إذا ما رأت إدانته أن تبين ما يبرر اقتناعها بعلمه بأن ما يحرزه مخدرا . ولما كان يبين من الرجوع إلى محضر جلسة المحاكمة ومدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعة تمسكت في دفاعها بأنها لم تكن تعلم ما بداخل الثلاجة من مخدر ، وكان المستفاد من الحكم أنه وإن دلت على اشتراك الطاعة في شحن الثلاجة من بيروت باسم شقيقتها دون علمه إلا أنه لم يكشف عن توافر ركن العلم لديها بما أخفى فيها من مخدر في دلالة على قيامه ، ولا يكفي في ذلك ما أورده الحكم عن وجود الطاعة في لبنان ومساهمتها في شحن الثلاجة وتقديمها مستندات شحنها إلى الشركة المختصة للتخليص عليها إذ أن ذلك لا يفيد حتما وبطريق الزوم علم الطاعة بوجود المخدر مخفى داخل الثلاجة بل هو لا يفيد سوى اتصالها ماديا بالثلاجة التي ساهمت في شحنها . وكان يجب على المحكمة وقد تمسكت الطاعة بانتفاء علمها بالمخدر في الثلاجة — في مثل ظروف الدعوى المطروحة — أن ترد في وضوح وتبين في غير ما غموض أنها كانت لا بد تعلم بحقيقة ما تحويه الثلاجة من مخدر اسند إليها جليه ، أما والمحكمة لم تفعل وكان لا يمكن استخلاص هذا العلم مما أوردته في مدونات حكمها ، فإن الحكم يكون قاصرا بما يتعين معه تقضيه والإحالة بالنسبة إلى الطاعة وحدها دون المحكوم عليهم الآخرين الذين صدر الحكم غيابيا بالنسبة لهم من محكمة الجنايات . وبغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن المقدمة من الطاعة .



## جلسة ٨ من أكتوبر سنة ١٩٧٣

بإدارة السيد المستشار / حسين سعد صالح نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :  
 سعد الدين عطيه ، وحسن أبو الفتوح الشرييني ، وإبراهيم أحمد الهوياني ، وحسن  
 علي المغربي .

( ١٧٠ )

الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٤٣ القضائية

( ١ ) محكمة ثاني درجة . ” نظرها الدعوى والحكم فيها “ .

إبداء الطاعة دفاعها أمام المحكمة الاستئنافية دون التمسك بسماع شهود الإثبات . قضاء المحكمة  
 على مقتضى الأوراق . لا عيب .

( ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ) إجراءات المحاكمة . حكم . ” تسببيه . تسبيب غير  
 معيب “ . إثبات . ” شهود “ .

( ٢ ) حق المحكمة في الاستغناء عن سماع شهود الإثبات والاعتماد في حكمها على أقوالهم  
 في التحقيقات . حده ونطاقه ؟

( ٣ ) حق المحكمة في الأخذ بقول للشاهد في إحدى مراحل التحقيق أو المحاكمة ولو خالفت  
 قولاً آخر أبداه في مرحلة أخرى دون بيان العلة .

( ٤ ) تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله لا يوجب الحكم . شرط ذلك ؟

( ٥ ) حق المحكمة في الأخذ بأقوال المتهم في محضر جمع الاستدلالات ولو عدل عنها في تحقيق  
 النيابة .

( ٦ ) حكم . ” تسببيه . تسبيب غير معيب “ . نقض . ” أسباب الطعن .  
 مالا يقبل منها “ .

حق المحكمة في استخلاص حقيقة الواقعة وردها إلى صورتها الصحيحة من جماع الأدلة  
 المطروحة عليها . مادام استخلاصها سائفا .

(٧) إجراءات المحاكمة. "علانية الجلسات". أحداث. محاكم الأحداث. "الإجراءات أمامها".

علانية جلسات المحاكمة — أصل مقرر في القانون. عالم تر المحكمة سماع الدعوى كلها أو بعضها في جلسة مبررة مراعاة للنظام العام أو محافظة على الآداب. المادة ٣٦٨ إجراءات.

محاكم الأحداث تنفرد — خروجاً عن ذلك الأصل — في غرفة مشورة. المادة ٣٥٢ إجراءات.

١ — من المقرر أن محكمة ثاني درجة إنما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لإجرائه أو استكمال ما كان يجب على محكمة أول درجة إجراؤه. ولما كان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعنة قد أبدى دفاعه أمام المحكمة الاستئنافية دون أن يتمسك بسماع شهود الإثبات، فإن النعي على الحكم في هذا الصدد يكون غير سديد.

٢ — من المقرر أن للمحكمة الاستئنافية عن سماع شهود الإثبات إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمناً ولها الاعتماد على أقوال هؤلاء الشهود في التحقيقات مادام أنها كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة.

٣ — للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بقول للشاهد أدلى به في إحدى مراحل التحقيق أو المحاكمة ولو خالف قولاً آخر أبداه في مرحلة أخرى دون أن تبين العلة، إذ المرجع في ذلك إلى ما تقتنع به ويطمئن إليه وجدانها.

٤ — تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله لا يعيب الحكم، مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه.

٥ — من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ بأقوال المتهم في محضر جمع الاستدلالات وإن عدل عنها بعد ذلك في تحقيق النيابة.



٦ — من سلطة محكمة الموضوع أن تبين حقيقة الواقعة وتردها إلى صورتها الصحيحة التي تستخلصها من جماع الأدلة المطروحة عليها، ولا شأن لمحكمة النقض فيما تستخلصه ما دام استخلاصها سائغا ، ويكون النعمى على الحكم في هذا الشأن غير شديد إذ هو لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

٧ — الأصل في القانون أن تكون جلسات المحاكمة علنية غير أن المادة ٢٦٨ من قانون الإجراءات الجنائية أجازت للمحكمة أن تأمر بسماع الدعوى كلها أو بعضها في جلسة سرية مراعاة للنظام العام أو محافظة على الآداب ولا استثناء لهذا الأصل إلا ما نصت عليه المادة ٣٥٢ من ذلك القانون من وجوب انعقاد محاكم الأحداث — دون غيرها من المحاكم — في غرفة مشورة. ولما كانت المحكمة لم تر محلا لنظر الدعوى في جلسة سرية ، فإن نعى الطاعنة في هذا الخصوص يكون على غير سند من القانون .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنة وأخرى بأنهما في يوم ٢٣ فبراير سنة ١٩٧١ بدائرة قسم ثان المحلة الكبرى محافظة الغربية : الأولى — أدارت محلا للدعارة . الثانية — اعتادت ممارسة الدعارة . وطلبت عقابهما بالمواد ٨ و ٩ و ١٠ و ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ . ومحكمة بندر المحلة قضت حضوريا بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٧٢ ببراءة المتهمتين مما أسند إليهما بلا مصاريف جنائية فاستأنفت النيابة العامة الحكم ، ومحكمة طنطا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٧٣ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وبحبس المتهم الأولى مدة سنة وتغريمها مائة جنيه مع الغلق والمصادرة وبوضعها تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة وحبس المتهم الثانية مدة ثلاثة أشهر وتغريمها ٢٥ جنيا ووضعها تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة بلا مصاريف جنائية . فطعن المحكوم عليها الأولى في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إدارة منزل للدعارة قد أخل بحق الدفاع وانطوى على قصور وفساد في الاستدلال وشابه البطلان ، ذلك بأن المحكمة الاستئنافية — وقد رأت إلغاء الحكم المستأنف من النيابة العامة والقاضي بتبرئة المتهمين ومنهم الطاعنة — كان عليها أن تسمع شهود الإثبات الذين تمسكت الطاعنة أمام محكمة أول درجة بسماعهم ولم يستظهر الحكم توافر ركن الاعتياد في حق الطاعنة ، كما لم يدل على ثبوت الجريمة بأدلة سائغة واستند إلى إقرار الطاعنة في محضر ضبط الواقعة على الرغم من عدولها عنه في تحقيق النيابة العامة . وعول على أقوال شاهد الإثبات على الرغم من تضارب أقواله في محضر ضبط الواقعة مع ما قرره في تحقيق النيابة ، واعتمدت المحكمة في الادانة على ما جاء بمحضر ضبط الواقعة في حين أنه لا يمكن تصور حدوث الواقعة بالصورة التي أوردتها الضابط بمحضه ويؤكد ذلك أن الضابط أثبت على لسان المتهم الثانية أنها سبق أن قضى بإدانتها في جريمة ممارسة الدعارة في حين أن صحيفة الحالة الجنائية لها قد وردت خالية من السوابق ، هذا إلى أن المحكمة الاستئنافية قد نظرت الدعوى في جلسة علنية مع أنها من الدعاوى المساسة بالآداب العامة التي توجب المادة ٢٦٨ من قانون الإجراءات الجنائية نظرها في جلسة سرية مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما توافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعنة بها وأورد على ثبوتها في حقها أدلة مستمدة مما أثبتته ضابط شرطة الآداب في محضر ضبط الواقعة ومن التحريات التي قام بها وأقوال شاهد الإثبات في محضر الشرطة وتحقيق النيابة وإقرار الطاعنة والمتهمة الثانية في محضر ضبط الواقعة ، وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن محكمة ثاني درجة إنما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً



لأجرائه أو استكمال ما كان يجب على محكمة أول درجة إجراؤه ، وكان النائب من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعة قد أبدى دفاعه أمام المحكمة الاستئنافية دون أن يتمسك بسماع شهود الأثبات ، وكان من المقرر أن للمحكمة الاستئنافية عن سماع شهود الأثبات إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا ولها الاعتماد في حكمها على أقوال هؤلاء الشهود في التحقيقات مادام أنها كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة ، ومن ثم يكون النعي على الحكم في هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت قيام ركن الاعتياد في حق الطاعة بما أسفرت عنه تحريات ضابط شرطة الآداب من أن الطاعنه تدير مسكنها للدعارة وأنه إستصدر إذنًا من النيابة العامة بتفتيش مسكنها وإنتقل إليه فوجد الطاعنة جالسة بردهة المسكن كما وجد حجرة مغلقة على يسار الداخل فدخلها فوجد بها رجلا يجامع المتهمة الثانية ، وسئل الشاهد فقرر أنه اعتاد التردد على مسكن الطاعنة لارتكاب الفحشاء مع من تقدمون له من النسوة وأقرت الطاعنة والمتهمة الثانية في محضر ضبط الواقعة بصحة ما قرره الشاهد ، وكان ما أورده الحكم من وجوه الأدلة تدليلا على ثبوت مقارنة الطاعنة للجريمة المسندة إليها سائغا وكافيا لحمل قضائه ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ بأقوال المتهم في محضر جمع الاستدلالات وإن عدل عنها بعد ذلك في تحقيق النيابة كما أن للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بقول للشاهد أدلى به في إحدى مراحل التحقيق أو المحاكمة ، ولو خالف قولاً آخر له أبداه في مرحلة أخرى دون أن تبين العلة إذ المرجع في ذلك إلى ما تقتنع به ويطمئن إليه وجدانها ، وكان تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله لا يعيب الحكم ، مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال إستخلاصا سائغا لاتناقض فيه . وإذا كان من سلطة محكمة الموضوع أن تبين حقيقة الواقعة وتردها إلى صورتها الصحيحة التي تستخلصها من جماع الأدلة عليها ، ولا شأن لمحكمة النقض فيما تستخلصه مادام استخلاصها سائغا كما هو الحال في الدعوى ، فإن النعي على الحكم في هذا الشأن يكون غير سديد إذ هو لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض — لما كان ذلك ، وكان الأصل في القانون أن تكون جلسات المحاكمة علنية

غير أن المادة ٢٦٨ من قانون الإجراءات الجنائية أجازت للمحكمة أن تأمر بسماع الدعوى كلها أو بعضها في جلسة سرية مراعاة للنظام العام أو محافظة على الآداب ولا استثناء لهذا الأصل إلا ما نصت عليه المادة ٣٥٢ من ذلك القانون من وجوب إنعقاد المحاكم الأحداث — دون غيرها من المحاكم — في غرفة مشورة . ولما كانت المحكمة لم تر محلا لنظر الدعوى في جلسة سرية فإن نعى الطاعنة في هذا الخصوص يكون على غير سند من القانون . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعين الرفض موضوعا .



## جلسة ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصفاوى رئيس المحكمة ، وعضوية المادة المستشارين ،  
محمد الدين عطية ، وحسن أبو الفتوح الشربيني ، وإبراهيم أحمد الديوانى ، وحسن  
على المقرئى .

( ١٧١ )

الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٤٣ القضائية

( ١ ، ٢ ، ٣ ) نقض . ” التقرير بالطعن . ميعاده ” . معارضة . ” نظرها  
والحكم فيها ” . حكم . ” تسببيه . تسبب معيب ” .

\* ( ١ ) ميعاد التقرير بالطعن فى الحكم الصادر فى المعارضة . بدؤه — فى الأصل — من يوم  
صدوره . إلا إذا كان تخلف المعارض عن الحضور بالجلسة التى صدر فيها الحكم راجعا إلى عذر  
قهرى فلا يبدأ الميعاد إلا من تاريخ علم الطاعن رسميا بالحكم .

\* ( ٢ ) عدم جواز القضاء فى المعارضة بغير سماع المعارض ، إلا إذا كان تخلفه بغير عذر .  
محل نظر العذر يكون عندئذ تقرير باستئناف الحكم أو الطعن فيه بطريق النقض .

( ٣ ) الشهادة المرضية دليل من أدلة الدعوى . خضوعها التقدير بحكمة الموضوع . إبداء  
الحكمة أسباب إطراحها الشهادة . خضوع تلك الأسباب لرقابة محكمة النقض . مثال لتسبب  
معيب فى إطراح شهادة مرضية والقضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن .

١ — إنه وإن كان من المقرر أن ميعاد التقرير بالطعن فى الحكم الصادر  
فى المعارضة يبدأ فى الأصل — كالحكم الحضورى — من يوم صدوره ،  
إلا أنه إذا كان تخلف المعارض عن الحضور بالجلسة التى صدر فيها الحكم  
راجعا إلى عذر قهرى فعندئذ لا يبدأ الميعاد إلا من تاريخ علم الطاعن رسميا

\* هذا المبدأ مقرر فى الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٠/٨  
” لم ينشر ” .

بالحكم . وإذا كان لا يبين من المفردات أن الطاعن قد علم رسميا بصدور ذلك الحكم قبل يوم تقريره بالطعن فيه بطريق النقض ، فإن ميعاد التقرير بالطعن وإيداع الأسباب لا يفتح بالنسبة إليه إلا من ذلك اليوم ، ويكون للطعن مقبولا شكلا .

٢ - من المقرر أنه لا يصح القضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه بغير عذر ، فإذا كان تخلفه راجعا إلى عذر قهري حال بينه وبين حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم ، فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المماكة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ، ويكون النظر في تقدير العذر عند التقرير باستئناف الحكم أو بالطعن فيه بطريق النقض .

٣ - الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها من أدلة الدعوى التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع التي يتعين عليها أن تقول كلمتها فيها ، فإذا ما أبدت تلك المحكمة أسباب إطراحها الشهادة كان لمحكمة النقض مراقبة تأديته تلك الأسباب إلى النتيجة التي رتبها الحكم عليها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أرسل قوله بعدم تعويله على الشهادة دون أن يعرض لأرض الموصوف بها ومؤداه أو يورد من الأسباب ما يهدرها أو ينال منها ، وكانت محكمة النقض تطمئن إلى صحة ما ورد في تلك الشهادة في شأن إصابة الطاعن بالمرض الثابت بالشهادة الطبية وتطلبه راحة طويلة المدة المشار إليها بها فإن الطاعن يكون قد أثبت قيام العذر القهري المانع من حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار معارضة الطاعن كأن لم تكن على الرغم من قيام ذلك العذر القهري ، فإنه يكون معيبا بالبطلان في الإجراءات متعين النقض والاحالة .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٧٠ بدائرة قسم المنشية محافظة الاسكندرية : أعطى بسوء نية ... .. شيكا لا يقابله



رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابه بالمسنتين ١/٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح المنشية الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٧١ عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة خمسة جنهات لايقاف التنفيذ . عارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٧١ بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف المتهم هذا الحكم ، ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت غيابيا بتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية . عارض ، وقضى بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٧٢ باعتبار المعارضة كأن لم تكن . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## الحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بجلسته ٢٠ من أبريل سنة ١٩٧٢ باعتبار معارضته في الحكم الغيابي الاستئنافي كأن لم تكن ، قد صدر باطلا ، ذلك بأن الطاعن لم يتخلف عن الحضور إلا لعذر قهري يتمثل في مرضه الثابت بالشهادة الطبية التي قدمها محاميه بتمك الجلسة ، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه ، وقد أبان الطاعن أنه لم يعلم بالحكم إلا يوم أن قبض عليه في ٨ من مايو سنة ١٩٧٢ لتنفيذ العقوبة ، فقرر في اليوم ذاته بالطعن فيه بطريق النقض .

وحيث إنه يبين من أوراق الطعن والمفردات المضمومة ، أن الطاعن قد تخلف عن الحضور بجلسته ٢٠ من أبريل سنة ١٩٧٢ ، واعتذر محاميه عن ذلك بتقديم شهادة طبية مؤرخة ١٨ من أبريل سنة ١٩٧٢ بأن الطاعن مصاب بروماتيزم بعظام اركبتين والعمود الفقري وأنه ملازم الفراش ويحتاج راحة مدة خمسة عشر يوما من تاريخ تلك الشهادة ، بيد أن المحكمة قضت في تلك الجلسة بالحكم المطعون فيه باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، واكتفى الحكم في تعليل إطراره الشهادة بقوله " وحيث إن المعارض لم يحضر الجلسة الأولى لنظر المعارضة

ولا تعول المحكمة على الشهادة المرضية المقدمة بالجلسة “ ، وقد قرر المحكوم عليه بالظعن في هذا الحكم يوم ٨ من مايو سنة ١٩٧٢ مفصلاً عن انه هو يوم علمه به عند القبض عليه لتنفيذ العقوبة ، وأودع محاميه أسباب الظعن في ٥ من يونيو سنة ١٩٧٢ .

وحيث إنه وإن كان من المقرر أن ميعاد التقرير بالظعن في الحكم الصادر في المعارضة يبدأ في الأصل — كالحكم الحضورى — من يوم صدوره ، إلا أنه إذا كان تخلف المعارض عن الحضور بالجلسة التي صدر فيها الحكم راجعاً إلى عذر قهرى ، فعندئذ لا يبدأ الميعاد إلا من تاريخ علم الطاعن رسمياً بالحكم ، وكان من المقرر كذلك أنه لا يصح القضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن أو بقبولها شكلاً ورفضها موضوعاً بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه بغير عذر ، فإذا كان تخلفه راجعاً إلى عذر قهرى حال بينه وبين حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم ، فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ، ويكون النظر في تقدير العذر ، عند التقرير باستئناف الحكم أو بالظعن فيه بطريق النقض .

لما كان ذلك ، وكانت الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها من أدلة الدعوى التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع التي يتعين عليها أن تقول كلمتها فيها ، فإذا ما أبدت تلك المحكمة أسباب إطراحها الشهادة كان لمحكمة النقض مراقبة تأدية تلك الأسباب إلى النتيجة التي رتبها الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أرسل قوله بعدم تعويله على الشهادة دون أن يعرض للعرض الموصوف بها ومؤداه أو يورد من الأسباب ما يهدرها أو ينال منها ، وكانت هذه المحكمة تطمئن إلى صحة ماورد في تلك الشهادة في شأن إصابة الطاعن بالمرض .

الثابت بالشهادة الطبية وتطلبه راحة طيلة المدة المشار إليها بها ، فإن الطاعن



يكون قد أثبت قيام العذر القهري المانع من حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، وإذ كان لا يبين من المفردات أن الطاعن قد علم رسميا بصدور ذلك الحكم ، قبل يوم تقريره بالطعن فيه بطريق النقض في ٨ من مايو سنة ١٩٧٢ ، فإن ميعاد التقرير بالطعن وإيداع الأسباب لا يفتح بالنسبة إليه إلا من ذلك اليوم ، ويكون الطعن مقبولا شكلا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار معارضة الطاعن كأن لم تكن على الرغم من قيام ذلك العذر القهري ، فإنه يكون معيبا بالبطلان في الاجراءات ، متعين النقض والاحالة ، وذلك بغير حاجة إلى النظر في سائر أوجه الطعن .

---

## جلسة ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصافي ورئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : سعد الدين عطيه ، وحسن أبو الفتوح الشربيني ، وعبد الحميد محمد الشربيني ، وحسن  
علي المغربي .

( ١٧٢ )

الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٤٣ القضائية

( ١ ) نقض . ” التقرير بالطعن . ميعاده ” .

ثبت أن الطاعن كان حبيسا في اليوم الذي صدر فيه الحكم المطعون فيه . ميعاد الطعن فيه .  
لا يبدأ إلا من يوم العلم رسميا بصدوره .

( ٢ ) اجراءات المحاكمة . حكم . ” بطلانه ” . بطلان .

عدم اطلاع المحكمة على الحرز المشتعل على المقعد الماعون عليه بالتزوير يعيب اجراءات  
المحاكمة .

( ٣ ) نقض . ” الحكم في الطعن ” .

اتصال وجه الطعن — المقدم من الطاعن الأول — الذي بني عليه للنقض والإحالة  
بالطاعن الثاني الذي قرر بالطعن بعد الميعاد القانوني . وجوب نقض الحكم والإحالة بالنسبة  
للاخير أيضا .

١ — متى كان يبين من المفردات المضمومة أن الطاعن كان حبيسا في اليوم  
الذي صدر فيه الحكم المطعون فيه على ذمة إحدى الدعاوى ، وكانت حلة احتساب  
ميعاد الطعن في الحكم على أساس أن يوم صدوره يعد مبدأ له هي اقتراض علمه به  
في اليوم الذي صدر فيه ، فإنه إذا ما انتفت هذه العسلة بثبوت وجود المتهم



فى السجن فى اليوم المذكور فلا يبدأ الميعاد إلا من يوم العلم رسميا بصدور الحكم ، وكان لا يبين من الأوراق أن هذا الطاعن قد أعلن بالحكم أو علم به رسميا قبل اليوم الذى جرى فيه التقرير بالطعن بالنقض وإيداع الأسباب ، فإن ميعاد الطعن لا يفتح إلا من ذلك اليوم ، ومن ثم يتعين قبول طعنه شكلا .

٢ - متى كان فى سلامة الأختام الموضوعة على الظرف المشتمل على العقد المطعون عليه بالتزوير وذكر وضعها على ذلك الظرف ما يقطع بأن المحكمة الاستئنافية لم تطلع على السند المطعون عليه أثناء نظر الدعوى ، وكان هذا السند المضبوط هو من أدلة الجريئة التى يجب عرضها على بساط البحث والمناقشة الشفهية بالجلسة فإن عدم اطلاع المحكمة عليه يعيب إجراءات المحاكمة ويستوجب نقض الحكم والإحالة .

٣ - متى كان الوجه الذى بنى عليه النقض والإحالة بالنسبة إلى الطاعن الأول يتصل بالطاعن الثانى الذى قرر بالطعن بعد الميعاد القانونى ، فإنه يتعين كذلك نقض الحكم والإحالة بالنسبة إليه وذلك عملا بالمادة ٤٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما فى يوم ١٧ سبتمبر سنة ١٩٥٦ بدائرة بندر سوهاج شافظتها : ارتكبا تزويرا فى محرر عرقى هو عقد البيع المؤرخ ٥ يناير سنة ١٩٥٣ بأن اصطنعا عقد البيع سالف الذكر ووقعا عليه بإمضاء مزور نسبيا صدوره إلى ... .. وقدماه إلى محكمة سوهاج الكلية فى القضية رقم ٦٧٢ سنة ١٩٥٦ كلى سوهاج وتمسكا به مع علمهما بتزويره . وطلبت عقابهما بالمادة ٣١٥ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح بندر سوهاج الجزئية قضت بحضوريا اعتبارا بتاريخ ١٧ أبريل سنة ١٩٦٧ عملا بالمواد ٢١١ و ٢١٥ و ٢٣٢ من قانون العقوبات بحبس كل من المتهمين سنة واحدة مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لوقف التنفيذ . فاستأنفا هذا الحكم ، ومحكمة سوهاج الابتدائية -

بهيئة استئنافية — قضت غيايبا بتاريخ ٣ فبراير سنة ١٩٧٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارض المتهمان وقضى بتاريخ ٢٥ أبريل سنة ١٩٧٢ بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه فيما قضى به عن التهمة الأولى وباتقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة لها بقضى المدة وتعديل الحكم المعارض فيه فيما قضى به بالنسبة للتهمة الثانية والاكتفاء بحبس كل من المتهمين ثلاثة أشهر مع الشغل . فطعن وكيل المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر في ٢٥ من أبريل سنة ١٩٧٢ . وقرر محامى الطاعن الأول بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٢٨ من يونيو سنة ١٩٧٢ وأودع أسباب الطعن في اليوم ذاته قائلا إن الطاعن لم يحضر بالجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه بسبب عذر قهري هو أنه كان سجيناً من ٢٤ من فبراير سنة ١٩٧٢ حتى ٢٤ من مايو سنة ١٩٧٢ ولم يعلم بصدور الحكم إلا يوم التقرير بالطعن فيه بالنقض مما يفتح معه ميعاد الطعن .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن هذا الطاعن قرر بالمعارضة في الحكم الغيابي الصادر ضده وحضر بجلسته ١٤ مارس سنة ١٩٧٢ حيث طلب محاميه حجز الدعوى للحكم فقررت المحكمة إصدار حكمها بجلسته ١١ من أبريل سنة ١٩٧٢ وفيها لم يحضر الطاعن وقررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم لجلسة ٢٥ من أبريل سنة ١٩٧٢ حيث صدر الحكم المطعون فيه ، ولما كان يبين من المفردات المضمومة أن الطاعن كان حبيسا من ٢٤ من فبراير سنة ١٩٧٢ حتى ٢٤ من مايو سنة ١٩٧٢ على ذمة قضية اللجنة المستأنفة رقم ٢١٤٩ سنة ١٩٧٠ سوهاج وكانت علة احتساب ميعاد الطعن في الحكم على أساس أن يوم صدوره يعد مبدءاً له هي افتراض علم الطاعن به في اليوم الذي صدر فيه ، فإنه إذا ما انتفت هذه العلة بنبوت وجود المتهم في السجن في اليوم المذكور فلا يبدأ الميعاد إلا من يوم العلم رسمياً بصدور الحكم . لما كان ذلك ، وكان لا يبين من الأوراق أن هذا



الطاعن قد أعلن بالحكم أو علم به رسمياً قبل اليوم الذي جرى فيه التقرير بالطعن بالنقض وإيداع الأسباب ، فإن ميعاد الطعن لا يفتح إلا من ذلك اليوم ، ومن ثم يتعين قبول طعنه شكلاً .

وحيث إن مما ينهض ذلك الطاعن على الحكم المطعون فيه ، أنه إذ دانه بجريمة استعمال محرر عوفي مزور مع العلم بتزويره قد انطوى على بطلان في الإجراءات أثر فيه ذلك أن المحكمة الاستئنافية لم تفض الطرف المحتوى على عقد البيع مثار الاتهام وثبت اطلاعها عليه مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من المفردات أن الطرف المشتعل على ذلك العقد مغلق ومختوم بخمسة أختام سليمة بالشمع الأسود باسم السيد كاتب الجلسة وعليه ما يفيد تحريزه في ١٩ من أبريل سنة ١٩٦٧ وإن ظرفاً آخر كان به العقد المذكور قد فُض بجلسة ١٧ من أبريل سنة ١٩٦٧ وهي الجلسة الأخيرة التي سمعت فيها الدعوى أمام محكمة أول درجة ثم أمرت المحكمة بإعادة تحريزه فتم ذلك في مظروف ثانٍ ووضعت على المظروف الأختام المذكورة ، لما كان ذلك ، وكان في سلامة هذه الأختام وذكر تاريخ وضعها على الطرف ما يقطع بأن المحكمة الاستئنافية لم تطلع على السند المطعون فيه أثناء نظر الدعوى ، وكان هذا السند المضبوط هو من أدلة الجريمة التي يجب عرضها على بساط البحث والمناقشة الشفهية بالجلسة ، فإن عدم اطلاع المحكمة عليه يعيب إجراءات المحاكمة ويستوجب نقض الحكم والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن . لما كان ذلك ، وكان هذا الوجه الذي بنى عليه النقض والإحالة بالنسبة إلى الطاعن الأول يتصل بالطاعن الثاني الذي قرر بالطعن بعد الميعاد القانوني ، فإنه يتعين كذلك نقض الحكم والإحالة بالنسبة إليه وذلك عملاً بالمادة ٤٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

## جلسة ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم جزاوي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : نصر الدين حسن ، عزام ، ومحمد كامل عطيفة ، وطه الصديق دنانة ، ومحمد  
عادل مرزوق .

(١٧٣)

الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٣ القضائية

( ١٠٢٤٣٤٤٥٦ ) مواد مخدرة . مسئولية جنائية . موانع  
العقاب . حكم . "تسميية" . تسبب غير معيب " . " ما لا يعيبه في نطاق  
التدليل " . بطلان .

( ١ ) مناط الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ؟  
الفصل فيه من خصائص قاض الموضع ، ما دام يقيم على ما يشاء من عناصر الدموي .  
مثال لتسبب غير معيب في رفض طالب الانتفاع بالإعفاء المقرر في المادة المذكورة .

( ٢ ) استيجاب الحكم لإعتراف الجاني بجريمته كي يتمتع بالإعفاء ، تقرير قانوني خاطئ .  
لا أثر له على سلامة الحكم . شرط ذلك ؟

( ٣ ) تزيد الحكم فيما استورد إليه . لا يعيبه .

( ٤ ) انحاء المساء في بيان رقم القضية . لا أثر له على سلامة الحكم .

( ٥ ) الخطأ في دياجة الحكم . لا يعيبه .

( ٦ ) خلل الحكم من بيان التاريخ الذي صدر فيه أمر الإحالة . لا يعيبه .

( ٧ ) نقض . "المصلحة في الطعن" . قبض . تفتيش . جوارك .  
مواد مخدرة .

إثارة الطاعن بطلان القبض عليه . لا جدور منه . ما دام التفتيش الذي أسفر عنه ضبط المخدر  
لم يقع على شخصه .



( ٨ ، ٩ ) مواد مخدرة . جريمة . "أركانها" . حكم . "تسببه" . تسبب غير معيب . دفع . "الدفع بتلقيق التهمة" .

( ٨ ) مثال لتسبب غير معيب على توافر علم الطاعن بالمخدر المخبأ في سيارته .

( ٩ ) الدفع بتلقيق التهمة . الرد عليه صراحة . غير لازم .

( ١٠ ) نقض . "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها .

تطلب تحقيق النية . لا يصلح سبباً للعن دلي الحكم بالنقض . ما دام الطاعن لم يتمسك بطلب استنكاه .

( ١١ ) إجراءات المحاكمة . محكمة الجنايات . "الإجراءات أمامها" . حكم . "تسببه" . تسبب معيب .

إجراءات المحاكمة في الجنايات . وجوب أن تكون في مواجهة المتهم ومحاميه ، ما دام قد مثل أمام المحكمة . المحكمة لا تبني حكمها إلا على العناصر والأدلة المعتمدة من أوراق الدوى المطروحة على بساط البحث تحت نظر المحكوم . مثال لتسبب معيب .

١ — من المقرر أن مناط الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها الذي يحقق به حكمة التشريع هو تعدد الجناة المساهمين في الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء ، والمبادرة بالابلاغ قبل علم السلطات بالجريمة أو بعد علمها بها إذا كان البلاغ قد وصل فعلاً إلى ضبط باقي الجناة . ولما كان مؤدى ما حصله الحكم المطعون فيه أن الطاعن لم يدل بأية معلومات جديدة أدت بذاتها إلى ضبط المتهمين الآخرين إذ اشتبه مأمور الجمر في أمر المتهم الثاني لما لاحظته من أن مهنته وحالته لا تسمحان له باصطحاب سيارة ، وجاءت إخبارية من وحدة مكافحة التهريب عن قيام المتهم الثالثة بتهريب ممنوعات في سيارتها قبل وصول السفينة كما أن أياً من هذين المتهمين لم يكن فاعلاً أو شريكاً مع الطاعن بل كان فعل كل منهم مستقلاً عن أفعال الآخرين ، وكان الفصل في كل ذلك من خصائص قاضى الموضوع ما دام يقيمه على ما ينتج من عناصر الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح القانون

في رفض مطلب الطاعن الانتفاع بالإعفاء المقرر في المادة ٤٨ من قانون المخدرات ، ويكون النعى عليه بدعوى الخطأ في تطبيق القانون غير سديد .

٢ - لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد انطوى على تقرير قانوني خاطيء إذ أوجب اعتراف الجاني بجريمته كي يتمتع بالإعفاء ، ما دامت النتيجة التي خلص إليها صحيحة وتتفق والتطبيق القانوني السليم .

٣ - تزيد الحكم فيما استورد إليه لا يعيبه ما دام أنه لا أثر له في النتيجة التي انتهى إليها .

٤ - الخطأ المادي في بيان رقم القضية لا يؤثر في سلامة الحكم .

٥ - من المقرر أن الخطأ في ديباجة الحكم لا يعيبه لأنه خارج عن موضوع استدلاله .

٦ - خلو الحكم من بيان التاريخ الذي صدر فيه أمر الاحالة لا يبطله إذ لا يوجد في قانون الإجراءات الجنائية نص يوجب ذكر هذا التاريخ في الحكم .

٧ - لا جدوى للطاعن من إثارته بطلان القبض عليه ما دام التفتيش الذي أسفر عن ضبط المخدر لم يقع على شخصه بل وقع تنفيذا لقانون الجمارك على سيارته التي كانت ما تزال في الدائرة الجمركية رهن إتمام إجراءات الإفراج عنها ومنبت الصلة بواقعة القبض عليه .

٨ - متى كان ما ساقه الحكم من وقائع الدعوى وظروفها وملابساتها كافيا في الدلالة على أن الطاعن كان يعلم بالمخدر المخبأ في سيارته ، وكان هذا الذي استخلصه الحكم لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي ، فإن ما يشيره الطاعن في شأن جزؤه بالمادة المضبوطة يكون غير سديد .

٩ - الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل ردا صريحا بل يكفي لرد عليه أن تكون المحكمة قد بينت أدلة الثبوت التي عولت عليها في الحكم .



١٠ - إن ما أثاره الطاعن في مذكرة أسباب الطعن حول عدم رفع البصمات التي كانت داخل إطارات السيارة وحول لفافات المخدر لا يعدو أن يكون تعيباً لتحقيق النيابة بما رآه فيه من نقص لم يكن قد تمسك بطلب استجوابه ، وهو ما لا يصح سبباً للطعن على الحكم .

١١ - من القواعد الأساسية في القانون أن إجراءات المحاكمة في الجنايات يجب أن تكون في مواجهة المتهم ومحاميه ما دام قد مثل أمام المحكمة ، كما أنه من المقرر ألا تبنى المحكمة حكمها إلا على العناصر والأدلة المستمدة من أوراق الدعوى المطروحة على بساط البحث تحت نظر الخصوم . ولما كان ما تضمنته إشارة لإدارة شرطة ميناء الإسكندرية وخطاب مصلحة أمن الموانئ من بين ما أسست المحكمة عليه قضاءها برفض الدفع الذي أبدته الطاعنة ببطلان الضبط ، وكان ضم هاتين الورقتين إلى أوراق الدعوى قد تم بعد إقفال باب المرافعة وبعد أن خلت المحكمة للادولة دون أن يكون ذلك في مواجهة الطاعنة ومحاميهما ، فإن المحكمة تكون قد بنت حكمها على أحد العناصر التي لم تكن مطروحة على بساط البحث بالجلسة مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في يوم ١٩٧٢/١/٢١ بدائرة قسم الميناء محافظة الإسكندرية : جلبوا إلى أراضي جمهورية مصر العربية جوهرًا مخدراً (أفيونا) دون الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الإدارية المختصة ، وطالبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٣٣/١ و ٣٦ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند الأول من الجدول رقم ١ الملحق به . فقرر ذلك ، ومحكمة جنايات الإسكندرية قضت بحضورها بتاريخ ١٩٧٢/١٢/١٤ عملاً بمواد الاتهام والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة كل من المتهمين بالأشغال

الشاقة المؤبدة وتغريم كل منهم مبلغ خمسة آلاف من الجنيهات وبمصادرة  
الجواهر المخدرة والسيارات المضبوطة ، فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم  
بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الأول ... .. هو الفساد  
في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم المطعون فيه إذ دأبه  
بجرمه جلب الجواهر المخدرة بقالة أنه لم يقم بالأوراق دليل ما يؤيد مادفع  
به من عدم علمه بوجود المخدرات مخبأة في سيارته ، قد التفت عن دلالة ما شهد  
به رجال الضبط من أنه كان هادئاً وعاونهم في تفتيش سيارته وأخبرهم باسم  
المالك الحقيقي للسيارة إثر ضبط المخدرات في خزان الوقود وأنه أرسل سيارتين  
آخرين على الباخرة نفسها ، كما أ طرح الشهادة الدالة على ملكية هذا الأخير  
للسيارة دون أن يحصها ويقطع برأى في أمرها وفيما أثاره الدفاع حول إمكان  
دس المخدرات في السيارة أثناء نقلها وبعد وصولها إلى ميناء الإسكندرية .  
هذا فضلا عن خطأ الحكم إذ لم يعمل في حق الطاعن موجب الإعفاء المنصوص  
عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ مع أن ضبط كل من المتهمين  
الآخرين والعتور على المخدرات المخبأة في سيارته قد تم نتيجة إخباره السلطات  
العامة عن الجريمة وليس في القانون ما يوجب اعترافه بجريمته كي يتمتع بهذا  
الإعفاء حسبما ذهب الحكم المطعون فيه ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة  
العناصر القانونية لجريمة جلب الجواهر المخدرة التي دان الطاعن بها وأورد  
على ثبوتها في حقه ما ينتج من وجوه الأدلة التي ساقها . لما كان ذلك ،  
وكان الأصل أن لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تلمن إليه من أدلة  
وعناصر الدعوى ، وأن تبين حقيقة الواقعة وتردها إلى صورتها الصحيحة  
التي تستخلصها من جماع الأدلة المطروحة عليها وهي ليست مطالبة في هذا  
الصدد بالأخذ إلا بالأدلة المباشرة بل لها أن تستخلص الحقائق القانونية



من كل ما يقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم منها لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد مؤدى ما أسفرت عنه معاينة النيابة لسيارة الطاعن من وجود حاجز طولى ملجوم بلحام حديث في منتصف خزان الوقود يقسمه إلى جزئين وجود ثقب في فطائه العلوى يحمل آثار المخدر ، ومثبت من دفتر المرور الدولى من أنه صادر باسم الطاعن عن نفس السيارة ، وماتأثر به على الإقرار الجمركى الخاص به من وجود إخبارية سرية عنه وعن سيارته ، ومثبت فى محضر الضبط الجمركى عن نتيجة تفتيش هذه السيارة من العثور على تسعة أكياس بداخلها المخدر مخبأة فى تجويف سرى بخزان الوقود ، استخلص الحكم من مستندات الدعوى وظروفها أن هذه السيارة تخص الطاعن إذ هى مقيمة باسمه فى إذن التسليم ودفتر المرور الدولى ووردت إلى البلاد فى صحبته على السفينة ، وأن دفاع الطاعن بأن السيارة مملوكة لـ ... .. استدلالا بالشهادة التى قدمها بالجلسة متضمنة أنها مازالت مقيمة باسم الأخير غير قاطع فى الدلالة على أن هذه السيارة لم تنتقل حيازتها إليه قبل السفر من اللاذقية . ثم انتهى الحكم إلى أن مؤدى نسبة السيارة إلى الطاعن وما يقتضيه ذلك بطبيعة الأمور من حيازته لما ليحمل على الاقتناع بأن يده كانت مبهوطة دائما على نحو يجعلها فى كامل سلطانه وتحت شامل سيطرته ، بحيث يستعصى على النصور السليم إمكان امتداد يد أجنبية إليها لتخفى فيها المخدر بذلك الأسلوب المحكم الذى يقتضى بالضرورة وقتا ودراية وخبرة دون أن يفتن الطاعن إلى ذلك أو يعلم به . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم من ذلك سائغا وكافيا لحمل قضائه فيما انتهى إليه من إثبات حيازة الطاعن للسيارة وعلمه بكنه المواد المخدرة المضبوطة فى خزان الوقود بها ، ولإطراح ما أثاره الدفاع حول ملكية غيره للسيارة واحتمال دس المخدرات فيها ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من فساد فى الاستدلال لا يكون له محل ، وهو فى حقيقته لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الأدلة والقرائن التى كونت منها المحكمة عقيدتها وهو ما لا يصح إثارتها لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن مناط الإعفاء المنصوص عليه فى المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها

الذى يتحقق به حكمة التشريع هو تعدد الجناة المساهمين في الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء والمبادرة بالابلاغ قبل علم السلطات بالجريمة أو بعد علمها بها إذا كان البلاغ قد وصل فعلا إلى ضبط باقى الجناة . ولما كان مؤدى ما حصله الحكم المطعون فيه أن الطاعن لم يدل بأية معلومات جديدة أدت بذاتها إلى ضبط المتهمين الآخرين إذ اشتبه مأمور الجسر في أمر المتهم الثانى لما لاحظته من أن مهنته وحالته لا تسمحان له باصطحاب السيارة ، وجاءت إخبارية من وحدة مكافحة التهريب عن قيام المتهم الثالثة بتهريب ممنوعات في سيارتها قبل وصول السفينة ، كما أن أيا من هذين المتهمين لم يكن فادلا أو شريكا مع الطاعن بل كان فعل كل منهم مستقلا عن أفعال الآخرين ، وكان الفصل في كل ذلك من خصائص قاضى الموضوع ما دام يقيمه على ما ينتجه من عناصر الدعوى — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح القانون في رفض مطلب الطاعن الانتفاع بالإعفاء المقرر في المادة ٤٨ من قانون المخدرات ، ويكون النعى دايه بدعوى الخطأ في تطبيق القانون غير سديد . ولا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد انطوى على تقرير قانونى خاطئ، إذ أوجب اعتراف الجاني بجريمته كي يتمتع بالإعفاء ، ما دامت النتيجة التى خلص إليها صحيحة وتتفق والتطبيق القانونى السليم ، ذلك أن تزيد الحكم فيما استورد إليه لا يعيبه ما دام أنه لا أثر له في النتيجة التى انتهى إليها . لما كان ما تقدم ، فإن هذا الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الثانى ... .. هو أن الحكم المطعون فيه إذ دانه بجريمة الجلب قد شابه البطالان والخطأ في تطبيق القانون وعاره القصور والفساد في الاستدلال ، ذلك أنه أخطأ في بيان رقم القضية فأورد في ديباجته إنها رقم ٥٥٨ لسنة ١٩٧٢ الميناء وصحته رقم ٦٦٨ وأغفل بيان تاريخ صدور أمر الإحالة . كما رفض الدفع المبدى من الطاعن بطلان القبض عليه دون إذن النيابة على سند من القول بوجود هذا الإذن وأن الطاعن تقدم من تلقاء نفسه إلى الدائرة الجرمية لإتمام إجراءات الإفراج عن سيارته خلافا للثابت بالأوراق . وأطرح دفاعه بعدم العلم بالمخدر المضبوط في اطارات



سيارته مما لا يتسوغ اطراحه وقصر في إقامة الدليل على توافر العلم في حقه ، ورد على ما أثاره حول احتمال استبدال اطارات السيارة بغيرها داخل الدائرة الجمركية بما لا يكفي رداً كما فاته أن البصمات لم ترفع عن الأجزاء الداخلية للاطارات وعن لفافات المخدر المخففة في باطنها حتى يكون في نتيجة فحصها ما يؤيد هذا الدفاع أو ينفيه ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان ما أثاره الطاعن بشأن ماورد في ديباجة الحكم من خطأ في رقم القضية لا يعدو أن يكون خطأ مادياً لا يؤثر في سلامته ، وكان من المقرر أن الخطأ في ديباجة الحكم لا يبيح له لأنه خارج عن موضوع استدلاله ، وكان خلو الحكم من بيان التاريخ الذي صدر فيه أمر الإحالة لا يبطله إذ لا يوجد في قانون الاجراءات الجنائية نص يوجب ذكر هذا التاريخ في الحكم ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بدعوى البطلان لا يكون له محل . لما كان ذلك ، ولئن كان ما أورده الحكم في صدد الرد على الدفع ببطلان القبض على الطاعن من أن هذا الأخير قد تقدم من تلقاء نفسه إلى الدائرة الجمركية صباح يوم ١٩٧٢/١/٢٢ لإتمام الإجراءات على سيارته له معينه من ثمادة الضابط ... .. النابتة في محضر جلسة المحاكمة ، ويكفي لحمل قضاء الحكم برفض هذا الدفع ، فإنه لا جدوى لقطاعن من إثارته مادام التفتيش الذي أسفر عن ضبط المخدر لم يقع على شخصه ، بل وقع تنفيذاً لقانون الجمارك على سيارته التي كانت مازال في الدائرة الجمركية رهن إتمام إجراءات الإفراج عنها ، ومنبت الصلة بواقعة القبض عليه ، ومن ثم يكون النعي على الحكم بمخالفة القانون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة جلب المخدر التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة تؤدي إلى مارتبه عليها ، عرض لما أثاره الطاعن من دفاع بعدم علمه بالمخدر المخبأ في إطارات سيارته وأطرحه لما استخلصه من وقائع الدعوى من أن السيارة مملوكة له وتحت شامل سيطرته وأنه مقرر في التحقيقات بعلمه بأن مهربات خبئت فيها بقصد إدخالها إلى مصر بمخالفة للقانون ، وإن زعم بأن المهربات ذهب وساعات ، فإن هذا الزعم ليس إلا ستاراً يخفي وداءه حقيقة علمه بوجود المخدر في سيارته فضلاً

عن كونه كاشفا عن جنوحه إلى الجريمة ونافيا لحسن النية لديه . لما كان ذلك ، وكان ما ساقه الحكم من وقائع الدعوى وظروفها وملابساتها كافيًا في الدلالة على أن الطاعن كان يعلم بالمخدر المخبأ في سيارته ، وكان هذا الذي استخلصه الحكم لا يخرج من موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي ، فإن ما يشيره الطاعن في شأن جهله بالمادة المضبوطة يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان ما أثاره الدفاع حول احتمال استبدال إطارات السيارة بغيرها أثناء وجودها في الدائرة الجمركية لا يعدو أن يكون دفعا بتلفيق التهمة ، وفضلا عن أن هذا الدفع هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل ردا صريحا ، بل يكفي للرد عليه ، أن تكون المحكمة قد بينت أدلة الثبوت التي عولت عليها في الحكم ، فإن الحكم المطعون فيه قد تصدى لهذا الدفاع ورد عليه بما مؤداه أن هذا الاستبدال غير متصور الحصول لوجود حراسة دائمة للمكان الذي وضعت فيه السيارة حسبما هو ثابت في دفتر أحوال خدمة الميناء وتعيين حارس على السيارة نفسها ، ولأنه يقتضى بالضرورة أن تعد مقدمات إطارات ماثلة لإطارات السيارة ولا يتصور إنجازها دون أن يفتن إليه أحد ممن يعملون بالمصالح المختلفة بالدائرة الجمركية ويقتضى عملهم التردد على ذلك المكان ، وهذا الذي ذهب إليه الحكم سائغ ويستقيم به الرد على الدفاع سالف البيان . لما كان ذلك ، وكان ما أثاره الطاعن في مذكرة أسباب الطعن حول عدم رفع البصمات التي كانت داخل إطارات السيارة وحول لفافات المخدر — لا يعدو أن يكون تعييبا لتحقيق النيابة بما رآه فيه من نقص لم يكن قد تمسك بطلب استكمال ، وهو ما لا يصح سببا للطعن على الحكم . لما كان ما تقدم ، فإن هذا الطعن يكون برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة الثالثة .. .. . على الحكم المطعون فيه أنه إذ رفض ما دفعت به من بطلان الضبط انتهى بأمره الراحل .. .. . بناء على أمر وكيل نيابة ميناء الاسكندرية في خارج دائرة اختصاص كل منهما ، استند في ذلك إلى إشارة من إدارة شرطة الميناء وخطاب صادر من مصلحة أمن الموانئ مؤرخين ١٩٧٢/١٢/١٣ لم يكونا مطروحين على بساط



البحث في الجلسة ولم يعرضاً على الدفاع كي يتمكن من مناقشة ما ورد فيهما ،  
مما يعيب الحكم بالإخلال بحق الدفاع ويستوجب نقضه .

وحيث إن البين من الحكم المطعون فيه أنه حين قضى برفض الدفع المبدئى  
من الطاعنة ببطالان الضبط تأسيساً على أن الضابط ... .. الذى باشر  
أجراءاته يعمل فى وحدة تابعة لمصلحة أمن الموانئ قد استند فى ذلك إلى إشارة  
من إدارة شرطة الميناء وخطاب صادر من مصلحة أمن الموانئ مؤرخين ١٣/١٢/١٩٧٢  
جاء فى الحكم أن النيابة العامة قدمتهما بالجلسة ، فى حين أن الثابت بمحضر  
جلسة المحاكمة — الذى خلا مما يفيد أن النيابة قدمت شيئاً — أن المحكمة قررت  
بجلسة ١٢/١٢/١٩٧٢ قفل باب المرافعة فى الدعوى ومجـزئها للحكم  
بجلسة ١٤/١٢/١٩٧٢ وفيها أصدرت الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك ،  
وكان من القواعد الأساسية فى القانون أن إجراءات المحاكمة فى الجنايات يجب  
أن تكون فى مواجهة المتهم ومهامه ما دام قد مثل أمام المحكمة ، وكان  
من المقرر ألا تبني المحكمة حكمها إلا على العناصر والأدلة المستمدة من أوراق  
الدعوى المطروحة على بساط البحث تحت نظر الخصوم . لما كان ذلك ،  
وكان ما تضمنته الإشارة والخطاب المشار إليهما من بين ما أسست المحكمة عليه  
بقضاءها برفض الدفع الذى أبدته الطاعنة ، وكان ضم هاتين الورقتين إلى أوراق  
الدعوى قد تم بعد اقفال باب المرافعة وبعد أن خلت المحكمة للادولة دون  
أن يكون ذلك فى مواجهة الطاعنة ومهامها ، فإن المحكمة تكون قد بنت حكمها  
على أحد العناصر التى لم تكن مطروحة على بساط البحث بالجلسة ، مما يعيب  
الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه والإحالة بالنسبة للطاعنة وحدها بغير حاجة  
إلى بحث باقى أوجه الطعن المقدم منها .

## جلسة ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حزاوي ، نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : نصر الدين حسن هزام ، ومحمود كامل عطيفة ، وطه الصديق دنانة ، ومصطفى  
محمود الأسبوطي .

( ١٧٤ )

### الطعن رقم ٦٤١ لسنة ٤٣ القضائية

( ١ ) مسئولية جنائية . موانع العقاب . "عاهة العقل" . حكم . "تسببيه" .  
تسبب غير معيب .

تقدير حالة المتهم العقلية ومدى تأثيرها على مسئولية الجنائية . استقلال محكمة  
الموضوع بالفصل فيها مادامت أسبابها سائغة . عدم إلزامها بتدبير فني في الدعوى  
إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية للجنة التي يتعين عليها تقديرها . مثال لتسبب  
غير معيب .

( ٢ ) تعويض . حكم . "تسببيه" . تسبب غير معيب .  
القضاء بالتعويض . يمكن فيه أن يكون مستفادا من الحكم أنه مقابل العمل الضار  
الذي أثبت وقوعه من المتهم .

( ٣ ) حكم . "بياناته" . محضر الجلسة .  
محضر الجلسة يكمل الحكم في بيان أسماء الخصوم في الدعوى .

١ - من المقرر أن تقدير حالة المتهم العقلية ومدى تأثيرها على مسئولية  
الجنائية من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها ما دامت  
تقيم تقديرها على أسباب سائغة وهي غير ملزمة بتدبير خبير فني في الدعوى  
تحديدا لمدى تأثير مرض المتهم على مسئولية الجنائية إلا فيما يتعلق بالمسائل



الفنية البحتة التي يتعذر عليها تقديرها ، ولما كان ماذهب إليه الحكم من إطراح تقرير الخبير وعدم التعويل عليه في الدعوى الماثلة بقالة : "أما ما استورد إليه التقرير من أن المتهم كان في حالة اضطراب عقلي (اكتئاب) وقت ارتكاب الحادث وأنه غير مسئول عما نسب إليه ، فإن التقرير لم يبين هذه النتيجة على الكشف الجسمي على المتهم ولا على مراقبته وإنما بناها حسبما يبين من سياق التقرير نفسه على مناقشة المتهم عن حاله إبان الحادث وظروف الحادث نفسه . ولما كان الثابت من التقرير أن المتهم في وقت المناقشة لا يعاني من أى مرض عقلي ، فإنه وهو إنسان عاقل يستطيع أن يدير هذه المناقشة على الوجه الذي يحقق مصلحته في الافلات من العقاب ، ومن ثم فإن هذه المناقشة وقد تمت بعد وقوع الحادث بحوالى خمس سنوات لا يعول عليها في الكشف عن حالة المتهم العقلية وقت الحادث كما أن ظروف الحادث لا تدل بذاتها على أن المتهم كان يعاني من مرض عقلي وقت ارتكابه " . فإن ذلك لا يمت بصلة لما هو محظور على المحكمة من اقصاء قسمها في أمره في لا تستطيع أن تشق طريقها فيه دون استعانة بأهل الذكرفيه ، بل إنه لا يعدو من الأمور التي تتعلق بسلطتها في تقدير الدليل ولا معقب عليها في ذلك إذ المرجع في شأنها إلى ما نطمئن إليه .

٢ - يكفي في القضاء بالتعويض أن يكون استفادا من الحكم أنه مقابل العمل الضار الذي أثبت الحكم وقوعه من المتهم ، وهو ما لم يغيب أمره عن الحكم المطعون فيه .

٣ - حضر الجلسة يكمل الحكم في بيان أسماء الخصوم في الدعوى .

## الوفائع

لتمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٥ يناير سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم باب شرق محافظة الاسكندرية : شرع في قتل ... .. عمدا بأن أطلق عليه أعيرة نارية من مسدسه قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الاصابات الموصوفة

بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو مداركة المحنى عليه بالعلاج . وطلبت من مستشار الاحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٤ / ١ من قانون العقوبات ، فقرر ذلك . وادعى المحنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٥٠٠ جنيه على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف والأتعاب . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت حضوريا بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٧٢ عملا بمواد الاتهام بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة سبع سنوات وإلزامه أن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ خمسمائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

حيث إن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الشروع في القتل العمد — قد شابه فساد في الاستدلال ، كما انطوى على بطلان ، ذلك بأنه على الرغم مما ثبت فنيا من أنه كان في حالة اضطراب عقلي وقت ارتكابه الحادث وأنه غير مسئول عنه ، فإن المحكمة أطرحت التقرير الفني المثبت لذلك ، وهو ما ليس من حقها إذ لا يسوغ لها أن تقحم نفسها فيما لا تستطيع أن تشق طريقها فيه إلا بالاستعانة بأهل الخبرة ، هذا فضلا عن صدور الحكم باسم الأمة لا باسم الشعب وخلو مدوناته من بيان اسم المدعى بالحقوق المدنية وصفته وطلباته وأركان المسؤولية المدنية وسند قضائه بالتعويض وكل أولئك يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه إنه قدم لقضائه باطراحه للتقرير الفني المثبت لحالة الطاعن العقلية وقت ارتكابه الحادث بقوله "أما ما استورد إليه التقرير من أن المتهم كان في حالة اضطراب عقلي (اكتئاب) وقت ارتكابه الحادث وأنه غير مسئول عما نسب إليه فإن التقرير لم يبين هذه النتيجة على الكشف الجسمي على المتهم ولا على مراقبته وإنما بناها حسبما يبين من سياق التقرير نفسه على مناقشة المتهم عن حالته لإبان الحادث



وظروف الحادث نفسه . ولما كان الثابت من التقرير أن المتهم في وقت المناقشة لا يعاني من أى مرض عقلي فإنه وهو إنسان عاقل يستطيع أن يدبر هذه المناقشة على الوجه الذى يحقق مصلحته في الافلات من العقاب ومن ثم فإن هذه المناقشة وقد تمت بعد وقوع الحادث بحوالى خمس سنوات لا يعول عليها في الكشف عن حالة المتهم العقلية وقت الحادث ، كما أن ظروف الحادث لا تدل بذاتها على أن المتهم كان يعاني من مرض عقلي وقت ارتكابه . ومتى كان الأمر كذلك فإن المحكمة للأسباب سالفه الذكر لا تأخذ بالنتيجة التى انتهى إليها ذلك التقرير من أن المتهم غير مسئول عما نسب إليه لإقتناعها الكامل بأن المتهم لم يكن يعاني من المرض العقلي وقت ارتكاب الحادث “ . لما كان ذلك ، وكان تقدير حالة المتهم العقلية ومدى تأثيرها على مسئوليته الجنائية من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها ما دامت تقيم تقديرها على أسباب سائغة ، وهى غير ملزمة بتدب خبير فنى في الدعوى تحديدا لمدى تأثير مرض المتهم على مسئوليته إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البعثة التى يتعذر عليها تقديرها ، وكان ما ذهب إليه الحكم من اطراح تقرير الخبير وعدم التعويل عليه في الدعوى الماثلة لا يمت بصلة لما هو محظور على المحكمة من إقدام نفسها في أمر فنى لا تستطيع أن تشق طريقها فيه دون استعانة بأهل الذكر فيه ، بل إنه لا يعدو من الأمور التى تتعلق بسلطانها في تقدير الدليل ، ولا معقب عليها في ذلك إذ المرجع في شأنها إلى ما تطمئن إليه . ومن ثم فإن ما يشير الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد صدر باسم الشعب ، كما تضمن محضر جلسة المحاكمة المؤرخ ١٩٧٠/١٠/٢٧ بيان اسم المدعى بالحقوق المدنية على أنه المجنى عليه ... .. وكان يكفي في القضاء بالتعويض أن يكون استفادا من الحكم أنه مقابل العمل الضار الذى أثبت الحكم وقوعه من المتهم وهو ما لم يغب أمره عن الحكم المطعون فيه وكان محضر الجلسة يكمل الحكم في بيان أسماء الخصوم في الدعوى ، وبذلك يكون منعى الطاعن في هذا الشأن غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

## جلسة ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : نصر الدين حسن عزام ، ومحمود كامل عطيفة ، وطه الصديق دنانة ، ومصطفى  
محمود الأسيرطى .

(١٧٥)

الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٤٣ القضائية

(١ و ٢) فعل فاضح علني . علانية . جريمة . " أركانها " .

العلانية في حكم المادة ٢٧٨ عقوبات . مشاهدة الغير عمل الجاني فعلا . غير لازم . كفاية  
المشاهدة المحتملة .

المكان العام بالمصادفة . متى تتحقق العلانية في الفعل للفاضح الخل بالأيام الذي  
يرتكب فيه .

١ - لا يشترط لتوافر العلانية التي عنتها المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات  
أن يشاهد الغير عمل الجاني فعلا ، بل يكفي أن تكون المشاهدة محتملة .

٢ - المكان العام بالمصادفة - كالمقابر - هو بحسب الأصل مكان  
خاص قاصر على أفراد طوائف معينة ، لكنه يكتسب صفة المكان العام  
في الوقت الذي يوجد فيه عدد من أفراد الجمهور بطريق المصادفة أو الاتفاق  
فتمتدحقق العلانية في الفعل الفاضح الخل بالحياء في الوقت المحدد لإجتماع الجمهور  
بالمكان ، أما في غير هذا الوقت يأخذ حكم الأماكن الخاصة بحيث تتوافر العلانية  
متى شاهد الفعل الفاضح أحد أصحاب المكان أو نزلاؤه أو كان من المستطاع  
رؤيته بسبب عدم احتياط الفاعل ، فإذا أهمل الفاعل في اتخاذ الاحتياط الكافي  
كأن يكون قد أغلق الباب دون إحكام ، فإنه يؤاخذ بمقتضى المادة ٢٧٨  
من قانون العقوبات إذا دخل عليه أحد من الخارج وشاهد فعله ولو كان دخوله



بطريق المصادفة. ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند في توافر ركن العلانية إلى أن باب المكان الذي ارتكب فيه الفعل لم يكن موصداً بمزلاج يمنع من يريد الدخول إليه ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى وأقام قضاءه على ما يحمله .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة وآخر بأتهما في يوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٧١ بدائرة مركز شبين الكوم : فعلاً علانية فعلاً فاضحاً مخالفاً بالحياة على النحو المبين بالتحقيقات . والطاعنة أيضاً : اعتادت ممارسة الدعارة . وطلبت معاقبتها بالمادة ٢٧٨ من قانون العقوبات وبالمواد ٥/٩ و ١٠ و ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ بالنسبة للطاعنة . ومحكمة جناح شبين الكوم الجزئية قضت حضورياً في ١٢ فبراير سنة ١٩٧٢ ببراءة المتهمين مما اسند إليهما . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة شبين الكوم الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضورياً في ٢٧ من أبريل سنة ١٩٧٢ : عملاً بمواد الإتهام بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف ومعاقبة كل من المتهمين بالحبس شهراً واحداً مع الشغل . فطعنتم المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه دان الطاعنة بجريمة الفعل الفاضح العلني رغم أن المكان الذي وقع فيه الفعل هو مكان خاص بطبيعته ولم يكن به جمهور وأنه مسور وله باب كان مغلقاً وقت الضبط مما ينتفى به ركن العلانية ، وذلك فضلاً عن قصور الأسباب التي أوردها للتدليل على توافر هذا الركن مما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه استند في توافر ركن العلانية — في جريمة الفعل الفاسخ العلني التي دان الطاعنة بها — إلى أن الفعل وقع في المقابر وهو مكان مطروق للكافة وأن باب المكان الذي وقع فيه الفعل لم يكن موصدا بمزلاج يمنع ارتياد من يريد دخول ذلك المكان — ولما كانت العلانية التي عنتها المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات لا يشترط لتوافرها أن يشاهد الغير عمل الجاني فعلا بل يكفي أن تكون المشاهدة محتملة، وكان المكان العام بالمصادفة — كالمقابر — هو بحسب الأصل مكان خاص قاصر على أفراد أو طوائف معينة، ولكنه يكتسب صفة المكان العام في الوقت الذي يوجد فيه عدد من أفراد الجمهور بطريق المصادفة أو الاتفاق فتتحقق العلانية في الفعل الفاسخ المخل بالحياة في الوقت المحدد لإجتماع الجمهور بالمكان، أما في غير هذا الوقت فإنه يأخذ حكم الأماكن الخاصة بحيث تتوافر العلانية متى شاهد الفعل الفاسخ أحد أصحاب المكان أو نزلائه أو كان من المستطاع رؤيته بسبب عدم احتياط الفاعل، فإذا أهمل الفاعل في اتخاذ الاحتياط الكافي كأن يكون قد أغلق الباب ولكنه لم يحكم إقفاله — كما هو الشأن في الواقعة المطروحة — فإنه يؤاخذ بمقتضى المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات إذا دخل عليه أحد من الخارج وشاهد فعله ولو كان دخوله بطريق المصادفة. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد استند في توافر ركن العلانية إلى أن باب المكان الذي ارتكب فيه الفعل لم يكن موصدا بمزلاج يمنع من يريد الدخول إليه، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وأقام قضاءه على ما يحمله، ومن ثم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موزوعا.

## جلسة ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد ساح نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :  
سعد الدين عطية ، وحسن أبو الفتوح الشريفي ، وإبراهيم أحمد الدهواني ، وحسن  
علي المقرني .

( ١٧٦ )

### الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٤٣ القضائية

( ١ و ٢ و ٣ و ٤ ) تفتيش . ” إذن التفتيش . إصداره ” . حكم . ” تسببه .  
تسبب معيب ” .

( ١ ) تقدير الظروف التي تبرر التفتيش . أمر موضوعي متروك لسلطة التحقيق تحت رقابة وإشراف محكمة الموضوع التي لها ألا تعول على التحريات وأن تطرحها جانباً بشرط أن تكون الأسباب التي تستند إليها من شأنها أن تؤدي إلى مارتبته عليها .

( ٢ ) شرط صحة التفتيش الذي تجر به النيابة أو تأذن به في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه ؟

( ٣ ) لا ينال من صحة إذن التفتيش خلوه من بيان صحة المأذون بتفتيشه أو صناعته أو محل إقامته .

( ٤ ) شمول التحريات لأكثر من شخص لا يكشف بذاته عن عدم جديتها .

عدم إفصاح رجل الضبط القضائي عن مصدر تحرياته أو عن وسيلة في التحري . لا عيب .

١ — من المقرر أنه وإن كان تقدير الظروف التي تبرر التفتيش من الأمور الموضوعية التي يترك تقديرها لسلطة التحقيق الآمرة به ، تحت رقابة وإشراف محكمة الموضوع التي لها ألا تعول على التحريات أو أن تطرحها جانباً ، إلا أنه يشترط أن تكون الأسباب التي تستند إليها في ذلك من شأنها أن تؤدي إلى مارتبته عليها .



٢- من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة العامة أو تأذن بإجرائه في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه ، هو أن يكون رجل الضبط القضائي . قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة ( جنائية أو جنحة ) قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والامارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحرية أو حرمة مسكنه في سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة .

٣- لا يشترط القانون شكلا معيناً لاذن التفتيش فلا ينال من صحته إخلوه من بيان صفة المأذون بتفتيشه أو صناعته أو محل إقامته طالما أنه الشخص المقصود بالإذن .

٤- إن شمول التحريات لأكثر من شخص لا يكشف بذاته عن عدم جديتها لأنه لا يمس ذاتيتها ، ولا يعيب الإجراءات أن لا يفصح رجل الضبط القضائي عن مصدر تحرياته أو عن وسيلته في التحري .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧٠ بدائرة قسم الرمل محافظة الاسكندرية : أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدراً ( حشيشاً ) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وطابت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ١/٧ و ١/٣٤ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرفق ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت حضوريا بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٧٢ عملاً بالمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون العقوبات ببراءة المتهم مما أسند إليه ومصادرة المخدر المضبوط . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه إنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة احراز المخدر قد أخطأ في تطبيق القانون وانطوى على فساد في الاستدلال ، ذلك بأنه قضى ببطلان الإذن بالتفتيش لإبتناؤه على تحريات غير جدية تأسيساً على أن الضابط اقتصر في محضره على ذكر اسم المتهم وأنه من أهالي حي الرمل ولم يفصح عن مادية تحرياته والأبحاث التي أجريت بشأنها كما أن الرائد ... .. قد ذكر أنه لم يشارك الضابط مستصدر الإذن في تحرياته خلافاً لما أثبتته الأخير في محضره من أنها قاما بها سوياً وما قاله الحكم من ذلك وأسس عليه قضاءه غير سليم ، إذ لا إلزام على رجل الضبط القضائي بأن يفصح عن مصدر تحرياته والأبحاث التي أجريت بشأنها . كما أن الثابت من أوراق الدعوى أنه ليس ثمة تناقض بين ما قرره الرائد ... .. وبين ما أثبتته مستصدر إذن التفتيش وما قرره لدى سؤاله في تحقيق النيابة العامة . وبذا يكون الحكم قد جاء معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض إلى الدفع الذي أبداه المطعون ضده ببطلان إذن التفتيش وما تلاه من إجراءات لتأسيسه على تحريات غير جدية وأخذ بهذا الدفع في قوله: "وحيث إنه عن اندفع بعدم جدية التحريات فإن الثابت بالتحقيقات من مطالعة محضر التحريات المؤرخ ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٠ بمعرفة النقيب ... .. بقسم مكافحة المخدرات أنه قد ورد به ( ودلت التحريات التي قمنا بها بالاشتراك مع السيد الرائد ... .. وتحت إشراف السيد رئيس القسم على أن كلا من ١ : — ... .. يتجرون من أهالي الرمل ، ٢ : — ... .. ٣ : — ... .. ٤ : — ... .. يتجرون في المواد المخدرة ويروجونها كل لحسابه الخاص بدائرة قسم الرمل ) فصدر إذن النيابة بضبط كل من هؤلاء أينما وجدوا بدائرة قسم الرمل . وحيث إن هذه المحكمة ترى أن هذه التحريات قد جاءت مجهولة للواقعة المراد استصدار الإذن

بأنها ولم تكن جدية وكافية لإصدار الإذن ، ذلك أنها جاءت خلو من بيان ماهية وكنه هذه التحريات بل والأساس والأبحاث التي أجريت بشأنها واقتصرت على رصد اسم المتهم وغيره وأنه من أهالي الرمل مما ترى منه المحكمة أنها لم تكن كافية أو مسوغة لاستصدار هذا الإذن — يعزز هذا النظر ما تضمنته الأوراق مما يفيد عدم صحتها وحسبها في هذا المقام ما قرره الرائد ... من أنه لم يشارك مستصدر الإذن في التحريات رغم ما قرره الأخير بمحضره من أنهما قاما سويا بهذه التحريات . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه وإن كان تقدير الظروف التي تبرر التفتيش من الأمور الموضوعية التي يترك تقديرها لسلطة التحقيق الآمرة به ، تحت رقابة وإشراف محكمة الموضوع ، التي لما ألا تعول على التحريات أو أن تطرحها جانبا ، إلا أنه يشترط أن تكون الأسباب التي تستند إليها في ذلك من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، كما أنه من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة العامة أو تأذن بإجرائه في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه ، هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة ( جنائية أو جنحة ) قد وقعت من شخص معين وأن يكون هناك من الدلائل والإمارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرز تعرض التحقيق لحرية أو حرمة مسكنه في سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة ، ولا يشترط القانون شكلا معيناً لإذن التفتيش فلا ينال من صحته خلوه من بيان صفة المأذون بتفتيشه أو صناعته أو محل إقامته طالما أنه الشخص المقصود بالإذن كما أن شمول التحريات لأكثر من شخص لا يكشف بذاته عن عدم جديتها لأنه لا يمس ذاتيتها ، وإذا كان لا يعيب الإجراءات أن لا يفصح رجل الضبط القضائي عن مصدر تحرياته أو عن وسيلته في التحري ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة أن الضابط الذي استصدر إذن التفتيش وهو النقيب ... ضمن محضره أن تحرياته بالاشتراك مع الرائد ... دلت على أن المتهم يتجرب في المخدرات ، وقد ذكر لدى سؤاله في تحقيق النيابة أن مصدرا سرىا أنباء وزميله بنشاط المتهم في تجارة المخدرات فقام بمراقبته مرتين في يومين مختلفين وتحقق من صحة ما أبلغه به مرشده السرى . كما قرر



الرائد ... .. في التحقيق كذلك أن مرشدا سريرا واحدا أنباه هو وزميله  
محرم محضر التحريات بالتجار المتهم في المواد المخدرة مما لا يفيد قيام ثمة تناقض  
بين ما ورد بأقوال الضابط الأخير — على الوجه المتقدم — وبين ما قرره  
الضابط الذي استصدر الإذن وضمنه محضر تحرياته — خلافا لما ذهب إليه  
الحكم . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابته خطأ  
في تطبيق القانون ، وانطوى على فساد في الاستدلال مما يعيبه بما يوجب نقضه  
والإحالة .

---

## جلسة ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح نائب رئيس المحكمة ، ومطوية السادة  
المستشارين : سعد الدين عطية ، وحسن أبو الفتوح الشريف ، وإبراهيم أحمد الديواني ،  
وهبد الحميد محمد الشريفين .

(١٧٧)

### الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ٤٣ القضائية

(٢٠١) دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره" . حكم . "تسببه .  
تسبب معيب" .

(١) استجابة المحكمة لطلب من طلبات الدفاع لجديته . ليس لها العدول عنه إلا لسبب  
حاتق . مثال .

(٢) ليس للمحكمة أن تبدى رأيا في دليل لم يعرض لها . هـ ذلك ؟

١ - من المقرر أنه متى قررت المحكمة جدية طلب من طلبات الدفاع  
فاستجابت له فإنه لا يجوز لها أن تعدل عنه إلا لسبب سائق يبرر هذا العدول .  
ولما كانت المحكمة الاستئنافية قد رأت أن الفصل في الدعوى يتطلب ضم أصل  
تقرير الخبير فأصدرت قرارها بذلك تحقيقا لدفاع الطاعن الذي أصر فيه على طلب  
الضم - وهو طلب يعد جوهريا في خصوص الدعوى المطروحة لتعلقة بواقعة  
لها أثرها في الدعوى وقد ينبى على تحقيقه أن يتغير وجه الرأى فيها - غير أن المحكمة  
مع ذلك عادت ففصلت في موضوع الدعوى قبل أن ينفذ قرار الضم الذي سبق  
أن أصدرته ودون أن تضمن حكمها الأسباب المبررة لعدولها عن هذا القرار ،  
ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالإخلال بحق الدفاع بما يوجب  
نقضه والإحالة .

٢ — من المقرر أنه ليس للمحكمة أن تبدى رأيا في دليل لم يعرض عليها لاحتمال أن يسفر هذا الدليل من اطلاعها على فحواه ومناقشة الدفاع له عن حقيقة قد يتغير بها وجه الرأي في الدعوى . ولما كانت المحكمة الاستئنافية حين قضت في الدعوى قد اعتمدت ضمن ما اعتمدت عليه في ثبوت الاتهام على تقرير خبير ليس له أصل ثابت في الأوراق ، فإن حكمها يكون معيبا بالفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه والإحالة .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما في الفترة من ٣١ يوليـة سنة ١٩٦٦ إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٦ بدائرة زفتى محافظة الغربية : إختلسا المبلغ المبين بالمحضر لوقف ... .. والمسلم إليهما على سبيل الوكالة عن الجهة المحبى عليها سن ... .. وآخرين المذكورين بالمحضر لتوصيله للجهة الموكلين عنها فاختلساه لنفسيهما إضراراً بها . وطلبت عقابهما بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وادعت ... .. مدنيا بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهمين . ومحكمة زفتى الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ٥ من أبريل سنة ١٩٧٢ عملا بمادة الاتهام بحبس كل منهما شهرين مع الشغل مع إلزامهما متضامنين بأن يدفعوا للمدعية بالحقوق المدنية بصفتها مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف ومبلغ مائتى قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفض ما عدا ذلك من طلبات المدعية بالحقوق المدنية . فاستأنف المحكوم عليهما هذا الحكم ، ومحكمة طنطا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٢٧ مارس سنة ١٩٧٣ بقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة للتهم الثانى وبراءته مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية المقامة ضده وتأييده فيما قضى به بالنسبة للتهم الأول ( الطاعن ) وألزمته المصاريف المدنية الاستئنافية بلا مصاريف جنائية . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... .. إلخ .



## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرية تبديد وألزمه بالتعويض قد انطوى على إخلال بحق الدفاع وشابه فساد في الاستدلال ذلك بأنه استند في الإدانة على تقرير الخبير الحكومي الذي ندبته محكمة أول درجة لتصفية الحساب وما ثبت لها من الاطلاع على محاضر أعماله في حين أن تقرير الخبير لا أصل له في أوراق الدعوى — التي تضمنت صورة منه ليست من صنع مكتب الخبراء ولا تحمل توقيعاً لأحد ، وقد طلب الدفاع عن الطاعن ضم أصل التقرير ومحاضر أعمال الخبير ، واستجابت المحكمة الاستئنافية لهذا الطلب وأجلت الدعوى مراراً لضم أصل التقرير ، ولكنها قضت في الدعوى دون أن تشير إلى عدم ضم أصل التقرير على الرغم من ارتكانها إليه ، مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن محكمة أول درجة أصدرت بتاريخ ١٠ أبريل سنة ١٩٧١ حكماً قبل الفصل في الموضوع بنadb مكتب الخبراء لتصفية الحساب بين المتهمين ( الطاعن ومتهم آخر في الدعوى ) وبين المدعية بالحقوق المدنية عن سنة ١٩٦٦ الزراعية وبيان ما إذا كانت للأخيرة مبالغ قبل المتهمين ناشئة عن قيامهما بتحصيل الإيجار من مستأجرى الوقف عن السنة المذكورة ولم يقوموا بتوريدها لأجنى عليها ومقدار هذه المبالغ إذا ثبت وجودها وسبب بقائها طرف المتهمين ، وبتاريخ ٥ أبريل سنة ١٩٧٢ قضت المحكمة بحبس كل من المتهمين شهرين مع الشغل وبالزامهما بالتعويض المؤقت المطالب به ، واستندت في قضائها — ضمن ما استندت إليه — على ما ثبت لها من الاطلاع على تقرير الخبير المنتدب ومحاضر أعماله . استأنف الطاعن هذا الحكم كما استأنفه المحكوم عليه الآخر . ولدى نظر الاستئناف قرر المدافع عن الطاعن أمام المحكمة بجلاسة ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٢ أن تقرير الخبير غير مرفق فقررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى بجلاسة ٦ فبراير سنة ١٩٧٣ وكلفت النيابة العامة بضم أصل تقرير الخبير ومحاضر أعماله وبالجلاسة الأخيرة

أصدرت المحكمة قراراً بحجز الدعوى للحكم — دون أن يتم تنفيذ قرار الضم —  
 وصرحت للطرفين ببادل المذكرات ثم قضت بجلسة ٢٧ مارس سنة ١٩٧٣  
 حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً ، وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف  
 فيما قضى به بالنسبة للتهمة الثانية وبراءته مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية  
 المقامة ضده وتأييده فيما قضى به بالنسبة للتهمة الأولى — الطاعن — وإلزامه  
 المصروفات المدنية الاستئنافية — كما يبين من الاطلاع على المفردات  
 المضمومة تحقيقاً لوجه الطعن — أن تقرير الخبير المتضمن محاضر أعماله الذي  
 كان معروفاً على المحكمة لم يكن هو التقرير الأصلي أو صورة رسمية منه  
 بل هو صورة غير صادرة من مكتب الخبراء ولا تحمل توقيعاً ، وأن المدافع  
 عن الطاعن اقتصر في المذكرة المقدمة منه في فترة حجز الدعوى للحكم على طلب  
 ضم أصل تقرير الخبير ومحاضر أعماله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر  
 أنه متى قررت المحكمة جدية طلب من طلبات الدفاع فاستجابت له فإنه  
 لا يجوز لها أن تعدل عنه إلا لسبب سائغ يبرر هذا العدول ، وكانت المحكمة  
 الاستئنافية قد رأت أن الفصل في الدعوى يتطلب ضم أصل تقرير الخبير  
 فأصدرت قرارها بذلك تحقيقاً لدفاع الطاعن الذي أصر فيه على طلب الضم —  
 وهو طلب يمد جوهرها في خصوص الدعوى المطروحة لتعلقه بواقعة لها أثرها  
 في الدعوى وقد ينبى على تحقيقه أن يتغير وجه الرأي فيها — غير أن المحكمة  
 مع ذلك عادت ففصلت في موضوع الدعوى قبل أن ينفذ قرار الضم الذي سبق  
 أن أصدرته ودون أن تضمن حكمها الأسباب المبررة لعدولها عن هذا القرار ،  
 وإذا كان من المقرر أنه ليس للمحكمة أن تبدى رأياً في دليل لم يعرض عليها  
 لاحتمال أن يسفر هذا الدليل من اطلاعها على نخواه ومناقشة الدفاع له عن حقيقة  
 قد يتغير بها وجه الرأي في الدعوى ، وكانت المحكمة الاستئنافية حين قضت  
 في الدعوى قد اعتمدت ضمن ما اعتمدت عليه في ثبوت الاتهام على تقرير خبير  
 ليس له أصل ثابت في الأوراق . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه  
 يكون معيباً بالفساد في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع ، بما يوجب نقضه  
 والاحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

## جلسة ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار جمال صادق المرصفاوى رئيس المحكمة ، وحضرة السادة المسطفارين ،  
نصر الدين حسن عزام ، ومحمود كامل مطيفة ، ومحمد عبد المجيد علامة ، ومحمد عادل مرزوق .

( ١٧٨ )

### الطعن رقم ٦٧٢ لسنة ٣ القضائية

حكم . « إصداره » . دعوى مدنية . نقض . « الطعن لثاني مرة » .

صرح بأن حكم المادة ١٧/٢ إجراءات على استئناف المدعى بالحقوق المدنية الحكم الصادر  
برفض دعواه بناء على براءة المتهم لعدم ثبوت الواقعة سواء استأنفته النيابة العامة  
أم لم تستأنفه — من وجوب صدور الحكم بإجماع آراء قضاة المحكمة في حالة إلغاء الحكم  
في شقه القاضى برفض الدعوى المدنية والقضاء فيها بالتعويض . مجازية الحكم المطعون فيه هذا النظر  
مخالف للقانون . وجوب القضاء بتأييد الحكم المستأنف .

الطعن لثاني مرة . متى يحق لمحكمة النقض القضاء فيه دون تحديد جلسة لنظر الموضوع  
إذا كان الوجه الذى بنى عليه نقض الحكم وتصحيحه يفتى عن التصدى للموضوع .

جرى قضاء محكمة النقض على أن حكم الفقرة الثانية من المادة ١٧ من قانون  
الإجراءات الجنائية يسرى كذلك على استئناف المدعى بالحقوق المدنية الحكم  
الصادر برفض دعواه بناء على براءة المتهم لعدم ثبوت الواقعة سواء استأنفته  
النيابة العامة أم لم تستأنفه . فتمت كان الحكم الابتدائى قد قضى ببراءة المتهم  
وبرفض الدعوى المدنية المرفوعة عليه من المدعى بالحقوق المدنية ، فإنه لا يجوز  
إلغاء هذا الحكم في شقه الصادر في الدعوى المدنية والقضاء فيها باستئنافا بالتعويض  
إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة كما هو الشأن في الدعوى الجنائية ، نظرا لتبعية  
الدعوى المدنية للدعوى الجنائية من جهة ولارتباط الحكم بالتعويض بثبوت  
الواقعة الجنائية من جهة أخرى . ولما كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بهذا



الإلغاء دون أن يصدر بإجماع الآراء ، فإنه يكون قد خالف القانون ، وكان لزاما على هذا الحكم القضاء بتأييد الحكم المستأنف . ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه عملا بحكم الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ والحكم بمقتضى القانون وذلك دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن ولا لنظر الموضوع عملا بحكم المادة ٤٥ من ذلك القانون باعتبار أن الطعن للمرة الثانية ما دام أن الوجه الآخر الذى بنى عليه نقض الحكم وتصحيحه قد أغنى عن التصدى للموضوع . وترتبا على ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف القاضى برفض الدعوى المدنية .

## الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ٢٩ فبراير سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم الوايلى ( أولا ) تسبب خطأ فى موت ... .. وصابة ... .. و ... .. و ... .. وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه وعدم مراعاته القانون واللوائح بأن قاد سيارة بسرعة دون أن تكون مستوفية لشروط المتانة والأمن وبجمالة ينجم عنها الخطر ولم يهدئ من سرعتها عند اقترابه من ملتقى الطرق ولم يمثل لإشارة المرور قبل وقوع الحادث بإيقاف السيارة ولم يتخذ الحيطة الكافية فصدم المحنى عليهم فأحدث بالأولى الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتي أودت بحياتها وأحدث بالثانية والثالث والرابعة الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى ( ثانيا ) قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر ( ثالثا ) سير سيارة دون أن تكون مستوفية لشروط الأمن ( رابعا ) وهو قائد سيارة لم يهدئ السير عند الاقتراب من ملتقى الطرق . وطلبت معاقبته بالمادتين ١ ٢٣٨ و ١/٢٤٤ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٢ و ٨١ و ٧٨ و ٩٠ و ٩١ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ المعدل . وادعى مدنيا زوج المحنى عليها الأولى عن نفسه وبصفته وليا طبيعيا على أولاده القصر قبل المتهم وطلب القضاء له بمبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة الوايلى

الجزئية قضت حضوريا في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٦٧ عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما أسند إليه وبرفض الدعوى المدنية. فاستأنف المدعى بالحقوق المدنية هذا الحكم ، ومحكمة القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٦٩ بقبول استئناف المدعى بالحقوق المدنية شكلا وإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى المدنية وألزمت المتهم بأن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ٥١ جنيها تعويضا مؤقتا مع مصاريف الدعوى المدنية عن الدرجتين وخمسة جنيها مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المتهم في هذا الحكم بطريق النقض ، ومحكمة النقض قضت بتاريخ ١٩ من أبريل سنة ١٩٧٠ بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة القاهرة الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى وإلزام المطعون ضده المصاريف المدنية . ومحكمة القاهرة الابتدائية قضت بجلسة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٧١ بهيئة جديدة حضوريا ( أولا ) برفض الدفع المبدى من المسئول عن الحقوق المدنية بعدم قبول الاستئناف شكلا ( ثانيا ) بقبول الاستئناف شكلا والتأجيل لجلسة ١٩ فبراير سنة ١٩٧٢ لنظر الموضوع و بجلسة ٣ يونيو سنة ١٩٧٢ قضت تلك المحكمة حضوريا بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى المدنية وإلزام المتهم بأن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ٥١ جنيها تعويضا مؤقتا مع مصاريف الدعوى المدنية عن الدرجتين ومبلغ خمسة جنيها مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية . إلخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون لأنه قضى بإلغاء الحكم المستأنف الصادر برفض الدعوى المدنية ، وقضى بإلزام الطاعن بالتعويض دون النص في الحكم على إجماع القضاة الذين أصدروه طبقا لحكم المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إن هذا النعى صحيح في القانون ذلك بأن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن حكم الفقرة الثانية من المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية يبرى كذلك على استئناف المدعى بالحقوق المدنية الحكم الصادر برفض دعواه بناء على براءة المتهم لعدم ثبوت الواقعة سواء استأنفته النيابة العامة أم لم تستأنفه ، فمتى كان الحكم الابتدائي قد قضى ببراءة المتهم و برفض الدعوى المدنية المرفوعة عليه من المدعى بالحقوق المدنية — كما هو الحال في هذه الدعوى — فإنه لا يجوز إلغاء هذا الحكم في شقه الصادر في الدعوى المدنية والقضاء فيها استئنافيا بالتعويض إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة كما هو الشأن في الدعوى الجنائية ، نظرا لتبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية من جهة ، ولارتباط الحكم بالتعويض بثبوت الواقعة الجنائية من جهة أخرى . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بهذا الإلغاء دون أن يصدر بإجماع الآراء ، فإنه يكون قد خالف القانون ، إذ كان لزاما على هذا الحكم القضاء بتأييد الحكم المستأنف ، ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه — عملا بحكم الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ والحكم بمقتضى القانون وذلك دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن ولا لنظر الموضوع — عملا بحكم المادة ٤٥ من ذلك القانون باعتبار أن الطعن لارة الثانية — مادام أن الوجه الذي بنى عاياه نقض الحكم وتصحيحه قد أغنى عن التصدي للموضوع . لما كان ماتقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف القاضي برفض الدعوى المدنية .



## جلسة ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٧٣

بمشاركة السيد المستشار/ جمال صادق المرصفاوى رئيس المحكمة ، وحضورية السادة المستشارين :  
فهر الدين حسن عزام ، ومحمود كامل عطيفة ، ومحمد عبد الهيد سلامة ، وطه الصديق دنانة .

( ١٧٩ )

### الطعن رقم ٦٧٨ لسنة ٤٣ القضائية

( ٢٠١ ) تزوير . "محررات عوفية" . إثبات . "بوجه عام" .

ثبت وقوع جريمة التزوير أو الاستعمال . نزول الجنى عليه عن حقوقه المدنية وعن طعنه بالتزوير ، ونزول المقيم عن التمسك بالسند المزور ، لا أثر له على وقوع الجريمة .

الطريق المرسوم الطعن بالتزوير أمام المحاكم المدنية هو طريق خاص بها . ليس فى القانون ما يجبر المحاكم الجنائية على ترسيمه . حرمتها فى اقتراح السبيل الموصول إلى اقناعها .

( ٣ ) حكم . "تسببية" . تسبب غير معيب .

عدم التزام المحكمة بالرد على أوجه الدفاع القانونية الظاهرة لبطلان .

( ٤ ) نقض . "المصلحة فى الطعن" . إرتباط . عقوبة . "عقوبة الجرائم المرتبطة" .

إدانة قطاعن بجرائم البلاغ الكاذب والاشتراك فى تزوير وثيقة عرقية واستعمالها مع عليه بذلك وتطبيق المادة ٢/٣٢ ضربات فى حقه ، ومعاقبته بالعقوبة الأشد المقررة لأى من الجريمتين الأخيرتين لا مصلحة له فى انفى عن الحكم بالنسبة لجريمة البلاغ الكاذب مادام أنه أوقع عليه عقوبة واحدة عن الجرائم الثلاث مما يدخل فى حذره العقوبة المقررة لكل من الجريمتين الأخرتين .

١ - متى كانت المحكمة قد استخلصت للأسباب السائغة التي أوردتها أن التوقيع المنسوب إلى المجنى عليها على عقد الزواج المقدم من الطاعن هو توقيع مزور عليها ، ورتبت على ذلك ثبوت واقعة الاشتراك في التزوير في حقه ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يعد من قبيل الجدل الموضوعي في مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقدير فيها بلا معقب عليها من محكمة النقض . أما ما يتحسنى به الطاعن من أن المجنى عليها نزلت عن حقوقها المدنية وعن الطعن بالتزوير ونزل هو عن التمسك بالورقة ، وما يترتب على ذلك من وجوب اعتبارها صحيحة ، فإن ذلك مردود بأن ما جاء في القانون من حجية المحررات وإثبات صحتها إنما محله أحكام الإثبات في المواد المدنية والتجارية حيث عينت الأدلة ووضعت أحكام لها وألزم القاضي بأن يجرى في قضائه على مقتضاها والطريق المرسوم للطعن بالتزوير أمام المحاكم المدنية هو طريق خاص بها ، وليس في القانون ما يجبر المحاكم الجنائية على ترسيمه لأنها في الأصل حرة في انتهاج السبيل الموصول إلى اقتناعها ولم يرسم القانون في المواد الجنائية طريقا خاصا يسلكه القاضي في تحرى الأدلة .

٢ - من المقرر أنه متى وقع التزوير أو الاستعمال فإن نزول المجنى عليه عن حقوقه المدنية وعن طعنه بالتزوير ونزول المتهم عن التمسك بالسند المزور لا أثر له على وقوع الجريمة .

٣ - لا تلتزم محكمة الموضوع بالرد على أوجه الدفاع القانونية الظاهرة البطلان ، ولا يعتبر سكوتها عنها إخلالا بحق الدفاع ولا قصورا في حكمها .

٤ - متى كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجرائم البلاغ الكاذب والاشتراك في تزوير ورقة عريضة واستعمالا مع علمه بذلك وطبق في حقه حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضى بمعاقبته بالعقوبة الأشد وهي المقررة لأي من هاتين الجريمتين الأخيرتين ، فإنه لا مصلحة للطاعن في النعي على الحكم قصوره أو إخلاله بحق الدفاع بالنسبة لجريمة البلاغ الكاذب مادام أنه أوقع عليه عقوبة واحدة عن الجرائم الثلاث مما يدخل في حدود العقوبة المقررة لكل من الجريمتين الأخرتين .

## الوقائع

أقامت المدعية بالحقوق المدنية .. دعواها بالطريق المباشر أمام محكمة المنشية الجزئية ضد الطاعن وآخر متهمه إياهما بأنهما في يوم ١٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ بدائره قسم المنشية محافظة الاسكندرية . الأول ( أولا ) أبلغ كذبا مع سوء القصد إلى نيابة باب شرقي ضدها بأمور لو تمت لاستوجبت عقاب فاعلها بأن نسب إليها أنها جمعت بين زوجين في وقت واحد وأبرمت عقد زواج عرفي بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٦٧ مع آخر حالة كونها زوجة له في ذلك الوقت ( ثانيا ) في الفترة من ٩ نوفمبر سنة ١٩٦٧ إلى ٤ يناير سنة ١٩٦٨ ( ١ ) اشترك مع آخر مجهول في تزوير محرر عرفي بطريق الاصطناع بأن نسب إلى المدعية بالحقوق المدنية أنها وقعت على عقد عرفي مؤرخ أول سبتمبر سنة ١٩٦٧ يفيد زواجها بشخص آخر وذلك بطريق الاتفاق مع شخص مجهول على تحرير العقد ووقع بامضاء مزور عليه نسب إلى المدعية بالحقوق المدنية بالحق المدني ف وقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق ( ب ) استعمل الورقة المزورة سالفه الذكر بأن قدمها كمستند له في قضية الاستئناف رقم ٧٦٨ سنة ٩٦٧ أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية بجلسة ٩٦٨/٥/٤ . مع علمه بتزويرها . ( ثالثا ) في يوم ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٦٧ حرض المتهم الثاني على تقديم بلاغ كاذب ضد المدعية بالحقوق المدنية وبقصد الإساءة إليها يتهمها فيه بأنها تقوم بأعمال التجسس ضد مصلحة البلاد — المتهم الثاني : في يوم ٢٧ نوفمبر سنة ٩٦٧ أبلغ كذبا بقصد الإساءة إلى الرقابة الإدارية ضد المدعية بالحقوق المدنية بأنها تخبر الأعداء وتقوم بأعمال التجسس ضد مصلحة البلاد . وطالبت عقابهما بالمواد ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٥٢ و ٣٠٣ و ٣٠٥ من قانون العقوبات وإيرامهما بأن يدفعاهما متضامنين مبلغ ٥٠ جنيتها على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات وأتعاب ااماة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عم — لا بمواد الاتهام ( أولا ) بحبس المتهم الأول شهرين مع الشغل عن تهمة البلاغ الكاذب وتهمتي الاشتراك في التزوير واستعمال المحرر العرفي وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ . ( ثانيا ) بحبسه شهرا واحدا مع الشغل عن تهمة الاشتراك مع المتهم الثاني فيما نسب إليه وكفالة خمسة جنيهات



لوقف التنفيذ. (ثالثا) بحبس المتهم الثانى شهرا مع الشغل وكفالة خمسة جنيات لوقف التنفيذ عما نسب إليه. (رابعا) بالزام المتهمين على سبيل التعويض المؤقت بطريق التضامن بأن يؤدوا للادعية بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها ومصروفات الدعوى المدنية وخمسة جنيات مقابل أتعاب المحاماة بلا مصروفات جنائية. فاستأنف المتهمان هذا الحكم. ومحكمة الاسكندرية الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضوريا للمتهم الثانى وغايبيا للمتهم الأول فى ٧ مايو سنة ١٩٧٠ بقبول الاستئنافين شكلا ، وفى الموضوع برفضهما وتأيد الحكم المستأنف بتثقيبه الجنائى والمدنى وألزمت المتهمين بالمصاريف المدنية ومبلغ خمسة جنيات مقابل أتعاب المحاماة. فعارض المتهم الأول فى هذا الحكم وقضى فى معارضته بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٧٢ بقبولها شكلا وفى الموضوع (أولا) بالنسبة للدعوى الجنائية — برفض المعارضة وتأيد الحكم المعارض فيه بالنسبة للمتهمين الأول والثانى وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم على أن يكون الإيقاف شاملا لكافة الآثار الجنائية المقررة على الحكم وبإلغاء الحكم المعارض فيه بخصوص التهمة الثالثة وبرائة المتهم منها بلا مصاريف جنائية (ثالثا) وبالنسبة للدعوى المدنية بإلغاء الحكم المعارض فيه والحكم المستأنف وبإثبات ترك المدعية بالحقوق المدنية لدعواها وألزمتها المصاريف عن الدرجتين. فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ.

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرائم البلاغ الكاذب والاشتراك فى تزوير ورقة عرفية واستعمالها ، قد شابه قصور فى التسبب وإخلال بحق الدفاع وخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن الطاعن تمسك فى مذكرته بأن الشخص الذى ذهبت المحكمة إلى أنه شخص وهمى هو فى الواقع شخص حقيقى ، وقدم تأييدا لذلك مستنديا إلا أن المحكمة أغفلت الرد على هذا الدفاع فلم تقسطه حقه إيرادا له وردا عليه ، كما تمسك الطاعن بإقرار قدمه موقع عليه منه

ومن المجنى عليها أقرت فيه بنزولها عن حقوقها المدنية وعن الطعن بالتزوير ، كما نزل عن التمسك بتلك الورقة ، مما كان لازمه القضاء ببراءته من تهمة الاشتراك في التزوير عملاً بأحكام الإثبات في المواد المدنية والتجارية ، إذ تصبح الورقة من بعد صحيحة بيد أن المحكمة التفتت عن هذا الدفاع أيضاً ، ولم تعرض لآثار هذا النزول على مسئولية الطاعن جنائياً ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه دان الطاعن بجرمة الاشتراك في التزوير ، وأقام عليها في حقه أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليها وما ثبت من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير ، وهي أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد استخلصت للأسباب السائغة التي أوردتها أن التوقيع المنسوب إلى المجنى عليها على عقد الزواج المقدم من الطاعن هو توقيع منور عليها ، ورتبت على ذلك ثبوت واقعة الاشتراك في التزوير في حقه ، فإن ما يشير به الطاعن في هذا الشأن بعدم قبيل الجدل الموضوعي في مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقدير فيها بلا معقب عليها من محكمة النقض . أما ما يتحدث به الطاعن من أن المجنى عليها نزلت عن حقوقها المدنية وعن الطعن بالتزوير ونزل هو عن التمسك بالورقة ، وما يترتب على ذلك من وجوب اعتبارها صحيحة ، فإن ذلك مردود بأن ما جاء في القانون من حجية المحررات وإثبات صحتها إنما يحلله أحكام الإثبات في المواد المدنية والتجارية حيث عينت الأدلة ووضعت أحكام لها وألزم القاضي بأن يجرى في قضائه على مقتضاها ، والطريق المرسوم للطعن بالتزوير أمام المحاكم المدنية هو طريق خاص بها ، وليس في القانون ما يجبر المحاكم الجنائية على ترسيمه ، لأنها في الأصل حرة في اتباع السبيل الموصّل إلى اقتناعها ، ولم يرسم القانون في المواد الجنائية طريقاً خاصاً يسلكه القاضي في تحري الأدلة . ولما كان من المقرر أنه متى وقع التزوير أو الاستعمال ، فإن نزول المجنى عليه عن حقوقه المدنية وعن طعنه بالتزوير ونزول المتهم عن التمسك بالسند المزور لا أثر له على وقوع الجريمة ، وكانت أوجه الدفاع المبينة بوجه الطعن — في شأن هذه الجريمة — إنما هي من أوجه الدفاع القانونية الظاهرة البطلان ، مما لا تلتزم محكمة الموضوع أصلاً بالرد عليها ، ولا يعتبر مكوتها عنها اختلافاً بحق الدفاع ولا قصوراً في حكمها ، ومن ثم فإن ما يشير به الطاعن

فى هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجرائم البلاغ الكاذب والاشتراك فى تزوير ورقة عرفية واستعمالها مع علمه بذلك ، وطبق فى حقه حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضى بمعاقبته بالعقوبة الأشد وهى المقررة لأى من هاتين الجريمتين الأخيرتين ، فإنه لا مصلحة للطاعن فى النعى على الحكم قصوره أو إخلاله بحق الدفاع بالنسبة لجريمة البلاغ الكاذب ما دام أنه أوقع عليه عقوبة واحدة عن الجرائم الثلاث مما يدخل فى حدود العقوبة المقررة لكل من الجريمتين الأوليين ، ومن ثم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

---



## جلسة ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصفاوى رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
نصر الدين حسن هزام ، ومحمود كامل عطوفة ، وعبد المجيد سلامة ، وعبد حادى مرزوق .

( ١٨٠ )

### الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٣ ، القضائية

( ٢٤١ ) مسئولية جنائية . مسئولية مدنية . خطأ . حكم . "تسببيه" .  
تسبيب غير معيب .

( ١ ) تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه مدنيا وجنائيا . موضوعي .

( ٢ ) حق محكمة الموضوع فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من سائر العناصر  
المروجة أمامها .

( ٣ ) مسئولية مدنية . خطأ . ضرر . رابطة سببية . حكم . "تسببيه" .  
تسبيب غير معيب .

عدم التزام المحكمة ببيان عناصر الضرر الذى قدر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به .  
ما دامت قد بينت عناصر المسئولية التفسيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية .

( ٤ ) مسئولية جنائية . خطأ . نقض . "المصلحة فى الطعن" .

الخطأ المشترك لا ينجى المتهم من المسئولية ما دام الحكم قد أثبت قيامها  
فى حقه

( ٥ ) حكم . "تسببيه" . تسبيب غير معيب .

عدم التزام المحكمة بتعقيب المتهم فى شق مناحى دفاعه الموضوعي .

(٦) نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" . دعوى مدنية .

ليس الشغل من الحقوق المدنية المجادلة في أساس مسئولية لأول مرة أمام محكمة النقض .  
هل ذلك ؟

(٧) حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" .

تقديم مذكرة الدفاع بعد إقفال باب المرافعة دون ترخيص من المحكمة بذلك . لا تريب  
على المحكمة إن التفتت عن الله عليها .

١ — إن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبة مدنيا وجنائيا مما يتعلق  
بموضوع الدعوى .

٢ — الأمر في تقدير آراء الخبراء من إطلاقات قاضي الموضوع .

٣ — لمحكمة الموضوع أن تستخلص من سائر العناصر المطروحة أمامها  
على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها  
وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة  
مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

٤ — متى كان الحكم قد بين أركان المسئولية التقصيرية من خطأ وضرر  
وعلاقة سببية فإنه يكون قد أحاط بعناصر المسئولية المدنية إحاطة كافية ،  
ولا تريب عليه بعد ذلك إن هو لم يبين عناصر الضرر الذي قدر على أساسه  
مبلغ التعويض المحكوم به .

٥ — من المقرر أن الخطأ المشترك في نطاق المسئولية الجنائية لا يخلو المتهم  
من المسئولية مادام الحكم قد أثبت قيامها في حقه . ومن ثم فلا مصلحة للطاعن  
فيما ينعاه على الحكم من التفاته عن الرد على الحكم الابتدائي فيما نسبته إلى المتهم  
الآخر من اشتراكه في الخطأ .

٦ — لا تلتزم المحكمة بتعقب المتهم في شتى مناحي دفاعه الموضوعي ، واطمئنانها  
إلى الأدلة التي عولت عليها يدل على إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع  
لحمل المحكمة على عدم الأخذ بها .

٧ - متى كان يبين من محاضر جلسات المحكمة الاستثنائية أن الطاعن لم ينازع في كونه المسئول عن الحقوق المدنية ولم يجادل في أساس هذه المسؤولية أمام محكمة الموضوع فلا يقبل منه إثارة شيء من ذلك أمام محكمة النقض لأنه دفاع قانوني يخالطه واقع ويقتضى تحقيقا موضوعيا تنحصر عنه وظيفة محكمة النقض .

٨ - من المقرر أنه إذا كانت المذكرة التي أبديت فيها وجوه الدفاع لم تقدم إلا بعد إقفال باب المرافعة ولم يكن ثمة ترخيص من المحكمة في تقديم مذكرات فلما لذلك لا تستوجب ردا من المحكمة .

## الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما في يوم ١٨ فبراير سنة ١٩٦٩ بدائرة سمنود محافظة الغربية ( ١ ) تسببا خطأ في موت ... .. وكان ذلك ناشئا عن إهمالهما وعدم احترازهما ومخالفتهما للقوانين والمواثيق بأن قاد كل منهما سيارته بحالة ينجم عنها الخطر ولم يلزم الجانب الأيمن من الطريق ولم يستعمل النور الكبير بطريقة متقطعة عند مقابله لسيارة أخرى فاصطدمت سيارتهما ببعضهما ونجم عن ذلك سقوط سيارة المتهم الثاني في مصرف وبها ألحقى عليه فحدثت به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته ( ٢ ) قاد كل منهما سيارة بحالة ينجم عنها الخطر ( ٣ ) لم يلتزم كل منهما الجانب الأيمن من الطريق عند السير بالسيارة ( ٤ ) لم يستعمل كل منهما النور الكبير لسيارته بطريقة متقطعة عند مقابله لسيارة أخرى . وطلبت عقابهما بالمادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات والقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ . ومحكمة سمنود الجزئية قضت غيابيا في ١٠ مارس سنة ١٩٧٠ عملا بمواد الإتهام بحبس كل من المتهمين ستة شهور مع الشغل وكفالة ٥٠٠ ق لوقف التنفيذ عن الإتهام المنسوب لكل منهما . فعارض المتهمان في هذا الحكم، وأثناء نظر المعارضة ادعى والد المني عليه مدنيا وطلب القضاء له قبل المتهمين والمسئول عن الحقوق



المدنية .. .. بمبلغ ٢٠٠٠ ج على سبيل التعويض وبعد أن أتمت المحكمة المذكورة نظرها قضت بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٧٣ (أولا) بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه (ثانيا) برفض الدفع المبدى من المتهم الثانى بعدم جواز الادعاء المدنى أمام محكمة المعارضة (ثالثا) إلزام المتهمين مع المسئول عن الحقوق المدنية بالتضامن فيما بينهم بأن يؤدوا للمدعى بالحق المدنى مبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض وألزمهم بمصروفات الدعوى المدنية . فاستأنف كل من المتهمين والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها هذا الحكم . ومحكمة طنطا الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ٢ مارس سنة ١٩٧٣ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء (أولا) بالنسبة للمتهم الأول بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية بالنسبة له بلا مصروفات (ثانيا) وبالنسبة للمتهم الثانى فى الدعوى الجنائية برفضه وتأيد الحكم المستأنف وفى الدعوى المدنية بتعديل التعويض المقضى به إلى إلزام (المتهم الثانى) والمسئول عن الحقوق المدنية .. .. متضامنين بأن يؤدوا إلى المدعى بالحق المدنى .. .. مبلغ ٢٠٠٠ جنيه والمصروفات المدنية عن الدرجتين ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليه والمسئول عن الحقوق المدنية فى هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن المقدم من المحكوم عليه ، الطاعن الأول ، هو أن الحكم المطعون فيه إذ دانه بجريمة القتل الخطأ ، قد شابه قصور فى التسبب وفساد فى الاستدلال ، ذلك بأنه عول فى قضائه على تقرير المهندس الفنى مع أن تصويره للحادث قائم على الظن والاستنتاج ، كما لم يستظهر علاقة السببية بين الخطأ المسند إلى الطاعن وبين وفاة المجنى عليه بأسفكسيا الغرق ، ولم يبين عناصر الضرر الذى احتسبت على أساسها قيمة التعويض ، ولم يرد على الحكم الابتدائى فيما نسبته للمتهم الآخر من اشتراك فى الخطأ ، ولم يعرض لما تمسك به الطاعن فى مذكرته من أن الخطأ كان فى جانب المتهم الآخر وحده لسيره بسيارته

في وسط الطريق دون ترك مكان كاف لمرور سيارة الطاعن المقابلة لها ، ولم يرد على هذا الدفاع بالرغم من جوهريته ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين مما أورده الحكم المطعون فيه أنه استظهر ركن الخطأ في حق الطاعن وحده مما جاء بتقرير المهندس الفني من أن سبب الحادث مردود إلى أن الطاعن قاد سيارة النقل ومقطورتها محملتين حمولة كبيرة وبسرعة زائدة ورعونة فاصطدم مقدم الجانب الأيسر لها بمؤخرة الجانب الأيسر لمقطورة سيارة النقل الآتية من الاتجاه العكسي وأدت سرعتها الزائدة إلى انحرافها فجأة في عكس اتجاه سيرها وانقلابها واندفاعها مقلوبة — وبها المحجنى عليه — إلى المصرف ، وبعد أن أورد الحكم مؤدى ما انتهى إليه التقرير الطبي من أن وفاة المحجنى عليه ترجع إلى هبوط مفاجئ بالقلب نتج عن إسفكسيا الغرق ، استظهر رابطة السببية في قوله : ” ... وقد ثبت لهذه المحكمة أن المتهم الثانى — الطاعن — وحده الذى ارتكب خطأ ، وقد نشأ عن ذلك الخطأ وقوع التصادم وانقلابه بسيارته وبها المحجنى عليه الذى راح ضحية الحادث ... ” . لما كان ذلك ، وكان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه مدنيا وجنائيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ، وكان الأمر فى تقدير آراء الخبراء من إطلاقات قاضى الموضوع ، وكان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من سائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بحسب ما اطمأنت إليه عقيدة المحكمة واستقر فى وجدانها ودلل على وقوع الخطأ فى حق الطاعن وحده تدليلا سائغا واستظهر فى منطق سليم رابطة السببية بين هذا الخطأ والضرر الذى أصاب المحجنى عليه واحاط بعناصر جريمة القتل الخطأ التى دان الطاعن بها ، فإن ما ينهه الطاعن على الحكم بدعوى القصور فى بيان ركن الخطأ ورابطة السببية والفساد فى الاستدلال لا يكون له محل إذ هو لا يعدو أن يكون مجرد جدل موضوعى فى تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومبلغ اطمئنانها إليها مما لا يجوز مصادرتها فيه

أو الخوض بشأنه لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد بين أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر علاقة سببية ، فإنه يكون قد أحاط بعناصر المسؤولية المدنية إحاطة كافية ولا تريب عليه بعد ذلك إذا هو لم يبين عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به . لما كان ذلك ، وكان لا مصلحة للطاعن فيما ينعاه على الحكم من التفاته عن الرد على الحكم الابتدائي فيما نسبته إلى المتهم الآخر من اشتراك في الخطأ ، لما هو مقرر من أن الخطأ المشترك في نطاق المسؤولية الجنائية لا يخلو المتهم من المسؤولية مادام الحكم — كما هو الحال في هذه الدعوى — قد أثبت قيامها في حقه . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة ليست ملزمة بتعقب المتهم في شتى مناحي دفاعه الموضوعي ، وكان اطمئنانها إلى الأدلة التي عولت عليها دالا على إطراحها جميع اعتبارات التي ساقها الدفاع لحمل المحكمة على عدم الأخذ بها ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بدعوى القصور في الرد على دفاعه المكتوب يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن هذا الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

وحيث إن المسئول عن الحقوق المدنية — الطاعن الثاني — ينحى على الحكم المطعون فيه القصور والتناقض في التسبب والفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون ويقول بيانا لذلك أن الحكم قد ألزمه بالتعويض بصفته الشخصية في حين أنه سلم في أسبابه أنه غير مالك لسيارتي الحادث ، بل إنه المسئول عن إدارة سيارات النقل المملوكة لأنجاله ومن بينها سيارة الحادث . كما أنه أغفل استظهار علاقة التبعية بينه وبين المتهم الثاني — الطاعن الأول — وبيان رابطة السببية بين الخطأ المسند للأخير ووفاة المجنى عليه ، ولم يعن بالرد على الحكم الابتدائي فيما نسبته للمتهمين معا من خطأ مشترك ، كما لم يبين عناصر الضرر . وقد تمسك الطاعن في مذكرته بعدم تبعية المتهم الثاني له وبانتفاء خطأ الأخير وإثناء تقرير المهندس الفتي — الذي عول عليه الحكم في نبوته — على الظن والاستنتاج ، غير أن الحكم لم يعرض لهذا الدفاع إيرادا له وردا عليه بالرغم من جوهريته ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .



وحيث إنه يبين من محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن لم ينازع في كونه المسئول عن الحقوق المدنية ولم يجادل في أساس هذه المسئولية أمام محكمة الموضوع فلا يقبل منه إثارة شيء من ذلك أمام محكمة النقض ، لأنه دفاع قانوني يخالطه واقع ويقتضى تحقيقا موضوعيا ، تنحصر عنه وظيفة محكمة النقض ، ومن ثم فإن ما يثيره في هذا الصدد يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية بتاريخ ٢٧ من فبراير سنة ١٩٧٣ أن المحكمة — بعد أن أبدى كل مدافع مرافعته الشفوية — قررت حجز القضية ليصدر الحكم فيها بجلسته ٢٠ من مارس سنة ١٩٧٣ دون أن تصرح لأحد من الخصوم بتقديم مذكرات ، فانه بفرض أن الطاعن قد قدم مذكرة بعد حجز الدعوى للحكم نفى فيها علاقة التبعية بينه وبين المتهم الثاني وضمنها وجوه دفاعه ، فان نعيه على الحكم المطعون فيه بالقصور إذ لم يعرض لهذا الدفاع لا يكون له محل لما هو مقرر من أنه إذا كانت المذكرة التي أبديت فيها وجوه الدفاع لم تقدم إلا بعد إقفال باب المرافعة ولم يكن ثمة ترخيص من المحكمة في تقديم مذكرات فاتها لذلك لا تستوجب ردا من المحكمة . لما كان ذلك ، وكان ما أثاره الطاعن في باقي أوجه طعنه مردودا بما سبق بيانه في الرد على أوجه الطعن المنائلة المقدمة من المحكوم عليه . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا ومصادرة الكفالة مع إلزام الطاعن بمصاريف الدعوى المدنية .

## جلسة ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٧٣

رئاسة السيد المستشار حسين سعد ساح ، نائب رئيس المحكمة وعضوه :  
المستشارين : سعد الدين عطيه ، وحنان أبو الفتوح الشريفين ، وحمد الحمد محمد الشريفين ،  
وحسن علي المقرئ .

(١٨١)

الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٤٣ القضائية

حكم . "تسببيه" . تسبیب معیب . إثبات . "شهود" .

لمحكمة الموضوع أن تأخذ من أقوال لا أحد بما تطمئن إليه وأن تطرح ما عداه دون أن تلتزم ببيان علة ذلك . شرط ذلك ؟ ألا يقع في حكمها تناقض من شأنه جعل أسبابه متعارضة لا تصلح لأن تبني عليها النتائج القانونية التي تأدى إليها . منال  
لتسبیب .

الأصل أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ من أقوال الشاهد بما تطمئن إليه وأن تطرح ما عداه دون أن تلتزم ببيان علة ما ارتأته ، إلا أن مناط ذلك ألا يقع في حكمها تناقض من شأنه أن يجعل أسبابه متعارضة لا تصلح لأن تبني عليها النتائج القانونية التي تأدى إليها . ولما كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أثبت أنه اقتنع بصحة ما شهد به الشاهدان من أن المجنى عليه استطاع أن يتكلم عقب إصابته وأنه أفضى إليهما باسم الجاني واتخذ مما شهد به الشاهدان على هذا النحو دليل إبات على الطاعن ، عاد في موضع آخر وقرر بأنه يجتزئ شهادة هذين الشاهدين ويطرح منها ما ورد على لسانهما من أن المجنى عليه أخبرهما قبل وفاته بأن الطاعن هو الضارب له وهو ما يعيب الحكم بالفساد في الاستدلال فضلا عن التناقض في التسبیب بحيث لا يبين منه على أي أساس كونت المحكمة عقيدتها في الدعوى بما يوجب نقضه والإحالة .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٥ فبراير سنة ١٩٧١ بدائرة مركز قنا محافظة قنا : ( أولا ) قتل ... .. عمدا بأن أطلق عليه عدة أصيرة نارية من مدفع رشاش كان يحمله قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته . ( ثانيا ) أحرز سلاحا ناريا " مدفعا رشاشا " مما لا يجوز الترخيص بحمله . ( ثالثا ) أحرز ذخائر وطلقات مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر حالة كونه لا يجوز الترخيص بحمله أو حيازته . وطالبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١/٢٣٤ من قانون العقوبات و ١/١ و ٦ و ٢/٢٦ و ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والقسم الثاني من الجدول ٣ الملحق . فقرر بذلك ، ومحكمة جنايات قنا قضت بحضوريا بتاريخ ٤ من أبريل سنة ١٩٧٢ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٢/٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن مدة عشر سنوات ومصادرة السلاح والذخيرة المضبوطة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل العمد قد شابه التناقض والفساد في الاستدلال . ذلك بأنه استند في إدانته - فيما استند إليه - إلى أقوال الشاهدين .. .. نائب عمدة الحجيرات و .. .. من أنهما إثر علمهما بالحادث توجهما إلى مكان المجنى عليه وسأله الأول على مسمع من الثاني عن أصابه فأخبره بأنه الطاعن ثم عاد الحكم - وهو بصدد التصدي لمنازعة الطاعن في قدرة المجنى عليه على الكلام عقب إصابته - فأطرح من شهادة الشاهدين ما ورد على لسانهما من أن المجنى عليه أخبرهما بأن الطاعن هو الضارب له ، وهو ما يصم استدلال الحكم بالتناقض والفساد مما يعيبه ويستوجب نقضه .



وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى ، أورد الأدلة على ثبوت الواقعة في حق الطاعن ومن بينها الدليل المستمد من أقوال نائب العمدة .. و .. و .. وأورد مؤدى أقوالهما بما مؤداه أنهما شهدا بأن الأول منهما سأل المحبى عليه القتل قبيل وفاته على مسمع من الثانى عن محدث إصاباته فأخبره بأنه الطاعن . وبعد أن فرغ الحكم من بيان أدلة الاتهام عرض لدفاع الطاعن الذى أبداه فى شأن عدم قدرة المحبى عليه على التكلم عقب إصابته واستبعد ما جاء على لسان الشاهدين من أن القتل تكلم عقب إصابته وأخبر باسم قاتله . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ من أقوال الشاهد بما تطمئن إليه وأن تطرح ما عداه دون أن تلتزم ببيان علة ما ارتأته إلا أن مناط ذلك ألا يقع فى حكمها تناقض من شأنه أن يجعل أسبابه متعارضة لا تصلح لأن تبنى عليهما النتائج القانونية التى تأدى الحكم إليها ، وكان يبين مما سلف بيانه أن الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت أنه اقتنع بصحة ما شهد به الشاهدان سألنا الذكر من أن المحبى عليه استطاع أن يتكلم عقب إصابته وأنه أفضى إليهما باسم الجانى واتخذ مما شهد به الشاهدان على هذا النحو دليل إثبات على الطاعن ، عاد فى موضع آخر وقرر بأنه يجتزئ شهادة هذين الشاهدين ويطرح منها ما ورد على لسانهما من أن المحبى عليه أخبرهما قبل وفاته بأن الطاعن هو الضارب له وهو ما يعيب الحكم بالفساد فى الاستدلال فضلا عن التناقض فى التسبيب بحيث لا يبين منه على أى أساس كونت المحكمة عقيدتها فى الدعوى . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر ما يثيره الطاعن فى طعنه .

## جلسة ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار حسين سعد صالح ، نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة المستشارين :  
سعد الدين طلبة ، وحسن أبو الفتوح الشربيني ، وإبراهيم أحمد الهدياني ، وحسن  
علي المغربي .

( ١٨٢ )

### الطعن رقم ٦٨٢ لسنة ٤٣ القضائية

( ٢٤١ ) . سلاح . عقوبة . "تطبيقها" . وصف التهمة . تقض .  
"حالات الطعن . مخالفة القانون" . رد اعتبار .

( ١ ) العقوبة المقررة بالفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر هي الأشغال  
الشاقة المؤبدة ، يعين لتوقيعها إذا كان الجاني من الأشخاص المذكورين بالفقرة "ج"  
من المادة السابعة من القانون سالف الذكر أن يكون قد حكم عليه نهائيا في جريمة من الجرائم الواردة  
بهذه الفقرة . لا يلزم أن تكون العقوبة قد تقلت فعلا . مجانية الحكم هذا النظر مخالفة  
لل قانون .

( ٢ ) على المحكمة تحصى الرافعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وتطبيق نصوص  
القانون عليها تطبيقا صحيحا .

على المحكمة إهمال الأثر القانوني المترتب على سبق الحكم على المتهم بالأحكام الواردة بصحيفة  
حالته الجنائية المرفقة بالمفردات والتي كانت تحت بصرها وإلا كان حكمها خاطئا . مثال في جريمة  
إحراز سلاح .

رد الاعتبار بحكم القانون إلى المحكوم عليه بعقوبة جناية ، شروطه وآثاره ؟ خلو قانون  
الأسلحة والذخائر من نص يتنافر مع القاعدة الواردة بنصوص رد الاعتبار والتي مؤداها عدم الاعتداد  
بالسابقة في حالة سقوطها .

وجوب تحقق المحكمة من عدم انقضاء الأجل المنصوص عليه في المادة ٥٥٥ إجراءات  
على تنفيذ العقوبة الصادرة على المحكوم عليه في السابقة التي اتخذت أساسا لظرف المشد  
المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر .

١ — نصت الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ على أن تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إذا كان مرتكب الجريمة المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة من الأشخاص المذكورين بالفقرات ب، ج، د، هـ، و، من المادة السابعة من القانون المذكور التي تتناول الفقرة "ج" منها من حكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مفرقات أو اتجار في المخدرات أو سرقة أو شروع فيها أو إخفاء أشياء مسروقة وتتناول الفقرة "و" منها المتشردين والمشتبه فيهم والموضوعين تحت مراقبة البوليس وكل ما يتطلبه القانون لتوقيع العقوبة المشددة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ ساقطة البيان بالنسبة للأشخاص المذكورين بالفقرة "ج" من المادة السابعة أن يكون الجاني قد حكم عليه في جريمة من الجرائم الواردة بها وأن يكون هذا الحكم نهائيا وقائما منتجا لآثاره الجنائية وليس بلازم أن تكون العقوبة قد نفذت فعلا ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

٢ — المحكمة مكلفة بأن تحصى الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا . ولما كان الثابت من الاطلاع على صحيفة الحالة الجنائية المرفقة بالمفردات المضمومة — والتي كانت تحت بصر المحكمة — أن المطعون ضده سبق الحكم عليه بأربع عقوبات مقيدة للحرية في سرقات وشروع فيها كما حكم عليه في قضية اللجنة رقم ١١٢٦ لسنة ١٩٦٠ أبشواى بالحبس شهرا مع الشغل وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة لاشتباهه فإن المطعون ضده يدخل في عموم نص الفقرتين ج ، و من المادة السابعة من قانون الأسلحة والذخائر ويتوافر بالنسبة له الظرف المشدد المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون المذكور مادامت الأحكام الصادرة ضده قائمة ولم يلحقها رد اعتبار بحكم القانون . ولما كانت المحكمة قد أغفلت الأثر المترتب على سبق الحكم على المطعون ضده بالأحكام الواردة بصحيفة



سوابقه الجنائية ، فإن الحكم يكون منطويا على خطأ في تطبيق القانون ، غير أنه لما كانت المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ قد تضمنت النص على رد الاعتبار بحكم القانون إلى المحكوم عليه بعقوبة جنائية متى كان قد مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضى المدة إثنتا عشرة سنة دون أن يصدر عليه في خلال هذا الأجل حكم بعقوبة في جنائية أو جنحة مما يحفظ عنه صحيفة بقلم السوابق ورتبت المادة ٥٥٢ من القانون المشار إليه على رد الاعتبار نحو الحكم القاضي بالإدانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية . وكان الشارع لم يورد في قانون الأسلحة والذخائر نصا يتنافر مع هذه القاعدة العامة ويؤدي إلى الاعتداد بالسابقة على الرغم من سقوطها مما يوجب التحقق من عدم انقضاء الأجل المنصوص عليه في المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية على تنفيذ العقوبة الصادرة على المحكوم عليه في السابقة التي اتخذت أساسا للظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٢٦ فقرة ثالثة من قانون الأسلحة والذخائر ، وكانت الأوراق قد خلت مما يعين على التحقق من أن الأجل المنصوص عليه في القانون لمرد اعتبار المطعون ضده لما ينقض ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده وآخرين بأنهم في ليلة ١٤ نوفمبر سنة ١٩٧١ بدائرة مركز أبشواى محافظة الفيوم : ( الأول ) شرع في قتل .. .. عمدا بأن أطلق عليه عيارا من فرد كان يحمله قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج ، وقد اقترنت هذه الجنائية بجنائية أخرى هي أنه في الزمان والمكان سالفى الذكر سرق المتهمان الثانى والثالث الماشية المبينة الوصف والقيمة بالأوراق للمجنى عليه المذكور حالة كون المتهمين الأول والثانى يحملان سلاحين ناريتين ، الأمر المنطبق على المادة ٣١٦ من قانون

العقوبات ( الثاني والثالث ) اشتركا بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول في ارتكاب الجريمة سالفه الذكر بأن اتفقا معه على سرقة ماشية المجنى عليه وذهبا معه إلى منزله لشد أزره ف وقعت جريمة الشروع في القتل نتيجة محتمله لهذا الاتفاق وتلك المساعدة . المتهم الأول أيضا ( أولا ) أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مششخن " فرد خرطوش " حالة كونه سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة سرقة في القضية رقم ٦٩١ لسنة ١٩٦١ جنح أبشواى في ١٩ مارس سنة ١٩٦١ . . . ( ثانيا ) بصفته السابقة أحرز ذخيرة ( طلقة ) مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له بحيازته أو إحرازه . المتهم الثاني أيضا ( أولا ) أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مششخن ( ثانيا ) أحرز ذخيرة " طلقة " مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له بحيازته أو إحرازه . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٤٠/٢ - ٤١ و ٤٣ و ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٤/١ - ٢ من قانون العقوبات والمواد ١/١ و ٦ و ١/٧ و ١/٢٦ و ٣ و ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول الثانى الملحق، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات الفيوم قضت حضوريا بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٧٣ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات : ( أولا ) ببراءة كل من المتهمين الثانى والثالث مما أسند إليهما . ( ثانيا ) ببراءة المتهم الأول من جميع التهم المسندة إليه عدا إحرازه السلاح الناري الغير مششخن . ( ثالثا ) بمعاقبته عن هذه التهمة بالحبس مع الشغل مدة ستة أشهر وتغريمه عشرة جنيهات والمصادرة . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه دان المطعون ضده بجريمة احراز سلاح ناري غير مششخن بغير ترخيص وأعمل في حقه الفقرة الأولى من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ مستبعدا

من وصف التهمة الظرف المشدد الوارد بأمر الإحالة بما لا يسوغه قانونا في حين أن الفقرة الثالثة من المادة المذكورة هي التي يجب إعمالها لما ثبت من صحيفة الحالة الجنائية من سبق الحكم على المطعون ضده بأربع عقوبات مقيدة للحرية في سرقات وشروع فيها كما سبق الحكم عليه بالحبس والمراقبة للاشتباه فهو يدخل في عداد الأشخاص المنصوص عليهم في الفقرتين ح ، و من المادة السابعة والتي أحالت إليها الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ المعدلة ، مما كان يتعين معه معاقبة المطعون ضده بالعقوبة المنصوص عليها في هذه المادة وهي الأشغال الشاقة المؤبدة التي لا يجوز النزول بها عن السجن لمدة ثلاث سنوات في حالة تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات التي عامله بها الحكم .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن النيابة العامة رفعت الدعوى ضد المطعون ضده لأنه في يوم ٤ من نوفمبر سنة ١٩٧١ أحرز سلاحا ناريا غير مششخن بدون ترخيص مع سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة سرقة في القضية رقم ٦٩١ لسنة ١٩٦١ جنح أبشواي في ١٩ مارس سنة ١٩٦١ ، وطلبت عقابه بالمواد ١/١ و ٢٦ و ٧/٢٦ و ١/٢٦ - ٣ - ٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ الملحق بالقانون الأول . وقد قضت محكمة جنابات القيوم بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وبتغريمه عشرة جنيهات والمصادرة عملا بالمواد ١ و ٦ و ٢٦ و ١ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والمادة ١٧ من قانون العقوبات ، واستندت في حكمها إلى مآلاته من أن المتهم قد أنكر بالجلسة أن الحكم الصادر في قضية الجنحة رقم ٦٩١ لسنة ١٩٦١ أبشواي قد نفذ عليه وأن النيابة العامة لم تتقدم بأي دليل في الأوراق يدل على أن ذلك الحكم قد نفذ عليه ، وبذا فإن الظرف المشدد يكون متفيا لم يقم الدليل على توافره في حق المتهم . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ قد نصت على أن تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إذا كان مرتكب لجريمة المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة - ومن



بينها الجريمة محل الاتهام — من الأشخاص المذكورين بالفقرات ب/ ج د/ هـ/ و من المادة السابعة التي تناول الفقرة (ج) منها من حكم عليه بعقوبة مقيّدة للحرية في جريمة مفرقات أو اتجار في المخدرات أو سرقة أو مشروع فيها أو إخفاء أشياء مسروقة وتناول الفقرة (و) منها المتشردين والمشتبه فيهم والموضوعين تحت مراقبة البوليس ، وكانت المادة ١٧ من قانون العقوبات قد أجازت عند استعمال الرأفة أن تستبدل بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن ولا يجوز أن تنقص هذه العقوبة عن ثلاث سنين تطبيقاً للمادة ١٦ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان كل ما يتطلبه القانون لتوقيع العقوبة المشددة المنصوص عليها في المادة ٣/٢٦ سالفه البيان بالنسبة للأشخاص المذكورين بالفقرة (ج) من المادة السابعة — أن يكون الجاني قد حكم عليه في جريمة من الجرائم الواردة بها وأن يكون هذا الحكم نهائياً وقائماً منتجاً لآثاره الجنائية وليس ب لازم أن تكون العقوبة قد نفذت فعلاً ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، هذا فضلاً عن أنه لما كان الثابت من الاطلاع على صحيفة الحالة الجنائية المرفقة بالمفردات المضمومة — والتي كانت تحت بصير المحكمة — أن المطعون ضده سبق الحكم عليه بأربع عقوبات مقيّدة للحرية في سرقات ومشروع فيها في القضايا أرقام ٣٣٨٢ لسنة ١٩٦١ جنح أبشواى و ٤١٨٥ لسنة ١٩٥٩ و ١٥٧/١٧٢١ لسنة ١٩٦٠ محكمة جنح استئناف الفيوم و ٢٦٧/١١٩٣ لسنة ١٩٦٠ استئناف الفيوم كما حكم عليه في قضية اللجنة رقم ١١٢٦ لسنة ١٩٦٠ أبشواى بالحبس شهراً مع الشغل وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة لاشتباهه ، فإن المطعون ضده يدخل في عموم نص الفقرتين ج ، و من المادة السابعة سالفه البيان ويتوافر بالنسبة له الطرف المشدد مادامت الأحكام الصادرة ضده قائمة ولم يلحقوا رداً اعتباراً بحكم القانون . ولما كانت المحكمة مكلفة بأن محص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً وكانت المحكمة قد أغفلت الأثر المترتب على سبق الحكم على المطعون ضده بالأحكام الواردة بصحيفة سوابقه الجنائية ، فإن الحكم يكون منطوياً على خطأ في تطبيق القانون من هذه

الناحية أيضا ، غير أنه لما كانت المادة ٥٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ قد تضمنت النص على رد الاعتبار بحكم القانون إلى المحكوم عليه بعقوبة جنائية متى كان قد مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضى المدة اثنتا عشرة سنة دون أن يصدر عليه في خلال هذا الأجل حكم بعقوبة في جنائية أو جنحة مما يحفظ عنه صحيفة بقلم السوابق ورتبت المادة ٥٥٢ من القانون المشار إليه على رد الاعتبار نحو الحكم القاضى بالادانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية ، وكان الشارع لم يورد في قانون الأسلحة والذخائر نصا يتنافر مع هذه القاعدة العامة ويؤدي الى الاعتداد بالسابقة على الرغم من سقوطها مما يوجب التحقق من عدم انقضاء الأجل المنصوص عليه في المادة ٥٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية على تنفيذ العقوبة الصادرة على المحكوم عليه في السابقة التي اتخذت أساسا للطرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٢٦ فقرة ثالثة من قانون الأسلحة والذخائر : لما كان ما تقدم ، وكانت الأوراق قد خلت مما يعين على التحقق من أن الأجل المنصوص عليه في القانون لرد اعتبار المطعون ضده لما ينقض ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

## جلسة ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٧٣

بمئاسة السيد المستشار / حسين سعد ساع نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة  
المستشارين : سعد الدين عطية ، وحسن أبو القنوح الشريفي ، وإبراهيم أحمد الديواني ،  
وجيد الحميد محمد الشريفي .

( ١٨٣ )

الطعن رقم ٦٨٤ لسنة ٤٣ القضائية

( ١ ) محكمة الجنايات . « نظرها الدعوى والحكم فيها » . قضاة .  
« صلاحيتهم للحكم » .

إصدار محكمة الجنايات أمرا بالقبض على المتهم وجببه لا يفيد أنها كوت رأيا في الدعوى  
قبل إكمال نظرها .

( ٣ ، ٢ ) حكم . « تسببيه . تسبیب غیر معيب » .

( ٢ ) إحالة الحكم في إيراد بيان أقوال الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر .  
لا يعيبه . شرط ذلك ؟

( ٣ ) الدفاع الموضوعي . عدم التزام المحكمة بالعرض له والرد عليه استقلا .

١ - تنص المادة ٣٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية على أن « لمحكمة  
الجنايات في جميع الأحوال أن تأمر بالقبض على المتهم واحتجازه ، ولها أن تأمر  
بحبسه احتياطيا وأن تفرج بكفالة أو بغير كفالة عن المتهم المحبوس احتياطيا » .  
ومن ثم فإنه لا وجه لما يقوله الطاعن من أن المحكمة كوت رأيا في الدعوى  
قبل إكمال نظرها بإصدارها الأمر بالقبض عليه وحبسه ، ما دام أن ذلك  
لا يعدو أن يكون إجراء تنفيذيا مما يدخل في حدود ساطتها المخولة لها بمقتضى  
القانون .



٢ - لا يعيب الحكم أن يحيل في إيراد بيان أقوال الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ، ما دامت أقوالهم متفقة فيما استند إليه الحكم منها .

٣ - لا تلتزم المحكمة بالتعرض للدفاع المتعلق بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها والرد عليه استقلالا اكتفاء بأخذها بأدلة الإثبات القائمة في الدعوى .

## الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩ أغسطس سنة ١٩٧٠ بدائرة بندر الزقازيق محافظة الشرقية : أحرز بقصد الاتجار جواهر مخدرة " حشيشا " في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ / ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من القسم الأول من الجدول رقم ١ المرافق ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٧٢ عملا بمواد الاتهام بمعاينة المتهم بالسجن مدة ثلاث سنوات وتغريمه ألف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إزدان الطاعن بجريمة إحراز مواد مخدرة بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصي قد شابه البطلان في الإجراءات والقصور في التسبيب ، ذلك بأن الحاضر مع الطاعن عندما طلب التأجيل لحضور محاميه الأصيل وأجابته المحكمة إلى هذا الطلب قررت القبض على الطاعن وحبسه على ذمة القضية بما مفاده أن المحكمة كونت عقيدتها مقدما بإدانته قبل الانتهاء من نظر الدعوى ، ويضيف الطاعن إلى ذلك أن المحكمة نذبت محاميا غير محاميه الموكل للدفاع عنه وأخلت بذلك بحقه في اختيار

المدافع عنه. هذا وقد استند الحكم في إدانة الطاعن إلى أقوال التقيب .. .. في التحقيقات دون أن يذكر نوى أقواله مكتفيا بالقول بأنها لا تخرج عن مضمون شهادة الرائد .. .. على الرغم من أن الشاهد المذكور لم يشهد واقعة التفتيش ، كما أن المدافع عن الطاعن أثار في دفاعه العديد من أوجه الدفاع الجوهرية منها أن جيب سترة الطاعن لا يتسع لقطعة المخدر المضبوطة ، الأمر الذي يدل على كذب ما قيل عن إحرازه لها ، وأن التحريات وإذن التفتيش شملا أشخاصا آخرين وتم تنفيذ الإذن أثناء حملة تفتيشية ولم يحدد الضابط في محضره ساعة الضبط بالنسبة لكل واقعة ولم يقم بتحرير المخدرات الخاصة بكل متهم على حدة وذلك كله يدع احتمالا لأن تكون المخدرات التي نسب للطاعن حيازتها من بين ما ضبط مع غيره ، وفي إغفال الحكم التعرض لذلك كله ما يجعله معيبا جديرا بالنقض .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحراز جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه الأدلة السائغة التي من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها . ولما كانت المادة ٣٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن لمحكمة الجنايات في جميع الأحوال أن تأمر بالقبض على المتهم وإحضاره ولها أن تأمر بحبسه احتياطيا وأن تفرج بكفالة أو بغير كفالة عن المتهم المحبوس احتياطيا . فإنه لا وجه لما يقوله الطاعن من أن المحكمة كونت رأيها في الدعوى قبل إكمال نظرها بإصدارها الأمر بالقبض عليه وحبسه مادام أن ذلك لا يعدو أن يكون إجراء تحفظيا مما يدخل في حدود سلطتها المخولة لها بمقتضى القانون ، وكان محامي الطاعن الموكل قد حضر بمجلسة المرافعة وأبدى دفاعه كاملا ، فإن ما يثيره في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان لا يعيب الحكم أن يحيل في إيراد بيان أقوال الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهم متفقة

فما استند إليه الحكم منها ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة أن ما قرره النقيب ... .. يطابق تماما ما قرره في التحقيقات الشاهد الأول الرائد ... .. فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن لا يكون سديدا . أما ما يثيره الطاعن من إغفال الحكم لإيراد دفاعه وتخصيصه ، فردود بأنه على النحو الذي أثبت بمحضر جلسة المحاكمة لا يعدو أن يكون دفاعا متعلقا بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا تلتزم المحكمة بالتعرض له والرد عليه استقلالاً اكتفاء بأخذها بأدلة الإثبات القائمة في الدعوى . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



## جلسة ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : سعد الدين عطية ، وحنان أبو الفتح الشرييني ، وعبد الحميد محمد الشرييني ،  
وحسن علي المغربي .

( ١٨٤ )

الطعن رقم ٦٩٤ لسنة ٤٣ للقضائية

( ١ ) حكم . " بياناته " . محضر الجلسة .

محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيان أسماء الخصوم في الدعوى .

( ٣ و ٢ ) إثبات . " خبرة " . حكم . " تسببيه . تسبيب غير معيب " .

( ٢ ) تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يرجع إلى تقاديرهم . موضوعي .

( ٣ ) التناقض الذي يبيح الحكم . ما عينه ؟

( ٤ ) قهض . " أسباب العطن . ما لا يقبل منها " .

الجدل في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة . عدم جواز إثارة أمام للنقض .

١ - من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيان  
أسماء الخصوم في الدعوى . ولما كان الثابت أن محضر جلسة المحاكمة الابتدائية  
قد اشتمل على بيان أسماء القصر الثلاثة المدعين مدنياً ، فإنه لا يعيب الحكم اقتصراره  
على إيراد اسم المدعية بالحقوق المدنية عن نفسها وبصفقتها وصية على أولادها  
القصر الثلاثة دون ذكر أسمائهم طالما أن محضر الجلسة يكمل الحكم  
في هذا البيان .

٢ - من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير شأنه في هذا شأن سائر الأدلة فلها مطلق الحرية في الأخذ بما تطمئن إليه منها والالتفات عما عداه ولا يقبل مصادرة المحكمة في هذا التقدير . ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى ما تضمنه التقرير الطبي الشرعي المقدم في الدعوى بإمكان وقوع الحادث وفق تصوير الشاهدين وبما يتفق وإقرار الطاعن في التحقيقات واستندت إلى الرأي الفني الوارد بهذا التقرير فيما استخلصته واطمأنت إليه وأطرحت في حدود سلطتها التقديرية التقرير الطبي الاستشاري بما تضمنه من مطاعن على التقرير الطبي الشرعي ، فإنه لا يجوز مجادلة المحكمة في ذلك أمام محكمة النقض ما دام استنادها إلى التقرير السابق ذكره سليما لا يشوبه خطأ ، وهي غير ملزمة من بعد بأجابة الدفاع إلى ما طلبه من استدعاء كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها حاجة لإتخاذ هذا الإجراء .

٣ - من المقرر أن التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة ولما كان ما أورده الحكم من أقوال الشاهدين والمعاينة لا يتعارض مع ما حصله من مؤدى التقرير الطبي الشرعي بل يتوافق معه ، فإن ما ينعاه الطاعن من قصور وتناقض في التسبيب لا يكون له محل .

٤ - الجدل في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

## الوقائع

لأتمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢ مايو سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم المطرية محافظة القاهرة : ( أولا ) تسبب خطأ في قتل ... .. وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه ورعونته بأن أطلق عيارا ناريا وسط المساكن دون حذر

فأصاب المجنى عليه وأحدث إصابته التي أودت بحياته . ( ثانيا ) أطلق سلاحا ناريا داخل المدينة . وطلبت عقابه بالمادتين ١/٢٣٨ و ٢/٣٧٩ من قانون العقوبات . وادعت مدنيا .. عن نفسها وبصفقتها وصية على أولادها القصر .. وطلبت القضاء لها قبل المتهم بتعويض قدره خمسة آلاف جنيه مع المصاريف المدنية . ومحكمة المطرية الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ٢ من أبريل سنة ١٩٦٩ عملا بمادتي الإتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ عن التهمتين وإلزامه أن يدفع لى المدعية بالحق المدنى عن نفسها وبصفقتها مبلغ ثلاثة آلاف جنيه والمصاريف . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم ، ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٦٩ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم خمسين جنيا وتأييده فيما عدا ذلك وألزمت المتهم بمصروفات الدعوى المدنية الاستئنافية . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ، وبتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٧٠ قضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلا ، وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة القاهرة الابتدائية لتفصل فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت من جديد بتاريخ ٢ مايو سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتغريم المتهم خمسين جنيا وإلزامه أن يدفع للمدعية بالحق المدنى عن نفسها وبصفقتها مبلغ ثلاثة آلاف جنيه ومصاريف الدعوى المدنية عن الدرجتين . فطعن وكيل المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة القتل الخطأ قد شابه بطلان وإخلال بحق الدفاع وقصور وتناقض فى التسبيب ، ذلك بأنه اقتصر على ذكر أن المدعية بالحق المدنى رفعت الدعوى عن نفسها وبصفقتها وصية على أولادها القصر دون أن يبين أسماءهم . كما أن المدافع



عن الطاعن آثار في مذكرته المقدمة إلى المحكمة استعالة حصول إصابة المجنى عليه من مثل المسدس المضبوط في الحادث لأن مدى إطلاقه لا يصل بحال إلى مسافة خمسة وأربعين مترا وهي المسافة المقول بأن المجنى عليه أصيب منها وأن المستفاد من وصف التقرير الطبي الشرعي للإصابة أن العيار أطلق في مستوى أفقي في حين أن المعاينة دلت على أن الطاعن أطلق العيار من داخل منزله ، وكان المجنى عليه يعتلي ربوة تعلو سور المنزل مما يتحتم معه أن يكون مسار العيار الناري من أسفل لأعلى . وقدم الدفاع تقريراً طبياً استشارياً يظهر دفاعه وتمسك بطلب مناقشة كبير الأطباء الشرعيين فيما تضمنه إلا أن المحكمة أعرضت عن التقرير الطبي الاستشاري ولم تجب الدفاع إلى طلبه وردت عليه بما لا يصلح رداً . وفضلاً عن ذلك فإن الحكم قد عول على أقوال الشهود وماورد بتقرير الطب الشرعي دون أن يعنى برفع التناقض بين الدليلين القولي والفني مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إن البين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أن .. .. . إدعت مدنياً بجلسة أول يناير سنة ۱۹۶۹ أمام محكمة أول درجة في مواجهة الطاعن — عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر وهم .. .. ، .. . مطالبة بمويز قدره خمسة آلاف جنيه وقدمت قرار المعافاة وصورة من قرار محكمة الأحوال الشخصية بتعيينها وصية على القصر . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيان أسماء الخصوم في الدعوى ، وكان الثابت أن محضر جلسة المحاكمة الابتدائية قد اشتمل على بيان أسماء القصر الثلاثة المدعين مدنياً ، فإنه لا يعيب الحكم اقتضاره على إيراد اسم المدعية بالحقوق المدنية عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر الثلاثة دون ذكر أسمائهم طالما أن محضر الجلسة يكمل الحكم في هذا البيان . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة القتل الخطأ التي دان بها الطاعن وساق على ثبوتها في حقه أدلة مردودة إلى أصولها الثابتة في الأوراق من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها مستمدة من أقوال شاهدي الإثبات والمعاينة والتقرير الطبي الشرعي وإقرار الطاعن في التحقيقات بأنه أطلق عياراً

ناريا من مسدسه في اتجاه الصبية الذين كانوا على الرمل المجاور لمنزله بقصد إرهابهم وأنه علل إصابة المجنى عليه باحتمال أنه كان واقفا معهم ، وقد أورد الحكم مؤدى هذه الأدلة فحصل أقوال الشاهدين بما مؤداه أنهما كانا يجلسان مع المجنى عليه على التل الرملى حينما أصيب المجنى عليه من عيار نارى أطلقه الطاعن الذى اعتاد تهديدهم بإطلاق النار عليهم كلما تجمعوا للعب الكرة .

كما نقل عن المعاينة ما يفيد بأن جثة المجنى عليه وجدت على مرتفع من الرمال ملاصق للجزء البحرى من السور الشرقى لمنزل المتهم ( الطاعن ) وأن المجنى عليه كان يجلس مع صحبه على كومة الرمال الملاصقة للسور الشرقى للمنزل الذى يبلغ ارتفاعه نحو أربعة أمتار وأن الرمال الملاصقة لهذا السور تنخفض قليلا بجواره ثم ترتفع بأقصى الجهة البحرية بحيث تكون مساوية تقريبا لأعلى السور وأن الطاعن أطلق العيار صوب الجهة الشرقية وقد أرشد عن مكان إطلاق النار بما يبعد عن مرتفع الرمال الملاصقة لسور المنزل الشرقى بحوالى خمسة وأربعين مترا وأنه يمكن لمن يقف بالمكان الذى أطلق منه المتهم العيار أن يشاهد بوضوح من يوجد على مرتفع الرمال . ثم أورد الحكم ما استخلصه من تقرير الطبيب الشرعى ومفاده أن إصابة المجنى عليه الموصوفة بالرأس يمكن حدوثها من إطلاق عيار نارى من مثل المسدس المضبوط فى الحادث ومن مسافة خمسة وأربعين مترا وأن اتجاه الطلق النارى كان من اليمين إلى اليسار وأن السلاح المضبوط مسدس عيار ٦,٣٥ صالح للاستعمال أعطت المسحة المأخوذة من ماسورته أو من الطاقة الفارغة نتيجة إيجابية لمخالفات البارود واستطرد الحكم بعد ذلك إلى إيراد ما قرره الطاعن فى تحقیقات النيابة بما محصله أنه اعتاد إطلاق الأعيرة النارية من مسدسه فى الهواء لإرهاب الصبية الذين يتدفون حديقته بالأشجار وأنه فى يوم الحادث رفع مسدسه عالیا وأطلق منه عيارا تجاه الصبية أثناء جلوسهم على الرمل المجاور لمنزله ثم علم إثر ذلك بمقتل المجنى عليه . وعرض الحكم لدفاع الطاعن والتقرير الطبى الاستشارى الذى قدمه وطلب مناقشة كبير الأطباء الشرعيين ورد على ما أثير فى شأن ذلك كله بقوله " وإذ كان الثابت من وقائع الدعوى وظروفها أن المجنى عليه كان يجالس أصحابه على كومة من الرمل وعلى مقربة من مسكن المتهم وأن هذا الأخير كان يضجر باجتماعهم فى هذا المكان فدأب على تقييفهم بأعيرة نارية فى الهواء

بقصد إرهابهم وكان الثابت كذلك باقرار المتهم أنه أطلق يوم الحادث العيار النارى الذى اعتاد إطلاقه من مسدسه المرخص له بحمله عيار ٦,٣٥ ، ثم سمع صياحا ينبعث من خارج داره فور إطلاقه هذا العيار ثم علم بإصابة المجنى عليه فى مقتل ، ولم يثبت أن عيارا ناريا آخر قد انطلق من غير المتهم وقت الحادث وكان الثابت أيضا من أقوال شاهدى الواقعة .. .. و .. .. أن المتهم هو الذى أطلق العيار النارى الذى قتل المجنى عليه ، وكانت المحكمة تطمئن إلى صحة أقوالهما . إذا كان الأمر كذلك ، وكان الثابت من التقرير الطبى الشرعى أن إصابة المجنى عليه القاتلة يمكن أن تحدث من مسدس المتهم وبالتصوير الذى ذكره الشهود والمتفق مع الواقع ومن مثل المسافة التى كانت بينه وبين المجنى عليه وقت إصابته فإن المحكمة من ثم تلتفت عن طلب المتهم استدعاء كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته فيما أناره خاصا بمسار العيار ومدى الإطلاق وتطرح من حسابها ما أشار إليه التقرير الإستشارى من لزوم إجراء تجارب ترى المحكمة عدم لزومها للفصل فى الدعوى ما دامت قد اطمأنت إلى سلامة التقرير الطبى الشرعى وصحة ما رجمه بشأن كيفية إصابة المجنى عليه على اعتبار أنه هو الذى يتفق مع وقائع الدعوى وأدلتها المطروحة عليها “ . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة الدليلية لتقرير الخبر شأنه فى هذا شأن سائر الأدلة فلها مطلق الحرية فى الأخذ بما تطمئن إليه منها والالتفات عما عداه ولا يقبل مصادرة المحكمة فى هذا التقدير ، وكانت المحكمة فيما سلف بيانه قد اطمأنت إلى ما تضمنه التقرير الطبى الشرعى المقدم فى الدعوى بإمكان وقوع الحادث وفق تصوير الشاهدين وبما يتفق واقرار الطاعن فى التحقيقات واستندت إلى رأى الفنى الوارد بهذا التقرير فيما استخلصته واطمأنت إليه وأطرحت فى حدود سلطتها التقديرية التقرير الطبى الاستشارى بما تضمنه من مطاعن على التقرير الطبى الشرعى ، فإنه لا يجوز مجادلة المحكمة فى ذلك أمام محكمة النقض ما دام استنادها إلى التقرير السابق ذكره سليما لا يشوبه خطأ . وهى غير ملزمة من بعد بإجابة الدفاع إلى ما طلبه من استدعاء كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم ترهى من جانبها حاجة لاتخاذ هذا الإجراء .



لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى من الأمرين قصده المحكمة ، وكان ما أورده الحكم من أقوال الشاهدين والمعاينة لا يتعارض مع ما حصله من مؤدى التقرير الطبي الشرعى بل يتوافق معه ، فإن ما ينعاه الطاعن من قصور وتناقض فى التسييب لا يكون له محل وهو فى واقعه لا يعدو أن يكون محاولة لإعادة الجدل فى موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا مع مصادرة الكفالة وإلزام الطاعن بالمصاريف المدنية .

## جلسة ٤ من نوفمبر ١٩٧٣

رئاسة السيد المستشار / حسين سعد سابع نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة  
المستشارين : نصر الدين حسن هزام ، محمود كامل عطيفة ، وطه الصديق دقاة ، ومجد  
عادل مرزوق .

( ١٨٥ )

الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٣ القضاية

( ١ ) إجراءات المحاكمة . تحقيق . دعوى جنائية . بطلان .

للتحقيق الابتدائي ليس بشرط لصحة المحاكمة إلا في مواد الجنايات . القانون لم يوجب في مواد  
الجنح والمخالفات .

الأصل في الماكات الجنائية حصول التحقيق أمام المحكمة . استماع المحكمة  
لأقوال المدعى بالحق المدني وقضاؤها بناء على روايته وبعد إطلاعها على الأوراق . لا بطلان .

( ٢ ) تزوير . استعمال محرر مزور . جريمة . " أركانها " .

الركن المادي في جريمة استعمال الأوراق المزورة قيامه باستعمال المحرر المزور بها زود من أجله .  
قيامه بمجرد تقديم الورقة .

( ٣ ) استعمال محرر مزور . جريمة . " أنواعها " . تقادم . دعوى  
جنائية .

استعمال ورقة مزورة . جريمة مستمرة . بدؤها بتقديم الورقة والتمسك بها . بقاؤها مستمرة ما بين مقدمها  
منسكاً بها . مدة سقوط الدعوى فيها تبدأ من تاريخ الكف عن التمسك بها أو التنازل عنها  
أو من تاريخ صدور الحكم بتزويرها .

( ٤ ) إثبات . " خبرة " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " .  
حكم . " تسببيه . تسبیب غیر معيب " . تقض . " أسباب الطعن " .  
ملا يقبل منها " دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " .

حرية مهكمة الموضوع في تقدير القوة الدلالية لتقرير الخبير . لا التزام عليها بتدب خير آخر ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر اتخاف هذا الإجراء .

اطمئنانها إلى تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير لأسباب سائغة والتفتاتها عن طلب إعادة إجراء المضاهاة . النعى عليها بالإخلال بحق الدفاع . غير مقبول .

( ٥ ) دعوى مدنية . دعوى جنائية . إجراءات المحاكمة . نقض . "حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون" .

المادة ٢٦٤ إجراءات . الاستفادة منها . رفع المدعى الحقوق المدنية دعواه أمام المهكمة المدنية لا يجوز له أن يرفعها بعد ذلك إلى المهكمة الجنائية ولو بطريق التبعية للدعوى القائمة مادام لم يترك دعواه أمام المهكمة المدنية .

إيقاف الدعوى المدنية المرفوعة لإقتداء أمام المهكمة المدنية دون تركها . قضاء الحكم المطعون فيه بقبول الدعوى المدنية عن ذات الجريمة تبعا للدعوى الجنائية . خطأ في تطبيق القانون . يوجب نقضه جزئيا بالنسبة للدعوى المدنية وتصحيحه بعدم قبولها .

١ - لا يوجب القانون في مواد الجنح والمخالفات أن يسبق رفع الدعوى أى تحقيق ابتدائي ، فهو ليس بشرط لصحة الحكم إلا في مواد الجنايات ، وإذا كان الأصل في المحاكمات الجنائية أن يحصل التحقيق فيها أمام المهكمة ، وما دامت المهكمة قد حققت بنفسها الدعوى واستمعت إلى أقوال المدعى بالحقوق المدنية وبنت قضاءها على روايته وعلى ما استبان لها من الاطلاع على أوراق الدعوى ومستنداتها ، فإن ما يثيره الطاعن من دعوى البطلان يكون غير سديد .

٢ - يقوم الركن المادي في جريمة استعمال الأوراق المزورة باستعمال المحرر المزور فيما زور من أجله ويتم بمجرد تقديم ورقة تكون في ذاتها مزورة تزويرا يعاقب عليه القانون . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن تقديمه الورقة المزورة سندا لدفاعه في الدعوى المدنية ودل في عبارات سائغة على علمه بتزويرها بما يكفي لحمله وتحقيق به العناصر القانونية لجريمة



استعمال المحرر المزور التي دانه بها ، فإنه يكون قد أصاب محبة الصواب في تقرير مسئولية الطاعن .

٣ — جريمة استعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة والتمسك بها وتبقى مستمرة ما بقي مقدمها متمسكا بها ، ولا تبدأ مدة سقوط الدعوى إلا من تاريخ الكف عن التمسك بها أو التنازل عنها أو من تاريخ صدور الحكم بتزويرها .

٤ — من المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتقرير الخبير المقدم إليها وهي لا تلتزم بنسب خبر آخر ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ، ولم تر هي من جانبها اتخاذ هذا الإجراء ، وإذا كانت المحكمة قد اطمأنت إلى تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير للأسباب السائغة التي أوردتها ، فإن النعي عليها بالإخلال بحق الدفاع بقالة التفاتها عن طلب الطاعن إعادة إجراء المضاهاة لا يكون مقبولا ، ولا يعدو ما شيره الطاعن في هذا الصدد أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٥ — المستفاد من نص المادة ٢٦٤ من قانون الإجراءات الجنائية أنه متى رفع المدعى بالحقوق المدنية دعواه أمام المحكمة المدنية ، فإنه لا يجوز له أن يرفعها بعد ذلك إلى المحكمة الجنائية ولو بطريق التبعية إلى الدعوى الجنائية القائمة مادام أنه لم يترك دعواه أمام المحكمة المدنية . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مطالعة الأوراق أن المدعى بالحقوق المدنية قد اختار الطريق المدني باقائمة دعوى مدنية قبل الطاعن بطلب التعويض الناشئ عن الجريمة ، وكان ذلك قبل رفع الدعوى الجنائية الحالية من جانب النيابة العامة ، وأنه لم يترك دعواه المدنية وإنما قضى بإيقافها حتى يفصل في الدعوى الجنائية المماثلة والتي طلب فيها المدعى بالحقوق المدنية الحكم له بتعويض مؤقت عن الجريمة ذاتها ، وكان البين من الأوراق اتحاد الدعويين سببا وخصوما وموضوعا ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول دعواه المدنية تبعا للدعوى الجنائية المقامة يكون

قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه تقضيه تقضيا جزئيا بالنسبة للدعوى المدنية — وتصحيحه بعدم قبولها .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥١ بدائرة بندر بنى سويف (أولا) ارتكب تزويرا في ورقة عرفية هي السركى المبين بالمحضر بأن وقع عليه بامضاء مزورة نسبها زورا إلى ... (ثانيا) استعمل المحرر المزور سالف الذكر مع علمه بذلك . وطلبت معاقبته بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات . وادعى المبنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة بنى سويف الجزئية قضت حضوريا اعتهاريا بتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩٧١ عملا بمادة الاتهام والمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات (أولا) برفض الدفع المبداء من المتهم بالنسبة للدعوى العمومية والدعوى المدنية بالنسبة للتهمة الثانية وبسقوط الدعوى العمومية بالنسبة للتهمة الأولى (ثانيا) بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا . (ثالثا) بإلزام المتهم بأن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المتهم هذا الحكم ، ومحكمة بنى سويف الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت غاييا بتاريخ ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٧١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارض ، وقضى بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩٧٢ بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم المعارض فيه مع جعل الإيقاف شاملا لجميع العقوبات التبعية والاثار الجنائية المترتبة على الحكم . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة استعمال ورقة عرقية مزورة وألزمه بالتعويض ، قد شابه البطلان وأخطأ في تطبيق القانون وانطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الطاعن دفع بعدم جواز تحريك الدعوى الجنائية من جانب النيابة دون سبق إجراء تحقيق فيها أو بناء على محضر جمع استدالات ، كما دفع بسقوط جريمة استعمال الورقة المزورة المسندة إليه بمضي المدة باعتبار أنها جريمة وقتية يسقط الحق في إقامة الدعوى الجنائية بتساقطها بمرور ثلاث سنوات من تاريخ تقديم الورقة ، وقد قدمت الورقة المدعى بتزويرها بتاريخ ٢١ أبريل سنة ١٩٥٤ ولم ترفع الدعوى عنها إلا في عام ١٩٦٢ . يؤيد ذلك ما أثاره الدفاع عن الطاعن من أن تقديم تلك الورقة في الدعوى رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٣ مدنى كلى بنى سوييف لم يكن وليد رفضه بل كان بناء على قرار من المحكمة وبعد إلحاح من الخصم الأمر الذى لا يتحقق به معنى الاستعمال المعروف به فى القانون ، إلا أن الحكم رد على دفاع الطاعن بما لا يتفق وصحيح القانون ، كما التفتت المحكمة عن طلب الطاعن إمادة إجراء المضاهاة لما شاب تقرير الخبير المقدم فى الدعوى من عيوب . وأخيرا فقد أخطأ الحكم بقبوله الدعوى المدنية إذ النابت أن المدعى بالحقوق المدنية قد اختار الطريق المدنى برفعه الدعوى رقم ١٧١ لسنة ١٩٥٩ مدنى كلى بنى سوييف بطلب الحكم بتعويض عن الجريمة موضوع الدعوى الحالية ولا تزال تلك الدعوى قائمة وإن قضى بإيقافها حتى يفصل فى الدعوى الماثلة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة استعمال ورقة مزورة مع العلم بتزويرها التى دان الطاعن بها ، وأقام عليها فى حقه أدلة سائغة تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان القانون لا يوجب فى مواد الجنح والمخالفات أن يسبق رفع الدعوى أى تحقيق ابتدائى ، فهو ليس بشرط لصحة الحكم إلا فى مواد الجنايات ، وكان الأصل فى المحاكمات الجنائية أن يحصل التحقيق فيها أمام المحكمة ، ومادامت المحكمة قد حققت بنفمها الدعوى واستمعت إلى أقوال المدعى بالحقوق



المدنية و بنت قضاءها على روايته وعلى ما استبان لها من الاطلاع على أوراق الدعوى ومستنداتها ، فإن ما يشير الطاعن من دعوى البطلان يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الركن الماسى فى جريمة استعمال الأوراق المزورة يقوم باستعمال المحرر المزور فيما زور من أجله ، ويتم بمجرد تقديم ورقة تكون فى ذاتها مزورة تزويرا يعاقب عليه القانون ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق الطاعن تقديمه الورقة المزورة مندا لدفاعه فى الدعوى رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٣ مدنى كلى بنى سويىف ، ودلل فى عبارات سائغة على علمه بتزويرها بما يكفى لحميله وتحقيق به العناصر القانونية لجريمة استعمال المحرر المزور التى دانه بها ، فإنه يكون قد أصاب محجة الصواب فى تقرير مسؤولية الطاعن . لما كان ذلك ، وكانت جريمة استعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة والتمسك بها ، وتبقى مستمرة ما بقى مقدمها متمسكا بها ، ولا تبدأ مدة سقوط الدعوى إلا من تاريخ الكف عن التمسك بها أو التنازل عنها أو من تاريخ صدور الحكم بتزويرها ، وكان الحكم قد أثبت أن الطاعن قدم بتاريخ ٣ أبريل سنة ١٩٥٤ فى الدعوى رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٣ مدنى كلى بنى سويىف الورقة المتضمنة شروط المعاملة التجارية بينه وبين المدعى بالحقوق المدنية وبعد أن طعن عليها بالتزوير فى ١٦ يونيه سنة ١٩٥٤ ظل متمسكا بها حتى قضى نهائيا بتزويرها فى ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥٩ ثم أقيمت الدعوى الجنائية بشأنها فى ١٩ مارس سنة ١٩٦٢ وظلت اجراءات المحاكمة متصلة حتى تاريخ صدور الحكم فيها ، فانه إذ قضى برفض الدفع المبدى من الطاعن بسقوط الدعوى الجنائية بمضى المدة عن جريمة الاستعمال ، يكون سليما وبمناى عن الخطأ فى تطبيق القانون . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الحبير المقدم إليها ، وهى لا تلتزم بنذب خبير آخر ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ، ولم تر هى من جانبها اتخاذ هذا الإجراء ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير للأسباب السائغة التى أوردتها فإن النعى عليها بالإخلال بحق الدفاع بقاله التفاتها عن طلب الطاعن إعادة إجراء المضاهاة لا يكون مقبولا ، ولا يعدو ما يشير الطاعن فى هذا الصدد أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل مما لا يمسوز إثارتة أمام محكمة النقض .

لما كان ما تقدم ، فإن الطعن — في خصوص الدعوى الجنائية — يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

وحيث إن المستفاد من نص المادة ٢٦٤ من قانون الإجراءات الجنائية أنه متى رفع المدعى بالحقوق المدنية دعواه أمام المحكمة المدنية ، فإنه لا يجوز له أن يرفعها بعد ذلك إلى المحكمة الجنائية ولو بطريق التبعية إلى الدعوى الجنائية القائمة ما دام أنه لم يترك دعواه أمام المحكمة المدنية . لما كان ذلك ، وكان النابت من مطالعة الأوراق أن المدعى بالحقوق المدنية قد اختار الطريق المدني بإقامته الدعوى رقم ١٧١ لسنة ١٩٥٩ مدنى كلى بنى سوييف قبل الطاعن بطلب التعويض الناشئ عن الجريمة ، وكان ذلك قبل رفع الدعوى الجنائية الحالية من جانب النيابة العامة ، وأنه لم يترك دعواه المدنية وإنما قضى فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦٢ بإيقافها حتى يفصل فى الدعوى الجنائية الماثلة والتي طلب فيها المدعى بالحقوق المدنية الحكم له بتعويض مؤقت عن الجريمة ذاتها ، وكان البين من الأوراق اتحاد الدعويين سببا وخصوصا وموضوعا ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول دعواه المدنية تبعا للدعوى الجنائية المقامة يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه تقضا جزئيا — بالنسبة إلى الدعوى المدنية — وتصحيحه بعدم قبولها مع إلزام المطعون ضده بمصاريفها .

## جلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار/ حسين سعد صالح نائب رئيس المحكمة ، وحضور السادة المستشارين :  
نصر الدين حسن عزام ، ومحمود كابل عطيفة ، وطه الصديق دقانة ، ومحمد عادل مرزوق .

( ١٨٦ )

### الطعن رقم ٧٠٣ لسنة ٣٠ القضائية

( ١ ) شاي . بن . غش . تموين . قرارات وزارية . قانون . عقوبة .

قرار وزير التموين رقم ٢٥٢ سنة ١٩٦٢ : بتنظيم تعبئة وتجارة الشاي وانس المدة ٦ منه  
حظرها خلط الشاي والبن بقصد الاتجار أو التدوير في ذلك حظرها كذلك حيازة الشاي أو البن  
المخلوط بقصد الاتجار أو بيعه أو عرضه للبيع . المدة ٩ من القرار . تحديد العقوبة .

( ٢ ) وصف التهمة . محكمة الموضوع . "سلطتها في تعديل وصف التهمة" .  
نيابة عامة .

محكمة الموضوع لا تنقد بالوصف القانوني الذي تصفه النيابة العامة على الفعل واجبا لمخصص  
للواقعة المروعة بجميع كبواتها وأوصافها وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقا صحيحا . كل ما تلتزم به  
ألا تعاقب المتهم من واقعة غير التي مهدت بأمر الإحالة .

( ٣ ، ٤ ) محكمة استئنافية . شاي . غش . قرارات وزارية . تموين .  
تقص . "حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون" . عقوبة "تطبيقها" .

( ٣ ) إلتصار الحكم الاستئنافي على تأييد الحكم المستأنف فيما نضر به من غش الشاي بمخلوطه  
وتعديله العقوبة دون النظر في مدى انطباق القرار الصادر رقم ٢٥٢ سنة ١٩٦٢ ، الذي يحرم خلط  
للشاي مع الواقعة . رغم نصه على عقوبة تزيد في حدها الأدنى عن العقوبة الموقعة . خطأ  
في تطبيق القانون .

( ٤ ) إضمار الحكم تحييص الواقعة وبيان مدى انطباق القرار الوزاري عليها . نصرة له للمصادرة  
على مخالفة القانون . يوجب النقض والإحالة .



١ - نص قرار وزير التكوين رقم ٢٥٢ سنة ١٩٦٢ ، في شأن تنظيم تعبئة وتجارة الشاي والبن في المادة السادسة منه على أن "يحظر بقصد الاتجار خلط الشاي الأسود بأنواعه بشاي أخضر أو بأية مادة أخرى أو الشروع في ذلك ويحظر بقصد الاتجار خلط البن أخضرا كان أو مطحونا بأية مادة أخرى أو الشروع في ذلك . كما يحظر بقصد الاتجار حيازة الشاي أو البن مخلوطا على النحو سالف الذكر أو بيعه أو عرضه للبيع " . كما نص في المادة التاسعة على معاقبة كل من يخالف أحكامه بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنة وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين .

٢ - من المقرر أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند للمتهم وأن واجبها أن محص الواقعة المطروحة بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ، ذلك أنها وهي تفصل في الدعوى لا تتقيد بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة المحالة عليها بل إنها مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية التي رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينتها من الأوراق ومن التحقيق الذي تجريه في الجلسة وكل ما تلتزم به هو ألا تعاقب المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكميف بالحضور .

٣ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من ثبوت التهمة استنادا إلى أن الشاي المضبوط لدى المتهم مغشوش بإضافة مواد غريبة إليه ، كما قضى بتعديل العقوبة إلى حبس المتهم شهرا مع الشغل ، دون أن ينظر في مدى انطباق القرار الوزاري رقم ٢٥٢ سنة ١٩٦٢ على الواقعة المادية ذاتها وهي عرضه للبيع شاي مخلوطا ، مع أنه ينص على عقوبة تزيد في حدها الأدنى على العقوبة التي وقعت على المتهم - فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

٤ - لما كان مبنى الطعن هو مخالفة القانون لعدم توقيع الحكم للعقوبة حسبما حددها قرار وزير التكوين رقم ٢٥٢ سنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم تعبئة وتجارة الشاي والبن ، وكان الحكم قد أغفل تحييص الواقعة وبيان مدى انطباق ذلك

القرار عليها وهو ما يعيبه بالقصور الذي يتسع له وجه الطعن وله الصدارة على وجه الطعن المتعلق بمخالفة القانون ، فانه يتعين أن يكون مع النقص الإحالة .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٤ مايو سنة ١٩٧١ بدائرة قسم العطارين : عرض للبيع وبيع شيئا من أغذية الإنسان " الشاي المبين بالمحضر " مغشوشا مع علمه بغشه . وطلبت معاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٥ و ٦ و ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ والمواد ٢ و ٧ و ٨ و ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والقرار الصادر في ٨ مايو سنة ١٩٤٨ ، ومحكمة جناح العطارين الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٧٢ عملا بـ مواد الاتهام بتغريم المتهم عشرة جنيئات والمصادرة . فاستأنفت النيابة العامة والمتهم هذا الحكم ، ومحكمة الإسكندرية الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٦ مايو سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بتعديل الحكم المستأنف وحبس المتهم شهرا مع الشغل والمصادرة فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه إذ دان المطعون ضده بجريمة عرض شاي مغشوش للبيع مع علمه بذلك وقضى بحبسه شهرا واحدا بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ والقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، في حين أن العقوبة المقررة لهذه الواقعة — حسب التكييف الصحيح الواجب على المحكمة إسباغه عليها — وفقا لأحكام قرار وزير التموين رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ هي الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنة وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها أو إحدى هاتين العقوبتين ، فانه يكون قد نزل بعقوبة الحبس عن حدها المقرر قانونا ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن النيابة العامة رفعت الدعوى الجنائية على المطعون ضده بوصف أنه عرض للبيع شايًا مغشوشًا مع علمه بذلك ، وطلبت معاقبته بأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع الغش والتدليس والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها . واستند الحكم الابتدائي في قضائه بادانته إلى أنه ثبت من تحليل العينة المأخوذة من الشاي المضبوط لديه أنه مغشوش بإضافة مواد غريبة إليه بنسبة عشرة في المائة ، وأيده الحكم المطعون فيه — الصادر في الاستئناف المرفوعين من النيابة العامة ومن المتهم — فيما قضى به من ثبوت التهمة واقتصر على تعديل العقوبة إلى حبس المتهم شهرا مع الشغل . لما كان ذلك ، وكان قرار وزير التكوين رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم تعبئة وتجارة الشاي والبن ، قد نص في المادة السادسة منه على أن ” يحظر بقصد الاتجار خلط الشاي الأسود بأنواعه بشاي أخضر أو بأية مادة أخرى أو الشروع في ذلك . ويحظر بقصد الاتجار خلط البن أخضرا كان أو مطحونا بأية مادة أخرى أو الشروع في ذلك . كما يحظر بقصد الاتجار حيازة الشاي أو البن مخلوطا على النحو سالف الذكر أو بيعه أو عرضه للبيع “ . كما نص في المادة التاسعة على معاقبة كل من يخالف أحكامه بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز سنة وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند للمتهم وأن واجبا أن تعحص الواقعة المطروحة بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ، ذلك أنها وهي تفصل في الدعوى لا تتقيد بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة المحالة عليها بل إنها مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية التي رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينتها من الأوراق ومن التحقيق الذي تجريه في الجلسة ، وكل ما تلتزم به هو ألا تعاقب المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور ، أما وهي لم تفعل بل اقتصر الحكم المطعون فيه على تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من ثبوت التهمة إستنادا إلى أن الشاي المضبوط لدى المتهم مغشوش بإضافة مواد غريبة إليه ، كما قضى بتعديل



العقوبة إلى حبس المتهم شهرا مع الشغل ، دون أن ينظر في مدى انطباق القرار الوزاري رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ على الواقعة المادية ذاتها وهي عرضه للبيع شاي مخلوطا ، مع أنه ينص على عقوبة تزيد في حدها الأدنى على العقوبة التي وقعت على المتهم — فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه. ولما كان مبنى الطعن هو مخالفة القانون لعدم توقيع الحكم للعقوبة حسبما حددها القرار الوزاري صالف البيان وكان الحكم قد أغفل تخصيص الواقعة وبيان مدى انطباق ذلك القرار عليها وهو ما يعيبه بالقصور الذي يتسع له وجه الطعن وله الصدارة على وجه الطعن المتعلق بمخالفة القانون فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

---

## جلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / حسين محمد صالح ، نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة  
المختارين : نصر الدين حسن هزام ، ومحمد كامل عطيفه ، وطه الصديق دقانة ،  
ومصطفى محمود الأسبروطي .

( ١٨٧ )

### الطعن رقم ٧٠٥ لسنة ٣ القضائية

حكم . " بيانات التسييب " . بناء . تقض . " أسباب الطعن .  
ما يقبل منها " .

ما يجب أن يشتمل عليه كل حكم بالإدانة من بيان كاف للواقعة تثقق به أركان الجريمة  
وأدلة ثبوتها ومؤداهما .

افتصار الحكم في بيان واقعة الدعوى على ما ثبت بمحض الضبط من إقامة التهم بناء  
بدون ترخيص ومخالف للشروط القانونية ودون إذن من لجنة أعمال البناء دون بيان لحالة  
البناء وعناصر المخالفة المستوجبة للعقوبة ومؤدى أدلة الثبوت والأعمال التي أزم الطاعن بتصحيحها .  
فصور يوجب النقض والإحالة .

أوجب القانون في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة  
للعقوبة بيانا كافيا تثقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة  
التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح  
وجه استدلاله بها وسلامة المأخذ وإلا كان قاصرا . لما كان ذلك ، وكان  
الحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى على قوله إنها " تحصل

هذا المبدأ مقرر أيضا في الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١١/٤

الطعن رقم ٧٨٧ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥ " لم يشر " .

فما أثبت في محضر الضبط من أن المتهم أقام بناء بدون ترخيص ومخالف الشروط القانونية ودون إذن من لجنة أعمال البناء " دون أن يبين حالة البناء وعناصر المخالفة المستوجبة للعقوبة ومؤدى الأدلة التي استخلص منها ثبوت وقوعها من الطاعن والأعمال التي ألزم الطاعن بتصحيحها ، فإنه يكون قاصر البيان قصورا يبطله ويوجب نقضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٩ بدائرة قسم المنسترة محافظة الإسكندرية : ( أولا ) أقام البناء المبين بالمحضر قبل الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم وغير مطابق للشروط والمواصفات ( ثانيا ) أقام البناء مخالف الذكر والذي تزيد قيمته على ألف جنيه دون موافقة اللجنة المختصة . وطلبت معاقبته بمواد القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ وقرار وزير الإسكان والمرافق رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ المعدل ومواد القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ . ومحكمة جناح المنطرة الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ١٩ سبتمبر سنة ١٩٧٠ عملا بمواد الإتهام بتغريم المتهم خمسة جنهات وتصحيح الأعمال المخالفة . فاستأنفت النيابة العامة والمحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة الإسكندرية الابتدائية - بهئية استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ١٢ فبراير سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بتعديل الحكم المستأنف بتغريم المتهم خمسة جنهات وضعف الرسوم وتصحيح الأعمال المخالفة عن التهمة الأولى وبتغريمه ٨٣٤٠ جنيها عن التهمة الثانية . فطعن المحكوم عاياه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينهائ الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إقامة بناء غير مطابق للشروط والمواصفات المقررة قانونا ، قد شابه قصور في التسبيب ، ذلك بأنه لم يبين الأعمال المخالفة التي ألزم الطاعن بتصحيحها مما يعيبه ويوجب نقضه .



وحيث إن القانون أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المأخذ وإلا كان قاصرا . لما كان ذلك ، وكما الحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى على قوله أنها "تتحصل فيما أثبت في محضر الضبط من أن المتهم أقام بناء بدون ترخيص ومخالف للشروط القانونية ودون إذن من لجنة أعمال البناء" ، دون أن يبين حالة البناء وعناصر المخالفة المستوجبة للعقوبة ومؤدى الأدلة التي استخلص منها ثبوت وقوعها من الطاعن والأعمال التي ألزم الطاعن بتصحيحها ، فإنه يكون قاصر البيان قصورا يبطله ويوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

## جلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح قاضي رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
فهر الدين حسن عزام ، ومحمود كامل عطيفة ، وطه الصديق دقانة ، ومصطفى محمود الأسبوطي .

( ١٨٨ )

الطعن رقم ٧٠٨ لسنة ٣ في القضايا

( ١ ) حكم . " لسببه . لسبب معيب " . قتل خطأ . رابطة السببية .

خلو الحكم من بيان إصابات المجنى عليهم وإغفاله لإيراد مؤدى التقارير الطبية الموقعة عليهم وكذلك التلوه على قهام رابطة السببية بين إصابة أحدهم ووفاته استناداً إلى دليل قتي . قصور .

( ٢ ) نقض . " نطاق الطعن " . محكمة النقض . " سلطتها " . دعوى

مدنية .

إتصال سبب اللعن المقام من المسئول عن الحقوق المدنية والذي من أجله نقض الحكم بالمتهم وجوب نقض الحكم فيما قضى به في الدعوى المدنية والإحالة بالنسبة إلى المسئول عن الحقوق المدنية والمتهم .

١ — لما كان الحكم وقد دان المتهم بجريمة القتل والإصابة الخطأ ورتب على ذلك مسئولية متبوعة ( المسئول عن الحقوق المدنية ) قد خلا من الإشارة إلى بيان إصابات المجنى عليهم كما فاته أن يورد مؤدى التقارير الطبية الموقعة عليهم ، وأن يدل على قيام رابطة السببية بين إصابة أحدهم ووفاته استناداً إلى دليل قتي ، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور في استظهار رابطة السببية بين الخطأ والضرر مما يعيبه بما يوجب نقضه .

٢ — إذا كان السبب الذي من أجله نقض الحكم — يتصل بالمتهم (التابع) والذي لم يطعن في الحكم بالنقض — فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما

تخصى به فى الدعوى المدنية والإحالة بالنسبة إلى الطاعن ( المسئول عن الحقوق المدنية ) وإلى المتهم أيضا .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة ... .. بأنه فى يوم ٣١ مايو سنة ١٩٦٨ بدائرة قسم العطارين محافظة الإسكندرية : ( أولا ) تسبب خطأ فى موت ... .. وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه ومخالفته اللوائح بأن قاد سيارة بكيفية ينجم عنها الخطر ولم يهدى السير بها عند مفارق الطرق فاصطدم بالسيارة النقل التى كان يقودها المحبى عليه وحدثت به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتى أودت بحياته نتيجة لذلك . ( ثانيا ) تسبب خطأ فى جرح ... .. و ... .. و ... .. بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه ومخالفته اللوائح بأن قاد سيارته بكيفية لم يحتط معها ولم يهدى السير بها فاصطدم بالسيارة التى كان يقودها ... .. وحدثت الإصابات بالمحبى عليهم . ( ثالثا ) وهو قائد سيارة لم يهدى السير بها عند ملتقى الطرق للتأكد من سلامة الطريق ، وطلبت معاقبته بالمادتين ١/٢٣٨ و ٣/٢٤٤ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٢ و ٨١ و ٨٨ و ٩٠ و ٩١ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ، ومحكمة جناح العطارين الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٦٩ عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل عن التهم الثلاث المسندة إليه وكفالة خمسة جنيهات لوقف التنفيذ ، فعارض المتهم ، وأثناء نظر المعارضة ادعت ... .. أرملة المحبى عليه عن نفسها وعن ولديها ... .. و ... .. مدنيا قبل المتهم وقبل مدير إدارة النقل العام لمنطقة الإسكندرية المسئول عن الحقوق المدنية بمبلغ ألفين من الجنيهات على سبيل التعويض . فقضت المحكمة بتاريخ ١٦ يونيه سنة ١٩٧٠ بقبول المعارضة شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه والاكتفاء بتغريم المتهم عشرين جنيها وإلزامه والمسئول عن الحقوق المدنية متضامنين بأن يدفعوا للادعية بالحقوق المدنية مبلغ ألفى جنيه والمصاريف ومبلغ ثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة ، فاستأنف المتهم هذا الحكم ، كما استأنفه



المسئول عن الحقوق المدنية . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضوريا اعتباريا بتاريخ ٢٧ مارس سنة ١٩٧١ بقبول الاستئناف شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المستأنف . عارض المتهم ، وقضى بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩٧٢ بعدم جواز المعارضة لرفعها عن حكم غير قابل لها . فطعن المسئول عن الحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينهض الطاعن ( المسئول عن الحقوق المدنية ) على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإلزامه بالتعويض — بوصفه المسئول عن الحقوق المدنية — متضامنا مع المتهم الذي دانه بجريمة القتل والإصابة الخطأ ، قدشابه القصور في التسبب ، ذلك بأن الحكم لم يستظهر رابطة السببية بين الخطأ والضرر ، مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأصابعه بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة على خطأ المتهم ( تابع المسئول عن الحقوق المدنية ) في قيادة السيارة الأتوبيس ، عرض إلى رابطة السببية بين الخطأ والضرر في قوله " إنه نتج عن الحادث إصابة عدة أشخاص ووفاة قائد السيارة النقل مورث المدعية بالحق المدني ... " ثم استطرد في موضع آخر من مدوناته إلى القول " أن المتهم التابع والمجنى عليه سائق النقل قد اشتركا بخطئهما في وقوع الحادث وتصادم السيارة النقل بالأتوبيس ، واندفاع حمولة السيارة النقل بضغطها على الكابينة ووفاة سائق النقل .. وأن المستقر عليه في قضاء محكمة النقض أن خطأ المجنى عليه بفرض حدوثه لا ينحلي المنهم من المسؤولية الجنائية ، ما دام خطأ المجنى عليه لم يترتب عليه انتفاء أحد الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ المنسوبة إلى المتهم " . لما كان ذلك ، وكان الحكم وقد دان المتهم بجريمة القتل والإصابة الخطأ ورتب على ذلك مسئولية متبوعه ( المسئول عن الحقوق المدنية ) قد خلا من الإشارة إلى بيان إصابات المجنى عليهم ، كما فاتته أن يورد

مؤدى التقارير الطبية الموقعة عليهم ، وأن يدلل على قيام رابطة السببية بين اصابة  
أحدهم ووفاته استنادا الى دليل قفى ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور  
فى استظهار رابطة السببية بين الخطأ والضرر مما يعيبه بما يوجب نقضه بغير حاجة  
الى بحث سائر ما يثيره الطاعن فى طعنه . ولما كان هذا السبب يتصل بالمتهم  
التابع ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به فى الدعوى المدنية والإحالة  
بالنسبة الى الطاعن ( المسئول عن الحقوق المدنية ) والى المتهم أيضا ، مع الزام  
المطعون ضدهم ( المدعين بالحقوق المدنية ) المصروفات المدنية .

## جلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزاوي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : سعد الدين عطية ، وإبراهيم أحمد الديواني ، وهبة الحميد محمد الشريفي ، وحسن  
علي المغربي .

( ١٨٩ )

### الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٤٣ القضائية

جمارك . تهريب جمركي . اختصاص . " الاختصاص الولائي " .  
مصادرة . جريمة . نقض . " حالات الطعن . الخطأ في تطبيق  
القانون " .

(\*) التهريب الجمركي . تعريفه

إدخال سيارة إلى البلاد طبقا لنظام الافواج المؤقت وإبقاؤها بها رغم انتهاء  
مدة التصريح . خروج الواقعة عن نطاق التأميم الجنائي المنصوص عليه في المادة ١٢١  
من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٣ . خضوعها للواد ١٠١ و ١١٨ و ١١٩  
من القانون المذكور وللقرار الوزاري رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٣ ويختص بها مدير الجمارك دون المحاكم .  
مخالفة الحكم ذلك بقضائه بمصادرة السيارة بوجوب نقضه والقضاء بعدم اختصاص المحاكم بنظر  
الدعوى .

جرى قضاء محكمة النقض على أن المراد بالتهريب الجمركي هو إدخال البضاعة  
في إقليم الجمهورية أو إخراجها منه على خلاف القانون وهو ما عبر عنه الشارع  
بالطرق غير المشروعة ، وأنه ينقسم من جهة محله - وهو الحق المعتدى عليه -  
إلى نوعين ، نوع يرد على الضريبة الجمركية المفروضة على البضاعة بقصد التخلص



من أداؤها ، ونوع يرد على منع بعض السلع التي لا يجوز استيرادها أو تصديرها .  
وذلك بقصد نرق الحظر المطلق الذي يفرضه الشارع في هذا الشأن . ولما كانت  
الفقرة الأولى من المادة ١٠١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ قد نصت  
على أنه " يجوز الإفراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم  
المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة " . وكانت  
المادة ١١٨ قد بينت جزاء مخالفة هذه الشروط بنصها على أن تفرض غرامة  
لا تقل عن عشر الضرائب الجمركية المعرضة للضياع ولا تزيد عن مثلها  
في الأحوال الآتية " .. ٤ - مخالفة نظم العبور والمستودعات والمناطق  
الحرية والساح المؤقت والإفراج المؤقت والإعفاءات إذا كانت الضرائب  
الجمركية المعرضة للضياع تزيد على عشرة جنيهاً " . وجرى نص المادة ١١٩  
من القانون على أن " تفرض الغرامات المنصوص عليها في المواد السابقة بقرار  
من مدير الجمرك المختص ويجب أداؤها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إعلان  
المخالف بهذا القرار بخطاب مسجل مصحوب بعلم وصول مالم يتظلم ذوو الشأن  
بكتاب يقدم للمدير العام للجمارك خلال الخمسة عشر يوما المذكورة للمدير العام  
في هذه الحالة أن يؤيد الغرامة أو يعدلها أو يلغيا وتحصل الغرامة بطريق  
التضامن من الفاعلين والشركاء وذلك بطريق المحجز الإداري وتكون البضائع  
ضامنة لاستيفاء تلك الغرامات " . لما كان ما تقدم ، وكان يبين من استقراء  
نصوص القرار الوزاري رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٣ المنطبق على واقعة الدعوى  
أن البضائع المنوه عنها فيه يتم الإفراج عنها في الحالات وبالشروط التي حددها  
دون تحصيل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة عليها ،  
ولما كانت هذه الضرائب والرسوم واجبة التحصيل فضلا عن توقيع الغرامة  
المنصوص عليها في المادة ١١٨ من قانون الجمارك وبالطريق الذي بينته  
المادة ١١٩ منه ، فإن الواقعة المسندة إلى المطعون ضدهما بإبقائهما السيارة  
في البلاد بعد الفترة المرخص بها لا تعدو أن تكون في حقيقتها مخالفة لأحكام  
المواد ١٠١ و ١١٨ و ١١٩ من قانون الجمارك والقرار الوزاري رقم ٤٥  
لسنة ١٩٦٣ يختص بأمرها مدير الجمارك دون المحاكم . ولما كان الحكم  
المطعون فيه قد خالف هذا النظر بقضائه بمصادرة السيارة - موضوع الاتهام -

فإنه يكون مخططاً في القانون بما يعيبه ويوجب تقضيه والحكم بعدم اختصاص المحاكم بنظر واقعة الدعوى وهو ما يتسع له وجه الطعن .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما وآخرين بأنهم في خلال عام سنة ١٩٦٦ بدائرة مركز جرجا محافظة سوهاج : قاموا بتهريب السيارة الميمنة الوصف بالمحضر بأن أدخلوها إلى الجمهورية العربية المتحدة بطرق غير مشروعة دون أداء الضرائب الجمركية المستحقة . وطلبت عقابهم بالمواد ١/٥ و ١٣ و ٢٣ و ١/١٢١ و ١٢٢/٢ - ٣ - ٥ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . وادعت مصلحة الجمارك مدنيا بمبلغ ٣٦٥٥ جنيها و ٢٢٠ مليم قبل المتهمين . ومحكمة جنح جرجا الجزئية قضت بحضورها للأول والثاني والثالث وغيابيا للرابع بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٧٠ عملاً بمواد الاتهام بتغريم كل منهم عشرين جنيها وإلزامهم بتعويض قدره ٣٦٥٥ جنيها و ٢٢٠ مليم . فاستأنف المتهمان الأول والثاني ، ومحكمة سوهاج الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت بحضورها بتاريخ ١٦ أبريل سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهمين من التهمة المسندة إليهما ورفض الدعوى المدنية وإلزام رافعتها بصفتها مصروفاتها عن الدرجتين ومصادرة السيارة موضوع الاتهام بلامصاريف جنائية . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن ما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه إنه إذ قضى بمصادرة السيارة موضوع الاتهام قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه بعد أن أصاب صحيح القانون وبرا المطعون ضدهما من تهمة التهرب من الرسوم الجمركية استناداً إلى أن إجراءات التحقيق بدأت دون طلب كتابي من مدير عام الجمارك ، أسس حكم المصادرة على أن حيازة السيارة في ذاتها جريمة مما ينطبق عليها حكم المادة ٢/٣٠ من قانون العقوبات لعدم سداد الرسوم الجمركية المستحقة ولا انتهاء

التصريح المؤقت لها ، وفات الحكم أن الثابت من الأوراق أن السيارة دخلت البلاد بطريق مشروع طبقا لنظام الإفراج المؤقت وأن بقاءها بعد إنتهاء المدة المصرح بها دون إخراجها لا يجعل حيازتها في حد ذاته جريمة بل ينتفى عن الواقعة وصف التهريب الجمركي كما هو معرف به في القانون ولا يترتب عليها إلا استحقاق الرسوم الجمركية .

وحيث إن الثابت من مطالعة المفردات أن السيارة ( موضوع الاتهام ) دخلت البلاد في ١٩٦٦ ٣/٨ باسم .. .. البريطاني الجنسية طبقا لنظام الإفراج المؤقت بموجب دفتر مرور دوري وتصرح لها بالبقاء حتى ١٦ مايو سنة ١٩٦٦ إلا أنه لم يعد تصديرها في نهاية المدة المصرح بها وضبطت السيارة بداخل البلاد لدى المطعون ضدهما . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المراد بالتهريب الجمركي هو إدخال البضاعة في إقليم الجمهورية أو إخراجها منه على خلاف القانون وهو ما عبر عنه الشارع بالطرق غير المشروعة وأنه ينقسم من جهة محله - وهو الحق المعتدى عليه - إلى نوعين ، نوع يرد على الضريبة الجمركية المفروضة على البضاعة بقصد التخلص من أداؤها ونوع يرد على منع بعض السلع التي لا يجوز استيرادها أو تصديرها وذلك بقصد خرق الحظر المطلق الذي يفرضه الشارع في هذا الشأن ، وكان الثابت فيما تقدم بيانه أن السيارة موضوع الاتهام قد أدخلت البلاد طبقا لنظام الإفراج المؤقت وبترخيص ينتهي أجله في ١٦ مايو سنة ١٩٦٦ ، فإن إدخالها على تلك الصورة يكون قد تم في حدود القانون بالطريق المشروع وينتفى عن الواقعة وصف التهريب الجمركي وتضحى بذلك بمنأى عن التائيم الجنائي المنصوص عليه في المادة ١٢١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الأولى من المادة ١٠١ من هذا القانون قد نصت على أنه "يجوز الإفراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة" وقد أصدر وزير الخزانة القرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٣ ونص في المادة الثانية منه على أن "يفرج مؤقتا عن : ( أ ) سيارات السياح والعابرين وبصفة عامة الأجانب القادمين للإقامة المؤقتة وذلك بالشروط الآتية : ١ - ... .. ٢ - ألا تزيد مدة بقاء السيارة في أراضي الجمهورية على ستة أشهر ويجوز أن



تمتد هذه المدة باذن خاص من مدير عام الجمارك في حالة تجديد مدة الإقامة المؤقتة لأكثر من ستة أشهر على ألا تتجاوز مدة بقاء السيارة سنة واحدة .

٣ — وتستحق الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم على السيارة فوراً في حالة وقوع غش أو تدليس أو مخالفة شروط هذا القرار . فضلاً عن توقيع العقوبات الأخرى المنصوص عليها في القوانين واللوائح الخاصة . (ب) السيارات الخاصة بالسياح أو الأشخاص الذين يقيمون خارج الجمهورية العربية المتحدة إذا قدم دفتر ترينيك أو دفتر مرور صادر من أحد نوادي السيارات الأجنبية المعترف بها وذلك بالشروط والأوضاع التي يقررها مدير الجمارك " وكانت المادة ١١٨ من قانون الجمارك قد بينت جزاء مخالفة هذه الشروط بنصها على أن تفرض غرامة لا تقل عن عشر الضرائب الجمركية المعرضة للضياع ولا تزيد على مثلها في الأحوال الآتية : — ١ — ... .. ٢ — ... .. ٣ — ... .. ٤ — مخالفة نظم العبور والمستودعات والمناطق الحرة أو السماح المؤقت والاعفاءات إذا كانت الضرائب الجمركية المعرضة للضياع تزيد على عشرة جنيهاً " وجرى نص المادة ١١٩ من القانون على أن " تفرض الغرامات المنصوص عليها في المواد السابقة بقرار من مدير الجمارك المختص ويجب أدائها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان المخالف بهذا القرار بخطاب مسجل مصحوب بعلم وصول مالم يتظلم ذوو الشأن بكتاب يقدم للمدير العام للجمارك خلال خمسة عشر يوماً المذكورة للمدير العام في هذه الحالة أن يؤيد الغرامة أو يعدلها أو يلغها وتحصل الغرامة بطريق التضامن من الفاعلين والشركاء وذلك بطريق الجزاء الإداري وتكون البضائع ضامنة لاستيفاء تلك الغرامات " . لما كان ما تقدم ، وكان يبين من استقراء نصوص القرار الوزاري رقم ٤٥٤ لسنة ١٩٦٣ المنطبق على واقعة الدعوى أن البضائع المنوّه عنها فيتم الإفراج عنها في الحالات وبالشروط التي حددها دون تحصيل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة عليها ، وتوجب تلك الأحكام إعادة تقدير تلك البضائع خلال المدد المنصوص عليها ، وإلا كانت هذه الضرائب والرسوم واجبة التحصيل فضلاً عن توقيع الغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ من قانون الجمارك وبالطريق الذي بيته المادة ١١٩ من هذا القانون ، فإن

الواقعة المسندة إلى المطعون ضدهما بإبقائهما السيارة في البلاد بعد الفترة المرخص بها لا تعدو أن تكون في حقيقتها مخالفة لأحكام المواد ١٠١ و ١١٨ و ١١٩ من قانون الجمارك والقرار الوزاري رقم ٤٥ سنة ١٩٦٣ مختص بأمرها مدر الجمارك دون المحاكم ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر بقضائه بصادرة السيارة (موضوع الاتهام) فإنه يكون مخطئا في القانون بما يعيبه ويوجب نقضه والحكم بعدم اختصاص المحاكم بنظر واقعة الدعوى وهو ما يتسع له وجه الطعن .

## جلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم جزاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : سعد الدين عطيه ، رحمن أبو الفتوح الشريفي ، إبراهيم أحمد الديواني ،  
وعبد الحميد محمد الشريفي .

( ١٩٠ )

### الطعن رقم ٧١٣ لسنة ٤٣ التمهائية

محكمة الجنايات . "تشكيلها" . حكم . "بياناته . بيانات الديباجة" .  
"مالا يعيبه" . محضر الجلسة . بطلان . نيابة عامة . نقض . "أسباب الطعن .  
مالا يقبل منها" .

اغفال إثبات اعم مثل النيابة في الحكم وفي محضر الجلسة ، لا يعيب الحكم . مادام المحضر قد  
تضمن تمثيلها ومرافقتها في الدعوى ومتى كان الطاعن لا يدعى أن المحكمة لم تكن مشكلة وفق  
القانون .

( ٢ و ٣ ) محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" . إثبات . "بوجه  
عام" . "شهود" . مواد مخدرة . قصد جنائي . حكم . "تسببه . لسبب  
غير معيب" . نقض . "أسباب الطعن . مالا يقبل منها" . استدلال .

( ٢ ) عدم جواز مجادلة محكمة الموضوع في الطعنات إلى شهادة الضابط بأقامة الطاعن  
بالمسكن المأذون بتفتيشه والذي ضبط فيه .

( ٣ ) أخذ محكمة الموضوع بالتحريات وشهادة الضابط في صدد احراز الطاعن المخدرات  
وإطراحها في خصوص قصد الاتجار . من حقها .

١ — متى كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن النيابة العامة كانت . ممثلة  
في الدعوى وترافعت فيها ، وكان الطاعن لا يدعى أن المحكمة لم تكن مشكلة



تشكيلا صحيحا وفق أحكام القانون ، فلا محل لما يشير في شأن إغفال إثبات اسم ممثل النيابة العامة في محضر الجلسة والحكم .

٢ — إن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته متروك لمحكمة الموضوع . ولما كان الحكم المطعون فيه قد عول في إدانة الطاعن على أقوال شاهدي الإثبات واطمأن إلى ما قرره رئيس وحدة المباحث من أن الطاعن يسكن بالعنوان الذي ورد بمحضر التحري وتم ضبطه وتفتيشه به وأن الضبط كان بناء على إذن النيابة العامة بالتفتيش ، وكان مؤدى قضاء الحكم بإدانة الطاعن استنادا إلى أقوال الضابط وزميله هو إطراح ضمنى لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحمل المحكمة على عدم الأخذ بها ، فإنه لا يجوز الجدل فيه أمام محكمة النقض .

٣ — من المقرر أن استخلاص الواقعة من أدلتها وعناصرها المختلفة من حق محكمة الموضوع التي لها أن تبين الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحادث إلى صورته الصحيحة من مجموع الأدلة المطروحة عليها دون أن تتقيد في هذا التصوير بدليل معين . وليس ما يمنع محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية من أن ترى في تحريات وأقوال الضابط ما يسوغ الإذن بالتفتيش ويكفى لإسناد واقعة إحراز المخدر إلى الطاعن ، ولا ترى فيها ما يقنعها بأن هذا الإحراز كان بقصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . ولما كان الحكم قد دلل على ثبوت إحراز المخدر في حق الطاعن وانتهى في منطق سائغ إلى استبعاد قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي في حقه ، فإن دعوى التناقض لا يكون لها محل .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما في يوم ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٦٨ بدائرة قسم مطروح محافظتها : ( الأول ) "الطاعن" أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا ( حشيشا ) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . ( الثاني ) أحرز جوهرًا مخدرًا ( حشيشا ) بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي بدون ترخيص بذلك بموجب تذكيرة

طبية أو طبقاً لأحكام القانون . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لمعاقبتها بالمواد ١ و ٢ و ١/٧ و ١/٣٤ و ٣٦ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول ( أ ) المرافق ، فقرر بذلك في ٢٤ أبريل سنة ١٩٦٩ . ومحكمة جنايات الإسكندرية قضت حضورياً بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٧٢ عملاً بالمواد ١ و ٢ و ١/٣٧ و ٢ — ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ و ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق والمادة ١٧ من قانون العقوبات . ( أولاً ) بمعاقبة المتهم الأول بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وتغريمه ألف جنيه . ( ثانياً ) بمعاقبة المتهم الثاني بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وتغريمه خمسمائة جنيه . ( ثالثاً ) بمصادرة المواد المخدرة وباقي المضبوطات . فظعن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه — إذ دان الطاعن بجريمة إحرار مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي — قد شابه البطلان والقصور والتناقض في التسبيب ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه قد خلا من اسم وكيل النيابة الذي حضر المحاكمة مع أن المادة ٢٦٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على وجوب حضور وكيل النيابة جلسات المحاكمة ، كذلك توجب المادة ٢٧٦ من القانون المذكور اشتغال محضر الجلسة على هذا البيان وقد خلا محضر الجلسة المحرر بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٧٢ منه ، هذا إلى أن الطاعن أثار في دفاعه بأن خصومة سابقة كانت بينه وبين الضابط الذي ضبط الواقعة ، وأن المسكن الصادر الإذن بتفتيشه والذي تم ضبطه فيه ليس مسكنه وأن عقد الإيجار باسم غيره ، فير أن المحكمة أطرحت دفاعه مكتفية بقولها بأنها لا تهول عليه . ويضيف الطاعن أنه على الرغم من أن التحريات التي اطمأنت المحكمة إلى جديتها أسفرت عن توافر قصد الاتجار بالمخدر لديه ، فقد خلاص الحكم إلى استبعاد قيام قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي في حقه ، بما يصح تدليله بالتناقض .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة احراز جواهر مخدر التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة مستقاة من أقوال رئيس وحدة مباحث قسم مطروح وزميله ... ومن تقرير التحليل . لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن النيابة العامة كانت ممثلة في الدعوى وترافعت فيها ، وكان الطاعن لا يدعى أن المحكمة لم تكن مشكلة تشكيلا صحيحا وفق أحكام القانون فلا محل لما يشير في شأن اغفال اثبات اسم ممثل النيابة العامة في محضر الجلسة والحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول في ادانة الطاعن على أقوال شاهدي الإثبات واطمأن إلى ما قرره رئيس وحدة المباحث من أن الطاعن يسكن بالعنوان الذي ورد بمحضر التحري وتم ضبطه وتفتيشه به وأن الضبط كان بناء على اذن النيابة العامة بالتفتيش ، وكان وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته متروكا لتقدير محكمة الموضوع ، وكان مؤدى قضاء الحكم بادانة الطاعن استنادا الى أقوال الضابط وزميله هو اطراح ضمنى لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحل المحكمة على عدم الأخذ بها مما لا يجوز الجدل فيه أمام محكمة النقض . وكان ما يشير الطاعن عن دعوى التناقض مردودا بأن استخلاص الواقعة من أدلتها وعناصرها المختلفة من حق محكمة الموضوع التي لها أن تبين الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحادث الى صورته الصحيحة من مجموع الأدلة المطروحة عليها دون أن تتقيد في هذا التصوير بدليل بعينه ، وكان ليس ما يمنع محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية من أن ترى في تحريات وأقوال الضابط ما يسوغ الإذن بالتفتيش ويكفى لإسناد واقعة احراز المخدر الى الطاعن ، ولا ترى فيها ما يقنعها بأن هذا الاحراز كان بقصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت احراز المخدر في حق الطاعن وانتهى في منطق سائغ الى استبعاد قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي في حقه ، فان دعوى التناقض لا يكون لها محل . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعين رفضه موضوعا .



## جلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد احتشاد / محمد عبد المذمم حزاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد الدين عطيه ، وحسن أبو الفتوح الشريفيني ، وإبراهيم أحمد الديواني ،  
وحميد الحميد محمد الشريفيني .

( ١٩١ )

### الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٣ القضائية

دعوى مدنية . " الصفة فيها " . شيك بدون رصيد . جريمة . " أركان  
الجريمة " . حكم . " تسببيه . تسبيب غير معيب " . نقض . " أسباب  
الطعن . ما لا يقبل منها " .

تداول الشيك بالطرق التجارية متى كان صادرا لحامله أو لأمر شخص معين أو لإذنه .  
تظهيره تظهيراً صحيحاً ينقل ملكيته إلى المظهر إليه ويخضعه لقاعدة تظهيره من الدفوع . فتحقق  
صفة المظهر إليه الأخير في المعاملة بالتعويض الناشئ عن جريمة إصدار الشيك بدون رصيد .  
الدفع بانقضاءها ظاهر البطلان .

من المستقر عليه أن الشيك متى صدر لحامله أو صدر لأمر شخص معين  
وإذنه ، فإن تداوله يكون بالطرق التجارية ومن شأن تظهيره متى وقع صحيحاً  
أن ينقل قيمته إلى المظهر إليه ويخضع لقاعدة تظهير الدفوع بما يجعل العلاقة  
في شأنه غير مقصورة على الساحب والمستفيد الذي حرر الشيك لأمره وإنما  
يتعداه إلى المظهر إليه الذي يصبح مالكا لقيمته فور تظهيره . لما كان ذلك ،  
فإن صفة المدعية بالحقوق المدنية باعتبارها المظهر إليها الأخيرة في المطالبة  
بالتعويض الناشئ عن الجريمة تكون قائمة لوقوع الضرر المباشر عليها ،  
ولا يكون الحكم المطعون فيه معيباً إذا هو التفت عن الرد على دفاع الطاعن  
في هذا الشأن لكونه دفاعاً قانونياً ظاهر البطلان .

## الوقائع

أقامت المدعية بالحق المدني دعواها بالطريق المباشر أمام محكمة جنح دكرنس الجزئية ضد الطاعن متهمة إياه بأنه في يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٩ بدائرة مركز دكرنس محافظة الدقهلية: أعطاه بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب وطلبت عقابه بالسنتين ١/٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات مع إلزامه بأن يدفع لها مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت وإصدار يف والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بتاريخ ١١ يناير سنة ١٩٧٢ عملا بمادتي الإتهام بحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل وكفالة مائتي قرش لوقف التنفيذ وألزمته بأن يدفع للمدعية بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت وبمصرفات الدعويين الجنائية والمدنية ومبلغ مائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف ، ومحكمة انصورية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وتأنيده فيما عدا ذلك وألزمت المتهم بالمصرفات المدنية وخمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إصدار شيك بدون رصيد وألزمه بالتعويض قد شابه قصور وخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه لم يعرض لدفع الطاعن بعدم قبول الدعوى المدنية لرفعها من غير ذي صفة على أساس أن الشيك موضوع الإتهام لم يصدر لصالح الشركة المدعية بالحقوق المدنية بل صدر في الأصل لآخر حوله إليها مما لم يترتب عليه ضرر مباشر لها وبذلك لم تكن لها صفة في المطالبة بالتعويض أمام القضاء الجنائي وإذا أطرحت الحكم هذا الدفاع ولم يعن بالرد عليه ، ففد يكون مشوبا بالخطأ في القانون والقصور في التسبيب مما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أورد في مدوناته بما لا يمارى فيه الطاعن أن الشيك موضوع الدعوى صادر من الطاعن بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٣١ لأمر حامله بمبلغ ٦٢٨٠ جنيها على بنك مصر فرع بلقاس وأن المستفيد الأول للشيك هو ... .. الذى ظهره الى الشركة المطعون ضدها والتي تقدمت بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩٧٠ الى البنك لصرف قيمته فأفادها بالرجوع على الساحب الذى كان قد سحب رصيده بأكمله من البنك، وبعد أن حصل الحكم دفاع الطاعن فى هذا الشأن انتهى الى إدانته وإلزامه بالتعويض المؤقت المطالب به . لما كان ذلك ، وكان من المستقر عليه أن الشيك متى صدر لحامله أو صدر لأمر شخص معين وإذنه فإن تداوله يكون بالطرق التجارية ومن شأن تظهيره متى وقع صحيحا أن ينقل ملكية قيمته الى المظهر اليه وينحصر لقاعدة تظهير الدفع بما يجعل العلاقة فى شأنه غير مقصورة على الساحب والمستفيد الذى حرر الشيك لأمره وإنما يتعداه الى المظهر اليه الذى يصبح مالكا لقيمته فور تظهيره . لما كان ذلك ، فإن صفة المدعية بالحقوق المدنية باعتبارها المظهر إليها الأخيرة فى المطالبة بالتعويض الناشئ عن الجريمة تكون قائمة لوقوع الضرر المباشر عليها ، ولا يكون الحكم المطعون فيه معيبا إذا هو التفت عن الرد على دفاع الطاعن فى هذا الشأن ، لكونه دفاعا قانونيا ظاهر البطلان . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .



## جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق الموصفاوي رئيس المحكمة ، وعضوية السادة الاستشاريين :  
نصر الدين حسن حزام ، ومحمود كامل عطيفة ، ومصطفى محمود الأمير ، ومحمد عادل  
مرزوق

( ١٩٢ )

### الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٣ القضائية

رشوة . جريمة . " أركانها " . قانون . " تفسيره " . قصد جنائي .

لإيراد الشارع لمصطلح معين في نص ما . وجوب صرفه لهذا المعنى في كل نص آخر يرد  
فيه . جريمة المادة ٩٠ مكررا ثانيا عقوبات . جريمة مستندة ذات كيان خاص  
يقتضي جريمة الوسيط في الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٧ مكررا عقوبات .

ما يلزم لقيام تلك الجريمة المستندة : إتيان الجاني فعلة في المهد الأول للرشوة وهو طم  
بوجود حقيق لموظف عام أو من حكمه ، وبوجود عمل حقيق أو مزعوم أو مبنى على اعتقاد  
خاطيء . لهذا الموظف يراد منه أداؤه أو الامتناع عنه ، وبوجود حقيق لصاحب - أجرة لهذا العمل  
وإن نتجته لإرادة الجاني في الحقيقة وليس بمجرد الزعم إلى أتي - ن فعل عرض الرشوة أو قبول  
الوصاية فيه .

انصراف قصد المتهم إلى الاستئثار بالمبلغ لنفسه دون أن ينصرف قصده إلى الإكمال  
بالطرف الآخر المزمع إرشائه . يتنى منه الركن الممنوع لجريمة المادة ١٠٩ مكررا  
ثانيا عقوبات .

أصل في قواعد التفسير أن الشارع إذا ما أورد مصطلحا معينا في نص  
ما لمعنى معين وجب صرفه لهذا المعنى في كل نص آخر يرد فيه . ويؤخذ من  
وضوح عبارة المادة ١٠٩ مكررا ثانيا من قانون العقوبات وما كشفت عنه  
الأعمال التشريعية هذه المادة ، وإيرادها مع مثيلاتها في باب بذاته من الكتاب

الثاني — وهو الباب الثالث الخاص بالرشوة إنه وإن كانت الجريمة المستحدثة ذات كيان خاص، يغاير جريمة الوسيط في الرشوة والمنصوص عليها في المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات إلا أنه وقد قرن الشارع الأفعال المادية المكونة لها بجريمة الرشوة فإنه يلزم لقيام تلك الجريمة المستحدثة أن يأتي الجاني فعله في المهمل الأول للرشوة وهو عليم بوجود حقيق لموظف عام أو من في حكمه، وبوجود عمل حقيق أو مزعوم أو مبنى على اعتقاد خاطيء لهذا الموظف يراد منه أداءه أو الامتناع عنه، وبوجود حقيق لصاحب حاجة لهذا العمل، ويلزم فوق ذلك أن تكون إرادة الجاني على هذا الأساس قد اتجهت في الحقيقة وليس بمجرد الزعم إلى إتيان فعل عرض الرشوة أو قبول الوساطة فيها، ذلك بأنه لو أراد الشارع مد التائم في هذه الجريمة إلى مجرد الزعم، لعمد إلى الإفصاح عن ذلك في صراحة — على غرار سنته في المادة ١٠٤ مكررا من تائم زعم الموظف أن العمل من أعمال وظيفته وليس يجوز القياس أو التوسع في التفسير، لأنه في مجال التائم محظور. لما كان ذلك، وكان الأمر المطعون فيه — الصادر من مستشار الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية قد أثبت بما أورده من أدلة سائغة أن قصد المطعون ضدهما لم ينصرف البتة إلى الإتصال بالطرف الآخر المزمع إرشائه وأنهما إنما قصدا الإستئثار بالمبلغ لنفسيهما، بما يقتضى معه — في صورة الدعوى — الركن المعنوي للجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكررا ثانيا من قانون العقوبات، فإن الأمر المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح القانون .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما في يوم ٢ فبراير سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم الموسكى محافظة القاهرة : عرضا وقبلا الوساطة في رشوة موظف عمومي ولم يتعد عملهما العرض أو القبول بأن عرضا على كل من رئيس رابطة العاملين بالهيئة المصرية العامة لاسـتـغلال وتـنـمية الأراضى وأمين صندوقها الوساطة في رشوة الموظف المختص بالبت في صرف مكافأة نهاية الخدمة المستحقة لأعضاء

الرابطة آتية الذكر مقابل تسليم مبلغ تسعين جنيها قبض منها المتهم الأول أربعين جنيها حالة كونهما موظفين عموميين) المتهم الأول مراجع بالجهاز المركزي للحسابات والثاني كاتب بهيئة التنمية وإستصلاح الأراضي). وطالبت من مستشار الإحالة إحالتها الى محكمة الجنايات لمعاقبتهما عملا بالمواد ۱۰۳ و ۱۰۴ و ۱۰۹ مكررا ثانيا من قانون العقوبات ، فقرر بتاريخ ۱۷ ديسمبر سنة ۱۹۶۹ بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية . . فطعنت النيابة العامة في هذا الأمر بطريق النقض في ۲۵ يناير سنة ۱۹۷۰ وقدم رئيسها تقريرا بأسباب طعنه في التاريخ ذاته موقعا عليه منه . وبتاريخ ۲ نوفمبر سنة ۱۹۷۰ قضت هذه المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الأمر المطعون فيه وإحالة القضية إلى مستشار الإحالة بمحكمة القاهرة الابتدائية للفصل فيها . فنظرت الدعوى من جديد وقضى بتاريخ ۲۰ من أبريل سنة ۱۹۷۲ حضوريا للأول وغيابيا للثاني بأن لاوجه لإقامة الدعوى العمومية قبلهما . فطعنت النيابة العامة في هذا الأمر بطريق النقض للمرة الثانية .. إلخ .

## المحكمة

حيث ان النيابة العامة تنعى على الأمر المطعون فيه — الصادر من مستشار الإحالة بأن لاوجه لإقامة الدعوى الجنائية — أنه قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله ، ذلك بأنه أقام قضاءه على عدم وجود مرتش حقيقى اتجهت نية المطعون ضدهما الى الاتصال به ، وإنما قد انصرف قصدهما الى الاحتفاظ بالمبلغ لنفسيهما ويرجع خطأ الحكم الى أنه في مجال تحصيله أركان جريمة عرض أو قبول الوساطة في رشوه والمنصوص عليها في المادة ۱۰۹ مكررا ثانيا من قانون العقوبات — قد خاطبتهما وبين جريمة الوسيط المنصوص عليها في المادة ۱۰۷ مكررا من القانون ذاته مع تميز كل من الجريمتين بذاتيته مستقلة ، إذ تتحقق أولاها بمجرد تقديم الجاني الى صاحب الحاجة عارضا عليه التوسط لمصلحته لدى الغير . وتوافر القصد الجنائي العام باتجاه إرادة الجاني الى ارتكاب الفعل المسمى للجريمة مع علمه بذلك دون استلزام انصراف الإرادة الى الاتصال بالطرف الآخر الذي عرض الوساطة لديه أو حتى وجود هذا الطرف في الواقع ودون البحث فيما إذا كان الجاني قد انتوى في الواقع عرض ما تسلمه على الموظف أو الاحتفاظ به لنفسه .



وحيث إن الأمر المطعون فيه بعد أن ألمع إلى واقعة الاتهام ، عرض لحكم القانون في شأنها في قوله ”وحيث إن المادة ١٠٩ مكررا ثانيا من قانون العقوبات قد نصت على عقاب كل من عرض أو قبل الوساطة في رشوة ولم يتعبد عمله العرض أو القبول . وحيث إن المسلم به فقها وقضاء أن الوساطة كالسمسة اتفاق تبني موضوعه اتفاق أصلي يراد عقده بين راش حقيقى ومرتش حقيقى أى أنه لى تحقق فكرة الوساطة وتتوافر يجب أن يوجد شخص يراد حقيقة أن يقوم بدور المرتشى ، وأن يوجد شخص الراشى وأن يوجد شخص يراد حقيقة أن يقوم بدور الوسيط أو السمسار بين هذا وذاك وهو قاصد وجاد فى أن يتم الاتفاق بين هذين على الارشاء والارتشاء ، فإذا لم يوجد شخص حقيقى يراد الاتصال به لإرشائه أو لأخذ الرشوة منه ولم يوجد لدى الشخص الثالث قصد العمل على إتمام الاتفاق بين راش ومرتش فلا تتوافر فكرة الوساطة على الإطلاق ولا يمكن أن يوجد قانونا لا وساطة تامة ولا عرض وساطة كما أنه لو زعم الجانى أنه وسيط للمرتشى وحصل على رشوة بنية الاحتفاظ بها لنفسه ، فهذا لا يخضع الوسيط لأحكام الرشوة بعد وقوعها قانونا ذلك لعدم توفر القصد لدى المنسوب . ليه الوساطة وهو السعى بقصد العمل على إتمام الاتفاق بين راش موجود وحقيقى . وحيث إنه يبين من كل ما تقدم أن العرض لا يكون عرضا فى نص المادة ١٠٩ مكررا ثانيا إلا إذا كان عرضا جادا حقيقيا ، كذلك القبول لا يكون قبولا . لا إذا كان قبولا جادا حقيقيا وهذا هو الشأن فى كل فعل من الأفعال المنصوص عليها فى مواد باب الرشوة وهو الشأن فى كل نصوص قانون العقوبات . أما الأفعال والمزاعم غير الجدية فلا يترتب عليها أحكام القانون لأنه لا يحفل بالعمل الصورى المازل الخالى من الجد المجرد من الحقيقة . وحيث إنه بتطبيق تلك القواعد فى خصوصية واقعة الدعوى يتضح أن الاتهام الموجه ليس له سند من الواقع أو صحيح القانون إذ لم يثبت أن المتهم الأول — المطعون ضده الأول — قد أخذ المبلغ بقصد توصيله كلاً أو بعضه لشخص آخر وهو القصد الذى لا بد من توافره لوجود فكرة الوساطة ولعرض الوساطة ولقبول الوساطة “ .

وخلص الحكم قائلا ”نه ليس هناك وجود حقيقى لشخص المرتشى وأن الصورة التى أخذت بها النيابة من أحاديث الشهود والمتهم قبل ضبطه إنما مردها الإيهام من الوسيط المتهم بوجود المرتشى بقصد الحصول على المبلغ لحسابه هو شخصيا

ومن ثم تكون أركان الجريمة التي يتعين توفرها وعنتها المادة ۱۰۹ مكررا ثانيا عقوبات ، غير قائمة وأن ما أتاها المتهمان لم يبلغ حد الكفاية ليخرج عن نطاق الكذب العادى .

وحيث إنه لما كانت المادة ۱۰۷ مكررا من قانون العقوبات تنص على أنه "يعاقب الراشى والوسيط بالعقوبة المقررة للرتشى ومع ذلك يعفى الراشى أو الوسيط من العقوبة اذا أخبر السلطات بالجريمة أو اعترف بها" بينما المادة ۱۰۹ مكررا ثانيا من قانون العقوبات المضافة بالقرار بالقانون رقم ۱۱۲ لسنة ۱۹۵۷ ، والمعدلة بالقرار بالقانون رقم ۱۲۰ لسنة ۱۹۶۲ الذى غلظ العقاب — تنص على أنه "مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من عرض أو قبل الوساطة فى رشوة ولم يتعد عمله العرض أو القبول ، فاذا وقع ذلك من موظف عمومى فيعاقب الجانى بالعقوبة المنصوص عليها فى المادة ۱۰۴ واذا كان ذلك بقصد الوساطة لدى موظف عمومى يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها فى المادة ۱۰۵ مكررا" . وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية للقرار بالقانون رقم ۱۱۲ لسنة ۱۹۵۷ فى شأن المادة ۱۰۹ مكررا ثانيا ما نصه : "استحدثت المشروع فى الباب الثالث من الكتاب الثانى الخاص بالرشوة جريمة جديدة بالمادة ۱۰۹ مكررا ثانيا وهى عرض أو قبول الوساطة فى جريمة من جرائم الرشوة . فقد دلت أحوال التطبيق أن ذلك الفعل يكون بمنجاة من العقاب إذا لم تتوافر فيه أركان جريمة أخرى فى القانون فروى تجريمه فى كل الصور لملاحقة جريمة الرشوة فى مهدها الأول" وقالت المذكرة الإيضاحية للقرار بالقانون رقم ۱۲۰ لسنة ۱۹۶۲ " غلظت العقوبة الواردة فى المادة ( ۱۰۹ مكررا ثانيا ) بشأن جريمة عرض الوساطة أو قبولها لملاحقة لجريمة الرشوة فى مهدها الأول كبها للدوافع التى تدعو لها وتمهد الطريق إليها ، وحتى تلائم روح العهد وتحقق أهدافه بشأن القضاء على الفساد والإفساد . وقد لوحظ فى النص أنه يفرق فى العقوبة بين حالة الوساطة من فرد عادى لدى موظف عمومى وحالة الوساطة من موظف عمومى لدى آخر" . لما كان ذلك ، وكان الأصل فى قواعد التفسير أن الشارع إذا ما أورد مصطلحا معينا فى نص لمعنى معين وجب صرفه لهذا المعنى فى كل نص آخر يرد فيه ، وكان يؤخذ من وصوص عبارة



المادة ١٠٩ مكررا ثانيا وما كشفت عنه الأعمال التشريعية لهذه المادة ، وإيرادها مع مثيلاتها في باب بذاته من الكتاب الثاني — وهو الباب الثالث الخاص بالرشوة أنه وإن كانت الجريمة المستحدثة ذات كيان خاص ، يفاير جريمة الوسيط في الرشوة والمنصوص عليها في المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات ، إذ تغيا الشارع من الجريمة المستحدثة تجريم الأفعال التي لا تتجاوز عرض أو قبول الوساطة في رشوة والتي لا تبلغ حدا الاشتراك في رشوة أوفى شروع فيها والتي لا يؤتمها نص المادة ١٠٩ مكررا أو أى نص آخر ، وذلك للقضاء على سماسة الرشوة ودعاتها ، إلا أنه وقد قرن الشارع الأفعال المادية المكونة لها بجريمة الرشوة بقوله ” كل من عرض أو قبل الوساطة في رشوة “ فانه لقيام لهذه الجريمة المستحدثة إلا إذا كان عرض الوساطة أو قبولها إنما كان في جريمة من جرائم الرشوة التي انتظمها وحدد عناصرها ومقوماتها ذلك الباب مادام أن مدلول النص هو الإحالة بالضرورة — في بيان المقصود بالرشوة وفي تحديد الأركان التي يلزم تحققها لقيام أية جريمة منها — إلى أحكام المادة ١٠٣ وما بعدها من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، فقد لزم لقيام تلك الجريمة المستحدثة أن يأتى الحان فعله في المهد الأول للرشوة ، وهو عليم بوجود حقيقى لموظف عام أو من في حكمه ، وبوجود عمل حقيقى أو مزعوم أو مبنى على اعتقاد خاطئ — لهذا الموظف يراد منه أداؤه أو الامتناع عنه ، وبوجود حقيقى لصاحب حاجة لهذا العمل ، ويلزم فوق ذلك أن تكون ارادة الحانى — على هذا الأساس — قد اتجهت في الحقيقة وليس بمجرد الزعم إلى اتیان فعل عرض الرشوة أو قبول الوساطة فيها ، ذلك به لو أراد الشارع مد التائيم في هذه الجريمة إلى مجرد الزعم ، لعمد إلى الإقصاء عن ذلك في صراحة ، على غرار سئلته في المادة ١٠٤ مكررا من تأييمه زعم الموظف أن العمل من أعمال وظيفته ، وليس يجوز القياس أو التوسع في التفسير ، لأنه في مجال التائيم محظور . لما كان ذلك ، وكان الأمر المطعون فيه قد أثبت بما أورده من أدلة سائغة ، أن قصد المطعون ضدهما لم ينصرف البتة إلى الاتصال بالطرف الآخر المزمع إرشائه ، وأنهما إنما قصدا الاستئثار بالمبلغ لنفسيهما ، بما ينتفى معه — في صورة الدعوى — الركن المعنوى للجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكررا ثانيا من قانون العقوبات ، فإن الأمر المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح القانون ، ويكون الطعن متعين الرفض .



## جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن مزام ومضوية المادة المستشارين ، محمود كامل عطيفه ،  
وطه الصديق دقانة ، ومصطفى محمود الأسهرطي ، ومحمد عادل مرزوق .

(١٩٣)

مطعن رقم ٤١٤ لسنة ٣ للقضائية

إتلاف . قصد جنائي . جريمة . "أركانها" . أسباب الإباحة . "استعمال  
حق مقرر بمقتضى القانون" . حكم . "تسببه . تسبب معيب" .

جريمة الإتلاف المنصوص عليها في المادة ٣٦١ عقوبات . عمدية . تحقق القصد الجنائي فيها  
بتعمد الجاني ارتكاب الفعل كما حدده القانون واتجاه إرادته إلى إحداث الإتلاف أو التخريب  
وعلمه بأنه يحدثه بغير حق .

تدليل الحكم على انتفاء علم المتهم بأنه كانت غير محق فيما أحدثه من إتلاف  
بباب حظيرة وانه إنما يدخل في نطاق حقه في مباشرة الانتفاع . يقتضي به عنصر القصد  
الجنائي .

جريمة الإتلاف المؤثمة قانوناً بنص المادة ٣٦١ من قانون العقوبات  
إنما هي جريمة عمدية يتحقق القصد الجنائي فيها متى تعمد الجاني ارتكاب  
الفعل المنهى عنه بالصورة التي حددها القانون واتجاه إرادته إلى إحداث الإتلاف  
أو التخريب وعلمه بأنه يحدثه بغير حق . وإذا كان الحكم المطعون فيه  
قد دلل تدليلاً سائفاً على انتفاء علم المطعون ضده (المتهم) بأنه كان غير محق  
فيما أحدثه بباب الحظيرة مما أسبغت النيابة العامة عليه وصف الإتلاف ،  
بل خلص إلى أنه كان يوقن بأن ما أحدثه من ذلك يدخل في نطاق حقه  
في مباشرة الانتفاع بالحظيرة على الوجه المعتاد ، وساق الحكم على ذلك أدلة  
لا تجهد الطاعة سلامة مأخذها من الأوراق ، وكان ما أورده الحكم من ذلك

ينتهي به عنصر القصد الجنائي في جريمة الاتلاف المسندة إلى المطعون ضده وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره بغير خلط منه بين هذا القصد والباعث على ارتكاب الجريمة، فإن ماثيره الطاعنة نعيًا على الحكم المطعون فيه بدعوى الخطأ في تطبيق القانون لا يكون سديدًا .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٧ يولييه سنة ١٩٧١ بدائرة قسم قصر النيل محافظة القاهرة : حرب الباب المبين بالمحضر لسفارة ... بأن اندفع بسيارته تجاهه متعمداً إتلافه . وطلبت عقابه بالمادة ٣٦١/أ من قانون العقوبات . ومحكمة قصر النيل الجزئية قضت حضوريا عملاً بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما نسب إليه . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم ، ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعننت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن ما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه هو الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة الاتلاف العمدة على سند من القول بانتفاء القصد الجنائي لديه لأن إرادته لم تتجه إلى إحداث الإتلاف بطلانه لداته وإنما لحماية حقه في استعمال حظيرة السيارات التي أتلّف بابها قد خلط بين الباعث على ارتكاب الجريمة والقصد الجنائي فيها ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أسس قضاءه  
ببراءة المطعون ضده عن تهمة الاتلاف المسندة إليه على ما استخلصه من واقعة  
الدعوى وأقوال الشهود التي أوردها من أن ما أحدثه المطعون ضده بباب  
حظيرة السيارات لفتحه إذ فوجيء به مغلقا كان بقصد إيداع سيارته فيها  
على الوجه المعتاد لديه استعمالا لحق الانتفاع الذي أيقن بأحقته فيه لا بقصد  
إتلاف الباب لذاته ، وخلص الحكم من ذلك إلى انتفاء عنصر القصد الجنائي  
لدى المطعون ضده في الجريمة المسندة إليه . لما كان ذلك ، وكانت جريمة  
الاتلاف المؤثمة قانونا بنص المادة ٣٦١ من قانون العقوبات ، إنما هي جريمة  
عمدية يتحقق القصد الجنائي فيها متى تعمد الجاني ارتكاب الفعل المنهى عنه  
بالصورة التي حددها القانون واتجاه إرادته إلى إحداث الاتلاف أو التخريب  
وعلمه بأنه يحدثه بغير حق . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد دلل تدليلا  
سائغا على انتفاء علم المطعون ضده بأنه كان غير محق فيما أحدثه بباب الحظيرة  
مما أسبغت النيابة العامة عليه وصف الاتلاف ، بل خلص إلى أنه كان يولي  
بأن ما أحدثه من ذلك يدخل في نطاق حقه في مباشرة الانتفاع بالحظيرة على الوجه  
المعتاد ، وساق الحكم على ذلك أدلة لا تجحد الطاعة . سلامة مأخذها من الأوراق  
وكان ما أورده الحكم من ذلك يتفق به عنصر القصد الجنائي في جريمة الاتلاف  
المسندة إلى المطعون ضده ، وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره بغير خلط  
بين هذا القصد والباعث على ارتكاب الجريمة ، فإن ما تشيره الطاعة نعيان الحكم  
المطعون فيه بدعوى الخطأ في تطبيق القانون لا يكون سديدا . لما كان ذلك ،  
فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



## جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المصفاوي رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : نصر الدين حسن عزام ، ومحمود كامل عطيفة ، وطه الصديق دمانة ،  
ومصطفى محمود الأسروطي .

( ١٩٤ )

الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٣ القضائية

دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " . محاماة . إجراءات  
المحاكمة .

حرية المتهم في اختيار محاميه . تقدم حقه في ذلك على حق المحكمة في تعيينه  
بشرط عدم التعارض مع ما للحكمة من المحافظة على عدم تعطيل سير الدعوى . طلب التأجيل  
بجعله عرقلة سير القضية دون مصلحة حقيقية للدفاع . المحكمة الحرة في التصرف بشرط ألا يترك  
المتهم بلا مدافع .

إنه وإن كان من المقرر أن المتهم حر في اختيار محاميه وحقه في هذا مقدم  
على حق المحكمة في تعيينه ، فإذا ما عهد المتهم إلى محام بمهمة الدفاع عنه ، فإنه  
يتعين على المحكمة أن تستمع إلى مرافعته أو أن تتيح له الفرصة للقيام بمهمته ، بيد  
أن هذا المبدأ مشروط بعدم التعارض مع ما للحكمة من المحافظة على عدم تعطيل  
سير الدعوى ، فإذا ما تبينت المحكمة أن المقصود من طلب التأجيل عرقلة  
سير القضية دون أية مصلحة حقيقية للدفاع فلها الحرية التامة في التصرف بشرط  
ألا يترك المتهم بلا مدافع ، ولما كانت المحكمة قد عرضت في حكمها المطعون فيه  
لطالب الطاعن تأجيل نظر الدعوى لحضور محاميه الموكل ورفضته ، وقررت  
في حدود حقها وعلى ضوء الظروف التي مرت بها الدعوى أن تخلف المحامي الموكل  
لم يكن لعذر قهري لا سيما وأن العذر الذي أبدى لتأجيل ، كان طاريا

من دليله ، وكان المحامي الذى نذبت المحكمة قد باشر المهمة التى سبق أن وكلت إليه منذ الجلسة السابقة على الجلسة الأخيرة وتحقق الدفاع عن الطاعن على الوجه الذى يتطلبه القانون ، فإن ما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ٢١ يناير سنة ١٩٧٠ بدائرة قسم عابدين محافظة القاهرة : أحرز وحاز جوهرًا مخدرا ( أفبونا ) وكان ذلك بقصد الاتجار وفى غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لما كتمه بالقيد والوصف الواردين بتقرير الإتهام ، فقرر ذلك فى ٢٦ يونيو سنة ١٩٧١ . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٩٧٢ عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٧/أ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند أ من الجدول رقم ١ المرافق بمعاقبة المتهم بالسجن خمس سنوات وبغريمه خمسمائة جنية ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة حيازة جواهر مخدرة بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى قد انطوى على الإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن المحكمة رفضت طلب الطاعن تأجيل نظر الدعوى حتى يتمكن المحامى الأصيل — الذى طرأ عليه عذر قهرى — من الحضور للرافعة فيها ، واستمرت فى نظر الدعوى وقضت فيها ، دون أن تتيح للطاعن فرصة إبداء دفاعه ، مما ترتب عليه أنه لم يتمكن من تقديم ما تحتمل يده من مستندات قاطعة فى إثبات براءته ، مما يعد تجريدا له من حقه فى اختيار مدافع عنه ، مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من محاضر جلسات المحاكمة أنه بالجلسة الأولى المعقودة في ١٥ من أبريل سنة ١٩٧٢ حضر محام عن الأستاذ .. .. المحامي الموكل عن الطاعن واستأجل لحضوره لمرضه فأجلت المحكمة نظر القضية للجلسة ٤ من مايو سنة ١٩٧٢ مع ندب الأستاذ .. .. المحامي مدافعا عن الطاعن وفي هذه الجلسة حضر المحامي الموكل والمحامي المندوب وطلب أولهما التأجيل للاستعداد وأفصح عن نزوله عن سماع شاهد الإثبات ، وبجلسة ٦ من مايو سنة ١٩٧٢ التي أجلت إليها الدعوى ، حضر المحامي الموكل وتمسك بسماع الشاهد كما طلب الترخيص له بإعلان شهود نفى فأجابته المحكمة إلى ما طلب وأجلت القضية للجلسة ٦ من يونيو سنة ١٩٧٢ وبهذه الجلسة حضر الشاهد ، ولم يحضر المحامي المندوب وحضر محام عن المحامي الموكل واستأجل لمناقشة الشاهد في حضرة المحامي الموكل ولم يفصح عن حلة عدم حضور الأخير فأجلت المحكمة نظر القضية للجلسة ١٠ من يونيو سنة ١٩٧٢ لحضوره مع ندب الأستاذ .. .. المحامي مدافعا عن الطاعن وبهذه الجلسة الأخيرة حضر المحامي المندوب واستمسك الطاعن بحماية الموكل وحضر المحامي عن الأخير واعتذر عما ألم به من مرض واستأجل لحضوره فرفضت المحكمة هذا الطلب ومضت في نظر الدعوى وسمعت ذلك الشاهد ومرافعة المحامي المندوب ، وقضت في الدعوى . لما كان ذلك ، وكان يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه عرض لطلب التأجيل بقوله " ومن حيث إن المحكمة أجلت الدعوى المرة بعد المرة من جلسة ١٥/٤/١٩٧٢ إلى ٤/٥/١٩٧٢ ثم إلى ٦/٥/١٩٧٢ ثم إلى ٦/٦/١٩٧٢ ثم إلى ١٠/٦/١٩٧٢ بناء على طلب المحامي الموكل عن المتهم للحضور ولكنه رغم ذلك لم يحضر الأمر الذي اضطرت معه المحكمة ندب محام آخر للدفاع عن المتهم لما بدا لها من أن استئجال نظر الدعوى مرات عديدة لحضور المحامي الموكل عن المتهم وتمسك المتهم بضرورة حضور محاميه الموكل رغم ذلك إنما هو مجرد هروب من مواجهة الدعوى والعمل على عرقلة الفصل فيها ليس إلا ، الأمر الذي ترى معه المحكمة بعد كل ذلك الالتفات عن طلب التأجيل ورفضه " . وما أورده الحكم في ذلك سائق في العقل والمنطق ويكفي للرد على طلب الطاعن في هذا الشأن ، ذلك بأنه وإن كان من المقرر أن المتهم حر في اختيار محاميه وحقه هذا مقدم على حق المحكمة في تعيينه ، فإذا ما عهد المتهم



إلى محام بمهمة الدفاع، فإنه يتعين على المحكمة أن تستمع إلى مرافعته أو أن تتيح له الفرصة للقيام بمهمته، بيد أن هذا المبدأ مشروط بعدم التعارض مع ما للمحكمة من المحافظة على عدم تعطيل سير الدعاوى، فإذا ما تبينت المحكمة أن المقصود من طلب التأجيل عرقلة سير القضية دون أية مصلحة حقيقية للدفاع فلها الحرية التامة في التصرف بشرط ألا يترك المتهم بلا مدافع. لما كان ذلك، فإن المحكمة في إلتفاتها عن هذا الطلب قد دلت على أنها قدرت في حدود حقها وعلى ضوء الظروف التي مرت بها الدعوى أن تخلف المحامي الموكل لم يكن لعذر قهري لا سيما وأن العذر الذي أبدى للتأجيل، كان عاريا عن دليله. لما كان ذلك وكان المحامي المندوب قد باشر المهمة التي سبق أن وكلت إليه منذ الجلسة السابقة على الجلسة الأخيرة وتحقق الدفاع عن الطاعن على الوجه الذي يتطلبه القانون، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا.

## جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المصفاوي رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين  
فهر الدين حسن عزام ، ومحمود كامل عليفة ، وحنه الصديق دنانة ، ومصطفى محمد الأسبوطي .

(١٩٥)

### لطقن رقم ٧٢٥ لسنة ٣ : القضاية

(١) تفتيش . "التفتيش بإذن" . "إذن التفتيش" . إصداره . "مواد مخدرة" .

ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة العامة أو تاذن في إجرائه . دلالة التحريات على  
اتجار المتهم في المواد المخدرة . مفاده : قيام جريمة إحرار المخدر ونسبتها إليه

(٢) تفتيش . "التفتيش بإذن" . "إذن التفتيش" . إصداره . إجراءات  
التحقيق . حكم . "تسبيبه" . تسبيب معيب . مواد مخدرة .

لجوء الضابط إلى وكيل النيابة في منزله في ساعة مبكرة من صبيحة يوم الضبط لاستصدار إذن التفتيش .  
لا مخالفة فيه للقانون . ليس فيه ما يحمل على الشك في صحة أقوال الضابط أو يفسد في سلامة  
إجراءاته .

(٣) حكم . "تسبيبه" . تسبيب معيب . "تقص" . أسباب الطعن .  
ما يقبل منها .

كفاية شكك القاضي في ثبوت التهمة للقضاء بالبراءة . حد ذلك ؟

١ — من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة أو تاذن  
في إجرائه في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط  
القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة أو جنحة معينة قد وقعت  
من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والإمارات الكافية أو الشبهات  
المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحريته أو حرمة مسكنه ،

في سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة . وإذ كان ما أورده الحكم المطعون فيه عن مؤدى محضر التحريات وأقوال شاهد الإثبات أن تحرياته السرية دلت على أن المطعون ضده يتجر في المواد المخدرة ، وكان الاتجار في المخدر لا يعدو أن يكون حيازة مصحوبة بقصد الاتجار فهو في مدلوله القانوني ينطوي على عنصر الحيازة إلى جانب دلالة الضامرة منها . فان هذا يفيد بذاته أن جريمة إحراز المخدر كانت قائمة بالفعل وقد توافرت الدلائل على نسبتها إلى المطعون ضده وقت أن أصدرت النيابة العامة إذنها بالقبض عليه وتفتيشه .

٢ — لجوء الضابط إلى وكيل النيابة في منزله في ساعة مبكرة من صبيحة يوم الضبط لاستصدار الإذن هو أمر متروك لمطلق تقديره ولا مخالفة فيه للقانون ، وبالتالي ليس فيه ما يحمل على الشك في صحة أقوال الضابط أو يقدر في سلامة إجراءاته ما دامت الجهة لأمرة بالتفتيش قد رأت في تحرياته واستدلالاته ما يكفي للقطع بقيام الجريمة ونسبتها إلى المطعون ضده مما يسوغ لها إصدار الإذن بالتفتيش عليه وتفتيشه للكشف عن مبلغ اتصاله بالجريمة ، فإن الإذن بالتفتيش يكون قد صدر صحيحا وتكون المحكمة قد فهمت ما ورد بمحضر التحريات وما جاء بشهادة الضابط على غير ما يؤدي إليه محصلها واستخلصت منهما ما لا يؤديان إليه مما يعيب الحكم بانحدا في القانون والفساد في الاستدلال ويستوجب نقضه . ولما كان هذا العيب قد عيب المحكمة عن بحث موضوع الدعوى ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض إرجاع الحالة .

٣ — إنه وإن كان من المقرر أنه يكفي أن يتشكك القاضي في التهمة ليقضى لهم بالبراءة إلا أن حد ذلك أن يكون قد أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة وألم بأدلتها وخلا حكمه من الخطأ في القانون ومن عيوب التسبيب .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٩ بدائرة قسم الأزبكية محافظة القاهرة : أحرز بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال



الشخصى جوهرًا مخدرا (حشيشا) فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لها كنهه بالقيد والوصف الواردين بتقرير الاتهام ، فقرر ذلك بتاريخ ۱۱ مايو سنة ۱۹۷۰ . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا بتاريخ ۶ نوفمبر سنة ۱۹۷۱ عملا بالمادتين ۱/۳۸۱ و ۱/۳۰۴ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم من التهمة المسندة إليه ومصادرة المادة المخدرة المضبوطة . فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتبرئة المطعون ضده من تهمة إحراز مخدر إسنادا إلى بطلان إذن النيابة العامة بالقبض والتفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية قد شابه فساد فى الاستدلال وخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأن الثابت بمحضر التحريات أن الدلائل توافرت لدى مأمور الضبط القضائى من واقع تحرياته ومراقبته على أن المطعون ضده كان وقت صدور الإذن يقوم بترويج المخدرات بمدينة القاهرة مما تعتبر معه جريمة إحراز المخدر قائمة وقت صدور الإذن ، وإذ خالف الحكم هذا النظر فى قضائه ، فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أورد مؤدى واقعة التهمة على ما شهد به الرائد .. .. من أن تحرياته أسفرت عن أن المطعون ضده يتجرف فى المواد المخدرة فاستصدر إذنا من النيابة العامة بضبطه وتفتيشه . ثم بتاريخ ۱۲ من نوفمبر سنة ۱۹۶۹ توجه إلى محطة سكة حديد القاهرة لتنفيذ الإذن بناء على ما أسفرت عنه التحريات من أن المأذون بتفتيشه سيقوم بتسليم كمية من المخدرات لأحد عملائه الساعة السابعة صباحا وفى هذه الساعة شاهده قادما إلى فناء المحطة الداخلى حاملا بيده اليمنى حقيبة جلدية فقام بضبطه وتفتيشها ضبط فيها ثلاثين طربة حشيش وبمواجهته بالمخدر المضبوط اعترف بإحرازه لحساب آخر . وبعد أن حصل الحكم شهادة الضابط ، عرض لدفاع المطعون ضده من بطلان محضر التحريات الذى بنى عليه إذن التفتيش

في قوله " .. وحيث إنه مما يلفت المحكمة أن يعتمد مأمور الضبط القضائي إلى الحرص على أن يستصدر إذن التفتيش من وكيل النيابة وهو في بيته في الساعة ٣ صباحاً وفي هذا الوقت المبكر من الصباح دون أن يكون في التحقيق ما يشير من قريب أو بعيد إلى أن التحري انصب على ورود كمية من المخدرات إلى المتهم أو دخولها في حوزته في هذا الوقت بالذات أو قبله بقليل وليس في شهادة الضابط ما يرشح لشيء من هذا ، ومن هذا الوجه وبصرف النظر عن الموضوع فإن المحكمة لا يتوافر لديها الاطمئنان الكامل إلى صحة إسناد التهمة للمتهم وإذا تسرب الشك إلى وجدان المحكمة من هذا الوجه فليس هناك إلا الحكم ببراءة المتهم من التهمة المسندة إليه خاصة وأنه لم يكن في الدعوى دليل آخر يستقل عن شهادة الضابط .. .. " . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم من ذلك غير مفيد ، ذلك بأنه من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة أو تآذن في إجرائه في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جنابة أو جنحة معينة قد وقعت من شخص معين ، وأن تكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية أو الشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحريته أو حرمة مسكنه ، في سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة وإذا كان ما أورده الحكم المطعون فيه عن مؤدى محضر التحريات وأقوال شاهد الإثبات أن تحرياته السرية دلت على أن المطعون ضده يتجر في المواد المخدرة ، وكان الاتجار في المخدر لا يعدو أن يكون حيازة مصحوبة بقصد الاتجار فهو في مدلوله القانوني ينطوي على عنصر الحيازة إلى جانب دلالاته الظاهرة منها . فإن هذا يفيد بذاته أن جريمة إحراز المخدر كانت قائمة بالفعل وقد توافرت الدلائل على نسبتها إلى المطعون ضده وقت أن أصدرت النيابة العامة إذنها بالقبض عليه وتفتيشه ، وكان هذا هو التفسير الصحيح الذي يتفق ومدلول التحريات التي أجريت في الدعوى . لما كان ذلك ، وكان لجوء الضابط إلى وكيل النيابة في منزله في ساعة مبكرة من صبيحة يوم الضبط لاستصدار الإذن هو أمر متروك لمطلق تقديره ولا مخالفة فيه للقانون ، وبالتالي ليس فيه ما يحمل على الشك في صحة أقوال الضابط أو يقدح في سلامة إجراءاته ما دامت الجهة الآمرة بالتفتيش قد رأت في تحرياته واستدلالاته ما يكفي للقطع بقيام الجريمة

ونسبها إلى المطعون ضده مما يسوغ لها إصدار الإذن بالقبض عليه وتفتيشه للكشف عن اتصاله بالجريمة ، فإن الإذن بالتفتيش يكون قد صدر صحيحا وتكون المحكمة قد فهمت ما ورد بمحضر التحريات وما جاء بشهادة الضابط على غير ما يؤدي إليه محصلها واستخلصت منها ما لا يؤديان إليه ، مما يعيب الحكم بالخطأ في القانون والفساد في الاستدلال ، ويستوجب نقضه . ولما كان هذا العيب قد حجب المحكمة عن بحث موضوع الدعوى ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة . ولا يقدح في ذلك ما هو مقرر من أنه يكفي أن يتشكك القاضي في ثبوت التهمة ليقضى للمتهم بالبراءة لأن حد ذلك أن يكون قد أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة ولم يبادلها وخلا حكمه من الخطأ في القانون ومن عيوب التسبب وهو ما ردى فيه الحكم المطعون فيه .

---



## جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرموق رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :  
نصر الدين حسن عزام ، ومحمود كامل عطيفة ، ومهدي الصديق دقانه ، وممدوح محمود الأسبوطي .

(١٩٦)

### الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٣ القضائية

تبغ . دخان . جمارك . تعويض . تهريب جمركي . حكم . "سبب" .  
تسبب معيب . تقض . "حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون" .

المناطق في تقدير التعويض في حالة زراعة التبغ أو استنباته بالمساحة المزروعة فيها التبغ في ذاتها  
دون اعتبار الكمية المزروعة منه سواء كانت شجيرات مزروعة أو مستنبته على حدة أرضين زراعات  
أخرى . الفقرة (أ) من المادة الثالثة من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ .

اعتبرت المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ  
استنبات التبغ أو زراعته عملياً تهريباً معاقباً عليه ، وقد نصت المادة الثالثة  
من ذات القانون على أنه : "يعاقب على التهريب أو الشروع فيه بالحبس مدة  
لا تقل عن ثلاثة شهور وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه  
أو بإحدى هاتين العقوبتين ويحكم بطريق التضامن على الفاعلين والشركاء  
بتعويض يؤدي إلى مصلحة الجمارك على النحو التالي : (أ) مائة وخمسون جنيهاً  
عن كل قيراط أو جزء منه مزروع أو مستنبت فيه تبغ . (ب) ... ..  
(ج) ... .. (د) خمسة جنيهاً عن كل كيلو جرام أو جزء منه  
عن الشجيرات المزروعة من الأرض سواء كانت كاملة النمو مورقة أو متزوعة  
الأوراق وكذلك ورق التبغ الأخضر" . لما كان ذلك ، وكان البين من نص  
المادة الثالثة سالفه البيان في صريح عبارته وواضح دلالاته أن الفقرة (أ) قد تناولت  
حالة ضبط التبغ مزروعاً أو مستنبتاً بينما عرضت الفقرة (د) لحالة ضبط التبغ

منزوعاً من الأرض ، وأن الشارع قد اتخذ من المساحة المزروعة أساساً لتقدير التعويض في الحالة الأولى ، بينما اعتبر الوزن أساساً له في الحالة الثانية . لما كان ما تقدم ، وكان الاستفادة من نص الفقرة ( أ ) المشار إليها أن الشارع جعل المخطط في تقدير التعويض في حالة زراعة التبغ أو استنباته بالمساحة المزروعة فيها التبغ في ذاتها دون اعتبار للكمية المزروعة منه . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن شجيرات التبغ المضبوطة قد وجدت مزروعة في مساحة فدان من الأرض ، فقد كان يتعين عليه أن يقضى بالتعويض على أساس هذه المساحة ولا ينال من ذلك أن تكون الشجيرات مزروعة أو مستنبطة تبغاً على حدة أو ضمن زراعات أخرى ، وإذا خالف الحكم هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه وتصحيحه .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٩ سبتمبر سنة ١٩٦٤ بدائرة مركز أشمون محافظة المنوفية : هرب التبغ المبيّن بالضرر بأن استنبته وحارزه على غير ما يسمع به القانون ، وطلبت معاقبته بالمواد ١ و ١/٢ — ٤ و ٣ و ٤ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ، وادعى مدنياً وزير الخزانة وطلب القضاء له قبل المتهم بمبلغ ٣٦٢٠ جنيهاً والمصروفات . ومحكمة أشمون الجزئية قضت حضورياً بتاريخ ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٩ عملاً : واد الاتهام بتفريم المتهم مائة جنيه والإيقاف والمصادرة ورفض الدعوى المدنية وإلزام رافعها بمصروفاتها ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المدعى بالحق المدني هذا الحكم ، ومحكمة شبين الكوم الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضورياً بتاريخ ٢٩ من أبريل سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف المصاريف المدنية بلا مصروفات جنائية . فطعنّت إدارة قضايا الحكومة عن وزير الخزانة في هذا الحكم بطريق النقض — الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدعوى المدنية قبل المطعون ضده عن تهريبه التبغ وحيازته على غير ما يسمح به القانون قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه أسس قضاءه على استحالة تقدير التعويض طبقاً للفقرة (د) من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ مادام أن الأوراق قد خلت من وزن شجيرات الدخان المضبوطة في حين أن هذه الفقرة تتعلق بالشجيرات المزروعة من الأرض ، وأن الثابت من مدونات الحكم أن الشجيرات المضبوطة وجدت مزروعة بأرض المطعون ضده البالغة مساحتها فدان ضمن زراعات أخرى مما كان يتعين معه احتساب التعويض طبقاً للفقرة (أ) من ذات المادة على أساس كامل هذه المساحة وهذا يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه بين واقعة الدعوى بما محصله أنه في ٩ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ ضبطت شجيرات مزروعة بأرض المطعون ضده البالغ مساحتها فدان تتخللها نباتات أخرى ، وتبين من تقرير مصلحة الكيمياء المؤرخ ٣١ من يولييه سنة ١٩٦٥ أنها عبارة عن شجيرات تبغ خضراء وقد قرر الشهود بأن المطعون ضده هو الذي قام بزراعتها . وبعد أن خلص الحكم إلى ثبوت التهمة قبل المطعون ضده وإدانتها عملاً بمواد الاتهام قدم لقضائه برفض الدعوى المدنية قائلاً : ” إن الشجيرات الخضراء المزروعة من زراعة المتهم — المطعون ضده — لا ينطبق عليها نص الفقرة (أ) من المادة ٣ من القانون سالف الذكر كما جاء بالكشف الرسمي المقدم من محامي الحكومة وبمذكرته لأن زراعة المتهم لم تكن بأكملها مخصصة لزراعة التبغ كما هو ثابت من الأوراق وإنما تم انتزاع إحدى عشرة شجرة فقط من الزراعة جميعها البالغ مساحتها فدان وتبين أن باقي الزراعة بها نباتات أخرى وبالتالي ينطبق على هذه الحالة الفقرة (د) من المادة ٣ سالف الذكر التي تحدد التعويض في هذه الحالة بمبلغ ٥ جنيهات عن كل كيلو أوجزء منه من الشجيرات المزروعة من الأرض . ولما كان الأمر كذلك وليس في الأوراق ما يدل



على وزن الإحدى عشرة شجرة المضبوطة مما يستحيل معه تقدير التعويض وفقا لهذا النص فإنه من ثم ولكل ماتقدم تكون الدعوى المدنية قائمة على غير أساس ويتعين بالنسبة لرفضها . لما كان ذلك ، وكانت المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ قد اعتبرت استنبات التبغ أو زراعته مجلبا تهريبا معاقبا عليه ، وكانت المادة الثالثة من ذات القانون قد نصت على أنه " يعاقب على التهريب أو الشروع فيه بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة شهور وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ويحكم بطريق التضامن على الفاعلين والشركاء بتعويض يؤدي إلى مصلحة الجمارك على النحو التالي ( أ ) مائة ونمسون جنيها عن كل قيراط أو جزء منه مزروع أو مستنبت فيه تبغ . ( ب ) .. ( ج ) .. ( د ) خمسة جنيهات عن كل كيلو جرام أو جزء منه عن الشجيرات المزروعة من الأرض سواء كانت كاملة النمو مورقة أو منزوعة الأوراق وكذلك ورق التبغ الأخضر " . لما كان ذلك ، وكان البين من نص المادة الثالثة سالف البيان في صريح عبارته وواضح دلالة أن الفقرة ( أ ) قد تناولت حالة ضبط التبغ مزروعا أو مستنبتا بينما عرّضت الفقرة ( د ) لحالة ضبط التبغ مزروعا من الأرض ، وأن الشارع قد اتخذ من المساحة المزروعة أساسا لتقدير التعويض في الحالة الأولى ، بينما اعتبر الوزن أساسا له في الحالة الثانية . لما كان ماتقدم ، وكان المستفاد من نص الفقرة ( أ ) المشار إليها أن الشارع جعل المناط في تقدير التعويض في حالة زراعة التبغ أو استنباته بالمساحة المزرع فيها التبغ في ذاتها دون اعتبار للكمية المزروعة منه . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن شجيرات التبغ المضبوطة قد وجدت مزروعة في مساحة فدان من الأرض ، فقد كان يتعين عليه أن يقضى بالتعويض على أساس هذه المساحة ولا ينال من ذلك أن تكون الشجيرات مزروعة أو مستنبتة تبغا على حدة أو ضمن زراعات أخرى ، وإذا خالف الحكم هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه وتصحيحه بالقضاء بذلك التعويض وقدره ٣٦٠٠ جنيها ( ثلاثة آلاف وستمائة جنيها ) والمصروفات .

## جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المصفاوي رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
نصر الدين حسن هزام ، ومحمود كامل عصفرة ، وطه الصديق دنانة ، ومحمد نادل مرزوق .

(١٩٧)

الطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٤٣ القضائية

حكم : "تسبيبه . تسبیب معيب" . قرار . محال عامة . نقض .  
"أسباب الطعن . ما يقبل منها" .

تناقض منطوق الحكم مع أسبابه . مثال في جريمة السماح بلعب قمار في محل عام .

إذا كان البين من الاطلاع على الأوراق أن الحكم الابتدائي دان المطعون ضده  
بجريمة السماح بلعب القمار في محله العام وقضى بعقابه بالحبس شهرا مع الشغل  
وغرامة عشرة جنيهات وبمصادرة الأدوات وغلق المحل لمدة شهر بيد أن الحكم  
الاستثنائي المطعون فيه أقام قضاءه على قوله : "إن المحكمة لا تظمن إلى قيام  
أى دليل قبل المتهم الأول - المطعون ضده - على ارتكاب ما نسب إليه  
كما يعتبر في مرتبة الغير حسن النية بالنسبة للمنقولات المملوكة له ، ومن ثم يبرأ  
إلغاء ما قضى به قبله . " فإذ أنه قضى بعدئذ في منطوقه "بالغاء عقوبة الحبس  
والغلق ومصادرة الأدوات وذلك بالنسبة للمتهم الأول - المطعون ضده" .  
وسكت عن عقوبة الغرامة التي أوقعها الحكم المستأنف . لما كان ذلك ،  
وكان مفاد ما أورده مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده برئ  
من التهمة ، في حين أن مجيء منطوق الحكم مقصورا على إلغاء عقوبات  
الحبس والغلق والمصادرة دون إلغاء عقوبة الغرامة التي قضى بها الحكم  
المستأنف مؤداه ثبوت التهمة ، وبذا جاء منطوق الحكم مناقضا لأسبابه  
مما يعيبه ويستوجب نقضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده وآخرين بأنهم في يوم ٢٥ من أبريل سنة ١٩٧١ بدائرة مركز كوم أمبو مخالفة أسوان : — المتهم الأول — سمح بلعب القمار في محله العام — المتهمون الآخرون — لعبوا قمارا في محل عام . وطلبت عقابهم بالمواد ١ و ١٩ و ٣١ و ٣٤ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٠ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ . ومحكمة كوم أمبو الجزئية قضت غيابيا في ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٧١ عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم الأول شهرا مع الشغل وكفالة مائة قرش لوقف التنفيذ وبتغريمه عشرة جنيهات وبمصادرة الأدوات والنقود وغلق المحل لمدة شهر وبحبس كل من باقى المتهمين أسبوعا واحدا وكفالة مائة قرش . فعارضوا جميعا فى ذلك الحكم وقضى فى معارضتهم بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٧٢ باعتبارها كأن لم تكن بالنسبة للمتهمين الثالث والخامس وبقبولها شكلا وبرفضها موضوعا بالنسبة للباقيين . فاستأنف المتهمون الأول والثانى والرابع هذا الحكم . ومحكمة أسوان الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ١٢ يونيه سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلا ، وفى الموضوع بإلغاء عقوبة الحبس والغلق ومصادرة الأدوات بالنسبة للمتهم الأول وبقبوله شكلا ورفضه موضوعا وبتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للباقيين . فطعنّت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه التناقض ، ذلك بأن الحكم المستأنف دان المطعون ضده بجريمة السماح بلعب القمار فى محله العام ، وعاقبه بالحبس والغرامة والمصادرة والغلق ، بيد أن الحكم المطعون فيه قضى بإلغاء هذه العقوبات فيما خلا عقوبة الغرامة ، تأسيسا منه على عدم الاطمئنان إلى قيام أى دليل قبل المطعون ضده ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .



وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الحكم الابتدائي دان المطعون ضده بمجرمة السماح بلعب القمار في محله العام وقضى بعقابه بالحبس شهرا مع الشغل وغرامة عشرة جنيهات وبمصادرة الأدوات وغلق المحل لمدة شهر ، بيد أن الحكم الاستئنافي المطعون فيه أقام قضاءه على قوله "أن المحكمة لا تطمئن إلى قيام أى دليل قبل المتهم الأول — المطعون ضده — على ارتكاب ما نسب إليه كما يعتبر في مرتبة الغير حسن النية بالنسبة للنقولات الملوكة له ، ومن ثم يتعين إلغاء ما قضى به قبله" غير أنه قضى بعدئذ في منطوقه "بالغاء عقوبة الحبس والغلق ومصادرة الأدوات وذلك بالنسبة للمتهم الأول — المطعون ضده —" وسكت عن عقوبة الغرامة التي أوقعها الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكان مفاد ما أورده مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده برئ من التهمة ، في حين أن مجيء منطوق الحكم مقصورا على إلغاء عقوبات الحبس والغلق والمصادرة دون إلغاء عقوبة الغرامة التي قضى بها الحكم المستأنف مؤداه ثبوت التهمة ، وبذا جاء منطوق الحكم مناقضا لأسبابه مما يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث الوجه الآخر من الطعن .

## جلسة ١١ نوفمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصاوي رئيس المحكمة ومضوية السادة  
المستشارين : نصر الدين حسن هزام ، ومحمود كامل عطيفة ، وطه الصديق دقانة ، ومصطفى  
محمود الأسويطي .

( ١٩٨ )

### الطعن رقم ٧٤٩ لسنة ٣ القضائية

( ١ ) تفتيش . " التفتيش بإذن " . " إذن التفتيش . إصداره " .  
بطلان . دفع . " الدفع ببطلان إذن التفتيش " . حكم . تسببه . تسبب  
معيب " . دعارة .

الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات ، على المحكمة أن تعرض له وتقول كلمتها فيه  
بأسباب سائفة .

( ٢ ) تفتيش " إذن التفتيش . إصداره " . بطلان . دعارة . حكم .  
" تسببه . تسبب معيب " . تقض . " أسباب الطعن . ما يقبل منها " .

الخطأ في أمم المطلوب تفتيشه لا يبطل إذن التفتيش بشرط أن يشتمل الحكم  
أن من وقع التفتيش عليه أو في مسكنه هو المقصود بإذن التفتيش . مثال لتسبب  
معيب .

( ٣ ) تقض . " أثر الطعن " .

اتصال رجة الطعن الذي بني عليه النقض بتهمة أخرى لم تقرر بالطعن . وجوب نقض الحكم  
بالنسبة لها . المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ .

١ - من المقرر أن الإذن بالتفتيش هو إجراء من إجراءات التحقيق  
لا يصح إصداره إلا لضبط جريمة - جنائية أو جنحة - واقعة بالفعل وترجحت

نسبتها إلى متهم بعينه ، وكان هناك من الدلائل ما يكفي للتصدي لحرمة مسكنه أو لحرمة الشخصية ، وأن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية إصدار الإذن بالتفتيش وإن كان موكولا إلى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الإجراء فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهرى وتقول كلمتها فيه بأسباب سائغة .

٢ - من المقرر أنه وإن كان الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل إذن التفتيش إلا أن ذلك مشروط بأن يستظهر الحكم أن الشخص الذى وقع التفتيش عليه أو في مسكنه هو فى الواقع بذاته المقصود بإذن التفتيش ، فإذا ما قصر الحكم فى استظهاره واكتفى فى الرد على دفع الطاعنة بقوله أن القبض والتفتيش بماوفقا للقانون و بإجراءات صحيحة وهى عبارة قاصرة لا يستطاع معها الوقوف على مسوغات ما قضى به الحكم فى هذا الشأن ، إذ لم تبد المحكمة رأيها فى عناصر التحريات السابقة على الإذن بالتفتيش أو ثقل كلمتها فى كفايتها بتسوية إصدار الإذن من سلطة التحقيق أو تستظهر فى جلاء أن الطاعنة هى بعينها التى كانت مقصودة بالتفتيش بالرغم من صدور الإذن باسم مغاير لاسمها . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور والفساد فى الاستدلال بما يوجب نقضه .

٣ - لما كان الوجه الذى بنى عليه النقض والإحالة بالنسبة إلى الطاعنة يتصل بالمتهمة الأخرى التى لم تقرر بالظعن ، فإنه يتعين كذلك نقض الحكم بالنسبة إليها وذلك عملا بالمادة ٤٢ من قانون حالات وإجراءات الظعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ .

## الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعنة وأخرى بأنهما فى يوم ١١ مايو سنة ١٩٧١ بدائرة قسم النزاهة محافظة القاهرة المتهمة الأولى ١ - أدارت المكان المبين بالمحضر للدعارة وذلك بأن سمحت للرجال بارتكاب الفحشاء به على النحو



المبين بالأوراق ٢ - شرعت في تسهيل دعارة المتهم الثانية بأن قدمتها ...  
وقد أوقف أثر الجريمة لسبب خارج عن إرادتها هو ضبط الجريمة  
قبل إتمامها ٣ - شرعت في استغلال دعارة المتهم الثانية وقد أوقف  
أثر الجريمة لسبب خارج عن إرادتها هو ضبط الجريمة قبل إتمامها  
- المتهم الثانية - إعتادت ممارسة الدعارة مع الرجال دون تمييز لقاء أجر .  
وطلبت عقابهما بمواد القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ . ومحكمة الآداب الجزئية  
قضت بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٧٢ عملاً بمواد الاتهام حضورياً للأولى وغيابياً  
للاثنى ( أولاً ) بحبس المتهم الأولى سنة مع الشغل وكفالة ١٠ ج وغرامة ١٠٠ ج  
ووضعها تحت مراقبة الشرطة لمدة سنة وغلق المحل ومصادرة الأمتعة والأثاث  
( ثانياً ) بتفريم المتهم الثانية خمسة وعشرون جنياً بلا مصاريف جنائية .  
فاستأنفت المتهمتان هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية -  
قضت حضورياً بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٧٣ بقبول استئناف المتهمتين شكلاً  
وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الطاعنة في هذا الحكم  
بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبها بجرائم إدارة  
محل للدعارة والشروع في معاونة أثنى على ممارسة الدعارة، وفي استغلال بغائها  
قد شابه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال ، ذلك بأن الطاعنة دفعت  
ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التي بنى عليها لصدوره باسم يغاير  
إسمها ، إلا أن الحكم المطعون فيه رد على هذا الدفع رداً غير سائغ ، مما يعيبه  
ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من محاضر جلسات المحاكمة أمام درجتي التقاضي أن المدافع  
عن الطاعنة دفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التي بنى عليها لصدوره  
باسم يغاير اسم الطاعنة ، وإذا عرض الحكم الابتدائي لهذا الدفع رد عليه في قوله  
” إن المتهم الأولى - الطاعنة - طلبت البراءة ودفعت ببطلان القبض والتفتيش .  
وحيث إن القبض والتفتيش تما وفقاً للقانون وبإجراءات صحيحة ، ومن ثم يكون

الدفع بالبطلان على غير أساس متعينا رفضه . ثم تبنى الحكم المطعون فيه هذه الأسباب ذاتها في مجال إقراره بالحكم المستأنف على رفض الدفع . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الإذن بالتفتيش هو إجراء من إجراءات التحقيق لا يصح إصداره إلا لضبط جريمة — جنائية أو جنحة — واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى متهم بعينه ، وكان هناك من الدلائل ما يكفي للتصدي لحرمة مسكنه أو لحرية الشخصية ، وأن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية إصدار الإذن بالتفتيش وإن كان موكولا إلى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع ، إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الإجراء ، فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهرى وتقول كلمتها فيه بأسباب سائغة . لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة المفردات المضمومة أن إذن التفتيش صدر باسم ... .. في حين أن الطاعنة تدعى ... .. ، وكان من المقرر أنه وإن كان الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل إذن التفتيش إلا أن ذلك مشروط بأن يستظهر الحكم أن الشخص الذى وقع التفتيش عليه أو فى مسكنه هو فى الواقع بذاته المقصود بإذن التفتيش ، وهو ما قصر الحكم فى استظهاره واكتفى فى الرد على دفع الطاعنة بقوله "أن القبض والتفتيش تما وفقا للقانون وبإجراءات صحيحة" ، وهى عبارة قاصره لا استطاع معها الوقوف على مسوغات ما قضى به الحكم فى هذا الشأن ، إذ لم تبد المحكمة رأيها فى عناصر التحريات السابقة على الإذن بالتفتيش أو ثقل كلمتها فى كفايتها بتسوية إصدار الإذن من سلطة التحقيق أو تستظهر فى جلاء أن الطاعنة هى بعينها التى كانت مقصودة بالتفتيش بالرغم من صدور الإذن باسم مغاير لإسمها . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور والفساد فى الاستدلال بما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن . لما كان ذلك ، وكان هذا الوجه الذى بنى عليه النقض والإحالة بالنسبة إلى الطاعنة يتصل بالتهمة الأخرى التى لم تقرر بالطعن ، فإنه يتعين كذلك نقض الحكم بالنسبة إليها وذلك عملا بالمادة ٤٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

## جلسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح نائب رئيس المحكمة وحضرة السادة المستشارين :  
سيد الدين صبيح ، وحسين أبو الفتوح الشويخ ، وإبراهيم أحمد الهادي ، وحسين علي المنوي .

(١٩٩)

### الطعن رقم ٦٢٦ لسنة ٤٣ القضائية

تدابير وقائية . عقوبة . نقض . "إيداع الكفالة" . مواد مخدرة . اشتباه .

الجزء الجنائي المنصوص عليه في المادة ٢٠٨ و ٣٠٣ مكرر من قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . هو تدبير وقائي رتب القانون لفئة خاصة من الجناة . ليس من العقوبات السالبة أو المقيدة للحرية المنصوص عليها في القانون .

وجوب إيداع الكفالة المنصوص عليها في المادة ٣٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ عند الطعن بالنقض في الحكم القاصي بهذه التدابير . تختلف الإيداع بموجب الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً .

متى كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة اعتباره مشتبهاً فيه لوجود أسباب مقبولة تدعو إلى الاعتقاد على اعتياده ارتكاب جرائم الاتجار في المخدرات وقضى بمنعه من الإقامة بجهة مركز البرلمان عملاً بالمادة ٤٨ مكرراً ٢ و ٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ — وكان الجزء الجنائي المقضي به هو من التدابير الوقائية التي رتبها القانون لفئة خاصة من الجناة بيد أنه ليس من العقوبات السالبة أو المقيدة للحرية التي نص عليها القانون ، ومن ثم فقد أوجب المشرع حينئذ لقبول الطعن شكلاً إيداع الكفالة المنصوص عليها في المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض . ولما كان الطاعن لم يودع نحرانة المحكمة التي أصدرت الحكم مبلغ الكفالة المقررة في القانون ولم يحصل على قرار من لجنة المساعدة القضائية بإعفائه منها ، فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً .



## الوقائع

لأتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٣ يولييه سنة ١٩٦٩ بدائرة مركز  
البرلس محافظة كفر الشيخ : اعتاد ارتكاب جرائم الاتجار بالمواد المخدرة إذ إنه  
سبق الحكم عليه أكثر من مرة في هذه الجرائم . وطلبت عقابه بالمادة ٤٨ مكرر  
من قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦  
ومحكمة البرلس الجزئية قضت في الدعوى حضوراً بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٧٠  
عملاً بمادة الاتهام بمنع المتهم من الإقامة بجهة مركز البرلس . فاستأنف .  
ومحكمة كفر الشيخ ( هيئة استئنافية ) قضت في الدعوى غيابياً بتاريخ ١٤ مايو  
سنة ١٩٧٠ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف  
فعارض — وقضى في معارضته بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٧٢ بقبولها شكلاً وفي  
الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فطعن الوكيل عن الطاعن في هذا  
الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه قد صدر حضورياً في ٣٠ مارس سنة ١٩٧٢  
من محكمة كفر الشيخ الابتدائية منعقدة هيئة استئنافية مؤيداً للحكم الابتدائي  
الذي دان الطاعن بجريمة اعتباره مشتبهاً فيه لوجود أسباب مقبولة تدعو إلى الاعتقاد  
على اعتياده ارتكاب جرائم الاتجار في المخدرات وقضى بمنعه من الإقامة بجهة  
مركز البرلس عملاً بالمادة ٤٨ مكرراً / ٢ — ٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠  
المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، فقرر المحكوم عليه بالطعن فيه بطريق  
النقض بتاريخ ٢٩/٤/١٩٧٢ وقدم مذكرة بأسباب طعنه في ٩ مايو سنة ١٩٧٢  
موقعاً عليها من محام مقبول لدى محكمة النقض .

وحيث إن الجزء الجنائي المقضى به هو من التدابير الوقائية التي رتبها القانون  
لفئة خاصة من الجناة بيد أنه ليس من العقوبات السالبة أو المقيدة للحرية التي

نص عليها القانون ومن ثم فقد أوجب المشرع حينئذ لقبول الطعن شكلا إيداع الكفالة المنصوص عليها في المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض. ولما كان يبين من مطالعة الأوراق أن الطاعن لم يودع خزائنة المحكمة التي أصدرت الحكم مبلغ الكفالة المقررة في القانون ولم يحصل على قرار من لجنة المساعدة القضائية بإعفائه منها ، فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

---

## جلسة ١٢ نوفمبر سنة ١٩٧٣

بمبادرة السيد المستشار / حسين سعد ماسح نائب رئيس المحكمة، وحضوية السادة المستشارين :  
حسن أبو الفتح الشريني ، وإبراهيم أحمد الهوي ، وعبد الحيد هـ الشريني ، وحسن  
علي المغربي .

( ٢٠٠ )

### الطعن رقم ٧٤٢ لسنة ٤٣ القضائية

معارضة . ” نظرهما والحكم فيها “ . إجراءات المحاكمة . إعلان . دفاع .  
” الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره “ . حكم . ” تسببه . تسبب معيب “ .  
نقض . ” أسباب الطعن . ما يقبل منها “ . ” حالات الطعن . البطلان  
في الإجراءات “ .

وجوب إعلان المعارض لشخصه أوفى موطنه . مكان العمل ليس موطناً يجوز إعلان  
المعارض فيه . مثال .

من المقرر أن إعلان المعارض لمحضر بجلسته المعارضة يجب أن يكون لشخصه  
أوفى موطنه ، ولما كان الموطن كما عرفته المادة ٤٠ من القانون المدني  
هو المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة ، وبهذه المثابة لا يعتبر المكان  
الذي يباشرفيه الشخص عمله موطنه ، وكان الثابت أن إعلان الطاعن  
( المعارض ) بالجلسة التي تقرر فيها حجز القضية للحكم قد جرى بعنوان مكتبه حيث  
سلم إلى وكيل المكتب ، فإن الحكم لمطعون فيه إذا قضى بقبول المعارضة شكلاً  
ورفضها موضوعاً وتأييد الحكم المعارض فيه تأسيساً على صحة ذلك الإعلان يكون  
مخطئاً في القانون ومعيباً بالبطلان .



## الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دهواه بالطريق المباشر أمام محكمة قصر النيل الجزئية ضد الطاعن متهما إياه بأنه بدائرة قسم قصر النيل محافظة القاهرة: بدد السندات الاذنية المحررة لاذن وأمر المدعى بالحقوق المدنية والموضحة بعريضة الدعوى والتي سلمت إليه باعتباره مصفيا للتفليسة لسداد الديون المستحقة عليها . وطلب عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات مع إلزامه بأن يدفع له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت مع المصروفات، والمحكمة المذكورة قضت في الدعوى غيابيا بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٧٠ بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة عشرة جنيها لايقاف التنفيذ . فعارض . وقضى في معارضته بتاريخ ٥ مايو سنة ١٩٧٠ باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف . ومحكمة القاهرة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت في الدعوى غيابيا بتاريخ ٢٥ من أبريل سنة ١٩٧١ بقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارض . وقضى في معارضته بتاريخ ١١ يونيو سنة ١٩٧٢ بقبولها شكلا . وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي الذي دانه بجرime تبديد قد انطوى على بطلان في الاجراءات أثر فيه — ذلك بأنه لم يعلن لأية جلسة من جلسات المعارضة الاستئنافية إعلانا قانونيا وبذا يكون الحكم المطعون فيه قد صدر معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة أن الطاعن تخلف عن حضور الجلسة الأولى التي حددت لنظر معارضته في الحكم الغيابي الاستئنافي الصادر صده وحضر نيابة عنه محام بهذه الجلسة فقررت المحكمة التأجيل لمرض

الطاعن مع تكاليف النيابة العامة بإعلانه لشخصه أو في محل إقامته ، ثم توالى التأجيل في غيابه لتنفيذ القرار السابق إلى أن حدد لنظر المعارضة جلسة ٧ مايو سنة ١٩٧٢ وفيها لم يحضر الطاعن وحجرت الدعوى للحكم بالجلسة لاحقة صدر فيها الحكم المطعون فيه ، كما يبين من الاطلاع على المفردات المضرومة تحقيقا لوجه الطعن أن إعلان الطاعن بجلسة ٧ مايو سنة ١٩٧٢ — وهي الجلسة التي تقرر فيها حجز القضية للحكم — قد جرى بعنوان مكتبه الكائن بشارع سليمان باشا رقم ٤٢ قسم قصر النيل حيث سلم الإعلان إلى وكيل المكتب على الرغم من أنه يقيم بالمتزل رقم ١٦٨ بشارع البحر الأعظم التابع لبندر الجيزة. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن إعلان المعارض للحضور بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في موطنه ، وكان الموطن كما عرفته المادة ٤٠ من القانون المدني هو المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة وبهذه المثابة لا يعتبر المكان الذي يباشر فيه الشخص عمله موطنه . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول المعارضة شكلا ورقضا موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه تأسيسا على صحة ذلك الاعلان يكون مخطئا في القانون ومعيبا بالبطلان الذي يستوجب نقضه والاحالة دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

## جلسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / حمين سعد ساح ، نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المختارين : حمين أبو الفتوح الشريبي ، وإبراهيم أحمد الديواني ، وعبد الحميد محمد الشريبي ،  
وحمين علي المغربي .

( ٢٠١ )

### الطعن رقم ٧٤٣ لسنة ٣ القضائية

حكم . " وضعه " . " تسببه " . تسبب معيب " . تقض . " أسباب  
الطعن . ما لا يقبل منها " .

تحرير الحكم بخط غير مقروء أو إفراغه في عبارات عامة معماة أو وضعه في صورة مجهولة  
لا يحقق الغرض الشارع من إيجاب التسبب .

استحالة مراعاة أسباب الحكم تجمله خاليا من الأسباب واجبا تقضه والإحالة . دون حاجة  
لبعث سائر ما يثيره الماعن .

يوجب الشارع في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل  
الحكم على بيان الأسباب التي بنى عليها وإلا كان باطلا، والمراد بالتسبب المعبر  
تحرير الأسانيد والمجج المبني هو عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع  
أو من حيث القانون ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلي مفصل  
بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به . أما تحرير مدونات الحكم  
بخط غير مقروء أو إفراغه في عبارات عامة معماة أو وضعه في صورة مجهولة  
فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من استيجاب تسبب الأحكام ولا يمكن  
محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم  
وأن تقول كلمتها فيما يثيره الطاعن بوجه النفي . لما كان ذلك ، وكان الحكم  
المطعون فيه قد خلا فعلا من أسبابه لإستحالة قراءتها . إذ أن أغلب أسبابه



غير مبررة وإن عبارات عديدة منها يكتنفوا الإيهام في غير ما اتصال يؤدي إلى معنى مفهوم كما أنه محرر بخط يستحيل قراءته ، وكانت ورقة الحكم من الأواق الرسمية التي يجب أن تحمل أسبابا وإلا بطلت لفقدتها عنصرا من مقومات وجودها قانونا ، وإذا كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به وبناء على الأسباب التي أقيم عليها فبطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته لإستحالة اسناده إلى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والإحالة ، دون حاجة إلى بحث سائر ما يثيره الطاعن في طعنه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما في يوم ٥ من أبريل سنة ١٩٧٠ بدائرة قسم العجوزة محافظة الجيزة : ( الأول ) توصل إلى الإستيلاء على الأشياء المبينة وصفها وقيمة بالمحضر والمملوكة .. .. بالإحتيال لسلب بعض ثروته وذلك باستعمال طرق احتيالية من شأنها إيهامه بوجود واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة هي أنه موفد من محل اصلاح مواقد البوتاجاز واستلم منه البوتاجاز بناء على ذلك الإيهام لإصلاحه وكان قد طرد من هذا المحل ( الثاني ) أخفى الأشياء سالفة الذكر ، والمنحصلة من جريمة مع علمه بذلك . وطلبت عقابه بمواد الإتهام . ومحكمة جنح الدقي الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٩٧١ عملا بالمادة ٢/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بحبس كل من المتهمين شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ثلاثة جنينيات لإيقاف التنفيذ . فعارض المتهم الثاني وقضى في معارضته بتاريخ ١٢ أبريل سنة ١٩٧٢ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف ، ومحكمة الجيزة الابتدائية — بهيئة إستئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ١٤ يونيه سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المبدأ ذاته مقرر في الطعن رقم ٩٧٨ لسنة ٤٣ ق الصادر بجلسة ١٩٧٣/١٢/٤

لم ينشر .

## المحكمة

حيث إن مما ينهائى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة إخفاء أشياء متحصلة من جريمة مع علمه بذلك قد شابه البطلان والقصور في التسيب ذلك بأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من الأسباب فلم يورد الأدلة التي استند إليها ولم يستظهر ركن العلم لدى الطاعن بأن ما يخفيه متحصل من جريمة مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي — الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه — أن أغلب أسبابه غير مقروءة وإن عبارات عديدة منها يكتنفها الإبهام في غير ما اتصال يؤدي إلى معنى مفهوم كما أنه محرر بخط يستحيل قراءته ، لما كان ذلك ، وكان الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها وإلا كان باطلا والمراد بالتسيب المعتبر تحرير الأسانيد والمجج المبني هو عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلي مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، أما تحرير مدونات الحكم بخط غير مقروء أو إفراغه في عبارات عامة معماة ، أو وضعه في صورة مجهولة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من استيجاب تسيب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم وأن تقول كلمتها فيما يشير الطاعن بوجه النعي . لما كان ذلك ، وكان الحكم المذكور قد خلا فعلا من أسبابه لاستحالة قراءتها وكانت ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل أسبابا وإلا بطلت تفقدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا ، وإذا كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به وبناء على الأسباب التي أقيم عليها ببطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته لاستحالة إسناده إلى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين قبول الطعن وقض الحكم المطعون فيه والاحالة ، بغير حاجة إلى بحث سائر ما يشير الطاعن في طعنه .

## جلسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد سائح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
حسن أبو الفتح الشريفي ، وإبراهيم أحمد الديواني ، وعبد الحميد محمد الشريفي ، وحسين  
علي المقرئ .

( ٢٠٢ )

### الطعن رقم ٧٤٧ لسنة ٣٤ القضائية

تموين . وصف التهمة . نقض . " حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون " .  
قطاع عام . حكم . " سببه . تسبب معيب " . محكمة الموضوع . " سلطتها  
في تقدير الدليل " . عقوبة . خطأ .

عدم تقيد محكمة الموضوع بالوصف الذي ترمع به الدعوى . عليها تبين حقيقة  
الواقعة الجنائية .

إدانة الطاهر بصفته صاحب مصنع تصرف في ملعة صرفت له من إحدى شركات القطاع العام  
بغير السليمه أو لغرض الغرض المنصرفه من أجله عملا بالقرار ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ . الغير  
منطبق عليها خطأ يجب المحكمة من بحث مدى انطباق القرار ٧٠ لسنة ١٩٦٧ على الواقعة  
المادة ذاتها . ويوجب النقص والإحالة ما دامت العقوبة المقررة بها أشد من تلك المقررة  
بالقرار الأخير .

من المقرر أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانوني الذي سبغه النيابة  
العامة على الفعل المسند للمتهم وأن واجبه أن يخص الواقعة المطروحة بجميع  
كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ، ذلك أنها  
وهي تفصل في الدعوى لا تتقيد بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف  
التهمة المحالة عليها بل إنها مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية التي رفعت بها  
الدعوى على حقيقتها كما تبينتها من الأوراق ومن التحقيق الذي تجريه في الجلسة .  
وكل ما تلتزم به هو ألا تعاقب المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة



أو طلب التكليف بالحضور . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أعمل في حق الطاعن أحكام القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ الذي لا ينطبق على الواقعة دون أن ينظر في مدى انطباق أحكام القرار الوزاري رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٧ على الواقعة المسادية ذاتها ، وهي أن الطاعن بصفته صاحب مصنع تصرف في سلعة صرفت له من إحدى شركات القطاع العام بغير الكيفية أو لغرض الغرض المنصرفة من أجله وينزل عليها حكم القانون الصحيح ، وكانت العقوبة المقررة بها أشد من العقوبة المنصوص عليها في القرار الوزاري الأخير ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه . وإذا كان هذا الخطأ قد حجب محكمة الموضوع عن تمييز الواقعة وبيان مدى انطباق القرار الوزاري رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٧ عليها ، فإنه يتعين أن يكون مع النقص الاحالة .

## الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في يوم ٨ من أبريل سنة ١٩٦٨ بدائرة قسم باب الشعرية محافظة القاهرة: تصرفوا في المواد التوينية المبينة بالمحضر في غير الغرض المنصرفة من أجله . وطلبت عقابهم بمواد القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٤ . ومحكمة قسم باب الشعرية الجزئية قضت في الدعوى غيابيا بتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩٦٩ عملا بمواد الاتهام بحبس كل من المتهمين ستة شهور مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لوقف التنفيذ وغرامة مائة جنيه لكل منهم مع شهر ملخص الحكم على واجهة المحل لمدة مساوية لمدة الحبس . فعارضوا ، وقضى في معارضتهم ( أولا ) بقبول معارضة كل من الأول والثاني شكلا وفي الموضوع بالغناء الحكم المعارض فيه وبراءتهما . ( ثانيا ) بقبول معارضة المتهم الثالث شكلا وفي الموضوع بالغناء الحكم المعارض فيه فيما قضى به من عقوبة شهر ملخص الحكم وتأيدته فيما عدا ذلك ، فاستأنف هذا المتهم . ومحكمة القاهرة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت في الدعوى غيابيا بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٧١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارض ، وقضى في معارضته

بتاريخ ١١ يونيه سنة ١٩٧٢ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه ، فطعن الوكيل عن المحكوم عليه وكذلك النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن المقدم من النيابة العامة ومبنى الوجه الأول من الطعن المقدم من المحكوم عليه هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان هذا الأخير بجريرة التصرف في المواد التوينية لغير الغرض المنصرفة من أجله قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه خلص إلى أن الواقعة المرفوعة عنها الدعوى الجنائية تخضع لأحكام القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ أخذا بالوصف الذي أسبغته عليها النيابة العامة في حين أن السلعة موضوع الجريمة وهي "عسل الجلوكونز" ليست من بين السلع الواردة على سبيل الحصر في القرار الوزاري المذكور وهي تدخل في نطاق أحكام القرار الوزاري رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٧ ، وكان الواجب على المحكمة أن ترد الواقعة إلى تكييفها الصحيح وتنزل عليها حكم القانون بإعمال أحكام القرار الوزاري الأخير ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بما يوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك بأن النيابة العامة رفعت الدعوى الجنائية على المتهم عليه — بوصف أنه في يوم ٨ من أبريل سنة ١٩٦٨ بدائرة قسم باب الشعرية تصرف في المواد التوينية المبيدة بـمخسر في غير الغرض المنصرفة من أجله ، وطلبت معاقبته بالمواد ١٢ و ٢٥ و ٥٥ من قرار وزير التوين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل وبالمواد ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل . ومحكمة أول درجة قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس الطاعن ستة أشهر مع الشغل وبتغريمه مائة جنيه مع شهر ملخص الحبس على واجهة المحل مدة مساوية لمدة الحبس . فعارض المتهم عليه وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه فيما قضى به من شهر ملخص الحكم وتأيدته فيما عدا ذلك ، فاستأنف وقضى في الاستئناف غيابيا بقبوله شكلا وفي الموضوع

بتأييد الحكم المستأنف ، وقضى في المعارضة الاستثنائية بالتأييد. لما كان ذلك ، وكان يبين من الرجوع إلى المفردات المضمومة أن السلعة موضوع الاتهام هي "صل الجلو كوز" وهي منصرفة من الشركة العامة لصناعة الفشا والجلو كوز وقد دان الحكم المطعون فيه المحكوم عليه بسبب تصرفه فيها لغير الغرض المنصرفة من أجله طبقا لمواد الاتهام التي طلبت النيابة العامة تطبيقها على الفعل ، وكان الثابت من مطالعة الجدول الملحق بقرار وزير التكوين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ أن صل الجلو كوز ليس من بين السلع الواردة فيه ، وكان قرار وزير التكوين رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٧ المعمول به اعتبارا من ١٢ إبريل سنة ١٩٦٧ قد نص في مادته الأولى على أنه "يحظر على الجمعيات التعاونية والشركات والهيئات وأصحاب المصانع والمسؤولين عن إدارتها الذين يقومون باستلام مقادير من المواد والسلع — دون تحديد لأصنافها — من المؤسسات العامة أو شركات القطاع العام للتجار فيها أو لصنعيها التصرف في هذه المواد والسلع أو استخدامها بغير الكيفية أو لغير الغرض الذي سلمت من أجله" ونصت المادة الثانية من ذات القرار على معاقبة من يخالف أحكام المادة الأولى بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين — على أن تضاعف العقوبة في حالة العود مع مصادرة الأشياء موضوع الجريمة في جميع الأحوال . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانوني الذي نسبته النيابة العامة على الفعل المسند لمتهم وأن واجبها أن تبحث الواقعة المطروحة بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ، ذلك أنها وهي تفصل في الدعوى لا تتقيد بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة المالة عليها بل إنها مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية التي رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينتها من الأوراق ومن التحقيق الذي تجريه في الجلسة وكل ما تلتزم به هو ألا تعاقب المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكيف بالحضور ، وكان الحكم المطعون قد أعمل في حق الطاعن أحكام القرار



الوزارى رقم ۵۰۴ لسنة ۱۹۶۵ الذى لا ينطبق على الواقعة دون أن ينظر فى مدى انطباق أحكام القرار الوزارى رقم ۷۰ لسنة ۱۹۶۷ على الواقعة للمادة ذاتها وهى أن الطاعن بصفته صاحب مصنع تصرف فى سلعة صرفت له من إحدى شركات القطاع العام بغير الكيفية أو لغير الغرض المنصرفة من أجله و يتزل عليها حكم القانون الصحيح وكانت العقوبة المقررة بها أشد من العقوبة المنصوص عليها فى القرار الوزارى الأخير . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه . وإذا كان هذا الخطأ قد حجب محكمة الموضوع عن تمييز الواقعة وبيان مدى انطباق القرار الوزارى رقم ۷۰ لسنة ۱۹۶۷ عليها ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة دون حاجة للتعرض لباقي أوجه الطعن الواردة بتقرير الأسباب المقدم من المحكوم عليه .

## جلسة ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد سائح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : سعد الدين مطهر ، وحسن أبو الفتوح الشرعوني ، ، وإبراهيم أحمد الهوان ،  
وحسن علي المغربي .

( ٢٠٣ )

### الطعن رقم ٦٣٢ لسنة ٣ القضائية

( ١ و ٢ و ٣ ) دعارة . جريمة . " أركان الجريمة " . حكم . " بيانات  
التسبيب " . " تسببيه . تسبيب غير معيب " . محكمة الموضوع . " سلطتها  
في تقدير الدليل " . عقوبة . " عقوبة الجرائم المرتبطة " . نقض . " المصلحة  
في الطعن " . " أسباب الطعن . مالا يقبل منها " . إرتباط .

( ١ ) دكن الاعتياد ، ليس شرطاً لتحقيق جريمة التحريض على الدعارة  
المؤثمة بالمادة الأولى من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ . شمول التائم صور  
التعميل كافة .

( ٢ ) التحريض على الدعارة . تقدير قيامه أو عدم قيامه تفصل فيه محكمة  
الموضوع بلا معقب . كفاية لإثبات الحكم تحقق التحريض . بيانه الأركان المكونة له  
غير لازم .

( ٣ ) لا جدوى للطاعن من النفي على الحكم بإدانةه بجريمة التحريض على الدعارة .  
ما دام الحكم قد دانه كذلك بجريمتي تحريض الإثبات على المغادرة للاشتغال  
بالدعارة والشرع فيها وأوقع عليه عقوبة أشد تلك الجرائم التي تدخل في نطاقها عقوبة التحريض  
على الدعارة .

( ٤ ) قبض . تفتيش . " التفتيش بغير إذن " . استدلال . مأمورو الضبط  
القضائي . " اختصاصاتهم " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " .  
دعارة . دفع . " الدفع ببطلان القبض والتفتيش " . حكم . " تسببيه .  
تسبيب غير معيب " . نقض . " أسباب الطعن . مالا يقبل منها " .

حق مأمور الضبط القضائي في القبض على المتهم وتنقيشه عملاً بالمادتين ٣٤ ، ٦٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

١ — نص المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ على تجريم كل من حرض ذكراً أو أنثى على ارتكاب الفجور أو الدعارة أو مساعدة على ذلك أو سهله بصفة عامة يفيد ثبوت الحكم على الاطلاق بحيث تتناول شتى صور التسهيل دون اشتراط ركن الاعتیاد . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من أن جريمة التحريض على الدعارة التي دانه الحكم بها من جرائم العادة يكون على غير مسند من القانون .

٢ — لم يبين القانون ماهو المراد من كلمة ( التحريض على الدعارة ) ومن ثم فإن تقدير قيام التحريض أو عدم قيامه في الظروف التي وقع فيها يعد مسألة تتعلق بالوقائع تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ، ويكفي أن يثبت الحكم تحقق التحريض ولا عليه أن يبين الأركان المكونة له .

٣ — متى كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن مقارفته جريمة تحريض الاناث على مغادرة البلاد للاشتغال بالدعارة والشروع فيها — استناداً إلى الأدلة السائغة التي أوردها — فإنه لا يجدى الطاعن ما ينهه في شأن إدانته بجريمة التحريض على الدعارة طالما أن الحكم المطعون فيه قد طبق في حقه حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليه عقوبة أشد تلك الجرائم التي تدخل في نطاقها عقوبة التحريض على الدعارة .

٤ — أجاز الشارع في المادتين ٣٤ و ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية لمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه بإحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة الأولى ومنها الجريمة التي دين الطاعن بها وأن يفتشه بغير إذن من سلطة التحقيق وبغير حاجة إلى أن تكون الجريمة متلبساً بها بالمدنى الذي تضمنته المادة ٣٠ من القانون ذاته . وتقدير تلك الدلائل ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره هذا خاصاً لرقابة سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة



الموضوع . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص من وقائع الدعوى في منطق سليم كفاية الدلائل التي ارتكن إليها رجل الضبط القضائي في إجراء القبض على الطاعن والتفتيش الذي أجراه وفقاً للمادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، وقضى بناء على ذلك برفض الدفع بطلان القبض وبصححة التفتيش فإنه لا يكون مخططاً في تطبيق القانون .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٧ ديسمبر سنة ١٩٧١ بدائرة محافظة القاهرة ، ( أولاً ) حرّض .. .. على الاشتغال بالدعارة ( ثانياً ) شرع في تخريض .. .. على مغادرة جمهورية مصر العربية للاشتغال بالدعارة ، ( ثالثاً ) حرّض .. .. على مغادرة جمهورية مصر العربية للاشتغال بالدعارة على النحو المبين بالمحضر ، وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٣ و ٧ و ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ ، ومحكمة الآداب الجزئية قضت في ادعوى حضورياً عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم خمس سنوات مع الشغل والنفاذ المؤقت وغرامة خمسمائة جنيه ووضعه تحت مراقبة الشرطة مدة خمس سنوات . فستأنف ، ومحكمة القاهرة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت في الدعوى حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرائم التخريض على الدعارة وعلى مغادرة البلاد للاشتغال بها والشروع في الجريمة الأخيرة ، قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبيب ، ذلك بأن ما وقع من الطاعن لم يتعد إبلاغ رسالة كلف بها من آخرين بلبنان لتبليغها إلى شاهدات الإثبات في الدعوى ولا دخل له فيها وهذا الفعل لا يعد تخريضاً على ارتكاب فعل من أفعال الدعارة ولا شروعا فيه ، وعلى الرغم من أن جريمة التخريض على الدعارة من جرائم العادة فإن التحقيقات جاءت خلوا من دليل على توافر

مـرـكـن الـاعـتـيـاد فـي حـقـه كـمـا خـلا الحـكـم مـن بـيـان سـائـر أـرـكـان هـذه الجـرـيـمـة ، فـضـلا عـنـى أن الحـكـم قـد أـخـطـأ إذ اعـتـبـر القـبـض عـلـى الطـاعـن قـد جـرى وـفـقـا لـلقـانـون مـع أن القـبـض عـلـيـه تـم فـي غـرـفـته بـالفـنـدق الـذـى كـان يـقـم فـيـه و بـغـير إذـن مـن النـيـابـة العـامـة و دـون ما يـدـعـو لـلاشـتـبـاه فـي أـمـره ، كـل ذـلـك مـمـا يـعـيـب الحـكـم المـطـعـون عـيـه و يـسـتـوجـب نـقـضـه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن معاون مكتب الآداب أثبت في محضره المؤرخ ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٧١ أنه علم من تحرياته أن الطاعن — وهو سوري الجنسية — يقوم بتسهيل دعارة بعض النسوة في خارج البلاد وأنه حضر إلى القاهرة في ١١ ديسمبر سنة ١٩٧١ لإغراء عدد منهن على مصاحبته إلى بيروت ليستغلن بالدعارة ، فقام بمراقبته بالفندق الذي يقيم فيه فوجد لديه امرأة تدعى ... .. تبين له أنها في طريقها إلى مغادرة البلاد بصحبة الطاعن فقام بضبطهما وقد أقرت له المرأة المذكورة بأن الطاعن استخرج لها جواز سفر واتفق معها على أن تستغل بالدعارة في لبنان ، وأن هناك أخرى تدعى ... .. متسافر معها لذات الغرض وقد توجهت إلى المطار فعلا ووجد مع الطاعن جواز سفر ... .. وثلاث شهادات تطعيم دولية باسم ... .. و ... .. و ... .. وثلاث تذاكر للسفر إلى بيروت بالطائرة وإقرارا ممن تدعى ... .. يفيد استلامها مبلغ تسعين جنيها من ... .. على سبيل الأمانة وآخر من ... .. بمبلغ ثمانين جنيها . كما ضبطت معه ورقة تحمل أسماء بعض النسوة وأرقام تليفوناتهم وعلم الضابط من تحرياته أن الطاعن يشارك ... .. الذي حاول تخريض ... .. على الاشتغال بالدعارة بلبنان إلا أنها رفضت وعادت إلى القاهرة وقررت في محضر ضبط الواقعة وتحقيق النيابة أنها سبق أن سافرت إلى بيروت لتعمل وصيقة في أحد المطاعم إلا أنها تبينت أن العمل المنوط بها في المشارب — بار — وأنه يطلب إليها مجالسة رواده فلم تقبله ، فقدمها من يدعى ... .. الذي عرض عليها الاشتغال بالدعارة بمدينة "منوفيا" مقابل أجر شهري قدره أربعمائة دولار فرفضت وعادت إلى مصر ، وأنها علمت بعد عودتها أن الطاعن حضر إلى منزلها وأغرى شقيقتها ... ..

على السفر إلى بيروت وأنه ترك عنوانه بالمسكن ، فتوجهت إليه فأخبرها أن أختها سافرت إلى الخارج لتعمل بالدعارة مقابل أجر شهري قدره مائة وعشرين جنيها ، وعرض عليها أن تسافر معه لذات الغرض وعلمت منه أنه في طريقه إلى مغادرة البلاد مع ... .. فأمهلته حتى أبلغت الشرطة ، وإذا سئلت ... .. في محضر الشرطة قررت أن الطاعن اتفق معها على أن تسافر معه لتشتغل بالدعارة خارج البلاد لقاء أجر شهري قدره ثمانون جنيها وأنه حصل منها على الإقرار المضبوط الذي يتضمن قبضها لمبلغ الثمانين جنيها — كما أقرت ... .. في محضر ضبط الواقعة بأن الطاعن اتفق معها على أن تسافر إلى الخارج بصحبته لتعمل بالدعارة واستخرج لها جواز السفر لهذا الغرض . أما الطاعن فقد أنكر ما أسند إليه وقرر أنه شريك ... .. وأنه اتفق مع ... .. و ... .. على السفر إلى بيروت للتحقق بخدمة المنازل وانهى الحكم إلى إدانة الطاعن بمعاقبته طبقا للأواد ١ و ١/٣ و ٧ و ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة لأنه (أولا) حرض ... .. على الاشتغال بالدعارة (ثانيا) شرع في تحريض ... .. و ... .. و ... .. و ... .. على مغادرة جمهورية مصر العربية للاشتغال بالدعارة (ثالثا) حرض ... .. على مغادرة جمهورية مصر العربية للاشتغال بالدعارة وأعمل الحكم وهو بصدد توقيع العقوبة على الطاعن حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات. لما كان ذلك ، وكانت المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة قد نصت على تجريم كل من حرض ذكرا أو أنثى على ارتكاب الفجور أو الدعارة أو ساعده على ذلك أو سهر له بصفة عامة تفيد ثبوت الحكم على الإطلاق بحيث تتناول شتى صور التسهيل دون اشتراط ركن الاعتياد، وإذا كان القانون لم يبين ما هو المراد من كلمة التحريض فإن تقدير قيام التحريض أو عدم قيامه في الظروف التي وقع فيها يعد مسألة تتعلق بالوقائع تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب . ويكفي أن يثبت الحكم تحقق التحريض ولا عليه أن يبين الأركان المكونة له . ومن ثم فإن ما يشير به الطاعن من أن جريمة التحريض على الدعارة التي دانه الحكم بها من جرائم العادة يكون على غير سند من القانون ، هذا فضلا عن أن الحكم ، وقد أثبت في حق الطاعن مقارفته لجريمة تحريض الاناث على مغادرة البلاد للاشتغال بالدعارة والشروع فيها



استنادا إلى الأدلة السائغة التي أوردتها — فإنه لا يجدى الطاعن ما ينعاه في شأن إدانته بجريمة التحريض على الدعارة طالما أن الحكم المطعون فيه قد طبق في حقه حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليه عقوبة أشد تلك الجرائم التي تدخل في نطاقها عقوبة التحريض على الدعارة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان القبض وقضى برفضه في قوله : " وحيث إنه عن دفع المتهم ببطلان القبض فإن الثابت مما ورد بمحضر الشرطة من جدية التحريات وتردد السيدات على المتهم قيام الدلائل الكافية على كون المتهم في حالة من الريبة والشبهة الظاهرة التي تستلزم تدخل رجال الشرطة للكشف عن حقيقة أمر المتهم ... " وهذا الذي أوردته الحكم يتفق وصحيح القانون فقد أجاز الشارع في المادتين ٣٤ و ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية لمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه بإحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة الأولى ومنها الجريمة التي دين الطاعن بها وأن يفتشه بغير إذن من سلطة التحقيق وبغير حاجة إلى أن تكون الجريمة متلبسا بها بالمعنى الذي تضمنته المادة ٣ من القانون ذاته ، وتقدير تلك الدلائل ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره هذا خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص من وقائع الدعوى في منطق سليم كفاية الدلائل التي ارتكن إليها رجل الضبط القضائي في إجراء القبض على الطاعن والتفتيش الذي أجراه وفقا للمادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية وقضى بناء على ذلك برفض الدفع ببطلان القبض وبصححة التفتيش فإنه لا يكون مخطئا في تطبيق القانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، وكان ما أوردته بهذا البيان يتضمن بذاته الرد على دفاع الطاعن فإن النعى عليه بدعوى القصور يكون في غير محله . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصفاوى رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
نصر الدين حسن عزام ، ومحمود كامل عطيفة ، وطه الصديق دةاته ، ومصطفى محمود الأسبوطى

( ٢٠٤ )

\* الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٣ القضائية

( ١ ) تبغ . دخان . تهريب . جريمة . ”أنواعها“ . قصد جنائى .

جرائم المادة ٢ من القانون ٩٢ سنة ١٩٦٤ بشأن تهريب التبغ جرائم عمدية . توفر القصد الجنائى فيها بالعلم بنوع التبغ الذى انصب عليه فعل الجنائى .

( ٢ ) قصد جنائى . مسئولية جنائية . تبغ . دخان . تهريب .

القصد الجنائى من أركان الجريمة . ثبوته يجب أن يكون فعليا . المسئولية الافتراضية لا يصح القول بها إلا إذا نص عليها صراحة أو كان استخلاصها بالاستقراء والتفسير الصحيح لنصوص القانون . القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن تهريب التبغ لم يخرج عن الأحكام العامة للمسئولية الجنائية . اعتباره فى المادة الثانية منه خلط التبغ على غير ما يتضح به القانون من حالات التهريب . المسئولية الافتراضية بالنسبة للصانع فى هذه الحالة هى استثناء تستند إلى المادة ٧ من القانون ٧٤ لسنة ١٩٢٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان .

( ٣ ) قصد جنائى . تبغ . دخان . محكمة الموضوع . ”سلطاتها فى تقدير الدليل“ . حكم . ”تسببيه . تسبیب غير معيب“ .

توافر القصد الجنائى . تقديره موضوعى . مثال لتسبیب سائق فى جريمة تهريب تبغ .

( ٤ ) مسئولية جنائية . دخان . تبغ . تهريب . دعوى مدنية . حكم . ”تسببيه . تسبیب غير معيب“ . نقض . ”أسباب الطعن . مالا يقبل منها“ . قصد جنائى .

شرط مساءلة الشخص جنائيا فاعلا أو شريكا أن يكون لنشاطه المؤثم دخل فيا وقع .

\* ذات المبادئ المقررة فى الطعنين ٦٦٩ لسنة ٤٣ ق و ٦٧٠ لسنة ٤٣ ق بذات الجلسة .

المسئولية الافتراضية أو التضامنية استثناء بنص القانون . وفي حدوده . إثبات الحكم أن المتهم الأول هو صاحب الأمر في المنشأة دون بقية الشركاء وأن له وحده حق الإشراف الفعل على العمل ومنوط به تنفيذ ما فرضه القانون — رفضه المدعى المدنية ضد هؤلاء الشركاء . صحيح .

( ٥ ) نقض . " أسباب الطعن . مالا يقبل منها " . محكمة الموضوع .  
" سلطتها في تقدير الدليل " . حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " .

الجلل في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في استنباط معتقدها وفي وزن عناصر الدعوى لا يجوز أمام محكمة النقض

١ — الجرائم المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ — ومنها جريمة حيازة التبغ اللبي المعروف بالطرابلسي مثار الطعن — هي جرائم عمدية مما يتعين لتوفر القصد الجنائي فيها العلم بالوقائع التي تدخل في تكوين الجريمة ، وهو في صورة الدعوى العلم بنوع التبغ الذي انصب عليه فعل الجنائي .

٢ — لما كان القصد الجنائي من أركان الجريمة فيجب أن يكون ثبوته فعليا ، ولا يصح القول بالمسئولية الافتراضية إلا إذا نص الشارع عليها صراحة أو كان استخلاصها سائغا عن طريق استقراء نصوص القانون أو تفسيرها بما يتفق وصحيح القواعد والأصول المقررة في هذا الشأن . وإذا كانت نصوص القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ لم يرد فيها ما يفيد الخروج على الأحكام العامة في المسئولية الجنائية باعتناق نظرية المسئولية الافتراضية ، فإن القول بأن ذلك القانون قد أنشأ نوعا من هذه المسئولية يكون غير سديد ، إذ لو أراد الشارع إنشاء نص على ذلك على سبيل المثال في المادة السابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان . ولا يقدح في ذلك اعتبار الشارع حيازة التبغ أو خلطه — على غير ما يسمح به القانون — من حالات التهريب عملا بالمادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ، ذلك لأن المسئولية الافتراضية بالنسبة للصانع في هذه الحالة إنما هي استثناء تستند إلى المادة السابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ .



٣ - لما كان توافر القصد الجنائي مما يدخل في السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع والتي تنأى عن رقابة محكمة النقض متى كان استخلاصها سليما مستمدا من أوراق الدعوى ، وكان الحكم - للأسباب السائفة التي أوردتها - قد استخلص من ظروف الدعوى وما توحى به ملائمتها أن علم المطعون ضده الأول بنوع التبغ المضبوط وبأنه من التبغ الطرابلسي محل شك ، ورتب على ذلك قضاءه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية ، فإن ذلك حسبه ليستقيم قضاؤه لما هو مقرر من أنه يكفي في المحاكمات الجنائية أن تتشكك محكمة الموضوع في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي تقضي له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما تطمئن إليه في تقدير الدليل مادام حكمها يشتمل على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام ، ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في عناصر الإثبات .

٤ - من المقرر أن الشخص لا يسأل جنائيا بصفته فاعلا أو شريكا إلا عما يكون للنشاط المؤثم دخل في وقوعه ، ولا مجال للمسئولية الافتراضية أو المسئولية التضامنية في العقاب إلا استثناء بنص القانون وفي حدود ما استنته ، وإذا كان الحكم قد أثبت أن المطعون ضده الأول - دون بقية الشركاء - هو صاحب الأمر في المنشأة حسب النظام الموضوع لها ، وأن له وحده حق الإشراف الفعلي عليها وأنه المنوط به الاختصاص بتنفيذ ما فرضه القانون ، فإن الحكم إذ خلص إلى رفض الدعوى المدنية قبل المطعون ضدهم الشركاء في المنشأة يكون قد أصاب محجة الصواب ويعدو ما تثيره الطاعنة في هذا الشأن جدلا في مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقدير فيها بلا معقب .

٥ - إذ كان الحكم قد أقام قضاؤه على أسباب سائفة تكفي لحمله ، وكان ملاك الأمر يرجع إلى وجدان المحكمة وما تطمئن إليه مادام الثابت أنها أحاطت بالدعوى عن بصر وبصيرة ، فإن منعي الطاعنة في هذا الصدد ينحل إلى جدل في تمييز الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في استنباط معتقدها وفي وزن عناصر الدعوى مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم الأربعة الأول ومورث الباقيين بأنهم في يوم ۲۷ ديسمبر سنة ۱۹۶۵ بدائرة قسم أول المنصورة محافظة الدقهلية : حازوا أدخنة مهربة من الرسوم الجمركية على النحو المبين بالمحضر ، وطلبت معاقبتهم بالمواد ۱ و ۲ و ۴ من القانون رقم ۶۲۳ لسنة ۱۹۵۵ والمواد ۱ و ۴ و ۵ و ۱۰ و ۲۰ من القرار الوزاري رقم ۹۱ لسنة ۱۹۳۳ و ۳ من القانون رقم ۸۷ لسنة ۱۹۴۸ و ۳ من القانون رقم ۹۲ لسنة ۱۹۶۴ ، وادعى مدنيا وزير الخزانة بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الجمارك طالبا القضاء له قبل المتهمين بمبلغ ۱۳۷۴۴ ج و ۵۰۰ مليم على سبيل التعويض ، ومحكمة قسم أول المنصورة الجزئية نظرت الدعوى وأثناء نظرها أمامها توفي مورث المطعون ضدهم الآخرين فقضت المحكمة بجلاسة ۱۹۷۰/۵/۳۱ بانقضاء الدعوى الجنائية بوفاة ، فطلب ممثل المدعية بالحق المدعى إدخال ورثته مطالبا إلزامهم بأن يدفعوا بالتضامن مع باقي المتهمين مبلغ التعويض المطلوب . وبتاريخ ۲۸ مارس سنة ۱۹۷۱ قضت محكمة قسم أول المنصورة الجزئية حضوريا ببراءة المتهمين ، وأسند إليهم ورفض الدعوى المدنية قبلهم وإلزام المدعى بالحق المدني المصروفات ومبلغ ۵۰۰ قرش مقابل أتعاب المحاماه . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم ، كما استأنفه المدعى بالحق المدني ، ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ۴ يونيو سنة ۱۹۷۲ بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع برفضهما وبتأييد الحكم المستأنف وألزمت المدعى بالحق المدني المصاريف المدنية الاستئنافية و ۵۰۰ قرش مقابل أتعاب المحاماه . فطعنت إدارة قضايا الحكومة عن وزير الخزانة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضدهم الأربعة الأول من تهمة حيازة أدخنة مهربة من الرسوم الجمركية ( تبغ طرابلسي ) ورفض الدعوى المدنية قبلهم وقبل باقي المطعون ضدهم — ورثة المرحوم

... .. — قد شابه خطأ في تطبيق القانون وفساد في الاستدلال ،  
ذلك بأنه استدل على عدم علم المطعون ضده الأول بنوع الدخان المضبوط بعدم  
تبيين مقتض الإنتاج نوع الدخان إلا بعد تحليل العينة مع أن هذا الإجراء واجب  
قانوناً ، ولا يلزم عنه انتفاء مسئولية ذلك المطعون ضده خاصة مع ثبوت اشتغاله  
بصناعة الدخان التي توفر له دراية بأنواعه المختلفة . فضلاً عن أن المشرع عندما  
اعتبر حيازة التبغ اللبي المعروف بالطرابلسي تهريباً قد أنشأ نوعاً من المسئولية  
الاقتراضية مبنية على افتراض قانوني بتوافر القصد الجنائي لدى الجاني . كما أن  
الحكم أقام قضاءه بالنسبة إلى المطعون ضدهم الشركاء في المنشأة على أن المطعون  
ضده الأول هو المسئول عن إدارة الشركة مع أن ثبوت صفتهم كشركاء متضامنين  
يلزم عنه مساءلتهم عن حيازة الدخان المضبوط . وأخيراً فإن الحكم بنى قضاءه  
بالنسبة إلى المطعون ضدهما الثالث والرابع على تطرق الشك إلى التهمة لعدم أخذ  
عينة من أدخنتهما لتحليلها ومقارنتها بتلك المأخوذة من أدخنة المطعون ضده  
الأول ، وهو تسبيب غير سائق لا يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم .

وحيث إن الجرائم المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٩٢  
لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ ( ومنها جريمة حيازة التبغ اللبي المعروف  
بالطرابلسي مشار الطعن ) هي جرائم عمدية ، مما يتعين لتوفر القصد الجنائي  
فيها العلم بالوقائع التي تدخل في تكوين الجريمة ، وهو في صورة الدعوى العلم  
بنوع التبغ الذي انصب عليه فعل الجاني . ولما كان القصد الجنائي من أركان  
الجريمة فيجب أن يكون ثبوته فعلياً ، ولا يصح القول بالمسئولية الافتراضية  
إلا إذا نص الشارع عليها صراحة أو كان استخلاصها سائفاً عن طريق استقراء  
نصوص القانون أو تفسيرها بما يتفق وصحيح القواعد والأصول المقررة في هذا  
الشأن . وإذا كانت نصوص القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ لم يرد فيها ما يفيد  
الخروج على الأحكام العامة في المسئولية الجنائية باعتناق نظرية المسئولية الافتراضية ،  
فإن القول بأن ذلك القانون قد أنشأ نوعاً من هذه المسئولية يكون غير سليم ،  
إذ لو أراد الشارع إنشاءها لنص على ذلك على سبيل المثال في المادة السابعة من القانون  
رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان . ولا يقدح في ذلك اعتبار  
الشارع حيازة التبغ أو خلطه — على غير ما يسمح به القانون — من حالات التهريب  
عملاً بالمادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ، ذلك لأن المسئولية



الافتراضية بالنسبة للصانع في هذه الحالة إنما هي استثناء تستند إلى المادة السابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ . لما كان ذلك ، وكان توافر القصد الجنائي مما يدخل في السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع والتي تنأى عن رقابة محكمة النقض متى كان استخلاصها سليما مستمدا من أوراق الدعوى ، وكان الحكم — للأسباب السائغة التي أوردها — قد استخلص من ظروف الدعوى وما توحى به ملاساتها أن علم المطعون ضده الأول بنوع التبغ المضبوط وبأنه من التبغ الطرابلسي محل شك ، ورتب على ذلك قضاءه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية ، فإن ذلك حسبه ليستقيم قضاؤه لما هو مقرر من أنه يكفي في المحاكمات الجنائية أن تشكك محكمة الموضوع في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي تقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما تطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام حكمها يشمل على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام ، ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في عناصر الإثبات . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الشخص لا يسأل جنائيا بصفته فاعلا أو شريكا إلا عما يكون لنشاطه المؤثم دخل في وقوعه ، ولا مجال للمسئولية الافتراضية أو المسئولية التضامنية في العقاب إلا استثناء بنص القانون وفي حدود ما استثنه ، وكان الحكم قد أثبت أن المطعون ضده الأول — دون بقية الشركاء — هو صاحب الأمر في المنشأة حسب النظام الموضوع لها ، وأن له وحده حق الإشراف الفعلي عليها وأنه المنوط به الاختصاص بتنفيذ ما فرضه القانون ، فإن الحكم إذ خلاص إلى رفض الدعوى المدنية قبل المطعون ضدهم الشركاء في المنشأة يكون قد أصاب محبة الصواب ويغدو ماثرة الطاعنة في هذا الشأن جدلا في مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقدير فيها بلا معقب . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أقام قضاؤه بالنسبة إلى المطعون ضدهما الثالث والرابع على أسباب سائغة تكفي لحمله ، وكان ملاك الأمر يرجع إلى وجدان المحكمة وما تطمئن إليه ما دام الثابت أنها أحاطت بالدعوى عن بصر وبصيرة ، فإن منعى الطاعنة في هذا الصدد ينحل إلى جدل في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في استنباط معتقدها وفي وزن عناصر الدعوى مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصافي رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :  
 نصير الدين حسن حزام ، ومحمود كامل عطيه ، وطه الصديق دقاة ، ومصطفى محمود الأسروطي .

( ٢٠٥ )

### الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٣٤ القضائية

( ١ ) دخان . تبغ . غش . مسئولية جنائية . قصد جنائي . حكم .  
 "تسببه . تسبب معيب" . نقض . "حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون" .

المادة ٢ من القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان . جعلها مجرد إحراز  
 دخان مخروط أو مفتوش جريمة في حق الصانع . إنشائها نوعاً من المذبذبة الإقراضية  
 يتوافر للقصد الجنائي لدى القاصر إذا كان صانعاً إذ القانون يلزمه بواجب الإشراف  
 على ما يصنع .

إثبات الحكم أخذ هيئة الدخان من مصنع المتهم وأن تحايلها أدوى أنها مخروطة بمادة غريبة .  
 فضاؤه بإثباته للقصد الجنائي . خطأ في القانون .

( ٢ ) إثبات . "خبرة" . دخان . تبغ . غش . حكم . "تسببه .  
 تسبب معيب" .

ركون المحكمة في تكوين عقيدتها إلى ما ثبت لها في شأن تحليل هيئة في دموى أخرى مع احتمال  
 اختلاف المهنيين جميعاً وصفاً ووقت أخذهما . لا يتفق وأصول الاستدلال . يوجب الحكم  
 بما يوجب نقضه .

( ٣ ) تمويض . جمارك . عقوبة . دخان . تبغ .

التمويض الجمارك عقوبة تكميلية تنطوي على عنصر التمويض وتلازم عقوبة الحبس أو الغرامة .  
 الحكم به لا يكون إلا من محكمة جنائية تقضى به من تلقاء نفسها على المسؤولين عن ارتكاب الجريمة  
 دون سواهم . طم استناده إلى الرواية أو المسؤولين عن حقوق المدنية .

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الشارع بالنص في المادة السابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان قد جعل مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة معاقبا عليها في حق الصانع ، فأنشأ نوعا من المسؤولية الافتراضية مبنية على افتراض قانوني بتوافر القصد الجنائي لدى الفاعل إذا كان صانعا ، فلا يستطيع هذا دفع مسؤوليته في حالة ثبوت الغش أو الخلط إذ القانون يلزمه بواجب الإشراف الفعلي على ما يصنعه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن العينة أخذت من مصنع المطعون ضده الأول وأن تحليلها أورد أنها مخلوطة بمادة غريبة هي مادة أكسيد الحديد ، فإنه إذ بني قضاؤه على انتفاء القصد الجنائي لديه يكون مخطئا في القانون .

٢ - إذا كانت محكمة الموضوع قد رأت مما بان لها من الاطلاع على أوراق قضية أخرى مماثلة من حيث نتيجة التحليل أن مادة أكسيد الحديد إنما تدخل في مكونات الدخان فقد كان عليها أن تستجلى ذلك عن طريق سؤال المختص فنيا في شأن العينة المأخوذة بالذات من الدخان موضوع التهمة في الدعوى المماثلة وتستظهر سبب وجود تلك المادة في الدخان وهل يرجع لفعل إيجابي يسأل الصانع عنه أو أن مرده أمر لا دخل له فيه ولا تأثم عليه ، أما وقد ركنت في تكوين عقيدتها إلى ما ثبت لها في شأن تحليل عينة في دعوى أخرى مع احتمال اختلاف العينتين حجما وصنعا ووقت أخذهما ، فإن ذلك مما لا يتفق وأصول الاستدلال بما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

٣ - لما كان التعويض الذي تطالب به الطاعنة - مصلحة الجمارك - يعتبر - على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - عقوبة تكميلية تنطوي على عنصر التعويض وتلازم عقوبة الحبس أو الغرامة التي يحكم بها على الجاني ولا يجوز الحكم بها إلا من محكمة جنائية ، والحكم به حتمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها على المسؤولين عن ارتكاب الجريمة دون سواهم فلا يمتد إلى ورثتهم ولا إلى المسؤولين عن الحقوق المدنية ، فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى رفض الدعوى المدنية قبلهم يكون سليا بما يضحى الطعن بالنسبة إليهم على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



## الوقائع

أتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم في يوم ۸ فبراير سنة ۱۹۶۶ بدائرة قسم أول المنصورة : أنتجوا دخانا غير مطابق للشروط والمواصفات المقررة . وطلبت معاقبتهم بالمواد ۱ و ۲ و ۳ و ۶ و ۷ من القانون رقم ۹۲ لسنة ۱۹۶۴ والقانون رقم ۷۴ لسنة ۱۹۳۳ . وادعى مدنيا وزير الخزانة بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الجمارك طالبا القضاء له قبل المطعون ضدهم متضامين بمبلغ ۷۳۱۵ جنيها على سبيل التعويض . ومحكمة قسم أول المنصورة الجزئية قضت بتاريخ ۱۱ مايو سنة ۱۹۷۱ حضوريا للأول والثاني وحضوريا اعتباريا للثالث براءة المتهمين مما أسند إليهم ورفض الدعوى المدنية . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم كما استأنفه المدعى بالحق المدني . ومحكمة المنصورة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ۴ يونيو سنة ۱۹۷۲ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضهما وبتأييد الحكم المستأنف وألزمت المدعى بالحق المدني المصروفات المدنية الاستئنافية وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعنت إدارة قضايا الحكومة نيابة عن وزير الخزانة في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتبرئة المطعون ضدهما الأولين ، من تهمة إنتاج دخان غير مطابق للشروط والمواصفات المقررة وبرفض الدعوى المدنية قبلهما وقبل باقي المطعون ضدهم — ورثة المتهم الثالث — قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه فساد في الاستدلال ، ذلك بأنه أسس قضاءه على عدم علم ذينك المطعون ضدهما حقيقة المادة الغريبة التي أسفر التحليل عن وجودها في العينة المسأخوذة من الدخان موضوع التهمة مع أن القانون جعل مجرد حيازة الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة في ذاته معاقبا عليها في حق الصانع وأنشأ نوحا من المسؤولية الافتراضية مبنية على افتراض قانوني بتوافر القصد الجنائي لدى الجاني إذا كان صانعا . هذا إلى أن الحكم حول في قضائه على ما شهد به

التحليل الكيميائي في قضية أخرى بشأن عينة الدخان المضبوطة بها على الرغم من اختلاف العينتين من حيث الحجم والصنف ووقت أخذ العينة .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الدعوى الجنائية أقيمت على المطعون ضدهما الأولين وعلى مورت باقي المطعون ضدهم بوصف أنهم أمتجوا دخاناً غير مطابق للشروط والمواصفات المقررة ، وطلبت عقابهم بأحكام القانونين رقمي ۷۴ لسنة ۱۹۳۳ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان و ۹۲ لسنة ۱۹۶۴ في شأن تهريب التبغ ، وأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ، بعد أن بين واقعة الدعوى بما مجمله أنه أخذت عينة من دخان جاف مفروم من مصنع المطعون ضده الأول وأنه بإجراء تحليلها تبين خلطها بمادة أكسيد الحديد — برر قضاءه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية بقوله ” أن المحكمة أطلعت على اللجنة رقم ۲۸۸۵ لسنة ۱۹۶۸ ثاب المنصورة وهي مماثلة لهذه الدعوى من حيث نتيجة التحليل ، وقد سئل المحلل الكيماوي بجلسة ۱۹۶۷/۵/۳ فقرر بأن المادة الغريبة هي أكسيد الحديد ، وهي المضافة للدخان المضبوط ، وأن الدخان يحتوي على عدة عناصر من بينها عنصر الحديد الذي لا تزيد نسبته عن ۱ ر.٪ .. وأنه لم يثبت صالح المتهمين في هذه الإضافة وهل هي على حساب مواد أو عناصر أخرى تدخل في تركيب الدخان أم إنها أضيفت إلى الدخان لتغير لونه “ . وانتهى الحكم بذلك إلى نفي القصد الجنائي لدى المطعون ضدهم . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم ينطوي على خطأ في تطبيق القانون ذلك بأن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الشارع بالنص في المادة السابعة من القانون رقم ۷۴ لسنة ۱۹۳۳ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان قد جعل مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة معاقبا عليها في حق الصانع وأنشأ نوعاً من المسؤولية الافتراضية مبنية على افتراض قانوني بتوافر القصد الجنائي لدى الفاعل إذا كان صانعاً ، فلا يستطيع هذا دفع مسؤوليته في حالة ثبوت الغش أو الخلط إذ القانون يلزمه بواجب الإشراف الفعلي على ما يصنعه . ولما كان الحكم قد أثبت أن العينة أخذت من مصنع المطعون ضده الأول وأن تحليلها أورى أنها مخلوطة بمادة غريبة هي مادة أكسيد الحديد ، فإنه إذ بني قضاءه على انتفاء القصد الجنائي لديهم يكون مخطئاً في القانون . وإذا كانت محكمة الموضوع

قد رأت مما بان لها من الاطلاع على أوراق قضية أخرى مماثلة من حيث نتيجة التحليل أن مادة أكسيد الحديد إنما تدخل في مكونات الدخان فقد كان عليها أن تستجلى ذلك عن طريق سؤال المختص فنيا في شأن العينة المأخوذة بالذات من الدخان موضوع التهمة في الدعوى المماثلة وتستظهر سبب وجود تلك المادة في الدخان وهل يرجع لفعل إيجابى يسأل الصانع عنه أو أن مرده أمر لا دخل له فيه ولا تأنيم عليه ، أما وقد ركنت في تكوين عقيدتها إلى ما ثبت لها في شأن تحليل عينة في دعوى أخرى مع احتمال اختلاف العينتين حجما وصنعا ووقت أخذهما فإن ذلك مما لا يتفق وأصول الاستدلال بما يعيب الحكم ويوجب نقضه — في خصوص الدعوى المدنية — والإحالة بالنسبة إلى المطعون ضدهما الأول والثانى مع إلزامهما المصروفات .

وحيث إنه بالنسبة إلى باقى المطعون ضدهم وهم ورثة .. .. الذى توفى أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الموضوع ، فإنه لما كان التعويض الذى تطالب به الطاعنة — مصلحة الجمارك — يعتبر على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة عقوبة تكميلية تنطوى على عنصر التعويض وتلازم عقوبة الحبس أو الغرامة التى يحكم بها على الجانى ولا يجوز الحكم بها إلا من محكمة جنائية والحكم به حتمى تفضى به المحكمة من تلقاء نفسها على المسئولين عن ارتكاب الجريمة دون سواهم فلا يمتد إلى ورثتهم ولا إلى المسئولين عن الحقوق المدنية فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى رفض الدعوى المدنية قبلهم يكون سليما بما يضحى الطعن بالنسبة إليهم على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



## جلسة ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصاوي رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
نصر الدين حسن عزام ، ومحمود كامل عطيفة ، وطه محمد بن دقاة ، ومصطفى محمود  
الأسهرطي .

( ٢٠٦ )

### \* العطن رقم ٧٣٥ لسنة ٤٣ القضائية

تبغ . دخان . تهريب جموكي . تعويض . فحش . خلط . دعوى مدنية .

المقصود بالدخان المنشور في حكم القانون ٧٤ لسنة ١٩٦٤ : جميع المواد المحقة للبيع  
أو الاستهلاك بوصف أنها دخان وأبست منه . أما الدخان المختلط فهو الذي تخلط به أو تدس  
فيه مواد غريبة بأية نسبة .

عدم إصاح الشارع في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ عن المقصود بالنش أو الخلط .  
ويجوز الرجوع في ذلك إلى القانون ٧٤ لسنة ١٩٦٤ الذي أورده الشارع في ديباجة القانون الأول  
وأبقى عليه دون إلغاء .

تقديم المظنون عنه بوصف عرضه دخانا ( نشوق ) ليسم يصحى على رمال .  
هو في حقيقة خلط دخان بمواد غريبة كما يؤثمه القانون ٧٤ لسنة ١٩٦٤ وأبست غشا  
حقيقيا أو حكا .

الخلط المؤثم الذي يعتبر تهريبا وفق الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون ٩٢  
لسنة ١٩٦٤ هو الذي يكون موضوعه تبغا مما نصت عليه الفقرات الثلاث الأولى  
من هذه المادة على سبيل الحصر : دخان المنشوق لا يتدرج في أي نوع منها . حيازته  
لا تشكل تهريبا وفق المادة المذكورة وبالتالي فلا حق لمصلحة الجمارك في المطالبة  
بالتعويض .

\* هذا المبدأ مقرر أيضا في العطن رقم ٧٣٦ لسنة ٤٣ ق بذات الجلسة والعطن رقم ٢٥٩  
لسنة ٤٤ ق بجلسته ١٨/٣/١٩٧٤ . "لم ينشأ"

يبين من استقراء نصوص المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان المعدل بالقانونين رقمي ٧٩ لسنة ١٩٤٤ و ٨٦ لسنة ١٩٤٨ والمادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ — أن الشارع قد أبان في القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ عن مقصوده بالدخان المغشوش بأنه جميع المواد المعدة للبيع أو للاستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه . وأبان عما يعنيه بالدخان المخلوط بأنه الذي تخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأية نسبة ، بيد أن المشرع لم يفصح في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ عن المقصود بالغش ، واجتزأ في مجال بيان ما يعتبر من الغش على إعداد التبغ من الفضلات ، كما لم يفصح عن مقصوده بالخلاط . ولما كان الشارع وقد أشار في ديباجة القانون الأخير إلى القانون الأول ولم يأنس كما ألقى غيره من قوانين أخر ألمع إليها في الديباجة نفسها ، فإنه يلزم الرجوع في تعريف مقصوده بكل من الغش والخلاط إلى ذلك القانون الذي أشار إليه وأبقى عليه . وكانت الواقعة كما أوردتها الحكم المطعون فيه من أن المطعون ضده عرض للبيع دخانا (نشوقا) يحتوي على مادة غريبة (رمل) فإنه على النظر المتقدم يكون الوصف الصحيح لها أنها خلاط دخان بمواد غريبة مما يؤثمه القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ سالف الذكر — وليست غشا بإعداد مواد للبيع أو الاستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه . ولا هي في حكم الغش بعرض دخان باسم غير صحيح ، أو بإعداده من الفضلات . وكان الخلاط المؤثم الذي يعتبر تهريبا وفق الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ هو الذي يكون موضوعه تبغا مما نصت عليه الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة على سبيل الحصر وهو التبغ المستنبت أو المزروع حاليا والتبغ السوداني أو التبغ الليبي المعروف بالطربلسي والتبغ المغشوش والمعتبر مغشوشا بإعداده من الفضلات . ولما كان الدخان مثار الطعن لا يندرج في أي نوع منها وإنما هو دخان مسحوق لصناعة العطوس (نشوق) فإن جنوح الطاعنة (مصلحة الجمارك) إلى تخطئة الحكم المطعون فيه فيما انتهى إليه من رفض دعواها بالتعويض قولاً بأنها بأن الواقعة تعتبر تهريبا وفق المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ، يكون قولاً غير سديد ، ويكون طعنهما متعين الرفض .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم أول أكتوبر سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم شبين الكوم محافظة المنوفية : عرض للبيع دخانا مغشوشا مع علمه بذلك . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢/٣ - ٤ و ٣٣ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ المعدل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ والمادتين ١ و ١٠ من القرار الوزاري رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ . وادعت مصلحة الجمارك مدنيا قبل المتهم بمبلغ ١٨٠ جنيها على سبيل التعويض والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماه . ومحكمة شبين الكوم الجزئية قضت بحضور يا بتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩٦٨ عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما نسب إليه . فاستأنفت مصلحة الجمارك هذا الحكم ، ومحكمة شبين الكوم الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت بحضور يا بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٦٨ بعدم قبول الاستئناف لرفعه من غير ذي صفة بلا مصاريف . وبتاريخ ١٦ يولييه سنة ١٩٦٩ حركت مصلحة الجمارك الدعوى المدنية أمام المحكمة الجزئية قبل المتهم وطلبت إلزامه بأن يؤدي إليها تعويضا قدره ١٨٠ جنيها مع المصروفات ومقابل أتعاب المحاماه وذلك تأسيسا على أن المحكمة قد أضفقت الفصل في الدعوى المدنية التي كانت مرفوعة من مصلحة الجمارك بالتبعية للدعوى الجنائية . والمحكمة المذكورة قضت في الدعوى حضور يا بتاريخ ٢٩ من أبريل سنة ١٩٧٠ برفض الدعوى المدنية . فاستأنفت المدعية بالحقوق المدنية هذا الحكم ، ومحكمة شبين الكوم الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت بحضور يا بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٧١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية وألزمت المدعية بالحق المدني المصروفات الاستئنافية ونحوها قرش أجرة محاماه بلا مصروفات جنائية . فطعنت مصلحة الجمارك المدعية بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض . وبتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٧٢ قضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة شبين الكوم الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى . والمحكمة المذكورة نظرت الدعوى من جديد وقضت فيها حضور يا بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع



برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن إدارة قضايا الحكومة نائبة عن وزير الخزانة بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الجمارك في هذا الحكم بطريق النقض... الخ.

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدعوى المدنية المقامة من الطاعن على المطعون ضده واستند إلى أن تقرير التحليل لم يحدد كمية الرمل التي احتوتها العينة المأخوذة من الدخان المضبوط (نشوق) وإلى أن الرمل الذي مرطبه فيها هو — بشهادة المحلل الكيميائي — من مكونات مادة النطرون التي تدخل في تركيب (النشوق) — قد شابه خطأ في تطبيق القانون وفساد في الاستدلال ، ذلك بأن الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان قد نصت على أنه "يقصد بعبارة الدخان المخلوط الدخان الذي تخلط به أو تدمس فيه مواد غريبة بأية نسبة كانت" وهو ما شهد به المحلل الكيميائي بيد أن الحكم مسح شهادته وأخرجها عن فحواها . أما ما استورد إليه الحكم من أنه بفرض توافر أركان الجريمة المسندة إلى المطعون ضده فإن مصلحة الجمارك لم تعصب بأي ضرر لأن هذا الضرر يتمثل في تهريب الدخان من الرسوم الجمركية وفقا للقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ وهو ما لا ينطبق على واقعة الدعوى فإن هذا الاستطراد مردود بأن الادعاء بالحقوق المدنية إنما أسس على أن حيازة الدخان المغشوش يعتبر تهريبا وفقا لحكم المادة الثانية من هذا القانون الأخير مما يستتبع على سبيل الوجوب الحكم بالتعويض ويوفر بالتالي لمصلحة الجمارك صفة المطالبة به .

وحيث إن البين من الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على المطعون ضده بوصف أنه عرض للبيع دخانا مغشوشا مع علمه بذلك . وطلبت النيابة العامة عقابه بالمواد ١ و ٣/١ — ٤ و ٣ من القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ المعدل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ والمادتين ١ و ١٠ من القرار رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ وأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ، قد حصل واقعة الدعوى في قوله "إن وقائع الدعوى ومستنداتها سبق أن فصلها الحكم الصادر من هذه المحكمة بهيئة سابقة والذي قضى بجملة ١٩٦٨/٥/٢٩ ببراءة المتهم، المطعون ضده،

مما أسند إليه ، وتوجز فيا أثبه السيد ... مفتش إنتاج شبين الكوم في محضره المؤرخ ١٩٦٩/١/٤ أنه أخذ عينة من النشوق المصنوع بمعرفة المتهم وقد تبين بعد تحليلها عدم مطابقتها للقرار الوزاري رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ لاحتوائها على كمية من الرمل كمادة غريبة ، والحاضر عن مصلحة الجمارك - الطاعنة - طلب إلزام المتهم بأن يؤدي للمصلحة تعويضا قدره ١٨٠ ج شاملا بدل المصادرة مع إلزامه المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة ، وقد تبين من الاطلاع على أسباب ذلك الحكم أن المحكمة قد أغفلت الفصل في الدعوى المدنية ... " وقد أقام الحكم المطعون فيه قضاءه برفض دعوى الطاعنة على قوله أنه " من المقرر أن أركان الدعوى المدنية تحصل في خطأ وضرر وعلاقة سببية بينهما وأما عن الخطأ فإنه قد نسب إلى المتهم - المطعون ضده - أنه أحرز دخانا مغشوشا مع علمه بذلك وترى المحكمة أن الثابت من تقرير التحليل أنه لم يحدد كمية الرمل التي احتوتها العينة كما أن الثابت من أقوال السيد ... الكيميائي بجلاسة ١٩٦٨/٤/٢٤ أمام هذه المحكمة أن النطرون المضاف للدخان لا يخلو من الشوائب مثل الرمل مما مفاده أن الرمل الذي وجد بالعينة كان نتيجة الرمل الموجود بالنطرون المضاف للدخان ، بالإضافة إلى أن تقرير التحليل لم يوضح كمية الرمل الموجودة بالدخان مما تنتهي معه المحكمة بأنه لا يوجد ثمة فعل عمدي وقع من المتهم وهو غش الدخان ، ومن ثم فلا يكون هناك ثمة خطأ يمكن نسبته إلى المتهم ، ولا يفوت المحكمة أن تشير أنه على الفرض الجدل بوجود خطأ من المتهم هو تعمد غش الدخان فلا يوجد هناك ثمة ضرر أصاب مصلحة الجمارك إذ أن التهمة المسندة إلى المتهم هي إحراز دخان مغشوش وليس تهريب دخان والضرر الذي يصيب مصلحة الجمارك هو يتمثل في تهريب الدخان من الرسوم الجمركية الأمر المنطبق على القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ وليس غش الدخان الأمر المعاقب عليه بمواد القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ وهو حال هذه الدعوى .

وحيث إنه لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ - بتنظيم صناعة وتجارة الدخان ، المعدل بالقانونين رقمي ٧٩ لسنة ١٩٤٤ و ٨٦ لسنة ١٩٤٨ - قد نصت على أنه " تعتبر كلمة "الدخان" في تطبيق أحكام هذا القانون شاملة للسجاير والسيجار وأوراق الدخان بالساق أو مجردة عنه والدخان المسحوق والمكبوس والمقطوع والمفروم وبصفة عامة الدخان على أي شكل كان ،

ويعتبر التبناك على جميع أشكاله نوعا من أنواع الدخان . ويقصد بعبارة "الدخان المغشوش" جميع المواد المعدة للبيع أو للاستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه . ويعتبر في حكم الدخان المغشوش الدخان المعروض باسم غير صحيح والمعد من فضلات التبناك أو أعقاب السيجار أو السجائر أو ما يتخلف عن الاستعمال . ويقصد بعبارة "الدخان المخلوط" الدخان الذي تخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأية نسبة كانت " كما نصت المادة الأولى من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ — في شأن تهريب التبغ — على أنه "يقصد بالتبغ في تطبيق أحكام هذا القانون جميع أنواعه وأشكاله من السجائر والسيجار وأوراق التبغ بالساق أو مجردة منه ، والتبغ المسحوق والمكبوس والمقطوع والمفروم والتبناك بجميع أشكاله سواء كان التبغ خالصا أو مخلوطا بمواد أخرى وفقا لما ترخص فيه القوانين " كما نصت المادة الثانية منه على أنه "يعتبر تهريبا (أولا) استنبات التبغ أو زراعته (ثانيا) إدخال التبغ السوداني أو التبغ الليبي المعروف بالطرابلسي أو بذور التبغ بكافة أنواعه إلى البلاد (ثالثا) غش التبغ أو استيراده مغشوشا ، ويعتبر من الغش إعداد التبغ من أعقاب السجائر أو السيجار أو ما يتخلف عن استعمال التبناك (رابعا) تداول التبغ المنصوص عليه في الفقرات السابقة أو حيازته أو نقله أو خلطه على غير ما يسمح به القانون وكذلك تداول البذور أو حيازتها أو نقلها " لما كان ذلك ، وكان يبين من استقراء هذه النصوص جميعا أن الشارع قد أبان في القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ عن مقصوده بالدخان المغشوش بأنه جميع المواد المعدة للبيع أو للاستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه ، وأبان عما يعتبر في حكم الدخان المغشوش بأنه الدخان المعروض باسم غير صحيح أو المعد من الفضلات ، كما أبان عما يعنيه بالدخان المخلوط بأنه الذي تخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأية نسبة ، بيد أن المشرع لم يفصح في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ عن المقصود بالغش ، واجتزأ في مجال بيان ما يعتبر من الغش على إعداد التبغ من الفضلات ، كما لم يفصح عن مقصوده بالخلط . لما كان ذلك ، وكان الشارع وقد أشار في ديباجة القانون الأخير إلى القانون الأول ولم يأنه كما ألغى غيره من قوانين أخر المع إلى في الديباجة نفسها فإنه يلزم الرجوع في تعريف مقصوده بكل من الغش أو الخلط إلى ذلك القانون الذي أشار إليه وأبقى عليه . لما كان ذلك ، وكانت الواقعة — كما أوردها الحكم المطعون فيه — أن المطعون ضده عرض لبيع دخانا (نشوقا) يحتوي على



مادة غريبة — رمل — فإنه على النظر المتقدم يكون الوصف الصحيح لها أنها خلط دخان بمواد غريبة مما يؤثمه القانون رقم ۷۴ لسنة ۱۹۳۳ مالف الذكر — وليست غشا بإعداد مواد للبيع أو للاستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه ، ولا هي في حكم الغش بعرض الدخان باسم غير صحيح ، أو بإعداده من الفضلات . لما كان ذلك ، وكان الخلط المؤثم الذي يعتبر تهريبا وفق الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ۹۲ لسنة ۱۹۶۴ ، هو ذلك الذي يكون موضوعه تبغا مما نصت عليه الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة على سبيل الحصر وهو التبغ المستنبت أو المزروع محليا أو التبغ السوداني أو التبغ اللبي المعروف بالطرابلسي ، والتبغ المغشوش والمعتبر مغشوشا بإعداده من الفضلات . لما كان ذلك ، وكان الدخان مشار الطعن لا يندرج في أى نوع منها وإنما هو دخان مسحوق اصناعة العطوس "نشوق" فإن جنوح الطاعة — إلى تخطئه الحكم المطعون فيه فيما اتهم إلى من رفض دعواها بالتعويض ، قولا منها بأن الواقعة تعتبر تهريبا وفق المادة الثانية من القانون رقم ۹۲ لسنة ۱۹۶۴ — يكون قولا غير سديد ، ويكون طعنها متعين الرفض .

## جلسة ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٣

بمعية السيد المستشار / حسين سعد ساح نائب رئيس المحكمة ، وحضوية السادة  
المستشارين : سعد الدين عطية ، وحسن أبو الفتح الشريفي ، وإبراهيم أحمد الديواني ،  
وحد الحميد محمد الشريفي .

( ٢٠٧ )

### الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٤٣ القضائية

إجراءات المحاكمة . محكمة استئنافية . ” نظرها الدعوى والحكم فيها “ .  
نقض . ” حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون “ . حكم . ” تسببه .  
تسبب معيب “ .

خلو الحكم المستأنف من توقيع القاضي وبيان الهيئة . ليس مما يوجب على المحكمة الاستئنافية  
إعادة القضية إلى محكمة أول درجة . المادة ٤١٩ إجراءات . مجابتهما ذلك خطأ في تطبيق  
القانون مجبها عن الحكم في موضوع الدعوى .

نصت المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية في الفقرة الأولى منها  
على أنه : ” إذا حكمت محكمة أول درجة في الموضوع ، ورأت المحكمة الاستئنافية  
أن هناك بطلاً في الإجراءات أو في الحكم ، تصحح البطلان وتحكم في الدعوى “ ،  
وبحسب نص الفقرة الثانية من ذات المادة بأنه : ” أما إذا حكمت بعدم  
الاختصاص أو بقبول دفع فرعي يترتب عليه منع السير في الدعوى ، وحكمت  
المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم وباختصاص المحكمة أو برفض الدفع الفرعي وبمنظر  
الدعوى ، يجب عليها أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة للحكم في موضوعها “ ،  
مما مفاده أن إعادة القضية لمحكمة أول درجة غير جائز إلا في الحالتين المنصوص  
عليهما في الفقرة الثانية من المادة المذكورة ، ولما كان الحكم المطعون فيه  
قد قضى بإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فيها من جديد استناداً  
إلى خلو الحكم المستأنف من توقيع القاضي ومن بيان الهيئة التي أصدرته ،

وكانت محكمة أول درجة قد سبق لها الفصل في الدعوى واستنفدت ولايتها بنظرها بالحكم الذي أصدرته بإدانة المتهم ، فإنه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تنظر الدعوى وتحكم في موضوعها . أما وهي لم تفعل ، فإن حكمها يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة الاستئنافية عن الحكم في موضوع الدعوى ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ۲۳ مايو سنة ۱۹۷۰ بدائرة قسم العجوزة محافظة الجيزة — سرق الأشياء المبينة الوصف والقيمة بالمحضر والملوكة لـ .. من مسكنه ، وطابت عقابه بالمادة ۱/۳۱۷ من قانون العقوبات ومحكمة الدق الجزئية قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ۲۹ من مارس سنة ۱۹۷۲ عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل والنفاذ . فاستأنف ، ومحكمة الجيزة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ۷ يونيو سنة ۱۹۷۲ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف لبطلانه وإعادة الدعوى لمحكمة أول درجة لنظر الموضوع مجددا . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها من جديد قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية — وقد رأت أن هناك بطلانا في الحكم الابتدائي — أن تصححه وتحكم في الدعوى لا أن تعيدها إلى محكمة الدرجة الأولى للحكم فيها بعد أن كانت قد استنفدت ولايتها من قبل .



وحيث إنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد قضي بإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فيها من جديد استنادا إلى خلو الحكم المستأنف من توقيع القاضي ومن بيان الهيئة التي أصدرته ، وكانت المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت في الفقرة الأولى منها على أنه : "إذا حكمت محكمة أول درجة في الموضوع ، ورأت المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلانا في الإجراءات أو في الحكم ، تصحح البطلان وتحكم في الدعوى " . وجرى نص الفقرة الثانية من ذات المادة بأنه : "أما إذا حكمت بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعي يترتب عليه منع السير في الدعوى ، وحكمت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم وباختصاص المحكمة أو برفض الدفع الفرعي وبنظر الدعوى ، يجب عليها أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة للحكم في موضوعها " مما مفاده أن إعادة القضية لمحكمة أول درجة غير جائز إلا في الحالتين المنصوص عليهما في الفقرة الثانية من المادة المذكورة ولم تتوفر أيهما في الدعوى الحالية . لما كان ذلك ، وكانت محكمة أول درجة قد سبق لها الفصل في الدعوى واستنفدت ولايتها بنظرها بالحكم الذي أصدرته بادانة المتهم ، فإنه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تنظر الدعوى وتحكم في موضوعها . أما وهي لم تفعل ، فإن حكمها يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه . لما كان ما تقدم ، وكان هذا الخطأ قد حجب المحكمة الاستئنافية عن الحكم في موضوع الدعوى ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

## جلسة ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح ، نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
سعد الدين عطية ، وحسن أبو الفتوح الشربيني ، وإبراهيم أحمد الدبواني ، وحسن  
على المنزلي .

( ٢٠٨ )

### الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٣ قضائية

إثبات . "إعتراف" . "بوجه عام" . دفع . "الدفع ببطلان الاعتراف" .  
إجراءات المحكمة . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . ما يوفره . إكراه . حكم .  
"تسببه" . تسبب معيب . نقض . "أسباب الطعن" . ما يقبل منها .

الدفع ببطلان الاعتراف . جوهرى . على المحكمة مناقشته والرد عليه . سواء وقع الإكراه  
هل المتهم المعترف أو على غيره من المتهمين . ما دام الحكم هول على هذا الاعتراف فى الإدانة .

نعود للحكم عن تحقيق دفع المتهمين بأن اعتراف بعضهم كان نتيجة إكراه أدبى تمثل فى مباينة  
التعقيب بالمباحث العامة ، وإكراه مادي . قصر ريعيب الحكم . لا يغنى عنه ما ذكره الحكم  
من أدلة أخرى .

من المقرر أن الدفع ببطلان الاعتراف هو دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع  
مناقشته والرد عليه زدا سائغا يستوى فى ذلك أن يكون المتهم المقر هو الذى وقع  
عليه الإكراه أو يكون قد وقع على غيره من المتهمين مادام الحكم قد عول فى قضائه  
بالإدانة على هذا الاعتراف ، وأن الاعتراف الذى يعتد به يجب أن يكون  
اختياريا ، ولا يعتبر كذلك — ولو كان صادقا — إذا حصل تحت تأثير الإكراه  
أو التهديد أو الخوف الناشئين عن أمر غير مشروع كائنا ما كان قدر هذا التهديد  
أو ذلك الإكراه ، ومن ثم فإنه كان يتعين على المحكمة وقد دفع (الطاعنون الثلاثة)  
أمامها بأن اعتراف الطاعنين الثانى والثالث كان نتيجة إكراه أدبى تعرضا له من

التحقيق معهما في دار المباحث العامة ، وإكراه مادي تمثل فيما أصابهما من الأذى الذي قدما عليه الدليل من وجود إصابات بهما — أن تنولى هي تحقيق دفاعهما وتبحث هذا الإكراه وسببه وعلاقته بأقوالهما ، فإن هي نكلت عن ذلك واكتفت بقولها أنه لم يقع ثمة إكراه على الطاعن الأول وبأن إصابات الطاعن الثاني من التفاهة بحيث لا تدعوه للاعتراف وبأن إصابات الطاعن الثالث قد تنجم من احتكاكه بالأرض ، كل ذلك دون أن تعرض للصلة بين الإصابات وبين الاعترافات التي صوات عليها ، فإن حكمها يكون قاصرا متعينا نقضه ، ولا يغنى في ذلك ما ذكرته المحكمة من أدلة أخرى ، إذ أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعلل التعرف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الرأى الذى اتهمت إليه المحكمة .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعنين وأخرى بأنهم في ليلة ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٠ بدائرة مركز زقنى محافظة الغربية : قتلوا عمدا مع سبق الإصرار ... وكان ذلك بأن عقدوا العزم على قتله واستدرجه المتهم الثالث إلى منزل المتهمه الرابعة حيث قام الثلاثة الأول بالاطباق على عنقه وفمه بقصد قتله فأحدثوا به الإصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته بأسفكسيا الحلق . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للسنتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات . فقرر ذلك بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٧٠ . وادعى ... مدنيا عن نفسه وبصفته وصيا على أولاد المحبى عليه قبل المتهمين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات طنطا قضت فى الدعوى حضوريا بتاريخ ١٩ من أبريل سنة ١٩٧٣ هملا بمادتي الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات ، ( أولا ) بمعاينة كل من المتهمين الثلاثة الأول بالأشغال الشاقة مدة خمسة عشر سنة وإلزامهم متضامين أن يدفعوا للدعى بالحقوق المدنية قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف المدنية . ( ثانيا ) ببراءة المتهمه الرابعة مما أسند إليها ورفض الدعوى المدنية المقامة ضدها . فطعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .



## المحكمة

حيث إن مما ينمى الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهم بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار قد شابه قصور في التسيب ، ذلك بأنهم دفعوا بأن الاعتراف المعزى إلى الطاعنين الثانى والثالث فى التحقيقات والذى دانهم الحكم إستنادا إليه قد صدر وليد إكراه وقع عليهما من رجال الشرطة وتخلف لديهما من جرائه إصابات أوردتها التحقيقات وأثبتها الحكم غير أنه لم يكن بتحقيق هذا الدفع الجوهرى وأطرحة بما لا يسوغ ذلك .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة أن المدافع عن الطاعن الأول شأنه فى ذلك شأن المدافع عن الطاعنين الثانى والثالث دفع ببطلان الاعتراف المنسوب إلى الأخيرين لصدوره تحت تأثير إكراه مالى وقع عليهما من رجال الشرطة واستدل على ذلك بما تخلف لديهما من جرائه من إصابات أثبتتها التقارير الطبية الشرعية ، هذا فضلا عن الإكراه الأذى الذى تعرضا له والذى يمثل فى إجراء التحقيق معهما فى مبنى المباحث العامة . وأصدرت المحكمة حكمها بعد ذلك فى الدعوى مستندة فيما استندت إليه إلى اعتراف هذين الطاعنين فى التحقيقات وودت على هذا الدفاع بأن الطاعن الأول لم يدل بثمة اعتراف يمكن إرجاعه إلى تعرضه لتعذيب ما ، وبأن السجلات الظفرية التى وجدت بجسم الطاعن الثانى من التفاهة بحيث لا يمكن أن تحمله على الاعتراف ، كما أن ما أثبتته الكشف الطبي من وجود مخجات ظفرية يساعد الطاعن الثالث وبأعلا ساقه يجوز حدوثها من الاحتكاك بجسم صلب كالأرض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع ببطلان الاعتراف هو دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ردا سائغا يستوى فى ذلك أن يكون المتهم المقرر هو الذى وقع عليه الإكراه أو يكون قد وقع على غيره من المتهمين مادام الحكم قد عول فى قضائه بالإدانة على هذا الاعتراف ، وأن الاعتراف الذى تعتد به يجب أن يكون اختياريا ولا يعتبر كذلك — ولو كان صادقا — إذا حصل تحت تأثير الإكراه أو التهديد أو الخوف الناشئين عن أمر غير مشروع كائنا ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الإكراه ، فكان يتعين على المحكمة وقد دفع أمامها بأن اعتراف الطاعنين الثانى

والثالث كان نتيجة إكراه أدبي تعرضا له من التحقيق معهما في دار المباحث العامة ، وإكراه مادي تمثل فيما أصابهما من الأذى الذي قدما عليه الدليل من وجود إصابات بهما — أن تتولى هي تحقيق دفاعهما وتبحث هذا الإكراه وسببه وعلاقته بأقوالهما ، فإن هي نكأت عن ذلك واكتفت بقولها أنه لم يقع ثمة إكراه على الطاعن الأول وبأن إصابات الطاعن الثاني من التفاهة بحيث لا تدعوه للاعتراف وبأن إصابات الطاعن الثالث قد تنجم من احتكاكه بالأرض ، كل ذلك دون أن تعرض للصلة بين الإصابات وبين الاعترافات التي عولت عليها — فإن حكمها يكون قاصرا متعينا نقضه ، ولا يغني في ذلك ما ذكرته المحكمة من أدلة أخرى إذ أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ومنها مجتمعة تكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

## جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حجازي ، نائب رئيس المحكمة وحضوية السادة  
المستشارين : نصر الدين حسن عزام ، ومحمود كمال عطيفة ، وطه الصديق دقانة ، ومحمد  
عادل مرزوق .

( ٢٠٩ )

### الطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٣٤ القضائية

( ١ ) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . إثبات .  
" شهود " .

سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة . احتمالاتها لأقوال الشاهد يفيد اطراحها بغير  
الإعتبارات التي ساقها الدفاع لملها من عدم الأخذ بها .

( ٢ ، ٣ ) إثبات . " بوجه عام " . بطلان . دفع . " الدفع  
ببطلان عمالية العرض " . تحقيق . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

( ٢ ) الدفع ببطلان عمالية العرض . عدم ابدائه أمام محكمة الموضوع . لا هل لإثارة  
أمام محكمة النقض .

( ٣ ) تبيي تحقيق المرحلة السابقة هل المحاكمة . لا يصح أن يكون سببا للطعن  
بالتنقض .

( ٤ ) تحقيق . إجراءات محاكمة . نقض . " أسباب الطعن .  
ما لا يقبل منها " .

التي على المحكمة نعردها من إجراء تحقيق لم يطلب منها . لا يجوز .

( ٥ ) دفع . " الدفع بتعذر الرؤية " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير  
الدليل " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " .



الدفاع المبني على تعذر الرؤية . موضوعي . كفاية الرد عليه بالأخذ بأدلة الثبوت في الدعوى .

(٦) دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " . حكم . " تسببه تسبب غير معيب " . دفع : " الدفع بتعذر الرؤية " . إثبات . " بوجه عام " . اغتصاب انشئ .

موجب صناع ، ما يدين المتهم من أوجه دفاع وتحققه . متى يجوز للحكمة الاعراض عنه مثال لتسبب سائق في الرد على الدفع بتعذر الرؤية وطلب إجراء تجربة .

(٧) حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " . اغتصاب انشئ .

مثال تسبب سائق في تبرير تضارب الجني عليها في تحديد لون ملابس الطاعن مع تمكنها من تمييز ملامحه .

(٨ ، ٩) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " . إثبات . " بوجه عام " .

(٨) الجدل الموضوعي في تقدير أدلة الدعوى تستقل به محكمة الموضوع . عدم جواز مجادلتها أو معارضة عقيدتها في شأنه أمام النقض .

(٩) حق محكمة الموضوع في الاعراض من قاعة المرد الثاني .

١ - لمحكمة الموضوع بما لها من سلطة في تقدير الأدلة أن تأخذ بما ترناح إليها منها ، وفي اطمئنانها إلى أقوال المجني عليها ، ما يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحماها على عدم الأخذ بها ، إذ أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع ولا يجوز للجلد في ذلك أمام محكمة النقض .

٢ - لما كان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع ببطلان عملية العرض التي أجراها محقق الشرطة وأسفرت عن تعرف المجني عليها على الطاعن ، فلا محل لإثارته أمام محكمة النقض .

۳ — تعيب التحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة لا يصلح أن يكون سببا للطعن بالنقض .

۴ — ليس للطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها .

۵ — الأصل أن الدفاع المبني على تعذر الرؤية بسبب الظلام حيث لا يستعمل عادة بسبب قوة الأشياء هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي بحسب الحكم ودا عليها أخذه بأدلة الثبوت في الدعوى .

۶ — من المستقر عليه أنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يبديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا أن المحكمة إذا كان قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فلها أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين علة عدم إجابتها هذا الطلب . وإذا كان الحكم قد عرض للدفاع المبني على تعذر الرؤية بسبب الظلام وطلب إجراء تجربة وأطرحه في قوله : " وأما عن أن الوقت كان ظلاما لا يسمح بالرؤية والإصرار على إجراء تجربة فإن وجود المصباح الغازي كاف لانبعاث ضوء منه يسمح بالرؤية من خلاله وإلا استعانت المجنى عليها به في الإضاءة " وإذا كان هذا الذي أورده الحكم سائغا ، وقد بان أن المنازعة في إمكان الرؤية تستهدف إثارة الشبهة في الدليل المستمد من أقوال المجنى عليها وهو ما أعرضت المحكمة عنه اطمئنانا منها لأدلة الثبوت التي عولت عليها وأوضحت علة رفضها له ، فإن ما ينهه الطاعن من إخلال بحقه في الدفاع يكون غير سديد .

۷ — لما كان تبرير المحكمة لتضارب المجنى عليها في تحديد لون ملابس الطاعن بحالة الإضاءة وبارتباك المجنى عليها نفسيا بسبب مفاجأة الطاعن لها وطعنها بمطواه طعنتين لا يتعارض عقلا ومنطقا مع القول بتمكن المجنى عليها من تمييز ملامح الطاعن والتعرف عليه ولو كان ضوء المصباح الغازي الذي يضئ المكان خافتا ، فكذلك بان الطاعن كان لصيقا بها حينما هم بوقاءها كرها فهبت من نومها وأمسكت به مستغيثة فاضطر إلى طعنها بمطواه طعنتين ، وهي أمور تسمح بجرأتها بل وتلح على المجنى عليها في التعرف على شخصه ، وليس كذلك الحال بالنسبة لـ لون ملبسه ، ومن ثم فإنه لا يقبل من الطاعن ما يثيره في هذا الشأن من قالة التناقض .

٨ - الجدل الموضوعي في تقدير أدلة الدعوى هو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز محايلتها فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض .

٩ - لمحكمة الموضوع أن تعرض عن قالة شهود النفي مادامت لا تتق بما شهدوا به .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في ليلة ١٢ من مايو سنة ١٩٧٠ بدائرة مركز الباجور محافظة المنوفية : المتهم الأول ( أولا ) شرع في واقعة ... .. بغير رضاها بأن فاجأها وهي نائمة في مسكنها ورفع عنها ملابسها بقصد مواقعتها رضا عنها وأوقف أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه هو استيقاظ المجنى عليها واستغاثتها ( ثانيا ) أحدث عمدا : .. .. الاصابات المبيته بالتقرير الطبي الشرعي والتي أعجزتها عن أشغالها الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوما .

المتهم الثاني - دخل بيت المجنى عليها سائلة الذكر المسكون بقصد ارتكاب جريمة فيه . وطلبت من مستشار الاحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما طبقا لمواد الاحالة ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات شبين الكوم قضت بحضورها بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٧٣ عملا بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٦٧ و ١٢٤٢ و ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول والمسادتين ٣٧٠ و ١/٣٧٢ من هذا القانون بالنسبة للمتهم الثاني بمعاينة المتهم الأول بالحبس مع الشغل لمدة سنة عن التهمتين المسندتين إليه ومعاينة المتهم الثاني بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة أشهر . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## الحكمة

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الأول .. .. هو أن الحكم المطعون فيه إذ دانه بجريمتي الشروع في وقاع انثى بغير رضاها واحداث جرح بها قد شابه الفساد في الاستدلال والقصور والتناقض في التسبيب والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الحكم حول في إدانة الطاعن على أقوال المجنى عليها على الرغم من تضاربها



في لون ملابس المعتدى عليها وعدم إمكانها رؤيته والتحقيق من شخصه في ظروف الحادث ليلا على ضوء المصباح الغازي ، واتخذ من تعرفها عليه في عملية العرض التي أجراها محقق الشرطة بغير انتداب من النيابة دليلا قبله رغم بطلان هذا الاجراء . وقد أثار الطاعن في دفاعه أن المجنى عليها تعرفه من قبل وسبق أن أشهدته في جنازة ضرب فلم يؤازرها مما دعاها إلى إتهامه . كما تمسك بعدم إمكان الرؤية في ظروف الحادث ، هذا إلى أن الدفاع عن المتهم الثاني طلب إجراء تجربة عرض في ظروف تماثل ظروف الحادث فلم تستجب المحكمة إلى هذا الطلب وأطرحت دفاعه دون أن تعن بتحقيقه ، ولم تستقر على قول واحد في شأن إمكان الرؤية إذ قطعت بذلك في موضع من الحكم ثم عادت فأرجعت تضارب المجنى عليها في لون ملابس الطاعن إلى تعذر الرؤية لقلة الضوء ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للريمتين اللتين دان الطاعن الأول بهما وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها مستمدة من أقوال المجنى عليها والتقارير الطبية الشرعي ومعاينة النيابة لمكان الحادث ، عرض لدفاع الطاعن وأطرحه أخذا بأقوال المجنى عليها وماتر أدلة الثبوت التي أطمأن إليها . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع بما لها من سلطة تقدير الأدلة أن تأخذ بما ترتاح إليه منها ، وفي اطمئنانها إلى أقوال المجنى عليها ما يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لهما على الأخذ بها إذ أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع ببطلان عمالية العرض التي أجراها محقق الشرطة وأسفرت عن تعرف المجنى عليها على الطاعن فلا محل لاثارته أمام محكمة النقض ، فضلا عن أن تميب التحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة لا يصلح أن يكون سببا للطعن بالنقض ، فإن ما يشير الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يطلب

تحقيقا معيناً لإثبات أن المجنى عليها كانت تعرفه من قبل الحادث ولم يطلب ضم قضية اللجنة التي يزعم أنها حاولت أن تشهده فيها ، فليس له من بعد أن ينحى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن الدفاع المبني على تعذر الرؤية بسبب الظلام حيث لا يستحيل عادة بقوة الأشياء هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي بحسب الحكم رداً عليها أخذه بأدلة الثبوت في الدعوى ، وكان الحكم - مع هذا - قد عرض لهذا الدفاع بصدور الرد على طلب المتهم الثاني - الطاعن الثاني - إجراء تجربة وأطرحه في قوله "وأما عن أن الوقت كان ظلاماً لا يسمح بالرؤية والاصرار على إجراء تجربة فإن وجود المصباح الغازي كاف لانبعث ضوء منه يسمح بالرؤية من خلاله وإلا لما استعانت المجنى عليها به في الإضاءة وإذا كان هذا الذي أورده الحكم سائفاً ، وكان من المستقر عليه أنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يبديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا أن المحكمة إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فلها أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين حلة عدم إجابتها هذا الطلب ، ومن ثم فإنه وقد بان أن المنازعة في إمكان الرؤية تستهدف إثارة الشبهة في الدليل المستند من أقوال المجنى عليها وهو ما أعرضت المحكمة عنه أطمئناناً منها لأدلة الثبوت التي حولت عليها وأوضحت حلة رفضها له ، فإن ما ينهض الطاعن من إخلال بمقه في الدفاع يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان تبرير المحكمة لتضارب المجنى عليها في تحديد لون ملابس الطاعن بحالة الإضاءة وبارتباك المجنى عليها نفسياً بسبب مفاجأة الطاعن لها وطعنها بمطواة طعنتين ، لا يتعارض عقلاً ومنطقاً مع القول بتمكن المجنى عليها من تمييز ملاح الطاعن والتعرف عليه ولو كان ضوء المصباح الغازي الذي يضيء المكان خافتاً ، ذلك بأن الطاعن كان لصيقاً بها حينما هم بوقاعها كرها فهبت من نومها وأمسكت به مستغيثة فاضطر إلى طعنها بمطواة طعنتين ، وهي أمور تسمح بحرياتها بل وتلح على المجنى عليها في التعرف على شخصه ، وليس كذلك الحال بالنسبة للون ملبسه ، ومن ثم فإنه لا يقبل من الطاعن ما يشيره في هذا الشأن من قالة التناقض ، لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه موصوفاً .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الثاني .. ..  
هو أن الحكم المطعون فيه إذ دانه بجريمة دخول منزل مسكون بقصد ارتكاب

جريمة، قد عاره الفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع والتناقض في التسبب، ذلك بأن الحكم استدل على ثبوت الجريمة في حقه بأقوال المجنى عليها على الرغم من تعذر الرؤية واستحالة تعرفها عليه في ظروف الحادث وقد تمسك الدفاع بطلب إجراء تجريبه في ظروف مماثلة لما إلا أن المحكمة لم تجبه إلى مطالبه وأعرضت عن قالة شهود النفي الذين صادقوا الطاعن على مبيته بالحقل بعيدا عن مكان الحادث ليلة وقوعه، وتناقضت في حكمها حين قطعت بتمكن المجنى عليها من التعرف على الطاعن وقت الحادث على ضوء المصباح الغازي ثم عادت فعلمت عدم تحقق المجنى عليها من لون ملابس الطاعن الأول بتعذر الرؤية لقلة الضوء، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن الثاني بها وأورد على ثبوتها في حقه الأدلة السائغة التي تؤدي إليها، وكان ما يثيره الطاعن بقالة الفساد في الاستدلال والتناقض في التسبب أو بدعوى الإخلال بحقه في الدفاع لعدم استجابة المحكمة إلى ما طلبه من إجراء تجريبه في ظروف تماثل ظروف الحادث مردودا مما سلف بيانه في ارد على الأوجه المماثلة من الطعن المقدم من الطاعن الأول فضلا عما أثبتته الحكم من أنه - أي الطاعن الثاني - وهو جار للمجنى عليها فقد باتت معرفتها له ميسرة على ضوء مصباح الغاز، ومن ثم فإن ما ينهض من ذلك لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير أدلة الدعوى وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض. لما كان ما تقدم، وكان لمحكمة الموضوع أن تعرض عن قالة شهود النفي مادامت لاثق بما شهدوا به فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.



## جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٣

بإدارة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزوى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : نصر الدين حسن عزام ، ومحمود كامل عطيفة ، وطه الصديق دنانة ، ومحمد عادل  
مرزوق .

( ٢١٠ )

الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٤٣ القضائية

ضرب . " أحدث عاهة " . جريمة . " أركانها " .

تعريف قضاء النقص للعاهة المستديمة في مفهوم المادة ٢٤٠ عقوبات .

فقد جزء من الضامنين التاسع والعاشر الأيسرين مع بعض الضيق في التنفس عاهة مستديمة .

إثمه وإن كان القانون لم يرد به تعريف العاهة المستديمة واقتصر على إيراد  
بعض الأمثلة لها إلا أن قضاء محكمة النقض قد جرى على ضوء هذه الأمثلة  
على أن العاهة في مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هي فقد أحد أعضاء  
الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعته أو تقايلها بصفة مستديمة وبذلك فإن العاهة  
تتحقق وجودها بفقد أحد الأعضاء أو الأجزاء أو تقليل منفعته ، ومن ثم فإن  
المحكمة حين اعتبرت فقد جزء من الضامنين التاسع والعاشر الأيسرين مع بعض  
الضيق في التنفس عاهة مستديمة تكون قد طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٧ سبتمبر سنة ١٩٦٨ بدائرة مركز  
طلخا محافظة المنوفية : أحدث عمداً .. .. الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي  
الشرعى بأن ضربه بآلة حادة ( مطواه ) في صدره فأحدث به إصابة مאלفة  
الذكر والتي تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد جزء

من الضلعين التاسع والعاشر الأيسرين مع ضيق بسيط بالتنفس مما يقلل من كفاءته ومقدرته على العمل بما يقدر بنحو ١٠٪ ، وكان ذلك مع سبق الإصرار والترصد ، وطلبت من مستشار الإحالة إحالته على محكمة الجنايات لمعاقبته بمواد الاتهام . فقرر ذلك ، وادعى ... المحجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت ، ومحكمة جنايات المنصورة قضت بحضور يا بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٧٢ عملا بالمادة ١/٢٤٠ - ٢ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وإلزامه أن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه اعتبر الواقعة التي دانه بها جنائية إحداث عاهة مستديمة ، في حين أن ما تخلف لدى المحجنى عليه نتيجة اعتداء الطاعن عليه من فقد جزء من الضلعين التاسع والعاشر الأيسرين مع ضيق بسيط بالتنفس - على النحو الذى حصله الحكم من التقرير الطبى الشرعى - لا يشكل عاهة مستديمة مادام أن المحجنى عليه لم يفقد عضو الجسم اللازم للتنفس ولم يفقد منفعة ، ولا تعدو الواقعة أن تكون جنحة ضرب ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة اندعوى بما حصله أنه بينما كان المحجنى عليه عائدا إلى حقله نرج إليه الطاعن من زراعة مجاورة كان يكن فيها وعاجله بطعنة واحدة في جانبه الأيسر بمطواه فأحدث إصابته التى نشأت عنها عاهة مستديمة ، وأورد من واقع التقرير الطبى الشرعى أنه تخلف من جراء إصابة المحجنى عليه بأيسر الصدر عاهة مستديمة هى فقد جزء من الضلعين التاسع والعاشر الأيسرين مع ضيق بسيط فى التنفس وأن تلك العاهة تقدر بنحو عشرة فى المائة . لما كان ذلك ، وكان القانون وإن لم يرد به تعريف العاهة المستديمة واقتصر على إيراد بعض الأمثلة ما ، إلا أن قضاء محكمة النقض قد جرى على ضوء هذه الأمثلة على أن العاهة فى مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات

هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعته أو تقايلها بصفة مستديمة وبذلك إن العاهة يتحقق وجودها بفقد أحد الأعضاء أو الأجزاء أو تقليل منفعته ، ومن ثم فإن المحكمة حين اعتبرت فقد جزء من الضلعين التاسع والعاشر الأيسرين مع بعض الضيق في التنفس عاهة مستديمة تكون قد طبقت القانون تطبيقا صحيحا . لما كان ماتقدم ، وكان الحكم المطعون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة تؤدي إلى مارتبه عليها وأنزل عليها الحكم الصحيح في القانون ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

---



## جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار/أحمد عبد المنعم حزاوي نائب رئيس المحكمة ، وحضره :  
المستشارين : نصر الدين حسن حزام ، ومحمود كامل عطيفة ، وطه المديح دقانة ، وعبد هادي  
مريوق .

( ٢١١ )

الطعن رقم ٨٠٣ لسنة ٤٣ القضائية

( ١ ) سبق الإصرار . محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" .

البحث في توافر ظرف سبق الإصرار . موضوعي . مثال لتسبب عائق  
على استخلاصه .

( ٢ ) محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . تقض . "أسباب الطعن .  
الطعن . مالا يقبل منها" .

لجندل الموضوعي في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى . عدم جواز  
إثارة أمام للنقض .

( ٣ ) أسباب الإباحة . "دفاع شرعي" . محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير  
قيام الدفاع الشرعي" .

تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام الدفاع الشرعي . موضوعي

( ٤ ) أسباب الإباحة . "دفاع شرعي" . سبق الإصرار . ضرب أفضى  
إلى موت . تقض . "أسباب الطعن . مالا يقبل منها" . حكم . "تسببه .  
تسبب غير معيب" .

إثبات الحكم المطعون فيه في حق "طاعين توافر سبق الإصرار بتفتي معه حقا . وجوب الدفاع  
الشرعي . تطيل ذلك

## ٥ دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره" .

محكمة الموضوع غير ملزمة بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة . تأخر الإبلاغ عن الواقعة . التشكك في تصديق رواية شهود الإثبات . دفاع موزع . كفاية أن يكون الرد عليه مستفادا من أدلة الثبوت السائغة التي أوردتها .

١ — لما كان البحث في توافر ظرف سبق الاصرار من إطلاقات محكمة الموضوع تستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها مادام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج ، وكان الواضح من مدونات الحكم أنه استظهر أن الضغينة التي دلت على قيامها تدليلا سائغا ولدت في نفس الطاعنين أثرا دفعهم إلى ارتكاب الجريمة بعد تفكير وروية وتدبير فإن استخلاصه لظروف سبق الاصرار يكون سليما وصحيحا في القانون .

٢ — الجدل الموضوعي في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

٣ — تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها يتعلق بموضوع الدعوى ، لمحكمة الموضوع القول الفصل فيه بلا معقب مادام استدلالها سليما يؤدي إلى ما انتهى إليه .

٤ — إثبات الحكم المطعون فيه في حق الطاعنين التدبير للجريمة بتوفر سبق الاصرار لديهم على إيقاعها ينتفى معه حتما موجب الدفاع الشرعي الذي يفترض ردا حالا لعدوان حال دون الاسلاس له وإعمال الخطة في إنثاده ولأن الدفاع الشرعي لم يشرع للانتقام من الغرماء بل لكف الاعتداء .

٥ — محكمة الموضوع غير ملزمة بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها وبيان العلة فيما أعرضت عنه من شواهد النفي أو أخذت به من أدلة الثبوت مادام لقضائها وجه مقبول ، فلا على المحكمة إن هي لم تعرض بعد إلى دفاع الطاعنين بشأن تأخر الإبلاغ عن الواقعة ، والتشكك في تصديق رواية شهود الإثبات لتعذر الرؤية أثناء الشجار أو إمكان استعمال السلاح الناري في غير الارهاب ، لأنه لا يعدو أن يكون دفاعا موضوعيا يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من أدلة الثبوت السائغة التي أوردتها الحكم .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخر حكم ببراءته بأنهم في يوم ٢٧ أغسطس سنة ١٩٦٨ بدائرة مركز أبوقرقاص محافظة المنيا : ( أولا ) ضربوا .. .. عمدا مع سبق الاصرار بأن اتفقوا على الاعتداء عليه وعلى إخوته بالضرب وأعدوا لذلك عصيا وما أن شاهدوا المجنى عليه حتى انهال عليه المتهم الأول ضربا بالعصا محدثين به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصدوا من ذلك قتلا ولكن الضرب أفضى إلى موت المجنى عليه ( ثانيا ) ضربوا .. .. عمدا مع سبق الاصرار بأن اتفقوا على الاعتداء عليه وعلى إخوته بالضرب وأعدوا لذلك عصيا وما أن شاهدوا المجنى عليه حتى انهال عليه المتهم الثاني ضربا بعصا محدثين به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصدوا من ذلك قتلا ولكن الضرب أفضى إلى موت المجنى عليه ( ثالثا ) ضربوا .. .. عمدا مع سبق الاصرار بأن اتفقوا على الاعتداء عليه وعلى إخوته بالضرب وأعدوا لذلك عصيا ، وما أن شاهدوا المجنى عليه حتى رماء المتهم الثالث بمقدوف نارى وضربه المتهمان الأول والثاني بالعصى محدثين به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوما . والمتهم الثالث ( أولا ) أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مششخن ( فرد خرطوش ) ( ثانيا ) أحرز ذخيرة مما تستعمل فى السلاح النارى سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له بحمله . وطلبت من مستشار الاحالة إحالة المتهمين إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة فقرر بذلك بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٦٩ . وادعى .. .. والد القتيل مدنيا قبل المتهمين [ متضامين بمبلغ ٢٥٠ ج على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات المنيا قضت حضوريا بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٧٠ عملا بالمواد ١/٢٣٦ - ٢ و ١/٢٤٢ - ٢ ] و ٢/٣٢٢ من قانون العقوبات ١/١ و ٦ و ١/٢٦ - ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمى ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ المرفق بمعاينة كل من المتهمين الطاعنين بالسجن لمدة عشر سنوات لما أسند إليهم ومصادرة السلاح المضبوط وإلزامهم متضامين بأن يدفعوا



للمدعى بالحق المدني مبلغ مائتي وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض والمصروفات ومبلغ عشر جنيهاً مقابل أتعاب المحاماه . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض وقضى في الطعن بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٧١ بقبوله شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنايات المنيا لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى . والمحكمة المذكورة — مشكلة من دائرة أخرى — قضت بحضور يا بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٧٣ بمعاينة كل من المتهمين بالسجن لمدة عشر سنوات ومصادرة السلاح المضبوط وإلزامهم أن يدفعوا للمدعى بالحق المدني مبلغ مائتين وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض والمصروفات ومبلغ عشرة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماه . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية في ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه — إذ دان الطاعنين بجريمة الضرب المفوضى إلى الموت مع سبق الإصرار وبجريمة إحراز سلاح ناري وذخيرة بغير ترخيص بالنسبة للطاعن الثالث — قد تعيب بفساد الاستدلال وشابه قصور في التسبيب ، ذلك بأنه دلت على توافر ظرف سبق الإصرار بما لا يؤدي إلى قيامه وأطرح في سبيل ذلك ما دلت عليه تحريات الشرطة من أن الحادث وقع عرضاً حين تحرش المجنى عليهم بالطاعنين وما دلت عليه المعاينة من أن زراعتهم تلى زراعة المجنى عليهم الذين كانوا قد سبقوهم إليها للاعتداء عليهم شفاء لما في صدورهم من جراء نقل الحد والاعتداء على والدم في اليوم السابق على الواقعة كما أطرح الحكم ما ركن إليه الطاعنون من هذه الأسباب تدليلاً على قيام حالة الدفاع الشرعي في حقهم بما لا يسوغ إطراحه ، والتفت عن دلالة التأخر في الإبلاغ عن الحادث . ووجود إصابات بالطاعنين وتعذر الرؤية وقت الشجار وماتين من عدم استخدام العصي المضبوطة في الاعتداء وإن السلاح لم يكن لأي من الطاعنين والإلاستخدامه في القتل دون الإرهاب ، وكل ذلك يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان البحث في توافر ظرف سبق الإصرار من إطلاقات محكمة الموضوع تستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا تتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج ، وكان الواضح من مدونات الحكم أنه استظهر أن الضغينة التي دلت على قيامها تدليلا سائغا ولدت في نفس الطاعنين أثرا دفعهم إلى ارتكاب الجريمة بعد تفكير وروية وتدبير فإن استخلاصه لظرف سبق الإصرار يكون سليما ومحييا في القانون . هذا وإذا كانت معاينة مكان الحادث قد أوردت أن زراعة الطاعنين تلى زراعة المجنى عليهم فليس من شأن ذلك في ذاته أن يدل على أن ذهاب المجنى عليهم إلى مكان الحادث كان سابقا على توجه الطاعنين إلى هناك . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أورد " أن المحكمة لا تطمئن لما جاء بمحضر التحريات بخصوص ظرف سبق الإصرار لأن هذه التحريات علاوة على إنها لا تفيد دليلا في الدعوى تطمئن إليه المحكمة فإنها لم تتأيد بأي دليل يعززها في هذا الخصوص " وكان الجدل الموضوعي في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض ، فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الشأن يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها يتعلق بموضوع الدعوى ، لمحكمة الموضوع القول الفصل فيه بلا معقب ما دام استدلالها سليما يؤدي إلى ما انتهى إليه كما هو الحال في الدعوى المطروحة ، هذا فضلا عما أثبتته الحكم المطعون فيه في حق الطاعنين من التدبير للجريمة ، بتوفر سبق الإصرار لديهم على إيقاعها مما ينتفى معه حتما موجب الدفاع الشرعي الذي يفترض ردا حالا لعدوان حال دون الاسلاس له وإعمال الخطة في اتقاذه ، لهذا ولأن الدفاع الشرعي لم يشرع للانتقام من الغرماء بل لكف الاعتداء فلا محل لما أثاره الطاعنون في هذا الصدد . لما كان ما تقدم ، وكان من المقرر أن الدفع بتلقيق التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تنتم المحكمة بالرد عليها استقلالا ،

وكانت محكمة الموضوع غير ملتزمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها وبيان العلة فيما أعرضت عنه من شواهد النفي أو أخذت به من أدلة الثبوت ما دام لقضاؤها وجه مقبول ، فلا على المحكمة إن هي لم تعرض بعد إلى دفاع الطاعنين بشأن تأخر الإبلاغ عن الواقعة ، والتشكك في تصديق رواية شهود الإثبات لتعذر الرؤية أثناء الشجار وإمكان استعمال السلاح الناري في غير الإرهاب ، لأنه لا يعدو أن يكون دناعا موضوعيا يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من أدلة الثبوت السائغة التي أوردتها الحكم . لما كان كل ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقهم أدلة سائغة لها معيتها الصحيح من أوراق الدعوى وعرض لدفاعهم ورد عليه بما يفنده . فإن الطعن برمته ينحل إلى جدل موضوعي حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة القائمة في الدعوى مما لا شأن لمحكمة النقض به ، ويكون الطعن برمته على غير أساس متعين الرفض موضوعا .



## جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد / المستشار حسين سعد سماح نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :  
سعد الدين عطية ، وحنان أبو الفتوح الشربيني ، وإبراهيم أحمد الديواني ، وحسن  
علي المغربي .

( ٢١٢ )

### الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٤٣ القضائية

(٢٤١) استئناف . "التقرير به . ميعاده" . محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير  
الدليل" . حكم . "تسببه" . تسبب غير معيب" . نقض . "ما يجوز وما لا يجوز  
الطعن فيه من الأحكام" . "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها" . طعن .  
معارضة .

( ١ ) تقدير كفاية عذر المستأنف في عدم التقرير بالاستئناف في الميعاد . من حق قاضي الموضوع  
بغير معقب . ما لم تكن أسباب رفض العذر غير سائغة . مثال لتسبب سائغ .

( ٢ ) الطعن في حكم محكمة أول درجة أمام النقض . غير جائز .

١ - من المقرر أن تقدير كفاية العذر الذي يستند إليه المستأنف في عدم  
التقرير باستئنافه في الميعاد من حق قاضي الموضوع ، فمتى انتهى إلى رفضه  
فلا معقب عليه من محكمة النقض إلا إذا كانت علة الرفض غير سائغة . ولما كان  
للمحكمة أن لا تصدق دفاع المتهم الذي يبديه أمامها غير مؤيد بدليل ، وكان الحكم  
المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن في قوله : "حيث إن محكمة أول درجة قضت  
في ١٩٧١/٦/٥ باعتبار المعارضة كأن لم تكن واستأنف المتهم في ٥ من يناير  
سنة ١٩٧٢ ومن ثم فإن استئنافه غير مقبول شكلا للتقرير به بعد الميعاد ، ولا يقدح  
في ذلك قول المتهم بأنه كان مريضا إذ لم يقدم دليلا على ذلك ولو كان صادقا فيما  
قرره لأعد لذلك الدليل حتى يكون تحت بصر المحكمة ورقابتها عند مثوله أمامها

في الجلسة الاستثنائية “ . وكانت المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه ”يُحصل الاستئناف بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم في ظرف عشرة أيام من تاريخ النطق بالحكم الحضورى ، أو الحكم الصادر في المعارضة أو من تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للمعارضة في الحكم الغيابي أو من تاريخ الحكم ، باعتبارها كأن لم تكن “ فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب في قضائه بعدم قبول استئناف الطاعن شكلا لتقديمه بعد الميعاد محسوبا من يوم صدور الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن .

٢ — متى كان الحكم الاستثنائي لم يفصل إلا في شكل الاستئناف بعدم قبوله وكانت بقية الأوجه التي يثيرها الطاعن خاصة بالموضوع ، فإن هذه الأوجه لا تكون موجهة إلا إلى حكم محكمة أول درجة وهو ما لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١١ يونيه سنة ١٩٧٠ بدائرة قسم الظاهر محافظة القاهرة : بدد المحجوزات المبينة وصفا وقيمة بالمحضر ، المملوكة له والمحجوز عليها إداريا لصالح محافظة القاهرة فاختلسها لنفسه بغية تملكها إضرارا بالجهة الحاجزة . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح الظاهر الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ٣١ أغسطس سنة ١٩٧٠ عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ثلاثة جنيهاً لإيقاف التنفيذ بلا مصاريف جنائية . عارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ٥ يونيه سنة ١٩٧١ باعتبارها كأن لم تكن بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهم ، ومحكمة القاهرة الابتدائية ( بهيئة استثنائية ) قضت حضوريا بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٧٢ بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد بلا مصاريف جنائية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو القصور في التسييب والإخلال بحق الدفاع والخطأ في تطبيق القانون والخطأ في الإسناد ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول الاستئناف المرفوع من الطاعن شكلا للتعريض به بعدم الميعاد على الرغم من أنه — أى الطاعن — قرر أمام المحكمة الاستئنافية بأن مانعا قهريا وهو المرض حال بينه وبين حضور جلسة المعارضة أمام محكمة أول درجة التي قضى فيها باعتبار المعارضة كأن لم تكن كما حال دون علمه بالحكم الصادر في المعارضة وطلب التأجيل لتقديم الدليل على ذلك ، إلا أن المحكمة التفتت عن طلبه ولم تحقق العذر الذي أبداه أمامها هذا فضلا عن أن الحكم الغيابي الابتدائي صدر باطلا لعدم إعلان الطاعن إعلانا صحيحا بالحضور بجلسة المحاكمة ، كما خلا الحكم الصادر في المعارضة الابتدائية من اسم القاضى الذى أصدره وقد دانه الحكم الابتدائي من جريمة تبديد محجوزات على الرغم من انتفاء نية التبديد لديه لعدم علمه بيوم البيع .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه عرض لدفاع الطاعن في قوله "حيث إن محكمة أول درجة قضت في ١٩٧١/٦/٥ باعتبار المعارضة كأن لم تكن واستأنف المتهم في ٥ يناير سنة ١٩٧٢ ومن ثم فإن استئنافه غير مقبول شكلا للتعريض به بعدم الميعاد ، ولا يقدح في ذلك قول المتهم بأنه كان مريضا إذ لم يقدم دليلا على ذلك ولو كان صادقا فيما قرره لأعد لذلك الدليل حتى يكون تحت بصر المحكمة ورقابتها عند مثوله أمامها في الجلسة الاستئنافية" . لما كان ذلك ، وكان تقدير كفاية العذر الذى يستند إليه المستأنف في عدم التقرير باستئنافه في الميعاد من حق قاضى الموضوع متى انتهى إلى رفضه فلا معقب عليه من محكمة النقض ، إلا إذا كانت علة الرفض غير سائغة ، وكان للمحكمة أن لا تصدق دفاع المتهم الذى يبديه أمامها غير مؤيد بدليل . وكانت المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه "يحصل الاستئناف بتقرير في قلم كتاب المحكمة التى أصدرت



الحكم في ظرف عشرة أيام من تاريخ النطق بالحكم الحضورى، أو الحكم الصادر في المعارضة أو من تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للمعارضة في الحكم الغيابى أو من تاريخ الحكم باعتبارها كأن لم تكن“. لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب في قضائه بعدم قبول استئناف الطاعن شكلا لتقديمه بعد الميعاد محسوبا من يوم صدور الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . ولما كانت بقية الأوجه التى يثيرها الطاعن خاصة بالموضوع ، وكان الحكم الاستئنافى لم يفصل إلا فى شكل الاستئناف بعدم قبوله ، فإن هذه الأوجه لا تكون موجهة إلا إلى حكم محكمة أول درجة وهو ما لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

---

## جلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :  
 محمد الدين عطاية ، وحسن أبو الفتوح الشريف ، وإبراهيم أحمد الديواني ، وحسن  
 علي المغربي .

( ٢١٣ )

### الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٣ القضائية

( ١ و ٢ ) مأمورو الضبط القضائي . " إختصاصاتهم " . مراقبة .  
 استدلال . قبض . حكم . " تسببيه . تسبيب غير معيب " . اشتباه .  
 تلبس .

( ١ ) عدم تجرد مأمور الضبط القضائي من صفته في غير أوقات العمل الرسمية . بقاء أهليه  
 لمباشرة الأعمال التي تامة بها القانون قائمة . ولو كان في إجازة أو عطلة رسمية . ما لم يوقف  
 عن عمله أو يمنح إجازة إجبارية .

( ٢ ) - ق مأمور الضبط القضائي في القبض في حالات التلبس بالجنح . عليه تحرير محضر  
 بالإجراءات .

قبض المأمور على المتهم متلبسا بجنحة مخالفة شروط المراقبة وتحرير محضرا بذلك . صحيح .  
 قيامه بهذه الإجراءات خلال فترة راحته لا يقدح في صحتها .

( ٣ ) تفتيش . مأمورو الضبط القضائي . " إختصاصاتهم " . سجون .  
 - حق . أمور الضبط القضائي في تفتيش المتهم كلما جاز له القبض عليه . بغض النظر عن سبب  
 القبض أو الغرض منه . قيام المأمور بتفتيش المتهم قبل إيداعه سجن مركز الشرطة . اثر قبضه  
 عليه قبضا صحيحا . تفتيش صحيح .

( ٤ ) مراقبة . تلبس . عقوبة . حكم . " تسببيه . تسبيب غير معيب " .

على المراقب التواجد في مسكنه عند غروب الشمس وألا يرحله قبل غروبها .

إدانة الحكم الطاعن بخالفة شروط المراقبة استنادا إلى مشاهدة الضابط إياه يسير في الطريق بعد غروب الشمس أثناء مدة وضعه تحت المراقبة . صحيح .

( ٥ ) إرتباط . محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . مراقبة . مواد مخدرة . عقوبة . حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" . مواد مخدرة . عقوبة . نقض . "أسباب الطعن . مالا يقبل منها" .

مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات . تقدير توافره . موضوعي .

توقيع الحكم عقوبة مستقلة عن كل من جرمي مخالفة شروط المراقبة وإحراز المواد المخدرة لتخلف شروط المادة ٢/٣٢ بينهما . مانع .

( ٦ ) محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . إثبات . "بوجه عام" . "شهود" . نقض . "أسباب الطعن . مالا يقبل منها" . حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" .

إستخلاص الصورة الصحيحة للواقعة ووزن أقوال الشهود . من إطلاقات محكمة الموضوع . عدم جواز مجادلتها في دقيقتها أمام النقض .

١ — من المقرر أن مأمور الضبط القضائي لا يتجرد من صفته في غير أوقات العمل الرسمي بل تظل أهليته لمباشرة الأعمال التي ناطه بها القانون قائمة — حتى إن كان في إجازة أو عطلة رسمية — مالم يوقف عن عمله أو يمنح إجازة إجبارية .

٢ — إن المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز لرجل الضبط القضائي القبض على المتهم في أحوال التلبس بالجنح عامة إذا كان القانون يعاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر . ولما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون المذكور توجب عليه — أي على مأمور الضبط القضائي — أن يثبت جميع الإجراءات التي يقوم بها في محضر ، وكان الثابت مما أورده الحكم أن أحد الضباط الذين شاهدوا الطاعن مخالفا شروط المراقبة — وهو معاون مباحث المركز — قام بضبطه متلبسا بهذه الجريمة وهي جنحة معاقب عليها بالحبس مدة



لا تزيد على سنة وفقا لنص المادتين ۲/۷ و ۱۳ من المرسوم بقانون رقم ۹۹ لسنة ۱۹۴۵ ، فإن القبض على الطاعن يكون قد وقع صحيحا ، كما أن قيام الضابط المذكور بتحرير محضر ضبط الواقعة يكون قد تم وفقا للقانون . ولا يؤثر في ذلك أن يكون الضابط قد مارس عمله في الوقت المخصص لراحته طالما أن اختصاصه لم يكن معطلا بحكم القانون .

۳ — نص قانون الإجراءات الجنائية في المادة ۴۶ منه على أنه في الأحوال التي يجوز فيها القبض على المتهم يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشه اعتبارا بأنه كما كان القبض صحيحا كان التفتيش الذي يرى من خول إجراءه على المقبوض عليه صحيحا أيا كان سبب القبض أو الغرض منه وذلك لعموم الصيغة التي ورد بها النص . ولما كان البادي مما أثبتته الحكم أن القبض على الطاعن قد وقع صحيحا — على ما سلف بيانه — فإن تفتيشه بمعرفة الضابط قبل إيداعه معجن مركز الشرطة تمهيدا لتقديمه إلى سلطة التحقيق يكون صحيحا أيضا .

۴ — متى كانت المادة الأولى من القانون رقم ۷۴ لسنة ۱۹۷۰ في شأن وضع بعض المشتبه فيهم تحت مراقبة الشرطة قد نصت على أن "يوضع تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين كل شخص توافرت فيه حالة الاشتباه المنصوص عليها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ۹۸ لسنة ۱۹۴۵ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم وصدر أمر باعتقاله لأسباب تتعلق بالأمن العام" — ثم أضافت "ويطبق في شأنه حكم المادة التاسعة من المرسوم بقانون المشار إليه" . وقد نصت هذه المادة الأخيرة — المعدلة بالقانون رقم ۱۵۷ لسنة ۱۹۵۹ — على أن "يعين وزير الداخلية الجهة والمكان اللذين يقضى فيهما المحكوم عليه من المتشردين أو المشتبه فيهم مدة المراقبة المحكوم بها" . كما جرى نص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ۹۹ لسنة ۱۹۴۵ بتنظيم الوضع تحت مراقبة البوليس بأن "تطبق أحكام هذا المرسوم بقانون على كل شخص تحت مراقبة البوليس طبقا لأحكام قانون العقوبات أو قانون المتشردين والمشتبه فيهم أو أي قانون آخر" . ونصت المادة السابعة منه على أنه "يجب على المراقب أن يقدم نفسه إلى مكتب البوليس الذي يكون مقيدا به في الزمان المعين في مذكرته على ألا يتجاوز ذلك مرة في الأسبوع ، ويجب عليه أيضا أن يكون في مسكنه

أو في المكان المعين لمأواه عند غروب الشمس وألا يبرحه قبل شروقها” . ونصت المادة ١٣ من المرسوم بقانون المشار إليه على أن ” يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة كل مراقب خالف حكما من الأحكام المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون “ . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الضابط شاهد الطاعن يسير في الطريق في الساعة ٩,٤٠ من مساء يوم ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧١ مخالفا شروط المراقبة وأنه قد تبين من مذكرة المباحث الجنائية أن الطاعن وضع تحت المراقبة لمدة سنتين ابتداء من أول سبتمبر سنة ١٩٧٠ حتى أول سبتمبر سنة ١٩٧٢ تطبيقا لأحكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ فإن الحكم إذ قضى بإدانة الطاعن لمخالفته شروط المراقبة وأوقع عليه العقوبة المقررة قانونا وفقا للمادة ١٣ من المرسوم بقانون رقم ٩٩ سنة ١٩٤٥ يكون قد أصاب صحيح القانون .

٥ - إن مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد إنتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض بحيث تتكون منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عناها المشرع بالحكم الوارد بالفقرة المشار إليها ، كما أن الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع . ولما كانت الوقائع كما أثبتها الحكم تفيد أن ما وقع من الطاعن من مخالفته شروط المراقبة واحرازه الجوهر المخدر المضبوط لم يكن وليد نشاط إجرامي واحد مما لا يتحقق به الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين الجريمتين اللتين دين بهما ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أوقع عليه عقوبة مستقلة عن كل من هاتين الجريمتين لا يكون قد خالف القانون في شيء .

٦ - لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، ومتى أخذت بأقوال شاهد فإن ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان حلة اطمئنانها إلى أقواله . ولما كانت المحكمة

قد اطمأنت إلى أقوال الضابطين شاهدي الإثبات وأخذت بتصويرهما للواقعة فإن ما يشير الطاعن في هذا الخصوص لا يخرج عن كونه جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارتها أو الخوض فيه أمام محكمة النقض .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧١ بدائرة مركز دمياط محافظتها : ( أولاً ) أحرز بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي جوهرين مخدرين "حشيشا وأفیونا" في غير الأحوال المصرح بها قانوناً ( ثانياً ) خالف شروط المراقبة الموضوع تحت أحكامها بموجب القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ بأن بارح مسكنه قبل شروق الشمس . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١/١ و ١/٣٧ و ٣٨ و ٤٦ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق والمواد ١/١ و ٥ و ٢/٧ و ١٣ و ١٥ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ ، فقرر ذلك في ٨ يونيو سنة ١٩٧٢ . ومحكمة جنايات المنصورة قضت حضورياً بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٧٣ عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبته المتهم ( أولاً ) بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المخدرات المضبوطة عن التهمة الأولى . ( ثانياً ) بالحبس مع الشغل لمدة شهر واحد عن التهمة الثانية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحراز جواهر مخدرة ومخالفة شروط المراقبة قد شابه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال . ذلك بأن الضابط الذي قبض عليه كان في فترة الراحة مما يرفع عنه حصة الضبط القضائي ، ومن ثم فلم يكن له إلا أن يسلمه إلى أقرب ديوان شرطة



دون أن يحرر له محضرا بما تم من إجراءات أو يقوم بتفتيشه وعلى الرغم من أن الطاعن دفع بانعدام الولاية وبطلان هذا التفتيش إلا أن المحكمة أطرحت هذا الدفع وردت عليه بما لا يصلح رداً ، وفضلاً عن ذلك فإن القانون رقم ٧٤ سنة ١٩٧٠ لم يضع شروطاً للمراقبة المفروضة بمقتضى أحكامه حتى يعاقب الطاعن على مخالفتها وبفرض وقوع مخالفة مؤثمة فإن المحكمة أنزلت عقوبة مستقلة عن كل جريمة دانت بها الطاعن مع أن الجريمتين مرتبطتان ارتباطاً زمنياً يقتضى تطبيق أحكام المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، هذا إلى أن الطاعن دفع بتلفيق التهمة ضده وبأن ما شهد به الضابطان شاهداً للإثبات لا يتفق مع ظروف الواقعة عقلاً ومنطقاً ومع ذلك فقد أخذ الحكم بتصويرهما للحادث .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى في قوله : ” إنه أثناء أن كان النقيب .. .. معاون شرطة مركز دمياط يتجول بسيارته الخاصة بدائرة المركز ومعه الملازم .. .. شاهداً في الساعة التاسعة وأربعين دقيقة مساءً التهم .. .. يسير في الطريق قادماً من ناحية غبط النصرى متجهاً إلى ناحية كوبرى باب الحرس فأوقف السيارة بجواره وسأله عن سبب مغادرته لمقر مراقبته في هذا الوقت ثم اقتاده إلى مركز الشرطة بأن أركبه السيارة في المقعد الخلفى بجوار الملازم .. .. وهناك حرر له محضراً لمخالفته شروط المراقبة وقبل إيداعه الحجز توطئة لعرضه على النيابة العامة في الصباح قام بتفتيشه فعرى بالجيب الأيسر للبالطو الذى كان يرتديه على لفافة من ورق السلوفان بها ثلاث قطع من مادة الحشيش ولفافة من النايلون بها قطعة من مادة الأفيون كما عثر معه أيضاً على مبلغ من النقود واتضح أن وزن الحشيش ١,٢٥ جم ووزن الأفيون ٠,٤٥ جم “ . وأورد الحكم على صحة الواقعة وثبوت إسنادها إلى الطاعن أدلة منتجة مستمدة من أقوال النقيب .. .. والملازم .. .. ومما جاء في تقرير المعامل الكيماوية للطب الشرعى وما تضمنته مذكرة المباحث الجنائية بمركز دمياط عن وضع الطاعن تحت المراقبة . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد رد على ما أثاره الدفاع بشأن بطلان التفتيش في قوله : ” وحيث إن النقيب .. .. كان يقوم وقت ضبطه الواقعة بعمل ضابط المباحث بالمركز فمن حقه حتى ولو كان في الراحة أن يحرر محضراً بضبط

الواقعة ومن حقه أيضا تفتيش المتهم قبل إيداعه الحجز ، ومن ثم فإن الدفع ببطلان الإجراءات لا يقوم على سند صحيح ويتعين الالتفات عنه ، وما انتهى إليه الحكم من رفض الدفع سديد ، ذلك بأن مأمور الضبط القضائي لا يتجرد من صفته في غير أوقات العمل الرسمي بل تظل أهليته لمباشرة الأعمال التي فاطه بها القانون قائمة - حتى ان كان في أجازة أو عطلة رسمية - ما لم يوقف عن عمله أو يمنح أجازة إجبارية . ولما كانت المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز لرجل الضبط القضائي القبض على المتهم في أحوال التلبس بالجنح عامة إذا كان القانون يعاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون المذكور توجب عليه - أي على مأمور الضبط القضائي - أن يثبت جميع الإجراءات التي يقوم بها في محضر ، وكان الثابت مما أورده الحكم أن أحد الضابطين اللذين شاهدا الطاعن مخالفًا لشروط المراقبة - وهو معاون مباحث المركز - قام بضبطه متلبسًا بهذه الجريمة وهي جنحة معاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على سنة وفقًا لنص المادتين ٢/٧ و ١٣٤ من المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ ، فإن القبض على الطاعن يكون قد وقع صحيحًا ، كما أن قيام الضابط المذكور بتحرير محضر ضبط الواقعة يكون قد تم وفقًا للقانون . ولا يؤثر في ذلك أن يكون الضابط قد مارس عمله في الوقت المخصص لراحته طالما أن اختصاصه لم يكن معطلاً بحكم القانون . ولما كان قانون الإجراءات الجنائية قد نص في المادة ٤٦ منه على أنه في الأحوال التي يجوز فيها القبض على المتهم يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشه إعتبارًا بأنه كذا كان القبض صحيحًا كان التفتيش الذي يرى من خول إجراءه على المقبوض عليه صحيحًا أيًا كان سبب القبض أو الغرض منه وذلك لعموم الصيغة التي ورد بها النص ، وكان البادي مما أثبتته الحكم أن القبض على الطاعن قد وقع صحيحًا - على ما سلف بيانه - فإن تفتيشه بمعرفة الضابط قبل إيداعه سجن مركز الشرطة تمهيدًا لتقديمه إلى سلطة التحقيق يكون صحيحًا أيضًا . لما كان ذلك ، وكانت المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ سنة ١٩٧٠ في شأن وضع بعض المشتبه فيهم تحت مراقبة الشرطة قد نصت على أن "يوضع تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين كل شخص توافرت فيه



حالة الاشتباه المنصوص عليها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم وصدر أمر باعتقاله لأصحاب تتعلق بالأمن العام " ثم أضافت " ويطبق في شأنه حكم المادة التاسعة من المرسوم بقانون المشار إليه ". وقد نصت هذه المادة الأخيرة - المعدلة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٩ - على أن "يعين وزير الداخلية الجهة والمكان اللذين يقضى فيهما المحكوم عليه من المتشردين أو المشتبه فيهم مدة المراقبة المحكوم بها". كما جرى نص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٩ سنة ١٩٤٥ بتنظيم الوضع تحت مراقبة البوليس بأن "تطبق أحكام هذا المرسوم بقانون على كل شخص تحت مراقبة البوليس طبقاً لأحكام قانون العقوبات أو قانون المتشردين والمشتبه فيهم أو أي قانون آخر". ونصت المادة السابعة منه على أنه "يجب على المراقب أن يقدم نفسه إلى مكتب البوليس الذي يكون مقيداً به في الزمان المعين في مذكرته على ألا يتجاوز ذلك مرة في الأسبوع ، ويجب عليه أيضاً أن يكون في مسكنه أو في المكان المعين لمأواه عند غروب الشمس وألا يبرحه قبل شروقها" ونصت المادة ١٣ من المرسوم بقانون المشار إليه على أنه "يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة كل مراقب خالف حكماً من الأحكام المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون". ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الضابط شاهد الطاعن يسير في الطريق الساعة ٤.٩ دقيقة من مساء يوم ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧١ مخالفاً شروط المراقبة وأنه قد تبين من مذكرة المباحث الجنائية أن الطاعن وضع تحت المراقبة لمدة سنتين ابتداء من أول سبتمبر سنة ١٩٧٠ حتى أول سبتمبر سنة ١٩٧٢ تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٧٤ سنة ١٩٧٠ فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة الطاعن لمخالفته شروط المراقبة وأوقع عليه العقوبة المقررة قانوناً وفقاً للمادة ١٣ من المرسوم بقانون رقم ٩٩ سنة ١٩٤٥ يكون قد أصاب صحيح القانون. لما كان ذلك، وكان مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض بحيث تكون منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي ضاعها المشرع بالحكم الوارد بالفقرة المشار إليها ، وكان الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، وكانت الوقائع كما أثبتتها الحكم تفيد أن ما وقع من الطاعن من مخالفته شروط المراقبة وإحرازه الجوهر المخدر المضبوط لم يكن وليد



نشاط إجرامي واحد ، مما لا يتحقق به الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين الجريمتين اللتين دين بهما ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أوقع عليه عقوبة مستقلة من كل من هاتين الجريمتين لا يكون قد خالف القانون في شيء ، لما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائفا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصالتها في الأوراق ومتى أخذت بأقوال شاهد ما فإن ذلك يفيد أطرافها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحماها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة اطمئنانها إلى أقواله ، لما كان ذلك وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال الضابطين شاهدي الإثبات وأخذت بتصويرهما للواقعة فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يخرج عن كونه جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أو الخوض فيه أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

## جلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : سعد الدين عطية ، وحسن أبو الفتوح الشريفي ، وإبراهيم أحمد الديواني ،  
حسن علي المغربي

( ٢١٤ )

### الطعن رقم ٦٥٩ لسنة ٤٣ القضائية

مواد مخدرة . موانع العقاب . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع .  
ما يوفره “ .

الذات المحكمة ، عن تحقيق ما أثاره الطاعن من دفاع حول ثبوت تمتعه بالإعفاء المقرر  
بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . إخلال  
بحق الدفاع

متى كان البين من الرجوع إلى المفردات المضمومة أن الطاعن قرر في تحقيقات  
النيابة أنه يعمل لصالح المجهود الحربي وأنه اتصل بعلمه أن بعض الأشخاص  
الذين يتظاهرون بأداء مثل عمله يقومون بجلب المواد المخدرة وتهريبها وأنه أبلغ  
هذه المعلومات إلى المخابرات الحربية التي يمكن الرجوع إليها للتحقق من صحة أقواله  
وقد سئل رئيس مكتب مخابرات الحدود برأس غارب عن صحة دفاع الطاعن  
فقرر بأنه وإن كان لم يخطر بشئ مما قرره الطاعن إلا أنه سوف يتحقق من صحة  
ما أبداه ، ولم تتناول التحقيقات التي أجريت في الدعوى بعد ذلك ببيان  
ما تم في هذا الشأن . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد التفتت عن تحقيق ما أثاره  
الطاعن ، وهو دفاع يعتمد في خصوص الدعوى المطروحة هاما ومؤثرا  
لما قد يترتب عليه — لو صح — من أثر في ثبوت تمتعه بالإعفاء المقرر بمقتضى  
الفقرة الأولى من المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة

المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تقسطة حقه وأن تعنى بتحقيقه وتخصيصه بلوغا إلى غاية الأمر فيه ، أما وهي لم تفعل ، فإنها تكون قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٧٠ بدائرة رأس غالب محافظة البحر الأحمر ( أولا ) جلب مع آخرين مجهولين جوهريين مخدرين ( أفبونا وحشيشا ) بدون ترخيص كتابي من الجهة المختصة . ( ثانيا ) هرب وآخري البضائع سالقة البيان بأن أدخلوها البلاد بالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع الممنوعة . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣/أ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به والمواد ١٣ و ١٥ و ١/١٢١ و ١٢٢ و ١٢٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . فقرر ذلك في ١٠ فبراير سنة ١٩٧٢ . وادعت مصاحبة الجمارك مدنيا بمبلغ واحد وعشرين ألفا وأربعمائة جنيه على سبيل التعويض الجمركي قبل المتهم . ومحكمة جننايات قنا قضت حضوريا بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٩٧٢ عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادتين ١٧ و ٢/٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة وبإلزامه بأن يدفع مبلغ واحد وعشرين ألفا وأربعمائة جنيه كتعويض جمركي . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة جلب مواد مخدرة بغير ترخيص قد شا به اخلال بحق الدفاع وانطوى على خطأ



في تطبيق القانون ، ذلك بأن المدافع عن الطاعن طلب إعفاءه من العقاب إعمالاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل مستنداً إلى أنه أباح السلطات العامة عن الجريمة قبل علمها بها غير أن المحكمة أطرحت هذا الدفاع بما لا يسيغه ، فقد ذهبت في حكمها إلى أن الطاعن لم يقدم الدليل على صحة زعمه وأن ... .. رئيس مكتب مخبرات الحدود برأس غالب نفى ما قرره الطاعن في حين أن الثابت من التحقيقات ومما أورده الحكم ذاته أن الضابط المذكور وعد بالرجوع إلى الجهات المختصة للتحقق من صحة دفاع الطاعن في هذا الصدد ولم تكن المحكمة بسؤاله عن نتيجة اتصاله بتلك الجهات كما لم تستوضح زميله النقيب ... .. الذي مثل أمامها بجلسة المحاكمة عن هذا الأمر ، مما يعيب حكمها بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه إنه عرض لما أثاره المدافع عن الطاعن في شأن طلب إعفائه من العقاب ورد عليه في قوله "وحيث أنه بالنسبة للقول بأن المتهم كان يعمل بالمجهود الحربي وأنه هو الذي أبلغ رجال مخبرات الحدود بالمعلومات أو أنه كان المرشد ، فردود بأنه أثار هذا الدفاع منذ بداية التحقيقات ، دون أن يقدم أى دليل على ما يدعيه في هذا الصدد حتى الآن ، وأن وكيل النيابة المحقق سأل النقيب ... .. رئيس مكتب مخبرات حدود رأس غارب عما قرره المتهم في هذا الصدد ، فأجاب بأنه لم يخطر بشيء من هذا القبيل من أى من الجهات المختصة والتي كان يتعين عليها القيام بذلك وأضاف أنه فضلاً عن ذلك سوف يتم التحقق من صحة ما يزعمه المتهم في هذا الخصوص ، ثم سئل النقيب ... .. رئيس مكتب مخبرات حدود البحر الأحمر بالغردقة عن مدى صحة ما يدعيه المتهم في هذا الشأن فأجاب بأنه لو كان هذا الكلام صحيحاً لاعتبر المتهم شاهداً في الدعوى الأمر الذي يستفاد منه أن أقوال المتهم هذه جاءت مرسلة ودون ما دليل بالأوراق ومن ثم يتعين الالتفات عنها وإطراحها " . لما كان ذلك ، وكان البين من الرجوع إلى المفردات المضمومة أن الطاعن قرر في تحقيقات النيابة أنه يعمل لصالح المجهود الحربي وأنه اتصل بعلمه أن بعض الأشخاص الذين يتظاهرون بأداء مثل عمله . يقومون ب جلب المواد المخدرة وتهريبها وأنه أباح هذه المعلومات إلى المخبرات الحربية التي يمكن الرجوع إليها للتحقق من صحة أقواله وقد سئل

النقيب ... .. رئيس مكتب مخبرات الحدود برأس غارب عن صحة دفاع الطاعن فقرر أنه وإن كان لم يخطر بشيء مما قرره الطاعن إلا أنه "سوف يتحقق من صحة ما أبداه". ولم تتناول التحقيقات التي أجريت في الدعوى بعد ذلك بيان ما تم في هذا الشأن . لما كان ذلك وكانت المحكمة قد التفتت عن تحقيق ما أثاره الطاعن وهو دفاع يعد في خصوص الدعوى المطروحة هاما ومؤثرا لما قد يترتب عليه — لو صح — من أثر في ثبوت تمتعه بالإعفاء المقرر بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ . مما كان يتعين معه على المحكمة أن تقسطه حقه وأن تعنى بتحقيقه وتحيصه بلوغا إلى غاية الأمر فيه . أما وهي لم تفعل ، فلأنها تكون قد أخأت بحق الطاعن في الدفاع . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

## جلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصافي رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : سعد الدين عطيه ، وحسن أبو الفتوح الشريفي ، وإبراهيم أحمد الديواني ، وعبد الحميد  
محمد الشريفي .

( ٢١٥ )

### الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٤٣ القضائية

( ٢٠١ ) تبغ . تهريب جمركي . جمارك . تعويض . عقوبة . ” العقوبة  
التكليفية ” . مصادرة . تقض . ” حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون ” .  
حكم . ” تسليبه . تسليب معيب ” .

( ١ ) العبرة في تقدير التعويض بمجموع الكمية المنتجة التي يدخل فيها التبغ المهرب . وليس بالكمية  
المهربة وحدها . المادة ٢/٣ (ب) من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ .

اثبات الحكم أن ستائة جرام من الدخان للأطرا بلعى استخدمت في تصنيع ستة  
كيلو جرامات من الدخان المعسل . وجوب إحساب التعويض على أساس وزن الدخان  
المعسل .

( ٢ ) وجوب الحكم بمصادرة المواد موضوع جريمة تهريب التبغ أو بمثل قيمتها إن لم تضبط .  
المادة ٣ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ .

( ٣ ) تقض . ” الطعن للمرة الثانية ” . ” نظره والحكم فيه ” .

حق محكمة النقض في تصحيح الحكم المعاون فيه للمرة الثانية دون حاجة إلى تحديد جلسة لنظر  
الموضوع .

١ — العبرة في تقدير التعويض إعمالا لنص المادة ٢/٣ (ب) من القانون  
رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ . بمجموع الكمية المنتجة التي يدخل فيها



للتبغ المهرب وليس بالسكية المهربة وحدها . ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن كمية الدخان الطرابلسي البالغ وزنها ٦٠٠ جرام دخلت في تصنيع علب الدخان المعسل المضبوطة والبالغ وزنها ستة كيلو جرامات وكانت المادة المشار إليها تنص على أنه " يحكم بتعويض مقداره عشرون جنيتها عن كل كيلو جرام أو جزء منه من التبغ الخاف أو منتجاته " فيكون التعويض الواجب أداؤه لمصلحة الجمارك هو ١٢٠ جنيتها لا ٢٠ جنيتها كما ذهب إليه الحكم المطعون فيه .

٢ — تنص الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ على أنه : " في جميع الأحوال يحكم علاوة على ما تقدم بإصدار المواد موضوع الجريمة فإذا لم تضبط يحكم بما يعادل مثل قيمتها " . وإذا كان الحكم قد أغفل أعمال هذه الفقرة ، فإنه يكون قد خالف القانون .

٣ — متى كان العوار الذي شاب الحكم مقصورا على الخطأ في تطبيق القانون ، ولم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم مما كان يقتضي التعرض لموضوع الدعوى ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه وذلك دون حاجة إلى أعمال المادة ٤٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بتحديد جلسة لنظر الموضوع باعتبار أن الطعن هو لثاني مرة .

## الوقائع

لتهمت النيابة العامة المطعون ضده وآخرياتها في يوم ٨ يولييه سنة ١٩٦٥ بدائرة قسم أول المنصورة : حازا أذخنة مهربة من الرسوم الجمركية على النحو المبين بالمحضر . وطلبت عقابهما بالمواد ١ ، ٢ ، ٤ من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ والمواد ٢ و ٤ و ٥ و ١٠ و ١٢ من القرار ٩١ لسنة ١٩٣٣ والمادة ٣ من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٨ والمواد ٢/٢ — ٣ — و ٢/٣٤ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . وادعت مصلحة الجمارك ( الإدارة العامة لشئون الانتاج ) مدنيا بمبلغ ١٤٩ جنيتها

و ٤٠٠ مليا منه ١٢٠ جم على سبيل التعويض و ٢٦٠ جنيها و ٤٠٠ مليا بدل مصادرة قبل المتهمين . ومحكمة جنح قسم أول المنصورة الجزئية قضت بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٦٨ حضوريا اعتباريا للأول وحضوريا للثاني عملا بمواد الاتهام براءة المتهم الأول مما أسند إليه وبرفض الدعوى المدنية بالنسبة له وبتغريم المتهم الثاني (المطعون ضده) مائة جنيه وبإلزامه بأن يدفع للمدعية بالحقوق المدنية بصفتها مبلغ مائة ستة وأربعين جنيها وأربع مائة مليم والمصروفات المدنية بلا مصروفات جنائية . فاستأنف ، ومحكمة المنصورة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا بتاريخ ١٥ يونيو سنة ١٩٦٩ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ، وقضى فيه بتاريخ ١٣ أبريل سنة ١٩٧٠ بقبوله شكلا ، وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة المنصورة الابتدائية بالنسبة لما قضى به من تعويض وألزم المطعون ضدها المصاريف ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . أعيدت الدعوى ثانية إلى المحكمة المشار إليها ، وقضت فيها حضوريا بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٧٣ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبتغريم المتهم مائة جنيه وإلزامه بتعويض قدره عشرون جنيها قيمة كمية الدخان الطرابلسي البالغ وزنه ستائة جرام لمصلحة الجمارك مع إلزامه بالمصروفات المدنية المناسبة وخمسمائة قرش أتعابا للمحاماة بلا مصاريف جنائية . فطعن الوكيل عن مصلحة الجمارك في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن المقدم من مصلحة الجمارك بصفتها مدعية بالحقوق المدنية هو أن الحكم المطعون فيه ، إذ قضى بإلزام المطعون ضده بأداء تعويض مقداره عشرون جنيها قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه احتسب التعويض على أساس كمية الدخان الطرابلسي وحدها التي حوتها الكمية المضبوطة والتي لا يتجاوز وزنها الكيلو جرام في حين أن التعويض يفرض على أساس الكمية المنتجة بأكلها التي دخل فيها الدخان المهرب والتي تزن ستة كيلو جرامات ، وذلك عملا

ينص المادة ٢/٣ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ .  
يضاف إلى ذلك أن الحكم أغفل القضاء بما يعادل مثلي قيمة الدخان الذي  
لم يضبط — كبديل عن المصادرة — تطبيقاً لنص الفقرة الأخيرة من المادة  
الثالثة من القانون المذكور .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قضى بتعديل التعويض الذي ألزم الحكم  
الابتدائي المطعون ضده بأدائه لمصلحة الجمارك من مبلغ ١٤٦ ج و ٤٠٠ م إلى مبلغ  
عشرين جنيهاً مؤسساً قضاؤه بذلك على قوله : " وحيث إنه ثبت للحكمة  
من تقرير معامل التحايل أن نسبة الدخان الطرابلسي المهرب عبارة عن ١٠٪  
من نسبة الدخان المضبوط والبالغ وزنه ستة كيلو جرامات ومن ثم يكون الدخان  
المهرب وزنه هو ٦٠٠ جم من جملة وزن الدخان المضبوط والمتعين القضاء  
بالتعويض عنه فحسب ، وأنه لما كانت الكمية المهربة جزءاً من الكيلو فانه  
يتعين القضاء بالتعويض عن الكيلو جرام الصحيح " . لما كان ذلك ، وكانت  
المادة ٢/٣ (ب) من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه تنص على أنه :  
" يحكم بتعويض مقداره عشرون جنيهاً عن كل كيلو جرام أو جزء منه من التبغ  
الخالف أو منتجاته " ، وإعمالاً لهذا النص تكون العبرة في تقدير التعويض  
بمجموع الكمية المنتجة التي يدخل فيها التبغ المهرب وليس بالكمية المهربة وحدها ،  
وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن كمية الدخان الطرابلسي البالغ  
وزنها ٦٠٠ جرام دخلت في تصنيع علب الدخان المعسل المضبوطة والبالغ  
وزنها ستة كيلو جرامات فيكون التعويض الواجب أدائه لمصلحة الجمارك إعمالاً  
للنص المتقدم الذكر هو ١٢٠ جنيهاً لا ٢٠ جنيهاً كما ذهب إليه الحكم المطعون فيه .  
لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢  
لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه : " في جميع الأحوال يحكم علاوة على ما تقدم  
بمصادرة المواد موضوع الجريمة فإذا لم تضبط يحكم بما يعادل مثلي قيمتها " ،  
وإذ كان الحكم قد أغفل إعمال هذه الفقرة ، فانه يكون قد خالف القانون ،  
لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن قيمة التبغ  
الذي لم يتم ضبطه اكتفاءً بأخذ عينة منه تبلغ ١٣,٢٠٠ جنيهاً فتكون القيمة التي أغفل  
الحكم القضاء بها بديلاً عن المصادرة هي ٢٦,٤٠٠ جنيهاً ويكون مجموع ما يلزم



المطعون ضده بأدائه لمصلحة الجمارك هو مبلغ ١٤٦,٤ جنيها . لما كان ماتقدم  
فيتعين نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه على النحو الآنف ذكره ، وذلك  
دون حاجة إلى إعمال المادة ٤٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام  
محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بتحديد جلسة لنظر  
الموضوع — باعتبار أن الطعن هو طعن لثاني مرة — مادام أن العوار الذي  
شاب الحكم مقصور على الخطأ في تطبيق القانون بما يؤذن لمحكمة النقض  
تصحيحه ، ولم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم  
مما كان يقتضي التعرض لموضوع الدعوى .

---

## جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار/ حسين سعد سائح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
نصر الدين حسن عزام ، وعمود كامل صليحة ، ومه الصديق دفاة ، ومجد عادل مرزوق .

( ٢١٦ )

### الطعن رقم ٧٨٦ لسنة ٤٣ القضائية

نقض . " أسباب الطعن " .

المادة ٣٤ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩

وجوب توقيع أسباب الطعن من محام مقبول أمام محكمة للنقض . تقرير المحامي الذي تحمل ورقة  
الأسباب توقيعاً باسمه بأن التوقيع لم يصدر منه . أثره . خلوها من توقيع محام مقبول . وجوب  
الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً .

لما كانت الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩  
في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد أوجبت بالنسبة للطعون  
التي يرفعها المحكوم عليهم أن يوقع أسبابها محام مقبول أمام محكمة النقض ، وكان  
المحكوم عليه وإن قرر بالطعن في الميعاد إلا أنه قدم مذكرة بأسباب طعنه تحمل  
توقيعاً باسم الأستاذ ... المحامي الذي حضر بالجلسة وقرر أن هذا التوقيع  
لم يصدر منه ، وبذا تكون ورقة الأسباب قد خلت من توقيع محام مقبول أمام  
محكمة النقض ، فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً .

### الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما في يوم ١١ يونية سنة ١٩٦٨ بدائرة  
قسم الظاهر محافظة القاهرة : توصلا إلى الاستيلاء على المذيع المبين الوصف

والقيمة بالمحضر لـ ... .. ، وكان ذلك بطريق الاحتيال لسلبه باستعمال طرق احتيالية من شأنها إيهام المجنى عليه بوجود واقعة مزورة بأن تقدم الأول وعرض عليه أسورة مقورا بأنها من الذهب وتدخل الثاني وأيد الأول فيما زعم، وطلب منه عرض الأسورة للبيع مقابل الاحتفاظ بالمذيع فسلمهما المجنى عليه المذيع متأثرا بذلك. وطلبت عقابهما بالمادة ٣٣٦/١ من قانون العقوبات، ومحكمة الظاهر الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٩ عملا بمادة الاتهام بحبس كل من المتهمين شهرين مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لوقف التنفيذ . فعارض المتهم الثاني في هذا الحكم وقضى في معارضته بتاريخ ١٨ سبتمبر سنة ١٩٧٠ باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف ، ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧١ بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إنه وإن كان المحكوم عليه قد قرر بالطعن في الميعاد إلا أنه قدم مذكرة بأسباب طعنه تحمل توقيعاً باسم الأستاذ .. .. الذى حضر بالجلسة وقرر أن هذا التوقيع لم يصدر منه ، وبذا تكون ورقة الأسباب قد خلت من توقيع محام مقبول أمام محكمة النقض . ولما كانت الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد أوجبت بالنسبة للطعون التى يرفعها المحكوم عليهم أن يوقع أسبابها محام مقبول أمام محكمة النقض ، فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .



## جلسة ٢٥ من نوفمبر ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد ساح نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : نصر الدين حسن هزام ، ومحمود كامل عطيفة ، وطه الصديق دقانة ،  
ومصطفى محمود الأسبوطي .

(٢١٧)

### الطعن رقم ٧٨٩ لسنة ٣٠ القضائية

إجراءات المحاكمة . تحقيق . إثبات . "خبرة" . حكم "تسبيبه" . تسبيب  
معيب " . محكمة استئنافية . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . ما يوفره " .  
نقض . "أسباب الطعن" . ما يقبل منها " .

على المحكمة العمل على تحقيق الدليل الذي رأت لزومه للفصل في الدعوى . أو تضمين حكمها  
أسباب عدولها عن هذا التحقيق .

فعودها عن دفاع قدرت جديته ثم سكنت به إرادا وردا . عيب يوجب النقض والإحالة .  
مثال لتسبيب معيب لحكم استئنائي قدرت فيه المحكمة الاستئنافية نذب مكتب الخبراء . تحقيقا  
لدفاع الصاعن وبعد تقديم ذلك التقرير ندم الطاعن تقريراً استشارياً وطلب إعادة المأمورية  
إلى مكتب الخبراء لتنفيذ المأمورية على ضوء ملاحظاته . قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد  
الحكم المستأنف ، دون إشارة كلية لتفاوتير الخبراء المقدمة ينفي من عدم مواجهة المحكمة  
لعناصر الدعوى .

لما كان البين من الاطلاع على الأوراق أن المحكمة الاستئنافية — تحقيقاً  
لدفاع الطاعن — واستجلاء لواقعة الدعوى قبل الفصل فيها نذبت مكتب الخبراء  
بوزارة العدل للاطلاع على أوراق الدعوى ومستنداتها والدفاتر موضوع الإتهام  
ليبين حالة الدفاتر والمستندات وما يكون قد أجرى فيها من تزوير أو حصول  
اختلاس والمستول عن ذلك . وبعد أن قدم مكتب الخبراء تقريره تقدم الطاعن  
بتقرير استشاري ثم طلب في مذكرته المصريح له بتقديمها إعادة المأمورية

إلى مكتب الخبراء لتنفيذ المأمورية على ضوء الملاحظات الواردة بالتقرير الاستشاري . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن يشير كلية إلى تقارير الخبراء المقدمة في الدعوى فلم يورد فحواها ولم يعرض لما انتهت إليه من نتائج ، فإن ذلك لما ينبىء بأن المحكمة لم تواجه عناصر الدعوى ولم تلم بها على وجه يفصح عن أنها فطنت لها ووازنت بينها . ولا يحمل قضاؤها على أنه عدول عن تحقيق الدعوى عن طريق مكتب الخبراء اكتفاء بالأسباب التي قام عليها الحكم الابتدائي ، ذلك بأنه من المقرر أنه إذا كانت المحكمة قد رأت أن الفصل في الدعوى يتطلب تحقيق دليل بعينه فواجب عليها أن تعمل على تحقيق هذا الدليل أو تضمن حكمها الأسباب التي دعتها إلى أن تعود فتقرر عدم حاجة الدعوى ذاتها إلى هذا التحقيق أما وهي لم تفعل ولم تعن بتحقيق دفاع الطاعن بعد أن قدرت جديته — ولم تقسطه حقه بلوغا إلى ضاية الأمر فيه ، وهو دفاع يعد — في خصوص هذه الدعوى — جوهريا ومؤثرا في مصيرها بل سكنت عنه إيرادا له وردا عليه فإن ذلك مما يعيب حكمها ويوجب نقضه .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في المدة من سنة ١٩٦١ إلى ٣١ يناير سنة ١٩٦٤ بدائرة قسم الدرب الأحمر محافظة القاهرة : ( أولا ) ارتكب تزويرا في محرر عرفى ( إيصالات ودفاتر .. .. ) بأن غير الأرقام والكلمات الثابتة فيها على السند المبين بالتحقيقات اضرارا بالمجنى عليه ( ثانيا ) اختلس المبالغ المبينة بالمحضر وصفا وقيمة المملوكة لـ .. .. والتي لم تسلم إليه إلا بصفته وكيله بالأجر لدى المجنى عليه فاختلسها لنفسه اضرارا بمالكها . وطلبت عقابه بالمواد ٢١١ و ٢١٥ و ٣٤١ من قانون العقوبات . وادعى المجنى عليه مدنيا وطلب القضاء له قبل التهم بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت ومحكمة الدرب الأحمر الجزئية قضت بحضوره بتاريخ ٦ مايو سنة ١٩٦٦ عملا بمواد الإتهام والمادة ٣٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم شهرين مع الشغل

وكفالة ٥٠ جنيهًا لوقف التنفيذ وإلزامه أن يدفع للمدعى المدني مبلغ ١٠٠ جنيه على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية و٢٠٠ قرش أتعاب محاماه . فاستأنف ، ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضورياً بتاريخ ٣ فبراير سنة ١٩٦٧ بقبول الاستئناف شكلاً وقبل الفصل في الموضوع بنائب مكتب خبراء وزارة العدل للاطلاع على أوراق الدعوى ومستنداتها وما يقدمه له الطرفان من المستندات والأوراق والدفاتر المتعلقة بموضوع الاتهام وخاصة دفتر اليومية والصندوق منذ سنة ١٩٦٠ إلى تاريخ البلاغ ضد المتهم لبيان حالة الدفاتر والمستندات وبيان ما يكون قد أجرى بها من تزوير واختلاس والمسئول عنها ثم قضت حضورياً اعتبارياً بتاريخ ٧ من أكتوبر سنة ١٩٧١ وفي موضوع الاستئناف برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المتهم بمصاريف الدعوى المدنية الاستئنافية . فعارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٧٢ بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذا دانه بجريمة تزوير في محرر عرفي واختلاس قد شابه قصور في التسبيب وانطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن المحكمة الإستئنافية — في سبيل تحقيق دفاع الطاعن — كانت قد نذبت مكتب الخبراء بوزارة العدل لأداء المأمورية المبينة بأسباب حكمها ، وقدم الطاعن تقريراً استشارياً قطع بأن الخبير المنتدب لم يقيم بمراجعة دفاتر الحسابات النظامية والميزانيات ، وخالف القواعد المقررة في الحسابات المزدوجة التي تمسكها المؤسسة ومع تمسك الطاعن في مذكرته المصرح له بتقديمها بضرورة إعادة المأمورية للخبير لتنفيذها على وجه سليم ، فإن المحكمة لم تستجب إلى هذا الطلب أو ترد عليه مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن المحكمة الإستئنافية — تحقيقاً لدفاع الطاعن — واستجلاء لواقعة الدعوى قبل الفصل فيها نذبت مكتب الخبراء بوزارة العدل للاطلاع على أوراق الدعوى ومستنداتها والدفاتر موضوع الاتهام



وخاصة دفتري اليومية والصندوق من عام ١٩٦٠ حتى تاريخ البلاغ لبيان حالة الدفاتر والمستندات وما يكون قد أجرى فيها من تزوير أو حصول اختلاس والمسئول عن ذلك . وبعد أن قدم مكتب الخبراء تقريره تقدم الطاعن بتقرير استشاري ثم طلب في مذكرته المصرح له بتقديمها إعادة المأمورية إلى مكتب الخبراء لتنفيذ المأمورية على ضوء الملاحظات الواردة بالتقرير الاستشاري . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن يشير كالية إلى تقارير الخبراء المقدمة في الدعوى فلم يورد فحواها ولم يعرض لما انتهت إليه من نتائج ، فإن ذلك إنما ينبىء بأن المحكمة لم تواجه عناصر الدعوى ولم تلم بها على وجه يفصح عن أنها فطنت لها ووازنت بينها . ولا يحمل قضاؤها على أنه عدول عن تحقيق الدعوى عن طريق مكتب الخبراء اكتفاء بالأسباب التي قام عليها الحكم الابتدائي ، ذلك بأنه من المقرر أنه إذا كانت المحكمة قد رأت أن الفصل في الدعوى يتطلب تحقيق دليل بعينه فواجب عليها أن تعمل على تحقيق هذا الدليل أو تضمن حكمها الأسباب التي دعتها إلى أن تعود فتقرر عدم حاجة المدعى ذاتها إلى هذا التحقيق ، أما هي ولم تفعل ولم تعن بتحقيق دفاع الطاعن — بعد أن قدرت جديته — ولم تقسطه حقه بلوغا إلى غاية الأمر فيه ، وهو دفاع يعد في خصوص هذه الدعوى جوهريا ومؤثرا في مصيرها بل سكتت عنه إيرادا له وردا عليه ، فإن ذلك مما يعيب حكمها ويوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

## جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / حسين محمد صالح قائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
نصر الدين حسن عزام ، ومحمود كامل عطيفة ، وطه الصديق دنانة ، ومحمد عادل مرزوق .

( ٢٧١ )

### الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٣ ع القضائية

( ١ ) دعوى مدنية . دعوى جنائية . تعويض . نقض : ” ما لا يجوز  
الطعن فيه من أحكام :

على الحكم الصادر في الدعوى الجنائية الفصل في التعويضات المطالبة من المدعى  
بالحقوق المدنية في دعواه المرفوعة بطريق التبعية للدعوى الجنائية . المادة ٣٠٩  
لمبررات .

لادعى بالحقوق المدنية الرجوع إلى ذات المحكمة إذا أخلت الفصل في التعويضات . المادة ١٩٣  
مرافعات خلو قانون الإجراءات من نص مماثل لها . عدم جواز الطعن بالنقض المقدم  
من المدعية بالحقوق المدنية في الحكم الذي أخل الفصل في الدعوى المدنية . حلة ذلك .  
الطعن بالنقض لا يجوز إلا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع .

( ٢ ، ٣ ) اشتراك . إثبات : ” بوجه عام “ . اتفاق .

( ٢ ) الاشتراك بطريق الاتفاق يكون باتحادية أماراته على الفعل المنفق عليه . من حق  
القاضي الاستدلال عليه بالاستنتاج والقرائن .  
( ٣ ) التدليل على حصول الاشتراك بالاتفاق بأدلة محسوسة . لا يلزم . كفاية استخلاص  
حصوله من دقائق الدعوى وملاساتها .

( ٤ ) محكمة الموضوع : ” سلطتها في تقدير الدليل “ . نقض . ” أسباب  
الطعن . ما لا يقبل منها “ .  
الجدل الموضوعي في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى . لا يجوز  
أمام النقض .

١ — من المقرر أنه إذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت بطريق التبعية للدعوى الجنائية فإن على الحكم الصادر في موضوع الدعوى الجنائية أن يفصل في التعويضات التي طلبها المدعى بالحقوق المدنية ، وذلك عملاً بصريح نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن هو أغفل الفصل فيها ، فإنه — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — يكون للمدعى بالحقوق المدنية أن يرجع إلى ذات المحكمة التي فصلت في الدعوى الجنائية ، للفصل فيما أغفلته عملاً بالمادة ١٩٣ من قانون المرافعات المدنية وهي قاعدة واجبة الأعمال أمام المحاكم الجنائية لخلو قانون الإجراءات الجنائية من نص مماثل وباعتبارها من القواعد العامة الواردة بقانون المرافعات . لما كان ذلك ، وكان الواضح من منطوق الحكم المطعون فيه أنه أغفل الفصل في الدعوى المدنية فضلاً عن أن مدوناته لم تتحدث عنها مما يحق معه القول بأن المحكمة لم تنظر إطلاقاً في الدعوى المدنية ولم تفصل فيها ، وكان الطعن في الحكم بالنقض لا يجوز إلا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع ، فإن الطعن المقدم من المدعية بالحقوق المدنية يكون غير جائز لعدم صدور حكم قابل له في خصوص الدعوى المدنية ، بما يتعين معه القضاء بعدم جواز الطعن .

٢ — الاشتراك بطريق الاتفاق إنما يكون باتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، وهذه النية أمر داخلي لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية فمن حق القاضي إذا لم يقم على الاشتراك دليل مباشر أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج والقرائن التي تقوم لديه .

٣ — ليس على المحكمة أن تدلل على حصول الاشتراك بطريق الاتفاق بأدلة مادية محسوسة بل يكفيها للقول بقيام الاشتراك أن تستخلص حصوله من وقائع الدعوى وملايساتها ما دام في تلك الوقائع ما يسوغ الاعتقاد بوجوده .

٤ — الجدل الموضوعي في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها هو مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .



## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بانهما في المدة من أول سبتمبر سنة ١٩٦٦ حتى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم شبرا الخيمة محافظة القليوبية - المتهم الأول - (أولا) بصفته مستخدما بشركة الورق للشرق الأوسط المملوكة للدولة (أمين مخزن) اختلس كميات المازوت المملوكة للشركة المذكورة والبالغ قدرها ٣٤٥ طنا و ٨٠ كيلو وقيمتها ٢٥٨٨ ج و ١٠٠ م والتي كانت مسلمة إليه بسبب وظيفته (ثانيا) بصفته سالفة البيان ارتكب تزويرا في بعض محركات الشركة المذكورة هي أذونات الإضافة الموضحة أرقامها بالتحقيقات الخاصة بكميات المازوت الواردة للشركة بأن قام بتعديل الأرقام الدالة على أوزان كميات المازوت الحقيقية التي وردت للشركة بما يؤدي إلى زيادة هذه الأوزان بالقدر الذي يوازي الكميات المختلسة (ثالثا) بصفته سالفة البيان ارتكب تزويرا في بعض محركات الشركة المذكورة هي أذونات الصرف الموضحة أرقامها بالتحقيقات حال تحريرها المختص بوظيفته وذلك بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أثبت فيها على خلاف الحقيقة كميات من المازوت تزيد عن الكميات المنصرفة فعلا بما يكفي لتغطية الكميات المختلسة (رابعا) اشترك بطريق المساعدة مع زميل له حسن النية هو ... .. أمين مخزن الوارد بالشركة في ارتكاب تزوير في إحدى محركات الشركة هو إذن الإضافة رقم ١٤١٦ حال تحريرها المختص بوظيفته ، وكان ذلك بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن قدم له الفاتورة رقم ١١٤٩١ بكمية من المازوت قدرها ٦ طنا و ٥٤٧ كيلو وصورة كرت الميزان رقم ٤٨٩ مبينا فيها ورود هذه الكميات من المازوت على خلاف الحقيقة فخر أمين مخزن الوارد بحسن نية إذن الإضافة المذكور بما يفيد ورود الكمية فتمت الجريمة بناء على هذه المساعدة (المتهم الثاني) اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول في اختلاس كميات المازوت السالفة بأن اتفق معه على اختلاسها وساعده في ذلك بأن أجهز من تفريغ هذه الكميات التي شحنت في سيارة النقل قيادته بداخل الشركة وقام بتفريغها في الخارج ثم سلم المتهم

الأول الفاتورة الخاصة بهذه الكميات ليحرر بمقتضاها إذن إضافة يشبت ورودها على خلاف الحقيقة فتتم الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت من مستشار الاحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها بالمواد الواردة بأمر الاحالة . فقرر ذلك بتاريخ ٦ مايو سنة ١٩٦٨ . وادعت الشركة المحبى عليها مدنيا قبل المتهمين متضامين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات والأتعاب . ومحكمة جنائياتنها بعد أن اعتبرت أن كمية المازوت المختلصة قدرها ٢٠٨ طنا و ١٢٤ كيلو قيمتها ١٥٦٩ ج و ٢٥١ م — قضت غيابيا للمتهم الأول وحضوريا للمتهم الثانى فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٧٣ عملا بالمواد ١/٤٠ — ٣ و ٤١ و ٦/١١١ و ١/١١٢ و ١١٨ و ١١٩ و ١/٢١٤ — ٢ مكرر من قانون العقوبات بمعاقة المتهم الأول بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وبمعاقة المتهم الثانى بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبتغريمهما مبلغ ١٥٦٩ ج و ٢٥١ م وإلزامهما برد مثل هذا المبلغ وبعزل الأول من وظيفته ، فطعن المحكوم عليه الثانى والمدعية بالحقوق المدنية فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

من حيث إن المدعية بالحقوق المدنية تنعى على الحكم المطعون فيه البطلان والقصور فى التسبيب ذلك بأنه أغفل الفصل فى الدعوى المدنية وأخطأ فى تقدير قيمة المبلغ المختلس .

وحيث إنه من المقرر أنه إذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت بطريق التبعية للدعوى الجنائية فإن على الحكم الصادر فى موضوع الدعوى الجنائية أن يفصل فى التعويضات التى طلبها المدعى بالحقوق المدنية وذلك عملا بصرىخ نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن هو أغفل الفصل فيها فانه — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — يكون للمدعى بالحقوق المدنية أن يرجع إلى ذات المحكمة التى فصلت فى الدعوى الجنائية للفصل فيما أغفلته عملا بالمادة رقم ١٩٣ من قانون المرافعات المدنية وهى قاعدة واجبة الاعمال أمام المحاكم

الجنائية لخلق قانون الإجراءات الجنائية من نص مماثل وباعتبارها من القواعد العامة الواردة بقانون المرافعات . لما كان ذلك ، وكان الواضح من منطوق الحكم المعطون فيه أنه أغفل الفصل في الدعوى المدنية فضلا عن أن مدوناته لم تتحدث عنها مما يحق معه القول بأن المحكمة لم تنظر إطلاقا في الدعوى المدنية ولم تفصل فيها ، وكان الطعن في الحكم بالنقض لا يجوز إلا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع ، فإن الطعن المقدم من الشركة المدنية يكون غير جائز لعدم صدور حكم قابل له في خصوص الدعوى المدنية ، بما يتعين معه القضاء بعدم جواز الطعن مع مصادرة الكفالة وإلزام المدعية المصاريف .

وحيث إن الطعن المقدم من المحكوم عليه الثاني قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دانه بجريمة الاشتراك بطريق الاتفاق والمساعدة مع المحكوم عليه الأول في جنائية الاختلاس ، قد شابه فساد في الاستدلال وقصور في التسبيب ذلك بأن ما حصله من وقائع الدعوى واتخذ أساسا لقضائه يتعارض وما شهد به بعض شهود الواقعة في التحقيقات وبالجلسة ولا يصلح أن يكون من المقومات التي يستق منها الحكم عقيدته وهو في مقام الاستدلال على ثبوت علاقة الطاعن بواقعة الاختلاس أو نفي دفاعه القائم على أنه أفرغ حمولة عربته يوم ٢٦ من مارس سنة ١٩٦٧ مرتين في مخازن الشركة . هنا إلى أن الحكم لم يستظهر ماهية الاتفاق الذي تحدث عن قيامه بين الطاعن والمحكوم عليه الآخر ودلالات حصوله .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الاشتراك في الاختلاس التي دان الطاعن بها ، وأقام عليها في حقه أدلة مستقلة من أقوال الشهود والمحكوم عليه الآخر مما كشفت عنه الأوراق وهي أدلة سائغة تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الاشتراك بطريق الاتفاق إنما يكون باتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، وهذه النية أمر داخلي لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية فن حق القاضي إذا لم يقيم على الاشتراك دليل مباشر أن يستدل عليه



بطريق الاستنتاج والقرائن التي تقوم لديه ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل بالأسباب السائغة التي أوردها — على أن إحدى حولتي السيارة التي كلف الطاعن بنقلها إلى الشركة المحبى عليها لم ترد إليها يوم اكتشاف الجريمة وأن اختلاس المحكوم عليه الآن لركبات المازوت التي جرى اختلاسها ما كان ليتم أولا إتفاقه مع الطاعن على اقرار هذه الجريمة ، فان هذا حسبه ليستقيم قضاؤه ذلك أنه ليس على المحكمة أن تدال على حصول الاشتراك بطريق الاتفاق بأدلة مادية محسوسة بل يكفيها للقول بقيام الاشتراك أن تستخلص حصوله من وقائع الدعوى وملابساتها مادام في تلك الوقائع ما يسوغ الاعتقاد بوجوده وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره . لما كان ذلك ، وكان باقى ما يشير الطاعن من منازعة في سلامة ما استخلصته المحكمة من واقع الأوراق والتحقيقات التي تمت فيها لا يخرج عن كونه جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي ساطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد ماسح نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :  
عمر الدين حسن عزام ، ومحمود كامل عطيفه ، وطه الصديق دنانة ، ومصطفى محمود الأسبوطي ،

( ٢١٩ )

### الطعن رقم ٩٥٣ لسنة ٣٤ القضائية

( ١ ) دعارة . جريمة . "أركانها" . تحقيق . "مراقبة تليفونية" . دفع .  
"الدفع ببطلان المراقبة التليفونية" .

جريمة تسهيل الدعارة . صورها ؟

إفصاح الحكم المطعون فيه عن وقوع تسهيل الدعارة حين إصدار القاضي الإذن بالمراقبة التليفونية .  
تعيينه بالخطأ في الرد على الدفع ببطلان هذه المراقبة في غير محله .

( ٢ ) تحقيق . "مراقبة تليفونية" . بطلان . نقض . "أسباب الطعن" .  
ما لا يقبل منها" . إجراءات . مراقبة تليفونية .

إصدار القاضي إذنه بمراقبة التليفون بعد إثبات إطلاعه على محضر التحريات وإفصاحه من اطمئنائه  
إلى كفايتها . كفايته لا اعتبار إذنه سببا حسبما طالبته المادة ٢٠٦ إجراءات المعدلة بالقانون ٣٧  
سنة ١٩٧١ .

( ٣ ) دعارة . جريمة . "أركانها" . نقض . "أسباب الطعن" . ما لا يقبل  
منها" .

القانون ١٠ سنة ١٩٦١ في شأن مكافأة الدعارة لم يشترط للعقاب على التحريض أو المساعدة  
أو التسهيل أو الاستغلال انتراف التعضاء بالفعل .

( ٤ ) إثبات . "بوجه عام" . حكم . "تسببيه" . تسبب غير معيب" .  
نقض . "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها" .

تساند الأدلة . لا يلزم أن ينفي كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدوى يكفى أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصد الحكم منها .

( ٥ ) دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" . حكم . "تسبيبه" . تسبب غير معيب .

متابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة يثيرها والرد على ذلك . لا يلزم . مادام الرد يستفاد ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت السائدة التي أوردها الحكم .

( ٦ ) تحقيق . "مراقبة تليفونية" . بطلان . إجراءات . مراقبة تليفونية . نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" . نيابة عامة . دعارة .

المادة ٢٠٠ إجراءات نصها يجاوز تكليف النيابة العامة لأي من أمور الضبط القضائي بعض الأعمال التي من خصائصه نص عام مطلق يسري على كافة إجراءات التحقيق . ليس في القانون ما يخصه أو يقيد . تدب النيابة العامة للضابط لتنفيذ إذن القاضي الجزئي مراقبة تليفون الطاعة وتفرغ التسجيلات الخاصة بالمحادثات التليفونية صحيح .

٧ — تفتيش . "التفتيش بإذن" . بطلان . نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" . دفع . "الدفع ببطلان التفتيش" . دعارة .

الطعن بالبطلان في الدلائل المستند من التفتيش لعدم مراعاة الأوضاع القانونية لا يجوز إلا من شرحت هذه الأوضاع حمايتهم .

لا صفة للجهة في الدفع ببطلان تفتيش ممكن هي غير مالكة أو حائزة له .

( ٨ ) مأمورو الضبط القضائي . اختصاص . تفتيش . "التفتيش بغير إذن" . إجراءات . تحقيق . بطلان . دعارة .

إمتداد اختصاص مأمور الضبط إلى جميع من اشتركوا في الدوى التي بدأ تحقيقها على أساس وقوع رافعتها في اختصاصه أينما كانوا .

( ٩ ) تحقيق . استجواب . بطلان . حكم . "تسبيبه" . تسبب غير معيب . نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" . دعارة . إثبات . "اعتراف" . مأمورو الضبط .



المادة ٢٩ إجراءات . اجازتها لمأمور الضبط سؤال المتهم عن التهمة دون استجوابه .  
الاستجواب المحظور عليه . تعريفه .

إثبات الضابط في محضر ضبط الواقعة سؤال المتهمات إثر الضبط . اعترافهن بممارسة الدعارة  
إثباته هذا الاعتراف في محضره . لا تثريب عليه ولا بطلان في سؤاله لاتهامات عن التهمة المستندة  
إليه أو في إثبات ذلك الاعتراف الذي أدلى به .

(١٠) إثبات . "اعتراف" . محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير  
الدليل" . بطلان . دفع . "الدفاع ببطلان الاعتراف" . نقض .  
"أسباب الطعن ما لا يقبل منها" . حكم . "تسببته . تسبب  
غير معيب" .

حق محكمة الموضوع في تقدير صحة الاعتراف وقبضته في الإثبات .

لها وحدها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من حيلة أو اكراه لإقناع الاعتراف منه . تحقيقها من سلامة  
الاعتراف . لها الاخذ به بلا معقب عليها . القول بأن الاعتراف موحى به من الضابط  
لا يشكل دفاعا ببطلان الاعتراف ولا يهدد نزع الاكراه المبطل لا معنى ولا حكمة ما دام سلطان  
الضابط لم يستغل إلى المتهم بالأذى ماديا أو معنويا .

(١١) إجراءات المحاكمة . محكمة الموضوع . "الإجراءات أمامها" .  
نقض . "أسباب الطعن ما لا يقبل منها" .

التي مل محكمة الموضوع تعمردها عن القيام بإجراء لم يطلب منها . غير مقبول .

(١٢) إجراءات المحاكمة . محكمة الموضوع . "الإجراءات أمامها" . نقض .  
"أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

القرار الصادر في مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة . قرار تحضيري لا تتولد عنه حقوق  
للخصوم .

(١٣) تحقيق . استجواب . بطلان . نقض . "أسباب الطعن .  
ما لا يقبل منها" . دفع . "الدفع ببطلان محضر الضبط" . دعارة .

الدفع ببطلان محضر الضبط لخلوه من مواجهة الطاعة يباقي المتهمات . دفع ظاهر البطلان لا يلتزم  
المحكمة بالرد عليه . علة ذلك ؟ المواجهة كالأستجواب من إجراءات التحقيق المحظور على مأمور  
الضبط اتخاذها .

(١٤) حكم . "بياناته" . محكمة استئنافية . بطلان . تقض . "أسباب الطعن . مالا يقبل منها" .

إعتناق الحكم الاستئنافي المطعون فيه لأسباب الحكم المستأنف الذي أشار إلى مواد الاتهام وخلص إلى معافاة الطاعنة مايقا لها . في ذلك ما يكفي لبيان مواد القانون التي عاقبتهم بمقتضاها .

(١٥) إثباتات . "بوجه عام" . حكم . "تسببيه" . تسبیب غیر معيب " . محكمة الموضوع . "سلطانها" .

لا يشترط في الدليل أن يكون مريحا دالا بنفسه على الواقعة . يكفي أن يكون ثبوتها مستغلا بالاستنتاج من الظروف والقرائن .

(١٦) تقض . "المصلحة في الطعن" . دعارة . ارتباط . عقوبة .

لامصلحة في النعي على الحكم في واقعة تهويل الإدارة طالما أنه دان الطاعنة عن تهمني تهويل الإدارة والاعتقاد على ممارستها وأوقع عقوبة واحدة عن التهمتين تدخل في حدود عقوبة الاعتقاد على الإدارة .

(١٧) دعارة . إثباتات . "بوجه عام" . جريمة . "أركانها" .

ركن الاعتقاد في جريمة الاعتقاد على ممارسة الإدارة . جواز إثباته بشهادة الشهود .

(١٨) إثباتات . "اعتراف" . محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" .

الاعتراف من عناصر الاستدلال . لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات بغير معقب مادامت تقيمه على أسباب سائغة . حقها في الأخذ بالاعتراف في أي من أدوار التحقيق وإن عدل عنه .

(١٩) محكمة استئنافية . إثباتات . "شهود" . إجراءات المحاكمة . تحقيق .

تعويل محكمة ثاني درجة على أقوال الشاهد الشفوية في التحقيقات دون سماع . لا عيب مادامت الطاعنة لم تطلب سماعه وكانت أقواله مطروحة بجلسة المحاكمة . لا يغير من ذلك

مقرر محكمة أول درجة التأجيل لإعلانه ثم عدولها عن ذلك . قرارها تحضيري لا تنوذه عنه حقوق الخصوم .

(٢٠) تقض . "أسباب الطعن . ما يقبل منها" .

فمرط قبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً .

١ — تتوافر جريمة تسهيل الدعارة بقيام الجاني بفعل أو أفعال يهدف من ورائها إلى أن ييسر لشخص يقصد مباشرة الفسق تحقيق هذا القصد أو قيام الجاني بالتدابير اللازمة لممارسة البغاء وتمهئة الفرصة له أو تقديم المساعدة المادية أو المعنوية إلى شخص لتمكينه من ممارسة البغاء أيا كانت طريقة أو مقدار هذه المساعدة . وما كانت مدونات الحكم المطعون فيه قد أبانت في غير لبس أن جريمة تسهيل الدعارة التي دان الطاعنة الأولى بها كانت قد وقعت حين أصدر القاضي الإذن بالمراقبة — وهو ما أقرته عليه محكمة الموضوع ، ومن ثم يكون النعي على الحكم بخطئه في الرد على الدفع ببطلان الإذن بمراقبة تليفون الطاعنة الأولى لصدوره عن جريمة مستقبلية في غير محله .

٢ — إذا كان الحكم قد أبان أن القاضي قد أصدر الإذن بمراقبة تليفون الطاعنة بعد أن أثبت اطلاعه على التحريات التي أوردتها الضابط في محضره وأفصح عن اطمئنانه إلى كفايتها فإنه بذلك يكون قد اتخذ من تلك التحريات أسباباً لإذنه بالمراقبة وفي هذا ما يكفي لاعتبار إذنه مسبباً حسبما تطلبه المشرع بما نص عليه في المادة ٢٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ .

٣ — إذ نص القانون رقم ١٠ سنة ١٩٦١ في الفقرة الأولى من المادة الأولى على عقاب كل من حرض شخصاً ذكراً كان أو أنثى على ارتكاب الفجور أو الدعارة أو ساعده على ذلك أو سهله له وكذلك كل من استخدمه أو استدرجه أو أغواه بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة . ونص في الفقرة الثانية من المادة السادسة



على عقاب كل من استغل بآية وسيلة بغاء شخص أو بخوره . ثم نص في المباداة السابعة على العقاب على الشروع في الجرائم المبينة في المواد السابقة بالعقوبة المقررة للجريمة في حالة قيامها . فإنه لم يشترط للعقاب على التحريض أو المساعدة أو التسهيل أو الاستغلال اقتراف الفحشاء بالفعل .

٤ — لا يلزم أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينفي كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متسادة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تكون عقيدة القاضي فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه .

٥ — من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى وفي كل شبهة يثيرها والرد على ذلك ، ما دام الرد يستفاد ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم .

٦ — جرى نص المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية بأنه "لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأمورى الضبط القضائى ببعض الأعمال التى من خصائصه" . وهو نص عام مطلق يسرى على كافة إجراءات التحقيق وليس فى القانون ما يخصه أو يقيده . ومن ثم فإن ما يثار بشأن نذب النيابة العامة للضباط خاصا بتنفيذ إذن القاضي الجزئى بمراقبة تليفون الطاعة وتفريغ التسجيلات الخاصة بالمحادثات التليفونية يكون فى غير محله .

٧ — لا يجوز الطعن بالبطلان فى الدليل المستمد من التفتيش بسبب عدم مراعاة الأوضاع القانونية المقررة إلا ممن شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم وإذا كان الثابت أن أيا من المنازل الثلاث التى جرى تفتيشها لم تكن مملوكة لأية متهمة ولم تكن أية متهمة حائزة لأية منها فلا صفة لأى من المتهمات فى الدفع ببطلان تفتيشها .

٨ - إذا كان ما أجراه مأمور الضبط القضائي في الدعوى من وقائع ضبط خارج دائرة اختصاصه المكاني إنما كان في صدد الدعوى ذاتها التي بدأ تحقيقها على أساس وقوع واقعتها في اختصاصه وهو ما أقرته عليه محكمة الموضوع - فإن اختصاصه يمتد إلى جميع من اشتركوا فيها واتصلوا بها أينما كانوا ويجعل له الحق عند الضرورة في مباشرة كل ما ينحوله له القانون من إجراءات سواء في حق المتهم أو في حق غيره من المتصلين بالجريمة .

٩ - لما كان لمأمور الضبط القضائي عملاً بالمادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه دون أن يستجوبه تفصيلاً ، وكان الاستجواب المحظور هو الذي يواجه فيه المتهم بأدلة الاتهام التي تساق عليه دليلاً ليقول كلمته فيها تسليماً بها أو دحضاً لها . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أ طرح الدفع بطلان الاستجواب في قوله : " فانه لما كان الثابت أن الرائد المأذون له بالضبط والتفتيش بعد أن أجرى ضبط المتهمات على النحو الثابت بمحضره سألن عن التهمة الموجهة إليهن والتي أسفر عنها الضبط ، وكان لمأمور الضبط القضائي عملاً بالمادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه وكان الثابت في محضر ضبط الواقعة أنه أثر الضبط سأل المتهمات عما هو منسوب إليهن فاعترفن بممارسة الدعارة عدا التهمة الأولى التي أنكرت ما نسب إليها فأثبت ذلك الاعتراف في محضره فلا تثريب عليه ، ولا بطلان في سؤاله للمتهمات عن التهمة المسندة إليهن أو في إثبات ذلك الاعتراف الذي أدلين به أمامه " فإن ما أورده الحكم صحيح في القانون ولا تثريب على المحكمة إن هي عولت على تلك الاعترافات في حكمها ما دامت قد اطمأنت إليها .

١٠ - الاعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزو إليه قد انتزع منه بطريق الحيلة أو الإكراه ومتى تحققت أن الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأنت إليه كان لها أن تأخذ به بما لا يعقب عليها . أما مجرد القول بأن الاعتراف موحى به من الضابط

فانه لا يشكل دفعا ببطلان الاعتراف ولا يعد قرين الاكراه المبطل له  
لا معنى وحكما ما دام سلطان الضابط لم يستطل إلى المتهم بالأذى ماديا كان  
أو معنويا .

١١ — لا يقبل النعى على محكمة الموضوع قعودها من القيام بإجراء  
لم يطلب منها .

١٢ — القرار الذى تصدره المحكمة فى مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو  
أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للتخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه  
صونا لهذه الحقوق .

١٣ — المواجهة كاستجواب تعد من إجراءات التحقيق المحظور على مأمور  
الضبط اتخاذها ، ومن ثم فإن ما تثيره الطاعنة بشأن بطلان محضر الضبط  
خلوه من مواجهتها ببقية التهمات هو دفع ظاهر البطلان مما لا تلتزم المحكمة  
بالرد عليه .

١٤ — إذا كان الثابت من حكم محكمة أول درجة أنه أشار إلى مواد الاتهام  
التي طلبت النيابة العامة تطبيقها وخلص إلى معاقبة الطاعنات طبقا لها وقد اعتنق  
الحكم المطعون فيه أسباب الحكم المستأنف ، فإن فى ذلك ما يكفى لبيان مواد  
القانون التي عاقبن بمقتضاها .

١٥ — لا يشترط فى الدليل أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد  
إثباتها بل يكفى أن يكون استخلاص ثبوتها عن طريق الاستنتاج مما تكشف  
للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات .

١٦ — لا مصلحة للطاعنة من النعى على الحكم قصوره أو فساد استدلاله  
بالنسبة لواقعة تسهيل الدعارة طالما أنه دانها عن تهمة تسهيل الدعارة والاعتياد  
على ممارستها وأوقع عليها عقوبة واحدة من التهمتين مما تدخل فى حدود العقوبة  
المقررة لتهمة الاعتياد على الدعارة .

١٧ — لا تثير على المحكمة إن هى عولت فى إثبات ركن الاعتياد فى جريمة  
الاعتياد على ممارسة الدعارة المنصوص عليها فى المادة التاسعة من القانون رقم ١٠



سنة ١٩٦١ — على شهادة الشهود ، طالما أن القانون لا يستلزم اثبوتة طريقة معينة من طرق الإثبات .

١٨ — الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات بغير معقب ما دامت تقيمه على أسباب سائغة ولها سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في أى دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك متى اطمأنت إلى صحته ومطابقته للحق والواقع .

١٩ — إذا كانت الطاعنة لم تطلب من محكمة ثانى درجة سماع الشاهد فلا على المحكمة إن هى عولت على أقواله الشفوية في التحقيقات دون سماعه ما دامت أقواله كانت مطروحة على بساط البحث في جلسة المحاكمة ولا يغير من ذلك أن تكون محكمة أول درجة هى التى قررت من تلقاء نفسها التأجيل لإعلان ذلك الشاهد ثم عدلت عن قرارها ، ذلك لأن القرار الذى تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق الخصوم بوجوب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق .

٢٠ — استقر قضاء النقض على أن شرط قبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنات بأنهن في يوم ٢٣ مارس سنة ١٩٧٣ بدائرة قسم الأزبكية وقصر النيل محافظة القاهرة : وقسم الدقى محافظة الجيزة ( أولا ) المتهمة الأولى ( ١ ) سهلت دعاية المتهمات من الثاية إلى العاشرة حالة كون المتهمات السادسة والسابعة والثامنة لم يبلغن من العمر إحدى وعشرين سنة ميلادية ( ٢ ) حرضت وأغرت المتهمات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة على ارتكاب الدعاية حالة كون المتهمة الثالثة لم تبلغ من العمر إحدى وعشرين سنة ميلادية ( ٣ ) عاونت المتهمة التاسعة على ممارسة الدعاية بأن جعلتها تقيم معها بسكنها

وتتولى الاتفاق عليها على النحو الموضح بالتحقيقات ( ٤ ) استغلت بغناء المتهمات من الثالثة إلى العاشرة على النحو الموضح بالمحضر والتحقيقات ( ثانيا ) المتهمة العاشرة مهلت دعارة المتهمتين السادسة والسابعة على النحو الموضح بالأوراق ( ثالثا ) المتهمات من الثانية إلى العاشرة — اعتدن ممارسة الدعارة مع الرجال بدون تمييز مقابل أجر . وطابت معاقبتهم بالمواد ١/أ — ب و ٦/أ — ب و ٧/ج و ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ . ومحكمة آداب القاهرة قضت حضوريا بتاريخ ٢٤ من أبريل سنة ١٩٧٣ عملا بمواد الإتهام والمادة ٣٠٤/٢ من قانون الإجراءات الجنائية ( أولا ) برفض الدفع بعدم اختصاص محكمة آداب القاهرة بنظر الدعوى وباختصاصها ( ثانيا ) برفض الدفع ببطلان الإذن الصادر من وكيل نيابة الآداب بالتسمع ( ثالثا ) بعدم قبول الدفع ببطلان الإذن الصادر من وكيل نيابة الجيزة الكلية بتفتيش الشقة رقم ١١/بعمارة برج النيل ( رابعا ) بعدم قبول الدفع ببطلان تفتيش الشقة رقم ٤١/بالمنزل رقم ٢٩ شارع أمين الرافعى ( خامسا ) بعدم قبول الدفع ببطلان تفتيش الشقة ٥١/بالمنزل / ١٠٨١ شارع كورنيش النيل ( سادسا ) برفض الدفع ببطلان التحقيق الابتدائى ( سابعا ) برفض الدفع ببطلان محضر تفريغ المكالمات التليفونية ( ثامنا ) برفض الدفع ببطلان اعترافات المتهمات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة بتحقيقات النيابة ( تاسعا ) بمعاقبة المتهمة الأولى بالحبس لمدة خمس سنين مع الشغل والنفاذ وبتغريمها خمسمائة جنيه وبوضعها تحت مراقبة الشرطة لمدة خمس سنوات تبدأ من نهاية تنفيذ عقوبة الحبس . ( عاشرا ) بمعاقبة كل من المتهمات الثانية والثامنة والعاشرة بالحبس لمدة ثلاث سنوات مع الشغل والنفاذ وتغريم كل منهن خمسمائة جنيه . وبوضع كل منهن تحت مراقبة الشرطة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من نهاية تنفيذ عقوبة الحبس ( حادى عشر ) بمعاقبة كل من المتهمات الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والسابعة والتاسعة بالحبس لمدة سنتين مع الشغل والنفاذ وبتغريم كل منهن مائتى جنيه وبوضع كل منهن تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين تبدأ من نهاية تنفيذ عقوبة الحبس وأمرت بإيداعهن الاصلاحية الخاصة حتى تأمر الجهة الإدارية بإخراجهن . فاستأنفت المتهمات هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٢٣ يونيه سنة ١٩٧٣ بقبول استئناف المتهمات وفى الموضوع

بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء (أولا) بحبس المتهم الأول ثلاث سنوات مع الشغل وبتغريمها ثلاثمائة جنيه وبوضعها تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة (ثانيا) بحبس كل من المتهمين الثانية والعاشرة سنة واحدة مع الشغل وبتغريم كل منهما مائة جنيه وبوضعها تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة (ثالثا) بحبس كل من المتهمات من الثالثة إلى التاسعة ستة شهور مع الشغل وبوضع كل منهن تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة. فطعن المحكوم عليهن جميعا في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

من حيث إن الطاعنات الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والثامنة والتاسعة وإن كن قد قررن بالطعن في الميعاد إلا أنهن لم يقدمن أسبابا لطعنهن ومن ثم يكون الطعن المقدم من كل منهن غير مقبول شكلا لما هو مقرر من أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بني عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله - وأن التقرير بالنقض وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه .

وحيث إن الطعن المقدم من كل من الطاعنات الأولى والثانية والسابعة والعاشرة قد استوفى الشكل المقرر له في القانون .

وحيث إن مبنى الطعن وهو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنة الأولى بجرائم تسهيل الدعارة والتحريض والمعاونة على ارتكابها واستغلال البغاء والطاعنة العاشرة بجريمة تسهيل الدعارة والاعتیاد على ممارستها والطاعنتين الثانية والسابعة بجريمة الاعتیاد على ممارسة الدعارة قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال وانطوى على إخلال بحق الدفاع وبطلان في الإجراءات ، ذلك بأنه قد دفع أمام محكمة الموضوع ببطلان الإذن الصادر من قاضي محكمة الآداب بوضع تليفون الطاعنة العاشرة تحت المراقبة لصدوره عن جريمة مستقبلية ولكونه غير مسبب وذلك بالمخالفة لنص المادة ٢٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ وقد رد الحكم



المطعون فيه على هذا الدفع بما لا يتفق وصحيح القانون . وقد خلت المحادثات التليفونية مما يشير إلى ارتكاب الطاعنة الأولى لجريمة تسهيل الدعارة لقاء أجر ، وما قال به الشهود لا يؤكد أن بقية المتهمات قد حضرن يوم الضبط بقصد البغاء خاصة وأنهن لم يضبطن يقارفن الفحشاء ، ولم يعبأ بالحكم بالمستندات التي قدمتها الطاعتان الأولى والعاشرة الدالة على أنهما تحترقان الفن وإحياء الحفلات الترفيهية . كما دفع ببطلان الإذن الصادر من النيابة العامة بنذب الرائد ... مباشرة رقابة تليفون الطاعنة الأولى وما تلاه من إجراءات . إذ أن القاضي الجزئي المشار إليه لا يملك هذا النذب وكان يتعين على النيابة العامة أن تقوم بنفسها بمباشرة الرقابة المذكورة . ودفع أيضا ببطلان الإذن الصادر من وكيل نيابة الجيزة بتفتيش الشقة ... .. وما ترتب عليه من إجراءات لإنعقاد الاختصاص بإصداره للقاضي الجزئي ولكونه غير مسبب على ما تقضى به المادة ٢٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ ولإنحسار الاختصاص المكاني للرائد ... .. عن تنفيذه ولشموله بغير مقتض من يتواجد مع الطاعنة الأولى . وقد أطرح الحكم هذه الدفع برد قاصر غير سائق ، هذا وقد أتى الرائد المذكور ما هو مذكور عليه إذ استجوب الطاعنات وباقي المتهمات وأتت أقوالهن وليدة وعدو وعيد من رجال الشرطة وآية ذلك ورودها على نمط واحد مما يؤكد أنها كانت مملاة عليهن وأغفلت المحكمة في ردها على ذلك ما قرره الطاعنة الثانية من أن أقوالها بحضر الضبط كانت بإيحاء من الضابط كما أن النيابة العامة نذبت الرائد ... .. لتفريغ تسجيلات المحادثات التليفونية مع أنه كان يلزمها القيام بذلك الإجراء بنفسها إعمالا لنص المادة ٢٠٦ السابق الإشارة إليها ، وقد عدلت المحكمة دون مسوغ عن تنفيذ قرارها بشأن نذب أحد المهندسين المختصين لتفريغ تلك التسجيلات . هذا فضلا عن أن الطاعنة الأولى قد دفعت ببطلان محضر التحقيق الابتدائي لعدم مواجهتها ببقية المتهمات وأوضحت في مذكرتها الشارحة أن الدفع خاص بمحضر الضبط الذي حرره ... .. إلا أن المحكمة أخطأت الفهم وعالجته على أنه نعي على التحقيق الذي أجرته النيابة العامة وقد خلا الحكم من بيان نص القانون الذي حكم بموجبه ، وما حصله من أقوال المتهمتين السادسة والسابعة من أن للطاعنة

العاشرة قد عرفت أن مخالفتها الطاعة الأولى وإنها اصطفتيتها إلى المنزل الذي ضبطت به بقصد ممارسة الدعارة لا يؤدي إلى ما رتبته على تلك الأقوال من إدانة الطاعة العاشرة بجريمة تسهيل دعارة هاتين المتهمتين ، وقد دان الحكم الطاعة السابعة بجريمة الاعتياد على ممارسة الدعارة مع أنها لم تضبط وهي تقارف الفحشاء بالفعل . كما أن الطاعة الثانية دفعت ببطلان محضر التحقيق الابتدائي لانعدام المواجهة فيه إلا أن المحكمة اطرححت دفعها هذا بما لا يسيغه القانون وعولت على الاعترافات المنسوبة لها بالتحقيقات مع أنها ليست نصا في اقتراف الجريمة ودون أن تبين سبب إطراحها لإنكار الطاعة المذكورة بجلسة المحاكمة ، فضلا عن أن تلك الاعترافات لا تكفي بذاتها للقضاء بالإدانة وخاصة أن اسم تلك الطاعة لم يرد في الأحاديث التليفونية المسجلة ، ولم تلتفت المحكمة إلى ما طابته خاصا بسامع الشاهد ... .. وعن مناقشة أوجه دفاع الطاعة الأخرى فضلا عما كان يلزم من أن يكون تفريغ التسجيلات المضبوطة بمعرفة الجهة الفنية المختصة ، وكل ذلك يعيب الحكم المطعون فيه بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه عرض للدفع ببطلان الإذن بمراقبة تليفون الطاعة الأولى لصدوره عن جريمة مستقبلية واطرحه في قوله " إن الثابت من تحريات ضابط الآداب محمور المحضر والتي تطمئن المحكمة إليها اطمئنانا كاملا أن المهمة الأولى ( الطاعة الأولى ) وقت صدور الإذن قد ارتكبت وترتكب جرائم يعاقب عليها القانون عن طريق تليفونها المركب بسكنها ، هي تسهيلها دعارة النسوة " . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته — وهو بسبيل بيانه لواقعة الدعوى — أن التحريات السرية أكدت لدى الرائد ... .. أن الطاعة الأولى تعمل على تسهيل دعارة النسوة الساقطات نظير أجر مستعملة في ذلك تليفون مسكنها ، وإذا عرض محضر بذلك على النيابة العامة أحواله بدورها إلى القاضي الجزئي الذي أذن — بعد اطلاعه على المادة ٢٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ واطمئنانه إلى التحريات السالف بيانها — بوضع تليفون تلك الطاعة تحت المراقبة لمدة ثلاثين يوما لضبط ما يقع مخالفا للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ ، وقد نذبت النيابة الضابط المذكور



لتنفيذ هذا الإذن ، وكانت جريمة تسهيل الدعارة تتوافر بقيام الجاني بفعل أو أفعال يهدف من وراءها إلى أن ييسر لشخص يقصد مباشرة الفسق تحقيق هذا القصد أو قيام الجاني بالتدابير اللازمة لممارسة البغاء وتهيئة الفرصة له ، أو تقديم المساعدة المادية أو المعنوية إلى شخص ما تمكنه من ممارسة البغاء أيا كانت طريقة أو مقدار هذه المساعدة ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد أثبتت في غير لبس أن جريمة تسهيل الدعارة التي دان الطاعنة الأولى بها كانت قد وقعت حين أصدر القاضي الإذن بالمراقبة — وهو ما أقرته عليه محكمة الموضوع ، ومن ثم يكون النعي على الحكم في هذا الصدد في غير محله . أما ما أثير بشأن بطلان الإذن بالمراقبة لصدوره من القاضي دون أن يكون مسببا فمردود بما أبان عنه الحكم من أن القاضي قد أصدر الإذن المذكور بعد أن أثبت اطلاعه على التحريات التي أوردتها الرائد ... في محضره وأفصح عن اطمئنانه إلى كفايتها ، وبذلك يكون قد اتخذ من تلك التحريات أسبابا لإذنه بالمراقبة وفي هذا ما يكفي لاعتبار إذنه مسببا حسبما تطلبه المشرع بما نص عليه في المادة ٢٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ ويكون ما أثير في هذا الشأن في غير محله . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ إذ نص في الفقرة الأولى من المادة الأولى على عقاب كل من حرض شخصا ذكرًا كان أو أنثى على ارتكاب الفجور أو الدعارة أو ساعده على ذلك أو سهره له وكذلك كل من استخدمه أو استدرجه أو أغواه بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة . ونص في الفقرة الثانية من المادة السادسة على عقاب كل من استغل بآية وسيلة بغاء شخص أو بفجوره . ثم نص في المادة السابعة على العقاب على الشروع في الجرائم المبينة في المواد السابقة المقررة للجريمة في حالة قيامها ، لم يشترط للعقاب على التحريض أو المساعدة أو التسهيل أو الاستغلال اقتراف الفحشاء بالفعل ، وكانت الطاعنتان الأولى والعاشرة لا تنازعان في صحة ما حصله الحكم من أقوال شهود الإثبات ، وكان المستفاد مما أورده الحكم أن الطاعنة العاشرة وكذا المتهمات من الثانية إلى التاسعة قد حضرن إلى الأماكن التي ضبطن بها بقصد ارتكاب الفحشاء مع الرجال وأن الطاعنة الأولى قد سهرت لمن ذلك بأن بعثت بهن إلى تلك الأماكن بناء



على اتفاق سابق بينها وبين المقيمين فيها نظير أجر تقاضاه منهم ، ومن ثم يكون  
 كما أثير في هذا الخصوص في غير محله . أما ما تقول به الطاعنة الأولى  
 من أن المحادثات التليفونية المسجلة لا تفيد ارتكابها لجريمة تسهيل الدعارة ،  
 فمردود بما هو مقرر من أنه لا يلزم أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم  
 بحيث ينبيء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى ،  
 إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون  
 عقيدة القاضي فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة  
 بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها  
 ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه كما هو واقع  
 الحال في الدعوى المطروحة . أما ما تنعاه الطاعنتان الأولى والعاشر من التفات  
 الحكم عن الرد على دفاعهما في خصوص احترافهما الفن فمردود بما هو مقرر  
 من أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة  
 يثيرها ، والرد على ذلك ، ما دام الرد يستند ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا  
 إلى أدلة الثبوت السائغة التي أوردتها الحكم . أما ما يثار بشأن ندب النيابة  
 العامة للرائد ... .. خاصة بتنفيذ إذن القاضي الجزئي بمراقبة تليفون  
 الطاعنة الأولى وتفريغ التسجيلات الخاصة بالمحادثات التليفونية ، فمردود  
 بما جرى به نص المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية من أن " لكل  
 من أعضاء النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور  
 من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من خصائصه " وهو نص عام مطلق  
 يسرى على كافة إجراءات التحقيق وليس في القانون ما ينحصره أو يقيد به . أما ما قيل  
 بشأن بطلان الإذن الصادر من وكيل أول نيابة الجيزة الكلية بتفتيش الشقة  
 رقم ... .. فقد أصاب الحكم صحيح القانون حين أطرحه تأسيسا على  
 أن " أى من المتهمات المطروح أمرهن على المحكمة لاصفة لها في إبداء الدفع ذلك  
 أن المستقر عليه في قضاء محكمة النقض أنه لا يجوز الطعن بالبطلان في الدليل  
 المستمد من التفتيش بسبب مراعاة الأوضاع القانونية المقررة إلا ممن شرعت  
 هذه الأوضاع لحمايتهم ومن ثم فلا صفة لأى من المتهمات في الدفع ببطلان تفتيش  
 أى من المنازل الثلاث التي جرى الضبط فيها ما دام الثابت أن أيا من تلك المنازل  
 خير مملوكة لأية متهمة ولم تكن أية متهمة حائزة لأى من تلك المنازل " . وكذلك

الشان فيما انتهى إليه من اطراح الدفع بطلان التفتيش الذي قام به الرائد ... بدائرة قسم الجيزة لانحسار اختصاصه المكاني عن المكان الذي أجرى به التفتيش. ذلك بأن ما أجراه مأمور الضبط القضائي في الدعوى من وقائع ضبط خارج دائرة اختصاصه المكاني إنما كان في صدد الدعوى ذاتها التي بدأ تحقيقها على أساس وقوع واقعها في اختصاصه — وهو ما أقرته محكمة الموضوع — ومن ثم يمتد اختصاصه إلى جميع من اشتركوا فيها أو اتصلوا بها أينما كانوا ، ويجعل له الحق عند الضرورة في مباشرة كل ما يخوله له القانون من إجراءات سواء في حق المتهم أو في حق غيره من المتصلين بالجريمة الأمر الذي وعاه الحكم المطعون فيه و برر ترتيبا عليه رفض الدفع المذكور . لما كان ذلك ، وكان لمأمور الضبط القضائي عملا بالمادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه دون أن يستوجبه تفصيلا ، وكان الاستجواب المحظور هو الذي يواجه فيه المتهم بأدلة الإتهام التي تساق عليه دليلا ليقول كلمته فيها تسليما بها أو دحضا لها ، وكان الحكم قد اطرح الدفع بطلان الاستجواب في قوله ” فإنه لما كان الثابت أن الرائد ... المأذون له بالضبط والتفتيش بعد أن أجرى ضبط المتهمات على النحو الثابت بمحضره سألن عن التهمة الموجهة إليهن والتي أسفر عنها الضبط. وكان لمأمور الضبط القضائي عملا بالمادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه ، وكان الثابت في محضر ضبط الواقعة أنه إثر الضبط سأل المتهمات عما هو منسوب إليهن فاعترفن بممارستهن الدعارة. هذا التهمة الأولى التي أنكرت ما نسب إليها فأثبت ذلك الاعتراف في محضره. فلا تثريب عليه ، ولا بطلان في سؤاله للمتهمات عن التهمة المسندة إليهن أو في إثبات ذلك الاعتراف الذي أدلين به أمامه “ . وما أورده الحكم صحيح في القانون ولا تثريب على المحكمة إن هي عولت على تلك الاعترافات في حكمها ما دامت قد اطمأنت إليها . هذا وقد عرض الحكم للدفع بطلان الاعترافات المنسوبة لمن اعترفن من الطاعنات وفنده في منطق سائغ وخلص إلى الاطمئنان إلى تلك الاعترافات لمطابقتها وتمثيلها للحقيقة ولصدورها دون إكراه أو تهديد مادي أو معنوي ولم تتجاوز المحكمة قدرها فيما انتهت إليه ، ذلك لأن الاعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزول إليه قد



انتزع منه بطريق الحيلة أو الإكراه ومتى تحققت أن الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأنت إليه كان لها أن تأخذ به بما لا معقب عليها . أما مجرد القول بأن الاعتراف موحى به من الضابط فإنه لا يشكل دفعا بطلان الاعتراف ولا يعد حرين الإكراه المبطل له لا معنى ولا حكمة ما دام سلطان الضابط لم يستطل إلى المتهم بالأذى ماديا كان أو معنويا ومن ثم فإذا كان الحكم قد نفى أن الطاعنة الثانية قد ادعت في تحقيق النيابة بأن اعترافها كان وليد إكراه وقع عليها ، فإنه لا يكون قد خالف الثابت في الأوراق ، وبالتالي فإن النعي عليه في هذا الخصوص لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة بدرجتها أنه لم يطلب من محكمة الموضوع نذب أحد المهندسين المختصين للقيام بتفريغ التسجيلات المضبوطة فلا يقبل النعي عليها قعودها عن القيام بإجراء لم يطلب منها ، ولا يغير من ذلك أن تكون محكمة أول درجة هي التي قررت من تلقاء نفسها التأجيل لإتمام هذا الإجراء ثم عدلت عن قرارها ، ذلك لأن القرار الذي تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق . أما ما تثيره الطاعنة الأولى بشأن بطلان محضر الضبط لخلوه من مواجهتها ببقية المتهمات فردود بأن المواجهة كالأستجواب تعد من إجراءات التحقيق المحظور على مأمور الضبط اتخاذها ولا يعيب الحكم خطؤه - بفرض صحة ما قالت به الطاعنة المذكورة - باعتباره النعي موجهها إلى التحقيق الذي أجرته النيابة العامة إذ أن الدفع لو توجه إلى محضر الضبط لكان ظاهر البطلان مما لا نلزم المحكمة بالرد عليه . والثابت من حكم محكمة أول درجة أنه أشار إلى مواد الاتهام التي طلبت النيابة العامة تطبيقها وخلص إلى معاقبة الطاعنات طبقا لها ، وقد اعتنق الحكم المطعون فيه أسباب الحكم المستأنف وفي ذلك ما يكفي لبيان مواد القانون التي عاقبن بمقتضاها ومن ثم يكون النعي عليه في هذا الخصوص في غير محله . لما كان ذلك ، وكان لا يشترط في الدليل أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد إثباتها بل يكفي أن يكون استخلاص ثبوتها عن طريق الاستنتاج مما تكشف للحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات فلا جناح على المحكمة إن هي استخلصت أن الطاعنة العاشرة قد مهلت دعارة المتهمتين السادسة والسابعة



بأن قدمتهما إلى خالتها الطاعنة الأولى واصططحبتهما إلى المنزل الذي ضبطتا به بقصد البغاء استنادا إلى أقوال هاتين المتهمتين من أنهما كانتا على معرفة سابقة بالطاعنة العاشرة قبل أن تتعرفا على خالتها الطاعنة الأولى ، وأن الطاعنة العاشرة هي التي عرضت عليهما ودعتهما إلى الحضور معها إلى المكان الذي ضبطن به يوم الحادث بعد أن أفصححت لها المتهمة السابعة عما تعانيه من ضيق ، وإلى ماقررتة المتهمة السادسة صراحة من أن الطاعنة العاشرة صلتها بالطاعنة الأولى - تعمل على تسهيل دعارتها ، وفضلا عن ذلك فإنه لا مصلحة للطاعنة العاشرة من النعي على الحكم قصوره أو فساد استدلاله بالنسبة لرافعة تسهيل الدعارة طالما أنه دأبها عن تهمة تسهيل الدعارة والاعتیاد على ممارستها وأوقع عليها عقوبة واحدة عن التهمتين مما تدخل في حدود العقوبة المقررة لتهمة الاعتیاد على الدعارة . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه نقل ما أثبتته الرائد ... .. بحضر ضبط الواقعة من أن الشاهد ... .. قرر له شفويا بأنه قد طلب من الطاعنة الأولى أن تبعت إليه وبعض أصدقائه ببعض النسوة لارتكاب الفحشاء ، وأنها في يوم الضبط أرسلت إليه النسوة اللاتي ضبطن بمسكنه ومن بينهن المتهمة السابعة وذلك نظير أجر تتقاضاه كل منهن ، ثم حصل الحكم أقوال هذه الأخيرة في محضر الضبط بما يجمله أن الطاعنة الأولى هي التي طلبت إليها التوجه إلى المسكن الذي ضبطت به لارتكاب الفحشاء مع القاطنين به وأنها سبق أن قدمتها من قبل قرابة خمس مرات لرجال آخرين ارتكبت معهم الفحشاء نظير نسبة معينة من المبلغ الذي تتقاضاه من هؤلاء ، وهذا الذي أثبتته الحكم تتوافره في حق الطاعنة السابعة عناصر جريمة الاعتیاد على ممارسة الدعارة المنصوص عليها في المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ ولا تثريب على المحكمة إن هي عولت في إثبات ركن الاعتیاد على شهادة الشهود طالما أن القانون لا يستلزم لثبوته طريقة معينة من طرق الإثبات . لما كان ما تقدم ، وكان الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير مصحتها وقيمتها في الإثبات بغير معقب ما دامت تقيمه على أسباب سائغة ولها سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في أي دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك متى اطمأنت إلى مصحته ومطابقته للحق والواقع وكانت المحكمة قد خلصت

في استدلال سائق إلى سلامة الدليل المستمد من اعتراف الطاعنة الثانية في مراحل التحقيق المختلفة في شأن اعتيادها على ممارسة الدعارة ، فانه لا يجوز مجادلتها في تقديرها . أما بالنسبة لما تثيره هذه الطاعنة في شأن بطلان التحقيق الابتدائي لانعدام المواجهة فالثابت إن الحكم قد عرض للرد على هذا الدفع وطرحه — بقى — في قوله " أن الثابت في التحقيق الذي أبحرته النيابة العامة أن السيد الأستاذ وكيل النيابة المحقق واجه المتهمات كلا على حدة بما هو مسند إليها وبما أسفرت عنه التحريات والتسجيلات الصوتية وواقعة الضبط وما أثبتته محرر محضر ضبط الواقعة بما هو ثابت في محضره وناقش كلا منهن في ذلك وواجه كل متهمة بأخرى فيما قررت كل منهن وما اختلفت فيه أى منهن عن الأخرى وقد تم ذلك كله في حضور محامين حضروا معهن ، الأمر الذي تكون معه الإجراءات الصحيحة المنصوص عليها في القانون قد تمت على النحو الذي رسمه القانون " . وإذا كانت الطاعنة الثانية لا تنازع فيما أثبتته الحكم من ذلك ، فان منعها في هذا الشأن يكون في غير محله . هذا فضلا عن أن الطاعنة المذكورة لم تطلب من محكمة ثانى درجة سماع الشاهد ... .. ومن ثم فلا على المحكمة إن هي عوات على أقواله الشفوية في التحقيقات دون سماعه ما دامت أقواله كانت مطروحة على بساط البحث في جلسة المحاكمة ، ولا يغير من ذلك أن تكون محكمة أول درجة هي التي قررت من تلقاء نفسها التأجيل لإعلان الشاهد المشار إليه ثم عدلت عن قرارها ، ذلك لأن القرار الذي تصدره المحكمة في مجال تمييز الدعوى وجمع الأدلة — كما سبق البيان — لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للتصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق . لما كان ذلك ، وكان ما أثارت تلك الطاعنة من أن الحكم المطعون فيه قد التفت عن الرد على بعض ما أبدته من أوجه الدفاع مردودا بأنها لم تبين في أسباب طعنها ماهية هذا الدفاع حتى يتضح مدى أهميته في الدعوى المطروحة وكونه منتجا فيها ، مما تلتزم المحكمة بالتصدي له بإرادا وردا عليه ، بل جاء قولها في ذلك مرسلا . وقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن شرط قبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددًا . لما كان كل ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس و يتعين رفضه موضوعا .

## جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / سعد الدين عطية ، وعضوية السادة المستشارين : حسن أبو الفتوح الشرطي ، وإبراهيم أحمد الديواني ، وعبد الحميد محمد الشربيني ، وحنس على المغربي .

( ٢٢٠ )

### الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٤٣ القضائية

ضرب . " أفضى إلى موت " . علاقة سببية . حكم . " تسببية . تسبب غير معيب " . مسئولية جنائية .

علاقة السببية في المواد الجنائية . طبيعتها . علاقة مادية تبدأ بالفعل الذي اقترفه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية . بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمدا . تقدير توافرها . موضوعي . مثال تسبب سائق على توافرها في جريمة ضرب أفضى إلى موت .

من المقرر أن علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الذي اقترفه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمدا ، وهذه العلاقة مسألة موضوعية ينفرد قاضي الموضوع بتقديرها ومتى فصل فيها إثباتا أو نفيًا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ما دام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه أحدث بالمجنى عليه عمدا إصابة العنق بأن طعنه بمطواة ودل على توافر رابطة السببية بين هذه الإصابة والوفاة بما استخلصه من أقوال الطبيب المعالج في التحقيقات وشهادة الطبيب الشرعي بجلسة المحاكمة بعد اطلاعه على أوراق علاج المجنى عليه بالمستشفى بما يجعل الطاعن مسئولًا في جميع القانون عن جميع النتائج المحتملة حصولها من الإصابة ولو كانت عن طريق غير مباشر كالزناخي في العلاج



أو الإهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمدا لتجسيم المسؤولية وهو ما لم يقل به الطاعن ، ولا سند له من الأوراق ، ومن ثم فإن النعى على الحكم في هذا الصدد يضحى ولا محل له .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في ليلة ٢٦ مايو سنة ١٩٦٩ بدائرة مصر القديمة محافظة القاهرة : ضرب ... .. بأن طعنه بآلة حادة ( مطواة ) في رقبته فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تفدت للرئى ولم يقصد من ذلك قتله ، ولكن الضرب أفضى إلى موته . وطابت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات ، فقرر ذلك في ١٧ فبراير سنة ١٩٧١ . ومحكمة جنايات القاهرة قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ٢٨ من يونيو سنة ١٩٧٢ عملا بمادة الاتهام بمعاقبته المتهم بالسجن لمدة خمس سنوات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه ، إذ دان الطاعن بجريمة الضرب المفضى إلى الموت قد أخطأ في القانون وشابه قصور في التسبب وخطأ في الإسناد ، ذلك بأن الطاعن بنى دفاعه على انقطاع رابطة السببية بين فعل الضرب المنسوب إليه وبين وفاة المجنى عليه ، إذ الاستفادة من أوراق الدعوى وما تم فيها من تحقيقات ان إهمالا جسيما وقع فيه الطبيب المعالج الذى أجرى الكشف على المجنى عليه عند دخوله المستشفى في ٢٦ مايو سنة ١٩٦٩ ووصف حالته بأنها جرح قطعى في الرقبة وصرح له بالخروج في اليوم التالى بغير علاج ولم يكتشف تقاذ الجرح إلى المرى إلا عند عودة المجنى عليه بعد أربعة أيام من خروجه منها ، وكان ذلك هو العامل المؤثر في حدوث المضاعفات التى أدت إلى الوفاة ، غير أن الحكم لم يعتد بهذا

الدفاع تأسيساً على أن نفاذ الجرح قد اكتشفت في المرة الأولى، وأن المجنى عليه تعاطى بالفعل العلاج المناسب مما لا يستند إلى أصل ثابت في الأوراق . ثم وإن المدافع عن الطاعن أثار في مرافعته أن وفاة المجنى عليه قد أثبتت بأوراق المستشفى على أنها وفاة طبيعية وتم دفنه دون تشريح وقبل إبلاغ النيابة العامة ، وأن كل ذلك إنما اتخذ سترًا للخطأ الذي وقع فيه الطبيب المعالج مما يشكك في صحة الدليل المستمد من أقواله ، إلا أن الحكم لم يأخذ بهذا الدفاع ورد عليه بما لا يصلح رداً مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الضرب المفضي إلى الموت التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال كل من المجنى عليه وباقي شهود الإثبات وأقوال الدكتور ... .. الطبيب المعالج التي حصلها بما مؤداه أن المجنى عليه أدخل المستشفى في يوم ٢٦ من مايو سنة ١٩٦٩ مصاباً بـفحصه وتبين له أن به جرح قطعي نافذ بالرقبة وصرح له بالخروج في اليوم التالي بعد العلاج ، إلا أنه عاد ثانية بعد ستة أيام حيث ثبت من الفحص الطبي أن إصابة الرقبة نفذت إلى المرى وأحدثت نتيجة لذلك انكماشاً في الرئة اليمنى وظل المجنى عليه يعالج بالمستشفى إلى أن توفي بتاريخ ٢٦ من يونيو سنة ١٩٦٩ نتيجة إصابة الرقبة ونفاذها للرئى ، ومن التقرير الطبي الابتدائي والتقرير الطبي الشرعى ، وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، وعرض لما أثاره الدفاع عن الطاعن من أن وفاة المجنى لم تحدث نتيجة الإصابة وإنما نتيجة سوء التشخيص والعلاج ورد عليه في قوله " .. إن الطبيب المعالج قطع في أقواله بأن الوفاة حدثت نتيجة إصابة الرقبة ، وأيده في ذلك الطبيب الشرعى في أقواله التي قطع فيها بعد اطلاعه على أوراق العلاج أن وفاة المجنى عليه نتيجة إصابة الرقبة وأن ما اتخذ بشأن علاجه هو كل ما يمكن من علاج حسب الأصول الفنية السليمة " . وما أورده الحكم من ذلك له معينه الصحيح من الأوراق ويتفق وما شهد به الطبيب الشرعى بمجلسة المحاكمة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن علاقة السببية في المواد

الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الذي اقترفه الجاني وترتبط به من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة إذا ما أتاه عمدا ، وهذه العلاقة مسألة موضوعية يتفرد قاضي الموضوع بتقديرها ، ومتى فصل فيها إثباتا أو نفيها فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ما دام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه أحدث بالمجنى عليه عمدا إصابة العنق بأن طعنه بمطواة ودلل على توافر رابطة السببية بين هذه الإصابة والوفاة بما استخلصه من أقوال الطبيب المعالج في التحقيقات وشهادة الطبيب الشرعي بجلسة المحاكمة بعد اطلاعه على أوراق علاج المجنى عليه بالمستشفى بما يجعل الطاعن مسئولاً في صحيح القانون عن جميع النتائج المحتمل حصولها من الإصابة ولو كانت عن طريق غير مباشر كالتراحي في العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمدا لتجسيم المسؤولية وهو ما لم يقل به الطاعن ولا سند له من الأوراق ، ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الصدد يضحى ولا محل له . لما كان ما تقدم ، وكان باقي ما يشيره الطاعن في طعنه لا يبدو أن يكون مجادلة في موضوع الدعوى وأدلة الثبوت فيها مما ينأى عن رقابة محكمة النقض ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا وفضله موضوعا .



## جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / سعد الدين عطيه ، وعضوية السادة المستشارين : حسن أبو الفتوح  
للشريف ، وإبراهيم أحمد الهديواني ، وعبد الحميد محمد الشريف ، وحسن علي المغربي .

( ٢٢١ )

### الطعن رقم ٧٩٦ لسنة ٤٣ القضائية

إجراءات المحاكمة . دفاع . ” الإخلال بحقوق الدفاع . ما يوفره “ .  
معارضة . محاماة . تقض . ” حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون “ .  
حكم . ” تسببه . تسبب معيب “ . طعن . تبديد .

جواز حضور وكيل عن المعارض . ولو كانت الجريمة عقوبتها الحبس . مادام الحكم المعارض  
فيه قد عاقبه بالحبس مع إيقاف التنفيذ . القضاء . باعتبار المعارضة كأن لم تكن رغم حضور محام  
عن المعارض . خطأ .

توجب المادة ٢٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية على المتهم بفعل جنحة  
الحضور بنفسه إذا ما استوجب هذا الفعل عقوبة الحبس ، وأجازت له في الأحوال  
الأخرى أن يرسل وكيلاً عنه . ولما كان الحكم الاستثنائي الغيابي المعارض فيه  
قد أيد الحكم الابتدائي القاضي بحبس الطاعن مع إيقاف تنفيذ العقوبة ، وكان  
الطاعن قد أناب عنه وكيلاً حضر بالجلسة ، فإن المحكمة إذ قضت بعد ذلك باعتبار  
المعارضة كأن لم تكن على أساس أن المعارض قد تخلف عن الحضور تكون قد  
أخطأت في تطبيق القانون .

انبدأ ذاته مقرر في الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٢ ق الصادر بجلسته ١٣/٥/١٩٥٢ المنشور

بالسنة ٣ ص ٩٢٩ .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٨ فبراير سنة ١٩٧١ بدائرة قسم مينا البصل محافظة الإسكندرية : بدد كمية القطن المبينة وصفا وقيمة بالمحضر ، المملوكة له والمحجوز عليها إداريا لصالح بلدية الإسكندرية ، وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة مينا البصل الجزئية قضت في الدعوى بتاريخ ١٣ من أبريل سنة ١٩٧١ غيابيا بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة جنيهن لإيقاف التنفيذ . فعارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ٢٩ يونيو سنة ١٩٧١ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة . فاستأنف ، ومحكمة الإسكندرية الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت في الدعوى بتاريخ أول مارس سنة ١٩٧٢ غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف — فعارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٧٢ باعتبارها كأن لم تكن . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى باعتبار معارضته في الحكم الغيابي كأن لم تكن مع أن محكمة أول درجة قضت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المحكوم بها عليه وكان يحق له بناء على ذلك أن ينب عنه وكيله لتقديم دفاعه وقد حضر عنه بالفعل محاميه الموكل بجلسة المعارضة الاستئنافية مما كان يتعين معه على المحكمة أن تقضى في موضوع المعارضة .

وحيث إن النيابة العامة أقامت الدعوى على الطاعن بوصف أنه بدد كمية القطن المملوكة له والمحجوز عليها إداريا لصالح بلدية الإسكندرية فقضت محكمة أول درجة بمعاقبته بالحبس لمدة ثلاثة شهور وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات ، فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقضت المحكمة الاستئنافية غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فعارض ، وقضى باعتبار معارضته كأن لم تكن . ويبين من الرجوع إلى محضر جلسة المحاكمة

الإستئنافية أنه عند نظر المعارضة المقدمة من الطاعن في الجلسة الأولى المحددة لها وهي جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٧٢ لم يحضر الطاعن بنفسه وإنما حضر عنه محام بتوكيل وطلب التأجيل لضم قضية فقضت المحكمة باعتبار المعارضة كأن لم تكن . ولما كان الحكم الإستئنافي الغيابي المعارض فيه قد أيد الحكم الابتدائي القاضي بحبس الطاعن مع إيقاف تنفيذ العقوبة . وكانت المادة ٢٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية إنما توجب على المتهم بفعل جنحة الحضور بنفسه إذا ما استوجب هذا الفعل عقوبة الحبس وأجازت له في الأحوال الأخرى أن يرسل وكيلًا عنه وكان الطاعن قد اناب عنه وكيلًا حضر بالجلسة، فإن المحكمة إذ قضت بعد ذلك باعتبار المعارضة كأن لم تكن على أساس أن المعارض قد تخلف عن الحضور تكون قد أخطأت في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه والإحالة، وذلك من غير حاجة لبحث الوجه الآخر من الطعن .



## جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / سعد الدين عطية ومضوية السادة المستشارين : حسن أبو الفتوح الشربيني ، وإبراهيم أحمد الديواني ، وعبد الحميد محمد الشربيني ، وحسن علي المغربي .

( ٢٢٢ )

الطعن رقم ٨٠١ لسنة ٣٤ القضائية

( ١ ) أمر حفظ . أمر بالألا وجه . تحقيق . ” التحقيق بمعرفة النيابة العامة “ .

العبرة في تحديد طبيعة أمر الحفظ الصادر من النيابة العامة هي بحقيقة الواقع . أمر الحفظ الصادر من النيابة . بعد التحقيق . هو أمر بالألا وجه لإقامة الدعوى .

( ٢ ) أمر بالألا وجه . ” تسببيه “ . غرفة المشورة . ” تسبب قراراتها “ .  
مستشار الإحالة . ” تسبب قراراته “ . طعن . نقض . ” أسباب الطعن “ .  
مالا يقبل منها “ .

الأمر الصادر بأن لاوجه لإقامة الدعوى الجنائية . من قاضي التحقيق أو النيابة العامة أو مستشار الإحالة بدانة . وجوب اشتماله على الأسباب التي بني عليها .

عدم اقتضاء للقانون . تسبب الأمر الصادر من مستشار الإحالة أو من غرفة المشورة بتأييد القرار الصادر بأن لاوجه لإقامة الدعوى . اعتبار ما يورده أيهما من أسباب مكمل لأسباب الأمر المطعون فيه . وجوب النظر إلى أسبابهما معا كوحدة واحدة .

١ — العبرة في تحديد طبيعة الأمر الصادر من النيابة العامة بقيد الأوراق بدفتر الشكاوى الإدارية وحفظها هي بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنه أو بالوصف الذي يوصف به ، فإذا كانت النيابة قد قامت بإجراء من إجراءات التحقيق — أي ما كان سبب إجراءاته — فالأمر الصادر منها يكون قرارا بالألا وجه لإقامة الدعوى .

٢ — البين من استقراء نصوص المواد ١٥٤ و ١٦٢ و ١٦٧ و ١٦٩ و ٢٠٩ و ٢١٠ و ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية في شأن إصدار قاضي التحقيق أو النيابة العامة للأمر بأن لاوجه لإقامة الدعوى الجنائية والطعن في هذا الأمر أمام مستشار الإحالة في مواد الجنائيات وأمام محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة في مواد الجنح والمخالفات والفصل فيه ومقارنتها بالمادتين ١٧٣ و ١٧٦ من ذات القانون الواردتين في الفصل الخاص بمستشار الإحالة ، أن القانون وإن استلزم أن يشتمل الأمر الصادر بأن لاوجه لإقامة الدعوى الجنائية سواء من قاضي التحقيق أو النيابة العامة أو من مستشار الإحالة بداءة على الأسباب التي بنى عليها فإنه لم يتطلب ذلك عند إصدار مستشار الإحالة أو محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة — حسب الأحوال — الأمر بتأييد أمر قاضي التحقيق أو النيابة العامة بأن لاوجه لإقامة الدعوى الجنائية في الطعن المرفوع إليها عنه ، بما مفاده أنه إذا أورد مستشار الإحالة أو غرفة المشورة أسبابا للأمر الصادر منه في هذا الصدد فإنها تعد أسبابا مكملة للأسباب التي بنى عليها الأمر المطعون فيه أمام أيهما . لما كان ذلك ، وكان من المتعين ألا تناقش الأسباب التي بنى عليها الأمر الصادر من النيابة العامة والأمر المؤيد له في كل جزئية من جزئياتها على حدة وإنما تؤخذ كوحدة لتبين ما إذا كانت تلك الأسباب منتجة فيما انتهى إليه ومؤدية إلى مارتب عليها ، وكان مؤدى الطعن في الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لاوجه لإقامة الدعوى أمام غرفة المشورة إما تأييدها له اقتناعا منها بسلامته وإما أن تأمر بالغائه إدارات أن الأدلة القائمة على المتهم كافية وسمح بتقديمه إلى المحاكمة مع رجحان الحكم بادانته ، وكانت غرفة المشورة — في الدعوى المطروحة — قد أيدت في نطاق سلطتها التقديرية الأمر المطعون فيه ولم تأمر بالغائه لما ارتأته من عدم كفاية الأدلة على المطعون ضدها ، وكان الأمر المطعون فيه المؤيد والمكمل للأمر الصادر من النيابة العامة قد أحاط بالدعوى ومحض أدلتها ووازن بينها عن بصر وبصيرة وخلص في تقدير سائغ له سنده من الأوراق إلى أن عناصر الاتهام يحيطها الشك والريبة وليست كافية لإحالة المطعون ضدها للمحاكمة ، فإن ما يثيره الطاعن ينحصر إلى جدل موضوعي في تندير الدليل مما لا يتقبل إثارته لدى محكمة النقض .

## الوقائع

تتحصل وقائع الطعن في أن الطاعن تقدم بتاريخ ١٧ من أغسطس سنة ١٩٦٨ إلى نيابة عابدين بشكوى ضد زوجته المطعون ضدها متهما إياها بأنها انتهزت فرصة تغيبه خارج البلاد وسرقت بعض منقولات مسكن الزوجية ومكتبه بالقاهرة والإسكندرية . وفي أثناء تحقيق الشكوى أمام النيابة المذكورة ادعى الطاعن مدنيا قبل المشكو في حقها بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت ، وبتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٦٩ أمرت النيابة العامة بقيد الأوراق بدفتر الشكاوى وحفظها إداريا . فتظلم المدعى بالحقوق المدنية من قرار الحفظ أمام غرفة المشورة (دائرة الجناح المستأنفة) بمحكمة القاهرة الابتدائية وقضى بتاريخ ٢٥ يونيو سنة ١٩٧٢ بتأييد ذلك القرار وإلزامه المصاريف ونحو خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماه . فطعن الوكيل عن المدعى بالحقوق المدنية في هذا القرار بطريق النقض . الخ

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الأمر المطعون فيه أنه إذ صدر بتأييد قرار الحفظ الصادر من النيابة العامة قد شاب القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الأمر المطعون فيه عول فيما انتهى إليه على اختلاف الشهود في بعض أقوالهم وإلى تأخر الطاعن عن التبليغ وهى أسباب لا تؤدي إلى مارب عليها ذلك لأن هذا الاختلاف في الأقوال لا يتصل بجوهر الشهادة من أن المطعون ضدها هى التى كانت تتردد على المحلات وتتصرف فى المنقولات ولأن التأخير فى التبليغ كان لتوسط بعض الأقارب ، كما أن الطاعن ضمن تظلمه المقدم إلى رئيس النيابة لعرض الأوراق على غرفة المشورة لنظر هذا التظلم طلب إرسال سند الشحن "بوليصة الشحن" الموقع عليها من المطعون ضدها إلى الطب الشرعى لتأكيد أن إنكارها توقيعها عليها فى غير محله بيد أن الغرفة لم تمن بتحقيق هذا الطلب وأطرحته على أساس أن المطعون ضدها لم تقر التوقيع حال أن الثابت من أقوالها أنها لم تذكره صراحة ، مما يعيب الأمر المطعون فيه ويستوجب نقضه .



وحيث إنه وإن كانت النيابة العامة قد أمرت بقاء الأوراق بدفتر الشكاوى الإدارية وحفظها إلا أن هذا الأمر منها هو في حقيقته أمر بأن لاوجه لإقامة الدعوى لأنه صدر بعد تحقيق أجرته في الواقعة بناء على شكوى تقدم بها الطاعن إليها ، إذ العبرة في تحديد طبيعة الأمر الصادر بحفظ الشكاوى هي بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنه أو بالوصف الذي يوصف به فإذا كانت النيابة قد قامت بإجراء من إجراءات التحقيق — أي ما كان سبب إجرائه — فالأمر الصادر منها يكون قرارا بالالوجه لإقامة الدعوى ، لما كان ذلك ، وكان البين من استقراء نصوص المواد ١٥٤ و ١٦٢ و ١٦٧ و ١٦٩ و ٢٠٩ و ٢١٠ و ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية في شأن إصدار قاضي التحقيق أو النيابة العامة للأمر بأن لاوجه لإقامة الدعوى الجنائية والطعن في هذا الأمر أمام مستشار الإحالة في مواد الجنائيات وأمام محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة في مراد الجناح والمخاتقات والفصل فيه ومقارنتها بالمادتين ١٧٣ و ١٧٦ من ذات القانون الواردتين في الفصل الخاص بمستشار الإحالة يبين أن القانون وإن استلزم أن يشمل الأمر الصادر بأن لاوجه لإقامة الدعوى الجنائية سواء من قاضي التحقيق أو النيابة العامة أو من مستشار الإحالة بداءة على الأسباب التي بني عليها فإنه لم يتطلب ذلك عند إصدار مستشار الإحالة أو محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة — حسب الأحوال — الأمر بتأييد أمر قاضي التحقيق أو النيابة العامة بأن لاوجه لإقامة الدعوى الجنائية في الطعن المرفوع إليها عنه ، بما مفاده أنه إذا أورد مستشار الإحالة أو غرفة المشورة أسبابا للأمر الصادر منه في هذا الصدد فإنها تعد أسبابا مكملة للأسباب التي بني عليها الأمر المطعون فيه أمام أيهما ، وعلى ذلك فإنه إذا كان الأمر المطعون فيه قد أورد أسبابا في قوله " من حيث إنه تبين لدى الاطلاع على الأوراق أنه ثمة دليل لم يقف مؤيدا للتظلم المائل في قرار الحفظ الصادر بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٦٩ من نيابة هابدين الجزئية ذلك أن أقوال الشهود ومنهم الطباخ . . . تشير إلى عدم ملاحظته نقصا في موجودات المسكن عند عودته من إجازته بالإضافة إلى أن المتظلم ضدها لم تقر بالتوقيع المنسوب إليها على البوليصة فضلا عن أن ساعى النقابة . . حسبما قرر بأنه أوصل للتظلم ضدها مافين فقد أضاف بأنه لايعرف ما بداخلهما كما قرر عامل محل تبريزي بأقوال لا تتفق مع أقوال صاحب المحل فإذا أضيف

إلى ذلك جميعه أنه قد مضت مدة طويلة بين تاريخ عودة المتظلم واكتشافه ما يدعيه وتاريخ تقديم الشكوى وهو ما يجعل الشكوى مكتنفة بالغموض والشك ومن ثم يكون القرار الصادر بحفظها قد جاء سديدا وفي محله متعينا تأييده مع إلزام المتظلم بالمصاريف". فإن هذه الأسباب تعد مكملة للأسباب التي تأسس عليها الأمر الصادر من النيابة العامة. لما كان ذلك، وكان الأمر الصادر من النيابة العامة قد بين وقائع الدعوى تفصيلا وعرض لما قام فيها من اتهام أو شبهات في حق المطعون ضدها - زوجة الطاعن في الوقت الذي حددته لحصول الواقعة موضوع الشكوى المقدمة منه ومطلقته وقت تقديمه لتلك الشكوى التي اتهمها فيها بانتهازها فرصة تغيبه خارج البلاد ومزقتها لبعض منقولات مسكن الزوجية ومكتبه بالقاهرة والإسكندرية، وخلص الأمر إلى أن الأدلة في الواقعة التي تقوم على أقوال الطاعن وشهوده "بوليصة الشحن" - وهي التي أشار إليها الطاعن في أوجه طعنه - محل شك وغير مقنعة فيما نسب إلى المطعون ضدها نظرا إلى تناقض الشهود في أقوالهم وإلى مضي مدة طويلة جاوزت السنة من الوقت الذي يدعى الطاعن أنه اكتشف فيه المزقة وتاريخ تقديمه لشكواه وأما "بوليصة الشحن" فقد ورد عنها أنها من شحن منضدتين من الإسكندرية إلى مسكن الزوجية وأنهما سلمتا فيه وأن الراسل فيها هو الطاعن والتوقيع بالاستلام منسوب إلى المطعون ضدها بصفتها زوجة الطاعن دون اسمها وقد نفت المطعون ضدها التوقيع عليها وقررت أنها توقع عادة باسمها الشخصي وأن الطاعن كثيرا ما كان يستبدل منقولات مكتبه بالإسكندرية بمنقولات أخرى من مسكنه أو مكتبه بالقاهرة وبالعكس وأرجعت ما أسنده إليها من اتهام إلى النزاع القائم بينهما كما شهد الطباخ بأنه عندما عاد من أجازته لم يلاحظ أى نقص في موجودات مسكن الزوجية وأنه لم يشاهد المطعون ضدها تقوم بنقل أى من منقولات ذلك المسكن سواء قبل أو حين تركها له دون عودة إثر وقوع نزاع بينهما وبين الطاعن. لما كان ذلك، وكان من المتعين ألا تناقش الأسباب التي بنى عليها الأمر الصادر من النيابة العامة والأمر المؤيد له في كل جزئية من جزئياتها على حده وإنما تؤخذ كوحدة لتبين ما إذا كانت تلك الأسباب منتجة فيما انتهى إليه الأمر ومؤدية إلى مارتب عليها، وكان مؤدى الطعن في الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لاوجه لإقامة الدعوى أمام غرفة

المشورة إما تأييدها له اقتناعاً منها بسلامته وإما أن تأمر بإلغائه إذا رأت أن الأدلة القائمة على المتهم كافية وتسمح بتقديمه إلى المحكمة مع رجحان الحكم بإدانته ، وكانت غرفة المشورة — في الدعوى المطروحة — قد أبدت — في نطاق سلطتها التقديرية — الأمر المطعون فيه ولم تأمر بإلغائه لما ارتأته من عدم كفاية الأدلة على المطعون ضدها ، وكان الأمر المطعون فيه المؤيد والمكمل للأمر الصادر من النيابة العامة قد أحاط بالدعوى ومحض أدلتها ووازن بينها عن بصر وبصيرة وخلص في تقدير سائغ — له سنده من الأوراق — إلى أن عناصر الاتهام يحيطها الشك والريبة وليست كافية لإحالة المطعون ضدها للمحاكمة ، فان ما يشير الطاعن في وجهه طعنه ينحل في مجموعه إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل مما لا يقبل إثارته لدى محكمة النقض ، ويكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .



## جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / عبد الهادي عطية ، وعضوية السادة المستشارين : حسن أبو الفتوح الشريفي ، وإبراهيم أحمد الهواني ، وجيد الحفيد محمد الشريفي ، وحسن علي المغربي .

( ٢٢٣ )

### الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٣٤ القضائية

( ٢٤١ ) حكم . "مالا يعيبه" . "تسبيبه" . تسبيب غير معيب" . إثبات . "بوجه عام" . محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" . استدلال .

( ١ ) مثال خطأ في الاستناد مما لا يجب الحكم .

( ٢ ) عدم التزام المحكمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها .

( ٣ ) إثبات . "شهود" . محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . حكم . "تسبيبه" . تسبيب غير معيب" . نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

حق محكمة الموضوع في تحصيل أسئلة الشاهد وتفهمها واستخلاص مراميها غير مقيدة بالأخذ بالأقوال الصريحة أو بمدلولها الظاهر . ما دامت لا تحرف الشهادة عن موضعها . مثال .

( ٤ و ٥ ) دفع . "الدفع بتلفيق التهمة" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . ما لا يوفره" . حكم . "بيانات التسبيب" . "تسبيبه" . تسبيب غير معيب" . نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

( ٤ ) الدفع بتلفيق التهمة . مريض . لا يستأهل ردا صريحا .

( ٥ ) عدم التزام المحكمة بالرد على الدفاع ظاهر البطلان البعيد عن حجة الصواب .

(٦) رشوة . جريمة . " أركانها " . إثبات . " بوجه عام " .  
 " قرائن " . قصد جنائي . موظفون عموميون . نقض . " أسباب  
 الطعن . ما لا يقبل منها " . حكم . " تسيبيه : تسيب غير معيب " .

جريمة الرشوة . عدم اشتراط عرض الرشوة على الموظف العام بالقول الصريح بتحقيقها .  
 كفاية الإطراء أو العرض دون استلزام تحدث الرأى مع الموظف ما دام قصد شراء  
 ذمة الموظف واضحا من ملازمات الدعوى وقرائن الأحوال فيها .

١ — الأصل أن الخطأ في الاسناد لا يعيب الحكم إلا إذا تناول من الأدلة  
 ما يؤثر في عقيدة المحكمة ، ومن ثم فإنه لا ينال من سلامة الحكم أن يكون  
 قد نقل عن الضابط أن النيابة العامة كانت قد قررت عرض الأشياء المضبوطة  
 لدى الطاعن في اللجنة رقم . . . . . على المجنى عليه في حين أن الثابت من أوراق  
 تلك اللجنة — بفرض صحة دعوى الطاعن — أن النيابة العامة قررت عرض  
 المضبوطات على مندوب المصنع الذى قرر الطاعن أنه اشتراها منه وأن الضابط  
 هو الذى قرر — بعد تنفيذ أمر النيابة — استدعاء المجنى عليه لعرض المضبوطات عليه ،  
 إذ يستوى في هذا المقام أن يتخذ الضابط هذا القرار تلقائيا أو تنفيذيا لأمر  
 النيابة ، ومن ثم يكون النعى على الحكم في هذا الصدد غير قويم .

٢ — من المقرر أن المحكمة لا تلتزم في أصول الاستدلال بالتحدث في حكمها  
 إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها . ولما كان الثابت من أوراق  
 اللجنة . . . . . أن وكيل النيابة بعد أن كان قد أمر بإيداع ما ضبط لدى الطاعن  
 مخزن قسم الشرطة على ذمة القضية وأن على من يدعى ملكيتها الالتجاء إلى غرفة  
 المشورة للفصل في الملكية إلا أنه عاد بعد ضبط واقعة عرض الرشوة وأشر  
 بالعدول عن ذلك وتسليم تلك المضبوطات للمجنى عليه في جريمة السرقة ، فلا تريب  
 على الحكم إذا هو لم يعرض لهذا الأمر إذ أن مفاد سكوته عن التحدث  
 عن دلالة أى من القرارات أنه لم يكن لهما أثر في تكوين عقيدة المحكمة  
 إثباتا أو نفيا .

٣ — من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تحصل أقوال الشاهد وتفهم  
 سياقها وتستشف مراميها ما دامت فيما تحصله لا تحرف الشهادة عن موضعها ،

وهي في ذلك غير مقيدة بالأخذ إلا بالأقوال الصريحة أو مدلولها الظاهر .  
ولما كان البين من المفردات المضمومة أن ما أورده الحكم مستمدا من أقوال  
مفتش المباحث ومما أثبتته وكيل النيابة الذي قام بضبط الواقعة بمحضره له سنده  
الصحيح من الأوراق ولم يكن فيما حصله الحكم منها ما يخرج بها عن مؤداها ،  
إذ أنه يؤخذ منها أن حديث ضابط المباحث إلى الطاعن قبل ضبط الواقعة  
كان بصوت مرتفع حتى يكون مسموعا من وكيل النيابة ومفتش المباحث اللذين  
كانا يقفان وقتئذ في مكان يسمح لهما برؤية وسماع ما يقع بين الضابط والطاعن  
وأن الأخير كان يجيب على حديث الضابط وإستفساراته بصوت خافت غير  
مسموع يردفه بإيماءات من رأسه تدل عليه ، فإذا جاء الحكم وأورد في هذا  
الصدد أن حديثا تبادله الضابط والطاعن دل على حصول الاتفاق على الرشوة  
فإنه لا يكون قد نرج عن مدلول شهادة مفتش المباحث ومما أثبتته وكيل النيابة  
في محضره .

٤ — إن الدفع بتلقيق التهمة دفع موضوع لا يستأهل بحسب الأصل ردا  
صريحا بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من الأدلة التي امتد إليها الحكم  
في الإدانة . ولما كانت المحكمة لم تعتد بما قاله الطاعن من أن ضابط المباحث  
قد لفق الإتهام ضده بسبب الشكاوى التي كان قد تقدم بها في حقه لما اطمأنت إليه  
من ظروف الواقعة وعناصر الإتهام فيها إلى أن هذا الدفاع غير مقبول  
فلا يكون هناك محل لما يأخذه الطاعن على الحكم من عدم اطلاع المحكمة  
على تلك الشكاوى .

٥ — من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالرد على الدفاع ظاهر البطلان والبعيد  
عن محجة الصواب ولما كان الثابت من المفردات أنه مرفق بها تقرير طبي شرعي  
عن نتيجة الكشف على إذني الطاعن يفيد أن الصيوان وقناة السمع وغشاء الطبلة  
طبيعية في الجهتين وأنه يسمع الكلام وليس كما يدعى من أنه لا يسمع شيئا مطلقا ،  
فإنه لا تريب على الحكم المطعون فيه إذا هو التفت عن الرد على دفاع الطاعن  
القائم على عجزه عن سماع حديث الضابط إليه وما تقدم به من مستندات  
تأييد له .



٦ — لا يشترط القانون لتحقيق جريمة الرشوة أن يكون صاحب الحاجة قد عرض الرشوة على الموظف العمومي بالقول الصريح بل يكفي أن يكون قد قام بفعل الاعطاء أو العرض دون أن يتحدث مع الموظف ما دام قصده من هذا الاعطاء أو العرض — وهو شراء ذمة الموظف — واضحاً من ملائسات الدعوى وقرائن الأحوال فيها ، ومن ثم فإنه لا جدوى للطاعن فيما يشير في شأن النفات الحكم عن الرد على دفاعه القائم على عجزه عن سماع حديث الضابط إليه وما تقدم به من مستندات تأييداً له .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يومى ١٩ و ٢٠ من أبريل سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم كرموز محافظة الاسكندرية : عرض رشوة على موظف عمومي للاخلال بواجبات وظيفته بأن قدم للملازم أول ... .. ضابط قسم كرموز مبلغ ٢٠٠ جم على سبيل الرشوة مقابل اتخاذ إجراءات مؤدية إلى إثبات براءته من تهمة إخفاء أشياء مسروقة المسندة إليه في قضية اللجنة رقم ١٧٣٠ سنة ١٩٦٦ كرموز التي قام بضبطها ، ولكن الموظف العمومي لم يقبل الرشوة منه — وطابت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للمواد ١٠٤ و ١٠٦ مكرر ١ و ١١٠ من قانون العقوبات . فقرر ذلك في ٢٩ مايو سنة ١٩٦٨ . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت حضورياً بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٧١ عملاً بالمادتين ٣٠٤ / ١ و ٣٨١ / ١ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما أسند إليه . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقضى فيه بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٧٢ بقبول الطعن شكلاً ، وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنايات الاسكندرية لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت في الدعوى حضورياً من جديد بتاريخ ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ عملاً بمواد الاتهام بمعاقبة المتهم بالسجن مدة ثلاث سنوات وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة الرشوة المضبوطة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه، أنه إذ دانه بجرime عرض رشوة قد شابه الخطأ في الإسناد والقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع، ذلك بأن الحكم عول في الإدانة على أقوال شاهد الإثبات — ضابط مباحث قسم الشرطة الذي نسب إلى الطاعن أنه عرض عليه الرشوة — وحصل منها أن الطاعن عرض عليه الرشوة بعد أن كانت النيابة العامة قد طلبت عرض الأشياء التي ضبطت بحمل الطاعن واتهم باخفائها باعتبارها متحصلة من جريمة سرقة — على المحنى عليه، مع أن الثابت من الأوراق أن النيابة العامة كانت قد طلبت عرض تلك المضبوطات على مندوب المصنع الذي قال الطاعن بأنه اشتراها منه وأن الضابط هو الذي ارتأى بعد تنفيذ ما طلبته النيابة استدعاء المحنى عليه لعرضها عليه، كما التفت الحكم عن دلالة القرار الذي أصدرته النيابة بالتحفظ على الأشياء المضبوطة لدى الطاعن رغم تعرف المحنى عليه عليها — حتى تفصل غرفه المشورة فيمن هو صاحب الحق فيها، وأيضاً استخلص الحكم من شهادة المقدم مفتش مباحث الشرطة — الذي كان برفقة وكيل النيابة عند قيامه بضبط الواقعة — وما أثبت بمحضر وكيل النيابة أن حديثاً دار بين ضابط المباحث والطاعن حول واقعة الرشوة مع أن الذي يؤخذ من أقوال ذلك الشاهد ومما ورد بمحضر وكيل النيابة أنهما لم يسمعا حديثاً للطاعن وأن الأمر بالنسبة لهما لم يتعد إيماءات للطاعن برأسه رداً على استفسارات لضابط المباحث، يضاف إلى ذلك أن الحكم لم يعرض لما أقام عليه الطاعن دفاعه من أن ضابط المباحث دبر ولفق الاتهام المسند إليه بسبب الشكاوى العديدة التي كان قد قدمها ضده لاثربضبطه لواقعة إخفاء الطاعن للأشياء المسروقة وإلى أن الطاعن مصاب بحالة ضعف في السمع تعجزه عن أن يسمع ما يوجهه إليه الضابط من حديث فلم تطلع على تلك الشكاوى لتبين ما إذا كانت سابقة على الاتهام في جريمة عرض الرشوة أم بعده كما أغفل الاطلاع على التقارير الطبية التي تثبت أنه لم يكن في قدرة الطاعن سماع حديث الضابط إليه، وكل ذلك يؤكد صحة دفاع الطاعن المؤسس على أن تقديم المبلغ إنما قصد به المحنى عليه في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة وليس الضابط في جريمة

عرض الرشوة ، ولو كانت المحكمة قد تفتنت إلى هذه الأمور جميعها وأفسطتها حقها لتغير وجه الرأي في الدعوى ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله " إن المتهم ( الطاعن ) قدم في يومى ١٩ و ٢٠ من أبريل سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم كرموز محافظة الاسكندرية مبلغ مائتى جنيه إلى الملازم أول ... .. ضابط مباحث قسم كرموز على سبيل الرشوة مقابل اتخاذ إجراءات مؤدية إلى إثبات براءته من تهمة إخفاء أشياء مسروقة أسندت إليه في اللجنة الرقيمة ١٧٣٠ سنة ١٩٦٦ كرموز التي قام الضابط المذكور بضبط واقعتها ، ولكن الأخير لم يقبل الرشوة منه " ، ثم أورد الحكم الأدلة على ثبوت الواقعة على هذه الصورة في حق الطاعن مستمدة من أقوال الملازم أول ضابط مباحث قسم الشرطة وأقوال المقدم مفتش المباحث ومما أثبتته وكيل النيابة المعهود إليه ضبط الواقعة في محضره ومن إقرار الطاعن بالتحقيقات بتوجهه إلى الضابط بمكتبه وضبطه هناك بعد تقديمه النقود ومما تبين من الاطلاع على محضر اللجنة رقم ١٧٣٠ سنة ١٩٦٦ كرموز ، وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن الخطأ في الاسناد لا يعيب الحكم إلا إذا تناول من الأدلة ما يؤثر في عمق المحكمة ، فانه لا ينال من سلامة الحكم أن يكون قد نقل من الضابط أن النيابة العامة كانت قد قررت عرض الأشياء المضبوطة لدى الطاعن في اللجنة رقم ١٧٣٠ لسنة ١٩٦٦ كرموز على المحبى عليه في حين أن الثابت من أوراق تلك اللجنة — بفرض صحة دعوى الطاعن — أن النيابة العامة قررت عرض المضبوطات على مندوب المصنع الذى قرر الطاعن أنه اشتراها منه وأن الضابط هو الذى قرر — بعد تنفيذ أمر النيابة — استدعاء المحبى عليه لعرض المضبوطات عليه ، إذ يستوى في هذا المقام أن يتخذ الضابط هذا القرار تلقائيا أو تنفيذا لأمر النيابة ، ومن ثم يكون النعى على الحكم في هذا الصدد غير قويم ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة لا تلتزم في أصول الاستدلال بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ، وكان الثابت من أوراق اللجنة المشار إليها أن وكيل النيابة بعد أن كان قد أمر بإيداع ما ضبط لدى الطاعن مخزن قسم الشرطة على ذمة القضية ،



وأن على من يدعى ملكيتها الالتجاء إلى غرفة المشورة للفصل في الملكية ، إلا أنه عاد بعد ضبط واقعة عرض الرشوة وأشر بالعدول عن ذلك وتسليم تلك المضبوطات للجنة عليه في جريمة السرقة ، فلا تثريب على الحكم إذا هو لم يعرض لهذا الأمر ، إذ أن مفاد سكوته عن التحدث عن دلالة أى من القرارين أنه لم يكن لهما أثر في تكوين عقيدة المحكمة إثباتاً أو نقياً ، ويكون منعى الطاعن على الحكم في هذا الشأن غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تحصل أقوال الشاهد وتفهم سياقها وتستشف مراميها مادامت فيما تحصله لا تحرف الشهادة عن موضعها وهي في ذلك غير مقيدة بالأخذ إلا بالأقوال الصريحة أو مدلولها الظاهر ، وكان البين من المفردات المضمومة أن ما أورده الحكم مستمداً من أقوال مفتش المباحث ، ومما أثبتته وكيل النيابة الذى قام بضبط الواقعة بحضرة له سنده الصحيح من الأوراق ولم يكن فيما حصله الحكم منها ما يخرج بها عن مؤداها ، إذ أنه يؤخذ منها أن حديث ضابط المباحث إلى الطاعن قبل ضبط الواقعة كان بصوت مرتفع حتى يكون مسموعاً من وكيل النيابة ومفتش المباحث اللذين كانا يقفان وقتئذ في مكان يسمح لهما برؤية وسماع ما يقع بين الضابط والطاعن وأن الأخير كان يجيب على حديث الضابط واستفساراته بصوت خافت غير مسموع يردفه بإيماءات من رأسه تدل عليه ، فاذا جاء الحكم وأورد في هذا الصدد أن حديثاً تبادله الضابط والطاعن دل على حصول الاتفاق على الرشوة فانه لا يكون قد خرج عن مدلول شهادة مفتش المباحث وما أثبتته وكيل النيابة في محضره ، ومن ثم فإن منعى الطاعن على الحكم في هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن الذى يبرر فيه مقابله للضابط بأنها كانت لرغبته في أن يقوم الضابط بالتوسط لدى المجنى عليه في قضية السرقة وإخفاء الأشياء المسروقة ويحمله على الصلح معه وأن المبلغ المضبوط كان لهذا الغرض وليس رشوة وأن سبب ادعاء الضابط عليه كما سبق تقديمه شكاوى ضده للجهات المختصة ، ثم ا طرح الحكم هذا الدفاع في قوله " وحيث إن المحكمة وقد اطمأنت إلى أقوال شاهدى الواقعة المدعمة بما أثبتته وكيل النيابة الذى تولى واقعة الضبط والتفتيش في محضره المؤرخ ٢٠ من أبريل سنة ١٩٦٦ ، وما تبين من الاطلاع على محضر اللجنة الرقم ١٧٣٠ سنة ١٩٦٦ كرموز وأخذت بها لأنها لا تعتد بعد ذلك بدفاع المتهم

الذى ينقضه أنه لو صح زعمه عن الصالح للجا إلى المجنى عليه مباشرة للمفاوضة معه في أمر التصالح بنفسه أو عن طريق وسيط من طرفه إذ ليس من مهام ضابط القسم أن يتولى مفاوضات الصلح كما أن هذا الزعم من المتهم لا يستقيم بتاتا مع ما جاء بدفاعه من أنه سبق أن قدم ضد الضابط نفسه شكاوى للجهات المعنية الأمر الذى تستخلص منه المحكمة بجلاء أن ذلك الانكار وما أبداه من دفاع ليس إلا مجرد محاولة منه لدور الاتهام والافلات من عقابه ، ولما كانت المحكمة قد اطرحت دفاع الطاعن بأسباب سائغة وهى على بينة منه ومعيطة به ، وما دامت لم تعتد بما قاله الطاعن من أن ضابط المباحث قد لفق الاتهام ضده بسبب الشكاوى التى كان قد تقدم بها في حقه لما اطمأنت إليه من ظروف الواقعة وعناصر الاتهام فيها إلى أن هذا الدفاع غير مقبول فلا يكون هناك محل لما يأخذه الطاعن على الحكم من عدم اطلاع المحكمة على تلك الشكاوى ، ذلك بأن الدفع بتفريق التهمة دفع موضوعى لا يستأهل بحسب الأصل ردا صريحا بل يكفى أن يكون الرد عليه مستفادا من الأدلة التى استند إليها الحكم في الإدانة . لما كان ذلك وكانت المحكمة غير ملزمة بالرد على الدفاع ظاهر البطلان والبعيد عن محجة الصواب ، وكان الثابت من المفردات أنه مرفق بها تقرير طبي شرعى عن نتيجة الكشف على إذنى الطاعن ويفيد أن الصيوان وقناة السمع وغشاء الطبلة طبيعية في الجهتين وأنه يسمع الكلام وليس الأمر كما يدعى من أنه لا يسمع شيئا مطلقا ، فإنه لا تريب على الحكم المطعون فيه إذا هو نفت عن الرد على دفاع الطاعن القائم على عجزه عن سماع حديث الضابط إليه وما تقدم به من مستندات تأييد له ، هذا فضلا عن أنه — بفرض صحة ما يشير به الطاعن في هذا الشأن — فإنه لا جدوى له منه إذ أن جريمة عرض الرشوة تكون — في صورة الدعوى المطروحة — متوافرة الأركان ذلك بأن القانون لا يشترط لتحقيق جريمة الرشوة أن يكون صاحب الحاجة قد عرض الرشوة على الموظف العمومى بالقول الصريح بل يكفى أن يكون قد قام بفعل الإعطاء أو العرض دون أن يتحدث مع الموظف ما دام قصده من هذا الإعطاء أو العرض — وهو شراء ذمة الموظف — واضحا من ملابسات الدعوى وقرائن الأحوال فيها ، ويكون النعى على الحكم من هذه الناحية غير شديد . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا ونقضه موضوعا .

## جلسة ٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حجازي ، نائب رئيس المحكمة ومضوية الحادة  
المشارين : نصر الدين حسن هزام ، ومحمود كامل عطيفة ، ومصطفى محمود الأسبوطي ،  
ومحمد عادل مرزوق .

( ٢٢٤ )

### الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٤٣ القضائية

إصابة خطأ . تعويض . ضرر . دعوى مدنية . نقض . " أسباب الطعن .  
ما يقبل منها " .

المطالبة بتعويض مؤقت لعدم استقرار الضرر . الحكم بالتعويض كاملاً رغم عدم استقرار عنصر  
الضرر بما لا يتيسر معه تحديد مقدار التعويض . خطأ .

لما كان الثابت من التقارير الطبية المرفقة أن المدعى بالحق المدني (المستأنف)  
أصيب بكسر في عنق عظمة الفخذ الأيمن، وكسر بأسفل الساعد الأيسر وجروح  
رضية بالرقبة والشفة السفلى والركبة اليمنى وأنه لا يزال تحت العلاج ، وهو ما رددته  
المستأنف أمام هذه المحكمة بجلسة اليوم وأضاف أن ذلك الضرر يتجه نحو الصعود  
إلى حد العاهة المستديمة ، فإن الحكم المستأنف إذ التفت عما طالب به المستأنف  
من أن يكون التعويض البالغ قدره واحد وخمسون جنيهاً تعويضاً مؤقتاً ،  
حتى يكون نواة للطالبة بالتعويضات الكاملة — بعد استقرار حالته — أمام  
القضاء المدني ، وقضى بمبلغ خمسين جنيهاً تعويضاً نهائياً له ، يكون قد أخطأ  
لعدم استقرار عنصر الضرر بما لا يتيسر معه تحديد مقدار التعويض في الدعوى  
لعدم تبين مؤدى ذلك الضرر حتى الآن مما يتعين معه تعديل ذلك الحكم  
والقضاء بالزام المستأنف عليهما متضامين بأن يدفعاً للمستأنف مبلغ واحد وخمسين  
جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما في ليلة ١٩٦٧/٣/٢٥ بدائرة مركز ميت غمر محافظة الدقهلية . ( أولا ) تسببا خطأ في موت ... .. وكان ذلك باهمالهما وعدم مراعاتهما للقوانين واللوائح بأن قاد أولهما السيارة بحالة ينجم عنها الخطر على حياة الأشخاص فاصطدم بالسيارة التي كان يقف بها المتهم الثاني بالطريق دون أن يضئ النور الخلفي لها فتسبب عن ذلك إصابة المجنى عليه سالف الذكر بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته . ( ثانيا ) تسببا خطأ في إصابة كل من ... .. و ... .. و ... .. وكان ذلك باهمالهما وعدم مراعاتهما للقوانين واللوائح بأن قاد أولهما سيارة بحالة ينجم عنها الخطر على حياة الأشخاص فاصطدم بالسيارة التي كان يقف بها المتهم الثاني بالطريق دون أن يضئ النور الخلفي لها فتسبب عن ذلك إصابة المجنى عليهم سالف الذكر بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي . ( ثالثا ) المتهم الأول - قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص للخطر . المتهم الثاني - لم يتبع تعليمات المرور بأن سير سيارة غير مستوفية لشروط الأمن . وطلبت معاقبتهما بالمادتين ١/٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٢ و ٨١ و ٨٨ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ وقرار وزير الداخلية . وادعى ورثة المرحوم ... .. و ... .. مدنيا قبل المتهمين بمبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . كما ادعى ... .. مدنيا قبل المتهمين بمبلغ ٣٠٠ جنيها على سبيل التعويض ، ومحكمة ميت غمر الجزئية قضت حضوريا اعتباريا للأول وحضوريا للثاني بتأريخ ١٩٦٩/٣/٢٦ عملا بمواد الاتهام . ( أولا ) بحبس المتهم الأول سنتين مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ وحبس المتهم الثاني ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لوقف التنفيذ لما هو منسوب إليهما . ( ثانيا ) بإلزام المتهمين بأن يدفعوا لورثة المرحوم ... .. مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمدعى عليه الثاني مبلغ خمسين جنيها على سبيل التعويض والمدعى عليه الثالث عشرة جنيهات على سبيل التعويض والمصاريف المناسبة ، ومبلغ جنيهين مقابل أتعاب المحاماه ، وشملت الحكم بالنسبة لورثة المرحوم ... .. بالنفاذ المعجل ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فاستأنف المتهمان والمدعيان بالحقوق المدنية

الثاني والثالث هذا الحكم ، ومحكمة المنصورة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ١٥/٦/١٩٧٠ (أولا) بعدم قبول استئناف كل من المدعين بالحقوق المدنية شكلا للتقرير به بعد الميعاد . ( ثانيا ) بقبول استئناف المتهمين شكلا وفي الموضوع ( ١ ) بالنسبة للمتهم الأول بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبسه سنة واحدة مع الشغل وتأنيده فيما عدا ذلك . ( ٢ ) بالنسبة للمتهم الثاني بتأييد الحكم المستأنف مع وقف تنفيذ العقوبة المقررة بها لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم . فطعن المحكوم عليه الأول والمدعى بالحقوق المدنية الثاني في هذا الحكم بطريق النقض ، وبتاريخ ١٦/١١/١٩٧٠ قضت المحكمة بقبول الطعنين شكلا وفي الموضوع بنقض الحكمين المطعون فيهما بالنسبة للطاعنين والمحكوم عليه الآخر والمدعى بالحقوق المدنية الثاني وإحالة القضية إلى محكمة المنصورة الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى وألزمت المتهم المصاريف والمحكمة المذكورة — مشكلة من هيئة استئنافية أخرى — قضت حضوريا في ١٠/٦/١٩٧٢ (أولا) بقبول استئناف كل من المدعين بالحقوق المدنية والمتهمين شكلا . ( ثانيا ) وفي الموضوع ( ١ ) بالنسبة للمتهم الأول بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبسه ستة أشهر مع الشغل وتأنيده فيما عدا ذلك . ( ٢ ) بالنسبة للمتهم الثاني بتأييد الحكم المستأنف مع وقف تنفيذ العقوبة المقررة بها لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم . ( ٣ ) بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة للدعويين المدنيين . فطعن وكيل المحكوم عليه الأول والمدعى بالحقوق المدنية الثاني في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية ، وبتاريخ ٢٩/٤/١٩٧٣ قضت محكمة النقض (أولا) بقبول الطعن المقدم من المحكوم عليه شكلا ورفضه موضوعا . ( ثانيا ) بقبول الطعن المقدم من المدعى بالحقوق المدنية الثاني شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإلزام المحكوم عليهما بمصروفات هذا الطعن وتحديد جلسة لنظر الموضوع — الخ

## المحكمة

حيث إن واقعة الدعوى — على ما يبين من أوراقها والتحقيقات التي تمت فيها — تتحصل في أن المستأنف عليه الثاني كان يقف — ليلة الحادث — بسيارته



النقل على الطريق الزراعي الممتد بين بنها وميت غمر بغير إضاءة لمصايرحها الخلفية حيث قدمت السيارة "الريميس" قيادة المستأنف عليه الأول بسرعة فاصطدمت بمؤخرة السيارة النقل . وقد أدى الحادث إلى وفاة أحد ركاب السيارة الريميس وإصابة آخرين ومنهم المستأنف بالإصابات الميئة بالكشوف الطبية .

وحيث إن الواقعة على الصورة المتقدمة قد ثبتت في حق المستأنف عليهما من أقوال الشهود وتقرير المهندس الفني للسيارات ومما ثبت بالتقارير الطبية . فقد شهد ... .. أحد ركاب السيارة الريميس أن قائدها المستأنف عليه الأول كان يقودها بسرعة تبلغ حوالى ثمانين كيلومترا حين اصطدمت بالسيارة النقل التي كانت تقف على جانبي الطريق بغير إضاءة لمصايرحها الخلفية ، وشهد ... .. ( المستأنف ) — وكان ضمن ركاب تلك السيارة — أن سرعتها وقت الحادث بلغت خمسين كيلومترا وأن قائدها كان يتبادل الإشارات الضوئية مع السيارة القادمة في الاتجاه المضاد . وأورى تقرير المهندس الفني أن مصايرح السيارة النقل الخلفية لم تكن صالحة للاستعمال لاحتراق شعلتها وأثبت الكشف الطبي أن المستأنف ( ... .. ) أصيب بكسر عند عظمة الفخذ الأيمن وكسر أسفل الساعد الأيسر وجروح رضية بالقم وتخلخل بالأسنان .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على المستأنف عليهما بوصف أنهما تسببا بخطئهما في وفاة ... .. وإصابة آخرين ومنهم المستأنف الذي ادعى مدنيا قبل المستأنف عليهما بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت وقضت محكمة أول درجة بحبس المستأنف عليهما — الأول سنة مع الشغل والثاني ستة أشهر مع الشغل — وأصبح هذا الحكم نهائيا ، وفي خصوص الدعوى المدنية فقد قضى الحكم المستأنف بإلزام المستأنف عليهما متضامين بأن يدفعوا للمستأنف مبلغ خمسين جنيها على أن يكون تعويضا نهائيا . فلم يرتض هذا القضاء وطعن عليه بالإستئناف المائل .

وحيث إنه لما كان عنصر الخطأ قد ثبت في حق المستأنف عليهما باقترافهما الجريمة المسندة إليهما ، والتي تسبب عنها الضرر للمستأنف والمتمثل في الإصابات التي لحقت به والميئة بالكشوف الطبية فقصد توافرت عناصر المسؤولية المدنية بما يحق له معها طلب التعويض المناسب . لما كان ذلك ، وكان الثابت من



التقارير الطبية المرفقة والمؤرخة ١٩٦٨/٤/١٧ ، ١٩٦٩/٩/٩ ، ١٩٧٠/٣/١٦ ،  
والمؤيدة بالشهادة المؤرخة ١٩٧٠/٦/٦ أنه أصيب بكسر في عتق عظمة الفخذ  
الأيمن وكسر بأسفل الساعد الأيسر وجروح رضية بالرقبة والشفة السفلى والركبة  
اليمنى وأنه لا يزال تحت العلاج ، وهو ما رددته المستأنف أمام هذه المحكمة بجلسته  
اليوم وأضاف أن ذلك الضرر يتجه نحو الصعود إلى حد العاهة المستديمة ، فإن  
الحكم المستأنف إذ التفت عما طالب به المستأنف من أن يكون التعويض البالغ  
قدره واحد وخمسين جنيها تعويضا مؤقتا ، حتى يكون نواة للطالبة بالتعويضات  
الكاملة — بعد استقرار حالته — أمام القضاء المدني ، وقضى بمبلغ خمسين  
جنيها تعويضا نهائيا له ، يكون قد أخطأ لعدم استقرار عنصر الضرر ،  
لا يتيسر معه تحديد مقدار التعويض في الدعوى لعدم تبين مؤدى ذلك الضرر حتى  
الآن مما يتعين معه تعديل ذلك الحكم والقضاء بإلزام المستأنف عليهما متضامين  
بأن يدفع للمستأنف مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت  
والمصاريف المدنية المناسبة عن الدرجتين .

## جلسة ٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزوى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : نصر الدين حسن عزام ، ومحمود كامل عطيفة ، ومصطفى محمود الأسبوطى ،  
ومحمد عادل مرزوق .

( ٢٢٥ )

### الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٣ القضائية

( ٢٠١ ) دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره “ . إجراءات  
المحاكمة . نقض . ” أسباب الطعن . ما لا يقبل منها “ .

( ١ ) النى على المحكمة إفتالها الرد على دفاع لم يتمك به أمامها . غير مقبول .

( ٢ ) عدم التزام المحكمة بتعقب الدفاع الموضى والرد عليه . اامتناعها إلى الأدلة التى  
حولت عليها يفيد إطراحها بجميع الاعتبارات التى مانها الدفاع لحماها على عدم الأخذ بها .

( ٣ ) اشتراك . إثبات . ” بوجه عام “ .

حصول الاشتراك . لا يلزم التبادل عليه بأدلة مادية محسوسة . يكفى استخلاصه من ظروف  
الدعوى وملابساتها .

( ٤ ) وصف التهمة . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره “ .  
نقض . ” أسباب الطعن . ما لا يقبل منها “ . محكمة الموضوع . ” سلطتها  
فى تعديل وصف التهمة “ . اختلاس أموال أميرية .

التعديل فى مراد القانون دون تعديل فى وصف التهمة أو الواقعة المرفوعة بها الدعوى الجنائية  
يدخل فى سلطة محكمة الموضوع دون حاجة إلى لفت نظر الدفاع . مثال فى اختلاس  
أموال أميرية .

١ — لا يقبل من الطاعن النعى على المحكمة بأنها أغفلت الرد على دفاع لم يتمسك به أمامها .

٢ — لا تلتزم المحكمة بتعقب الدفاع الموضوعى والرد عليه ، وأطمئنانها إلى الأدلة التى عولت عليها يدل على إطراحها لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

٣ — ليس على المحكمة أن تدلل على حصول الاشتراك فى ارتكاب الجريمة بأدلة مادية محسوسة ، بل يكفيها للقول بحصوله أن تستخلص ذلك من ظروف الدعوى وملابساتها ، وأن يكون فى وقائع الدعوى نفسها ما يسوغ الاعتقاد بوجوده .

٤ — إذا كان الثابت أن المحكمة لم تجر أى تعديل فى صدد وصف التهمة أو فى الواقعة المرفوعة بها الدعوى الجنائية بل كان التعديل الذى أجرى فى صدد مواد القانون فقط بتطبيق نص الفقرة الأولى من المادة ١١٢ من قانون العقوبات بدلا من المادة ١١٣ مكرر من القانون المذكور وهو النص القانونى الصحيح المنطبق على وائفة الدعوى — مما يدخل فى نطاق سلطة محكمة الموضوع دون حاجة إلى لفت نظر الدفاع — فإن تعيب الحكم بأنه انطوى على إخلال بحق الدفاع لا يكون مقبولا .

## الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين حكم ببراءتهم بأنهم فى خلال المدة من ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦٦ إلى ٤ يناير سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز منفلوط محافظة أسيوط . ( أولا ) المتهم الأول ( الطاعن الأول ) بصفته مستخدما فى شركة النيل العامة للنقل المائى والتى تساهم الدولة فى مالها بنصيب — اختلس كمية البذرة المبينة وصفا وقيمة بالمحضر والتى تخص شركة أقطان كفر الزيات والتى سلمت إليه بسبب وظيفته بأن مكن المتهمين الثالث والرابع والخامس من الحصول عليها بغير وجه حق . ( ثانيا ) المتهمون الثانى ( المحكوم ببراءته )



والثالث والرابع ( الطاعنين الثاني والثالث ) اشتركوا بطريق التحريض والاتفاق والمساعدة مع المستخدم العمومي سالف الذكر وهو المتهم الأول في احتلاس كمية البذرة المبينة بالمحضر والتي تخص شركة أقطان كفر الزيات والمسلمة إليه بسبب وظيفته لنقلها إليها بأن حرضوه واتفقوا معه وساعدوه على أن يحصلوا عليها بغير وجه حق فتمت الجريمة بناء على هذا التحريض وذلك بالاتفاق وتلك المساعدة .

( ثالثا ) المتهمون الخامس والسادس والسابع والثامن ( المحكوم ببراءتهم ) أخفوا كمية البذرة المبينة بالمحضر وصفا وقيمة والمملوكة لشركة أقطان كفر الزيات والمتحصلة من جنائية الاختلاس سائلة الذ كر مع علمهم بذلك . وطلبت من مستشار الإحالة إحالة المتهمين إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٤٠ و ٤١ و ٤٤ / ١ - ٢ و ١١٣ مكرر و ١١٨ من قانون العقوبات . فقرر ذلك . ومحكمة جنابات أسبوط قضت بحضور يا بتاريخ ١٣ مارس سنة ١٩٧٣ عملا بالمواد ٤٠ و ٤١ و ١١١ / ٦ و ١١٢ / ١ و ١١٨ و ١١٩ و ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين .

— الطاعنين — بمعاقبة كل منهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وعزل المتهم الأول ( الطاعن الأول ) من وظيفته وتغريمهم متضامنين مبلغ خمسمائة جنيه ومصادرة مبلغ ٤٢ جنيتها المضبوطة مع المتهم . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

من حيث إن الطاعن الثاني وإن قرر بالطعن في الحكم في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه ، فيكون طعنه غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطاعنين المقدمين من الطاعنين الأول والثالث قد استوفيا الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الأول هو أن الحكم المطعون فيه إذ دانه بجريمة اختلاس أموال لإحدى شركات القطاع العام ، قد شابه قصور في التسبيب ، وخالف الثابت بالأوراق ، ذلك بأن الطاعن دفع بأن تسليمه للأجولة المضبوطة كان تحت تأثير الإكراه والتهديد بالقتل الواقع عليه من الطاعنين الثاني

والثالث ومن رئيسه في العمل المتهم الثاني في الدعوى ، وأنه سبق له أن أبلغ الشركة بوجود عصابة تعترض طريقه أثناء إبحاره بالصندل قاصدة الاستيلاء على حمولة من البضائع ، وقد أجرى تحقيق إداري في هذا الشأن ، ومع جدية هذا الدفاع الذي لو صح لاستوجب إعفاءه من العقوبة طبقا للمادة ٦١ من قانون العقوبات ، فقد التفت الحكم من تجميعه والرد عليه . كما استند الحكم في قضائه إلى أن تحريات الشرطة قد دلت على أنه اتفق مع الطاعنين الثاني والثالث على اقتراف جريمة الاختلاس وأنه اعترف بذلك شفويا لرجال الشرطة مع أن هذا الذي أورده الحكم لا سند له ولا أصل في الأوراق. هذا إلى أنه لم يعمل التناقض الظاهر بين ما انتهت إليه لجنة جرد حمولة الصنادل من أن مقدار العجز فيها بلغ ٤٧ أردبا من البذرة وبين ما ثبت من أن عدد الأجولة المضبوطة منها هو ٦٢ جوالا وزن ٦٢ أردبا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الاختلاس التي دان الطاعن بها ، وأقام عليها في حقه أدلة سائغة تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان لا يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن دفع بأن تسليمه للأجولة المضبوطة كان تحت تأثير التهديد بالقتل ، فانه لا يقبل منه النعي على المحكمة بأنها أغفلت الرد على دفاع لم يتمسك به أمامها . وإذا كان اندفاع عن الطاعن قد أورد في مرافعته أن الطاعن اضطر إلى أن يرسو بصندله في بلدة بني شقير لأن الوقت كان ظلاما وأن أمراة "المصابة" قد "كبسوا عليه وأخذوا منه الأجولة" ، فإن هذا الذي جرى به لسان الدفاع لا يعدو أن يكون دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بتعقبه والرد عليه ، واطمئنانها إلى الأدلة التي عولت عليها يدل على إطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها اندفاع حملها على عدم الأخذ بها . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن ما أثبتته الحكم من وجود اتفاق بين هذا الطاعن والطاعنين الثاني والثالث على اقتراف الجريمة ، ومن أنه اعترف بذلك لرجال الضبط له سنده من الأوراق ، فإن دعوى مخالفة النابت بالأوراق لا تكون مقبولة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص - للأسباب السائغة التي أوردها - من وقائع الدعوى أن الطاعن قد تمكن باتفاقه مع الطاعنين الثاني والثالث

من اختلاس ٦٢ جوالا من البذرة كانت قد سلمت إليه لنقلها إلى الاسكندرية ، وأنه تقاضى لقاء ذلك مبلغ ٤٢ جنيها من الطاعن الثاني ، فان باقى ما يشير الطاعن فى أوجه الطعن يكون من قبيل الجدل الموضوعى فى مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقدير فيها بلا معقب عليها من محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الثالث ، هو أن الحكم المطعون فيه إزدانه بجريمة الاشتراك مع الطاعن الأول فى جريمة الاختلاس ، قد شابه قصور فى التسبب وإخلال بحق الدفاع وبطلان فى الإجراءات فضلا عن مخالفته الثابت بالأوراق ، ذلك بأنه لم يدل على توافر عناصر الاشتراك بأسباب سائغة ، واستند فى قضائه إلى صدور اعتراف شفوى من الطاعن لرجال الشرطة ، وهو ما لا أصل له فى الأوراق . وعدلت المحكمة الوصف القانونى للواقعة بتطبيقها المادة ١١٢ فقرة أولى من قانون العقوبات بدلا من مادة الاتهام دون لفت نظر الدفاع . هذا إلى أن الحكم لم يرد على دفاع الطاعن القائم على أنه مريض ولا يقوى على الجرى ، الأمر الذى يتعارض وما قرره رجال الشرطة من أنه تمكن من الهرب بما ينبىء عن عدم صحة أقوالهم .

وحيث إنه من المقرر أنه ليس على المحكمة أن تدلل على حصول الاشتراك فى ارتكاب الجريمة بأدلة مادية محسوسة بل يكفيا للقول بحصوله أن تستخلص ذلك من ظروف الدعوى وملابساتها ، وأن يكون فى وقائع الدعوى نفسها ما يسوغ الاعتقاد بوجوده . لما كان ذلك ، وكان الحكم فى سرده لوقائع الدعوى وبيانه لمؤدى أدلة الثبوت فيها قد أورد أن الطاعن الأول — ويعمل بحارا بشركة النيل العامة للنقل — قد رسا صندله عند بلدة بنى شقير ، وهناك استجاب لطلب الطاعن الثانى بتسليمه ٦٢ جوالا من بذرة القطن التى يحملها الصندل لقاء مبلغ ٤٢ جنيها ، وأن الطاعن الثالث قد قام بتحميلها على السيارة رقم ٥٤٤ نقل السويس وأنه تم ضبط السيارة وهى فى طريقها إلى بلدة باقور وعليها الطاعن الثالث ، وأن الرائد .. .. قد شهد بأن تحرياته السرية دلت على أن اتفقا بين الطاعن الأول والطاعنين الثانى والثالث على اختلاس تلك الكمية ، وقد اتفق الطاعن الثالث مع سائق السيارة وحمالها على نقل الكمية المختلسة من بنى شقير وأنه اصططحبهم إلى هناك حيث



تم تحميل الأجولة المضبوطة وأن الشاهد تمكن من ضبطها وهي في طريقها إلى بافور وعليها الطاعن الثالث الذي اعترف له فور ضبطه باتفاقه والطاعن الثاني مع الطاعن الأول على اقتراف جريمة الاختلاس كما بين الحكم مضمون أقوال قائد السيارة وحماليها بما مؤداه أن الطاعن الثالث هو الذي اتفق معهم على نقل الأجولة المختلسة وأنه اصطحبهم إلى مكانها حيث تم تحميلها ثم رافقهم في السيارة إلى حيث تم ضبطها بالقرب من بلدة بافور ، فإن الحكم المطعون فيه إذ استخلص من تلك الوقائع أن الطاعن الثالث قد اتفق مع الطاعن الأول على ارتكاب الجريمة ، فانه يكون استخلاصا سائغا ومؤديا إلى ما قصده الحكم منها ومتجا في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه بما يضحى معه النعى على الحكم بدعوى القصور غير سديد . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن ما أسنده الحكم إلى الطاعن من صدور اعتراف شفوى منه بالجريمة لرجال الضبط له أصله الثابت بالأوراق ، فإن النعى عليه بخالفة الثابت بالأوراق يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن المحكمة لم تجر أى تعديل في وصف التهمة أو في الواقعة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، بل كان التعديل الذى أجرى في صدد مواد القانون فقط بتطبيق النص القانونى الصحيح المنطبق على واقعة الدعوى — وهو مما يدخل في نطاق سلطة محكمة الموضوع دون حاجة إلى لفت نظر الدفاع — فإن تعيب الحكم بأنه انطوى على إخلال بحق الدفاع لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان باقى ما يثيره الطاعن لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستأهل من المحكمة ردا صريحا ، ويكفى للرد عليها أنها بينت أدلة الثبوت التى عولت عليها في قضائها بالإدانة . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار/ محمد عبد المنعم حزاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين ، نصر الدين حسن عزام ، ومحمود كامل عطوفة ، وطه الصديق دقانة ، ومصطفى  
محمود الأسوي .

( ٢٢٦ )

### الطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٤٣ القضائية

دفع . ” الدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن ” . نقض . ” أسباب  
الطعن . ما يقبل منها ” . ” حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون ” .  
حكم . ” تسببه . تسبب معيب ” . حجز . تبديد . بطلان .

الدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم تمام البيع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ توقيعه . إفرافه .  
من الدفع بوجوه البطلان التي تشوب الحجز لمخالفة الإجراءات المقررة . الرد على الدفع باعتبار الحجز  
كأن لم يكن إعمالاً لحكم المادة ٣٧٥ مرافعات بأن توقيع الحجز يقضى احترامه قانوناً ولو  
كان مشوباً بالبطلان . خطأ في تطبيق القانون يستوجب النقض والإحالة .

إن كان نص المادة ٣٧٥ من قانون المرافعات قد جرى على أن الحجز يعتبر  
كأن لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ توقيعه إلا إذا كان البيع  
قد وقف باتفاق الخصوم أو بحكم المحكمة أو بمقتضى القانون ، فقد دل  
على أنه إذا لم يتم البيع خلال هذه الفترة — دون وقف مبرر — يعتبر الحجز  
كأن لم يكن بنص القانون دون حاجة إلى صدور حكم به ، فيزول الحجز وتزول  
الآثار التي ترتبت على قيامه ، ولما كان هذا الجزء مقررراً لمصلحة المدين ،  
فإن عليه أن يتمسك به وإلا سقط حقه فيه كما يسقط هذا الحق بالتنازل عن الجزء  
صرامة أو ضمناً . ومن ثم فقد اُفتقر الدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم إجراء  
البيع خلال المدة المنصوص عليها في المادة سالفة الذكر من تاريخ توقيعه عن الدفع

بوجوه البطلان التي تشوب الحجز لمخالفة الإجراءات المقررة له أو ابيع المحجوزات والتي لا مشاحة في انها تمس الاحترام الواجب للحجز ما دام لم يقض ببطلانه من جهة الاختصاص . لما كان ذلك ، فإن اقررت المحكمة في ردها على هذا الدفع — الذي يتجه الى نفي عنصر أساسي من عناصر الجريمة — من قولها : "إن توقيع الحجز يتضمن احترامه قانونا ويظل منتجاً لآثاره ولو كان مشوباً بالبطلان ما دام لم يثبت صدور حكم ببطلانه من جهة الاختصاص . إذ أن مخالفة الإجراءات المقررة للحجز أو لبيع المحجوزات لا تبیح اختلاس المحجوزات". يكون هذا قد أوقعها في خطأ في تطبيق القانون حال بينها وبين أن تحقق بنفسها عن مدى سلامة ما أثاره الطاعن لديها من الدفع بإعتبار الحجز كأن لم يكن إعمالاً لحكم المادة ٣٧٥ من قانون المرافعات لفوات المدة المنصوص عليها فيها فبات حكمها معيباً بما يستوجب نقضه والإحالة .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٢ سبتمبر سنة ١٩٧٠ بدائرة قسم حلوان محافظة القاهرة : بدد الثلاثة المبينة وصفا وقيمة بالمحضر والملوكة له والمحجوز عليها قضائيا لصالح قلم كتاب محكمة إستئناف القاهرة والمسلمة إليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها في اليوم المحدد للبيع فاختلسها لنفسه اضرارا بالجهة الحاجزة . وطابت مغابته بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح حلوان الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٧٢ عملا بمادتي الإتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم شهرا مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صدور هذا الحكم . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة إستئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٧٢ بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . إلخ .



## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تبديد أشياء محجوز عليها قضائيا قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه خلط بين سقوط الحجز وبطلانه فرفض دفع الطاعن بإعتبار الحجز الموقع ضده كأن لم يكن لفوات المدة المنصوص عليها في المادة ٣٧٥ من قانون المرافعات دون تمام البيع مؤسسا قضاءه في ذلك على وجوب احترام الحجز قانونا ولو كان مشوبا بالبطلان . ما دام لم يصدر حكم ببطلانه من جهة الاختصاص الأمر الذي يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات محكمة أول درجة أن المدافع عن الطاعن دفع باعتباره الحجز كأن لم يكن إعمالا لحكم المادة ٣٧٥ من قانون المرافعات تأسيسا على أن الحجز توقع خلال عام ١٩٦٩ ولم يتم البيع خلال المدة المنصوص عليها في المادة ٣٧٥ سالفه الذكر التالية لحصوله ، وتمسك به أيضا بجلسة المحاكمة الاستئنافية . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لهذا الدفع ورد عليه في قوله ”وحيث إن توقيع الحجز يقتضي احترامه قانونا ويظل متجا لآثاره ولو كان مشوبا بالبطلان ما دام لم يثبت صدور حكم ببطلانه من جهة الاختصاص . إذ أن مخالفة الإجراءات المقررة للحجز أو لبيع المحجوزات لا تبیح اختلاس المحجوزات “ . وهذا الذي أورده الحكم لا يسوغ به الرد على دفاع الطاعن لخروجه عن نطاقه ، ذلك بأنه وقد جرى نص المادة ٣٧٥ من قانون المرافعات على أن الحجز يعتبر كأن لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ توقيعه إلا إذا كان البيع قد وقف باتفاق الخصوم أو بحكم المحكمة أو بمقتضى القانون ، فقد دل على أنه إذا لم يتم البيع خلال هذه الفترة — دون وقف مبرر — يعتبر الحجز كأن لم يكن بنص القانون دون حاجة إلى صدور حكم به ، فيزول الحجز وتزول الآثار التي ترتبت على قيامه ، ولما كان هذا الجزاء مقرر المصلحة

المدين، فإن عليه أن يتمسك به وإلا سقط حقه فيه كما يسقط هذا الحق بالتنازل عن  
الجزء صراحة أو ضمنا. ومن ثم فقد افترق الدفع باعتبار المجزأ كان لم يكن لعدم  
إجراء البيع خلال المدة المنصوص عليها في المادة سالفة الذكر من تاريخ توقيعه  
عن الدفع بوجوه البطلان التي تشوب المجزأ لمخالفة الإجراءات المقررة له أو لبيع  
المجوزات التي لا مشاحة في أنها لا تمس الاحترام الواجب للمجزأ ما دام  
لم يقض ببطلانه من جهة الاختصاص، لما كان ذلك، فإن ما قرره المحكمة  
في ردها على هذا الدفع — الذي يتجه إلى نفي عنصر أساسي من عناصر الجريمة —  
يكون قد أوقعها في خطأ في تطبيق القانون حال بينها وبين أن تتحقق بنفسها  
من مدى سلامة ما أثاره الطاعن لديها بشأنه، فبات حكمها مغيبا بما يستوجب  
تقصيه والإحالة دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن الأخرى .

## جلسة ٢ ديسمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية المادة  
المستشارين : محمد كامل عطيفة ، د. ولاء الصديق دقاة ، ومصطفى محمود الأسورطي ، ومحمد عادل  
مرزوق .

( ٢٢٧ )

الطعن رقم ٧٥٤ لسنة ٣ ، القضائية

( ١ ) ضرب ” أفنى إلى موت ” . حكم . ” تسببه . تسبب معيب ” .  
نقض . ” أسباب الطعن . مالا يقبل منها . ”

تعرض الحكم لحصول اعتداءات لم تكن محل اتهام ولم ترفع بشأنها دعوى .  
لا حاجة به إليه مادام قد انصب على إصابة بعينها نسب إلى المتهم لإحداثها وأثبت التقرير الطبي  
الشرعي وجودها واطمأنت المحكمة إلى أن المتهم هو محدثها .

( ٢ ) سبق إصرار . محكمة الموضوع . ” ملطتها في تقدير الدليل ” . حكم .  
” تسببه . تسبب غير معيب ” .

البحث في توافر ظرف سبق الإصرار من إطلاقات محكمة الموضوع . مثال لتسبب سائق في التدهيل  
على توفره .

( ٣ ) دعوى مدنية . دفع . ” الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية ” .

الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية المستند إلى محضر الملاح المقدم في الدعوى . رفضه إستنادا  
إلى أن ذلك المحضر صادر عن أفراد الأمرين وغير موقع عليه من المدعية بالحقوق المدنية ولم يصدر منها  
ولا يعتبر حجة عليها . صحيح .

١ — الأصل أنه متى كان الحكم قد انصب على إصابة بعينها نسب إلى المتهم  
إحداثها وأثبت التقرير الطبي الشرعي وجودها واطمأنت المحكمة إلى أن المتهم



هو محدثها فليس به من حاجة إلى التعرض لحصول إعتداءات أخرى لم تكن محل اتهام ولم ترفع بشأنها دعوى .

٢ - من المقرر أن البحث في توافر ظرف سبق الاصرار من إطلاقات محكمة الموضوع تستتجه من ظروف الدعوى وعناصرها مادام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج ، وإذ كان الحكم قد امتدل على توافر ذلك الظرف المشدد في حق الطاعن من ثبوت وجود ضغينة سابقة بين أسرته وأسرة المجنى عليه ومن إعداده الآلة المستعملة في الجريمة والاستعانة بنفر من عائلته وقت الاعتداء ، فإن ما أورده الحكم في هذا الصدد يعد تدليلا سائغا يحمل قضاءه وينأى به عن قالة القصور في البيان .

٣ - إذا كان البين من الاطلاع على المفردات أن محضر الصلح المقدم في الدعوى غير موقع عليه من المدعية بالحقوق المدنية ، وإنما صدر من ممثلي أفراد الأمرين ، فإن الحكم إذ رفض الدفاع المبدى من الطاعن في شأن عدم قبول الدعوى لمدينة تأسيسا على أن ذلك المحضر لم يصدر من المدعية ولا يعتبر حجة عليها يكون قد أصاب صحيح القانون .

## الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن - .. .. بأنه في يوم ٦ من أغسطس سنة ١٩٦٩ بدائرة مركز الصف محافظة الحيزة . ضرب .. .. عمدا بأن اعتدى عليه ببلطة فوق رأسه فأحدث به الإصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية ولم يكن يقصد من ذلك قتلا ولكن الضرب أفضى إلى موته وكان ذلك مع سبق الاصرار . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالقييد والوصف الواردين بقرار الاتهام . فقرر ذلك ، وادعت .. .. أرملة المجنى عليه عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر مدنيا قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت ، ومحكمة جنايات

الجزية قضت حضوريا بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٧٢ عملا بالمادة ١/٢٣٦ - ٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة خمس سنوات وإلزامه بأن يدفع لل مدعية بالحقوق المدنية عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية ، فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الضرب المفضى إلى الموت قد شابه فساد في الاستدلال وقصور في التسبيب ذلك بأنه أورد واقعة الدعوى على خلاف الواقع الثابت في الأوراق ومسوخ أقوال المجنى عليه وشقيقته فأورد على لسانهما أن الطاعن وحده هو الضارب للمجنى عليه في حين أن الثابت من أقوالهما أن آخرين اشتركوا معه في الاعتداء . ولم يستظهر الحكم من ظرف سبق الاصرار ركنيه الزمى والنفسى ودل على توافره بما يخالف الثابت بالأوراق ذلك أن البين منها أن الواقعة لا تعدو أن تكون مشاجرة بين الطرفين لسبق وجود نزاع بين أسرتيهما هذا إلى الحكم فضى للمدعية بالحقوق المدنية بالتعويض رغم سبق تصالحها بشأنه مما كان يتمتع معه عليها اللجوء إلى المحكمة بطلب التعويض . وأخيرا فقد أثار الطاعن دفاعا جوهريا في شأن تعدد الضاربين للمجنى عليه وعدم معرفة محدث الإصابة التي أدت إلى الوفاة وما تنبى عنه ماديات الدعوى من أن الحادث لم يقع في الحقل وعلى الصورة التي وردت على لسان الشهود إلا أن الحكم رد على هذا الدفاع بما لا يصلح ردا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الضرب المفضى إلى الموت التي دان الطاعن بها ، وأقام عليها في حقه أدلة مستمدة من أقوال الشهود وأقوال المجنى عليه قبل وفاته ، ومما ثبت من تقرير الصفة التشريحية ، وهى أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، لما كان ذلك ، وكان الأصل أنه متى كان الحكم قد انصب على إصابة بعينها نسب إلى المتهم أحداثها وأثبت التقرير الطبي الشرعى وجودها

واطمأنت المحكمة إلى أن المتهم هو محدثها فليس به من حاجة إلى التعرض لحصول اعتداءات أخرى لم تكن محل اتهام ولم ترفع بشأنها دعوى ، وكان البين من المفردات المضمومة أن المجنى عليه وإن قرر في التحقيقات قبل وفاته أن آخر قد اعتدى عليه أيضا بالعصا إلا أن أقواله جاءت صريحة في أن الطاعن وحده هو الذي اعتدى عليه ( ببلطة ) على رأسه فأحدث به إصاباته ، وبمثل هذا القول جرى حديث شقيقته في التحقيقات . ولما كان الثابت من التقارير الطبية أن إصابات المجنى عليه عبارة عن جروح قطعية بفروة الرأس حدثت من آلة صلبة ذات حافة حادة ثقيلة ، وأن الوفاة إصابية نشأت من إصابته بالقبوة والجدارية اليسرى المصحوبة بكسر منخفض بالعظام ، ولم يرد ذكر بتلك التقارير عن وجود إصابات رضية بالمجنى عليه ، فإن الحكم إذ خلص إلى أن الطاعن وحده هو محدث الإصابات التي نتجت عنها الوفاة يكون استخلاصه سليما ولا يقبل مجادلته في ذلك لأنه من قبيل فهم الواقع في الدعوى مما يدخل في نطاق سلطة محكمة الموضوع ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن البحث في توافر ظرف سبق الاصرار من إطلاقات محكمة الموضوع تستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها مادام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج ، وكان الحكم قد استدل على توفر ذلك الظرف المشدد في حق الطاعن من ثبوت وجود ضغينة سابقة بين أسرته وأسرة المجنى عليه ومن إعداده الآلة المستعملة في الجريمة والاستعانة بنفر من عائلته وقت الاعتداء ، فإن ما أورده الحكم في هذا الصدد يعد تدليلا سائغا يحمل قضاءه وينأى به عن قالة القصور في البيان . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات أن محضر الصلح المقدم في الدعوى غير موقع عليه من المدعية بالحقوق المدنية وإنما صدر من ممثلي أفراد الأسرتين ، فإن الحكم إذ رفض الدفاع المبدى من الطاعن في شأن عدم قبول الدعوى المدنية تأسيسا على أن ذلك المحضر لم يصدر من المدعية ولا يعتبر حجة عليها يكون قد أصاب صحيح القانون . لما كان ذلك ، وكان باق ما يشير الطاعن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقدير فيها بغير معقب . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن بكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



## جلسة ٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المتعم حمزاوي نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :  
نصر الدين حسن عزام ، ومحمود كامل عطيفة ، ومصطفى الأسيوطي ، ومحمد عادل مرزوق .

( ٢٢٨ )

### الطعن رقم ٩٥٧ لسنة ٤٣ التضيائية

( ١ ) محكمة الموضوع . "سلطتها في استخلاص صورة الدعوى" . حكم .  
"تسببه . تسبب معيب" . نقض . "أسباب الطعن . ما يقبل منها" . جلب .  
مواد مخدرة . إثبات . "بوجه عام" .

حق محكمة الموضوع في استخلاص الوقائع من أدلتها وعناصرها المخلفة . شرطه . أن يكون  
استخلاصها سائفاً وأن يقوم دليلها في الأوراق . . حق محكمة للنقض في مراقبة تأدية الأسباب  
إلى النتيجة .

مثال لتسبب غير سائق هل توافر العلم باحتواء الأمتعة المحمولة على مخدر .

( ٢ ) إثبات . "شهود" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره" .  
إجراءات المحاكمة . محاماه .

التحويل في إدانة الطاعن هل أقوال طاعن آخر تجعل مقررها شاهداً لإثبات ضده . استلزام ذلك  
حتماً فصل دفاع كل منهما عن الآخر وإفائة محام مستقل لكل منهما . علة ذلك .

( ٣ ) دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره" . محاماه . بطلان .  
إجراءات المحاكمة .

تفطن المحكمة إلى وجود تناقض بين الدفاع عن متهمين . لديها مدافعاً مستقلاً عن أحدهما أثناء  
المرافعة وبعد سماع الشهود . لا يرفع عوار بطلان الإجراءات .

١ — أنه وإن كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص الواقعة من أدلتها وعناصرها المختلفة إلا أن ذلك مشروط بأن يكون هذا الاستخلاص سائغا وأن يكون دليها فيما اتهمت اليه قائما في أوراق الدعوى ومن حق محكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن الأسباب التي أوردتها أن تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها . لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعنين قد تأسس على أن الطاعن التاسع قد أوفدهم إلى بيروت لإحضار بضائع مقابل خمسة عشر جنيها لكل منهم وأنه كلفهم تحقيقا لهذا الغرض بمقابلة شخص هناك في أحد الفنادق وأنه عقب وصولهم سلم ذلك الشخص كلا منهم ست علب كرتون بكل منها ( كلاكس ) وأربع علب أخرى بكل منها ( ترانس ) وملابس وقطع غيار سيارات وأنهم كانوا يجهلون أن تلك الأجهزة تحوى مخدرا واستدلوا على صدق دفاعهم بمافقرره مساعد مأمور الجمرك من أن الإخبارية التي تلقاها في هذا الحادث تنفى عن الطاعنين علمهم بوجود المخدر داخل الأجهزة المضبوطة ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على هذا الدفاع بما مؤداه أن الفرق بين ثمن الكلاكسات في بيروت وثمانها في مصر لا يتناسب البتة مع أجروتكاليف سفر الطاعنين وإقامتهم في بيروت وأن الطاعن الأول تربطه صلة نسب بالطاعن التاسع وبأنه ليس من طبيعة عمل مساعد الجمرك إجراء تحريات فضلا عن أنه لم يرشد إلى مصدره السرى ، فإن هذا الذى أوردته الحكم وبرر به اطراحه لدفاع الطاعنين ليس من شأنه أن يؤدي عقلا ومنطقا إلى ما رتب عليه ذلك أنه بفرض صحته لا يقتضى بالضرورة ثبوت علم الطاعنين بأن ما يحملونه من أمتعة لحساب شخص آخر تحوى مخدرا لا يقطع وعلى وجه اليقين — بقيام ذلك العلم — وخاصة أنه لم يبين أو يورد سنده في عدم تناسب فرق ثمن الأجهزة مع تكاليف الرحلة أو يضع في اعتباره قيمة ما قالوا بحمله من بضائع أخرى — مع أن الأحكام الصادرة بالإدانة يجب ألا تبنى إلا على حجب قطعية الثبوت وتفيد الجزم واليقين مما يعيب الحكم بالفساد في الاستدلال ويوجب نقضه .

٢ — إذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه عول في إدانة الطاعن التاسع ضمن ما عول عليه — على أقوال الطاعن الأول ، وكان مؤدى هذه الأقوال أن تجعل مقررها شاهد إثبات ضد الطاعن ( التاسع ) فإن ذلك مما كان يستلزم حتما فصل دفاع كل منهما عن الآخر وإقامة محام مستقل لكل منهما لتعارض مصلحتيهما

وحتى تتوافر لكل منهما الحرية الكاملة في الدفاع عن موكله في نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها وإذ كان الثابت أن مدافعا واحدا قد حضر للدفاع عن الطاعنين الأول والتاسع مع قيام هذا التعارض فإن ذلك مما يبطل إجراءات المحاكمة .

٣ - لا يرفع عوار حضور مدافع واحد عن متهمين كان من المآم فصل دفاع كل منهما عن الآخر أن المحكمة قد فطنت أثناء المرافعة وبعد سماع الشهود - إلى وجود ذلك التعارض ونذبت مدافعا مستقلا للطاعن الأول ذلك بأن الغرض من إيجاب حضور مدافع عن كل متهم بجناية لا يمكن تحقيقه على الوجه الأكمل إلا اذا كان المدافع متتبعا لإجراءات المحاكمة بالجلسة من أولها إلى آخرها بما يكفل له حرية مناقشة الشهود والتعقيب على أقوالهم في حدود مصلحة موكله الخاصة وهو ما لم يتحقق في خصوص هذه الدعوى بما يعيب الحكم بالبطلان في الإجراءات .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخر بأثمهم في يوم ١٢ نوفمبر سنة ١٩١٠ بدائرة قسم الميناء محافظة الإسكندرية . جابوا إلى أراضي الجمهورية العربية المتحدة جوهرًا مخدرا ( حشيشا ) دون الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الإدارية المختصة . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٣٣ / أ و ٣٦ و ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول رقم ( ١ ) المرفق . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات الإسكندرية قضت بحضور يا بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٧٢ عملا بمواد الإتهام مع إضافة المادة الرابعة من القانون السالف الذكر بتعاقبة كل من المتهمين ( الطاعنين ) بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريم كل منهم خمسة آلاف جنيه ومصادرة الجوهر المخدر والأدوات المضبوطة . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .



## المحكمة

حيث إن مما يتعاه الطاعنون الثمانية الأول على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهم بجريمة جلب مواد مخدرة إلى أراضى الجمهورية . قد شابه فساد في الإستدلال ذلك بأنهم دفعوا بعدم علمهم بأن الأجهزة المضبوطة معهم تحوى مخدرا واستندوا في تأييد دفاعهم إلى ما قرره مساعد مأمور الجمرک من أن الإخبارية التى تلقاها تنفى عنهم العلم بوجود المخدر داخل قطع الغيار المضبوطة معهم — إلا أن الحكم رد على هذا الدفاع بما لا يصلح ردا .

وحيث إنه وإن كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص الواقعة من أدلتها وعناصرها المختلفة إلا أن ذلك مشروط أن يكون هذا الاستخلاص سائغا وأن يكون دليلها فيما انتهت اليه قائما فى أوراق الدعوى ، ومن حق محكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن الأسباب التى أوردتها أن تؤدى الى النتيجة التى خلصت اليها . لما كان ذلك ، وكان دفاع هؤلاء الطاعنين قد تأسس على أن الطاعن التاسع قد أوفدهم الى بيروت لإحضار بضائع مقابل خمسة عشر جنيها لكل منهم وأنه كلفهم تحقيقا لهذا الغرض بمقابلة شخص هناك فى أحد الفنادق وأنه عقب وصولهم سلم ذلك الشخص كلا منهم ست علب كرتون بكل منها ( كلا كس ) وأربع علب أخرى بكل منها ( ترانس ) وملابس وقطع غيار سيارات ، وأنهم كانوا يجهلون أن تلك الأجهزة تحوى مخدرا ، واستدلوا على صدق دفاعهم بما قرره مساعد مأمور الجمرک من أن الإخبارية التى تلقاها فى هذا الحادث تنفى عن الطاعنين علمهم بوجود المخدر داخل الأجهزة المضبوطة ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على هذا الدفاع بما مؤداه أن الفرق بين ثمن الكلا كسات فى بيروت وثمانها فى مصر لا يتناسب البتة مع أجر وتكاليف سفر الطاعنين وإقامتهم فى بيروت ، وأن الطاعن الأول تربطه صلة نسب بالطاعن التاسع وبأنه ليس من طبيعة عمل مساعد الجمرک اجراء تشریات فضلا عن أنه لم يرشد الى مصدره السرى ، فإن هذا الذى أورده الحكم وبرر به اطراحه لدفاع الطاعنين ليس من شأنه أن يؤدى عقلا ومنطقا الى مارتب عليه ، ذلك أنه بفرض صحته لا يقتضى بالضرورة ثبوت علم الطاعنين بأن ما يحملونه من أمتعة لحساب شخص آخر تحوى مخدرا ولا يقطع —

وعلى وجه اليقين — بقيام ذلك العلم — وخاصة أنه لم يبين أو يورد سنده في عدم تناسب فرق ثمن الأجهزة مع تكاليف الرحلة أو يضع في اعتباره قيمة ما قالوا بحمله من بضائع أخرى — مع أن الأحكام الصادرة بالإدانة يجب ألا تبنى إلا على حجج قطعية الثبوت وتفيد الجزم واليقين مما يعيب الحكم بالفساد في الاستدلال ويوجب نقضه .

وحيث ان مما ينعاها الطاعن التاسع ( ... .. ) على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة جلب المخدر ، قد شبه بطلان في الإجراءات ذلك بأن محاميا واحدا حضر معه ومع الطاعن الأول منذ بدء اجراءات المحاكمة مع تعارض مصالحتهما في الدفاع ، ولم تفتن المحكمة الى قيام هذا التعارض إلا بعد انتهاء الجانب الأكبر من تلك الإجراءات مما كان لازمة أن تعيدها من جديد حتى تتاح لمحامييه حرية مناقشة الشهود والتعقيب على أقوالهم في نطاق مصالحته الخاصة دون غيرها .

وحيث انه يبين من الحكم المطعون فيه أنه عول في ادانة هذا الطاعن — ضمن ما عول عليه — على أقوال الطاعن الأول ، وكان مؤدى هذه الأقوال أن تجعل مقررها شاهد اثبات ضد الطاعن ( التاسع ) فإن ذلك مما كان يستلزم حتما فصل دفاع كل منهما عن الآخر وإقامة محام مستقل لكل منهما لتعارض مصالحتهما وحتى تتوافر لكل منهما الحرية الكاملة في الدفاع عن موكله في نطاق مصالحته الخاصة دون غيرها . وإذا كان الثابت أن مدافعا واحدا قد حضر للدفاع عن الطاعنين الأول والتاسع مع قيام هذا التعارض ، فإن ذلك مما يبطل إجراءات المحاكمة . ولا يرفع هذا العوار أن المحكمة قد فطنت — أثناء المرافعة وبعد سماع الشهود — إلى وجود ذلك التعارض ونذبت مدافعا مستقلا للطاعن الأول ، ذلك بأن الغرض من إيجاب حضور مدافع عن كل متهم بجناية لا يمكن تحقيقه على الوجه الأكمل إلا إذا كان المدافع متبعا لإجراءات المحاكمة بالجلسة من أولها إلى آخرها بما يكفل له حرية مناقشة الشهود والتعقيب على أقوالهم في حدود مصلحة موكله الخاصة وهو ما لم يتحقق في خصوص هذه الدعوى بما يعيب الحكم بالبطلان في الإجراءات . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بالنسبة إلى جميع الطاعنين دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن المقدمة منهم .

## جلسة ٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٣

بإدارة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : نصر الدين حسن هزام ، ومحمود كامل عطيفة ، ووصفي محمود الأسروطي ، ومحمد  
عادل مرزوق .

( ٢٢٩ )

### الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٤٣ القضائية

( ١ ) إرتباط . بسبب بغير عمد في حصول حادث لإحدى وسائل النقل  
البرية . جريمة . عقوبة . ”عقوبة الجرائم المرتبطة“ .

جريمة التسبب بغير عمد في حصول حادث لإحدى وسائل النقل البرية طبقاً للمادة ١٦٩ عقوبات  
عقوبتها الحبس . جريمة الإصابة الخطأ طبقاً للمادة ١/٢٤٤ عقوبات عقوبتها الحبس مدة لا تزيد  
عن سنة والغرامة التي لا تتجاوز خمسين جنياً أو إحدى هاتين العقوبتين .

قيام الارتباط بين الجريمتين إعمالاً للفقرة الثانية من المادة ٢٢ عقوبات مقتضاه الحكم  
بالعقوبة المقررة للجريمة الأولى .

( ٢ ) إرتباط . محكمة الموضوع . ”سلطتها في تقدير قيام الارتباط“ .  
نقض . ”حالاته . الخطأ في تطبيق القانون“ .

مناط تطبيق المادة ٢/٢٢ عقوبات نشوء الجرائم المسندة إلى المتهم عن فعل واحد ووقوعها  
لفرض واحد وارتباطها ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة . تقدير قيام الارتباط موضوعي . إيراد  
الحكم وقائع الدعوى بما لا يتفق فانواق مع ما انتهى إليه من قيام الارتباط بينها من الأخطاء  
القانونية في تكييف علاقة الارتباط التي تستوجب تدخل محكمة النقض .

( ٣ ) إرتباط . جريمة . عربات نقل . لأثمة . نقض . ”حالاته .  
الخطأ في تطبيق القانون“ .

جريمة ممارسة سرق ”عربجي“ بدون رخصة وعدم قيد الهجمات المقررة عن عربات النقل والصندوق  
لا ارتباط بينهما وبين جريمة التسبب بغير عمد في حصول حادث لإحدى وسائل النقل البرية  
والتسبب خطأ في إصابة شخص . إعمال حكم المادة ٢/٢٢ عقوبات خطأ في تطبيق القانون يستوجب  
النقض والتصحيح .



١ — لما كانت العقوبة المقررة لجريمة التسبب بغير عمد في حصول حادث لإحدى وسائل النقل البرية التي دين المطعون ضده بها طبقاً للمادة ١٦٩ من قانون العقوبات هي الحبس في حين أن العقوبة المقررة لجريمة التسبب خطأ في إصابة شخص طبقاً للمادة ١/٢٤٤ من القانون المذكور هي الحبس مدة لا تزيد عن سنة والغرامة التي لا تتجاوز خمسين جنيتها أو إحدى هاتين العقوبتين ، فإنه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية وقد أيدت الحكم الابتدائي واعتنقت أسبابه وأعمال في حق المطعون ضده حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات نظراً إلى ما ارتأته من قيام الارتباط بين الجريمتين سالف الذكر — أن تحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما وهي الجريمة الأولى .

٢ — لما كان مناط تطبيق المادة ٣/٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم المسندة إلى المتهم ناشئة عن فعل واحد وأن تكون هذه الجرائم قد وقعت لغرض واحد وارتبطت ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أنه وإن كان الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم لا تتفق قانوناً مع ما انتهى إليه من قيام الارتباط بينها فإن ذلك يكون من الأخطاء القانونية في تكيف علاقة الارتباط التي تحدت عناصرها في الحكم والتي تستوجب تدخل محكمة النقض لإنزال حكم القانون الصحيح عليها .

٣ — لما كانت تهمة ممارسة حرفة عريجي بدون رخصة وتهمة عدم قيد البيانات المقررة عن عربات النقل والصندوق بالمديرية أو المحافظة لارتبطان بهمتي التسبب بغير عمد في حصول حادث لإحدى وسائل النقل البرية والتسبب خطأ في إصابة شخص المسندتين إلى المطعون ضده لأن كل منهما لا تمثل ركن الخطأ فيها ولم تنشأ الجريمتان عن فعل واحد ولا ترتبط أي منهما بالآخر ارتباطاً لا يقبل التجزئة فإن إعمال حكم المادة ٣/٣٢ عقوبات في خصوصهما لا يكون صحيحاً في القانون . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واكتفى بتغريم المطعون ضده خمسة جنديات عن الجرائم الأربع فإنه

يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه (بتأييد الحكم المستأنف) .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٦ مايو سنة ١٩٧١ بدائرة قسم اللبان . (١) تسبب بغير عمد في حصول حادث لإحدى وسائل النقل العامة البرية ( ترام ) من شأنه تعريض الأشخاص الذين بها للخطر بأن قاد عربة نقل وصندوق بدون رخصة ولم يترك مسافة كافية بينها وبين الترام فاصطدمت به ونشأ عن ذلك إصابة ... .. ( ٢ ) تسبب خطأ في إصابة ... .. وكان ذلك ناشئاً عن إهماله على النحو سالف الذكر فحدثت إصابته الموصوفة بالتقرير الطبي . ( ٣ ) مارس حرفة عربجي بدون رخصة ( ٤ ) لم يقيد بالمديرية أو المحافظة البيانات المقررة عن عربات النقل والصندوق ، وطلبت معاقبته بالمادتين ٢/١٦٩ و ١/٢٤٤ من قانون العقوبات ولائحة عربات النقل . ومحكمة اللبان الجزئية قضت بحضوره بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٧١ عملاً بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهراً واحداً مع الشغل وكفالة ٥٠ قرشاً لوقف التنفيذ عن التهمتين الأولى والثانية وتغريمه ٢٥ قرشاً عن كل تهمة من التهمتين الثالثة والرابعة . فاستأنف المتهم هذا الحكم ، ومحكمة الإسكندرية الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت بحضوره بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وتغريم المتهم ٥٠٠ قرش عن جميع التهم . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون حين دان المطعون ضده بجرائم أربع هي : التسبب بغير عمد في حصول حادث لإحدى وسائل النقل العام البرية ( ترام المدينة ) ونشأ عن ذلك إصابة بدنية للمجنى عليه ، وتسبب خطأ في إصابة المجنى عليه المذكور ، وممارسة حرفة

”عربجي“ بدون رخصة ، وعدم قيد البيانات المقررة عن عربات النقل والصندوق بالمديرية أو المحافظة ، وقضى بتعديل الحكم الابتدائي وبتغريم المطعون ضده خمسة جنيهاً عن الجرائم الأربع على أساس قيام الارتباط بينها تطبيقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات وذلك بدلاً مما قضى به ابتدائياً من عقوبة الحبس شهراً مع الشغل عن التهمتين الأولى والثانية ومن غرامة ٢٥ قرشاً عن كل من التهمتين الثالثة والرابعة ، ذلك بأن عقوبة الجريمة الأشد وهي الجريمة الأولى هي الحبس طبقاً للمادة ١٦٩ من قانون العقوبات ولا مجال لإعمال حكم المادة ٣٢ سالف الذكر بالنسبة للتهمتين الأخيرتين لأن كلا منهما تستقل عن التهم الأخرى في الفعل المنشئ كما أنها لا ترتبط بأياها برباط لا يقبل التجزئة ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن النيابة العامة قدمت المطعون ضده للمحاكمة لأنه : ( أولاً ) تسبب بغير عمد في حصول حادث لإحدى وسائل النقل العامة البرية ( ترام المدينة ) من شأنه تعريض الأشخاص الآمنين للخطر ونشأ عن ذلك إصابة عبد الله فقيان مكار يوسف . ( ثانياً ) تسبب خطأ في إصابة المحبى عليه سالف الذكر بالإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي . ( ثالثاً ) مارس حرفة ”عربجي“ بدون رخصة . ( رابعاً ) لم يقيد بالمديرية أو المحافظة البيانات المقررة عن عربات النقل والصندوق ، وطلبت النيابة العامة معاقبته بالمادتين ١٦٩ و ١/٢٤٤ من قانون العقوبات وبلائحة عربات النقل ، وقضت المحكمة الجزئية بحبسه شهراً مع الشغل عن التهمتين الأولى والثانية على أساس وجود ارتباط بينهما إعمالاً للمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات وبتغريمه ٢٥ قرشاً عن كل من التهمتين الثالثة والرابعة ، ولما استأنف المطعون ضده حكمت المحكمة الاستئنافية بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المطعون ضده خمسة جنيهاً عن التهم الأربع على أساس وجود الارتباط بين التهم جميعاً . لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة للجريمة الأولى التي دين المطعون ضده بها طبقاً للمادة ١٦٩ من قانون العقوبات هي الحبس ، في حين أن العقوبة المقررة للجريمة الثانية طبقاً للمادة ١/٢٤٤ من القانون المذكور هي الحبس مدة لا تزيد عن سنة والغرامة التي لا تتجاوز خمسين جنيهاً أو إحدى هاتين العقوبتين ، فإنه كان يتعين على المحكمة



الاستثنائية وقد أيدت الحكم الابتدائي واعتنقت أسبابه وأعملت في حق المطعون ضده حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات نظرا إلى ما ارتأته من قيام الارتباط بين الجريمتين سالفى الذكر - أن تحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما وهى الجريمة الأولى . لما كان ذلك ، وكان مفاد تطبيق المادة ٢/٣٢ سائلة الذكر أن تكون الجرائم المسندة إلى المتهم ناشئة عن فعل واحد وأن تكون هذه الجرائم قد وقعت لغرض واحد وارتبطت ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه وإن كان الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم لا تتفق قانونا مع ما انتهى إليه من قيام الارتباط بينها فإن ذلك يكون من الأخطاء القانونية في تكييف علاقة الارتباط التي تحدت عناصرها في الحكم والتي تستوجب تدخل محكمة النقض لإنزال حكم القانون الصحيح عليها . لما كان ذلك ، وكانت تهمة ممارسة حرفة "عربجي" بدون رخصة وتهمة عدم قيد البيانات المقررة عن عربات النقل والصندوق بالمديرية أو المحافظة لارتبطان بالتهمتين الآخرين المسندتين إلى المطعون ضده لأن كل منهما لا تمثل ركن الخطأ فيها ولم تنشأ الجريمتان عن فعل واحد ولا ترتبط أى منهما بالأخرى ارتباطا لا يقبل التجزئة فإن إعمال حكم المادة ٢/٣٢ عقوبات في خصوصهما لا يكون صحيحا في القانون . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واكتفى بتغريم المطعون ضده خمسة جنيهاً عن الجرائم الأربع فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف .

## جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
سعد الدين عطيه ، وحسن أبو الفتوح الشربيني ، وإبراهيم أحمد الديواني ، وحسن  
علي المغربي .

( ٢٣٠ )

### الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٣ القضائية

إختصاص . " الاختصاص الولائي " . دعوى جنائية . " تحريكها " .  
محاكم شرعية . أحوال شخصية . نفقة . دفع . " الدفع بعدم الاختصاص " .  
نظام عام . نقض . " حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون " . حكم .  
" تسببه . تسبب معيب " .

جريمة امتناع المحكوم عليه بنفقة عن الدفع رغم قدرته عليه لمدة ثلاثة أشهر بعد التنبيه عليه  
بذلك المنصوص عليها في المادة ٢٩٣ عقوبات . عدم جواز إقامة الدعوى الجنائية عنها  
إلا بعد استنفاد الإجراءات الواردة في المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . المادة  
الأولى من قانون ٩٢ لسنة ١٩٣٧ .

تعلق هذا الشرط بصحة تحريك الدعوى الجنائية بموجب دلي المحكمة أن تعرض له من تلقاء  
قضاها . إغفال الحكم ذلك قولا بأن للدعوى بالحقوق المدنية الخيارات بين قضاء الأحوال  
الشخصية وبين القضاء الجنائي . قصور وخطأ في تطبيق القانون .

تنص المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات على أن " كل من صدر عليه حكم  
قضائي واجب النفاذ بدفع نفقة لزوجته أو ... وامتنع عن الدفع مع قدرته عليه  
مدة ثلاثة شهور بعد التنبيه عليه بالدفع يعاقب بالحبس مدة لا تزيد  
على سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري أو بإحدى هاتين  
العقوبتين .. " وجرى نص المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية  
على أنه : " إذا امتنع المحكوم عليه عن تنفيذ الحكم الصادر في النفقات أو .. يرفع

ذلك إلى المحكمة الجزئية التي أصدرت الحكم أو التي بدائلتها محل التنفيذ ومتى ثبت لديها أن المحكوم عليه قادر على القيام بما حكم به وأمرته ولم يمثل حكت بحبسه ولا يجوز أن تزيد مدة الحبس على ثلاثين يوما ، أما إذا أدى المحكوم عليه ما حكم به أو أحضر كفيلا فانه ينحلى سبيله .. ” وقد أصدر الشارع المرسوم بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٧ ونص في مادته الأولى على أنه : ” لا يجوز في الأحوال التي تطبق فيها المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية السير في الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات ما لم يكن المحكوم له بالنفقة أو .. قد استنفذ الإجراءات المشار إليها في المادة ٣٤٧ المذكورة ” بما مفاده أن المشرع أقام شرطا جديدا ملق عليه رفع الدعوى الجنائية طبقا لنص المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات ، بالإضافة إلى الشروط الواردة بها أصلا ، بالنسبة للتأضعين في مسائل النفقة لولاية المحاكم الشرعية — مقتضاه وجوب سبق التجاء الصادر له الحكم بالنفقة إلى قضاء هذه المحاكم ( قضاء الأحوال الشخصية ) واستنفاد الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيبها . لما كان ذلك ، وكان هذا الشرط متصلا بصحة تحريك الدعوى الجنائية وسلامة اتصال المحكمة بها فانه يتعين على المحكمة من تلقاء نفسها — ولو لم يدفع به أمامها — أن تعرض له للنأكد من أن الدعوى مقبولة أمامها ولم ترفع قبل الأوان ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد قصرت أسبابه عن استظهار تحقق المحكمة من سبق استنفاد المدعية بالحقوق المدنية للإجراءات المشار إليها في المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قبل اللجوء إليها ، بل انساق إلى تقرير قانوني خاطيء ، هو أن لها دوما الخيار بين قضاء الأحوال الشخصية والقضاء الجنائي ، فانه فضلا عن خطئه في تطبيق القانون يكون مشوبا بالقصور .

## الوقائع

أقامت المدعية بالحق المدني دعواها بالطريق المباشر أمام محكمة جناح الموسيقى الجزئية متهمة إياه وآخر بأنهما في يوم ٧ يونية سنة ١٩٦٩ بدائرة قسم الموسيقى محافظة القاهرة : امتنعا عن أداء النفقة المقررة لها بموجب الحكم رقم ٦٤



لسنة ١٩٦٩ جزئى باب الشرعية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر رغم قدرتهما والتنبيه عليهما . وطلبت عقابهما بالمواد ٢٩٣ و ٤٠ و ٤١ من قانون العقوبات وإلزامهما بأن يدفعها مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جناح الموسيقى الجزئية قضت حضوريا للأول وغيابيا للثانى بتاريخ ٦ من أبريل سنة ١٩٧٢ عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم الأول ( الطاعن ) شهرين مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لإيقاف التنفيذ وإلزامه بأن يدفع للمدعية بالحق المدنى مبلغ عشرة جنيهات والمصروفات المناسبة وأمرت بالمقاصة فى أتعاب المحاماة وشملت الحكم بالنفاذ المعجل وبراءة المتهم الثانى ورفض الدعوى المدنية قبله مع إلزام رافعتها بالمصروفات . فاستأنف المتهم والمدعية بالحق المدنى هذا الحكم ، ومحكمة القاهرة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلا ، وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الامتناع من أداء النفقة المحكوم بها عليه لزوجته قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن الحد أخذ الطاعن بالمادة ٢٩٣ من قانون العقوبات رغم تخلف شرط أعمالها من ضرورة التجاء المدعية بالحقوق المدنية مسبقا إلى محكمة الأحوال الشخصية وحصولها على حكم بحبس الطاعن يتم تنفيذه طبقا لنص المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المائكة الشرعية ، الأمر الذى لم يتحقق فى الدعوى المطروحة إذ أن المدعية بعد أن أقامت دعواها قبل الطاعن أمام محكمة باب الشرعية للأحوال الشخصية بطلب إلزامه بدفع النفقة أو حبسه قررت ترك الخصومة دون انتظار الحكم فيها .

وحيث إنه يبين من مطالعة محاضر جلسات المحكمة أمام محكمة الدرجة الأولى أن محامى الطاعن دفع بعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر الدعوى لانقضاء

الاختصاص لقضاء الأحوال الشخصية ، كما يبين من مراجعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن حصل هذا الدفع انتهى إلى رفضه استنادا إلى أن للمدعية بالحقوق المدنية الخيار بين اللجوء إلى أى من محكمتى الأحوال الشخصية أو المحكمة الجنائية . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات تنص على أن : " كل من صدر عليه حكم قضائى واجب النفاذ بدفع نفقة لزوجته أو .. .. وامتنع عن الدفع مع قدرته عليه مدة ثلاثة شهور بعد التنبيه عليه بالدفع يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو باحدى هاتين العقوبتين .. " ، وجرى نص المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أنه : " إذا امتنع المحكوم عليه عن تنفيذ الحكم الصادر فى النفقات أو .. .. يرفع ذلك إلى المحكمة الجزئية التى أصدرت الحكم أو التى بدائلتها محل التنفيذ ومتى ثبت لديها أن المحكوم عليه قادر على القيام بما حكم به وأمرته ولم يمثل حكمة بحبسه ولا يجوز أن تزيد مدة الحبس على ثلاثين يوما ، أما إذا أدى المحكوم عليه ما حكم به أو أحضر كفيلا فإنه يخلى سبيله .. " ، وكان الشارع قد أصدر — حسبما للخلاف الذى أثير حول نطاق تطبيق المادتين سالفتي الذكر — المرسوم بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٧ ونص فى مادته الأولى على أنه : " لا يجوز فى الأحوال التى تطبق فيها المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية السير فى الإجراءات المنصوص عليها فى المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات ما لم يكن المحكوم له بالنفقة أو .. .. قد استنفذ الإجراءات المشار إليها فى المادة ٣٤٧ المذكورة " . بما مفاده أن المشرع أقام شرطا جديدا على رفع الدعوى الجنائية طبقا لنص المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات ، بالإضافة إلى الشروط الواردة بها أصلا ، بالنسبة للتخاضعين فى مسائل النفقة لولاية المحاكم الشرعية — مقتضاه وجوب سبق التجاء الصادر له الحكم بالنفقة إلى قضاء هذه المحاكم ( قضاء الأحوال الشخصية ) واستنفاد الإجراءات المنصوص عليها فى المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيبها . لما كان ذلك ، وكان هذا

الشرط متصلا بصحة تحريك الدعوى الجنائية وسلامة اتصال المحكمة بها ، فإنه يتعين على المحكمة من تلقاء نفسها — ولو لم يدفع به أمامها — أن تعرض له للتأكد من أن الدعوى مقبولة أمامها ولم ترفع قبل الأوان ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد قصرت أسبابه عن استظهار تحقق المحكمة من سبق استنفاد المدعية بالحقوق المدنية للإجراءات المشار إليها في المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قبل اللجوء إليها ، بل انساق إلى تقرير قانوني خاطيء هو أن لها دواما الخيار بين قضاء الأحوال الشخصية والقضاء الجنائي . فإنه فضلا عن خطئه في تطبيق القانون يكون مشوبا بالقصور الذي يعيبه بما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

---



## جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد ساع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : سعد الدين عطية ، وحسن أبو الفتوح الشريبي ، وإبراهيم أحمد الديواني ،  
وعبد الحميد محمد الشريبي

( ٢٣١ )

### الطعن رقم ٩٧٣ لسنة ٤٣ القضائية

حكم . ” إغفال الفصل في بعض الطلبات ” . رسوم إنتاج . دعوى مدنية .  
جمارك . نقض . ” ما يجوز الطعن فيه من الأحكام ” . ” المصالحة في الطعن ” .  
محكمة ثاني درجة .

( ١ ) متى ترجع المحكمة الجنائية إلى أحكام قانون المرافعات ؟

التجاء مصلحة الجمارك إلى المحكمة الاستئنافية للحكم في دعواها المدنية التي أغفل الحكم المستأنف  
الفصل فيها . خطأ . كان عليها الرجوع إلى محكمة أول درجة التي لم تستند ولايتها بالنسبة  
للدعوى المدنية . الفصل فيما أغفله ، عملاً بالمادة ٣٦٨ مرافعات .

( ٢ ) النعى على الحكم فيما أقام عليه قضاءه . لاجلوى منه . مادام قد انتهى إلى نتيجة  
صائبة .

١ - من المقرر أن المحكمة الجنائية لا ترجع إلى قانون المرافعات المدنية  
والتجارية إلا عند إحالة صريحة على حكم من أحكامه وردت في قانون  
الإجراءات الجنائية أو عند خلو هذا القانون من نص على قاعدة من القواعد  
العامة الواردة في قانون المرافعات . ولما كانت المادة ٣٦٨ من قانون  
المرافعات قد نصت على أنه ” إذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات  
الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يكلف خصمه الحضور أمامها لنظر  
هذا الطلب والحكم فيه ” وكان قانون الإجراءات الجنائية قد خلا من إيراد

حكم لحالة إغفال المحكمة الجنائية الفصل في بعض الطلبات الخاصة بالدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — فإن الطريق السوي أمام المدعية بالحقوق المدنية (مصلحة الجمارك) أن ترجع لذات المحكمة التي نظرت الدعوى وأصدرت الحكم وأن تطلب منها الفصل فيما أغفلته وليس لها أن تلجأ إلى المحكمة الاستئنافية لتدرك هذا النقص، ذلك أن هذه المحكمة إنما تعيد النظر فيما فصلت فيه محكمة أول درجة، وطالما أنها لم تفصل في جزء من الدعوى فإن اختصاصها يكون لازال باقيا بالنسبة له ولا يمكن للمحكمة الاستئنافية أن تحكم في أمر لم تستنفد محكمة أول درجة بعد ولايتها في الفصل فيه. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه بقضائه بعدم قبول استئناف مصلحة الجمارك يكون قد أصاب صحيح القانون.

٢ — لا محل إلى بحث ما تثيره الطاعنة — مصلحة الجمارك — من تعيب لما سبب به الحكم قضاءه من انتفاء صفقتها في الادعاء بالحق المدني طالما أن النتيجة التي خلص إليها صحيحة وتتفق مع التطبيق القانوني السليم.

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما في يوم أول مارس سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم بني سويف محافظتها، (الأول) اتجروا وباع مشروبات كحولية غير مطابقة للمواصفات ومغشوشة مع علمه بغشها على الوجه المبين بالمحضر. (الثاني) عرض للبيع المشروبات الكحولية السالفة الذكر الغير مطابقة للمواصفات والمغشوشة مع علمه بغشها. وطلبت عقابهما بمواد القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ والقانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ والمواصفات القياسية رقم ١٨٩ لسنة ١٩٦٢، وادعت مصلحة الجمارك مدنيا قبل المتهمين. ومحكمة جنح بندر بني سويف الجزئية قضت حضوريا باعتبارها بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٧٠ عملا بمواد الاتهام بالنسبة للمتهم الأول بتغريمه خمسمائة قرش والمصادرة وبرائة المتهم الثاني فاستأنف شامي الحكومة عن وزارة الخزانة هذا الحكم، ومحكمة بني سويف الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غايبا بتاريخ ٦ يونيو سنة ١٩٧٢ بعدم

قبول الاستئناف لرفعه من غير ذي صفة . فطعنت مصلحة الجمارك في هذا الحكم بطريق النقض .. ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن الذي تقدمت به مصلحة الجمارك هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الاستئناف بمقولة أنه ليست لها صفة في استئناف الحكم الابتدائي الذي لم يقض بالتعويض الذي طلبته والبالغ مقداره ۱۰۱ ج و ۷۶۰ م (قيمة رسم الانتاج المقرر على الخمر موضوع الاتهام وثلاثة أمثاله وبدل المصادرة) فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون — على الأقل في خصوص رسم الانتاج — ذلك بأنه من المقرر أن لمصلحة الجمارك حق التدخل كمدعية بالحقوق المدنية في دعاوى التهرب من رسوم الانتاج .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي أنه أغفل الفصل في الدعوى المدنية التي أقامتها مصلحة الجمارك قبل المطعون ضدها مطالبة ، إلزامها بأداء مبلغ ۱۰۱ ج و ۷۶۰ م قيمة الرسوم التي لم تحصل على الكحول المنتج الذي أخذت منه العينة المخالفة للمواصفات مضافا إليها ثلاثة أمثاله وبدل المصادرة ، فضلا عن أن مدونات الحكم لم تتحدث عنها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة الجنائية لا ترجع إلى قانون المرافعات المدنية والتجارية إلا عند إحالة صريحة على حكم من أحكامه وردت في قانون الإجراءات الجنائية أو عند خلو هذا القانون من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات ، وكانت المادة ۳۶۸ من قانون المرافعات قد نصت على أنه : إذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يكاف خصمه الحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه “ ، لما كان ذلك ، وكان قانون الإجراءات الجنائية قد خلا من إيراد حكم لحالة إغفال المحكمة الجنائية الفصل في بعض الطلبات الخاصة بالدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — فإن الطريق السوي



أمام المدعية بالحقوق المدنية أن ترجع لذات المحكمة التي نظرت الدعوى وأصدرت الحكم وأن تطلب منها الفصل فيما أفصلته وليس لها أن تلجأ إلى المحكمة الاستئنافية لتدارك هذا النقص ، ذلك بأن هذه المحكمة إنما تعيد النظر فيما فصلت فيه محكمة أول درجة وطالما أنها لم تفصل في جزء من الدعوى فإن اختصاصها يكون لازال باقيا بالنسبة له ولا يمكن للمحكمة الاستئنافية أن تحكم في أمر لم تستنفد محكمة أول درجة بعد ولايتها في الفصل فيه . لما كان ماتقدم ، فإن الحكم المطعون فيه بقضائه بعدم قبول استئناف مصلحة الجمارك يكون قد أصاب صحيح القانون بما يتعين معه رفض الطعن موضوعا ، ولا محل من بعد إلى بحث ماثيره الطاعنة من تعيب لما سبب به الحكم قضاءه من انتفاء صفتها في الادعاء بالحق المدني طالما أن النتيجة التي خلص إليها صحيحة وتتفق مع التطبيق القانوني السليم .

## جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد ساج نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : سعد الدين عطيه ، وحسن أبو الفتوح الشربيني ، وإبراهيم أحمد الديواني ،  
وعبد الحميد محمد الشريفي .

( ٢٣٢ )

الطعن رقم ٩٨١ لسنة ٣ القضائية

( ١ و ٢ و ٣ ) حكم . " بيانات التسبب " . " بيانات حكم الإدانة " .  
" تسببه . تسبب معيب " . نقد . نقض . " أسباب الطعن . ما يقبل  
منها " .

( ١ ) المراد بالتسبب المعبر في حكم المادة ٣١٠ إجراءات .

( ٢ ) بيانات حكم الإدانة .

( ٣ ) مثال لتسبب فاصر في تهمة التمهيد المقوم بمسألة أجنبية وعدم استرداد قيمة بضاعة  
صدرت إلى الخارج .

١ - يوجب الشارع في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية  
أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها وإلا كان باطلا . والمراد بالتسبب  
المعتبر تحرير الأسانيد والمجيج المبني هو عليها والمنتجة هي له سواء من حيث  
الواقع أو من حيث القانون . ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان  
جلى مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، أما إفراغ الحكم  
في عبارات عامة معماة أو وضعه في صورة مجملة مجملية فلا يحقق الغرض الذي  
قصد به الشارع . من استجاب تسبب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة  
صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم .

٢ — أوجب القانون أن يشمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المأخذ وإلا كان قاصرا .

٣ — متى كان الحكم المطعون فيه لم يبين بوضوح وتفصيل مفردات البضائع التي نسب إلى الطاعن تصديرها للخارج ولم يدلل — بسند من أوراق الدعوى — على أنه لم يسترد قيمتها في الميعاد القانوني ، كما أنه أغفل كلية التحدث عن أدلة الثبوت في جريمة التعهد المقوم بعملة أجنبية مكتفيا بالقول بأن الطاعن وقع على عقد شراء باخرة بمبلغ أربعين ألف جنيه استرليني دون أن يورد مضمون العقد المذكور ودون أن يفصح في أسبابه عن أن هذا التعهد قد تم على خلاف الأوضاع القانونية وسنده في ذلك حتى يبين وجه استدلاله على ما جهله ، كما أنه جاء قاصرا في بيان جريمة عدم عرض العملة الأجنبية للبيع على وزارة الاقتصاد فإن الحكم يكون قد خلا من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها ومضمون كل دليل من أدلة الثبوت مما يصمه بالقصور ويعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة والتقرير برأيها فيما خاض فيه الطاعن في باقي أوجه طعنه من خطأ في تطبيق القانون وتأويله .

## الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه في خلال الفترة من ٢٨ يونيو سنة ١٩٦٥ إلى ١٢ مارس سنة ١٩٦٨ بدائرة قسم الأزبكية محافظة القاهرة : التهم من الأولى إلى الثانية عشرة لم يسترد في الميعاد القانوني قيمة البضائع التي صدرها إلى الخارج بموجب الاستثمارات المبينة الأرقام بالأوراق . التهمة الثالثة عشر : أصدر تعهدا مقوما بعملة أجنبية بالتزامه بدفع مبلغ أربعين ألف جنيه استرليني ثمن شراء الباخرة ( إجياترياس ) وكان ذلك على خلاف الشروط والأوضاع المقررة قانونا ومن غير طريق المصارف المرخص لها في ذلك . التهمة الرابعة عشرة : لم يعرض



لبيع على وزارة الاقتصاد وبسعر الصرف الرسمي ما وجد في حيازته من أوراق النقد الأجنبي المضبوطة ( ١,٥ دينار كويتي و ٢٥ ليرة لبناني ربع دينار عراقي و ١١٥ قرش ليبي و ٣٠ ليرة سوري ونصف دينار كويتي ) ، وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٣ و ٤ و ٩ و ١٠ و ١٢ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقوانين ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ و ٣٣١ لسنة ١٩٥٢ و ١١١ لسنة ١٩٥٣ و ٥٧ لسنة ١٩٥٧ و ١١٤ لسنة ١٩٥٧ ، ومحكمة القاهرة الجزئية للجرائم المالية قضت حضوريا بتاريخ ٢٩ فبراير سنة ١٩٧٢ عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم خمسين جنيها عن كل من التهمة الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والسابعة والثامنة والتاسعة والعاشر والثانية عشرة وبراءته من التهمة الحادية عشرة وبتغريم المتهم ١٠٠ جم وإلزامه بأن يدفع ما يعادل ٤٠ ألف جنيه استرليني بسعر الصرف الرسمي في تاريخ هذا الحكم وذلك عن الاتهام الثالث عشر وتغريم المتهم ١٠٠ جم ومصادرة العملات المضبوطة بالنسبة للاتهام الرابع عشر . فاستأنف ، ومحكمة القاهرة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا بتاريخ ١٧ يونيو سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

### المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم هدم استرداد قيمة البضائع التي صدرها إلى الخارج وإصداره تعهدا مقوما بعملة أجنبية وعدم عرضه للبيع على وزارة الاقتصاد ما في حيازته من أوراق النقد الأجنبي قد شابه قصور في التسبب ، ذلك بأنه خلا من بيان واقعة الدهوى والظروف التي لا يستها كما لم يبين فحوى الأدلة التي عولت عليها المحكمة في قضائها بالإدانة مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين عن مطاعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه اقتصر في بيانه لواقعة الدهوى على قوله : ” وحيث إن الواقعة تخلص بحسب الثابت بالأوراق من أن المتهم قام بتصدير كميات الأسمنت بموجب

استمارات التصدير المبينة بالمحاضر ولم يسترد بعد قيمتها ومطابقة استمارات التصدير المذكورة تبين أن المتهم هو الموقع عليها ومؤدى ذلك أنه هو المصدر لكليات الأسهمت ولم يسترد بعد قيمتها . . . ويتعين معاقبته عملاً بمواد الاتهام المقررة في هذا الخصوص . وحيث إن المتهم قرر في تحقيقات النيابة العامة أنه وقع على عقد شراء باخرتين لشركة الملاحة التي يعمل مديراً لها وأنه وقع على عقد شراء إحدى الباخرتين في مصر، وكان ثمن البيع المتعاقد عليه أربعين ألف جنيه استرليني ومن ثم يكون المتهم قد أصدر تعهداً مقوماً بعملة أجنبية على خلاف الشروط والأوضاع المقررة قانوناً وعن غير طريق المصارف المرخص لها بذلك ويتعين عقابه عن التهمة الثالثة عشرة عملاً بمواد الاتهام . . . وحيث إن المتهم وقد أسفر تفتيشه عن ضبط العملات الأجنبية المبينة بالمحضر ، ومن ثم يكون قد امتنع عن عرض هذه العملات للبيع على وزارة الاقتصاد بالسعر الرسمي ، ومن ثم يتعين عقابه عن الاتهام الرابع عشر عملاً بمواد الاتهام . لما كان ذلك، وكان الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها وإلا كان باطلاً ، والمراد بالتسبب المعبرز تحرير الأسانيد والمجج المبني هو عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ، ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلي مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، أما افراغ الحكم في عبارة عامة معماة أو وضعه في صورة جملة مجملة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من استيجاب تسبب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم هذا فضلاً عن أن القانون قد أوجب أن يشمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المأخذ وإلا كان قاصراً .

وكان الحكم المطعون فيه لم يبين بوضوح وتفصيل مفردات البضائع التي نسب إلى الطاعن تصديرها للخارج ولم يدلل — بسند من أوراق الدعوى على أنه لم يسترد قيمتها في الميعاد القانوني ، كما أنه أغفل كلية التحدث عن أدلة الثبوت في جريمة التعهد المقوم بعملة أجنبية مكثفياً بالقول بأن الطاعن وقع على عقد

شراء بانحة بمبلغ أربعين ألف جنيه استرليني دون أن يورد مضمون العقد المذكور ودون أن يفصح في أسبابه عن أن هذا التعهد قد تم على خلاف الأوضاع القانونية وسنده في ذلك حتى يبين وجه استدلاله على ما جهله ، كما أنه جاء قاصرا في بيان جريمة عدم عرض العملة الأجنبية للبيع على وزارة الاقتصاد ، فإن الحكم يكون قد خلا من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا لا يتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها ومضمون كل دليل من أدلة الثبوت مما يصمه بالقصور ويعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة والتقرير برأيها فيما خاض فيه الطاعن في باقى أوجه طعنه من خطأ في تطبيق القانون وتأويله ، ومن ثم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والإحالة .



## جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / حسين سميد ساح قائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : سعد الدين عطية ، وحسن أبو الفتح الشريفي ، وإبراهيم أحمد الدهوان ،  
وعبد الحميد محمد الشريبي .

( ٢٣٣ )

### الطعن رقم ٩٨٤ لسنة ٣ القضائية

نزوير . " الإدعاء بالتزوير " . إثبات . " خبرة " . حكم . " تسببيه " .  
تسبيب غير معيب " . شيك بدون رصيد .

الطعن بالتزوير . من وسائل الدفاع . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع . مثال في جريمة إصدار  
شيك بدون رصيد .

عدم التزام المحكمة بإجابة طلب نذب خير في الدعوى . مادامت الواقعة قد وضحت لديها .  
وكانت المسألة المطروحة ليست من المسائل للفئة البعثة .

متى كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره الطاعن — من أن الشيك  
موضوع الدعوى قد حرر في تاريخ سابق على تاريخ استحقاقه المدون به وكان  
تاريخ إصداره مثبتاً تحت توقيع الطاعن على ذات الشيك ثم قام المدعى بالحقوق  
المدنية بموجب ذلك التاريخ حتى يبدو الشيك كأنه أداة وفاء مما دعا الطاعن إلى اتخاذ  
طريق الادعاء بالتزوير وطلب نذب أحد الخبراء لتحقيق ما ادعاه — واطرحه  
تأسيساً على أن المحكمة لم تتبين من اطلاعها على ورقة الشيك الصادر من الطاعن  
للمدعى بالحق المدني ثمة ما ينم عن أنها تحمل تاريخاً آخر أسفل امضاء الطاعن على  
نحو مازعم واستدلت المحكمة بذلك ومن إبداء الطاعن لادعائه بالتزوير في مرحلة  
متأخرة من مراحل المحاكمة على فساد ذلك الادعاء ، وكان ما أورده الحكم سائفاً  
وكافياً في الرد على دفاع الطاعن في صورة الدعوى ولا معقب على محكمة الموضوع فيه

لما هو مقرر من أن الطعن بالتزوير هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع بما لها من كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة عليها ولما هو مقرر كذلك من أن محكمة الموضوع لا تلتزم بإجابة طلب ندب خبير في الدعوى مادامت الواقعة قد وضحت لديها ومادامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء رأى فيها .

### الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني هذه الدعوى بالطريق المباشر أمام محكمة جنح باب شرق الجزئية صد الطاعن بوصف أنه في يوم ٥ نوفمبر سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم باب شرق . اعطاه بسوء نية شيكا لا يقابله وصيد قائم وقابل للسحب . وطلب عقابه بالمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات والزامه أن يدفع له مبلغ ٥١ جنيتها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت غيابيا بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٨ عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم أربعة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ والزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ واحد وخمسون جنيتها على سبيل التعويض المؤقت . عارض ، وقضى بتاريخ ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٦٩ بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من صيرورة هذا الحكم نهائيا . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٢٢ يونيو سنة ١٩٧٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المتهم المصروفات المدنية الاستئنافية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ، وقضى في الطعن بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٧١ بقبوله شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية الى محكمة الاسكندرية الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى . أعيدت الدعوى ثانية الى المحكمة المشار اليها وقضت فيها حضوريا بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٧٣ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاريف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة اعطاء شيك بدون رصيد وقضى بالزامه بالتعويض قد شابه القصور والإخلال بحق الدفاع، ذلك بأن الشيك موضوع الدعوى قد حرر في تاريخ سابق على تاريخ استحقاقه المدون به وكان تاريخ اصداره مثبتا تحت توقيع الطاعن على ذات الشيك ثم قام المدعى بالحقوق المدنية بموجب ذلك التاريخ حتى يبدو الشيك كأنه أداة وفاء، ادعا الطاعن الى اتخاذ طريق الادعاء بالتزوير وطلب نذب أحد الخبراء لتحقيق ما ادعاه الا أن المحكمة اطرحت هذا الطلب الجوهرى وتناوله الحكم المطعون فيه بما لا يصلح ردا عليه .

وحيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة اعطاء شيك بدون رصيد التى دان بها الطاعن وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته عليها — مستمدة من أقوال المجنى عليه ( المدعى بالحقوق المدنية ) ومما تبين من الاطلاع على الشيك وافادة البنك المتضمنة عدم وجود رصيد يقابله لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره الطاعن بشأن ادعاء التزوير — الذى يردده بوجه الطعن — واطرحه تأسيسا على أن المحكمة لم تبين من اطلاعها على ورقة الشيك الصادر من الطاعن للمدعى بالحق المدنى ثمة ما ينم عن أنها تحمل تاريخا آخر أسفل امضاء الطاعن على نحو ما زعم واستدلت المحكمة من ذلك ومن ابداء الطاعن لادعائه بالتزوير فى مرحلة متأخرة من مراحل المحاكمة على فساد ذلك الادعاء، وكان ما أورده الحكم سائغا وكافيا فى الرد على دفاع الطاعن فى صورة الدعوى ولا معقب على محكمة الموضوع فيه لما هو مقرر من أن الطعن بالتزوير هو من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع بما لها من كامل السلطة فى تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة عليها ولما هو مقرر كذلك من أن محكمة الموضوع لا تلتزم باجابة طلب نذب خبير فى الدعوى مادامت الواقعة قد وضحت لديها وما دامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التى لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء رأى فيها . لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه .



## جلسة ٤ ديسمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :  
سعد الدين عطية ، وعمن أبو الفتوح الشريفي ، وإبراهيم أحمد الديواني ، وحسن  
علي المغربي .

( ٢٣٤ )

### الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٤٣ القضائية

( ١ ) نقض . ” الحكم في الطعن ” طعن . ” الحكم فيه ” . محكمة الاعادة .  
عدم جواز إضارة الطاعن بطعنه مخالفة محكمة الاعادة ذلك . خطأ في تطبيق للقانون يوجب  
نقضه جزئيا وتصحيحه بمعاينة الطاعن بالعقوبة الواردة في الحكم الأول . المادة ٤٣  
من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

( ٢ ) عقوبة . ” تقديرها ” . محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير العقوبة ” .  
نقض . ” الطعن لثاني مرة ” . مواد مخدرة .

تقدير العقوبات . من إطلاقات قاضي الموضوع . شرط ذلك . إلمام المحكمة بظروف الدعوى  
والمراحل التي سلكتها . وما تم فيها من إجراءات إلماما صحيحا . مثال خطأ المحكمة في تقدير  
عقوبة في جريمة إحرار مخدر .

عدم التزام المحكمة عند نظر الطعن بالنقض لثاني مرة بتحديد جاسئة لنظر الموضوع  
مادام الموار لم يرد هل بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم .

( ٣ ) تلبس . محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير قيام حالة التلبس ” .  
مواد مخدرة . حكم . ” تسميته . لتسليم غير معتب ” .

حالة للتلبس بالجريمة . شروط قيامها ؟ مثال لحالة تلبس باحرار مخدر .

( ٤ ) نقض . ” أسباب الطعن . مالا يقبل منها ” .

محاولة التشكيك في صدق رواية شهود الاثبات . جادل موضوعي . عدم جواز الخوض فيه أمام

محكمة النقض .

( ٥ ) إجراءات المحاكمة . دفاع . " الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " .  
تولى أحد المحامين الدفاع عن الطاعن ومتهم آخر مع اقتراد كل منهما بالدفاع عنه أكثر  
من محام قس له أن يبدى ما يعن له من أوجه الدفاع في نطاق مصلحة موكله الخاصة دون غيرها .  
انتفاء مظنة الإخلال بحق أيهما في الدفاع .

( ٦ ، ٧ ) نقض " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " . إثبات . " معاناة " تحقيق " إجراءاته " .

( ٦ ) إبدال بالنسبة لنتيجة المعالجة التي قامت بها المحكمة أو بالنسبة لتحريز المضبوطات المتعلقة  
بالجريمة . جدل موضوعي يستقل به قاضي الموضوع .

( ٧ ) المنازعة في سلامة ما استخلصته المحكمة من واقع أوراق الدعوى والتحقيقات التي تمت فيها .  
جدل موضوعي . عدم جواز الخوض فيه أمام محكمة النقض .

١ - متى كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن محكمة الجنايات بهيئة  
سابقة أصدرت حكمها بمعاقبة المحكوم عليه الأول بالأشغال الشاقة لمدة عشر  
سنوات وتغريمه خمسة آلاف جنيه والمصادرة فقرر وحده بالطعن بالنقض  
في الحكم المذكور دون النيابة العامة التي قصرت طعنها على المحكوم عليه الثاني  
المقضى ببراءته . وقد قضت محكمة النقض بقبول الطعنين ونقض الحكم  
المطعون فيه والإحالة . ومحكمة الجنايات بهيئة مغايرة قضت بحكمها المطعون فيه  
بمعاقبة المحكوم عليه الأول بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريمه عشرة آلاف جنيه  
والمصادرة . ولما كان نقض الحكم السابق - بالنسبة للمحكوم عليه الأول -  
حاصلا بناء على طلبه وحده دون النيابة العامة، مما لا يجوز معه أن يضار بطعنه  
عملا بنص المادة ٤٣ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض  
الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، فإن نعى النيابة العامة يكون في محله  
مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بمعاقبة  
المحكوم عليه الأول بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وبتغريمه خمسة آلاف  
جنيه بالإضافة إلى عقوبة المصادرة المقضى بها .

٢ - إنه وإن كان الأصل أن تقدير العقوبة هو من إطلاقات قاضي الموضوع  
إلا أن ذلك مشروط بأن تكون المحكمة - وهي تمارس حقها في هذا التقدير -

قد أملت بظروف الدعوى والمراحل التي سلكتها وما تم فيها من إجراءات إلزاما صحيحا . ولما كانت المحكمة عند تقديرها للعقوبة التي أوقعتها على المحكوم عليه الأول قد غفلت عن أنه ما كان يجوز لها قانونا أن تتجاوز العقوبة المقررة بها عليه في الحكم الأول المنقوض وهي الاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات والغرامة خمسة آلاف جنيه ، وقد امتد أثر هذا الخطأ في تطبيق القانون الذي تردت فيه المحكمة بالنسبة لاتهم المذكور فشمّل المحكوم عليه الثاني ، مما يتأتى معه أن المحكمة لو كانت تفتنت إلى الحد الأقصى للعقوبة الذي يلزمها القانون بالوقوف عنده بالنسبة للمحكوم عليه الأول — وهو الأصل في الاتهام ومحور الدعوى المطروحة — لما تجاوزته بالنسبة للمحكوم عليه الثاني ولما أنزلت عليه العقوبة الجسيمة التي أنزلتها ، بما يتعين معه قبول هذا الوجه من الطعن ونقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بمعاينة المحكوم عليه الثاني بعقوبة مماثلة للعقوبة الموقعة على المحكوم عليه الأول وفقا للتصحيح الذي أجرته هذه المحكمة ، وذلك عملا بالقاعدة الأصلية المنصـة—وص عليها في المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ دون حاجة إلى إعمال المادة ٤٥ من القانون المذكور بتحديد جلسة لنظر الموضوع — باعتبار أن الطعن للمرة الثانية — مادام أن العوار لم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم مما كان يقتضى التعرض لموضوع الدعوى .

٣ — من المقرر أنه يكفي لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة ، ولا يشترط في التلبس إحراز المخدر أن يكون من شاهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي شاهدها ، بل يكفي في ذلك تحقق تلك المظاهر الخارجية بأى حاسة من الحواس متى كان هذا التحقق بطريقة يقينية لا تختمل شكاً ، يستوى في ذلك أن يكون المخدر ظاهرا أو غير ظاهر ، ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى ما شهد به رجال مكتب مكافحة المخدرات من رؤيتهم للتهمين — وأولها دلت تحرياتهم على اتجارهم في المواد المخدرة وثانيتها صدر قرار من وزير الداخلية باعتقاله لليلة ذاتها — وببطل كل منهما تربة حشيش يتفحصها بما يكفي لتوافر المظاهر الخارجية



التي تنبىء من وقوع جريمة إحراز جوهر مخدر ، فإن ما انتهى إليه الحكم من قيام حالة التلبس — التي تسوغ القبض والتفتيش — يكون صحيحا في القانون ويكون النعى عليه في هذا الخصوص غير سديد .

٤ — إن ما يثيره الطاعن من محاولة التشكيك في صدق رواية شهود الإثبات لا يعدو أن يكون جدلا في واقعة الدعوى وأدلة الثبوت فيها مما يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيه بغير معقب ولا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض .

٥ — إنه وإن كان يبين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أن أحد المحامين قد تولى الدفاع عن الطاعن والمتهم الآخر إلا أن كلا منهما اتفرد بالدفاع عنه أكثر من محام تسنى له أن يبدى ما يعن له من أوجه الدفاع في نطاق مصلحة موكله الخاصة دون غيرها بما تنتفى معه مظنة الاختلال بحق أيهما في الدفاع .

٦ — إن ما أثاره الطاعن من جدل سواء بالنسبة لنتيجة المعاينة التي قامت المحكمة بإجرائها أو بالنسبة لتحريز المضبوطات المتعلقة بالجريمة لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا في مسألة واقعية يستقل قاضى الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها مما يضحى معه النعى على الحكم في هذا الوجه من الطعن بشقيه في غير محله .

٧ — المنازعة في سلامة ما استخلصته المحكمة من واقع أوراق الدعوى والتحقيقات التي تمت فيها لا تخرج عن كونه جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها مما لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخر بأنهم في ليلة ٢١ مارس سنة ١٩٧١ بدائرة قسم قصر النيل محافظة القاهرة : ( أولا ) المتهمين الأول والثاني حازا وأحرزا جوهر مخدرا ( حشيشا ) بقصد الاتجار وفي غير الأحوال المصرح بها

قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ١/١ و ٢ و ٣٤/أ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق . فقرر ذلك في ٢٤ أبريل سنة ١٩٧١ . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا بتاريخ ٥ يونية سنة ١٩٧١ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى الأول والمادتين ١/٣٠٤ و ١/٢٨١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى المتهمين الثانى والثالث . ( أولا ) بمعاقبة المتهم الأول ( الطاعن الأول ) بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وتغريمه خمسة آلاف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط . ( ثانيا ) براءة كل من المتهمين الثانى والثالث مما أسند إليهما ومصادرة المخدر المضبوط . فطعن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقض ، كما طعنت النيابة العامة في الحكم ذاته في خصوص ما قضى به من تبرئة المتهم الثانى ، وقضى في الطعنين بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٧١ بقبولهما شكلا ، وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنايات القاهرة لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى . أعيدت الدعوى ثانية إلى المحكمة المشار إليها ، وقضت فيها حضوريا بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٧٣ بمعاقبة كل من المتهمين الأول والثانى بالأشغال الشاقة المؤبدة بغرامة عشرة آلاف جنيه ومصادرة المخدر ووسيلة النقل المضبوطتين ( السيارة رقم ١٢٨١٨ ملاكى القاهرة ) . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية في ... .. كما طعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض أيضا ... .. إلخ .

## المحكمة

( أولا ) تقرير الأسباب المقدم من النيابة العامة .

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون ، إذ غلط العقوبة التى قضى بها على المحكوم عليه الأول ... .. عما حكم به عليه الحكم الأول المنقوض رغم أنه هو وحده الذى طعن بالنقض في الحكم المذكور ولم تطعن فيه النيابة العامة .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن محكمة الجنايات بهيئة سابقة أصدرت حكمها في الدعوى الحالية بتاريخ ١٥ من يونيو سنة ١٩٧١ بمعاقة المحكوم عليه الأول ... .. بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وبتغريمه خمسة آلاف جنيه والمصادرة ، فقرر وحده بالطعن بالنقض في الحكم المذكور دون النيابة العامة التي قصرت طعنها على المحكوم عليه الثاني المقضى ببراءته . وقد قضت محكمة النقض بقبول الطعنين ونقض الحكم المطعون فيه والإحالة . ومحكمة الجنايات بهيئة مغايرة قضت بتاريخ ١٥ من مارس سنة ١٩٧٣ بحكمها المطعون فيه بمعاقة المحكوم عليه الأول بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريمه عشرة آلاف جنيه والمصادرة . لما كان ذلك ، وكان نقض الحكم السابق — بالنسبة للمحكوم عليه الأول — حاصلا بناء على طلبه وحده دون النيابة العامة ، مما لا يجوز معه أن يضار بطعنه عملا بنص المادة ٤٣ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فإن نعى النيابة العامة يكون في محله بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه تقضا جزئيا وتصحيحه بمعاقة المحكوم عليه الأول ... .. بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وبتغريمه خمسة آلاف جنيه بالإضافة إلى عقوبة المصادرة المقضى بها .

( ثانيا ) تقرير الأسباب المقدمان من المحامين عن المحكوم عليه الثاني .

حيث أن مبنى الواجهة الثلاثة الأول من تقرير الأسباب المقدم من الأستاذ ... .. المحامي والوجه الثالث من تقرير الأسباب المقدم من الأستاذ ... .. المحامي هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن الثاني بجريمة احراز مواد مخدرة بقصد الاتجار قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب ، ذلك بأنه دان هذا الطاعن مستندا الى ما أسفر عنه ضبطه وتفتيشه بناء على إذن باطل لصدوره من رئيس نيابة استئناف القاهرة الذي لا يملك إصداره الا بنسب من المحامي العام وهو ما لم يتم في الدعوى المطروحة ، ولا يستقيم القول بأن الواقعة كانت في حالة تلبس لأن مادة الحشيش المضبوطة كانت مغلفة وغير ظاهرة للعيان ولأن ما عول عليه الحكم أخذا بأقوال شهود الإثبات من أنهم شاهدوا الطاعن أثناء معاينته للمخدرات التي سبق له أن اشتراها من المتهم الأول ودفع



ثمها لا يتفق مع منطق الأمور وخاصة أنهم لم يحددوا مكان وجوده بدقه أثناء تلك المعاينة المقول بها .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن عرض للدفع ببطلان القبض والتفتيش لصدوره ممن لا يملكه قانونا ورد عليه انتهى الى عدم جدوى ما يشيره المتهمان في هذا الخصوص لأن الواقعة في حالة تلبس ، وذلك في قوله : " .. فانه مهما كان . الرأي بالنسبة لهذين الدفيعين فان المتهمين لا يجديهما أن يلوزا بهما ذلك أن الواقعة التي استقرت في وجدان المحكمة والتي اطمأنت اليها على التفصيل السابق بيانه والمتضمنة أن رجال ادارة مكافحة المخدرات قد شاهدوا المتهمين حين دخولهما الى مقهى فندق الهيلتون وظلوا يراقبونهما وتتبعوا خطاهما حتى اتجها الى السيارة رقم ٢٢١٢ ملاكى القاهرة وشاهدوا عن قرب كلام المتهمين يتناول بيده من الحقيبة الخلفية لها بعد فتحها طربة من الحشيش يتفحصها فان الجريمة على هذه الصورة التي استقرت في يقين المحكمة تكون في حالة تلبس مما يجعل جميع اجراءات الضبط والتفتيش التي تمت اجراءات سليمة لها آثارها القانونية الصحيحة . ولا ينال من ذلك ما جاء على لسان الدفاع من أن جميع الطرب كانت مغلفة بالقماش وكل اثنتين منها مغلفتين بورق السلوفان اذ أن شهود الإثبات قد قطعوا بالقول الذى نظمته اليه المحكمة أن ما كان بيد كل من المتهمين على الوضع الذى شاهدوهما عليه كان (طرب) لمخدر الحشيش .. " . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يكفى لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة ، ولا يشترط فى التلبس باحراز المخدر أن يكون من شاهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التى شاهدوها بل يكفى فى ذلك تحقق فى تلك المظاهر الخارجية بأى حاسة من الحواس متى كان هذا التحقق بطريقة يقينية لا تختمل شكاً يستوى فى ذلك أن يكون المخدر ظاهراً أو غير ظاهر ، وكانت المحكمة قد اطمأنت الى ما شهد به رجال مكتب مكافحة المخدرات من رؤيتهم لاتهمين — وأولهما دلت تحرياتهم على اتجاره فى المواد المخدرة وثانيهما صدر قرار من وزير الداخلية باعتقاله لليلة ذاتها وبيد كل منهما طربة حشيش يتفحصها بما يكفى لتوافر المظاهر الخارجية التى تنبئ عن وقوع جريمة احراز جوهر مخدر ، فإن ما انتهى إليه الحكم من قيام حالة التلبس — التى تسوغ القبض والتفتيش يكون صحيحاً فى القانون

ويكون النعى عليه في هذا الخصوص غير شديد . لما كان ذلك ، وكان باقى ما يشير الطاعن من محاولة التشكيك فى صدق رواية شهود الإثبات لا يعدو أن يكون جدلا فى واقعة الدعوى وأدلة الثبوت فيها مما يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيه بغير معقب ولا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض . ، فإن منعاه على الحكم فى هذا الصدد يكون بدوره غير مقبول .

وحيث إن مبنى الوجه الأول من تقرير الأسباب الأسباب المقدم من الأستاذ .. .. المحامى هو الإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن المحكمة سمحت لمحام واحد هو الأستاذ .. .. .. بالمرافعة عن كلا المتهمين رغم قيام التعارض بين مصالحهما فى الدفاع .

وحيث إنه يبين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أنه وإن كان الأستاذ .. .. .. المحامى قد تولى الدفاع عن الطاعن والمتهم الآخر إلا أن كلا منهما اتفرد بالدفاع عنه أكثر من محام تسنى له أن يبدى ما يعن له من أوجه الدفاع فى نطاق مصلحة موكله الخاصة دون غيرها بما تقتضى معه مظنة الإخلال بحق أيهما فى الدفاع ، ومن ثم يكون منعى الطاعن على الحكم فى هذا الشأن غير ذى وجه .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى من تقرير الأسباب المقدم من الأستاذ .. .. .. هو القصور فى التسيب والفساد فى الاستدلال ، ذلك بأن الطاعن أسس دفاعه منذ بدء التحقيق على تكذيب رواية شهود الإثبات فى ضبطهم لثلاثة "كراطين" تحوى مخدر الحشيش داخل صندوق السيارة رقم ١٢٨١٨ ملاكى القاهرة التى كان الطاعن يهيم بركوبها نظرا لأن صندوق تلك السيارة لا يمكن خلقه وبداخله "الكراطين" المذكورة على النحو الذى أدلى به الشهود فى أقوالهم وطلب تحقيقا لدفاعه من النيابة العامة لإجراء معاينة تمت على "كراطين" خالية فلم تحقق المقصود منها مما دعا الحاضر مع الطاعن إلى التصميم أمام المحكمة على طلب إجراء معاينة ثانية بمعرفتها ، وقد تمت هذه المعاينة بعد استبدال "الكراطين" الفارغة "بكراطين" ملئت بالأخشاب والحجارة بدلا من المخدرات المقول بضبطها بداخلها مما جعلها بدورها قاصرة عن الجزم بإمكان احتواء الصندوق لها ، خاصة

إذا أخذ في الاعتبار أن المعاينة الأخيرة أثبتت أنه لا يمكن إغلاق صندوق السيارة إذا رصت "الكراطين" في وضع معين مما يؤيد دفاع الطاعن ، يضاف إلى ذلك ما شاب إحراز المضبوطات من عبث لا يمكن معه القطع بأن "الكراطين" التي قامت عليها المعاينة هي ذاتها تلك التي قيل بضبطها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن أورد دفاع الطاعن الذي يشير إليه في هذا الوجه من أوجه طعنه رد عليه في قوله . " ... أن المعاينة التي أجرتها المحكمة قد أتت على كل ما يثار في هذا الشأن إذ وضح أن الصناديق تتسع لأكثر من المخدر المضبوط وأن السيارة الخاصة بالمتهم الثاني حقيبتها الخلفية تستوعب لأي ثلاث صناديق ممثلة من الخمس صناديق المضبوطة ، أما القول بأن أحد الصناديق كان بوضع جانبي يجعل غطاء فتحته غير محكمة مما يجعل المخدر لا يستقر بداخل الصندوق فإن هذا القول غير سليم ، ذلك أن الثابت من المعاينة أن الصندوق الممتلئ على هذا الوضع تكون حافة فتحته غير مفتوحة لا تدع ما بداخل الصندوق يخرج منه تلقائياً .

وحيث إن ما أثاره الدفاع حول التشكيك في إجراءات التحريز بالنسبة للصناديق الورقية المضبوطة وبالنسبة للمخدر المضبوط فإن المحكمة لا تجد في هذه الإجراءات ما يشكك في سلامتها وتطمئن كل الاطمئنان لما تم بشأنها من إجراءات كفيلة بعدم حصول ثمة عبث بها " . وما أورده الحكم فيما تقدم كاف وسائغ للرد على ما أثاره الدفاع عن الطاعن من جدل سواء بالنسبة لنتيجة المعاينة التي قامت المحكمة بإجرائها أو بالنسبة لتحريز المضبوطات المتعلقة بالجريمة وهو لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلاً موضوعياً في مسألة واقعية يستقل قاضي الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها مما يضحى معه النعي على الحكم في هذا الوجه من الطعن بشقيه في غير محله .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع من تقرير الأسباب المقدم من الأستاذ ... .. المحامي هو الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه قضى بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتهمة عشرة آلاف جنيه دون أن يلتفت إلى أنه ما كان يجوز للمحكمة أن تغلظ العقوبة على المتهم الأول



عما قضى به عليه الحكم الأول المنقوض ، وقد سرى هذا الغلط القانونى الذى وقع فيه الحكم إلى الطاعن ونال من سلامة تقدير العقوبة بالنسبة إليه نظرا لأنه لا يتضح من وقائع الدعوى التى اعتنتها الحكم المطعون فيه أنه أراد أن يميزه وهو فرع تابع للأصل وهو المتهم الأول — بعقوبة أشد خاصة به وحده .

وحيث أنه وإن كان الأصل أن تقدير العقوبة هو من إطلاقات قاضى الموضوع ، إلا أن ذلك مشروط بأن تكون المحكمة — وهى تمارس حقها فى هذا التقدير — قد ألت بظروف الدعوى والمراحل التى سلكتها وما تم فيها من إجراءات إلما صحىحا . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة عند تقديرها للعقوبة التى أوقعتها على المتهم الأول قد غفلت عن أنه ما كان يجوز لها قانونا أن تتجاوز العقوبة المقرضى بها عايه فى الحكم الأول المنقوض وهى الأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات والغرامة خمسة آلاف جنيه . على ما سلف بيانه ، وقد امتد أثر هذا الخطأ فى تطبيق القانون الذى تردت فيه المحكمة بالنسبة للمتهم المذكور فشمـل الطاعن ، بما يتأتى معه أن المحكمة لو كانت تفتنت إلى الحد الأقصى للعقوبة الذى يلزمها القانون بالوقوف عنده بالنسبة للمتهم الأول — وهو الأصل فى الاتهام ومحور الدعوى المطروحة — لما تجاوزته بالنسبة للطاعن ، ولما أنزلت عليه العقوبة الجسيمة التى أنزلتها ، بما يتعين معه قبول هذا الوجه من الطعن ونقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحة بمعاقبة المحكوم عليه الثانى بعقوبة مماثلة للعقوبة الموقعة على المحكوم عليه الأول وفقا للتصحيح الذى أجرته هذه المحكمة . وذلك عملا بالقاعدة الأصلية المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، دون حاجة إلى أعمال المادة ٤٥ من القانون المذكور بتحديد جلسة لنظر الموضوع — باعتبار أن الطعن للمرة الثانية — ما دام أن العوار لم يرد على بطلان فى الحكم أو بطلان فى الإجراءات أثر فى الحكم مما كان يقتضى التعرض لموضوع الدعوى .

( ثالثا ) تقرير الأسباب المقدم من الأستاذ ... .. المحامي  
عن المحكوم عليهما

وحيث إن مبنى الوجهين الأول والثاني من هذا التقرير يطابق في معناه ما جاء في تقرير الأسباب المقدم من النيابة العامة والوجه الرابع من تقرير الأسباب المقدم من الأستاذ ... .. وقد سبق تناوله كما بما لا محل لتكراره .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث هو القصور في التسبيب ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه دان الطاعنين بتهمة دفع بتلفيقها ضدتهما مستندا إلى أقوال شهود جاءت متناقضة وإلى معاينة تكذب رواية هؤلاء الشهود .

وحيث إن كل ما يثيره الطاعنان في هذا الوجه من أوجه طعنهما من منازعة في سلامة ما استخلصته المحكمة من واقع أوراق الدعوى والتحقيقات التي تمت فيها لا يخرج عن كونه جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها مما لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض ، فإن منعاهما على الحكم في هذا الصدد يكون غير مقبول .

## جلسة ٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد مراح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
سعد الدين عطية ، وحسن أبو الفتوح الشريفي ، وإبراهيم أحمد الديواني ، وحسن علي المغربي .

( ٢٣٥ )

### الطعن رقم ٧٦٧ لسنة ٣ القضاية

( ١ ) إجراءات المحاكمة . إثبات . "خبرة" . دفاع . "الإخلال بحق  
الدفاع . ما لا يوفرة" . حكم . "تسببيه . تسبیب غیر معيب" . نقض .  
"أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" . ضرب . "أحدث عاهة" .

النهي على المحكمة قعودها عن تحقيق لم يطلب منها . غير جائز .  
عدم التزامها بتدب خير آخر في الدعوى . ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم ترمي  
لزوماً لذلك .

( ٢ ) دفع . "الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها" .  
إثبات . "قوة الأمر المقتضى" . أمر حفظ . ضرب . "أحدث عاهة" .  
سرقه . حكم . "تسببيه . تسبیب غیر معيب" . نقض . "أسباب الطعن .  
ما لا يقبل منها" .

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق صدور أمر حفظ فيها من النياية العامة هو دفع بقوة الشيء  
المحكوم فيه .

شرطه أن تكون الواقعة محل المحاكمة هي بعينها الصادر فيها أمر الحفظ . مثال لواقعتي سرقه  
وضرب أحدث عاهة تتحقق بينهما المغايرة التي ينتفي بها الدفع .

( ٣ ) إجراءات المحاكمة . إثبات . "شهود" . تمض . "أسبابه" .  
ما لا يقبل منها" .

حق المحكمة في التعويل على أقوال وهوود الإثبات في التحقيقات دون سماعهم . ما دام الدفاع  
قد اكتفى بتلاوة أقوالهم .



( ٤ ) فاعل أصلي . اشتراك . مسئولية جنائية . اتفاق . ضرب . "أحدث عاهة" . نقض . "المصلحة في الطعن" . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" . حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" . عقوبة . "العقوبة المبررة" .

مناط إعتبار الجاني فاعلا أصليا في جريمة الضرب المحدث عاهة أن يكون قد اتفق مع غيره هل ضرب المجني عليه وبأمره معه . ولولم يمكن هو يحدث الضربة التي صيبت العاهة . مثال ؟

إستثناء الحدودى من النعى على الحكم مساءلته الطاعن بصفته فاعلا أصليا مع غيره ما دامت عقوبة الشريك هي بذاتها المقررة للفاعل الأصلي .

( ٥ ) نقض "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" . محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" .

تقدير أدلة الدعوى ، تستقل به محكمة الموضوع ، المجادلة في شأنه أمام محكمة النقض لا تقبل .

١ — من المقرر أنه ليس للمتهم أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها إجراؤه ، كما أنها لا تلتزم بنذب خبير آخر في الدعوى مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها إتخاذ هذا الإجراء . ولما كان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن محامى الطاعن الأول أثار في مرافعته أن الضرب بالشاطور لا يقتصر أثره على الإصابة التي وجدت بالسلامية الظفرية لبنصر المجنى عليه وأنه لو صح قوله لترتب على الضرب بالشاطور بترذراعه بأكمله ، غير أنه لم يطلب هو أو المدافع عن الطاعن الثانى استطلاع رأى الطبيب الشرعى في هذا الشأن — فإنه تنحصر عن الحكم قالة الإخلال بحق الدفاع .

٢ — إن الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية — أو بعدم جواز نظرها — لسبق صدور أمر حفظ فيها من النيابة العامة هو من قبيل الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه ، ولأجل أن يكون له محل يجب أن تكون الواقعة المطلوب محاكمة المتهم من أجلها هي بعينها الواقعة الصادر فيها أمر الحفظ . ولما كان

يبين من المفردات أن النيابة العامة بعد أن باشرت التحقيق الابتدائي رأت استبعاد شبهة جريمة السرقة وأقامت الدعوى الجنائية قبل الطاعنين بوصفهما مرتكبين لجريمة إحداث العاهة ، وإذ كانت لكل من واقعتي السرقة والضرب المحدث عاهة مستديمة ذاتية خاصة وظروف خاصة تتحقق بها المغايرة التي يمتنع معها القول بوحدة السبب في كل ، فلا يكون لهذا الدفع محل ويكون الحكم المطعون فيه قد أصاب صحيح القانون إذ قضى برفضه .

٣ — متى كان الثابت أن الدفاع قد اكتفى بتلاوة أقوال شهود الإثبات — على خلاف دعوى الطاعنين — فلا تثريب على المحكمة إن استغنت عن سماعهم وعولت على أقوالهم في التحقيقات .

٤ — من المقرر أن يسأل الجاني بصفته فاعلا أصليا في جريمة إحداث عاهة مستديمة إذا كان قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه ثم باشر معه الضرب تنفيذا لهذا الغرض الإجرامي الذي اتفق معه عليه ولو لم يكن هو محدث الضربة أو الضربات التي سببت العاهة بل كان غيره ممن اتفق معهم هو الذي أحدثها ولما كان يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه وإن نفى توافر ظرف سبق الإصرار في حق الطاعنين إلا أن ماساقه من ثبوت اقتحامهما سويا مكتب المجنى عليه يحمل أولها آلة حديدية والثاني شاطورا أنها لا بهما ضربا عليه — وذلك بسبب تجدد نزاع قديم محتدم بين الطرفين على ملكية المذبغة — مما يقطع بتوافر اتفاقهما على التعدي على المجنى عليه بما يتعين معه مساهلة كل منهما عن جريمة إحداث عاهة مستديمة بصرف النظر عن باشر منهما الضربة التي نجمت عنها العاهة — فيكون منعاهما على الحكم في صدد إعتبارهما فاعلين أصليين في الجريمة غير سديد ، فضلا عن عدم جدوه مادامت العقوبة المقررة للشريك طبقا لنص المادة ٤٣ من قانون العقوبات هي نفس عقوبة الفاعل الأصلي .

٥ — متى كان باق ما يثيره الطاعنان من مجادلة في التصوير الذي اعتنقه الحكم لواقعة الدعوى وفي خصوص عدم اعتداده بأقوال شهود النفي وعدم تصديده لما ساقاه من قرائن تشير إلى تلفيق الاتهام يخل في مجموعه إلى جدل حول سلطة

المحكمة في تقدير أدلة الدعوى مما يستقل به قاضى الموضوع ولا يجوز مجادلته فيه أو مصادرة عقيدته في شأنه أمام محكمة النقض ، فإن الطعن يكون على غير أساس .

## الوقائع

إتهمت النياية العامة الطاعنين بأنهما في يوم ٢٤ مارس سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم مصر القديمة محافظة القاهرة : ضربا ... .. فأحدثا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتي تخلفت من اثنتين منها هاتان مستديمتان من تحيل برؤهما إحداها تجمع دموى بعضلات الساق اليمنى ضائفة تفاعل ماقى بعظم الشظية وتورم بهذه الساق مما يقلل من قدرة المصاب على الاستمرار فى المشى والارتكاز على هذه الساق وثانيهما فتد جزء من جزء من طرف السلامية الظفرية للأصبع البنصر الأيمن مما يقلل من قدرة المصاب على العمل بحوالى ٤ ٪ بالنسبة للأولى و ٣ ٪ بالنسبة للثانية وكان ذلك مع سبق الإصرار . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الاتهام ، فقرر ذلك ، وادعى المحنى عليه مدنيا قبل المتهمين بمبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة جنایات القاهرة قضت -حضوريا بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٧٣ عملا بالمادتين ٢٤٠ / ١ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة كل من المتهمين بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة أشهر وبالزامهما متضامنين بأن يدفعوا للدعى بالحق المدنى مبلغ خمسمائة جنيه على سبيل التعويض والمصروفات المدنية المناسبة وخمسة جنيها مقابل أنعاب الحمامة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجريمة إحداث عاهة مستديمة قد أخل بحقيهما فى الدفاع وأخطأ فى تطبيق القانون كما شابه القصور فى التسبيب والخطأ فى الإسناد ، ذلك بأن الدفاع عن الطاعنين



طلب استجلاء رأى الطبيب الشرعى فيما إذا كانت إصابة يد المجنى عليه التى تخلفت عنها عاهة مستديمة هى فقد جزء من السبابة الظفرية يمكن حدوثها من الضرب بشاطور على نحو ما قرر المجنى عليه أم أن الاعتداء على هذا النحو لا بد وأن ترتب عليه إصابات أخرى باليد بأكملها وبالذراع ، غير أن المحكمة لم تستجب لهذا الطلب الجوهري . كما أن الحكم رد ردا غير سائغ على ما دفع به الطاعنان من أن القرار الصادر من النيابة العامة بحفظ واقعة السرقة التى نسبها المجنى عليه إليهما يمتد أثره إلى تهمة إحداث العاهة موضوع الدعوى المطروحة ، فضلا عن أنه قد التفت كلية عما أصر عليه الدفاع من ضرورة سماع شهود الإثبات . ثم إن الحكم أسند إلى الطاعنين إحداث العاهة المستديمة كفاعلين أصليين رغم أن المجنى عليه لم يصب إلا بعاهة واحدة مما كان يتعين معه اعتبار أحدهما فاعلا أصليا والثانى شريكا له . يضاف إلى ذلك أن الحكم أسند إلى شاهدى الإثبات قولهما أنهما شاهدا الطاعنين ينزلان من مكتب المجنى عليه عقب الحادث فى حين أنهما قررا فى التحقيقات أنهما شاهداهما بجريان الحسب . وأخيرا فإن الحكم التفت عن مناقشة ما قرره شهود النفى من أن إصاباته ترجع إلى سقوطه فى المجارى كما أعرض عما أثاره الدفاع من أنه لو صحت رواية المجنى عليه لنف إليه أحد عماله الذين كانوا يحيطون به ساعة الاعتداء المقول به وأن المجنى عليه دأب على تليفق التهم للطاعنين ووالدهما .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحداث العاهة المستديمة التى دين بها الطاعنان وأورد على ثبوتها فى حقهما أدلة سائغة لها معينا الصحيح من الأوراق وتؤدى إلى مارتبه عليها . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن محامى الطاعن الأول أثار فى مرافعته أن الضرب بالشاطور لا يقتصر أثره على الإصابة التى وجدت بالسلامية الظفرية لينصر المجنى عليه وأنه لو صح قوله لترتب على الضرب بالشاطور بتر ذراعه بأكملها غير أنه لم يطلب هو أو المدافع عن الطاعن الثانى استطلاع رأى الطبيب الشرعى فى هذا الشأن ، ولما كان من المقرر أنه ليس للتهم أن ينسب على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها إجراؤه ، كما أنها لا تلتزم بنسب خير آخر فى الدعوى مادام

أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها اتخاذ هذا الإجراء ، ومن ثم  
تتسرع عن الحكم قالة الاخلال بحق الدفاع . لما كان ذلك ، وكان من المقرر  
أن الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية — أو بعدم جواز نظرها — لسبق  
صدور أمر حفظ فيها من النيابة العامة هو من قبيل الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه ،  
ولأجل أن يكون له محل يجب أن تكون الواقعة المطلوب محاكمة المتهم من أجلها  
هي بعينها الواقعة الصادر فيها أمر الحفظ ، وكان يبين من المفردات التي أمرت  
المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن النيابة العامة بعد أن باشرت التحقيق  
الابتدائي رأت استبعاد شبهة جريمة إحداث العاهة ، وإذ كانت لكل من واقعي  
السرقه والضرب المحدث عاهة مستديمة ذاتية خاصة وظروف خاصة تتحقق بها  
المغايرة التي يمتنع معها القول بوحدة السبب في كل ، فلا يكون لهذا الدفع محل  
ويكون الحكم المطعون فيه قد أصاب صحيح القانون إذ قضى برفضه . لما كان  
ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة ٢٠ من مارس سنة ١٩٧٣  
أن الدفاع اكتفى بتلاوة أقوال شهود الإثبات — على خلاف دعوى الطاعنين —  
فلا تريب على المحكمة إن هي استغنت عن سماعهم وعولت على أقوالهم  
في التحقيقات ، ويكون النعي على الحكم في هذا الخصوص غير سديد .  
لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن يسأل الجاني بصفته فاعلا أصليا في جريمة  
إحداث عاهة مستديمة إذا كان قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه ثم باشر معه  
الضرب تنفيذا لهذا الغرض الإجرامي الذي اتفق معه عليه ولو لم يكن هو محدث  
الضربة أو الضربات التي سببت العاهة بل كان غيره ممن اتفق معهم هو الذي  
أحدثها ، وكان يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه وإن تقي توافر ظرف  
سبق الاصرار في حق الطاعنين إلا أن ماساقه من ثبوت اقتحامهما سويا مكتب  
المجنى عليه يحمل أولها آلة حديدية والثاني شاطورا إنها لا بهما ضربا عليه  
— وذلك بسبب تجديد نزاع قديم محتدم بين الطرفين على ملكية المدبغة —  
مما يقطع بتوافر اتفاقهما على التعدي على المجنى عليه بما يتعين معه مساءلة  
كل منهما عن جريمة إحداث عاهة مستديمة بصرف النظر عن باشر منهما  
الضربة التي نجمت عنها العاهة ، ويكون منعاهما على الحكم في صدد اعتبارهما  
فاعلين أصليين في الجريمة غير سديد فضلا عن عدم جدواه ما دامت العقوبة

المقررة للشريك طبقاً لنص المادة ٤٣ من قانون العقوبات هي نفس عقوبة  
 الفاعل الأصلي . لما كان ذلك ، وكان يبين من مراجعة أوراق الدعوى  
 أن ما أسنده الحكم لشاهدي الاثبات .. .. و .. .. من أقوال  
 يرتد إلى أصل ثابت من شهادتهما في تحقيقات النيابة العامة فإن دعوى الخطأ  
 في الاسناد لا يكون لها وجه . لما كان ما تقدم ، وكان باقي ما يشير الطاعنان  
 في أوجه طعنهما من مجادلة في التصوير الذي اعتنقه الحكم لواقعة الدعوى  
 وفي خصوص عدم اعتداده بأقوال شهود النفي وعدم تصديده لما ساقاه من قرائن  
 تشير إلى تلفيق الاتهام ينحل في مجموعه إلى جدل حول سلطة المحكمة في تقدير  
 أدلة الدعوى مما يستقل به قاضي الموضوع ولا تجوز مجادلته فيه أو مصادرة  
 عقيدته في شأنه أمام محكمة النقض فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا  
 ورفضه موضوعاً .



## جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد سائح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
نصر الدين حسن عزام ، ومحمود كامل عطيفة ، ومصطفى محمود الأسبوطي ، ومادل مرزوق .

( ٢٣٦ )

### الطعن رقم ٩٩٠ لسنة ٤٣ القضائية

( ٢٤١ ) دعوى مدنية . تعويض . استئناف . ” مايجوز ومالايجوز استئنافه من الأحكام “ . إجراءات محاكمة . نقض . ” أسباب الطعن . مالا يقبل منها “ . ” ما لايجوز الطعن فيه من الأحكام “ .

( ) المادتان ٢٦٦ ، ٤٠٣ إجراءات . جواز استئناف المدعى بالحقوق المدنية للأحكام الصادرة في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب النهائي للقاضي الجزئي .  
عدم جواز استئنافه إذا كان التعويض المطالب به لا يربو على النصاب . عدم جواز الطعن بالنقض كذلك . هلته ؟ حيث يتعلق باب الطعن بالاستئناف لايجوز من باب أول الطعن بالنقض .

(٢) صدور الحكم برفض الدعوى المدنية من محكمة ثاني درجة . بعد استئناف المتهم للحكم الابتدائي الذي قضى بالإدانة والتعويض . لايجوز للدعى بالحقوق المدنية الطعن بالنقض متى كان التعويض المطالب به لايجاوز النصاب النهائي للمحكمة الجزئية . القول بغير ذلك يؤدي إلى التفرقة بين المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها المحروم من الطعن بأي طريق إذا حكم عليه بما لايجاوز النصاب النهائي للمحكمة الجزئية . المادة ٤٠٣ إجراءات صوت بين المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها في حق الطعن .

١ — تقضى المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية بأن يتبع في الفصل في الدعاوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة في قانون

• ذات المبدأ مقرر بالطعن ٩٦٧ سنة ٤٣ قضائية — جلسة ١٩٧٣/١٢/٢  
والطعن رقم ١١٠٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٧ ” لم يشر “ .

الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها . ولما كانت المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية أجازت للمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها إذا كانت التمويضات المطالب بها تزيد عن النصاب الذي يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا، وكانت هذه القاعدة تسرى ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت فلا يجوز للمدعى بالحق المدنى أن يستأنف الحكم الصادر ضده من المحكمة الجزئية متى كان التعويض المطالب به لا يزيد من النصاب الانتهاى للقاضى الجزئى وبالتالى لا يكون له حق الطعن فى هذه الحالة بطريق النقض — على ما جرى به قضاء محكمة النقض لأنه حيث ينغلق باب الطعن بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن بطريق النقض . لما كان ذلك ، وكان الطامن قد ادعى مدنيا بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت ، فإنه لا يجوز له الطعن بالنقض فى الحكم الصادر برفض دعواه المدنية .

٢ — لا يغير من عدم جواز الطعن بالنقض على الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية فى الادعاء بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت — أن يكون هذا الحكم قد صدر من محكمة الدرجة الثانية — بعد أن استأنف المتهم الحكم الابتدائى الذى قضى بالإدانة والتعويض — ذلك بأن قضاء المحكمة الاستئنافية ليس من شأنه أن ينشئ للمدعى حقا فى الطعن بالنقض فى الحكم الصادر فى الدعوى المدنية متى امتنع عليه حق الطعن فيه ابتداء بطريق الاستئناف والقول بغير ذلك ويجواز الطعن بالنقض من المدعى فى هذه الحالة يؤدى إلى التفرقة فى القضية الواحدة بين المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها ، إذ بينما لا يجوز للأخير — فى حالة الحكم فى الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية بإلزامه التعويض المطالب به الذى لا يجاوز النصاب النهائى لتلك المحكمة — أن يطعن على الحكم بأى طريق من طرق الطعن بما فى ذلك النقض ، يكون للمدعى — إذا ما استأنف المتهم وقضى من محكمة ثانى درجة رفض الدعوى المدنية أن يطعن على الحكم بطريق النقض ، وبذلك يباح للمدعى — ما حرم منه المسئول — من حق الطعن على الحكم الصادر فى الدعوى المدنية بطريق النقض ، فى حين أن القانون

قد سوى — في المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية — بين المدعى بالحقوق المدنية والمستول عنها في حق الطعن في الحكم الصادر في الدعوى المدنية فلم يجز لأيهما أن يستأنفه — ولو أخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويله إذا كانت التعويضات المطلوبة في حدود النصاب الانتهاى للفاضى الجزئى . لما كان ماتقدم ، فان الطعن المرفوع من الطاعن يكون غير جائز ويتعين لذلك القضاء بعدم جواز الطعن .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى يوم ٢١ فبراير سنة ١٩٧١ بدائرة مركز الخانكة محافظة القليوبية أتلف عمدا العقد المبين بالمحضر لـ .. .. وطلبت عقابه بالمادة ٣٦٥ من قانون العقوبات ، وادعى .. .. مدنيا وطلب القضاء له قبل المتهم بمبلغ قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة ، ومحكمة الخانكة الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٩٧١ عملا بمادة الاتهام بتغريم المتهم ٢ ج وألزمته بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف . فاستأنف هذا الحكم ، ومحكمة بنها الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٢٧ من أبريل سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه وبرفض الدعوى المدنية وألزمت المدعى بالحق المدنى مصروفاتها عن الدرجتين ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المدعى المدنى فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

من حيث إن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية على المطعون ضده بوصف أنه أتلف العقد المبين بالمحضر للطاعن ، وطلبت معاقبته بالمادة ٣٦٥ من قانون العقوبات ، وأثناء نظر الدعوى أمام المحكمة الجزئية ادعى الطاعن مدنيا قبل المطعون ضده بمبلغ قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت ،



فقضت تلك المحكمة حضوريا - عملا بمادة الاتهام - بتغريم المتهم جنهين وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية ، فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم ، وقضت المحكمة الاستئنافية حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية وإلزام المدعى بالمصروفات المدنية عن الدرجتين ومقابل أتعاب المحاماة ، قطع المدعى بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية تقضى بأن يتبع في الفصل في الدعاوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة في قانون الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها . وكانت المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية أجازت للمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها إذا كانت التعويضات المطالب بها تزيد عن النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائيا ، وكانت هذه القاعدة تسرى ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت ، فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده من المحكمة الجزئية متى كان التعويض المطالب به لا يزيد عن النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي وبالتالي لا يكون له حق الطعن في هذه الحالة بطريق النقض - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لأنه حيث يتعلق باب الطعن بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن بطريق النقض . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد ادعى مدنيا بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت فانه لا يجوز له الطعن بالنقض في الحكم الصادر برفض دعواه المدنية . ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية قد صدر من محكمة الدرجة الثانية - بعد أن استأنف المتهم الحكم الابتدائي الذي قضى بالإدانة والتعويض - ذلك بأن قضاء المحكمة الاستئنافية ليس من شأنه أن ينشئ المدعى حقا في الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الدعوى المدنية متى امتنع عليه حق الطعن فيه ابتداء بطريق الاستئناف . والقول بغير ذلك وبجواز الطعن بالنقض من المدعى في هذه الحالة يؤدي إلى التفرقة في القضية الواحدة بين المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها ، إذ بينما لا يجوز للأخير - في حالة الحكم

في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية بالزامه التعويض المطالب به الذي لا يجاوز النصاب النهائي لتلك المحكمة — أن يطعن على الحكم بأى طريق من طرق الطعن بما في ذلك النقض ، يكون للدعى — إذا ما استأنف المتهم وقضى من محكمة ثانى درجة برفض الدعوى المدنية — أن يطعن على الحكم بطريق النقض ، وبذلك يباح للدعى — ما حرم منه المستول — من حق الطعن على الحكم الصادر في الدعوى المدنية بطريق النقض ، في حين أن القانون قد سوى — في المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية — بين المدعى بالحقوق المدنية والمستول عنها في حق الطعن في الحكم الصادر في الدعوى المدنية فلم يجز لأيهما أن يستأنفه — ولو أخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويله إذا كانت التعويضات المطلوبة في حدود النصاب النهائي للقاضي الجزئى . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن المرفوع من الطاعن يكون غير جائز ويتعين لذلك القضاء بعدم جواز الطعن ومصادرة الكفالة وإلزام الطاعن بالمصروفات .

## جاسة ٩ من ديسمبر ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة  
المستشارين : نصر الدين حسن عزام ، ومحمود كامل عطيفة ، ومصطفى محمود الأسير على  
ومحمد عادل مرزوق .

( ٢٣٧ )

الطعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٣٤ القضائية

( ١ ) قتل خطأ . جريمة . " أركانها " . خطأ .

إعتبار مخالفة القوانين واللوائح والأنظمة خطأ في جريمة القتل الخطأ مشروط بأن تكون المخالفة  
هي بذاتها سبب الحادث .

( ٢ ) قتل خطأ . حكم . " تسببيه . تسبب معيب " .

صحة الحكم فانونا في جريمة القتل الخطأ فتتوجب فيه بيان وقائع الحادث وكيفية  
حصوله وكنه الخطأ المنسوب إلى المتهم وما كان عليه موقفه وموقف المجنى عليه حين  
ولوع الحادث .

( ٣ ، ٤ ) قتل خطأ . جريمة . " أركانها " . رابطة السببية . خطأ .

( ٣ ) رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطأ تتطلب إسناد النتيجة إلى خفاء الجاني  
ومساهمة عنها طالما تتفق والسير المعادي للأموار .

( ٤ ) خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافياً  
لأحداث النتيجة .

( ٥ ) حكم . " تسببيه . تسبب معيب " . دفع . " الدفع بانه قطع رابطة  
السببية " . رابطة السببية . تقض . " أسباب الطعن . ما يقبل منها " مسئولية  
جنائية . قتل خطأ .



الدفع بانقطاع رابطة السببية دفاع جوهرى يترتب على ثبوته انتفاء مسئولية المتهم الجنائية والمدنية مما يجب على المحكم استظهاره لقيام ركنى الخطأ ورابطة السببية . مثال لتعيب معيب فى قتل خطأ .

١ — إنه وإن أمكن اعتبار ( مخالفة ) عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة خطأ مستقلاً بذاته فى جرائم القتل الخطأ ، إلا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة هى بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها .

٢ — من المقرر أنه يجب قانوناً لصحة الحكم فى جريمة القتل الخطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطأ المنسوب الى المتهم ، وما كان عليه موقف كل من المجنى عليه والمتهم حين وقوع الحادث .

٣ — تتطلب رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطأ إسناد النتيجة إلى خطأ الجانى ومساءلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادى للأمر .

٤ — من المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجانى وكان كافياً بذاته لإحداث النتيجة .

٥ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد ما قال به من قيادة الطاعن للسيارة مسرعاً ودون استعمال آلة التنبيه — ما يوفر الخطأ فى جانبه ، دون أن يستظهر قدر الضرورة التى كانت توجب عليه استعمال آلة التنبيه ، وكيف كان عدم استعماله طامع القيادة السريعة سبباً فى وقوع الحادث ، كما أغفل بحث موقف المجنى عليه وكيفية سلوكه ليتسنى — من بعد — بيان مدى قدرة الطاعن فى الظروف التى وقع فيها الحادث على تلافى وقوعه وأثر ذلك كله فى قيام أو عدم قيام ركنى الخطأ ورابطة السببية التى دفع الطاعن — على ما جاء بمدونات الحكم — بانقطاعها وهو دفاع جوهرى يترتب على ثبوته انتفاء مسئولية الطاعن الجنائية والمدنية ، فإنه لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بياناً كافياً يمكن محكمة النقض من إعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى ويكون مشوباً بالقصور بما يعيبه ويوجب نقضه .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٦٩ بدائرة مركز الخانكة محافظة القليوبية : ( أولا ) تسبب خطأ في موت ... .. وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم مراعاته القوانين واللوائح بأن قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر فصدم المحبى عليه فحدث إصابته الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته . ( ثانيا ) قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص وأموالهم للخطر . وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات ، والمواد ١ و ١٢ و ٨١ و ٨٨ و ٩٠ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ وقرار وزير الداخلية . وادعى مدنيا والد المحبى عليه قبل المتهم بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات والأتعاب . ومحكمة الخانكة الجزئية قضت بحضور يا بتاريخ ٣٠ يونيو سنة ١٩٧١ بـ ٤٣٠٤/٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل عن التهمتين وأمرت بوقف التنفيذ لمدة ثلاث سنوات تبتدى من صيرورة الحكم نهائيا وبإلزامه بأن يدفع للادعى بالحق المدنى ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت ومصاريف الدعوى المدنية وإلزامه بأن يدفع مبلغ ثلاثة جنيها مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة بنها الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بتاريخ ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٧١ بقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المتهم بالمصروفات المدنية . فعارض المتهم في هذا الحكم وقضى في معارضته بتاريخ ٢٧ من أبريل سنة ١٩٧٢ بقبولها شكلا ، وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه ، أنه إذ دانه بجرمة القتل الخطأ ، قد شابه القصور في التسبب ، ذلك بأن الطاعن دفع بانتفاء رابطة السببية بين الخطأ والضرر لأن السبب المباشر في وقوع الحادث هو خطأ

المجنى عليه وحده باندفاعه فجأة من خلف إحدى المركبات القادمة في الاتجاه العكسي واصطدامه بمقدم الجانب الأيسر لسيارته ، وقد تأيد دفاعه بأقوال شهود النفي وبما ثبت من التقرير الطبي ومن المعاينة ، إلا أن الحكم أفضل بالرد على هذا الدفاع الجوهري دون أن يبين عناصر الخطأ بيانا كافيا ، واتخذ من قيادة الطاعن للسيارة بسرعة ومن عدم إطلاقه آلة التنبيه ما يوفر الخطأ في جانبه دون أن يستظهر كيف كان هذا الخطأ سببا في وقوع الحادث ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن حصل الواقعة الدعوى بما مؤداه أنه عقب الإبلاغ عن وقوع الحادث قام محقق الشرطة بتحرير محضر بضبط الواقعة ، وبسؤال الشاهد ... .. قرر أن السيارة التي يقودها المتهم — الطاعن — حاولت مفاداة عربة نقل ( كارو ) فصدمت المجنى عليه إذ كانت مسرعة ولم يستعمل قائدوها آلة التنبيه وأيده في ذلك الشاهد ... .. بينما قرر الطاعن أن المجنى عليه ظهر من خلف سيارة لوري كانت قادمة في الاتجاه العكسي لسيارته واصطدم بمقدمها من اليسار . وعند تحقيق الحادث بمعرفة النيابة ظاهره في تصويره للحادث شهود النفي الذين طلب سماع أقوالهم ، وتبين من الكشف على المجنى عليه أنه توفي نتيجة صدمة عصبية شديدة ونزيف بالمخ ناتئ عن الإصابات ، ثم خلص الحكم إلى إدانة الطاعن في قوله ” وحيث إنه يبين مما تقدم جميعه أن الاتهام ثابت قبل المتهم ، أيد ذلك شهود الرؤية الذين سئلوا بمحضر الحادث ومن عدم تعليل المتهم لوقوع الحادث ، أما شهود النفي فالمحكمة لا تطمئن إليهم وذلك لأن المتهم لم يذكر أسماءهم بمحضر الحادث بل تقدم بطلب بأسمائهم بعد مدة طويلة من وقوع الحادث مما يبين أنهم سخروا لأشهادة فضلا عن التناقض الذي وقع من الشاهد الأول بين محضر الاستيفاء ومحضر الجلسة مما يتعين والأمر كذلك القضاء بإدانة المتهم عملا بنص المادة ٣٠٤ إجراءات “ . لما كان ذلك ، وكانت المادة الثامنة من قرار وزير الداخلية بتنفيذ أحكام القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ في شأن السيارات وقواعد المرور — قد حظرت استعمال جهاز التنبيه أثناء سير السيارات إلا في حالة الضرورة فقط ، وكان عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة وإن أمكن اعتباره



خطأ مستقلاً بذاته في جرائم القتل الخطأ إلا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها، وكان من المقرر أنه يجب قانوناً لصحة الحكم في جريمة القتل الخطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطأ المنسوب إلى المتهم وما كان عليه موقف كل من المجنى عليه والمتهم حين وقوع الحادث، وكانت رابطة السببية كركن من أركان هذه الجريمة تتطلب إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادي للأمر، كما أنه من المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لإحداث النتيجة .

لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد ما قال به من قيادة الطاعن للسيارة مسرعاً ودون استعمال آلة التنبيه ما يوفر الخطأ في جانبه دون أن يستظهر قدر الضرورة التي كانت توجب عليه استعمال آلة التنبيه، وكيف كان عدم استعماله لها مع القيادة السريعة سبباً في وقوع الحادث، كما أغفل بحث موقف المجنى عليه وكيفية سلوكه ليتسنى — من بعد — بيان مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلافي وقوعه وأثر ذلك كله في قيام أو عدم قيام ركني الخطأ ورابطة السببية التي دفع الطاعن — على ما جاء بمدونات الحكم — بانقطاعها، وهو دفاع جوهري يترتب على ثبوته انتفاء مسئولية الطاعن الجنائية والمدنية، فانه لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بياناً كافياً يمكن محكمة النقض من أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى .

لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور بما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة .

## جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح ، نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : نصر الدين حسن عزام ، ومحمود كامل عطيفه ، ومصطفى محمود الأسبوطي ،  
ومحمد عادل مرزوق .

( ٢٣٨ )

### الطعن رقم ٤ لسنة ١٠٠٤ القضائية

( ١ ) حكم . "إصداره" . "وصف الحكم" . إجراءات المحاكمة . معارضة .  
نقض . "ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام" .

المبرة في وصف الحكم . بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في المناقش .

وصف المحكمة الحكم بأنه حضوري وهو في حقيقته حضوري اعتباري . عدم إعلان الطاعن به  
استمرار افتتاح باب المعارضة . عدم جواز الطعن فيه بالنقض . المادة ٣٢ من القانون ٥٧  
سنة ١٩٥٩ .

( ٢ ) نقض . "ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام" . ارتباط .

المادة ٣٠ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ قصرها حق الطعن بالنقض على الأحكام النهائية  
في الجائزات والجنح دون المخالفات إلا ما كان منها مرتبطا بأيهما .

( ٣ ) حكم . "إصداره" . إجراءات المحاكمة . معارضة . نقض . ما لا يجوز  
الطعن فيه من الأحكام" . دعوى مدنية .

الحكم الحضوري النهائي يحدد مركز الطاعن في الدعوى بصفة نهائية دون توقف قبول طعنه على  
المعارضة التي قد يرفعها منهم آنحصره في الدعوى .

الحد من هذا المبدأ . صدور الحكم غيابيا أو حضوريا اعتباريا بالنسبة لاهم حضورها بالنسبة  
للدعى بالحرق المدنية أو المسترل عنها . كون الحكم ما زال قابلا للمارضة عدم جواز طعنهما على

ذلك : ما قد يؤدي إليه إعادة طرح الدعوى الجنائية من تغيير الأساس الذي بني عليه القضاء في الدعوى المدنية .

١ - لما كافي الحكم المطعون فيه وإن وصفته المحكمة التي أصدرته بأنه حضوري بالنسبة الى الطاعن الأول الا أنه في حقيقة الأمر صدر حضوريا اعتباريا بالنسبة له نظرا لتخلف هذا الطاعن عن الحضور بالجلسة الأخيرة التي حجزت فيها القضية للحكم مع سبق حضوره شخصيا في جلسات سابقة . ولما كانت العبرة في وصف الحكم أنه حضوري أو حضوري اعتباري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في المنطوق ، وكان الحكم الحضوري الاعتباري هو حكم قابل للمعارضة اذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الجلسة ، وكانت المادة ٣٢ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض تفضي بأنه لا يقبل الطعن بطريق النقض في الحكم ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا . لما كان ذلك ، وكان الثابت من المفردات المضمومة أن هذا الحكم لم يعلن بعد للطاعن ، وكان الإعلان هو الذي يفتح باب المعارضة ويبدأ به سريان الميعاد المحدد في القانون فإن باب المعارضة في هذا الحكم لما يزل مفتوحا ويكون الطعن فيه بالنقض غير جائز .

٢ - قصرت المادة ٣٠ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض حق الطعن بطريق النقض على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجناح دون المخالفات . الا ما كان منها مرتبطا بها .

٣ - الأصل أنه متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر حضوريا نهائيا بالنسبة الى الطاعن فإن مركزه في الدعوى يكون قد حدد بصفة نهائية بصدور ذلك الحكم فلا يتوقف قبول طعنه على الفصل في المعارضة التي قد يرفعها متهم آخر معه في الدعوى محكوم عليه غيابيا أو بحكم قابل للمعارضة ، الا أن هذا المبدأ على ما جرى عليه قضاء محكمة النقض لا يعمل به على إطلاقه في حالات من بينها ما اذا كان الحكم قد صدر غيابيا أو كان بمثابة ذلك بالنسبة الى المتهم وحضوريا بالنسبة



الى المدعى بالحقوق المدنية أو المستول عنها ، لما قد يؤدى اليه اعادة طرح الدعوى الجنائية على بساط البحث عند المعارضة فيه من ثبوت أن المتهم لم يرتكب الواقعة الجنائية التي أسندت إليه وهو ما يبنى عليه بطريق التبعية تغيير الأساس الذى بنى عليه القضاء فى الدعوى المدنية مما تكون معه هذه الدعوى الأخيرة غير صالحة للحكم فيها أمام محكمة النقض . وإذ كان الحكم المطعون فيه وإن صدر حضوريا بالنسبة للطاعن باعتباره مسئولاً عن الحقوق المدنية — إلا أنه صدر حضورياً باعتبارياً بالنسبة للطاعن الآخر الذى دين بجريمة القتل الخطأ التى هى أساس الادعاء المدنى ، ولم يزل هذا الحكم قابلاً للمعارضة فيه فإنه يتعين الحكم بعدم جواز الطعن ومصادرة الكفالة .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما فى يوم ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٥ بدائرة مركز منفلوط محافظة أسيوط — المتهم الأول — (أولاً) تسبب خطأ فى موت ... .. ، وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم مراعاته القوانين واللوائح بأن قاد جراراً زراعياً بحالة ينجم عنها الخطر فأصاب المجنى عليه بالاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتي أوددت بحياته (ثانياً) قاد جراراً زراعياً بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر (ثالثاً) قاد جراراً زراعياً قبل الحصول على ترخيص — المتهم الثانى — عهد بقيادة الجرار الزراعى ماله لشخص غير حائز على رخصة . وطلبت عقاب المتهم الأول بالمادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات و ١ و ٢ و ٨١ و ٨٤ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ والمتهم الثانى بالمواد ١ و ٢ و ٨٣ و ٨٨ من القانون ذاته . وادعت ... .. أرملة المجنى عليه عن تقمها وبصفتها وصية على قصر المجنى عليه وهم ... .. قبل المتهم الأول والمتهم الثانى بصفته مسئولاً عن الحقوق المدنية باعتباره مالكا للجرار متضامنين بحق مدنى مقداره ١٠٠٠ ج على سبيل التعويض . ومحكمة منفلوط الجزئية قضت حضورياً بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٦٩ عملاً بمواد الاتهام (أولاً) بحبس المتهم الأول ستة أشهر مع الشغل وكفالة ١٠ ج لوقف التنفيذ عن التهم المسندة إليه (ثانياً) بتفريم المتهم الثانى جنباً واحداً عن التهمة الأولى

وهي التي أسندتها إليه و٢٥ قرشا عن التهمة الثانية ( ثالثا ) بإلزام المتهمين أن يدفعوا متضامنين للمسدعية بالحق المدني عن نفسها مبلغ ستمائة جنيه على سبيل التعويض وألزمت المتهمين المصروفات ومبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المتهمان هذا الحكم كما استأنفته المدعية بالحق المدني ، ومحكمة أسيوط الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ١١ من أبريل سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه ونأييد الحكم المستأنف ، فطعن وكيل المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض .. .. إلخ .

### المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه وإن وصفته المحكمة التي أصدرته بأنه حضوري بالنسبة إلى الطاعن الأول إلا أنه في حقيقة الأمر صدر حضوريا باعتبارها بالنسبة له نظرا لتخلف هذا الطاعن عن الحضور بالجلسة الأخيرة التي حجزت فيها القضية للحكم مع سبق حضوره شخصيا في جلسات سابقة . ولما كانت العبرة في وصف الحكم أنه حضوري اعتباري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما لا يرد في المنطوق ، وكان الحكم الحضوري الاعتباري هو حكم قابل للمعارضة إذا ما أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الجلسة ، وكانت المادة ٣٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تقضي بأنه لا يقبل الطعن بطريق النقض في الحكم ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا . لما كان ذلك وكان الثابت من المفردات المضمومة وإن هذا الحكم لم يعلن بعد للطاعن ، وكان الإعلان هو الذي يفتح باب المعارضة ويبدأ به سريان الميعاد المحدد لها في القانون ، فإن باب المعارضة في هذا الحكم لما يزل مفتوحا ويكون الطعن فيه بالنقض غير جائز .

وحيث إنه بالنسبة إلى الطاعن الثاني فإنه لما كانت المادة الثالثة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ قد نصت على أنه " لا يجوز بغير ترخيص تسيير أية سيارة وذلك دون إخلال بأحكام الاتفاقات الدولية التي تكون مضر طرفا فيها " كما نصت المادة ٨٢ من هذا القانون على أنه " لا يجوز لمالك السيارة أن يعهد بقيادتها

إلى شخص غير حائز على رخصة قيادة " ، ولما كانت المادة ٨٨ من القانون نفسه على أنه " فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في المواد ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ يعاقب على كل مخالفة لأحكام القانون أو القرارات المنفذة له بغرامة لا تقل عن ١٥ قرشا ولا تزيد على مائة قرش وبالحبس مدة لا تزيد على أسبوع بإحدى هاتين العقوبتين " ، فإن كلا الفعلين المسندين إلى الطاعن الثاني سواء ذلك الذي أسندته إليه النيابة العامة ورفعت به الدعوى الجنائية أصلا أو ذاك الذي أقيمت الدعوى الجنائية عنه في أثناء المحاكمة يكون مخالفة لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض تطبيقا للمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، التي قصرت حق الطعن بطريق النقض على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجناح دون المخالفات إلا ما كان منها مرتبطا بها .

وحيث إن الحكم وإن صدر حضوريا بالنسبة لهذا الطاعن — باعتباره مسئولاً عن الحقوق المدنية — إلا أنه صدر حضوريا اعتباريا بالنسبة إلى الطاعن الأول الذي دين بجريمة القتل الخطأ التي هي أساس الإدعاء المدني ، ولم يزل هذا الحكم قابلا للمعارضة فيه . ولما كان الأصل أنه متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر حضوريا نهائيا بالنسبة إلى الطاعن فإن مركزه في الدعوى يكون قد حدد بصفة نهائية بصدور ذلك الحكم فلا يتوقف قبول طعنه على الفصل في المعارضة التي قد يرفعها متهم آخر معه في الدعوى محكوم عليه غيابيا أو بحكم قابل للمعارضة إلا أن هذا المبدأ على ما جرى عليه قضاء محكمة النقض لا يعمل به على إطلاقه في حالات من بينها ما إذا كان الحكم قد صدر غيابيا أو كان بمثابة ذلك بالنسبة إلى المتهم وحضوريا بالنسبة إلى المدعى بالحقوق المدنية أو المسئول عنها — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — لما قد يؤدي إليه إعادة طرح الدعوى الجنائية عند بساط البحث عند المعارضة فيه من ثبوت أن المتهم لم يرتكب الواقعة الجنائية التي استندت إليه وهو ما يبنى عليه بطريق التبعية تغيير الأساس الذي بني عليه القضاء في الدعوى المدنية مما تكون معه هذه الدعوى الأخيرة غير صالحة للحكم فيها أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين الحكم بعدم جواز الطعن ومصادرة الكفالة .



## جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد / المستشار حسين سعد سائح نائب رئيس المحكمة ، وحضوية السادة المستشارين :  
نصر الدين حسن عزام ، ومحمود كامل عطوفة ، ومصطفى الأسبوطي ، ومحمد عادل مرزوق .

( ٢٣٩ )

الطعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٣ القضائية

( ١ ) قتل عمد . قصد جنائي . محكمة الموضوع . ” سلطتها في استخلاص  
للصورة الصحيحة لواقعة الدعوى ” . حكم . ” تسببيه . تسبب غير معيب ” .

قصد القتل أمر خفي إدراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية  
التي يأتيها الجاني وتم عما يضره . لا بالحس الظاهر . استخلاص نية القتل موضوعي .  
مثال لتسبب سائق لإستظهار نية القتل .

( ٢ ) إثبات . ” بوجه عام ” . حكم . ” تسببيه . تسبب غير  
معيب ” .

تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل الفني ليس بلام في كل جزئية . كفاية أن يكون  
جماع الدلائل القول غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يشتمل على الملائمة والتوفيق . مثال  
من مسار المياد في جريمة قتل .

١ — قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف  
المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتم عما يضره  
في نفسه . واستخلاص هذه النية موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته  
التقديرية . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل وأثبت توافرها  
في حق الطاعن من استعماله سلاحاً قاتلاً بطبيعته ( مسدس ) وتصويبه نحو  
المجنى عليه وهو على مسافة قريبة جداً منه وإطلاقه منه عياراً نارياً أصابه  
في مقتل ، ومن سبق وجود نزاع بينه وبين المجنى عليه ومن مجاهرته بعد الحادث

واعترافه لرجال الشرطة بأنه القاتل ومقاومته لهم وقت الضبط مهددا إياهم بإطلاق  
هيارى نارى آخر وإطلاقه ذلك العيار بالفعل وإصابته جدار مبنى مركز  
الشرطة ، فإن هذا حسبه للتدليل على توافر نية القتل كما هى معرفة به  
فى القانون .

٢ — الأصل أنه ليس بـ لازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى  
فى كل جزئية بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى  
تناقضا يستعصى على الملائمة والتوفيق وإذا كان ما حصله من أقوال الشاهد يتواءم  
ومضمون التقرير الفنى ، وهو وإن لم يعتد بأقوال ذلك الشاهد بمحضر الجلسة  
من أن المجنى عليه كان أطول قامه من المتهم ( الطاعن ) بما لا يتفق وما أورده  
التقرير الفنى من أن مسار العيار كان يميل قليل إلى أسفل مطرعا تلك الجزئية  
من أقواله على سند من أنها قول مرسل لا دليل عليه من أوراق الدعوى ،  
فإن هذا منه لا يعد مسخا أو بترافحوى شهادة الشاهد بما يحيلها عن معناها  
المفهوم من صريح عبارتها وإنما هى تجزئة لأقواله أخذت منها المحكمة بما تطمئن  
إليه وأطرح ما عداها وهذا من إطلاقاتها لتعلقه بسلطتها فى تقدير  
أدلة الدعوى . وما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا  
فى تقدير الدليل وفى وزن المحكمة لعناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو  
ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

## الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ٣١ يناير سنة ١٩٦٩ بدائرة مركز  
كوم حمادة محافظة البحيرة : قتل ... .. و ... .. عمدا بأن أطلق  
عليه عيارا ناريا قاصدا قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة  
التشريحية والتى أودت بحياته . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة  
الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات . فقرر ذلك  
بتاريخ ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٩ . وادعى والد القاتل مدنيا قبل المتهم  
بمبلغ عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات دمنهور قضت

حضوريا بتاريخ ٥ مايو سنة ١٩٧١ عملا بمادة الإتهام بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وإلزامه أن يدفع للمدعين بالحقوق المدنية مبلغ خمسة آلاف جنيه متعاقبة بينهما والمصاريف المناسبة ومبلغ عشرين جنيها مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض وقيد الطعن بمجدول المحكمة برقم ٢٢٦ سنة ٤٢ قضائية . بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٧٢ قضت هذه المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنايات دمنهور لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى . والمحكمة المذكورة سمعت الدعوى من جديد وقضت حضوريا بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٧٣ عملا بمادة الإتهام بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وإلزامه بأن يدفع للمدعين بالحق المدني مبلغ خمسة آلاف جنيه متعاقبة بينهما والمصروفات المدنية المناسبة ومبلغ عشرين جنيها أتعابا للمحاماة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية .. إلخ

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة القتل العمد قد شابه قصور في النسبب وفساد في الاستدلال وخطأ في الإسناد ، ذلك بأن ما أورده بيانا لنية القتل لا يكفي لاستظهارهما ولا يسوغ به التدليل على توافرها في حق الطاعن فضلا عن أن ما جرى به حديثه عن تصويب العيار بالنار نحو المجنى عليه لا دليل عليه من أقوال الشهود . وقد عول في قضائه على أقوال الشاهد .. مع تعارضها مع التقرير الطبي وهو حين عرض لها تدخل فيها على وجه يخرج بها عن مضمونها . أما ما تحدث به عن واقعة ثبوت إطلاق الطاعن للعيار الناري — في مقام التدليل على توافر نية القتل لديه — فهو لا يعدو أن يكون سردا للوقائع لا يصلح بذاته دليلا على إثبات توافر ذلك الركن الشرعي للجريمة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل العمد التي دان الطاعن بها ، وأقام عليها في حقه أدلة مستمدة من أقوال الشهود ومن التقارير الطبية الشرعية ومن اعتراف الطاعن



باطلاق العيار الناري الذي أصاب المجنى عليه ، وهي أدلة سائفة تؤدي الى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان قصد القتل أمرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتم هما يضموره في نفسه . واستخلاص هذه النية موكل الى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، ولما كان الحكم المصعون فيه قد استظهر نية القتل وأثبت توافرها في حق الطاعن من استعماله سلاحا قاتلا بطبيعته (مسدس) وتصويبه نحو المجنى عليه وهو على مسافة قريبة جدا منه واطلاقه منه عيارا ناريا أصابه في مقتل ، ومن سبق وجود نزاع بينه وبين المجنى عليه ومن بجاهرته بعد الحادث واعترافه لرجال الشرطة بأنه القاتل ومقاومته لهم وقت الضبط مهددا إياهم باطلاق عيار ناري آخر واطلاقه ذلك العيار بالفعل واصابته جدار مبنى مركز الشرطة ، فان هذا حسبه للتدليل على توافر نية القتل كما هي معرفة به في القانون . لما كان ذلك ، وكان حديث الحكم في شأن تصويب العيار نحو جسم المجنى عليه له سنده وأصله الثابت في الأوراق — على ما يبين من أقوال الشاهد .. بتحقيقات النيابة ومجلس المحاكمة الاولى أمام محكمة الجنايات — فان دعوى الخطأ في الإسناد لا تكون مقبولة . واذ كان الأصل أنه ليس بلارم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني في كل جزئية بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق ، وكان ما حصله الحكم من أقوال الشاهد .. يتواءم ومضمون التقرير الفني ، وهو وإن لم يعتد بأقوال ذلك الشاهد بمحضر الجلسة من أن المجنى عليه كان أطول قامه من المتهم (الطاعن) بما لا يتفق وما أورده التقرير الفني من أن مسار العيار كان يميل قليل إلى أسفل مطرعا تلك الجزئية من أقواله على سند من أنها قول مرسل لدليل عليه من أوراق الدعوى ، فإن هذا منه لا يعد مسخا أو بترافحوى شهادة الشاهد بما يحيلها عن معناها المفهوم من صريح عبارتها وإنما هي تجزئة لأقواله أخذت منها المحكمة بما تظمن إليه وأطرح ما عداها وهذا من إطلاقاتها لتعلقه بسلطتها في تقدير أدلة الدعوى . وما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي وزن المحكمة لعناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
نصر الدين حسن عزام ، ومحمود كامل عطيفة ، ، ومصطفى محمود الأسبوطي ، ومحمد عادل  
مرزوق .

( ٢٤٠ )

### الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٣٤ القضائية

( ١ ) تلبس . تفتيش . ” التفتيش بغير إذن ” . إجراءات تحقيق . مأمورو  
الضبط . دفع . ” الدفع ببطلان التفتيش ”

التلبس حالة تلازم الجريمة لا شخص مرتكبها .

ضبط الطاعن مع مرتكب الفعل المقترن بالسرقة محوزا بمبالغ من الأموال المسروقة من منزل

للقنيلين . توافر التلبس بجريمة إخفاء أشياء متحصلة من جناية . المادة ٣٤ إجراءات .  
حق مأمور الضبط القضائي تفتيش منزله استنادا للمادة ٤٧ إجراءات ولو بعد مباشرة النيابة  
التحقيق .

( ٢ ) تلبس . تفتيش . ” بغير إذن ” . بطلان . دفع . ” الدفع ببطلان  
التفتيش ” .

حضور المتهم ليس قرطا جوهريا لصحة التفتيش في أحوال التلبس .

( ٣ ) تفتيش . ” بغير إذن ” . اختصاص . دفع . ” الدفع ببطلان  
التفتيش ” . نقض . ” أسباب الطعن . مالا يقبل منها ” .

إسهام ضابط غير مختص محليا بإجراء التفتيش ، عدم إثباته أمام محكمة الموضوع ، لا يقبل  
التحدى به لأول مرة أمام النقض .

( ٤ ) إجراءات التحقيق . دفاع . "الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" .  
بطلان . حكم . "تسليمه . تسليم غير معيب" .

إجراءات تحرير المضبوطات . المواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ إجراءات . لا بطلان على مخالفتها  
الأمر فيها مترك إلى اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل ، التفات المحكمة من دفاع الطاعن  
في هذا الصدد . لا يجب .

( ٥ ) إجراءات التحقيق . نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .  
تسليم بعض المضبوطات قبل عرضها على المتهمين . عدم إثارة أمام محكمة الموضوع . لا تقبل  
إثارة لأول مرة أمام النقض .

( ٦ ) إخفاء أشياء مسروقة . إخفاء أشياء متحصلة من جريمة . ظروف  
مشددة . إثبات . "بوجه عام" .

العلم في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة أو المتحصلة من جريمة . بالظروف المشددة . مسألة  
قسية . لمحكمة الموضوع تبينها من أقوال الشهود والاعترافات وظروف الواقعة وملاساتها .

( ٧ ) حكم . "ما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل" . نقض . "أسباب  
الطعن . ما لا يقبل منها" .

خطأ الحكم في بيان درجة قرابة الطاعن من المتهم الآخر ومدى قرب مسكن كل منهما من الآخر  
لا يقدح في سلامته مادام ذلك لا يمس جوهر استدلاله .

( ٨ ) إخفاء أشياء مسروقة . إثبات . "بوجه عام" . "قرائن" . محكمة  
الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" .

في المتهم الأول العلم عن الطاعن بمصدر الأشياء التي دين بإخفائها . لا يتبدد المحكمة . لها  
استخلاص العلم من قرائن الأحوال في الدعوى .

( ٩ ) خطأ . تعويض . نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .  
ضرر . تضامن .

لا يشترط في الحكم بالتضامن على المسؤولين عن التعويض وقوع خطأ واحد . منهم يكفي وقوع  
خطأ من كل منهم ولو كان غير المتقوقع من زملائه متى كانت أخطاؤهم مجتمعة قد سببت الضرر  
ضررا واحدا ولو كانت مختلفة أو لم تقع في وقت واحد . تلاقى خطأ السارق مع خطأ الخفي للمسروق  
في النتيجة بحومان الضرر من الله . الحكم على الخفي بالتعويض بالتضامن مع السارق . صحيح .



## (١٠) نيابة عامة . تقض . "مبعاده" .

مرض النيابة القضية على محكمة النقض طبقاً للمادة ٤٦ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ متجاوزة المبدأ المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون المذكور ، لا يترتب عليه عدم قبول عرضها .

## (١١) حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" . قتل عمد . إعدام .

الحكم الصادر بالإعدام ، ما يلزم من تسبب لإفراجه .

١ — التلبس حالة تلازم الجريمة لا شخص مرتكبها ، ومادام الثابت فيما أورده الحكم من وقائع الدعوى أن الطاعن ضبط مع المتهم الأول مرتكب الحادث (قتل مقترن بسرقة) محزاً لمبالغ من الأموال المسروقة من منزل القاتلين فهذه حالة تلبس بجريمة إخفاء أشياء متحصلة من جناية كشف عنها إجراء مشروع جرى في نطاق المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، ومن ثم فقد حق للمأمور الضبط القضائي دون حاجة إلى إذن مسبق من سلطة التحقيق أن يفتش منزل مرتكب هذه الجريمة لأن تفتيش المنزل الذي لم يسبق للنيابة العامة تفتيشه بعد مباشرتها التحقيق إنما يستند إلى الحق المخول للمأمور الضبط القضائي بالمادة ٤٧ من القانون المشار إليه ، ولأن تقييد نطاق تطبيقها ونصها هام — يؤدي إلى نتائج تتأثر بها العدالة عندما تقتضي الظروف المحيطة بالحادث أن لا يتقاعس المأمور عن واجب فرضه عليه القانون وخوله الحق في استعماله وهو أمر لم يخطئ الحكم تقديره ويكون الاستشهاد في الدعوى بما أسفر عنه التفتيش كدليل على الطاعن صحيحاً في القانون .

٢ — لم يجعل القانون حضور المتهم شرطاً جوهرياً لصحة التفتيش في أحوال التلبس .

٣ — إذا كان الطاعن لم يثر أمام محكمة الموضوع أمر إسهام ضابط آخر غير مختص محلياً بإجراء التفتيش في إجراءاته فلا يقبل منه التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض .

٤ — استقر قضاء محكمة النقض على أن إجراءات تحريز المضبوطات وفقا لما نص عليه في المواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد قصد بها تنظيم العمل ولم يرتب القانون على مخالفتها أى بطلان وترك الأمر فيها إلى اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل وأن الإحراز المضبوطة لم يصل إليها حيث ولا تريب على المحكمة إن هي التفتت عن الرد على دفاع الطاعن في هذا الصدد مادام أنه دفاع ظاهر البطلان وبعيد عن محجة الصواب .

٥ — إذا كان الطاعن أو المدافع عنه لم يثر أيهما أمام محكمة الموضوع أى دفاع في شأن تسليم بعض المضبوطات في الدعوى لابن المجنى عليه قبل أن تعرض على المتهمين أو المدافعين عنهم ومن ثم فلا يقبل منه إثارة هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض .

٦ — العلم في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة أو المتحصلة من جريمة بعينها عن بيئة بظروفها المشددة لا يخرج عن كونه مسألة نفسية لا تستفاد فقط من أقوال الشهود واعترافات المتهمين بل لمحكمة الموضوع أن تتبينها من ظروف الواقعة وما توحى به ملائمتها .

٧ — لا يقدح في سلامة الحكم خطؤه في بيان درجة قرابة الطاعن للتهم الأول في الدعوى ومدى قرب مسكن كل منهما من مسكن الآخر ما دام ذلك لا يمس جوهر استدلاله .

٨ — لا عبرة بما يشير الطاعن من أن التهم الأول في اعترافه قد نفى عنه العلم بمصدر الأشياء التي دين بإخفائها لأن ذلك لا يقيد المحكمة — بما لها من سلطة مطلقة في تقدير أدلة الدعوى والأخذ منها بما تطمئن إليه وإطراح ما عداه — في أن تستخلص العلم بالجريمة وظروفها من قرائن الأحوال في الدعوى .

٩ — لا يشترط قانونا في الحكم بالتضامن على المسؤولين عن التعويض أن يكون الخطأ الذي وقع منهم واحدا بل يكفي أن يكون قد وقع من كل منهم

خطأ ولو كان غير الذي وقع من زميله أو زملائه متى كانت أخطاؤهم مجتمعة قد سببت للضرور ضررا واحدا ولو كانت مختلفة أولم تقع في وقت واحد وترتبيا على ذلك فإنه مادام الخطأ الذي يقع من السارق بفعل السرقة يتلاقى في نتيجته مع الخطأ الذي يقع ممن يخفى المسروق بالنسبة للسال الذي يقع عليه فعل الاخفاء ويتلاقى معه في الضرر الذي يصيب المضرور بحرمانه من ماله ، فإن الحكم إذ الزم الطاعن باعتباره مخفيا لجانب من الأموال المسروقة بأن يدفع مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت بالتضامن مع السارق يكون قد أصاب الحق ولم يخطيء في شيء .

١٠ — أنه وإن كانت النيابة العامة قد عرضت القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم عملا بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعدميعاد الأربعين يوما المنصوص عليه في المادة ٣٤ من هذا القانون إلا أن تجاوز الميعاد المذكور لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة طبقا لما جرى عليه قضاء محكمة النقض .

١ — لما كان الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دانه بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من اعترافه الصريح في تحقيقات النيابة العامة ومن أقوال شهود الإثبات وتقارير الصفة التشريحية وتقارير المعامل الكيماوية وكلها مردودة إلى أصولها الثابتة في الأوراق وتؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، كما استظهر الحكم نية القتل وظرفي الاقتران والارتباط على ما هما معرفان به في القانون ، وتناول الدفع بطلان الاعتراف المعزى إلى المحكوم عليه ودحضه في منطق سائح ، وجاء الحكم خلوا من مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه وتأويله ، وقد صدر من محكمة مشكلة وفقا للقانون ولها ولاية الفصل في الدعوى ، ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى بما يغير ما انتهى إليه الحكم بالنسبة إلى المحكوم عليه فإنه يمين قبول عرض النيابة وإقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في ليلة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٦٩ بدائرة قسم شرطة الظاهر محافظة القاهرة (المتهم الأول) قتل عمدا ... .. بأن انهال عليه ضربا بقضيب من الحديد على أجزاء قاتلة من جسمه قاصدا قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وقد تلت هذه الجناية جنائية أخرى هي أن المتهم في ذات الزمان والمكان سالفى الذكر قتل ... .. عمدا بأن انهال عليها ضربا بقضيب من الحديد في مواضع قاتلة من جسمها قاصدا إزهاق روحها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها الأمر المنطبق على المادة ٢٣٤ / ١ من قانون العقوبات . وقد ارتكب المتهم الجنايتين سالفى الذكر بقصد سرقة المبلغ المبين عدا والحلى المبينة وصفا وقيمة بالتحقيقات المحجى عليهما سالفى الذكر من مسكنهما وقد تمكن بذلك من إتمام السرقة الأمر المنطبق على المادة ٣١٧ / ١ - ٤ - ٦ . المتهمان الثانى والثالث - أخفيا المبالغ والحلى الموصوفة بالتحقيقات والمتحصلة من الجناية سالفة الذكر مع علمهما بذلك . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا لنص المادتين ١ / ٤٤ - ٢ مكررا ، ١ / ٢٣٤ - ٢ - ٣ من قانون العقوبات فقرر ذلك بتاريخ ٧ يوليه سنة ١٩٧٠ . وادعى ... .. ابن المحجى عليه الأول من نفسه وبصفته وكيلًا عن أشقائه ... .. و ... .. و ... .. قبل المتهمين الثلاثة متضامين بحق مدنى قدره قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات وأتعاب المحاماة . ومحكمة جنابات القاهرة قررت بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٧٣ إرسال الأوراق إلى مفتى الجمهورية لإبداء رأيه بالنسبة للتهمة الأول ... .. وحددت للنطق بالحكم جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٧٣ . وفي هذه الجلسة قضت المحكمة حضوريا وبإجماع الآراء عملا بمواد الإنهام مع إعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الثانى والثالث . أولا - بمعاقبة ... .. بالإعدام . ثانيا - بمعاقبة كل من المتهمين الثانى والثالث بالأشغال الشاقة خمس سنوات . ثالثا - بالزام المتهمين الثلاثة بأن يؤدوا متضامين للمدعين بالحق المدنى مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل

التعويض المؤقت والمصاريف المدنية ومبلغ عشرة جنيئات مقابل أتعاب المحاماة .  
فطعن المحكوم عليهما الثاني والثالث في هذا الحكم بطريق النقض . وبتاريخ  
۲۴ مايو سنة ۱۹۷۳ عرضت النيابة العامة القضية مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم  
الصادر بإعدام المحكوم عليه الأول .. الخ .

## المحكمة

من حيث إن المحكوم عليه الثالث ... .. وإن قرر بالطعن بالنقض في الحكم  
في الميعاد القانوني إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه ومن ثم يكون الطعن المقدم منه  
غير مقبول شكلا وذلك لما جرى به قضاء هذه المحكمة من أن التقرير بالطعن  
بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بني عليها الطعن  
في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه  
يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر .

وحيث إن الطعن المقدم من المحكوم عليه الثاني .. .. قد استوفى الشكل  
المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن المذكور  
بجريمة إخفاء أشياء متحصلة من جناية مع العلم بظرفها المشدد قد شابه بطلان  
في الإجراءات وقصور في التسبيب وفساد في الاستدلال كما انطوى على خطأ  
في تطبيق القانون ، ذلك بأنه عول في قضائه على الدليل المستمد من التفتيش  
الباطل الذي أجراه النقيب ... .. لمسكن الطاعن دون إذن من النيابة  
العامة التي كانت تتولى التحقيق مستعينا في إجراءاته بضابط آخر غير مختص محلها  
بإجراء التفتيش ، وبفسير مراعاة لحكم المادة ۵۱ من قانون الإجراءات  
الجنائية التي توجب إجراء التفتيش في حضور المتهم أو من ينوب عنه  
إن أمكن ذلك أو حضور شاهدين يوقعان على المحضر ، كما أن الطاعن أثار أمر  
بطلان إجراءات تميز المضبوطات لحصولها بغير إذن من النيابة ودون أن تعرض  
على الطاعن لإبداء ملاحظاته عليها خلافا لما توجبه المادة ۵۵ من قانون  
الإجراءات الجنائية وقد اكتفى الحكم في الرد على ما أثير بشأن التفتيش والتحرير

بأن الإجراءات قد تمت وفقا للقانون ، وهو رد قاصر لا يستطاع معه الوقوف على مسوغات ما قضى به في هذا الشأن ، هذا إلى أن المحكمة لم تقم بفض الإحراز في مواجهة الطاعن وأمرت بتسليم ابن المجنى عليه بعضا من المضبوطات دون أن تعرض على المتهمين في الدعوى أو المدافعين عنهم عملا بنص المادة ٥٧ من القانون المشار إليه ، وقد ذهب الحكم في التدليل على توافر ركن العلم في الجريمة التي دان الطاعن بها إلى القول بأنه ابن عم المتهم الأول - الذي قضى بإعدامه - ويعلم رقة حاله وأن منزله قريب منه وهي تقارير غير صحيحة فضلا عما قطع به المتهم الأول من عدم علم الطاعن بحضور ما أودعه لديه من المسروقات ولا بالجريمة التي اقترفها مع أن القانون يوجب أن يكون المخفى عالما بأن الأشياء التي يخفيها متحصلة من جريمة وأن يثبت علمه بالظروف المشددة التي أحاطت بتلك الجريمة حتى يستاهل العقاب المفظ الذي أنزله الحكم بالطاعن ، كما أن الحكم قد نرج على قواعد المسؤولية حين قضى على الطاعن بالتضامن في دفع التعويض إذ أنه لا علاقة بين فعل الطاعن وما لحق المدعين بالحقوق المدنية من أضرار مادية وأدبية وكل ذلك يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أثبت في مدوناته أن ضابط المباحث لم ينتقل إلى مسكن الطاعن لتفتيشه إلا بعد ضبطه مع المتهم الأول محرزا مبالغ من النقود المسروقة من منزل المجنى عليها في الحادث وأن التفتيش أسفر عن ضبط مبلغ ١٠٢ ج و ٣٠٠ م من بينها أوراق مالية من فئة الخمسة والعشرة والخمسة وعشرين قرشا المسروقة وكية من المصوغات والحلي الخاصة بالمجنى عليها وورقتين مائتين من فئة المائة جنيه والخمسين جنيها ممائلة للأوراق التي عثر عليها بشقة المجنى عليها وملابس ملوثة بالدماء تبين أنها خاصة بالمتهم الأول - بعد أن أورد الحكم ذلك كله عرض للدفع المبدى من الطاعن الخاص ببطلان التفتيش فساقه مع باقي الدفوع المبدأة من المتهمين الأول والثالث ورد عليها بقوله : " إن جميع ماتم من إجراءات بمعرفة رجال الضبط بالنسبة للمتهمين الثلاثة من تحريات وضبط وتفتيش للمتهمين أدت إلى ضبطهم وضبط الأدلة القائمة ضدهم كلها إجراءات سليمة تمت وفقا للقانون " . وما انتهى إليه الحكم من ذلك مائع ويكفى لحمل قضائه ذلك بأن التلبس حالة تلازم الجريمة



لا شخص مرتكبها ، وما دام الثابت فيما أورده الحكم من وقائع الدعوى أن الطاعن ضبط مع المتهم الأول مرتكب الحادث محرزا لمبالغ من الأموال المسروقة من منزل القتيلين فهذه حالة تلبس بجريمة إخفاء أشياء متحصلة من جناية كشف عنها إجراء مشروع جرى في نطاق المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، ومن ثم فقد حق للمأمور الضبط القضائي دون حاجة إلى إذن مسبق من سلطة التحقيق أن يفتش منزل مرتكب هذه الجريمة لأن تفتيش المنزل الذي لم يسبق للنيابة العامة تفتيشه بعد مباشرتها التحقيق إنما يستند إلى الحق المخول للمأمور الضبط القضائي بالمادة ٤٧ من القانون المشار إليه ولأن تقييد نطاق تطبيقها — ونصها عام — يؤدي إلى نتائج تتأثر بها العدالة عندما تقتضى الظروف المحيطة بالحادث — كما هو الحال في الدعوى الماثلة أن لا يتقاعس المأمور عن واجب فرضه عليه القانون وخوله الحق في استعماله وهو أمر لم يخطئ الحكم تقديره . ويكون الاستشهاد في الدعوى بما أسفر عنه التفتيش كدليل على الطاعن صحيحا في القانون ، هذا ولم يجعل القانون حضور المتهم شرطا جوهريا لصحة التفتيش في أحوال التلبس . ولم يثر الطاعن أمام محكمة الموضوع أمر إسهام ضابط آخر غير مختص محليا بإجراء التفتيش ، ومن ثم فلا يقبل منه التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض . أما ما يشيره بشأن بطلان إجراءات تحريز المضبوطات وفقا لما نصت عليه المواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، فردود بما استقر عليه قضاء محكمة النقض من أن هذه الإجراءات قصد بها تنظيم العمل ولم يرب القانون على مخالفتها أى بطلان وترك الأمر فيها إلى اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل وأن الأحرار المضبوطة لم يصل إليها أى عبث ولا تريب على المحكمة إن هى التفتت عن الرد على دفاع الطاعن في هذا الصدد ما دام أنه دفاع ظاهر البطلان وبعيد من محجة الصواب ، هذا فضلا عن أن الثابت أن الطاعن والمدافع عنه لم يثر أيهما أمام محكمة الموضوع أى دفاع في شأن تسليم بعض المضبوطات في الدعوى لابن المجنى عليه . منه قبل أن تعرض على المتهمين أو المدافعين عنهم ، ومن ثم فلا يقبل منه إثارة هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الواضح أن الحكم قد عرض للتدليل على توافر علم الطاعن بأن الأشياء المضبوطة لديه متحصلة من جناية القتل العمد المقترنة التي ارتكبها المتهم الأول بقصد

تسهيل السرقة في قوله "ومن حيث أنه عن علم المتهم الثاني — الطاعن — بأن النقود والمجوهرات والحلي الذهبية متحصلة من جريمتي القتل والسرقة التي ارتكبها المتهم الأول — فإنه مستفاد مما سلف البيان أن المتهم الثاني قد أخفى في منزله الملابس الخاصة بالمتهم الأول وهي ملوثة بالدماء بوضعها في حشية فوق صيوان الملابس كما أخفى في نفس المكان نقودا وحليا ذهبية ومجوهرات تعلق المحبني عليهما مع علمه بأنها متحصلة من جريمتي القتل وجريمة السرقة التي ارتكبها المتهم الأول — وهو كما يقرر المتهم الأول ابن عمه ومنزله ببولاق الدكرور أي في مكان غير بعيد عن مسكنه يحضر إليه في منزله في وقت متأخر من الليل وسترته ملوثة بالدماء ومحملا بالنقود والجواهر والحلي في الوقت الذي يعلم فيه أن المتهم الأول رقيق الحال يعاني من الفقر والحاجة والديون وما كان له أن يمتلك مثل تلك المسروقات"، وما أورده الحكم كاف وسائل في استخلاص علم الطاعن بأن الأشياء التي دين بإخفائها متحصلة من جناية القتل سالفة الذكر بما يستوجب مؤاخذته بالعقوبة المغلظة عملا بالفقرة الثانية من المادة ٤٤ مكررا من قانون العقوبات، ذلك بأن العلم في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة أو المتحصلة من جريمة بعينها عن بيئة بظروفها المشددة لا يخرج عن كونه مسألة نفسية لا تستفاد فقط من أقوال الشهود واعترافات المتهمين بل لمحكمة الموضوع أن تبينها من ظروف الواقعة وما توحى به ملابساتها، ولا يقدح في سلامة الحكم خطؤه في بيان درجة قرابة الطاعن بالمتهم الأول في الدعوى ومدى قرب مسكن كل منهما من مسكن الآخر ما دام ذلك لا يمس جوهر استدلاله، كما أنه لا عبرة بما يشير الطاعن من أن المتهم الأول في اعترافه قد نفى عنه العلم بمصدر الأشياء التي دين بإخفائها لأن ذلك لا يقيد المحكمة بما لها من سلطة مطلقة في تقدير أدلة الدعوى والأخذ منها بما تطمئن إليه وإطراح ما عداه وفي أن تستخلص العلم بالجريمة وظروفها من قرائن الأحوال في الدعوى وهو ما لم يخطيء الحكم المطعون فيه في تقديره. لما كان ذلك، وكان الحكم قد عرض لما أثاره الطاعن والمتهم الثالث بشأن انتفاء مسئوليتهما عن التعويض ورد عليه بقوله "فإن ذلك مردود بما نصت عليه المادة ١٦٩ مدني من أنه إذ تعدد



المستولون عن فعل ضار كانوا متضامنين في إلزامهم بتعويض الضرر وتكون المسؤولية فيما بينهم بالتساوي إلا إذا عين القاضي نصيب كل منهم في التعويض وعلى ذلك ومتى ثبت للحكمة علم المتهمين الثاني والثالث في جريمة الاختفاء للسرقة كانوا مسئولين مع المتهم الأول الذي ثبتت إدانته الأمر الذي يتعين معه إلزام المتهمين جميعا متضامنين بتعويض الضرر الأدبي والمادي الذي لحق المجنى عليهم وفقا للمادة ١٦٣ من القانون المدني " وما أورده الحكم فيما تقدم بيانه واضح الدلالة على أن التضامن بين الطاعن والمتهمين الأول والثالث قاصر على تعويض الضرر الناتج عن جريمة السرقة التي ارتكبها المتهم الأول وجريمة إخفاء الأشياء المسروقة التي دين بها الطاعن والمتهم الثالث دون الضرر الناتج من جناية القتل العمد المقترنة التي استقل بها المتهم الأول . لما كان ذلك ، وكان لا يشترط قانونا في الحكم بالتضامن على المسئولين عن التعويض أن يكون الخطأ الذي وقع منهم واحدا بل يكفي أن يكون قد وقع من كل منهم خطأ ولو كان غير الذي وقع من زميله أو زملائه متى كانت أخطاؤهم مجتمعة قد سببت للضرر ضررا واحدا ولو كانت مختلفة أو لم تقع في وقت واحد وترتبا على ذلك فإنه مادام الخطأ الذي يقع من السارق بفعل السرقة يتلاقى في نتيجته مع الخطأ الذي يقع ممن يخفى المسروق بالنسبة للسال الذي يقع عليه فعل الاختفاء ويتلاقى معه في الضرر الذي يصيب المضرور بحرماته من ماله ، فإن الحكم إذ أزم الطاعن بإعتباره مخفيا لحانب من الأموال المسروقة بأن يدفع مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت بالتضامن مع السارق يكون قد أصاب الحق ولم يخطيء في شيء . لما كان كل ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس .

وحيث إن النيابة العامة وإن كانت قد عرضت القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم عملا بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد ميعاد الأربعين يوما المنصوص عليه في المادة ٣٤ من هذا القانون إلا أن تجاوز الميعاد المذكور لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة طبقا لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة . لما كان ذلك ، وكان الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه



الأول ... .. قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دانه بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من اعترافه الصريح في تحقيقات النيابة العامة ومن أقوال شهود الإثبات وتقرير الصفة التشريعية وتقارير المعامل الكيماوية وكلها مردودة إلى أصولها الثابتة في الأوراق وتؤدي إلى مارتبه الحكم عليها)، كما استظهر الحكم نية القتل وظرفي الاقتران والارتباط على ما هما معروفان به في القانون، وتناول الدفع ببطلان الاعتراف المعزوف إلى المحكوم عليه ودحضه في منطق سائع، وجاء الحكم خلوا من مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله، وقد صدر من محكمة مشكلة وفقا لقانون ولها ولاية الفصل في الدعوى، ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى بما يغير ما انتهى إليه الحكم بالنسبة إلى المحكوم عليه، فإنه يتعين قبول عرض النيابة وإقرار الحكم الصادر باعدام المحكوم عليه ... ..

## جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار جمال صادق المرصفاوى رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
سيد الدين عطية ، وحمد أبو الفتوح الشربيني ، وإبراهيم أحمد الديوانى ، وسيد السيد  
محمد الشربيني .

( ٢٤١ )

الطعن رقم ٩٩٢ لسنة ٤٣ القضائية

حكم . " تسببيه . تسبب غير معيب " . دفاع . الإخلال بحق الدفاع .  
ما لا يوفره " . مواد مخدرة .

عدم التزام المحكمة بإجابة طلب نظر الدعوى مع قضية أخرى إذا كان القصد منه تجريح أقوال  
الشاهد وليس من شأنه أن يؤدي إلى البرائة أو ينفي القوة للتدليلية للأدلة القائمة في الدعوى .  
مثال في جريمة إحرار مخدر .

متى كان طلب الطاعن نظر دعواه مع قضية جنائية أخرى — للتدليل على  
تطبيق الاتهام تأسيسا على أن الضابط كان وقت الضبط مشغولا بضبط هذه  
الجناية وأن المخدر المنسوب إحراره إلى الطاعن إنما هو من حصيلة المضبوطات  
فيها — قد قصد به تجريح أقوال الشاهد ، ومثل هذا الطلب لا تلتزم المحكمة  
بإجابته ما دام أنه ليس من شأنه أن يؤدي إلى البرائة أو ينفي القوة للتدليلية  
للأدلة القائمة في الدعوى ، وكانت المحكمة قد أفصحت عن اطمئنانها إلى أقوال  
شاهدي الإثبات — الضابط والشرطى — وصحة تصويرهما للواقعة ، فإن ما يثيره  
الطاعن في وجه النعى لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وهو  
ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه .

## الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٩ من أغسطس سنة ١٩٧١ بدائرة مركز دمياط محافظة دمياط : أحرز وحاز بقصد الاتجار جواهر مخدرة "حشيشا وأفينا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا لمواد الإتهام فقررو ذلك في ٥ يناير سنة ١٩٧٢ ومحكمة جنايات دمياط بعد أن عدلت الوصف إلى أن المتهم في الزمان والمكان المشار إليهما حاز وأحرز جوهريين مخدرين ( حشيشا وأفينا ) بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٧٢ عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند رقم ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستين وتغريمه مبلغ خمسمائة جنيه ومصادرة الجوهريين المخدرين المضبوطين . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحراز جواهر مخدرة بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد شابه قصور في التسيب وإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن المدافع عن الطاعن استأجل لنظر الدعوى مع قضية الجناية رقم ٣٢٤٠ لسنة ١٩٧١ مركز دمياط للتدليل على تلفيق الإتهام تأسيسا على أن الضابط كان وقت الضبط مشغولا بضبط هذه الجناية وأن المخدر المنسوب إحرازه إلى الطاعن ، إنما هو من حصيلة المضبوطات فيها ، إلا أن المحكمة لم تستجب لطلبه ولم تأمر بضم قضية الجناية المذكورة ولم تعن بالرد عليه بما يفنده .



وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحراز المخدر التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شاهدي الإثبات وما ثبت من تقرير التحليل وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، لما كان ذلك ، وكان طلب نظر هذه الدعوى مع القضية الأخرى قد قصد به تبريح أقوال الشاهد ومثل هذا الطلب لا تلتزم المحكمة بإجابته ما دام أنه ليس من شأنه أن يؤدي إلى البراءة أو ينفي القوة التدليلية للأدلة القائمة في الدعوى ، وكانت المحكمة قد أفصحت عن اطمئنانها إلى أقوال شاهدي الإثبات — الضابط والشرطي — ومحة تصويرهما للواقعة ، فإن ما يشير به الطاعن في وجه النعي لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه ، لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

## جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصاوي رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :  
 محمد الدين عطية ، وحسن أبو الفتوح الشريفي ، وإبراهيم أحمد الديواني ، وحسن علي المغربي

( ٢٤٢ )

### الطعن رقم ٩٩٦ لسنة ٤٣ القضائية

( ١ و ٢ و ٣ و ٤ ) هتك عرض . حكم . "تسببيه . تسبیب غیر معیّب" .  
 نقض . " المصلحة في الطعن " . عقوبة . " العقوبة المبررة " .

( ١ ) جريمة هتك العرض بالقوة . استعمال القوة المادية فيها . غير لازم . كفاية إثبات  
 الفعل الحادث للحياة العرضي للجنى عليه بغير رضائه . مثال لتعيب سائق .

( ٢ ) تحدث الحكم استقلالاً عن ركن القوة . غير لازم .

( ٣ ) النفي على الحكم نصوره في التدليل على توافر ركن القوة . لامصلحة فيه ما دامت العقوبة  
 المقررة بها مبررة في القانون حتى مع عدم توافره .

( ٤ ) لطلب الذي تلزم محكمة الموضوع باجابه أو الرد عليه . ماهيته ؟

( ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ ) إجراءات المحاكمة . إثبات . " بوجه عام " .  
 " شهود " . " خبرة " . حكم . " تسببيه . تسبیب غیر معیّب " . دفاع .  
 " الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره " .

( ٥ ) حق المحكمة في الاستغناء عن سماع للشهود . شرطه ؟

( ٦ ) النفي على المحكمة فعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها . غير مقبول . مثال في شأن  
 طلب بحث فصائل الحيوانات المتويزة في جريمة هتك عرضي .

( ٧ ) جواز الأخذ برواية متفرقة . شرط ذلك ؟

( ٨ ) تناقض أقوال الشهود . لا يعيب الحكم . شرط ذلك .

( ٩ ) وزف أقوال الشهود ، موضوعي .

( ١ ) الخطأ في الإسناد الذي يعيب الحكم . هو ما يؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت إليها .

١ — لا يشترط في جريمة هتك العرض بالقوة استعمال القوة المادية بل يكفي إثبات الفعل الخادش للحياء العرضي لأجنبي عليه بغير رضائه . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته أخذاً من أقوال شهود الإثبات التي اطمأن إليها أن الطاعن وهو مدير المدرسة التي يلتحق بها المجني عليه قد استدعاه إلى غرفه نومه الملحقة بمكتبه بالمدرسة وخلع عنه سرواله وأرقده ثم هتك عرضه فخرج بعد ذلك باكياً وبادر بإبلاغ بعض زملائه وخاله ، فإن هذا الذي أورده الحكم كاف لإثبات توافر ركن القوة .

٢ — لا يلزم أن يتحدث الحكم عن ركن القوة في جريمة هتك العرض على استقلال متى كان ما أورده الحكم من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه .

٣ — لا مصلحة للطاعن في النعي على الحكم بالقصور في صدد التدليل على توافر ركن القوة في جريمة هتك العرض مادامت العقوبة المقضى بها مبررة في القانون حتى مع عدم توافره .

٤ — من المقرر أن الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ، ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه في طلباته الختامية .

٥ — خولت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ ، المحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، يستوى أن يكون للقبول صريحاً أو ضمناً بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه . ولما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن



أو المدافع عنه لم يتمسك بسماعه للشهود من التلاميذ مما يستفاد منه النزول الضمني عن سماعهم ، فإن المحكمة لا تكون مخطئة إذا هي صولت على أقوالهم في التحقيق الابتدائي دون سماعهم مادامت أقوالهم كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة .

٦ — متى كان البين من محضر الجلسة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يثر شيئاً بشأن بحث فصائل الحيوانات المنوية ، فلا يقبل النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها .

٧ — لا يمنع القانون المحكمة من الأخذ برواية منقولة متى ثبتت صحتها واقتضت بصدورها عن نقلت عنه .

٨ — تناقض أقوال الشهود على فرض حصوله لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصاً سائفاً بما لا تناقض فيه .

٩ — من المقرر أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي تؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء على أقواله مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها .

١٠ — الخطأ في الاسناد الذي يعيب الحكم هو ذلك الذي يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت إليها . ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه من أنه ليس من الطبيعي أن تترك آثار المتى على غطاء سرير الطاعن مدة طويلة — بفرض أنه ليس له مأخذ من الأوراق — فإنه لا أثر له فيما خلصت إليه المحكمة من عقيدة . ومن ثم فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ۵ ديسمبر سنة ۱۹۷۰ بدائرة قسم العطارين محافظة الإسكندرية ، هتك عرض .. .. الذي لم يبلغ ست عشرة سنة بالقوة بأن أرقده وحك قضيه في دبره وذلك على النحو المبين بالتحقيقات حالة كون المنهم من المتولين تربية المجنى عليه "مدير المدرسة المالحق بها" ، وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمسنتين ۱/۲۷۶ و ۱/۲۶۸ - ۲ من قانون العقوبات ، فقرر ذلك في ۹ مارس سنة ۱۹۷۲ ، ومحكمة جنايات الإسكندرية قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ۲ يونيو سنة ۱۹۷۲ عملا بمبادئ الاتهام بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة مدة سبع سنوات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة هتك عرض صبي لم يبلغ ست عشرة سنة كاملة بالقوة قد شابه قصور في التسبب وإخلال بحق الدفاع وفساد في الاستدلال وخطأ في الإسناد ، ذلك بأنه لم يستظهر عدم بلوغ المجنى عليه هذه السن إذ خلا التحقيق من تحديدها ولم تطلع المحكمة على شهادة ميلاد المجنى عليه كما أنها لم تستظهر ركن القوة أو صفة كل من الطاعن والمجنى عليه . هذا إلى أن الطاعن قد أسس دفاعه على تلفيق التهمة لرفضه تخفيض الرسوم الدراسية المقررة على المجنى عليه ، ورفضه عضوية والده الأخير في مجلس الآباء ، وقد طلب في هذه السبيل سماع أقوال كل من .. .. و .. بيد أن المحكمة لم تستجب طلبه وأغلقت إيرادا وردا . وأن الحكم اعتمد في قضائه على أقوال المجنى عليه على الرغم من تناقضها ، وعلى أقوال بعض التلاميذ من زملائه دون أن تسمع هي شهادتهم فضلا عن أنها شهادة سماعية ، كما أن المحكمة عولت على وجود آثار مني بسرور المجنى عليه وبغطاء سرير الطاعن دون الركون إلى أهل الخبرة لتحديد فصيلة الحيوانات المنوية ، وأخيرا ذهب الحكم - دون سند - إلى أن آثار المنى التي بغطاء سرير الطاعن ،

قد مضت عليها مدة طويلة ، كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب تقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت ببيانا لواقعة الدعوى ما مجمله أن الشاهد ... أبلغ الشرطة بأن الطاعن وهو مدير مدرسة ... هتك عرض ابن أخته — المحبى عليه — التلميذ بهذه المدرسة ، وقد عول الحكم في قضائه على أقوال المبلغ و ... وما قرره الطفل المحبى عليه وزملائه التلاميذ ... و ... و ... وما ثبت من تقرير المعامل الكيماوية ، وحصل الحكم من أقوال المبلغ أن المحبى عليه عاد من المدرسة متأخراً وأبلغه أن الطاعن خلع عنه سرواله وأرقده على سرير في غرفة نومه الملحقة بمكتبه بالمدرسة التي يديرها وهتك عرضه وأورد ما قرره المحبى عليه من أن الطاعن دعاه إلى مكتبه بالمدرسة بواسطة زميل له ثم أرقده على السرير في حجرة نومه الملحقة بمكتبه بعد أن خلع عنه سرواله وأمنى في دبره وأعطاه قطعة من الحلوى وصرفه ، وحصل من أقوال التلميذ ... أنه رأى المحبى عليه متوجها إلى مكتب الطاعن بالمدرسة بناء على استدعائه بواسطة زميل آخر وأبصر الطاعن بصحب المحبى عليه إلى حجرة نومه الملحقة بمكتبه ثم رأى المحبى عليه يغادرها باكياً وأخبره أن الطاعن أتى معه فعلا شائنا وانتهى الحكم إلى أنه قد ثبت لديه أن الطاعن قد هتك عرض الطفل المحبى عليه الذي لم يبلغ من العمر ست عشرة سنة كاملة بالقوة حالة كون الطاعن من المتولين تربيته — مديرا للمدرسة التي يلتحق بها الطفل — لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم من كون المحبى عليه طفلا لم يبلغ هذه السن — فإن في ذلك ما يكفي لاستظهار هذا الركن وليس يقبل من الطاعن الجدل في سن المحبى عليه لأول مرة أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك ، وكانت جريمة هتك العرض بالقوة لا يشترط فيها استعمال القوة المادية بل يكفي إتيان الفعل الحادش للحياء العرضي للمحبى عليه بغير رضائه وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته أخذا من أقوال شهود الإثبات التي اطمأن إنيها أن الطاعن وهو مدير المدرسة التي يلتحق بها المحبى عليه قد استدعاه إلى غرفة نومه الملحقة بمكتبه بالمدرسة وخلع عنه سرواله وأرقده ثم هتك عرضه فخرج بعد ذلك باكياً وبادر بأبلاغ بعض زملائه وخاله ، فإن هذا الذي أورده الحكم كاف لإثبات توافر ركن القوة ولا يلزم



أن يتحدث عنه الحكم على استقلال متى كان فيما أورده الحكم من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه ، هذا فضلا عن أنه لا مصالحة للطاعن في النعي على الحكم بالقصور في هذا الصدد ما دامت العقوبة المقررة بها مبررة في القانون حتى مع عدم توافره . لما كان ذلك ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه — على ما سلف بيانه — تنبئ عن استظهاره صفة كل من الطاعن والمجننى عليه من أن أولهما مدير المدرسة الملحق بها الآخر فيحسر بذلك عن الحكم قالة القصور في بيان هذه الصفة ، لما كان ذلك ، وكان الطاعن وإن دفع بتلفيق التهمة من مدرس سابق وأشهد كل من ... و ... على أن ذلك المدرس سبق أن حاول الإيقاع به بيد أن المحكمة سمعت من بعد ذلك شهود الإثبات والنفي ثم ترفع المدافع عن الطاعن دون أن يطلب أيهما حتى ختام المرافعة سماع أى شاهد آخر ، واذ كان من المقرر أن الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع باجابه أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ، ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته الختامية وكان ذلك الطلب على هذا النحو غير جازم فإن ما ينعاه الطاعن من الإخلال بحق الدفاع لا يكون له محل — لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ قد خولت المحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك يستوى أن يكون القبول صريحا أو ضمنا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يتمسك بسماع الشهود من التلاميذ مما يستفاد منه التزول الضمني عن سماعتهم فإن المحكمة لا تكون مخطئة إذا هي عولت على أقوالهم في التحقيق الابتدائي دون سماعتهم ما دامت أقوالهم كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة — لما كان ذلك ، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه — أنه وإن استند فيما استند إليه إلى وجود آثار منوية بسر وال المجنى عليه وبغطاء صرير الطاعن وعزز بها أدلة الثبوت التي أوردها غير أنه لم يتخذ منها دليلا أساسيا في ثبوت الاتهام قبل الطاعن . وكان البين من محضر الجلسة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يترشثا بشأن بحث فصائل الحيوانات المنوية ، فلا يقبل النعي على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها . لما كان ذلك ، وكان القانون لا يمنع المحكمة من الأخذ برواية منقولة متى ثبتت صحتها واقتنعت بصدورها عن نقلت عنه ، فإن نعى الطاعن

على الحكم أخذه بأقوال بعض شهود الإثبات مع أنها سماعية لا يكون مقبولا .  
لما كان ذلك ، وكان تناقض أقوال الشهود على فرض حصوله لا يعيب الحكم  
ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا بما لا تناقض فيه —  
كما هي الحال في الدعوى — فإن منازعة الطاعن في القوة التدليلية بشهادة  
المجنى عليه وسائر شهود الإثبات على النحو الذي ذهب إليه لا يعدو أن تكون  
جدلا موضوعيا في تقدير الدليل مما لا يقبل التصدي له أمام محكمة النقض  
لما هو مقرر من أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي تؤدي فيها  
شهادته وتعويل القضاء على أقواله مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها  
من شبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره  
التقدير الذي تطمئن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها ، ومن ثم يكون هذا  
الوجه من الطعن غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الخطأ في الإسناد الذي  
يعيب الحكم هو ذلك الذي يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت إليها ،  
وكان ما أورده الحكم المطعون فيه من أنه ليس من الطبيعي أن تترك آثار المني  
على غطاء سرير الطاعن مدة طويلة بفرض أنه ليس له مأخذ من الأوراق ،  
فإنه لا أثر له فيما خلصت إليه المحكمة من عقيدة . لما كان ما تقدم جميعا ،  
فإن الطعن يكون برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصافي ورئيس المحكمة ، وحضرة السادة  
الستشاريين : سعد الدين عطيه ، وحسن أبو الفتوح الشريفي ، وإبراهيم أحمد الديواني ، وعبد الحميد  
محمد الشريفي .

( ٢٤٣ )

### الطعن رقم ٩٩٧ لسنة ٤٣ القضائية

أمر بالألا وجه . نقض . " أسباب الطعن . توقيعها " . " الصفة في الطعن " .  
نيابة عامة . مستشار الإحالة .

طعن النيابة في الأمر بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية . وجوب توقيع أسبابه من النائب  
العام أو المحامي العام المختص . جواز توكيل أيهما أحد أعوانه مقصور على التقرير بالطعن .  
المادة ١٩٣ إجراءات .

خلو الأوراق مما يفيد إقرار النائب العام أو المحامي العام المختص أسباب الطعن الموقعة  
من رئيس النيابة . أثره : عدم قبول الطعن شكلاً لانتهاء الصفة .

إن المادة ١٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية لا تميز الطعن أمام محكمة  
النقض في الأمر الصادر من مستشار الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى إلا للدعى  
بالحقوق المدنية وللنائب العام أو للمحامي العام في دائرة اختصاصه — طبقاً  
للمادة ٣٠ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥  
الذي حصل التقرير والإيداع في ظله — ولما كان القانون في مادتيه سالفتي الذكر  
إنما أراد قصر حق الطعن على النائب العام أو المحامي العام المختص ، ولئن جاز  
لأيهما أن يوكل أحد أعوانه في التقرير بالطعن ، إلا أنه لما كانت أسباب الطعن  
هي أساسه وجوهره ، فيتعين أن يوقعها النائب العام أو المحامي العام ، فاذا ناط  
وضع الأسباب بأحد أعوانه لزم أن يقرها هو . لما كان ذلك ، وكانت أسباب



الطعن قد وقعها رئيس النيابة وخلت الأوراق مما يفيد إقرار النائب العام أو المحامي العام إياها ، فإن الطعن يكون غير مقبول لتخلف شرط الصفة فيمن وقع الأسباب .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٧ فبراير سنة ١٩٧٢ بدائرة مركز نجع حمادى محافظة قنا : زرع بقصد الاتجار نباتات ممنوع زراعتها ( نباتات الحشيش ) وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ٢٨ و ٢٩ و ٣٤ / ٢ و ٤٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١ من الجدول ٥ المرفق ، وبتاريخ ١٣ يونيو سنة ١٩٧٢ أمر مستشار الإحالة بمحكمة قنا الابتدائية حضوريا بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المتهم مع مصادرة شجيرات الحشيش المضبوطة اداريا وعلى النيابة العامة اتخاذ باقى الإجراءات . فطعنّت النيابة العامة فى هذا الأمر بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

من حيث إنه يبين من الأوراق أن الأمر المطعون فيه صدر من مستشار الإحالة فى ١٣ من يونيو سنة ١٩٧٢ بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده ، فقرر رئيس نيابة قنا فى أول يولييه سنة ١٩٧٢ بالطعن فيه أمام محكمة النقض بتوكيل من المحامى العام المختص وقد أودعت فى الغد الأسباب التى بنى عليها الطعن . إلا أنه يبين من الاطلاع عليها أن رئيس النيابة هو الذى وقعها ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية لا تجيز الطعن أمام محكمة النقض فى الأمر الصادر من مستشار الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى إلا للمدعى بالحقوق المدنية وللنائب العام أو للمحامى العام فى دائرة اختصاصه —

طبقا للمادة ٣٠ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ الذي حصل التقرير والإيداع في ظله — وكان القانون في مادتيه سالفتي الذكر، إنما أراد قصر حق الطعن على النائب العام أو المحامي العام المختص، ولئن جاز لأيهما أن يوكل أحد أعوانه في التقرير بالطعن، إلا أنه لما كانت أسباب الطعن هي أساسه وجوهه، فيتعين أن يوقعها النائب العام أو المحامي العام، فإذا ناط وضع الأسباب بأحد أعوانه لزم أن يقرها هو. لما كان ذلك، وكانت أسباب الطعن قد وقعها رئيس النيابة وملت الأوراق مما يفيد إقرار النائب العام أو المحامي العام بإياها. فإن الطعن يكون غير مقبول لتخلف شرط الثقة فيمن وقع الأسباب.

---

## جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٣

رئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصفاوى رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : سعد الدين عطية ، وحسن أبو الفتوح الشرفى ، وإبراهيم أحمد الديوانى ،  
وحسن على المغربى .

( ٢٤٤ )

الطعن رقم ١٠٠٨ لسنة ٤٣ القضائية

(١) حكم . "تحويله" . "إصداره" .

العبارة فى الحكم بنسخته الأصلية التى يحورها الكاتب ويوقع عليها القاضى وتحفظ فى ملف الدعوى  
وتسكون المرجع فى أخذ الصورة التنفيذية وفى الطعن فيه . ورقة الحكم قبل التوقيع — أصلا  
أو مسودة — لا تعدو مشروعا .

(٢) دعوى جنائية . "القيود التى ترد على تحريكها" . جمارك . تهريب  
جمركى . تبغ . دخان . نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .  
قانون . "تفسيره" .

الأصل أن حق النيابة العامة فى رفع الدعوى الجنائية ومباشرتها مطلق . حالات الطلب من القيود  
التي ترد على حقها استثناء .

صدور طلب باقامة الدعوى الجنائية طبقا لقانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . أثره استرداد النيابة  
حريتها كاملة . مباشرتها الإجراءات من بعد ذلك قبل شخص معين ورفع الدعوى عليه . لا صلة لها  
بالطلب . وجوب تمام هذه الإجراءات طبقا لقواعد الاختصاص التى نظمها القانون بنقض النظر  
عن الاختصاص المكافى لعضو النيابة الذى وجه إليه الطلب .

(٣) محكمة الموضوع . "سلطتها فى تقدير الدليل" . إجراءات المحاكمة .  
طعن . "الطعن بالتروير" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" .  
نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .



الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى . من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع دون التزام منها بإجابه .

تقدير القوة للتدليلية لعناصر الدعوى . من حق محكمة الموضوع . هي الخيار الأمل فباستطيع الفصل فيه بنفها أو بالاستماعة بخير يخضع رأيه لتقديرها .

١ - من المقرر أن العبرة في الحكم هي بنسخته الأصلية التي يحررها الكاتب ويوقع عليها القاضي وتحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في أخذ الصورة التنفيذية وفي الطعن عليه من ذوي الشأن ، وأن ورقة الحكم قبل التوقيع - سواء كانت أصلا أو مسودة - لا تكون إلا مشروعا للمحكمة كامل الحرية في تغييره وفي إجراء ما تراه في شأن الوقائع والأسباب مما لا تحدده حقوق الخصوم عند إرادة الطعن . ولما كان يبين من مراجعة النسخة الأصلية للحكم الغيابي الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه أنه صدر باسم الأمة وحمل تاريخ إصداره كما استوفى كافة شرائط الصحة التي يتطلبها القانون ، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد يكون غير ذي وجه .

٢ - ان الأصل المقرر بمقتضى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية أن النيابة العامة تختص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقا لقانون وأن اختصاصها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد إلا استثناء من نص الشارع ، وأحوال الطلب هي من تلك القيود التي ترد على حقها استثناء من الأصل المقرر مما يتعين الأخذ في تفسيره بالتضييق ، وأن أثر الطلب متى صدر رفع القيد عن النيابة رجوعا إلى حكم الأصل في الإطلاق . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه : " لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية إجراءات في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون إلا بطلب مكتوب من وزير الخزانة أو من ينوبه " . والبين منها أن كل ما اشترطه الشارع بالنسبة لجريمة تهريب التبغ موضوع الاتهام هو أن يسبق اتخاذ الإجراءات فيها أو رفع الدعوى العمومية عنها طلب ثابت بالكتابة من وزير الخزانة أو من ينوبه ، أما مباشرة الإجراءات بعد ذلك قبل شخص معين وإسناد التهمة إليه ورفع الدعوى عليه فهي إجراءات تالية ولا اتصال لها بالطلب الصادر

من الجريمة . ويترب تفريعا على ماتقدم أنه متى قدم الطلب من يملكه قانونا إلى النيابة العامة - بصرف النظر عن الاختصاص المكانى لمن وجه إليه الطلب - استردت النيابة حقها كاملا فى اتخاذ مآتراه من إجراءات وفقا للقواعد العامة فى الاختصاص التى ينظمها القانون ولا يلزم بحال من الأحوال أن يقوم بذلك عضو النيابة الذى وجه إليه الطلب وإنما يكفى بل ويتحتم أن يباشر تلك الإجراءات عضو النيابة المختص . والقول بغير ذلك ، فيه تخصيص بغير تخصيص وإلزام بما لا يلزم . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى مدوناته أن النيابة العامة لم تباشر حقها فى رفع الدعوى الجنائية على الطاعن إلا بعد صدور طلب من مدير جمر ك القاهرة الذى يملك إصداره بناء على القرار الوزارى رقم ۱۳ لسنة ۱۹۶۵ ، وكان الطاعن لا ينازع فيما أورده الحكم من ذلك فإن ما يثيره من قالة الخطأ فى تطبيق القانون لا يكون له محل .

۳ - من المقرر أن الطعن بالتزوير فى ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها هو من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع الى لا تلزم بإجابته لأن الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة فى تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهى الخبير الأعلى فى كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها مادامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التى لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء الرأى فيها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لطلب الطاعن الطعن بالتزوير فى الفاتورة التى قدمها المتهم الآخروأطرحه استنادا إلى ماقرره الأخير من أنه اشترى من الطاعن بمقتضاها عبوات الدخان مثار الاتهام ، فضلا عن أن هذه الفاتورة وتلك العبوات تحمل اسمه ، وهو الأمر الذى لا يدحضه الطاعن ، وكانت المحكمة لم تر - للأسباب السائغة التى ساقتها وبما لها من حرية تقدير الطعن بالتزوير وأدلته - ما يوجب عليها إحالة الطعن إلى النيابة العامة أو تحقيقه بنفسها فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يعدو أن يكون طلبا للتأجيل لاتخاذ إجراء لا تلزم المحكمة فى الأصل بالاستجابة إليه مادامت قد استخلصت من وقائع الدعوى عدم الحاجة إليه ولا يصح أن يعاب عليها التفاتها عنه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما في يوم ۲۵ أبريل سنة ۱۹۷۲ بدائرة بندر دمياط محافظة دمياط . الأول : ( أولا ) حاز دخانا مغشوشا على النحو المبين بالأوراق . ( ثانيا ) عرض للبيع الدخان الليبي المشار إليه بالأوراق على خلاف القانون ( ثالثا ) هرب التبغ المشار إليه بالأوراق بأن حازه وتداوله مغشوشا مع علمه بذلك . الثاني : ( أولا ) أنتج دخانا مغشوشا على النحو المبين بالأوراق . ( ثانيا ) تداول الدخان المشار إليه بالأوراق على خلاف القانون ( ثالثا ) هرب التبغ المشار إليه بالأوراق بأن استورده وتداوله مغشوشا مع علمه بذلك . وطلبت عقابهما بالمواد ۱ و ۲ و ۳ و ۶/۱ من القانون رقم ۷۴ لسنة ۱۹۳۳ المعدل بالقانون رقم ۷۹ لسنة ۱۹۴۴ و ۸۶ لسنة ۱۹۴۸ والقانون ۹۲ لسنة ۱۹۶۴ ، وادعت مصلحة الجمارك مدنيا قبل المتهمين متضامين بمبلغ تسعمائة وأربعة وثلاثين جنيها وأربعمائة وثمانين مليا على سبيل التعويض ، ومحكمة بندر دمياط الجزئية قضت في الدهوى بتاريخ ۱۰ نوفمبر سنة ۱۹۶۹ غيابيا عملا بمواد الاتهام بتغريم كل من المتهمين مائة جنية وألزمتها بأن يدفع متضامين لمصلحة الجمارك مبلغ تسعمائة وأربعة وثلاثين جنيها وأربعمائة وثمانين مليا ومصادرة العينات . فعارض الثاني ، وقضى في معارضته بتاريخ ۹ فبراير سنة ۱۹۷۱ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيين الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف ، ومحكمة دمياط الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت في الدعوى بتاريخ ۲۷ يونيو سنة ۱۹۷۲ حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيين الحكم المستأنف . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أنه إذ دان الطاعن بجريمة تهريب التبغ وغيرها قد شابه بطلان وخطأ في تطبيق القانون وتأويله كما انطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الحكم الغيابي الابتدائي المؤيد لأسبابه



بالحكم المستأنف والمكمل بالحكم المطعون فيه لم يستوف شرائط صحته من حيث وجوب صدوره في ظل دستور ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ باسم الأمة واستكمال بيانات الديباجة وتاريخ الاصدار إذ لم تحو الأوراق سوى مسودة لأسبابه كتبت بشكل غير منتظم ولم تأخذ شكل تحرير الأحكام . ثم إن الطلب الصادر من مدير جمارك القاهرة بتحريك الدعوى العمومية وفقا للمادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ — في شأن تهريب التبغ — وجه إلى وكيل نيابة الأزبكية في حين أن من تولى رفع الدعوى العمومية هو وكيل نيابة دمياط ، ومن ثم تكون الدعوى قد حركت بغير الطريق القانوني . وأخيرا فإن المحكمة رفضت تمكين الطاعن من الطعن بالتزوير على الفاتورة المنسوب صدورها إليه والتي ادعى المتهم الآخر أنه اشترى منه بمقتضاها التبغ موضوع الاتهام ، وردت على هذا الطلب الجوهري بما لا يصلح ردا .

وحيث إنه لما كان من المقرر أن العبرة في الحكم هي بنسخته الأصلية التي يحورها الكاتب ويوقع عليها القاضي وتحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في أخذ الصورة التنفيذية وفي الطعن عليه من ذوى الشأن ، وأن ورقة الحكم قبل التوقيع — سواء كانت أصلا أو مسودة — لا تكون إلا مشروعا للحكمة كامل الحرية في تغييره وفي إجراء ما تراه في شأن الوقائع والأسباب مما لا تحدده حقوق الخصوم عند إرادة الطعن ، وكان يبين من مراجعة النسخة الأصلية للحكم الغيابي الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه أنه صدر باسم الأمة وحمل تاريخ إصداره كما استوفى كافة شرائط الصحة التي يتطلبها القانون ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد يكون غير ذي وجه . لما كان ذلك ، وكان الأصل المقرر بمقتضى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية أن النيابة العامة تختص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقا للقانون ، وأن اختصاصها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه

القيد إلا استثناء من نص الشارع ، وأحوال الطلب هي من تلك القيود التي ترد على حقها استثناء من الأصل المقرر ، مما يتعين الأخذ في تفسيره بالتضييق ، وأن أثر الطلب متى صدر رفع القيد عن النيابة رجوعاً إلى حكم الأصل في الإطلاق . لما كان ذلك وكانت المادة ٤ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ مالف الذكر تنص على أنه : " لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية إجراءات في الجرائم المنصوص عليها في القانون إلا بطلب مكتوب من وزير الخزانة أو من ينيبه " . والبين منها أن كل ما اشترطه الشارع بالنسبة لجريمة تهريب التبغ موضوع الاتهام هو أن يسبق اتخاذ الإجراءات فيها أو رفع الدعوى العمومية عنها طلب ثابت بالكتابة من وزير الخزانة أو من ينيبه ، أما مباشرة الإجراءات بعد ذلك قبل شخص معين وإسناد التهمة إليه ورفع الدعوى عليه فهي إجراءات قالية ولا اتصال لها بالطلب الصادر عن الجريمة . ويترتب تفرعاً على ما تقدم أنه متى قدم الطلب ممن يملكه قانوناً إلى النيابة العامة — بصرف النظر عن الاختصاص المكاني لمن وجه إليه الطلب — استردت النيابة حقها كاملاً في اتخاذ ما تراه من إجراءات وفقاً للقواعد العامة في الاختصاص التي ينظمها القانون ولا يلزم بحال من الأحوال أن يقوم بذلك عضو النيابة الذي وجه إليه الطلب وإنما يكفي بل ويتحتم أن يباشر تلك الإجراءات عضو النيابة المختص . والقول بغير ذلك ، فيه تخصيص بغير مخصص وإلزام بما لا يلزم ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته أن النيابة العامة لم تباشر حقها في رفع الدعوى الجنائية على الطاعن إلا بعد صدور طلب من مدير جمر ك القاهرة الذي يملك إصداره بناء على القرار الوزاري رقم ١٣ لسنة ١٩٦٥ وكان الطاعن لا ينازع فيما أورده الحكم من ذلك فإن ما يشير من حالة الخطأ في تطبيق القانون لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لطلب الطاعن الطعن بالتزوير في الفاتورة التي قدمها المتهم الآخر وأطرحة استناداً إلى ما قرره الأخير من أنه اشترى من الطاعن بمقتضاها

عبوات الدخان مثار الاتهام ، فضلا عن أن هذه الفاتورة وتلك العبوات تحمل اسمه ، وهو الأمر الذى لا يدحضه الطاعن . ولما كان من المقرر أن الطعن بالتزوير فى ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها هو من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع التى لا تلتزم بإجابته لأن الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة فى تقدير القوة التدايلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهى الخبير الأعلى فى كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها مادامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التى لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء الرأى فيها ، وكانت المحكمة لم تر — للأسباب السائغة التى ساقها وبما لها من حرية تقدير الطعن بالتزوير وأدلته — ما يوجب عليها إحالة الطعن إلى النيابة العامة أو أن تحققه بنفسها فإن ما يشير به الطاعن فى هذا الشأن لا يعدو أن يكون طلبا للتأجيل لاتخاذ إجراء لا تلتزم المحكمة فى الأصل بالاستجابة إليه مادامت قد استخلصت من وقائع الدعوى عدم الحاجة إليه ولا يصح أن يعاب عليها التفاتها عنه ، ومن ثم يكون النهى على الحكم فى هذه الخصوصية غير قويم . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متمينا رفضه موضوعا .



## جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصفاوى رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
سيد الدين عطيه ، وحسن أبو الفتوح الشربيني ، وعبد الحميد محمد الشربيني ، وحسن على المغربي .

( ٢٤٥ )

### الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٣ القضائية

١ - جمارك . تصالح . دعوى جنائية . ” إنقضاؤها ” . محكمة الموضوع .  
” سلطتها في تقدير الدليل ” . حكم . ” تسببه . تسبب غير معيب ” .  
تبغ . دخان .

تقدير إبرام التصالح مع مصلحة الجمارك . من المسائل الواقعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع .

٢ - تبغ . دخان . تهريب جمركي . جمارك . حكم . ” مالا يعيبه ” . عقوبة .  
” العقوبة المبررة ” . نقض . ” المصلحة في الطعن ” .

نعيب الحكم إدانته الطاعن بجرمة تهريب التبغ عملا بالمواد الثلاث الأولى من القانون ٩٢  
لسنة ١٩٦٤ ، لايجدى . مادامت العقوبة المقررة لها هي بذاتها المقررة لجرمة غش التبغ طبقا  
لأحكام القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ والقرار الوزاري ٩١ لسنة ١٩٣٣ المنطبقة على الواقعة  
فمنها .

٣ - إجراءات المحاكمة . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره ” .  
محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير الدليل ” . نقض . ” أسباب الطعن ” .  
مالا يقبل منها ” .

للطعن بالتزوير من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع . مثال .

١ - إن تقدير التصالح من المسائل الواقعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع  
بغير معقب متى كانت المقومات التي أسست عليها قولها فيه تؤدي إلى النتيجة

التي خلصت إليها . وإذ كان الحكم المطعون فيه قد تقي في تدليل سائق — له سنده من الأوراق — إبرام صلح بين الطاعن ومصلحة الجمارك فان منعى الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل .

٢ — أفصحت المادة الأولى من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ عن المقصود بالتبغ في تطبيقه أحكامه ، ونصت المادة الثانية منه على أنه : ” يعتبر تهريباً ( أولاً ) استنابات التبغ أو زراعته محلياً . ( ثانياً ) إدخال التبغ السوداني أو التبغ الليبي المعروف بالطرابلسي أو بذور التبغ بكافة أنواعه إلى البلاد . ( ثالثاً ) غش التبغ أو استيراده مغشوشاً ، ويعتبر من الغش إعداد التبغ من أعقاب السجائر أو السيجار أو ما يتخفف من استعمال التباك ( رابعاً ) تداول التبغ المنصوص عليه في الفقرات السابقة أو حيازته أو نقله أو خلطه على غير ما يسمح به القانون وكذلك تداول البذور أو حيازتها أو نقلها “ . ولما كانت الواقعة التي أثبتتها الحكم المطعون فيه في حق الطاعن تكون الجريمة المنصوص عليها في هاتين المادتين والمعاقب عليها وفق المادة الثالثة من القانون نفسه ، والتي طبقها جميعاً الحكم المطعون فيه على الواقعة التي دان الطاعن من أجلها والتي تعتبر تهريب تبغ وفق أحكام هذه المواد ، فضلاً عن كونها تشكل جريمة خلط دخان بمواد غريبة أو دسها فيه بأية نسبة طبقاً لأحكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان والقرار الوزاري رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ فلا جدوى للطاعن من خطأ محكمة الموضوع في هذا الوصف الأخير مادامت العقوبة المقررة للجريمة الأخيرة هي بذاتها المقررة لجريمة غش الدخان وفقاً لأحكام هذا القانون ذاته .

٣ — من المقرر أن الطعن بالتزوير من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع فيجوز لها ألا تحقق بنفسها الطعن بالتزوير وألا تحيله إلى النيابة العامة لتحقيقه وألا تقف الفصل في الدعوى الأصلية إذا قدرت أن الطعن غير جدي وأن الدلائل عليه واهية . ولما كانت محكمة الموضوع هي صاحبة الحق في تقدير كل دليل يطرح عليها تفصل فيه على الوجه الذي ترتاح إليه على ضوء ما تسمعه من أقوال الخصوم والشهود وما تشاهده بنفسها ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن في شأن الطعن بالتزوير على الفاتورة التي قدمها المتهم

الآخر وأطرحه استنادا إلى ماقرره هذا الأخير من أنه اشترى عبوات الدخان - موضوع الدعوى - من مصنع الطاعن بالإضافة إلى أن تلك العبوات وههذه العبوات تحمل اسم مصنع الطاعن ، وكان ماقاله الحكم فيما تقدم سائغا ومن شأنه أن يؤدي إلى مارتب عليه من إطراح طلب الطعن بالتزوير فان مايشير الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير محله .

## الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما في يوم ١٥ يناير سنة ١٩٦٧ ببندر دمياط محافظة دمياط . ( المتهم الأول ) بصفته صاحب مصنع ، صنع خفية أدخنة معسلة مغشوشة . ( المتهم الثاني ) حاز وروج أدخنة معسلة مغشوشة . وطلبت معاقبتهما بالمواد ١ و ٢ و ٣ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ، ومحكمة بندر دمياط الجزئية قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٩ عملا بمواد الاتهام بتغريم كل من المتهمين عشرة جنيهات والمصادرة فاستأنف المتهمان والنيابة العامة ، ومحكمة دمياط الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت في الدعوى بتاريخ ٢٥ أبريل سنة ١٩٧٢ بانقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم الثاني لوفاته . ثم قضت حضوريا بتاريخ ٢٧ يونيو سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بتعديل الحكم المستأنف إلى تغريم المتهم مائة جنيه وإلزامه أن يدفع لمصلحة الجمارك تعويضا مدنيا قدره مائة وسبعة وستون جنيها والمصادرة . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة صنع دخان معسل مغشوش وقضى بتغريمه وإلزامه بأن يؤدي تعويضا لمصلحة الجمارك والمصادرة ، قد شابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال وإخلال بحق الدفاع وخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه على الرغم من تصالح الطاعن



مع مصلحة الجمارك ، فإن المحكمة لم تقض بانقضاء الدعوى الجنائية إعمالاً لحكم المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ سنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ ، كما أن الحكم لم يوضح كيف انتهى إلى إدانته بجريرة صنع الدخان المغشوش مع أن المقصود بالدخان المغشوش هو جميع المواد المعدة للبيع أو الاستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه ، وأخيراً فإن الطاعن طلب إلى المحكمة الاستئنافية التصريح له بالطعن بالتزوير في الفاتورة المنسوب لصدورها منه والمقدمة من المتهم الآخر عن البضاعة المضبوطة إلا أن المحكمة لم تستجب له .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريرة التي دان الطاعن بإرتكابها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها عرض لما أناره الطاعن من تصالحه مع مصلحة الجمارك ونفى إبرامه مستنداً إلى إنكار الطاعن عن تقديمه طلباً به وما ثبت من رفض المصلحة مبدأ التصالح . لما كان ذلك ، وكان تقدير التصالح من المسائل الواقعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب متى كانت المقومات التي أسست عليها قولها فيه تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد نفى في تدليل سائغ — له سنده من الأوراق — إبرام صلح بين الطاعن ومصلحة الجمارك ، فإن منعى الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مفاده أنه أثناء قيام رجل الجمارك بتفتيش محل تجارة المتهم الثاني — المتوفى — لضبط مخالفات تتعلق بالإنتاج أو الجمارك ضبطاً لديه كمية من عبوات الدخان المعسل مبيعة من مصنع الطاعن وتحمل إسمه وتبين من فحص عينة منها أنها غير مطابقة للقرار الوزاري رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ لاحتوائها على مواد نباتية غريبة عن الدخان فضلاً عن كمية كبيرة جداً من الدخان الطرابلسي ، وانتهى الحكم إلى إدانة الطاعن وفقاً لأحكام المواد ١ و ٢ و ٣ من القانون رقم ٩٢ سنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ — مواد الاتهام — والمادة ١/٣٢ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكانت المادة الأولى من ذلك القانون قد أفصحت عن المقصود بالتبغ في تطبيق أحكامه ، ونصت المادة الثانية منه على أنه : " يعتبر تهريباً ( أولاً ) استنابات التبغ أو زراعته محلياً . ( ثانياً ) إدخال التبغ السوداني أو التبغ اللبني المعروف بالطرابلسي أو بذور

التبغ بكافة أنواعه إلى البلاد . ( ثالثا ) غش التبغ أو استيراده مغشوشا ، ويعتبر من الغش لإعداد التبغ من أعقاب السجائر أو السيجار أو ما يتخلف عن استعمال التباك . ( رابعا ) تداول التبغ المنصوص عليه في الفقرات السابقة أو حيازته أو نقله أو خلطه على غير ما يسمح به القانون ، وكذلك تداول البذور أو حيازتها أو نقلها . وكانت الواقعة التي أثبتتها الحكم المطعون فيه في حق الطاعن تكون الجريمة المنصوص عليها في هاتين المادتين والمعاقب عليها وفق المادة الثالثة من القانون نفسه ، والتي طبقها جميعا الحكم المطعون فيه على الواقعة التي دان الطاعن من أجلها والتي تعتبر تهريب تبغ وفق أحكام هذه المواد ، فضلا عن كونها تشكل جريمة خلط دخان بمواد غريبة أو دسها فيه - بأية نسبة طبقا لأحكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان والقرار الوزاري رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ ، لما كان ذلك ، فلا جدوى للطاعن من خطأ محكمة الموضوع في هذا الوصف الأخير ، ما دامت العقوبة المقررة للجريمة الأخيرة هي بذاتها المقررة لجريمة غش الدخان وفقا لأحكام هذا القانون ذاته ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن في شأن الطعن بالتزوير على الفاتورة التي قدمها المتهم الآخر وأطرحه استنادا إلى ما قرره هذا الأخير من أنه قد اشترى عبوات الدخان - موضوع الدعوى - من مصنع الطاعن بالإضافة إلى أن تلك الفاتورة وهذه العبوات تحمل اسم مصنع الطاعن . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الطعن بالتزوير من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع فيجوز لها ألا تحقق بنفسها الطعن بالتزوير ولا تحيله إلى النياية العامة لتحقيقه وألا تقف الفصل في الدعوى الأصلية إذا قدرت أن الطعن غير جدي وأن الدلائل عليه واهية ، وكانت محكمة الموضوع هي صاحبة الحق في تقدير كل دليل يطرح عليها تفصل فيه على الوجه الذي ترتاح إليه على ضوء ما تسمعه من أقوال الخصوم والشهود وما تشاهده بنفسها ، وإذا كان ما قاله الحكم فيما تقدم سائغا ومن شأنه أن يؤدي إلى مارتب عليه من إطراح طلب الطعن بالتزوير فإن ما يشير به الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا ومصادرة الكفالة مع إلزام الطاعن بالمصاريف .

## جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٣

بإدارة السيد المستشار / جمال صادق المرصفاوي رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : سعد الدين عطية ، حسن أبو الفتوح الشربيني ، ، وعبد الحميد محمد الشربيني ،  
وحسن طي المغربي .

( ٢٤٦ )

### الطعن رقم ١٠١٤ لسنة ٣٣ القضائية

(أ) إجراءات المحاكمة . إثبات . "شهود" . دفع . "الدفع  
ببطلان سماع الشاهد" . نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

سؤال المحكمة الشاهد بغير تحايفه البين في حضور المتهم ومحاميه ودون اعتراض منها .  
سقوط الحق في الدفع بالبطلان .

(ب) محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . إثبات .  
"بوجه عام" . "شهود" . نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .  
حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" .

تكون محكمة الموضوع عقيدتها مما تعامن إليه من أدلة الدعوى وعناصرها . عدم التزامها  
بان تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاءها مما شهدوا به في أية مرحلة من مراحل  
الدعوى دون أن يؤثر في حكمها تناقضهم في أقوالهم مادامت استخلصت الإدانة منها  
بما لا تناقض فيه .

(ج) نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" . "الصفة في الطعن" .  
إجراءات المحاكمة . مسئولية مدنية . دعوة مدنية .

الطعن بالنقض لبطلان الإجراءات التي بني عليها الحكم . عدم قبوله من لا شأن له به .  
الذي يبطلان الإجراءات لعدم إعلان المشور عن الحقوق المدنية . عدم جوازه من المتهم  
الطامن .



( د ) دعوى جنائية . " القيود التي ترد على تحريكها " . موظفون عموميون . قطاع عام . شركات . حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

العاملون بشركات القطاع العام . عدم مريان المادة ٦٣ لإجراءات عليهم .

( هـ ، و ، ز ) جريمة . " أركانها " . قتل خطأ . إصابة خطأ . مسئولية جنائية . رابطة السببية . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " . حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " خطأ . ضرر .

( هـ ) السرعة التي تصلح أساسا لالسالة الجنائية في جريمة القتل والإصابة الخطأ . تعريضها . تقدير توافرها تستدل به محكمة الموضوع

( و ) الخطأ الموجب للمسئولية الجنائية أو المدنية وتوافر رابطة السببية بينه وبين الضرر . تقديرها محكمة الموضوع .

استخلاص المحكمة أنه لولا خطأ المتهم لما وقع الضرر . كفايته لتوافر السببية

( ز ) الخطأ المشترك . لا ينفي المسؤولية

١ — متى كان البين من محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن سماع المحكمة أقوال أحد الشهود دون حلف يمين كان في حضور الطاعن والمدافع عنه وبغير اعتراض من أيهما فإن هذا يسقط الحق في الدفع بالبطلان .

٢ — إن محكمة الموضوع تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر الدعوى متى كانت سائغة ، وهي غير ملزمة بأن تورد في حكمها من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاءها ، ولها في هذا الشأن أن تأخذ بأقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى ، كما أن التناقض في أقوال الشهود لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الإدانة منها بما لا تناقض فيه .

٣ — من المقرر أن الطعن بالنقض لبطلان الإجراءات التي بني عليها الحكم لا يقبل ممن لا شأن له بهذا البطلان . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في شأن عدم

إعلان المسئول عن الحقوق المدنية بجلسة نظر المعارضة مردود بأنه ما دام هذا الإجراء يتعلق بغيره وكان لا يمسرى في صحة إجراءات محاكمته هو، فإنه لا يجوز له الطعن بطلان ذلك الإجراء .

٤ — من المقرر أن ما نسبته الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية من حماية خاصة على الموظف العام بعدم جواز رفع الدعوى الجنائية ضده بجرمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها إلا من النائب العام أو المأمور العام أو رئيس النيابة العامة ، لا ينطبق على العاملين بشركات القطاع العام .

٥ — إن السرعة التي تصلح أساساً للمساءلة الجنائية في جريمة القتل والإصابة الخطأ ليست لها حدود ثابتة ، وإنما هي التي تتجاوز الحد الذي تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور ومكانه فيتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح وتقدير ما إذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصراً من عناصر الخطأ أو لا تعد مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها .

٦ — من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً مما يتعلق بموضوع الدعوى ولا يقبل المجادلة فيه أمام محكمة النقض . ولما كان تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق ، وكان يكفي لتوافر رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الواقع أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر . وكان ما أورده الحكم المطعون فيه يتوافق به الخطأ في حق الطاعن وتحقق به رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة وهي وفاة المحنى عليها فيكون ما خلص إليه الحكم في هذا الشأن سديداً ويكون ما يشره الطاعن غير ذي محل .

٧ — إن الخطأ المشترك — في نطاق المسئولية الجنائية — لا يخلو المتهم من المسئولية وما دام الحكم — في صورة الدعوى — قد دلل على توافر الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ التي دان الطاعن بها من ثبوت نسبة الخطأ إليه ومن نتيجة مادية وهي وقوع الضرر بوفاة المحنى عليها ومن رابطة سببية بين الخطأ

المرتكب والضرر الواقع ، فإن ما يشتره الطاعن من أن خطأ المجنى عليها كان السبب في وقوع الحادث لا جدوى له منه لأنه — بفرض قيامه — لا ينفي مسئوليته الجنائية عن جريمة القتل الخطأ التي أثبت الحكم قيامها في حقه .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن حكم بأنه في يوم ٨ من أغسطس سنة ١٩٧١ بدائرة قسم المعادى محافظة القاهرة : تسبب خطأ في موت ... .. بأن كان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه في قيادة سيارته فصدم المجنى عليها وأحدث إصاباتا التي أودت بحياتها ، وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . وادعى ... .. والد المجنى عليها مدنيا قبل المتهم وشركة النصر العامة للقاولات باعتبارها المسئولة عن الحقوق المدنية وشركة التأمين الأهلية — متضامين بحق مدنى قدره خمسة آلاف جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة حلوان الجزئية قضت بحضور يا إعتباريا بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٧٢ عملا بمادة الاتهام ( أولا ) في الدعوى الجنائية بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة مائتى قرش لوقف التنفيذ . ( ثانيا ) في الدعوى المدنية ( أولا ) بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ضد شركة التأمين الأهلية . ( ثالثا ) بإلزام المتهم والمسئولة عن الحقوق المدنية متضامين أن يدفعوا للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ألف وخمسمائة جنيه بالسوية فيما بينهما والمصروفات . فاستأنف المتهم والمسئولة عن الحقوق المدنية . ومحكمة القاهرة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت في الدعوى غاييا بتاريخ ٧ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأيد الحكم المستأنف — فعارض المتهم وقضى في معارضته بتاريخ ٣ مارس سنة ١٩٧٣ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . كما عارضت الشركة المسئولة عن الحقوق المدنية ( شركة النصر العامة للقاولات ) وقضى في معارضتها بتاريخ ٢٨ أبريل سنة ١٩٧٣ بقبولها شكلا وفي الموضوع ببطلان الحكم الصادر بالنسبة لها وبقبول استئنافها شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف فيما قضى به في الدعوى



المدنية بالنسبة لها . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق  
النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرime قتل  
خطأ قد شابه بطلان وقصور في التسبيب وخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن  
المحكمة الاستئنافية استمعت إلى أحد شهود الإثبات دون حلف يمين ولم تشر  
في حكمها إلى ماورد بأقواله وأقوال شاهد آخر أمامها على الرغم من تناقضها  
وأنها قضت في المعارضة بغير إعلان المستنول عن الحقوق المدنية كما أن الحكم  
المطعون فيه رد رد غير سائق على دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى الجنائية  
لعدم رفعها من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة العامة ، على الرغم  
من كونه من العاملين بإحدى شركات القطاع العام هذا فضلا عن أن الحكم  
لم يدل تدليلا كافيا على توافر رابطة السببية بين الخطأ الذي نسبته إلى الطاعن  
وبين الضرر الواقع إذ أن السرعة وحدها — حتى مع توافرها — لا تكفي  
في هذا الشأن مادام أن الحادث قد وقع نتيجة خطأ المجنى عليها ، مما يعيب الحكم  
ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بين  
واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرime التي دان الطاعن بها  
وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها .  
لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن سماع المحكمة  
أقوال أحد الشهود دون حلف يمين كان في حضور الطاعن والمدافع عنه وبغير  
اعتراض من أيهما فإن هذا يسقط الحق في الدفع بالبطلان . لما كان ذلك ،  
وكانت محكمة الموضوع تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر الدعوى  
متى كانت سائغة ، وهي غير ملزمة بأن ترد في حكمها من أقوال الشهود إلا ما تقيم  
عليه قضاؤها ، ولما في هذا الشأن أن تأخذ بأقوال الشاهد في أية مرحلة  
من مراحل الدعوى ، وكان التناقض في أقوال الشهود لا يعيب الحكم مادام  
قد استخلص الإدانة منها بما لاتناقض فيه — كما هو الحال في الدعوى المطروحة

وكان الطاعن لا ينازع في أن ما أورده الحكم من أقوال الشهود وبقى أدلة الثبوت له مأخذه الصحيح من الأوراق ، فإن منعه على الحكم في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن في شأن عدم إعلان المسئول عن الحقوق المدنية بجلسة نظر المعارضة مردودا بأنه ما دام هذا الإجراء يتعلق بغيره وكان لا يمارى في صحة إجراءات محاكمته هو ، فإنه لا يجوز له الطعن ببطلان ذلك الإجراء إذ أن الطعن بالنقض لبطلان الإجراءات التي بنى عليها الحكم لا يقبل ممن لا شأن له بهذا البطلان . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن ما تسبغه الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية من حماية خاصة على الموظف العام بعدم جواز رفع الدعوى الجنائية ضده لجريمة وقعت منه أثناء تأديته وظيفته أو بسببها إلا من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة العامة — لا ينطبق على العاملين بشركات القطاع العام ، فإن الحكم يكون قد صادف صحيح القانون في رفضه الدفع بعدم قبول هذه الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه — في نطاق سلطته التقديرية وفي منطق سائع وتدليل مقبول — قد استخلص — من ظروف الواقعة وعناصرها — ثبوت نسبة الخطأ إلى الطاعن واستظهر رابطة السببية بين هذا الخطأ والضرر الواقع بوفاة المجنى عليها نتيجة ذلك الخطأ من انطلاق الطاعن بالسيارة قيادته بسرعة تزيد عن السرعة التي تتناسب مع منطقة الاسكان الشعبية المزدهمة بالسكان التي وقع بها الحادث ودهمه المجنى عليها وفصل رأسها عن جسدها مما سبب وفاتها ، وكان هذا الذي استخلصه مستمدا مما له أصل ثابت في الأوراق وليس محل جدل من الطاعن وهي أقوال والد المجنى عليها وشاهدين آخرين ومما دلت عليه المعاينة ، ومن أقوال الطاعن ذاته من أنه كان يسير بسرعة خمسة وسبعين كيلومترا في الساعة وأنه صعد إلى الجزيرة التي تقع في وسط الطريق — وهي المكان الذي كانت تقف فيه المجنى عليها حسبها ورد بأقوال والدها — لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن السرعة التي تصلح أساسا للساءلة الجنائية في جرمي القتل والإصابة الخطأ ليست لها حدود ثابتة وإنما هي التي تتجاوز الحد الذي تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح ، وكان تقديرا ما اذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصرا من عناصر

الخطأ أو لا تعد مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع ومنها ، وكان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ولا يقبل الجادلة فيه أمام محكمة النقض ، وكان تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام تقديرها مائفا مستندا إلى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق ، وكان يكفي لتوافر رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الواقع أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه يتوافر به الخطأ في حق الطاعن وتحقق به رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة وهي وفاة المحبى عليها ، فيكون ما خلاص إليه الحكم في هذا الشأن سديدا ، ويكون ما يثيره الطاعن غير ذي محل . وأما ما يثيره الطاعن من أن خطأ المحبى عليها كان السبب في وقوع الحادث ، فإنه لا جدوى له منه لأنه — بفرض قيامه — لا ينفي مسئوليته الجنائية عن جريمة القتل الخطأ التي أثبت الحكم قيامها في حقه ، ذلك بأن الخطأ المشترك — في نطاق المسئولية الجنائية — لا يخلى المتهم من المسئولية ومادام الحكم — في صورة الدعوى قد دلل على توافر الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ التي دان الطاعن بها من ثبوت نسبة الخطأ إليه ومن نتيجة مادية وهي وقوع الضرر بوفاة المحبى عليها ومن رابطة سببية بين الخطأ المرتكب والضرر الواقع ، فإن النعى على الحكم في خصوص ما سلف يضحى ولا عمل له . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



## جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد ساح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : نصر الدين حسن عزام ، ومحمود كامل عطيفة ، وطه الصديق دقانة ، ومصطفى  
محمود الأسويطي .

( ٢٤٧ )

### الطعن رقم ٧٠١ لسنة ٤٣ القضائية

رسوم انتاج . كحول . جمارك . تهريب . تفتيش . " التفتيش بغير إذن " .  
مأمورو الضبط .

المادة ٢٣ من القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ . تحديد ما مأموري الضبط المنوط بهم  
تطبيق أحكامه ورسمها اجراءات التفتيش لضبط أية عميلة خفية من العمليات المنصوص عليها  
في المادتين ٥ و ٦ من ذلك القانون .

تنص المادة ٢٣ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم تحصيل  
رسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول على أن " يكون لموظفي مصلحة الجمارك  
وغيرهم من الموظفين الذين يعينهم وزير المالية والاقتصاد بقرار منه صفة  
مأموري الضبط القضائي فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون والقرارات  
المنفذة له — وفي سبيل ذلك يجوز لهم ولسائر مأموري الضبط القضائي في حالة  
الاشتباه تفتيش أي معمل أو مصنع أو محل أو مسكن أو غير ذلك لضبط  
أية عملية تجرى خفية من العمليات المنصوص عليها في المادتين ٥ و ٦  
ولا يجوز القيام بالتفتيش المشار إليه في الفقرة السابقة إلا بأمر مكتوب  
من رئيس مكتب الإنتاج المختص ومعاونة مندوب واحد على الأقل من موظفي  
المحافظة أو المديرية أو المراكز أو نقطة البوليس حسب الأحوال — وللموظفين  
المذكورين في جميع الحالات أخذ العينات اللازمة لإجراء التحاليل والمقارنات

والمراجعات". وإذا كان يبين من مطالعة المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن رئيس مكتب الإنتاج المختص قد أورد في محضر الضبط ما يبرر قيام حالة الاشتباه لديه وأنه هو الذي باشر بنفسه تفتيش مسكن المطعون ضدها ومن ثم فإن الإجراءات التي اتخذها تكون صحيحة استنادا إلى المادة ٢٣ من القانون رقم ٣٦٣ سنة ١٩٥٦ المشار إليها ويكون ما ذكره الحكم عن بطلان تلك الإجراءات وعدم جواز النعويل على الدليل المستمد منها غير سديد مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدها بأنها في يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٦٨ بدائرة بندر الزقازيق : استعملت جهازي تقطير بغير ترخيص . وطلبت معاقبتها بالمواد ١ و ٨ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ من القانون رقم ٣٦٣ سنة ١٩٥٦ وادعت مصلحة الجمارك مدنيا قبل المتهم بمبلغ ألف جنيه . ومحكمة بندر الزقازيق الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٧٠ ببراءة المتهم مما أسند إليها والمصادرة ورفض الدعوى المدنية . فاستأنفت المدعية بالحقوق المدنية . ومحكمة الزقازيق الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المدعية بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مما تنعاه الطاعنة — مصلحة الجمارك — على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى برفض الدعوى المدنية قبل المطعون ضدها تأسيسا على بطلان تفتيش سكن هذه الأخيرة لإجرائه بغير إذن من السلطة المختصة قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه أغفل بقضائه هذا مشروعية التفتيش المذكور استنادا إلى الحق المقرر لمأموري الضبط القضائي طبقا للمادة ٢٣ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ .

وحيث إن المادة ٢٣ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم تحصيل رسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول المنطبق على واقعة الدعوى — تنص على أن " يكون لموظفي مصلحة الجمارك وغيرهم من الموظفين الذين يعينهم وزير المالية والاقتصاد بقرار منه صفة مأموري الضبط القضائي فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له — وفي سبيل ذلك يجوز لهم ولسائر مأموري الضبط القضائي في أي وقت وبدون إجراءات سابقة معاينة المعامل والمصانع والمحال المرخص فيها وتفتيشها — كما يجوز لهم ولسائر مأموري الضبط القضائي في حالة الاشتباه تفتيش أي معمل أو مصنع أو محل أو مسكن أو غير ذلك لضبط أي عملية تجرى خفية من العمليات المنصوص عليها في المادتين ٥ و ٦ — ولا يجوز القيام بالتفتيش المشار إليه في الفقرة السابقة إلا بأمر مكتوب من رئيس مكتب الإنتاج المختص ومعاونة مندوب واحد على الأقل من موظفي المحافظة أو المديرية أو المراكز أو نقطة البوليس حسب الأحوال — وللموظفين المذكورين في جميع الحالات أخذ العينات اللازمة لإجراء التحاليل والمقارنات والمراجعات " . لما كان ذلك ، وكان بين من مطالعة المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن رئيس مكتب الإنتاج المختص قد أورد في محضر الضبط ما يبرر قيام حالة الاشتباه لديه وأنه هو الذي باشر بنفسه تفتيش مسكن المطعم . ضدها ومن ثم فإن الإجراءات التي اتخذها تكون صحيحة إستنادا إلى المادة ٢٣ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ المشار إليها ويكون ما ذكره الحكم عن بطلان تلك الإجراءات وعدم جواز التعويل على الدليل المستمد منها غير سديد مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه — فيما قضى به في الدعوى المدنية — والإحالة مع إلزام المطعم ضدها المصروفات المدنية وذلك بغير حاجة إلى بحث الوجه الآخر من وجهي الطعن .



## جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / حميد سعد ساع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
نصر الدين حسن عزام ، ومحمود كامل صليفة ، وطه الصديق دقانة ، ومصطفى محمود الأسويطي

( ٢٤٨ )

### الطعن رقم ٧٠٦ لسنة ٤٣ القضائية

( ١ ) أمر بأن لا وجه . أمر حفظ . دعوى جنائية . نيابة عامة . إثبات .  
” بوجه عام “ . تحقيق .

السادة ٢١٣ إجراءات . الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية طبقاً للسادة ٢٠٩ بعد التحقيق بمعرفة أو بناء على اندابها لا يمنع العودة إلى التحقيق إذا ظهرت أدلة جديدة طبقاً للسادة ١٩٧ ونيل انتهاء مدة سقوط الدعوى الجنائية . الدليل الجديد . قوامه أن يلتقي به المحقق لأول مرة بعد التقرير في الدعوى بأن لا وجه لإقامتها . قيد الأوراق برقم حوار من بالنسبة لوفاة أحد المجني عليهما وحفظها بعد انتداب من النيابة إلى مفتش الصحة لتوقيع الكشف الطبي أمر الحفظ في حقيقته أمر بعدم وجود وجه . تحرير محضر بعد ذلك عن الرافعة بالنسبة للمجني عليه آخر مثل فيه آخرون بعد أدلة جديدة لم تكن قد عرضت عند إصدار الأمر السابق . جوار العودة إلى التحقيق وإطلاق حق النيابة في رفع الدعوى الجنائية بناء على ما ظهر من تلك الأدلة الجديدة

( ٢ ) إجراءات المحاكمة . محكمة استئنافية . بطلان . نقض . ” أسباب الطعن . مالا يقبل منها “ .

المبرة بطلان الإجراءات هو بما يتم منها أمام المحكمة الاستئنافية . سكوت الطاعن عن إثارة ثمة في دفعه أمام المحكمة الاستئنافية عن وصف التهمة أو القصور في بيان الخطأ . ليس له التحدث من بعد عن بطلان أمام محكمة أول درجة .

( ٣ ) دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره “ . حكم . ” تسببه .  
تسبب غير معيب “ . إثبات . ” شهود “ . نقض . ” أسباب الطعن .  
مالا يقبل منها “ .

طلب صماع شهود النفي . دفاع موضوعي . وجوب أن يكون الفصل فيه لازما للفصل في موضوع الدعوى . المحكمة في حل من الاستجابة إليه أو الرد عليه في حكمها إن لم يكن كذلك .

( ٤ ) نقض . ” شرط قبول الطعن “ .

شرط قبول الطعن أن يكون واضحاً محدداً . عدم بيان ماهية الدفاع المبدى الذي لم ترد عليه المحكمة الاستئنافية . عدم قبول المنع .

( ٥ ) محكمة استئنافية . حكم . ” تسبيبه . تسبيب غير معيب “ . نقض . ” أسباب الطعن . ما لا يقبل منها “ .

كفاية أن تحيل المحكمة الاستئنافية على أسباب الحكم المستأنف إذا ما رأت تأييده . ليس في القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب في حكمها .

١ - جرى نص المادة ٢١٣ من قانون الإجراءات الجنائية على أن الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية وفقاً للمادة ٢٠٩ - أى بعد التحقيق الذى تجريه بمعرفتها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائى بناء على انتداب منها - لا يمنع العودة إلى التحقيق إذا ظهرت أدلة جديدة طبقاً للمادة ١٩٧ وذلك قبل انتهاء المدة المقررة لسقوط الدعوى الجنائية . وقوام الدليل الجديد هو أن يلتقى به المحقق لأول مرة بعد التقرير فى الدعوى بأن لا وجه لإقامتها . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة أنه بعد أن قيدت الأوراق برقم عوارض بالنسبة لحادث وفاة أحد المجنى عليها ، وصدر فيها أمر بالحفظ - هو فى حقيقته أمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى لسبق صدور انتداب من النيابة إلى مفتش الصحة لتوقيع الكشف الطبى على الجثة أو تشريحها لبيان سبب الوفاة - حرر محضر آخر عن الواقعة بالنسبة لوفاة المجنى عليه الآخر قيد برقم جنحة وقد مثل فيه آخرون وأسفر عما يعد أدلة جديدة لم تكن قد عرضت على النيابة العامة عند إصدارها أمرها السابق ، فإن ذلك مما يجيز لها العودة إلى التحقيق ويطلق حقها فى رفع الدعوى الجنائية على الجانى بناء على ما ظهر من تلك الأدلة التى جدت أمامها .

٢ — إذا كان الثابت أن الطاعن حضر المحاكمة الاستئنافية ومعه محاميه ولم يثر في دفاعه شيئا في شأن وصف التهمة أو القصور في بيان مظاهر الخطأ المسند إليه . فإنه ليس له من بعد أن يتحدث عن بطلان مدعى به أمام محكمة أول درجة لما هو مقرر من أن العبرة ببطلان الإجراءات هو بما يتم منها أمام المحكمة الاستئنافية .

٣ — طلب سماع شهود النفي هو دفاع موضوعي يجب أن يكون كسائر الدفوع الموضوعية ظاهر التعلق بموضوع الدعوى أى أن يكون الفصل فيه لازما للفصل في الموضوع ذاته ، وإلا فالمحكمة في حل من عدم الاستجابة إليه كما أنها ليست ملزمة بالرد عليه صراحة في حكمها .

٤ — من المقرر أنه يشترط لقبول الطعن أن يكون واضحا محمدا . وإذا كان الطاعن لم يبين ماهية الدفاع الذي أبداه أمام المحكمة الاستئنافية ولم ترد عليه ، ومن ثم فإنه لا يقبل منه النعى على الحكم في هذا الصدد .

٥ — من المقرر أن المحكمة الاستئنافية إذا ما رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها فليس في القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب في حكمها بل يكفي أن تحيل عليها ، إذ الإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرتها كأنها صادرة منها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر حكم ببراءته بأنهما في يوم ١٦ يونيه سنة ١٩٦٨ بدائرة قسم الرمل : تسببا خطأ في موت ... .. و ... .. بأن لم يستوفيا النقص والعيب في غطاء الكير الذي يعمل عليه المحجن عليهما رغم علمهما بذلك وهما المسئولان عن الصيانة بالمصنع مما أدى إلى انفجار هذا الغطاء وتسرب البخار الحارق إلى المحجن عليهما فحدثت بهما الإصابات الميينة بالتقريرين الطبيين والتي أودت بحياتهما . وطابت معاقبتهما بالمادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات . ومحكمة الرمل الجزئية قضت بحضورها بتاريخ ٢١ يونيه



سنه ١٩٧١ عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم — الطاعن — ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات . فاستأنف ، ومحكمة الاسكندرية الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا في ١٦ ديسبر سنه ١٩٧١ بقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة القتل الخطأ قد شاب بطلان في الإجراءات وقصور في التسييب وإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن النيابة العامة وقد أصدرت أمرا بحفظ الأوراق بوصف أن الواقعة عوارض فإنه لم يكن من الجائز لها أن تعود إلى تحقيقها من جديد إلا إذا ظهرت أدلة جديدة وهو ما لم تكشف عنه الأوراق . ومن ثم فإن توجيه الإتهام إلى الطاعن بمحضر الجلسة وأثناء نظر الدعوى إلى المتهم الآخر كان إجراء خاطئا ، فضلا عن أن ذلك الإتهام جاء خلوا من بيان وجه الخطأ المسند إلى الطاعن . هذا إلى أن الدفاع عن الطاعن طلب من محكمة أول درجة إعادة القضية إلى المرافعة لإعلان شهود نفي ثم أثار هذا الطلب أمام المحكمة الاستئنافية إلا أن هذه المحكمة التفتت عنه ولم ترد عليه ، كما التفتت عن دفاعه المبدى أمامها وقضت بتأييد الحكم الابتدائي للأسباب الواردة بهذا الحكم دون أن تنشئ لحكمها أسبابا جديدة .

وحيث إن المادة ٢١٣ من قانون الإجراءات الجنائية قد جرى نصها على أن الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لا وجه لإقامة الدعوى وفقا للمادة ٢٠٩ — أى بعد التحقيق الذى تجريه بمعرفتها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائى بناء على انتداب منها — لا يمنع العودة إلى التحقيق إذا ظهرت أدلة جديدة طبقا للمادة ١٩٧ وذلك قبل انتهاء المدة المقررة لسقوط الدعوى الجنائية . وقوام الدليل الجديد هو أن يلتقى به المحقق لأول مرة بعد التقرير فى الدعوى بالوجه لإقامتها . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الإطلاع على المفردات المضمومة أنه بعد أن قيدت الأوراق برقم ١٩٠٨ سنة ١٩٦٨ عوارض الرمل بالنسبة لحادث

وفاة أحد المجنئ عليهما ، وصدر فيها أمر بالحفظ — هو في حقيقته أمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى لسبق صدور انتداب من النيابة إلى مفتش الصحة لتوقيع الكشف الطبي على البثة أو تشريحها لبيان سبب الوفاة — حرر محضر آخر عن الواقعة بالنسبة لوفاة المجنئ عليه لآخر قيد برقم ٥٣٩ سنة ١٩٦٨ جنح الرمل وقد سئل فيه آخرون وأسفر عما يمد أدلة جديدة لم تكن قد عرضت على النيابة العامة عند إصدارها أمرها — ابق ، فإن ذلك مما يجيز لها العودة إلى التحقيق ويطلق حقها في رفع الدعوى الجنائية على الجاني بناء على ما ظهر من تلك الأدلة التي جرت أمامها ويضحى معه ما يثيره الطاعن في هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، كان يبين من الحكم الابتدائي أنه استظهر ركن الخطأ المسند إلى الطاعن في عدم أحكامه ربط غطاء الكبر مما تسبب عنه تسرب البخار ووصول الحادث ، وكان الثابت أن الطاعن حضر المحاكمة الاستئنافية ومعه محامية ولم يثر في دفاعه شيئاً في شأن وصف التهمة أو القصور في بيان مظاهر الخطأ المسند إليه . فإنه ليس له من بعد أن يتحدث عن بطلان مدعى به أمام محكمة أول درجة لما هو مقرر من أن العبرة ببطلان الإجراءات هو بما يتم منها أمام المحكمة الاستئنافية . لما كان ذلك ، وكان طاب سماع شهود النفي هو دفاع موضوعي يجب أن يكون كسائر الدفوع الموضوعية ظاهر التعلق بموضوع الدعوى أي أن يكون الفصل فيه لازماً للفصل في الموضوع ذاته ولا فالمحكمة في حل من عدم الاستجابة إليه كما أنها ليست ملزمة بالرد عليه صراحة في حكمها ، وكان الطاعن لم يبين ماهية الدفاع الذي أبداه أمام المحكمة الاستئنافية ولم ترد عليه ومن ثم فإنه لا يقبل منه النعي على الحكم في هذا الصدد لما هو مقرر من أنه يشترط لقبول الطعن أن يكون واضحاً محدداً . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة الاستئنافية إذا ما رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بني عليها فليس في القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب في حكمها بل يكفي أن تحيل عليها إذ الإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرتها كأنها صادرة منها ، وكان الحكم الابتدائي قد بين واقعة الدعوى بما توافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل الخطأ التي دان الطاعن بها وأقام عليها في حقه أدلة سائغة تؤدي إلى مارتبه عليها ، فإن ما يثيره الطاعن من دعوى القصور في التسبيب لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

## جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة المستشارين :  
فهر الدين حسن عزام ، ومحمود كامل عطيفة ، وطه الصديق دنانة ، ومصطفى محمود  
الأسبوطي .

( ٢٤٩ )

### الطعن رقم ٧٨٨ لسنة ٣ القضائية

( ٢٤١ ) إجراءات المحاكمة . دفاع . " الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره " .  
حكم . " تسببه . تسبب معيب " . دعوى مباشرة . نصب . نقض .  
" أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

(١) الأحكام الجنائية تبني على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة في الجلسة  
لا يجوز الاذونات على هذا الأصل لأية حلة إلا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمناً . إشارة  
الصانع في مذكرته أمام محكمتي أول وثاني درجة إلى خلو الدعوى من التهميات لرفضها بطريق  
الادعاء المباشر وطلبه سماع الشهود وضم أوراق لإثبات وكالته عن الحق عليه بما تنفي به جريمة  
النصب المستندة إليه . إمسك المحكمة عن التعرض لهذا الدفاع وتجيده . قصور وإخلال بحق  
الدفاع .

( ٢ ) الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها موقعة للدفاع الشفوي أو بديل عنه لانهم أن يضمن  
المذكرة ما يشاء من أرجح الدفاع ، له أن يضمنها ما يرضى له من طلبات التحقيق المنتجة في الدعوى  
إذا لم يسبقها دفاعه الشفوي .

( ٣ ) محكمة استئنافية . إجراءات المحاكمة . نقض . " أسباب الطعن .  
ما يقبل منها " . حكم . " تسببه . تسبب معيب " . دفاع . الاخلال  
بحق الدفاع . ما يوفره " .

حق المحكمة الاستئنافية في أن لا تجري تحقيقاً ونحكم على مقتضى الأوراق مفيد بموجب  
مراعاتها مقتضيات حق الدفاع .



المادة ٤١٣ : إجراءات توجب عليها أن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد القضاة الشهود  
الذين كان يجب سماعهم أمام أول درجة واستيفاء كل نقص في إجراءات التحقيق . وجوب أن تورد  
على حكمها ما يدل على مواجهة لا على والإلزام بها .

١ - الأصل أن الأحكام في المواد الجنائية إنما تبنى على التحقيقات  
الشفوية التي تجريها المحكمة في الجلسة وتسمع فيها الشهود متى كان سماعهم  
ممكنا ، ولا يجوز الافتئات على هذا الأصل الذي افترضه الشارع في قواعد  
المحاكمة لأي علة مهما كانت إلا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمنا . لما كان  
ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المقررات المضمومة أن الطاعن أشار  
على مذكريته المقدمتين منه إلى محكمتي أول وثاني درجة إلى أن الدعوى خلت  
عن أية تحقيقات لرفعها بطريق الادعاء المباشر وأنه من أجل ذلك يطلب  
سماع شهادة المجنى عليه وشهود واقعة تسليمه المبالغ موضوع الاتهام وضم أمر  
تقدير ثابت به أن المجنى عليه أقرب بوجود الوكالة الفعلية الصادرة منه للطاعن  
بما يتعارض وادعائه بأنه انتحل صفة كاذبة هي صفة الوكالة وتنفي به بالآلى  
أركان جريمة النصب المسندة إليه ، فإن هذا الدفاع يعد هاماً لتعلقه بتحقيق  
الدعوى لإظهار الحقيقة فيها مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له وأن تمحص  
عناصره ، أما وقد أمسكت عنه فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور في التسبب  
بفضلا عن إخلاله بحق الدفاع .

٢ - من المقرر أن الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها هو تمة للدفاع  
الشفوي المبدى بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها .  
ومن ثم يكون للتهم أن يضمنها ما يشاء من أوجه الدفاع بل له إذا لم يسبقها  
دفاعه الشفوي أن يضمنها ما يعن له من طلبات التحقيق المنتجة في الدعوى  
والمعلقة بها .

٣ - إنه وإن كان الأصل أن المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا وتحكم  
على مقتضى الأوراق إلا أن حقها في ذلك مقيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق  
الدفاع بل إن القانون يوجب عليها طبقا لنص المادة ٤١٣ من قانون الإجراءات  
الجنائية أن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد القضاة تنديه لذلك الشهود الذين

كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وتستوفي كل نقص في إجراءات التحقيق ثم تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت الدعوى وألمت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها .

## الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية هذه الدعوى بالطريق المباشر أمام محكمة جناح اللبان الجزئية ضد الطاعن متهما إياه بأنه في الفترة من ٣ يوليو سنة ١٩٦٧ إلى أول أبريل سنة ١٩٦٨ بدائرة قسم اللبان محافظة الاسكندرية: استولى منه بدون وجه حق على المبالغ المبين قدره بعرضة الدعوى وذلك بطريق الاحتيال باعتباره وكيلًا عن المؤجر ... .. وطلب معاقبته بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات مع إلزامه بأن يدفع له مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف والأتعاب . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً بإعتبارها بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٧٠ عملاً بمبادئ الاتهام (أولاً) في الدعوى الجنائية بتغريم المتهم عشرة جنيهاً (ثانياً) في الدعوى المدنية بإلزامه أن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيهاً والمصروفات ومبلغ مائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة وشملت الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة . فاستأنف ومحكمة الاسكندرية الابتدائية — بيئة استئنافية — قضت حضورياً بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف بمصاريف الدعوى المدنية. الاستئنافية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينهاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة النصب قد شابه قصور في التسبب وانطوى على إخلال بحق الدفاع ذلك بأن دفاعه انبنى على أنه تعلم المبالغ موضوع الاتهام من المستأجر .. .. بناء على وكالته .

الفعلية عن المؤجر .. .. ، وأن هذا الأخير قد أقر بهذه الوكالة عند نظر طلب تقدير الاتعاب المقدم من الطاعن إلى نقابة المحامين والمقيد برقم ١٥ لسنة ١٩٦٨ محامين كما أقر بتساعده جزءا من تلك المبالغ وقد طلب الطاعن — تحقيقا لدفاعه ولأن الدعوى خلت من أية تحقیقات لرفعها بطريق الادعاء المباشر — ضم أمر التمدیر المذكور وسماع شهادة ... .. وشهود واقعة تسليم المبالغ المتحصلة من الايجار إلى المحنى عليه إلا أن المحكمة لم تجبه إلى طلبه ولم تعن بتمحيص دفاعه بما يعيب حكمها ويوجب نقضه .

وحيث إن الأصل أن الأحكام في المواد الجنائية إنما تبني على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة في الجلسة وتسمع فيها الشهود متى كان سماعتهم ممكنا ، ولا يجوز الافتئات على هذا الأصل الذي افترضه الشارع في قواعد المحاكمة لأى علة مهما كانت إلا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمنا . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن الطاعن أشار في مذكريته المقدمتين منه إلى محكمتي أول وثاني درجة إلى أن الدعوى خلت من أية تحقیقات لرفعها بطريق الادعاء المباشر وأنه من أجل ذلك يطالب سماع شهادة المحنى عليه وشهود واقعة تسليمه المبالغ موضوع الاتهام وضم أمر التقدير رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٨ محامين والثابت به أن المحنى عليه أقر بوجود الوكالة الفعلية الصادرة منه للطاعن بما يتعارض وادعائه بأنه انتحل صفة كاذبة وهي صفة الوكالة وتنفي به بالتالي أركان الجريمة المسندة إليه ، فإن هذا الدفاع يعد هاما لتعلقه بتحقيق الدعوى لإظهار الحقيقة فيما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له وأن تحصى عناصره ، أما وقد أمسكت عنه فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور في التسبيب فضلا عن إخلاله بحق الدفاع ولا يقدح في ذلك أن محاضر جلسات المحاكمة قد خلت من تمسك الطاعن بطلب سماع الشهود مادام الثابت أن الطاعن لم يبد دفاعا بالجلسة بعد أن صرحت له المحكمة بدرجةيتها بتقديم مذكرات . ومن المقرر أن الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها هو تمة للدفاع الشفوي المبدي بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها . ومن ثم يكون لاتهم أن يضمنها ما يشاء من أوجه الدفاع بل له إذا لم يسبقها دفاعه الشفوي أن يضمنها ما يعن له من طلبات التحقيق المنتجة



في الدعوى والمتعلقة بها كما لا يغير من الأمر أن المحكمة الاستئنافية في الأصل لا تجرى تحقيقا وتحكم على مقتضى الأوراق إذ أن حقها في ذلك مقيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع بل إن القانون يوجب عليها طبقا لنص المادة ٤١٣ من قانون الإجراءات الجنائية أن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد القضاة تنديه لذلك الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وتستوفي كل نقص في إجراءات التحقيق ثم تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت الدعوى وأملت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها . لما كان ما تقدم ، وكانت المحكمة قد أغفلت طلب الطاعن تحقيق الدعوى بسماع شهود الواقعة ولم تلق بالا إلى دفاعه ولم تواجهه على حقيقته أو تعنى بتحيصه وهو دفاع جوهري لو صح لتغير معه وجه الرأي في الدعوى ، فإن حكمها يكون معيبا بما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

## جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد ساح نائب رئيس المحكمة ، ومضوية المادة  
المستشارين : نصر الدين حسن عزام ، ومحمود كامل عطيفة ، ومهطفى محمود الأسبوطي ، ومحمد عادل  
مرزوق .

( ٢٥٠ )

### الطعن رقم ١٠١٦ لسنة ٤٣ القضائية

( ١ ) إثبات . " اعتراف " . بطلان . قبض . تفتيش . دفع .  
" الدفع ببطلان التفتيش " . مواد مخدرة . حكم . " تسببيه . تسبیب معيب " .  
نقض . " أسباب الطعن . ما يقبل منها " .

( ١ ) جواز الأخذ بالاعتراف وحده ولو مع بطلان القبض والتفتيش . مثال اقصور في مناقشة  
اعتراف متهمة ومدى استقلاله عن إجراءات قبض وتفتيش فان الحكم ببطلانها في مواد مخدرة .

( ٢ ) حكم . " تسببيه . تسبیب معيب " . نقض . " أسباب الطعن .  
ما يقبل منها " .

( ٢ ) كفاية التشكك في ثبوت الزمة للقضاء بالبراءة . حاه . الإحاطة بالدعوى عن بصيرة  
والإلتزام بأدلتها وخلو الحكم من الخصاص في القانون ومن عيوب التعذيب .

١ — من الجائز أن يكون الاعتراف وحده دليلاً تأخذ به المحكمة ولومع بطلان  
القبض والتفتيش . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات

( ١ ) هذا المبدأ مقرر أيضاً في الطعن رقم ٧٦٨ لسنة ٤٣ ق الصادر بجلسته ١٩/١١/١٩٧٣  
" لم ينشر " .

( ٢ ) هذا المبدأ مقرر أيضاً في الطعن رقم ٩٩٩ لسنة ٤٣ ق — جلته ٥/١٢/١٩٧٣  
" لم ينشر " .

المضمومة أن المطعون ضدها ( المتهم ) أقرت في محضر تحقيق النيابة بإحرازها لفاقة المخدر المضبوطة وقررت أن شخصا سمته قد أعطاه هذه اللقافة في القاهرة دون أن يخبرها بنفحواها وطلب إليها أن تنقلها إلى بلدته التابعة لمركز ملوى وأتقدها جنهين في مقابل ذلك ، فلما استقلت القطار في صباح يوم الضبط خلت إلى دورة المياه وأخفت اللقافة حول وسطها تنفيذا لما أمرها به . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أغفل مناقشة هذه الأقوال المسندة إلى المطعون ضدها في محضر تحقيق النيابة وبيان مدى استقلالها عن إجراءات القبض والتفتيش التي قال ببطلانها وتقاعد من بحث دلالتها وتقدير قيمتها باعتبارها أحد أدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها ، فإن الحكم إذ أغفل التحدث عن هذا الدليل ومدى صلته بالإجراءات التي قرر ببطلانها فإنه يكون قاصر البيان .

٢ - إنه وإن كان من المقرر أنه يكفي أن يتشكك القاضي في ثبوت التهمة ليقضى لئهم بالبراءة إلا أن حد ذلك أن يكون قد أحاط بالدعوى من بصر وبصيرة وألم بأدلتها وخلا حكمه من الخطأ في القانون ومن عيوب التسبيب .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدها وآخر بأنهما في يوم ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٧١ بدائرة قسم المنيا محافظة المنيا : نقلا جوهرًا مخدرا ( أفبونا ) بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصي في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالقيسد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات المنيا قضت بحضور يا بتاريخ ٢٠ يونية سنة ١٩٧٢ ببراءة كل من المتهمين مما أسند إليه . فطعنن النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض بالنسبة إلى المطعون ضدها .. الخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضدها من تهمة نقل الجوهر المخدر ، قد شابه القصور في التسبيب والفساد لا مدلل ، ذلك بأنه أغفل دليلا ثابتا بالأوراق هو اعتراف المتهم بمحضر



محقق النيابة بنقل المخدر المضبوط لحساب شخص آخر مقابل جنهين ، بقالة أنه لا يعد اعترافا منها ولا يعدو أن يكون تقريراً لما نتج عن القبض والتفتيش المقضى بطلانها . وذلك دون أن يعرض لعناصر هذا الاعتراف ويبين مدى صلته بهذين الإجراءين مع أنه دليل مستقل عنهما يصح الاستدلال به على المتهمه ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وقبل الدفع ببطلان إجراءات القبض والتفتيش يبرر قضاءه ببراءة المطعون ضدها بقوله : "ولما كان لا يوجد بالأوراق أدلة أخرى تساند الاتهام غير تلك الأدلة التي كانت وليسدة الإجراءات الباطلة المنوه عنها ، وكان مقررته المتهمه من العثور على المخدر معها لا يعد اعترافا منها بحيازته أو إحرازها له ، ولا يعدو أن يكون تقريراً لما نتج عن القبض والتفتيش الباطلين ، وكانت نتيجة التحليل أثراً من آثار تلك الإجراءات وإذ انهارت هذه الأدلة فإنه لا يبقى في الدعوى دليل " . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن المطعون ضدها أقرت في محضر تحقيق النيابة باحرازها لفافة المخدر المضبوطة وقررت أن شخصا يدعى .. .. قد أعطاها هذه اللقافة في القاهرة دون أن يخبرها بنحوها وطلب إليها أن تنقلها إلى بلدته التابعة لمركز ملوى وأنقلها جنهين في مقابل ذلك ، فلما استقلت القطار في صباح يوم الضبط خلت إلى دورة المياه وأخفت اللقافة حول وسطها تنفيذا لما أمرها به ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أغفل مناقشة هذه الأقوال المسندة إلى المطعون ضدها في محضر تحقيق النيابة وبيان مدى استقلالها عن إجراءات القبض والتفتيش التي قال ببطلانها وتقاعد عن بحث دلالتها وتقدير قيمتها باعتبارها أحد أدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها ، وكان من الجائز أن يكون الاعتراف وحده دليلاً تأخذ به المحكمة ولو مع بطلان القبض والتفتيش ، فإن الحكم إذ أغفل التحدث عن هذا الدليل ومدى صلته بالإجراءات التي قرر ببطلانها فإنه يكون قاصر البيان ولا يقدح في ذلك ما هو مقرر من أنه يكفي أن يتشكك القاضي في ثبوت التهمة ليقضى لمتهم بالبراءة لأن جد ذلك أن يكون قد أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة وألم بأدلتها وخلا حكمه من الخطأ في القانون ومن عيوب التسبيب وهو ما تردى فيه الحكم المطعون فيه مما يستوجب نقضه والإحالة .

## جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / حسين صالح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
نصر الدين حسن عزام ، ومحمود كامل عطيفة ، ومصطفى محمود الأسيوطى ، ومحمد مادل مرزوق .

( ٢٥١ )

الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٣ القضائية

( ١ ) إجراءات المحاكمة . إثبات . " شهود " .

وجوب سماع الشهود . قاعدة لما قيدان نصت عليه المادة ٢٨٩ إجراءات . الأول ألا يكون  
سماع الشاهد متعذرا والثاني أن يتمك المتهم أو المدافع عنه بسماحه .

( ٢ ) إجراءات المحاكمة . محضر الجلسة . إثبات . " شهود " . نقض .  
" أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

لا يوجب القانون إثبات نص شهادة للشهود الغائبين أو تدرجهم فيها في محضر الجلسة  
ولا أن يتلوها رئيس المحكمة الذي يختلف أى من ذلك غير صحيح .

( ٣ ) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " .

مؤن أقوال الشهود وتقرير الدليل من إطلاقات محكمة الموضوع . مفاد أخذها بما أخلت به  
الطعناتها إلى صحتها وإطراحها ضمنها ما ساقه الدفاع لمحلبها على عدم الأخذ به .

( ٤ ) أسباب الإباحة . " دفاع شرعى " . دفع . " الدفع بقيام حالة  
الدفاع الشرعى " .

وجوب أنه يكون التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى جدياً وصريحاً أن ترشح الواقعة كما أثبتتها  
الحكم لقيامه .

( ٥ ) دفع . " الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية " . دعوى مدنية . نقض .  
" أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية قبل المتهم لعدم بلوغه سن الرشد . من المذبح القانونية التي  
يخالفها الواقع . لا يجوز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .

(٦) ضرب . "أفضى إلى موت" . إرتباط . نقض . "حالات الطعن . الخطأ  
في تطبيق القانون" . عقوبة . "عقوبة الجرائم المرتبطة" .

انتظام جرمي الضرب المفضى إلى الموت والضرب البسيط في خطة جنائية واحدة بعدة أفعال ممكنة  
لبعضها البعض . انطباق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات . وجوب الحكم بعقوبة الجريمة  
الأشد وحدها .

قضاء الحكم بعقوبة مستقلة عن كل من الجريمتين وجوب نقض الحكم جزئياً وتصحيحه بالنسبة  
العقوبة من الجريمة الأخف . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

١ — إنه وإن كان الأصل هو وجوب سماع الشهود إلا أن هذه القاعدة  
يرد عليها قيدان نصت عليهما المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية  
أولهما ألا يكون سماع الشاهد متعذراً والآخر أن يتمسك المتهم أو المدافع عنه  
بسماعه حتى لا يفترض في حقه أنه قبل صراحة أو ضمناً الاكتفاء بأقواله  
في التحقيق .

٢ — لما كان القانون لا يوجب إثبات نص شهادة الشهود الغائبين  
أو قدير معين منها في محضر جلسة المحاكمة ولا أن يتلوها رئيس المحكمة، فإن ما ينهيه  
الطاعن من عدم إثبات بيان واف بمحضر الجلسة للشهادة التي قليت وعدم بيان  
من التالي لها يكون غير مسديد .

٣ — مفاد أخذ المحكمة بما أخفت به من أقوال الشهود أنها اطمأنت إلى صحته  
وأطرحت ضمناً ما رافقه الدفاع لملها على عدم الأخذ به ، إذ أن وزن أقوال  
الشهود وتقدير الدليل إنما هو من إطلاقات محكمة الموضوع فلا تجوز معارضتها  
أو مجادلتها أمام محكمة النقض فيما اطمأنت إليه مما يدخل في سلطتها  
التقديرية .



٤ - من المقرر أن التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى الذى يوجب على المحكمة الرد عليه يجب أن يكون جديا وصريحا ، أو أن ترشح الواقعة كما أثبتتها الحكم لقيامه .

٥ - الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية قبل المتهم لعدم بلوغه سن الرشد من الدفع القانونية التى يخالطها الواقع فلا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

٦ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل من جرمتى الضرب المفضى إلى الموت والضرب البسيط اللتين دان الطاعن بهما على الرغم مما تنبىء عنه صورة الواقعة كما أوردتها من أن الجريمتين قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الإجرائية التى عنها الشارع بالحكم الوارد بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، مما كان يوجب الحكم على الطاعن بعقوبة الجريمة الأشد وحدها وهى العقوبة المقررة للجريمة الأولى ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء عقوبة الحبس المفضى بها عن الجريمة الثانية المسندة للطاعن عملا بالحق الخول للمحكمة بالمادة ٣٥ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٥ ديسمبر سنة ١٩٧١ بدائرة مركز المنزلة محافظة الدقهلية : أولا - ضرب عمدا .. .. بآلة حادة ( مطواه ) فى صدره فأحدث إصابته الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتلا ولكن الضرب أفضى إلى موته . ثانيا - أحدث عمدا .. .. الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبى واللى تقرر علاجها مدة لا تزيد على العشرين يوما . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمسنتين ١/٢٣٦ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . وادعى .. شقيق القاتل مدنيا

قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنایات المنصورة قضت حضوريا بتاريخ ۱۴ يونيه سنة ۱۹۷۳ عملا بمادتي الإتهام بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات عن التهمة الأولى وبحبسه لمدة شهرين مع الشغل عن التهمة الثانية والزامه أن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمتي الضرب المفضى إلى الموت والضرب الذى عولج المحنى عليه منه مدة لا تزيد على العشرين يوما قد شابه بطلان فى الإجراءات وفساد فى الاستدلال وقصور فى التسييب ، كما انطوى على خطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن المحكمة سمعت أقوال شاهد الإثبات ... ولم تسمع أقوال المحنى عليه ... الذى كان حاضرا بالجلسة وادعى بالحقوق المدنية عملا بالمادة ۲۸۹ من قانون الإجراءات الجنائية واكتفت بتلاوة أقوال شهود الإثبات الآخرين اعتمادا على ما طلبه فى هذا الصدد كل من الدفاع والنيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية ، ولم يثبت بحضور الجلسة بيان واف للشهادة التى تليت ولم يبين من التالى لها مما يبطل التلاوة أصلا . وقد وقع الشجار بين عديدين ليلا واستعملت فيه العصى وقيل أن الطاعن كان يحمل مطواه فوق ذلك وهو ما لا يسيغه العقل وأن ... كان يحمل مطواه أيضا وهذه الظروف تجعل الرؤية متعذرة مما لا يوثق معه فى شهادة ... التى عولت عليها المحكمة هذا إلى أن المحكمة لم تظن إلى إصابة الطاعن مع تعاضها بمركزه القانونى إذ تجعله فى موقف المدافع عن نفسه كما ألزمت الطاعن شخصا بالتعويض المدنى مع أنه كان قاصرا وقت وقوع الواقعة — ولا زال — وأوقعت به عقوبتين إحداها عن الجناية الأخرى عن الجنحة على خلاف ما توجبه المادة ۳۲/۲ من قانون العقوبات من توقيع عقوبة واحدة هى عقوبة الجريمة الأشد لما بين الجريمتين من ارتباط لا يقبل التجزئة . وكل ذلك يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه وإن كان الأصل هو وجوب سماع الشهود إلا أن هذه القاعدة يرد عليها قيدان نصت عليهما المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية أولهما ألا يكون سماع الشاهد متعذرا والآخر أن يتمسك المتهم أو المدافع عنه بسماحه حتى لا يفترض في حقه أنه قبل صراحة أو ضمنا الاكتفاء بأقواله في التحقيق وإذا كان الثابت من محضر جلسات المحاكمة أن الدفاع عن المتهم — الطاعن — قد تنازل صراحة عن سماع من لم يسمع من شهود الإثبات . وكان القانون لا يوجب إثبات نص شهادة الشهود الغائبين أو قدر معين منها في محضر جلسة المحاكمة ولا أن يتلوها رئيس المحكمة فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد يكون غير شديد . لما كان ذلك ، وكان مفاد أخذ المحكمة بما أخذت به من أقوال الشهود أنها اطمأنت إلى صحتها وأطرحت ضمنا ما ساقه الدفاع لملها على عدم الأخذ به إذ أن وزن أقوال الشهود وتقدير الدليل إنما هو من اطلاقات محكمة الموضوع فلا تجوز مصادرتها أو مجادلتها أمام محكمة النقض فيما اطمأنت إليه مما يدخل في سلطتها التقديرية . أما ما يشير الطاعن بشأن عدم تفتن المحكمة إلى إصابته مما يرشح لإعتباره في حالة دفاع شرعي عن نفسه فردود بأن واقعة الدعوى حسبما حصلها الحكم المطعون فيه تنبئ عن أن الطاعن هو الذي بدأ المجنى عليهما بالإعتداء دون أن يصدر منهما أو من أحدهما أي فعل مستوجب للدفاع الشرعي عن النفس ، كما أن الدفاع عن الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بقيام حالة الدفاع الشرعي ومن ثم فلا محل لما يشير الطاعن في هذا الخصوص لما هو مقرر من أن التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعي الذي يوجب على المحكمة الرد عليه يجب أن يكون جديا وصريحا ، أو أن ترشح الواقعة كما أثبتها الحكم لقيامه الأمر الذي لم يتوافر بشقيه في الدعوى المسائلة . أما قول الطاعن بأنه كان قاصرا نعيانا منه على إلزامه بالتعويض فردود بما هو ثابت من محاضر جلسات المحاكمة من أنه يبلغ من العمر إحدى وعشرين سنة وقد سئل فأقر بصحة ذلك ولم يبد المدافع عنه اعتراضا . كما لم يدفع بعدم قبول الدعوى المدنية قبل المتهم



لعدم بلوغه سن الرشد وإذ كان هذا الدفع من الدفع القانونية التي يخالطها الواقع فلا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاينة الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل من جريمتي الضرب المفضى إلى الموت والضرب البسيط اللتين دان الطاعن بهما على الرغم مما تنبىء عنه صورة الواقعة كما أوردها من أن الجريمتين قد انتظمتا خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عنها الشارع بالحكم الوارد بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات مما كان يوجب الحكم على الطاعن بعقوبة الجريمة الأشد وحدها وهي العقوبة المقررة للجريمة الأولى ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء عقوبة الحبس المفضى بها عن الجريمة الثانية المسندة للطاعن عملا بالحق المخول للمحكمة بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

## جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / حسين محمد صالح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : نصر الدين حسن عزام ، ومحمود كامل عطيفة ، ومصطفى محمود الأسبروطي ، ومحمد  
عادل مرزوق .

( ٢٥٢ )

الطعن رقم ١٠٢٠ لسنة ٣٣ القضائية

( ١ ) أغذية . غش . قانون . قصد جنائي . مصادرة .

المادة ١٨ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها . مقتضاها  
تجريم الشارع تداول الأغذية المغشوشة بعقوبة المخالفة إذا كان المتهم ضمن النية . وجوب  
المصادرة .

( ٢ ) عقوبة " العقوبة التكميلية " . مصادرة . أغذية . غش .

مصادرة المواد الغذائية المغشوشة . عقوبة تكميلية وجوبية . القضاء بها في جميع الأحوال  
إذا كانت المواد سبق ضبطها على ذمة الفصل في الدعوى .

( ٣ ) وصف التهمة . محكمة الموضوع . " سلطتها في تعديل وصف التهمة " .  
محكمة النقض . " سلطتها " . أغذية . غش .

واجب محكمة الموضوع في تحييص الواقعة بجميع كوفها وأوصافها وتطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً  
عليها دون التقيد بوصف النيابة .

حق المحكمة في تعديل التهمة أثناء المحاكمة يقابله واجب بيان التهمة المعدلة لأتهم وإتاحة فرصة  
تقديم دفاعه عنها . المادة ٣٠٨ إجراءات .

إفقال الحكم إعمال نص المادة ١٨ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية  
وتنظيم تداولها خطأ في تطبيق القانون بوجوب نقضه . عدم توجيه الوصف القانوني الصحيح  
لأتهم يمنع محكمة النقض من تصحيح هذا الخطأ ويوجب أن يكون مع النقض الإحالة .

١ - مقتضى نص المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ سنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها أن الشارع جرم تداول الأغذية المغشوشة إذا كان المتهم حسن النية وعاقبه بعقوبة المخالفة على أن يقضى وجوباً بمصادرة المواد الغذائية المغشوشة .

٢ - عقوبة مصادرة المواد الغذائية المغشوشة . عقوبة تكميلية وجوبية يقضى بها في جميع الأحوال إذا كانت تلك المواد سبق ضبطها على ذمة الفصل في الدعوى .

٣ - من المقرر أن محكمة الموضوع مكلفة بأن تحصر الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً دون أن تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم . ولا يقدح في هذا أن حق الدفاع يقضى بأن تعين للتهمة التهمة التي توجه إليه ليرتب دفاعه عنها ، ذلك بأن حق المحكمة في تعديل التهمة في أثناء المحاكمة يقابله واجب مقرر عليها بمقتضى المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات وهو أن تبين للتهمة ( التهمة المعدلة وتتيح له فرصة تقديم دفاعه عنها كاملاً ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل أعمال نص المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ سنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها ولم يفصل في الدعوى على هذا الأساس وينزل عليها حكم القانون يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

ولما كانت المحكمة لم توجه للتهمة الوصف القانوني الواجب التطبيق حتى يتسنى له تقديم دفاعه فإن محكمة النقض لا تستطيع تصحيح هذا الخطأ مما يتعين معه أن يكون مع النقض الإحالة .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٧١ بدائرة قسم كرموز : محافظة الاسكندرية عرض للبيع شيئاً من أغذية الإنسان ( حلوى )



مغشوشة مع علمه بذلك . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٥ و ٦ و ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ وقرارى وزيرى الصحة رقمى ٩٢ و ٩٧ سنة ١٩٦٧ . ومحكمة جناح كرموز الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٧١ ببراءة المتهم . فاستأنفت النيابة العامة . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ١٢ مارس سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض — إلخ .

## المحكمة

حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى بتبرئة المطعون ضده من جنحة عرض حلوى مغشوشة للبيع ، قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه أسس قضاءه على أن المطعون ضده كان حسن النية فى حين أن الواقعة على هذا الأساس تعتبر مخالفة طبقا لما تقضى به المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ ، هذا فضلا عن أن الحكم أغفل مصادرة المادة المغشوشة ، مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث ان الحكم الابتدائى بعد أن حصل واقعة الدهوى بما مؤداه أن المطعون ضده عرض للبيع حلوى تبين من تحليل العينة المأخوذة منها أنها غير مطابقة للمواصفات لاحتوائها على لون صناعى غير مصرح بإضافته للمواد الغذائية ، أسس قضاءه بالبراءة على أن الحلوى المضبوطة ليست من صنع المتهم وإنما من صنع المصنع المشتراه منه وأنه بانتفاء اتصال المتهم بصنعها أو اضافة اللون اليها لا يكون الإتهام المسند اليه على أساس سليم . وجاء فى الحكم المطعون فيه أن الحكم المستأنف فى محله للأسباب الواردة به "وأن المحكمة ترى من ظروف الواقعة استحالة علم المتهم بغش الحلوى المضبوطة الأمر الذى ينتفى معه القصد الجنائى فى حقه سواء من حيث العلم أو حسن النية ويضفى الإتهام غير متكامل الأركان" . لما كان ذلك ، وكان مقتضى نص المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها ، أن الشارع جرم تداول الأغذية المغشوشة اذا كان المتهم حسن النية وعاقبه بعقوبة المخالفة على أن يعفى وجوبا بمصادرة

المواد الغذائية المغشوشة . ولما كان الحكم المطعون فيه وأن نفى علم المطعون ضده بغش الحلوى موضوع المحاكمة الا أنه أثبت في حقه أنه عرض للبيع حلوى تبين أنها مغشوشة مما تقوم به المخالفة المنصوص عليها في المادة ١٨ من القانون سالف الذكر وفوق ذلك فقد أغفل الحكم عقوبة مصادرة المواد الغذائية المغشوشة مع أنها عقوبة تكميلية وجوبية يقضى بها في جميع الأحوال اذا كانت تلك المواد سبق ضبطها على ذمة الفصل في الدعوى . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن محكمة الموضوع مكلفة بأن تخلص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً دون أن تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم ، ولا يقدح في هذا أن حق الدفاع يقضى بأن تعين للمتهم التهمة التي توجه اليه ليرتب دفاعه عنها ، ذلك بأن حق المحكمة في تعديل التهمة في أثناء المحاكمة يقابله واجب مقرر عليها بمقتضى المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات وهو أن تبين للمتهم التهمة المعدلة وتتيح له فرصة تقديم دفاعه عنها كاملاً ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ أغفل أعمال نص المادة ١٨ من القانون آنف الذكر ولم يفصل في الدعوى على هذا الأساس وينزل عليها حكم القانون يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه . ولما كانت المحكمة لم توجه للمتهم الوصف القانوني الواجب التطبيق حتى يتسنى له تقديم دفاعه ، فإن محكمة النقض لا تستطيع تصحيح هذا الخطأ مما يتعين معه أن يكون مع النقض الإحالة .

## جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد سائح ، نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : نصر الدين حسن مزام ، ومحمود كامل عطيفة ، ومهناقي محمود الأسبروطي ،  
ومحمد عادل مرزوق .

( ٢٥٣ )

### الطعن رقم ١٠٢٤ لسنة ٤٣ القضائية

( ١ ) حكم . " إيداعه " . شهادة سلبية . بطلان .

المادة ٣١٢ إجراءات . وجوب وضع الأحكام الجنائية والتوقيع عليها في مدة ثلاثين يوما  
من النطق بها وإلا كانت باطلة .

حساب المدة من اليوم التالي للتاريخ الذي صدر فيه الحكم . الشهادة التي ينشأ عنها  
بطلان الحكم هي التي تصدر بعد إقفاء الثلاثين يوما . صدور الشهادة في اليوم الثلاثين  
لا يفتي بإداع الحكم في ذلك اليوم وأوحرت الشهادة في نهاية ساعات العمل . هل ذلك ؟  
تحديد ميعاد العمل في أفلام الكتاب ليس من شأن امتناع العمل عليها بعد انتهاء الميعاد .

( ٢ ) حكم . " إيداعه " . شهادة سلبية . بطلان . دعوى مدنية .  
نيابة عامة .

تعديل الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ إجراءات بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٥ بإستثناء  
أحكام البراءة من البطلان لا ينصرف إلى الأحكام التي تصدر في الدعوى المدنية المقامة بالتبعية  
للدعوى الجنائية .

علة التعديل في المذكرة الإيضاحية لإيضاح المحكوم ببراءته بسبب لا دخل له فيه .  
اتجاه مراد الشارع إلى حرمان النيابة من الطعن على حكم البراءة بالبطلان إذا لم توقع أسبابه  
في الميعاد المقرر .

أطراف الدعوى المدنية . انحصار الاستثناء عنهم . خضوع الحكم بالنسبة إليهم للأصل  
للعام المقرر بالمادة ٣١٢ إجراءات .



١ — أوجب قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٣١٢ منه وضع الأحكام الجنائية والتوقيع عليها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها وإلا كانت باطلة . وقد جرى قضاء محكمة النقض على حساب تلك المدة كاملة من اليوم التالي للتاريخ الذي صدر فيه الحكم كما استقر قضاؤها أيضا على أن الشهادة التي ينبنى عليها بطلان الحكم هي التي تصدر بعد إنقضاء الثلاثين يوما المقررة في القانون إذ صدور الشهادة في اليوم الثلاثين لا ينفي إيداع الحكم في ذلك اليوم حتى وإن كانت الشهادة قد حررت في نهاية ساعات العمل ذلك لأن تحديد ميعاد العمل في أقلام الكتاب ليس معناه أن هذه الأقلام يمتنع عليها أن تؤدي عملا بعد انتهاء الميعاد .

٢ — التعديل الذي جرى على الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية بالقانون رقم ١٠٧ سنة ١٩٦٥ والذي استثنى أحكام البراءة من البطلان لا ينصرف البتة إلى ما يصدر من أحكام في الدعوى المدنية المقامة بالنبعية للدعوى الجنائية ذلك أن مؤدى علة التعديل — وهي على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون ألا يضار المحكوم ببراءته بسبب لا دخل له فيه — هو أن مراد الشارع قد اتجه إلى حرمان النيابة وهي الخصم الوحيد لاتهم في الدعوى الجنائية من الطعن على حكم البراءة بالبطلان إذا لم توقع أسبابه في الميعاد المقرر قانونا . أما أطراف الدعوى المدنية فلا مشاحة في انحسار الاستثناء عنهم ويظل الحكم بالنسبة إليهم خاضعا للأصل العام المقرر بالمادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

## الوقائع

لأتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٥ فبراير سنة ١٩٧٠ بدائرة مركز أسيوط اعتبر مهريا للتبغ إذ حاز بذور الدخان المبينة بالمحضر . وطلبت معاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . وادعت مصلحة الجمارك مدنيا قبل المتهم بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه كتعويض . ومحكمة جنح أسيوط الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٠ عملا بمواد الإتهام

بتغريم المتهم مائة جنيه والمصادرة وإلزامه أن يؤدي لمصلحة الجمارك مبلغ ثلاثة آلاف جنيه قيمة التعويض المستحق لها عن الكمية المضبوطة من البنور .  
عارض ، وقضى بتاريخ ١٤ من أبريل سنة ١٩٧١ بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف ومحكمة أسبوط الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت غيابيا في ٢٨ يونيو سنة ١٩٧١ بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . عارض ، وقضى بتاريخ ٢٦ يونيو سنة ١٩٧٢ بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه وبقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف . فطعننت مصلحة الجمارك في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو بطلان الحكم لعدم التوقيع عليه في الثلاثين يوما التالية لتاريخ صدوره .

وحيث إن قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٣١٢ منه وضع الأحكام الجنائية والتوقيع عليها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها وإلا كانت باطلة . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على حساب تلك المدة كاملة من اليوم التالي للتاريخ الذي صدر فيه الحكم كما استقر قضاؤها أيضا على أن الشهادة التي يبنى عليها بطلان الحكم هي التي تصدر بعد انقضاء الثلاثين يوما المقررة في القانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر في السادس والعشرين من شهر يونيو سنة ١٩٧٢ ، وكانت الشهادة السلبية المقدمة من الطاعنة دالة على أن الحكم لم يودع قلم الكتاب حتى تاريخ تحريرها مؤرخة في السادس والعشرين من شهر يوليو سنة ١٩٧٢ ، فإن مفاد ذلك أن تلك الشهادة قد صدرت في اليوم الثلاثين بما لا ينفي إيداع الحكم في ذلك اليوم حتى وإن كانت الشهادة قد حررت في نهاية ساعات العمل ذلك لأن تحديد ميعاد العمل في قلم الكتاب ليس معناه أن هذه الأقلام يمتنع عليها أن تؤدي عملا بعد انتهاء الميعاد . لما كان ذلك ، وكان التعديل الذي جرى على الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٥ والذي امتثني

أحكام البراءة من البطلان لا ينصرف البتة إلى ما يصدر من أحكام في الدعوى المدنية المقامة بالتبعية للدعوى الجنائية ذلك أن مؤدى صلة التعديل — وهى على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون ألا يضار المحكوم ببراءته بسبب لا دخل له فيه هو أن مراد الشارع قد اتجه إلى حرمان النيابة وهى الخصم الوحيد للتهمة فى الدعوى الجنائية من الطعن على حكم البراءة بالبطلان إذا لم توقع أسبابه فى الميعاد المقرر قانونا . أما أطراف الدعوى المدنية فلا مشاحة فى انحسار الإستثناء عنهم ويظل الحكم بالنسبة إليهم خاضعا للأصل العام المقرر بالمادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ما تقدم ، وكانت الشهادة المقدمة لا تدل على مضي ثلاثين يوما كاملة دون حصول التوقيع على الحكم المطعون فيه فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



## جلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حزاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : سعد الدين عطية ، وإبراهيم أحمد الدهواني ، وعبد الحميد محمد الشرييني ،  
وحسن علي المغربي .

( ٢٥٤ )

### الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٣ القضائية

( ١ ) محكمة الإحالة . ” الإجراءات أمامها ” . محكمة الإعادة . إجراءات  
المحاكمة . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره ” . نقض . ” أسباب  
الطعن . ما لا يقبل منها ” .

نقض الحكم وإعادة المحاكمة . إعادة الدعوى إلى محكمة الإعادة بحالتها التي كانت عليها قبل  
صدور الحكم المنقوض .

عدم تقيد محكمة الإعادة . في إعادة تقديرها وقائع الدعوى بحكم النقض ولا بالحكم  
المنقوض .

عدم جواز مطالبة المحكمة بالرد على دفاع لم يبد أمامها .

( ٢ ، ٣ ) إثبات . ” خبرة ” . ” شهود ” . محكمة الموضوع .  
” سلطتها في تقدير الدليل ” . ” حكم ” . ” تسببيه ” . تسبب غير معيب ” .  
نقض . ” أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ” . قتل عمد .

( ٢ ) كفاية أن يكون جماع الدليل للقول غير متناقض مع الدليل الفنى . تطابق الدليلين  
لا يلزم . مثال .

( ٣ ) المفاضلة بين تقارير الخبراء . من اختصاص محكمة الموضوع . من حقها الأخذ بالتقرير  
الطبي الشرعى وأطراح التقرير الاستشارى .

١ - الأصل أن تقض الحكم وإعادة المحاكمة بعيد الدعوى إلى محكمة الإعادة بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المنقوض ، فلا تنقيد بما ورد في الحكم الأول في شأن تقدير وقائع الدعوى ، ولا يقيد بها حكم النقض في إعادة تقديرها بكامل حريتها . ولما كان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن الثالث أو المدافع عنه قد أثار أنهما سئلا أمام محكمة الموضوع بشأن تواجده أمام لجنة الانتخابات وقت وقوع الحادث ، ومن ثم فإنه لا يقبل منه أن يطالب المحكمة بالرد على دفاع لم يبد أمامها .

٢ - من المقرر أنه ليس بـلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضاً يستعصي على الملاءمة والتوفيق ولما كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه وهو في صدد تصوير الواقعة حصل منها أن الطاعنين تربصوا بالمجنى عليه حتى إذا ما قارب باب منزله أطلقوا عليه عدة مقذوفات نارية من بنادقهم قاصدين من ذلك قتله ثاراً لمقتل والد وشقيق المتهمين الأول والثاني ، وبعد أن أورد الحكم سائر الأدلة التي قنع بها وراح يعرض لدفاع الطاعنين بقيام التعارض بين أقوال الشاهد الأول والتقرير الطبي ، فقد أبرز من أقوال هذا الشاهد أن المجنى عليه كان يسير له لدخول باب مسكنه ، وقد اتجه بوجهه إليه ، وخلص إلى أن لازم ذلك أن تصيبه حيارات الظهر الأربعة من الخلف . ولما كان الطاعنون لا يمارون فيما نقله الحكم المطعون فيه عن الشاهد المذكور ولا فيما أثبتته نقلاً عن التقرير الطبي الشرعي ، فقد سلم ما تنهى إليه الحكم المطعون فيه من إطراح دعوى التعارض بين الدليلين .

٣ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تفاضل بين تقارير الخبراء وتأخذ منها بما تراه وتطرح ما عداه إذ أن ذلك أمر يتعلق بسلطانها في تقدير الدليل ولا معقب عليها فيه - ولما كان الثابت أن المحكمة أخذت بتقرير الطبيب الشرعي - وأطاحت بالتقرير الاستشاري - للاسناد التي بنى عليها ولما تبينته بنفسها مما يتفق مع الرأي الذي انتهى إليه ، فقد اندفع عن الحكم ما يثيره الطاعنون في هذا الصدد .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في يوم ٢٥ يونيو سنة ١٩٦٨ بناحية الدبابات مركز أنجم ءافظة سوهاج (أولا) قتلوا ... .. عمدا مع سبق الاصرار والترصد وذلك بأن اعتزموا قتله وأعدوا لهذا الغرض بندق حملوها وترصدوا له في الطريق أمام متجره وما أن ظفروا به حتى أطلقوا عليه الأجرة النارية من بنادقهم قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . ( ثانيا ) أحرزوا أسلحة نارية مششخنة ( بنادق ) بدون ترخيص . ( ثالثا ) أحرزوا ذخيرة ( طلقات ) مما تستعمل في الأسلحة النارية سالفة الذكر ولم يكن مرخصا لهم بحملها . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات . والمواد ١ و ٦ و ٢٦/٢ - ٤ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند (ب) من القسم الأول من الجدول رقم ٣ المرفق . فقرر ذلك بتاريخ ١٧ يونيو سنة ١٩٦٩ . وادعت أرملة المجنى عليه مدنيا بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التمييز المؤقت قبل المتهمين . ومحكمة جنايات سوهاج قضت حضوريا بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٧٠ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وذلك عن التهم المسندة إليهم وإلزامهم متضامين بأن يدفعوا للدية بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد كتعويض مؤقت والمصروفات المدنية ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض وقضى فيه بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٧١ بقبوله شكلا ، وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنايات سوهاج للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى . أعيدت الدعوى ثانية إلى المحكمة المشار إليها وقضت فيها من جديد بتاريخ ٩ من أبريل سنة ١٩٧٢ عملا بمواد الاتهام بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وبإلزامهم متضامين بأن يدفعوا للدية بالحق المدني مبلغ قرش



صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية وعشرة جنهات مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية .. ... إلخ .

## المحاكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد وبجريمة إحراز أسلحة نارية مششخنة وذخيرة بدون ترخيص قد شابه القصور والتناقض في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن دفاع الطاعن الثالث قام على أنه كان موجودا بلجنة الانتخاب وقت وقوع الحادث ، وعلى الرغم من أن الحكم الأول قد نقض لفساد استدلاله في شأن إطراحه لأقوال شاعدي النفي في هذا الخصوص فإن الحكم المطعون فيه أغفل الإشارة إلى دفاعه هذا ، والتفت كذلك عن حكم النقض ذاته . ثم أن الحكم أخذ بأقوال الشاهد الأول وبما جاء بالتقرير الطبي الشرعي رغم تعارضهما إذ أثبت التقرير أن تصوير الشاهد الأول للحادث لا يتفق مع الإصابات التي وجدت بالمجنى عليه ولم يعن الحكم برفع هذا التعارض ، كما اطرح الحكم التقرير الاستشاري الذي قال بأن إصابات المجنى عليه تحدث من مدفع رشاش وليس من بندق على ما جاء بالتقرير الطبي الشرعي — بما لا يسبغ أطراحه ، وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجرائم التي دين الطاعنون بها وأورد على ثبوتها في حقهم أدلة مستمدة من شهادة شاهد الرؤية ومن المعاينة وتقرير الصفة الشريحية وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن نقض الحكم وإعادة المحاكمة يعيد الدعوى إلى محكمة الإعادة بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المنقوض فلا تتقيد بما ورد في الحكم الأول في شأن تقدير وقائع الدعوى ، ولا يقيد بها حكم النقض في إعادة تقديرها بكامل حريتها ، وكان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن الثالث أو المدافع عنه قد أثار أيهما شيئا أمام محكمة الموضوع بشأن تواجده أمام لجنة الانتخابات وقت وقوع الحادث ، ومن ثم فإنه

لا يقبل منه أن يطالب المحكمة بالرد على دفاع لم يبد أمامها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق ، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه وهو في صدد تصوير الواقعة حصل منها أن الطاعنين تربصوا للمجنى عليه حتى إذا ما قارب باب منزله أطلقوا عليه عدة مقذوفات نارية من بنادقهم قاصدين من ذلك قتله ثارا لمقتل والد وشقيق المتهمين الأول والثاني ، وبعد أن أورد الحكم سائر الأدلة التي قنع بها وراح يعرض لدفاع الطاعنين بقيام التعارض بين أقوال الشاهد الأول والتقرير الطبي ، فقد أبرز من أقوال هذا الشاهد أن المجنى عليه كان بسبيله لدخول باب مسكنه وقد اتجه بوجهه إليه ، وخلص إلى أن لازم ذلك أن تصيبه عبارات الظهر الأربعة من الخلف لما كان ذلك ، وكان الطاعنون لا يمارون فيما نقله الحكم المطعون فيه عن الشاهد المذكور ولا فيما أثبتته نقلا عن التقرير الطبي الشرعي فقد سلم ما تنهى إليه الحكم المطعون فيه من إطراح دعوى التعارض بين الدليلين ، ومن ثم فإن ما يشير الطاعنون في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تفاضل بين تقارير الخبراء وتأخذ منها بما تراه وتطرح ما عداه إذ أن ذلك أمر يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل ولا معقب عليها فيه — وكان الثابت أن المحكمة أخذت بتقرير الطبيب الشرعي — وأطرح التقرير الاستشاري — للأسانيد التي بنى عليها ولما تبينته بنفسها مما يتفق مع الرأي الذي انتهى إليه ، فقد اندفع عن الحكم ما يشير الطاعنون في هذا الصدد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا ونضبه موضوعا .

## جلسة ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن عزام ، وعضوية السادة المستشارين : طه الصديق  
دقانة ، ومصطفى محمود الأسبوطي ، وعبد الحميد محمد أنشربيني ، وعبد عادل مرزوق .

(٢٥٥)

### الطعن رقم ١١١١ لسنة ٣ ، القضائية

حكم . "بيانات التسبب" . سرقة . ظروف مشددة . نقض . "أسباب  
الطعن . ما يقبل منها" .

المادة ٣١٠ إجراءات . ما أوجبه من بيانات في كل حكم بالإدانة . عدم بيان مكان وقوع  
جريمة العرق ببيانا كافيا . أثره في تحديد العقوبة وحدها الأدنى طبقا للقرة ثانيا من المادة  
٣١٦ مكررا ثالثا عقوبات . نصود يعجز محكمة النقض عن مراقبة التطبيق السليم لقانون .

لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشمل  
كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المسنوجة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة  
والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه  
استدلالها بها وسلامة المأخذ وإلا كان قاصرا ، وكان يبين من الحكم الابتدائي  
الذي اعتنق أسبابه الحكم المطعون فيه أنه لم يبين مكان وقوع جريمة السرقة  
بيانا كافيا بل اقتصر في ذلك على قوله أنها حصلت بحل تجارة المجنى عليه دون  
أن يبين ما إذا كان هذا المكان ملحقا بمكان مسكون أو معد للسكنى وهو ركن  
هام في خصوصية هذه الدعوى ( المقامة عن جريمة سرقة بخانوت ملحق بمكان  
مسكون تم الدخول إليه بواسطة الكسر ) لما يترتب عليه من أثر في تحديد  
العقوبة وحدها الأدنى مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون  
تطبيقا سليما على الواقعة والقول بكلمتها في صحيح القانون فيما تثيره النيابة العامة  
بوجه الطعن من خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون انزوله بالعقوبة



عن الحد الأدنى المبين بالفقرة ثانيا من المادة ٣١٦ مكررا ثالثا من قانون العقوبات وهي ستة أشهر . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مغيبا بالقصور في التسبيب بما يوجب نقضه .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم في ليلة ٩ مارس سنة ١٩٧٢ بدائرة قسم شبرا محافظة القاهرة : المتهمون من الأول إلى الخامس — سرقوا الأشياء المينة الوصف والقيمة بالمحضر والمملوكة لـ .. .. وكان ذلك من حانوت مغلق بمكان مسكون وتم دخول هذا المكان بواسطة الكسر . ( المتهم السادس ) أخفى الأشياء المسروقة مع علمه بذلك ، وطلبت عقابهم بالمواد ٤٤ مكررا / ١ ، و ٣١٦ مكررا ثالثا / ٢ و ٣١٧ / ٤ — ٥ من قانون العقوبات ، ومحكمة شبرا الجزئية قضت في ٢٧ مارس سنة ١٩٧٢ غيابيا بالنسبة للمتهم الخامس وحضوريا للباقيين عملا بمواد الاتهام ( أولا ) بمعاينة كلا من المتهمين الخمسة ( الأول ) بالحبس مع الشغل لمدة سنة والنفاذ ( ثانيا ) بمعاينة المتهم السادس بالحبس مع الشغل لمدة شهر وكفالة مائة قرش لوقف التنفيذ بلا مصاريف جنائية . فعارض المتهم الخامس ، وقضى في معارضته بتاريخ ٣ من أبريل سنة ١٩٧٢ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهمون جميعا هذا الحكم ، ومحكمة القاهرة الابتدائية ( استئنافية ) قضت حضوريا بتاريخ ٦ يونيو سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للمتهمين الخمسة الأول والاكتفاء بحبس كل منهم ثلاثة أشهر مع الشغل وغيابيا بالنسبة للمتهم الأخير بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ

## المحكمة

حيث إن مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتعديل الحكم المستأنف إلى حبس كل من المطعون ضدهم ثلاثة أشهر مع الشغل بالجرime سرقة بمخاتوت ملحق بمكان مسكون تم الدخول إليه بواسطة الكسر المسندة إليهم ، قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه نزل بالعقوبة عن الحد الأدنى المبين بالفقرة ثانيا من المادة ٣١٦ مكررا ثالثا من قانون العقوبات وهي سنة أشهر ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ وإلا كان قاصرا ، وكان يبين من الرجوع إلى الحكم الابتدائي الذي اعتنق أسبابه الحكم المطعون فيه أنه لم يبين مكان وقوع الجريمة بيانا كافيا بل اقتصر في ذلك على قوله أنها حصلت بمحل تجارة المجنى عليه دون أن يبين ما إذا كان هذا المكان ملحقا بمكان مسكون أو معد للسكنى وهو ركن هام في خصوصية هذه الدعوى لما يترتب عليه من أثر في تحديد العقوبة وحدها الأدنى مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون تطبيقا سليما على الواقعة والقول بكلمتها في صحيح القانون فيما تثيره النيابة العامة بوجه الطعن . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور في التسبيب مما يوجب نقضه والإحالة .

## جلسة ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن عزام نائب رئيس المحكمة ، وهضوية السادة  
المستشارين : طه الصديق دنانة ، ومهناقي محمود الأسروطي ، ومبد الحيد محمد الشريفي ،  
ومجد عادل مرزوق .

(٢٥٦)

الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٤٣ القضائية

(٢٤١) حكم . "بياناته" . دعوى مدنية . نقض . "أسباب الطعن" .  
ما لا يقبل منها .

النبي بعدم بيان اعم المدعى بالحق المدني في الديباجة لا أساس له ما دام الحكم قد بينه  
بعد بيان وصف التهمة ومادة العقاب .

(٢) إيراد الحكم في ديباجته تاريخاً خاطئاً للواقعة وعودته لذكر التاريخ الصحيح لدى تحصيله  
لها . خطأ مادي لا يعيبه . لخروجه عن موضوع استدلاله .

٣ — محكمة إستئنافية . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . ما لا يوفره .  
إثبات . "شهود" . إجراءات المحاكمة . نقض . "أسباب الطعن" .  
ما لا يقبل منها .

عدم إبداء الطاعن طلب مماع الشهود أمام محكمة أول درجة وإبدائه أمام محكمة ثاني  
درجة . إعتباره متنازلاً عنه بسكوته من التمسك به أمام محكمة أول درجة . النفي بالإخلال بحق  
الدفاع وغير محله .

(٤) محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" . إثبات .  
"شهود" .

حق محكمة الموضوع في تقدير أقوال الشهود واستخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى .



(٥) خطأ . محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الخطأ" . مسئولية مدنية . مسئولية جنائية .

تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية الجنائية أو المدنية . موضوعي .

(٦) حكم . "تسببيه" . تسبیب غیر معيب " . محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" .

كفاية تشكك محكمة الموضوع في صحة إسناد التهمة للنضاء بالبراءة . مادام حكمها يفيد نفيها الدعوى والموازنة بين أدلة الثبوت وبين أدلة النفي وترجيحها دفاع المتهم .

(٧) حكم . "تسببيه" . تسبیب غیر معيب " . بطلان .

التناقض المبطل للحكم . تعريفه ؟

١ — إذا كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين وصف التهمة ومادة العقاب كأورد اسم المدعى بالحق المدني وطلباته . فإن النعي عليه بعدم بيان هذا الاسم في ديباجته يكون على غير أساس .

٢ — إذا كان الحكم قد ذكر في ديباجته تاريخاً خاطئاً للواقعة إلا أنه عاد وذكر التاريخ الصحيح لها لدى تفصيله للواقعة ، فإن ما ورد من خطأ في ديباجته لا يعدو أن يكون خطأ مادياً لا يؤثر في سلامته وإحاطته بالواقع ، وهو من بعد لا يعيب الحكم لأنه خارج عن موضوع استدلاله .

٣ — لما كان البين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة لأول درجة أن المدافع عن الطاعن لم يطلب سماع أحد من الشهود ، وكانت محكمة ثاني درجة إنما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق ، وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لإجرائه ولا تلتزم إلا بسماع الشهود الذين يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة ، فإذا لم تر من جانبها حاجة إلى سماعهم وكان المدافع عن الطاعن وإن أبدى طلب سماع شهود الإثبات أمام المحكمة الاستئنافية فإنه يعتبر متنازلاً عنه بسكوته عن التمسك به أمام محكمة أول درجة ، ومن ثم فإن النعي على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع يكون في غير محله .

٤ — من المقرر أن تقدير أقوال الشهود متروك لمحكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها بغير معقب كما أن لهذه المحكمة أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

٥ — من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى .

٦ — يكفي في المحاكمات الجنائية أن تشكك محكمة الموضوع في صحة اسناد التهمة إلى المتهم لكي تقضى له بالبراءة متى داخلها الشك في صحة عناصر الإثبات ما دام حكمها يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم .

٧ — التناقض الذي يبطل الحكم هو الذي من شأنه أن يجعل الدليل متهددا متساقطا لا يصالح أن يكون قواما لنتيجة سليمة يصح الاعتماد عليها .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٦ يونيو سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم روض الفرج محافظة القاهرة : تسبب خطأ في موت ... .. وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه بأن لم يراع محاولة المجنى عليها هبوط الترام التي كانت تستقله فاصطدم بها ومن ثم حدثت إصابات التي أودت بحياتها . وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . وادعى ... .. زوج المجنى عليها عن نفسه وبصفته وليا طبيعيا عن أولاده القصر بحق مدنى قبل المتهم ( المطعون ضده الأول ) ومدير عام شركة المحلات الصناعية للحريير والقطن ( المطعون ضده الثانى ) بصفته مسئولاً عن الحقوق المدنية وطلب القضاء له قبلهما متضامين بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . ومحكمة روض الفرج الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ٢٤ يونيو

سنة ١٩٦٩ عملا بمادة الإتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهاً لوقف التنفيذ بلا مصروفات جنائية وفي الدعوى المدنية بإلزامه احتضامنا مع المسئول بالحق المدني بصفته بأن يدفع للمدعى ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت ومائتي قرش أتعاباً للمحاماة . فاستأنف كل من المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضورياً بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٧٠ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المسئول عن الحقوق المدنية بمصاريف دعواه بلا مصاريف جنائية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . وبتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٧١ قضت هذه المحكمة بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى الطاعن وإلى المسئول عن الحقوق المدنية وإحالة القضية إلى محكمة القاهرة الابتدائية لتفصل فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى . والمحكمة المذكورة سمعت الدعوى من جديد وقضت حضورياً بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع ببراءة المتهم مما أسند إليه بلا مصاريف جنائية ورفض الدعوى المدنية مع إلزام رافعه بمصاريفها ومبلغ خمسة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة . فطعن الوكيل عن المدعى بالحق المدني في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث أن المدعى بالحقوق المدنية ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المتهم من تهمة القتل الخطأ ورفض الدعوى المدنية ، قد انطوى على البطالان والإخلال بحق الدفاع وشابه قصور في التسبب والخطأ في تطبيق القانون والتناقض والفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه خلا من بيان اسم المدعى بالحق المدني في ديباجته ، وذكر تاريخ الواقعة يخالف التاريخ الصحيح لها ولم يجب الطاعن إلى طلبه سماع شهود الإثبات . وأسس قضاءه بالبراءة على أن نزول المجنى عليها من الترام في غير المكان المخصص للنزول يكون بذاته خطأ في جانبها يجب خطأ المتهم ، دون أن يبين مظاهر خطئها ويورد الدليل عليه ، مع أن هذا الخطأ لا يستغرق خطأ المتهم ، والخطأ المشترك - في نطاق المسؤولية الجنائية .



لا يخفى المتهم من المسؤولية . كما أنه عول على ما ثبت من المعاينة التي بنيت على أقوال شرطى المرور مما يتناقض مع ما جاء بأسبابه من أن هذا الشرطى لم ير الحادث ، وبرر تطراحه لأقوال شهود الإثبات بما لا يسوغ تطراحها ، وهذا كله يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين وصف النهمة ومادة العقاب ، أورد اسم المدعى بالحق المدنى وطلباته ، فإن النعى عليه بعدم بيان هذا الاسم يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان الحكم وإن ذكر في ديباجته تاريخا للواقعة هو ١٩٦٧/٦/٩ إلا أنه عاد وذكر التاريخ الصحيح لها وهو ١٩٦٧/٦/٦ لدى تحصيله للواقعة ، فإن ماورد من خطأ في ديباجته لا يعدو أن يكون خطأ ماديا لا يؤثر في سلامته وإحاطته بالواقع ، وهو — من بعد — لا يعيب الحكم لأنه خارج عن موضوع استدلاله . لما كان ذلك ، وكان يبين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن المدافع عن الطاعن لم يطلب سماع أحد من الشهود ، وكانت محكمة ثانية درجة إنما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق ، وهى لا تنجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه ولا تلتزم إلا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة ، فإذا لم تر من جانبها حاجة إلى سماعهم وكان المدافع عن الطاعن وإن أبدى طلب سماع شهود الإثبات أمام المحكمة الاستئنافية فإنه يعتبر متنازلا عنه بسكوته عن التمسك به أمام محكمة أول درجة ، ومن ثم فإن النعى على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان يبين من مدوناته أن المحكمة بعد أن أوردت أقوال شهود الإثبات واستعرضت أدلة الدعوى وأحاطت بكافة عناصرها عن بصر وبصيرة ، أسست قضاءها بالبراءة ورفضت الدعوى المدنية على عدم اطمئنانها إلى أدلة الثبوت المستفاد من أقوال شهود الإثبات لتراخيهم في الشهادة وعدم التقدم للإدلاء بها إلا بناء على طلب زوج المحنى عليها — الطاعن ، واطمئنانها — من جهة أخرى — إلى صحة دفاع المتهم الذى رجحته استنادا إلى أن نزول المحنى عليها من الترام في غير المكان المخصص للنزول هو بذاته خطأ من جانبها إذ كان عليها النزول في "المحطة" المعدة لذلك لأن المكان الغير مسموح بالنزول فيه مخصص لسير السيارات وبالتالي ليس على قائدة

الحيطة والحذر بالقدر الذى يتعين عليه عند المحطات ، وأن المحبى عليها قد جبت بخطئها خطأ المتهم بفرض قيامه بسيره بالسيارة بالقرب من الترام ، وكانت واقعة نزول المحبى عليها من الترام فى غير المكان المخصص للنزول لها أصل بالأوراق من محضر المعاينة المرفق بالمقررات المضبوطة الثابت به أنها نزلت من الترام قبل وصوله محطة دوران روض الفرج بنحو ١٥ مترا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير أقوال الشهود متروك لمحكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها بغير معقب ، كما وأن لهذه المحكمة أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يودى إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق . وكان من المقرر كذلك أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا ، مما يتلق موضوع الدعوى ، وكان يكفى فى المحاكمات الجنائية أن تتشكك محكمة الموضوع فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم لمكى تقضى له بالبراءة متى داخلها الشك فى صحة عناصر الإثبات ، اذام حكمها يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرجحت دفاع المتهم - كما هو الحال فى هذه الدعوى . لما كان ذلك ، وكان تحديد شرطى المرور لمكان وقوع الحادث فى محضر المعاينة لا يتعارض أو يتناقض مع تقريره بأنه لم يركب وقوعه ، فإن رمى الحكم المطعون فيه بالتناقض لا يكون له وجه لأن التناقض الذى يبطل الحكم هو الذى من شأنه أن يجعل الدليل متهدا متساقطا لا يصلح أن يكون قواما لنتيجة سليمة يصح الاعتماد عليها وهو ما برئ الحكم منه . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم تبريرا لعدم اطمئنانه لأقوال شهود الإثبات سائغا . لما كان ذلك ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا وإلزام الطاعن بالمصاريف المدنية مع مصادرة الكفالة .

## جلسة ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن عزام ، ومضوية السادة المستشارين :  
 طه الصديق وقانة ، ومصطفى محمود الأسيوطي ، وعبد الحميد محمد الشريفي ، وعبد عادل مرزوق .

(٢٥٧)

الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٣٤ القضائية

بذرة قطن . زراعة . قانون . حكم . "بيانات التسبيب" . "تسبيب حبيب" .  
 مسئولية جنائية . جريمة . "أركانها" .

المادة ٣١٠ إجراءات ما أوجبه من بيانات يشمل طيرا كل حكم بالإدانة .

للبينات الواجب توافرها في الحكم بإدانة مدير معصرة عن جريمة تغلبه بذرة قطن من مخليج بها  
 نسبة عجز تزيد عن المسموح به المؤممة بالمادتين ٤٦ و ١٠٤ من قانون الزراعة الصادر بالقانون ٥٣  
 سنة ١٩٦٦ وقرار وزير الزراعة ٨٩ سنة ١٩٦٧ بشأن الرقابة على بذرة القطن المدة للصناعة .

أوجبت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشمل كل حكم  
 بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا يتحقق به أركان الجريمة والظروف  
 التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوعها من المتهم حتى  
 يتضح وجه استدلالها وسلامة المأخذ وإلا كان الحكم قاصرا . ولما كانت  
 المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٣ سنة ١٩٦٦ باصدار قانون الزراعة تنص على أنه  
 "يصدر وزير الزراعة قرارا بالإجراءات الواجب اتباعها في تسليم البذرة التجاري  
 وتسليمها ونقلها بين المحالج والمعاصر وتحديد نسبة العجز المسموح بها في أوزان  
 البذرة المسلمة للمعاصر" وتقضى المادة ١٠٤ من ذات القانون بمعاقبة من يخالف  
 أحكام المادة ٤٦ منه أو القرارات التي تصدر تنفيذا لها بغرامة خمسة جنيهات  
 عن كل أردب أو كسور الأردب من البذرة محل المخالفة ، وأوضحت المادة



السادسة من قرار وزير الزراعة رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن الرقابة على بذرة القطن المعدة للصناعة (التجاري) والصادر تنفيذا لأحكام قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه — الإجراءات التي يتعين مراعاتها عند ورود بذرة القطن المعدة للصناعة إلى المعاصر ، أما المادة السابعة منه فقد جرى نصها بأنه " يعتبر مدير المعصرة مسئولاً عن أى عجز يحصل في البذرة المنقولة من المحالج إلى المعصرة ويعفى من المسؤولية إذا كان العجز في حدود النسبة الآتية : ( ١ ) .. .. ( ب ) .. .. ( ج ) .. .. ( د ) .. .. " . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يبين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ( من أنه بصفته مديراً لمعصرة تسلم بذرة قطن من محالج بها نسبة عجز تزيد عن المسموح به ) ولم يورد الأدلة التي استخلص منها ثبوتها في حقه ، فقد اقتصر في مدوناته على قوله " حيث أن الإتهام يتوافر قبل المتهم ( الطاعن ) كما ثبت في محضر ضبط الواقعة من أن المتهم تسلم بذرة بها عجز بنسبة ٦٨ ٪ ولم يدفعه المتهم بدفاع مقبول مما يتعين معه إدانته وعقابه عملاً بمواد الإتهام " ومن ثم فإن الحكم لم يستظهر صفة الطاعن في الاستلام وهل كان ذلك بوصفه مديراً لمعصرة بالشركة التي قامت بالاستلام ، ولم يتحدث عن سنده فيما انتهى إليه من اعتباره مسئولاً عن العجز الحاصل بها ، كما أنه لم يكشف عن وزن بذرة القطن الواردة للمعصرة ومقدار ما وجد بها من عجز حتى يمكن معرفة ما إذا كان هذا العجز في نطاق المسموح به قانوناً أو يزيد عليه وكذلك التصرف على الأساس الذي قام عليه تحديد الحكم للغرامة المقضى بها ، وهي بيانات من المتعين أن يشتمل عليها الحكم في خصوصية هذه الدعوى . لما كان ذلك ، وكان خلو الحكم المطعون فيه من تلك البيانات يعيبه بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى كما صار إثباتها بالحكم والتقرير برأى في شأن ما يثيره الطاعن من خطأ في تطبيق القانون وكان هذا القصور له الصدارة على أوجه الطعن المتعلقة بخالفات القانون فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٨ فبراير سنة ١٩٦٨ بدائرة قسم مينا البصل محافظة الإسكندرية بصفته مديرا لمعصرة شركة الملح والصبودا المصرية بالإسكندرية تسلم بذرة قطن من محليج أبو تيج بها نسبة عجز تزيد عن المسموح به . وطلبت عقابه وفقا لأحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ . ومحكمة مينا البصل الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٦٦ عملا بمواد الإتهام بتغريم المتهم سبعة مائة وخمسة جنيهات . فعارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٧٠ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وبتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف ، ومحكمة الإسكندرية الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٧٣ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرime تسليم بذرة قطن بها عجز يزيد عن المسموح به قانونا قد شابه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الطاعن لم يكن وقت الحادث مديرا لمعصرة الشركة التي تسلمت البذرة وليس في ظروف الواقعة ما تتوافر به مسؤوليته عن الجريمة التي دين بها ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوعها من المتهم حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ وإلا كان الحكم قاصرا ، وكانت المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الزراعة تنص على أنه "يصدر وزير الزراعة قرارا بالإجراءات الواجب اتباعها في تسليم البذرة التجاري وتسليمها ونقلها بين المحالج والمعاصر وتحديد نسبة العجز

المسموح بها في أوزان البذرة المسامة للمعاصر“ وتقضى المادة ١٠٤ من ذات القانون بمعاينة من يخالف أحكام المادة ٤٦ منه أو القرارات التي تصدر تنفيذاً لها بغرامة خمسة جنيهات عن كل أردب أو كسور الأردب من البذرة محل المخالفة، وأوضحت المادة السادسة من قرار وزير الزراعة رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن الرقابة على بذرة القطن المعدة للصناعة (التجاري) والصادر تنفيذاً لأحكام قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه — الإجراءات التي يتعين مراعاتها عند ورود بذرة القطن المعدة للصناعة إلى المعاصر، أما المادة السابعة منه فقد جرى نصها بأنه ”يعتبر مدير المعصرة مسئولاً عن أى عجز يحصل في البذرة المنقولة من الخارج إلى المعصرة ويعفى من المسئولية إذا كان العجز في حدود النسبة الآتية :  
(أ) ... (ب) ... (ج) ... (د) ... “ .

لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يبين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ولم يورد الأدلة التي استخلص منها ثبوتها في حقه ، فقد اقتصر في مدوناته على قوله ”حيث إن الإتهام يتوافر قبل المتهم (الطاعن) كما ثبت في محضر ضبط الواقعة من أن المتهم تسلم بذرة بها عجز بنسبة ٦٨ ٪ ولم يدفعه المتهم بدفاع مقبول مما يتعين معه إدانته وعقابه عملاً بمواد الإتهام ...“ ومن ثم فإن الحكم لم يستظهر صفة الطاعن في الاستلام وهل كان ذلك بوصفه مديراً لمعصرة بالشركة التي قامت بالاستلام ، ولم يتحدث عن سنده فيما انتهى إليه من اعتباره مسئولاً عن العجز الحاصل بها ، كما أنه لم يكشف عن وزن بذرة القطن الواردة للمعصرة ومقدار ما وجد بها من عجز حتى يمكن معرفة ما إذا كان هذا العجز في نطاق المسموح به قانوناً أو يزيد عليه وكذلك التعرف على الأساس الذي قام عليه تحديد الحكم للغرامة المقضى بها ، وهي بيانات من المتعين أن يشتمل عليها الحكم في خصوصية هذه الدعوى .

لما كان ذلك ، وكان خلو الحكم المطعون فيه من تلك البيانات يعيبه بالقصور الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى كما صار إثباتها بالحكم والتقرير برأى في شأن ما يثيره الطاعن من خطأ في تطبيق القانون ، وكان هذا القصور — الذي يتسع له وجه الطعن — له الصدارة على أوجه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر ما يثيره الطاعن في أوجه طعنه .



## جلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح ، نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : سعد الدين عطية ، وحسن أبو الفتوح الشريفين ، وإبراهيم أحمد الديواني ، وعبد الحميد  
هد الشريفين .

( ٢٥٨ )

الطعن رقم ١١٣٠ لسنة ٤٣ القضائية

( ٢٤١ ) محكمة الجنايات . " الإجراءات أمامها " . حكم . " وصف الحكم " .  
إجراءات المحاكمة .

الأحكام الصادرة من محاكم الجنايات في مواد الجناح المقلمة إليها لارتباطها بجناية تخضع  
للأحكام العامة المقررة للحضور والغياب في مواد الجناح والمخالفات ومن بينها ما نصت عليه المادة ٢٣٩  
لإجراءات .

( ٢ ) وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي . للمبرة فيه بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما ذكره  
المحكمة عنه .

مناط اعتبار الحكم حضوريا هو بحضور الجلسات التي تمت فيها المرافعة سواء صدر فيها الحكم  
أو صدر في جلسة أخرى .

قابلية الحكم الحضوري للاعتباري للمعارضة إذا ما أثبت المحكوم عليه قيام عذر منه  
من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم . ميعاد المعارضة فيه . بدؤه من تاريخ إعلانه به .

( ٣ ) نقض . " مالا يجوز الطعن فيه من الأحكام " . معارضة .

عدم جواز الطعن بالنقض إلا في الأحكام النهائية . المادة ٣٠ من القانون ٥٧  
لسنة ١٩٥٩ .

عدم قبول الطعن بالنقض ما دام الطعن فيه بالمعارضة جائزا : المادة ٣٢ من القانون  
المذكور .

١ - نص الشارع في المادة ٣٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه "إذا غاب المتهم بجنحة مقدمة إلى محكمة الجنايات تتبع في شأنه الإجراءات المعمول بها أمام محكمة الجنح ويكون الحكم الصادر منها قابلاً للمعارضة". فدل بذلك على أن الأحكام الصادرة من محاكم الجنايات في مواد الجنح المقدمة إليها لإرتباطها بجناية تخضع للأحكام العامة المقررة للحضور والغياب في مواد الجنح والمخالفات. ومن بينها ما نصت عليه المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه: "يعتبر الحكم حضورياً بالنسبة إلى كل من يحضر من الخصوم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم عذراً مقبولاً".

٢ - العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه، ومناط اعتبار الحكم حضورياً هو بحضور الجلسات التي تمت فيها المرافعة سواء صدر فيها الحكم أو صدر في جلسة أخرى. ولما كان الثابت من الإجراءات التي تمت في الدعوى أن الطاعن وهو متهم بجنحة سرقة مقدمة إلى محكمة الجنايات لم يحضر بشخصه جلسة المرافعة التي حجزت فيها الدعوى للحكم مع سبق حضوره في جلسات سابقة عليها، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صدر في حقيقة الأمر حضورياً إعتبارياً بالنسبة للطاعن المذكور طبقاً لنص المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية. وإن وصفته المحكمة خطأ بأنه حضوري. ولا يغير من الأمر حضور الطاعن الجلسة المؤجلة إليها الدعوى للنطق بالحكم وصدور قرار المحكمة بمد أجل النطق بالحكم في مواجهته، ومادام الثابت أنه لم يحضر جلسة المرافعة الأخيرة ولم يكن ماثلاً عند صدور قرار المحكمة بقفل باب المرافعة وحجز القضية للحكم. وإذا كان الحكم قد صدر حضورياً إعتبارياً، فإنه بهذه المثابة يكون قابلاً للمعارضة إذا ما أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وفقاً للمادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية، ولا يبدأ ميعاد المعارضة إلا من تاريخ إعلانه به.

٣ - لا تجيز المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الطعن إلا في الأحكام النهائية،

كما تقضى المادة ٣٢ من القانون المذكور بعدم قبول الطعن بالنقض مادام الطعن فيه بالمعارضة جائزا. ولما كان الثابت من المفردات المضمومة أن الحكم المطعون فيه لما يعلن بعد للطاعن الثانى ، وكان الإعلان هو الذى يفتح باب المعارضة ويبدأ به سريان الميعاد المحدد لها فى القانون ، فإن باب المعارضة فى هذا الحكم لما يزال مفتوحا ، ويكون الطعن فيه بالنقض جائزا ويتعين لذلك القضاء بعدم جواز الطعن .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين فى الفترة من ١٠ مارس سنة ١٩٦٥ إلى ٢٨ مايو سنة ١٩٦٥ — بدائرة مركز فاقوس محافظة الشرقية — المتهم الأول بصفته مستخدما بجمعية قفيز التعاونية الزراعية "أمين مخزن" اختلس كميات السماد الموضحة بالتحقيقات والمسلمة إليه بسبب وظيفته . المتهمين الثانى والثالث . سرقا كميات السماد الموضحة بالتحقيقات والمملوكة لبنك التسليف الزراعى والتعاونى حالة كونهما من محترفى النقل — وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبته الأول بالمواد ١/١١٣ مكررا و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات ، والثانى والثالث بالمادة ٨/٣١٧ من القانون المذكور . فقرر ذلك ومحكمة جنايات الزقازيق قضت فى الدعوى بتاريخ ٢٥ من أبريل سنة ١٩٧٣ حضوريا عملا بمواد الاتهام (أولا) بمعاقبة المتهم الأول بالسجن مدة ثلاث سنوات وبغزله من وظيفته وتغريمه تسعمائة وست وثلاثين جنيها وإلزامه برد مبلغ مساو لمبلغ الغرامة المحكوم بها عليه (ثانيا) بمعاقبة المتهم الثانى بالحبس مع الشغل مدة سنة واحدة (ثالثا) بمعاقبة المتهم الثالث بالحبس مع الشغل مدة ثلاثة أشهر . فطعن المحكوم عليه الأول فى هذا الحكم بطريق النقض ولم يقدم أسبابا لطعنه . كما طعن الوكيل عن المحكوم عليه الثانى فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .



## المحكمة

من حيث إن الطاعن الأول ... .. وإن قرر بالطعن في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسباباً لطعنه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به وإن تقديم الأسباب التي بني عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله ، وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معاً وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه ، فإن الطعن المقدم من الطاعن المذكور يكون غير مقبول شكلاً .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن الثاني ... .. وآخر بوصف أنهما مرفقا السناد المملوك لبنك التسليف الزراعي والتعاوني حالة كونهما من محترفي النقل ، وطلبت النيابة العامة معاقبتهم طبقاً للفقرة الثامنة من المادة ۳۱۷ من قانون العقوبات ، ونظرت الدعوى أمام محكمة الجنايات لإرتباطها بجناية الاختلاس المتهم فيها الطاعن الأول وبعد أن حضر الطاعن الثاني عدة جلسات تأجل نظر الدعوى في مواجهته لجلسة ۲۴ من فبراير سنة ۱۹۷۳ التي تخلف عن حضورها وترافع فيها باقي الخصوم ثم حجت الدعوى للحكم بجلسة ۲۳ من أبريل سنة ۱۹۷۳ وبهذه الجلسة الأخيرة قررت المحكمة في حضور الطاعن الثاني مد أجل النطق بالحكم بجلسة ۲۵ من أبريل سنة ۱۹۷۳ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ووصفته المحكمة بأنه حكم حضوري بالنسبة للطاعن المذكور . لما كان ذلك ، وكان الشارع قد نص في المادة ۳۹۷ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه " إذا غاب المتهم بجنحة مقدمة إلى محكمة الجنايات تتبع في شأنه الإجراءات المعمول بها أمام محكمة الجنج ويكون الحكم الصادر فيها قابلاً للمعارضة ، فدل بذلك على أن الأحكام الصادرة من محاكم الجنايات في مواد الجنج المقدمة إليها لإرتباطها بجناية تخضع للأحكام العامة المقررة للحضور والغياب في مواد الجنج والمخالفات ، ومن بينها ما نصت عليه المادة ۲۳۹ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه " يعتبر الحكم حضورياً بالنسبة إلى كل من يحضر من الخصوم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة

بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم عذرا مقبولا . ولما كانت العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه وكان مناط إعتبار الحكم حضوريا هو بحضور الجلسات التي تمت فيها المرافعة سواء صدر فيها الحكم أو صدر في جلسة أخرى . وكان الثابت من الإجراءات التي تمت في هذه الدعوى — على ما سلف بيانه — أن الطاعن الثاني وهو متهم بمجنحة سرقة مقدمة إلى محكمة الجنايات لم يحضر بشخصه جلسة المرافعة التي حجزت فيها الدعوى للحكم مع سبق حضوره في جلسات سابقة عليها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صدر في حقيقة الأمر حضوريا إعتباريا بالنسبة للطاعن المذكور طبقا لنص المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية ووصفته المحكمة خطأ بأنه حضوري ، ولا يغير من الأمر حضور الطاعن الجلسة المؤجلة إليها الدعوى للنطق بالحكم وصدر قـرار المحكمة بمسد أجل النطق بالحكم في مواجهته مادام الثابت أنه لم يحضر جلسة المرافعة الأخيرة ولم يكن مائلا عند صدور قرار المحكمة بقفل باب المرافعة وحجز القضية للحكم . وإذا كان الحكم قد صدر حضوريا إعتباريا فانه بهذه المثابة يكون قابلا للمعارضة إذا ما أثبت المحكوم عليه — الطاعن الثاني — قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وفقا للمادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولا يبدأ ميعاد المعارضة إلا من تاريخ إعلانه به . ولما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لا يجيز الطعن إلا في الأحكام النهائية ، وكانت المادة ٣٢ منه تقضي بعدم قبول الطعن بالنقض مادام الطعن فيه بالمعارضة جائزا ، ولما كان الثابت من المفردات المضمومة ومن كتاب نيابة الزقازيق الكلية المرفق أن الحكم المطعون فيه لما يعلن بعد للطاعن الثاني ، وكان الإعلان هو الذي يفتح باب المعارضة ويبدأ به سريان الميعاد المحدد لها في القانون ، فان باب المعارضة في هذا الحكم لما يزل مفتوحا ، ويكون الطعن فيه بالنقض غير جائز ويتعين لذلك القضاء بعدم جواز الطعن .

## جلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / حسين سعدماح نائب رئيس المحكمة ، ومضوية المادة المستشارين :  
 سعد الدين عطية ، وحسن أبو الفتوح الشريفي ، وإبراهيم أحمد الديواني ، ومهد الحميد  
 محمد الشريفي .

( ٢٥٩ )

الطعن رقم ١١٣٢ لسنة ٤٣ القضائية

( ١ ) إجراءات المحاكمة . " إقناعية الدليل " . إثبات . " بوجه عام " .  
 حكم . " تسببيه . تسبیب غیر معيب " .

المحاكمة الجنائية . العبرة فيها بافتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه . لا يصح مطالبة  
 بالأخذ بدليل بعينه ، فيما عدا الأحوال التي فيده فيها القانون بذلك . من سلطته وزن قوة الإثبات  
 والأخذ من أي بيئة أو قرينة يرتاح إليها دليلا حكمه . له الالتفات عن دليل النفي ولو حملته أوراق  
 رسمية . مثال لتسبیب غیر معيب .

( ٢ و ٣ و ٤ و ٥ ) إختلاس . حكم . " تسببيه . تسبیب غیر معيب " .  
 إثبات . " بوجه عام " .

( ٢ ) تحدث الحكم استقلالاً عن نية الاختلاس . غير لازم .

( ٣ ) المحكمة أن تستبعد من أدلة الدعوى كل ورقة تقدم لها متى اقتنعت بتزويرها .

( ٤ ) النعى على المحكمة قعودها من تحقيق أمر لم يطلب منها . غير مقبول .

( ٥ ) التفات المحكمة عن طلب غير منتج في الدعوى وغير متعلق بموضوعها . لا هي .

( ٦ ) نقض . " المصلحة في الطعن " . عقوبة . " العقوبة المبررة " .  
 تزوير . إختلاس . إرتباط .

نصوص الحكم في التدليل على جريمة التزوير — بفرض صحته — لا يوجب نقضه . مادامت  
 المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ عقوبات وقضت بمعافاة الطاعن بالعقوبة الأشد المقررة للجريمة  
 الاختلاس التي أثبتتها في حقه .



١ — من المقرر أن العبرة في المحاكمة الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه ، ولا يصح مطالبة بالأخذ بدليل بعينه فيما عدا الأحوال التي قيده القانون فيها بذلك ، فقد جعل القانون من سلطته أن يزن قوة الإثبات وأن يأخذ من أى بينة أو قرينة يرتاح إليها دليلاً لحكمه فالمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولوحملته أوراق رسمية مادام هذا الدليل غير مقطوع بصحته ويصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي استخلصها القاضي من باقي الأدلة . ولما كانت المحكمة قد لاحظت ما شاب محضر التحقيق الإداري من مأخذ دعيتها إلى عدم الثقة في صحة ما تضمنته ومن ثم أطرحت ما ثبت به من أقوال منسوبة إلى شاهد الإثبات وأخذت بأقواله الواردة في تحقيقات النيابة التي اطمأنت إلى صحتها ومطابقتها للحقيقة والواقع فإنه لا يقبل من الطاعن مصادرتها في عقيدتها ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض ويكون الحكم في هذا الصدد غير قويم ولا يعتد به .

٢ — لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن نية الاختلاس مادامت الواقعة الجنائية التي أثبتتها المحكمة تفيد بذاتها أن المتهم قد قصد بفعله إضافة ما اختلسه إلى ملكه .

٣ — من المقرر أن للمحكمة الجنائية أن تستعيد من أدلة الدعوى كل ورقة تقدم لها متى اقتنعت بتزويرها . ولما كان ما أورده الحكم كافياً وسائماً في التدليل على تزوير المحرر الذي قدمه الطاعن تأييداً لدفاعه ، ومن ثم فلا معقب على محكمة الموضوع في ذلك .

٤ — لا يحق للطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن تحقيق أمر لم يطلبه منها ولم توجب من جانبها حاجة لإجرائه .

٥ — لا تريب على المحكمة إن هي التفتت عن طلب غير منتج في الدعوى وغير متعلق بموضوعها .

٦ — إن قصور الحكم في التدليل على جريمة التزوير - بفرض صحته - لا يوجب نقضه مادامت المحكمة قد طبقت على الطاعن المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضت بمعاقبته بالعقوبة الأشد وهي المقررة لجريمة الاختلاس التي أثبتتها في حقه .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى خلال شهرى أبريل ومايو سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم عابدين محافظة القاهرة . ( أولا ) وهو مستخدم عمومى ( مءير مخبز ... التابع للمؤسسة العامة للطاحن والصوامع والمخابز ) اختلس مبلغ ٢٢٥ ج و ٨٣٩ م للمخبز سالف الذكر والمسلم إليه بسبب وظيفته . ( ثانيا ) ارتكب تزويرا فى محركات لإحدى المنشآت المملوكة للدولة بأن أحدث تغييرا بإيصال إيداع مبلغ ١٤٠ ج ببنك بورسعيد لحساب مخبز ... بجعله مائتى وأربعين جنيتها على خلاف الحقيقة واستعمله بأن قدمه للكاتب المختص لقيده بدفاتر المخبز على هذا الأساس مع علمه بتزويره . ( ثالثا ) اشترك بطريق الاتفاق والتحرىض مع مجهول فى ارتكاب تزوير فى محور لإحدى المنشآت المملوكة للدولة بأن اتفق معه وحرضه على إنشاء ورقة على غرار الأوراق الصحيحة نسبها زورا إلى ... مءير منطقة عابدين والموسكى لمخابز شركه وسط القاهرة تفيد تسلم الأخير مبلغ ١١٩ ج منه لشراء لوازم للجموعة وتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وذلك التحريض ، وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالقيء والوصف الوارءين بتقرير الاتهام ، فقرر ذلك فى ١٤ من يناير سنة ١٩٧١ ، ومكمة جنايات القاهرة قضت فى الدعوى حضوريا بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٧٣ عملا بالمواد ١/٤٠ و ٢ و ٤١ و ٢/٢١٤ مكررا من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ٢/٣٢ من القانون المذكور بمعاقبة المتهم لمدة ثلاث سنوات وعزله من وظيفته وتغريمه مبلغ خمسمائة جنيه وإلزامه برء مبلغ مائتين وخمسة وعشرين جنيتها وثمانمائة تسعة وثلاثين مليا . فطعن محامى المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ ءان الطاعن بم جرائم الاختلاس والتزوير والاشتراك فيه واستعمال محور مرور قد شابه القصور فى التسبيب وأخل بحقه فى الدفاع ، ذلك بأن الطاعن ءفع عن نفسه تهمة الاختلاس

بأنه قام بتوريد مبلغ ١٩٩ جنيها إلى إدارة المجموعة بناء على أمر رئيسه ... .. وسلم الإيصال الدال على ذلك إلى كاتب الحسابات ... .. لكي يستنزله من دفتر المصروفات إلا أن الأخير قعد عن ذلك مما أدى إلى ظهور العجز في عهده ، وقد ساق الطاعن على صدق دفاعه شواهد من التحقيق الإداري الذي أجرى في هذا الصدد من بينها إقرار ... .. بهذه الواقعة على النحو الذي ساقه الطاعن إلا أن المحكمة أهدرت التحقيق الإداري وما ثبت فيه لعله غير مائغة ثم إن الحكم دان الطاعن بجريمة الاختلاس لمجرد ثبوت وجود عجز في عهده دون أن يستظهر أن نيته انصرفت إلى إضافة الشيء المختلس إلى ذمته وهو القصد الخاص الذي تتطلبه المادة ١/١١٢ من قانون العقوبات . يضاف إلى ذلك أن الطاعن قدم خطابا صادرا من ... .. وموجها لرئيس مجلس إدارة الشركة يتضمن عدوله عن اتهام الطاعن غير أن المحكمة أطرحته لمجرد تشكيكها في نسبة الخطاب إلى صاحبه وكان عليها إن استرابت في الأمر أن تستدعي محرر الخطاب بيانا لوجه الحق وقطعا للشك باليقين ، ولا يغير من ذلك تنازل الدفاع عن مسماع شهود الإثبات لأن تحقيق أوجه الدفاع ليس رهنا بمشينة المتهم بل يقع على عاتق المحكمة . وأخيرا فإن الطاعن فند تهمة تزويره المبلغ المسطر بإيصال الإيداع بالبنك "فيشة الإيداع" من ١٤٠ جنيها إلى ٢٤٠ جنيها بأن العمل جرى على التوقيع على فيش الإيداع على بياض وطلب إلى المحكمة تحقيقا لدفاعه أن تضم الفيش الأخرى الموجودة صورة منها بالبنك وأخرى بالمخبر إلا أن المحكمة أغفلت الطلب بإرادته وردا عليه . كل ذلك مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دين بها الطاعن وأورد على ثبوتها في حقه أدلة لها معينا الصحيح من الأوراق وتؤدي إلى ما رتبته عليها — عرض إلى دفاع الطاعن المنصب على أن أقوال ... .. كاتب الحسابات في التحقيق الإداري تؤيد واقعة توريده لمبلغ ١٩٩ جنيها التي لم ترصد بالحسابات مما نجم عنه ظهور عجز في عهده ، ورد عليه في قوله : " .. وحيث إن المحكمة لا تعول على ما جاء بدفاع المتهم بشأن ما جاء على لسان الشاهد .. .. بالتحقيق الإداري من أنه لا ينكر استلامه الإيصال الخاص بمبلغ ١٩٩ جنيها ذلك لأنه اتضح للمحكمة من الرجوع إلى أصل



هذا التحقيق وجود تغيير في مواضع كثيرة منه على نحو يستهدف مسابقة المتهم في دفاعه ومما يقطع بصحة ذلك أن الشاهد المذكور حين سئل في تحقيق النيابة عن هذا الإيصال — نفى نفياً قاطعاً سبق استلامه لذلك الإيصال .. .“ . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن العبرة في المحاكمة الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه ولا يصح مطالبته بالأخذ بدليل بعينه فيما عدا الأحوال التي قيده القانون فيها بذلك فقد جعل القانون من سلطته أن يزن قوة الإثبات وأن يأخذ من أي بينة أو قرينة يرتاح إليها دليلاً لحكمه ، وكان للمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية ، ما دام هذا الدليل غير مقطوع بصحته ويصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي استخلصها القاضي من باقي الأدلة — وكانت المحكمة قد لاحظت ما شاب محضر التحقيق الإداري من مأخذ دعتها إلى عدم الثقة في صحة ما تضمنه ومن ثم أطرحت ما ثبت به من أقوال منسوبة إلى شاهد الإثبات .. . وأخذت بأقواله الواردة في تحقيقات النيابة التي اطمأنت إلى صحتها ومطابقتها للحقيقة والواقع فانه لا يقبل من الطاعن مصادرتها في عقيدتها ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض ويكون منعاه على الحكم في هذا الصدد غير قويم ولا يعتد به .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن نية الاختلاس ما دامت الواقعة الجنائية التي أثبتتها المحكمة تفيد بذاتها أن المتهم قد قصد بفعله إضافة ما اختلسه إلى ملكه ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن بصفته مديراً لإحدى المخازن التابعة للمؤسسة العامة للطاحن والمضارب والمخازن تسلم بمقتضى وظيفته مبلغ ٢٤٠ جنيهاً لإيداعه بالبنك لحساب المخبز الذي يعمل مديراً له إلا أنه لم يودع منه سوى مبلغ ١٤٠ جنيهاً واحتبس لنفسه القارق بين المبلغين وعمد ستراً لجرمه إلى إحداث تغيير بإيصال الإيداع ، ولما افتضح أمره أقر أمام رئيسه بما قارفه ثم أسفر جرد عهده أثر اكتشاف فعلته عن وجود عجز جديد لم يجعده هو الآخر وطلب خصم المبلغين بالتقسيط من راتبه ، ولما كان الحكم بما أورده من شواهد قد أثبت في حق الطاعن تصرفه في المبالغ التي أؤتمن عليها والمسلمة إليه بسبب وظيفته تصرف المالك لها ، فإن ذلك حسبه بياناً لجناية الاختلاس كما هي معرفة به في القانون بركنيتها المادي والمعنوي ويكون النعي عليه في هذا الخصوص غير مقبول . لما كان ذلك ،

وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للورقة المنسوب صدورها إلى ... .. والمتضمنة عدوله عن اتهام الطاعن بواقعة الاختلاس التي سبق أن أبلغ عنها وأطرحها في قوله : " ... أن المحكمة لا تعمل أيضا على هذه الورقة لأن التوقيع المنسوب إلى ... .. عليها ظاهر بوضوح للعين المجردة اختلافه عن توقيعاته على محاضر التحقيق الإدارية وفي تحقيق النيابة ، كما أن الختم المنسوب للشركة على هذه الورقة مطموس لا يقرأ فضلا عن أنه يختلف في المظهر العام عن ختم الشركة الصحيح والموجود على أوراقها ... يضاف إلى ذلك أن المتهم قدم بتاريخ ١ من أكتوبر سنة ١٩٦٧ تظلمًا من قرار فصله إلى رئيس مجلس إدارة الشركة ولم يشرفه إلى الورقة السابقة المتضمنة استلام ... .. مبلغ ال ١٩٩ ج رغم أنها تحمل تاريخ ٢٢ من يولييه سنة ١٩٦٧ أى قبل تقديم هذا التظلم ، ولو كانت الورقة صحيحة وصادرة ممن نسبت إليه لكان المتهم قدمها كأول سند له في التظلم أو في القليل أشار إليها فيه ، فضلا عن أن تلك الورقة لم يرد لها ذكر وقت الجرد مع ثبوت اشتراك المتهم في عضوية اللجنة " . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن للمحكمة الجنائية أن تستبعد من أدلة الدعوى كل ورقة تقدم لها متى اقتنعت بتزويرها ، وكان ما أورده الحكم فيما تقدم كافيا وسائغا في التدليل على تزوير المحرر الذي قدمه الطاعن تأييدا لدفاعه ومن ثم فلا معقب على محكمة الموضوع في ذلك ، هذا فضلا عن أنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يطلب إجراء تحقيق ما بشأن المستند المذكور فلا يحق له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن تحقيق أمر لم يطلبه منها ولم تره من جانبها حاجة لإجرائه ويكون منعاه في هذا الصدد غير مفيد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد ساق من أدلة الدعوى ما يقطع بحدوث تغيير في الرقم الثابت بإيصال الإيداع الذي قدمه الطاعن إلى كاتب الحسابات بالمخبر لرصده في دفاتره سترًا لاختلاسه المبلغ الذي احتبسه لنفسه ولم يودعه وخلص إلى أنه مرتكب لجريمة تزوير هذا المحرر وهو استخلاص

سائق قدم له الحكم من وقائع الدعوى ما ينتج ثم عرض لدفاع الطاعن من إنه اعتاد توقيع إيصالات الإيداع على بياض فحصله وأطرحه إطمئنانا منه إلى أدلة الثبوت في الدعوى ، فلا تثريب على المحكمة إن هي التفتت عن طلب الدفاع ضم إيصالات إيداع أخرى لدى البنك والمخبر لإثبات أنها موقعة من الطاعن على بياض باعتبار أن هذا الطلب غير منتج في الدعوى وغير متعلق بموضوعها ، هذا فضلا عن أن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يجدي لأن قصور الحكم في التدليل على جريمة التزوير — بفرض صحته — لا يوجب نقضه ما دامت المحكمة قد طبقت على الطاعن المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضت بمعاقبته بالعقوبة الأشد وهي المقررة لجريمة الاختلاس التي أثبتتها في حقه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

---



## جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزوى نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة  
الستاديين : نصر الدين حسن عزام ، وطه الصديق دنانة ، ومصطفى محمود الأسبوطى ، ومحمد  
عادل مرزوق .

( ٢٦٠ )

### الطعن رقم ٧٥٣ لسنة ٣ القضائية

( ١ ) دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره “ . إجراءات المحاكمة .

الدفاع المكتوب في مذكرة هو تمة للدفاع الشفوى المبذول بجملة المرافعة أو بديل عنه إن لم يكن  
قد أبدى .

( ٢ ) شك بدون رصيد . حكم . ” تسببه . تسبب معيب “ . دفاع .  
” الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره “ . نقض . ” أسباب الطعن .  
ما يقبل منها “ .

النتائج الحكم عن مواجهة دفاع الطاعن المبذول في مذكرة بأن سبب رفض البنك صرف الشيك  
يرجع إلى عدم مطابقة التوقيع دون بحث أمر الرصيد . قصور يوجب النقض والإحالة .

١ — من المقرر أن الدفاع المكتوب في مذكرة هو تمة للدفاع الشفوى المبذول  
بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها .

٢ — لما كان البين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها  
تحقيقاً لوجه الطعن أن محامى الطاعن قدم مذكرة بدفائه أددعت ملف الدعوى  
ضمنها أن البنك أفاد بعدم تطابق التوقيع دون بحث أمر رصيد الطاعن ، كما قدم  
بملف الدعوى حافظة بها خطاب صادر من البنك ثابت فيه أن سبب رفض البنك  
صرف الشيك موضوع هذا الطعن يرجع إلى عدم مطابقة التوقيع للنموذج

المحفوظ لدى البنك . وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لما أثاره المدافع عن الطاعن ولم يبحث أمر رصيده في المصرف وجودا وعدما واستيفائه شرائطه بالرغم من أنه دفاع جوهري كان يتعين على الحكم أن يحصيه ويقول كلمته فيه فان الحكم بقعوده عن مواجهة هذا الدفاع يكون مشوبا بقصور يعيبه ويوجب نقضه والإحالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٠ أبريل سنة ١٩٧٢ بدائرة قسم عابدين محافظة القاهرة : أعطى بسوء نية للجنى عليه شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت معاقبته بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة عابدين الجزئية قضت بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٧٢ حضوريا اعتباريا عملا بمبادئ الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة جنهين لإيقاف التنفيذ . فاستأنف ، ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٢٥ يونيو سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم على أن يكون الإيقاف شاملا لكافة الآثار الجنائية ، وذلك عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب قد شابه قصور في التسبيب ، ذلك بأن دفاع الطاعن المكتوب في مذكرته المقدمة لمحكمة ثانی درجة قام على أن البنك أفاد بعدم تطابق التوقيع في حين أن جريمة الشيك بدون رصيد لا تقوم بناء على تشكك البنك في التوقيع وإنما تقع حين لا يقابل الشيك رصيد قائم وقابل للسحب ، ولكن المحكمة لم تحفل بهذا الدفاع مما يعيب حكمها بما يوجب نقضه .

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن بوصف أنه قد أعطى بسوءنية للجنى عليه شيكا بدون رصيد ، الأمر المعاقب عليه بمقتضى المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات وقد حصل بالحكم الصادر من محكمة أول درجة الذى اعتنق الحكم المطعون عليه أسبابه بما مؤداه أن الطاعن أصدر للجنى عليه بتاريخ ١٠/٤/١٩٧١ شيكا بمبلغ ٣٣٦ ج و ٢٢٥ م مسحوبا على بنك مصر وبتقديمه للبنك أفاد بالرجوع على الساحب وانتهى الحكم إلى إدانة الطاعن بقوله " وحيث إن التهمة ثابتة ثبوتا كافيا قبل المتهم من أقوال كاتب الفندق ومن الشيك الذى قدمه فضلا عن أن المتهم لم يدفع التهمة بأى دفع أو دفاع الأمر الذى ترى معه المحكمة إدانته وعقابه بمواد الاتهام " . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على المفردات التى أمرت هذه المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن محامى الطاعن قدم مذكرة بدفاعه أودعت ملف الدعوى تحت رقم ٦ دوسيه ضمنها أن البنك أفاد بعدم تطابق التوقيع دون بحث أمر رصيد الطاعن كما قدم بملف الدعوى حافظة بها خطاب صادر من بنك مصر الفرع الرئيسى تاريخه ١٩٧٢/٦/٦ ثابت فيه أن سبب رفض البنك صرف الشيك موضوع هذا الطعن يرجع إلى عدم مطابقة التوقيع للنموذج المحفوظ لدى البنك . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفاع المكتوب فى مذكرة هو تمة للدفاع الشفوى المبدى بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لما أثاره المدافع عن الطاعن ولم يبحث أمر رصيده فى المصرف وجودا وعدما واستيفائه شرائطه بالرغم من أنه دفاع جوهرى كان يتعين على الحكم أن يحصيه ويقول كلمته فيه ، فإن الحكم بقعوده عن مواجهة هذا الدفاع يكون مشوبا بقصور يعيبه ويوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث الوجه الآخر للطعن .



## جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد / المستشار محمد عبد المنعم حجازي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : نصر الدين حسن عزام ، وطه العديق دقانه ، ومصطفى محمود الأسير ، ومحمد عادل  
مرزوق .

( ٢٦١ )

### الطعن رقم ١١٤٢ لسنة ٤٣ القضائية

( ١ ) تقض . "نطاق الطعن" . معارضة .

الطعن بالتقض في اعتبار المعارضة كان لم تكن يشمل الحكم النيابي المعارض فيه \* .

( ٢ ) استئناف . إجراءات المحاكمة . إعلان .

تقرير الطاعن بالاستئناف بنفسه وتوقيعه بإضافته على تقرير الاستئناف بما يفيد عليه بالجلسة  
المحددة لنظر استئنافه يقرم مقام الإعلان .

( ٣ ) استئناف . معارضة . شهادة مرضية . إجراءات محاكمة . حكم .  
"تسببه . تسبب غير معيب" . تقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

تخلف الطاعن عن حضور المعارضة الاستئنافية وحضور محام عنه أبدى مذرووع حادث الطاعن  
لم يمكنه من الحضور دون تقديمه لشهادة مرضية لتدليل على قيام الضرر . النفات المحكمة عنه وعدم  
إشاورتها إليه لا يعيب الحكم .

( ٤ ) إختلاس أشياء محجوزة . جريمة . "أركانها" .

العدد اللاحق لوقوع جريمة إختلاس أشياء محجوزة لا يؤثر في نواها .

( ٥ ) حكم . "بياناته" . تقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

صدر الحكم باسم الأمة لا باسم الشعب لا يتال من مقومات وجوده قانونا .

(٦) ءمجز . إءءلاس أشفاء مءءوءة . نطام عام . ءفوع . ”ءءفع باءءبار المءمز كأن لم يكن“ .

إءءبار المءمز كأن لم يكن طبقا للفقرة الأولى من المءاءة ٣٧٥ مرافعات بزاء مقرر لمصلحة المءن لا ىءلق بالنظام العام . مءوط حق المءن فى ءءفع به إذا نزل عنه صراحة أو ضمنا بعءه اءنسابه .

(٧) مءكمة الموضوع . ”الإبراءاء أمامها“ . إبراءاء المءاكمة . ءفاع . ”الإءلال بءق ءءفاع . ما لا فوفره“ . مءكمة النقض . ”سلطءها“ .

ءءلف المءهم أو مشءله أمام مءكمة الموضوع بءربءءها لإبءاء ءفاعه . الأمر فبه مرءبءه إلفه . قءوءه من إبءاء ءفاعه الموضوعى أمامها فءول بئنه و بئن إبءائه أمام مءكمة النقض لما فءءابه من ءءقق فءءرء عن وظفءها .

١ — بءى قضاء مءكمة النقض على أن الطعن بطرفق النقض فى الءكم الصاءر باءءبارها المءارضة كأن لم ءكن فءمل الءكم الغفاءى المءارض ففه .

٢ — إذا كان الطاعن قء قرر بالإسءءناف بئفسه ووقع بإمضاءه على ءقرفر الإسءءناف بما فففء علمه بالءلسة المءءة لنظر اسءءنافه — وهو ما فقوم مقام الإءلان — فإن ما فءفره من بطلان بءعوى عءم إءلانه لءلك الءلسة فكون ففر مءفء .

٣ — إذا كان الءابء من مءضر ءلسة المءاكمة أن الطاعن ءءلف من ءضور الءلسة المءءة لنظر المءارضة الإسءءناففة وأن مءامفا مءل بها ، وقرر أن ءاءءا وقع للطاعن ولم فءمكن من ءضور الءلسة ففر إنه لم فءقم شءاءة مرضفة كما ءلت المفراءاء المضمومة وملف الطعن من وفوء هءه الشءاءة ، ومن ءم فإن ما أنفر من عءر الطاعن فى ءءلف لا فءءو أن فكون قولاً مرسلأ لم فقم ءءلف علىه فلا على المءكمة إن هى ءففءت عنه ولم ءشر إلفه فى ءكمها ، و فكون قضاء الءكم المءعون ففه باءءبار المءارضة كأن لم ءكن صءففا فى القانون .

٤ — السداد الذي يحصل في تاريخ لاحق لوقوع جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها لا يؤثر في قيامها .

٥ — لما كانت عبارتنا "اسم الأمة" و"اسم الشعب" تلتقيان عند معنى واحد في المقصود في هذا المناط وتدلان عليه وهو السلطة العليا صاحبة السيادة في البلاد ومصدر كل السلطات فيها فإن صدور الحكم الغيابي والحكم في المعارضة الصادرين من محكمة أول درجة باسم الأمة لا ينال من مقومات وجودهما قانونا ويكون وجه الطعن لهذا السبب في غير محله .

٦ — من المقرر أن اعتبار الحجز كأن لم يكن طبقا للفقرة الأولى من المادة ٣٧٥ مرافعات وإن كان يقع بقوة القانون إلا أنه جزء مقرر لمصلحة المدين ولا يتعلق بالنظام العام ولذلك يسقط حق المدين في الدفع به إذا نزل عنه صراحة أو ضمنا بعد اكتسابه .

٧ — إنه وإن كان من المسلمات في القانون أن تخلف المتهم أو مثوله أمام محكمة الموضوع بدرجتها لإبداء دفاعه الأمر فيه مرجعه إليه ، إلا أن قعوده عن إبداء دفاعه الموضوعي أمامها يحول بينه وبين إبدائه أمام محكمة النقض نظرا لما يحتاجه من تحقيق يخرج عن وظيفتها .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٣١ مايو سنة ١٩٧١ بدائرة مركز شربين : بدد المحجوزات الميينة الوصف والقيمة بالمحضر والملوكة له والمحجوز عليها قضائيا لصالح .. .. والتي كانت قد سلمت إليه على ميل الوديعة لحراستها وتقديما يوم البيع فاختلسها لنفسه إضرارا بالدائن الحاجز . وطلبت معاقبته بالمادتين ٣٤١ و ٢٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة شربين الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ٣ أكتوبر سنة ١٩٧١ عملا بمادتي الإتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة جنيهن لوقف التنفيذ . عارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٧١ باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف ، ومحكمة المنصورة



الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت غيابيا بتاريخ ١١ مايو سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . عارض ، وقضى بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٧٢ باعتبار المعارضة كأن لم تكن . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى باعتبار معارضته في الحكم الغيابي الإستئنافي كأن لم تكن قد شابه البطلان وانطوى على الإخلال بحق الدفاع ومخالفة القانون ، وذلك بأن محكمة ثاني درجة قضت غيابيا ضده دون إعلانه إعلانا صحيحا لتلك الجلسة ، كما أنه لم يتخلف عن حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه إلا لعذر قهري هو مرضه ووقوع حادث له على ما هو ثابت بالشهادة الطبية التي قدمها محاميه ، وعلى الرغم من ذلك فإن المحكمة قضت في الدعوى دون أن تعرض لهذا الدواع أو ترد عليه ، كما أغفلت دفاعه القائم على السداد هذا فضلا عن بطلان الحكم الغيابي والحكم في المعارضة الصادرين من محكمة أول درجة لأنهما صدرا باسم الأمة لا باسم الشعب كما يقضى بذلك الدستور الذي صدر الحكم في ظله ، هذا بالإضافة إلى بطلان المجزأ لعدم بيع المحجوزات في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ توقيعه ، وكل ذلك يعيب الحكم بما يبطله ويوجب نقضه .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن يشمل الحكم الغيابي المعارض فيه . لما كان ذلك ، وكان يبين من الإطلاع على المفردات المضمومة ، أن الطاعن قد قرر بالإستئناف بنفسه ووقع بإمضائه على تقرير الإستئناف بما يفيد علمه بالجلسة المحددة لنظر استئنافه — وهو ما يقوم مقام الإعلان — فإن ما يثيره من بطلان بدعوى عدم إعلانه لتلك الجلسة يكون غير سديد ، لما كان ذلك وكان الشايت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن تخلف عن حضور الجلسة المحددة لنظر المعارضة الإستئنافية وأن محاميا مثل بها ، وقرر أن حادثا وقع للطاعن ولم يتمكن من حضور الجلسة غير أنه لم يقدم شهادة مرضية كما خلت المفردات المضمومة

وملف الطعن من وجود هذه الشهادة ، ومن ثم فإن ما أثير عن عذر الطاعن في التخلف لا يعدو أن يكون قولاً مرسلًا لم يقم الدليل عليه فلا على المحكمة إن هي التفتت عنه ولم تشر إليه في حكمها ، ويكون قضاء الحكم المطعون فيه باعتبار المعارضة كأن لم تكن صحيحة في القانون . وأما ما يثيره الطاعن عن السداد فهو مردود بأن السداد الذي يحصل في تاريخ لاحق لوقوع جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها لا يؤثر في قيامها ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من مراجعة الحكم الغيابي والحكم في المعارضة الصادرين من محكمة أول درجة أنهما صدرتا باسم الأمة لا باسم الشعب ، إلا أنه لما كانت عبارتا "اسم الأمة" و "اسم الشعب" تلتقيان عند معنى واحد في المقصود في هذا المناط وتدلان عليه وهو السلطة العليا صاحبة السيادة في البلاد ومصدر كل السلطات فيها ، فإن صدور الحكمين سألقي الذكر باسم الأمة لا ينال من مقومات وجودهما قانونًا ويكون وجه الطعن لهذا السبب في غير محله — لما كان ذلك وكان من المقرر أن اعتبار المجزأ كأن لم يكن طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٧٥ مرافعات وإن كان يقع بقوة القانون إلا أنه جزاء مقرر لمصلحة المدين ولا يتعلق بالنظام العام ولذلك يسقط حق المدين في الدفع به إذا نزل عنه صراحة أو ضمناً بعد اكتسابه وإذا كان الطاعن قد تخلف عن حضور جلسات المحاكمة جميعاً ، وكان من المسلمات في القانون أن تخلف المتهم أو مثوله أمام محكمة الموضوع بدرجتها لإبداء دفاعه الأمر فيه مرجعه إليه ، إلا أن قعوده عن إبداء دفاعه الموضوعي أمامها يحول بينه وبين إبدائه أمام محكمة النقص نظراً لما يحتاجه من تحقيق يخرج عن وظيفتها .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعيناً ورفضه موضوعاً .

## جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزاوي نائب رئيس المحكمة ، وحضور السادة  
المستشارين : نصر الدين حسن هزام ، وطه الصديق دنافة ، ومصطفى محمود الأسبوطي ، ومحمد  
عادل مرزوق .

( ٢٦٢ )

### الطعن رقم ١١٤٧ لسنة ٣ القضائية

حكم . "بيانات التسبب" . "تسبب تسبب معيب" . قتل عمد . نقض .  
"أسباب الطعن . ما يقبل منها" .

المادة ٣١٠ إجراءات . ما أوجبه من بيانات يشمل عليها كل حكم بالإدانة .

إكتفاء الحكم بالإشارة إلى نتيجة تقرير الصفة التشريحية دون بيان مضمونه من وصف الإصابات  
المنسوب للطاعن إحدائها وموضعها من جسم المجنى عليه وكيفية حدوثها حتى يمكن التحقق من مدى  
موائمتها لأدلة الدعوى الأخرى . قصور . يوجب النقض والإحالة .

من المقرر طبقاً للمادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن الحكم بالإدانة  
يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح  
وجه استدلاله به وسلامة المأخذ تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون  
تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم . وإذا كان الحكم المطعون  
فيه قد اكتفى بالإشارة إلى نتيجة تقرير الصفة التشريحية دون أن يبين مضمونه  
من وصف الإصابات المنسوب إلى الطاعن إحدائها وموضعها من جسم المجنى  
عليه وكيفية حدوثها ، حتى يمكن التحقق من مدى موائمتها لأدلة الدعوى  
الأخرى ، وكان لا يبين من الحكم أن المحكمة حين استعرضت الدليل في الدعوى  
كانت ملزمة بهذا الدليل المساماً شاملاً يهيئ لها أن تخصصه التحريض الشامل الكافي  
الذي يدل على أنها قامت بما ينبغي عليها من تدقيق البحث لتعرف وجه الحقيقة



تمكيننا لمحكمة النقض من التعرف على صحة الحكم من فسادده فإن الحكم يكون قد تعيب بالقصور الموجب انقضاه .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بانهما في يوم ١٥ فبراير سنة ١٩٧١ بدائرة مركز ديروط محافظة أسيوط : ( أولا ) قتل ... عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن عقدا العزم وبيننا النية على قتله وأعد المتهم الأول لذلك آلة حادة ( بلطة ) وأعد المتهم الثاني ( سكين ) وترصدا له في المكان الذي أيقنا سلفا تواجد به وما أن ظفروا به حتى انهالا عليه طعنا بهاتين الآلتين قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أنهما في الزمان والمكان سالفى الذكر أحدثا به ... عمدا ومع سبق الإصرار الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى ولم يقصدا من ذلك قتل ولكن بالضرب أفضى إلى موته . ( ثانيا ) المتهم الثانى ( الطاعن ) أحدث عمدا به ... الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن أعماله الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوما ، وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ١/٢٣٤ و ١/٢٣٦ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . فقرر ذلك ، ومحكمة جنايات أسيوط قررت بتاريخ ٢٥ من أبريل سنة ١٩٧٣ إحالة أوراق القضية إلى مفتى الجمهورية ليبدى رأيه فيها بالنسبة للمتهم الثانى ، ثم قضت حضوريا بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٧٣ ( أولا ) ببراءة المتهم الأول مما أسند إليه . ( ثانيا ) وبإجماع الآراء وعملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات بمعاقة المتهم الثانى ( الطاعن ) بالإعدام وذلك على اعتبار أنه ارتكب الجرائم المسندة إليه مع آخر لم تسفر التحقيقات عن معرفته . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... وكانت النيابة العامة قد عرضت القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها مؤرخة في ٢٥ يونيو سنة ١٩٧٣ .. الخ

## المحكمة

بعد تلاوة التقرير وسماع المرافعة والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً .

من حيث إن النيابة العامة قد عرضت القضية مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم عملاً بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطعن المقدم من المحكوم عليه قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه — إذ دانه بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد والمقترة بجناية إحداث جرح أفضى إلى الموت — قد شابه قصور في التسبب ، ذلك بأنه جاء قاصراً في بيان إصابات القتيل بما يحقق مراد القانون وظنت المحكمة خطأ أنه يكفيها في هذا الشأن أن تحيل في بيانها على تقرير الصفة التشريحية ، مع أنه يلزم أن تشمل مدونات الحكم على بيان الإصابات وأوصافها وتطورها وعلاقة السببية بينها وبين الوفاة أخذاً من المصدر الفنى المبين لها ، وهذا يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان من المقرر طبقاً للمادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن الحكم بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به وسلامة المآخذ تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم . وكان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه اعتمد — من بين ما اعتمد عليه — في إدانة الطاعن على أقوال الشهود والقارير الطبية الشرعية وما تضمنته اعترافات المتهم . وقد أورد الحكم " أنه بان من تقرير الصفة التشريحية بشأن الجنى عليه نادى .. .. أن إصابة المذكور الموصوفة بظهور العنق قطعية رضية حيوية حديثة نشأت نتيجة للمصادمة بجسم صلب حاد نوعاً كبلطة أو شاطور وما في حكم ذلك وبقية الإصابات الموصوفة بجنته في مجموعها قطعية وقطعية طعنية وقطعية

حيوية نشأت نتيجة المصادمة بجسم أو أجسام صلبة حادة أيا كان نوعها كسكين مشحوذة النصل أو مطواة أو ما في حكم ذلك . . وبين مطالعة المفردات المضمومة أن الطاعن قد اعترف أمام النيابة بأنه عندما رأى نادى ... .. فكر في الأخذ بثأره وضربه في بطنه عدة ضربات بالسكين التي يحملها معه دائماً ، بينما قرر الشرطيان ... .. و ... .. أنهما فوجئاً بشخص يضرب المجنى عليه بالبلطة على رقبتة من الخلف ثم يلوذ بالفرار وبعد أن سقط المجنى عليه على الأرض انهال عليه ... .. بالضرب بالسكين في ظهره وجسمه ، وقد قدر ثابتهما هذه الطعنات بحوالى أربع أو خمس ضربات بينما قرر ... .. الذى كان مقيداً مع المجنى عليه بقيد واحد — أنه بعد أن قام شخص بضرب المجنى عليه ببلطة قام المتهم ... .. بطعنه بالسكين عدة مرات في ظهره ، وذلك في حين أن تقرير الصفة التشريحية أورد بياناً لما يزيد عن عشر إصابات بالمجنى عليه غير الإصابات القطعية بظهر العنق . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى بالإشارة إلى نتيجة تقرير الصفة التشريحية دون أن يبين مضمونه من وصف الإصابات المنسوب إلى الطاعن إحداها وموضعها من جسم المجنى عليه وكيفية حدوثها ، حتى يمكن التحقق من مدى موافقتها لأدلة الدعوى الأخرى ، وكان لا يبين من الحكم أن المحكمة حين استعرضت الدليل في الدعوى كانت ملزمة بهذا الدليل إماماً شاملاً يهملها أن تخصصه التحيص الشامل الكافى الذى يدل على أنها قامت بما ينبغى عليها من تدقيق البحث لتعرف وجه الحقيقة تمكينا لمحكمة النقض من التعرف على صحة الحكم من فساد ، فإن الحكم يكون قد تعيب بالقصور الموجب لنقضه والإحالة بغير حاجة لبحث بقية أوجه الطعن .



## جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزاري نائب رئيس المحكمة ، وعضوية  
السادة المستشارين : نصر الدين حسن ، عزام ، ومعه الصديق دقانة ، ومصطفى محمود الأميوطي  
ومحمد عادل مرزوق .

( ٢٦٣ )

الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٤٣ القضائية

( ١ ) محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . حكم . "مالا يعيب الحكم  
في نطاق التدليل" . نقض . "أسباب الطعن . مالا يقبل منها" .  
قتل عمد .

حق محكمة الموضوع في تجزئة الدليل . لما الأخذ بما تطعن إليه من أقوال  
الشهود وإطراح ما لا تنق فيه من تلك الأقوال . مثال : تعويلها على شق من أقوال  
الشهود المتعلق بإطلاق الطامن النار على المجنى عليهما دون الشق الآخر الخاص بعدد  
ما أطلق من أبرة نارية دون أن يعد ذلك ببرا للشهادة أو تعارضا بين الدليلين القول  
والفني .

( ٢ ) قتل عمد . قصد جنائي بجريمة . "أركانها" . حكم . "تسببيه .  
تسبب غير معيب" . محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" .  
تعمد القتل . موضوعي .  
مثال لتسبب سائق في التدليل على قيام نية القتل .

( ٣ ) أسباب الإباحة . "دفاع شرعي" . محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير  
قيام حالة الدفاع الشرعي" . نقض . "أسباب الطعن . مالا يقبل منها" .

(\*) هذا المبدأ مقرر أيضا في الطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٠/١٥  
والطعن رقم ١١٣٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٣٠ "لم ينشر" .

تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى • موضوعى • ما دامت الأدلة التى توردها محكمة الموضوع  
توصل عقلا إلى النتيجة التى انتهت إليها •

١ — من المقرر أن لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة فى تقدير الدليل  
فلها أن تجزئ الدليل المقدم لها وأن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود  
وتطرح مالا تشق فيه من تلك الأقوال ، إذ مرجع الأمر فى هذا الشأن  
إلى اقتناعها هى وحدها . ومن ثم فلا تثريب على الحكم المطعون فيه إن كان  
قد عول على شق من أقوال الشاهدين وهو ما تعلق بإطلاق الطاعن النار  
على المجنى عليهما ولم يعبأ بقايلهما فى الشق الآخر الخاص بعدد ما أطلق من الأعيرة  
— وعلى ما كشف عنه الدليل الفنى من إمكان حدوث إصابة المجنى عليهما  
من عيار واحد — ولا يعتبر هذا الذى تنهى إليه الحكم افتثانا منه على الشهادة  
ببترها أو مما يقوم به التعارض بين الدليلين ويكون ما يشير الطاعن فى هذا الشأن  
فى غير محله .

٢ — تعمد القتل مسألة موضوعية لم يعرفها القانون وهى أمر داخلى متعلق  
بالإرادة يرجع تقدير توافره أو عدم توافره إلى سلطة قاضى الموضوع وحرية  
فى تقدير الوقائع ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل من ظروف  
الدعوى وملابساتها ومن استعمال المتهم سلاحا ناريا محشوا بمقذوفات نارية  
وهى آلة قاتلة بطبيعتها وتصويبه نحو المجنى عليه الأول وإطلاقه العيار نحو  
مقتل من جسمه وعلى مسافة قريبة نجم عنها أن نفذ العيار منه إلى المجنى عليه  
الثانى الذى كان يقف بجواره فأحدث بهما الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى  
الشرعى التى أدت إلى وفاتهما • فإن ما أورده الحكم تدليلا على قيام هذه النية  
سائق واضح فى إثبات توافرها لدى الطاعن •

٣ — تقدير الوقائع المؤدية لقيام حالة الدفاع الشرعى أو عدم قيامها هو  
من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها بحسب ما يقوم  
لديها من الأدلة والظروف إثباتا ونفيادون رقابة لمحكمة النقض عليها

في ذلك ما دامت الأدلة التي توردها توصل عقلا إلى النتيجة التي تنتهي إليها .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في ليلة ٤ يونية سنة ١٩٦٥ بدائرة بندر دمنهور محافظة البحيرة : (أولا) قتل عمدا ... .. بأن أطلق عليه عيارا ناريا من مسدسه قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أنه في الزمان والمكان سالف الذكر قتل عمدا ... .. بأن أطلق عليه عيارا ناريا من مسدسه قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وهو الأمر المنطبق عليه نص المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات (ثانيا) أحدث عمدا بـ ... .. الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد عن عشرين يوما . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادتين ١/٢٣٤ - ٢ و ١/٢٤١ من قانون العقوبات . وادعت ... .. عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر مدنيا قبل المتهم بمبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات دمنهور قضت بحضور يا بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٦٧ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بمعاقة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وإلزامه أن يدفع للادعية بالحقوق المدنية عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر مبلغ ألف جنيه والمصاريف المدنية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض وقضى فيه بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٦٩ بقبوله شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنايات دمنهور لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى . والمحكمة المشار إليها - مشكلة من دائرة أخرى - قضت بحضور يا بتاريخ ١١ من أبريل سنة ١٩٧٣ بمعاقة المتهم بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس عشرة سنة وإلزامه أن يدفع للادعية بالحقوق المدنية عن نفسها وبصفتها مبلغ



ألف جنيه على سبيل التعويض النهائي والمصروفات المدنية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض — للمرة الثانية — .. الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة قتل المجنى عليهما عمداً قد شابه قصور وتناقض في التسبيب كما انطوى على خطأ في الاسناد ، ذلك بأنه عول من — بين ماعول عليه — على شهادة ابن أخت المجنى عليه الأول وصهره ولم يلتزم في تحصيلها ما جرت به في التحقيقات بل أتى بها مشوهة مبتورة إذ وقف بتلك الشهادة عند حد رؤية الطاعن يطلق النار صوب المجنى عليه الأول دون ذكر لما قال به الشاهدان من أن الطاعن أطلق عياراً نارياً مستقلاً على كل من المجنى عليهما الأمر الذي يقوم به التعارض بين الدليل القولي والدليل الفنى المستمد من التقرير الطبى الشرعى الذى أورى بأن المجنى عليهما أصيبا من عيار واحد ، وقد أخذ الحكم بالدليلين معا وهذا يعيبه ، كما أنه دلى على توافرية القتل بما يكفى لثبوتها وإطراح دفاع الطاعن من أنه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه بما لا يصلح عماداً لنفيها وأسند فى هذا الصدد إلى .. .. قولاً لا أصل له فى الأوراق ، وكل هذا يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة فى تقدير الدليل فلها أن تجزئ الدليل المقدم لها وأن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود وتطرح مالا تثق فيه من تلك الأقوال ، إذ مرجع الأمر فى هذا الشأن إلى اقتناعها هى وحدها ومن ثم فلا تثريب على الحكم المطعون فيه إن كان قد عول على شق من أقوال الشاهدين وهو ما تعلق بإطلاق الطاعن النار على المجنى عليهما ولم يعأ بقالتهما فى الشق الآخر الخاص بعدد ما أطلق من الأعبرة — وعلى ما كشف عنه الدليل الفنى من إمكان حدوث إصابة المجنى عليهما من عيار واحد — ولا يعتبر هذا الذى تنهى إليه الحكم افتئاناً منه على الشهادة ببيتها أو مما يقوم به التعارض بين الدليلين ويكون ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان تعدد القتل مسألة

موضوعية لم يعرفها القانون وهي أمر داخلي متعلق بالإرادة يرجع تقرير توفره أو عدم توفره إلى سلطة قاضي الموضوع وحرية في تقدير الوقائع ، فإذا كان الحكم قد استظهر نية القتل في قوله ” وحيث أنه من نية القتل لدى المتهم فهي ثابتة قبله ثبوتاً كافياً من ظروف الدعوى وملايساتها على الوجه سالف الذكر ومن استعمال المتهم سلاحاً نارياً محشواً بمقذوفات نارية وهي آلة قاتلة بطبيعتها وتصويبه نحو المجنى عليه الأول وإطلاقه العيار نحو مقتل من جسمه وعلى مسافة قريبة نجم عنها أن تقذ العيار منه إلى المجنى عليه الثاني الذي كان يقف بجواره فأحدث بهما الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي أدت إلى وفاتهما . كل ذلك قاطع الدلالة على ثبوت هذه النية لديه بالإضافة إلى أن الثابت أن المجنى عليه الأول عندما تقدم لمعاقبة المتهم لإعتدائه بالضرب على .. .. ثارت نفس المتهم وصوب مسدسه نحوه أرداه قتيلاً “ . فان ما أورده الحكم تدليلاً على قيام هذه النية سائق واضح في إثبات توافرها لدى الطاعن . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما أثير بشأن توافر حالة الدفاع الشرعي ونفاها في قوله ” وحيث إن ما أثاره المتهم والدفاع الحاضر معه من أنه كان في حالة دفاع شرعي عن النفس بمقولة من أنه بعد انتهاء الشجار بين .. .. وشهرته .. .. ودخول هذا الأخير إلى المسكن طلب من زوجته إعداد كوب شاي له ودخل إلى نهاية الردهة ليغسل يديه من صنبور ماء وأثناء وجوده داخل الردهة سمع أصوات أناس تتصايح ثم أبصر جمعاً منهم يتقدم إلى صوب الباب وهم حاملين السكاكين والمدى والعصى وأن هؤلاء لم يدخل أحد منهم إلى داخل الدار فأطلق العيار الناري بقصد الإرهاب بينما جاء تصوير الواقعة على لسان زوجته بأنهم اقتحموا الدار ” عتبة المنزل “ ونزلوا إلى الردهة وصفعوا أحدهم فأثار ذلك زوجها ، هذا الذي قال به المتهم وزوجه يتعارض مع ماديات الدعوى وما ورد على لسان شهودها ذلك أن الثابت بالمعينة وجود آثار دماء خارج المنزل وعلى مسافة مترين من الباب ولم يكن بداخل الدار أية آثار لتلك الدماء وأنه ليس هناك من شهد على ذلك التصوير سوى أقوال زوجة المتهم وهذه قد جاءت متأخرة بل لقد اختلفت روايتها مع المتهم في إناحية جوهرية وهي قولها أن الجميع

دخلوا إلى ردهة المسكن وقام أحدهم بصنعها وهو الأمر الذي لم يذكره زوجها في روايته بالإضافة إلى أن ... .. وهو قريب المتهم أفصح في أقواله مؤكداً أنه لم يبصر أحداً من الجموع يقترب من منزل المتهم وأنه لم يسمع بالضوضاء وقذف الطوب إلا بعد ساعة الطلق النارى هذا بالإضافة إلى أن الحادث قد وقع وفي أثناء وجود الحفل وقد ذهب رجال الحفظ إلى مسرح الجريمة فكان من المستساغ أن يتقدم شهود رؤية ولكن التحريات وأقوال كل من وصل من رجال الشرطة لم تتضمن أية بيانات عن وجود شهود تصادق هذا التصوير".

لما كان ما تقدم ، وكان تقدير الوقائع المؤدية لقيام حالة الدفاع الشرعى أو عدم قيامها هو من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها بحسب ما يقوم لديها من الأدلة والظروف إثباتاً ونفىاً دون رقابة لمحكمة النقض عليها فى ذلك ما دامت الأدلة التى توردها توصل عقلاً إلى النتيجة التى تنتهى إليها — كما هو الشأن فى الدعوى الماثلة — ومن ثم فلا محل لما يشير الطاعن فى هذا الشأن . هذا ولا صحة لما ذهب إليه بشأن دعوى الخطأ فى الاسناد إذ تبين من مطالعة المفردات المضمومة أن ما اسنده الحكم — وهو فى صدد نفى قيام حالة الدفاع الشرعى — إلى ... .. له أصله الصحيح من أوراق الدعوى . لما كان ذلك ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .



## جلسة ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٣

بإدارة السيد المستشار / حسين سعد سابع نائب رئيس المحكمة، وحضوية السادة المستشارين :  
سعد الدين عطية ، وحسن أبو الفتوح الشريفي ، وإبراهيم أحمد الدهواني ، وحسن  
علي المغربي .

(٢٦٤)

### الطعن رقم ٧٦٤ لسنة ٤٣ القضائية

محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . إثبات . "شهود" .  
"بوجه عام" . حكم . "تسببه" . تسبب معيب . نقض . "حالات  
الطعن . الخطأ في تطبيق القانون" .

حق محكمة الموضوع في القضاء بالبراءة . مشروط باشتغال حكمها على أنها محصت الدعوى  
وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت .

القضاء بالبراءة قولاً بطلان القبض لتمامه قبل صدور الإذن به من النيابة العامة أخذاً بقول المتهم  
وشاهديه من أن القبض عليه تم في ساعة سابقة لذلك التي صدر فيها الإذن . دون أن يعرض الحكم  
لما أثبت في دفتر أحوال القدم . تؤيداً لشهادة الضابط من أن الضبط تم في ساعة تالية لصدور  
الإذن أو يتضمن ما يفيد تفتن المحكمة لهذا الدليل . يعيب الحكم .

من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضي بالبراءة متى تشككت  
في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليه ، إلا أن ذلك  
مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها  
وأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصرو وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة  
النفي فرفضت دفاع المتهم . أو داخلتها الريبة في محصة عناصر الإثبات .  
وإذ كان يبين من الاطلاع على المقررات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه  
الطعن أن وكيل النيابة أورد في محضر التحقيق أنه تبين من اطلاعه على دفتر  
أحوال قسم مكافحة المخدرات أنه قد أثبت بيومية الأحوال في تاريخ الحادث  
أن القوة التي نيط بها ضبط المطعون ضده انتقلت من القسم في الساعة الحادية  
عشرة صباحاً وعادت في الساعة الواحدة والنصف مساءً بعد أداء مهمتها ،  
وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى تبرئة المطعون ضده أخذاً بقوله الذي

أيده فيه شهادته من أن ضبطه تم في الساعة الثامنة صباحا أى قبل الحصول على إذن النيابة بالقبض والتفتيش الذى صدر في الساعة العاشرة ونحو وأربعين دقيقة ، معرضا عما شهد به الضابط من أن التفتيش تم في الساعة الحادية عشرة والنصف ، وذلك دون أن تعرض المحكمة للدليل المستمد مما ورد بدفتر الأحوال متقدم الذكر بما يؤيد أقوال الضابط ، وكان الحكم قد خلا مما يفيد أن المحكمة قد فطنت إلى هذا الدليل ووزنته ، فإن ذلك مما ينبىء بأنها أصدرت حكمها دون أن تحيط بأدلة الدعوى وتخصها ، مما يعيب الحكم .

### الوقائع

أتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٨ يولييه سنة ١٩٧١ بدائرة قسم مصر القديمة محافظة القاهرة : أحرز جوهرا مخدرا " حشيشا " ، وكان ذلك بقصد الاتجار وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بتقرير الاتهام ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضور يا بتاريخ ٢٥ يونيه سنة ١٩٧٢ عملا بالمادتين ٣٠٤ / ١ و ٣٨٠ / ١ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٣٠ من قانون العقوبات ببراءة المتهم مما أسند إليه مع مصادرة المخدرات المضبوطة . فطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

### المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة إحرار جواهر مخدرة بقصد الاتجار قد شابه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه أسس قضاءه بالبراءة على أن تفتيش المطعون ضده تم في الساعة الثامنة صباحا قبل الحصول على إذن النيابة العامة بالقبض والتفتيش الذى صدر في الساعة العاشرة ونحو وأربعين دقيقة آخذا بقول المطعون ضده وشاهديه ومهدرا لأقوال الضابط الذى أجرى التفتيش من أنه تم في الساعة الحادية عشرة والنصف أى في وقت لاحق لصدور الإذن ، وذلك دون أن تعرض المحكمة للدليل المستمد مما ورد بمحضر تحقيق النيابة من أنه تبين من الاطلاع على دفتر الأحوال قسم مكافحة المخدرات أن الضابط ومراقبيه انتقلوا لضبط المطعون ضده في الساعة الحادية عشرة بما يؤيد شهادته في هذا الخصوص .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى كما صورها الاتهام قال تبريرا لقضائه بقبول الدفع بإبطالان التفتيش وبراءة المطعون ضده :  
 ” .. إن الثابت من الأوراق أن الضبط تم في الساعة ١٣.٠٠ من مساء يوم ٨ من يولييه سنة ١٩٧١ .. وإن المتهم أثر القبض عليه قرر أن الضبط تم في الساعة الثامنة صباحا وقد أيده في هذه الرواية كلا من .. .. و .. .. و .. .. فذكرا أن التفتيش تم في الساعة الثامنة صباحا لا الساعة ١٣.٠٠ مساء كما جاء بأقوال السيد الضابط .. وأنه لكل ما تقدم يكون الأقرب إلى الطمأنينة هو ما أجمع عليه المتهم والشاهدان وهو القول الذي جاء على لسان المتهم فور القبض عليه دون أن يدرك أهمية ما يقول أو أثره في الدعوى ، ويكون الدفع المبدى في محله متعين القبول الأمر الذي ترى معه المحكمة القضاء ببراءة المتهم مما أسند إليه “ .  
 لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليه ، إلا أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر و بصيرة ووازنت بينها وبين أدلة الذنب فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات .  
 وإذا كان ما تقدم ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن وكيل النيابة أورد في محضر التحقيق أنه تبين من اطلاعه على دفتر أحوال قسم مكافحة المخدرات أنه قد أثبت بيومية الأحوال يوم ٨ من يولييه سنة ١٩٧١ أي في تاريخ الحادث أن القوة التي نيط بها ضبط المطعون ضده انتقلت من القسم في الساعة الحادية عشرة صباحا وعادت في الساعة الواحدة والنصف مساء بعد أداء مهمتها ، وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى تبرئة المطعون ضده أخذا بقوله الذي أيده فيه شاهداه بمن أن ضبطه تم في الساعة الثامنة صباحا أي قبل الحصول على إذن النيابة بالقبض والتفتيش الذي صدر في الساعة العاشرة ونحو وأربعين دقيقة معرضا عما شهد به الضابط من أن التفتيش تم في الساعة الحادية عشرة والنصف ، وذلك دون أن تعرض المحكمة للدلائل المستند مما ورد بدفتر الأحوال متقدم الذكر بما يؤيد أقوال الضابط ، وكان الحكم قد خلا مما يفيد أن المحكمة قد فطنت إلى هذا الدليل ووزنته ، فإن ذلك مما ينبغي أن يصدرت حكمها دون أن تحيط بأدلة الدعوى ، محصيا ، مما يجب الحكم ، بحب نقضه ، الاحالة .



## جلسة ٣١ من ديسمبر ١٩٧٣

بإدارة السيد / المستشار حسين سعد ساع نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :  
 سعد الدين عطيه ، وحسن أبو الفتوح الشريفي ، وإبراهيم أحمد الديواني ، وحسن علي المغربي .

( ٢٦٥ )

الطعن رقم ١١٥٢ لسنة ٤٣ القضائية

( ١ ) إثبات . "شهود" . حكم . "تسبيبه" . تسبيب غير معيب .

وزن أقوال الشهود . موضوعي .

( ٢ ) خطف . وصف التهمة . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" .  
 مالا يوفره .

التغير في التهمة المحظور على المحكمة هو الذي يقع في الأفعال المؤسمة عليها . التفصيلات التي  
 يكون الغرض من ذكرها أمام المتهم بموضوع الاتهام وكيفية ارتكاب الجريمة . للحكمة ردّها إلى  
 صورتها الصحيحة . ما دامت فيها تجريد لا تخرج عن نطاق الواقعة ذاتها التي تضمنها أمر الحالة  
 والتي كانت مطروحة على بساط البحث . مثال في جريمة خطف .

١ — من المقرر أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظرف الذي يؤدي فيه شهادته ،  
 والتعويل على قوله مهما وجه إليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات مرجعه  
 إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه دون  
 رقابة لمحكمة النقض ولما كان مؤدى قضاء المحكمة بإدانة الطاعن استنادا إلى أقوال  
 والدته المجنى عليه وباقي شهود الإثبات هو إطراح ضمنى لجميع الإعتبارات التي  
 ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها مما لا يجوز الجدل فيه أمام محكمة النقض .

٢ — إنه وإن كان لا يجوز للمحكمة أن تغير في التهمة بأن تسند إلى المتهم أفعالا  
 غير التي رفعت بها الدعوى عليه ، إلا أن التغير المحظور هو الذي يقع في الأفعال

المؤسسة عليها التهمة . أما التفصيلات التي يكون الغرض من ذكرها في بيان التهمة هو أن يلم المتهم بموضوع الإتهام ككيفية ارتكاب الجريمة ، فإن للمحكمة أن تردّها الى صورتها الصحيحة ما دامت فيما مجريه لا تخرج عن نطاق الواقعة ذاتها التي تضمنها أمر الإحالة والتي كانت مطروحة على بساط البحث ، فلا يعيب الحكم أن ينسب الى الطاعن ارتكابه فعل الخطف بنفسه خلافا لما جاء بأمر الإحالة من ارتكابه الفعل بواسطة غيره مادام الحكم لا يتناول التهمة التي رفعت بها الدعوى بالتعديل وهي تهمة الخطف بالتحويل ، وما دام يحق للمحكمة أن تستبين الصورة الصحيحة التي وقع بها الحادث أخذاً من كافة ظروف الدعوى وأدلتها المطروحة والتي دارت عليها المرافعة اذ أن الطاعن لم يسأل في النتيجة وبغض النظر عن الوسيلة الا عن جريمة الخطف بالتحويل التي كانت معروضة على بساط البحث وهي الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/٢٨٨ من قانون العقوبات التي يستوى فيها أن يرتكب الجاني الخطف بنفسه أو بواسطة غيره . ومن ثم فإن المحكمة لا تلتزم يلت نظر الدفاع الى مثل التعديل الذي تم في الدعوى .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٠ يناير سنة ١٩٧١ بدائرة قسم عابدين محافظة القاهرة : خطل بالتحويل الطفل .. .. الذي لم يبلغ سنه ست عشرة سنة كاملة بواسطة غيره بأن عهد لآخر مجهول التوجه الى مسكن المجنى عليه وحمله اليه حيث كان بانتظاره على مقربة من المسكن وما أن تفذا المجهول ذلك حتى تسلم منه الطفل وأخفى من والدته غلى النحو المبين بالتحقيقات . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٨٨ من قانون العقوبات . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا بتاريخ ٩ يونيه سنة ١٩٧٣ عملاً بمادة الإتهام بمعاقبته المتهم بالسجن لمدة خمس سنوات عن التهمة المسندة اليه . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريرة الخطف بالتحويل قد شابه القصور في البيان والإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الطاعن أثار أن التهمة المسندة إليه ملفقة له وإن الأدلة التي قدمها رجال الشرطة في التحقيق مصطنعة ، ورغم ما ساقه الطاعن للتدليل على هذا الدفاع فإن المحكمة لم تعرض له ولم تحصيه أو ترد عليه بما يفنده ، كما أخلت بحق الطاعن في الدفاع حين دانت له على أساس أنه خطف المجنى عليه بنفسه خلافا لما جاء بوصف التهمة الواردة بأمر الإحالة من أنه خطف المجنى عليه بواسطة غيره ، وقد أجرت المحكمة هذا التعديل دون أن تلفت نظر الدفاع إليه مما يعيب حكمها المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن بوصف أنه خطف بالتحويل الطفل ... الذي لم يبلغ سنه ست عشرة سنة كاملة بواسطة غيره بأن عهد لآخر مجهول بالتوجه إلى مسكنه وحمله إليه حيث كان بانتظاره على مقربة من مسكن المجنى عليه وما أن قابله ذلك الشخص حتى تسلم منه الطفل وأخفاه عن والدته . وطلبت النيابة العامة معاقبته بالمادة ٢٨٨/١ من قانون العقوبات . ومحكمة جنايات القاهرة بعد أن سمعت الدعوى دانت به هذه المادة على اعتبار أن الطاعن خطف المجنى عليه بنفسه . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريرة التي دين الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من شهادة والدته الطفل المجنى عليه وباقي شهود الإثبات ، وهي أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . وكان من المقرر أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظرف الذي يؤدي فيه شهادته ، والتعويل على قوله مهما وجه إليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عاينها . وكان مؤدى قضاء المحكمة بإدانة الطاعن استنادا إلى أقوال والدته المجنى عليه وباقي شهود الإثبات هو إطراح ضمنى لجميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لملها على هدم الأخذ بها مما لا يجوز الجدل فيه أمام



محكمة النقض . ولما كان ما ينعاه الطاعن على الحكم من تغييره وصف الفعل الذى تم به خطف الفعل على غير ما جاء بأمر الإحالة لا يعيب الحكم ذلك بأنه وإن كان لا يجوز للمحكمة أن تغير في التهمة بأن تسند إلى المتهم أفعالا غير التى رفعت بها الدعوى عليه ، إلا أن التغيير المحظور هو الذى يقع في الأفعال المؤسسة عليها التهمة . أما التفاصيل التى يكون الغرض من ذكرها في بيان التهمة هو أن يلم المتهم بموضوع الإتهام ككيفية ارتكاب الجريمة ، فإن للمحكمة أن تردّها إلى صورتها الصحيحة ما دامت فيما تجرّيه لا تخرج عن نطاق الواقعة ذاتها التى تضمنها أمر الإحالة والتى كانت مطروحة على بساط البحث ، فلا يعيب الحكم أن ينسب إلى الطاعن ارتكابه فعل الخطف بنفسه خلافا لما جاء بأمر الإحالة من ارتكابه الفعل بواسطة غيره ما دام الحكم لم يتناول التهمة التى رفعت بها الدعوى بالتعديل وهى تهمة الخطف بالتحويل ، وما دام يحق للمحكمة أن تستبين الصورة الصحيحة التى وقع بها الحادث أخذا من كافة ظروف الدعوى وأدلتها المطروحة والتى دارت عليها المرافعة إذ أن الطاعن لم يسأل في النتيجة وبغض النظر عن الوسيلة إلا عن جريمة الخطف بالتحويل التى كانت معروضة على بساط البحث وهى الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٨٨/١ من قانون العقوبات التى يستوى فيها أن يرتكب الجاني الخطف بنفسه أو بواسطة غيره ، ومن ثم فإن المحكمة لا تلزم بلفت نظر الدفاع إلى مثل التعديل الذى تم في هذه الدعوى . لما كان ما تقدم ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

## جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
سعد الدين عطية ، وحنان أبو الفتوح الشريف ، وإبراهيم أحمد الهديواني ، وحسن  
علي المغربي .

( ٢٦٦ )

الطعن رقم ١١٥٤ لسنة ٣ القضائية

( ٢ و ١ ) أسباب الإباحة . "الدفاع الشرعي" . حكم . "تسببه . تسبب  
غير معيب" .

( ١ ) التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعي . متى تلتزم المحكمة بالرد عليه : إذا كان جدياً  
ومريحاً ، أو تكون الواقعة كما أثبتتها الحكم ترشح لقيام هذه الحالة . مثال لدفاع غير جدي - حول  
قيامها .

( ٢ ) تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام تلك الحالة أو انتفاؤها . موضوعي .

( ٣ و ٤ ) إثبات . "شهود" . "خبرة" . حكم . "تسببه . تسبب  
غير معيب" .

( ٣ ) إيراد الحكم . إثارة الدفاع من الطاعن من وجود تناقض بين الدليلين القولي واللفظي  
غير لازم . مادام ما أورده في مدوناته يتضمن الرد على ذلك الدفاع .

( ٤ ) إلغائات المحكمة من الرد على ما أثاره الطاعن من احتمال إصابة المجنى عليه من شخص آخر .  
دفاع موضوعي . لا يعتد به ودأ مريحاً من المحكمة .

١ - من المقرر أن التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعي يجب - حتى تلتزم  
الحكم بالرد عليه - أن يكون جدياً ومريحاً أو أن تكون الواقعة كما أثبتتها الحكم  
ترشح لقيام هذه الحالة ، وكان ماورد على لسان الطاعن "أنا مضروب أربع

سكاكين " لا يفيد التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى ولا يفيد دفعا جديا حتى تلتزم المحكمة بالرد عليه فلا يحق للطاعن أن يطالب المحكمة بأن تتحدث في حكمها بإدائه عن انتفاء هذه الحالة لديه مادامت لم تر من جانبها بعد تحقيق ادعوى قيام هذه الحالة .

٢ — إن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها يتعلق بموضوع الدعوى ، للمحكمة الفصل فيه بلا معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التى رتب عليها . ولما كان النابت من الحكم أن الطاعن تشاجر مع المجنى عليه يوم الحادث وبعد فض المشاجرة ، ولما أراد المجنى عليه الانصراف طعنه الطاعن بسكين فى ذراعه الأيمن فأحدث به الإصابة التى نشأت عنها العاهة ، فهذا الذى قاله الحكم ينفى حالة الدفاع الشرعى كما هى معرفة به فى القانون .

٣ — ليس بلام أن يورد الحكم ما أثاره الدفاع عن الطاعن من وجود تناقض بين الدليلين القولى واللفى مادام ما أورده فى مدوناته تضمن الرد على ذلك الدفاع ، إذ المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة والرد عليها على استقلال طالم أن الرد يستفاد من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم .

٤ — إن ما ينعاه الطاعن من التفات المحكمة عن الرد على ما أثاره من احتمال إصابة المجنى عليه من شخص آخر مردود بأن هذا الدفاع يتعلق بموضوع الدعوى ، ومن ثم فهو لا يستوجب ردا صريحا من المحكمة اكتفاء بقضائها بالإدانة للأسباب السائغة التى استندت إليها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٦٦ بناحية قسم شبرا الخيمة محافظة القليوبية : ضرب ... .. بآلة حادة ( سكين ) فى كتفه من الخلف فأحدث به الإصابة الواردة بالقرار الطبي والتى تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها فى بتر ذراعه الأيمن . وطالبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات . فقرر



ذلك في ٢٣ يونيو سنة ١٩٧٠ ، ومحكمة جنايات بنها قضت حضوريا بتاريخ ٢٣ أبريل سنة ١٩٧٣ عملا بمادة الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الضرب الذي نشأت عنه عاهة مستديمة قد شابه قصور في التسبب وانطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن أقوال الطاعن في التحقيقات وبالجلسة ترشح لقيام حالة الدفاع الشرعي عن النفس بيد أن الحكم لم يعرض لهذه الأقوال ولم يقل كما أنه فيها كما أنه عول في قضائه على ماقرره المجنى عليه من أن الطاعن ضربه بسكين في ذراعه في حين أن التقرير الطبي الابتدائي أثبت أن إصابته رضية وأنها بالكثف لا بالذراع ، ولم يعن الحكم برفع هذا التناقض بين الدليلين القولي والثقي ، هذا إلى أنه أفضل مناقشة دفاع الطاعن المبني على احتمال حدوث إصابة المجنى عليه من شخص آخر ، وهذا كله مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة محضر جاسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عن الطاعن لم يدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي ، وأن كل ما ذكره الطاعن لدى سؤاله عن التهمة المسندة إليه قوله : " أنا مضروب أربع سكاكين " دون أن يشير هو أو المدافع عنه إلى توافر تلك الحالة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن التمسك بقيام الدفاع الشرعي يجب — حتى تلتزم المحكمة بالرد عليه — أن يكون جديا وصريحا أو أن تكون الواقعة كما أثبتها الحكم ترشح لقيام هذه الحالة ، وكان ماورد على لسان الطاعن فيما سلف بيانه لا يفيد التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعي ، ولا يفيد دفعا جديا حتى تلتزم المحكمة بالرد عليه فلا يحق للطاعن أن يطالب المحكمة بأن تتحدث في حكمها بإدانتها عن انتفاء هذه الحالة لديه مادامت هي لم تر من جانبها بعد تحقيق الدعوى قيام هذه الحالة . لما كان ذلك ، وكان تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها يتعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بلا معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التي

رُبِّتَ عليها ، وكان الثابت من الحكم أن الطاعن تشاجر مع المجنى عليه يوم الحادث وبعد فض المشاجرة ولما أراد المجنى عليه الانصراف طعنه الطاعن بسكين في ذراعه الأيمن فأحدث به الإصابة التي نشأت عنها العاهة ، فهذا الذي قاله الحكم ينفي حالة الدفاع الشرعي كما هي معرفة به في القانون — لما كان ذلك ، وكان الحكم قد تناق على ثبوت الواقعة على هذه الصورة في حق الطاعن أدلة من بينها أقوال المجنى عليه في التحقيقات ومما ثبت من التقارير الطبية ، وأورد في تحصيله لأقوال المجنى عليه في التحقيقات بأن الطاعن اعتدى عليه بسكين في كتفه الأيمن فأحدث به الإصابة التي ترتب عنها بتر الذراع الأيمن ، ونقل عن أوراق علاج المجنى عليه بمستشفى شبرا الخيمة أنه كان مصابا بجرح طعني بالكتف الأيمن مع شلل بالساعد الأيمن واليد اليمنى وأن الجرح تلوث وقطع الساعد المذكور ، كما نقل عن تقرير الطبيب الشرعي أن جرح البتر بالطرف العلوي الأيمن أسفل العضد قد التأم — ولما كان الطاعن لا يجادل في صحة ما حصله الحكم من الأدلة التي أقام عليها قضاءه وكانت أقوال المجنى عليه كما أوردتها الحكم لا تتعارض بل تتلاءم مع ما نقله عن التقارير الطبية — مما تنفي معه دعوى قيام التناقض بين الأدلة التي أخذ بها الحكم ، وكان ليس بلام أن يورد الحكم ما أثاره الدفاع عن الطاعن من وجود تناقض بين الدليلين القولي والفني مادام ما أوردته في مدوناته يتضمن الرد على ذلك الدفاع . إذ المحكمة لا تلزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد عليها على استقلال طالما أن الرد يستفاد من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن من التفات المحكمة عن الرد على ما أثاره من احتمال إصابة المجنى عليه من شخص آخر مردودا بأن هذا الدفاع يتعلق بموضوع الدعوى ومن ثم فهو لا يستوجب ردا صريحا من المحكمة اكتفاء بقضائها بالإدانة للأسباب السائغة التي استندت إليها . ولما كانت المحكمة قد بينت الواقعة وأقامت قضاءها على أدلة منتجة اقتنع بها وجدانها فلا تجوز مصادرتها في اعتقادها ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد ساع نائب رئيس المحكمة وعضوية المادة  
المستشارين: سعد الدين عطية ، وحنن أبو الفتوح الشرفي ، وإبراهيم أحمد الهدياني ،  
وحسن علي المغربي .

( ٢٦٧ )

### الطعن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٣ القضائية

( ١ ) تعد . موظفون عموميون . جريمة . ” أركانها ” . قصد جنائي . حكم .  
” تسببه . تسبب غير معيب ” . نقض . ” أسباب الطعن . مالا يقبل منها ” .  
خبر . تموين .

إثبات الحكم قيام الطاعن بخريض الأهل ضد رجال القوة وإسكاه مفتش التموين لمنعه  
من ركوب السيارة . كفايته لتحقيق الركن المادي لجناية المادة ١٣٧ مكررا أ عقوبات .

الركن الأدبي في هذه الجناية . يكفى فيه استظهار الحكم أن الغرض من التعدي هو حل  
المحني عليهم . بنير حق . حل الامتناع عن عمل من أعمال وظيفتهم .

( ٢ ) إخفاء أدلة الجريمة . إعاقة جان على الفرار . تعد . موظفون عموميون  
جريمة . ” أركانها ” . قانون . ” تفسيره ” . نقض . ” أسباب الطعن .  
مالا يقبل منها ” .

المادة ١٤٤ عقوبات . القصد منها العقاب على أفعال إهانة الجاني على القرار لم تكن  
معاذها عليها من قبل . عبارة . ” إخفاء أدلة الجريمة ” . لا واردة فيها لاتتعلق على حالات  
الإخفاء المقرر لها عقاب خاص . ومنها جناية المادة ١٣٧ مكررا أ عقوبات .

( ٣ ) نقض . ” المصلحة في الطعن ” . ” أسباب الطعن . مالا يقبل منها ” .  
تعد . موظفون عموميون . عقوبة . ” العقوبة المبررة ” . قصد جنائي .



النهي بأن الواقعة جنحة تعد على موظفين عموميين منطبقا على المادة ١٣٦ عقوبات دون جنابة المادة ١٣٧ مكررا منه لانتفاء القصد الخاص المطلوب فيها . لا يجدي ما دام أن فعل التمدى قد نشأ عنه يرح بعض الموظفين وأن العقوبة المقررة المقضى بها تدخل في نطاق تلك المقررة للجريمة الأخيرة بالمادة ١٣٧ عقوبات .

( ٤ ) إثبات . " شهود " . إجراءات المحاكمة . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

سماع المحكمة بعض شهود الإثبات ثم مراعاة المدافع عن الطاعن دون طلب سماع شهود آخرين .  
اعتباره متنازلا عن سماعهم . للحكمة التمهيد على أقوالهم في التحقيقات .

( ٥ ) إجراءات . " إجراءات التحقيق " . " إجراءات المحاكمة " . تحقيق . " إجراءاته " . دفع . " الدفع بطلان إجراءات التحقيق " . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

الدفع بطلان إجراءات الاستدلال والتحقيق الابتدائي والتحقيق بالجلسة في الجنح والجنائيات .  
مقوله إذا كان لا لهم محام وحصل الإجراء بحضوره بدون اعتراض منه .

النهي على الحكم إعماله الرد على الدفع بطلان تحقيق النيابة لحصوله في حضور رجال الأمن .  
لا أساس له ما دام الطاعن يسلّم في أسباب الطعن أن التحقيق تم . في حضور محاميه الذي لم يبد اعتراضا .

( ٦ ) حكم . " ما لا يعيبه في نطاق التدليل " . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

البيان الممول عليه في الحكم هو الذي يبدو فيه اقتناع القاضي . مثال خطأ لا يعيب الحكم .

( ٧ ) نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

أسباب الطعن . يجب لقبولها أن تكون واضحة محددة .

عدم الإنصاح عن أوجه التناقض بين أقوال الشهود التي يرى الطاعن الحكم بعدم رده .  
يجب رفض الطعن .

١ — متى كان الحكم قد أثبت في حق الطاعة — بما لا تنازع في صحة إسناد الحكم بشأنه — أنها قامت بتحرير بض الأهالي المتجمعين ضد رجال القوة وأنها أمسكت بمفتش التموين محاولة منعه من ركوب السيارة ، فإن ذلك يكفي لتحقيق الركن المادى للجناية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكررا من قانون العقوبات. ولما كان الحكم قد استظهر استظهارا سليما من ظروف الواقعة أن غرض الطاعة من تعديها قد انصرف إلى حمل المجنى عليهم بغير حق على الامتناع عن عمل من أعمال وظيفتهم هو ضبط الطاعة وكية الخبز اللازمة للتحقق من جريمة إنتاج خبز يقل وزنه عن الوزن المقرر ، فإن ذلك يتوافر به الركن الأدبى للجناية المذكورة .

٢ — إن الشارع لم يضع نص المادة ١٤٥ من قانون العقوبات إلا للعقاب على أفعال لم تكن من قبل معاقبا عليها ، فكافة الطرق التى بينها هى أفعال إعانة للجاني على الفرار مما لم يكن فى ذاته مكونا لجريمة خاصة منصوص عليها فى القانون ومقرر لها عقاب معلوم . أما ما كان من هذه الأمور . يعاقب عليه القانون — مثل التعدى على موظف عمومى كما هو الحال فى الدعوى المطروحة — فلا تنطبق عليه هذه المادة ، ذلك بأن المراد من عبارة ”وأما باخفاء أدلة الجريمة“ الواردة بها إنما هو الإخفاء الذى ما كان القانون يعاقب عليه ، أما إذا كان إخفاء أدلة الجريمة مكونا فى ذاته لجريمة أخرى معاقب عليها قانونا فإن مثل هذه الصورة التى يقرر لها القانون عقابا خاصا وإن كانت فى الواقع إخفاء لتلك الأدلة — لم يبعث عليه أولا وبالذات سوى إعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء — ليست البتة مما قصده الشارع بعبارة ”وأما باخفاء أدلة الجريمة“ بل إن كل صورة منها تأخذ حكمها بحسب النص القانونى الخاص بها ، وغاية ما يمكن القول به هو أن الفعل الواحد من أفعال الصور المتقدمة يكون الجريمة الخاصة المنصوص عليها فى القانون وفى آن واحد يكون جريمة المادة ١٤٥ المشار إليها .

٣ — لا مصلحة للطاعة فيما تثيره من أن ما قارفته لا يعدو أن يكون جنحة تعد على موظفين عموميين منطبقة على المادة ١٣٦ من قانون العقوبات لانتفاء القصد الجنائى لديها وهو انتواء الحصول من الموظف على نتيجة معينة — لأنه

بفرض صحة دعوادها — وما دام أنه قد نشأ عن فعل التعدي الذي ضاهمت فيه جرح بعض رجال القوة — فإن العقوبة الموقعة عليها وهي الحبس سنة مع الشغل تكون مبررة في القانون ، إذ تدخل في نطاق العقوبة المنصوص عليها في المادة ١٣٧ من قانون العقوبات وهي المادة المنطبقة على الواقعة المسندة إليها لو جردت من القصد الخاص اللازم لأعمال المادة ١٣٧ مكرراً (أ) .

٤ — خولت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ ، الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ويستوى أن يكون القبول صريحاً أو ضمنياً بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه . ولما كان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة استمعت إلى شاهدين من شهود الإثبات ثم ترفع المدافع عن الطاعة وأنهى مرافقته بطلب براءة موكلته دون أية إشارة منه إلى طلب سماع أى من شهود الإثبات الآخرين مما يستفاد منه التنازل الضمني عن سماعهم ، فلا على المحكمة إذا هي عولت على أقوالهم في التحقيقات ما دامت أقوالهم كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة ، ومن ثم فإن ما تثيره الطاعة في هذا الصدد لا يكون له محل .

٥ — تنص المادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه "يسقط الحق في الدفع بطلان الإجراءات الخاصة بجمع الاستدلالات أو التحقيق الابتدائي أو التحقيق بالجلسة في الجنح والجنايات إذا كان للمتهم محام وحصل الاجراء بحضوره بدون اعتراض منه" . ولما كانت الطاعة تسلم في أسباب طعنها بأن التحقيق معها تم بحضور محاميها الذي لم يبين ثمة اعتراض على إجراءات التحقيق فإن ما تثيره في هذا الخصوص لا يكون مقبولا .

٦ — الأصل أن البيان المعول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي يبدو فيه اقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجة عن هذا السياق ، ومن ثم فلا يقدح في سلامة الحكم ما تعييه عليه الطاعة من ترديه في الخطأ في خصوص بيان من قام من رجال القوة بنقل الحيز المضبوط إلى السيارة



إذ أن هذه الواقعة بفرض قيام الخطأ فيها لا تمس منطق الحكم أو النتيجة التي خلص إليها .

٧ - من المقرر أنه يجب لقبول الطعن أن يكون واضحاً محمداً مبيناً به ما يرمى إليه مقدمه حتى يتضح مدى أهميته في الدعوى المطروحة وكونه منتجاً فيها مما تلتزم محكمة الموضوع بالتصدي له إيراداً له ورداً عليه . ولما كانت الطاعة لم تفصح في طعنها عن أوجه التناقض ( في أقوال الشهود ) التي لم يعن الحكم برفعها فإن تأثيره في هذا الصدد يكون مرسلاً مجهلاً حرياً بالرفض .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعة وآخرين بأنهما في يوم ١٠ مارس سنة ١٩٧٠ بدائرة قسم الأهرام محافظة الجيزة . استعملوا القوة والعنف في حق موظفين هموميين لحملهم على اجتناب أداء عمل من أعمال وظائفهم بأن أعتدوا على النقيب ... و ... مفتش تموين الجيزة والشرطين السريين ... و ... و ... وأحدثوا بالثلاثة الآخرين الإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية وذلك بقصد تمكين المتهمين الثانية والثالثة وآخرين من الفرار بعد ضبطهم حال ارتكابهم لجريمة إنتاج خبز يقل وزنه عن الوزن المقرر للحيلولة دون إتمام الضبط وتمكنوا بذلك من بلوغ مقصودهم حالة كون المتهم الأول يحمل سلاحاً ( مطواه ) . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بقرار الاتهام فقرر بذلك . ومحكمة جنايات الجيزة قضت بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٩٧٢ حضورياً بالنسبة للتهمة الثانية ( الطاعة ) وغيابياً بالنسبة إلى المتهمين الأول والثالث عملاً بالمادة ١٣٧ مكرراً ٢/١ من قانون العقوبات ( أولاً ) بمعاقبة المتهم الأول بالحبس مع الشغل لمدة سنتين . ( ثانياً ) بمعاقبة كل من المتهمين الثانية والثالث بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة . فطعنت المحكوم عليها الثانية في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إزدان الطاعنة بجرمة استعمال القوة مع موظفين عموميين لحملهم على اجتناب أداء عمل من أعمال وظيفتهم قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه اخلال بحق الدفاع وبطلان في الإجراءات أثر فيه كما انطوى على خطأ في الاسناد وقصور في التسييب ، ذلك بأنه أعمل في حق الطاعنة المادة ١٣٧ مكرراً أ ٢/١ من قانون العقوبات حال أن الجريمة المنطبقة في حقها ، بفرض صحة الوقائع المسندة إليها — بعد أن كانت الجريمة التوينية قد وقعت بالفعل — هي جريمة إخفاء أدلة تلك الجريمة مما يندرج تحت نص المادة ١٤٥ من قانون العقوبات . ولما كانت هي زوجة مدير المخبر المسئول عن الجريمة التوينية المذكورة فانها تتمتع بالإعفاء الوارد في الفقرة الأخيرة من هذه المادة ، وعلى أية حال فإن الواقعة المنسوبة الى الطاعنة تدخل في نطاق الجنحة المنصوص عليها في المادة ١٣٦ من قانون العقوبات الخاصة بالتعدي على الموظفين لا الجنائية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكرراً أ منه لأن الأخيرة تتطلب علاوة على القصد العام وهو فعل التعدي قصداً خاصاً لدى المعتدي يتمثل في إنتوائه الحصول من الموظف المعتدي عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي عملاً لا يحل له أن يؤديه أو أن يمتنع عن أداء عمل كلف به ، الأمر الذي لم يتحقق في الدعوى الحالية لأن الإعتداء على رجال الشرطة حصل بعد تمام ضبط الجريمة التوينية ولم يكن الغرض منه حملهم على أداء عمل ما أو الامتناع عن أدائه . كما أن المحكمة عوات في قضائها بالإدانة على أقوال أحد الشهود في التحقيقات رغم حضوره جلسة المحاكمة مما كان يتعين معه أن تستمع هي بنفسها إليه وخاصة أن الطاعنة لم تنازل صراحة عن سماعة . ثم أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على دفع الطاعنة ببطلان تحقيق النيابة لأنه تم بحضور رجال الأمن . فضلاً عن أنه حصل واقعة الدعوى بما مفاده أن ... و ... هما اللذان كانا يحملان الحيز المضبوط على خلاف الثابت في الأوراق من أن من قاما بنقل الحيز للسيارة هما الشرطيان السريان ... و ... وأخيراً فإن الحكم لم يمن برفع التناقض بين أقوال

الشهود فيما بينهم ولا بين أقوالهم وما أثبتته التقرير الطبي الشرعى وما ورد بإشارة الحادث .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين وائفة الدعوى بما مجمله أنه فى يوم الحادث توجه النقيب ... رئيس مباحث تموين الحيزة على رأس قوة من رجال الشرطة إلى مخبز ... بنزلة السمان حيث سأل عن مدير المخبز المسئول فتقدم له الطاعنة وقررت أنها هى التى تدير المحل لغياب زوجها فطالب إليها أن تقدم له بعض الخبز الطرى ففعلت وقد لاحظ به نقصا ملحوظا فى الوزن . وما أن تجمع لدى رئيس مباحث التموين ١٦٠ رغيفا كلف بعض مرافقيه بنقل هذا الخبز إلى السيارة لوزنه بها حيث كانت توجد السنج اللازمة وطلب إلى الطاعنة مصاحبتهم ولدى توجههم إلى السيارة أخذ المتهم الأول والطاعنة يستعطفانه ولما لم يجدهما ذلك قاما بتحريض الأهالى المنجمين ضد رجال النوة كما أمسكت الطاعنة بمفتش التموين ... محاولة منعه من ركوب السيارة ، وبينما كان النقيب ... يحاول تخليصه منها حاول المتهم الأول طعنه بمطواه الا أن الشرطى السرى ... سارع بجذبها من يدها مما تسبب عنه اصابته فى مواضع مختلفة من جسمه . وفى هذه الاثناء قام المتهم الثالث بمعاونة فريق من الأهالى بمزيق معظم الخبز المضبوط وبالاعتداء بالضرب على أفراد النوة بحيث لم يتمكن أولئك إلا من تخلص ٥٤ رغيفا من الكمية المضبوطة . وبعد أن أورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات فى المساق المتقدم ومن التقرير الطبي الشرعى — عرض لما أثارته الطاعنة من منازعة فى التكييف القانونى للواقعة على النحو الوارد فى وجه طعنها ورد عليه بقوله : ” ولما كان المقرر أن جنح التعدى على الموظفين المنصوص عليها فى المادتين ١٣٦ و ١٣٧ من قانون العقوبات والجنسية المنصوص عليها فى المادة ١٣٧ مكررا (أ) من هذا القانون بحكمها ركن مادى واحد ويفصل بينها الركن الأدبى فبينما يكفى لتوافر الركن الأدبى فى الجرائم التى من النوع الأول قيام النصد الجنائى العام وهو مجرد إدراك الجانى لما يفعله وعلمه بشروط الجريمة دون اعتداد بالباعث فإنه لا يتحقق فى المادة ١٣٧ مكررا (أ) إلا إذا توافرت لدى الجانى نية خاصة بالإضافة إلى القصد الجنائى العام يتمثل فى انتوائه الحصول من الموظف المعتدى



عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي عملاً لا يحل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل كلف بأدائه ، وكان الثابت من وقائع الدهوى وظروفها وملايساتها على ماسلف بيانه أن التعدى الذى وقع من المتهمين على المجنى عليهم إنما كان يقصد إخلاء سبيل المتهم الثانية وعدم القيام بنقل الخبز المضبوط لوزنه والتحقق مما إذا كان به نقص عن الوزن القانونى من عدمه ، فإن المادة ١٣٧ مكررا من قانون العقوبات هي التى تطبق على ما قاموا به من أفعال سبق بيانها تفصيلا . ولما كان المتهمون قد باغوا مقصدهم فى هذا الشأن وذلك بما ترتب على التعدى من تمزيق معظم الخبز المضبوط فقد كان عدده مائة وستين رغيفا لم يبق منه سوى أربعة وخمسين رغيفا فقط ولم يتيسر إزاء التعدى الذى حصل ضبط المتهم الثانية فإن المتهمين يكونون بذلك التعدى الذى قاموا به قد باغوا مقصدهم مما يتعين معه تطبيق المادة ١٣٧ مكرر بفقرتها الثانية أيضا فى شأنهم لاسيما وأن الثابت من الاطلاع على الحكم الصادر فى القضية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٠ أمن الدولة الجزئية لقسم الأهرام المنضمة أن المحكمة قد قضت بالبراءة استنادا إلى قلة عدد الأربعة المضبوطة ونقصها عن مائة وستين رغيفا “ وما أورده الحكم المطعون فيه سائغ وصحيح فى القانون ، ذلك بأنه أثبت فى حق الطاعنة — بما لا تنازع فى صحة إسناد الحكم بشأنه — أنها قامت بتحريض الأهالى المتجمعين ضد رجال القوة وأنها أمسكت بمفتش التكوين محاولة منعه من ركوب السيارة بما يكفى لتحقيق الركن المادى للجناية المنصوص عليها فى المادة ١٣٧ مكررا ( أ ) من قانون العقوبات كما استظهر الحكم استظهارا سليما من ظروف الواقعة أن غرض الطاعنة من تعديها قد انصرف إلى حمل المجنى عليهم بغير حق على الامتناع عن عمل من أعمال وظيفتهم هو ضبط الطاعنة وكية الخبز اللازمة للتحقق من ثبوت جريمة إنتاج خبز يقل وزنه عن الوزن المقرر بما يتوافق به الركن الأدبى للجناية المذكورة . لما كان ذلك ، وكان ما تهاج به الطاعنة من أن الجريمة المنطبقة فى حقها هي جريمة إخفاء أدلة الجريمة التى وقعت مما يعاقب عليه طبقا لنص المادة ١٤٥ من قانون العقوبات — مردودا بأن الشارع لم يضع هذه المادة إلا للعقاب على أفعال لم تكن من قبل معاقبا عليها ، فكافة الطرق التى بينها هي أفعال أعانة للجاني على الفرار مما لم يكن فى ذاته مكونا لجريمة خاصة منصوص عليها فى القانون ومقرر لها عقاب معلوم أما ما كان من هذه الأمور

يعاقب عليها القاتون — مثل التعدي على موظف عمومي كما هو الحال في الدعوى المطروحة — فلا تنطبق عليه هذه المادة ، ذلك بأن المراد من عبارة "وأما بإخفاء أدلة الجريمة" الواردة بها إنما هو الاخفاء الذي ما كان القاتون يعاقب عليه أما إذا كان إخفاء أدلة الجريمة مكونا في ذاته لجريمة أخرى يعاقب عليها قانونا فإن مثل هذه الصورة التي يقرر لها القانون عقابا خاصا وإن كانت في الواقع إخفاء لتلك الأدلة — لم ينبعث عليه أولا وبالذات سوى إعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء — ليست البتة مما قصدته الشارع بعبارة "وأما بإخفاء أدلة الجريمة" بل أن كل صورة منها تأخذ حكمها بحسب النص القانوني الخاص بها ، وغاية ما يمكن القول به هو أن الفعل الواحد من أفعال الصور المتقدمة يكون الجريمة الخاصة المنصوص عليها في القانون وفي آن واحد يكون جريمة المادة ١٤٥ المشار إليها ويقتضي تطبيق مبدأ الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات الخاص بتعدد الأوصاف القانونية للفعل الواحد. لما كان ذلك ، وكان ما تجادل به الطاعة من أن ما قارفته لا يعدو أن يكون جنحة تعد على موظفين عموميين منطبقة على المادة ١٣٦ من قانون العقوبات لإنتفاء المقصد الخاص لديها وهو إنتواء الحصول من الموظف على نتيجة معينة — مردودا كذلك بأنه لا مصلحة للطاعة فيما تثيره في هذا الشأن لأنه يفرض صحة دعواها — ومادام أنه قد نشأ عن فعل التعدي الذي ساهمت فيه جرح بعض رجال القوة — فإن العقوبة الموقعة عليها وهي الحبس سنة مع الشغل تكون مبررة في القانون إذ تدخل في نطاق العقوبة المنصوص عليها في المادة ١٣٧ من قانون العقوبات وهي المادة المنطبقة على الواقعة المسندة إلى الطاعة لو جردت من المقصد الخاص اللازم لأعمال المادة ١٣٧ مكررا أ. لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ قد خولت المحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ويستوى أن يكون القبول صريحا أو ضميا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه وكان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة استمعت إلى شاهدين من شهود الإثبات ثم ترفع المدافع عن الطاعة وأنهى مرافعته بطلب براءة موكلته دون أية إشارة منه إلى طلب سماع أي من شهود الإثبات الآخرين مما يستفاد منه التنازل الضمني عن سماعهم فلا على المحكمة إذ هي عولت على أقوالهم في التحقيقات

مادامت أقوالهم كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة ، ومن ثم فإن ماثيره الطاعنة في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه " يسقط الحق في الدفع ببطلان الإجراءات الخاصة بجمع الاستدلالات أو التحقيق الابتدائي أو التحقيق بالجلسة في الجنح والجنايات ، إذ كان للتهم محام وحصل الإجراء بحضوره بدون اعتراض منه " ، ولما كانت الطاعنة تسلم في أسباب طعنها بأن التحقيق معها تم بحضور محاميها الذي لم يبدئ إعتراض على إجراءات التحقيق ، فإن ماثيره في هذا الخصوص لا يكون مقبولا . لما كان ذلك . وكان الأصل أن البيان المعمول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي يبدو فيه افتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجة عن هذا السياق ، فلا يقدح في سلامة الحكم ما تعيبه عليه الطاعنة من ترديه من الخطأ في خصوص بيان من قام من رجال القوة بنقل الخبر المضبوط إلى السيارة إذ أن هذه الواقعة بفرض قيام الخطأ فيها لا تمس منطق الحكم أو النتيجة التي خلص إليها ، ومن ثم يكون النعي عليه في هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجب لقبول الطعن أن يكون واضحا محددا مبينا به ما يرمى إليه مقدمه حتى يتضح مدى أهميته في الدعوى المطروحة وكونه منتجا فيها مما تلتزم بمكة الموضوع بالتصدي لإيراد له وزدا عليه وكانت الطاعنة لم تفصح في طعنها عن أوجه التناقض التي لم يعن الحكم برفعها فإن ماثيره في هذا الصدد يكون مرسلا مجهلا حريا بالرفض . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



فهرس هجائي موضوعي

---

للأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

---

العدد الثالث

السنة الرابعة والعشرون

---

( ١٩٧٣ )



# فهرس هجائي

## للأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

### ( ١ ) النقابات

الصفحة	القاعدة
	<p>قطاع عام</p> <p>راجع : محاماه .</p> <p>( القادمة رقم ١ نقابات بالصحيفة رقم ٤٤١ )</p> <p>محاماه</p> <p>١ - محامو المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام . شرط قيدهم أمام المحاكم الاستئنافية . إنقضاء خمس سنوات على الأقل على العمل بالإدارات القانونية ومزاولة المهنة فعلا . المادتان ٧٠ و ٧٦ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ الخاص بالمحاماه .</p> <p>( الطعن رقم ٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٨ ) .. .. .</p> <p>٢ - عدم التزام لجنة قبول المحامين أمام محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا بتسبيب قراراتها .</p> <p>( الطعن رقم ٣ لسنة ٤٢ ق محامين - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٦ ) .. .. .</p>
١٤١	١ نقابات
٢٤	
٧٩٣	٢ نقابات
٣٤	



الصفحة	القاعدة	
		٣ - سماع أقوال طالب القيد بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا . غير واجب .
		استيضاح اللجنة الطالب في شأن بعض المذكرات المقدمة منه مع طلبه . هو استكمال منها لتكوين عقيدتها دون أن يسبغ عليه صفة المدافع عن طلبه . نعيه على اللجنة الإخلال بحقه في الدفاع لعدم استجابتها لطلبه التأجيل لتقديمه مذكرة بدفاعه . غير مقبول .
٧٩٣	٢ نقابات	(العلم رقم ٣ لسنة ٤٣ ق محامين - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٦) ... ..
	٣٤	٤ - تقدير توافر شروط القيد بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا . من حق لجنة القبول في هذا الجدول مادام تقديرها سائفا .
		مثال لقرار برفض طلب قيد مدير إدارة قانونية بإحدى شركات القطاع العام لما ثبت لديها من وجود عبث في صور بعض المذكرات المقدمة منه مع طلب القيد .
٧٩٣	٢ نقابات	(العلم رقم ٣ لسنة ٤٣ ق محامين - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٦) ... ..
	٣٤	

## (ب) المواد الجنائية

(أ)

اتفاق . إتلاف . إثبات . إجراءات . إجراءات تحقيق . إجراءات محاكمة . أحداث . أحوال شخصية . اختصاص . اختلاس أشياء محجوزة . اختلاس أموال أميرية . إخفاء أدلة الجريمة . إخفاء أشياء مسروقة . إخفاء أشياء متحصلة من جنائية أو جنحة . إدارات قانونية . ارتباط . أسباب الإباحة وموانع العقاب . استعمال حق مقرر بمقتضى القانون . استئناف . استجواب . استدلال . استعمال محرر مزور . استيراد . اشتباه . اشتراك . أشعة . إصابة خطأ . إعاقة جان على الفوار . اعتراف . إعدام . إعلان . اغتصاب أنثى . أغذية . إكراه . ألبان . امتناع عن تسليم أموال القصر . أمر بالأوجه . أمر حفظ . أمن دولة . أوراق رسمية . أوراق عرفية . إيجار أماكن .

### اتفاق

١ - مجرد إثبات سبق الإصرار على المتهمين . يلزم عنه الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن لم يقارف بنفسه الجريمة من المصرين عليها . عدم الترام المحكمة ببيان وقائع خاصة لإثبات الاتفاق غير ما تبينه مما يفيد سبق الإصرار .

الصفحة	القاعدة	
		إثبات الحكم تصميم المتهمين . ومن بينهم الطاعن . على قتل المجنى عليه بما يرتب تضامنا في المسؤولية . كفايته لمؤاخذته الطاعن بوصفه فاعلا أصليا . سواء كان الفعل الذي قارفه محمدا بالذات أم غير محدد . وبصرف النظر عن مساهمة هذا الفعل في النتيجة .
٤٢٧	١٤٨٩	( الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٦ ) .. ..
		٢ — الاشتراك بطريق الاتفاق . ماهيته . استخلاص توافره . موضوعي .
٦٧٨	٢٤١٤١	( الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨ ) .. ..
١٠٥٣	٣٤٢١٨	( الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥ ) .. ..
		٣ — التدليل على حصول الاشتراك بالاتفاق بأدلة محسوسة . لا يلزم . كفاية استخلاص حصـوله من وقائع الدعوى وملابساتها .
١٠٥٣	٣٤٢١٨	( الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥ ) .. ..
		راجع أيضا : ضرب " أحدث عاهة " . ( القاعدة رقم ٢٣٥ بالصحيفة رقم ١١٥٠ ع ٣ )
		<b>إئتلاف</b>
		جريمة الإئتلاف المنصوص عليها في المادة ٣٦١ عقوبات . عمدية . تحقق القصد الجنائي فيها بتعمد الجاني ارتكاب الفعل كما حدده القانون وإتجاه إرادته إلى إحداث الإئتلاف أو التخريب وعلمه بأنه يحدته بغير حق .



الصفحة	القاعدة	
٩٣٥	١٩٣٤ع	تدليل الحكم على انتفاء علم المتهم بأنه كان غير محق فيما أحدثه من إتلاف بباب حظيرة وأنه إنما يدخل في نطاق حقه في مباشرة الإنتفاع . ينتفى به عنصر القصد الجنائي . ( الطعن رقم ٤١٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/١١ ) ... ..
		<b>إثبات</b>
		” بوجه عام “ :
٥٤	١٤١٤ع	١ - النعى على المحكمة الإستئنافية عدم سماعها ما لم تسمعه محكمة أول درجة من المحادثات التليفونية المسجلة . في غير محله . ما دام القدر الذي سمعته منها وأقرت به الطاعة كافيا وقاطعا في الدلالة على أنها دأبت على تقديم الطاعة الأخرى وضيها من النسوة للرجال لقاء أجر تتقاضاه . ( الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٨ ) ... ..
٦١	١٤١٥ع	٢ - النعى على المحكمة إسقاطها النظر في عذر أو دليل لم يطرح عليها . غير مقبول . إيراد الحكم عبارة تنفى وجود دليل على توافر القصد الجنائي في جريمة المادة ١١٦ مكرر عقوبات . كفايته . ما دامت الطاعة لا تدعى تقديمها دليل معين يتوافق به هذا الركن . ( الطعن رقم ١٢٩٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٨ ) ... ..
٦٧	١٤١٦ع	٣ - المحاكمات الجنائية . العبرة فيها باقتناع القاضي . حق محكمة الموضوع في الأخذ بأقوال المتهم في حق نفسه وفي حق غيره من المتهمين . ( الطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٨ ) ... ..
٢٨٤	١٤٦٢ع	( الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٤ ) ... ..
٤٢٧	١٤٨٩ع	( الطعن رقم ١١٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٤ - طلب إجراء تحقيق عن حالة الضوء وإمكان الرؤية لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٠٢	١٤٢٥	(الطن رقم ١٢٩٣ لسنة ٤٢ - جلسة ١٩٧٣/١/٢٨) ... ..
		٥ - النعي على الحكم بعدم ارسال الصديري للتحليل . يجدى مادام الحكم لم يعول على وجود آثار للمخدر بجيب الصديري . وجود المخدر مجردا . لا يلزم تخلف آثار منه بالحجب .
١٠٢	١٤٢٥	(الطن رقم ١٢٩٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٨) ... ..
		٦ - تطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفني على الحقيقة بجميع تفاصيلها . ليس بلازم . كفاية أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق . أمثلة .
٢٤٣	١٤٥٤	(الطن رقم ١٦١٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٥) ... ..
١١٧٢	٢٤٢٣٩	(الطن رقم ١٠٠٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٩) ... ..
		٧ - طلبات إجراء تجربة رؤية وضم قضية ومعاينة لا تنجى إلى نفي الفعل بل لإثارة الشبهة فى أدلة الثبوت . إعراض المحكمة عنها والتفاتا عن إجابتها . لا يعيب الحكم .
٢٤٣	١٤٥٤	(الطن رقم ١٦١٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٥) ... ..
		٨ - الخطأ فى مصدر الدليل . لا يضيع أثره . مثال .
٢٥٦	١٤٥٧	(الطن رقم ١٦١٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٦) ... ..
		٩ - القرارات الوزارية المنظمة لوزن الرغبة لا أثر لها على حرية القاضى فى الاقتناع .
٢٧٢	١٤٦٠	(الطن رقم ٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٤) ... ..

الصفحة	القائمة	
		١٠ - جريمة تسهيل البغاء لا يشترط القانون وقوعها بطريقة معينة إنما تتناول شتى صور التسهيل . مثال لتدليل سائح على جريمة تسهيل الدعارة واستغلالها .
٢٨٤	١٤٦٢	(الطن رقم ١٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٤) .. .. .
		١١ - صلاحية كل كتابة صادرة من الخصم أن تكون مبدأً ثبوت بالكتابة أيا كان شأنها أو الغرض منها . مادام من شأنها أن تجعل الأمر المراد إثباته قريب الاحتمال . تقدير ذلك . موضوعي .
٣٣١	١٤٧٢	(الطن رقم ٥٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/١٨) .. .. .
		١٢ - حق محكمة الموضوع في الأخذ بما تراه إليه من أدلة الثبوت وإطراح ما عداها دون التزام بالرد على كل دليل .
٣٣١	١٤٧٢	(الطن رقم ٥٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/١٨) .. .. .
		١٣ - سكوت المتهم لا يصح أن يتخذ قرينة على ثبوت التهمة ضده .
٣٣٥	١٤٧٣	(الطن رقم ٦٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١٨) .. .. .
		١٤ - تقدير توافر الخطأ ورابطة السببية بينه وبين الضرر تستقل به محكمة الموضوع .
٣٣٩	١٤٧٤	(الطن رقم ١٢٤٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/١٩) .. .. .
		١٥ - بلاغ الحوادث أو أقوال المبلغة . لا عبرة بما اشتمل عليه مغاير لما استند إليه الحكم . العبرة بما اطمأنت إليه المحكمة مستخلصاً من التحقيقات .
٣٧٣	١٤٨٠	(الطن رقم ٨٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/١٥) .. .. .
٤٧١	٢٤٩٧	(والطن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢) .. .. .



الصفحة	القاعدة	
		١٦ - حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى .
		عدم اشتراط أن يكون الدليل صريحاً دالاً بذاته على الواقعة المراد إثباتها . كفاية ثبوتها منه بالاستنتاج عن الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات . مثال .
٣٧٣	١٤٨٠	(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥ ) .. ..
٤١٦	١٤٨٧	(الطعن رقم ١١٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦ ) .. ..
		١٧ - الخطأ في الاسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة . خطأ الحكم في تحديد الأشخاص الذين بدأوا المشاجرة ليس بذى أثر على جوهر الواقعة من اعتداء الطاعن على المجنى عليه وإحداث إصابته التي تخلفت عنها العاهة المستديمة .
٤٠٢	١٤٨٤	(الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥ ) .. ..
		١٨ - تحديد وقت وقوع الحادث لا تأثير له في ثبوت الواقعة مادامت المحكمة قد اطمأنت بالأدلة التي ساقها إلى حصولها من الطاعن .
٤٠٢	١٤٨٤	(الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥ ) .. ..
		١٩ - استخلاص الحكم من وقائع الدعوى وظروفها وملايساتها . علم الطاعن بأن ما يحوزه مخدراً . كفايته لإثبات علم الطاعن . مادام استخلاصه لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي .
٤١٦	١٤٨٧	(الطعن رقم ١١١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦ ) .. ..
		٢٠ - عدم التزام المحكمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها . إغفال الحكم لإيراد نتيجة تقرير

الصفحة	القائمة	
		المعمل الكيماوى بعدم العثور على حيوانات منوية بسر وال المجنى عليه . وإغفاله إيراد نص التقرير الطبي الشرعى بكامل أجزائه . لا يعيبه .
٤٤٥	٢٤٩١	(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١) .. .. .
		٢١ — حق محكمة الموضوع فى تكوين عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر فى الدعوى .
٤٧١	٢٤٩٧	(الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢) .. .. .
		٢٢ — سلطة محكمة الموضوع وحريتها فى تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم . إطمئنانها إلى الأدلة بالنسبة لمتهم وعدم اطمئنانها لذات الأدلة بالنسبة لمتهم آخر . سائق .
٤٩٣	٢٤١٠٢	(الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٨) .. .. .
		٢٣ — الدفع بعدم جواز إثبات عقود المادة ٣٤١ عقوبات بالبينية . وإن كان لا يتعلق بالنظام العام إلا أنه من الدفوع الجوهرية . يجب على محكمة الموضوع أن تعرض له وترد عليه مادام الدفاع قد تمسك به قبل البدء فى سماع الشهود ، عرض الدفع دون العناية بالرد عليه . قصور وخطأ فى تطبيق القانون .
٤٩٩	٢٤١٠٣	(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٨) .. .. .
		٢٤ — الادعاء بأن المجنى عليه شخصية وهمية . استنادا إلى عدم مثوله أمام المحكمة . دفاع موضوعى . عدم جواز إبدائه لأول مرة أمام النقض .
٥٢٥	٢٤١٠٩	(الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٦) .. .. .
		٢٥ — إجراءات التحريز المنصوص عليها فى المواد ٥٦٠ و ٥٧٠ إجراءات . لا بطلان على مخالفتها . القانون لم يستلزم أن يكون الختم المستعمل فى التحريز لأمور الضبط .
٥٥٩	٢٤١١٥	(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) .. .. .

الصفحة	القاعدة	
٥٨٠	٢٤١١٩	٢٦ — الغش لا يتطلب القانون لإثباته طريقا خاصا . (الطن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) .. ..
٥٨٦	٢٤١٢٠	٢٧ — استدلال الحكم بأقوال الطاعن وتصرفاته بعد الحادث على سلامة قواه العقلية وقت وقوعه . استدلال سليم . ما دام قد اتخذ منها قرينة يعزز بها التقرير الطبي عن حالة الطاعن العقلية . (الطن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) .. ..
٦٢٠	٢٤١٢٢	٢٨ — سلطة محكمة الموضوع في تقدير التحريات وتجزئتها . لها أن ترى فيها ما ينسوغ الإذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقنعها بأن إحراز المخدر كان بقصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . (الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٦) .. ..
٦٦٥	٢٤١٣٧	٢٩ — عدم إرفاق إذن التفتيش بملف الدعوى . لا ينفي سبق صدوره . القضاء بالبراءة . استنادا إلى ذلك . دون إجراء تحقيق . يعيب الحكم . مثال . (الطن رقم ٢١١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨) .. ..
٦٧٨	٢٤١٤١	٣٠ — الاشتراك بطريق الاتفاق . ماهيته . استخلاص توافره . موضوعي (الطن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨) .. ..
١٠٤٧	٢٤٢١٨	(الطن رقم ٧١٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥) .. .. ٣١ — الأصل أن المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا بالجلسة ولمّا تبني قضاءها على ما سمعه من الخصوم وما تستخلصه من الأوراق المعروضة عليها . حقها في هذا النطاق مقيد بوجوب مراعاة حق الدفاع . المادة ٤١٣ إجراءات . مثال لإخلال بحق الدفاع . (الطن رقم ٤٢١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٣) .. ..



الصفحة	الفاصلة	
		٣٢ — الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها هو تمة للدفاع الشفوي المبدي بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها . أثر ذلك ؟ .
٦٩٦	٢٤٤	(الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٣ ق — جلعة ١٩٧٣/٦/٣) .. ..
		٣٣ — بطلان التفتيش لايحول دون الأخذ بجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه . مثال لتعيب غير معيب .
٧٠٢	٢٤٥	(الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٤٣ ق — جلعة ١٩٧٣/٦/٣) .. ..
		٣٤ — إقناعية الأدلة في المواد الجنائية . للمحكمة الالتفات من دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية . شرط ذلك .
٧٠٢	٢٤٥	(الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٤٣ ق — جلعة ١٩٧٣/٦/٣) .. ..
		٣٥ — عدم التزام محكمة الموضوع بمناقشة كل الأدلة الاستنتاجية التي تمسك بها الدفاع عن المتهم .
٧٠٢	٢٤٥	(الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٤٣ ق — جلعة ١٩٧٣/٦/٣) .. ..
		٣٦ — لمحكمة الموضوع أن تستنبط من الوقائع والقرائن ما تراه مؤديا مقللا إلى النتيجة التي انتهت إليها .
٧٠٦	٢٤٦	(الطعن رقم ٣٨٥ و ٤٣٥ لسنة ٤٣ ق — جلعة ١٩٧٣/٦/٤) .. ..
		٣٧ — عدم تعرض الحكم لدفاع ظاهر البطلان . لا يقدح في سلامته .
٧٠٦	٢٤٦	(الطعن رقم ٣٨٥ و ٤٣٥ لسنة ٤٣ ق — جلعة ١٩٧٣/٦/٤) .. ..
		٣٨ — حكم الإدانة . وجوب تبيان مضمون كل دليل من أدلة الثبوت وذكر مؤداه وإلا كان باطلا .
٧١٥	٢٤٧	(الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٤٣ ق — جلعة ١٩٧٣/٦/٤) .. ..

الصفحة	القاعدة
	<p>٣٩ — ثبوت وقوع جريمة التزوير أو الاستعمال . نزول المجنى عليه عن حقوقه المدنية وعن طعنه بالتزوير ، ونزول المتهم عن التمسك بالسند المزور . لا أثر له على وقوع الجريمة .</p> <p>الطريق المرسوم للطعن بالتزوير أمام المحاكم المدنية هو طريق خاص بها . ليس في القانون ما يجبر المحاكم الجنائية على ترسيمه . حريتها في اتباع السبيل الموصّل إلى اقتناعها .</p> <p>( الطعن رقم ٦٧٨ لسنة ٤٣ — جلسة ١٩٧٣/١٠/٢١ ) ... .. ٨١٣ ع ١٧٩</p>
	<p>٤٠ — الدفع ببطلان عملية العرض . عدم إبدائه أمام محكمة الموضوع . لا محل لإثباته أمام محكمة النقض .</p> <p>( الطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/١٨ ) ... .. ١٠٠٣ ع ٢٠٩</p>
	<p>٤١ — استخلاص الصورة الصحيحة للواقعة ووزن أقوال الشهود . من إطلاقات محكمة الموضوع عدم جواز مجادتها في عقيدتها أمام النقض .</p> <p>( الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٢٠ ) ... .. ١٠٣٢ ع ٢١٣</p>
	<p>٤٢ — التدليل على حصول الاشتراك بالاتفاق بأدلة محسوسة . لا يلزم . كفاية استخلاص حصوله من وقائع الدعوى وملابساتها .</p> <p>( الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥ ) ... .. ١٠٤٧ ع ٢١٨</p>
	<p>٤٣ — لا يشترط في الدليل أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة . يكفي أن يكون ثبوتها مستخلصا بالاستنتاج من الظروف والقرائن .</p> <p>( الطعن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥ ) ... .. ١٠٥٣ ع ٢١٩</p>

الصفحة	القاعدة	
		٤٤ — تساند الأدلة . لا يلزم أن يفيء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها .
١٠٥٣	٣٤٢١٩	( الطعن رقم ٩٥٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥ ) .. ..
		٤٥ — ركن الاعتیاد في جريمة الاعتیاد على ممارسة الدعارة . جواز إثباته بشهادة الشهود .
١٠٥٣	٣٤٢١٩	( الطعن رقم ٩٥٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥ ) .. ..
		٤٦ — جريمة الرشوة . عدم اشتراط عرض الرشوة على الموظف العام بالقول الصريح لتحققها . كفاية الاعطاء أو العرض دون استلزام تحدث الراشي مع الموظف مادام قصده شراء ذمة الموظف وانحما من ملائسات الدعوى وقرائن الأحوال فيها .
١٠٨٥	٣٤٢٢٣	( الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٢٦ ) .. ..
		٤٧ — حصول الاشتراك لا يلزم التدليل عليه بأدلة مادية محسوسة يكفي استخلاصه من ظروف الدعوى وملائساتها .
١٠٩٨	٣٤٢٢٥	( الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٢ ) .. ..
		٤٨ — حق محكمة الموضوع في استخلاص الواقعة من أدلتها وعناصرها المختلفة . شرطه . أن يكون استخلاصها سائغا وأن يقوم دليلها في الأوراق . حق محكمة النقض في مراقبة تأدية الأسباب إلى النتيجة .
		مثال لتسبيب غير سائغ على توافر العلم باحتواء الأمتعة المحمولة على مخدر .
١١١٢	٣٤٢٢٨	( الطعن رقم ٩٥٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٢ ) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		٤٩ — العلم في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة أو المتحصلة من جريمة . بالظروف المشددة . مسألة تقسية . لمحكمة الموضوع تبينها من أقوال الشهود والاعترافات وظروف الواقعة وملابساتها .
١١٧٦	٣٤٢٤٠	(الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٩) .. ..
		٥٠ — نفي المتهم الأول العلم عن الطاعن بمصدر الأشياء التي دين باخفائها . لا يفيد المحكمة . لها استخلاص العلم من قرائن الأحوال في الدعوى .
١١٧٦	٣٤٢٤٠	(الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٩) .. ..
		٥١ — جواز الأخذ برواية متقولة . شرط ذلك ؟
١١٩١	٣٤٢٤٢	(الطعن رقم ٩٩٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠) .. ..
		٥٢ — تكوين محكمة الموضوع عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة الدعوى وعناصرها . عدم التزامها بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاءها مما شهدوا به في أية مرحلة من مراحل الدعوى دون أن يؤثر في حكمها تناقضهم في أقوالهم ما دامت استخلصت الإدانة منها بما لا تناقض فيه .
١٢١٣	٣٤٢٦	(الطعن رقم ١٠١٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠) .. ..
		٥٣ — المحاكمة الجنائية . العبرة فيها باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه . لا يصح مطالبة بالأخذ بدليل بعينه ، فيما عدا الأحوال التي قيده فيها القانون بذلك . من سلطته وزن قوة الإثبات والأخذ من أي بيينة أو قرينة يرتاح إليها ليلا لحكمه .
		له الانتفاء عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية .
		مثال لتسبيب غير معيب .
١٢٧٣	٣٤٢٨	(الطعن رقم ١١٣٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٤) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٥٤ - للحكمة أن تستبعد من أدلة الدعوى كل ورقة تقدم لها متى اقتنعت بتزويرها .
١٢٧٣	٣٤٢٥٩	(الطعن رقم ١١٣٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٤) .. -
		راجع أيضا : أمر بالألا وجه .
		(القاعدة رقم ٢٤٨ بالصيغة رقم ١٢٢٣ ع ٣)
		وحكم .
		(القاعدتان رقم ٢٧ و ٢٢٣ بالصيغتين رقمي ٤٢٧ ع ١ و ١٠٨٥ ع ٣)
		وقتل عمد .
		(القاعدة رقم ٨٩ بالصيغة رقم ٤٢٧ ع ١)
		ومحكمة الموضوع .
		(القاعدة رقم ٢٠٩ بالصيغة رقم ١٠٠٣ ع ٣)
		”إعتراف“ .
		١ - الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الإكراه .
		عدم جواز إثارة لأول مرة أمام النقض .
١	١٤١	(الطعن رقم ١٠٤١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١) .. ..
١٠٢	١٤٢٥	(والطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٨) .. ..
		٢ - تقدير قيمة الاعتراف وقيمة العدول عنه . من إطلاقات قاضي الموضوع بلا معقب . له الأخذ باعتراف المتهم في محضر الاستدلالات ولو عدل عنه بعد ذلك .
١	١٤١	(الطعن رقم ١٠٤١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١) .. ..
		٣ - حق محكمة الموضوع في الأخذ بأقوال متهم على آخر . ولو وردت في محضر الشرطة . وإن عدل عنها .
١	١٤١	(الطعن رقم ١٠٤١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٤ - حق محكمة الموضوع في الأخذ بالاعتراف في أي دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك . مثال لتسييب سائق ردا على الدفع ببطلان الاعتراف .
٥٤	١٤١٤	(الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٨) ... ..
١٠٢	١٤٣٥	(والطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٨) ... ..
		٥ - تسمية أقوال المتهم . خطأ . اعترافا . لا يعيب الحكم مادام لم يرتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف .
		حق محكمة الموضوع في استمداد اقتناعها من أي دليل تظمن إليه . مادام له مأخذ صحيح في الأوراق . لها الأخذ بما تراه مطابقا للحقيقة من أقوال المتهم .
١٣٠	١٤٣٠	(الطعن رقم ١٤٦٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٥) ... ..
		٦ - تقدير صحة الاعتراف وقيمه في الإثبات .
		من سلطة محكمة الموضوع . حقها في الأخذ به متى اطمأنت إلى صدقه .
		تقديرها عدم صحة ما ادعاه المتهم من أن اعترافه كان وليد إكراه .
		لامعقب . مادامت تقيمه على أسباب سائغة .
٣٠٢	١٤٦٦	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٥) ... ..
		٧ - تمسك الطاعن ببطلان استجوابه بمعرفة الشرطة لا يجدي طاملا لا ينازع في سلامة اعترافه في النيابة .
٦٠٢	١٤٢٢	(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٦) ... ..
		٨ - الدفع ببطلان الاعتراف . جوهرى . على المحكمة مناقشته والرد عليه . سواء وقع الإكراه على المتهم المعترف أو على غيره من المتهمين . مادام الحكم عول على هذا الاعتراف في الادانة .



الصفحة	القاعدة	
		<p>قعود الحكم عن تحقيق دفع المتهمين بأن اعتراف بعضهم كان نتيجة إكراه أدبي تمثل في مباشرة التحقيق بالمباحث العامة ، وإكراه مادي . قصور يعيب الحكم . لا يغني عنه ما ذكره الحكم من أدلة أخرى .</p>
٩٩٩	٣٤٢٠٨	<p>(الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/١٢) ... ..</p> <p>٩- الاعتراف عن عناصر الاستدلال . لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات بغير معقب مادامت تقيمه على أبواب سائفة . حقها في الأخذ بالاعتراف في أي من أدوار التحقيق وإن عدل عنه .</p>
١٠٥٣	٣٤٢١٩	<p>(الطعن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥) ... ..</p> <p>١٠- حق محكمة الموضوع في تقدير صحة الاعتراف وقيمتها في الإثبات .</p> <p>لها وحدها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من صلة أو إكراه لا تتراخ الاعتراف منه . تحققها من سلامة الاعتراف . لها الأخذ به بلا معقب عليها . القول بأن الاعتراف موحى به من الضابط لا يشكل دفعا ببطلان الاعتراف ولا يعد قرين الإكراه المبطل لا معنى ولا حكا مادام سلطان الضابط لم يستطل إلى المتهم بالأذى ماديا أو معنويا .</p>
١٠٥٣	٣٤٢١٩	<p>(الطعن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥) ... ..</p> <p>١١- جواز الأخذ بالاعتراف وحده ولو مع بطلان القبض والتفتيش . مثال لقصور في مناقشة اعتراف متهم ومدى استقلاله عن إجراءات قبض وتفتيش قال الحكم بطلانها في مواد مخدرة .</p>
١٢٣٣	٣٤٢٥٠	<p>(الطعن رقم ١١٠٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦) ... ..</p>

المادة	المقابلة
<p>«أوراق»</p> <p>العبرة في اعتبار المحرر رسميا . هي بما يؤول إليه المحرر لا بما كان عليه أول الأمر .</p> <p>صدور المحرر ابتداء من موظف عمومي . ليس بشرط لاعتبار التزويده واقعا في محرر رسمي . جواز أن يكون المحرر عرفيا أول الأمر . ثم ينقلب إلى محرر رسمي بتداخل الموظف العام فيه . انسحاب الرسمية إلى ما سبق من إجراءات .</p> <p>(الطن رقم ١٣٥٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٨) .. .. ١٤١٧ ٣١٢</p> <p>راجع أيضا : إثبات . «بوجه عام» . (القاعدة رقم ٧٢ بالصيغة رقم ٣٣٣)</p> <p>«شهود»</p> <p>١ - استغناء المحكمة عن سماع شهود الإثبات بقبول المتهم أو المدافع عنه صراحة أو ضمنا ، لا يحول دون اعتمادها على أقوالهم في التحقيقات الأولية مادامت طرحت بالجلسة .</p> <p>محكمة ثاني درجة تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق . عدم إجرائها إلا ما ترى لزوما لإجرائه من التحقيقات . مثال .</p> <p>(الطن رقم ١٢٧٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٨) .. .. ١٤١٢ ٥٤</p> <p>(والطن رقم ٤٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٤) .. .. ١٤٦٢ ٢٩٣</p> <p>(والطن رقم ١٧٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٩) .. .. ١٤١٠ ٥١٠</p> <p>(والطن رقم ١٩٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١٦) .. .. ١٤١٠ ٥٢٥</p> <p>(والطن رقم ٦٣٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٠/٨) .. .. ١٤١٧ ٨١٨</p> <p>(والطن رقم ٧٦٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٤) .. .. ١٤٢٣ ١١٥٠</p> <p>(والطن رقم ٩٩٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠) .. .. ١٤٢٣ ١١٩١</p>	

الصفحة	القائمة	
٩٠	١٤٢٢	٢ — لمحكمة مباع المدعى بالمقوق المدنية كشاهد بعد حلفه اليمين من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم . (الطن رقم ٣٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٢٢) .. ..
١٠٢	١٤٢٥	٣ — حق محكمة الموضوع في الأخذ بأقوال شهود الإثبات والإعراض عن قالة شهود النقي ، دون بيان سبب إطرأحها . (الطن رقم ١٣٩٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٢٨) .. ..
١٣٠	١٤٣٠	(والطن رقم ١٤٦٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٥) .. ..
		٤ — إحالة الحكم . في إيراد أقوال الشهود . إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر . لا يعيبه ما دامت متفقة مع ما استند إليه الحكم منها .
		اختلاف أقوال شهود الإثبات في بعض تفصيلاتها . لا يقدح في سلامة الحكم . شرط ذلك ؟ .
		وجه الطعن . وجوب أن يكون واضحاً عدداً .
١٣٠	١٤٣٠	(الطن رقم ١٤٦٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٥) .. ..
٢٣٥	١٤٥٢	(والطن رقم ١٤٧٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٥) .. ..
		٥ — محكمة الموضوع . سلطتها في وزن أقوال الشاهد — لها إطرأحها دون بيان السبب . أفصاحها عن السبب ينحول لمحكمة النقض مراقبة سلامة التسبيب . مثال لتسبيب غير صانع في إطرأح أقوال شهود الإثبات .
١٥٤	١٤٣٣	(الطن رقم ١٤٦٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١١) .. ..
٧٦٩	١٤١٦	(والطن رقم ٤٥٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٤) .. ..
		٦ — المحكمة لا تلتزم بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاؤها .
٣٧٣	١٤٨٠	(الطن رقم ٨٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥) .. ..
٧٨٥	١٤٦٤	(والطن رقم ٣٩٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٥) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		٧ - تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم مادام استخلص الحقيقة استخلاصا سائغا لا تناقض فيه وما دام لم يورد تلك التفاصيل أو يركن إليها في تكوين عقيدته .
٣٧٣	١٤٨٠	(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥) .. ..
٤٣٦	١٤٩٠	(والطعن رقم ١١٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦) .. ..
٤٤٥	٢٤١١	(والطعن رقم ١٢١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١) .. ..
٧٧٢	٢٤١١١	(والطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٢٤) .. ..
		٨ - وزن أقوال الشهود . موضوعي . الأخذ بشهادتهم يفيد إطراح جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع للحمل على عدم الأخذ بها .
٣٧٣	١٤٨٠	(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥) .. ..
٤٣٦	١٤٩٠	(والطعن رقم ١١٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦) .. ..
٩٠٠٣	٢٤٢٠٩	(والطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/١٨) .. ..
٩١٩١	٢٤٢٤٢	(والطعن رقم ٩٩٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠) .. ..
١٢٥٨	٢٤٢٥٦	(والطعن رقم ١١١٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٣) .. ..
٨٣٠٢	٢٤٢٦٥	(والطعن رقم ١١٥٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٣١) .. ..
		٩ - لمحكمة الموضوع الأخذ بقول للشاهد في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة والالتفات عما سواه دون أن تبين العلة في ذلك .
٣٨٢	١٤٨١	(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥) .. ..
٧٧٢	٢٤١٦١	(والطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٢٤) .. ..
٨١٨	٢٤١٧٠	(والطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١ / ٨) .. ..
		١٠ - قرابة شاهد الإثبات للجنة عليه لا تمنع من الأخذ بشهادته متى اقتنعت المحكمة بصدقها .
٤٠٢	١٤٨٤	(الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		١١ - طلب الدفاع أصليا القضاء بالبراءة واحتياطيا سماع الشاهد . اعتباره طلبا جازما . التزام المحكمة بإجابته مالم تنته إلى البراءة .
٤١٢	١٤٨٦	(الطعن رقم ١٠٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦) .. ..
		١٢ - حق المحكمة في إبداء مآثره في شأن أقوال الشاهد . لا يكون إلا بعد سماعها . أساس ذلك ؟
٤١٢	١٤٨٦	(الطعن رقم ١٠٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦) .. ..
		١٣ - وجوب بناء المحاكمات الجنائية على التحقيق الشفوي والذي تجريه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه ، في مواجهة المتهم . شهادة الشهود . مادام سماعهم ممكنا .
٤١٢	١٤٨٦	(الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦) .. ..
٦٩٦	٢٤١٤٤	(والطعن رقم ٤٢١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٣) .. ..
		١٤ - حق محكمة الموضوع في تجزئة أقوال الشاهد . مجادلتها . أمام النقض ، فيما اطمأنت إليه من أقواله . غير جائز .
٤١٦	١٤٨٧	(الطعن رقم ١١١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦) .. ..
		١٥ - عدم التزام المحكمة بأن تورد من روايات الشاهد المتعددة إلا ما نظمته إليه في قضائها . حقها في الأخذ بها في أي مرحلة دون بيان العلة أو موضعها في الأوراق .
٤٤٥	٢٤٩١	(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١) .. ..
		١٦ - جواز سماع الشهود الذين لم يبلغ سنهم أربع عشرة سنة بدون حلف يمين . جواز الأخذ بأقوالهم على سبيل الاستدلال لذا أنس القاضي فيها الصديق .

الصفحة	القاعدة	
		النهي على المحكمة إتمادها بصفة أصلية على أقوال المجني عليه . بدعوى عدم استطاعته التمييز . عدم جواز إثارتة لأول مرة أمام أمام محكمة النقض .
٤٤٥	٢٤٩١	(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١) .. .. .
٧٧٢	٢٤١٦١	(والطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٤) .. .. .
		١٧ — طلب الدفاع سماع شاهد لتحديد شخصية الجاني . رفض المحكمة التأجيل لإعلان الشاهد . تبريره ذلك بأن الدعوى في غير حاجة لمناقشته وأن الطاعن لم يفصح عن وجه ارتباط طلبه بموضوع الاتهام . غير سائق . اخلال بحق الدفاع .
٤٥٦	٢٤٩٣	(الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١) .. .. .
		١٨ — حق محكمة الموضوع في وزن أقوال الشهود . لها أن تأخذ منها بما تطمئن إليه في حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تطمئن إليه منها في حق متهم آخر . دون أن يكون هذا تناقضا ما دام يصح أن يكون الشاهد صادقا في ناحية من أقواله وغير صادق في شطر منها .
٤٩٣	٢٤١٠٢	(الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٨) .. .. .
٦٣٩	٢٤١٣١	(والطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢١) .. .. .
٧٥٠	٢٤١٥٦	(والطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١/١١) .. .. .
		١٩ — الأصل أن تجرى إجراءات المحاكمة باللغة العربية .   ما لم تر سلطة التحقيق أو المحاكمة الاستعانة بمترجم . طلب المتهم ذلك يخضع لتقديرها . العبارة في الأحكام . بالإجراءات والتحقيقات التي تجريها المحكمة . تعيب التحقيق الابتدائي أمام النقض . غير جائز .
٥١٠	٢٤١٠٦	(الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٩) .. .. .



## ٢٠ - تعريف الشاهد والشهادة .

حق المحكمة في الاعتماد . في القضاء بالإدانة . على أقوال  
المجنى عليه في محضر جمع الاستدلالات . وصف الحكم هذه  
الأقوال بأنها شهادة . لا تعييه .

(الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١٦) ... .. ١٠٩ ع ٢ ٥٢٥

٢١ - وجوب إعلان شهود النفي الذين لم يدرجوا في القائمة  
قبل الجلسة ثلاثة أيام . المادة ١٨٧ إجراءات . إعلانهم .  
من قبل المتهم لا يتوقف على تصريح من المحكمة . فعود المتهم  
عن سلوك السبيل الذي رسمته المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧  
إجراءات . لا تثير على المحكمة إن لم تستجب لطلب التأجيل  
لسماع شهوده .

(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) ... .. ١١٥ ع ٢ ٥٥٩

٢٢ - إحالة الحكم في بيان شهادة شاهد إلى ما أورده  
من أقوال شاهد آخر . حده : أن تنصب الشهاداتتان  
على واقعة واحدة وألا يوجد فيها خلاف عليها : مثال  
لتسبب معيب .

(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٦) ... .. ١٢١ ع ٢ ٥٩٦

(الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٤) ... .. ١٤٧ ع ٢ ٧١٥

٢٣ - تطابق أقوال الشهود والدليل الفني . ليس بلازم .  
يكفى أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني  
تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق . مثال لتسبب سائق  
في قتل عمده .

(الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/١٢) ... .. ١٣٠ ع ٢ ٦٣١

الصفحة	القاعدة	
		٢٤ — حق الدفاع في سماع الشاهد لا يتعلق بما أبداه في التحقيقات بما يطابق أو يخالف غيره من الشهود ، بل بما يبدية في جلسة المحاكمة ، ويسع الدفاع مناقشته إظهارا لوجه الحقيقة .
٦٩٦	٢٤١٤٤	(الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٣) .. ..
		٢٥ — عدم جواز إثارة التناقض بين الدليلين القولي والفني لأول مرة أمام محكمة النقض .
٣٧٩	٢٤١٥١	(الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١٠) .. ..
		٢٦ — لمحكمة الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر . شرط ذلك ؟ الجدل حول استدلال الحكم بتلك الأقوال . موضوعي . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .
٧٢٩	٢٤١٥١	(الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١٠) .. ..
		٢٧ — تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله . لا يعيب الحكم شرط ذلك ؟
٨١٨	٢٤١٧٠	(الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٠/٨) .. ..
٩١٩١	٢٤٢٤٢	(والطعن رقم ٩٩٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠) .. ..
		٢٨ — حق المحكمة في الأخذ بأقوال المتهم في محضر جمع الاستدلالات ولو عدل عنها في تحقيق النيابة .
٨١٨	٢٤١٧٠	(الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٠/٨) .. ..
		٢٩ — لمحكمة الموضوع أن تأخذ من أقوال الشاهد بما تطمئن إليه وإطراح ما عداه دون أن تلتزم ببيان علة ذلك . شرط ذلك ، ألا يقع في حكمها تناقض من شأنه جعل أسبابه متعارضة لا تصلح لأن تبني عليها النتائج القانونية التي تأدى الحكم إليها . مثال لتسيب معيب .
٨٧٦	٢٤١٨١	(الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٠/٢٢) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٣٠ - إحالة الحكم في إيراد بيان أقوال الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر . لا عيب مادامت أقوالهم متفقة فيما استند إليه الحكم منها .
٨٨٦	٣٤١٨٣	(الطعن رقم ٦٨٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٠/٢٢) .. ..
		٣١ - عدم جواز مجادلة محكمة الموضوع في اطمئناتها إلى شهادة الضابط بإقامة الطاعن بالمسكن المأذون بتفتيشه والذي ضبط فيه .
٩٢٢	٣٤١٩٠	(الطعن رقم ٧١٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٥) .. ..
		٣٢ - أخذ محكمة الموضوع بالتحريات وشهادة الضابط في صدد إحراز الطاعن المخدرات وإطراحها في خصوص قصد الاتجار . من حقها .
٩٢٢	٣٤١٩٠	(الطعن رقم ٧١٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٥) .. ..
		٣٣ - تعويل محكمة ثاني درجة على أقوال الشاهد الشفوية في التحقيقات دون سماعه . لا عيب ما دامت الطاعنة لم تطلب سماعه وكانت أقواله مطروحة بجملة المحاكمة . لا يغير من ذلك تقرير محكمة أول درجة التأجيل لإعلانه ثم عدولها عن ذلك . قرارها تحضيري لا تتولد عنه حقوق للتصوم .
١٠٥٣	٣٤٢١٩	(الطعن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥) .. ..
		٣٤ - حق محكمة الموضوع في تحصيل أقوال الشاهد وتفهمها واستخلاص مراميها غير مقيدة بالأخذ بأقوال الصريحة أو بمدلولها الظاهر . ما دامت لا تحرف الشهادة عن موضعها . مثال .
١٠٨٥	٣٤٢٢٣	(الطعن رقم ٨٥٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٦) .. ..
		٣٥ - التعويل في إدانة الطاعن على أقوال طاعن آخر تجعل مقررها شاهد إثبات ضده . استلزام ذلك حتما فصل في دفاع كل منهما عن الآخر وإقامة محام مستقل لكل منهما . علة ذلك .
١١١٧	٣٤٢٢٨	(الطعن رقم ٩٥٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٢) .. ..



الصفحة	القاعدة
١٢٢٣	٣٤٢٤٨ .. .. (الطعن رقم ٧٠٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦)
١٢٢٦	٣٤٢٥١ .. .. (الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦)
١٢٥٨	٣٤٢٥٦ .. .. (الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٣)
١٣٠٦	٣٤٢٦٦ .. .. (الطعن رقم ١١٥٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٣١)
١٣١٠	٣٤٢٦٧ .. .. (الطعن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٣١)
	راجع أيضا : إجراءات المحاكمة .
	(القاعدة رقم ٢٥١ بالصيغة رقم ١٢٣٦ ع ٣)

”مبدأ الثبوت بالكتابة“ .

راجع : إثبات ”بوجه عام“ .

( القاعدة رقم ٧٢ بالصحيفة رقم ١٤٣٣٣ )

قرائن :

”قرينة قوة الأمر المقضى“ .

١ — قضاء الحكم الاستثنائي قضاءً مهيأ بعدم قبول الاستئناف شكلاً . لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما شاب الحكم الابتدائي من عيوب . علة ذلك أنه حاز قوة الأمر المقضى .

( الطعن رقم ١٣٣٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٢١ ) .. .. ١٤٢٠ ٨٤

٢ — طلب المتهم بجريمة اصدار شيك بدون رصيد تأجيل نظر الدعوى لنظرها مع أخرى يقوم موضوعها على ذات الشيك . يفيد دفعه بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . ثبوت اتحاد الدعويين سبباً وخصوماً وموضوعاً . وأن حكماً نهائياً صدر بالإدانة في إحداها وحاز قوة الأمر المقضى قبل الفصل في الأخرى . وجوب الحكم فيها بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . مخالفة ذلك خطأ في تطبيق القانون . المادة ٤٥٤ إجراءات .

( الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٢٩ ) .. .. ١٤٢٦ ١٠٨

٣ — قوة الأمر المقضى أمام المحاكم الجنائية أو المدنية لا تكون إلا للأحكام النهائية بعد صيرورتها بأنه متى توافرت شرائطها القانونية . الأمر الصادر من النيابة بعدم وجود وجه في الجريمة المبالغ عنها لاجحية له أمام المحكمة الجنائية في دعوى البلاغ الكاذب عن هذه الجريمة .

( الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٧ ) .. .. ١٤٣٤ ٦٥٣

الصفحة	القاعدة	
		٤ - الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه في المسائل الجنائية . شروطه ؟ الحكم الصادر بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها لا يحوز حجية النىء المحكوم فيه . علة ذلك : عدم فصله في موضوع التهمة بالبراءة أو الإدانة . بجانب الحكم المطعون فيه هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون . (الطن رقم ١٠٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١١) ... .. ٧٣٢ ٢٤١٥٢
		٥ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق صدور أمر حفظ فيها من النيابة العامة هو دفع بقوة الشيء المحكوم فيه . شرطه أن تكون الواقعة محل المحاكمة هي بعينها الصادر فيها أمر الحفظ . مثال لواقعتى سرقة وضرب أحدث عاهة تتحقق بينهما المغايرة التي ينتفى بها الدفع . (الطن رقم ٧٦٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٤) ... .. ١١٥٠ ٣٤٢٣٥
		”القرائن القانونية“ . ١ - المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ معدلة بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ . إعفاؤها التاجر المخالف من المسئولية الجنائية إذا أثبت عدم علمه بغش المواد موضوع الجريمة وأثبت مصدرها . القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ . تجريمه تداول الأغذية المغشوشة ومعاقبته المتهم . إذا كان حسن النية . بعقوبة المخالفة مع مصادرة المواد المغشوشة . (الطن رقم ٨٢٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٨) ... .. ٥٠ ١٤١٣
		٢ - وجوب ثبوت القصد الجنائي فعليا . لكونه من أركان الجريمة .



الصفحة	القاعدة	
		المسئولية الفرضية . لا يصح القول بها إلا بنص صريح . أو باستخلاص سائغ من استقراء النصوص وتفسيرها وفقا للأصول المقررة .
٦١	١٤١٥	(الطن رقم ١٢٩٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٨) ... .. ٣ - مثال لتسبب سائغ في نفي القصد الجنائي في جريمة المادة ١١٦ مكرر عقوبات وإدانة المتهم طبقا للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أخذا بالمسئولية الفرضية . معدلة وصف التهمة .
٦١	١٤١٥	(الطن رقم ١٢٩٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٨) ... .. ٤ - جناية الغش في عقد التوريد المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكرر عقوبات . جريمة عمدية . قيامها مشروط بتوفير القصد الجنائي باتجاه إرادة المتقاعد إلى الإخلال بالعقد أو الغش في تنفيذه . مع علمه بذلك .
٦١	١٤١٥	(الطن رقم ١٢٩٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٨) ... .. ٥ - خلو المادة ١١٦ مكرر عقوبات من النص على قرينة افتراض العلم بالغش إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة .
٦١	١٤١٥	(الطن رقم ١٢٩٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٨) ... ..
		القرائن القضائية :
		١ - الاشتراك بطريق الاتفاق . ماهيته . استخلاص توافره . موضوعي .
٦٧٨	٢٤١٤١	(الطن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨) ... ..
		٢ - ضرب المجنى عليه مرتين بالعصا على رأسه . جواز أن تنشأ عنه إصابة واحدة . مثال لرد سائغ على الدفاع بالتعارض بين الدليلين القولي واللفي .
٩٠	١٤٢٢	(الطن رقم ١٣٥٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٢) ... ..

الصفحة	القائمة	
		٣- تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إليها من اعتراضات . موضوعي . عدم التزام المحكمة بنسب خبر آخر . مجادلته في عقيدتها أمام النقض . لا تجوز .
٩٠	١٤٦٥	(الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٢) .. ..
١٨٠	١٤٤٠	(والطعن رقم ١٥٦٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١١) .. ..
٣٩٣	١٤٨٣	(والطعن رقم ٩٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٥) .. ..
	١٤١٨٥	(والطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٤) .. ..
	٤٤٢٣٥	(والطعن رقم ٧٦٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٤) .. ..
		٤- إغفال الحكم بيان إصابات المجنى عليه وكيف أنها أدت إلى وفاته من واقع تقرير قني . قصور .
١٤٦	١٤٣١	(الطعن رقم ١٢٤٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١١) .. ..
		٥- وجوب إيراد مؤدى الأدلة التي استند إليها الحكم . إستناد الحكم إلى نتيجة تحليل . وجوب تعيينه ماهية هذا التحليل ونتيجته ووجه الاستدلال بهذه النتيجة على التهمة . المنازعة في سلامة التحليل . دفاع جوهرى . عدم تفتن المحكمة إلى فحواه والعناية بتحقيقه . عيب .
١٧٣	١٤٣٨	(الطعن رقم ١٤٧٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١١) .. ..
		٦- إطراح الحكم طلب الدفاع سؤال كبير الأطباء الشرعيين . إستنادا إلى التصوير الذى اعتنقه للحدث . دون بيان سنده في هذا التصور . سواء من التقرير الطبي أو من شهادة الشاهد . قصور .
٢٩٨	١٤٦٥	(الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٥) .. ..
		٧- تقدير آراء الخبراء . موضوعي . إطمئنان المحكمة إلى التقرير الطبي الشرعى وإطراحها التقرير الاستشارى . من حقها .

الصفحة	القاعدة	
		عدم التزامها من بعد . بإجابة طلب استدعاء كبير الأطباء الشرعيين .
٣٠٢	١٤٦٦	( الطعن رقم ٢٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٥ ) .. ..
١٢٥٠	٣٤٢٥٤	( والطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٧ ) .. ..
		٧ — إثبات الأمر . أن التقرير الطبي قطع بأن ما صاحب الحادث من انفعال نفساني ومجهود جسماني نبه العصب السمبثاوي مما مهد وعجل بظهور نوبة هبوط القلب التي انتهت بالوفاة . كفايته لإثبات ترافق رابطة السببية . إمكان حصول النوبة ذاتيا . لا يغير من ذلك . إذ كان من واجب المتهم أن يتوقع حصول هذه النتيجة . بجانب الأمر هذا النظر . فساد في الاستدلال يوجب النقض مع إعادة القضية إلى مستشار الإحالة لإحالتها إلى محكمة الجنايات .
٤٠٨	١٤٨٥	( الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦ ) .. ..
		٨ — جواز استناد المحكمة إلى الحقائق الثابتة علميا . عدم جواز استنادها على مجرد رأي عبر عنه بألفاظ تفيد التعميم والاحتمال .
٤٥١	٢٤٩٢	( الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١ ) .. ..
		٩ — تحديد وقت الوفاة بناء على حالة التيسر الرمي . مسألة فنية بحسب المنازعة فيه . دفاع جوهري . وجوب تحقيقه عن طريق المختص فنيا . وإلا تعيب الحكم بالقصور والإخلال بحق الدفاع .
٤٥١	٢٤٩٢	( الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١ ) .. ..
		١٠ — سكوت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة لتحديد وقت وقوع الحادث الذي يتنازع فيه لا يقدح في اعتبار



الصفحة	القاعدة	
		دفاعه جوهريا . منازعته تتضمن المطالبة الجازمة بتحقيق هذا الدفاع والرد عليه .
٤٥١	٢٤٩٢	( الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١ ) .. .. .
		١١ - حدود سلطة المحكمة في تقدير القوة التدلالية لعناصر الدعوى أن لا تكون المسألة المطروحة من المسائل الفنية البحت التي لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها لإبداء الرأي فيها .
٤٥١	٢٤٩٢	( الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١ ) .. .. .
		١٢ - النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها . أو الرد على دفاع لم يثر أمامها . لا يقبل .
		عدم إثارة الطاعن . أمام المحكمة . دفاعه المؤسس على أن التقرير الطبي الشرعي أثبت شفاء المجنى عليه دون تخلف عاهة . لا أساس لنعيه في هذا الشأن .
٤٧١	٢٤٩٧	( الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢ ) .. .. .
		١٣ - السوائل الكحولية عامة ومنها المشروبات الروحية قابلة للزيادة والنقص تبعا لظروف التخزين ومدته . مثال .
٤٨٢	٢٤٩٩	( الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٨ ) .. .. .
		١٤ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات دون التزام بالرد على المصعون الموجهة إليها ما دامت قد أخذت بما جاء بها .
٥٨٦	٢٤١٢٠	( الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ ) .. .. .
٨٩٠	٣٤١٨٤	( الطعن رقم ٦٩٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٠/٢٢ ) .. .. .
		١٥ - خطأ الحكم في شق مما نقله عن بعض التقارير الاستشارية المقدمة لا يعيبه . ما دام لم يكن ذا أثر في معتقد المحكمة وقضاؤها وانصب على دليل أطرحته .
٥٨٦	٢٤١٢٠	( الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٩ ) .. .. .

الصفحة	القاعدة
٥٨٦	١٦ — المحكمة لا تلتزم بالتحديث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها لها المفاضلة بين آراء الخبراء. أخذها بأحد التقارير يفيد إطراحها باقي التقارير المقدمة دون التزام بأن تعرض لها أو أن ترد عليها . ( الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ ) ... .. ١٢٠ ع ٢
٧٢٩	١٧ — عدم جواز إثارة التناقض بين الدليلين القولي واللفي لأول مرة أمام محكمة النقض . ( الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١٠ ) ... .. ١٥١ ع ٢
٨٠١	١٨ — تقدير حالة المتهم العقلية . موضوعي . على المحكمة حتى يكون قضاؤها سليما أن تعين خبيرا تثبت في هذه الحالة وجودا وعدمها أو أن تورد أسبابا سائغة لقضائها برفض طلب فحص حالة المتهم الفعلية وإلا كان حكمها معيبا . ( الطعن رقم ٥٩٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٠/١ ) ... .. ١٦٦ ع ٢
٩٨٤	١٩ — ركون المحكمة في تكوين عقيدتها إلى ما ثبت لها في شأن تحليل عينة في دعوى أخرى مع احتمال اختلاف العينتين حجما وصنعا ووقت أخذهما . لا يتفق وأصول الاستدلال . يعيب الحكم بما يوجب نقضه . ( الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/١٣ ) ... .. ٢٠٥ ع ٣
١١٣٦	٢٠ — الطعن بالتزوير . من وسائل الدفاع . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع . مثال في جريمة إصدار شيك بدون رصيد . عدم التزام المحكمة بإجابة طلب ندب خبير في الدعوى . مادامت الواقعة قد وضحت لديها ، وكانت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة . ( الطعن رقم ٩٨٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٣ ) ... .. ٢٣٣ ع ٣

الصفحة	القاعدة	
		٢١ - النعى على المحكمة قعودها عن إجرتها تحقيق لم يطلب منها . غير مقبول . مثال في شأن طلب بحث فصائل الحيوانات المنوية في جريمة هتك عرض . (الطن رقم ٩٩٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠) ... .. ٣٤٢ع ١١٩١
		راجع أيضا : إجراءات المحاكمة . (القاعدة رقم ٢١٧ بالصيغة رقم ١٠٤٣ع ٣٤٢)
		حكم . (للقاعدة رقم ٢٥٤ بالصيغة رقم ١٢٥٠ع ٣٤٢)
		معاينة :
		١ - إقامة الطاعن دفاعه على نفى وقوع الحادث في المكان الذي وجدت فيه جثة المجنى عليه إستنادا إلى ما ثبت من المعاينة من عدم وجود دماء في هذا المكان رغم إصابة المجنى عليه بعدة جروح قطعية . دفاع جوهرى . إختلال الحكم الرد عليه . قصور . (الطن رقم ١٣٤٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٢) ... .. ١٤٢١ع ٨٧
		٢ - حق المحكمة في الإعراض عن طلب الدفاع إذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى بشرط بيان العلة . مثال لتسبيب سائق في إطراح طلب معاينة مكان الحادث في هتك عرض . (الطن رقم ١٤٦٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١١) ... .. ١٤٣٤ع ١٥٨
		٣ - الخطأ في الإسناد في وصف مكان الحادث لا يعيب الحكم مادام لم يكن ذا أثر في منطق الحكم ولم يتناول أدلة تؤثر في عقيدة المحكمة . (الطن رقم ١٤٦٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١١) ... .. ١٤٣٤ع ١٥٨



الصفحة	القائمة	
		٤ - رفض طلب معاينة حوز المضبوطات . لا إخلال بحق الدفاع . مادام الحكم قد برر رفضه بأسباب سائغة . عدم التزام المحكمة بإجابة طلب المعاينة الذي لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة أو استحالة حصول الواقعة .
١٩٢	١٤٤١	(الطن رقم ١٥٠٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٢) .. ..
٢٤٣	١٤٥٤	(الطن رقم ١٦١٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٥) .. ..
		٥ - عدم جواز النعي على المحكمة قعودها عن إجراء لم يتمسك به الطاعن أمامها .
٤٣٦	١٤٩٠	(الطن رقم ١١٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٦) .. ..
		٦ - طلب المعاينة الذي لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى استحالة حصول الواقعة . دفاع موضوعي . لا تلتزم المحكمة بإجابته مادام المقصود به إثارة الشبهة في الدليل .
٥٤٤	٢٤١١٢	(الطن رقم ١٩٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٢) .. ..
		٧ - الجدل بالنسبة لنتيجة المعاينة التي قامت بها المحكمة أو بالنسبة لتحريز المضبوطات المتعلقة بالجريمة . جدل موضوعي يستقل به قاضي الموضوع .
١١٣٩	٣٤٢٣٤	(الطن رقم ٦٥٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٤) .. ..

## إجراءات

## ١ - إجراءات التحقيق :

١ - إجراء مأمور الضبط بنفسه التحريات والأبحاث التي يؤسس عليها طلب الإذن بالتفتيش ، أو معرفته السابقة بالمتهم . ليس بلازم . حقه في الاستعانة بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولون إبلاغه أعماء وقع

الصفحة	القاعدة	
		من جرائم . بقاء شخصية المرشد غير معروفة وعدم إفصاح مأمور الضبط عنها . لا يعيب الإجراءات . استناد الحكم في القول بعدم جدية التحريات . إلى عدم إفصاح مأمور الضبط عن مصدر تحرياته . خطأ .
٢٧	١٤٧	(الطن رقم ١١٨٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١) ... ..
		٢ - الالتزام بدعوة محامي المتهم بجنابة . إن وجد . لحضور الاستجواب أو المواجهة . مشروط بأن يكون المتهم قد أعلن اسم محاميه بتقرير في قلم كتاب المحكمة أو أمام مأمور السجن . المادة ١٢٤ إجراءات .
		صحة استجواب المتهم في تحقيق النيابة . دون دعوة محاميه . ما دام لم يعلن اسم المحامي سواء في محضر الاستجواب أو بتقرير في قلم الكتاب أو أمام مأمور السجن .
		كون المحامي حضر مع المتهم في مرحلة سابقة . لا يغير من ذلك . ما دام لم يتبع في الإعلان عن اسمه . الطريق الذي رسمه القانون .
٣٠٢	١٤٦٦	(الطن رقم ٢٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٥) ... ..
		٣ - إجراءات التحريز المنصوص عليها في المواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ إجراءات . لا بطلان على مخالفتها . القانون لم يستلزم أن يكون الختم المستعمل في التحريز لمأمور الضبط .
٥٥٩	٢٤١١٥	(الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) ... ..
		٤ - لجوء الضابط إلى وكيل النيابة في منزله في ساعة مبكرة من صبيحة يوم الضبط لاستصدار الإذن . لا مخالفة فيه للقانون . ليس فيه ما يحمل على الشك في صحة أقوال الضابط أو يقدح في سلامة إجراءاته .
٩٤٢	٣٤١٩٥	(الطن رقم ٧٢٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/١١) ... ..

الصفحة	القاعدة	
٨٩٧	٣٤١٨٥	٥ - التحقيق الابتدائي ليس بشرط لصحة المحاكمة إلا في مواد الجنايات . القانون لم يوجبه في مواد الجنح والمخالفات . (الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٤) .. ..
١٠٥٣	٣٤٢١٩	٦ - إصدار القاضي إذنه بمراقبة التليفون بعد إثبات استدلاله على محضر التحريات وإفصاحه عن اطمئنانه إلى كفايتها . كفايته لاعتبار إذنه مسببا حسبما تطلبته المادة ٢٠٦ إجراءات المعدلة بالقانون ٣٧ سنة ١٩٧٢ . (الطعن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥) .. ..
١٠٥٣	٣٤٢١٩	٧ - المادة ٢٠٠ إجراءات . نصها يجاوز تكليف النيابة العامة لأي من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من خصائصه نص عام مطلق يسرى على كافة إجراءات التحقيق . ليس في القانون ما يخصه أو يقيدده . ندب النيابة العامة للضابط لتنفيذ إذن القاضي الخزني بمراقبة تليفون الطاعة وتفرغ التسجيلات الخاصة بالمحادثات التليفونية . صحيح . (الطعن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥) .. ..
١٣١٠	٣٤٢٦٧	٨ - الدفع ببطلان إجراءات الاستدلال والتحقيق الابتدائي والتحقيق بالجلسة في الجنح والجنايات . سقوطه إذا كان للمتهم محام وحصل الإجراء بحضوره بدون اعتراض منه . النعي على الحكم إغفاله الرد على الدفع ببطلان تحقيق النيابة لحصوله في حضور رجال الأمن . لا أساس له ما دام الطاعن يسلم في أسباب الطعن أن التحقيق تم في حضور محاميه الذي لم يبد اعتراضا . (الطعن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٣١) .. ..

راجع أيضا : تلبس .

(القاعدة رقم ٢٤٠ بالصحيفة رقم ١١٧٦ ع ٣)



ومأمورو الضبط القضائي .

( القاعدة رقم ٢١٩ بالصحيفة رقم ١٠٥٣ ع ٣ )

ومحكمة الموضوع .

( القاعدة رقم ٢٤٠ بالصحيفة رقم ١١٧٦ ع ٣ )

ونقض " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها "

( القاعدة رقم ٢٤٠ بالصحيفة رقم ١١٧٦ ع ٣ )

## ٢ - إجراءات المحاكمة :

١ - إقامة الدعوى الجنائية ممن لا يملك رفعها وعلى خلاف أحكام المادة ٦٣ إجراءات . إتصال المحكمة بها معدوم قانونا . تعرضها لموضوعها يجعل حكمها معدوم الأثر . المحكمة الإستئنافية لا تملك التصدي لموضوع الدعوى . يتعين أن يقتصر حكمها على القضاء بطلان الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى باعتبار باب المحاكمة موصد دونها .

(الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٤٢ ق - جملة ١٩٧٣/١/٧) ... .. ١٤٩ ٣٦

٢ - المادتان ٣ ، ٩ إجراءات . جريمة التبديد ليست في عداد الجرائم المشار إليها فيهما . قضاء الحكم بعدم قبول الدعوى في جريمة تبديد لتخلف المجنى عليها عن تقديم شكاواها خلال ثلاثة أشهر من يوم علمها بالجريمة . خطأ في تأويل القانون . وجوب النقض والإحالة .

(الطعن رقم ١١٩٧ لسنة ٤٢ ق - جملة ١٩٧٣/١/٧) ... .. ١٤١٢ ٤٧

٣ - النعي على المحكمة الإستئنافية عدم سماعها ما لم تسمعه محكمة أول درجة من المحادثات التليفونية المسجلة في غير محله . ما دام القدر الذي سمعته منها وأقرت به الطاعنة كافيا وقاطعا

الصفحة	القاعدة	
		في الدلالة على أنها دأبت على تقديم الطاعنة الأخرى وغيرها من النسوة للرجال لقاء أجر تتقاضاه .
٥٤	١٤١٤	( الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٨ ) .. ..
		٤ - إستغناء المحكمة عن سماع شهود الإثبات بقبول المتهم أو المدافع عنه صراحة أو ضمنا ، لا يحصل دون اعتمادها على أقوالهم في التحقيقات الأولية ما دمت طرحت بالجلسة .
		محكمة ثاني درجة تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق .
		عدم إجرائها إلا ما ترى لزوما لإجرائه من التحقيقات . مثال .
٥٤	١٤١٤	( الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٨ ) .. ..
٨١٨	١٤١٧	( والطعن رقم ٣٦٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٠/٨ ) .. ..
		٥ - تقديم أرملة المجنى عليه إعلام الوراثة وقرار تعيينها وصية على أولادها . كفايته لإثبات صفتها في الإدعاء مدنيا .
٩٠	١٤٢٢	( للطعن رقم ١٣٥٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٢ ) .. ..
		٦ - لمحكمة سماع المدعى بالحقوق المدنية كشاهد بعد حلقه اليمين . من تلقاء نفسها أو بناء على طلبه أو طلب أحد الخصوم .
٩٠	١٤٢٢	( الطعن رقم ١٣٥٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٢ ) .. ..
		٧ - المحاكمة هي الوقت الذي كفل فيه القانون لكل متهم حقه في أن يدلى بطلبات التحقيق وأوجه الدفاع . وألزم المحكمة النظر فيه وتحقيقه ما دام فيه تجلية للحقيقة وهداية للصواب . استعمال المتهم حقه في الدفاع . لا يصح نعته بعدم الجدية ولا بأنه جاء متأخرا .
٩٥	١٤٢٣	( الطعن رقم ١٤١٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٢ ) .. ..
		٨ - التأخر في الإدلاء بالدفاع . لا يدل حتما على عدم جديته .
٩٥	١٤٢٣	( الطعن رقم ١٤١٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٢ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٩ - رفض المحكمة طلب المتهم بالاختلاس استكتابه وإجراء المضاهاة بين الاستكتاب وبين الأوراق المدعى بتزويرها بحجة عدم جديته للتأخر في إبدائه . يعيب الحكم .
٩٥	١٤٢٣	(الطن رقم ١٤١٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٢) ... ..
		١٠ - المادة ٣٠٧ إجراءات . مقتضاها محاكمة المتهم من التهمة الواردة في طلب التكليف بالحضور . مغايرة التهمة للواقعة التي تضمنتها الأوراق ولم ترفع عنها الدعوى - لا يجوز للمحكمة الاستئنافية توجيه التهمة عنها . وجوب نقض الحكم وبراءة المتهم إعمالاً للفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ .
٩٩	١٤٢٤	(الطن رقم ١٣٣٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٨) ... ..
		١١ - العبرة في الأحكام بالإجراءات والتحقيقات التي تحصل أمام المحكمة .
١٠٢	١٤٢٥	(الطن رقم ١٣٩٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٨) ... ..
٤٢٧	٢٤٨٩	(والطن رقم ١١٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٦) ... ..
٤٥٦	٢٤٩٣	(والطن رقم ١٢٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١) ... ..
٨٩٧	٢٤١٨٥	(والطن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٤) ... ..
		١٢ - طلب إجراء تحقيق عن حالة الضوء وإمكان الرؤية لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٠٢	١٤٢٥	(الطن رقم ١٣٩٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٨) ... ..
		١٣ - طلب المتهم بجريمة إمداد رشيك بدون رشيد تأجيل نظر الدعوى لنظرها مع أخرى يقوم موضوعها على ذات الشيك . يفيد دفعه بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .
		ثبوت اتحاد الدعوى بين سببا وخصوما وموضوعا . وأن حكما نهائيا صدر بالإدانة في إحداها وحاز قوة الأمر المقضى قبل



الصفحة	القاعدة	
		الفصل في الأخرى . وجوب الحكم فيها بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . مخالفة ذلك خطأ في تطبيق القانون . المادة ٤٥٤ إجراءات .
١٠٨	١٤٢٦	(الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٩) ... .. ١٤ - حرية المتهم في اختيار محاميه . حق أصيل . تقدمه على حق المحكمة في ندب مدافع عنه . قبول محام أردني الجنسية للمرافعة أمام محكمة الجنايات . شرطه . مثال .
١٣٠	١٤٣٠	(الطعن رقم ١٤١٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٥) ... .. ١٥ - وجود شهادة طبية بملف الدعوى تفيد مرض الطاعن . لا تحمل تاريخا وغير معلاه في الأوراق وغير مؤثر عليها من رئيس الهيئة أو كاتب الجلسة ولم يشر إليها الطاعن بجلسة المحكمة . لا وجه للنعي بها على المحكمة بأنها أسقطت النظر في عذر الطاعن في التقرير بالاستئناف بعد الميعاد .
١٦٤	١٤٣٥	(الطعن رقم ١٤٧١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١١) ... ..
١٩٨	١٤٤٢	(الطعن رقم ١٥٠٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٢) ... ..
		١٦ - الطعن في الأحكام لا يجوز إلا من المحكوم عليهم دون غيرهم . تقرير والد المحكوم عليه بالطعن بالاستئناف بصفة أنه المحكوم عليه . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به من غير ذي صفة . صحيح في القانون . المادة ٢١١ مرافعات .
١٦٧	١٤٣٦	(الطعن رقم ١٤٧٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١١) ... .. ١٧ - استجابة المحكمة لطلب للدفاع قدرت جديته . عدم جواز عدولها عنه إلا لسبب يبرر العدول . أمثلة .
١٧٦	١٤٣٩	(الطعن رقم ١٤٧٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١١) ... ..
٦٦١	٢٤١٣٦	(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨) ... ..
١٠٤٧	٣٤٢١٧	(الطعن رقم ٧٨٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		<p>١٨ — رفض طلب معاينة حوز المضبوطات . لا إخلال بحق الدفاع . ما دام الحكم قد برر رفضه بأسباب سائغة .</p> <p>عدم التزام المحكمة بإجابة طلب المعاينة الذي لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة أو استحالة حصول الواقعة .</p> <p>( الطعن رقم ١٥٠٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٢ ) .. ..</p>
١٩٢	١٤٤١	<p>١٩ — عدم جواز الحكم في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن أو برفضها . بغير سماع دفاع المعارض . إلا إذا كان تخلفه بغير عذر . ثبوت أن تخلفه كان لعذر قهري يعيب الإجراءات . محل نظر العذر القهري وتقديره . يكون عند استئناف الحكم أو الطعن فيه بالنقض . جواز التمسك به لأول مرة أمام النقض .</p> <p>حق محكمة النقض في تقدير الشهادة . المثبتة للعذر القهري .</p> <p>عدم تقديم الطاعن إلى محكمة النقض . الدليل المثبت للمرض الذي يدعى في أسباب طعنه أنه منعه عن حضور جلسة المعارضة .</p> <p>مهمة الحكم المطعون فيه .</p>
٢٤٠	١٤٥٣	( الطعن رقم ١٦٠٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٥ ) .. ..
٣٥٥	١٤٧٦	( والطعن رقم ٧٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٩ ) .. ..
٤٧٨	٢٤٩٨	( والطعن رقم ١٤٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢ ) .. ..
		<p>٢٠ — التفات المحكمة الاستئنافية عن طلب ضم حافظة مستندات سبق تقديمها إلى محكمة أول درجة . لا يعيب الحكم . لعدم تمسك الطاعن بالطلب في الجلسة الأخيرة أمام المحكمة الاستئنافية . ولكونها لا تعدو صور أحكام سبق صدورها في قضايا مماثلة .</p> <p>( الطعن رقم ٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٤ ) .. ..</p>
٢٧٣	١٤٦٠	

الصفحة	المادة	
		٢١ — طلب سماع محور المحضر . إبداءه أمام محكمة أول درجة على سبيل الاحتياط وعدم الإصرار عليه في ختام المرافعة أمام محكمة ثاني درجة . الالتفات عنه وعدم الرد عليه لا يعيب الحكم .
٢٧٢	١٤٦٠	( الطعن رقم ٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٣ ) .. .. .
		٢٢ — المادة ١٧ إجراءات . إجراءات المحاكمة تقطع التقادم ولو اتخذت في غيبة المتهم . مثال .
٢٧٩	١٤٦٠	( الطعن رقم ١١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٤ ) .. .. .
		٢٣ — إغفال المحكمة مذكرة للطاعن قدمها بغير إذن منها بعد انتهاء المرافعة . لا عيب .
٢٨٤	١٤٦٢	( الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٤ ) .. .. .
		٢٤ — المادة ٢٨٩ إجراءات المعدلة بالقانون ١١٣ سنة ١٩٥٧ تخول المحكمة الاستغناء عن الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا .
٢٩٣	١٤٦٤	( الطعن رقم ٤٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٤ ) .. .. .
٥١٠	٢٤١٠٦	( والطعن رقم ١٧٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٩ ) .. .. .
٥٢٥	٢٤١٠٩	( والطعن رقم ١٩٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٦ ) .. .. .
٧٢٢	٢٤١٤٩	( والطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١٠ ) .. .. .
١١٩١	٢٤٢٤٢	( والطعن رقم ٩٩٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠ ) .. .. .
		٢٥ — محكمة ثاني درجة تحكم على مقتضى الأوراق . لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى هي لزوما لإجرائه . إبداء الطاعن لدفاعه دون طلب إجراء تحقيق . ليس له النعى على المحكمة الإخلال بحقه في الدفاع .
٢٩٣	١٤٦٤	( الطعن رقم ٤٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٤ ) .. .. .



الصفحة	القاعدة	
		٢٦ — تقدير آراء الخبراء . موضوعي . اطمئنان المحكمة إلى التقرير الطبي الشرعي وإطراحها التقرير الاستشاري . من حقها عدم التزامها من بعد . بإجابة طلب امتدعاء كبير الأطباء الشرعيين .
		القرار الذي تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة قرار تحضيري . لا تتولد عنه حقوق للتصوم .
٣٠٢	١٤٦٦	( الطعن رقم ٢٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٥ ) ... ..
		٢٧ — تنبيه المتهم إلى تعديل التهمة بإضافة الظروف المشددة لا يتطلب القانون له شكلا خاصا يستوى أن يكون التنبيه صريحا أو ضمنيا أو باتخاذ إجراء ينم عنه في مواجهة الدفاع .
٣١٥	١٤٦٨	( الطعن رقم ٦٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/١١ ) ... ..
		٢٨ — تأجيل نظر الدعوى لإعلان المدعى بالحقوق المدنية ثم إصدار الحكم في الجلسة التالية بالبراءة ورفض الدعوى المدنية ، دون ثبوت حضوره أو إعلانه لاضطراب وغموض البيانات المثبتة بمحضر الجلسة . إخلال بالدفاع وبطلان في الإجراءات .
		نقض الحكم بالنسبة لأحد المدعين بالحقوق المدنية يقتضي نقضه بالنسبة للآخر لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .
٣٢٢	١٤٦٩	( الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/١٢ ) ... ..
		٢٩ — خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم كاملا . لا يعيب الحكم . على الخصم . إن شاء أن يطلب صراحة تدوين دفاعه في المحضر . عليه . إن ادعى أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل قفل باب المرافعة . أن يقدم الدليل على ذلك

الصفحة	العام	
		ويسجل هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل الحكم . إغفال ذلك . أثره . عدم جواز الحاجة به أمام النقض .
٣٤١	١٤٧٤	(الطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/١٩) ... ..
		٣٠ - عدم التزام المحكمة بالتصريح للخصم بتقديم مذكرة بدفاعه . ما دامت قد يسرت له إبداءه بجلسة المحاكمة . النعي على الحكم التفاته عن إيراد دفاع الطاعن والرد عليه . لا يقبل . ما دام لم يبين في أسباب طعنه . ماهية هذا الدفاع . اعتناق الحكم الاستثنائي أسباب الحكم المستأنف . لا يفيد عدم إحاطته بدفاع الخصم .
٣٤١	١٤٧٤	(الطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/١٩) ... ..
		٣١ - إثبات الحكم تقديم المدعى المدني حافظة مستندات طواها الشيكات وإفادة البنك . مفاده . أن المحكمة اطلعت عليها وعولت عليها في قضائها .
٣٥٥	١٤٧٦	(الطعن رقم ٧٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/١٩) ... ..
		٣٢ - ورقة الحكم ممتمة بضر الجلسة في إثبات إجراءات المحاكمة . إثبات تلاوة التقرير في الحكم لا يجوز بحده إلا بالطعن بالتزوير . خلو هذا البيان من الإشارة إلى من تلى التقرير لا يقدح في حصوله .
٣٩٣	١٤٨٣	(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥) ... ..
		٣٣ - طلب الدفاع في ختام مرافقته البراءة أصليا واحتياطيا سماع شاهد إثبات أو إجراء تحقيق معين . طلب جازم تلتزم المحكمة بإجابته إذا لم تنته إلى البراءة .
٤١٢	١٤٨٦	(الطعن رقم ١٠٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦) ... ..
٤٥٦	٢٤٩٣	(الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣٤ — حق المحكمة في إبداء ما تراه في شأن أقوال الشاهد . لا يكون إلا بعد سماعها . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ١٠٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦) ... .. ١٤٨٦ ٤١٢
		٣٥ — وجوب بناء المحاكمات الجنائية على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه في مواجهة المتهم ، شهادة الشهود . ما دام سماعهم ممكنا . (الطعن رقم ١٠٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦) ... .. ١٤٨٦ ٤١٢
		٣٦ — الاستجواب المحظور في مرحلة المحاكمة . تعريفه . متى يصح ؟ حظره مقرر لمصلحة المتهم . له التنازل عنه صراحة أو ضمنا . عدم اعتراضه على الأسئلة التي وجهت إليه وإجابته عليها . مفاده التنازل . مثال لاستيضاح مما لا يندرج في مفهوم الاستجواب المحظور . (الطعن رقم ١١٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦) ... .. ١٤٨٩ ٤٢٧
		٣٧ — عدم جواز النعي على المحكمة قعودها عن إجراء لم يتمسك به الطاعن أمامها . أمثلة . (الطعن رقم ١١٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦) ... .. ١٤٩٠ ٤٣٦
		(والطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢) ... .. ٢٤٩٧ ٤٧١
		(والطعن رقم ٧٦٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٤) ... .. ٣٤٣٥ ١١٥٠
		٣٨ — عدم حظر القانون سماع الشهادة التي تؤخذ على سبيل الاستدلال بلا يمين . للمحكمة متى اقتنعت بصحتها الأخذ بها والاعتماد عليها . الجدل في تقدير أدلة الدعوى ومبلغ الاطمئنان إليها . استقلال محكمة الموضوع بتقديره بلا معقب عليها . (الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١) ... .. ٢٤٩١ ٤٤٥
		(والطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٤) ... .. ٢٤١٦١ ٧٧٢



الصفحة	القاعدة	
		٣٩ — حق المتهم في إبداء ما يعن له من طلبات التحقيق طالما أن باب المرافعة ما زال مفتوحا .
٤٥٦	٢٤٩٣	(الطن رقم ١٤٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١) .. .. .
		٤٠ — طلب الدفاع سماع شاهد لتحديد شخصية الجاني . رفض المحكمة التأجيل لإعلان الشاهد . تبريرها ذلك بأن الدعوى في غير حاجة لمناقشته وأن الطاعن لم يفصح عن وجه ارتباطه بموضوع الاتهام . غير سائغ . إخلال بحق الدفاع .
٤٥٦	٢٤٩٣	(الطن رقم ١٢٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١) .. .. .
		٤١ — الشهادة المرضية دليل على أدلة الدعوى . خضوعها لتقدير المحكمة كسائر الأدلة . وجوب أن تبني رأيها على أسباب سائغة تؤدي إلى ما رتبته عليها .
٤٦٤	٢٤٩٥	(الطن رقم ١٣٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١) .. .. .
٤٧٨	٢٤٩٨	(والطن رقم ١٤٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢) .. .. .
		٤٢ — إعادة الدعوى للمرافعة . بعد حجزها للحكم . يوجب دعوة الخصوم للاتصال بالدعوى . ما لم يكن قد ثبت حضورهم وقت النطق بالقرار .
		وجوب تمام الدعوة بإعلان الخصوم وفق أحكام القانون . مثال في معارضة .
٤٦٨	٢٤٩٦	(الطن رقم ١٣٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢) .. .. .
		٤٣ — إعلان المعارض بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل إقامته . إعلانه لجهة الإدارة لا يصح . توجيه الإعلان إلى الطاعن بمكتبه الذي تبين أنه تركه ثم إعلانه لجهة الإدارة لما لم يستدل عليه . باطل . قضاء الحكم بناء

الصفحة	العمدة	
		على هذا الإعلان في موضوع المعارضة برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه باطل . وجوب النقض والإحالة .
٤٨٨	٢٤١٠٠	(الطعن رقم ١٦١٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٨/٤) ... ..
		٤٤ - إفلات مجرم من العقاب . لا يضير العدالة بقدر ما يضرها الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق .
٥٠٦	٢٤١٠٥	(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٩) ... ..
		٤٥ - لا ينال من سلامة إجراءات المحاكمة ما أمرت به المحكمة من حبس الطاعن احتياطيا على ذمة الدعوى .
٧٢٢	٢٤١٤٩	(الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١٠) ... ..
		٤٦ - الأصل أن تجرى إجراءات المحاكمة باللغة العربية . ما لم ترسلطة التحقيق أو المحاكمة الاستعانة بترجم . طلب المتهم ذلك يخضع لتقديرها .
		العبرة في الأحكام . بالإجراءات والتحقيقات التي تجريها المحكمة . تعيب التحقيق الابتدائي أمام النقض . غير جائز
٥١٠	٢٤١٠٦	(الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٩) ... ..
		٤٧ - المدة المسقطة للدعوى الجنائية . انقطاعها بإجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة التي تتم في الدعوى متى صدر من السلطة المنوط بها اتخاذ .
		إقامة وكيل النيابة الدعوى على موظف عام . إعلانه بالحضور بالجلسة وحضوره وصدور حكم بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة . كلها إجراءات قاطعة للتقدم .
٥١٦	٢٤١٠٧	(الطعن رقم ٨٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١٦) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٤٨ — الميعاد المحدد للتقرير بالطعن بالنقض وإيداع الأسباب . لا يضاف إليه ميعاد مسافة . أساس ذلك . ميعاد المسافة . عدم منعه إلا حيث يوجب القانون حصول إعلان يبدأ من تاريخه سريان ميعاد الطعن . قانون المرافعات . متى يرجع إليه ؟ (الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٦/٤/١٩٧٣) ... .. ٢٤١٠٨ ٥٢٢
		٤٩ — تعريف الشاهد والشهادة ؟ حق المحكمة في الاعتماد . في القضاء بالادانة . على أقوال المجنى عليه في محضر جمع الاستدلالات . وصف الحكم هذه الأقوال بأنها شهادة . لا تعييه . (الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٦/٤/١٩٧٣) ... .. ٢٤١٠٩ ٥٢٥
		٥٠ — جواز الطعن بالنقض في الأحكام النهائية الصادرة في موضوع الدعاوى المدنية من محاكم الجنايات دون التقيد بنصاب معين . تأصيل ذلك . (الطعن رقم ١٠٤٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٢٢/٤/١٩٧٣) ... .. ٢٤١١٠ ٥٣١
		٥١ — المادة ٣٨٤ إجراءات . لمحكمة الجنايات الحكم على المتهم في غيبته بعد إعلانه إعلاناً قانونياً بالجلسة المحددة لنظر دعواه . عدم استدلال رجال الإدارة على المتهم ولا على محل إقامته . صحة إعلانه في مواجهة النيابة . المادة ٢٣٤ إجراءات . (الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٢٢/٤/١٩٧٣) ... .. ٢٤١١١ ٥٣٨
		٥٢ — وجوب إعلان شهود النفي الذين لم يدرجوا في القائمة قبل الجلسة بثلاثة أيام . المادة ١٨٧ إجراءات . إعلانهم من قبل المتهم لا يتوقف على تصريح من المحكمة . قعود المتهم عن سلوك



الصفحة	المادة	
٥٥٩	٢٤١١٥	الطريق الذي رسمته المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ إجراءات . لا تريب على المحكمة إن لم تستجب لطلب التأجيل لسماع شهوده . ( الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ ) ... ..
٦١٤	٢٤١٢٥	٥٣ - الدفع باعتبار المحرز كأن لم يكن لعدم إتمام البيع خلال الثلاثة أشهر التالية لتوقيعه . دفع جوهري . وجوب تحقيقه أو الرد عليه . إضفال ذلك . يعيب الحكم . ( الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٧ ) ... ..
٦٢١	٢٤١٢٧	٥٤ - إنقطاع المواصلات يوم نظر المعارضة . بسبب هطول أمطار غزيرة . اعتباره . عذرا قهريا يبرر التغلف عن الحضور . القضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن رغم ذلك . إخلال بحق الدفاع . إطمئنان محكمة النقض إلى الشهادة المتضمنة هذا العذر . المقدمة من الطاعن عند استشكله في التنفيذ . وجوب النقض والإحالة . ( الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٧ ) ... ..
٦٣١	٢٤١٣٠	٥٥ - مناقشة المحكمة لطبيب الشرعى فى غيبة بعض المحامين عن الطاعنين . لا ينال من سلامة الحكم . تأصيل ذلك . ( الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/١٣ ) ... ..
٦٦١	٢٤١٣٦	٥٦ - مجرد الامتناع عن رد المال . بسبب وجود حساب معلق . لا تتحقق به أركان جريمة الاختلاس . على المحكمة فحص الحساب وتصفيته . بلوغا إلى غاية الأسرية . ( الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨ ) ... ..
		٥٧ - المتهم آخر من يتكلم . المادة ٢٧٥ إجراءات . قبول المحكمة مذكرة المدعى المدنى المقدمة بعد الميعاد . وفصلها

الصفحة	القاعدة	
		في الدعوى دون أن يبدى المتهم دفاعه ردا عليها . بطلان في الإجراءات وإخلال بحق الدفاع .
٦٧٢	٢٤١٣٩	(الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨) .. ..
		٥٨ - تغير الهيئة . عدم تمسك الطاعن . أمام الهيئة الجديدة بطلب سماع الشهود . يفقده خصائص الطلب الجازم .
		محكمة ثاني درجة . قضاؤها على مقتضى الأوراق . حق المحكمة في الاستغناء عن سماع الشهود .
٦٨٤	٢٤١٤٢	(الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨) .. ..
		٥٩ - النعي على الحكم التفاته عن دفاع الطاعن القائم على خلو المحاسبة المبرمة بينه وبين المدعى المدني من الإشارة إلى مبلغ خلو الرجل . غير سديد . إذ قصد به التشكيك في أقوال الشهود التي يرجع تقديرها إلى المحكمة بلا معقب .
٦٨٤	٢٤١٤٢	(الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨) .. ..
		٦٠ - وجوب بناء المحاكمة الجنائية على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا . ما لم يتنازل الخصوم عن ذلك صراحة أو ضمنا .
		تمسك الدفاع أمام درجتى التقاضى بسماع الشهود . على المحكمة أن تستجيب لهذا الطلب . تساند الأدلة الجنائية . أثر هذه القاعدة ؟
٦٩٦	٢٤١٤٤	(الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٣) .. ..
١٢٢٨	٣٤٢٤٩	(الطعن رقم ٧٨٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦) .. ..
		٦١ - حق الدفاع في سماع الشاهد لا يتعلق بما أبداه في التحقيقات بما يطابق أو يخالف غيره من الشهود ، بل بما

الصفحة	القاعدة	
		يبدية في جلسة المحاكمة . ويسع الدفاع مناقشته إظهارا لوجه الحقيقة .
٦٩٦	٢٤١٤٤	(الظعن رقم ٤٢١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٣) .. .. .
		٦٢ — الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها هو تمة للدفاع الشفوي المبدى بجلاسة المرافعة أو هو بديل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها . أثر ذلك ؟
٦٩٦	٢٤١٤٤	(الظعن رقم ٤٢٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٣) .. .. .
١٢٢٨	٣٤٢٤٩	(والظعن رقم ٧٨٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦) .. .. .
١٢٨٠	٣٤٢٦٠	(والظعن رقم ٧٥٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٣٠) .. .. .
		٦٣ — الأصل أن المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا بالجلسة وإنما تبني قضاءها على ما تسمعه من الخصوم وما تستخلصه من الأوراق المعروضة عليها . حقها في هذا النطاق مقيد بوجوب مراعاة حق الدفاع . المادة ٤١٣ إجراءات . مثال الإخلال بحق الدفاع .
٦٩٦	٢٤١٤٤	(الظعن رقم ٤٢١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٣) .. .. .
١٢٢٨	٣٤٢٤٩	(والظعن رقم ٧٨٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦) .. .. .
		٦٤ — جواز تمثيل رئيس النيابة . الذي أصدر الأمر المستأنف . النيابة العامة عند نظر الاستئناف أمام مستشار الإحالة .
٧٣٩	٢٤١٥٤	(الظعن رقم ٤٤١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١١) .. .. .
		٦٥ — النعي على الأمر المطعون عليه بوجود نقص في بعض نقاط التحقيق . غير مقبول . ما دامت الطاعنة لم تطلب أمام مستشار الإحالة إجراء تحقيق معين ولم يرهو من جانبه محلا لإجراء تحقيق تكميلي .
٧٣٩	٢٤١٥٤	(الظعن رقم ٤٤١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١١) .. .. .



الصفحة	القاعدة	
		٦٦ - علانية جلسات المحاكمة . أصل مقرر في القانون . ما لم تر المحكمة سمع الدعوى كلها أو بعضها في جلسة سرية مراعاة للنظام العام أو محافظة على الآداب . مادة ٢٦٨ إجراءات . محاكم الأحداث تنعقد . خروجاً على ذلك الأصل . في غرفة مشورة . المادة ٣٥٢ إجراءات .
٨١٨	٣٤١٧٠	( للطن رقم ٦٣٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٠/٨ ) .. ..
		٦٧ - عدم اطلاع المحكمة على الحوز المشتمل على العقد المطعون عليه بالتزوير يعيب إجراءات المحاكمة . ( للطن رقم ٦٠٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٠/١٤ ) .. ..
٨٢٩	٣٤١٧٢	٦٨ - إجراءات المحاكمة في الجنايات . وجوب أن تكون في مواجهة المتهم ومحاميه ، ما دام قد مثل أمام المحكمة . المحكمة لا تبني حكمها إلا على العناصر والأدلة المستمدة من أوراق الدعوى المطروحة على بساط البحث تحت نظر الخصوم مثال لنسب معيب .
٨٣٣	٣٤١٧٣	( للطن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٠/١٤ ) .. ..
		٦٩ - المادة ٢٦٤ إجراءات الاستفادة منها . رفع المدعى بالحقوق المدنية دعواه أمام المحكمة المدنية لا يجوز له أن يرفعها بعد ذلك إلى المحكمة الجنائية ولو بطريق التبعية للدعوى الجنائية القائمة مادام لم يترك دعواه أمام المحكمة المدنية . إيقاف الدعوى المدنية المرفوعة ابتداء أمام المحكمة المدنية دون تركها . قضاء الحكم المطعون فيه بقبول الدعوى المدنية عن ذات الجريمة تبعاً للدعوى الجنائية . خطأ في تطبيق القانون يوجب نقضه نقضاً جزئياً بالنسبة للدعوى المدنية وتصحيحه بعدم قبولها مع إلزام المطعون ضده بمصاريفها . ( للطن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٤ ) .. ..
٨٩٧	٣٤١٨٥	

الصفحة	القاعدة	
		٧٠ - حرية المتهم في اختيار محاميه . تقدم حقه في ذلك على حق المحكمة في تعيينه بشرط عدم التعارض مع ما للمحكمة من المحافظة على عدم تعطيل سير الدعاوى . طلب التأجيل بقصد مرقلة سير القضية دون مصلحة حقيقية للدفاع . للمحكمة الحرية في التصرف بشرط ألا يترك المتهم بلا مدافع .
٩٣٨	٣٤١٩٤	(الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/١١) ... ..
		٧١ - وجوب إعلان المعارض لشخصه أو في موطنه . مكان العمل ليس موطنًا يجوز إعلان المعارض فيه . مثال .
٩٦١	٣٤٢٠٠	(الطعن رقم ٧٤٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/١٢) ... ..
		٧٢ - خلو الحكم المستأنف من توقيع القاضي وبيان الهيئة . ليس مما يوجب على المحكمة الاستئنافية إعادة القضية إلى محكمة أول درجة . المادة ٤١٩ إجراءات . بجانبها ذلك خطأ في تطبيق القانون حجبا عن الحكم في موضوع الدعوى .
٩٩٦	٣٤٢٠٧	(الطعن رقم ٧٤١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/١٣) ... ..
		٧٣ - القرار الصادر في مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة . قرار تحضيري لا تتولد عنه حقوق الخصوم .
١٠٥٣	٣٤٢١٩	(الطعن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥) ... ..
		٧٤ - تعويل محكمة ثاني درجة على أقوال الشاهد الشفوية في التحقيقات دون سماعه . لا عيب مادامت الطاعة لم تطلب سماعه وكانت أقواله مطروحة بجلسة المحاكمة . لا يغير من ذلك تقرير محكمة أول درجة التأجيل لإعلانه ثم عدولها عن ذلك . قرارها تحضيري لا تتولد عنه حقوق الخصوم .
١٠٥٣	٣٤٢١٩	(الطعن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٧٥ - جواز حضور وكيل من المعارض. ولو كانت الجريمة عقوبتها الحبس. ما دام الحكم المعارض فيه قد عاقبه بالحبس مع إيقاف التنفيذ. القضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن رغم حضور محام عن المعارض. خطأ.
١٠٦٧	٢٤٢٢١	(الطعن رقم ٧٩٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٦) ... ..
		٧٦ - تفتن المحكمة إلى وجود تعارض بين الدفاع عن متهمين. نديهما مدافعا مستقلا عن أحدهما أثناء المرافعة وبعد سماع الشهود. لا يرفع عوار بطلان الإجراءات.
١١١٢	٢٤٢٢٨	(الطعن رقم ٩٥٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٢) ... ..
		٧٧ - التعويل في إدانة الطاعن على أقوال طاعن آخر تجعل مقررها شاهد إثبات ضده. استلزام ذلك حتما فصل دفاع كل منهما عن الآخر وإقامة محام مستقل لكل منهما. علة ذلك.
١١١٢	٢٤٢٢٨	(الطعن رقم ٩٥٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٢) ... ..
		٧٨ - تولى أحد المحامين الدفاع عن الطاعن ومتهم آخر مع انفراد كل منهما بالدفاع عنه أكثر من محام تسنى له أن يبدى ما يعن له من أوجه الدفاع في نطاق مصلحة موكله الخاصة دون غيرها. إنتفاء مظنة الإخلال بحق أيهما في الدفاع.
٩٧٩	٢٤٢٣٤	(الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٤) ... ..
		٧٩ - الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى. من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع دون التزام منها بإجابه. تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى. من حق محكمة الموضوع. هي الخبير الأعلى فيما تستطيع الفصل فيه بنفسها أو الاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها.
١٢٠١	٢٤٤٤	(الطعن رقم ١٠٠٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠) ... ..
١٢٠٨	٢٤٤٥	(الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠) ... ..



الصفحة	القاعدة	
١٢١٣	٣٤٢٤٦	٨٠ — سؤال المحكمة الشاهد بغير تحليفه اليمين في حضور المتهم ومحاميه ودون اعتراض منهما . سقوط الحق في الدفع بالبطلان . ( الممن رقم ١٠١٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠ ) .. ..
١٢٢٣	٣٤٢٤٨	٨١ — العبرة ببطلان الإجراءات هو بما يتم منها أمام المحكمة الاستئنافية . سكوت الطاعن عن إثارة شيء في دفاعه أمام المحكمة الاستئنافية . عن وصف التهمة أو القصور في بيان الخطأ . ليس له التحدث من بعد عن بطلان أمام محكمة أول درجة . ( الممن رقم ٧٠٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦ ) .. ..
١٢٣٦	٣٤٢٥١	٨٢ — وجوب سماع الشهود . قاعدة لها قيدان نصت عليهما المادة ٢٨٩ إجراءات الأول ألا يكون سماع الشاهد متعذرا والثاني أن يتمسك المتهم أو المدافع عنه بسماعه . ( الممن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦ ) .. ..
١٢٣٦	٣٤٢٥١	٨٣ — لا يوجب القانون إثبات نص شهادة الشهود الغائبين أو قدر معين منها في محضر الجلسة ولا أن يتلوها رئيس المحكمة . النعي يتخلف أي من ذلك غير سديد . ( الممن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦ ) .. ..
١٢٥٠	٣٤٢٥٤	٨٤ — نقض الحكم وإعادة المحاكمة . إعادته الدعوى إلى محكمة الإعادة بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المنقوض . عدم تقيد محكمة الإعادة . في إعادة تقديرها وقائع الدعوى بحكم النقض ولا بالحكم المنقوض . عدم جواز مطالبة المحكمة بالرد على دفاع لم يبد أمامها . ( الممن رقم ١٧٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٧ ) .. ..
		٨٥ — عدم إبداء الطاعن طلب سماع الشهود أمام محكمة أول درجة وإبدائه أمام محكمة ثاني درجة . إعتباره متنازلا

الصفحة	القاعدة	
		عنه بسكوته عن التمسك به أمام محكمة أول درجة . النعى بالإخلال بحق الدفاع في غير محله .
١٢٥٨	٢٤٢٥٦	(الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٣) .. ..
		٨٦ - تقرير الطاعن بالاستئناف بنفسه وتوقيعه بإمضائه على تقرير الاستئناف بما يفيد علمه بالجلسة المحددة لنظر استئنافه يقوم مقام الإعلان .
١٢٨٣	٢٤٢٦١	(الطعن رقم ١١٤٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٣٠) .. ..
		٨٧ - تخلف الطاعن عن حضور المعارضة الاستئنافية وحضور محام عنه أبدى عذر وقوع حادث للطاعن لم يمكنه من الحضور دون تقديمه لشهادة موصحة للتدليل على قيام العذر . إلتفات المحكمة عنه وعدم إشارتها إليه لايغيب الحكم .
١٢٨٣	٢٤٢٦١	(الطعن رقم ١١٤٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٣٠) .. ..
		٨٨ - سماع المحكمة بعض شهود الإثبات ثم مرافعة المدافع عن الطاعن دون طلب سماع شهود آخرين . إعتبره متنازلا عن سماعهم . للمحكمة التعويل على أقوالهم في التحقيقات .
١٣١٠	٢٤٢٦٧	(الطعن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٣١) .. ..
		٨٩ - الدفع ببطلان إجراءات الاستدلال والتحقيق الابتدائي والتحقيق بالجلسة في الجنايات . سقوطه إذا كان لاتهم محام وحصل الإجراء بحضوره بدون اعتراض منه .
		النعي على الحكم إغفاله الرد على الدفع ببطلان تحقيق النيابة لحصوله في حضور رجال الأمن . لا أساس له مادام الطاعن يسلم في أسباب الطعن أن التحقيق تم في حضور محاميه الذي لم يبد اعتراضا .
١٣١٠	٢٤٢٦٧	(الطعن رقم ٦٤ لسنة ١١٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٣١) .. ..

الصفحة	القاعدة
	<p>راجع أيضا : إثبات .</p> <p>(القواعد أرقام ٢٢ و ٢٣٥ و ٢٥٩ بالصحائف أرقام ٩٠ ع ١ و ١١٥٠ و ١٢٧٣ ع ٣)</p> <p>وحكم .</p> <p>(القاعدة رقم ٢٥٨ بالصحيفة رقم ١٢٦٨ ع ٣)</p> <p>ودعوى مدنية</p> <p>(القاعدة رقم ٢٣٦ بالصحيفة رقم ١١٥٧ ع ٣)</p> <p>ودفاع . "الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره"</p> <p>(القاعدة رقم ٢٢٥ بالصحيفة رقم ١٠٩٨ ع ٣)</p> <p>ودفع . "الدفع ببطلان الاعتراف"</p> <p>(القاعدة رقم ٢٠٨ بالصحيفة رقم ٩٩٩ ع ٣)</p> <p>ومحكمة الموضوع</p> <p>(القاعدة رقم ٢٦١ بالصحيفة رقم ١٢٨٣ ع ٣)</p> <p>ونقض "أسباب الطعن مالا يقبل منها"</p> <p>(القواعد أرقام ٢٠٩ و ٢١٩ و ٢٤٦ بالصحائف أرقام ١٠٠٣ و ١٠٥٣ و ١٢١٣ ع ٣)</p> <p>ونقض "مالا يجوز الطعن فيه من الأحكام"</p> <p>(القاعدة رقم ٢٣٨ بالصحيفة رقم ١٢١٧ ع ٣)</p> <p><b>إجراءات تحقيق</b></p> <p>راجع : إجراءات . "إجراءات التحقيق"</p>



الصفحة القاعدة

## إجراءات محاكمة

راجع : إجراءات " إجراءات المحاكمة " .

## أحداث

١ — إختصاص ضباط مكاتب حماية الأحداث . إمتداده إلى غير الأحداث . حماية لهؤلاء ومكافحة لاستغلالهم استغلالا غير مشروع . أيا كان نوع الاستغلال أو طريقه . مثال في مواد مخدرة .

(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢١) .. .. ١٣١ع ٦٣٩

٢ — العبرة في تحديد من المتهم الحدث بوقت ارتكاب الجريمة .

تعلق قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين بالنظام العام . أثر ذلك .

(الطن رقم ٤٩٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٥) .. .. ١٦٥ع ٧٩٠

٣ — علانية جلسات المحاكمة — أصل مقرر في القانون . ما لم تر المحكمة سماع الدعوى كلها أو بعضها في جلسة سرية مراعاة للنظام العام أو محافظة على الآداب . مادة ٢٦٨ إجراءات .

محاكم الأحداث تنعقد . خروجها على ذلك الأصل . في غرفة مشورة . المادة ٣٥٢ إجراءات .

(الطن رقم ٦٣٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٠/٨) .. .. ٧١٠ع ٨١٨

الفاصلة

الصفحة

## أحداث مشردون

عدم اختصاص محكمة الأحداث بنظر قضايا الأحداث المشردين . في الحالات المبينة في الفقرات الأربع الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ إلا إذا عاد الحدث . بعد إنذار ولي أمره . إلى ارتكاب أمر من الأمور الواردة في أى من تلك الفقرات .

(الطعن رقم ١٠٤٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١) .. .. ١٤٢ ٧

## أحوال شخصية

١ - جريمة الامتناع عن تسليم أموال القاصر . منسطة التائم فيها : امتناع الوصي بقصد الاساءة عن تسليم أموال القاصر كلها أو بعضها لمن حل محله في الوصاية . المادة ٨٨ من القانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ .

دفع المتهم التهمة بأنه ليست لديه أموال للقصر امتنع عن تسليمها للوصي الجديد . وتقديمه إقرارا من الأخير مؤيدا لذلك . دفاع جوهرى لاتصاله بتحديد مسؤوليته الجنائية . وجوب تناوله استقلالا . إدانة الطاعن دون الرد عليه . قصور وإخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٧) .. .. ١٢٦ ٦١٧

٢ - جريمة امتناع المحكوم عليه بنفقة رغم قدرته على الدفع لمدة ثلاثة أشهر بعد التنبيه عليه بذلك المنصوص عليها في المادة ٢٩٣ عقوبات . عدم جواز إقامة الدعوى الجنائية عنها إلا بعد استنفاد الإجراءات الواردة في المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . المادة الأولى من القانون ٩٢ لسنة ١٩٣٧ .

تعلق هذا الشرط بصحة تحريك الدعوى الجنائية يوجب على المحكمة أن تعرض له من تلقاء نفسها . إغفال الحكم ذلك قولاً بأن للدعية بالحقوق المدنية الخيار بين قضاء الأحوال الشخصية وبين القضاء الجنائي . قصور وخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٣) ... .. ٣٤٢٣٠ ١١٢٢

## اختراع

راجع : براءة اختراع .

( القاعدة رقم ٤٤ بالصحيفة رقم ٢٠٦ ع ١ )

## اختصاص

اختصاص المحاكم :

( ١ ) الاختصاص الولائي والنوعى :

١ — الأعمال الإجرائية تجرى على حكم الظاهر . عدم بطلانها من بعد . نزولاً على ما ينكشف من أمر واقع . مثال في إذن تفتيش . قرار وزير العدل بإنشاء نيابة ومحكمة بالإسكندرية من بين ما تختصان به جرائم البغاء والقوادة المنصوص عليها في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ . هو قرار تنظيمي . عدم سلبه النيابة العادية اختصاصها العام . مثال .

(الطعن رقم ١٠٤١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/١) ... .. ١٤١

٢ — عدم اختصاص محكمة الأحداث بنظر قضايا الأحداث المردين . في الحالات المبينة في الفقرات الأربع الأولى من المادة الأولى من القانون ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ . إلا إذا عاد



الصفحة	القاعدة	
		الحدث . بعد إنذار ولى أمره . إلى ارتكاب أمر من الأمور الواردة في أى من تلك الفقرات .
		إغفال المحكمة الإستئنافية الرد على الدفع المبدى من المطعون ضدها بعدم الاختصاص . لا يعيب حكمها لظهور بطلانه .
٧	١٤٢	(الطعن رقم ١٠٤٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/١) ... ..
		٣ — التعويضات المنصوص عليها في قوانين الضرائب والرسوم . عقوبة تنطوى على عنصر التعويض . القضاء بها لا يكون إلا من المحاكم الجنائية . الحكم بها حتمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها دون توقف على دخول الخزانة العامة أو وقوع ضرر عليها .
٣٢٥	١٤٧٠	(الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/١٢) ... ..
		٤ — مناط تطبيق المادة ٥١ عقوبات .
		توافر شروطها من الثابت بصحيفة الحالة الجنائية ، مع إثبات الواقعة المطروحة في حق المتهم يخرج الواقعة من اختصاص محكمة الجناح لأنها جنائية .
٤٦٠	٢٤٩٤	(الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١) ... ..
		٥ — القواعد المتعلقة بالاختصاص في المسائل الجنائية . من النظام العام . الدفع بعدم الاختصاص الولاى . جواز إبدائه لأول مرة أمام النقض .
٦٧٥	٢٤١٤٠	(الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨) ... ..
		٦ — القضاء العسكرى هو الذى يقرر مما إذا كانت الجريمة داخلية في اختصاصه . مثال .
٦٧٥	٢٤١٤٠	(الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٧ - جريمة الرشوة . اختصاص محكمة أمن الدولة بنظرها .
		خطأ الحكم في إثبات أن الدعوى أحيات إلى المحكمة من مستشار الإحالة ، على خلاف الثابت بالأوراق من أنها أحيات إلى محكمة أمن الدولة العليا من رئيس نيابة أمن الدولة ، وأن الهيئة التي نظرتها هي تلك المنوط بها نظر قضايا أمن الدولة . مؤدى ذلك : أن الحكم صادر من محكمة أمن الدولة العليا . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقص .
٧٢٦	٢٤١٥٠	(الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١٠) ... ..
		٨ - تعلق قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين بالنظام العام . أثر ذلك ؟
٧٢٦	٢٤١٦٥	(الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٢٥) ... ..
		٩ - التهريب الجمركي . تعريفه .
		إدخال سيارة إلى البلاد طبقا لنظام الإفراج المؤقت وإبقاؤها بها رغم انتهاء مدة التصريح . خروج الواقعة عن نطاق التأييم الجنائي المنصوص عليه في المادة ١٢١ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . خضوعها للمواد ١٠١ و ١١٨ و ١١٩ من القانون وللقرار الوزاري رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ يختص بها مدير الجمارك دون المحاكم . مخالفة الحكم ذلك بقضائه بمصادرة السيارة يوجب نقضه والقضاء بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى .
٩١٦	٣٤١٨٩	(الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٥) ... ..
		١٠ - جريمة امتناع المحكوم عليه بنفقة رغم قدرته على الدفع لمدة ثلاثة أشهر بعد التنبيه عليه بذلك المنصوص عليها في المادة ٢٩٣ عقوبات . عدم جواز إقامة الدعوى الجنائية عنها إلا بعد استنفاد الإجراءات الواردة في المادة ٣٤٧ من لائحة

الصفحة	القاعدة	اختصاص
		ترتيب المحاكم الشرعية . المادة الأولى من القانون ٩٢ لسنة ١٩٣٧ .
		تعلق هذا الشرط بصحة تحريك الدعوى الجنائية يوجب على المحكمة أن تعرض له من تلقاء نفسها . إغفال الحكم ذلك قولاً بأن للمدعية بالحقوق المدنية الخيار بين قضاء الأحوال الشخصية وبين القضاء الجنائي . قصور وخطأ في تطبيق القانون .
١١٢٢	٣٤٢٣٠	(الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٣) ... ..
		(ب) الاختصاص المكاني :
		جريمة قتل المخدر . من الجرائم المستمرة . وقوعها بدائرة محافظة واستمرارها إلى المحافظة الأخرى التي أصدرت نياتها الإذن . لا يخرج الواقعة من اختصاصها .
٣١٠	١٤٦٧	(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١١) ... ..
		تنازع الاختصاص :
		١ - صيرورة كل من أمر مستشار الإحالة بإحالة القضية إلى محكمة الجنح والحكم الصادر من محكمة الجنح بعدم اختصاصها بنظر تلك القضية . نهائياً . يتوافر به التنازع السلي .
٢٦١	١٤٥٨	(الطعن رقم ١٦٣٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٦) ... ..
		٢ - طلب تعيين الجهة المختصة . وجوب تقديمه إلى الجهة التي يرفع إليها الطعن في أحكام وأوامر الجهتين المتنازعتين أو إحداهما .
		كون التنازع السلي واقعا بين محكمة الجنح المستأنفة وبين مستشار الإحالة . اختصاص محكمة النقض بتعيين الجهة المختصة .



الصفحة	القاعدة	
		وجوب تعيين محكمة الجنايات للفصل في الدعوى . المادة ١٨٠ إجراءات . لا يغير من ذلك أن المتهم وحده هو الذي استأنف حكم محكمة الجنح بعدم الاختصاص . ذلك لا يعتبر تسويها لمركزه .
٢٦١	١٤٥٨	(الظن رقم ١٦٣٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٦) .. ..
		٣ - وقوع النزاع بين جهتين إحداها من جهات الحكم والأخرى من جهات التحقيق . جائز .
٢٦١	١٤٥٨	(الظن رقم ١٦٣٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٦) ... ..
٨٠٤	٣٤١٦٧	(والظن رقم ٦١٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٠/١) .. ..
		٤ - تنازع الاختصاص السلي بين محكمة عادية ومحكمة استثنائية ذات اختصاص قضائي . الاختصاص بنظره كان معقودا لمحكمة النقض ثم نقل إلى محكمة تنازع الاختصاص بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ثم إلى المحكمة العليا بقانونها رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ .
٨٠٤	٣٤١٦٧	(الظن رقم ٦١٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٠/١) .. ..
		ح - اختصاص القضاء العسكري :
		النيابة العسكرية هي صاحبة القول الفصل فيما إذا كانت جريمة تدخل في اختصاص القضاء العسكري أم لا .
٨٠٤	٣٤١٦٧	(الظن رقم ٦١٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٠/١) - - - -
		اختصاص مأمورو الضبط القضائي :
		راجع : مأمورو الضبط القضائي
		(القاعدتان رقم ٢٤١ و ٢٤٩ بالصحيفتين رقمي ١٠٥٣ و ١١٨٨ ع ٣)
		إختلاس أشياء محجوزة
		راجع : تبليد .

الصفحة	القاعدة	
		<b>اختلاس أموال أميرية</b>
		١ - مجرد وجود عجز في حساب الموظف العمومي . لا يكفي بذاته أن يكون دليلا على حصول الاختلاس .
١١٤	١٤٢٧	(الطن رقم ١٤٢٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٩) .. ..
		٢ - عدم بيان الحكم في وضوح وتفصيل . الأدوات والمهمات التي دان الطاعن باختلاسها . إكتفاء منه بالإحالة على أسانيد تقرير بلحتي الجرد دون ذكرها وتفصيلاتها . قصور .
١١٤	١٤٢٧	(الطن رقم ١٤٢٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٩) .. ..
		٣ - إستناد الحكم في إدانة الطاعن الثاني بالاشتراك مع الأول في الاختلاس . إلى تقرير بلحتي الجرد دون إيراد أقوى ما استدل به منهما . ورغم خلو التقريرين وأقوال أعضاء اللجنتين مما يدحض دفاع الطاعن الثاني بأن الأدوات المضبوطة بسيارته ليست من الأصناف التي كانت في عهدة الأول . قصور .
		لا يغني في ذلك ما ذكرته المحكمة من أدلة أخرى . إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة .
١١٤	١٤٢٧	(الطن رقم ١٤٢٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٩) .. ..
		٤ - تحدث الحكم استقلالا عن نية الاختلاس . غير لازم
١٢٧٣	٣٤٢٥٩	(الطن رقم ١٣٢٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٤) .. ..
		راجع أيضا : دفاع
		(القاعدة رقم ٢٣ بالصحيفة رقم ١٤٩٥)

الصفحة	القاعدة
	وتنقض "المصلحة في الطعن" . (القاعدة رقم ٢٥٩ بالصحيفة رقم ١٢٧٣ ع ٣)
	ووصف التهمة . (القاعدة رقم ٢٢٥ بالصحيفة رقم ١٠٩٨ ع ٣)
	<b>إخفاء أدلة الجريمة</b>
	المادة ١٤٥ عقوبات . القصد منها العقاب على أفعال إغانة الجاني على الفرار لم تكن معاقبا عليها من قبل . عبارة . " إخفاء أدلة الجريمة " . الواردة فيها لا تنطبق على حالات الإخفاء المقرر لها عقاب خاص . ومنها جناية المادة ١٣٧ مكررا أ عقوبات .
١٣١٠	٣٤٢٦٧ (الطعن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٣١) .. ..
	<b>إخفاء أشياء مسروقة</b>
	١ — العلم في جريمة الإخفاء للأشياء المسروقة أو المتحصلة من جريمة . بالظروف المشددة . مسألة نفسية . لمحكمة الموضوع تبينها من أقوال الشهود والاعترافات وظروف الواقعة وملابساتها . (الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٩) .. ..
١١٧٦	٣٤٢٤٠
	٢ — نفى المتهم الأول العلم عن الطاعن بمصدر الأشياء التي دين بإخفائها . لا يقيد المحكمة . لها استخلاص العلم من قرائن الأحوال في الدعوى
١١٧٦	٣٤٢٤٠ (الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٩) .. ..
	٣ — ضبط الطاعن مع مرتكب القتل المقترب بالسرقة محورا مبالغ من الأموال المسروقة من منزل القتيلين . توافر التابس بجريمة إخفاء أشياء متحصلة من جناية . المادة ٣٤ إجراءات .



الصفحة	القاعدة
١١٧٦	٣٤٢٤٠
	من حق مأمور الضبط القضائي تفتيش منزله استنادا للمادة ٤٧ لإجراءات ولو بعد مباشرة النيابة التحقيق . (الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٩) ... ..
	<b>إخفاء أشياء متحصلة من جناية أو جنحة</b> راجع : إخفاء أشياء مسروقة . (القاعدة رقم ٢٤٠ بالصيغة رقم ١١٧٦ ع ٣)
	<b>آداب</b> راجع : أحداث مشردون ودطارة . (القاعدتان رقم ٢٤١ بالصيغتين رقمي ١٧٤١ ع ١)
	<b>إدارات قانونية</b> راجع : محاماة (القاعدة رقم ٢ " نقابات " بالصيغة رقم ٧٩٣ ع ٣)
	<b>إرتباط</b> ١ - جريمة القذف . عقوبتها الحبس مدة لا تتجاوز سنتين والغرامة التي لا تقل عن عشرين جنيا ولا تتجاوز مائتي جنيه . أو إحداهما . المادة ٣٠٣ عقوبات . إدانة المتهم بجريمتي السب والقذف . وجوب توقيع عقوبة الجريمة الأخيرة باعتبارها الأشد عملا بالمادة ٣٢ عقوبات . القضاء ابتدائيا بتغريم المتهم عشرين جنيا عن الجريمتين . أخذ الحكم الاستثنائي بأسباب حكم أول درجة ونزوله بالغرامة إلى جنهين . خطأ في تطبيق القانون يوجب تصحيحه بتأييد الحكم المستأنف . (الطعن رقم ١١٧٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١) ... ..
١٦	١٤٤

الصفحة	القائمة	
٤٣	١٤١١	٢ — مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات . انتظام الجرائم في خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكتملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الإجرامية . ( الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٧ ) ... ..
٤٣	١٤١١	٣ — لمحكمة الموضوع تفدير قيام الارتباط بين الجرائم في حدود سلطتها التقديرية . ايراد الحكم للوقائع بما لا يتفق قانونا مع ما انتهى اليه من قيام الارتباط بينها . خطأ قانوني في تكييف علاقة الارتباط يستوجب تدخل محكمة النقض . مثال لخطأ في جريمتي إصابة خطأ واحراز سلاح وذخيرة . ( الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٧ ) ... ..
٤٣	١٤١١	٤ — عقوبة جريمة احراز سلاح ناري غير مششخن بغير ترخيص هي السجن والغرامة التي لا تجاوز خمسمائة جنيه . فضلا عن وجوب الحكم بمصادرة السلاح والذخيرة المضبوطتين . المادتان ٢٦ و ٣٠ من القانون ٣٩٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل . ادانة المتهم بجرائم احداث جرح عمدا واحراز سلاح وذخيرة اغفال الحكم عند توقيعه عقوبة جريمة احراز السلاح . باعتبارها الأشد عملا بالمادة ٣٢/٢ عقوبات . القضاء بالغرامة والمصادرة مخالف للقانون . وجوب نقضه وتصحيحه . ( الطعن رقم ١٤٥٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٥ ) ... ..
١٢٠	١٤٢٨	٥ — مناط الارتباط . رهن بكون الجرائم المرتبطة قائمة لم يجز على إحداها حكم من الأحكام المعفية من العقاب أو المسئولية . قيام الارتباط بين جريمتي التهريب الجمركي والاستيراد . لا يوجب انقضاء الدعوى الجنائية عن أي منهما تبعا لانقضائها

الصفحة	القاعدة	
		بالنسبة للآخرى . ولا يقتضى انسحاب أثر التصالح فى واحدة منهما إلى الأخرى .
٢١٠	١٤٤٣	(الطعن رقم ١٥٠٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٢) .. .. ٦ - العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة . جبهها العقوبة الأصلية المقررة لماعداها من جرائم . عدم امتداد الحب إلى العقوبات التكميلية التى تحمل فكرة رد الشيء إلى أصله أو التعويض المدنى للخرانة . أو إذا كانت ذات طبيعة وقائية . وجوب توقيعها دائما مع عقوبة الجريمة الأشد . إدانة المتهم بجريمة الجلب والشروع فى التهريب الجمركى . وتوقيع العقوبة المقررة للجريمة الأولى عملا بالمادة ٣٢ عقوبات . وجوب القضاء بالتعويض المنصوص عليه فى المادة ١٢٢ من قانون الجمارك . إغفال ذلك . خطأ فى تطبيق القانون . وجوب نقض الحكم وتصحيحه .
٣٢٤	١٤٧٠	(الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٢) .. .. ٧ - جريمة هدم البناء بدون تصريح من لجنة أعمال الهدم وجريمة هدم البناء بدون تصريح من السلطة القائمة على شئون التنظيم . قوام الفعل المسمى المكون لهما واحد وإن تميزت كل منهما بعناصر مختلفة . توافر أركان جريمة هدم بناء بغير تصريح من لجنة تنظيم أعمال الهدم يقتضى طبقا للمادة ٥ من القانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ قيام جريمة هدم البناء بغير ترخيص من السلطة المختصة بشئون التنظيم . على المحكمة الفصل فى الدعوى على هذا الأساس . استئناف الطاعن للحكم الابتدائى الصادر بادانته عن الجريمة على أساس



الصفحة	القاعدة	
٣٩٣	١٤٨٣	<p>التعديل الذي أجرته محكمة أول درجة يفيد علمه بهذا التعديل ولو اقتصر وصف النيابة على تهمة الهدم بغير ترخيص .</p> <p>( الطعن رقم ٩٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥ ) ... ..</p> <p>٨ — توافر عدم القابلية للتجربة بين الجرائم لوحدة المشروع الجنائي . بالاضافة إلى وحدة الغاية . يوجب أعمال المادة ٣٢ عقوبات .</p>
٤٢٢	١٤٨٨	<p>( الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٢ ) ... ..</p> <p>٩ — تحديد عقوبة الجريمة الأشد . يكون بتقدير القانون لها . لا حسبما يقدره القاضي .</p>
٤٢٢	١٤٨٨	<p>( الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦ ) ... ..</p> <p>١٠ — إدانة المتهم بجريمة التعدي على أحد الموظفين القائمين على تنفيذ قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . باعتبارها الجريمة الأشد عملاً بالمادة ٣٢ عقوبات . معاقبة المتهم بالحبس إعمالاً للمادة ١٧ عقوبات . مع إغفال توقيع عقوبة الغرامة لهذه الجريمة . خطأ يوجب النقض والتصحيح . حق محكمة النقض في وقف تنفيذ العقوبة في حالة التصحيح . مثال لوقف تنفيذ عقوبة الغرامة .</p>
٤٢٢	١٤٨٨	<p>( الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦ ) ... ..</p> <p>١١ — قيام النيابة بتحقيق واقعة جلب مخدر لا يتوقف على صدور إذن مدير الجمارك ولو اقترنت بجريمة من جرائم التهريب الجمركي . تأصيل ذلك .</p>
٥٥٩	٢٤١١٥	<p>( الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ ) ... ..</p> <p>١٢ — عقوبة جريمة إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص هي الحبس وجوبا . الفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ عقوبات . عقوبة قيادة سيارة بحالة تعرض الأشخاص والأموال للخطر الغرامة التي</p>

الصفحة	الرقم	المرجع
		تقل عن ١٥ قرشا ولا تزيد على مائة قرش والحبس مدة لا تزيد على أسبوع أو إحدى هاتين العقوبتين . المادة ٨٨ من القانون ٤٤٩ سنة ١٩٥٥ بشأن المرور .
		إعمال المادة ١/٣٢ عقوبات والقضاء بعقوبة واحدة عن الجريمتين يقتضى الحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما . إكتفاء الحكم الاستثنائي بتفريم المتهم عشرين جنيها . خطأ فى تطبيق القانون . وجوب نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه على ما قضى به الحكم المستأنف من حبس المتهم شهرا طالما أنه هو المستأنف وحده .
٦٢٨	٢٤١٢٩	(الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/١٣) ... ..
		١٣ — مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات ؟ تقدير الارتباط بين الجرائم . موضوعي . إلا أن الخطأ فيه يعد من الأخطاء القانونية التي تقتضى تدخل محكمة النقض لإزالة حكم القانون على وجهه الصحيح . تحقق معنى الارتباط بين جريمتي إقامة جهاز أشعة واستعمال الإشعاعات المؤينة قبل الحصول على ترخيص بذلك . بجانب الحكم المطعون فيه هذا النظر خطأ فى تطبيق القانون يجيز لمحكمة النقض نقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها .
٧٠٦	٢٤١٤٦	(الطعان رقم ٣٨٥ و ٤٢٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٤) ... ..
		١٤ — مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات . تقدير توافره موضوعي . توقيع الحكم عقوبة مستقلة عن كل من جريمتي مخالفة شروط المراقبة وإحراز المواد المخدرة لتخلف شروط المادة ٢/٣٢ بينهما . سائق .
١٢٢٣	٢٤١٣	(الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٢٠) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		١٥ — جريمتا ممارسة حرفة عربجي بدون رخصة وعدم قيد البيانات المقررة عن عربات النقل والصندوق. لا ارتباط بينهما وبين جريمتي التسبب بغير عمد في حصول حادث لإحدى وسائل النقل البرية والتسبب خطأ في إصابة شخص. إعمال حكم المادة ٣٢/٢ عقوبات خطأ في تطبيق القانون يستوجب النقض والتصحيح.
١١١٧	٣٤٢٢٩	( الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٢ ) ... ..
		١٦ — مناط تطبيق المادة ٣٢/٢ عقوبات نشوء الجرائم المسندة إلى المتهم عن فعل واحد ووقوعها لغرض واحد وارتباطها ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة. تقدير قيام الارتباط موضوعي. إيراد الحكم وقائع الدعوى بما لا يتفق قانونا مع ما انتهى إليه من قيام الارتباط بينها. من الأخطاء القانونية في تكييف علاقة الارتباط التي تستوجب تدخل محكمة النقض.
١١١٧	٣٤٢٢٩	( الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٢ ) ... ..
		١٧ — المادة ٣٠ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ قصرها حق الطعن بالنقض على الأحكام النهائية في الجنايات والجناح دون المخالفات. إلا ما كان منها مرتبطا بها.
١١٦٧	٣٤٢٣٨	( الطعن رقم ١٠٠٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٩ ) ... ..
		١٨ — انتظام جريمتي الضرب المفضي إلى الموت والضرب البسيط في خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض. انطباق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات. وجوب الحكم بعقوبة الجريمة الأشد وحدها.
		قضاء الحكم بعقوبة مستقلة عن كل من الجريمتين وجوب نقض الحكم جزئيا وتصحيحه بإلغاء العقوبة عن الجريمة الأخف.
١٢٣٦	٣٤٢٥١	المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩. ( الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦ ) ... ..



المفصلة	القاعدة	
		<p>راجع : عقوبة . "عقوبة الجرائم المرتبطة" .  ( القواعد أرقام ١٧٩ ، ٢٠٣ ، ٢١٩ ، ٢٢٩ بأصحائف أرقام  ٨١٣ و ٩٧٢ و ١٠٥٣ و ١١١٧ ع ٣ ) .</p> <p>و "العقوبة المبررة" .  ( للقاعدة رقم ٢٥٩ بالصحيفة رقم ١٢٧٣ ع ٣ )</p> <p><b>أسباب الإباحة وموانع العقاب</b></p> <p>١ - أسباب الإباحة :</p> <p>" استعمال حق مقرر بمقتضى القانون " .</p> <p>جريمة الإلتلاف المنصوص عليها في المادة ٣٦١ عقوبات .  عمديه . تحقق القصد الجنائي فيها بتعمد الجاني ارتكاب الفعل  كما حدده القانون واتجاه إرادته إلى إحداث الإلتلاف أو التخریب  وعلمه بأنه يحدثه بغير حق .</p> <p>تدليل الحكم على انتفاء علم المتهم بأنه كان غير محق فيما أحدثه  من إلتلاف بباب حظيرة وأنه إنما يدخل في نطاق حقه في مباشرة  الانتفاع . ينتفى به عنصر القصد الجنائي .</p> <p>( الطعن رقم ٤١٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/١١ ) .. .. ١٩٣ ع ٣ ٩٣٥</p> <p>" طاعة المرءوس لأمر رئيسه " .</p> <p>المادة ٦٣ عقوبات . اقتصار أحكامها على الموظف العام .  لا يستفيد منها سواه وإن كانت العلاقة بينه وبين مصدر الأمر  تقتضى عليه طاعته .</p> <p>( الطعن رقم ١٣٢١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢١ ) .. .. ١٤١٨ ع ٧٨</p> <p>" عمل الطبيب " .</p> <p>إباحة عمل الطبيب . شرطها مطابقة ما يجزبه للأصول  العلمية المقررة . التفريط في إتباع هذه الأصول أو مخالفتها يوفر  المسئولية الجنائية .</p> <p>( الطعن رقم ١٥٦٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١١ ) .. .. ١٤٤٠ ع ١٨٠</p>

الصفحة	القاعدة	
		”الدفاع الشرعى“
		١ - تقدير الوقائع التى يستتبع منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها . موضوعى بشرط سلامة الاستدلال . أمثلة .
٣٨٨	١٤٨٢	(الظعن رقم ٩٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥) .. .. .
٥٧٥	٢٤١١٨	(والظعن رقم ٢٣٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) .. .. .
١٠١٣	٣٤٢١١	(والظعن رقم ٨٠٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٨) .. .. .
١٢٩٢	٣٤٢٦٣	(والظعن رقم ١١٥٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٣٠) .. .. .
١٣٠٦	٣٤٢٦٦	(والظعن رقم ١١٥٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٣١) .. .. .
		٢ - إثبات الحكم المطعون فيه فى حق الطاعنين توافر سبق الإصرار . ينتفى معه حتما موجب الدفاع الشرعى . تعليل ذلك .
١٠١٣	٣٤٢١١	(الظعن رقم ٨٠٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/١٨) .. .. .
		٣ - التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى . متى تلتزم المحكمة بالرد عليه . إذا كان جديا وصريحا ، أو تكون الواقعة كما أثبتتها الحكم ترشح لقيام هذه الحالة . مثال لدفاع غير جدى حول قيامها .
١٢٣٦	٣٤٢٥١	(الظعن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦) .. .. .
١٣٠٦	٣٤٢٦٦	(والظعن رقم ١١٥٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٣١) .. .. .
		(ب) موانع العقاب :
		١ - خطأ الحكم فى التسوية بين السيكوباتية ومرض الفصام فى قيام المسؤولية الجنائية . لا يعيبه . ما دام ما تزيد إليه من ذلك لم يكن له أثر فى منطقه أو فى النتيجة التى انتهى إليها من خلط الطاعن من الأمراض العقلية المؤثرة فى مسؤوليته أيا كانت مسمياتها .
٥٨٦	٢٤١٢٠	(الظعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) .. .. .

الصفحة	القاعدة	
		٢ — استدلال الحكم بأقوال الطاعن وتصرفاته بعد الحادث على سلامة قواه العقلية وقت وقوعه . استدلال سليم ما دام قد اتخذ منها قرينة يعزز بها التقرير الطبي من حالة الطاعن العقلية .
٥٨٦	٢٤٠	(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) ... ..
		٣ — إغفال الحكم الإشارة إلى سبق صدور قرار بإيداع الطاعن مستشفى الأمراض العقلية لا يعيبه . علة ذلك . الحكم لا يورد إلا ماله أثر في قضائه . في إغفال ذكر هذه الواقعة ما يدل على أنه لم ير في حدوثها ما يغير من عقيدته .
٥٨٦	٢٤٠	(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) ... ..
		٤ — مناط الإعفاء من العقاب لفقدان الجاني شعوره واختياره في عمله وقت ارتكاب الفعل . أن يكون سببه جنون أو عاهة في العقل دون غيرهما . المادة ٦٢ عقوبات . الإثارة والاستفزاز والغضب لا يتحقق بها الدفع بالجنون أو العاهة في العقل .
٦٣١	٢٤٠	(الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/١٣) ... ..
		٥ — الإثارة أو الاستفزاز والغضب لا تنفي نية القتل . لاتناقض بين قيام نية القتل وارتكابه تحت تأثير أي منها . هي أعتذار قضائية مخففة مرجع الأمر في تقديرها إلى محكمة الموضوع .
٦٣١	٢٤٠	(الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/١٣) ... ..
		٦ — تقدير حالة المتهم العقلية . موضوعي . على المحكمة حتى يكون قضاؤها سليما أن تعين خبيرا للبت في هذه الحالة



الصفحة	القاعدة	
٨٠١	٣٤١٦٦	وجودا وعدما أو أن تورد أسبابا سائغة لقضائها برفض طلب فخص حالة المتهم العقلية وإلا كان حكمها معيبا . (الطعن رقم ٥٩٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٠/١) ... ..
		٧ - مناط الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ؟ الفصل فيه من خصائص قاضي الموضوع . مادام يقيمه على ما ينتجه من عناصر الدعوى . مثال لتسبب معيب في رفض طلب الانتفاع بالإعفاء المقرر في المادة المذكورة . (الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٠/١٤) ... ..
٨٣٣	٣٤١٧٣	٨ - تقدير حالة المتهم العقلية ومدى تأثيرها على مسئوليته الجنائية . استقلال محكمة الموضوع بالفصل فيه مادامت أسبابها سائغة . عدم التزامها بنسب خبير في في الدعوى إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التي يتعذر عليها تقديرها . مثال لتسبب غير معيب . (الطعن رقم ٦٤١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٠/١٤) ... ..
٨٤٣	٣٤١٧٤	راجع أيضا : دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره" (القاعدة رقم ٢١٤ بالصحيفة رقم ١٠٣٢ ع ٣)
		استئناف
		التقرير به :
		١ - الطعن في الأحكام لا يجوز إلا من المحكوم عليهم دون غيرهم . تقرير والد المحكوم عليه بالطعن بالاستئناف بصفة أنه

الصفحة	القاعدة	
		المحكوم عليه . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول الاستئناف شكلا التقرير به من غير ذى صفة . صحيح في القانون . المادة ٢١١ مرافعات . (الطعن رقم ١٤٧٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١١) .. .. ١٤٣٦ ١٦٧
		ميعاده :
		٢ - ميعاد استئناف الحكم الحضورى الاعتبارى . لا يبدأ بالنسبة إلى المحكوم عليه إلا من تاريخ إعلانه به . ولو علم بصدوره من طريق آخر . المادة ٤٠٧ إجراءات . قضاء الحكم بعدم قبول استئناف المتهم للحكم الحضورى الاعتبارى شكلا محتسبا الميعاد من يوم صدور الحكم المستأنف على الرغم مما ثبت من مدوناته من أن المتهم لم يعلن بالحكم الا فى اليوم ذاته الذى قرر فيه بالاستئناف . خطأ فى تطبيق القانون . وجوب تقض الحكم وتصحيحه بالقضاء بقبول الاستئناف شكلا . والإحالة مادام هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن بحث موضوع الاستئناف . (الطعن رقم ١١٨٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١) .. .. ١٤٦ ٢٣ (والطعن رقم ١٣٣٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢١) (لم ينشر)
		٣ - ميعاد الاستئناف من النظام العام . جواز التمسك به فى أية حالة كانت عليها الدعوى . الدفع بشأنه لأول مرة أمام النقض . شرطه أن يكون مستندا الى وقائع أثبتتها الحكم وأن لا يقتضى تحقيقا موضوعيا . (الطعن رقم ١٣٣٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢١) .. .. ١٤٢٠ ٨٤
		٤ - وجود شهادة طبية بملف الدعوى تفيد مرض الطاعن لاتحمل تاريخا وغير معلاه فى الأوراق وغير مؤشر عليها من رئيس الهيئة أو كاتب الجلسة ولم يشر اليها الطاعن بجلسة المحاكمة .

الصفحة	القاعدة	
		لاوجه للنعي بها على المحكمة بأنها أسقطت النظر في عذر الطاعن في التقرير بالاستئناف بعد الميعاد.
١٦٤	١٤٣٥	(الطعن رقم ١٤٧١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٨) ... ..
		هـ - تقدير كفاية عذر المستأنف في عدم التقرير به في الميعاد . من حق قاضي الموضوع بغير معقب . مالم تكن علة رفض العذر غير سائغة . مثال لتسبيب سائغ .
١١٩	٣٤٢١٢	(الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/١٩) ... ..
		راجع أيضا : اعلان ( القاعدة رقم ٢٦١ بالصيغة رقم ١٢٨٣ ع ٣ )
		ما يجوز وما لا يجوز استئنافه من الأحكام :
		المادتان ٢٦٦ ، ٤٠٣ ، إجراءات . جواز استئناف المدعى بالحقوق المدنية للأحكام الصادرة في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب النهائي للقاضي الجزئي .
		عدم جواز استئنافه إذا كان التعويض المطالب به لا يربو على النصاب . عدم جواز الطعن بالنقض كذلك . علته : حيث ينغلق باب الطعن بالاستئناف . لا يجوز من باب أولى الطعن بالنقض
١١٥٧	٣٤٢٣٦	(الطعن رقم ٩٩٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٩) ... ..
		نظره والحكم فيه :
		١ - إثبات الحكم . في ديباجته . أن النيابة العامة استأنفت حكم أول درجة وطرح استئنافها مع استئناف الطاعنين . القضاء بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف .



الصفحة	القاعدة	
		مفاده أن المحكمة نظرت الاستئنافين معا وقضت برفضهما موضوعا . النعى بأنها أغفلت الفصل في استئناف النيابة العامة . في غير محله .
٥٤	١٤١٤	( الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١ ) .. .. .
		٢ - تخلف الطاعن عن حضور المعارضة الاستئنافية وحضور محام عنه أبدى عذر وقوع حادث للطاعن لم يمكنه من الحضور دون تقديمه لشهادة مرضية للتدليل على قيام العذر . التفتت المحكمة عنه وعدم إشارتها إليه . لا يعيب الحكم .
١٢٨٣	٣٤٢٦١	( الطعن رقم ١١٤٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٣٠ ) .. .. .
		عدم إضرار الطاعن بطعنه :
		الفقرة الثالثة من المادة ٤١٧ إجراءات . الاستئناف المرفوع من غير النيابة العامة . وجوب القضاء فيه بتأييد الحكم أو تعديله لمصلحة رافع الاستئناف . استئناف المحكوم عليه وحده للحكم بالحبس في مرقعة . قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم اختصاصها بحجة أن سوابقه تجعله عائدا في حكم المادتين ٥١ ، ٤٩ عقوبات . مخالف للقانون . وجوب النقض والإحالة لأن الخطأ حجب المحكمة عن نظر موضوع الاستئناف .
٤٩٠	٢٤١١٠	( الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٨ ) .. .. .
		نسبب الأحكام في الاستئناف :
		١ - إيراد الحكم الاستئنافي أسبابا مكملة لأسباب حكم محكمة أول درجة الذي اعتنقه . مقتضاه أخذه بتلك الأسباب فيما لا يتعارض مع الأسباب التي أضافها .
١٨٠	١٤٤٠	( الطعن رقم ١٥٦٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١١ ) .. .. .

٢ - تسجيل الحكم الابتدائي في صلبه تطبيق المواد التي طلبتها النيابة والتي بينها في صدر أسبابه . قضاء الحكم الاستئنافي بتأييده لأسبابه وإن خلا في صلبه من ذكر المواد التي طبقتها المحكمة . لا يعيبه . علة ذلك ؟ أخذه بأسباب الحكم الابتدائي فيه ما يتضمن بذاته المواد التي عوقب بها المتهم .

(الطن رقم ٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٤) .. .. ١٤٦٢ ٢٨٤

٣ - اشمال الحكم المطعون فيه على مقوماته المستقلة بذاتها مع قضائه بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف فيما قضى به من حبس يعصمه من البطلان الذي قد يشوب الحكم الأخير .

(الطن رقم ٥٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٨) .. .. ١٤٧٢ ٣٣١

راجع أيضا : نقض .

( القاعدة رقم ٨٣ بالصحيفة رقم ٣٩٣ ع ١ )

## إستجواب

الاستجواب في مرحلة التحقيق :

١ - الالتزام بدعوة محامي المتهم بجناية . إن وجد .  
لحضور الاستجواب أو المواجهة . مشروط بأن يكون المتهم قد أعلن اسم محاميه بتقرير في قلم كتاب المحكمة أو أمام مأمور السجن . المادة ١٢٤ إجراءات .

(الطن رقم ٢٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٥) .. .. ١٤٦٢ ٣٠٢

٢ - صحة استجواب المتهم في تحقيق النيابة . دون دعوة محاميه . مادام لم يعلن اسم المحامي سواء في محضر الاستجواب أو بتقرير في قلم الكتاب أو أمام مأمور السجن .

الصفحة	القاعدة	
		كون المحامي حضر مع المتهم في مرحلة سابقة . لا يغير من ذلك . مادام لم يتبع في الاعلان عن اسمه . الطريق الذي رسمه القانون .
٣٠٢	١٤٦٦	(الطن رقم ٢٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٥ ) .. ..
		٣ - تمسك الطاعن ببطلان استجوابه بمعرفة الشرطة . لا يجديده . طالما لا ينازع في سلامة اعترافه .
٦٠٢	٢٤١٢٢	(الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٦ ) .. ..
		٤ - المادة ٢٩ إجراءات . أجازتها لمأمور الضبط سؤال المتهم عن التهمة دون استجوابه تفصيلا . الاستجواب المحظور عليه . تعريفه .
		إثبات الضابط في محضر ضبط الواقعة سؤال المتهمات إثر الضبط . اعترافهن بممارسة الدعارة . إثباته هذا الاعتراف في محضره . لا تريب عليه ولا بطلان في سؤاله للمتهمات عن التهمة المسندة إليهن أو في إثبات ذلك الإقرار الذي أدلين به .
١٠٥٣	٣٤٢١٩	(الطن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥ ) .. ..
		٥ - الدفع ببطلان محضر الضبط نخلوه عن مواجهة الطاعنة بباقي المتهمات . دفع ظاهر البطلان لا تلتزم المحكمة بالرد عليه .
		علة ذلك : المواجهة كاستجواب من إجراءات التحقيق المحظور على مأمور الضبط اتخاذها .
١٠٥٣	٣٤٢١٩	(الطن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥ ) .. ..



القاعدة الصفحة

## الاستجواب في مرحلة المحاكمة :

الاستجواب المحظور في مرحلة المحاكمة . تعريفه .  
متى يصح : حظره مقرر لمصلحة المتهم . له التنازل عنه صراحة  
أو ضمنا . عدم اعترافه على الأسئلة التي وجهت إليه وإجابته  
عليها . مفاده التنازل .

مثال لإستيضاح مما لا يندرج في مفهوم الاستجواب المحظور

(الطعن رقم ١١٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦) .. .. ١٤٨٩ ٤٢٧

## استدلال

١ - عدم تجرد مأمور الضبط القضائي من صفته في غير  
أوقات العمل الرسمية . بقاء أهليته لمباشرة الأعمال التي ناطه  
بها القانون قائمة . ولو كان في أجازة أو عطلة رسمية . ما لم  
يوقف عن عمله أو يمنح أجازة اجبارية .

(الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٠) .. .. ٣٤٢١٣ ١٠٢٣

٢ - حق مأمور الضبط القضائي في القبض في حالات التلبس  
بالجنح . عليه تحرير محضر بالإجراءات .  
قبض المأمور على المتهم متلبسا بجنحة مخالفة شروط المراقبة  
وتحريره محضرا بذلك . صحيح . قيامه بهذه الإجراءات خلال  
فترة راحته . لا يقدر في صحتها .

(الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٠) .. .. ٣٤٢١٣ ١٠٢٣

راجع أيضا : إثبات .

(القاعدة رقم ١٠٧ بالصحيفة رقم ٥٢٥ ع ٢)

وأحداث .

(القاعدة رقم ١٣١ بالصحيفة رقم ٦٣٩ ع ٢)

الصفحة	القاعدة
	<p>وتفتيش</p> <p>( القاعدتان رقما ٤٩٧ و٤٩٨ بالصحيفتين رقمي ٢٧ و١٤٢٢٣ )</p> <p>ومأمورو الضبط القضائي</p> <p>( القاعدة رقم ٢٠٣ بالصحيفة رقم ٩٧٢ ع ٣٤ )</p> <p>ومحكمة الموضوع .</p> <p>( القاعدة رقم ١٩٠ بالصحيفة رقم ٩٢٢ ع ٣٤ )</p> <p>إستعمال مخروء</p> <p>راجع : تزوير</p> <p>( القاعدة رقم ١٨٥ بالصحيفة رقم ٨٩٧ ع ٣٤ )</p> <p>إستيراد</p> <p>١ - اقامة الدعوى عن تهمة التهريب الجمركي بناء على طلب مدير الجمر ك دون الجريمة الاستيرادية التي كونتها الواقعة ذاتها استجابة لقرار مدير عام الاستيراد في شأنها بالاكتفاء بمصادرة المضبوطات اداريا . اعتبار هذا القرار سحبا للاذن برفع الدعوى والقضاء بهدم جواز رفعها عن الجريمة الجمركية . خطأ في تطبيق القانون حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى . وجوب النقض والإحالة .</p> <p>(العلم رقم ١٥٠٩ لسنة ٤٢ ق - مجلة ١٩٧٣/٢/١٢) ... .. ١٤٤٣ ٢٠١</p> <p>٢ - مناط الارتباط . رهن يكون الجرائم المرتبطة قائمة لم يجر على إحداها حكم من الأحكام المعفية من العقاب أو المسؤولية .</p>

الصفحة	القاعدة	
		قيام الارتباط بين جريمة التهريب الجمركي والاستيراد . لا يوجب انقضاء الدعوى الجنائية عن أى منهما تبعاً لانقضائها بالنسبة للأخرى . ولا يقتضى انسحاب أثر التصالح فى واحدة منهما الى الأخرى .

(الطعن رقم ١٥٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٢) ... .. ١٤٤٣ ع ٢٠١

## إستيلاء على مال للدولة

١ — العقاب على جريمة الاستيلاء بغير حق على مال مملوك  
للدولة أو لإحدى الهيئات العامة . شموله جميع فئات العاملين  
فى الحكومة والجهات التابعة لها فعلاً والمصلحة بها حكماً .  
أياً كانت درجة الموظف أو من فى حكمه . وأياً كان نوع  
العمل المكلف به . الخفير فى شركة تابعة للقطاع العام . اعتباره  
فى حكم الموظفين العموميين . ولو كان عقده محدد المدة .

(الطعن رقم ٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨) ... .. ١٤٤١ ع ٢٧٨

٢ — المادة ٢٧ عقوبات . مساواتها بين الجريمة التامة  
والشروع فى وجوب الحكم بالعزل مدة لا تقل عن مدة الحبس  
المقضى بها .

إدانة المتهم بجريمة الشروع فى الاستيلاء بغير حق على مال  
للدولة . معاملته بالرأفة ومعاقبته بالحبس دون العزل . خطأ  
فى تطبيق القانون . وجوب نقضه وتصحيحه .

(الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨) ... .. ١٤٤١ ع ٢٧٨

## اشتباه

الجزاء الجنائى المنصوص عليه فى المادة ٢٨/٢ و ٣ مكرر  
من قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . هو تدبير



الصفحة	القاعدة	
		وقائى رتبه القانون لفئة خاصة من الجناة . ليس من العقوبات السالبة أو المقيدة للحرية المنصوص عليها فى القانون .
		وجوب إيداع الكفالة المنصوص عليها فى المادة ٣٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ عند الطعن بالنقض فى الحكم القاضى بهذه التدابير . تخلف الإيداع يوجب الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .
٩٥٨	٣٤١٩٩	( الطعن رقم ٦٢٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/١٢ ) .. ..
		راجع أيضا : مراقبة
		( القاعدة رقم ٢١٣ : بالمصحفة رقم ١٠٢٣ ع ٣ )
		<b>إشتراك</b>
		١ — إسناد الحكم فى إدانة الطاعن الثانى بالإشتراك مع الأول فى الاختلاس . إلى تقريرى لجنتي الجرد دون إيراد مخوى ما استدل به منهما . ورغم خلو التقريرين وأقوال أعضاء اللجنتين مما يدحض دفاع الطاعن الثانى بأن الأدوات المضبوطة بسيارته ليست من الأصناف التى كانت فى عهدة الأول . قصور .
		لا يبنى فى ذلك ما ذكرته المحكمة من أدلة أخرى . إذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة .
١١٤	١٤٢٧	( الطعن رقم ١٤٢٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٢٩ ) .. ..
		٢ — مجرد إثبات سبق الإصرار على المتهمين . يلزم عنه الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن لم يقارف بنفسه الجريمة من المصرين عليها .
		عدم التزام المحكمة ببيان وقائع خاصة لإثبات الاتفاق على ما بيته مما يفيد سبق الإصرار .

الصفحة	الفاصلة	
		إثبات الحكم تصميم المتهمين ومن بينهم الطاعن ، على قتل المجنى عليه بما يرتب تضامنا في المسؤولية . كفايته لمؤاخذة الطاعن بوصفه فاعلا أصليا . سواء كان الفعل الذي قارفه محددا بالذات أم غير محدد . وبصرف النظر عن مساهمة هذا الفعل في النتيجة .
١٢٧	١٤٨٩	( الطعن رقم ١١٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦ ) .. ..
		٣ — الاشتراك بطريق الاتفاق يكون باتحاد نية أطرافه على الفعل المتفق عليه . من حق القاضي الاستدلال عليه بالاستنتاج والفرائن .
٦٧٨	٢٤١٤١	( الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨ ) .. ..
١٠٤٧	٣٤٢١٨	( والطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥ ) .. ..
		٤ — التدليل على حصول الاشتراك بالاتفاق بأدلة محسوسة لا يلزم . كفاية استخلاص حصوله من وقائع الدعوى وملايساتها
١٠٤٧	٣٤٢١٨	( الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥ ) .. ..
١٠٩٨	٣٤٣٢٥	( الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٢ ) .. ..
		٥ — مناط اعتبار الجاني فاعلا أصليا في جريمة الضرب المحدث عاهة أن يكون قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه وباشره معه . ولو لم يكن هو محدث الضربة التي سببت العاهة . مثال انتفاء الجدوى من النعي على الحكم مساءلته الطاعن بصفته فاعلا أصليا مع غيره ما دامت عقوبة الشريك هي بذاتها المقررة للفاعل الأصلي .
١١٥٠	٣٤٢٣٥	( الطعن رقم ٧٦٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٤ ) .. ..

الصفحة	القائمة	أشعة
		راجع : طب .
		إصابات خطأ
		١ - كفاية توافر صورة واحدة من صور الخطأ الواردة في المادة ٢٤٤ عقوبات للعقاب على جريمة الإصابة الخطأ .
١٨٠	١٤٤٠	(الطن رقم ١٥٦٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١١) .. ..
		٢ - إباحة عمل الطبيب . شرطها مطابقة ما يجريه للأصول العلمية المقررة . التفريط في اتباع هذه الأصول أو مخالفتها يوفر المسؤولية الجنائية .
١٨٠	١٤٤٠	(الطن رقم ١٥٦٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١١) .. ..
		٣ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية الجنائية والمدنية . مثال في إجراء جراحة في العينين معا في وقت واحد انتهت بفقد الإبصار .
١٨٠	١٤٤٠	(الطن رقم ١٥٦٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١١) .. ..
		٤ - استظهار الحكم خطأ الطبيب ورابطة السببية بينه وبين النتيجة بإفقاد المحنى عليه إبصار كلتا عينيه من واقع التقارير الفنية . يسوغ به التدليل على توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر .
١٨٠	١٤٤٠	(الطن رقم ١٥٦٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١١) .. ..
		٥ - تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية الجنائية والمدنية . موضوعي . مثال لتسبب سائق على توافره في جريمة إصابات خطأ .
٥٢٢	١١٤٢	(الطن رقم ١٦٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		٦ - عقوبة جريمة إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص هي الحبس وجوبا . الفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ عقوبات . عقوبة قيادة سيارة بحالة تعرض الأشخاص والأموال للخطر الغرامة التي تقل عن ١٥ قرشا ولا تزيد على مائة قرش والحبس مدة لا تزيد على أسبوع أو إحدى هاتين العقوبتين . المادة ٨٨ من القانون ٤٤٩ سنة ١٩٥٥ بشأن المرور .
		إعمال المادة ٣٢/١ عقوبات والقضاء بعقوبة واحدة عن الجريمتين يقتضى الحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما . اكتفاء الحكم الاستثنائي بتغريم المتهم عشرين جنيا . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه على ما قضى به الحكم المستأنف من حبس المتهم شهرا طالما أنه هو المستأنف وحده .
٦٢٨	٢٤١٢٩	(الطن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٧٣) ... ..
		٧ - خلو الحكم من بيان إصابات المجنى عليهم وإغفاله إيراد مؤدى التقارير الطبية الموقعة عليهم وكذلك التدليل على قيام رابطة السببية بين إصابة أحدهم ووفاته استنادا إلى دليل قتي . قصور .
٩١٢	٣٤١٨٨	(الطن رقم ٧٠٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٤/١١/١٩٧٣) ... ..
		٨ - المطالبة بتعويض مؤقت لتصاعد الضرر . الحكم بالتعويض كاملا رغم عدم استقرار عنصر الضرر بما لا يتيسر معه تحديد مقدار التعويض . خطأ .
١٠٩٣	٣٤٢٢٤	(الطن رقم ١٦٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢/١٢/١٩٧٣) ... ..
		٩ - السرقة التي تصلح أساسا للمساءلة الجنائية في جريمتي القتل والإصابة الخطأ . تعريفها . تقدير ثوابرها . تستقل به محكمة الموضوع .
١٢١٣	٣٤٢٤٦	(الطن رقم ١٠١٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٠/١٢/١٩٧٣) ... ..

الصفحة	القائمة
	١٠ - الخطأ الموجب للمسئولية الجنائية أو المدنية وتوافر رابطة السببية بينه وبين الضرر . تقدرها محكمة الموضوع . استخلاص المحكمة أنه لولا خطأ المتهم لما وقع الضرر . كفايته لتوافر السببية . (الطن رقم ١٠١٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠) ... .. ٣٤٦٦ ١٢١٣
	١١ - الخطأ المشترك . لا ينفي المسؤولية الجنائية . (الطن رقم ١٠١٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠) ... .. ٣٤٦٦ ١٢١٣

## إعانة جان على الفرار

	المادة ١٤٥ عقوبات . القصد منها العقاب على أفعال إعانة الجاني على الفرار لم تكن معاقبا عليها من قبل . عبارة . " إخفاء أدلة الجريمة " الواردة فيها لا تنطبق على حالات الإخفاء المقرر لها عقاب خاص . ومنها جناية المادة ١٢٧ مكرر أ عقوبات . (الطن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٣) ... .. ٣٤٦٧ ١٣١٠
--	--

## إعتراف

راجع : إثبات " اعتراف " .

## إعدام

	الحكم الصادر بالإعدام . ما يلزم من تسبیب لإقراره . (الطن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٩) ... .. ٣٤٦٠ ١٤٧٦
--	---

## إعلان

١ — إعادة الدعوى للمرافعة بعد حجزها للحكم . يوجب دعوة الخصوم للاتصال بها . ما لم يكن قد ثبت حضورهم وقت النطق بالقرار .

وجوب تمام الدعوة بإعلان الخصوم وفق أحكام القانون .  
مثال في معارضة .

(الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢) ... .. ٢٤٩٦ ٤٦٨

٢ — إعلان المعارض بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل إقامته . إعلانه لجهة الإدارة لا يصح . توجيه الإعلان إلى الطاعن بمكتبته الذي تبين أنه تركه ثم إعلانه لجهة الإدارة لما لم يستدل عليه باطل . قضاء الحكم بناء على هذا الإعلان في موضوع المعارضة برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه باطل . وجوب النقض والإحالة .

(الطعن رقم ١٦١٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٨) ... .. ٢٤١٠٠ ٤٨٨

٣ — المدة المسقطة للدعوى الجنائية . انقطاعها بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة التي تتم في الدعوى متى صدر من السلطة المنوط بها اتخاذها .

إقامة وكيل النيابة الدعوى على موظف عام . إعلانه بالخضور بالجلسة وحضوره وصدور حكم بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة . كلها إجراءات قاطعة للتقادم .

(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٦) ... .. ٢٤١٠٧ ٥١٦

٤ — الميعاد المحدد للتقرير بالطعن بالنقض وإيداع الأسباب لا يضاف إليه ميعاد مسافة . أساس ذلك . ميعاد المسافة .



الصفحة	القاعدة	
		عدم منحه إلا حيث يوجب القانون حصول إعلان يبدأ من تاريخه سريان ميعاد الطعن . قانون المرافعات . متى يرجع إليه ؟ (الظن رقم ١٨٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١٦) ... ..
٥٢٢	٢٤١٠٨	٥ - المادة ٣٨٤ إجراءات . لمحكمة الجنايات الحكم على المتهم في غيبته بعد إعلانه إعلاناً قانونياً بالجلسة المحددة لنظر دعواه . عدم استدلال رجال الإدارة على المتهم ولا على محل إقامته . صحة إعلانه في مواجهة النيابة . المادة ٢٣٤ إجراءات . (الظن رقم ١٠٤٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٢) ... ..
٥٣٨	٢٤١١١	٦ - وجوب إعلان المعارض لشخصه أو في موطنه . مكان العمل ليس موطناً يجوز إعلان المعارض فيه . مثال . (الظن رقم ٧٤٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/١٢) ... ..
٩٦١	٢٤٢٠٠	٧ - تقرير الطاعن بالاستئناف بنفسه وتوقيعه بامضائه على تقرير الاستئناف بما يفيد علمه بالجلسة المحددة لنظر استئنافه يقوم مقام الإعلان . (الظن رقم ١١٤٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٣٠) ... ..
١٢٨٣	٢٤٢٦١	راجع أيضاً : استئناف . (القاعدة رقم ٦ بالصيغة رقم ٢٣ ع ١)
<b>إغتصاب أنثى</b>		
راجع : حكم . (القاعدة رقم ٢٠٩ بالصيغة رقم ١٠٠٣ ع ٧)		
<b>أغذية</b>		
راجع : مصادرة . (القاعدة رقم ٢٥٢ بالصيغة رقم ١٢٤٢ ع ٣)		

ووصف التهمة .

(القاعدة رقم ٢٥٢ بالصحيفة رقم ١٤٢٢ ع ٣)

## إكراه

الدفع ببطلان الاعتراف . جوهرى . على المحكمة مناقشته  
والرد عليه . سواء وقع الإكراه على المتهم المعترف أو على غيره  
من المتهمين . ما دام الحكم حول على هذا الاعتراف فى الإدانة .  
فعود الحكم عن تحقيق دفع المتهمين بأن اعتراف بعضهم كان  
نتيجة إكراه أدبى تمثل فى مباشرة التحقيق بالمباحث العامة ،  
وإكراه مادى . قصور يعيب الحكم . لا يغنى عنه ما ذكره  
الحكم من أدلة أخرى .

(الطن رقم ٩٤٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/١٢) ... ٣٠٨ ع ٣ ٩٩٩

راجع أيضا : إثبات .

(القاعدتان رقم ٤١ و ٦٦ بالصحيفتين رقمى ٥٤ و ٣٠٢ ع ١)

وهتك عرض .

(القاعدة رقم ٣٤ بالصحيفة رقم ١٥٨ ع ١)

## ألبان

راجع : غش .

(القاعدة رقم ١٥ بالصحيفة رقم ٦١ ع ١) .

## أمر إحالة

المادة ٣٠٧ إجراءات . مقتضاها محاكمة المتهم عن التهمة  
الواردة فى طلب التكليف بالحضور . مغايرة التهمة للواقعة التى  
تضمنتها الأوراق ولم ترفع عنها الدعوى - لا يجوز للمحكمة

الصفحة	القاعدة	
٩٩	١٤٢٤	<p>الاستثنائية توجيه التهمة عنها . وجوب نقض الحكم وتبرئة المتهم إعمالاً للفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ .</p> <p>(الطعن رقم ١٣٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٢٨) ... ..</p> <p><b>أمر بالأوجه</b></p> <p>١ — قوة الأمر المقضى أمام المحاكم الجنائية أو المدنية لا تكون إلا للأحكام النهائية . بعد صيرورتها باتة متى توافرت شرائطها القانونية . الأمر الصادر من النيابة بعدم وجود وجه في الجريمة المبلغ عنها لا حجية له أمام المحكمة الجنائية في دعوى البلاغ الكاذب عن هذه الجريمة .</p> <p>(الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٧) ... ..</p> <p>٢ — السجون المركزية تجرى عليها أحكام لوائح السجن ونظامه . لضابط السجن وحراسه حق تفتيش أى مسجون فى أى وقت وتفتيش ملابسه وأمتعته وغرفته وضبط ما قد يحوزه أو يحوزه من ممنوعات .</p> <p>إبقاء الأمر الصادر من مستشار الإحالة بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية . على بطلان التفتيش الحاصل من رئيس وحدة مباحث قسم الدق المشرف على سجن القسم لأحد الزلاء به . خطأ فى تطبيق القانون .</p> <p>(الطعن رقم ٤٣٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٤) ... ..</p> <p>٣ — استلزام القانون . اشتغال الأمر الصادر بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية سواء من قاضى التحقيق أو النيابة العامة أو مستشار الإحالة . على الأسباب التى بنى عليها . عدم تطلبه ذلك عند إصدار مستشار الإحالة أمره بتأييد أمر قاضى التحقيق أو النيابة العامة بالأوجه لإقامة الدعوى فى الاستئناف المرفوع إليه عنه .</p> <p>(الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١١) ... ..</p>
٦٥٣	٢٤١٣٤	
٧١٩	٢٤١٤٨	
٧٣٩	٢٤١٥٤	



## امتناع عن تسليم أموال القاصر

الصفحة	القاعدة
	<p><b>امتناع عن تسليم أموال القاصر</b></p> <p>جرمة الامتناع عن تسليم أموال القاصر . مناط التأثيم فيها :</p> <p>امتناع الوصى بقصد الإساءة عن تسليم أموال القاصر كلها أو بعضها لتدخل عمله في الوصاية . المادة ٨٨ من القانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ .</p> <p>دفع الطاعن التهمة بأنه ليست لديه أموال للقصر امتنع عن تسليمها للوصى الجديد . وتقديمه إقرارا من الأخير يؤكد ذلك .</p> <p>دفاع جوهرى لإتصاله بتحديد مسئوليته الجعائية وجوب تناوله إستقلالا . مخالفة ذلك . قصور .</p> <p>(الطن رقم ٢٦٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٧) .. .. ١٢٦ ع ٢٦٧</p>



الصفحة	القاعدة	
		٤ - فساد الأمر المطعون عليه في تفسيره لمدلول عبارة وردت بالتقرير الطبي الشرعي . لا ينال من سلامته . مادام أن ما أورده في هذا الشأن إنما كان بعد أن استوفى تدليله على عدم الاطمئنان إلى كفاية الأدلة المطروحة في الدعوى ، وكان ما فسد استدلاله لا أثر له على منطقته أو النتيجة التي انتهى إليها .
٧٣٩	٢٤١٥٤	(الظن رقم ٤٤١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١١) ... ..
		٥ - عدم التزام الأمر المطعون عليه بأن يورد أو يرد على دفاع موضوعي ظاهر البطلان وبعيد عن محجة الصواب .
٧٣٩	٢٤١٥٤	(الظن رقم ٤٤١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١١) ... ..
		٦ - النعى على الأمر المطعون عليه بوجود نقص في بعض نقاط التحقيق . غير مقبول . مادامت الطاعنة لم تطلب أمام مستشار الإحالة إجراء تحقيق معين ولم ير هو من جانبه محلاً لإجراء تحقيق تكيلي .
٧٣٩	٢٤١٥٤	(الظن رقم ٤٤١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١١) ... ..
		٧ - العبرة في تحديد طبيعة أمر الحفظ الصادر من النيابة العامة هي بحقيقة الواقع . أمر الحفظ الصادر من النيابة . بعد التحقيق هو أمر بالالوجه لإقامة الدعوى .
٨٥٧	٢٤٢٢٢	(الظن رقم ٨٠١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٦) ... ..
		٨ - الأمر الصادر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية . من قاضي التحقيق أو النيابة العامة أو مستشار الإحالة بداءة . وجوب اشتماله على الأسباب التي بنى عليها .
		عدم اقتضاء القانون تسبيب الأمر الصادر من مستشار الإحالة أو من غرفة المشورة بتأييد القرار الصادر بأن لا وجه لإقامة الدعوى .



الصفحة	القاعدة	
		إعتبار ما يورده أيهما من أسباب مكملا لأسباب الأمر المطعون فيه . وجوب النظر إلى أسبابهما معا كوحدة واحدة .
٨٥٧	٣٤٢٢٢	(الطعن رقم ٨٠١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٢٦) ... ..
		٩ — طعن النيابة في الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية . وجوب توقيع أسبابه من النائب العام أو المحامي العام المختص . جواز توكيل أيهما أحد أعوانه مقصور على التقرير بالطعن . المادة ١٩٣ إجراءات .
		خلو الأوراق مما يفيد إقرار النائب العام أو المحامي العام المختص بأسباب الطعن الموقعة من رئيس النيابة . أثره : عدم قبول الطعن شكلا لانتفاء الصفة .
٩٧٨	٣٤٢٤٣	(الطعن رقم ٩٩٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠) ... ..
		٩ — المادة ٢١٣ إجراءات . الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية طبقا للمادة ٣٠٩ بعد التحقيق بمعرفتها أو بناء على إنتدابها لا يمنع العودة إلى التحقيق إذا ظهرت أدلة جديدة طبقا للمادة ١٩٧ وقبل انتهاء مدة سقوط الدعوى الجنائية . الدليل الجديد . قوامه أن يلتقي به المحقق لأول مرة بعد التقرير في الدعوى بأن لا وجه لإقامتها . قيد الأوراق برقم عوارض بالنسبة لوفاة أحد المجني عليهما وحفظها بعد انتداب من النيابة إلى مفقش الصحة لتوقيع الكشف الطبي . أمر الحفظ في حقيقته أمر بعدم وجود وجه . تحرير محضر يعد ذلك من الواقعة بالنسبة لمجني عليه آخر سئل فيه آخرون يعد أدلة جديدة لم تكن قد عرضت عند إصدار الأمر السابق . جواز العودة إلى التحقيق وإطلاق حق النيابة

الصفحة	القاعدة	
		في رفع الدعوى الجنائية بناء على ما ظهر من تلك الأدلة الجديدة .
١٢٢٣	٣٤٢٤٨	(الطعن رقم ٧٠٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦) .. ..
		راجع أيضا : ضرب "أفضى إلى الموت"
		( القاعدة رقم ٨٥ بالصحيفة رقم ١٤٤٠٨ )
		<b>أمر حفظ</b>
		الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق صدور أمر حفظ فيها من النيابة العامة هو دفع بقوة الشيء المحكوم فيه .
		شرطه أن تكون الواقعة محل المحاكمة هي بعينها الصادر فيها أمر الحفظ . مثال لواقعة سرقة وضرب أحدث عاهة تتحقق بينهما المغايرة التي ينتفى بها الدفع .
١١٥٠	٣٤٢٣٥	(الطعن رقم ٧٦٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٤) .. ..
		راجع أيضا : أمر بالألا وجه .
		( القاعدتان رقم ٢٢٢ و ٢٤٨ بالصحيفتين رقمي ١٠٧٩ ، ١٢٢٣ ع ٢ )
		<b>أمن دولة</b>
		جريمة الرشوة . اختصاص محكمة أمن الدولة بنظرها .
		خطأ الحكم في إثبات أن الدعوى أحيلت إلى المحكمة من مستشار الإحالة ، على خلاف الثابت بالأوراق من أنها أحيلت إلى محكمة أمن الدولة العليا من رئيس نيابة أمن الدولة ، وأن الهيئة التي نظرتها هي تلك المنوط بها نظر قضايا أمن الدولة . مؤدى ذلك : أن الحكم صادر من محكمة أمن الدولة العليا . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض .
٧٢٦	٢٤١٥٠	(الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١٠) .. ..

الصفحة

القاعدة

## أوراق رسمية

راجع : تزوير

## أوراق عرفية

راجع : تزوير

## إيجار أماكن

١ — لا جدوى من الطعن بعدم توافر أركان جريمة النصب إذا كان الحكم قد أوقع على الطاعن عقوبة الحبس لمدة شهر من جرمي النصب واقتضاء مقدم إيجار . علة ذلك ؟ العقوبة تدخل في حدود العقوبة المقررة للجريمة الأخيرة . المادتان ١٧ ، ٤٥٦ من القانون ٥٢ سنة ١٩٦٩

( الطعن رقم ١٥٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٧٣ ) .. .. ١٤٤٦ ٢١٤

٢ — التخالص اللاحق . لا تأثير له على قيام جريمة اقتضاء مقدم إيجار . التفات الحكم عن تحقيق صحة المخالصة لا يعيبه .

( الطعن رقم ١٥٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٧٣ ) .. .. ١٤٤٦ ٢١٤

راجع أيضا : قانون

( القاعدة رقم ١٤٢ بالصحيفة رقم ٦٨٤ ع ٢٤ )



( ب )

باعت . بذرة قطن . براءة اختراع . بطلان .  
بلاغ كاذب . بن . بناء

باعت

١ - المسؤولية الجنائية في جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات .  
عدم تأثرها بالسبب أو الباعث الذي من أجله أعطى الشيك .  
الوفاء بجزء من قيمة الشيك إلى المستفيد . لا أثر له على  
المسؤولية الجنائية . مادام المتهم لم يسترد الشيك من المستفيد .  
حقيقة سبب تحرير الشيك . لا أثر لها على طبيعته . مادام  
قد استوفى الشرائط القانونية لاعتباره شيكا .

٣٥٥ ١٤٧٦ ( الطعن رقم ٧٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/١٩ ) .. ..

٢ - الباعث . ليس من أركان الجريمة . عدم بيانه  
تفصيلاً أو الخطأ فيه أو ابتناؤه على الظن أو إغفاله كلية .  
لا يقدح في سلامة الحكم .

٤٢٧ ١٤٨٩ ( الطعن رقم ١١٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦ ) .. ..

بذرة قطن

المادة ٣١٠ إجراءات . ما أوجبه من بيانات يشتمل عليها  
كل حكم بالإدانة .

البيانات الواجب توافرها في الحكم بإدانة مدير معصرة عن  
جريمة تسليمه بذرة قطن من محلج بها نسبة عجز تزيد عن المسموح به  
المؤثمة بالمادتين ١٠٤٤، ١٠٤٦ من قانون الزراعة الصادر بالقانون  
رقم ٥٣ سنة ١٩٦٦ وقرار وزير الزراعة رقم ٨٩ سنة ١٩٦٧  
بشأن الرقابة على بذرة القطن المعدة للصناعة .

١٢٦٣/٢٤٢٥٧ ( الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٣ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		<p><b>براءة اختراع</b></p> <p>الحديد في الابتكار هو التطبيق الحديد لوسيلة صناعية ولو كانت مقورة من قبل .</p> <p>صدور براءة الاختراع لجهاز قبل ظهور الجهاز المقلد يضمنى على الأول الحماية القانونية لبراءة الاختراع .</p> <p>تسجيل الجهاز كنموذج صناعى ليس من شأنه أن يغير من الحماية التى يقررها القانون لبراءة الاختراع ولا يؤثر فى قيام جريمته المادة ٤٨ من القانون ١٣٢ سنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية .</p> <p>(الطن رقم ١١٩٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١١) ... .. ١٤٤٤ ٢٠٦</p>
		<p><b>بطلان</b></p> <p>١ - الأعمال الإجرائية تجرى على حكم الظاهر . عدم بطلانها من بعد . نزولا على ما يتكشف من أمر واقع . مثال فى إذن تفتيش .</p> <p>(الطن رقم ١٠٤١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١١) ... .. ١٤٤١ ١</p> <p>٢ - إقامة الدعوى الجنائية من لا يملك رفعها وعلى خلاف أحكام المادة ٦٣ اجراءات . اتصال المحكمة بهامعدوم قانونا . تعرضها لموضوعها يجعل حكمها معدوم الأثر . المحكمة الاستئنافية لا تملك التصدى لموضوع الدعوى . يتعين أن يقتصر حكمها على القضاء ببطلان الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى باعتبار باب المحاكمة موصد دونها .</p> <p>(الطن رقم ١١٩٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٧) ... .. ١٤٤٩ ٣٦</p> <p>٣ - وجوب اشمال الحكم على الأسباب التى بنى عليها وإلا كان باطلا . المادة ٣١ اجراءات . المراد بالتسبيب المعتبر .</p> <p>(الطن رقم ١٣٠٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٨) ... .. ١٤١٧ ٧٢</p>

الصفحة	القاعدة	
		٤ - تأشير قلم الكتاب على الشهادة السامية تحرير أسباب الحكم وإيداعها غير موقعة لا يغير بطلانه . علة ذلك .
٢١١	١٤٤٥	(الطعن رقم ١٥٥٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٨) ... ..
		٥ - تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه مادام استوفى أوضاعه الشكلية وبياناته الجوهرية .
٢٧٩	١٤٦١	(الطعن رقم ١١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٤) ... ..
		٦ - النعى على المحكمة الإستئنافية نظرها الدعوى بعد حكم ابتدائي غير موقع من القاضى مصدره لتفويتها إحدى درجات التقاضى على المنهم . غير سديد . الفقرة الأولى من المادة ٤١٩ إجراءات .
٢٧٩	١٤٦١	(الطعن رقم ١١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٤) ... ..
		٧ - محضر الجلسة يكمل الحكم فى خصوص بيانات الديباجة عدا التاريخ . ورود تاريخ إصدار الحكم فى مجزئه . لا يعيبه .
٢٨٤	١٤٦٢	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٤) ... ..
		٨ - خلو محاضر جلسات المحاكمة من بيان طلبات النيابة لا يبطلها .
٢٨٤	١٤٦٢	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٤) ... ..
		٩ - اشتغال الحكم المطعون فيه على مقوماته المستقلة بذاتها مع قضائه بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف فيما قضى به من حبس . يعصمه من البطلان الذى قد يشوب الحكم الأخير .
٢٣١	١٤٧٢	(الطعن رقم ٥٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١٨) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		١٠ - صدور الحكم باسم الأمة بدلا من اسم الشعب . لا بطلان .
٤٧	٢٤٩٧	(الظعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢) .. .. (والظعن رقم ٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/١٢) لم ينشر
٥١٦	٢٤١٠٧	(والظعن رقم ٨٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١٦) .. ..
		١١ - اشمال الحكم على ما يفيد بيان المحكمة التي أصدرته . كفايته بيانا لمكان عقدها . الأصل في الإجراءات الصحة .
٤٧١	٢٤٩٧	(الظعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢) .. ..
		١٢ - اشمال مدونات الحكم على ما يفيد حصول المداولة . كفايته . ما دام الطاعن لا يدعى عدم حصول المداولة .
٤٧١	٢٤٩٧	(الظعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢) .. ..
		١٣ - إعلان المعارض بمجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل إقامته . إعلانه بجهة الإدارة لا يصح . توجيه الإعلان إلى الطاعن بمكتبه الذي تبين أنه تركه . إعلانه لجهة الإدارة لما لم يستدل عليه باطل . قضاء الحكم بناء على هذا الإعلان في موضوع المعارضة برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه باطل . وجوب النقض والإحالة .
٤٨٨	٢٤١٠٠	(الظعن رقم ١٦١٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٨) .. ..
		١٤ - بطلان القبض . أثره : عدم التعويل في الإدانة على الدليل المترتب عليه أو المستمد منه .
		تقرير الصلة بين القبض الباطل وبين الدليل . يفصل فيه قاضى الموضوع بغير معقب . مثال في مواد مخدرة .
٥٠٦	٢٤١٠٥	(الظعن رقم ١٧٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٩) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		١٥ — ما بني على الباطل باطل . تصريح الحكم ببطلان الدلائل المستمد من العثور على فتات المخدر بجيب الطاعن . غير لازم . ما دام قد انتهى إلى إبطال مطلق القبض عليه وما تلاه واتصل به .
٥٠٦	٢٤١٠٥	( الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٩ ) .. .. .
		١٦ — بطلان التحقيقات السابقة على المحاكمة . عدم الدفع به أمام محكمة الموضوع . عدم جواز الدفع ببطلان تحقيق النيابة لأول مرة أمام النقض .
٥٥٩	٢٤١١٥	( الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ ) .. .. .
		١٧ — إجراءات التحريز المنصوص عليها في المواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧٦ إجراءات . لا بطلان على مخالفتها . القانون لم يستلزم أن يكون الختم المستعمل في التحريز لمأمور الضبط .
٥٥٩	٢٤١١٥	( الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ ) .. .. .
٧٨٥	٢٤١٦٤	( الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٥ ) .. .. .
١١٧٦	٣٤٢٤٠	( الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٩ ) .. .. .
		١٨ — الدفع ببطلان التفتيش . وجوب إبدائه في عبارة صريحة تشمل على بيان المراد منه وإلا فلا تلتزم محكمة الموضوع بالرد عليه .
٥٥٩	٢٤١١٥	( الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ ) .. .. .
		١٩ — استقالة البطلان إلى كل ما ضبط مع المطعون ضده من مخدر نتيجة إجراء باطل لا حاجة بالحكم للتحديث استقلالا على ما عثر عليه من فتات دون الوزن من المخدر بجيب مروال المطعون ضده الذي انتهى براءته على سند من بطلان القبض والتفتيش .
٥٦٨	٢٤١١٦	( الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ ) .. .. .

الصفحة	القاعدة	
		٢٠ - الدفع ببطلان الإذن لعدم جدية التجربات . موضوعي .
٦٠٢	٢٤١٢٢	( الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٦ ) .. ..
		٢١ - كل إجراء تم صحيحا في ظل قانون يظل صحيحا وخاضعا لأحكام هذا القانون . صدور إذن تفتيش مسكن من النيابة العامة دون تسبيب على مقتضى المادة ٩١ إجراءات قبل العمل بالدستور وقبل تعديلاتها بالقانون ٣٧ سنة ١٩٧٢ يكون صحيحا . الدفع ببطلان هذا الإذن لعدم التسبيب دفع قانوني ظاهر البطلان .
٦٠٢	٢٤٢٢	( الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٦ ) .. ..
		٢٢ - تمسك الطاعن ببطلان استجوابه بمعرفة الشرطة لا يجديه طالما لا ينازع في سلامة اعترافه في النيابة .
٦٠٢	٢٤١٢٢	( الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٦ ) .. ..
		٢٣ - حكم الإدانة . وجوب تبيانه مضمون كل دليل من أدلة الثبوت وذكر مؤداه وإلا كان باطلا .
		إحالة في بيان شهادة شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر . حده . أن تنصب الشهاداتتان على واقعة واحدة وألا يوجد فيها خلاف عليها . مثال لتسبيب معيب .
٧١٥	٢٤١٤٧	( الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٤ ) .. ..
		٢٤ - تخلف الطاعن عن الحضور أمام مستشار الإحالة - حتى بفرض عدم إعلانه - لا يبطل القرار بالإحالة إلى المحاكمة .
٧٥٠	١٥٦	( الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١١ ) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		٢٥ — خلو الحكم من بيان التاريخ الذي صدر فيه أمر الإحالة لا يبطله . (الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٣ — جلسة ١٤/١٠/١٩٧٣) ... .. ١٧٣ع ٨٣٣
		٢٦ — الأصل في المحاكمات الجنائية حصول التحقيق أمام المحكمة . استماع المحكمة لأقوال المدعى بالحق المدني وقضاؤها بناء على روايته وبعد اطلاعها على الأوراق . لا بطلان . (الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٤/١١/١٩٧٣) ... .. ١٨٥ع ٨٩٧
		٢٧ — اغفال إثبات اسم ممثل النيابة في الحكم وفي محضر الجلسة ، لا يعيب الحكم . ما دام المحضر قد تضمن تمثيلها ومرافقتها في الدعوى ومتى كان الطاعن لا يدعى أن المحكمة لم تكن مشكلة وفق القانون . (الطعن رقم ٧١٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٥/١١/١٩٧٣) ... .. ١٩٠ع ٩٢٢
		٢٨ — إصدار القاضي إذنه بمراقبة التليفون بعد إثبات اطلاعه على محضر التحريات وافصاحه عن اطمئنانه إلى كفايتها لا اعتبار إذنه مسببا حسبما تطلبته المادة ٢٠٦ إجراءات المعدلة بالقانون ٣٧ سنة ١٩٧٢ . (الطعن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٢٥/١١/١٩٧٣) ... .. ٢١٩ع ١٠٥٣
		٢٩ — المادة ٢٠٠ إجراءات . نصها بجواز تكليف النيابة العامة لأي من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من خصائصها نص عام مطلق يسرى على كافة إجراءات التحقيق . ليس في القانون ما ينحصره أو يقيد . ندب النيابة العامة للضابط لتنفيذ إذن القاضي الجزئي بمراقبة تليفون الطاعن وتفريغ التسجيلات الخاصة بالمحادثات التليفونية . صحيح . (الطعن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٢٥/١١/١٩٧٣) ... .. ٢١٩ع ١٠٥٣

الصفحة	القاعدة	
		٣٠ - المادة ٢٩ إجراءات . إجازتها لمأمور الضبط سؤال المتهم عن التهمة دون استجوابه تفصيلا الاستجواب المحظور عليه . تعريفه .
		إثبات الضابط في محضر ضبط الواقعة سؤال المتهمات إثر الضبط . إقرارهن بممارسة الدعارة . إثباته هذا الاعتراف في محضره . لا تثريب عليه ولا بطلان في سؤاله للمتهمات عن التهمة المسندة إليهن أو في إثبات ذلك الاعتراف الذي أدلين به .
١٠٥٣	٣٤٢١٩	( الطعن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥ ) .. ..
		٣١ - إعتناق الحكم الاستثنائي المطعون فيه لأسباب الحكم المستأنف الذي أشار إلى مواد الاتهام وخلص إلى معاقبة الطاعنات طبقا لها . في ذلك ما يكفي لبيان مواد القانون التي عاقبن بمقتضاها .
١٠٥٣	٣٤٢١٩	( الطعن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥ ) .. ..
		٣٢ - تفتن المحكمة إلى وجود تعارض بين الدفاع عن متهمين . ندبها مدافعا مستقلا عن أحدهما أثناء المرافعة وبعد سماع الشهود . لا يرفع حوار بطلان الإجراءات .
١١١٢	٣٤٢٢٨	( الطعن رقم ٩٥٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٢ ) .. ..
		٣٣ - حضور المتهم ليس شرطا جوهريا لصحة التفتيش في أحوال التلبس .
١١٧٦	٣٤٢٤٠	( الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٩ ) .. ..
		٣٤ - العبرة ببطلان الإجراءات هو بما يتم منها أمام المحكمة الاستئنافية . سكوت الطاعن عن إثارة شيء في دفاعه أمام المحكمة الاستئنافية عن وصف التهمة أو القصور في بيان الخطأ . ليس له التحدث من بعد عن بطلان أمام محكمة أول درجة .
١٢٢٣	٣٤٢٤٨	( الطعن رقم ٧٠٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦ ) .. ..

٣٥ - جواز الأخذ بالاعتراف وحده ولو مع بطلان القبض والتفتيش. مثال لقصور في مناقشة اعتراف متهم ومدى استقلاله عن إجراءات قبض وتفتيش قال الحكم ببطلانها في مواد مخدرة .

(الطعن رقم ١٠١٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦) ... ١٢٣٣ ٣٤٢٥٠

٣٦ - تعديل الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ إجراءات بالقانون ١٠٧ سنة ١٩٦٢ باستثناء أحكام البراءة من البطلان لا ينصرف إلى الأحكام التي تصدر في الدعوى المدنية المقامة بالتبعية للدعوى الجنائية .

حالة التعديل في المذكرة الإيضاحية ألا يضار المحكوم ببراءته بسبب لا دخل له فيه . إتجاه مراد الشارع إلى حرمان النيابة من الطعن على حكم البراءة بالبطلان إذا لم توقع أسبابه في الميعاد المقرر .

أطراف الدعوى المدنية . انحسار الاستثناء عنهم . خضوع الحكم بالنسبة إليهم للأصل العام المقرر بالمادة ٣١٢ إجراءات .

(الطعن رقم ١٠٢٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦) ... ١٢٤٦ ٣٤٢٥٣

٣٧ - المادة ٣١٢ إجراءات . وجوب وضع الأحكام الجنائية والتوقيع عليها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها وإلا كانت باطلة .

حساب المدة من اليوم التالي للتاريخ الذي صدر فيه الحكم . الشهادة التي يبنى عليها بطلان الحكم هي التي تصدر بعد انقضاء الثلاثين يوما . صدور الشهادة في اليوم الثلاثين لا ينفي إيداع الحكم في ذلك اليوم ولو حررت الشهادة في نهاية ساعات العمل .



الصفحة	القاعدة	
		علة ذلك ؟ تحديد ميعاد العمل في أقالام الكتاب ليس معناه امتناع العمل عليها بعد انتهاء الميعاد .
١٢٤٦	٣٤٢٥٣	(الطعن رقم ١٠٢٤ لسنة ٤٣ ق — جاسة ١٩٧٣/١٢/١٦) .. ..
		راجع أيضا : إثبات "اعتراف" .
		(القاعدة رقم ٢١٩ بالصحيفة رقم ١٠٥٣ ع ٣)
		وإجراءات المحاكمة .
		(القاعدة رقم ١٧٢ بالصحيفة رقم ٨٢٩ ع ٣)
		واستجواب .
		(القاعدة رقم ٢١٩ بالصحيفة رقم ١٠٥٣ ع ٣)
		وتفتيش .
		(القواعد أرقام ١٥٥٤٦٧ ١٩٨٤ ١٥٥٤٦٧ بالصحائف أرقام ٣١٠ ع ١٤٦ ٧٤٦ ع ٢ ٩٥٤٤ ع ٣)
		وحكم "تسببيه" . تسبب غير معيب .
		(القاعدة رقم ٢٥٦ بالصحيفة رقم ١٢٦٣ ع ٣)
		ودفع "الدفع ببطلان التفتيش" .
		(القاعدة رقم ٢١٩ بالصحيفة رقم ١٠٥٣ ع ٣)
		و "الدفع باعتبار المحرز كأن لم يكن" .
		(القاعدة رقم ٢٢١ بالصحيفة رقم ١١٠٤ ع ٣)
		ومأمورو الضبط القضائي "اختصاصاتهم" .
		(القاعدة رقم ٢١٩ بالصحيفة رقم ١٠٥٣ ع ٣)
		ونقض "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها .
		(القاعدة رقم ٢١٩ بالصحيفة رقم ١٠٥٣ ع ٣)

## بلاغ كاذب

١ — القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . توافره بعلم المبلغ بكذب الوقائع المبلغ عنها وانتوائه الكيد والإضرار بالمبلغ ضده . تقدير ذلك موضوعي . مثال .

(الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٧) ... .. ٢٤١٣٤ ٦٥٣

٢ — قوة الأمر المقضي أمام المحاكم الجنائية أو المدنية لا تكون إلا للأحكام النهائية بعد صيرورتها بانه متى توافرت شرائطها القانونية . الأمر الصادر من النيابة بعدم وجود وجه في الجريمة المبلغ عنها . لاجمية له أمام المحكمة الجنائية في دعوى البلاغ الكاذب عن هذه الجريمة .

(الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٧) ... .. ٢٤١٣٤ ٦٥٣

بن

راجع : تموين .

(القاعدة رقم ١٨٦ بالصحيفة رقم ٢٤٩٠٤)

بناء

١ — عقوبة سداد ضعف رسوم الترخيص المنصوص عليها في المادة ١٦/٢ من القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني . عقوبة نوعية . المادة ٦ من القانون تركزت لمجلس المحافظة تحديد الرسم المستحق عن منح الترخيص بما لا يجاوز مائة جنيه الحكم بإلزام المتهم بقيمة هذا الرسم مضاعفا حكم بعقوبة مقدرة في القانون .

(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٥) ... .. ١٤٨٣ ٣٩٣

الصفحة	القاعدة	
٣٩٣	١٤٨٣	<p>٢ - جريمة هدم البناء بدون تصريح من لجنة أعمال الهدم وجريمة هدم البناء بدون تصريح من السلطة القائمة على شئون التنظيم . قوام الفعل المادى المكون لهما واحد وإن تميزت كل منهما بعناصر مختلفة .</p> <p>(الطن رقم ٩١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥)</p>
٣٩٣	١٤٨٣	<p>٣ - توافر أركان جريمة هدم بناء بغير تصريح من لجنة تنظيم أعمال الهدم يقتضى طبقاً للمادة ٥ من القانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ قيام جريمة هدم البناء بغير ترخيص من السلطة المختصة بشئون التنظيم . على المحكمة الفصل فى الدعوى على هذا الأساس . استئناف الطاعن للحكم الابتدائى الصادر بإدانتة عن الجريمة على أساس التعديل الذى أجرته محكمة أول درجة يفيد علمه بهذا التعديل ولو اقتصر وصف النيابة على تهمة الهدم بغير ترخيص .</p> <p>(الطن رقم ٩٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥) ... ..</p>
٣٩٣	١٤٨٣	<p>٤ - المواد ١ و ٢ و ٥ و ٧ من القانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ بتنظيم هدم المباني والمادتان ١٦ و ١٧ من القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ بتنظيم المباني مقتضاها حظر هدم المباني الآيلة للسقوط إلا بعد الحصول على ترخيص من لجنة تنظيم أعمال هدم المباني وصدر ترخيص من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم . وجوب توقيع العقوبات المنصوص عليها فى قانون تنظيم المباني إذا قام مقتضاها إلى جانب العقوبة المنصوص عليها فى قانون تنظيم هدم المباني .</p> <p>(الطن رقم ٩٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥) ... ..</p>
٣٩٣	١٤٨٣	<p>٥ - ما يجب أن يشتمل عليه كل حكم بالإدانة من بيان كاف للواقعة تتحقق به أركان الجريمة وأدلة ثبوتها ومؤداها .</p> <p>اقتصار الحكم فى بيان واقعة الدعوى على ما ثبت بمحضر الضبط من إقامة المتهم ببناء بدون ترخيص ومخالفة للشروط القانونية</p>



ودون إذن من لجنة أعمال البناء دون بيان لحالة البناء وعناصر المخالفة المستوجبة للمقوبة ومؤدى أدلة الثبوت والأعمال التي ألزم الطاعن بتصحيحها . قصور يوجب النقص والإحالة .

( الظن رقم ٧٠٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٤ ) ... .. ١٨٧٤ ع ٩٠٩

## ( ت )

تبديد . تبسغ . تجنيد . تحقيق . تدابير وقائية .  
ترصد . تزوير . تسبب بغير عمد في حصول حادث  
لإحدى وسائل النقل البرية . تسعير جبرى . تشرد .  
تصالح . تضامن . تعمد . تعويض . تفتيش .  
تقادم . تلبس . تموين . تنازع اختصاص . تنظيم .  
تهريب جمركى .

## تبديد

١ - المادتان ٣ ، ٤ ، ٩ إجراءات . جريمة التبديد ليست  
في عداد الجرائم المشار إليها فيها . قضاء الحكم بعدم قبول  
الدعوى في جريمة تبديد لتخلف المجنى عليها عن تقديم شكاواها  
خلال ثلاثة أشهر من يوم علمها بالجريمة . خطأ في تأويل  
القانون وجوب النقص والإحالة .

( الظن رقم ١١٩٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٧ ) ... .. ١٤١٢ ع ٤٧

٢ - توقيع الحجز يقتضى احترامه ويظل متبجاً لآثاره .  
ولو شابته البطالان . ما لم يصدر حكم من جهة الاختصاص  
بيطلانه .

الصفحة	القاعدة	
		صدور حكم . بعد وقوع جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة بإلغاء الحجز وبأحقية الحجز عليه للمحجوزات . لا أثر له على الجريمة .
١٢٦	١٤٢٩	(الطعن رقم ١٤٥٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٥) ... ..
		٣ - جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة . تمامها بمجرد عدم تقديم الحارس المحجوزات إلى المكاف ببيعها في اليوم المحدد لذلك بقصد عرقلة التنفيذ . أساس ذلك ؟
١٢٦	١٤٢٩	(الطعن رقم ١٤٥٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٥) ... ..
		٤ - القصد الجنائي في جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة . يكفي لتوافره . امتناع الحارس عن تقديم الحجزات أو الإرشاد عنها يوم البيع بقصد عرقلة التنفيذ إضرارا بالدائن الخارج . عدم اشتراط تبديد الحارس للمحجوزات أو تصرفه فيها .
١٢٦	١٤٢٩	(الطعن رقم ١٤٥٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٥) ... ..
		٥ - لا يتحقق القصد الجنائي في جريمة التبديد بمجرد قعود الجاني عن الرد إنما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه وحرمان صاحبه منه . قعود الحكم عن استظهار هذا الركن وعدم الرد على دفاع الطاعن بعرض المنقولات على زوجته المحبني عليها بالطريق الرسمي . قصور .
١٧٦	١٤٣٩	(الطعن رقم ١٤٧٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١١) ... ..
		٦ - علم المتهم علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع وتعمدته عدم تقديم المحجوزات شرط للعقاب في جريمة اختلاس المحجوزات . خلو أوراق الدعوى مما يفيد استلام المتهم للخطاب الموجه إليه من البنك الخارج بتأجيل البيع ليوم محدد . القضاء بالبراءة تأسيسا على عدم توافر علمه بيوم البيع . صحيح .
٣٣٧	١٤٧٢	(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٨) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٧ — علم المتهم باليوم المحدد للبيع ركن جوهري في جريمة اختلاس المحجوزات وجوب أن تعرض له المحكمة لهذا وتورد الدليل على توفره إن قضت بالإدانة .
٣٣٧	١٤٧٣	(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/١٨) ... ..
		٨ — التفات الحكم عن المستندات التي قدمها الطاعن تمسكا بدلائلها على انتهاء مسئوليته في جريمة التبيد من أمر بنقل المحجوزات وإخطار إلى الدائن بتوقيع حجز من آخر وصورة محضر إيقاف بيع لوجود أمر نقل . قصور يوجب النقض والإحالة .
٥٤٩	١١٣٣	(الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٢) ... ..
		٩ — الدفع باعتبار المحجز كأن لم يكن لعدم إتمام البيع خلال الثلاثة أشهر التالية لتوقيعه . دفع جوهري . وجوب تحقيقه أو الرد عليه . إغفال ذلك . يعيب الحكم .
٦١٤	١٢٥٥	(الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٧) ... ..
		١٠ — مجرد الامتناع عن رد المال . بسبب . وجود حساب معلق . لا تتحقق به أركان جريمة الاختلاس . على المحكمة فحص الحساب وتصفيته . بلوغا إلى غاية الأمر فيه .
٦٦١	١٣٦٦	(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨) ... ..
		١١ — اعتبار المحجز كأن لم يكن طبقا للفقرة الأولى من المادة ٣٧٥ مرافعات جزاء مقرر لمصلحة المدين لا يتعلق بالنظام العام . سقوط حق المدين في الدفع به إذا نزل عنه صراحة أو ضمنا بعد اكتسابه .
١٢٨٣	٢٦١٦	(الطعن رقم ١١٤٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٣٠) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		١٢ — السداد اللاحق لوقوع جريمة اختلاس أشياء محجوزة لا يؤثر في قيامها .
١٢٨٣	٢٤٢٦١	(الطعن رقم ١١٤٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٣٠) ... ..
		راجع أيضا : دفاع .
		( القاعدة رقم ٩٣ بالصيغة رقم ١٧٦ ع ١ ) .
		ودفع . " الدفع باعتبار المحجز كأن لم يكن " .
		( القاعدة رقم ٢٢٦ بالصيغة رقم ١١٠ ع ٣ ) .

## تبغ

		١ — حيازة الدخان المسحوق والمخلوط لصناعة العطوس على خلاف ما يسمح به القانون تعتبر تهريبا . المادة ٣ من القانون ٩٢ سنة ١٩٦٤ ، التعويضات المشار إليها في القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم هي عقوبة تنطوي على عنصر التعويض . لا يجوز الحكم بها إلا من محكمة جنائية تقضى به من تلقاء نفسها بلا ضرورة لدخول الخزنة في الدعوى ودون التوقف على تحقيق وقوع ضرر عليها .
٤٠	١٤١٠	(الطعن رقم ١١٩٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٧) ... ..
		٢ — حيازة التبغ أو زراعته مؤثمة .
		أي حراز المادى . ليس شرطا لاعتبار الشخص حائزا للدخان المكون لجسم الجريمة . كفاية أن يكون سلطانه مبسوطا عليه بأية صورة عن علم وإرادة ولو كان المحرز شخصا آخر نيابة عنه .
		مثال لتدليل سائق على انتفاء حيازة المتهم شجيرات التبغ المزروعة في ملكه .
٦٧	١٤١٦	(الطعن رقم ١١٠٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٨) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ - المناطق في تقدير التعويض في حالة زراعة التبغ أو استنباته بالمساحة المزروع فيها التبغ في ذاتها دون اعتبار للكمية المزروعة منه سواء كانت شجيراته مزروعة أو مستنبتة على حدة أو ضمن زراعات أخرى . الفقرة (أ) من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ سنة ١٩٦٤
٩٤٧	٣٤١٩٦	( الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١١/١١/١٩٧٣ ) .. ..
		٤ - جرائم المادة ٢ من القانون ٩٢ سنة ١٩٦٤ بشأن تهريب التبغ جرائم عمدية . توفر القصد الجنائي فيها بالعلم بنوع التبغ الذي انصب عليه فعل الجنائي .
٩٧٨	٣٤٢٠٤	( الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٣/١١/١٩٧٣ ) .. ..
		٥ - القصد الجنائي من أركان الجريمة . ثبوته يجب أن يكون فعليا . المسؤولية الافتراضية لا يصح القول بها إلا إذا نص عليها صراحة أو كان استخلاصها بالاستقراء والتفسير الصحيح لنصوص القانون . القانون ٩٢ سنة ١٩٦٤ بشأن تهريب التبغ لم يخرج عن الأحكام العامة للمسؤولية الجنائية .
		اعتباره في المادة الثانية منه خلط التبغ على غير ما يسمح به القانون من حالات التهريب . المسؤولية الافتراضية بالنسبة للصانع في هذه الحالة هي استثناء تستند إلى المادة ٧ من القانون ٧٤ سنة ١٩٣٤ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان .
٩٧٨	٣٤٢٠٤	( الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٣/١١/١٩٧٣ ) .. ..
		٦ - توافر القصد الجنائي . تقديره موضوعي . مثال لتسبب سائق . في جريمة تهريب تبغ .
٩٧٨	٣٤٢٠٤	( الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٣/١١/١٩٧٣ ) .. ..
		٧ - شرط مساءلة الشخص جنائيا فاعلا أو شريكا أن يكون لنشاطه المؤثم دخل فيما وقع . المسؤولية الافتراضية

الصفحة	القاعدة	
٩٧٨	٣٤٢٠٤	<p>أو التضامنية استثناء بنص القانون وفي حدوده لإثبات الحكم أن المتهم الأول هو صاحب الأمر في المنشأة دون بقية الشركاء وأن له وحده حق الإشراف الفعلي عليها ومنوط به تنفيذ ماقرضه القانون — رفضه الدعوى المدنية ضد هؤلاء الشركاء . صحيح .</p> <p>(الطعن رقم ٦٠٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٣/١١/١٩٧٣) .. ..</p>
		<p>٨ — المادة ٧ من القانون ٧٤ سنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان . جعلها مجرد إحراز دخان مخلوط أو مغشوش جريمة في حق الصانع . إنشاؤها نوعاً من المسؤولية الافتراضية بتوافر القصد الجنائي لدى الفاعل إذا كان صانعاً إذا القانون يلزمه بواجب الإشراف على ما يصنعه .</p> <p>إثبات الحكم أخذ عينة الدخان من مصنع المتهم وأن تحليلها أوري أنها مخلوطة بمادة غريبة . قضاؤه بانتفاء القصد الجنائي . خطأ في القانون .</p>
٩٨٤	٣٤٢٠٥	<p>(الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٣/١١/١٩٧٣) .. ..</p> <p>٩ — ركون المحكمة في تكوين عقيدتها إلى ما ثبت لها في شأن تحليل عينة في دعوى أخرى مع احتمال اختلاف العينتين حجماً وصنعاً ووقت أخذهما . لا يتفق وأصول الاستدلال . يعيب الحكم بما يوجب نقضه .</p>
٩٨٤	٣٤٢٠٥	<p>(الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٣/١١/١٩٧٣) .. ..</p> <p>١٠ — التعويض الذي تطالب به الجمارك عقوبة تكميلية تنطوي على عنصر التعويض وتلازم الحبس أو الغرامة التي لا يحكم بها إلا من محكمة جنائية تقضى به من تلقاء نفسها على المسؤولين عن ارتكاب الجريمة دون سواهم . لا يمتد إلى الورثة أو المسؤولية من الحقوق المدنية .</p>
٧٨١	٢٤١٦٣	<p>(الطعن رقم ١٠٨٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٥/٦/١٩٧٣) .. ..</p>
٩٨٤	٣٤٢٠٥	<p>(الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٣/١١/١٩٧٣) .. ..</p>



١١ — المقصود بالدخان المغشوش في حكم القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ : جميع المواد المعدة للبيع أو الاستهلاك بوصف إنها دخان وليست منه . أما الدخان المخلوط فهو الذي تخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأية نسبة .

عدم افصاح الشارع في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ عن المقصود بالغش أو الخلط . وجوب الرجوع في ذلك إلى القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ الذي أورده الشارع في ديباجة القانون الأول وأبقى عليه دون إلغاء .

تقديم المطعون ضده بوصف عرضه دخانا ( نشوق ) للبيع يحتوى على رمال . هو في حقيقته خلط دخان بمواد غريبة مما يؤثمه القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ وليس غشا حقيقيا أو حكما .

الخلط المؤثم الذي يعتبر تهريبا وفق الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ هو الذي يكون موضوعه تبغا مما نصت عليه الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة على سبيل الحصر : دخان النشوق لا يندرج في أى نوع منها . خيارته لا تشكل تهريبا وفق المادة المذكورة وبالتالي فلا حق لمصاحبة الجمارك في المطالبة بالتعويض .

( الطعن رقم ٧٣٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٣/١١/١٩٧٢ ) .. .. ٢٠٦ ع ٢٨٩

١٢ — العبرة في تقدير التعويض بمجموع السكينة المنتجة التي يدخل فيها التبغ المهرب . وليس بالسكينة المهربة وحدها . المادة ٢/٣ (ب) من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ .

إثبات الحكم أن ستمائة جرام من الدخان الطرابلسي استخدمت في تصنيع ستة كيلو جرامات من الدخان المعسل . وجوب احتساب التعويض على أساس وزن الدخان المعسل . ( الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٢٠/١١/١٩٧٣ ) .. .. ٢١٥ ع ٣٦٠

١٣ — وجوب الحكم بمصادرة المواد موضوع جريمة تهريب التبغ أو بمثل قيمتها إن لم تضبط . المادة ٣ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ .  
( الطن رقم ٦٩٥ لسنة ٤٣ — جلسة ١٩٧٣/١١/٢٠ )

١٠٣٦٣ع٢١٥

١٤ — الأصل أن حق النيابة العامة في رفع الدعوى الجنائية ومباشرتها مطلق . حالات الطلب من القيود التي ترد على حقها استثناء .

صدور طلب بإقامة الدعوى الجنائية طبقا للقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . أثره استرداد النيابة حريتها كاملة . مباشرتها الإجراءات من بعد ذلك قبل شخص معين ورفع الدعوى عليه . لا صلة لها بالطلب . وجوب تمام هذه الإجراءات طبقا لقواعد الاختصاص التي نظمها القانون بغض النظر عن الاختصاص المكاني لعضو النيابة الذي وجه إليه الطلب .

١٢٠١٣ع٢٤٤

( الطن رقم ١٠٠٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠ )

١٥ — تعيب الحكم إدانته الطاعن بجريمة تهريب التبغ عملا بالمواد الثلاث الأولى من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . لا يجدى . ما دامت العقوبة المقررة لها هي بذاتها المقررة لجريمة غش التبغ طبقا لأحكام القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ والقرار الوزاري رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ المنطبقة على الواقعة نفسها .

١٢٠٨٣ع٢٤٥

( الطن رقم ١٠٠٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠ )

١٦ — تقدير إبرام التصالح مع مصلحة الجمارك . من المسائل الواقعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع .

١٢٠٨٣ع٢٤٥

( الطن رقم ١٠٠٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠ )

## تجنيذ

جريمة التخلف عن التجنيذ حتى بلوغ سن الثلاثين . من الجرائم المستمرة . المدة المسقطه للدعوى الجنائية عنها . بدؤها عند بلوغ المتخلف السابعة والأربعين . المادة رقم ٧٤ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بعد تعديلها بالتانوين ٩ لسنة ١٩٥٨ ، و ١٢ لسنة ١٩٧١ . مثال .

احتساب الحكم مدة تقادم الدعوى من تاريخ بلوغ المتهم سن الثلاثين . رغم سريان هذين التعديلين في حقه . خطأ في تطبيق القانون . وجوب النقض والإحالة . ما دام الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى .

( الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٧ )

٦١٠ ٢٤١٢٤

## تحقيق

التحقيق بمعرفة المحكمة :

١ - رفض المحكمة طلب المتهم بالاختلاس استكتابه وإجراء المضاهاة بين الاستكتاب وبين الأوراق المدعى بتزويرها بحجة عدم جديته للتأخر في إبدائه . يعيب الحكم .

( للمعن رقم ١٤١٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٢ )

٩٥ ١٤٢٣

٢ - المحاكمة هي الوقت الذي كفل فيه القانون لكل متهم حقه في أن يدلى بطلبات التحقيق وأوجه الدفاع . وألزم المحكمة النظر فيه وتحقيقه ما دام فيه تجلية للحقيقة وهداية للصواب . استعمال المتهم حقه في الدفاع . لا يصح نعته بعدم الجدية ولا بأنه جاء متأخرا .

( الطعن رقم ١٤١٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٢ )

٩٥ ١٤٢٣



الصفحة	القاعدة	
٩٥	١٤٢٣	٣ — التأخر في الإدلاء بالدفاع. لا يدل حتما على عدم جديته. (الدائن رقم ١٤١٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٢٢) .. ..
٢٩٣	١٤٦٤	٤ — محكمة ثاني درجة تحكم على مقتضى الأوراق. لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى هي لزوما لإجرائه. إبداء الطاعن لدفاعه دون طلب إجراء تحقيق. ليس له النعى على المحكمة الإخلال بحقه في الدفاع. (الطعن رقم ٤٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٤) .. ..
٤١٢	١٤٨١	٥ — وجوب بناء المحاكمات الجنائية على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه. في مواجهة المتهم. شهادة الشهود. ما دام سمعهم ممكنا.
٤٢٧	١٤٨٩	(الطعن رقم ١٠٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦) .. ..
٤٥٦	٢٤٩٣	(والطعن رقم ١١٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦) .. ..
		(والطعن رقم ١٢٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١) .. ..
		٦ — الاستجواب المحظور في مرحلة المحاكمة. تعريفه. متى يصح: حظره مقرر لمصلحة المتهم. له التنازل عنه صراحة أو ضمنا. عدم اعتراضه على الأسئلة التي وجهت إليه وإجابته عليها. مفاده التنازل. مثالا لاستيضاح مما لا يندرج في مفهوم الاستجواب المحظور.
٤٢٧	١٤٨٩	(الطعن رقم ١١٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦) .. ..
		٧ — الأصل أن تجرى إجراءات المحاكمة باللغة العربية. ما لم تر سلطة التحقيق أو المحاكمة الاستعانة بترجم. طلب المتهم ذلك يخضع لتقديرها. العبرة في الأحكام. بالإجراءات والتحقيقات التي تجريها المحكمة. تعيب التحقيق ابتداءً أمام النقض. غير جائز. (الدائن رقم ١٧٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١) .. ..
٥١٠	٢٤١٠٦	

الصفحة	القاعدة	
		٨ — مجرد الامتناع عن رد المسال اختلاس . بسبب وجود حساب معلق . لا تتحقق به أركان جريمة الاختلاس . على المحكمة فحص الحساب وتصفيته . بلوغا إلى غاية الأمر فيه .
٦٦١	١٤١٣٦	( الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨ ) .. ..
		٩ — تقدير المحكمة الاستثنائية جدية طلب الطاعن إلزام المدعى المدني ضم دفتر الأجور الحقيقي واستجابتها له . عدولها عن ذلك . بغير مبرر . قضاؤها بالإدانة . إخلال بحق الدفاع .
٦٦١	٢٤١٣٦	( الطعن رقم ٦٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨ ) .. ..
		١٠ — عدم إرفاق إذن التفتيش بملف الدعوى . لا ينفي سبق صدوره . القضاء بالبراءة . استنادا إلى ذلك . دون إجراء تحقيق . يعيب الحكم . مثال .
٦٦٥	٢٤١٣٧	( الطعن رقم ٢١١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨ ) .. ..
		١١ — التحقيق الابتدائي ليس بشرط لصحة المحاكمة إلا في مواد الجنايات . القانون لم يوجب في مواد الجنح والمخالفات . الأصل في المحاكمات الجنائية حصول التحقيق أمام المحكمة . استماع المحكمة لأقوال المدعى بالحق المدني وقضاؤها بناء على روايته وبعد اطلاعها على الأوراق . لا بطلان .
٨٩٧	٣١٨٥	( الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٤ ) .. ..
		١٢ — على المحكمة العمل على تحقيق الدليل الذي رأت لزومه للفصل في الدعوى أو تضمن حكمها أسباب عدولها عن هذا التحقيق .
		قعودها عن دفاع قدرت جديته ثم مكنت عنه إيرادا وردا . عيب يوجب النقض والإحالة مثال لنسيب معيب لحكم

الصفحة	القاعدة	
		استثنائي قدرت فيه المحكمة الاستئنافية . ندب مكتب الخبراء تحقيقا لدفاع الطاعن وبعد تقديم ذلك التقرير قدم الطاعن تقرير استشاريا وطلب إعادة المأمورية لمكتب الخبراء لتنفيذ المأمورية على ضوء ملاحظاته . قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف . دون اشارة كلية لتقارير الخبراء المقدمة ينفي عن عدم مواجهة المحكمة لعناصر الدعوى .
١٠٤٣	٣٤٢١٧	(الطنخ رقم ٧٨٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥) ... .. راجع أيضا : اجراءات " اجراءات المحاكمة " . ( القاعدتان رقما ٢٠٩ و ٢١٩ بالصعيفتين رقمي ١٠٠٢ ، ١٠٥٣ ع ٣ ) . ونقل . ( القواعد أرقام ٢٥ و ٨٩ و ٢٣٤ بالصجائف أرقام ١٠٢ ، ١٤٢٧ ع ١ ، ١١٣٩ ع ٣ ) . التحقيق بمعرفة مستشار الإحالة :
		مستشار الإحالة . حقة في إجراء تحقيق تكميلي . تمتعه بجميع سلطات قاضي التحقيق . له الأمر بحضور المتهم . والقبض عليه وإحضاره . والأمر من جديد بالقبض على المتهم المفرج عنه وحبسه . إصداره قبل اتخاذ أي من هذه الإجراءات قرارا بإجراء التحقيق . غير لازم .
٦٤٥	٢٤١٣٢	(الطنخ رقم ٢٣٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢١) ... .. التحقيق بمعرفة النيابة :
		١ — كون التحريات أسفرت عن أن المتهم وآخر يجلبان المواد اخذرة ويروجانها بالبلاد . مفاده تعمق وقوع الجريمة . إصدار الإذن بضبط المتهم حال تسلمه المخدر من آخر . صحيح .



الصفحة	القاعدة	
		القضاء بالبراءة تأسيسا على صدور الإذن لضبط جريمة مستقبلية . خطأ في تطبيق القانون . حجب هذا الخطأ المحكمة عن نظر الموضوع . وجوب أن يكون النقض مقرونا بالإحالة .
٢٢٣	١٤٤٩	(الطعن رقم ١٥٧٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٦) ... .. ٢ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش موضوعي . تقديره لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . لا تجوز المجادلة فيه أمام النقض .
٢٦٦	١٤٥٩	(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٤) ... .. ٣ - الالتزام بدعوة محامي المتهم بجناية . إن وجد الحضور الاستجواب أو المواجهة . مشروط بأن يكون المتهم قد أعان إسم محاميه بتقرير في قلم كتاب المحكمة أو أمام مأمور السجن . المادة ١٢٤ إجراءات .
٣٠٢	١٤٦٦	(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٥) ... .. ٤ - صحة استجواب المتهم في تحقيق النيابة . دون دعوة محاميه . مادام لم يعلن اسم المحامي سواء في محضر الاستجواب أو بتقرير في قلم الكتاب أو أمام مأمور السجن . كون المحامي حضر مع المتهم في مرحلة سابقة . لا يغير من ذلك . مادام لم يتبع في الإعلان عن اسمه . الطريق الذي رسمه القانون .
٣٠٢	١٤٦٦	(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٥) ... .. ٥ - تمسك الطاعن بيطلان استجوابه بمعرفة الشرطة لا يجدي طاعن لا ينازع في سلامة اعترافه في النيابة .
٦٠٢	١٤٦٦	(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٦) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٦ - إجراءات التحريز المنصوص عليها في المواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ إجراءات . لا بطلان على مخالفتها .
٥٥٩	٢٤١١٥	(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) .. ..
٧٨٥	٢٤١٦٤	(الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٢٥) .. ..
		٧ - التحقيق الابتدائي ليس بشرط لصحة المحاكمة إلا في مواد الجنايات . القانون لم يوجب في مواد الجنح والمخالفات . الأصل في المحاكمات الجنائية حصول التحقيق أمام المحكمة استماع المحكمة لأقوال المدعى بالحق المدني وقضاؤها بناء على روايته وعلى اطلاعها على الأوراق . لا بطلان .
٨٩٧	٣٤١٨٥	(الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٤) .. ..
		٨ - إصدار القاضي إذنه بمراقبة التليفون بعد إثبات اطلاعه على محضر التحريات وإفصاحه عن اطمئنانه إلى كفايتها كفايته لاعتبار إذنه مسببا حسبما تطلبته المادة ٢٠٦ إجراءات المعدلة بالقانون ٣٧ سنة ١٩٧٢
١٠٥٣	٣٤٢١٩	(الطعن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥) .. ..
		٩ - المادة ٢٠٠ إجراءات نصها بجواز تكليف النيابة العامة لأي من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من خصائصها نص عام مطلق يسرى على كافة إجراءات التحقيق . ليس في القانون ما يخصه أو يقيد . ندب النيابة العامة للضابط لتنفيذ إذن القاضي الجزئي بمراقبة تليفون الطاعة وتفريغ التسجيلات الخاصة بالمحادثات التليفونية . صحيح .
١٠٥٣	٣٤٢١٩	(الطعن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥) .. ..
		١٠ - العبرة في تحديد طبيعة أمر الحفظ الصادر من النيابة العامة . هي : بحقيقة أمر الحفظ الصادر من النيابة . بعد التحقيق . هو أمر بالآ وجه لإقامة الدعوى .
١٠٧٩	٣٤٢٢٢	(الطعن رقم ٨٠١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٦) .. ..

١١ - المادة ٢١٣ إجراءات . الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لاوجه لإقامة الدعوى الجنائية طبقا للمادة ٢٠٩ بعد التحقيق بمعرفتها أو بناء على انتدابها لا يمنع العودة إلى التحقيق إذا ظهرت أدلة جديدة طبقا للمادة ١٩٧ وقبل انتهاء مدة سقوط الدعوى الجنائية . الدليل الجديد . قوامه أن يلتقى به المحقق لأول مرة بعد التقرير في الدعوى بأن لاوجه لإقامتها . قيد الأوراق برقم عوارض بالنسبة لوفاة أحد المجنى عليهما وحفظها بعد انتداب من النيابة إلى مفتش الصحة لتوقيع الكشف الطبي . أمر الحفظ في حقيقته أمر بعدم وجود وجه . تحرير محضر بعد ذلك عن الواقعة بالنسبة لمجنى عليه آخر سئل فيه آخرون يعد أدلة جديدة لم تكن قد عرضت عند إصدار الأمر السابق . جواز العودة إلى التحقيق وإطلاق حق النيابة في رفع الدعوى الجنائية بناء على ماظهر من تلك الأدلة الجديدة .

(الطعن رقم ٧٠٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦) ... .. ١٢٢٣ ٣٤٢٤٨

راجع أيضا : إجراءات " إجراءات التحقيق " .  
( القاعدة رقم ٢٦٧ بالمحقيقة رقم ١٣١٠ ع ٣ )

ونقض " أسباب الطعن . مالا يقبل منها " .  
( القاعدتان رقم ١١٥ و ٢٠٩ بالمحقيتين رقمي ٥٥٩ ع ٢ و ١٠٠٢ ع ٣ )

التحقيق بمعرفة مأمور الضبط القضائي .

١ - امتداد اختصاص مأمور الضبط إلى جميع من اشتركوا في الدعوى التي بدأ تحقيقها على أساس وقوع واقعتهما في اختصاصه أينما كانوا .

(الطعن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥) ... .. ١٠٥٣ ٣٤٢١٩



الصفحة	المقابلة	
		٢ - المادة ٢٩ إجراءات . إجازتها لمأمور الضبط سؤال المتهم عن التهمة دون استجوابه تفصيلا الاستجواب المحظور عليه . تعريفه .
		إثبات الضابط في محضر ضبط الواقعة سؤال المتهمات أثر الضبط . اعترافهن بممارسة الدعارة إثباته هذا الاعتراف في محضره . لا تريب عليه ولا بطلان في سؤاله للمتهمات عن التهمة المسندة إليهن أو في إثبات ذلك الاعتراف الذي أدلين به .
١٠٥٣	٣٤٢١٩	(الطعن رقم ٩٥٣ سنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥) ... ..
		٣ - الدفع ببطلان محضر الضبط لخلوه من مواجهة الطاعنة بباقي المتهمات . دفع ظاهر البطلان لا تلتزم المحكمة بالرد عليه حلة ذلك : المواجهة كالاستجواب من إجراءات التحقيق المحظور على مأمور الضبط اتخاذها .
١٠٥٣	٣٤٢١٩	(الطعن رقم ٩٥٣ سنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥) ... ..
		٤ - التلبس حالة تلازم الجريمة لا شخص مرتكبها .
		ضبط الطاعن مع مرتكب الفعل المقترن بالسرقة محرزا مبالغ من الأموال المسروقة من منزل القتيلين توافر التلبس بجريمة إخفاء أشياء متحصلة من جنائية . المادة ٣٤ إجراءات من حق مأمور الضبط القضائي تفتيش منزله استنادا للمادة ٤٧ إجراءات ولو بعد مباشرة النيابة التحقيق .
١١٧٦	٣٤٢٤٠	(الطعن رقم ١٠٠٦ سنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٩) ... ..

### تدابير وقائية

الجزاء الجنائي المنصوص عليه في المادة ٢٨/٢ و ٣ مكرر من قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . هو تدبير وقائي رتبته القانون لفئة خاصة من الجناة . ليس من العقوبات السالبة أو المقيدة للحرية المنصوص عليها في القانون .

الصفحة	القاعدة	
		وجوب إيداع الكفالة المنصوص عليها في المادة ٣٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ عند الطعن بالنقض في الحكم القاضي بهذه التدابير . تخلف الإيداع يوجب الحكم بعدم : قبول الطعن شكلا .
٩٥٨	٣٤١٩٩	( الطعن رقم ٦٢٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/١٢ ) .. ..
		ترصد
		قصور الحكم في استظهار ظرف الترصد . لامصلحة للطاعن في النعي به ما دامت العقوبة الموقعة تدخل في الحدود المقررة لحناية القتل العمد مجردة من أى ظرف مشدد .
٣٧٣	١٤٨٠	( الطعن رقم ٨٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥ ) .. ..
		تزوير
		تزوير الأوراق الرسمية :
		١ — العبرة في اعتبار المحرر رسميا . هي بما يؤول إليه المحرر لا بما كان عليه أول الأمر . صدور المحرر ابتداء من موظف عمومي . ليس بشرط لإعتبار التزوير فيه . واقعا في محرر رسمي جواز أن يكون المحرر عرفيا أول الأمر . ثم ينقلب إلى محرر رسمي بتداخل الموظف العام فيه . انسحاب الرسمية إلى ما سبق من إجراءات .
٧٢	١٤١٧	( الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٨ ) .. ..
		٢ — بيانات حكم الإدانة في جرائم تزوير المحررات .
		مثال لتسبيب قاصر على صيرورة محرر عرفي محررا رسميا بتداخل موظف عام فيه .
٧٢	١٤١٧	( الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٨ ) .. ..

٣ — جريمة تزوير أوراق رسمية . أركانها : تسمى شخص بغير اسمه في محرر رسمي يعد تزويرا سواء كان الاسم المتحل لشخص معلوم أو كان اسما خياليا ما دام المحرر صالحا لإتخاذ حجة في إثبات شخصية من نسب إليه . تسمى شخص باسم غير معلوم في أوراق الحصول على البطاقة الشخصية هو تزوير . مغايرة ذلك لتغيير اسم المتهم في محضر تحقيق . إنتهاء مستشار الإحالة إلى عدم توافر جريمة التزوير على أساس أن الاسم المتحل لشخص غير معلوم . خطأ في تطبيق القانون يوجب النقض والإعادة .

١٧٠ ١٤٣٧ .. .. (الطعن رقم ١٤٧٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١١) .. ..  
راجع أيضا : دفاع "الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره" .  
( القاعدة رقم ٢٣ بالصحيفة رقم ٩٥ ع ١ )  
وعقوبة . "العقوبة المبررة" .  
( القاعدة رقم ٢٥٩ بالصحيفة رقم ٢٧٣ ع ٣ )

### تزوير المحررات العرفية :

ثبوت وقوع جريمة التزوير أو الاستعمال . نزول المنجني عليه عن حقوقه المدنية وعن طعنه بالتزوير، ونزول المتهم عن التمسك بالسند المزور . لا أثر له على وقوع الجريمة .  
الطريق المرسوم للطعن بالتزوير أمام المحاكم المدنية هو طريق خاص بها . ليس في القانون ما يجبر المحاكم الجنائية على ترسيمه . حريتها في انتهاج السبيل الموصّل إلى اقتناعها .

٨١٣ ١٧٩ ع ٣ .. .. (الطعن رقم ٦٧٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٠/٢١) .. ..  
استعمال المحرر المزور :

١ — الركن المادي في جريمة استعمال الأوراق المزورة قيامه باستعمال المحرر المزور فيما زور من أجله تمامه بمجرد تقديم الورقة .

٨٩٧ ١٨٥ ع ٣ .. .. (الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٤) .. ..



الصفحة	القاعدة	
٨٩٧	٣٤١٨٥	استعمال ورقة مزورة جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة والتمسك بها وتبقى مستمرة ما بقي مقدمها متمسكا بها . مدة سقوط الدعوى فيها تبدأ من تاريخ الكف عن التمسك بها أو التنازل عنها أو من تاريخ صدور الحكم بتزويرها . (الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٤) .. ..
		الادعاء بالتزوير :
		الطعن بالتزوير . من وسائل الدفاع . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع . مثال في جريمة إصدار شيك بدون رصيد . عدم التزام المحكمة بإجابة طلب نذب خبير في الدعوى . ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ، وكانت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة . (الطعن رقم ٩٨٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٢) .. ..
١١٣٦	٣٤٢٣٣	تسبب بغير عمد في حصول حادث لإحدى وسائل النقل البرية
		جريمة التسبب بغير عمد في حصول حادث لإحدى وسائل النقل البرية طبقا للمادة ١٦٩ عقوبات عقوبتها الحبس . جريمة الإصابة الخطأ طبقا للمادة ١/٢٤٤ عقوبات عقوبتها الحبس مدة لا تزيد عن سنة والغرامة التي لا تتجاوز خمسين جنيها أو إحدى هاتين العقوبتين . قيام الارتباط بين الجريمتين إعمالا للفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات مقتضاه الحكم بالعقوبة المقررة للجريمة الأولى . (الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٢) .. ..
١١١٧	٣٤٢٢٩	

الصفحة القاعدة

## تسعير جبرى

راجع : تموين .

## تشرد

عدم اختصاص محكمة الأحداث بنظر قضايا الأحداث المشردين . فى الحالات المبينة فى هذه الفقرات الأربع الأولى من المادة الأولى من القانون ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ إلا إذا عاد الحدث . بعد إنذارولى أمره . إلى ارتكاب أمر من الأمور الواردة فى أى من تلك الفقرات .

(الطعن رقم ١٠٤٣ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١) ... .. ١٤٢ ٧

## تصالح

تقدير إبرام التصالح مع مصلحة الجمارك . من المسائل الواقعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠) ... .. ٣٤٢٤٥ ١٢٠٨

راجع أيضا : دعوى جنائية .

( القاعدة رقم ٤٣ : بالصيغة رقم ٢٠١ ع ١ )

## تضامن

راجع : تعويض .

( القاعدة رقم ٢٤٠ : بالصيغة رقم ١١٧٦ ع ٣ )

## تعد

١ - إدانة المتهم بجريمة التعدى على أحد الموظفين القائمين على تنفيذ قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . باعتبارها الجريمة الأشد عملا بالمادة ٣٢ عقوبات . معاقبة

الصفحة	القاعدة	
		المتهم بالحبس إعمالاً للمادة ١٧ عقوبات . مع إغفال توقيع عقوبة الغرامة المقررة لهذه الجريمة . وجوب النقض والتصحيح .
٤٢٢	١٤٨٨	(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦) ... ..
		٢ - إثبات الحكم قيام الطاعن بتخريض الأهالي ضد رجال القوة وإمساكه مفتش التموين لمنعه من ركوب السيارة . كفايته لتحقيق الركن المادي لجناية المادة ١٣٧ مكرراً . أ عقوبات .
		الركن الأدبي في هذه الجناية . يكفي فيه استظهار الحكم أن الغرض من التعدي هو حمل المحنى عليهم . بغير حق . على الامتناع عن عمل من أعمال وظيفتهم .
١٣١٠	٣٤٢٦٧	(الطعن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٣١) ... ..
		٣ - المادة ١٤٥ عقوبات . القصد منها العقاب على أفعال إعاقة الجاني على الفرار . لم يكن معاقباً عليها من قبل . عبارة " إخفاء أدلة الجريمة " . الواردة فيها لا تنطبق على حالات الإخفاء المقرر لها عقاب خاص . ومنها جناية المادة ١٣٧ مكرراً أ عقوبات .
١٣١٠	٣٤٢٦٧	(الطعن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٣١) ... ..
		٤ - النعي بأن الواقعة جنحة تعد على موظفين عموميين منطبقة على المادة ١٣٦ عقوبات دون جناية المادة ١٣٧ مكرراً ١ منه لإنتفاء القصد الخاص المتطلب فيها . لا يجدى ما دام أن فعل التعدي قد نشأ عنه جرح بعض الموظفين وأن العقوبة المقضى بها تدخل في نطاق تلك المقررة للجريمة الأخيرة بالمادة ١٣٧ عقوبات .
١٣١٠	٣٤٢٦٧	(الطعن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٣١) ... ..



القاعدة

الصناعة

## تعويض

١ — حيازة الدخان المسحوق والمخلوط لصناعة العطوس على خلاف ما يسمح به القانون تعتبر تهريباً . المادة ٣ من القانون ٩٢ سنة ١٩٦٤ .

التعويضات المشار إليها في القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم هي عقوبة تنطوي على عنصر التعويض . لا يجوز الحكم بها إلا من محكمة جنائية تقضى به من تلقاء نفسها بلا ضرورة لدخول الخزائن في الدعوى ودون التوقف على تحقيق وقوع ضرر عليها . قضاء الحكم بالتعويض لمصلحة الجمارك بغير تدخل منها في الدعوى صحيح في القانون .

٤٠ ١٤١٠ ( الطعن رقم ١١٩٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٧ ) .. ..  
٣٢٤ ١٤٧٠ ( والطعن رقم ١٥١١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/١٢ ) .. ..

٢ — المادة ١٢٢ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . إيجابها القضاء . إلى جانب الحبس والغرامة بتعويض يعادل مثل الضرائب الجمركية المستحقة . أو بتعويض يعادل مثل قيمة البضائع أو قيمة الضرائب الجمركية أيهما أكثر إذا كانت البضائع موضوع الجريمة من الأصناف الممنوعة .

٣٢٤ ١٤٧٠ ( الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/١٢ ) .. ..

٣ — العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة . جها العقوبة الأصلية المقررة لما عداها من جرائم . عدم امتداد الحب إلى العقوبات التكميلية التي تحمل فكرة رد الشيء إلى أصله أو التعويض المدني للخزائن . أو إذا كانت ذات طبيعة وقائية . وجوب توقيعها دائماً مع عقوبة الجريمة الأشد .

الصفحة	القاعدة	
		إدانة المتهم بجريمتي الجلب والشروع في التهريب الجمركي . وتوقيعه العقوبة المقررة للجريمة الأولى عملاً بالمادة ٣٢ عقوبات . وجوب القضاء بالتعويض المنصوص عليه في المادة ١٢٢ من قانون الجمارك . إغفال ذلك . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقض الحكم وتصحيحه .
٣٤٤	١٤٧	(الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/١٢) ... .. ٤ - عدم بيان الحكم عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض . لا تهريب . ما دام ما أورده يتضمن الإحاطة بأركان المسؤولية التقصيرية .
٤٧١	٢٤٩٧	(الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢) ... .. ٥ - تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع بشرط أن تحيط في حكمها بعناصر المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية إحاطة كافية . دفاع المدعى المدني بعدم استقرار حالة الضرر لديه وتقدمه بمستندات بذلك . دفاع حيوى وهام ومؤثر في مصير الدعوى المدنية . قعود المحكمة عن بحثه . قصور وفساد في الاستدلال .
٥٥٢	٢٤١١٤	(الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) ... .. ٦ - التعويض المنصوص عليه في المادة ٣ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . طبيعته . عقوبة تكميلية تنطوي على عنصر التعويض . عدم جواز الحكم به إلا من محكمة جنائية ومن تلقاء نفسها على المسؤولين عن ارتكاب الجريمة دون سواهم . عدم امتداده إلى ورثتهم ولا إلى المسؤولين عن الحقوق المدنية . وفاة المحكوم عليه بالتعويض أثناء نظر الدعوى يستتبع حتماً الحكم بإنقضائها إعمالاً لنص المادة ١٤ إجراءات .
٧٨١	٢٤١٦٣	(الطعن رقم ١٠٨٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٢٥) ... ..
٩٨٤	٢٤٢٠٥	(الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/١٣) ... ..

٧ — التعويض المنصوص عليه في المادة ٢١ من القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ . طبيعته : عقوبة تكميلية تنطوي على عنصر التعويض . عدم جواز الحكم فيه إلا من محكمة جنائية . الحكم بها حتمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها على الجناة دون سواهم . عدم امتداده إلى ورثتهم ولا إلى المسئولين عن الحقوق المدنية . الادعاء مدنيا قبل الوارث أو المسئول عن الحقوق المدنية . غير مقبول .

( الطعن رقم ٨٠٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٠/١/١٩٧٣ ) .. .. ١٦٨ ع ٣ ٨٠٨

٨ — القضاء بالتعويض . يكفي فيه أن يكون مستفادا من الحكم أنه مقابل العمل الضار الذى أثبت وقوعه من المتهم .

( الطعن رقم ٦٤١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٠/١٤/١٩٧٣ ) .. .. ١٦٤ ع ٣ ٨٤٣

٩ — المناط في تقدير التعويض في حالة زراعة التبغ أو استنباته بالمساحة المزروعة فيها التبغ في ذاتها دون اعتبار للكمية المزروعة منه سواء كانت شجيراته مزروعة أو مستنبطة على حدة أو ضمن زراعات أخرى . الفقرة ٢ من المادة الثالثة من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ .

( الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١١/١١/١٩٧٣ ) .. .. ١٩٦ ع ٣ ٩٤٧

١٠ — العبرة في تقدير التعويض بمجموع الكمية المنتجة التي يدخل فيها التبغ المهرب . وليس بالكمية المهربة وحدها . المادة ٢/٣ (ب) من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ .

إثبات الحكم أن ستمائة جرام من الدخان الطرابلعى استخدمت في تصنيع ستة كيلو جرامات من الدخان المعسل . وجوب احتساب التعويض على أساس وزن الدخان المعسل .

( الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٢٠/٤/١٩٧٣ ) .. .. ٢١٥ ع ٣ ١٠٣٦



١١ - المقصود بالدخان المغشوش في حكم القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ : جميع المواد المعدة للبيع أو الاستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه . أما الدخان المخلوط فهو الذي تخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأية نسبة .

عدم إفصاح الشارع في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ عن المقصود بالغش أو الخلط . وجوب الرجوع في ذلك إلى القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ الذي أورده الشارع في ديباجة القانون الأول وأبقى عليه دون إلغاء .

تقديم المطعون ضده بوصف عرضه دخانا (نشوق) للبيع يحتوي على رمال . هو في حقيقته خلط دخان بمواد غريبة مما يؤثمه القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ وليس غشا حقيقيا أو حكما .

الخلط المؤثم الذي يعتبر تهريبا وفق الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ هو الذي يكون موضوعه تبغا مما نصت عليه الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة على سبيل الحصر : دخان النشوق لا يندرج في أي نوع منها . حيازته لا تشكل تهريبا وفق المادة المذكورة وبالتالي فلاحق لمصلحة الجمارك في المطالبة بالتعويض .

(الطعن رقم ٧٣٥ لسنة ٤٣ ق - جملة ١٣/١١/١٩٧٢) .. -

٨٩٩ ٣٤٢٢٦

١٢ - على الحكم الصادر في الدعوى الجنائية الفصل في التعويضات المطلوبة من المدعى بالحقوق المدنية في دعواه المرفوعة بطريق التبعية للدعوى الجنائية . المادة ٣٠٩ إجراءات .

للمدعى بالحقوق المدنية الرجوع إلى ذات المحكمة إذا أغفلت الفصل في التعويضات . المادة ١٩٣ مرافعات خلو قانون الإجراءات من نص مماثل لها . عدم جواز الطعن بالنقض -

الصفحة	الرقم	المادة
		المقدم من المدعية بالحقوق المدنية . في الحكم الذي أغفل الفصل في الدعوى المدنية . علة ذلك . الطعن بالنقض لا يجوز إلا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع .
١٠٤٧	٣٤٢١٨	( الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥ ) .. ..
		١٣ - المطالبة بتعويض مؤقت لتصاعد الضرر . الحكم بالتعويض كاملاً رغم عدم استقرار عنصر الضرر بما لا يتيسر معه تحديد مقدار التعويض . خطأ .
١٠٩٣	٣٤٢٢٤	( الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٢ ) .. ..
		١٤ - لا يشترط في الحكم بالتضامن على المسؤولين عن التعويض وقوع خطأ واحد منهم . يكفي وقوع خطأ من كل منهم ولو كان غير الذي وقع من زملائه متى كانت أخطاؤه مجتمعة قد سببت للضرر ضرراً واحداً ولو كانت مختلفة أو لم تقع في وقت واحد . تلاقى خطأ السارق مع خطأ الخفي للمسروق في النتيجة بحرمان المضرور من ماله . الحكم على الخفي بالتعويض والتضامن مع السارق . صحيح .
١١٧٦	٣٤٢٤٠	( الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٩ ) .. ..
		راجع أيضاً : دعوى مدنية . ( القاعدة رقم ٢٣٦ بالصيغة رقم ١١٥٧ ع ٢ ) ومسئولية مدنية . ( القاعدة رقم ٤٠ بالصيغة رقم ١٨٠ ع ١ )
		تفتيش
		التفتيش باذن .
		” اذن التفتيش . إصداره “ .
		١ - الأعمال الإجرائية تجري في حكم الظاهر . عدم بطلانها من بعد . نزولاً على ما ينكشف من أمر واقع . مثال في اذن

الصفحة	القاعدة	
		تفتيش. قرار وزير العدل بإنشاء نيابة ومحكمة الاسكندرية من بين ما تختصان به جرائم البغاء والقوادة المنصوص عليها في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١. هو قرار تنظيمي. عدم سلبه النيابات العادية اختصاصها العام. مثال.
١	١٤١	(الطعن رقم ١٠٤١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١) ... ..
		٢ - الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش. ما دام الشخص الذي حصل تفتيشه هو بذاته المقصود بإذن التفتيش والمعنى فيه بالاسم الذي اشتهر به. مثال لتسبب معيب
٢٧	١٤٧	(الطعن رقم ١١٨٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١) ... ..
		(والطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١ "لم ينشر") ..
٩٥٤	٣٤١٩٨	(والطعن رقم ٧٤٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/١١) ... ..
		٣ - عدم اشتراط القانون شكلا معيناً لإذن التفتيش خلوه من بيان صفة المأذون بتفتيشه أو صناعته أو محل إقامته. لا ينال من صحة الإذن. طالما أنه المقصود بالإذن.
٢٧	١٤٧	(الطعن رقم ١١٨٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١) ... ..
		٤ - إجراء مأمور الضبط. بنفسه. التحريات والأبحاث التي يؤسس عليها طلب الإذن بالتفتيش. أو معرفته السابقة بالمتهم. ليس بلام. حقه في الاستعانة بمعاونيه من رجال السلطة العامة. والمرشدين السريين ومن يتولون إبلاغه عما وقع من جرائم.
٢٧	١٤٧	(الطعن رقم ١١٨٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١) ... ..
٢٦٦	١٤٥٩	(والطعن رقم ٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٤) ... ..
٣٨٢	١٤٨١	(والطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥) ... ..
٥٤٤	٢٤١١٢	(والطعن رقم ١٩٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٢) ... ..
٦٢٤	٢٤١٢٨	(والطعن رقم ٢٧١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/١٣) ... ..



الصفحة	القاءة	
		٥ - بقاء شخصية المرشد غير معروفة وعدم افصاح مأمور الضبط عنها . لا يعيب الإجراءات .
٢٧	١٤٧	( الطعن رقم ١١٨٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١ ) ... ..
		٦ - إستناد الحكم في القول بعدم جدية التحريات . إلى عدم افصاح مأمور الضبط عن مصدر تحرياته . خطأ .
٢٧	١٤٧	( الطعن رقم ١١٨٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١ ) ... ..
		٧ - كون التحريات أسفرت عن أن المتهم وآخر يجلبان المواد المخدرة ويروجانها بالبلاد . مفاده تحقق وقوع الجريمة إصدار الإذن بضبط المتهم حال تسلمه المخدر من آخر . صحيح القضاء بالبراءة تأسيساً على صدور الإذن لضبط جريمة مستقبلية . خطأ في تطبيق القانون . حجب هذا الخطأ المحركة عن نظر الموضوع . وجوب أن يكون النقض مقروناً بالإحالة .
٢٢٣	١٤٤٩	( الطعن رقم ١٥٧٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٦ ) ... ..
		٨ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش . موضوعي . تقديره لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . لا تجوز المجادلة فيه أمام النقض .
٢٦٦	١٤٥٩	( الطعن رقم ٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٤ ) ... ..
٢٨٢	١٤٨١	( والطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥ ) ... ..
٥٤٤	٢٤١١٢	( والطعن رقم ١٩٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٢ ) ... ..
٥٩٦	٢٤١٢١	( والطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٦ ) ... ..
٦٠٢	٢٤١٢٢	( والطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٦ ) ... ..
٦٢٤	٢٤١٢٨	( والطعن رقم ٢٧١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/١٣ ) ... ..
٨٥٠	٣٤١٧٦	( الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٠/١٥ ) ... ..
		٩ - الخطأ في رقم الطابق الذي يشغله الطاعن لا أثر له في صحة إذن التفتيش ما دام الطاعن لا ينازع في أن مسكنه الذي أجرى تفتيشه هو المسكن ذاه المقصود في الإذن .
٢٦٦	١٤٥٩	( الطعن رقم ٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٤ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
٣١٠	١٤٦٧	١٠ - جريمة نقل المخدر من الجرائم المستمرة . بدء وقوعها بدائرة محافظة واستمرارها إلى المحافظة الأخرى التي أصدرت نيابتها الإذن لا يخرج الواقعة عن اختصاصها . (الطن رقم ٢٢ لسنة ٤٣ - جلسة ١١/٣/١٩٧٢)
٣١٠	١٤٦٧	١١ - مثال لإستخلاص سائق لصدور إذن بالتفتيش لضبط جريمة تحقق وقوعها لا لضبط جريمة مستقبلية في نقل مخدر . (الطن رقم ٢٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١١/٣/١٩٧٢)
٥٤٤	٢٤١١٢	١٢ - المادة ٤٤ من الدستور لا توجب تسبب الأمر القضائي بالتفتيش إلا إذا كان منصبا على تفتيش المساكن . إقتصار الإذن على تفتيش شخص الطاعن وتنفيذه عند ضبطه في مقهى . التفات الحكم عن الدفع ببطلان الإذن لعدم تسببه . صحيح . (الطن رقم ١٩٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢٢/٤/١٩٧٢)
٦٠٢	٢٤١٢٢	١٣ - كل إجراء تم صحيحا في ظل قانون يظل صحيحا وخاضعا لأحكام هذا القانون . صدور إذن تفتيش مسكن من النيابة العامة دون تسبب به على مقتضى المادة ٩١ أ . ج قبل العمل بالدستور وقبل تعديلها بالقانون ٣٧ سنة ١٩٧٢ يكون صحيحا . الدفع ببطلان هذا الإذن لعدم التسبب . دفع قانوني ظاهر البطلان . (الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٦/٥/١٩٧٢)
٧٤٦	٢٤١٥٥	١٤ - مجرد الخطأ المادي في ذكر اسم الشارع الذي يقع به حانوت الطاعن في محضر التحريات لا يقطع بذاته في عدم جدية ما تضمنته من تحرر . (الطن رقم ٤٧٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١١/٦/١٩٧٢)

الصفحة	القاعدة	
		١٥ — شرط صحة التفتيش الذى تجريه النيابة أو تأذن به فى مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه ؟
٥٤٤	٢٤١١٢	(الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٢) .. ..
٦٢٤	٢٤١٢٨	(والطعن رقم ٢٧١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/١٣) .. ..
٨٥٠	٣٤١٧٦	(والطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٠/١٥) .. ..
٩٤٢	٣٤١٩٥	(والطعن رقم ٧٢٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/١١) .. ..
		١٦ — لا ينال من صحة إذن التفتيش خلوه من بيان صفة المأذون بتفتيشه أو صناعته أو محل إقامته .
٨٥٠	٣٤١٧٦	(الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٠/١٥) .. ..
		١٧ — شمول التحريات لأكثر من شخص لا يكشف بذاته عن عدم جديتها . عدم إفصاح رجل الضبط القضائى عن مصدر تحرياته أو عن وسيلته فى التحرى . لا عيب .
٨٥٠	٣٤١٧٦	(الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٠/١٥) .. ..
		١٨ — لجوء الضابط إلى وكيل النيابة فى منزله فى ساعة مبكرة من صبيحة يوم الضبط لاستصدار الإذن . لا مخالفة فيه للقانون . ليس فيه ما يحمل على الشك فى صحة أقوال الضابط أو يقدح فى سلامة إجراءاته .
٩٤٢	٣٤١٩٥	(الطعن رقم ٧٢٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/١١) .. ..
		راجع أيضا : تفتيش . "الدفع بطلان إذن التفتيش" . (القاعدة رقم ١٩٨ بالصحيفة رقم ٩٥٤ ج ٢)
		تنفيذه :
		١ — التصريح للضابط المأذون له بالتفتيش بنديب غيره . جواز إسناده التفتيش لضابط آخر .
٢٦٦	١٤٥٩	(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٤) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		٢ — حصول ضابطين على إذن بالتفتيش في تاريخ واحد وساعة واحدة ووقوع الضبط في تاريخ واحد وفي زمن متقارب لا يدعو عقلا ومنطقا — مع اختلاف شخص القائم بالتفتيش واختلاف مكان الضبط في الدعويين — إلى الشك في أقوالهما . كون المتهم يعمل مرشدا سريريا لمكتب مكافحة المخدرات لا يؤدي في صحيح الاستدلال إلى إطراح أقوال الشاهد .
٣٦٥	١٤٧٨	(العلم رقم ١٠٩٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥) ... ..
		٣ — لرجل الضبط القضائي المنتدب لتنفيذ إذن النيابة بالتفتيش تخير الظرف والوقت المناسبين خلال الفترة المحددة بالإذن لإجرائه بطريقة مثمرة .
٧٤٦	١٥٥٢	(العلم رقم ٣٧٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١١) ... ..
		راجع أيضا : أحداث .
		(القاعدة رقم ١٣١ بالصحيفة رقم ٦٣٩ ج ٢)
		وحكم .
		(للقاعدة رقم ٢٢ بالصحيفة رقم ٦٠٢ ج ٢)
		وتفتيش . "الدفع ببطلانه" .
		(للقاعدة رقم ٨ بالصحيفة رقم ٣٨٣ ج ١)
		التفتيش بغير إذن :
		١ — حق موظفي الجمارك الذين لهم صفة الضبط القضائي . في التفتيش داخل الدائرة الجمركية أو في حدود دائرة الرقابة الجمركية . نطاقه . عدم اشتراط توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بنائون الإجراءات بالنسبة للأشخاص .
		العثور أثناء هذا التفتيش على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية . صحيح . مثال في مواد مخدرة .

الصفحة	المقابلة	
		حق مأمور الضبط في الاستعانة بمن يرى . ولو لم تكن للأخير صفة الضبط . ما دام يعمل تحت إشرافه .
١٣٠	١٤٣٠	(الطن رقم ١٤٦٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٥) .. ..
٥٥٩	٢٤١١٥	(الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) .. ..
		٢ — ضبط متهم ضبطاً قانونياً محرراً لمادة مخدرة وإرشاده عن الطاعن باعتباره مصدر تلك المادة . إنتقال الضابط إلى منزل الطاعن وتفتيشه . صحيح في القانون . حلة ذلك . ضبط المخدر جريمة متلبس بها تبيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يفتش منزله .
٢٣٥	١٤٥٢	(الطن رقم ١٤٧٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٥) .. ..
		٣ — المادة ٤٨ إجراءات . إباحتها لمأموري الضبط تفتيش منزل المتهم دون إذن إذا كان من الموضوعين تحت رقابة الشرطة ووجدت أوجه قوية للاشتباه في ارتكابه جريمة أو جنحة . تقدير الشبهات وكفايتها يكون لرجل الضبط وينحصر لتقدير سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .
٢٣٥	١٤٥٢	(الطن رقم ١٤٧٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٥) .. ..
		٤ — السجون المركزية تجري عليها أحكام لوائح السجن ونظامه . لضابط السجن وحراسه حق تفتيش أي مسجون في أي وقت وتفتيش ملابسه وأمتعته وغرفته وضبط ما قد يحوزه أو يحزره من ممنوعات .
		إبتناء الأمر الصادر من مستشار الإحالة بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية على بطلان التفتيش الحاصل من رئيس وحدة مباحث قسم الدق المشرف على سجن القسم لأحد النزلاء به . خطأ في تطبيق القانون .
٧١٩	٢٤١٤٨	(الطن رقم ٤٢٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٤) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٥ - حق مأمور الضبط القضائي في القبض على المتهم وتفتيشه عملا بالمواد ٣٤ و ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية .
٩٧٢	٣٤٢٠٣	( للطن رقم ٦٣٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/١٣ ) .. ..
١١٧٦	٣٤٢٤٠	( والطن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٩ ) .. ..
		٦ - حق مأمور الضبط القضائي في تفتيش المتهم كلما جاز له القبض عليه . بغض النظر عن سبب القبض أو الغرض منه . قيام المأمور بتفتيش المتهم قبل إيداعه سجن مركز الشرطة . أثر قبضه عليه قبضا صحيحا . تفتيش صحيح .
١٠٢٣	٣٤٢١٣	( الطن رقم ٦٥٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٠ ) .. ..
		٧ - حضور المتهم ليس شرطا جوهريا لصحة التفتيش في أحوال التلبس .
١١٧٦	٣٤٢٤٠	( الطن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٩ ) .. ..
		٨ - المادة ٢٣ من القانون ٣٦٣ سنة ١٩٥٦ . تحديدها مأموري الضبط المنوط بهم تطبيق أحكامه ورسمها إجراءات التفتيش لضبط أية عملية تجرى خفية من العمليات المنصوص عليها في المادتين ٥ و ٦ من ذلك القانون .
١٢٢٠	٣٤٢٤٧	( الطن رقم ٧٠١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦ ) .. ..
		راجع أيضا : تفتيش " الدفع بطلان التفتيش " .
		( القاعدة رقم ٢٤٠ بالصحيفة رقم ١١٧٦ ع ٣ )
		ومأمورو الضبط القضائي .
		( القاعدة رقم ٢١٩ بالصحيفة رقم ١٠٥٣ ع ٣ )



		الدفع ببطلان التفتيش والإذن به :
		١ - لا جدوى من الدفع ببطلان تفتيش السيارة في المرة الأولى . مادام أن المخدر الذي ضبط عند تفتيش السيارة في المرة الثانية . الذي لا ينازع الطاعن في صحته . يكفي لحمل الحكم بالإدانة .
١٣٠	١٤٣٠	( الطعن رقم ١٤٦٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٥ ) .. ..
		٢ - الدفع ببطلان التفتيش . وجوب إبدائه في عبارة صريحة تشمل على بيان المراد منه وإلا فلا تلتزم محكمة الموضوع بالرد .
٥٥٩	٢٤١١٥	( الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٦ ) .. ..
		٣ - استقالة البطلان إلى كل ما ضبط مع المطعون ضده من مخدر نتيجة إجراء باطل لا حاجة بالحكم للتحديث إستقلالاً على ما أثر عليه من فوات دون الوزن من المخدر بجيب سروال المطعون ضده الذي انتهى إلى القضاء ببراءته على سند من بطلان القبض والتفتيش .
٥٦٨	٢٤١١٦	( الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ ) .. ..
		٤ - الدفع ببطلان الإذن لعدم جدية التحريات موضوعي .
٦٠٢	٢٤١٢٢	( الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٦ ) .. ..
		٥ - الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات على المحكمة أن تعرض له وتقول كلمتها فيه بأسباب سائغة .
٩٥٤	٢٤١٩٨	( الطعن رقم ٧٤٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/١١ ) .. ..
		٦ - الطعن بالبطلان في الدليل المستمد من التفتيش لعدم مراعاة الأوضاع القانونية . لا يجوز إلا من شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم .

الصفحة	القاعدة	
		لا صفة للاتهام في الدفع ببطلان تفتيش مسكن هي غير مالكة أو حائزة له .
١٠٥٣	٣٤٢١٩	( الطعن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥ ) ... ..
		٧ - اسهام ضابط غير مختص محليا باجراء التفتيش . عدم إثارته أمام محكمة الموضوع . لا يقبل التحدى به لأول مرة أمام النقض .
١١٧٦	٣٤٢٤٠	( الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٩ ) ... ..
		راجع أيضا : تفتيش .
		( القاعدة رقم ١٢٢ بالصحيفة رقم ٦٠٢ ع ٢ )
		وحكم . " تسببيه . تسبیب غير معيب " .
		(القاعدتان رقم ٨١ و ١٤٥ بالصحيفتين رقمي ١٤٣٨٢ ع ١ و ٢٧٠٢ ع ٢)
		وحكم . " تسببيه . تسبیب معيب " .
		( القاعدة رقم ٢٤٠ تقاضات بالصحيفة رقم ١١٧٦ ع ٣ )
		ونقض . " المصلحة في الطعن " .
		( القاعدة رقم ١٧٣ بالصحيفة رقم ٨٣٣ ع ٣ )
		تقادم
		راجع : دعوى جنائية . " انقضاؤها بمضى المدة "
		تقليد
		راجع : براءة اختراع .
		( القاعدة رقم ٤٤ بالصحيفة رقم ٢٠٦ ع ١ )

الصفحة	القاعدة	تلبس
		١ - ضبط متهم ضبطاً قانونياً محرزا لمادة مخدرة وارشاده عن الطاعن باعتباره مصدر تلك المادة . انتقال الضابط إلى منزل الطاعن وتفتيشه صحيح في القانون . حلة ذلك . ضبط المخدر جريمة تلبس بها تبيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليلاً على مساهمته فيها وأن يفتش منزله . ( الطعن رقم ١٤٧٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٥ ) .. .. ١٤٥٢ ٢٣٥
		٢ - انتقال مأمور الضبط إلى محل الحادث بعد وقوعه بزمان . لا ينفي قيام التلبس . مادام قد بادر بالانتقال عقب علمه مباشرة وشاهد آثار الجريمة بادية . ( الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥ ) .. .. ١٤٨٠ ٣٧٣
		٣ - حق مأمور الضبط القضائي في القبض في حالات التلبس بالجنح . عليه تحرير محضر بالإجراءات . قبض المأمور على المتهم متلبساً بجنحة مخالفة شروط المراقبة وتحرير محضراً بذلك . صحيح . قيامه بهذه الإجراءات خلال فترة راحة لا يقدح في صحتها . ( الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٠ ) .. .. ١٤٢١٣ ١٠٢٣
		٤ - على المراقب التواجد في مسكنه عند غروب الشمس وألا يبرحه قبل شروقها . إدانة الحكم الطاعن بخالفة شروط المراقبة إستناداً إلى مشاهدة الضابط إياه يسير في الطريق بعد غروب الشمس أثناء مدة وضعه تحت المراقبة . صحيح . ( الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٠ ) .. .. ١٤٢١٣ ١٠٢٣



الصفحة	القاعدة	
		٥ — حالة التلبس بالجريمة . شروط قيامها ؟ مثال لحالة تلبس باحراز مخدر . ( الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٤ ) ... .. ٣٤٢٣٤ ١١٣٩
		٦ — التلبس حالة تلازم الجريمة لا شخص مرتكبها . ضبط الطاعن مع مرتكب الفعل المقترب بالسرقة محرزا مبالغ من الأموال المسروقة من منزل القتيلين . توافر التلبس بجريمة إخفاء أشياء متحصلة من جناية . المادة ٣٤ إجراءات من حق مأمور الضبط القضائي تفتيش منزله استنادا للمادة ٤٧ إجراءات ولو بعد مباشرة النيابة التحقيق . ( الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٩ ) ... .. ٣٤٢٤٠ ١١٧٦
		٧ — حضور المتهم ليس شرطا جوهر بالصحة التفتيش في أحوال التلبس . ( الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٩ ) ... .. ٣٤٢٤٠ ١١٧٦

## تموين

		١ — جريمة البيع بأزيد من السعر المقرر . المناط في قيامها بوقوع فعل البيع ذاته بأزيد من السعر المعين بغض النظر عن صلة البائع بالسلعة أو صفته في بيعها . يكتفى فيها بالقصد العام . اعتذار المتهم بالجهل بالسعر المقرر لا يقبل . علة ذلك . الجهل بالقانون العقابي والقوانين المكملة له ليس بعذر ولا يسقط المسؤولية . ( الطعن رقم ١٣٢١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٢١ ) ... .. ١٤١٨ ٧٨
		٢ — جريمة إنتاج خبز ناقص الوزن لا تتطلب قصدا جنائيا خاصا . توافرها قانونا بمجرد إنتاجه مهما ضؤل مقدار النقص فيه . ( الطعن رقم ٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٤ ) ... .. ١٤٦٠ ٢٧٢

الصفحة	المادة	
		٣ - المادة ٥٨ من القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . مسئولية صاحب المحل من جرائم التموين . مسئولية فرضية أسامها افتراض إشرافه على المحل ووقوع الجريمة بإسمه وحسابه . يكفى لقيامها أن تثبت ملكيته للمحل كاملة أو مشتركة . (الطعن رقم ٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٤) .. .. .
٢٧٢	١٤٦٠	٤ - المادة ٢٣ من قرار التموين ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار ٢٨٢ سنة ١٩٦٥ بما حددته من نسبة الرطوبة لأشأن لها بما أوجبه المادة ٢٤ من أوزان للرغيف لا ينقص عنها . إلغيات الحكم عن طلب تحليل عينات من الخبز المضبوط لبيان نسبة الرطوبة . لا يعيبه . (الطعن رقم ٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٤) .. .. .
٢٧٠	١٤٦٠	٥ - القرارات الوزارية المنظمة لوزن الرغيف لا أثر لها على حرية القاضي في الاقتناع . (الطعن رقم ٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٤) .. .. .
٢٧٢	١٤٦٠	٦ - قرار وزير التموين ٢٥٢ سنة ١٩٦٢ بتنظيم تعبئة وتجارة الشاي والبن . المادة ٦ منه حظرها خلط الشاي والبن بقصد الاتجار أو الشروع في ذلك . حظرها كذلك حيازة الشاي والبن المخلوط أو بيعه أو عرضه للبيع . المادة ٩ من القرار . تحديدها للعقوبة . (الطعن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٤) .. .. .
٩٠٤	١٨٦٣	٧ - اقتصار الحكم الاستثنائي على تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من غش الشاي بخلطه وتعديله العقوبة دون النظر في مدى انطباق القرار الوزاري ٢٥٢ سنة ١٩٦٢ الذي يجرم خلط الشاي على الواقعة . رغم نصه على عقوبة تزيد في حدها الأدنى على العقوبة الموقعة . خطأ في تطبيق القانون . (الطعن رقم ٣ لسنة ٧٤ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٤) .. .. .
٩٠٤	١٨٦٣	

٨ — عدم تقييد محكمة الموضوع بالوصف الذي ترفع به الدعوى .  
 عليها تبين حقيقة الواقعة الجنائية .  
 إدانة الطاعن بصفته صاحب مصنع تصرف في سلعة .  
 صرفت له من إحدى شركات القطاع العام لغرض الغرض أو بغير  
 الكيفية المنصرفة من أجله عملاً بالقرار ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ .  
 الغير منطبق عليها . خطأ حجب المحكمة عن بحث مدى انطباق  
 القرار ٧٠ لسنة ١٩٦٧ على الواقعة المادية ذاتها . وجوب  
 النقض والإحالة مادامت العقوبة المقررة بها أشد من تلك المقررة  
 بالقرار الأخير .

(العلم رقم ٧٤٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٢/١١/١٩٧٣) .. .. ٢٠٢ ع ٣ ٩٦٧

راجع أيضاً : تعدد .

( القاعدة رقم ٢٦٧ بالحريفة رقم ١٣١٠ ع ٣ )

## تنازع اختصاص

راجع : اختصاص . "تنازع الاختصاص"

## تنظيم

راجع : بناء .

## تهريب جرمي

راجع : جمارك .



## (ج)

جب . جرح عمد . جريمة . جلب . جمارك

## جب

راجع : عقوبة .

(القاعدة رقم ٧٠ بالصحيفة رقم ٣٢٤ ع ١)

## جرح عمد

١ — إدانة المتهم بجرائم إحداث جرح عمدا وإحراز سلاح ناري غير مششخن وذخيرة . إغفال الحكم عند توقيعه عقوبة جريمة إحراز السلاح . باعتبارها الأشد عملا بالمادة ٣٢ / ٢ عقوبات . القضاء بالغرامة والمصادرة . مخالف للقانون . وجوب نقضه وتصحيحه .

٩٢٠ ١٤٢٨ ... (العلم رقم ١٤٥٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٥)

٢ — مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات : تقدير توافر الارتباط . موضوعي . مثال لتسبب سائق في جرائم إحداث جرح عمدا وإحراز سلاح وذخيرة .

٩٢٠ ١٤٢٨ ... (العلم رقم ١٤٥٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٥)

## جريمة

أنواع الجرائم :

« الجريمة العمدية » .

جرائم المادة ٢ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن تهريب التبغ جرائم عمدية . توفر القصد الجنائي فيها بالعلم بنوع التبغ الذي انصب عليه فعل الجنائي .

٩٧٨ ٣٤٢٠٤ ... (العلم رقم ٦٦٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		راجع أيضا : أركان الجريمة . (القاعدة رقم ١٩٣ بالصحيفة رقم ٩٣٥ ع ٣٤)
		” الجريمة المستمرة ” .
		١ — جريمة نقل المخدر من الجرائم المستمرة . وقوعها بدائرة محافظة واستمرارها إلى المحافظة الأخرى التي أصدرت نيابتها الإذن لا يخرج الواقعة عن اختصاصها . (الطعن رقم ٣٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١١/٣/١٩٧٣ ) .. ..
٣١٠	١٤٦٧	٢ — جريمة إدارة محل عام سبق غلقه جريمة مستمرة استمرارا متتاعبا متجددا . محاكمة الجاني عن جريمة مستمرة تشمل الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها . على المحكمة الاستئنافية ضم الدعاوى المقامة على المحكوم عليه لإدارته محل واحد على الرغم من سبق غلقه وأن تصدر فيها حكما واحدا بعقوبة واحدة مادام لم يصدر فيها بعد حكم بات . مخالفته ذلك . خطأ في تطبيق القانون يستوجب النقض الجزئي والتصحيح بضم القضايا وجعل الغرامة عنها جميعا واحدة بالإضافة لعقوبة الغلق المقضى بها . (الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٦/٥/١٩٧٣ ) .. ..
٦٠٧	٢٤١٢٣	٣ — جريمة التخلف عن التجنيد حتى بلوغ سن الثلاثين من الجرائم المستمرة . المدة المسقطه للدعوى الجنائية عنها . بدؤها عند بلوغ المتخلف السابعة والأربعين . المادة ٧٤ من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بعد تعديلها بالقانونين ٩ لسنة ١٩٥٨ و ١٢ لسنة ١٩٧١ . مثال . إحتساب الحكم مدة تقادم الدعوى من تاريخ بلوغ المتهم سن الثلاثين . رغم سريان هذين التعديلين في حقه . خطأ

الصفحة	القاعدة	
		في تطبيق القانون . وجوب النقض والإحالة . ما دام الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى .
٦١٠	٢٤١٢٤	(الطن رقم ١٨٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٩٧٣/٥/٧) ... ..
		٤ — استعمال ورقة مزورة جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة والتمسك بها وتبقى مستمرة ما بقي مقدمها متمسكا بها . مدة سقوط الدعوى فيها تبدأ من تاريخ الكف عن التمسك بها أو التنازل عنها أو من تاريخ صدور الحكم بترويرها .
٨٩٧	٢٤١٨٥	(الطن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٩٧٣/١١/٤) ... ..
		<b>أركان الجريمة .</b>
		١ — عدم اشتراط القانون إرتكاب الفحشاء بالفعل للعقاب على التحريض أو المساعدة أو التسهيل أو الاستغلال .
٥٤	٢٤١٤	(الطن رقم ١٢٧٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٩٧٣/١/٨) ... ..
		(والطن رقم ١٢٧٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٩٧٣/١/٨) (لم ينشر) ...
٩٠٥٣	٢٤٢١٩	(والطن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٩٧٣/١١/٢٥) ... ..
		٢ — جنائية الغش . في عقد التوريد المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكرر عقوبات . جريمة عمدية . قيامها مشروط بتوفر القصد الجنائي باتجاه إرادة المتعاقد إلى الإخلال بالعقد أو الغش في في تنفيذه . مع علمه بذلك .
		خلو المادة ١١٦ مكرر عقوبات من النص على قرينة إفتراض العلم بالغش إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة .
٦١	١٤١٥	(الطن رقم ١٢٩٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٩٧٣/١/٨) ... ..
		٣ — وجوب ثبوت القصد الجناحي فعليا . لكونه من أركان الجريمة .
		المسئولية الفرضية . لا يصح القول بها إلا بنص صريح . أو باستخلاص سائغ من استقراء النصوص وتفسيرها وفقا للأصول المقررة



الصفحة	القاعدة	
		مثال لتسبب سائق في نفي القصد الجنائي في جريمة المادة ١١٦ مكرر عقوبات وإدانة المتهم طبقا للقانون رقم ٤٨ لسنة ٤١ أخذا بالمسؤولية الفرضية . معدلة وصف التهمة .
٦١	١٤١٥	(الطعن رقم ١٢٩٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٨) ... .. ٤ - حيازة التبغ أو زراعته مؤثمة .
		الإحراز المادي . ليس شرطا لاعتبار الشخص حائزا للدخان المكون لجسم الجريمة . كفاية أن يكون سلطانه مبسوطا عليه بأية صورة عن علم وإرادة ولو كان المحرز شخصا آخر نيابة عنه . مثال لتدليل سائق على انتفاء حيازة المتهم شجيرات التبغ المزروعة في ملكه .
٦٧	١٤١٦	(الطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٨) ... .. ٥ - العبرة في اعتبار المحرر رسميا . هي بما يؤول إليه المحرر لا بما كان عليه أول الأمر . صدور المحرر ابتداء من موظف عمومي . ليس بشرط لاعتبار التزوير فيه واقعا في محرر رسمي . جواز أن يكون المحرر عرفيا . أول الأمر . ثم ينقلب إلى محرر رسمي بتداخل الموظف العام فيه . انسحاب الرسمية إلى ما سبق من إجراءات .
٧٢	١٤١٧	(الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٨) ... .. ٦ - جريمة البيع بأزيد من السعر المقرر . المناط في قيامها بوقوع فعل البيع ذاته بأزيد من السعر المعين بغض النظر عن صلة البائع بالسلعة أو صفته في بيعها . يكتفى فيها بالقصد العام . اعتذار المتهم بالجهل بالسعر المقرر لا يقبل . حلة ذلك : الجهل بالقانون العقابي والقوانين المكملة له ليس بعذر ولا يسقط المسؤولية .
٧٨	١٤١٨	(الطعن رقم ١٣٢١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢١) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٧ - مجرد وجود عجز في حساب الموظف العمومي . لا يكفي بذاته أن يكون دليلا على حصول اختلاس . (الظمن رقم ١٤٢٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٩) ... .. ١١٤ ١٤٢٧
		٨ - القصد الجنائي في جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة . يكفي لتوافره امتناع الحارس عن تقديم المحجوزات أو الإرشاد عنها يوم البيع بقصد عرقلة التنفيذ إضرارا بالدائن الحابز . عدم اشتراط تبديد الحارس للمحجوزات أو تصرفه فيها . (الظمن رقم ١٤٥٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٥) ... .. ١٢٦ ١٤٢٩
		٩ - الخطأ في الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لها . وجوب بيان عنصر الخطأ وإيراد الدليل عليه . تمسك الطاعن بمستندات في نفي ركن الخطأ يعد دفاعا هاما . صكوت الحكم عنها . قصور . مثال . (الظمن رقم ١٢٤٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١١) ... .. ١٤٦ ١٤٣١
		١٠ - رضاه المجنى عليه في هتك العرض مسألة موضوعية . لا رقابة فيها لمحكمة النقض طالما أن الأدلة تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم . مثال لتدليل سائق على توافر ركن القوة في جريمة المادة ٢٦٨ عقوبات . (الظمن رقم ١٤٦٩ لسنة ٤٢ - جلسة ١٩٧٣/٢/١١) ... .. ١٥٨ ١٤٣٤
		١١ - جريمة تزوير أوراق رسمية . أركانها . تسمى شخص بغير اسمه في محرر رسمي يعد تزويرا سواء أكان الاسم المتحل لشخص معلوم أو كان اسما خياليا ما دام المحرر صالحا لإتخاذ حجة في إثبات شخصية من نسب إليه . تسمى شخص باسم غير معلوم في أوراق الحصول على البطاقة الشخصية هو تزوير . مغايرة ذلك لتغيير اسم المتهم في محضر تحقيق . انتهاء مستشار الإحالة

الصفحة	القاعدة	
١٧٠	١٤٣٧	إلى عدم توافر جريمة التزوير على أساس أن الاسم المنتحل لشخص غير معلوم . خطأ في تطبيق القانون يوجب النقض والإعادة . (الطن رقم ١٤٧٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١١/٢/١٩٧٣) .. ..
١٧٦	١٤٣٩	١٢- لا يتحقق القصد الجنائي في جريمة التبيد بمجرد قعود الجاني عن الرد إنما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه وحرمان صاحبه منه . قعود الحكم عن استظهار هذا الركن وعدم الرد على دفاع الطاعن بعرض المنقولات على زوجته المحبني عليها بالطريق الرسمي . قصور . (الطن رقم ١٤٧٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١١/٢/١٩٧٣) .. ..
١٨٠	١٤٤٠	١٣- كفاية توافر صورة واحدة من صور الخطأ الواردة في المادة ٢٤٤ عقوبات للعقاب على جريمة الإصابة الخطأ . (الطن رقم ١٥٦٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١١/٢/١٩٧٣) .. ..
١٨٠	١٤٤٠	١٤- استظهار الحكم خطأ الطبيب ورابطه السببية بينه وبين النتيجة بافقاد المحبني عليه إبصار كلتا عينييه من واقع التقارير الفنية . يسوغ به التدليل على توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر . (الطن رقم ١٥٦٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١١/٢/١٩٧٣) .. ..
١٩٢	١٤٤١	١٥- امتخلاص الحكم من ظروف الدعوى وملايساتها أن المتهم كان يعلم بأن الجهاز المضبوط يحوى مخدرا . كفايته ما دام استخلاصه لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي (الطن رقم ١٥٠٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٠٢/٢/١٩٧٣) .. ..
٢١٤	١٤٤٦	١٦- التخالص اللاحق لا تأثير له على قيام الجريمة . التفات الحكم عن تحقيق صحة المخالصة لا يعيبه . (الطن رقم ١٥٥٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٧٣) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		١٧ - وجوب استظهار الحكم الصادر بالإدانة في جريمة إصدار شيك بدون رصيد أمر الرصيد في ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للصرف بغض النظر عن قصد الساحب وانتوائه عدم صرف قيمته استقلالاً للأوضاع المصرفية كرفض البنك الصرف عند التشكك في صحة التوقيع أو عدم مطابقة توقيعه للتوقيع المحفوظ لديه ، وإلا كان الحكم قاصراً .
٢٢١	١٤٤٨	( الطعن رقم ١٥٦٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٩ ) ... ..
		١٨ - أركان جريمة النصب . المادة ٣٣٦ عقوبات . الطرق الاحتمالية في جريمة النصب . ماهيتها . مجرد الأقوال والادعاءات الكاذبة . عدم كفايتها وحدها لتكوين الطرق الاحتمالية . استناد الحكم في ثبوت تهمة النصب قبل الطاعن إلى ما عزاه إلى المجني عليه من أقوال تخالف الثابت في الأوراق . خطأ في الإسناد .
٢٢٦	١٤٥٠	( الطعن رقم ١٥٧٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٩ ) ... ..
		١٩ - مثال لتسبيب سائق على توافر رابطة السببية بين الإصابات المحدثه للوفاء وسببها .
٢٤٣	١٤٥٤	( الطعن رقم ١٦٦٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٥ ) ... ..
		٢٠ - الدليل غير القاطع على علم المتهم بكنهه ما ضبط في حوزته وأنه مخدر هو قصور في الدليل على توافر القصد الجنائي . مثال لتسبيب معيب .
٢٥٣	١٤٥٦	( الطعن رقم ١٦٤٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٥ ) ... ..
		٢١ - اقتراف الفحشاء في الخارج بالفعل . ليس شرطاً للعقاب على جريمة التحريض أو المساعدة على مغادرة البلاد للاشتغال بالدعارة . المادة ١/٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ مثال .
٢٥٦	١٤٥٧	( الطعن رقم ١١١٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٦ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢٢ — جريمة إنتاج خبز ناقص الوزن لا تتطلب قصدا جنائيا خاصا . توافرها قانونا بمجرد إنتاجه مهما ضؤل مقدار النقص فيه .
٢٧٢	١٤٦٠	( الطعن رقم ٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٤ ) .. .. .
		٢٣ — جريمة تسهيل البغاء لا يشترط القانون وقوعها بطريقة معينة إنما يتناول شتى صور التسهيل . مثال لتدليل سائق على جريمتي تسهيل الدعارة واستغلالها .
٢٨٤	١٤٦٢	( الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٤ ) .. .. .
		٢٤ — علم المتهم علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع وتعمره عدم تقديم المحجوزات شرط للعقاب في جريمة اختلاس المحجوزات . خلو أوراق الدعوى مما يفيد استلام المتهم للخطاب الموجه إليه من البنك الحاجز بتأجيل البيع ليوم محدد . القضاء بالبراءة تأسيسا على عدم توافر علمه بيوم البيع . صحيح .
٣٣٥	١٤٧٣	( الطعن رقم ٦٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/١٨ ) .. .. .
		٢٥ — الغش كما عينته المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . تعريفه .
		إثبات الحكم خلط المتهم زيت السيارات بزيت مكرر . وعرضه لإياه للبيع . كفايته لإثبات توافر الغش المنصوص عليه في المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل .
		النعي بعدم صدور قرار وزاري بتحديد مواصفات الزيت . غير مجد . ما دام الحكم قد أثبت تعمد المتهم تضليل المشتري بتزييف حقيقة الساعة .
٣٤٦	١٤٧٥	( الطعن رقم ١٣٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/١٩ ) .. .. .
		٢٦ — توقيع الساحب الشيك على بياض . دون إثبات قيمته أو تاريخه . مفاده تفويضه المستفيد في تحرير هذه البيانات .

الصفحة	القاعدة	
		هدم تأثير ذلك على صحة الشيك ما دام قد استوفى هذه البيانات قبل تقديمه للبنك .
		خلو القانون مما يوجب تحرير بيانات الشيك بخط الساحب . كفاية أن يكون موقعا عليه منه .
٣٥٥	١٤٧٦	( الطعن رقم ٧٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/١٩ ) .. .. .
		٢٧ — الكذب يبلغ مبلغ الطرق الاحتمالية إذا اصطحب بأعمال خارجية أو مادية تحمل على الاعتقاد بصحته . استعانة الجاني بأوراق أو مكاتيب مزورة يدخل في إعداد هذه الأعمال . مثال .
٣٦٩	١٤٧٩	( الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥ ) .. .. .
		٢٨ — قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر إنما بالظروف المحيطة بالدعوى والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضمره . استخلاص نية القتل . موضوعي . مثال لتسبيب سائق للتدليل على توافر نية القتل وآخر لتسبيب معيب .
٣٧٣	١٤٨٠	( الطعن رقم ٨٧ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥ ) .. .. .
٣٨٨	١٤٨٢	( الطعن رقم ٩٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥ ) .. .. .
٤٢٧	١٤٨٩	( الطعن رقم ١١٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦ ) .. .. .
٥٨٦	٢٤١٢٠	( الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ ) .. .. .
١٢٩٢	٣٤٢٦٣	( الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٣٠ ) .. .. .
		٢٩ — جريمة هدم البناء بدون تصريح من لجنة أعمال الهدم وجريمة هدم البناء بدون تصريح من السلطة القائمة على شئون التنظيم . قوام الفعل المادي المكون لهما واحد وإن تميزت كل منهما بعناصر مختلفة .
٣٩٣	١٤٧٣	( الطعن رقم ٩٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥ ) .. .. .



الصفحة	القاعدة	
		٣٠ — الأداة المستعملة في الإعتداء ليست من الأركان الجوهرية للجريمة . لا فرق بين السكين والمطواة في إحداث الجرح الطعنى .
٤٠٢	١٤٨٤	(الطن رقم ١٠٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥) ... ..
		٣١ — الباعث . ليس من أركان الجريمة . عدم بيانه تفصيلا أو الخطأ فيه أو ابتناؤه على الظن أو إغفاله كلية . لا يقدر في سلامة الحكم .
٤٢٧	١٤٨٩	(الطن رقم ١١٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦) ... ..
		٣٢ — كفاية إتيان الفعل الماس أو الحادث للحياء العرضي للمجنى عليه بغير رضاه لتحقيق جريمة هتك العرض بالقوة . استعمال القوة المادية . غير لازم . استخلاص حصول الإكراه . موضوعي . تحدث الحكم عنه استقلالا . غير واجب . مثال .
٤٣٦	١٤٩٠	(الطن رقم ١٩٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦) ... ..
		٣٣ — التسليم بغير قصد التخلي عن الملكية أو الحيازة بل للتوصل لضبط ما شرع في سرقة يوفّر ركن الاختلاس في السرقة . مثال لتسبب سائق .
٤٩٣	٢٤١٠٢	(الطن رقم ١٥٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٨) ... ..
		٣٤ — الركن المادى لجريمة الغش في التوريد لا يلزم لتوافره ضخامة الكمية موضوع الغش أو جسامته الضرر المترتب عليه . مثال في توريد لحوم .
٥٨٠	٢٤١١٩	(الطن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) ... ..
		٣٥ — المادة ١١٢ مكررا عقوبات المضافة بالقانون ١٢٠ سنة ١٩٦٢ . تعاقب على الغش في تنفيذ العقود المبينة بها على سبيل الحصر . يدخل في حكم النص حسبا جاء بالمذكرة الإيضاحية

الصفحة	المادة	
		الغش في عدد الأشياء الموردة أو في مقاسها أو عيارها أو في ذاتية البضاعة المتفق عليها أو في حقيقتها أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية أو ما يحتويه من عناصر نافعة أو خصائص مميزة أو عناصر تدخل في تركيبها وعلى الجملة كل غش في إنجاز الأشغال أو في الأشياء الموردة بالمخالفة لأحكام العقد وكذلك كل تغيير في الشيء لم يجز به العرف أو أصول الصناعة .
٥٨٠	٢٤١١٩	(الظن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) ... ..
		٣٦ - إحراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل بالفصل فيها قاض الموضوع .
٥٩٦	٢٤١٢١	(الظن رقم ٢٤٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٦) ... ..
		٣٧ - جريمة الامتناع عن تسليم أموال القاصر . مناط التائيم فيها . إمتناع الوصي . بقصد الإساءة . عن تسليم أموال القاصر كلها أو بعضها لمن حل محله في الوصاية . المادة ٨٨ من القانون ١٢٩ لسنة ١٩٥٢ .
		دفع المتهم التهمة بأنه ليست لديه أموال للقصر امتنع عن تسليمها للوصي الجديد . وتقديمه إقرارا من الأخير مؤيدا لذلك . دفاع جوهرى لاتصاله بتحديد مسؤوليته الجنائية . وجوب تناوله استقلالا . إدانة الطاعن دون الرد عليه . قصور وإخلال بحق الدفاع .
٦١٧	٢٤١٢٦	(الظن رقم ٢٦٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٧) ... ..
		٣٨ - القضاء بالبراءة من جريمة إعداد محل لألعاب القمار طبقا للمادة ٣٥٢ عقوبات . لا يؤدي إلى انتفاء المساءلة عن جريمة السماح بلعب القمار في محل عام طبقا للمادتين ١٩ ، ٣٨ من القانون ٣٧١ سنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون ١٧٠ سنة ١٩٥٧ بشأن المحال العامة . تغاير أركان الجريمة .
٦٤٩	٢٤١٣٣	(الظن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٧) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣٩ — القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . توافره بعلم المبلغ بكذب الوقائع المبلغ عنها وانتوائه الكيد والاضرار بالمبلغ ضده . تقدير ذلك موضوعي . مثال . ( الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٧ ) .. ..
٦٥٣	٢٤١٣٤	٤٠ — الإدانة بجريمة القتل الخطأ تقضي بيان الخطأ ورابطة السببية بينه وبين القتل بحيث لا يتصور وقوع القتل بغيره — مثال لتسبب معيب في جريمة القتل الخطأ . ( الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٧ ) .. ..
٦٥٧	٢٤١٣٥	٤١ — مجرد الامتناع عن رد المال . بسبب وجود حساب معلق . لا تتحقق به أركان جريمة الاختلاس . على المحكمة فحص الحساب وتصفيته . بلوغا إلى غاية الأمر فيه . ( الطعن رقم ١١٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨ ) .. ..
٦٦١	٢٤١٣٦	٤٢ — جريمة إقامة جهاز أشعة قبل الحصول على ترخيص بذلك . تمامها بمجرد وقوع الفعل المكون للجريمة — وهو إقامة الجهاز — دون استلزام توافر قصد خاص . ( الطعن رقم ٣٨٥ و ٤٣٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٤ ) .. ..
٧٠٦	٢٤١٤٦	٤٣ — جريمة استعمال الاشعاعات المؤينة قبل الحصول على ترخيص . تحدث الحكم استقلالاً عن قصد الاستعمال . غير لازم . ( الطعن رقم ٣٨٥ و ٤٣٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٤ ) .. ..
٧٠٦	٢٤١٤٦	٤٤ — جريمة هتك العرض . ترك الفعل أثر في جسم المجنى عليها . غير لازم لتوافرها . الجدل الموضوعي . عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض . ( الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٤ ) .. ..
٧٧٢	٢٤١٦١	



الصفحة	القاعدة	
		٤٥ - جريمة المادة ١/١٥٢ عقوبات . قيامها ولو وقع الاختلاس في وقت لم تكن الأوراق تحت يد الكاتب لأي سبب .
٧٨٥	٢٤١٦٤ ع	( الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٥ ) ... ..
		٤٦ - مجال إعمال الفقرة الثانية من المادة ١٢ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول هو نزع المواد المحولة التي تجعل الكحول الأبيض كحولا ذا لون أحمر وطعم ورائحة غير سائغين بحيث لا يصلح إلا لاستعماله كوقود أو إضافة ما من شأنه التخفيف من أثر ذلك اللون أو الطعم أو الرائحة . أما مجال إعمال الفقرة الثالثة من المادة المذكورة فهو حيازة الكحول الذي تبين أن درجته تنقص عن ٩٠٪ من الحجم .
٨٠٨	٣٤١٦٨ ع	( الطعن رقم ٨٠٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٠/١ ) ... ..
		٤٧ - العلانية في حكم المادة ٢٧٨ عقوبات . مشاهدة الغير عمل الجاني فعلا . غير لازم . كفاية المشاهدة المحتملة . المكان العام بالمصادفة . متى تتحقق العلانية في الفعل الفاضح المخل بالحياء الذي يرتكب فيه .
٨٤٧	٣٤١٧٥ ع	( الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٠/١٤ ) ... ..
		٤٨ - الركن المادي في جريمة استعمال الأوراق المزورة قيامه باستعمال المحرر المزور فيما زور من أجله تمامه بمجرد تقديم الورقة .
٨٩٧	٣٤١٨٥ ع	( الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٤ ) ... ..
		٤٩ - إيراد الشارع بمصطلح معين في نص ما . وجوب صرفه لهذا المعنى في كل نص آخر يرد فيه . جريمة المادة ١٠٩ مكررا ثانيا عقوبات . جريمة مستحدثة ذات كيان خاص

الصفحة	القاعدة
	<p>يغايّر جريمة الوسيط في الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٧ مكررا عقوبات .</p> <p>ما يلزم لقيام تلك الجريمة المستحدثة : إتيان الجاني فعله في المهد الأول للرشوة وهو علم بوجود حقيقي لموظف عام أو من في حكمه ، وبوجود عمل حقيقي أو مزعوم أو مبنى على اعتقاد خاطيء لهذا الموظف يراد منه أدائه أو الامتناع عنه ، وبوجود حقيقي لصاحب حاجة لهذا العمل وإن تتجه إرادة الجاني في الحقيقة وليس بمجرد الزعم إلى إتيان فعل عرض الرشوة أو قبول الوساطة فيها .</p> <p>انصراف قصد المتهم إلى الاستئثار بالمبلغ لنفسه دون أن ينصرف قصده إلى الاتصال بالطرف الآخر المزمع رشوته .</p> <p>ينتفى معه الركن المعنوي لجريمة المادة ١٠٩ مكررا ثانيا عقوبات .</p> <p>( الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١١/١١/١٩٧٣ ) .. .. ١٩٢ ع ٣ ٩٢٩</p> <p>٥٠ - جريمة الاتلاف المنصوص عليها في المادة ٣٦١ عقوبات . عمدية تحقق القصد الجنائي فيها بتعمد الجاني ارتكاب الفعل كما حدده القانون واتجاه إرادته إلى إحداث الاتلاف أو التخريب وعلمه بأنه يحدثه بغير حق .</p> <p>تدليل الحكم على انتفاء علم المتهم بأنه كان غير محق فيما أحدثه من اتلاف بباب حظيرة وأنه إنما يدخل في نطاق حقه في مباشرة الانتفاع . ينتفى به عنصر القصد الجنائي .</p> <p>( الطعن رقم ٤١٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١١/١١/١٩٧٣ ) .. .. ١٩٣ ع ٣ ٩٣٥</p> <p>٥١ - ركن الاعتیاد . ليس شرطا لتحقيق جريمة التحريض على الدعارة المؤتممة بالمادة الأولى من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ شمول التائيم صور التسهيل كافة .</p> <p>( الطعن رقم ٦٣٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١١/١٢/١٩٧٣ ) .. .. ٢٠٣ ع ٣ ٩٧٢</p>

الصفحة	القاعدة	
٩٧٢	٣٤٢٠٣	٥٢ — التحريض على الدعارة . تقدير قيامه أو عدم قيامه تفصل فيه محكمة الموضوع بلا معقب . كفاية لإثبات الحكم تحقق التحريض . بيانه الأركان المكونة له غير لازم . (الطن رقم ٦٣٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٣/١١/١٩٧٣) .. ..
١٠١٠	٣٤٢١٠	٥٣ — تعريف قضاء النقض للعاهة المستديمة في مفهوم المادة ٢٤٠ عقوبات . فقد جزء من الضلعين التاسع والعاشر الأيسرين مع بعض الضيق في التنفس عاهة مستديمة . (الطن رقم ٧٥٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٨/١١/١٩٧٣) .. ..
١٠٥٣	٣٤٢١٩	٥٤ — ركن الاعتياد في جريمة الاعتياد على ممارسة الدعارة . جواز إثباته بشهادة الشهود . (الطن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٢٥/١١/١٩٧٣) .. ..
١٠٨٥	٣٤٢٢٣	٥٥ — جريمة الرشوة . عدم اشتراط عرض الرشوة على الموظف العام بالقول الصريح لتحقيقها كفاية الاعطاء أو العرض دون استلزام تحدث الراشي مع الموظف ما دام قصده شراء ذمة الموظف واضحاً من ملائسات الدعوى وقرائن الأحوال فيها . (الطن رقم ٨٠٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٦/١١/١٩٧٣) .. ..
١١٦٢	٣٤٢٣٧	٥٦ — اعتبار مخالفة القوانين واللوائح والأنظمة خطأ في جريمة القتل الخطأ مشروط بأن تكون المخالفة هي بذاتها سبب الحادث . (الطن رقم ١٠٠٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٩/١٢/١٩٧٣) .. ..
١١٦٢	٣٤٢٣٧	٥٧ — رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطأ تتطلب اسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما تتفق والسير العادي للأمر . (الطن رقم ١٠٠٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٩/١٢/١٩٧٣) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		٥٨ - خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا لإحداث النتيجة .
١١٦٢	٣٤٢٣٧	(الطن رقم ١٠٠٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٩) .. ..
		٥٩ - السرعة التي تصلح أساسا للمساءلة الجنائية في جرمي القتل والإصابة الخطأ . تعريفها . تقدير توافرها تستقل به محكمة الموضوع .
١٢١٣	٣٤٢٤٦	(الطن رقم ١٥١٤ لسنة ٧٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠) .. ..
		٦٠ - الخطأ الموجب للمسئولية الجنائية أو المدنية وتوافر رابطة السببية بينه وبين الضرر . تقديرهما موضوعي . استخلاص المحكمة أنه لولا خطأ المتهم لما وقع الضرر كفايته لتوافر السببية .
١٢١٣	٣٤٢٤٦	(الطن رقم ١٠١٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠) .. ..
		٦١ - الخطأ المشترك . لا ينفي المسئولية الجنائية .
١٢١٣	٣٤٢٤٦	(الطن رقم ١٠١٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠) .. ..
		٦٢ - إثبات الحكم قيام الطاعن بتحريض الأهالي ضد رجال القوة وامساكه منقش التمرين لمنعه من ركوب السيارة . كفايته لتحقيق الركن المادي لجناية المادة ١٣٧ مكررا أعقوبات . الركن الأدبي في هذه الجناية . يكفي فيه استظهار الحكم أن الغرض من التعدي هو حمل المجني عليهم . بغير حق . على الامتناع عن عمل من أعمال وظيفتهم .
١٣١٠	٣٤٢٦٧	(الطن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٣١) .. ..
		٦٣ - المادة ١٤٥ عقوبات . القصد منها العقاب على أفعال إعانة الجاني على الفرار لم تكن معاقبا عليها من قبل . عبارة " إخفاء أدلة الجريمة " . الواردة فيها لا تنطبق على حالات الإخفاء المقررة لها عقاب خاص . ومنها جناية المادة ١٣٧ مكررا (أ) عقوبات .
١٣١٠	٣٤٢٦٧	(الطن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٣١) .. ..

راجع أيضا : اختلاس .

( القاعدة رقم ٢٦١ بالصحيفة رقم ١٢٨٢ ع ٣ )

واشتراك .

( القاعدة رقم ١٤١ بالصحيفة رقم ٦٧٨ ع ٢ )

وبراءة اختراع .

( القاعدة رقم ٤٤ بالصحيفة رقم ٢٠٦ ع ١ )

وحكم : " بيانات التسيب " .

( القاعدة رقم ٢٥٧ بالصحيفة رقم ١٢٦٣ ع ٣ )

وخلو رجل .

( القاعدة رقم ١٤٢ بالصحيفة رقم ٦٨٤ ع ٢ )

ودعارة .

( القاعدة رقم ٢١٩ بالصحيفة رقم ١٠٥٣ ع ٣ )

وسرقة .

( القاعدة رقم ٩٤ بالصحيفة رقم ٤٦٠ ع ٢ )

وشهادة زور .

( القاعدة رقم ٣ بالصحيفة رقم ١٢ ع ١ )

وشيك بدون رصيد .

( للقاعدتان رقم ٨ و ١٩١ بالصحيفتين رقم ٣٣ ع ١ ،

( ٣ ع ٩٢٦ )

ومواد مخدرة .

( القاعدة رقم ١٧٣ بالصحيفة رقم ٨٢٢ ع ٣ )

القاعدة

الصفحة

## الجرائم المرتبطة :

راجع : ارتباط .

(القاعدة رقم ٢٢٩ بالصيغة رقم ١١١٧ ع ٣)

وجمارك .

(القاعدة رقم ١٨٩ بالصيغة رقم ٨١٣ ع ٣)

## جلب

راجع : مواد مخدرة .

(القواعد أرقام ٤٩ و ٤١ و ٧٠ و ٢٢٨ بالصحائف أرقام ١٩٢

و ٢٢٣ و ٢٢٤ ع ١ و ١١١٢ ع ٣)

## جمارك

١ - حق موظفي الجمارك الذين لهم صفة الضبط القضائي في التفتيش داخل الدائرة الجمركية أو في حدود دائرة الرقابة الجمركية . نطاقه . عدم اشتراط توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات بالنسبة للأشخاص .

العنور أثناء هذا التفتيش على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية . صحيح . مثال في مواد مخدرة .

حق مأمور الضبط في الاستعانة بمن يرى . ولو لم تكن للأخير صفة الضبط . ما دام يعمل تحت إشرافه .

(الطعن رقم ١٤٦٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٥) .. .. ١٤٣٠ ١٣٠

(والطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) .. .. ١١٥ ٥٥٩

٢ - إختصاص النيابة العامة . دون غيرها . برفع الدعوى ومباشرتها . تقييد حقها في ذلك . لا يكون إلا بنص .



الصفحة	القاعدة	
		<p>عدم تقييد قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل حرية النيابة العامة .</p> <p>تميز جرائم المخدرات عن جرائم التهريب الجمركي .</p> <p>النهي على الحكم بالبطلان في الإجراءات لخلو الأوراق من طلب رفع الدعوى إعمالاً لأحكام قانون الجمارك .</p> <p>لا أساس له . ما دام الحكم قد قضى بالإدانة عن تهمة الجلب وحدها وأغفل الفصل في تهمة التهريب الجمركي .</p> <p>عدم جواز الطعن فيما لم تفصل فيه محكمة الموضوع .</p> <p>( الطعن رقم ١٥٠٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٢ ) .. .. ١٩٢</p>
		<p>٣ - إقامة الدعوى عن تهمة التهريب الجمركي بناء على طلب مدير الجمرک دون الجريمة الاستيرادية التي كوتتها الواقعة ذاتها إستجابة لقرار مدير عام الاستيراد في شأنها بالاكتفاء بمصادرة المضبوطات إدارياً . إعتبار هذا القرار ممحياً للاذن برفع الدعوى والقضاء بعدم جواز رفعها عن الجريمة الجمركية . خطأ في تطبيق القانون حجب المحكمة من نظر موضوع الدعوى . وجوب النقض والإحالة .</p> <p>( الطعن رقم ١٥٠٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٢ ) .. .. ٢٠١</p>
		<p>٤ - التعويضات المنصوص عليها في قوانين الضرائب والرسوم . عقوبة تنطوي على عنصر التعويض . القضاء بها لا يكون إلا من المحاكم الجنائية . الحكم بها حتمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها دون توقف على دخول الخزانة العامة أو وقوع ضرر عليها .</p> <p>( الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/١٢ ) .. .. ٣٢٤</p>
		<p>٥ - العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ببعضها إرتباطاً لا يقبل التجزئة . جها العقوبة الأصلية المقررة</p>

الصفحة	القاعدة	
		لما عداها من جرائم . عدم امتداد الحب إلى العقوبات التكميلية التي تحمل فكرة رد الشيء إلى أصله أو التعويض المدني للخرانة . أو إذا كانت ذات طبيعة وقائية . وجوب توقيعها دائماً مع عقوبة الجريمة الأشد .
		إدانة المتهم بجريمة الجلب والشروع في التهريب الجمركي . وتوقيع العقوبة المقررة للجريمة الأولى عملاً بالمادة ٣٢ عقوبات . وجوب القضاء بالتعويض المنصوص عليه في المادة ١٢٢ من قانون الجمارك . إغفال ذلك . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقض الحكم وتصحيحه .
٣٢٤	١٤٧٠	(الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/١٢) ... ..
		٦ - المادة ١٢٢ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . إيجابها القضاء . إلى جانب الحبس والغرامة . بتعويض يعادل مثلي الضرائب الجمركية المستحقة . أو بتعويض يعادل مثلي قيمة البضائع أو قيمة الضرائب الجمركية أيهما أكثر إذا كانت البضائع موضوع الجريمة من الأصناف الممنوعة .
٣٢٤	١٤٧٠	(الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/١٢) ... ..
		٧ - القانون رقم ٣٤٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن مشروب الطافيا . ألغى صناعته ولم ينص في بيان العقوبة على أداء رسم عنها أو تعويض عنه . مذكرته الإيضاحية في هذا الشأن . الادعاء مدنيا المترتب على التعامل على مشروب الطافيا يكون على غير أساس .
٤٨٢	١٤٩٩	(الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٨) ... ..
		٨ - مأمور الجمرک من رجال الضبطية القضائية بمقتضى المادة ٢٥ من القانون ٩٦ سنة ١٩٦٣ وقرار وزير الخزانة ٧١ سنة ١٩٦٣ .
٥٥٩	٢٤١١٥	(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٩) ... ..

الصفحة	المقاعدة	
		٩ - قيام النيابة بتحقيق واقعة جلب مخدر لا يتوقف على صدور إذن مدير الجمارك ولو اقترنت بجريمة من جرائم التهريب الجمركي . تأصيل ذلك .
٥٥٩	٢٤١١٥	( الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ ) .. ..
		١٠ - التهريب الجمركي . تعريفه .
		إدخال سيارة إلى البلاد طبقا لنظام الإفراج المؤقت وإبقاؤها بها رغم انتهاء مدة التصريح . خروج الواقعة عن : نطاق التائيم الجنائي المنصوص عليه في المادة ١٢١ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . خضوعها للمواد ١٠١ و ١١٨ و ١١٩ من القانون وللقرار الوزاري رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٣ يختص بها مدير الجمارك دون المحاكم . مخالفة الحكم ذلك بقضائه بمصادرة السيارة . يوجب نقضه والقضاء بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى .
٩١٦	٣٤١٨٩	( الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٥ ) .. ..
		١١ - المقصود بالدخان المغشوش في حكم القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ : جميع المواد المعدة للبيع أو الاستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه . أما الدخان المخلوط فهو الذي تخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأية نسبة .
		عدم إفصاح الشارع في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ عن المقصود بالغش أو الخلط . وجوب الرجوع في ذلك إلى القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ الذي أورده الشارع في ديباجة القانون الأول وأبقى عليه دون إلغاء .
		تقديم المطعون ضده بوصف عرضه دخانا (نشوق) للبيع يحتوى على رمال . هو في حقيقته خلط دخان بمواد غريبة مما يؤثمة القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ وليس غشا حقيقيا أو حكما .



الصفحة	القاعدة	
		<p>الخلط المؤثم الذي يعتبر تهريبا وفي الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ هو الذي يكون موضوعه تبغا مما نصت عليه الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة على سبيل الحصر : دخان النشوق لا يندرج في أى نوع منها .</p> <p>حيازته لا تشكل تهريبا وفق المادة المذكورة وبالتالي فلاحق لمصلحة الجمارك في المطالبة بالتعويض .</p>
٩٨٩	٣٤٢٠٦	<p>( الطعن رقم ٧٣٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/١٣ ) ... ..</p> <p>١٢ - وجوب الحكم بمصادرة المواد موضوع جريمة تهريب التبغ أو بمثل قيمتها إن لم تضبط المادة ٣ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ .</p>
١٠٣٦	٣٤٢١٥	<p>( الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٠ ) ... ..</p> <p>١٣ - الأصل أن حق النيابة العامة في رفع الدعوى الجنائية ومباشرتها مطلق . حالات الطلب من القيود التي ترد على حقها استثناء .</p> <p>صدور طلب بإقامة الدعوى الجنائية طبقا للقانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ أثره استرداد النيابة حريتها كاملة . مباشرتها الاجراءات من بعد ذلك قبل شخص معين ورفع الدعوى عليه . لاصلة لها بالطلب . وجوب تمام هذه الاجراءات طبقا لقواعد الاختصاص التي نظمها القانون بغض النظر عن الاختصاص المكاني لعضو النيابة الذي وجه إليه الطلب .</p>
١٢٠١	٣٤٢٤٤	<p>( الطعن رقم ١٠٠٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠ ) ... ..</p> <p>١٤ - تقدير إبرام التصالح مع مصلحة الجمارك . من المسائل الواقعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع .</p>
١٢٠٨	٣٤٢٤٥	<p>( الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠ ) ... ..</p>

الصفحة	القاعدة
١٢٢٠	<p>١٥ — المادة ٢٣ من القانون ٣٦٣ سنة ١٩٥٦ . تحديدها  مأموري الضبط المنوط بهم تطبيق أحكامه ورسمها إجراءات  التفتيش لضبط أية عملية تجرى خفية من العمليات المنصوص عليها  في المادتين ٦٥ و ٦٥ من ذلك القانون .</p> <p>( الطعن رقم ٧٠١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦ ) .. .. ٣٤٧ ع ٣</p> <p>راجع أيضا : تبغ .</p> <p>( القواعد أرقام ١٦ و ١٩٦ و ٢٤٠ و ٢٠٥ بالصحائف أرقام  ٦٧ ع ١ و ٩٤٧ و ٩٧٨ و ٩٨٤ ع ٣ )</p> <p>وتعويض وعقوبة .</p> <p>( القاعدة رقم ١٦٣ بالصحيفة رقم ٧٨١ ع ٢ )</p> <p>ودعوى مدنية</p> <p>( القاعدة رقم ٢٣١ بالصحيفة رقم ١١٢٧ ع ٣ )</p> <p>ومأمورو الضبط القضائي .</p> <p>( القاعدة رقم ٢٤٧ بالصحيفة رقم ١٢٢٠ ع ٣ )</p> <p>ونقض " المصلحة في الطعن " .</p> <p>( القاعدة رقم ١٧٣ بالصحيفة رقم ٨٣٣ ع ٣ )</p> <hr/> <p>( ح )</p> <p>حبس . حجز . حجية الشيء المحكوم فيه . حكم</p> <hr/> <p>حبس</p> <p>راجع : مستشار الإحالة .</p> <p>( القاعدة رقم ١٣٢ بالصحيفة رقم ٦٤٥ ع ٢ )</p>

الصفحة	المادة	
		حجز
		١ - توقيع الحجز يقتضى احترامه ويظل متجسلاً آثاره . ولو شابته البطلان . ما لم يصدر حكم من جهة الاختصاص ببطلانه . صدر حكم . بعد وقوع جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة بإلغاء الحجز وبأحقية المحجوز عليه للمحجوزات . لا أثر له على الجريمة . (الطن رقم ١٤٥٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٥) ... ..
١٢٦	١٤٢٩	٢ - الدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم إتمام البيع خلال الثلاثة أشهر التالية لتوقعه . دفع جوهري . وجوب تحقيقه أو الرد عليه . إغفال ذلك . يعيب الحكم . (الطن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٧) ... ..
٦١٤	٢٤١٥	٣ - المادة ٣٧٥ مرافعات . الدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم تمام البيع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ توقعه . إقترافه من الدفع بوجود البطلان التي تشوب الحجز لمخالفة الإجراءات المقررة له الرد على الدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن إعمالاً لحكم المادة ٣٧٥ مرافعات بأن توقيع الحجز يقتضى احترامه قانوناً ولو كان مشوباً بالبطلان . خطأ في تطبيق القانون يستوجب النقض والإحالة . (الطن رقم ٦٤٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢) ... ..
١١٠٤	٣٤٢٢٦	٤ - اعتبار الحجز كأن لم يكن طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٧٥ مرافعات جزاء مقرر لمصلحة المدين لا يتعلق بالنظام العام . سقوط حق المدين في الدفع به إذا نزل عنه صراحة أو ضمناً بعد اكتسابه . (الطن رقم ١١٤٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٣٠) ... ..
١٢٨٢	٣٤٢٦١	



## حجية الشيء المحكوم فيه

راجع : إثبات " قوة الأمر المقضى " .

وحكم " حجية الحكم "

حكم

وضعه والتوقيع عليه وإصداره :

١ - ميعاد الطعن بالنقض وإيداع أسبابه في حالة عدم إيداع الحكم الصادر بالبراءة خلال الثلاثين يوما المحددة . امتداده عشرة أيام من تاريخ إعلان النيابة بإيداع الحكم قلم الكتاب . مشروط بحصول النيابة على شهادة سلبية . المادة ٢/٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

الشهادة السلبية التي يعتد بها . هي التي تصدر بعد انقضاء ثلاثين يوما من اليوم التالي لتاريخ صدور الحكم .

الشهادة الصادرة في اليوم الثلاثين . حتى في نهاية ساعات العمل . لا تصلح . أساس ذلك ؟

التأشير على الحكم بما يفيد إيداعه في تاريخ لاحق على الثلاثين يوما . لا ينفي حصول الإيداع خلال الأجل المحدد قانونا .

إستناد النيابة العامة . في تبرير تجاوزها الميعاد المقرر قانونا للطعن بالنقض . إلى شهادة سلبية صادرة في اليوم الثلاثين وإلى تأشيرة قلم الكتاب على الحكم المطعون فيه بتاريخ إيداع الحكم . لا يجدى . وجوب الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

الصفحة	القاعدة	
٢١١	١٤٥٥	٢ - تأشير قلم الكتاب على الشهادة السلبية بتحرير أسباب الحكم وإيداعها غير موقعة لا يغير من بطلانه . علّة ذلك ؟ (الطعن رقم ١٥٥٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٨) .. ..
٢٧٩	١٤٦١	٣ - النعى على المحكمة الاستئنافية نظرها الدعوى بعد حكم ابتدائي غير موقع من القاضي مصدره لتفويتها إحدى درجتي التقاضى على المتهم . غير سديد . الفقرة الأولى من المادة ٤١٩ لإجراءات . (الطعن رقم ١١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٤) .. ..
٤٧١	١٤٩٧	٤ - صدور الحكم باسم الأمة . بدلا من اسم الشعب . لا بطلان . (الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢) .. ..
٥١٦	٢٤١٠٧	(والطعن رقم ٨٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١٦) .. ..
٨٥٩	٣٤١٧٨	٥ - سريان حكم المادة ١٧/٢ إجراءات على استئناف المدعى بالحقوق المدنية الحكم الصادر برفض دعواه بناء على براءة المتهم لعدم ثبوت الواقعة سواء استأنفته النيابة العامة أم لم تستأنفه - من وجوب صدور الحكم بإجماع آراء قضاة المحكمة في حالة إلغاء الحكم في شقه القاضي برفض الدعوى المدنية والقضاء فيها بالتعويض . بجانب الحكم المطعون فيه هذا النظر . مخالف للقانون . وجوب القضاء بتأييد الحكم المستأنف . (الطعن رقم ٦٧٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٠/٢١) .. ..
١٢٠١	٣٤٢٤٤	٦ - العبرة في الحكم بنسخته الأصلية التي يحورها الكاتب ويوقع عليها القاضي وتحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في أخذ الصورة التنفيذية وفي الطعن فيه . ورقة الحكم قبل التوقيع - أصلا أو مسودة - لا تعدو مشروعا . (الطعن رقم ١٠٠٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠) .. ..

الصفحة	القاعدة	حكم
		<p>٧ - المادة ٣١٢ إجراءات . وجوب وضع الأحكام الجنائية والتوقيع عليها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها وإلا كانت باطلة .</p> <p>حساب المدة من اليوم التالي للتاريخ الذي صدر فيه الحكم .</p> <p>الشهادة التي يبنى عليها بطلان الحكم هي التي تصدر بعد انقضاء الثلاثين يوما . صدور الشهادة في اليوم الثلاثين لا ينفي إيداع الحكم في ذلك اليوم ولو حررت الشهادة في نهاية ساعات العمل .</p> <p>علة ذلك ؟ تحديد ميعاد العمل في أقلام الكتاب ليس معناه امتناع العمل بعد انتهاء الميعاد .</p> <p>( الطعن رقم ١٠٢٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦ ) .. ..</p>
١٢٤٦	٣٤٢٥٣	<p>٨ - تعديل الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ إجراءات بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ باستثناء أحكام البراءة من البطلان . لا ينصرف إلى الأحكام التي تصدر في الدعوى المدنية المقامة بالتبعية للدعوى الجنائية .</p> <p>علة التعديل في المذكرة الإيضاحية ألا يضار المحكوم ببراءته بسبب لا دخل له فيه . اتجاه مراد الشارع إلى حرمان النيابة من الطعن على حكم البراءة بالبطلان إذا لم توقع أسبابه في الميعاد المقرر .</p> <p>أطراف الدعوى المدنية . انحسار الاستثناء عنهم . خضوع الحكم بالنسبة إليهم للأصل العام المقرر بالمادة ٣١٢ إجراءات .</p> <p>( الطعن رقم ١٠٢٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦ ) .. ..</p>
١٢٤٦	٣٤٢٥٣	<p>وصف الحكم :</p> <p>١ - العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو حضوري اعتباري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في المنطوق .</p>



الصفحة	القاعدة	
		وصف المحكمة الحكم بأنه حضوري وهو في حقيقته حضوري اعتباري . عدم إعلان الطاعن به . استمرار انفتاح باب المعارضة . عدم جواز الطعن فيه بالنقض . المادة ٣٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
١١٦٧	٣٤٢٣٨	( الطعن رقم ١٠٠٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٩ ) .. ..
١٢٦٨	٣٤٢٥٨	( والطعن رقم ١١٣٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٤ ) .. ..
بيانات الحكم :		
" بيانات الديباجة " .		
١ - محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيانات الديباجة عدا التاريخ . ورود تاريخ إصدار الحكم في عجزه لا يعيبه . خلو محاضر جلسات المحاكمة من بيان طلبات النيابة لا يبطله .		
٣٨٤	١٤٦٢	( الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٤ ) .. ..
٢ - صدور الحكم باسم الأمة لا باسم الشعب في ظل الدستور الحالي لا ينال من مقومات وجوده قانونا .		
٣٩٣	١٤٨٣	( الطعن رقم ٩٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥ ) .. ..
٢٨٣	٣٤٢٦١	( والطعن رقم ١١٤٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٣١ ) .. ..
٣ - اشتمال الحكم على ما يفيد بيان المحكمة التي أصدرته . كفايته بيانا لمكان عقدها . الأصل في الإجراءات الصحة .		
٤٧١	٢٤٩٧	( الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢ ) .. ..
٤ - اشتمال مدونات الحكم على ما يفيد حصول المداولة . كفايته . ما دام الطاعن لا يدعي عدم حصول المداولة .		
٤٧١	٢٤٩٧	( الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٥ - محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيان المحكمة التي صدر منها والهيئة التي أصدرته وأسماء الخصوم في الدعوى وسائر بيانات الديباجة .
٧٨٥	٢٤١٦٤	( الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٢٥ ) .. .. .
		٦ - محضر الجلسة يكمل الحكم في بيان أسماء الخصوم في الدعوى .
٨٤٣	٣٤١٧٢	( الطعن رقم ٦٤١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٠/١٤ ) .. .. .
٨٩٠	٣٤١٨٤	( والطعن رقم ٦٩٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٠/٢٢ ) .. .. .
		٧ - اغفال إثبات اسم ممثل النيابة في الحكم وفي محضر الجلسة . لا يعيب الحكم . مادام المحضر قد تضمن تمثيلها ومرافعتها في الدعوى ومتى كان الطاعن لا يدعى أن المحكمة لم تكن مشككة وفق القانون .
٩٢٢	٣٤١٩٠	( الطعن رقم ٧١٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٥ ) .. .. .
		” بيانات التسبيب “ .
		١ - بيانات حكم الإدانة ؟
٧٢	١٤١٧	( الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٨ ) .. .. .
٢٢٦	١٤٥٠	( والطعن رقم ١٥٧٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٩ ) .. .. .
		٢ - وجوب اشتغال الحكم على الأسباب التي بنى عليها وإلا كان باطلا . المادة ٣١٠ إجراءات . المراد بالتسبيب المعتبر .
٧٢	١٤١٧	( الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٨ ) .. .. .
١١٣١	٣٤٢٣٢	( الطعن رقم ٩٨١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٣ ) .. .. .
		٣ - وجوب بناء الأحكام الجنائية على الجزم واليقين . اشتغال الحكم على الأسباب التي بنى عليها . واجب . المراد بالتسبيب المعتبر ؟

الصفحة	القاعدة	
		إفراغ الحكم في عبارات عامة معناه أو وضعه في صورة مجملة لا يتحقق به الغرض الذي قصده الشارع من استيجاب تسمييب الأحكام . ولا يمكن محكمة النقض من أعمال رقابتها .
١١٤	١٤٢٧	(الطعن رقم ١٤٢٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٩) ... .. ٤ - تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه ما دام استوفى أوضاعه الشكلية وبياناته الجوهرية .
٢٧٩	١٤٦١	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٤) ... .. ٥ - تسجيل الحكم الابتدائي في صلبه تطبيق المواد التي طالبها النيابة والتي بينها في صدر أسبابه . قضاء الحكم الاستثنائي بتأييده لأسبابه وإن خلا في صلبه من ذكر المواد التي طبقها المحكمة . لا يعيبه . علة ذلك ؟ أخذه بأسباب الحكم الابتدائي فيه ما يتضمن بذاته المواد التي عوقب بها المتهم .
٢٨٤	١٤٦٢	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٤) ... .. ٦ - إشمال الحكم المطعون فيه على مقوماته المستقلة بذاتها مع قضائه بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف فيما قضى به من حبس يعصمه من البطلان الذي قد يشوب الحكم الأخير .
٣٣١	١٤٧٢	(الطعن رقم ٥٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٨) ... .. ٧ - إحالة المحكمة الاستئنافية على أسباب الحكم المستأنف . الذي انتهت إلى تأييده لأسبابه . كفايتها . عدم التزامها بإعادة إيراد تلك الأسباب .
٣٣٩	١٤٧٤	(الطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٩) ... .. ٨ - عدم رسم القانون شكلا معينا لصياغة الحكم . كفاية أن يكون مجموع ما أورده . مؤديا إلى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها .
٥٠٢	٢٤١٠٤	(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٩) ... ..



الصفحة	المادة	حكم
		٩ - ما يجب أن يشمل عليه كل حكم بالإدانة من بيان كاف للواقعة تتحقق به أركان الجريمة وأدلة ثبوتها ومؤداها . اقتصار الحكم في بيان واقعة الدعوى على ما ثبت بحضور الضبط من إقامة المتهم بناء بدون ترخيص ومخالف للشروط القانونية ودون إذن من لجنة أعمال البناء دون بيان لحالة البناء وعناصر المخالفة المستوجبة للعقوبة ومؤدى أدلة الثبوت والأعمال التي ألزم الطاعن بتصحيحها . قصور يوجب النقض والإحالة .
٧١٥	٢٤١٤٧	(الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٦) .. .. .
٩٠٩	٣٤١٨٧	(والطعن رقم ٧٠٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٤) .. .. .
١١٣١	٣٤٢٣٢	(والطعن رقم ٩٨١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٣) .. .. .
		١٠ - التحريض على الدعارة . تقدير قيامه أو عدم قيامه تفصل فيه محكمة الموضوع بلامعقب . كفاية لإثبات الحكم بحقق التحريض . بيانه الأركان المكونة له غير لازم .
٩٧٢	٣٤٢٠٣	(الطعن رقم ٦٣٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/١٢) .. .. .
		١١ - اعتناق الحكم الاستثنائي المطعون فيه . لأسباب الحكم المستأنف الذي أشار إلى مواد الاتهام وخلص إلى معاقبة الطاعنات طبعاً لها . في ذلك ما يكفي لبيان مواد القانون التي عاقبن بمقتضاها .
١٠٥٣	٣٤٢١٩	(الطعن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥) .. .. .
		١٢ - الحكم الصادر بالإعدام . ما يلزم من سبب لإقراره .
١١٧٦	٣٤٢٤٠	(الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٩) .. .. .

الصفحة	القاعدة	
		١٣ - تحدث الحكم استقلالاً عن ركن القوة في جريمة هتك العرض . غير لازم . (الطن رقم ١٩٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠) .. .. ٣٤٢٤٢ ٩١٩١
		١٤ - المادة ٣١٠ إجراءات . ما أوجبه من بيانات في كل حكم بالإدانة . عدم بيان مكان وقوع جريمة السرقة بيانا كافيا . أثره في تحديد العقوبة وحدها الأدنى طبقا للفقرة ثانيا . من المادة ٣١٦ مكررا ثالثا عقوبات . قصور يعجز محكمة النقض عن مراقبة التطبيق السليم للقانون . (الطن رقم ١١١١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٣) .. .. ٣٤٢٥٥ ١٢٥٥
		١٥ - إيراد الحكم في ديباجته تاريخا خاطئا للواقعة وعودته لذكر التاريخ الصحيح لدى تمصيله لها . خطأ عادي لا يعيبه لخروجه عن موضوع استدلاله . (الطن رقم ١١١٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٣) .. .. ٣٤٢٥٦ ١٢٥٨
		١٦ - النعي بعدم بيان اسم المدعى بالحق المدني في الديباجة لا أساس له مادام الحكم قدينه بعد بيان وصف التهمة ومادة العقاب . (الطن رقم ١١١٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٣) .. .. ٣٤٢٥٦ ١٢٥٨
		١٧ - المادة ٣١٠ إجراءات . ما أوجبه من بيانات يشتمل عليها كل حكم بالإدانة . البيانات الواجب توافرها في الحكم بادانة مدير معصرة عن جريمة تسلمه بذرة قطن من محالج بها نسبة عجز تزيد عن المسموح به المؤثمة بالمادتين ٤٦ ، ٤٤ ، ١٠٤ من قانون الزراعة الصادر بالقانون ٥٣ سنة ١٩٦٦ وقرار وزير الزراعة ٨٩ سنة ١٩٦٧ بشأن الرقابة على بذرة القطن المعدة للصناعة . (الطن رقم ١١١٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٣) .. .. ٣٤٢٥٧ ١٢٦٣

الصفحة	القاعدة	
		<p>١٨ - المادة ٣١٠ إجراءات . ما أوجبه من بيانات يشتمل عليها كل حكم بالإدانة .</p> <p>اكتفاء الحكم بالإشارة إلى نتيجة تقرير الصفة التشريحية دون بيان مضمونه من وصف الاصابات المنسوب للطاعن أحداثها وموضعها من جسم المجنى عليه وكيفية حدوثها حتى يمكن التحقق من مدى مواءمتها لأدلة الدهوى الأخرى . قصور .</p> <p>يوجب النقض والإحالة .</p>
١٢٨٨	٣٤٢٦٢	<p>(الطن رقم ١١٤٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٣٠) .. ..</p> <p>التسبب المعيب :</p> <p>١ - تبرئة محكمة أول درجة المتهم من تهمة اشتغاله ببيع المواد الغذائية دون الحصول على شهادة صحية وعرضه للبيع لحوما مكشوفة معرضة للتلوث ، مع إدانة محرر المحضر بجرمة الشهادة الزور متخذة مما أثبت بالبطاقة العائلية للمتهم الأصلي وبطاقة حيازته الزراعية وما ادعاه من وجود نزاع بينه وبين محرر المحضر دليلا على توافر القصد الجنائي في جريمة الشهادة الزور . دون تحقيق أمر النزاع المدعى به وما تمسك به الشاهد (الطاعن) وأيده فيه الشاهدان أمام المحكمة الاستئنافية من أن المتهم الأصلي شريك له في جزائه . رغم جوهرية هذا الدفاع . قصور .</p>
٦٢	١٤٣	<p>(الطن رقم ١٠٨١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١) .. ..</p> <p>٢ - الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش .</p> <p>مادام الشخص الذي حصل تفتيشه هو بذاته المقصود بإذن التفتيش والمعنى فيه بالاسم الذي اشتهر به . مثال لتسبب معيب .</p>
٧٧	١٤٧	<p>(الطن رقم ١١٨٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١) .. ..</p> <p>(الطن رقم ١١٨٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١) "لم ينشر" ..</p>
٩٥٤	٣٤١٩٨	<p>(الطن رقم ٧٤٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/١١) .. ..</p>



الصفحة	القاعدة	
		٣ — تقدير الظروف التي تبرر التفتيش موضوعي يترك لتقدير سلطة التحقيق تحت رقابة وإشراف محكمة الموضوع . حق محكمة الموضوع في إطراح التحريات وعدم التعويل عليها . حده . مثال لتسبيب معيب .
٢٧	١٤٧	(الطعن رقم ١١٨٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/١) ... ..
٦٢٤	٢٤١٢٨	(الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١/١٣) ... ..
		٤ — إجراء مأمور الضبط . بنفسه . التحريات والأبحاث التي يؤسس عليها طلب الإذن بالتفتيش . أو معرفته السابقة بالمتهم . ليس بلازم . حقه في الاستعانة بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولون إبلاغه عما وقع من جرائم . بقاء شخصية المرشد غير معروفة وعدم إفصاح مأمور الضبط عنها . لا يعيب الإجراءات . إستناد الحكم في القول بعدم جدية التحريات . إلى عدم إفصاح مأمور الضبط عن مصدر تحرياته . خطأ .
٢٧	١٤٧	(الطعن رقم ١١٨٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/١) ... ..
		٥ — تداول الشيك بالطرق التجارية وتظهيره الصحيح بنقل ملكية قيمته إلى المظهر إليه فور تظهيره وينحصر لقاعدة تظهيره من الدفع . تظهير الشيك لا يحول دون وقوع جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات . وقوع الجريمة على المظهر إليه طالما أنه قد أصابه ضرر ناشئ منها ومتصل بها اتصالاً مباشراً . قضاء الحكم المطعون فيه ببراءة مصدر الشيك بعد أن ظهره المستفيد إلى شخص آخر تأسيساً على أن الشيك لم يعد بتظهيره أداة وفاء . خطأ في تطبيق القانون .
٢٣	١٤٨	(الطعن رقم ١١٨٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٧) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٦ - لمحكمة الموضوع تقدير قيام الارتباط بين الجرائم في حدود سلطتها التقديرية . إيراد الحكم للوقائع بما لا يتفق قانوناً مع ما انتهى إليه من قيام الارتباط بينها . خطأ قانوني في تكييف علاقة الارتباط يستوجب تدخل محكمة النقض .
٤٢	١٤١١	مثال لخطأ الحكم في تطبيق الارتباط بين جريمتي إحراز سلاح وذخيرة وبين جريمة إصابة خطأ . وجوب النقض والتصحيح بتوقيع عقوبة مستقلة عن جريمة الإصابة الخطأ بالإضافة إلى باقي العقوبات عن جريمتي إحراز السلاح والذخيرة . (الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٧)
٤٧	١٤١٢	٧ - المسادتان ٣ ، ٩ إجراءات . جريمة التبديد ليست في عداد الجرائم المشار إليها فيهما . قضاء الحكم بعدم قبول الدعوى في جريمة تبديد لتخلف المجنى عليها عن تقديم شكواها خلال ثلاثة أشهر من يوم علمها بالجريمة . خطأ في تأويل القانون . وجوب النقض والإحالة . (الطعن رقم ١١٩٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٧)
٨٧	١٤٢١	٨ - إقامة الطاعن دفاعه على نفق وقوع الحادث في المكان الذي وجدت فيه جثة المجنى عليه استناداً إلى ما ثبت من المعاينة من عدم وجود دماء في هذا المكان رغم إصابة المجنى عليه بعدة جروح قطعية . دفاع جوهرى . إغفال الحكم الرد عليه . قصور . (الطعن رقم ١٣٤٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٢)
٩٥	١٤٢٣	٩ - رفض المحكمة طلب المتهم بالاختلاس استكتابه وإجراء المضاهاة بين الاستكتاب وبين الأوراق المدعى بتزويرها بحجة عدم جديته للتأخر في إبدائه . يعيب الحكم . (الطعن رقم ١٤١٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - طلب المتهم بجريمة إصدار شيك بدون رصيد . تأجيل نظر الدعوى لنظرها مع أخرى يقوم موضوعها على ذات الشيك . يفيد دفعه بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . ثبوت اتحاد الدعويين سببا وخصوما وموضوعا . وأن حكما نهائيا صدر بالإدانة في إحداها وحاز قوة الأمر المقضى قبل الفصل في الأخرى . وجوب الحكم فيها بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . مخالفة ذلك خطأ في تطبيق القانون . المادة ٤٥٥ إجراءات .
١٠٨	١٤٢٦	(الطن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٩) ... ..
		١١ - عدم بيان الحكم في وضوح وتفصيل . الأدوات والمهمات التي دان الطاعن باختلاسها . اكتفاء منه بالإحالة على أسانيد تقرير لجنتي الجرد دون ذكرها وتفصيلاتها . قصور .
١١٤	١٤٢٧	(الطن رقم ١٤٢٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٩) ... ..
		١٢ - استناد الحكم في إدانة الطاعن الثاني بالاشتراك مع الأول في الإختلاس . إلى تقريرى لجنتي الجرد دون إيراد خوى ما استدل به منهما . ورغم خلو التقريرين وأقوال أعضاء اللجنتين مما يدحض دفاع الطاعن الثاني بأن الأدوات المضبوطة بسيارته ليست من الأصناف التي كانت في عهدة الأول . قصور . لا يغنى في ذلك ما ذكرته المحكمة من أدلة أخرى . إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة .
١١٤	١٤٢٧	(الطن رقم ١٤٢٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٩) ... ..
		١٣ - عقوبة جريمة إحراز سلاح ناري غير مششخن بغير ترخيص هي السجن والغرامة التي لا تتجاوز خمسمائة جنيه . فضلا عن وجوب الحكم بمصادرة السلاح والذخيرة المضبوطين للمادتان ٢٦ و ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل .



الصفحة	القاعدة	
		إدانة المتهم بجرائم إحداث جرح عمدا وإحراز سلاح وذخيرة. إغفال الحكم عند توقيعه عقوبة جريمة إحراز السلاح. باعتبارها الأشد عملا بالمادة ٣٢/٢ عقوبات. القضاء بالغرامة والمصادرة. مخالف للقانون . وجوب نقضه وتصحيحه .
١٢٠	١٤٢٨	(الطن رقم ١٤٥٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٥) ... .. ١٤ — الخطأ في الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لها . وجوب بيان عنصر الخطأ وإيراد الدليل عليه . تمسك الطاعن بمستندات في نفى ركن الخطأ . يعد دفاعا هاما . سكوت الحكم عنها . قصور . مثال .
١٤٦	١٤٣١	(الطن رقم ١٢٤٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١١) ... .. ١٥ — إغفال الحكم بيان إصابات المجنى عليه وكيف أنها أدت إلى وفاته من واقع تقرير قتي . قصور .
١٤٦	١٤٣١	(الطن رقم ١٢٤٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١١) ... .. ١٦ — الدفاع المثبت على صفحات حافظة المستندات المقدمة للمحكمة الاستئنافية بعدم استيفاء الشيك محل الإتهام — مشرائطه القانونية . سكوت الحكم عنه إيرادا وردا . قصور .
١٥١	١٤٣٢	(الطن رقم ١٣٨٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١١) ... .. ١٧ — وجوب اشتغال حكم الإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة وظروفها وأدلة ثبوتها . أمثلة لتسبيب معيب .
١٥١	١٤٣٢	(الطن رقم ١٣٨٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١١) ... ..
٦٥٧	٢٤١٣٥	(الطن رقم ٢٩٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٧) ... .. ١٨ — استخلاص الحكم لمبادرة الضابط بالقبض على المتهم قبل الحصول على إذن من النيابة دون استناد إلى أدلة مقبولة . فساد في الاستدلال يوجب النقض والإحالة .
٦٥٤	١٤٣٣	(الطن رقم ١٤٦٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١١) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		١٩ — وجوب إيراد مؤدى الأدلة التي استند إليها الحكم . استناد الحكم إلى نتيجة تحليل . وجوب تعيينه ما هيته هذا التحليل ونتيجه ووجه الاستدلال بهذه النتيجة على التهمة . المنازعة في سلامة التحليل . دفاع جوهرى . عدم تفتن المحكمة إلى فحواه والعناية بتحقيقه . عيب .
١٧٣	١٤٣٨	( الطعن رقم ١٤٧٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١١ ) ... .. ٢٠ — لا يتحقق القصد الجنائي في جريمة التبيد بمجرد قعود الجاني عن الرد إنما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه وحرمان صاحبه منه . قعود الحكم عن استظهار هذا الركن وعدم الرد على دفاع الطاعن بعرض المنقولات على زوجته المحبى عليها بالطريق الرسمى . قصور .
١٧٦	١٤٣٩	( الطعن رقم ١٤٧٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١١ ) ... .. ٢١ — استجابة المحكمة لطلب للدفاع قدرت جديته . عدم جواز عدولها عنه إلا لسبب يبرر العدول . تأجيل نظر الدعوى كطلب الدفاع لضم قضية مدنية تم نظرها دون إجابة هذا الطلب . إخلال بحق الدفاع .
١٧٦	١٤٣٩	( الطعن رقم ١٤٧٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١١ ) ... .. ٢٢ — إقامة الدعوى عن تهمة التهريب الجمركى بناء على طلب مدير الجمرك دون الجريمة الاستيرادية التي كوتها الواقعة ذاتها استجابة لقرار مدير عام الاستيراد في شأنها بالاكتفاء بمصادرة المضبوطات إداريا . إعتبار هذا القرار سحبا للإذن برفع الدعوى والقضاء بعدم جواز رفعها عن الجريمة الجمركية . خطأ في تطبيق القانون حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى . وجوب النقض والإحالة
٢٠١	١٤٤٣	( الطعن رقم ١٥٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٢ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢٣ - وجوب استظهار الحكم الصادر بالإدانة في جريمة إصدار شيك بدون رصيد . أمر الرصيد في ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للصرف بغض النظر عن قصد الساحب وانتوائه عدم صرف قيمته إستغلالاً للأوضاع المصرفية كرفض البنك الصرف عند التشكك في صحة التوقيع أو عدم مطابقة توقيعه للتوقيع المحفوظ لديه ، وإلا كان الحكم قاصراً .
٢٢١	١٤٤٨	( الطعن رقم ١٥٦٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٩ ) .. ..
		٢٤ - كون التحريات أسفرت عن أن المتهم وآخر مجلبان المواد المخدرة ويروجانها بالبلاذ . مفاده تحقق وقوع الجريمة إصدار الإذن بضبط المتهم حال تسلمه المخدر من آخر . صحيح . القضاء بالبراءة تأسيساً على صدور الإذن لضبط جريمة مستقبلية . خطأ في تطبيق القانون .
		حجب هذا الخطأ المحكمه عن نظر الموضوع . وجوب أن يكون النقض مقروناً بالإحالة .
٢٢٣	١٤٤٩	( الطعن رقم ١٥٧٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٩ ) .. ..
		٢٥ - الطرق الاحتيالية في جريمة النصب . ماهيتها ؟ مجرد الأقوال والادعاءات الكاذبة . عدم كفايتها وحدها لتكوين الطرق الاحتيالية . استناد الحكم . في ثبوت تهمة النصب قبل الطاعن . على ما عزاه إلى المجنى عليه من أقوال تخالف الثابت في الأوراق . خطأ في الاستناد .
٢٢٦	١٤٥٠	( الطعن رقم ١٥٧٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٩ ) .. ..
		٢٦ - مثال لرد قاصر على دفاع المتهم في جريمة نصب
٢٢٦	١٤٥٠	( الطعن رقم ١٥٧٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٩ ) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		٢٧ — الشهادة المرضية من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع . وجوب تسبيب المحكمة لرأيها فيما انتهت إليه منها الاكتفاء بالقول بعدم الاطمئنان إلى الشهادة دون إيراد أسباب تهديرها . تسبيب معيب .
٢٤٠	١٤٥٣	( الطعن رقم ١٤٠٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٥ ) .. ..
٤٦٤	٢٤٩٥	( والطعن رقم ١٣٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١ ) .. ..
٤٧٨	٢٤٩٨	( والطعن رقم ١٤٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢ ) .. ..
٨٢٤	٣٤١٧١	( والطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٠/٤ ) .. ..
		٢٨ — التدليل غير القاطع على علم المتهم بكنهه ما ضبط في حوزته وأنه منحدر هو قصور في التدليل على توافر القصد الجنائي .
٢٥٣	١٤٥٦	( الطعن رقم ١١٤٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٥ ) .. ..
		٢٩ — إطراح الحكم طلب الدفاع سؤال كبير الأطباء الشرعيين . استنادا إلى التصوير الذي اعتنقه للحادث . دون بيان سنده في هذا التصوير . سواء من التقرير الطبي أو من شهادة الشاهد . قصور .
٢٩٨	١٤٦٥	( الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥ ) .. ..
		٣٠ — العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة . جبهها العقوبة الأصلية المقررة لما عداها من جرائم . عدم امتداد الجلب إلى العقوبات التكميلية التي تحمل فكرة رد الشيء إلى أصله أو التعويض المدني للخرانة أو إذا كانت ذات طبيعة وقائية . وجوب توقيعها دائما مع عقوبة الجريمة الأشد .
		إدانة المتهم بجريمتي الجلب والشروع في التهريب الجمركي . وتوقيع العقوبة المقررة للجريمة الأولى عملا بالمادة ٣٢ عقوبات

الصفحة	القاعدة	
		وجوب القضاء بالتعويض المنصوص عليه في المادة ١٢٢ من قانون الجمارك . إغفال ذلك . خطأ في تطبيق القانون . وجوب قرض الحكم وتصحيحه .
٣٢٤	١٤٧٠	( الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/١٢ ) .. .. .
		٣١ — علم المتهم باليوم المحدد للبيع ركن جوهري في جريمة اختلاس المحجوزات . وجوب أن تعرض له المحكمة وتورد الدليل على توفره إن قضت بالإدانة وإلا كان حكمها معيبا .
٣٣٥	١٤٧٣	( الطعن رقم ٦٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/١٨ ) .. .. .
		٣٢ — سكوت المتهم لا يصح أن يتخذ قرينة على ثبوت التهمة ضده .
٣٣٥	١٤٧٣	( الطعن رقم ٦٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/١٨ ) .. .. .
		٣٣ — سلطة محكمة الموضوع في وزن أقوال الشاهد دون التزام ببيان سبب إطراحها . إفصاحها عن أسباب عدم تعويلها على أقواله يبيح لمحكمة النقض مراقبة ملائمة ذلك . مثال لتسبيب غير سائغ .
٣٥٦	١٤٧٨	( الطعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥ ) .. .. .
٥٧١	٢٤١١٧	( والطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ ) .. .. .
٧٦٩	٢٤١٦٠	( والطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٤ ) .. .. .
		٣٤ — الكذب يبلغ مبلغ الطرق الاحتمالية إذا اضطحب بأعمال خارجية أو مادية تحمل على الاعتقاد بصحته . استعانة الجاني بأوراق أو مكاتيب مزورة يدخل في عداد هذه الأعمال . مثال لتسبيب معيب .
٣٦٩	١٤٧٩	( الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥ ) .. .. .

الصفحة	القاعدة	
		٣٥ - حق محكمة الموضوع في القضاء بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت بشرط نفيها الدعوى وأحاطتها بظروفها وبأدلة الثبوت . مثال لتسبب معيب .
٣٦٩	١٤٧١	(الطن رقم ١٦١١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥) ... ..
٩٤٢	٣٤١٩٥	(الطن رقم ٧٢٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/١٩) ... ..
١٢٣٣	٣٤٢٥٠	(الطن رقم ١٠١٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦) ... ..
		٣٦ - تميز جريمة القتل العمد بنية خاصة هي انتواء القتل وإزهاق الروح . وجوب ابتناء الحكم بالإدانة باستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة عليه . مثال لتسبب معيب في التدليل على نية القتل .
٣٨٨	١٤٨٢	(الطن رقم ٩٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٤) ... ..
		٣٧ - تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها . موضوعي . بشرط سلامة الاستدلال . مثال لتسبب معيب في الاستدلال على انتفاء قيامها .
٣٨٨	١٤٨٢	(الطن رقم ٩٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥) ... ..
		٣٨ - طلب الدفاع أصليا القضاء بالبراءة واحتياطيا سماع الشاهد . اعتباره طلبا جازما . التزام المحكمة بإجابته ما لم تنته إلى البراءة .
٤١٢	١٤٨٦	(الطن رقم ١٠٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦) ... ..
		٣٩ - حق المحكمة في إبداء ما تراه في شأن أقوال الشاهد . لا يكون إلا بعد سماعها . أساس ذلك .
٤١٢	١٤٨٦	(الطن رقم ١٠٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٤٠ — جواز استناد المحكمة إلى الحقائق الثابتة علمياً . عدم جواز استنادها على مجرد رأى عبر عنه بالفاظ تفيد التعميم والاحتمال .
٤٥١	٢٤٩٢	( الملحق رقم ١٢٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١ ) .. ..
		٤١ — تحديد وقت الوفاة بناء على حالة التيسر الرمى . مسألة فنية ببحث . المنازعة فيه . دفاع جوهرى . وجوب تحقيقه عن طريق المختص فنيا . وإلا تعيب الحكم بالقصور والإخلال بحق الدفاع .
٤٥١	٢٤٩٢	( الملحق رقم ١٢٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١ ) .. ..
		٤٢ — سكوت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة لتحديد وقت وقوع الحادث الذى ينازع فيه . لا يقدح فى اعتبار دفاعه جوهرياً . منازعته تتضمن المطالبة الجازمة بتحقيق هذا الدفاع والرد عليه .
٤٥١	٢٤٩٢	( الملحق رقم ١٢٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١ ) .. ..
		٤٣ — حدود سلطة المحكمة فى تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى أن لا تكون المسألة المطروحة من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها لإبداء الرأى فيها .
٤٥١	٢٤٩٢	( الملحق رقم ١٢٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١ ) .. ..
		٤٤ — طلب الدفاع سماع شاهد لتحديد شخصية الجانى . رفض المحكمة التأجيل لإعلان الشاهد . تبريره ذلك بأن الدعوى فى غير حاجة لمناقشته وأن الطاعن لم يفصح عن وجه ارتباطه بموضوع الاتهام . غير سائغ . إخلال بحق الدفاع .
٤٥٦	٢٤٩٣	( الملحق رقم ١٢٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١ ) .. ..

الصفحة	القائمة	
		٤٥ — الدفاع الصادر من المتهم أو المدافع عنه ، وحدة . لا يجوز الالتفات عن أيهما متى كان هاما ومؤثرا في منطق الدفاع . دون مبرر .
٤٦٤	٢٤٩٥	(الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١) ... ..
		٤٦ — الدفع بعدم جواز إثبات عقود المادة ٣٤١ عقوبات بالبينة . وإن كان لا يتعلق بالنظام العام إلا أنه من الدفوع الجوهرية . يجب على محكمة الموضوع أن تعرض له وترد عليه ما دام الدفاع قد تمسك به قبل البدء في سماع الشهود . عرض الدفع دون العناية بالرد عليه . قصور وخطأ في تطبيق القانون .
٤٩٩	٢٤١٠٣	(الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٤٨) ... ..
		٤٧ — التفات الحكم عن المستندات التي قدمها الطاعن تمسكا بدلائلها على انتفاء مسئوليته في جريمة التبيد من أمر بنقل المحبوزات وإخطار إلى الدائن ، وتوقيع مجرم من آخر وصورة محضر إيقاف بيع لوجود أمر نقل . قصور يوجب النقض والإحالة .
٥٤٩	٢٤١٣	(الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٢) ... ..
		٤٨ — تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع بشرط أن تحيط في حكمها بعناصر المسئولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية إحاطة كافية . دفاع المدعى المدني بعدم استقرار حالة الضرر لديه وتقديمه مستندات بذلك . دفاع حيوى وهام ومؤثر في سير الدعوى المدنية . قعود المحكمة عن بحثه . قصور وفساد في الاستدلال .
٥٥٢	٢٤١١٤	(الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) ... ..

٤٩ — جريمة التخلف عن التجنيد حتى بلوغ سن الثلاثين .  
من الجرائم المستمرة . المدة المسقطه للدعوى الجنائية عنها . بدؤها  
عند بلوغ المتخلف السابعة والأربعين . المادة ٧٤ من القانون  
رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بعد تعديلها بالقانونين ٩ لسنة ١٩٥٨  
و ١٢ لسنة ١٩٧١ . مثال .

احتساب الحكم مدة تقادم الدعوى من تاريخ بلوغ المتهم  
سن الثلاثين . رغم سريان هذين التعديلين في حقه . خطأ في تطبيق  
القانون . وجوب النقض والإحالة . مادام الخطأ قد حجب المحكمة  
عن نظر موضوع الدعوى .

(الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٧) ... .. ٢٤١٢٤ ع ٦١٠

٥٠ — جريمة الامتناع عن تسليم أموال القاصر . مناط  
التأثير فيها . امتناع الوصي . بقصد الاساءة . عن تسليم أموال  
القاصر كلها أو بعضها لمن حل محله في الوصاية . المادة ٨٨  
من القانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ .

دفع المتهم التهمة بأنه ليست لديه أموال للقصر امتنع عن تسليمها  
للوصي الجديد . وتقديمه إقراراً من الأخير مؤيداً لذلك . دفاع  
جوهرى لإتصاله بتحديد مسؤوليته الجنائية . وجوب تناوله  
استقلالا . إدانة الطاعن دون الرد عليه . قصور وإخلال  
بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٧) ... .. ٢٤١٢٦ ع ٦١٧

٥١ — ما يشترط لصحة التفتيش الذى تجريه النيابة أو تآذن  
فى إجرائه فى مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه . علم رجل  
الضبط القضائى بتحرياته أن جريمة معينة وقعت من شخص  
معين وهناك من الدلائل والأمارات ما يبرر تعرض التحقيق  
لحرية هذا الشخص أو لحرمة مسكنه .



الصفحة	القاعدة	
		تولى رجل الضبط بنفسه التحريات التي يؤسس عليها طلب الإذن بالتفتيش أو معرفته المطلوب تفتيشه شخصيا أو معرفة منزله . ليس بلازم . له الاستعانة بمعاونين من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين والمبلغين ما دام قد اقتنع بمصدق ما نقلوه إليه .
٦٢٤	٢٤١٢٨	( الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٧٣ ) .. .. .
		٥٢ — الإدانة بجريمة القتل الخطأ تقتضي بيان الخطأ ورابطة السببية بينه وبين القتل بحيث لا يتصور وقوع القتل بغيره . مثال لتسبب معيب في جريمة القتل الخطأ .
٦٥٧	٢٤١٣٥	( الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٢٧/٥/١٩٧٣ ) .. .. .
		٥٣ — مجرد الامتناع عن رد المال . بسبب وجود حساب معاق . لا تتحقق به أركان جريمة الاختلاس . على المحكمة فحص الحساب وتصفيته . بلوغا إلى غاية الأمر فيه .
٦٦١	٢٤١٣٦	( الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٢٨/٥/١٩٧٣ ) .. .. .
		٥٤ — تقدير المحكمة الإستئنافية جدية طلب الطامن إلزام المدعى المدني ضم دفتر الأجور الحقيقي واستجابتها له . عدولها عن ذلك . بغير مبرر . وقضاؤها بالإدانة . إخلال بحق الدفاع .
٦٦١	٢٤١٣٦	( الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٢٨/٥/١٩٧٣ ) .. .. .
		٥٥ — عدم إرفاق إذن التفتيش بملف الدعوى . لا ينفي سبق صدوره . القضاء بالبراءة . استنادا إلى ذلك . دون إجراء تحقيق . يعيب الحكم . مثال .
٦٦٥	٢٤١٣٧	( الطعن رقم ٢١١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٢٨/٥/١٩٧٣ ) .. .. .

الصفحة	القاعدة	
		٥٦ - الإغفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لا يكون إلا بالنسبة للتهم الذي أسهم بإبلاغه إسهاما إيجابيا ومنتجا وجديا في معاونة السلطات للتوصل إلى مهربي المخدرات والكشف عن الجرائم الخطيرة المنصوص عليها في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من ذلك القانون . كون التبليغ غير جدي وعقيا . لا إعفاء .
		وجوب استظهار الحكم سائر مقومات الإعفاء التي يتحقق بها حكم القانون وإلا كان معيبا بالقصور . مثال لتسبيب معيب .
٦٩٠	٢٤٣١٤٣	(الطعن رقم ٤١١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٣) ... ..
		٥٧ - حكم الإدانة وجوب تبيان مضمون كل دليل من أدلة الثبوت وذكر مؤداه وإلا كان باطلا .
		إحالة في بيان شهادة شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر . حده . أن تنصب الشهادات على واقعة واحدة وألا يوجد فيهما خلاف عليها . مثال لتسبيب معيب .
٧١٥	٢٤٧١٤٧	(الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٤) ... ..
		٥٨ - مثال لتسبيب معيب في رفع التناقض بين الدليلين القولي واللفظي في جريمة قتل عمد .
٧٥٨	٢٤١٥٨	(الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١٧) ... ..
		٥٩ - اشتغال الحكم على صور متعارضة لوقائع الدعوى وأخذه بها جميعا يجعله متناقضا بعضه مع بعض معيبا بالقصور .
٧٥٨	٢٤١٥٨	(الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١٧) ... ..
		٦٠ - مثال لتسبيب معيب على توافر ظرف سبق الإصرار في جريمة قتل عمد .
٧٥٨	٢٤١٥٨	(الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١٧) ... ..

٦١ - المراد بألعاب القمار في معنى نص المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ . هي تلك التي تكون ذات خطر على مصالح الجمهور . تعداد القانون بعض أنواع ألعاب القمار في بيان على سبيل المثال وتلك التي تتفرع منها وتكون مشابهة لها . وهي التي يكون الربح فيها موكولا للنظر أكثر منه للمهارة .

على الحكم الصادر بالإدانة أن يبين نوع اللعب الذي ثبت حصوله . فإن كان من غير الألعاب المذكورة في النص فعليه فوق ذلك أن يبين ما يفيد توافر الشرط سالف الذكر وإلا كان قاصرا . مثال لتسبيب معيب .

( الطعن رقم ٤٩١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٢٤ ) ... .. ١٦٢ غ ٢٧٧

٦٢ - تقدير حالة المتهم العقلية . موضوعي . على المحكمة حتى يكون قضاؤها سليما أن تعين خبيرا للبت في هذه الحالة وجودا وعدما أو أن تورد أسبابا سائغة لقضائها برفض طلب فحص حالة المتهم العقلية وإلا كان حكمها معيبا .

( الطعن رقم ٥٩٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٠/١ ) ... .. ١٦٦ ع ٣ ٨٠١

٦٣ - القصد الجنائي في جريمة إحراز المواد المخدرة . ماهيته . هو علم المخور بأن ما يحزره مخدرا . عدم التزام المحكمة بالتحدث استقلالاً عن هذا الركن إلا إذا كان العلم محل شك أو تمسك المتهم بانتفائه لديه فيتعين على المحكمة إذ مارأت إدانته أن تبين ما يبرر اقتناعها بعلمه بأن ما يحزره مخدرا . مثال لتسبيب معيب .

( الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٠/٧ ) ... .. ١٦٩ ع ٣ ٨١٤

٦٤ - إجراءات المحاكمة في الجنايات . وجوب أن تكون في مواجهة المتهم ومحاميه ، مادام قد مثل أمام المحكمة . المحكمة



الصفحة	القاعدة	
		لاتبنى حكمها إلا على العناصر والأدلة المستمدة من أوراق الدعوى المطروحة على بساط البحث تحت نظر المحصوم . مثال لتسبيب معيب .
٨٣٣	٣ع١٧٣	( الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٤ / ١ / ١٩٧٣ ) ... ..
		٦٥ - مناط الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ؟ الفصل فيه من خصائص قاضي الموضوع ، مادام يقيمه على ما ينتجه من عناصر الدعوى . مثال لتسبيب معيب في رفض طلب الانتفاع بالإعفاء المقرر في المادة المذكورة .
٨٣٣	٣ع١٧٣	( الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٤ / ١٠ / ١٩٧٣ ) ... ..
		٦٦ - إستجابة المحكمة اطلب من طلبات الدفاع لجديته . ليس لها العدول عنه إلا لسبب سائغ . مثال .
٨٥٥	٣ع١٧٧	( الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٥ / ١٠ / ١٩٧٣ ) ... ..
		ليس للمحكمة أن تبدى رأيا في دليل لم يعرض عليها . علة ذلك ؟
٨٥٥	٣ع١٧٧	( الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٥ / ١٠ / ١٩٧٣ ) ... ..
		٦٧ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ من أقوال الشاهد بما تطمئن إليه وإطراح ما عدها دون أن تأزم ببيان علة ذلك . شرط ذلك : ألا يقع في حكمها تناقض من شأنه جعل أسبابه متعارضة لاتصلح لأن تبنى عليها النتائج القانونية التي تأدى الحكم إليها . مثال لتسبيب معيب .
٨٧٦	٣ع١٨١	( الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢٢ / ١٠ / ١٩٧٣ ) ... ..
		٦٨ - خلوا الحكم من بيان إصابات المجنى عليهم وإغفاله إيراد مؤدى التقارير الطبية الواقعة عليهم وكذلك التدليل على

الصفحة	القاعدة	
		قيام رابطة السببية بين إصابة أحدهم ووفاته استنادا إلى دليل قى . قصور .
٩١٢	٣ع١٨٨	(الطن رقم ٧٠٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٤) ... ..
		٦٩ — تناقض منطوق الحكم مع أسبابه . مثال في جريمة السماح بلعب قمار في محل عام .
٩٥١	٣ع١٩٧	(الطن رقم ٧٢٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/١١) ... ..
		٧٠ — الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات . على المحكمة أن تعرض له وتقول كلمتها فيه بأسباب سائغة .
٩٥٤	٣ع١٩٨	(الطن رقم ٧٤٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/١١) ... ..
		٧١ — تحرير الحكم بخط غير مقروء . أو إفراغه في عبارات عامة معممة أو وضعه في صورة مجهولة لا يحقق غرض الشارع من إيجاب التسبيب .
		استحالة قراءة أسباب الحكم تجعله خاليا من الأسباب واجبا نقضه والإحالة . دون حاجة لبحث سائر ما يشتره الطاعن .
٩٦٤	٣ع٢٠١	(الطن رقم ٧٤٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/١٢) ... ..
		٧٢ — عدم تمسك محكمة الموضوع بالوصف الذي ترفع به الدعوى . عليها تبين حقيقة الواقعة الجنائية .
		إدانة الطاعن بصفته صاحب مصنع تصرف في سلعة . صرفت له من إحدى شركات القطاع العام لغير الغرض أو بغير الكيفية المنصرفة من أجله عملا بالقرار ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ . الغير منطبق عليها . خطأ حجب المحكمة عن بحث مدى انطباق القرار ٧٠ لسنة ١٩٦٧ على الواقعة المادية ذاتها . وجوب النقض والإحالة ما دامت العقوبة المقررة بها أشد من تلك المقررة بالقرار الأخير .
٩٦٧	٣ع٢٠٢	(الطن رقم ٧٤٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/١٢) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٧٣ - ركون المحكمة في تكوين عقيدتها إلى ما ثبت لها في شأن تحليل عينة في دعوى أخرى مع احتمال اختلاف العينتين حجما وصنعا وقت أخذهما . لا يتفق وأصول الاستدلال . يعيب الحكم بما يوجب نقضه .
٩٨٤	٣٤٢٠٥	( الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/١٢ ) .. ..
		٧٤ - المادة ٧ من القانون ٣٤ سنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان . جعلها مجرّد إحراز دخان مخلوط أو مغشوش جريمة في حق الصانع . إنشاؤها نوعا من المسؤولية الافتراضية بتوافر القصد الجنائي لدى الفاعل إذا كان صانعا إذ القانون يلزمه بواجب الإشراف على ما يصنعه .
		إثبات الحكم أخذ عينة الدخان من مصنع المتهم وإن تحليلها أورى إنها مخلوطة بمادة غريبة . قضاؤها بانتفاء القصد الجنائي . خطأ في القانون .
٩٨٤	٣٤٢٠٥	( الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/١٢ ) .. ..
		٧٥ - خلو الحكم المستأنف من توقيع القاضي وبيان الهيئة ليس مما يوجب على المحكمة الاستئنافية إعادة القضية إلى محكمة أول درجة . المادة ٤١٩ إجراءات . بجانبها ذلك خطأ في تطبيق القانون حجبا عن الحكم في موضوع الدعوى .
٩٩٦	٣٤٢٠٧	( الطعن رقم ٧٤١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/١٣ ) .. ..
		٧٦ - الدفع ببطلان الإقرار . جوهرى . على المحكمة مناقشته والرد عليه . سواء وقع الإقرار على المتهم المعترف أو على غيره من المتهمين . ما دام الحكم عول على هذا الاعتراف في الإدانة .
		قعود الحكم عن تحقيق دفع المتهمين بأن اعتراف بعضهم كان نتيجة إكراه أدبي تمثل في مباشرة التحقيق بالمباحث العامة ،



الصفحة	القاعدة	
		وإكراه مادي . قصور يعيب الحكم . لا يغني عنه ما ذكره الحكم من أدلة أخرى .
٩٩٩	٣٤٢٠٨	( الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٣/١١/١٩٧٣ ) ... ..
		٧٧ — المادة ٣٧٥ مرافعات . الدفع باعتبار المجزأ كان لم يكن لعدم تمام البيع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ توقيعه .
		افتراقه عن الدفع بوجوه البطلان التي تشوب المجزأ لمخالفة الإجراءات المقررة له . الرد على الدفع باعتبار المجزأ كأن لم يكن إعمالاً لحكم المادة ٣٧٥ مرافعات بأن توقيع المجزأ يقتضي احترامه قانوناً ولو كان مشوباً بالبطلان . خطأ في تطبيق القانون يستوجب النقض والإحالة .
٩١٠٢	٣٤٢٢٦	( الطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٢/١٢/١٩٧٣ ) ... ..
		٧٨ — حق محكمة الموضوع في استخلاص الواقعة من أدلتها وعناصرها المختلفة . شرطه . أن يكون استخلاصها سائفاً وأن يقوم دليلها في الأوراق . حق محكمة النقض في مراقبة تأدية الأسباب إلى النتيجة .
		مثال لتسبب غير سائغ على توافر العلم باحتواء الأمتعة المحمولة على مخدر .
٩١١٢	٣٤٢٢٨	( الطعن رقم ٩٥٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٢/١٢/١٩٧٣ ) ... ..
		٧٩ — جريمة امتناع المحكوم عليه بنفقة رغم قدرته على الدفع لمدة ثلاثة أشهر بعد التنبيه عليه بذلك المنصوص عليها في المادة ٢٩٣ عقوبات . عدم جواز إقامة الدعوى الجنائية عنها إلا بعد استنفاد الإجراءات الواردة في المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . المادة الأولى من القانون ٩٢ لسنة ١٩٣٧ .

الصفحة	القاعدة	
١١٢٢	٣٤٢٣٠	تعلق هذا الشرط بصحة تحريك الدعوى الجنائية يوجب على المحكمة أن تعرض له من تلقاء نفسها . اغفال الحكم ذلك قولاً بأن المدعية بالحقوق المدنية الخيار بين قضاء الأحوال الشخصية وبين القضاء الجنائي . قصور وخطأ في تطبيق القانون ( الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٣ ) .. ..
١١٣١	٣٤٢٣٢	٨٠ - مثال لتسبيب قاصر في تهمة التعهد المقوم بعملية أجنبية وعدم استرداد قيمة بضاعة صدرت إلى الخارج . ( الطعن رقم ٩٨١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٣ ) .. ..
١٠٣٦	٣٤٢١٥	٨١ - العبرة في تقدير التعويض بمجموع الكمية المنتجة التي يدخل فيها التبغ المهرب . وليس بالكمية المهربة وحدها . المادة ٢/٣ (ب) من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . إثبات الحكم أن ستائة جرام من الدخان الطرابلسي استخدمت في تصنيع ستة كيلو جرامات من الدخان المعسل . وجوب احتساب التعويض على أساس وزن الدخان المعسل . ( الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٠ ) .. ..
١٠٣٦	٣٤٢١٥	٨٢ - وجوب الحكم بمصادرة المواد موضوع جريمة تهريب التبغ أو بمثل قيمتها إن لم تضبط . المادة ٣ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . ( الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٠ ) .. ..
١٠٣٦	٣٤٢١٥	٨٣ - على المحكمة العمل على تحقيق الدليل الذي رأت لزومه للفصل في الدعوى أو تضمن حكمها أسباب عدولها عن هذا التحقيق . قعودها عن دفاع قدرت جديته ثم سكنت عنه إيرادا وردا عيب يوجب النقض والإحالة مثال لتسبيب معيب لحكم استثنائي قدرت فيه المحكمة الاستثنائية . ندب مكتب الخبراء تحقيقا

الصفحة	المادة	
		لدفاع الطاعن وبعد تقديم ذلك التقرير قدم الطاعن تقريراً استشارياً وطلب إعادة المأمورية إلى مكتب الخبراء لتنفيذ المأمورية على ضوء ملاحظاته . قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف ، دون إشارة كلية لتقارير الخبراء المقدمة ينبيء عن عدم مواجهة المحكمة لعناصر الدعوى .
١٠٤٣	٣٤٢١٧	(الطعن رقم ٥٨٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥) ... ..
		٨٤ - صحة الحكم قانوناً في جريمة القتل الخطأ تستوجب فيه بيان وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطأ المنسوب إلى المتهم وما كان عليه موقفه وموقف المجنى عليه حين وقوع الحادث .
١١٦٢	٣٤٢٣٧	(الطعن رقم ١٠٠٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٩) ... ..
		٨٥ - الدفع بانقطاع رابطة السببية دفاع جوهرى يترتب على ثبوته انتفاء مسئولية المتهم الجنائية والمدنية . ما يجب على الحكم استظهاره لقيام ركني الخطأ ورابطة السببية . مثال لتسبب معيب في قتل خطأ .
١١٦٢	٣٤٢٣٧	(الطعن رقم ١٠٠٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٩) ... ..
		٨٦ - الأحكام الجنائية تبنى على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة في الجلسة لا يجوز الافتئات على هذا الأصل لأية علة إلا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمناً . إشارة الطاعن في مذكرتيه أمام محكمتي أول وثاني درجة إلى خلو الدعوى من التحقيقات لرفعها بطريق الادعاء المباشر وطلبه سماع الشهود وضم أوراق لإثبات وكالاته عن المجنى عليه بما تنفي به جريمة النصب المسندة إليه . إمساك المحكمة عن التعرض لهذا الدفاع وتخصيصه قصور وإخلال بحق الدفاع .
١٢٢٨	٣٤٢٤٩	(الطعن رقم ٧٨٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦) ... ..



الصفحة	القاعدة	حكم
		٨٧ — حق المحكمة الاستثنائية في أن لا تجرى تحقيقاً وتحكم على مقتضى الأوراق مقيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع .
		المادة ١١٣ إجراءات توجب عليها أن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد القضاة الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام أول دوجة واستيفاء كل نقص في إجراءات التحقيق . وجوب أن تورد في حكمها ما يدل على مواجهة الدعوى والإلمام بها .
١٢٢٨	٣٤٢٤٩	( الملحق رقم ٧٨٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٧ ) .. ..
		٨٨ — جواز الأخذ بالاعتراف وحده ولو مع بطلان القبض والتفتيش . مثال لقصور في مناقشة اعتراف متهم ومدى استقلاله عن إجراءات قبض وتفتيش قال الحكم ببطلانها في مواد مخدرة .
١٢٣٣	٣٤٢٥٠	( الملحق رقم ١٠١٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦ ) .. ..
		٨٩ — التفات الحكم عن مواجهة دفاع الطاعن المبدي في مذكرة بأن سبب رفض البنك صرف الشيك يرجع إلى عدم مطابقة التوقيع دون بحث أمر الرصيد . قصور يوجب النقض والإحالة .
١٢٨٠	٣٤٢٦٠	( الملحق رقم ٧٥٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٠ ) .. ..
		٩٠ — حق محكمة الموضوع في القضاء بالبراءة . مشروط باشمال حكمها على أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت .
		القضاء بالبراءة قولاً ببطلان القبض لتمامه قبل صدور الإذن به من النيابة العامة أخذاً بقول المتهم وشاهديه من أن القبض عليه تم في ساعة سابقة لتلك التي صدر فيها الإذن . دون أن يعرض بالحكم لما أثبت في دفتر أحوال القسم مؤيداً لشهادة الضابط

الصفحة	القاعدة	
		من أن الضبط تم في ساعة تالية لصدور الإذن أو يتضمن مما يفيد تفطن المحكمة لهذا الدليل . يعيب الحكم .
١٢٩٨	٣٤٢٦٤	(اللمن رقم ٧٦٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٣١) ... .. راجع أيضا : إجراءات المحاكمة . (القاعدتان رقم ٩٦ و ٩٨ بالصحيفتين رقمي ٤٦٨ و ٤٨٧ ع ١) واستئناف . (القاعدة رقم ٦ بالصحيفة رقم ٢٣ ع ١) وإعلان . (القاعدة رقم ٢٠٠ بالصحيفة رقم ٩٦١ ع ٣) وتبغ . (القاعدة رقم ١٩٦ بالصحيفة رقم ٩٤٧ ع ٣) وتفتيش "إذن التفتيش . إصداره" . (القاعدة رقم ١٩٥ بالصحيفة رقم ٩٤٢ ع ٣) وتحريك جرمي . (القاعدة رقم ٧٠ بالصحيفة رقم ٣٢٥ ع ١) وحكم . "بيانات التسبيب" (القاعدتان رقم ٢٥٧ و ٢٦٢ بالصحيفتين رقمي ١٢٦٣ و ١٢٨٨ ع ٣) ودفاع "الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره" . (القاعدة رقم ٢٢١ بالصحيفة رقم ١٠٧٦ ع ٣) وعقوبة . (القاعدة رقم ١٤١ بالصحيفة رقم ٦٧٨ ع ٢) وعود . (القاعدة رقم ٧١ بالصحيفة رقم ٣٣٠ ع ١)

## التسليب غير المعيب :

١ - تقدير قيمة الاعتراف بقيمة العدول عنه . من اطلاقات قاضي الموضوع بلا معقب . له . لأخذ بإعتراف المتهم في محضر الاستدلالات ولو عدل عنه بعد ذلك . أمثلة لتسليب غير معيب .

١	١٤١	.. .. (الطن رقم ١٠٤١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١)
٥٤	١٤١٤	.. .. (والطن رقم ١٢٧١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٨)
٣٠٢	١٤٦٦	.. .. (والطن رقم ٢٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٥)

٢ - حق محكمة الموضوع في الأخذ بأقوال متهم على آخر . ولو وردت في محضر الشرطة . وإن عدل عنها .

١	١٤١	.. .. (الطن رقم ١٠٤١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١)
٦٧	١٤١٦	.. .. (والطن رقم ١٣٠٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٨)
٢٨٤	١٤٦٢	.. .. (والطن رقم ١٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٤)
٨١٨	١٧٠٣	.. .. (والطن رقم ٦٣٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٠/٨)

٣ - استغناء المحكمة عن سماع شهود الإثبات بقبول المتهم أو المدافع عنه صراحة أو ضمنا ، لا يحول دون اعتمادها على أقوالهم في التحقيقات الأولية ما دامت قد طرحت بالجلسة .

محكمة ثانی درجة تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق . عدم إجرائها إلا ما ترى لزوما لإجرائه من التحقيقات . مثال .

٥٤	١٤١٤	.. .. (الطن رقم ١٢٧٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٨)
٦٨٤	١٤٢٢	.. .. (والطن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨)
٨١٨	١٧٠٣	.. .. (والطن رقم ٦٣٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١٠/٨)
١١٩١	٢٤٢٣	.. .. (والطن رقم ٩٩٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠)

٤ - وجوب ثبوت القصد الجنائي فعليا . لكونه من أركان الجريمة .



الصفحة	القاعدة	
		المسئولية الفرضية . لا يصح القول بها إلا بنص صريح . أو باستخلاص سائغ من استقراء النصوص وتفسيرها وفقا للأصول المقررة .
		مثال لتسبب سائغ في نفي القصد الجنائي في جريمة المادة ١١٦ مكرر عقوبات وإدانة المتهم طبقا للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أخذا بالمسئولية الفرضية .
٦١	١٤١٥	(الطن رقم ١٢٩٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٨) ... .. ٥ - النعي على المحكمة إسقاطها النظر في عذر أو دليل لم يطرح عليها . غير مقبول . إيراد الحكم صراحة تنفي وجود دليل على توافر القصد الجنائي في جريمة المادة ١١٦ مكرر عقوبات . كفايته . مادامت الطاعة لا تدعى تقديمها دليلا معينا يتوافر به هذا الركن .
٦١	١٤١٥	(الطن رقم ١٢٩٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٨) - - - ٦ - التناقض الذي يعيب الحكم . ماهيته . نفي الحكم اتجاه إرادة المتهم إلى الغش في عقد التور يدمع عليه بذلك . وإدانتة في الوقت ذاته بجريمه بيع لبن مغشوش مع عليه بالغش أخذا بالقرينة المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . لا تناقض .
٦١	١٤١٥	(الطن رقم ١٢٩٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٨) ... ..
٦٧	١٤١٦	(والطن رقم ١٣٠٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٨) ... ..
٥٩٦	٢٤١٢١	(والطن رقم ٢٤٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٦) ... ..
٨٩٠	٣٤١٨٤	(الطن رقم ٦٩٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٠/٢٢) ... ..
١٢٥٨	٣٤٢٥٦	(والطن رقم ١١١٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٣) ... ..

الصفحة	القائمة	
		٧ — حيازة التبغ أو زراعته . مؤثمة . الاحراز المادى . ليس شرطا لاعتبار الشخص حائزا للدخان المكون لجسم الجريمة . كفاية أن يكون سلطانه مبسوطا عليه بأية صورة عن علم وإرادة ولو كان المحرز شخصا آخر نيابة عنه . مثال لتدليل سائق على انتفاء حيازة المتهم شجيرات التبغ المزروعة في ملكه .
٦٧	١٤١٦	( الطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٨ ) .. ..
		٨ — ضرب المجنى عليه مرتين بالعصا على رأسه . جواز أن تنشأ عنه إصابة واحدة . مثال لرد سائق على الدفاع بالتعارض بين الدليلين القولى والفنى .
٩٠	١٤٢٢	( الطعن رقم ١٣٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٢٢ ) .. ..
		٩ — تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إليها من اعتراضات موضوعي . عدم التزام المحكمة بنسب خبر آخر . مجادلتها في عقيدتها أمام النقض . لا تجوز .
٩٠	١٤٢٢	( الطعن رقم ١٣٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٢٢ ) .. ..
		١٠ — عدم بيان الحكم لغرض من إحراز المخدر لا يعيبه طالما قد دان الطاعن بالمادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ .
١٠٢	١٤٢٥	( الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٢٨ ) .. ..
		١١ — مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات ؟ تقدير توافر الارتباط . موضوعي . مثال لتسبب سائق في جرائم إحداث جرح عمدا وإحراز سلاح وذخيرة .
١٢٠	١٤٢٨	( الطعن رقم ١٤٥٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٥ ) .. ..

الصفحة	القائمة	
		١٢ — إحالة الحكم في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر لا يعيبه ما دامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها .
١٢٠	١٤٣٠	( الطعن رقم ١٤٦٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٥ )
٢٣٥	١٤٥٢	( والطعن رقم ١٤٧٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٥ )
٥٩٦	٢٤٢١	( والطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٦ )
٨٨٦	٣٤١٨٣	( والطعن رقم ٦٨٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٠/٢٢ )
		١٣ — تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم مادام استخلص الحقيقة استخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه ومادام لم يورد تلك التفاصيل أو يركن إليها في تكوين عقيدته .
١٣٠	١٤٣٠	( الطعن رقم ١٤٦٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٥ )
٣٧٣	١٤٨٠	( والطعن رقم ٨٧ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥ )
٣٦٣	١٤٩٠	( والطعن رقم ١١٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦ )
		١٤ — تسمية أقوال المتهم خطأ اعترافاً . لا يعيب الحكم مادام لم يرتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف .
		حق محكمة الموضوع في استمداد اقتناعها من أى دليل تطمئن إليه . مادام له مأخذ صحيح في الأوراق . لها الأخذ بما تراه مطابقاً للحقيقة من أقوال المتهم .
١٣٠	١٤٣٠	( الطعن رقم ١٤٦٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٥ )
٤٤٥	٣٤٩١	( والطعن رقم ١٢١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١ )
٧٢٢	٣٤١٤٩	( والطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١٠ )
٧٢٢	٣٤١٦١	( والطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٤ )
٨١٨	٣٤١٧٠	( والطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٠/٨ )
١١٩١	٣٤٢٤٢	( والطعن رقم ٩٩٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠ )



الصفحة	القاعدة	
		١٥ — حق محكمة الموضوع في الأخذ بأقوال شهود الإثبات والاعراض عن قالة شهود النفي . دون بيان سبب إطراحها .
١٣٠	١٤٣٠	(الطعن رقم ١٤٦٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٥) .. ..
٦٣١	٢٤١٣٠	(والطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/١٢) .. ..
		١٦ — عدم التزام المحكمة بالتحدث استقلالا عن العلم بالجوهر المخدر . مادام ماأرادته في حكمها يكفي للدلالة عليه .
١٣٠	١٤٣٠	(الطعن رقم ١٤٦٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٥) .. ..
		١٧ — عدم التزام المحكمة بتقصي أسباب إعفاء المتهم من العقاب طبقا لمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ مالم يدفع به أمامها .
١٣٠	١٤٣٠	(الطعن رقم ١٤٦٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٥) .. ..
		١٨ — حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى .
		عدم اشتراط أن يكون الدليل صريحا دالا بذاته على الواقعة المراد إثباتها . كفاية ثبوتها منه بالاستنتاج من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات . أمثال لتسبيب مائع .
١٥٨	١٤٣٤	(الطعن رقم ١٤٦٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١١) .. ..
٣٧٣	١٤٨٠	(والطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥) .. ..
٤١٦	١٤٨٧	(والطعن رقم ١١١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦) .. ..
٤٩٣	٢٤١٠٢	(والطعن رقم ١٥٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٨) .. ..
٨١٨	٢٤١٧٠	(والطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٠/٨) .. ..
١٠٢٣	٢٤٢١٣	(والطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٢٠) .. ..
		١٩ — إيراد الحكم الاستثنائي أسبابا مكملة لأسباب حكم محكمة أول درجة الذي اعتقه بمقتضاه أخذه بتلك الأسباب فيما لا يتعارض مع الأسباب التي ساقها .
١٨٠	١٤٤٠	(الطعن رقم ١٥٦٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١١) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٢٠ - استخلاص الحكم من ظروف الدعوى وملايساتها أن المتهم كان يعلم بأن الجهاز المضبوط يحوى مخدرا . كفايته . ما دام استخلاصه لا يخرج عن موجب الاقتضاء - قلى والمنطق .
١٩٢	١٤٤١	(الظعن رقم ١٥٠٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٢) .. ..
٤١٦	١٤٨٧	(والظعن رقم ١١١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦) .. ..
٨٣٣	١٤٧٣	(والظعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٠/١٤) .. ..
		٢١ - رفض طلب معاينة حرز اللضبوطات . لا إخلال بحق الدفاع . ما دام الحكم قد برر رفضه بأسباب صائفة . عدم التزام المحكمة بإجابة طلب المعاينة الذى لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة أو استحالة حصول الواقعة .
١٩٢	١٤٤١	(الظعن رقم ١٥٠٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٢) .. ..
		٢٢ - عدم جواز النعى على المحكمة الاستئنافية التفاتها عن دفاع لم يطرح أمامها . مثال لقضاء سليم بعدم قبول الاستئناف شكلا لتقريره بعد الميعاد دون التعرض لشهادة مرضية وجدت ضمن الأوراق غير معلاة ولم يشر إليها الدفاع .
١٩٨	١٤٤٢	(الظعن رقم ١٥٠٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٢) .. ..
		٢٣ - تطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفنى على الحقيقة بجمية تفاصيلها . ليس بلام . كفاية أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق . مثال ليسبب سائق فى مواممة الحكم بين أقوال الشاهد وبين التقرير الفنى فى شأن عدد الأيرة التى أظقت على المحبى عليها .
٢٤٣	١٤٥٤	(الظعن رقم ١٦١٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٥) .. ..
٦٣١	١٤٣٠	(والظعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/١٣) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٢٤ — تقدير الخطأ وتوافر رابطة السببية بين الخطأ والإصابة . موضوعي . مثال لتسبب سائق لتوافر السببية بين خطأ الطامن وصعق بتيار كهربائي .
٢٤٣	١٤٥٤	( الطعن رقم ١٦١٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٥ ) .. ..
٢٩٣	١٤٦٤	( والطعن رقم ٤٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٤ ) .. ..
		٢٥ — وجوب سماع أوجه دفاع المتهم وتحقيقه . للمحكمة الإعراض عنه إذا كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدهوى بشرط بيان العلة .
٢٤٣	١٤٥٤	( الطعن رقم ١٥٦٩٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٥ ) .. ..
١٠٠٣	٣٤٢٠٩	( والطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/١٨ ) .. ..
		٢٦ — تقدير توافر القصد الجنائي . تستقل به محكمة الموضوع .
٢٥٦	١٤٥٧	( الطعن رقم ١١١٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٦ ) .. ..
٩٧٨	٣٤٢٠٤	( والطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/١٣ ) .. ..
		٢٧ — التشكيك في أقوال الشاهد من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا .
٢٦٦	١٤٥٩	( الطعن رقم ٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٤ ) .. ..
		٢٨ — المادة ٢٣ من قرار التموين ٩٠ سنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار ٢٨٢ سنة ١٩٦٥ بما حددته من نسبة الرطوبة لأشأن لها بما أوجبه المادة ٢٤ من أوزان للرغيف لا ينقص عنها .
		إلتفات الحكم من طلب تحليل عينات من الخبز المضبوط لبيان نسبة الرطوبة . لا يعيبه .
٢٧٢	١٤٦٠	( الطعن رقم ٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٤ ) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		٢٩ - تسجيل الحكم الابتدائي في صلبه تطبيق المواد التي طلبتها النيابة والتي بينها في صدر أسبابه . قضاء الحكم الاستئنافي بتأييده لأسبابه وإن خلا في صلبه من ذكر المواد التي طبقتها المحكمة . لا يعيبه . علة ذلك : أخذه بأسباب الحكم الابتدائي فيه ما يتضمن بذاته المواد التي عوقب بها المتهم . ( الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٤ ) .. .. .
٢٨٤	١٤٦٢	٣٠ - إثبات الحكم لاعتداء الطاعنين على المجنى عليه وإحداث جميع إصاباته وعدم اشتراك أحد غيرهما في ضربه وأن جميع الإصابات قد ساهمت في إحداث الوفاة . كاف وسائق في مساءلة الطاعنين عن جريمة الضرب المفضي إلى الموت وإطراح دفاعهما بمسئولية كل منهما فقط عما أحدثه من إصابات . كون بعض الإصابات أشد من غيرها جساما لا ينال من سلامة الحكم ما دامت الإصابات كلها قد تسببت في الوفاة . ( الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٤ ) .. .. .
٢٨٩	١٤٦٣	٣١ - إغفال الحكم التحدث عن إصابات الطاعنين . لا يعيبه طالما لم تكن محل اتهام ولم ترفع بشأنها دعوى ولم يبين الطاعنان علاقتها بواقعة الدعوى . ( الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٤ ) .. .. .
٢٨٩	١٤٦٣	٣٢ - مثال لاستخلاص سائق لصدور إذن بالتفتيش لضبط جريمة تحقق وقوعها لا لضبط جريمة مستقبلية في نقل مخدر . ( الطعن رقم ٢٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/١١ ) .. .. .
٣١٠	١٤٦٧	

الصفحة	القاعدة	
		٣٣ — إحالة المحكمة الاستئنافية على أسباب الحكم المستأنف الذي انتهت إلى تأييده لأسبابه . كفايتها . عدم التزامها باعادة إيراد تلك الأسباب .
٣٣٩	١٤٧٤	(الطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/١٩) ... ..
		٣٤ — الغش كما عينته المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . تعريفه .
		إثبات الحكم خلط المتهم زيت السيارات بزيت مكرر . وعرضه إياه للبيع . كفايته لإثبات توافر الغش المنصوص عليه في المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل .
		النعي بعدم صدور قرار وزاري بتحديد مواصفات الزيت . غير مجد . ما دام الحكم قد أثبت تعمد تضييل المشتري بتزييف حقيقة السلعة .
٣٤٦	١٤٧٥	(الطعن رقم ١٣٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/١٩) ... ..
		٣٥ — المحكمة لا تلتزم بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضائها .
٣٧٣	١٤٨٠	(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥) ... ..
		٣٦ — الدفع بتلفيق التهمة . موضوعي . لا يستوجب ردًا صريحًا .
٣٧٣	١٤٨٠	(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥) ... ..
٥٥٩	٢٤١١٥	(والطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) ... ..
٦٣٩	٢٤١٣١	(والطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢١) ... ..
٧٧٢	٢٤١٦١	(والطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٤) ... ..
٨٣٣	٣٤١٧٣	(والطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٠/١٤) ... ..
٩٠٨٥	٤٤٢٢٣	(والطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٢٦) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣٧ - بلاغ الحادث أو أقوال المبلغه . لا عبرة بما اشتملا عليه مغايرا لما استند إليه الحكم . العبرة بما اطمأنت إليه المحكمة مستخلصا من التحقيقات .
٣٧٣	١٤٨٠	(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٥) ... ..
		٣٨ - تأخير التبليغ وتفتيق الاتهام . دفاع موضوعي . لا يستوجب ردا صريحا .
٣٨٢	١٤٨١	(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥) ... ..
		٣٩ - لا يعيب الحكم التفاته عن الدفع ببطلان التفتيش لحصوله من رجال الشرطة السريين ما دامت المحكمة قد اطمأنت إلى قيام الضابط بنفسه بتنفيذ الإذن .
٣٨٢	١٤٨١	(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥) ... ..
		٤٠ - حق محكمة الموضوع في تجزئة أقوال الشاهد . مجادلتها أمام النقض . فيما اطمأنت إليه من أقواله . غير جائز .
٤١٦	١٤٨٧	(الطعن رقم ١١١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦) ... ..
		٤١ - إشارة الحكم إلى أن القانون الذي دان الطاعن بمقتضاه قد عدل . دون ذكر رقم القانون الأخير . لا عيب . أساس ذلك : مثال في مواد مخدرة .
٤١٦	١٤٨٧	(الطعن رقم ١١١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦) ... ..
		٤٢ - مجرد إثبات سبق الإصرار على المتهمين . يلزم عنه الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن لم يقارف بنفسه الجريمة من المصرين عليها .
		عدم التزام المحكمة ببيان وقائع خاصة لإثبات الاتفاق غير ما بينته مما يفيد سبق الإصرار .



الصفحة	القاعدة	
		إثبات الحكم تصميم المتهمين . ومن بينهم الطاعن . على قتل المجنى عليه . يرتب تضامنا في المسؤولية . كفايته لمؤاخذته الطاعن بوصفه فاعلا أصليا . سواء كان الفعل الذي قارقه محمدا بالذات أم غير محدد . ويصرف النظر عن مساهمة هذا الفعل في النتيجة .
٤٢٧	١٤٨٩	(الطن رقم ١١٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦) .. ..
		٤٣ — قصد القتل . أمر خفى . يستخلصه قاضى الموضوع في حدود سلطته التقديرية .
٤٢٧	١٤٨٩	(الطن رقم ١١٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦) .. ..
١١٧٢	٣٤٢٣٩	(الطن رقم ١٠٠٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٩) .. ..
١٢٩٢	٣٤٢٦٣	(الطن رقم ١١٥٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٣٠) .. ..
		٤٤ — سبق الإصرار . حالة ذهنية تقوم في نفس الجانى . استخلاص توافره . موضوعى .
٤٢٧	١٤٨٩	(الطن رقم ١١٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦) .. ..
١١٠٨	٣٤٢٢٧	(الطن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٢) .. ..
		٤٥ — كفاية إتيان الفعل المأس أو الخادش للحياء العرضى للمجنى عليه بغير رضاه . تحقق جريمة هتك العرض بالقوة . استعمال القوة المادية . غير لازم . استخلاص حصول الإكراه . موضوعى . تحدث الحكم عنه . استقلالاً . غير واجب . مثال .
٤٣٦	١٤٩٠	(الطن رقم ١١٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦) .. ..
		٤٦ — عدم التزام المحكمة بأن تورد من روايات الشاهد المتعددة إلا ما تقيم عليه قضائها وتطمئن إليه . حقها

الصفحة	القاعدة	
		في الأخذ بها في أي مرحلة دون بيان العلة أو موضعها في الأوراق .
٤٤٥	٢٤٩١	(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١) .. ..
٧٨٥	٢٤١٦٤	(والطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٥) .. ..
١٢١٣	٣٤٢٤٦	(والطعن رقم ١٠١٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠) .. ..
		٤٧ — الجدل في تقدير الدليل . استقلال محكمة الموضوع به . عدم جواز إثارتها أمام النقض .
٤٤٥	١٤٩١	(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١) .. ..
		٤٨ — جواز سماع الشهود الذين لم يبلغ سنهم أربع عشرة سنة بدون حلف يمين . جواز الأخذ بأقوالهم على سبيل الاستدلال إذا أنس القاضي فيها الصدق . تعييب الحكم باعتياده على أقوال المجني عليه بصفة أصلية بعدم التمييز أو طلب تحقيق مدى توافره أمام محكمة الموضوع . جدل موضوعي في تقدير الدليل لا يجوز أمام النقض .
٤٤٥	١٤٩١	(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١) .. ..
٤٧٢	٢٤١٦١	(والطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٤) .. ..
		٥٩ — عدم التزام المحكمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها إضفاء الحكم إيراد نتيجة تقرير المعمل الكيماوي بعدم العثور على حيوانات منوية بسر وال المجني عليه . وإغفاله إيراد نص التقرير الطبي الشرعي بكامل أجزائه ، لا يعيبه .
٤٤٥	١٤٩١	(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٥٠ - عدم بيان الحكم عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض . لا تريب . مادام ما أورده يتضمن الإحاطة بأركان المسؤولية التقصيرية .
٤٧١	٢٤٩٧	(الطن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢ ) .. .. .
٨٦٩	٣٤١٨٠	(والطن رقم ٦٨١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٠/٢١ ) .. .. .
		٥١ - حق محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى .
٤٧١	٢٤٩٧	(الطن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٣ ) .. .. .
		٥٢ - العبرة بما نطمئن إليه المحكمة مما استلخصة من التحقيقات .
		بلاغ الحادث . لا عبرة به .
٤٧١	٢٤٩٧	(الطن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢ ) .. .. .
		٥٣ - سلطة محكمة الموضوع وحرية تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم . اطمئنانها إلى الأدلة بالنسبة لمتهم وعدم اطمئنانها لذات الأدلة بالنسبة لمتهم آخر . سائق .
٤٩٣	٢٤١٠٢	(الطن رقم ١٥٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٨ ) .. .. .
		٥٤ - حق محكمة الموضوع في وزن أقوال الشهود، لها أن تأخذ منها بما تطمئن إليه في حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تطمئن إليه منها في حق متهم آخر . دون أن يكون هذا تناقضا ما دام يصح أن يكون الشاهد صادقا في ناحية من أقواله وغير صادق في شطر منها .
٤٩٣	٢٤١٠٢	(الطن رقم ١٥٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٨ ) .. .. .
٧٥٠	٢٤١٥٦	(والطن رقم ٤٧٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١١ ) .. .. .



٥٥	٢٤١٠٥	٥٠٦	٥٥ — بطلان القبض . أثره . عدم التعويل . في الإدانة . على الدليل المترتب عليه أو المستمد منه . تقرير الصلة بين القبض الباطل وبين الدليل . يفصل فيه رقاضى الموضوع بغير معقب . مثال في مواد مخدرة . (الطن رقم ١٧٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٩) ... ..
٥٦	٢٤١٠٥	٥٠٦	٥٦ — مابنى على الباطل باطل . تصريح الحكم ببطلان الدليل المستمد من العثور على فتات المخدر بحجب الطاعن . غير لازم . مادام قد انتهى إلى إبطال مطلق القبض عليه وما تلاه واتصل به . (الطن رقم ١٧٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٩) ... ..
٥٧	٢٤١٠٦	٥١٠	٥٧ — النعى على الحكم عدم استظهاره ظرف الطريق العام . لامصلحة فيه . مادامت الواقعة حسبا أثبتها الحكم . توفر في حق الطاعن . بغير توافر هذا الظرف . جناية السرقة باكراه الذى ترك أترجروح المقرر لها العقوبة ذاتها . (الطن رقم ١٧٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٩) ... ..
٥٨	٢٤١٠٩	٥٢٥	٥٨ — تقدير العقوبة من إطلاقات محكمة الموضوع . دون التزام عليها ببيان أسباب ما انتهت إليه في شأنها . (الطن رقم ١٩٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٦) ... ..
٥٩	٢٤١٠٩	٥٢٥	٥٩ — تعريف الشاهد والشهادة . حق المحكمة في الاعتماد . في القضاء بالإدانة . على أقوال المجنى عليه في محضر جمع الاستدلالات . وصف الحكم هذه الأقوال بأنها شهادة . لا تعييه . (الطن رقم ١٩٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٦) ... ..

الصفحة	الفاصلة	
		٦٠ — عدم تحدث الحكم صراحة عن نية السرقة . لا يعيبه . مادام قد انتهى بأسباب سائغة إلى ثبوت مقارفة الطاعنة جريمة الشروع في السرقة .
٥٢٤	٢٤١٠٩	(الطن رقم ١٩٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٦) ... ..
		٦١ — كفاية تشكك القاضي في صحة إسناد التهمة للقضاء بالبراءة مادام أحاط بالدعوى عن بصرو وبصيرة .
٥٣١	٢٤١١٠	(الطن رقم ١٠٤٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٢) ... ..
١٢٥٨	٣٤٢٥٦	(والطن رقم ١١١٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٢) ... ..
		٦٢ — تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية الجنائية والمدنية . موضوعي . مثال لتسبب سائغ على توافره .
٥٥٢	٢٤١١٤	(الطن رقم ١٦٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) ... ..
		٣٦ — وجوب إعلان شهود الذمى الذين لم يدرجوا في القائمة قبل الجلسة بثلاثة أيام . المادة ١٨٧ إجراءات . إعلانهم من قبل المتهم لا يتوقف على تصريح من المحكمة . قعود المتهم عن سلوك السبيل الذي رسمته المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ إجراءات . لاتثريب على المحكمة إن لم تستجب لطلب التأجيل لسماع شهوده .
٥٥٩	٢٤١١٥	(الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) ... ..
		٦٤ — الدفع ببطلان التفتيش وجوب إبدائه في عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه وإلا فلا تلتزم محكمة الموضوع بالرد .
٥٥٩	٢٤١١٥	(الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) ... ..
		٦٥ — إسقاط البطلان إلى كل ماضبط مع المطعون ضده من مخبر نتيجة إجراء باطل . لا حاجة بالحكم للتحدث استقلالا

الصفحة	القاعدة	
		عما أثر عليه من فئات دون الوزن من المخدر بجيب سروال المطعون ضده الذي انتهى إلى براءته على سند من بطلان القبض والتفتيش .
٥٦٨	٢٤١١٦	(الظن رقم ٢٢٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) ... ..
		٦٦ — تقدير الوقائع التي تستتج منها حالة الدفاع الشرعي . موضوعي . مثال لتسبب سائق على انتفاها .
٥٧٥	٢٤١١٨	(الظن رقم ٢٣٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) ... ..
		٦٧ — عدم التزام المحكمة بالتحلل في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها . إغفال الحكم بيان إصابات الطاعن ونتيجة مناظرة المحقق له . لا يعيبه .
٥٧٥	٢٤١١٨	(الظن رقم ٢٣٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) ... ..
		٦٨ — تقدير توافر تعدد القتل مرجعه بحكمة الموضوع متى كان ما أوردته يكفي لإثبات توافر النية . مثال لتسبب سائق على توافر نية القتل .
٥٨٦	٢٤١٢٠	(الظن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) ... ..
		٦٩ — إغفال الحكم الإشارة إلى سبق صدور قرار بإيداع الطاعن مستشفى الأمراض العقلية لا يعيبه . علة ذلك . الحكم لا يورد إلا ما له أثر في قضائه . في إغفال ذكر هذه الواقعة ما يدل على أنه لم يرق في حدوثها ما يغير من عقيدته .
٥٨٦	٢٤١٢٠	(الظن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) ... ..
		٧٠ — استدلال الحكم بأقوال الطاعن وتصرفاته بعد الحادث على سلامة قواه العقلية وقت وقوعه . استدلال سليم مادام قد اتخذ منها قرينة يعزز بها التقرير الطبي عن حالة الطاعن العقلية .
٥٨٦	٢٤١٢٠	(الظن رقم ٤٢٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) ... ..



٥٨٦	٢٤١٢٠	٧١ — المحكمة لا تلتزم بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها . لها المفاضلة بين آراء الخبراء . أخذها بأحد التقارير يفيد إطراحها باقي التقارير المقدمة دون التزام بأن تعرض لها أو أن ترد عليها . (الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) .. ..
٥٩٦	٢٤١٢١	٧٢ — سلطة محكمة الموضوع في تقدير التحريات وتجزئتها . لها أن ترى فيها ما يسوغ الإذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقنعها بأن إحراز المخدر كان بقصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . (الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٦) .. ..
٦٠٢	٢٤١٢٢	(والطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٦) .. ..
٦٣١	٢٤١٣٠	٧٣ — الفاعل المنفرد بالجريمة . والفاعل مع غيره الذي يأبى عملاً تنفيذياً في الجريمة وصحت لديه نية التدخل في ارتكابها يجب أن يتوافر لديه على الأقل ما يتوافر لدى الشريك من قصد المساهمة في الجريمة وإلا فلا يسأل إلا عن فعله وحده . مثال لتسبب سائق على مساءلة الطاعنين عن جريمة قتل بوصفهما فاعلين أصليين . (الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/١٢) .. ..
٦٣١	٢٤١٣٠	٧٤ — الإثارة أو الاستفزاز أو الغضب لا تنفي نية القتل . لاتناقض بين قيام نية القتل وارتكابها تحت تأثير أي منها . هي أعتذار قضائية مخففة مرجع الأمر في تقديرها إلى محكمة الموضوع . (الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/١٢) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٧٥ — استخلاص الحكم أن مكان الضبط محل عام مفتوح للجمهور أعده المحكوم عليه لصنع الشاي وتقديمه للزبائن . فهم للواقع في الدعوى يدخل في سلطة محكمة الموضوع . ( الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٧ ) .. .. ١٣٣ع ٢ ٦٤٩
		٧٦ — القضاء بالبراءة عن جريمة إعداد محل لألعاب القمار طبقا للمادة ٣٥٢ عقوبات . لا يؤدي إلى انتفاء المساءلة عن جريمة السماح بلعب القمار في محل عام طبقا للمادتين ١٩ ٣٨٦ من القانون ٣٧١ سنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون ١٧ سنة ١٩٥٧ بشأن المحال العامة . تغاير أركان الجريمة . ( الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٧ ) .. .. ١٣٣ع ٢ ٦٤٩
		٧٧ — الاشتراك بطريق الاتفاق . ماهيته . استخلاص توافره . موضوعي . ( الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨ ) .. .. ١٤١ع ٢ ٦٧٨
		٧٨ — النعي على الحكم التفتاته عن دفاع الطاعن القائم على خلو المحاسبة المبرمة بينه وبين المدعى المدني من الإشارة إلى مبلغ خلو الرجل . غير سديد . مادام قد قصد به التشكيك في أقوال الشهود التي يرجع تقديرها إلى المحكمة بلا معقب . ( الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨ ) .. .. ١٤٢ع ٢ ٦٨٤
		٧٩ — بطلان التفتيش لا يحول دون الأخذ بجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه . مثال لتسيب غير معيب . ( الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٣ ) .. .. ١٤٥ع ٢ ٧٠٢
		٨٠ — اقناعية الأدلة في المواد الجنائية . لمحكمة الاتفات عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية . شرط ذلك . ( الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٣ ) .. .. ١٤٥ع ٢ ٧٠٢

الصفحة	القاعدة	
٧٠٢	٢٤١٤٥	٨١ — عدم التزام محكمة الموضوع بمناقشة كل الأدلة الاستنتاجية التي تمسك بها الدفاع عن المتهم . ( الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٣ ) .. .. .
٧٠٦	٢٤١٤٦	٨٢ — جريمة استعمال الاشعاعات المؤينة قبل الحصول على ترخيص . تحدث الحكم استقلالاً عن قصد الاستعمال . غير لازم . ( الطعن رقم ٣٨٥ و ٤٣٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٤ ) .. .. .
٧٠٦	٢٤١٤٦	٨٣ — لمحكمة الموضوع أن تستنبط من الوقائع والقرائن ما تراه مؤدياً عقلاً إلى النتيجة التي انتهت إليها . ( الطعن رقم ٣٨٥ و ٤٣٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٤ ) .. .. .
٧٢٩	٢٤١٥١	٨٤ — عدم جواز إثارة التناقض بين الدليلين القولي والفني لأول مرة أمام محكمة النقض . ( الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١٠ ) .. .. .
٧٢٩	٢٤١٥١	٨٥ — لا يحكم الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر . شرط ذلك ؟ الجدل حول استدلال الحكم بتلك الأقوال . موضوعي عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض . ( الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١٠ ) .. .. .
١١٩١	٣٤٢٤٢	( الطعن رقم ٩٩٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠ ) .. .. . ٨٦ — لمحكمة الموضوع الأخذ بقول الشاهد في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة والالتفات عما سواه دون أن تبين العلة في ذلك . ( الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٤ ) .. .. .
٧٧٢	٢٤١٦١	( الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٠/٨ ) .. .. .
٨١٨	٢٤١٧٠	٨٧ — القضاء بالتعويض . يكفي فيه أن يكون مستفاداً من الحكم أنه مقابل العمل الضار الذي أثبت وقوعه من المتهم . ( الطعن رقم ٦٤١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٠/١٤ ) .. .. .
٨٣٤	٢٤١٧٤	



الصفحة	القائمة	
		٨٨ — تقدير حالة المتهم العقلية ومدى تأثيرها على مسئوليته الجنائية . استقلال محكمة الموضوع بالفصل فيه مادامت أسبابها سائغة عدم التزامها بنسب خبير قتي في الدعوى إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التي يتعذر عليها تقديرها . مثال لتسبيب غير معيب .
٨٣٤	٣٤١٧٤	( الطعن رقم ٦٤١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٠/١٤ ) ... ..
		٨٩ — عدم التزام المحكمة بالرد على أوجه الدفاع القنونية الظاهرة البطلان .
٨١٣	٣٤١٧٩	( الطعن رقم ٦٧٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٠/٢١ ) ... ..
١٠٨٥	٣٤٢٢٣	( الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٢٦ ) ... ..
		٩٠ — عدم التزام المحكمة بتعقب المتهم في شتى مناحي دفاعه الموضوعي .
٨٦٩	٣٤١٨٠	( الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٠/٢١ ) ... ..
٨٨٦	٣٤١٨٣	( الطعن رقم ٦٨٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٠/٢٢ ) ... ..
١٠٥٣	٣٤٢١	( الطعن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥ ) ... ..
		٩١ — تقديم مذكرة الدفاع بعد إكمال باب المرافعة دون ترخيص من المحكمة بذلك — لا تثريب على المحكمة أن التفتت عن الرد عليها .
٨٦٩	٣٤١٨٠	( الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٠/٢١ ) ... ..
		٩٢ — شرط مساءلة الشخص جنائيا فاعلا أو شريكا أن يكون لنشاطه المؤثم دخل فيما وقع . المسئولية الافتراضية أو التضامنية استثناء بنص القانون وفي حدوده . إثبات الحكم أن المتهم الأول هو صاحب الأمر في المنشأة دون بقية الشركاء وأن له وحده حق الإشراف الفعلي عليها ومنوط به تنفيذ ما فرضه القانون — رفضه الدعوى المدنية ضد هؤلاء الشركاء . صحيح .
٩٧٨	٣٤٢٠٤	( الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/١٣ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
١٠٠٣	٣٤٢٠٩	٩٣ - مثال لتسبب سائق في تبرير تضارب المجنى عليها في تحديد لون ملابس الطاعن مع تمكنها من تمييز ملامحه . ( الطعن رقم ٧٥٥ سنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/١٨ ) ... ..
١١١٣	٣٤٢١١	٩٤ - إثبات الحكم المطعون فيه في حق الطاعنين توافر سبق الاصرار ينتفى معه حتما موجب الدفاع الشرعى . تعليل ذلك . ( الطعن رقم ٨٠٣ سنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/١٨ ) ... ..
١٠١٩	٣٤٢١٢	٩٥ - تقدير كفاية عذر المستأنف في عدم التقدير به في الميعاد . من حق قاضى الموضوع بغير معقب . ما لم تكن علة رفض العذر غير سائغة . مثال لتسبب سائق . ( الطعن رقم ٢٧٦ سنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/١٩ ) ... ..
١٠٢٣	٣٤٢١٣	٩٦ - مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات . تقدير توافره . موضوعي . توقيع الحكم عقوبة مستقلة عن كل من جرمي مخالفة شروط المراقبة وإحراز المواد المخدرة لتخالف شروط المادة ٢/٣٢ بينهما سائق . ( الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٠ ) ... ..
١٠٢٣	٣٤٢١٣	٩٧ - على المراقب التواجد في مسكنه عند غروب الشمس وألا يبرحه قبل شروقها . إدانة الحكم الطاعن بمخالفة شروط المراقبة استنادا إلى مشاهدة الضابط إياه يسير في الطريق بعد غروب الشمس أثناء مدة وضعه تحت المراقبة . صحيح . ( الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٠ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٩٨ — حق محكمة الموضوع في تحصيل أقوال الشاهد وتفهمها واستخلاص مراميها غير مقيدة بالأخذ بالأقوال الصريحة أو بمدلولها الظاهر . ما دامت لا تحرف الشهادة عن موضعها . مثال .
١٠٨٥	٣٤٢٢٣	(الطن رقم ٨٠٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٢٦) ... ..
		٩٩ — تعرض الحكم لحصول اعتداءات لم تكن محل اتهام ولم ترفع بشأنها دعوى لا حاجة به إليه مادام قد انصب على إصابة بعينها نسب إلى المتهم لإحداثها وأثبت التقرير الطبي الشرعي وجودها واطمأنت المحكمة إلى أن المتهم هو محدثها .
١١٠٨	٣٤٢٢٧	(الطن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٢ — جلسة ١٩٧٣/١٢/٢) ... ..
		١٠٠ — الطعن بالتزوير . من وسائل الدفاع . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع . مثال في جريمة إصدار شيك بدون رصيد .
		عدم التزام المحكمة بإجابة طلب نذب خبير في الدعوى . ما دامت الواقعة قد وضحت لديها . وكانت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة .
١١٣٦	٣٤٢٣٣	(الطن رقم ٩٨٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٣) ... ..
		١٠١ — مناط اعتبار الجاني فاعلا أصليا في جريمة الضرب المحدث عاهة أن يكون قد اتفق مع غيره على ضرب المجني عليه وباشره معه . ولو لم يكن هو محدث الضربة التي سببت العاهة . مثال .
		انتفاء الحدوى من النعي على الحكم مساءلته الطاعن بصفته فاعلا أصليا مع غيره ما دامت عقوبة الشريك هي بذاتها المقررة للفاعل الأصلي .
١١٥٠	٣٤٢٣٥	(الطن رقم ٧٦٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٤) ... ..



الصفحة	المادة	
		١٠٢ — جريمة هتك العرض بالقوة . استعمال القوة المادية فيها . غير لازم . كفاية إثبات الفعل الخادش للحياة العرضي للمجنى عليه بغير رضائه . مثال لتسبب سائق . ( الطعن رقم ٩٩٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠ ) .. .. ١١٩١ ٣٤٢٤٢
		١٠٣ — تقدير ابرام التصالح مع مصلحة الجمارك . من المسائل الواقعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع . مثال . ( الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠ ) .. .. ١٢٠٨ ٣٤٢٤٥
		١٠٤ — السرعة التي تصلح أساسا للمساءلة الجنائية في جرمي القتل والإصابة الخطأ . تعريفها . تقدير توافرها تستقل به محكمة الموضوع . ( الطعن رقم ١٠١٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٢ ) .. .. ١٢١٣ ٣٤٢٤٦
		١٠٥ — الخطأ الموجب للمسئولية الجنائية أو المدنية وتوافر رابطة السببية بينه وبين الضرر . تقديرهما محكمة الموضوع . استخلاص المحكمة أنه لولا خطأ المتهم لما وقع الضرر . كفايته لتوافر السببية . ( الطعن رقم ١٠١٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠ ) .. .. ١٢١٣ ٣٤٢٤٦
		١٠٦ — الخطأ المشترك . لا ينفي المسئولية الجنائية . ( الطعن رقم ١٠١٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠ ) .. .. ١٢١٣ ٣٤٢٤٦
		١٠٧ — طالب سماع شهود النفي دفاع موضوعي . وجوب أن يكون الفصل فيه لازما للفصل في موضوع الدعوى . المحكمة في حل من الاستجابة إليه أو الرد عليه في حكمها إن لم يكن كذلك . ( الطعن رقم ٧٠٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦ ) .. .. ١٢٢٣ ٣٤٢٤٨

الصفحة	القاعدة	
		١٠٨ - كفاية أن تحيل المحكمة الاستئنافية على أسباب الحكم المستأنف إذا مارأت تأييده ليس في القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب في حكمها .
١٢٢٣	٣٤٢٤٨	(المعان رقم ٧٠٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦) ... ..
		١٠٩ - المحاكمة الجنائية . العبرة فيها باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه . لا يصح مطالبته بالأخذ بدليل بعينه ، فيما عدا الأحوال التي قيده فيها القانون بذلك . من سلطته وزن قوة الإثبات والأخذ من أى بيئة أو قرينة يرتاح إليها دليلاً لحكمه . له الالتفات عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية . مثال لتسبيب غير معيب .
١٢٧٣	٣٤٢٥٩	(الطن رقم ١١٣٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٤) ... ..
		١١ - تحدث الحكم استقلالاً عن نية الاختلاس . غير لازم .
١٢٧٣	٣٤٢٥٩	(الطن رقم ١١٣٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٤) ... ..
		١١١ - للمحكمة أن تستبعد من أدلة الدعوى كل ورقة تقدم لها متى اقتنعت بتزويرها .
١٢٧٣	٣٤٢٥٩	(الطن رقم ١١٣٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٤) ... ..
		١١٢ - النعى على المحكمة قعودها عن تحقيق أمر لم يطلب منها . غير مقبول .
١٢٧٣	٣٤٢٥٩	(الطن رقم ١١٣٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٤) ... ..
		١١٣ - الثفات المحكمة عن طلب غير منتج في الدعوى وغير متعلق بموضوعها . لا عيب .
١٢٧٣	٣٤٢٥٩	(الطن رقم ١١٣٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٤) ... ..

الصفحة	القاعدة	حكم
		١١٤ - تخلف الطاعن عن حضور المعارضة الاستثنائية وحضور محام عنه أبدى عذر وقوع حادث للطاعن لم يمكنه من الحضور دون تقديمه لشهادة مرضية للتدليل على قيام العذر . التفات المحكمة عند وعدم إشارتها إليه . لا يعيب الحكم .
١٢٨٣	٣٤٢٦١	( الطعن رقم ١١٤٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٣٠ ) .. ..
		١١٥ - حق محكمة الموضوع في تجزئة الدليل . لها الأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود وإطراح ما لا تثق فيه من تلك الأقوال . مثال . تعويلها على شق من أقوال الشهود المتعلق بإطلاق الطاعن النار على المجنى عليهما دون الشق الآخر الخاص بعدد ما أطلق من أجرة دون أنه يعد ذلك بترا للشهادة أو تعارضا بين الدليلين القولي والفني .
١٢٩٢	٣٤٢٦٣	( الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٣٠ ) .. ..
		١١٦ - التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعي . متى تلتزم المحكمة بالرد عليه . إذا كان جديا وصريحا ، أو تكون الواقعة كما أثبتتها الحكم ترشح لقيام هذه الحالة . مثال لدفاع غير جدي حول قيامها .
١٣٠٦	٣٤٢٦٦	( الطعن رقم ١١٥٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٣١ ) .. ..
		١١٧ - إيراد الحكم ما أناره الدفاع عن الطاعن من وجود تناقض بين الدليلين القولي والفني غير لازم . ما دام ما أورده في مدوناته يتضمن الرد على ذلك الدفاع .
١٣٠٦	٣٤٢٦٦	( الطعن رقم ١١٥٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٣١ ) .. ..
		١١٨ - التفات المحكمة من الرد على ما أناره الطاعن من احتمال إصابة المجنى عليه من شخص آخر . دفاع موضوعي . لا يستوجب ردا صريحا من المحكمة .
١٣٠٦	٣٤٢٦٦	( الطعن رقم ١١٥٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٣١ ) .. ..



١١٩ - إثبات الحكم قيام الطاعن بتحرير الأهل ضد رجال القوة وإمساكه مفتش التوين لمنعه من ركوب السيارة . كفايته لتحقيق الركن المادي لجناية المادة ١٣٧ مكرراً عقوبات .

الركن الأدبي في هذه الجناية يكفي فيه استظهار الحكم أن الغرض من التعدي هو حمل المجنى عليهم . بغير حق . على امتناع عن عمل من أعمال وظيفتهم .

( الضمن رقم ١١٦٤ ل. ٤٣ ق - جلد ١٢/٣١/١٩٧٣ ) .. .. ٣٤٢٦٧ ١٣١٠

راجع أيضاً : إتلاف

( القاعدة رقم ١٩٣ بالصحيفة رقم ٣٤٩٣٥ )

ولإثبات " بوجه عام " .

( القاعدتان رقم ٢١٩ ، ٢٣٩ بالصحيفتين رقمي ١٠٥٣ ، ١١٧٢ ح ٣ )

وإجراءات .

( القاعدة رقم ١١٥ بالصحيفة رقم ٥٥٩ )

وأحداث .

( القاعدة رقم ١٣١ بالصحيفة رقم ٦٣٩ )

وإختصاص .

( القاعدة رقم ١ بالصحيفة رقم ١ )

وإختلاس أشياء محجوزة .

( القاعدة رقم ٢٩ بالصحيفة رقم ١٢٦ )

ومحقق .

( القاعدة رقم ٦٦ بالصحيفة رقم ٣٠٢ )

وتلبس .

( القاعدة رقم ٢٣٤ بالصحيفة رقم ١١٣٩ ع ٣ )

وجريمة .

( للقاعدة رقم ١٤ بالصحيفة رقم ١٤٥٤ ع ١ )

وجمارك .

( القاعدة رقم ٢٠ بالصحيفة رقم ١٣٠ ع ١ )

ودعارة .

( للقاعدة رقم ٥٧ بالصحيفة رقم ٢٥٦ ع ١ )

ودعوى جنائية .

( القاعدة رقم ١٠٧ بالصحيفة رقم ٥١٦ ع ٢ )

ودفاع " الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره " .

( القواعد أرقام ٢٣٥ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ بالصحائف أرقام ١١٥٠ ،

١١٧٦ و ١١٨٨ ع ٣ ) .

ودفع . " الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق  
الفصل فيها " .

( القاعدة رقم ٢٣٥ بالصحيفة رقم ١١٥٠ ع ٣ ) .

ورشوة .

( القاعدة رقم ٢٢٣ بالصحيفة رقم ١٠٨٥ ع ٢ ) .

وشيك بدون رصيد .

( القاعدة رقم ٧٦ بالصحيفة رقم ٣٥٥ ع ١ )

( القاعدة رقم ١٩١ بالصحيفة رقم ٩٢٦ ع ٣ )

وعقوبة .

( القاعدة رقم ١٣٨ بالصحيفة رقم ٦٦٨ ع ٢ )

الصفحة	القاعدة	
		ومأمورو الضبط القضائي "اختصاصاتهم" . ( القاعدةتان رقما ٢١٣ و ٢١٩ بالصحيفتين رقمي ٢٣ و ١٠٥٣ ع ٣ )
		ومحكمة الموضوع "سلطانها في تقدير الدليل" . ( القواعد أرقام ١٨٠ و ١٨٤ و ١٨٥ و ١٩٠ و ٢٠٤ و ٢٥٤ و بالصحائف أرقام ٨٦٩ و ٩٢٢ و ٩٧٨ و ١٢٥٠ ع ٣ )
		ومسئولية مدنية . ( القاعدة رقم ٧٤ بالصحيفة رقم ٣٢٩ )
		وموظفون عموميون . ( القاعدة رقم ١٤١ بالصحيفة رقم ٦٧٨ )
		مالا يعيب الحكم في نطاق التدليل :
١٠٢	١٤٢٥	١ - النعي على الحكم بعدم إرسال الصديري للتحليل . لا يجدي مادام الحكم لم يعول على وجود آثار للخدر بجيب الصديري . وجود المخدر مجردا لا يلزم تخلف آثار منه بالجيب . ( الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٨ ) .. .. .
١٥٨	١٤٣٤	٢ - الخطأ في الإسناد في وصف مكان الحادث لا يعيب الحكم مادام لم يكن ذا أثر في منطق الحكم ولم يتناول أدلة تؤثر في عقيدة المحكمة . ( الطعن رقم ١٤٦٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١١ ) .. .. .
٢٣١	١٤٥١	٣ - تقدير العقوبة . من إطلاقات محكمة الموضوع . إعمال المحكمة حكم المادة ١٧ عقوبات . دون الإشارة إليها . لا يعيب الحكم ما دامت العقوبة التي أوقعتها تدخل في الحدود المقررة قانونا . ( الطعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٩ ) .. .. .



الصفحة	القاعدة	
٢٥٦	١٤٥٧	٤ - الخطأ في مصدر الدليل . لا يضيع أثره . مثال . ( الطعن رقم ١١١٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٦ ) .. ..
٢٦٦	١٤٥٩	٥ - خطأ الحكم في اسناد إجراء التحريات واستصدار الإذن ومباشرة إجراءاته إلى الضابط الذي تولى تنفيذه بدلاً من الضابط الذي تولى تحرياته . لا يعيبه ما دام أنه خطأ مادي لا أثر له في منطق الحكم واستدلالة على إحراز الطاعن للمخدر ( الطعن رقم ٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٤ ) .. ..
٣٣٩	١٤٧٤	٦ - خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم كاملاً . لا يعيب الحكم . على الخصم إن شاء أن يطلب صراحة تدوين دفاعه في المحضر . عليه . إن ادعى أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل قفل باب المرافعة . أن يقدم الدليل على ذلك ويسجل هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل الحكم . إغفال ذلك . أثره . عدم جواز الحاجة به أمام النقض . ( الطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/١٩ ) .. ..
٣٣٩	١٤٧٤	٧ - عدم التزام المحكمة بالتصريح للخصم بتقديم مذكرة بدفاعه . ما دامت قد يسرت له إبداءه بجلسته المحاكمة . النهي على الحكم التفاته عن إيراد دفاع الطاعن والرد عليه . لا يقبل . ما دام لم يبين في أسباب طعنه . ماهية هذا الدفاع . اعتناق الحكم الاستثنائي أسباب الحكم المستأنف . لا يفيد عدم إحاطته بدفاع الخصم . ( الطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/١٩ ) .. ..
٣٨٢	١٤٨١	٨ - خطأ الحكم في الاسناد في إطراح شهادة شاهد النفي . لا يؤثر على سلامة استدلاله ما دام لا أثر له في اقتناعه ومنطقه . ( الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٩ — الخطأ في الاسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة . خطأ الحكم في تحديد الأشخاص الذين بدأوا المشاجرة ليس بذى أثر على جوهر الواقعة من اعتداء الطاعن على المجنى عليه وإحداث إصابته التي تخلفت عنها العاهة المستديمة .
٤٠٢	١٤٨٤	( الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٥ ) ... ..
١١٩١	٢٤٢٤٢	( والطعن رقم ٩٩٦ لسنة ٤٣ — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠ ) ... ..
١٠٨٥	٢٤٢٢٣	( والطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٢٦ ) ... ..
		١٠ — تحديد وقت وقوع الحادث لا تأثير له في ثبوت الواقعة ما دامت المحكمة قد اطمأنت بالأدلة التي ساقتها إلى حصولها من الطاعن .
٤٠٢	١٤٨٤	( الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥ ) ... ..
		١١ — إشارة الحكم إلى أن القانون الذي دان الطاعن بمقتضاه قد عدل . دون ذكر رقم القانون الأخير . لا عيب . أساس ذلك ؟ مثال في مواد مخدرة .
٤١٦	١٤٨٧	( الطعن رقم ١١١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦ ) ... ..
		١٢ — مثال لخطأ مادي مما لا يؤثر في سلامة الحكم .
٤١٦	١٤٨٧	( الطعن رقم ١١١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦ ) ... ..
		١٣ — الباعث . ليس من أركان الجريمة . عدم بيانه تفصيلا أو الخطأ فيه أو ابتناؤه على الظن أو إغفاله كلية . لا يقدح في سلامة الحكم .
٤٢٧	١٤٨٩	( الطعن رقم ١١٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦ ) ... ..
		١٤ — الخطأ المادي الذي يقع في الحكم عند نقله من مسودته . لا يؤثر في سلامته .
٥٠٢	٢٤١٠٤	( الطعن رقم ٩٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٩ ) ... ..

الصفحة	القائمة	
		١٥ - انتهاء الحكم إلى إدانة المتهم بالسرقة التامة ومعاقبته على أساسها . إirاده من بعد لفظ "الشروع" في بداية وصف التهمة . زلة قلم لا تقدر في سلامته .
٥١٠	٢٤١٠٦	(الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٩) ... ..
		١٦ - استطراد الحكم إلى تقارير قانونية خاطئة لا تؤثر في النتيجة التي انتهى إليها . لا يعيبه .
٥٣٨	٢٤١١١	(الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٢) ... ..
٥٧٥	٢٤١١٨	(والطعن رقم ٢٣٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) ... ..
		١٧ - تزيد الحكم بما لم يكن بحاجة إليه في إقامة قضائه لا يعيبه . مثال في غش في تنفيذ عقد .
٥٨٠	٢٤١١٩	(الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) ... ..
		١٨ - خطأ الحكم في الاسناد فيما نقله من أقوال الشاهد عن كمية اللحوم الموردة في جريمة غش في توريد لحوم . لا يعيبه .
٥٨٠	٢٤١١٩	(الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) ... ..
٧٢٢	٢٤١٤٩	(والطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١٠) ... ..
		١٩ - البيان المعول عليه في الحكم هو الجزء الذي يبدو فيه اقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع .
		تزيد الحكم لا يعيبه طالما أنه غير مؤثر في منطقه أو في النتيجة التي انتهى إليها .
		خطأ الحكم في شق مما نقله من بعض التقارير الاستشارية المقدمة . لا يعيبه . ما دام لم يكن ذا أثر في معتقد المحكمة وقضائها وانصب على دليل أطرحته .
٥٨٦	٢٤١٢٠	(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) ... ..
١٣١٠	٢٤٢٦٧	(الطعن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٣١) ... ..



الفاصلة	الصفحة	
		٢٠ - تزيد الحكم . لا يقدح في سلامته مادام قد استوفى دليله . مثال في مواد مخدرة .
٦٠٢	٢٤١٢٢	(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٦) .. ..
٨٣٣	٢٤١٧٣	(الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٠/١٤) .. ..
		٢١ - عدم تعرض الحكم لدفاع ظاهر البطلان . لا يقدح في سلامته .
٧٠٦	٢٤١٤٦	(الطعن رقم ٣٨٥ و ٤٢٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٤) .. ..
		٢٢ - استيجاب الحكم اعتراف الجاني بجريمته كي يتمتع بالإعفاء ، تقرير قانوني خاطيء . لا أثر له على سلامة الحكم . شرط ذلك ؟
٨٣٣	٢٤١٧٣	(الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٠/١٤) .. ..
		٢٣ - الخطأ المسادى في بيان رقم القضية . لا أثر له على سلامة الحكم .
٨٣٣	٢٤١٧٣	(الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٠/١٤) .. ..
		٢٤ - الخطأ في ديباجة الحكم . لا يعيبه .
٨٣٣	٢٤١٧٣	(الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٠/١٤) .. ..
		٢٥ - خلو الحكم من بيان التاريخ الذي صدر فيه أمر الإحالة . لا يبطله .
٨٣٣	٢٤١٧٣	(الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٠/١٤) .. ..
		٢٦ - خطأ الحكم في بيان درجة قرابة الطاعن من المتهم الآخر ومدى قرب مسكن كل منهما من الآخر لا يقدح في سلامته ما دام ذلك لا يمس جوهر استدلاله .
١١٧٦	٢٤٢٤٠	(الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٩) .. ..

٢٧ - تعيب الحكم إدانته الطاعن بجريمة تهريب التبغ عملا بالمواد الثلاث الأول من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . لا يجدى . مادامت العقوبة المقررة لها هي بذاتها المقررة لجريمة غش التبغ طبقا لأحكام القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٧ والقرار الوزاري ٩١ لسنة ١٩٢٣ المنطبقة على الواقعة نفسها .  
(الطن رقم ١٠٠٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠) .. .. ١٢٠٨ ٣٤٢٤٥

راجع أيضا : خلورجل .

( القاعدة رقم ١٤٢ بالصيغة رقم ٢٤٦٨٤ )

### إغفال الفصل في بعض الطلبات :

متى ترجع المحكمة الجنائية إلى أحكام قانون المرافعات ؟

التجاء مصلحة الجمارك إلى المحكمة الاستئنافية للحكم في دعواها المدنية التي أغفل الحكم المستأنف الفصل فيها . خطأ . كان عليها الرجوع إلى محكمة أول درجة التي لم تستنفذ ولايتها بالنسبة للدعوى المدنية . للفصل فيما أغفلته . عملا بالمادة ٣٦٨ مرافعات .

(الطن رقم ٩٧٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٣) .. .. ١١٢٧ ٣٤٢٣١

### حجية الحكم :

١ - حجية الأحكام . ترد على منطوقها دون أسبابها . إلا ما كان منها مرتبطا بالمنطوق بحيث لا يكون له قوام بغيرها . مثال .

(الطن رقم ١٣٥١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/١٩) .. .. ٣٤٦ ١٤٧٥

القاعدة

الصيغة

٢ - قوة الأمر المقضى أمام المحاكم الجنائية أو المدنية لا تكون إلا للأحكام النهائية بعد صيرورتها بآلة متى توافرت شرائطها القانونية . الأمر الصادر من النيابة بعدم وجود وجه في الجريمة المبلغ عنها . لاجية له أمام المحكمة الجنائية في دعوى البلاغ الكاذب عن هذه الجريمة .

(الطن رقم ٣٨٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٧) ... .. ٢٤١٣٤ ٦٥٣

٣ - الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه في المسائل الجنائية . شروطه ؟

الحكم الصادر بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها لا يحوز حجية الشيء المحكوم فيه . علة ذلك : عدم فصله في موضوع التهمة بالبراءة أو بالإدانة . بجانب الحكم المطعون فيه هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون .

(الطن رقم ١٠٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١١) ... .. ٢٤١٥٢ ٧٣٢

### بطلان الحكم :

الشهادة السلبية . وجوب صدورها بعد انقضاء الثلاثين يوما المقررة في القانون . الشهادة الصادرة في اليوم الثلاثين . حتى في نهاية ساعات العمل . لا تصلح صندا لبطلان الحكم . أساس ذلك ؟ المذكرة التي يحررها رئيس القلم الجنائي متضمنة تاريخ إيداع الحكم . لا عبرة بها . مثال في حكم بالإدانة .

(الطن رقم ١٠٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/١٩) ... .. ١٤٧٧ ٣٦٢

راجع أيضا : إجراءات المحاكمة .

( القاعدة رقم ١٧٢ بالصيغة رقم ٨٢٩ ع ٣ )

حكم .

( القاعدتان رقم ٤٥ ، ٤٥ ، بالصيغتين رقم ٢٠ ، ٢١١ ع ١ )



الصفحة	القاعدة	
		<p>ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام :</p> <p>الحكم الحضورى النهائى يحدد مركز الطاعن فى الدعوى بصفة نهائية دون توقف قبول طعنه على المعارضة التى قد يرفعها متهم آخر معه فى الدعوى .</p> <p>الحد من هذا المبدأ . صدور الحكم غيابيا أو حضوريا اعتباريا بالنسبة للمتهم وحضوريا بالنسبة للمدعى بالحقوق المدنية أو المستول عنها . كون الحكم مازال قابلا للمعارضة عدم جواز طعنهما . علة ذلك ؟ ما قد يؤدى إليه إعادة طرح الدعوى الجنائية من تغيير الأساس الذى بنى عليه القضاء فى الدعوى المدنية .</p> <p>( الطعن رقم ١٠٠٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٩ ) .. ..</p>
١١٦٧	٢٤٣٨	

## ( خ )

خبرة . خبز . خدمة عسكرية . خطأ . خطف .  
خلو رجل . خمر . خيانة أمانة .

## خبرة

راجع : إثبات " خبرة " .

## خبز

١ — القرارات الوزارية المنظمة لوزن الرغيف لا أثر لها على حرية الناضى فى الاقتناع .

٢٧٢	٢٤٦٠	.. .. . (نصن رقم ٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٤)
		٢ — جريمة إنتاج خبز ناقص الوزن لا تتطلب قصدا جنائيا خاصا . توافرها قانونا بمجرد إنتاجه مهما ضؤل مقدار النقص فيه .

٢٧٢	٢٤٦٠	.. .. . (الطعن رقم ٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٤)
-----	------	---

الصفحة	القاعدة	
		٣ - المادة ٢٣ من قرار التموين ٩٠ سنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار ٢٨٢ سنة ١٩٦٥ بما حددته من نسبة الرطوبة لا شأن لها بما أوجبه المادة ٢٤ من أوزان الرغيف لا ينقص عنها. التفات الحكم عن طلب تحليل عينات من الخبز المضبوط لبيان نسبة الرطوبة. لا يعيبه.
٢٧٢	٢٤٦٠	(الطن رقم ٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٤) ... .. راجع أيضا : تعد . (القاعدة رقم ٢٦٧ بانصيغة رقم ١٣١٠ ع ٣)
		خدمة عسكرية
		راجع : بجند.
		خطأ
		١ - الخطأ في الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لها . وجوب بيان عنصر الخطأ أو إيراد الدليل عليه . تمسك الطاعن بمستندات في نفى ركن الخطأ بعد دفاعها ما . سكوت الحكم عنها . قصور . مثال .
١٤٦	١٤٣١	(الطن رقم ١٢٤٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١١) ... ..
		٢ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية الجنائية والمدنية . مثال في إجراء جراحة في العينين معا في وقت واحد انتهت بفقد الإبصار .
١٨٠	١٤٤٠	(الطن رقم ١٥٦٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١١) ... ..
		٣ - إباحة عمل الطبيب . شرطها . مطابقة ما يجريه للأصول العلمية المقررة . التفريط في إتباع هذه الأصول أو مخالفتها يوفر المسئولية الجنائية .
١٨٠	١٤٤٠	(الطن رقم ١٥٦٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١١) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٤ — تقدير الخطأ وتوافر رابطة السببية بين الخطأ والإصابة . موضوعي . مثال لتسبب سائق لتوافر السببية بين خطأ الطاعن وصعق بتيار كهربائي .
٢٩٣	١٤٦٤	( الطعن رقم ٤٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٤ ) .. .. .
٣٤١	١٤٧٤	( الطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/١٩ ) .. .. .
		٥ — الخطأ المشترك لا يخلو المتهم من المسؤولية . مادام الحكم تدأبت قيامها في حقه .
٨٧٩	٣٤١٨٠	( الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٠/٢١ ) .. .. .
١٢١٣	٣٤٢٤٦	( الطعن رقم ١٠١٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠ ) .. .. .
		٦ — تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه مدنيا وجنائيا . موضوعي .
٨٦٩	٣٤١٨٠	( الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٢١ ) .. .. .
١٢١٣	٣٤٢٤٦	( الطعن رقم ١٠١٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠ ) .. .. .
١٢٦٣	٣٤٣٥٦	( الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٣ ) .. .. .
		٧ — خطأ المجني عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا لإحداث النتيجة .
١١٦٢	٣٤٣٣٧	( الطعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٩ ) .. .. .
		٨ — اعتبار مخالفة القوانين واللوائح والأنظمة خطأ في جريمة القتل الخطأ مشروط بأن تكون المخالفة هي بذاتها سبب الحادث .
١١٦٢	٣٤٣٣٧	( الطعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٩ ) .. .. .
		٩ — لا يشترط في الحكم بالتضامن على المسؤولين عن المعويض وقوع خطأ واحد منهم . يكفي وقوع خطأ من كل منهم ولو كان غير الذي وقع من زملائه متى كانت أخطاؤهم مجتمعة قد سببت للضرور ضررا واحدا ولو كانت مختلفة أو لم تقع في وقت واحد . تلاقى خطأ السارق مع خطأ المخفي للأسروق



الصفحة	القاعدة	
		في النتيجة بحرمان المضرور من ماله . الحكم على المخفى بالتعويض بالتضامن مع السارق . صحيح .
١١٧٦	٣٤٢٤٠	( الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٩ ) .. ..
		راجع أيضا : مسئولية جنائية ومسئولية مدنية .
		( القاعدتان رقم ١٠٤ و ١١٤ بالصحيفتين رقمي ٥٠٢ و ٥٥٢ ع ٢ ) .
		نقض .
		( القاعدة رقم ٢٠٢ بالصحيفة رقم ٩٦٧ ع ٢ )
		<b>خطف</b>
		التغيير في التهمة المحظور على المحكمة هو الذي يقع في الأفعال المؤسسة عليها . التفاصيل التي يكون الغرض من ذكرها إلمام المتهم بموضوع الاتهام وكيفية ارتكاب الجريمة . للمحكمة ردها إلى صورتها الصحيحة . مادامت فيما تجريه لا تخرج عن نطاق الواقعة ذاتها التي تضمنها أمر الإحالة التي كانت مطروحة على بساط البحث . مثال في جريمة خطف .
١٣٠٢	٣٤٢٦٥	( الطعن رقم ١١٥٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٣١ ) .. ..
		<b>خلو رجل</b>
		١ — النعي على الحكم التفاته من دفاع الطاعن القائم على خلو المحاسبة المبرمة بينه وبين المدعى المدني من الإشارة إلى مبلغ خلو الرجل . غير سديد . ما دام قد قصد به التشكيك في أقوال الشهود التي يرجع تقديرها إلى المحكمة بلا معقب .
٦٨٤	٢٤١٤٢	( الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨ ) .. ..

الصفحة	الذاتة	
٦٨٤	٢٤١٤٢	٢ — إدانة الطاعن بتقاضيه خلو رجل . ومعاقبته عملا بالمادتين ١٧ و ٤٥ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . إنتفاء مصلحته في النفي بأن الواقعة سابقة على سريان هذا القانون . ما دامت العقوبة المقررة بها داخلة في نطاق تلك المقررة للفعل ذاته بالمادة ٢/١٦ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . (المن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨ ) .. ..
<b>نحرر</b>		
٤٨٢	٢٤٩٩	١ — السوائل الكحولية عامة ومنها الماشروبات الروحية قابلة للزيادة والنقص تبعا لظروف التخزين ومدته . مثال . (المن رقم ٨٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٨ ) .. ..
٤٨٢	٢٤٩٩	٢ — القانون ٣٤٦ سنة ١٩٥٦ في شأن مشروب الطافيا . ألغى صناعته ولم ينص في بيان العقوبة على أداء رسم أو تعويض عنها . مذكرته الإيضاحية في هذا الشأن . الادعاء مدنيا المترتب على التعامل في مشروب الطافيا يكون على غير أساس . (المن رقم ٨٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٨ ) .. ..
<b>خيانة أمانة</b>		
٤٩٩	٢٤١٠٣	الدفع بعدم جواز إثبات عقود المادة ٣٤١ عقوبات بالبينه . وإن كان لا يتعلق بالنظام العام إلا أنه من الدفوع الجوهرية . يجب على محكمة الموضوع أن تعرض له وترد عليه ما دام الدفاع قد تمسك به قبل البدء في سماع الشهود . إيراد الدفع دون العناية بالرد عليه . قصور وخطأ في تطبيق القانون . (المن رقم ١٦٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٨ ) .. .. راجع أيضا : تبديد .

( د )

دخان . دستور . دعاة . دعوى جنائية . دعوى  
مباشرة . دعوى مدنية . دفاع . دفع .

دخان

راجع : تبغ .

حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" .  
( القاعدة رقم ١٦ بالصيغة رقم ٦٧ ع ١ )

دستور

١ - المادة ٤٤ من الدستور لا توجب تسبب الأمر  
القضائي بالتفتيش إلا إذا كان منصبا على تفتيش المساكن .  
إقتصار الإذن على تفتيش شخص الطاعن وتنفيذه عند ضبطه  
في مقهى . النفات الحكم عن الدفع بطلان الإذن لعدم  
تسببه . صحيح .

( الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٢ ) ... .. ١١٢ ع ٢ ٥٤٤

٢ - كل إجراء تم صحيحا في ظل قانون يظل صحيحا وخاضعا  
لأحكام هذا القانون . صدور إذن تفتيش مسكن من النيابة  
العامة دون تسبب به على مقتضى المادة ٩١ أ . ج قبل العمل  
بالدستور وقبل تعديلها بالقانون ٣٧ سنة ١٩٧٢ يكون صحيحا  
الدفع بطلان هذا الإذن لعدم التسبب دفع قانون ظاهر  
البطلان .

( الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/١ ) ... .. ١٢٢ ع ٢ ٦٠٢

وراجع أيضا : حكم .

( القاعدة رقم ٨٣ بالصيغة رقم ٢٩٣ ع ١ )



## دعارة

		١ — قرار وزير العدل بإنشاء نيابة ومحكمة الاسكندرية من بين ما تختص به جرائم البغاء والقوادة المنصوص عليها في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ . هو قرار تنظيمي . عدم سلبه النيابة العادية اختصاصها العام . مثال .
١	١٤١	(الطن رقم ١٠٤١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/١) ... ..
		٢ — القضاء بالإدانة في أى من جرائم القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ . يستتبع وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة . المادة ١٥ من هذا القانون .
		إغفال الحكم تحديد مبدأ المراقبة ومدتها . وجوب نقضه جزئياً وتصحيحه عملاً بالمادة ٢/٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٥٤	١٤١٤	(الطن رقم ١٢٧٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٨) ... ..
		٣ — عدم اشتراط القانون ارتكاب الفحشاء بالفعل للعقاب على التحريض أو المساعدة أو التسهيل أو الاستغلال .
٥٤	١٤١٤	(الطن رقم ٢٧٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٨) ... ..
		٤ — اقتراف الفحشاء في الخارج بالفعل . ليس شرطاً للعقاب على جريمة التحريض أو المساعدة على مغادرة البلاد للاستغلال بالدعارة . المادة ١/٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ . مثال .
٢٥٦	١٤٥٧	(الطن رقم ١١١٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٦) ... ..
		٥ — جريمة تسهيل البغاء لا يشترط القانون وقوعها بطريقة معينة إنما يتناول شتى صور التسهيل . مثال لتدليل سائق على جرمي تسهيل الدعارة واستغلالها .
٢٨٤	١٤٦٢	(الطن رقم ١٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٤) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٦ - ركن الاعتیاد . ليس شرطاً لتحقق جريمة التحريض على الدعارة المؤتممة بالمادة الأولى من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ . شمول التائيم صور التسهيل كافة . (الطن رقم ١٣٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٣/١١/١٩٧٣) .. .. ٩٧٢ ٣٤٢٠٣
		٧ - التحريض على الدعارة . تقدير قيامه أو عدم قيامه تفصل فيه محكمة الموضوع بلامعقب . كفاية إثبات الحكم بتحقيق التحريض . بيانه الأركان المكونة له غير لازم . (الطن رقم ١٣٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٣/١١/١٩٧٣) .. .. ٩٧٢ ٣٤٢٠٣
		٨ - لا جدوى للطاعن من النعي على الحكم بإدانته بجريمة التحريض على الدعارة . ما دام الحكم قد دانه كذلك بجريمتي تحريض الأنث على المغادرة للاشتغال بالدعارة والشروع فيها وأوقع عليه عقوبة أشد تلك الجرائم التي تدخل في نطاقها عقوبة التحريض على الدعارة . (الطن رقم ١٣٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٣/١١/١٩٧٣) .. .. ٩٧٢ ٣٤٢٠٣
		٩ - جريمة تسهيل الدعارة . صورها . افصاح الحكم المطعون فيه عن وقوع تسهيل الدعارة حين إصدار القاضي الإذن بالمراقبة التليفونية . تعييبه بالخطأ في الرد على الدفع ببطلان هذه المراقبة في غير محله . (الطن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢٥/١١/١٩٧٣) .. .. ١٠٥٢ ٣٤٢١٩
		١٠ - القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة لم يشترط العقاب على التحريض أو المساعدة أو التسهيل أو الاستغلال اقتراف الفحشاء بالفعل . (الطن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢٥/١١/١٩٧٣) .. .. ١٠٥٢ ٣٤٢١٩
		١١ - لا مصلحة في النعي على الحكم في واقعة تسهيل الدعارة طالما أنه دان الطاعنة عن تهمة تسهيل الدعارة والاعتیاد

الصفحة	القاعدة	
		على ممارستها وأوقع عقوبة واحدة عن التهمتين تدخل في حدود عقوبة الاعتياد على الدعارة .
١٠٥٣	٣٢١٩ خ	( المطن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥ ) ... ..
		١٢ — ركن الاعتياد في جريمة الاعتياد على ممارسة الدعارة .
		جواز إثباته بشهادة الشهود .
١٠٥٣	٣٢١٩ ع	( المطن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥ ) ... ..
		راجع أيضا : "إجراءات إجراءات المحاكمة" .
		( القاعدة رقم ١٤ بالصحيفة رقم ٥٤ ع ١ )
		وأحداث مشردون .
		( القاعدة رقم ٢ بالصحيفة رقم ٧ ع ١ )
		وتحقيق وتفتيش .
		( القاعدتان رقم ١٩٨ و ٢١٩ بالصحيفتين رقمي ٩٥٤ ع ١٠٥٣ ع ٣ )
		وقبض .
		( القاعدة رقم ٢٠٣ بالصحيفة رقم ٩٧٢ ع ٣ )
		وقصد جنائي .
		( القاعدة رقم ٥٧ بالصحيفة رقم ٢٥٦ ع ١ )
		<b>دعوى جنائية</b>
		<b>تحرريكها :</b>
		١ — إقامة الدعوى الجنائية ممن لا يملك رفعها وعلى خلاف أحكام المادة ٦٣ إجراءات . اتصال المحكمة بها معدوم قانونا .
		تعريضها لموضوعها يجعل حكمها معدوم الأثر . المحكمة الاستئنافية لا تملك التصدي لموضوع الدعوى . يتعين أن يقتصر حكمها



الصفحة	القاعدة	
		على القضاء ببطلان الحكم المستأنف و بعدم قبول الدعوى بآثار باب المحاكمة موصد دونها .
٣٦	١٤٩	( الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٧ ) .. .. ٢ - المادتان ٣ ، ٤ ، إجراءات . جريمة التبديد ليست في عداد الجرائم المشار إليها فيهما . قضاء الحكم بعدم قبول الدعوى في جريمة تبديد لتخلف الجنى عليها عن تقديم شكواها خلال ثلاثة أشهر من يوم علمها بالجريمة . خطأ في تأويل القانون . وجوب النقض والإحالة .
٤٧	١٤١٢	( الطعن رقم ١١٩٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٧ ) .. .. ٣ - اختصاص النيابة العامة . دون غيرها . برفع الدعوى ومباشرتها . تقييد حقها في ذلك لا يكون إلا بنص . عدم تقييد قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل حرية النيابة العامة . يميز جرائم المخدرات عن جرائم التهريب الجمركي . الذمى على الحكم بالبطلان في الإجراءات نخلو الأوراق من طلب رفع الدعوى إعمالاً لأحكام قانون الجمارك . لأساس له ما دام الحكم قد قضى بالإدانة عن تهمة الجلب وحدها وأغفل الفصل في تهمة التهريب الجمركي . عدم جواز الطعن فيما لم تفصل فيه محكمة الموضوع .
١٩٢	١٤٤١	( الطعن رقم ١٥٠٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١٢ ) .. .. ٤ - إقامة الدعوى عن تهمة التهريب الجمركي بناء على طلب مدير الجمارك دون الجريمة الاستيرادية التي كونتها الواقعة ذاتها استجابة لقرار مدير عام الاستيراد في شأنها بالاكتفاء بمصادرة المضبوطات إدارياً . اعتبار هذا القرار صحيحاً للاذن برفع الدعوى والقضاء بعدم جواز رفعها عن الجريمة الجمركية . خطأ في تطبيق

الصفحة	القائمة	
		القانون يجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى . وجوب النقض والإحالة .
٢٠١	١٤٤٣	(الطعن رقم ١٥٠٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٢) ... .. ٥ - قيام النيابة بتحقيق واقعة جلب مخدر لا يتوقف على صدور إذن مدير الجمارك ولو اقترنت بجريمة من جرائم التهريب الجنوى . تأصيل ذلك .
٥٥٩	٢٤١١٥	(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) ... .. ٦ - التحقيق الابتدائي ليس بشرط لصحة المحاكمة إلا في مواد الجنايات . القانون لم يوجه في مواد الجناح والمخالفات . الأصل في المحاكمات الجنائية حصول التحقيق أمام المحكمة . استماع المحكمة لأقوال المدعى بالحقوق المدني وقضاءها بناء على روايته وعلى إطلاعها على الأوراق . لا بطلان .
٨٩٧	٣٤١٨٥	(الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٤) ... .. ٧ - جريمة امتناع المحكوم عليه بنفقة رغم قدرته على الدفع لمدة ثلاثة أشهر بعد التنبيه عليه بذلك المنصوص عليها في المادة ٢٩٣ عقوبات . عدم جواز إقامة الدعوى الجنائية عنها إلا بعد استنفاد الإجراءات الواردة في المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . المادة الأولى من القانون ٩٢ لسنة ١٩٣٧ . تعلق هذا الشرط بصحة تحريك الدعوى الجنائية بوجوب على المحكمة أن تعرض له من تلقاء نفسها . إغفال الحكم ذلك قولاً بأن للمدعية بالحقوق المدنية الخيار بين قضاء الأحوال الشخصية وبين القضاء الجنائي . قصور وخطأ في تطبيق القانون .
١١٢٢	٣٤٢٣٠	(الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٢) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٨ — الأصل أن حق النيابة العامة في رفع الدعوى الجنائية ومباشرتها مطلق، حالات الطلب من القيود التي ترد على حقها استثناء.
		صدور طلب بإقامة الدعوى الجنائية طبقاً للقانون لسنة ١٩٦٤ . أثره استرداد النيابة حريتها كاملة . مباشرتها الإجراءات من بعد ذلك قبل شخص معين ورفع الدعوى عليه . لا صلة لها بالطلب . وجوب تمام هذه الإجراءات طبقاً لقواعد الاختصاص التي نظمها القانون بغض النظر عن الاختصاص المكاني لعضو النيابة الذي وجه إليه الطلب .
١٢٠١	٣٤٤٤ع	(الطعن رقم ١٠٠٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠) ... ..
		٩ — العاملون بشركات القطاع العام . عدم سر بيان المادة ٦٣ إجراءات عليهم .
١٢١٣	٣٤٤٦ع	(الطعن رقم ١٠١٤ لسنة ٧٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠) ... ..
		١٠ — المادة ٢١٣ إجراءات . الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية طبقاً للمادة ٢٠٩ بعد التحقيق بمعرفتها أو بناء على انتدابها لا يمنع العودة إلى التحقيق إذا ظهرت أدلة جديدة طبقاً للمادة ١٩٧ وقبل انتهاء مدة سقوط الدعوى الجنائية . الدليل الجديد . قوامه أن يلتقي به المحقق لأول مرة بعد التقرير في الدعوى بأن لا وجه لإقامتها . قيد الأوراق برقم عوارض بالنسبة لوفاة أحد المحبني عليهما وحفظها بعد انتداب من النيابة إلى مفتش الصحة لتوقيع الكشف الطبي . أمر الحفظ في حقيقته أمر بعدم وجود وجه . تحرير محضر بعد ذلك عن الواقعة بالنسبة لمحبنى عليه آخر سئل فيه آخرون بعد أدلة جديدة لم تكن قد عرضت عنه إصدار الأمر السابق . جواز العودة إلى التحقيق وإطلاق حق النيابة في رفع الدعوى الجنائية بناء على ما ظهر من تلك الأدلة الجديدة .
١٢٢٣	٣٤٤٨ع	(الطعن رقم ٧٠٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		نظرها والحكم فيها :
		١ - طلب المتهم بجريمة إصدار شيك بدون رصيد تأجيل نظر الدعوى لنظرها مع أخرى يقوم موضوعها على ذات الشيك . يفيد دفعه بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .
		ثبوت اتحاد الدعوى بين سببا وخصوما وموضوعا . وأن حكما نهائيا صدر بالإدانة في إحداها وحاز قوة الأمر المقضى قبل الفصل في الأخرى . وجوب الحكم فيها بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . مخالفة ذلك خطأ في تطبيق القانون . المادة ٤٥٤ إجراءات .
١٠٨	١٤٢٦	(الطن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٩) ... ..
		٢ - المادة ٢٦٤ إجراءات المستفاد منها . رفع المدعى بالحقوق المدنية دعواه أمام المحكمة المدنية لا يجوز له أن يرفعها بعد ذلك إلى المحكمة الجنائية ولو بطريق التبعية للدعوى الجنائية القائمة ما دام لم يترك دعواه أمام المحكمة المدنية .
		إيقاف الدعوى المدنية المرفوعة ابتداء أمام المحكمة المدنية دون تركها . قضاء الحكم المطعون فيه بقبول الدعوى المدنية عن ذات الجريمة تبعا للدعوى الجنائية . خطأ في تطبيق القانون . يوجب نقضه نقضا جزئيا بالذمة للدعوى المدنية وتصحيحه بعدم قبولها مع إلزام المطعون ضده بمصاريفها .
١٠٤٧	٣٤١٨٥	(الطن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٤) ... ..
		٣ - على الحكم الصادر في الدعوى الجنائية الفصل في التعويضات المطلوبة من المدعى بالحقوق المدنية في دعواه المرفوعة بطريق التبعية للدعوى الجنائية . المادة ٣٠٩ إجراءات .

القاعدة الصفحة

للدعى بالحقوق المدنية الرجوع إلى ذات المحكمة إذا أغفلت  
الفصل في التعويضات . المادة ١٩٣ مرافعات خلو قانون  
الإجراءات من نص مماثل لها . عدم جواز الطعن بالنقض —  
المقدم من المدعية بالحقوق المدنية — في الحكم الذي أغفل الفصل  
في الدعوى المدنية . علة ذلك . الطعن بالنقض لا يجوز إلا فيما  
فصلت فيه محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥) ... .. ١٠٤٧ ع ٣١٨  
انتمضاؤها :

(١) "بمضى المدة" .

١ — المادة ١٧ إجراءات . إجراءات المحاكمة تقطع التقادم  
ولو اتخذت في غيبة المتهم . مثال .

(الطعن رقم ١١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٤) ... .. ٢٧٩ ع ١٤٦١

٢ — المدة المسقطه للدعوى الجنائية . انقطاعها بإجراءات  
التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة التي تتم في الدعوى متى صدر  
من السلطة المنوط بها اتخاذها .

إقامة وكيل النيابة الدعوى على موظف عام . إعلانه بالحضور  
بالجلسة وحضوره وصدور حكم بعدم قبول الدعوى لرفعها  
من غير ذي صفة . كلها إجراءات قاطعة للتقادم .

(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٦) ... .. ٥١٦ ع ١٠٧

٣ — الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية متعلق بالنظام العام .  
جواز إثارته لأول مرة أمام النقض . مادامت مدونات الحكم  
ترشح له .

(الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٢) ... .. ٥٣٨ ع ١١١

الصفحة	القاعدة	
٥٣٨	٢٤١١١	<p>٤ — سقوط الحكم الغيابي عن الجناية المرفوعة بها الدعوى أمام محكمة الجنايات باتقضاء مدة السقوط المقررة للعقوبة في الجنايات . المواد ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٥٢٨ إجراءات .</p> <p>( الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٢ ) .. ..</p>
		<p>٥ — جريمة التخلف عن التجنيد حتى بلوغ سن الثلاثين . من الجرائم المستمرة . المدة المسقطه للدعوى الجنائية عنها . بدؤها عند بلوغ المتخلف السابعة والأربعين . المادة ٧٤ من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بعد تعديلها بالقانونين ٩ لسنة ١٩٥٨ و ١٢ لسنة ١٩٧١ . مثال .</p> <p>احتساب الحكم مدة تقادم الدعوى من تاريخ بلوغ المتهم سن الثلاثين . رغم مريان هذين التعديلين في حقه . خطأ في تطبيق القانون . وجوب النقض والإحالة . ما دام الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى .</p> <p>( الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٧ ) .. ..</p>
٦١٠	٢٤١٢٤	<p>٦ — انقطاع المدة المسقطه للدعوى الجنائية بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة الصحيحة . إعلان المتهم بالحضور للجلسة المحاكمة إعلاناً صحيحاً وكذا صدور حكم من محكمة مختصة بإصداره يقطع أيهما مدة السقوط ولو كان الحكم صادراً بعدم قبول الدعوى قبل الطاعن لرفعها من غير صفه .</p> <p>( الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢٤ ) .. ..</p>
٧٦٥	٢٤١٥٩	<p>٧ — استعمال ورقة مزورة جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة والتسك بها وتبقى مستمرة ما بقي مقدمها متمسكاً بها . مدة سقوط الدعوى فيها تبدأ من تاريخ الكف عن التسك بها أو التنازل عنها أو من تاريخ صدور الحكم بتزويرها .</p> <p>( الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٤ ) .. ..</p>
٨٩٧	٣٤١٨٥	



الصفحة	القاعدة	
		(ب) "بالحكم فيها".
		١ - قوة الأمر المقضى أمام المحاكم الجنائية أو المدنية لا تكون إلا للأحكام النهائية بعد صيرورتها باتة متى توافرت شرائطها القانونية . الأمر الصادر من النيابة بعدم وجود وجه في الجريمة المبلغ عنها لا حجية له أمام المحكمة الجنائية في دعوى البلاغ الكاذب عن هذه الجريمة .
٦٥٣	٢٤١٣٤	(الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٧) .. ..
		٢ - الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه في المسائل الجنائية . شروطه ؟
		الحكم الصادر بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها لا يحوز حجية الشيء المحكوم فيه . علة ذلك : عدم فصله في موضوع التهمة بالبراءة أو بالإدانة . بجانب الحكم المطعون فيه هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون .
٧٣٢	٢٤١٥٢	(الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١١) .. ..
		راجع أيضا : إجراءات . "إجراءات المحاكمة" .
		(القاعدتين رقمي ٢٢ و ٦١ بالصحيفتين رقمي ٩٠ و ٢٧٩ ع ١)
		(ج) بالتصالح :
		١ - مناط الارتباط . رهن بكون الجرائم المرتبطة قائمة لم يجر على إحداها حكم من الأحكام المعفية من العقاب أو المسؤولية قيام الارتباط بين جرمي التهريب الجمركي والاستيراد . لا يوجب انقضاء الدعوى الجنائية عن أى منهما تبعا لانقضائها بالنسبة للأخرى . ولا يقتضى انسحاب أثر التصالح في واحدة منهما إلى الأخرى .
٢٠١	١٤٤٣	(الطعن رقم ١٠٥٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٢) .. ..
		ج ٠٢ (٢٦) ج ٠

الصفحة	القاعدة	
		٢ — تقدير إبرام التصالح مع مصلحة الجمارك . من المسائل الواقعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع . (الطن رقم ١٠٠٩ لسنة ٤٢ — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠) ... ..
١٢٠٨	٣٤٢٤٥	دعوى مباشرة
		راجع : إجراءات المحاكمة ودفاع . (القائمة رقم ٢٤٩ بالصيغة رقم ١٢٢٨ ع ٣)
		دعوى مدنية
		الصفة فيها :
		تقديم أرملة المحني عليه إلام الوراثة وقرار تعيينها وصية على أولادها . كفايته لإثبات صفتها في الإدعاء مدنيا . (الطن رقم ١٥٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٢٢) ... ..
٩٠	١٤٢٢	نظرهما والحكم فيها :
		١ — للمحكمة سماع المدعى بالحقوق المدنية كشاهد بعد حلفه اليمين . من تلقاء نفسها أو بناء على طلبه أو طلب أحد الخصوم . (الطن رقم ١٣٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٢٢) ... ..
٩٠	١٤٢٢	٢ — المادة ١٧٤ مدني . مسئولية المتبوع عن تابعه متى كان الضرر واقعا منه حال تأدية وظيفته وبسببها . أساسها . قدرة المتبوع على الرقابة والتوجيه من الناحية الفنية لا لشرط . كفاية الرقابة والتوجيه من الناحية الإدارية . طلاقة التبعية لا تقتضي أن يكون التابع مأجورا على نحو دائم . يكفي

الصفحة	المقاعدة	
		إعتقاد المضرور بصحة الظاهر من أن التابع يعمل لحساب المتبوع .
١٨٠	١٤٤٠	(الطن رقم ١٥٦٦ لسنة ٤٢ق - جلسة ١١/٢/١٩٧٣) ... ..
		٣ - تأجيل نظر الدعوى لإعلان المدعى بالحقوق المدنية ، ثم إصدار الحكم في الجلسة التالية بالبراءة ورفض الدعوى المدنية ، دون ثبوت حضوره أو إعلانه لاضطراب وغموض البيانات المثبتة بحضور الجلسة . إخلال بالدفاع وبطلان في الإجراءات .
		نقض الحكم بالنسبة لأحد المدعين بالحقوق المدنية يقتضى نقضه بالنسبة للآخر لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .
٣٢١	١٤٦٩	(الطن رقم ١٢٧٦ لسنة ٤٢ق - جلسة ١٢/٣/١٩٧٣) ... ..
		٤ - الحالتان اللتان أجازت فيهما المادة ٢٥٣ إجراءات رفع الدعوة المدنية على المسئول عن الحقوق المدنية . هما حالتا مسئولية المتبوع عن فعل تابعه ومسئولية من يجب عليه الرقابة عنهم في رقابته .
٣٣٩	١٤٧٤	(الطن رقم ٣١٤٤ لسنة ٤٢ق - جلسة ١٩/٣/١٩٧٣) ... ..
		٥ - عدم بيان الحكم عناصر الضرر الذي قدر على أناسه مبلغ التعويض . لا تريب . مادام ما أورده يتضمن الاحاطة بأركان المسئولية التقصيرية .
٤٧١	٢٤٩٧	(الطن رقم ١٣٨ لسنة ٤٢ق - جلسة ٢/٢/١٩٧٣) ... ..
		٦ - القانون ٣٤٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن مشروب الطافيا . ألغى صنعائها ولم ينص في بيان العقوبة على أداء رسم أو تعويض عنها . مذكرته الايضاحية في هذا الشأن . الادعاء



الصفحة	القاعدة	
		مدنيا على التعامل في مشروب الطافيا يكون على غير أساس .
٤٨٢	٢٤٩٩	(الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٨) ... ..
		٧ - جواز الطعن بالنقض في الأحكام النهائية الصادرة في موضوع الدعاوى المدنية من محاكم الجنايات دون التقيد بنصاب معين . تأصيل ذلك .
٥٣١	٢٤١١٠	(الطعن رقم ١٠٤٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٢) ... ..
		٨ - التعويض المنصوص عليه في المادة ٢١ من القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ . طبيعته : عقوبة تكميلية تنطوي على عنصر التعويض . عدم جواز الحكم فيه إلا من محكمة جنائية . الحكم بها حتى تقتضى به المحكمة من تلقاء نفسها على الجناة دون سواهم . عدم امتداده إلى ورثتهم ولا إلى المسئولين عن الحقوق المدنية . الادعاء مدنيا قبل الوارث أو المسئول عن الحقوق المدنية . غير مقبول .
٨٠٨	٣٤١٦٨	(الطعن رقم ٨٠٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٠/١) ... ..
		٩ - مريان حكم المادة ١٧/٢ لإجراءات على استئناف المدعى بالحقوق المدنية الحكم الصادر برفض دعواه بناء على براءة المتهم لعدم ثبوت الواقعة سواء استأنفته النيابة العامة أم لم تستأنفه . من وجوب صدور الحكم بإجماع آراء قضاة المحكمة في حالة إلغاء الحكم في شقه القاضي برفض الدعوى المدنية والقضاء فيها بالتعويض . مجانية الحكم المطعون فيه هذا النظر . مخالفة للقانون . وجوب القضاء بتأييد الحكم المستأنف .
٨٥٩	٣٤١٧٨	(الطعن رقم ٦٧٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١٠/٢١) ... ..

الصفحة	القاعدة
٨٦٩	١٠ — ليس للمستول عن الحقوق المدنية المجادلة في أساس مسئوليته لأول مرة أمام محكمه النقض . علة ذلك ؟ (الطن رقم ٦٨١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٠/٢١/١٩٧٣) ... .. ١٨٠ ع ٣
٨٩٧	١١ — المادة ٢٦٤ إجراءات . الاستفادة منها . رفع المدعى بالحقوق المدنية دعواه أمام المحكمة المدنية لا يجوز له أن يرفعها بعد ذلك إلى المحكمة الجنائية ولو بطريق التبعية للدعوى الجنائية القائمة مادام لم يترك دعواه أمام المحكمة المدنية . إيقاف الدعوى المدنية المرفوعة لإبتداء أمام المحكمة المدنية دون تركها . قضاء الحكم المطعون فيه بقبول الدعوى المدنية عن ذات الجريمة تبعا للدعوى الجنائية . خطأ في تطبيق القانون . يوجب نقضه نقضا جزئيا بالنسبة للدعوى المدنية وتصحيحه بعدم قبولها مع إلزام المطعون ضده بمصاريفها . (الطن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١١/٤/١٩٧٣) ... .. ١٨٥ ع ٣
٩١٢	١٢ — إتصال سبب الطعن . المقام من المستول عن الحقوق المدنية والذي من أجله نقض الحكم . بالمتهم وجوب نقض الحكم فيما قضى به في الدعوى المدنية والإحالة بالنسبة إلى المستول عن الحقوق المدنية والمتهم . (الطن رقم ٧٠٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١١/٤/١٩٧٣) ... .. ١٨٨ ع ٣
٧١٦	١٣ — تداول الشيك بالطرق التجارية متى كان صادرا لحامله أو لأمر شخص معين أو لإذنه . تظهيره تظهيراً صحيحاً ينقل ملكيته إلى المظهر إليه ويخضعه لقاعدة تظهيره من الدفوع . تحقق صفة المظهر إليه الأخير في المطالبة بالتعويض الناشئ عن جريمة إصدار الشيك بدون رصيد . الدفع بانتفاءها ظاهر البطلان . (الطن رقم ٧١٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١١/٥/١٩٧٣) ... .. ١٩١ ع ٣

الصفحة	القاعدة	
		<p>١٤ - شرط مساءلة الشخص جنائيا فاعلا أو شريكا أن يكون لنشاطه المؤثم دخل فيما وقع .</p> <p>المسئولية الافتراضية أو التضامنية استثناء بنص القانون وفي حدوده إثبات الحكم أن المتهم الأول هو صاحب الأمر في المنشأة دون بقية الشركاء وأن له وحده حق الإشراف الفعلي عليها ومنوط به تنفيذ ما فرضه القانون . رفض الدعوى المدنية ضد هؤلاء الشركاء . صحيح .</p>
٩٧٨	٣٤٢٠٤	<p>( الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٣/١١/١٩٧٣ ) ...</p> <p>١٥ - تقديم المطعون ضده بوصف عرضه دخانا ( نشوق ) للبيع يحتوى على رمال . هو في حقيقته خلط دخان بمواد غريبة مما يؤثم القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ وليس غشا حقيقيا أو حكما .</p> <p>الخلط المؤثم الذى يعتبر تهريبا وفق الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ هو الذى يكون موضوعه تبغا مما نصت عليه الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة على سبيل الحصر : دخان النشوق لا يندرج فى أى نوع منها .</p> <p>حيازته لا تشكل تهريبا وفق المادة المذكورة وبالتالي فلاحق لمصلحة الجمارك فى المطالبة بالتعويض .</p>
٩٨٩	٣٤٢٠٦	<p>( الطعن رقم ٧٣٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٣/١١/١٩٧٣ ) ...</p> <p>١٦ - متى الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية الفصل فى التعويضات المطلوبة من المدعى بالحقوق المدنية فى دعواه المرفوعة بطريق التبعية للدعوى الجنائية . المادة ٣٠٩ . إجراءات .</p> <p>للدعى بالحقوق المدنية الرجوع إلى ذات المحكمة إذا أغفلت الفصل فى التعويضات . المادة ١٩٣ مرافعات خلو قانون الإجراءات من نص مماثل لها . عدم جواز الطعن بالنقض .</p>



الصفحة	القاعدة	
		المقدم من المدعية بالحقوق المدنية . في الحكم الذي أغفل الفصل في الدعوى المدنية . علة ذلك . الطعن بالنقض لا يجوز إلا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع .
١٠٤٧	٣٤٢١٨	( الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥ ) .. ..
		١٧ - المطالبة بتعويض مؤقت لتصاعد الضرر . الحكم بالتعويض كاملاً رغم عدم استقرار عنصر الضرر بما لا يتيسر معه تحديد مقدار التعويض . خطأ .
١٠٩٣	٣٤٢٢٤	( الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٢ ) .. ..
		١٨ - الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية المستند إلى محضر الصلح المقدم في الدعوى . رفضه استناداً إلى أن ذلك المحضر صدر من أفراد الأسرتين وغير موقع عليه من المدعية بالحقوق المدنية ولم يصدر منها ولا يعتبر حجة عليها . صحيح .
١١٠٨	٣٤٢٢٧	( الطعن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٢ ) .. ..
		١٩ - متى ترجع المحكمة الجنائية إلى أحكام قانون المرافعات؟ إلتجاء مصلحة الجمارك إلى المحكمة الاستئنافية للحكم في دعواها المدنية التي أغفل الحكم المستأنف الفصل فيها . خطأ . كان عليها الرجوع إلى محكمة أول درجة التي لم تستنفذ ولايتها بالنسبة للدعوى المدنية . للفصل فيما أغفلته . عملاً بالمادة ٣٦٨ مرافعات .
١١٢٧	٣٤٢٣١	( الطعن رقم ٩٧٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٣ ) .. ..
		٢٠ - المادتان ٢٦٦ ، ٤٠٣ إجراءات . جواز استئناف المدعى بالحقوق المدنية للأحكام الصادرة في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب النهائي للقاضي الجزئي . عدم جواز استئنافه إذا كان التعويض المطالب به لا يربو على النصاب . عدم جواز الطعن بالنقض كذلك . علة : حيث

الصفحة	القائمة	
١١٥٧	٣٤٢٣٦	<p>ينغلق باب الطعن بالاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن بالنقض .</p> <p>(الطعن رقم ٩٩٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٩) -- --</p> <p>٢١ - صدور الحكم برفض الدعوى المدنية من محكمة ثانى درجة - بعد استئناف المتهم للحكم الابتدائى الذى قضى بالإدانة والتعويض . لا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية الطعن بالنقض متى كان التعويض المطالب به لا يتجاوز النصاب النهائى للمحكمة الجزئية . القول بغير ذلك يؤدى إلى التفرقة بين المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها المحروم من الطعن بأى طريق إذا حكم عليه بما لا يتجاوز النصاب النهائى للمحكمة الجزئية . المادة ٤٠٣ إجراءات سوت بين المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها فى حق الطعن .</p>
١١٥٧	٣٤٢٣٦	<p>(الطعن رقم ٩٩٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٩) -- --</p> <p>٢٢ - الحكم الحضورى النهائى يحدد مركز الطاعن فى الدعوى بصفة نهائية دون توقف قبول طعنه على المعارضة التى قد يرفعها متهم آخر معه فى الدعوى .</p> <p>الحد من هذا المبدأ . صدور الحكم غاييا أو حضوريا اعتباريا بالنسبة للمتهم وحضوريا بالنسبة للمدعى بالحقوق المدنية أو المسئول عنها . كون الحكم مازال قابلا للمعارضة عدم جواز طعنهما على ذلك : ما قد يؤدى إليه إعادة طرح الدعوى الجنائية من تغيير الأساس الذى بنى عليه القضاء فى الدعوى المدنية .</p>
١١٦٧	٣٤٢٣٨	<p>(الطعن رقم ١٠٠٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٩) -- --</p> <p>٢٣ - الطعن بالنقض لبطلان الإجراءات التى بنى عليها الحكم . عدم قبوله ممن لا شأن له به . النعى ببطلان الإجراءات لعدم إعلان المسئول عن الحقوق المدنية . عدم جوازه من المتهم الطاعن .</p>
١٢١٣	٣٤٢٤٦	<p>(الطعن رقم ١٠١٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠) -- --</p>

الصفحة	الفاصلة	
١٢٣٦	٣٤٢٥١	٢٤ - الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية قبل المتهم لعدم بلوغه سن الرشد . من الدفوع القانونية التي يخالفها الواقع . لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٦/١٢/١٩٧٣) .. ..
		٢٥ - تعديل الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ إجراءات بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٥ باستثناء أحكام البراءة من البطلان لا ينصرف إلى الأحكام التي تصدر في الدعوى المدنية المقامة بالتبعية للدعوى الجنائية .  حالة التعديل في المذكرة الإيضاحية ألا يضار المحكوم ببراءته بسبب لا دخل له فيه . اتجاه مراد الشارع إلى حرمان النيابة من الطعن على حكم البراءة بالبطلان إذا لم توقع أسبابه في الميعاد المقرر .  أطراف الدعوى المدنية . انحسار الاستثناء عنهم . خضوع الحكم بالنسبة إليهم للأصل العام المقرر بالمادة ٣١٢ إجراءات . (الطعن رقم ١٠٢٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٦/١٢/١٩٧٣) .. ..
١٢٤٦	٣٤٢٥٣	٢٦ - النعي بعدم بيان اسم المدعى بالحق المدني في الديباجة لا أساس له ما دام الحكم قد بينه بعد بيان وصف التهمة ومادة العقاب . (الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢٣/١٢/١٩٧٣) .. ..

## دفاع

كفالة حق الدفاع :

المحاكمة هي الوقف الذي كفل فيه القانون لكل متهم حقه



الصفحة	المقابلة	
		في أن يدلى بطلبات التحقيق وأوجه الدفاع . وألزم المحكمة النظر فيه وتحقيقه ما دام فيه تجلية للحقيقة وهداية للصواب . استعمال المتهم حقه في الدفاع . لا يصح نعته بعدم الجدية ولا بأنه جاء متأخرا .
٩٥	١٤٢٣	التأخر في الادلاء بالدفاع . لا يدل حتما على عدم جديته . ( الطعن رقم ١٤١٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٢ ) .. ..
		الإخلال بحق الدفاع : ( أ ) ما يوفره :
		١ - تبرئة محكمة أول درجة المتهم من تهمة اشتغاله ببيع المواد الغذائية دون الحصول على شهادة صحية وعرضه للبيع لحوما مكشوفة معرضة للتلوث ، مع إدانة محرر المحضر بجرمة الشهادة الزور متخذة مما أثبت بالبطاقة العائلية للمتهم الأصلي وبطاقة حيازته الزراعية وما ادعاه من وجود نزاع بينه وبين محرر المحضر دليلا على توافر القصد الجنائي في جريمة الشهادة الزور . دون تحقيق أمر النزاع المدعى به وما تمسك به الشاهد ( الطاعن ) وأيده فيه الشاهدان أمام المحكمة الاستئنافية من أن المتهم الأصلي شريك في جناية . رغم جوهرية هذا الدفاع . قصور .
١٢	١٤٢٣	( الطعن رقم ١٠٨١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١ ) .. ..
		٢ - إقامة الطاعن دفاعه على نفق وقوع الحادث في المكان الذي وجدت فيه جثة المجنى على استنادا إلى ما ثبت من المعاينة من عدم وجود دماء في هذا المكان رغم إصابة المجنى عليه بعدة جروح قطعية . دفاع جوهرى . إغفال الحكم الرد عليه . قصور .
٨٧	١٤٢١	( الطعن رقم ١٣٤٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٢ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
٩٥	١٤٢٣	٣ - رفض المحكمة طلب المتهم بالاختلاس استكتابه وإجراء المضاهاة بين الاستكتاب وبين الأوراق المدعى بتزويرها بحجة عدم جديته التأخر في إبدائه . يعيب الحكم . (الطن رقم ١٤١٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٢) ... ..
١٤٦	١٤٣١	٤ - الخطأ في الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لها . وجوب بيان عنصر الخطأ وإيراد الدليل عليه . تمسك الطاعن بمستندات في نفى ركن الخطأ يعد دفاعاً هاماً . سكوت الحكم عنها . قصور . مثال . (الطن رقم ١٢٤٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١١) ... ..
١٥١	١٤٣٢	٥ - الدفاع المثبت على صفحات حافظة المستندات المقدمة للمحكمة الاستئنافية بعدم استيفاء الشيك محل الإتهام . شرائطه القانونية . سكوت الحكم عنه إيراداً ورداً . قصور . (الطن رقم ١٣٨٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١١) ... ..
١٧٣	١٤٣٨	٦ - وجوب إيراد مؤدى الأدلة التي استند إليها الحكم . استناد الحكم إلى نتيجة تحليل . وجوب تعيينه ماهية هذا التحليل ونتيجته ووجه الاستدلال بهذه النتيجة على التهمة . المنازعة في سلامة التحليل دفاع جوهري . عدم تفتان المحكمة إلى إخواء والعناية بتحقيقه . عيب . (الطن رقم ١٤٧٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١١) ... ..
١٧٦	١٤٣٩	٧ - لا تحقق القصد الجنائي في جريمة التبيد بمجرد قعود الجاني عن الرد إنما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه وحرمان صاحبه منه . قعود الحكم عن استظهار هذا الركن وعدم الرد على دفاع الطاعن بعرض المنقولات على زوجته المحبى عليها بالطريق الرسمي . قصور . (الطن رقم ١٤٧٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١١) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٨ — استجابة المحكمة لطلب الدفاع قدرت جديته . عدم جواز عدولها عنه إلا لسبب يبرر العدول . تأجيل نظر الدعوى كطلب الدفاع لضم قضية مدنية تم نظرها دون إجابة هذا الطلب . إخلال بحق الدفاع .
١٧٦	١٤٣٩	( الطعن رقم ١٤٧٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١١ ) .. ..
		٩ — عدم جواز الحكم في المعارضة بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور حاصلًا بغير عذر . قيام عذر قهري حال دون حضور المعارض جلسة الحكم في المعارضة . يعيب إجراءات المحاكمة .
٢٤٠	١٤٥٣	( الطعن رقم ١٦٠٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٥ ) .. ..
٤٦٨	٢٤٩٦	( والطعن رقم ١٤٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢ ) .. ..
٦٢١	٢٤١٢٧	( والطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٧ ) .. ..
		١٠ — إطراح الحكم طلب الدفاع سؤال كبير الأطباء الشرعيين . استنادا إلى التصوير الذي اعتنقه للمحدث . دون بيان سنده في هذا التصوير . سواء من التقرير الطبي أو من شهادة الشاهد . قصور .
٢٩٨	١٤٦٥	( الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٥ ) .. ..
		١١ — طلب الدفاع أصليا القضاء بالبراءة واحتياطيا سماع الشاهد . اعتباره طلبا جازما . التزام المحكمة بإجابته ما لم تنته إلى البراءة .
٤١٢	١٤٨٦	( الطعن رقم ١٠٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦ ) .. ..
		١٢ — تحديد وقت الوفاة بناء على حالة التيسر الرمي . مسألة فنية بحمت . المنازعة فيه . دفاع جوهرى . وجوب تحقيقه عن طريق المختص فنيا . وإلا تعيب الحكم بالقصور والإخلال بحق الدفاع .
٤٥١	٢٤٩٢	( الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١ ) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		١٣ - سكوت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة لتحديد وقت وقوع الحادث الذي يتنازع فيه لا يقدح في اعتبار دفاعه جوهريا . منازعته تتضمن المطالبة الجازمة بتحقيق هذا الدفاع والرد عليه .
٤٥١	٢٤٩٢	( الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١ ) ... ..
		١٤ - حدود سلطة المحكمة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى أن لا تكون المسألة المطروحة من المسائل الفنية البحت التي لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها لإبداء الرأي فيها .
٤٥١	٢٤٩٢	( الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١ ) ... ..
		١٥ - طلب الدفاع سماع شاهد لتحديد شخصية الجاني . رفض المحكمة التأجيل لإعلان الشاهد . تبريرها ذلك بأن الدعوى في غير حاجة لمناقشته وأن الطاعن لم يفصح عن وجه ارتباطه بموضوع الاتهام . غير سائغ . إخلال بحق الدفاع .
٤٥٦	٢٤٩٣	( الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١ ) ... ..
		١٦ - حق المتهم في إبداء ما يعن له من طلبات التحقيق طالما أن باب المرافعة ما زال مفتوحا .
٤٥٦	٢٤٩٣	( الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١ ) ... ..
		١٧ - طلب الدفاع في ختام مرافعته البراءة أصليا واحتياطيا سماع شاهد إثبات أو إجراء تحقيق معين . طلب جازم تلتزم المحكمة بإجابته إذا لم تنته إلى البراءة .
٤٥٦	٢٤٩٣	( الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١ ) ... ..
		١٨ - الدفاع الصادر من المتهم أو المدافع عنه ، وحده . لا يجوز الالتفات من أيهما متى كان هاما ومؤثرا في منطق الدفاع دون مبرر .
٤٦٤	٢٤٩٥	( الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		١٩ — إعادة الدعوى للمرافعة . بعد حجزها للحكم . يوجب دعوة الخصوم للاتصال بالدعوى . ما لم يكن قد ثبت حضورهم وقت النطق بالقرار .
		وجوب تمام الدعوة بإعلان الخصوم وفق أحكام القانون . مثال في معارضة .
٤٦٨	٢٤٩٦	( الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢ ) ... ..
		٢٠ — الشهادة المرضية . تقديرها يخضع في الأصل لسلطة محكمة الموضوع . إبدائها الأسباب التي عولت عليها في أطراح الشهادة . إجازته لمحكمة النقض مراقبة سلامة تلك الأسباب .
		اقتصار الحكم في إطراحه الشهادة المرضية . على القول بأنها لا تحمل صورة الطاعن . غير كاف .
٤٧٨	٢٤٩٨	( الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢ ) ... ..
		٢١ — التفات الحكم عن المستندات التي قدمها الطاعن تمسكا بدلائلها على انتفاء مسئولته في جريمة التبديد من أمر بنقل المحجوزات وإخطار إلى الدائن بتوقيع حجز من آخر وصورة محضر إيقاف بيع لوجود أمر نقل . قصور يوجب النقض والإحالة .
٥٤٩	٢٤١٣	( الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٢ ) ... ..
		٢٢ — تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع بشرط أن تحيط في حكمها بعناصر المسئولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية إحاطة كافية . دفاع المدعى المدني بعدم استقرار حالة الضرر لديه وتقديمه مستندات بذلك . دفاع حيوى وهام ومؤثر في مصير الدعوى المدنية . قصور المحكمة عن بحثه . قصور وفساد في الاستدلال .
٥٥٢	٢٤١٤	( الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢٣ — جريمة الامتناع عن تسليم أموال القاصر . مناط التائيم فيها . امتناع الوصي . بقصد الإساءة . عن تسليم أموال القاصر كلها أو بعضها لمن حل محله في الوصاية . المادة ٨٨ من القانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ .
		دفع المتهم التهمة بأنه ليست لديه أموال للقصر امتنع عن تسليمها للوصي الجديد . وتقديمه إقرارا من الأخير مؤيدا لذلك . دفاع جوهرى لإتصاله بتحديد مسؤوليته الجنائية . وجوب تناوله استقلالاً . إدانة الطاعن دون الرد عليه . قصور وإخلال بحق الدفاع .
٦١٧	٢٤١٢٦	( الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٧ ) ... ..
		٢٤ — مجرد الامتناع عن رد المال . بسبب وجود حساب معاق . لا يتحقق به أركان جريمة الاختلاس .
		على المحكمة فحص الحساب وتصفيته . بلوغا إلى غاية الأمر فيه .
٦٦١	٢٤١٣٦	( الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨ ) ... ..
		٢٥ — تقدير المحكمة الاستثنائية جدية طلب الطاعن إلزام المدعى المدنى ضم دفتر الأجور الحقيقى واستجابتها له . عدولها عن ذلك . بغير مبرر . وقضاؤها بالإدانة . إخلال بحق الدفاع .
٦٦١	٢٤١٣٦	( الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨ ) ... ..
		٢٦ — المتهم آخر من يتكلم . المادة ١٧٥ إجراءات قبول المحكمة مذكرة المدعى المدنى المقدمة بعد الميعاد . وفصلها في الدعوى دون أن يبدى المتهم دفاعا ردا عليها . بطلان في الإجراءات وإخلال بحق الدفاع .
٦٧٢	٢٤١٣٩	( الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٢٧ — وجوب بناء المحاكمة الجنائية على التحقيق الشفوي الذي يجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود مادام سماعهم ممكنا . ما لم يتنازل الخصوم عن ذلك صراحة أو ضمنا .
		مسك الدفاع أمام درجتي التقاضي بسماع الشهود . على المحكمة أن تستجيب لهذا الطلب . تساند الأدلة الجنائية . أثر هذه القاعدة ؟
٦٩٦	٢٤١٤٤	( الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٣ ) ... ..
		٢٨ — حق الدفاع في سماع الشاهد لا يتعلق بما أبداه في التحقيقات بما يطابق أو يخالف غيره من الشهود بل بما يبديه في جلسة المحاكمة ويسع الدفاع مناقشته إظهارا لوجه الحقيقة .
٦٩٦	٢٤١٤٤	( الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٣ ) ... ..
		٢٩ — الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها هو تمة للدفاع الشفوي المبدي بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها . أثر ذلك ؟
٦٩٦	٢٤١٤٤	( الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٣ ) ... ..
١٢٢٨	٣٤٢٤٩	( والطعن رقم ٧٨٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦ ) ... ..
١٢٨٠	٣٤٢٦٠	( والطعن رقم ٧٥٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٣٠ ) ... ..
		٣٠ — الأصل أن المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا بالجلسة وإنما تبني قضاءها على ما تسمعه من الخصوم وما تستخلصه من الأوراق المعروضة عليها . حقها في هذا النطاق مقيد بوجوب مراعاة حق الدفاع . المادة ٤١٣ إجراءات . مثال لإخلال بحق الدفاع .
٦٩٦	٢٤١٤٤	( الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٣ ) ... ..
١٢٢٨	٣٤٢٤٩	( والطعن رقم ٧٨٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣١ - استجابة المحكمة لطلب من طلبات الدفاع لجديته . ليس لها العدول عنه إلا لسبب سائق . مثال .
٨٥٥	٣٤١٧٧	(الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١٠/١٥) ... ..
		٣٢ - ليس للمحكمة أن تبدى رأيا في دليل لم يعرض عليها . علة ذلك ؟
٨٥٥	٣٤١٧٧	(الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٠/١٥) ... ..
		٣٣ - الدفع ببطلان الاعتراف . جوهرى . على المحكمة مناقشته والرد عليه . سواء وقع الإكراه على المتهم المعترف أو على غيره من المتهمين . مادام الحكم عول على هذا الاعتراف في الإدانة . فعود الحكم عن تحقيق دفع المتهمين بأن اعتراف بعضهم كان نتيجة إكراه أدبي تمثل في مباشرة التحقيق بالمباحث العامة ، وإكراه مادي . قصور يعيب الحكم . لا يغنى عنه ما ذكره الحكم من أدلة أخرى .
٩٩٩	٣٤٢٠٨	(الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/١٢) ... ..
		٣٤ - إلتفات المحكمة عن تحقيق ما أثاره الطاعن من دفاع حول ثبوت تمتعه بالإعفاء المقرر بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ٢٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . إخلال بحق الدفاع .
١٠٣٢	٣٤٢١٤	(الطعن رقم ٦٥٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٠) ... ..
		٣٥ - على المحكمة العمل على تحقيق الدليل الذى رأت لزومه للفصل فى الدعوى أو تضمن حكمها أسباب عدولها عن هذا التحقيق .

الصفحة	القاعدة	
		<p>قعودها عن دفاع قدرت جديته ثم سكتت عنه إيرادا وردا .</p> <p>عيب يوجب النقض والإحالة مثال لتسبب معيب لحكم استثنائي قدرت فيه المحكمة الاستثنائية . ندب مكتب الخبراء تحقيقا لدفاع الطاعن و بعد تقديم ذلك التقرير قدم الطاعن تقريرا استشاريا وطلب إعادة المأمورية إلى مكتب الخبراء لتنفيذ المأمورية على ضوء ملاحظاته . قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف ضده دون إشارة كلية لتقارير الخبراء المقدمة ينبئ عن عدم مواجهة المحكمة لعناصر الدعوى .</p>
١٠٤٣	٣٤٢١٧	<p>( الطعن رقم ٧٨٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥ ) .. ..</p> <p>٣٦ — جواز حضور وكيل عن المعارض . ولو كانت الجريمة عقوبتها الحبس . مادام الحكم المعارض فيه قد عاقبه بالحبس مع إيقاف التنفيذ . القضاء باعتبار المعارضة كان لم تكن رغم حضور محام عن المعارض . خطأ .</p>
١٠٧٦	٣٤٢٢١	<p>( الطعن رقم ٧٩٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٢٦ ) .. ..</p> <p>٣٧ — تقطن المحكمة إلى وجود تعارض بين الدفاع عن متهمين . ندبها مدافعا مستقلا عن أحدهما أثناء المرافعة وبعد سماع الشهود . لا يرفع عوار بطلان الإجراءات .</p>
١١١٢	٣٤٢٢٨	<p>( الطعن رقم ٩٥٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٢ ) .. ..</p> <p>٣٨ — التعويل في إدانة الطاعن على أقوال طاعن آخر تجعل مقررها شاهد إثبات ضده . استلزام ذلك حتما فصل</p>



الصفحة	القاعدة	
		دفاع كل منهما عن الآخر وإقامة محام مستقل لكل منهما . حالة ذلك .
١١٢٨	٣٤٢٢٨	(الطعن رقم ٩٥٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٢) ... ..
		٣٩ - الأحكام الجنائية تبني على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة في الجلسة لا يجوز الافتئات على هذا الأصل لأية علة إلا بتمنازل الخصوم صراحة أو ضمنا . إشارة الطاعن في مذكرته أمام محكمتي أول وثاني درجة إلى خلو الدعوى من التحقيقات لرفعها بطريق الادعاء المباشر وطلبه سماع الشهود وضم أوراق الإثبات وكالة عن المجني عليه بما تقتضيه جريمة النصب المسندة إليه . إمساك المحكمة عن التعرض لهذا الدفاع وتخصيصه . قصور وإخلال بحق الدفاع .
١٢٢٨	٣٤٢٤٩	(الطعن رقم ٧٨٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦) ... ..
		٤٠ - إلتفات الحكم عن مواجهة دفاع الطاعن المبسدى في مذكرة بأن سبب رفض البنك صرف الشيك يرجع إلى عدم مطابقة التوقيع دون بحث أمر الرصيد . عيب يوجب نقض الحكم .
١٢٨٠	٣٤٢٦٠	(الطعن رقم ٧٥٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٣٠) ... ..
		راجع أيضا : معارضة .
		(للقاعدة رقم ٥٣ بالصحيفة رقم ٢٤٠ ع ١ والقاعدة رقم ٢٠٠ بالصحيفة رقم ٩٦١ ع ٣)
		(ب) مالا يوفره :
		١ - النعى على المحكمة الاستئنافية عدم سماعها مالم تسمعه محكمة أول درجة من المحادثات التليفونية المسجلة . في غير محله . مادام القدر الذي سمعته منها وأقرت به الطاعة كاف وقاطع

الصفحة	القاعدة	
		في الدلالة على أنها دأبت على تقديم الطائفة الأخرى وغيرها من النسوة للرجال لقاء أجر تتقاضاه .
٥٤	١٤١٤	(الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٨) ... ..
		٢ - تجريح أقوال الشاهد إشارة إلى تلفيق التهمة . من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا .
١٠٢	١٤٢٥	(الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٨) ... ..
		٣ - حرية المتهم في اختيار محاميه . حق أصيل . تقدمه على حق المحكمة في نذب مدافع عنه . قبول محام أردني الجنسية للمرافعة أمام محكمة الجنايات . شرطه . مثال لإجراءات سليمة .
١٣٠	١٤٣٠	(الطعن رقم ١٤٦٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٥) ... ..
		٤ - حق المحكمة في الإعراض عن طلب الدفاع إذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير متبع في الدعوى بشرط بيان العلة . مثال لتسبيب سائق في إطراح طلب معاينة لمكان الحادث في هتك عرض .
١٥٨	١٤٣٤	(الطعن رقم ١٤٦٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١١) ... ..
		٥ - الطلب الذي لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى استحالة حصول الواقعة . دفاع موضوعي . لا تلتزم المحكمة بإجابته .
١٥٨	١٤٣٤	(الطعن رقم ١٤٦٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١١) ... ..
١٩٢	١٤٤١	(والطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٢) ... ..
٢٤٣	١٤٥٤	(والطعن رقم ١٦١٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٥) ... ..
		٦ - عدم جواز النعي على المحكمة الاستئنافية إلتفاتا عن دفاع لم يطرح أمامها . مثال لقضاء سليم بعدم قبول الاستئناف

المادة	القاعدة	المادة
١٩٨	١٤٤٢	شكلا للتقرير به بعد الميعاد دون التعرض لشهادة مرضية وجدت ضمن الأوراق غير معللة ولم يشر إليها الدفاع . (الطن رقم ١٥٠٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٢) .. ..
٢٤٣	١٤٥٤	٧ - وجوب سماع أوجه دفاع المتهم وتحقيقه . للمحكمة الإعراض عنه إذا كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى بشرط بيان العلة . (الطن رقم ١٦١٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٥) .. ..
٢٧٢	١٤٦٠	٨ - المادة ٢٣ من قرار التموين ٩٠ سنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار ٢٨٢ سنة ١٩٦٥ لما حددته من نسبة الرطوبة لا شأن لها بما أوجبه المادة ٢٤ من أوزان للأغيف لا ينقص عنها . الالتفات الحكم عن طلب تحليل عينات من الخبز المضبوط لبيان نسبة الرطوبة . لا يعيبه . (الطن رقم ٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٤) .. ..
٢٧٢	١٤٦٠	٩ - طلب سماع محرر المحضر . إبداءه أمام محكمة أول درجة على سبيل الاحتياط وعدم الإصرار عليه في ختام المرافعة أمام محكمة ثاني درجة . الالتفات عنه وعدم الرد عليه لا يعيب الحكم . (الطن رقم ٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٤) .. ..
٢٧٢	١٤٦٠	١٠ - إلتفات المحكمة الاستئنافية عن طلب ضم حافظة مستندات سبق تقديمها إلى محكمة أول درجة . لا يعيب الحكم . لعدم تمسك الطاعن بالطلب في الجلسة الأخيرة أمام المحكمة الاستئنافية . ولكونها لا تعدو صور أحكام سبق صدورها في قضايا مماثلة . (الطن رقم ٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٤) .. ..
٢٧٢	١٤٦٠	(الطن رقم ٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٤) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		١١ — إغفال المحكمة مذكرة للطاعن قدمها بغير إذن منها بعد انتهاء المرافعة . لا عيب .
٢٨٤	١٤٦٢	( الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٤ ) .. .. .
		١٢ — محكمة ثانى درجة تحكم على مقتضى الأوراق . لا تجرى من التحقيق إلا ما ترى هى لزوما لإجرائه . إبداء الطاعن لدفاعه دون طلب إجراء تحقيق . ليس له النعى على المحكمة الإخلال بحقه في الدفاع .
٢٩٢	١٤٦٤	( الطعن رقم ٤٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٤ ) .. .. .
		١٣ — الإلتزام بدعوى محامى المتهم بجناية . إن وجد . لحضور الاستجواب أو المواجهة . مشروط بأن يكون المتهم قد أعلن اسم محاميه بتقرير في فلم كتاب المحكمة أو أمام مأمور السجن . المادة ١٢٤ إجراءات .
٣٠٢	١٤٦٦	( الطعن رقم ٢٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٥ ) .. .. .
		١٤ — تقدير آراء الخبراء . موضوعي . إطمئنان المحكمة إلى التقرير الطبي الشرعي وإطراحها التقرير الاستشاري . من حقها . عدم التزامها من بعد . بإجابة طلب استدعاء كبير الأطباء الشرعيين .
		القرار الذي تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة . قرار تحضيري . لا تتولد عنه حقوق للتصوم .
٣٠٢	١٤٦٦	( الطعن رقم ٢٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٥ ) .. .. .
		١٥ — تنبيه المتهم إلى تعديل التهمة بإضافة الظروف المشددة . لا يتطلب القانون له شكلا خاصا يستوى أن يكون التنبيه صريحا أو ضمنيا أو باتخاذ إجراء يتم عنه في مواجهة الدفاع .

الصفحة	القاعدة	
		المادة ٣/٣٠٨ إجراءات . مثال لتنبية كاف لظرف مشدد في جريمة إحراز سلاح . ( الملحق رقم ٦٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/١٩ ) ... ..
٣١٥	١٤٦٨	١٦ - خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم كاملا . لا يعيب الحكم . على الخصم . إن شاء أن يطلب صراحة تدوين دفاعه في المحضر . عليه . إن ادعى أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل قفل باب المرافعة . أن يقدم الدليل على ذلك ويسجل هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل الحكم . إغفال ذلك . أثره . عدم جواز المحاجة به أمام النقض . ( الملحق رقم ١٣٤٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/١٩ ) ... ..
٣٣٩	١٤٧٤	١٧ - عدم التزام المحكمة بالتصريح للخصم بتقديم مذكرة بدفاعه . ما دامت قد يسرت له إبداءه بجلطة المحاكمة . النعي على الحكم التفاته عن إيراد دفاع الطاعن والرد عليه . لا يقبل . ما دام لم يبين في أسباب طعنه . ماهية هذا الدفاع . اعتناق الحكم الاستثنائي أسباب الحكم المستأنف . لا يفيد عدم إحاطته بدفاع الخصم . ( الملحق رقم ٣٤٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/١٩ ) ... ..
٣٣٩	١٤٧٤	١٨ - تأخير التبليغ وتلفيق الاتهام . دفاع موضوعي . لا يستوجب ردا صريحا . ( الملحق رقم ٨٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥ ) ... ..
٣٨٢	١٤٨١	١٩ - الدفع بتعذر الرؤية وتحديد الضارب . موضوعي . لا يستوجب في الأصل ردا صريحا . ( الملحق رقم ١٠٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥ ) ... ..
٤٠٢	١٤٨٤	

الصفحة	المادة	
		٢٠ - النعي على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثر أمامها أو إجراء تحقيق لم يطلب منها . لا يجوز .
٤٠٢	١٤٨٤	(الطن رقم ١٠٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥) .. ..
٤٣٦	١٤٩٠	(والطن رقم ١١٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦) .. ..
		٢١ - الاستجواب المحظور في مرحلة المحاكمة . تعريفه .
		متى يصح : حفظه مقرر لمصلحة المتهم . له التنازل عنه صراحة أو ضمنا . عدم اعتراضه على الأسئلة التي وجهت إليه وإجابته عليه . مفاده التنازل .
		مثال لإستيضاح مما لا يندرج في مفهوم الاستجواب المحظور
٤٢٧	١٤٨٩	(الطن رقم ١١٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/١٦) .. ..
		٢٢ - عدم التزام المحكمة بالرد على كل دفاع موضوعي اكتفاء بأخذها بأدلة الإدانة . دفاع الطاعن باحتمال أن تكون إصابة المجنى عليه في جريمة هتك عرض من آلة قاطعة . دفاع قصد به إثارة الشبهة في أدلة الثبوت . التفات المحكمة عنه . لا إخلال بحق الدفاع ما دام لم يطلب تحقيقا معينا في هذا الشأن .
٤٤٥	٢٤٩١	(الطن رقم ١٢١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١) .. .. -
		٢٣ - النعي على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها . أو الرد على دفاع لم يثر أمامها . لا يقبل .
		عدم إثارة الطاعن أمام المحكمة دفاعه المؤسس على أن التقرير الطبي الشرعي أثبت شفاء المجنى عليه دون تخلف عاهة . لا أساس لنعيه في هذا الشأن .
٤٧١	٢٤٩٧	(الطن رقم ١٢٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢) .. ..
٩١٥٠	٣٤٢٣٥	(والطن رقم ٧٦٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٤) .. ..
٩١٩١	٣٤٢٤٢	(والطن رقم ٩٩٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		٢٤ — حق المحكمة في الاستغناء عن سماع شهود الإثبات بتنازل المتهم صراحة أو ضمنا . عدم حيلولة ذلك دون استعانتها بأقوالهم في التحقيق الابتدائي . ما دامت مطروحة على بساط البحث .
٥١٠	٢٤١٠٦	(الظعن رقم ١٧٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٩) ... ..
٥٢٥	٢٤١٠٩	(الظعن رقم ١٩٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٦) ... ..
		٢٥ — طلب المعاينة الذي لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى استحالة حصول الواقعة . دفاع موضوعي لا تلتزم المحكمة بإجابته ما دام المقصود به إثارة الشبهة في الدليل .
٥٤٤	٢٤١١٢	(الظعن رقم ١٩٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٢) ... ..
		٢٦ — سلطة محكمة الموضوع في وزن أقوال الشهود . اطع ثنائيا لأقوال الشاهد يفيد إطراحها ما ساقه الدفاع لملها على عدم الأخذ بها .
٥٥٩	٢٤١١٥	(الظعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) ... ..
		٢٧ — الدفع بطلان التفتيش . وجوب إبدائه في عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه وإلا فلا تلتزم محكمة الموضوع بالرد .
٥٥٩	٢٤١١٥	(الظعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) ... ..
		٢٨ — وجوب إعلان شهود النقي الذين لم يدرجوا في القائمة قبل الجلسة بثلاثة أيام . المادة ١٨٧ إجراءات . إعلانهم من قبل المتهم لا يتوقف على تصريح من المحكمة . قعود المتهم عن سلوك السبيل الذي رسمته المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ إجراءات . لا تثريب على المحكمة إن لم تستجب لطلب التأجيل لسماع شهوده
٥٥٩	٢٤١١٥	(الظعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) ... ..

الصفحة	القاعدة	
٦١٤	٢٤١٢٥	٢٩ — الدفع باعتبار المجز كان لم يكن لعدم إتمام البيع خلال اللاثة أشهر التالية لتوقيعه . دفع جوهرى . وجوب تحقيقه أو الرد عليه . إغفال ذلك . يعيب الحكم . (الطن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٧)
٦٣١	٢٤١٣٠	٣٠ — مناقشة المحكمة للطبيب الشرعى فى غيبة بعض المحامين عن الطاعنين . لا ينال من سلامة الحكم . تأصيل ذلك . (الطن رقم ٤٠١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٣)
٦٨٤	٢٤١٤٢	٣١ — تغير الهيئة . عدم تمسك الطاعن أمام الهيئة الجديدة بطلب سماع الشهود . يفقده خصائص الطلب الجازم . محكمة ثانى درجة . قضاؤها على مقتضى الأوراق . حق المحكمة فى الاستغناء عن سماع الشهود . (الطن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨)
٦٨٤	٢٤١٤٢	٣٢ — النعى على الحكم التفاته عن دفاع الطاعن القائم على خلو المحاسبة المبرمة بينه وبين المدعى المدنى من الإشارة إلى مبلغ خلو الرجل . غير سديد . إذ قصد به التشكيك فى أقوال الشهود التي يرجع تقديرها إلى المحكمة بلا معقب . (الطن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨)
٧٢٢	٢٤١٤٩	٣٣ — حق المحكمة فى الاستغناء عن سماع شهود الإثبات إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا . اكتفاء المتهم بأقوال الشهود فى التحقيقات . وتلاوتها . لا إخلال بحق الدفاع . لا ينال من ذلك ما أمرت به المحكمة من حبس الطاعن احتياطيا على ذمة الدعوى . (الطن رقم ٦٤٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٠)

الفاصلة	الصفحة
٣٤ - حرية محكمة الموضوع في تقدير القوة التدللية لتقرير الخبير . لا التزام عليها بنسب خبر آخر ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم ترائخاذ هذا الإجراء .	
اطمئنانها إلى تقرير قسم أبحاث الترييف والتزوير لأسباب سائغة والتفاتها عن طلب إعادة إجراء المضاهاة . النعي عليها بالإخلال بحق الدفاع . غير مقبول .	
(الظعن رقم ٣٨٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٤) .. ..	٨٩٧ ٣٤١٨٥
٣٥ - حرية المتهم في اختيار محاميه . تقدم حقه في ذلك على حق المحكمة في تعيينه بشرط عدم التعارض مع ما للمحكمة من المحافظة على عدم تعطيل سير الدعاوى طلب التأجيل بقصد عرقلة سير القضية دون مصلحة حقيقية للدفاع : للمحكمة الحرية في التصرف بشرط ألا يترك المتهم بلا مدافع .	
(الظعن رقم ٧٢٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/١١) .. ..	٩٣٨ ٣٤١٩٤
٣٦ - وجوب سماع ما يبديه المتهم من أوجه دفاع وتحقيقه . متى يجوز للمحكمة الإعراض عنه مشال لتسبب سائغ في الرد على الدفاع بتعذر الرؤية وطلب إجراء تجربة .	
(الظعن رقم ٧٥٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/١٨) .. ..	١٠٠٢ ٣٤٢٠٩
٣٧ - الدفاع المبني على تعذر الرؤية . موضوعي . كفاية الرد عليه بالأخذ بأدلة الثبوت في الدعوى .	
(الظعن رقم ٧٥٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/١٨) .. ..	١٠٠٢ ٣٤٢٠٩
٣٨ - محكمة الموضوع غير ملزمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي المختلفة . تأخر الإبلاغ عن الواقعة . التشكك في تصديق رواية شهود الإثبات . دفاع موضوعي . كفاية أن يكون الرد عليه مستفاداً من أدلة الثبوت السائغة التي أوردتها .	
(الظعن رقم ٨٠٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/١٨) .. ..	١٠١٣ ٣٤٢١١
(والظعن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥) .. ..	١٠٥٣ ٣٤٢١٩
(والظعن رقم ٦٤٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٢) .. ..	١٠٩٨ ٣٤٢٢٥



الصفحة	القائمة	
		٣٩ — الدفع بتلقيق التهمة . موضوعى لا يستاهل ردا صريحا .
١٠٨٥	٣٤٢٢٣	( الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٢٦ ) .. ..
		٤٠ — عدم التزام المحكمة بالرد على الدفاع ظاهر البطلان البعيد عن محجة الصواب .
١٠٨٥	٣٤٢٢٣	( الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٢٦ ) .. ..
		٤١ — التعديل فى مواد القانون دون تعديل فى وصف التهمة أو الواقعة المرفوعة بها الدعوى الجنائية يدخل فى سلطة محكمة الموضوع دون حاجة إلى لفت نظر الدفاع . مثال فى اختلاس أموال أميرية .
١٠٩٨	٣٤٢٢٥	( الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٢ ) .. ..
		٤٢ — النعى على المحكمة لإغفالها الرد على دفاع لم يتمسك به أمامها . غير مقبول .
١٠٩٨	٣٤٢٢٥	( الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٢ ) .. ..
		٤٣ — تولى أحد المحامين الدفاع عن الطاعن ومتهم آخر مع انفراد كل منهما بالدفاع عنه أكثر من عام تسنى له أن يبدى ما يعن له من أوجه الدفاع فى نطاق مصلحة موكله الخاصة دون غيرها . انتفاء مظنة الإخلال بحق أيهما فى الدفاع .
١١٣٩	٣٤١٣٤	( الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٤ ) .. ..
		٤٤ — إجراءات تحريز المضبوطات . المواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ إجراءات . لا بطلان على مخالفتها الأمر فيها متروك إلى اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل . التفات المحكمة عن دفاع الطاعن فى هذا الصدد . لا عيب .
١١٧٦	٣٤٢٤٠	( الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٩ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٤٥ — عدم التزام المحكمة بإجابة طلب نظر الدعوى مع قضية أخرى إذا كان القصد منه تجريح أقوال الشاهد وليس من شأنه أن يؤدي إلى البراءة أو ينفي القوة التدليلية للأدلة القائمة في الدعوى. مثال في جريمة إحراز مخدر.
١١٨٨	٣٤٢٤١	(الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠) ... ..
		٤٦ — الطعن بالتروير في ورقة من أوراق الدعوى. من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع دون إلزام منها بإجابته.
		تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى. من حق محكمة الموضوع. هي الخبير الأعلى، فيما تستطيع الفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها.
١٢٠١	٣٤٢٤٢	(الطعن رقم ١٠٠٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠) ... ..
١٢٠٨	٣٤٢٤٥	(والطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠) ... ..
		٤٧ — طلب سماع شهود النفي دفاع موضوعي. وجوب أن يكون الفصل فيه لازماً للفصل في موضوع الدعوى. المحكمة في حل من الاستجابة إليه أو الرد عليه في حكمها إن لم يكن كذلك.
١٢٢٣	٣٤٢٤٨	(الطعن رقم ٧٠٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦) ... ..
		٤٨ — عدم إبداء الطاعن طلب سماع الشهود أمام محكمة أول درجة وإبدائه أمام محكمة ثاني درجة. اعتباره متنازلاً عنه بسكوته عن التمسك به أمام محكمة أول درجة. النعي بالإخلال بحق الدفاع في غير محله.
١٢٥٨	٣٤٢٥٦	(الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٢) ... ..

الصفحة	القاعدة	
١٢٨٣	٣٤٢٦١	٤٩ - تخلف المتهم أو مثوله أمام محكمة الموضوع بدوجتها لإبداء دفاعه . الأمر فيه موجه إليه . قعوده عن إبداء دفاعه الموضوعي أمامها يحول بينه وبين إبدائه أمام محكمة النقض لما يحتاجه من تحقيق يخرج عن وظيفتها . (الطعن رقم ١١٤٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٣٠) ... ..
١٣١٠	٣٤٢٦٧	٥٠ - سماع المحكمة بعض شهود الإثبات ثم مراعاة المدافع عن الطاعن دون طاب سماع شهود آخرين . اعتباره متنازلا عن سماعهم . للمحكمة التعويل على أقوالهم في التحقيقات . (الطعن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٣١) ... .. راجع أيضا : إجراءات "إجراءات المحاكمة" . (القاعدة رقم ٦٨ بالصحيفة رقم ١٤٣١٥ ع ١) واحداث مشردون . (القاعدة رقم ٢ بالصحيفة رقم ١٤٣٧ ع ١) وإيجار أماكن . (القاعدة رقم ٤٦ بالصحيفة رقم ٢١٤ ع ١) ومحامة . (القاعدة رقم ٣٠ بالصحيفة رقم ١٣٠ ع ١) ومحكمة الإحالة . (القاعدة رقم ٢٥٤ بالصحيفة رقم ١٢٥٠ ع ٣) ونقض . (القاعدة رقم ١٥١ بالصحيفة رقم ٧٢٩ ع ٢) ووصف التهمة . (القاعدة رقم ٢٦٥ بالصحيفة رقم ١٣٠٢ ع ٣)



## دفع

الدفع بعدم الاختصاص :

١ - عدم اختصاص محكمة الأحداث بنظر قضايا الأحداث  
المشردين . في الحالات المبينة في هذه الفقرات الأربع الأولى  
من المادة الأولى من القانون ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ . إلا إذا عاد  
الحادث . بعد إنذار ولى أمره . إلى ارتكاب أمر من الأمور  
الواردة في أى من تلك الفقرات .

اختصاص المحكمة الاستئنافية الرد على الدفع المبدي من المطعون  
ضدها بعدم الاختصاص لا يعيب حكمها لظهور بطلانه .

( الطعن رقم ١٠٤٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١ ) ... .. ١٤٢ ٧

٢ - القواعد المتعلقة بالاختصاص . في المسائل الجنائية .  
من النظام العام . الدفع بعدم الاختصاص الولائي . جواز إبدائه .  
لأول مرة . أمام النقض .

( الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨ ) ... .. ٢٤١٤٠ ٦٧٥

( والطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٢٥ ) ... .. ٢٤١٦٥ ٧٩٠

٣ - القضاء العسكري هو الذى يقرر ما إذا كانت الجريمة  
داخلة في اختصاصه . مثال .

( الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨ ) ... .. ٢٤١٤٠ ٦٧٥

راجع أيضا : اختصاص .

( القاعدة رقم ٢٣٠ بالصحيفة رقم ١١٢٢ ع ٣ )

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها :

١ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .  
من النظام العام .

جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . شرط ذلك .

( الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٩ ) ... .. ١٤٢٦ ١٠٨

٢ — طلب المتهم بجريمة إصدار شيك بدون رصيد تأجيل نظر الدعوى لنظرها مع أخرى يقوم موضوعها على ذات الشيك .  
يفيد دفعه بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .

ثبوت اتحاد الدعويين سببا وخصوصا وموضوعا . وأن حكما نهائيا صدر بالإدانة في إحداها وحاز قوة الأمر المقضى قبل الفصل في الأخرى . وجوب الحكم فيها بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . مخالفة ذلك خطأ في تطبيق القانون .  
المادة ٤٥٤ إجراءات .

( الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٢٩ ) .. .. ١٠٨ ١٤٢٦

٣ — الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه في المسائل الجنائية .  
شروطه ؟

الحكم الصادر بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها لا يحوز حجية الشيء المحكوم فيه . علة ذلك : عدم فصله في موضوع التهمة بالبراءة أو بالإدانة . مجانية الحكم المطعون فيه هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون .

( الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٧ ) .. .. ٦٥٣ ٢٤١٣٤

( والطعن رقم ١٠٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١١ ) .. .. ٧٣٢ ٢٤١٥٢

٤ — الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق صدور أمر حفظ فيها من النيابة العامة هو دفع بقوة الشيء المحكوم فيه .

شرطه أن تكون الواقعة محل المحاكمة هي بعينها الصادر فيها أمر الحفظ . مثال لواقعتي سرقة وضرب إحداث عاهة تتحقق بينهما المغايرة التي ينتفى بها الدفع .

( الطعن رقم ٧٦٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٤ ) .. .. ١١٥٠ ٢٤٢٣٥

## الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية :

الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية متعلق بالنظام العام جواز إثارته لأول مرة أمام النقض مادامت مدونات الحكم ترشح له .

( الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٢ ) ... .. ١١١ ع ٢ ٥٣٨

## الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية :

١ — الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية المستند إلى محضر الصلح المقدم في الدعوى . رفضه إستنادا إلى أن ذلك المحضر صادر من أفراد الأسرتين و غير موقع عليه من المدعية بالحقوق المدنية ولم يصدر منها ولا يعتبر حجة عليها . صحيح .

( الطعن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٢ ) ... .. ٢٢٧ ع ٣ ١١٠٨

٢ — الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية قبل المتهم لعدم بلوغه سن الرشد . من الدفوع القانونية التي يخالفها الواقع . لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦ ) ... .. ٢٥١ ع ٣ ١٢٣٦

## الدفع ببطلان إجراءات التحقيق :

( أ ) بطلان إجراءات الاستدلال والتحقيق الابتدائي والتحقيق بالجلسة .

١ — الدفع ببطلان محضر الضبط لخلوه من مواجهة الطاعنة بباقي المتهمات . دفع ظاهر البطلان لا تلزم المحكمة بالرد عليه . علة ذلك : المواجهة كاستجواب من إجراءات التحقيق المحظور على مأمور الضبط اتخاذها .

( الطعن رقم ٩٥٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥ ) ... .. ٢١٩ ع ٣ ١٠٥٣



الصفحة	القاعدة	
		٢- الدفع ببطلان إجراءات الاستدلال والتحقيق الابتدائي والتحقيق بالجلسة في الجناح والجنايات . سقوطه إذا كان للمتهم محام وحصل الإجراء بحضوره بدون اعتراض منه .
		النعي على الحكم إغفاله الرد على الدفع ببطلان تحقيق النيابة لحصوله في حضور رجال الأمن . لا أساس له ما دام الطاعن يسلم في أسباب الطعن أن التحقيق تم في حضور محاميه الذي لم يبد اعتراضا .
١٣١٠	٣٤٢٦٧	( الطعن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٣١ ) .. ..
		(ب) بطلان سماع الشاهد :
		سؤال المحكمة الشاهد بغير تحليفه الجين في حضور المتهم ومحاميه ودون اعتراض منهما . سقوط الحق في الدفع بالبطلان .
١٢١٣	٣٤٢٤٦	( الطعن رقم ١٠١٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠ ) .. ..
		(ج) بطلان المراقبة التليفونية :
		جريمة تسهيل الدعارة . صورها .
		إفصاح الحكم المطعون فيه عن وقوع تسهيل الدعارة حين إصدار القاضي الإذن بالمراقبة التليفونية تعيبه بالخطأ في الرد على الدفع ببطلان هذه المراقبة في غير محله .
١٠٥٣	٣٤٢١٩	( الطعن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/١٥ ) .. ..
		(د) بطلان عملية العرض :
		الدفع ببطلان عملية العرض . عدم إبدائه أمام محكمة الموضوع .
		لا محل لإثارته أمام محكمة النقض .
١٠٠٣	٣٤٢٠٩	( الطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/١٨ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		الدفع ببطلان الدليل :
		(أ) بطلان الاعتراف .
		١ - تقدير قيمة الاعتراف وقيمة العدول عنه . من إطلاقات قاضى الموضوع بلا معقب . له الأخذ باعتراف المتهم فى محضر الاستدلالات ولو عدل عنه بعد ذلك .
١	١٤	(الطن رقم ١٠٤١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١) ... ..
٥٤	١٤	(والطن رقم ١٢٧٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١٨) ... ..
		٢ - حق محكمة الموضوع فى تقدير صحة الاعتراف وقيمتها فى الإثبات .
		لها وحدها البحث فى صحة ما يدعيه المتهم من حيلة أو إكراه لا نتراع الاعتراف منه . تحققها من سلامة الاعتراف . لها الأخذ به بلا معقب عليها . القول بأن الاعتراف موحى به من الضابط لا يشكل دفعا ببطلان الاعتراف ولا يعد قرين الإكراه المبطل لا معنى ولا حكما مادام سلطان الضابط لم يستطل إلى المتهم بالأذى ماديا أو معنويا .
٣٠٢	١٤	(الطن رقم ٢٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٥) ... ..
١٠٥٣	١٩	(والطن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥) ... ..
		٣ - الدفع ببطلان الاعتراف . جوهرى . على المحكمة مناقشته والرد عليه . سواء وقع الإكراه على المتهم المعترف أو على غيره من المتهمين . مادام الحكم عول على هذا الاعتراف فى الإدانة .
		فعود الحكم عن تحقيق دفع المتهمين بأن اعتراف بعضهم كان نتيجة إكراه أدبى تمثل فى مباشرة التحقيق بالمباحث العامة . وإكراه مادى . قصور يعيب الحكم . لا يغنى عنه ما ذكره الحكم من أدلة أخرى .
٩٩٩	٢٠٨	(الطن رقم ٩٤٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/١٣) ... ..

الصفحة	القائمة	
		(ب) الدفع ببطلان القبض والتفتيش :
		١ - الأعمال الإجرائية تجري على حكم الظاهر. عدم بطلانها من بعد نزولها على ما يتكشف من أمر الواقع . مثال في إذن تفتيش .
١	١٤١	(الظن رقم ١٠٤١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١) ... ..
		٢ - لا جدوى من الدفع ببطلان تفتيش السيارة في المرة الأولى . ما دام أن المخدر الذي ضبط عند تفتيش السيارة في المرة الثانية . الذي لا ينازع الطاعن في صحته . يكفي لحمل الحكم بالإدانة.
١٣٠	١٤٣٠	(الظن رقم ١٤٦٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٥) ... ..
		٣ - حق موظفي الجمارك . الذين لم صفة الضبط القضائي . في التفتيش داخل الدائرة الجمركية أو حدود دائرة الرقابة الجمركية . نطاقه ؟ عدم اشتراط توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات بالنسبة للأشخاص .
		العثور أثناء هذا التفتيش على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية . صحيح . مثال في مواد مخدرة .
		حق مأمور الضبط في الاستعانة بمن يرى . ولو لم تكن للآخر صفة الضبط . ما دام يعمل تحت إشرافه .
١٣٠	١٤٣٠	(الظن رقم ١٤٦٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٥) ... ..
		٤ - لا يعيب الحكم التفاته عن الدفع ببطلان التفتيش لحصوله من رجال الشرطة السريين ما دامت المحكمة قد اطمأنت إلى قيام الضابط بنفسه بتنفيذ الإذن .
٣٨٢	١٤٨١	(الظن رقم ٨٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٥) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٥ - المادة ٤٤ من الدستور لا توجب تسبیب الأمر القضائي بالتفتيش إلا إذا كان منصبا على تفتيش المساكن . اقتصار الإذن على تفتيش شخص الطاعن وتنفيذه عند ضبطه في مقهى . التفتات الحكم عن الدفع ببطلان الإذن لعدم تسببيه . صحيح .
٥٤٤	٢٤١١٢	( العن رقم ١٩٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٢ ) .. ..
		٦ - الدفع ببطلان التفتيش . وجوب إبدائه في عبارة صريحة تشمل على بيان المراد منه وإلا فلا تلتزم محكمة الموضوع بالرد . ( العن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ ) .. ..
٥٥٩	٢٤١١٥	٧ - الدفع ببطلان الإذن لعدم جدية التحريات . على المحكمة أن تعرض له وتقول كلمتها فيه بأسباب سائغة . ( العن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٦ ) .. ..
٦٠٢	٢٤١٢٢	( العن رقم ٧٤٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/١١ ) .. ..
٩٥٤	٣٤١٩٨	٨ - كل إجراء تم صحيحا في ظل قانون يظل صحيحا وخاضعا لأحكام هذا القانون . صدور إذن تفتيش مسكن من النيابة العامة دون تسببيه به على مقتضى المادة ٩١ أ ج . قبل العمل بالدستور وقبل تعديلها بالقانون ٣٧ سنة ١٩٧٢ يكون صحيحا . الدفع ببطلان هذا الإذن لعدم التسبيب دفع قانوني ظاهر البطلان . ( العن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٦ ) .. ..
٦٠٢	٢٤١٢٢	٩ - إختصاص ضباط مكاتب حماية الأحداث . امتداده إلى غير الأحداث . حماية لهؤلاء ومكافحة لاستغلالهم استغلالا غير مشروع . أيا كان نوع هذا الاستغلال أو طريقه . مثال في مواد مخدرة . ( العن رقم ٢٣٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢١ ) .. ..
٦٣٩	٢٤١٣١	

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - مستشار الإحالة . حقه في إجراء تحقيق تكيلي . تمتعه بجميع سلطات قاضي التحقيق . له الأمر بحضور المتهم ، والقبض عليه وإحضاره ، والأمر من جديد بالقبض على المتهم المفرج عنه وحبسه . إصداره قبل اتخاذ أي من هذه الإجراءات . قرارا بإجراء التحقيق . غير لازم .
٦٤٥	٢٤١٣٢	( الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢١ ) ... ..
		١١ - السجون المركزية تجرى عليها أحكام لوائح السجن ونظامه . لضابط السجن وحراسه حق تفتيش أي مسجون في أي وقت وتفتيش ملابسه وأمتعته وغرفته وضبط ما قد يحوزه أو يحوزه من ممنوعات . إبتمام الأمر الصادر من مستشار الإحالة بالألا وجه لإقامة الدوى الجنائية على بطلان التفتيش الحاصل من رئيس وحدة مباحث قسم الدق المشرف على سجن القسم لأحد النزلاء به . خطأ في تطبيق القانون .
٧١٩	٢٤١٤٨	( الطعن رقم ٤٣٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٤ ) ... ..
		١٢ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش . أمر موضوعي موكل إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . مجرد الخطأ المصادي في ذكر اسم الشارع الذي يقع به حانوت الطاعن في محضر التحريات لا يقطع بذاته في عدم جدية ما تضمنه من تحرر .
٧٤٦	٢٤١٥٥	( الطعن رقم ٤٧٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١١ ) ... ..
		١٣ - لرجل الضبط القضائي المنتدب لتنفيذ إذن النيابة بالتفتيش تخير الظرف والوقت المناسبين خلال الفترة المحددة بالإذن لإجرائه بطريقة مثمرة .
٧٤٦	٢٤١٥٥	( الطعن رقم ٤٧٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١١ ) ... ..

الصفحة	القائمة	
٩٧٢	٣٤٢٠٣	١٤ — حق مأمور الضبط القضائي في القبض على المتهم وتفتيشه عملاً بالمادتين ٣٤ و ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية. (الطعن رقم ٦٣٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٢٤) .. ..
		١٥ — الطعن بالبطلان في الدليل المستمد من التفتيش لعدم مراعاة الأوضاع القانونية لا يجوز إلا ممن شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم.
		لا صفة للتهمة في الدفع ببطلان تفتيش مسكن هي غير مالكة أو حائزة له.
١٠٥٣	٣٤٢١٩	(الطعن رقم ٦٥٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥) .. ..
		١٦ — اسهام ضابط غير مختص محلياً في إجراء التفتيش. عدم إثارة أمام محكمة الموضوع. لا يقبل التحدى به لأول مرة أمام النقض.
١١٧٦	٣٤٢٤٠	(الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٢٩) .. ..
		١٧ — حضور المتهم ليس شرطاً جوهرياً لصحة التفتيش في أحوال التلبس.
١١٧٦	٣٤٢٤٠	(الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٩) .. ..
		١٨ — ضبط الطاعن مع مرتكب القتل المقترب بالسرقة محوذاً مبالغ من الأموال المسروقة من منزل القتلين توافر التلبس بجرime إخفاء أشياء متحصلة من جنابة. المادة ٣٤ إجراءات من حق مأمور الضبط القضائي تفتيش منزله استناداً للمادة ٤٧ إجراءات ولو بعد مباشرة النيابة التحقيق.
١١٧٦	٣٤٢٤٠	(الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٩) .. ..
		١٩ — جواز الأخذ بالإعتراف وحده ولو مع بطلان القبض والتفتيش. مثال لقصور في مناقشة إعتراف متهم ومدى



الصفحة	القاعدة	
		استقلاله عن إجراءات قبض وتفتيش قال الحكم بطلانها في مواد مخدرة .
١٢٣٣	٣٤٢٥٠	(المعن رقم ١٠١٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦) .. .. راجع أيضا : تفتيش "التفتيش بغير إذن" . (للقاعدة رقم ٥٠ بالصحيفة رقم ٢٢٦ ع ١)
		الدفع بانقطاع رابطة السببية :
		الدفع بانقطاع رابطة السببية دفاع جوهري يترتب على ثبوته انتفاء مسئولية المتهم الجنائية والمدنية ما يجب على الحكم استظهاره لقيام ركني الخطأ ورابطة السببية . مثال لتسبب معيب في قتل خطأ .
١١٦٣	٣٤٢٣٧	(المعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٩) .. ..
		الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي :
		وجوب أن يكون التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعي جديا وصريحا أو أن ترشح الواقعة كما أثبتتها الحكم لقيامه .
١٢٣٦	٣٤٢٥١	(المعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦) .. ..
		الدفع بتلفيق التهمة :
		الدفع بتلفيق التهمة موضوعي لا يستأهل ردا خاصا . كفاية الأخذ بأدلة الثبوت ردا عليه .
٣٧٢	١٤٨٠	(الطنن رقم ٨٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥) .. ..
٥٥٩	٢٤١١٥	(والطنن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) .. ..
٦٣٩	٢٤١٣١	(والطنن رقم ٣٣٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢١) .. ..
٧٧٢	٢٤١٦١	(والطنن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٤) .. ..
٨٣٣	٣٤١٧٣	(والطنن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٠/١٤) .. ..
١٠٨٥	٣٤٢٢٣	(والطنن رقم ٨٠٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٢٦) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		الدفع بتعذر الرؤية :
		الدفع بتعذر الرؤية وتحديد الضارب . موضوعي .
		لا يستوجب في الأصل ردا صريحا .
٤٠٢	١٤٨٤	( الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥ ) .. ..
١٠٠٣	٣٤٢٠٩	( والطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/١٨ ) .. ..
		الدفع بعدم العلم بكنهه المخدر :
		استخلاص الحكم من ظروف الدعوى وملايساتها أن المتهم
		كان يعلم بأن الجهاز المضبوط يحوى مخدرا . كفايته . ما دام
		استخلاصه لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي .
١٩٢	١٤٤٢	( الطعن رقم ١٥٠٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٢ ) .. ..
٤١٦	١٤٨٧	( والطعن رقم ١١١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦ ) .. ..
		راجع أيضا : إجراءات . " إجراءات المحاكمة "
		( القاعدة رقم ٦١ بالمحكمة رقم ٢٧٩ )
		الدفع بامتناع العقاب :
		١ — مناط الإعفاء من العقاب لفقدان الجاني شعوره
		واختياره في عمله وقت ارتكاب الفعل أن يكون سببه جنون
		أو عاهة في العقل دون غيرها . المادة ٦٢ عقوبات . الإثارة
		والاستفزاز والغضب لا يتحقق بها الدفع بالجنون أو العاهة
		في العقل .
٦٣١	٢٤١٣٠	( الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/١٣ ) .. ..
		٢ — الإثارة أو الاستفزاز أو الغضب لا تنفي نية القتل .
		لا تناقض بين قيام نية القتل وارتكابه تحت تأثير أى منها .
		هى اعدار قضائية مخففة مرجع الأمر في تقديرها إلى محكمة
		الموضوع .
٦٣١	٢٤١٣٠	( الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/١٣ ) .. ..

المادة	القاعدة	المصحة
	الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة :	
	الدفع بعدم جواز إثبات عقود المادة ٣٤١ عقوبات بالبينة . وإن كان لا يتعلق بالنظام العام إلا أنه من الدفوع الجوهرية . يجب على محكمة الموضوع أن تعرض له وترد عليه ما دام الدفاع قد تمسك به قبل البدء في سماع الشهود . ليراد الدفع دون العناية بالرد عليه . قصور وخطأ في تطبيق القانون .	
٤٩٩	٢٤١٠٣	( الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٨ ) .. ..
	الدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن :	
	١ - الدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم إتمام البيع خلال الثلاثة أشهر التالية لتوقيعه . دفع جوهري . وجوب تحقيقه أو الرد عليه . إغفال ذلك . يعيب الحكم .	
٦١٤	٢٤١٢٥	( الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٧ ) .. ..
	٢ - المادة ٣٧٥ مرافعات . الدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم تمام البيع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ توقيعه . اقترافه عن الدفع بوجوه البطلان التي تشوب الحجز لمخالفة الإجراءات المقررة له . الرد على الدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن إعمالاً لحكم المادة ٣٧٥ مرافعات بأن توقيع الحجز يقتضي احترامه قانوناً ولو كان مشوباً بالبطلان . خطأ في تطبيق القانون يستوجب النقض والإحالة .	
١١٠٢	٢٤٢٢٦	( الطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٢ ) .. ..
	٣ - اعتبار الحجز كأن لم يكن طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٧٥ مرافعات جزاء مقرر لمصلحة المدين لا يتعلق بالنظام العام . سقوط حق المدين في الدفع به إذا نزل عنه صراحة أو ضمناً بعد اكتسابه .	
١٢٨٣	٢٤٢٦١	( الطعن رقم ١١٤٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٣٠ ) .. ..



القاعدة الصفحة

( ذ )

ذخيرة

راجع : عقوبة " عقوبة الجرائم المرتبطة "

( القاعدة رقم ٢٨ بالمحكمة رقم ١٢٠ ع ١ )

( ر )

رابطة السببية . رجال السلطة العامة . رد اعتبار .

رسوم إنتاج . وشوة .

رابطة السببية

١ - إغفال الحكم بيان إصابات المجنى عليه وكيف أنها أدت إلى وفاته من واقع تقرير قتي . قصور .

( الطعن رقم ١٢٤٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١١ ) ... .. ١٤٣١ ١٤٦

٢ - إستظهار الحكم خطأ الطبيب ورابطة السببية بينه وبين النتيجة بافقاد المجنى عليه إبصار كلتا عينيه من واقع التقارير الفنية . يسوغ به التدليل على توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر .

( الطعن رقم ١٥٦٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١١ ) ... .. ١٤٤٠ ١٨٠

٣ - مسئولية المتهم عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الاجرامى ما لم تتداخل عوامل أجنبية تقطع رابطة السببية

الصفحة	القاعدة	
		بين الفعل والنتيجة . مثال لتسبب معيب في ضرب أفضى إلى موت .
٢١٣	١٤٤٧	( الطعن رقم ١٥٦٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٨ ) .. ..
٤٠٨	١٤٨٥	( والطعن رقم ١٠٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦ ) .. ..
		٤ — مثال لتسبب سائق على توافر رابطه السببية بين الإصابات المحدثه للوفاة وسببها .
٢٤٣	١٤٥٤	( الطعن رقم ١٦٦٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٥ ) .. ..
		٥ — تقدير توافر الخطأ ورابطه السببية بينه وبين الضرر . تستقل به محكمة الموضوع .
٣٣٩	١٤٧٤	( الطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/١٩ ) .. ..
		٦ — إثبات الأمر . أن التقرير الطبي قطع بأن ما صاحب الحادث من انفعال نفسي ومجهود جسماني نبه العصب السميتاوى مما مهد وعجل بظهور نوبة هبوط القلب التي انتهت بالوفاة . كفايته لإثبات توافر رابطه السببية . إمكان حصول النوبة ذاتيا . لا يغير من ذلك . إذ كان من واجب المتهم أن يتوقع حصول هذه النتيجة . مجانبه الأمر هذا النظر . فساد في الاستدلال يوجب النقض مع إعادة القضية إلى مستشار الإحالة لإحالتها إلى محكمة الجنايات .
٤٠٨	١٤٨٥	( الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦ ) .. ..
		٧ — عدم التزام المحكمة ببيان عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به . ما دامت قد بينت عناصر المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية .
٨٦٩	٣٤١٨٠	( الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١٠/٢١ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٨ - خلو الحكم من بيان إصابات المجنى عليهم وإغفاله إيراد مؤدى التقارير الطبية الموقعة عليهم وكذلك التدليل على قيام رابطه السببية بين إصابة أحدهم ووفاته استنادا إلى دليل قن . قصور .
٩١٢	٣٤١٨٨	(الطن رقم ٧٠٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١١/٤/١٩٧٣) .. ..
		٩ - علاقه السببية فى المواد الجنائية . طبيعتها . علاقه مادية تبدأ بالفعل الذى اقترفه الجانى وترتبط من الناحية المعنوية . بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمدا . تقدير توافرها . موضوعى . مثال لتسبب سائق على توافرها فى جريمة ضرب أفضى إلى موت .
١٠٧٢	٣٤٢٢٠	(الطن رقم ٧٩١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١١/٢٦/١٩٧٣) .. ..
		١٠ - رابطه السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطأ تتطلب إسناد النتيجة إلى خطأ الجانى ومساءلته عنها طالما تتفق والسير العادى للامور .
١١٦٢	٣٤٢٣٧	(الطن رقم ١٠٠٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٢/٩/١٩٧٣) .. ..
		١١ - خطأ المجنى عليه يقطع رابطه السببية متى استغرق خطأ الجانى وكان كافيا لإحداث النتيجة .
١١٦٢	٣٤٢٣٧	(الطن رقم ١٠٠٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٢/٩/١٩٧٣) .. ..
		١٢ - الدفع باققطاع رابطه السببية . دفاع جوهرى يرتب على ثبوته انتفاء مسئولية المتهم الجنائية والمدنية . مايجب على الحكم استظهاره لقيام ركنى الخطأ ورابطه السببية . مثال لتسبب معيب فى قتل خطأ .
١١٦٢	٣٤٢٣٧	(الطن رقم ١٠٠٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٢/٩/١٩٧٣) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		١٣ - الخطأ الموجب للمسئولية الجنائية أو المدنية وتوافر رابطه السببية بينه وبين الضرر . تقديرها محكمة الموضوع . استخلاص المحكمة أنه لولا خطأ المتهم لما وقع الضرر . كفايته لتوافر السببية .
١٢١٣	٤٤٢٤٦	( الملحق رقم ١٠١٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠ ) .. .. راجع أيضا : ضرب أفضى إلى موت . ( القاعدة رقم ٦٣ بالصيغة رقم ١٤٢٨٩ )
		رجال السلطة العامة
		صدور أمر بالقبض على المتهم . ممن يملكه قانونا . يوجب على رجال السلطة العامة جميعا تنفيذه .
٦٤٥	٢٤١٣٢	( الملحق رقم ٣٣٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢١ ) .. ..
		رد اعتبار
		١ - المادة ٥٥٠ إجراءات المعدلة بالقانون ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ مضمونها رد الاعتبار بقوة القانون للحكوم عليه بعقوبة جنائية . المادة ٥٥٢ إجراءات ترتيبها لآثار رد الاعتبار .
		المدة المحددة لزوال أثر الحكم ورد الاعتبار عنه . انقطاعها بصدور حكم لاحق لا بمجرد الاتهام . قضاء الحكم المطعون فيه بتوافر الظروف المشدد المستمد من وجود سابقة للطاعن مضي على انتهاء تنفيذها حتى صدور هذا الحكم أكثر من اثنتي عشرة سنة . خطأ في تطبيق القانون .
٣١٥	١٤٦٨	( الملحق رقم ٦٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/١١ ) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		٢ - رد الاعتبار بحكم القانون إلى المحكوم عليه بعقوبة جنائية . شروطه وآثاره ؟ خلو قانون الأسلحة والذخائر من نص يتنافر مع القاعدة الواردة بنصوص رد الاعتبار والتي مؤداها عدم الاعتداد بالسابقة في حالة سقوطها .
		وجوب تحقق المحكمة من عدم انقضاء الأجل المنصوص عليه في المادة ٥٥٠ إجراءات على تنفيذ العقوبة الصادرة على المحكوم عليه في السابقة التي اتخذت أساسا للظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر .
٨٧٩	٣٤١٨٢	( الطعن رقم ٦٨٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٠/٢٢ ) .. ..
<b>رسوم إنتاج</b>		
		١ - السوائل الكحولية عامة ومنها المشروبات الروحية قابلة للزيادة والنقص تبعا لظروف التخزين ومدته . مثال .
٤٨٢	٢٤٩٩	( الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٨ ) .. ..
		٢ - القانون ٣٤٦ سنة ١٩٥٦ في شأن مشروب الطافيا . ألغى صناعته ولم ينص في بيان العقوبة على أداء رسم عنها أو تعويض عنه . مذكرته الإيضاحية في هذا الشأن . الإدعاء مدنيا المترتب على التعامل في مشروب الطافيا يكون على غير أساس .
٤٨٢	٢٤٩٩	( الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٨ ) .. ..
		٣ - مجال إعمال الفقرة الثانية من المادة ١٢ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول هو نزع المواد المحولة التي تجعل الكحول الأبيض كحولا ذا لون أحمر وطعم ورائحة غير سائغين بحيث لا يصلح للاستعماله كوقود أو إضافة ما من شأنه التخفيف من أثر

الصفحة	القاعدة	
		ذلك اللون أو الطعم أو الرائحة . أما مجال أعمال الفقرة الثالثة من المادة المذكورة فهو حيازة الكحول الذي تبين أن درجته تنقص عن ٩٠ ٪ من الحجم .
٨٠٨	٣٤١٦٨	( الطعن رقم ٨٠٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٠/١ ) .. ..
		٤ — المادة ٢٣ من القانون ٣٦٣ سنة ١٩٥٦ . تحديدها مأمورى الضبط المنوط بهم تطبيق أحكامه ورسمها إجراءات التفتيش لضبط أية عملية تجرى خفية من العمليات المنصوص عليها في المادتين ٥ و ٦ من ذلك القانون .
١٢٢٠	٣٤٢٤٧	( الطعن رقم ٧٠١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦ ) .. ..
		راجع أيضا : حكم . ( القاعدة رقم ٢٣١ بالصيغة رقم ١١٢٧ ع ٣ )

## رشوة

		جريمة الرشوة . اختصاص محكمة أمن الدولة بنظرها .
		١ — خطأ الحكم في إثبات أن الدعوى أحيلت إلى المحكمة من مستشار الإحالة ، على خلاف الثابت بالأوراق من أنها أحيلت إلى محكمة أمن الدولة العليا من رئيس نيابة أمن الدولة ، وأن الهيئة التي نظرتها هي تلك المنوط بها نظرقضايا أمن الدولة .
		مؤدى ذلك : أن الحكم صادر من محكمة أمن الدولة العليا .
		عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض .
٧٢٦	٢٤١٥٠	( الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١/١٠ ) .. ..
		٢ — إيراد الشارع لمصطلح معين في نص ما . وجوب صرفه لهذا المعنى في كل نص آخر يرد فيه . جريمة المادة ١٠٩ مكررا
		ثانيا عقوبات . جريمة مستحدثة ذات كيان خاص يفاير جريمة الوسيط في الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٧ مكررا عقوبات .

القائمة الصفحة

ما يلزم لقيام تلك الجريمة المستحدثة : إتيان الجاني فعله في المهد الأول للرشوة وهو علم بوجود حقيق لموظف دام أو من في حكمه ، وبوجود عمل حقيق أو مزعوم أو مبنى على اعتقاد خاطيء لهذا الموظف يراد منه أداؤه أو الامتناع عنه ، وبوجود حقيق لصاحب حاجة لهذا العمل وأن تتجسبه إرادة الجاني في الحقيقة وليس بمجرد الزعم إلى إتيان فعل عرض الرشوة أو قبول الوساطة فيها .

إنصرف قصد المتهم إلى الاستئثار بالمبلغ لنفسه دون أن ينصرف قصده إلى الاتصال بالطرف الآخر المزمع رشوته . ينتفى معه الركن المعنوي لجريمة المادة ١٠٩ مكررا ثانيا عقوبات .

(الطن رقم ٢٤٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١١/١١/١٩٧٢) ... .. ١٩٢٣ ع ٢٢٩

٣ — جريمة الرشوة. عدم اشتراط عرض الرشوة على الموظف العام بالقول الصريح لتحقيقها كفاية الإعطاء أو العرض دون استلزام تحدث الراشي مع الموظف ما دام قصده شراء ذمة الموظف واضحا من ملائسات الدعوى وقرائن الأحوال فيها .

(الطن رقم ٨٠٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١١/١١/١٩٧٢) ... .. ٢٢٣ ع ١٠٨٥

( ز )

زراعة . زيوت

زراعة

راجع : بذرة القطن .

(القائمة رقم ٢٥٧ بالصحيفة رقم ١٢٦٣ ع ٣)

الصفحة	القاعدة	زيت
		إثبات الحكم خلط زيت السيارات بزيت مكرر . وعرضه إياه للبيع . كفايته لإثبات توافر جريمة الغش المنصوص عليها في المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل . النعي بعدم صدور قرار وزاري بتحديد مواصفات الزيت . غير مجد . ما دام الحكم قد أثبت تعدد المتهم تضليل المشتريين بتزييف حقيقة السلعة . (الظن رقم ١٣٥١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/١٩) .. ..
٣٤٦	١٤٧٥	

## (س)

سب وقذف . سبق إصرار . سجون . سرقة .  
سرقة الأوراق والمستندات الرسمية المودعة .  
سلاح .

## سب وقذف

جريمة القذف . عقوبتها الحبس مدة لا تتجاوز سنتين  
والغرامة التي لا تقل عن عشرين جنيها ولا تتجاوز مائتي جنية .  
أو إحداهما . المادة ٣٠٣ عقوبات .  
إدانة المتهم بجريمتي السب والقذف . وجوب توقيع عقوبة  
الجريمة الأخيرة باعتبارها الأشد عملا بالمادة ٣٢ عقوبات .  
القضاء ابتدائيا بتغريم المتهم عشرين جنيها عن الجريمتين .  
أخذ الحكم الاستثنائي بأسباب حكم أول درجة ونزوله بالغرامة  
إلى جنبيين . خطأ في تطبيق القانون يوجب تصحيحه بتأييد  
الحكم المستأنف .

(الظن رقم ١١٧٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١) .. .. ١٦ ١٤٤



الصفحة	القائمة	
		<b>سبق إصرار</b>
		١ — سبق الإصرار . حالة ذهنية تقوم في نفس الجاني . إستخلاص توافره . موضوعي .
٤٢٧	١٤٨٩	(الطن رقم ١١٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦) .. ..
٧٥٨	٢٤١٥٨	(والطن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١٧) .. ..
١٠١٣	٣٤٢١١	(والطن رقم ٨٠٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٨) .. ..
١١٠٨	٣٤٢٢٧	(والطن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٢) .. ..
		٢ — مجرد إثبات سبق الإصرار على المتهمين . يلزم منه الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن لم يقارف بنفسه الجريمة من المصرين عليها . عدم التزام المحكمة ببيان وقائع خاصة لإثبات الاتفاق غير ما تبيته مما يفيد سبق الإصرار . إثبات الحكم بتصميم المتهمين . ومن بينهم الطاعن . على قتل المجنى عليه بما يرتب تضامنا في المسؤولية . كفايته لمؤاخذته الطاعن بوصفه فاعلا أصليا . سواء كان الفعل الذي قارفه محمدا بالذات أم غير محدد . وبصرف النظر من مساهمة هذا الفعل في النتيجة .
٤٢٧	١٤٨٩	(الطن رقم ١١٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦) .. ..
		٣ — إثبات الحكم المطعون فيه في حق الطاعنين توافر سبق الإصرار يفتى معه حتما موجب الدفاع الشرعي . تعليل ذلك .
١٠١٣	٣٤٢١١	(الطن رقم ٨٠٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/١٨) .. ..
		<b>سجون</b>
		”السجون المركزية“
		١ — السجون المركزية تجرى عليها أحكام لوائح السجن ونظامه . لضابط السجن وحراسه حق تفتيش أى مسجون فى أى

الصفحة	القاعدة	
		وقت وتفتيش ملائسه وأمتعته وغرفته وضبط ماقد يحوزه أو يحوزه من ممنوعات .
		إبتناء الأمر الصادر من مستشار الإحالة بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية على بطلان التفتيش الحاصل من رئيس وحدة مباحث قسم الدق المشرف على سجن القسم لأحد النزلاء به . خطأ في تطبيق القانون .
٧١٩	٢٤١٤٨	(الطن رقم ٤٣٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٤) ... ..
		٢ - حق مأمور الضبط القضائي في تفتيش المتهم كلما جاز له القبض عليه . بغض النظر عن سبب القبض أو الغرض منه . قيام المأمور بتفتيش المتهم قبل إيداعه بسجن مركز الشرطة . أثر قبضه عليه قبضا صحيحا . تفتيش صحيح .
١٠٢٣	٣٤٢١٣	(الطن رقم ٦٥٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٠) ... ..
<b>مرقة</b>		
<b>أركانها :</b>		
		١ - التسليم بغير قصد التخلي عن الملكية أو الحيازة بل للتوصل لضبط ماسرع في سرقته يوفر ركن الاختلاس في السرقة . مثال لتسبيب سائق .
٤٩٣	٢٤١٠٢	(الطن رقم ١٥٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٨) ... ..
		٢ - عدم يحدث الحكم صراحة عن نية السرقة . لا يعيبه . مادام قد انتهى بأبواب سائغة إلى ثبوت مقارفة الطاعة جرمية الشروع في السرقة .
٥٢٥	٢٤١٠٩	(الطن رقم ١٩٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١٦) ... ..

الصفحة	الرقم	المادة
		٣ — المادة ٣١٠ إجراءات . ما أوجبه من بيانات في كل حكم بالإدانة . عدم بيان مكان وقوع جريمة السرقة بيانا كافيا . أثره في تشديد العقوبة وخدعا الأدنى طبقا للفقرة ثانيا من المادة ٣١٦ مكررا ثالثا عقوبات . قصور يعجز محكمة النقض عن مراقبة التطبيق السليم للقانون . ( الطعن رقم ١١١١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٣ ) .. .. ٣٤٢٥٥ ١٢٥٥
		السرقة في الطريق العام : النهي على الحكم عدم استظهاره ظرف الطريق العام . للمصلحة فيه . مادامت الواقعة حسبا أنبتها الحكم . توفر في حق الطاعن . بغير توافر هذا الظرف . جناية السرقة بإكراه الذي ترك أثر جروح المقرر لها العقوبة ذاتها . ( الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٩ ) .. .. ٢٤١٠٦ ٥١٠
		السرقة بعود : ١ — مناط تطبيق المادة ٥١ عقوبات . توافر شروطها من الثابت بصحيفة الحالة الجنائية ، مع إثبات الواقعة المطروحة في حق المتهم . يخرج الواقعة من اختصاص محكمة الجناح لأنها جنائية . ( الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١ ) .. .. ٢٤٩٤ ٤٦٠
		٢ — عدم صدور القرار الجمهوري الخاص بإنشاء مؤسسات العمل وتنظيمها وكيفية المعاملة فيها . المنصوص عليه في المادة ٥٢ عقوبات المضافة بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٧٠ . أثره . استحالة تنفيذ حكم هذه المادة والمادة ٥٣ المضافة بالقانون ذاته . الخاصة بتحديد من يودع من المحكوم عليهم بهذه المؤسسات .

الصفحة	القاعدة	
		وجوب إعمال أحكام المادة ٥١ عقوبات . إلى أن يصدر القرار الجمهوري .
٦٦٨	٢٤١٣٨	(الطن رقم ٢٨٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨) — — —
		الشروع في السرقة :
		إتهاء الحكم إلى إدانة المتهم بالسرقة التامة ومعاقبته على أساسها . إirاده من بعد . لفظ "الشروع" في بداية وصف التهمة . زلة قلم لا تقدر في سلامته .
٥١٠	٢٤١٠٦	(الطن رقم ١٧٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٩) .. .. .
		راجع أيضا : دفع .
		(القاعدة رقم ٢٣٥ بالصحيفة رقم ١١١ ع ٣)
		وسرقة :
		(القاعدة رقم ١٠٩ بالصحيفة رقم ٥٢٥ ع ٢)
		سرقة المستندات والأوراق الرسمية المودعة
		١ — جريمة المادة ١/١٥٢ عقوبات . قيامها ولو وقع الاختلاس في وقت لم تكن الأوراق تحت يد الكاتب لأي سبب .
٧٨٥	٢٤١٦٤	(الطن رقم ٣٩٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٥) .. .. .
		٢ — لاجدوى مما يشير الطاعن من أن الحكم المطعون فيه دانه بجريمة الشروع في سرقة ورقة من أوراق المرافعات القضائية على حين أن الشروع في هذه الجريمة غير معاقب عليه . مادام ما أورده الحكم بيانا لواقعة الدعوى تتوافق به الجريمة التامة .
		قاعدة ألا يضار الطاعن بطعه . تعلق حقه بها في حدود العقوبة المحكوم بها عليه وحدها .
٧٨٥	٢٤١٦٤	(الطن رقم ٣٩٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٥) .. .. .



## سلاح

١ — عقوبة جريمة إحراز سلاح ناري غير مششخن بغير ترخيص هي السجن والغرامة التي لا تتجاوز خمسمائة جنيه، فضلاً عن وجوب الحكم بمصادرة السلاح والذخيرة المضبوطتين. المادتان ٣٠ و ٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل.

إدانة المتهم بجرائم إحداث جرح عمدا وإحراز سلاح وذخيرة. إغفال الحكم عند توقيعه عقوبة جريمة إحراز السلاح، باعتبارها بالأشد عملاً بالمادة ٢/٣٢ عقوبات، القضاء بالغرامة والمصادرة مخالف للقانون. وجوب نقضه وتصحيحه.

(الطعن رقم ١٤٥٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٥) ... ٢٤٢٨ ١٢٠

٢ — تنبيه المتهم إلى تعديل التهمة بإضافة الظروف المشددة، لا يتطلب القانون له شكلاً خاصاً يستوى أن يكون التنبيه صريحاً أو ضمنياً أو باتخاذ إجراء يتم عنه في مواجهة الدفاع. المادة ٣/٣٠٨ إجراءات. مثال لتنبيه كاف لظرف مشدد في جريمة إحراز سلاح.

(الطعن رقم ٦٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١١) ... ١٤٦٨ ٣١٥

٣ — دخول العقوبة المقررة لها لجناية إحراز سلاح مع قيام الظرف المشدد في العقوبة المقررة لجناية إحراز السلاح مجردة من هذا الظرف — لا يغير من خطأ الحكم في تطبيق القانون مادامت المحكمة مع استعمال الرأفة بالمادة ١٧ عقوبات قد التزمت الحد الأدنى لعقوبة جناية إحراز السلاح مع الظرف المشدد الذي طبقته خطأ. علة ذلك. احتمال نزولها بالعقوبة ٤٠ احكمت به لولا هذا القيد القانوني.

(الطعن رقم ٦٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١١) ... ١٤٦٨ ٣١٥

٤ — العقوبة المقررة بالفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر هي الأشغال الشاقة المؤبدة . يتعين لتوقيعها إذا كان الجاني من الأشخاص المذكورين بالفقرة (ج) من المادة السابعة من القانون سالف الذكر أن يكون قد حكم عليه نهائيا في جريمة من الجرائم الواردة بهذه الفقرة . لا يلزم أن تكون العقوبة قد نفذت فعلا . مجانبية الحكم هذا النظر . مخالفة للقانون .

(الظعن رقم ٦٨٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٠/٢٢/١٩٧٣) .. .. ١٨٢ ع ٣ ٨٧٩

٥ — على المحكمة مخيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقا صحيحا .

على المحكمة إعمال الأثر القانوني المترتب على سبق الحكم على المتهم بالأحكام الواردة بصحيفة حالته الجنائية المرفقة بالمفردات والتي كانت تحت بصرها وإلا كان حكمها خاطئا . مثال في جريمة إحراز سلاح .

رد الاعتبار بحكم القانون إلى المحكوم عليه بعقوبة مالية . شروطه وآثاره؟ خلو قانون الأسلحة والذخائر من نص يتنافر مع القاعدة الواردة بنصوص رد الاعتبار والتي مؤداها عدم الاعتداد بالسابقة في حالة سقوطها .

وجوب تحقق المحكمة من عدم انقضاء الأجل المنصوص عليه في المادة ٥٥٠ إجراءات على تنفيذ العقوبة الصادرة على المحكوم عليه في السابقة التي اتخذت أساسا للظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر .

(الظعن رقم ٦٨٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٠/٢٢/١٩٧٣) .. .. ١٨٢ ع ٣ ٨٧٩

راجع أيضا : إرتباط .

( القاعدة رقم ٢٨ بالصحيفة رقم ١٤١٢٠ )

وقتل عمد .

( القاعدة رقم ١٥٨ بالصحيفة رقم ٢٤٧٥٨ )

## ( ش )

شاي . شركات . شروع . شهادة زور . شهادة  
سلبية . شهادة مرضية . شهود . شيك بدون  
رصيد .

## شاي

١ — قرار وزير التموين ٧٥٢ سنة ١٩٦٢ بتنظيم تعبئة  
وتجارة الشاي والبن . المادة ٦ منه حظرها خلط الشاي والبن  
بقصد الاتجار أو الشروع في ذلك . حظرها كذلك حيازة الشاي  
أو البن المخلوط أو بيعه أو عرضه للبيع . المادة ٩ من القرار  
محددها للعقوبة .

( الملن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١١/٤/١٩٧٢ ) .. .. ١٨٦ ع ٣ ٩٠٤

٢ — اقتصار الحكم الاستثنائي على تأييد الحكم المستأنف  
فيما قضى به من غش الشاي بخلاطه وتعديله العقوبة دون النظر  
في مدى انطباق القرار الوزاري ٢٥٢ سنة ١٩٦٢ الذي يحرم  
خلط الشاي على الواقعة . رغم نصه على عقوبة تزيد في حدها  
الأدنى على العقوبة الموقعة . خطأ في تطبيق القانون .

( الملن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١١/٤/١٩٧٢ ) .. .. ١٨٦ ع ٣ ٩٠٤

القاعدة الصفحة

## شركات

العاملون بشركات القطاع العام . عدم سرعان المادة ٦٣  
إجراءات عليهم .

(الطعن رقم ١٠١٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠) ... .. ١٢١٣ ٣٤٢٤٦

## شروع

المادة ٢٧ عقوبات . مساواتها بين الجريمة التامة والشروع .  
في وجوب الحكم بالعزل مدة لا تنقص عن مدة الحبس  
المقضى بها .

إدانة المتهم بجريمة الشروع في الاستيلاء بغير حق على مال  
للدولة . معاملته بالرافة ومعاقبته بالحبس . دون العزل . خطأ  
في تطبيق القانون . وجوب نقضه وتصحيحه .

(الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨) ... .. ٦٧٨ ٢٤١٤١

راجع أيضا . إشتراك .

(للقاعدة رقم ١٤١ بالصحيفة رقم ٢٤٦٧٨)

وسرقة .

(القاعدتان رقم ١٠٦ و ١٠٩ بالصحيفتين رقمي ٥١٠ ،

و ٥٢٥)

## شهادة زور

تبرئة محكمة أول درجة المتهم من تهمة إشتغاله ببيع المواد  
الغذائية دون الحصول على شهادة صحية وعرضه للبيع لحوما  
مكشوفة معروضة للتلوث ، مع إدانة محرر المحضر بجريمة  
الشهادة الزور متخذة مما أثبت بالبطاقة العائلية للمتهم الأصلي



الصفحة	القاعدة	
		وبطاقة حيازته الزراعية وما ادعاه من وجود نزاع بينه وبين محرم المحضر دليلا على توافر القصد الجنائي في جريمة الشهادة الزور . دون تحقيق أمر النزاع المدعى به وما تمسك به الشاهد ( الطاعن ) وأيده فيه الشاهدان أمام المحكمة الإستئنافية من أن المتهم الأصلي شريك في جزارة . رغم جوهرية هذا الدفاع . قصور . ( الطعن رقم ١٠٨١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/١ ) .. ..
١٢	١٤٣	شهادة سلبية
		١ — ميعاد الطعن بالنقض وإيداع أسبابه في حالة عدم إيداع الحكم الصادر بالبراءة خلال الثلاثين يوما المحددة . إمتداده عشرة أيام من تاريخ إعلان النيابة بإيداع الحكم قلم الكتاب . مشروط بحصول النيابة على شهادة سلبية . المادة ٣/٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . الشهادة السلبية التي يعتد بها . هي التي تصدر بعد انقضاء ثلاثين يوما من اليوم التالي لتاريخ صدور الحكم . الشهادة الصادرة في اليوم الثلاثين . حتى في نهاية ساعات العمل . لا تصلح . أساس ذلك . التأشير على الحكم بما يفيد إيداعه في تاريخ لا حق على الثلاثين يوما . لا ينفي حصول الإيداع خلال الأجل المحدد قانون . إستناد النيابة العامة . في تبرير تجاوزها الميعاد المقرر قانونا للطعن بالنقض . إلى شهادة سلبية صادرة في اليوم الثلاثين وإلى تأشير قلم الكتاب على الحكم المطعون فيه بتاريخ إيداع الحكم لا يجدي . وجوب الحكم بعدم قبول الطعن شكلا . ( الطعن رقم ١١٧٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/١ ) .. ..
٢٠	١٤٥	

الصفحة	القاعدة	
٢١١	١٤٤٥	٢ - تأشير قلم الكتاب على الشهادة السلبية بتحرير أسباب الحكم وإيداعها غير موقعة لا يغير من بطلانه . علة ذلك ؟ (الطعن رقم ١٥٥٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٨) .. ..
٣٦٢	١٤٧٧	٣ - الشهادة السلبية . وجوب صدورها بعد انقضاء الثلاثين يوماً المقررة في القانون . الشهادة الصادرة في اليوم الثلاثين . حتى في نهاية ساعات العمل . لا تصلح سنداً لبطلان الحكم . أساس ذلك : المذكرة التي يحررها رئيس القلم الجنائي متضمنة تاريخ إيداع الحكم . لا عبرة بها . مثال في حكم بالإدانة . (الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/١٩) .. ..
		٤ - تعديل الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ إجراءات بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٥ باستثناء أحكام البراءة من البطلان لا ينصرف إلى الأحكام التي تصدر في الدعوى المدنية المقامة بالتبعية للدعوى الجنائية .  علة التعديل في المذكرة الإيضاحية ألا يضار المحكوم ببراءته بسبب لا دخل له فيه . اتجاه مراد الشارع إلى حرمان النيابة من الطعن على حكم البراءة بالبطلان إذا لم توقع أسبابه في الميعاد المقرر .  أطراف الدعوى المدنية . انحسار الاستثناء عنهم . خضوع الحكم بالنسبة إليهم للأصل العام المقررة بالمادة ٣١٢ إجراءات . (الطعن رقم ١٠٢٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦) .. ..
١٢٤٦	٣٤٢٥٣	٥ - المادة ٣١٢ إجراءات . وجوب وضع الأحكام الجنائية والتوقيع عليها في مدة ثلاثين يوماً من النطق بها وإلا كانت باطلة .

حساب المدة من اليوم التالى للتاريخ الذى صدر فيه الحكم .  
الشهادة التى يبنى عليها بطلان الحكم هى التى تصدر بعد انقضاء  
الثلاثين يوما . صدور الشهادة فى اليوم الثلاثين لا ينفى إيداع  
الحكم فى ذلك اليوم ولو حررت الشهادة فى نهاية ساعات العمل .  
علة ذلك ؟ تحديد ميعاد العمل فى أقلام الكتاب ليس معناه  
امتناع العمل عليها بعد انتهاء الميعاد .

(الطن رقم ١٠٢٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٦/١٢/١٩٧٣) .. .. ٢٤٢٥٣ ١٢٤٦

### شهادة مرضية

١ - وجود شهادة طبية بملف الدعوى تفيد مرض الطامن  
لا تحمل تاريخا وغير معلاة فى الأوراق وغير مؤشر عليها من رئيس  
الهيئة أو كاتب الجلسة ولم يشر إليها الطامن بجلسة المحاكمة .  
لا وجه للنعي بها على المحكمة بأنها أسقطت النظر فى عذر الطامن فى التقرير  
بالاستئناف بعد الميعاد .

(الطن رقم ١٤٧١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١١/٢/١٩٧٣) .. .. ١٤٣٥ ١٦٤

٢ - عدم جواز النعي على المحكمة بالاستئنافية التفاتها  
عن دفاع لم يطرح أمامها . مثال لقضاء سليم بعدم قبول  
الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد دون التمرض لشهادة  
مرضيه وجدت ضمن الأوراق غير معلاة ولم يؤشر إليها الدفاع .

(الطن رقم ١٥٠٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٢/٢/١٩٧٣) .. .. ١٤٤٢ ١٩٨

٣ - الشهادة المرضية من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة  
الموضوع . وجوب تسبيب المحكمة لرايها فيما انتهت إليه عنها .  
الإكتفاء بالقول بعدم الاطمئنان إلى الشهادة دون إيراد أسباب  
تهدرها . تسبيب معيب .

(الطن رقم ١٦٠٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٢٥/٢/١٩٧٣) .. .. ١٤٥٣ ٢٤٠

(الطن رقم ١٣٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١/٤/١٩٧٣) .. .. ٢٤٩٥ ٢٦٤

الصفحة	القاعدة	
		٤ - عدم جواز الحكم في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن أو برفضها . بغير سماع دفاع المعارض . إلا إذا كان تخلفه بغير عذر . ثبوت أن تخلفه كان لعذر قهري يعيب الإجراءات . محل نظر العذر القهري وتقديره . يكون عند استئناف الحكم أو الطعن فيه بالنقض . جواز التمسك به لأول مرة أمام النقض . حق محكمة النقض في تقدير الشهادة المثبتة للعذر القهري . عدم تقديم الطاعن إلى محكمة النقض . الدليل المثبت للرض الذي يدعى في أسباب طعنه أنه منعه عن حضور جلسة المعارضة . صحة الحكم المطعون فيه .
٣٥٥	١٤٧٦	(الطن رقم ٧٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/١٩) .. ..
		٥ - الشهادة المرضية . تقديرها ينحضع . في الأصل . لسلطة محكمة الموضوع . إبدائها الأسباب التي عولت عليها في إطراح الشهادة . إجازته لمحكمة النقض مراقبة سلامة تلك الأسباب .
		إقتصار الحكم . في إطراحه الشهادة المرضية . على القول بأنها لا تحمل صورة الطاعن . غير كاف .
٤٦٤	٢٤٩٥	(الطن رقم ١٣٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١) .. ..
٤٧٨	٢٤٩٨	(الطن رقم ١٤٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢) .. ..
		٦ - تخلف الطاعن عن حضور المعارضة الاستئنافية وحضور محام عنه أبدى عذر وقوع حادث للطاعن لم يمكنه من الحضور دون تقديمه لشهادة مرضية للتدليل على قيام العذر . التفات المحكمة عنه وعدم إشارتها إليه . لا يعيب الحكم .
١٢٨٨	٢٤٢٦٢	(الطن رقم ١١٤٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٠) .. ..

شهود

راجع : إثبات "شهود" .



## شيك بدون رصيد

١ - تداول الشيك بالطرق التجارية وتظهيره الصحيح ينقل ملكية قيمته إلى المظهر إليه فور تظهيره ويخضع لقاعدة تظهيره من الدفع . تظهير الشيك لا يحول دون وقوع جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات . وقوع الجريمة على المظهر إليه طالما أنه قد أصابه ضرر ناشئ منها ومتصل بها لاتصالا سببيا مباشرا .

قضاء الحكم المطعون فيه ببراءة مصدر الشيك بعد أن ظهره المستفيد إلى شخص آخر تأسيسا على أن الشيك لم يعد بتظهيره أداة وفاء . خطأ في تطبيق القانون .

(الطن رقم ١١٨٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٧) ١٤٨ .. .. ٣٣

٢ - طلب المتهم بجريمة إصدار شيك بدون رصيد تأجيل نظر الدعوى لنظرها مع أخرى يقوم موضوعها على ذات الشيك . يفيد دفعه بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .

ثبوت اتحاد الدعويين سببا وخصوصا وموضوعا . وأن حكما نهائيا صدر بالإدانة في إحداها وحاز قسوة الأمر المقضى قبل الفصل في الأخرى . وجوب الحكم فيها بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . مخالفة ذلك خطأ في تطبيق القانون . المادة ٤٥٤ إجراءات .

(الطن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٩) ١٤٢٦ .. .. ١٠٨

٣ - وجوب اشتغال حكم الإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تحقق به أركان الجريمة وظروفها وأدلة ثبوتها . مثال لتسبيب معيب في جريمة إصدار شيك بدون رصيد .

(الطن رقم ١٢٨٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١١) ١٤٣٢ .. .. ١٥١

الصفحة	القاعدة	
		٤ - وجوب استظهار الحكم الصادر بالإدانة في جريمة إصدار شيك بدون رصيد أمر الرصيد في ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للصرف بغض النظر عن قصد الساحب وانتوائه عدم صرف قيمته استغلالاً للأوضاع المصرفية كرفض البنك الصرف عند التشكك في صحة التوقيع أو عدم مطابقة توقيعه للتوقيع المحفوظ لديه ، وإلا كان الحكم قاسراً .
٢٢١	١٤٤٨	(الطن رقم ١٥٦٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٩) ... ..
		٥ - توقيع الساحب الشيك على بياض . دون إثبات قيمته أو تاريخه . مفادة تفويضه المستفيد في تحرير هذه البيانات . عدم تأثير ذلك على صحة الشيك ما دام قد استوفى هذه البيانات قبل تقديمه للبنك .
		خلو القانون مما يوجب تحرير بيانات الشيك بخط الساحب . كفاية أن يكون موقعا عليه منه .
٣٥٥	١٤٧٦	(الطن رقم ٧٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٩) ... ..
		٦ - المسؤولية الجنائية في جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات . عدم تأثرها بالسبب أو الباعث الذي من أجله أعطى الشيك . الوفاء بجزء من قيمة الشيك إلى المستفيد . لا أثر له على المسؤولية الجنائية . ما دام المتهم لم يسترد الشيك من المستفيد . حقيقة سبب تحرير الشيك . لا أثر لها على طبيعته . ما دام قد استوفى الشرائط القانونية لاعتباره شيكا .
٣٥٥	١٤٧٦	(الطن رقم ٧٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٩) ... ..
		٧ - إثبات الحكم تقديم المدعى المدني حافظة مستندات طواها على الشيكات وإفادة البنك . مفاده . أن المحكمة اطاعت عليها وعولت عليها في قضائها .
٣٥٥	١٤٧٦	(الطن رقم ٧٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٩) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٨ - استيفاء الشيك الشكل الذي تطلبه القانون لكي يجرى مجرى النقود . كفايته لاعتباره شيكا في معنى المادة ٣٣٧ عقوبات .
٣٥٥	١٤٧٦	( الطعن رقم ٧٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/١٩ )
		٩ - تداول الشيك بالطرق التجارية متى كان صادرا لحامله أولاً من شخص معين أو لإذنه . تظهيره تظهيراً صحيحاً ينقل ملكيته إلى المظهر إليه ويخضعه لقاعدة تظهيره من المدفوع . تحقق صفة المظهر إليه الأخير في المطالبة بالتعويض الناشئ عن جريمة إصدار الشيك بدون رصيد . الدفع بانتفاءها ظاهر البطلان .
٩٢٦	١٩١٣	( الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٥ )
		١٠ - الطعن بالتزوير . من وسائل الدفاع . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع . مثال في جريمة إصدار شيك بدون رصيد .
١١٣٦	٢٣٣٣	( الطعن رقم ٩٨٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٣ )
		١١ - التفات الحكم عن مواجهة دفاع الطاعن . المبدى في مذكرة . بأن سبب رفض البنك صرف الشيك يرجع إلى عدم مطابقة التوقيع دون بحث أمر الرصيد . قصور يوجب النقض والإحالة .
١٢٨٠	٢٦٠٣	( الطعن رقم ٧٥٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٣٠ )

( ص )

صحيفة الحالة الجنائية . صالح .

صحيفة الحالة الجنائية

راجع : مرقعة .

( القاعدة رقم ٩٤ بالصحيفة رقم ٤٦٠ ع ٢ )

## صلح

راجع : تصالح .

## ( ض )

ضرب . ضرب أحدث عاهة . ضرب أفضى إلى موت .  
ضرر .

## ضرب

ضرب بسيط :

راجع : ارتباط .

( القاعدة رقم ٢٨ بالصحيفة رقم ١٢٠ ع ١ )

ضرب أحدث عاهة :

١ — قعود المحكمة عن مناقشة الطبيب الشرعى فى التحقيق من أن الإصابة قد تخلف عنها عاهة . لا مصلحة للطاعن فى النعى به . ما دامت العقوبة المقررة بها عليه تدخل فى حدود عقوبة الضرب البسيط .

( الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥ ) .. .. ١٤٨٤ ٤٠٢

٢ — عدم إثارة الطاعن . أمام المحكمة . دفاعه المؤسس على أن التقرير الطبى الشرعى أثبت شفاء المجنى عليه دون تخلف عاهة . لا أساس لنعيه فى هذا الشأن .

( الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢ ) .. .. ٢٤٩٧ ٤٧١



الصفحة	القاعدة	
		٣ - تعريف قضاء النقض للعاهة المستديمة في مفهوم المادة ٢٤٠ عقوبات .
		فقد جزء من الضلعين التاسع والعاشر الأيسرين مع بعض الضيق في التنفس . عاهة مستديمة .
١٠١٠	٣٤٢١٠	(الطن رقم ٧٥٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١٨) ... ..
		٤ - مناط اعتبار الجاني فاعلا أصليا في جريمة الضرب المحدث عاهة أن يكون قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه وباشره معه . ولولم يكن هو محدث الضربة التي سببت العاهة . مثال .
		إنتفاء الحدودى من النعى على الحكم مساءلته الطاعن بصفته فاعلا أصليا مع غيره مادامت عقوبة الشريك هي بذاتها المقررة للفاعل الأصلي .
١١٥٠	٣٤٢٣٥	(الطن رقم ٧٦٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٤) ... ..
		راجع أيضا : حكم .
		(القاعدة رقم ٨٤ بالصحيفة رقم ٤٠٢ ع ١)
		ودفوع .
		(القاعدة رقم ٢٣٥ بالصحيفة رقم ١١٥٠ ع ٣)
		ضرب أفضى إلى موت :
		١ - ضرب المجنى عليه مرتين بالعصا على رأسه . جواز أن تنشأ عنه إصابة واحدة . مثال لرد سائق على الدفاع بالتعارض بين الدليلين القولى والفنى .
٩٠	١٤٢٢	(الطن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٢) ... ..

الصفحة	المادة	
		٢ — مسئولية المتهم عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامي ما لم تتسبب داخل عوامل أجنبية تقطع رابطة السببية بين الفعل والنتيجة . مثال لتسبب معيب في ضرب أفضى إلى موت .
٢٠٨	١٤٤٧	( الطعن رقم ١٥٦٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٨ ) .. ..
٤٠٨	١٤٨٥	( والطعن رقم ١٠٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦ ) .. ..
		٣ — إثبات الحكم إعتداء الطاعنين على المجنى عليه وإحداث جميع إصاباته وعدم اشتراك أحد غيرهما في الضرب وأن جميع الإصابات قد ساهمت في إحداث الوفاة . كاف وسائق في مساءلة الطاعنين عن جريمة الضرب المفضى إلى الموت وإطراح دفاعهما بمسئولية كل منهما فقط عما أحدثه من إصابات . كون بعض الإصابات أشد من غيرها جسيمة لا ينال من سلامة الحكم مادامت الإصابات كلها قد تسببت في الوفاة .
٢٨٩	١٤٦٣	( الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٤ ) .. ..
		٤ — إثبات الأمر . أن التقرير الطبي قطع بأن ماصاحب الحادث من انفعال نفسي ومجهود جسدي نبه العصب السمبثاوي مما مهد وعجل بظهور نوبة هبوط القلب التي انتهت بالوفاة . كفايته لإثبات توافر رابطة السببية . إمكان حصول النوبة ذاتيا لا يغير من ذلك . إذ كان من واجب المتهم أن يتوقع حصول هذه النتيجة . مجانبية الأمر لهذا النظر . فساد في الاستدلال يوجب النقض مع إعادة القضية إلى مستشار الإحالة لإحالتها إلى محكمة الجنايات .
٤٠٨	١٤٨٥	( الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦ ) .. ..
		٥ — علاقة السببية في المواد الجنائية . طبيعتها : علاقة مادية تبدأ بالفعل الذي اقترفه الجاني وترتبط من الناحية

الصفحة	القاعدة
١٠٧٢	٣٤٢٢٠ ... .. (الطعن رقم ٧٩١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٦)

٦ - انتظام جريمتي الضرب المقضى إلى الموت والضرب البسيط في خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض . انطباق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات وجوب الحكم بعقوبة الجريمة الأشد وحدها .

قضاء الحكم بعقوبة مستقلة عن كل من الجريمتين . وجوب نقض الحكم جزئيا وتصحيحه بإلغاء العقوبة عن الجريمة الأخف .  
المادة ٣٥ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦) ... .. ٣٤٢٥١ ١٢٣٦

راجع أيضا : حكم .

(القاعدة رقم ٢٢٧ بالصيغة رقم ١١٠٨ ع ٣)

وسبق إصرار .

(القاعدة رقم ٢١١ بالصيغة رقم ١٠٣١ ع ٣)

## ضرب أحدث عاهة

راجع : ضرب "أحدث عاهة"

## ضرب أفضى إلى موت

راجع : ضرب "أفضى إلى موت"

الصفحة	القاعدة	ضرر
		١ - تقدير توافر الخطأ ورابطة السببية بينه وبين الضرر . تستقل به محكمة الموضوع . ( الطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/١٩ ) .. .. ١٤٧٤ ٣٤١
		٢ - عدم بيان الحكم عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض . لا تثريب . مادام ما أورده يتضمن الإحاطة بأركان المسؤولية التقصيرية . ( الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢ ) .. .. ٢٤٩٧ ٤٧١ ( والطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٠/٢١ ) .. .. ٣٤١٨٠ ٨٦٩
		٣ - المطالبة بتعويض مؤقت لتصاعد الضرر . الحكم بالتعويض كاملاً رغم عدم استقرار عنصر الضرر بما لا ييسر معه تحديد مقدار التعويض . خطأ . ( الطعن رقم ١٠٦٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٦ ) .. .. ٣٤٢٢٤ ١٠٩٣
		٤ - لا يشترط في الحكم بالتضامن على المسؤولين عن التعويض وقوع خطأ واحد منهم . يكفي وقوع خطأ من كل منهم ولو كان غير الذي وقع من زملائه متى كانت أخطاؤهم مجتمعة قد سببت للمضرور ضرراً واحداً ولو كانت مختلفة أو لم تقع في وقت واحد . تلاقى خطأ السارق مع خطأ المخفي للمسروق في النتيجة بحرمان المضرور من ماله . الحكم على المخفي بالتعويض بالتضامن مع السارق . صحيح . ( الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٩ ) .. .. ٣٤٢٤٠ ١١٧٦



الصفحة القاعدة

## ( ط )

طافيا . طب . طعن .

## طافيا

القانون ٣٤٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن مشروب الطافيا . ألغى  
صناعتها ولم ينص في بيان العقوبة على أداء رسم أو تعويض عنها .  
مذكرته الإيضاحية في هذا الشأن . الإدعاء مدنيا المترتب  
على التعامل في مشروب الطافيا يكون على غير أساس

(الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٨) ... ٢٤٩٩ ٤٨٢

## طب

١ - إباحة عمل الطبيب . شرطها مطابقة ما يجريه للأصول  
العلمية المقررة . التفريط في اتباع هذه الأصول أو مخالفتها  
يوفر المسؤولية الجنائية . مثال في إجراء جراحة في العينين معا في  
وقت واحد انتهت بفقد الإبصار .

(الطعن رقم ١٥٦٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١١) ... ١٤٤٠ ١٨٠

٢ - جريمة إقامة جهاز أشعة قبل الحصول على ترخيص  
بذلك . تمامها بمجرد وقوع الفعل المكون للجريمة - وهو إقامة  
الجهاز - دون استلزام توافر قصد خاص .

(الطعن رقم ٣٨٥ و ٤٣٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٤) ... ٢٤١٤٦ ٧٠٦

٣ - جريمة استعمال الاشعاعات المؤينة قبل الحصول  
على ترخيص . تحدث الحكم استقلالا عن قصد الاستعمال  
غير لازم .

(الطعن رقم ٣٨٥ و ٤٣٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٤) ... ٢٤١٤٦ ٧٠٦

## طعن

ميعاده :

١ — الميعاد المحدد للتقرير بالطعن بالنقض وإيداع الأسباب .  
لا يضاف إليه ميعاد مسافة . أساس ذلك .  
ميعاد المسافة . عدم منحه إلا حيث يوجب القانون حصول  
إعلان يبدأ من تاريخه سريان ميعاد الطعن .  
قانون المرافعات . متى يرجع إليه ؟

( الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٦/٤/١٩٧٣ ) ... .. ٥٢٣ ٢٤١٠٨

٢ — تقدير كفاية عذر المستأنف في عدم التقرير به في الميعاد .  
من حق قاضي الموضوع بغير معقب . ما لم تكن حلة رفض العذر  
غير سائغة . مثال لتسبيب سائغ .

( الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩/١١/١٩٧٣ ) ... .. ١٠١٩ ٣٤٢١٢

الصفة في الطعن والمصلحة فيه :

١ — تميز النيابة العامة بمركز قانوني خاص يجيز لها الطعن  
في الأحكام . ولو كانت المصلحة للمحكوم عليه .

مصلحة المجتمع تقتضي صحة الإجراءات في كل مراحل  
الدعوى . وابتناء الأحكام على تطبيق قانوني صحيح خال  
من أسباب الخطأ والبطلان . مثال .

( الطعن رقم ١١٨٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١/١/١٩٧٣ ) ... .. ٢٣ ١٤٦  
( الطعن رقم ١٢٢٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٣١/٢/١٩٧٣ لم ينشر )

٢ — حق النيابة العامة في الطعن ولو لم يكن لها كسلطة اتهام  
مصلحة خاصة فيه . ما دام لا ينبني على طعنها . في حالة عدم  
استئنافها حكم محكمة أول درجة . تسوي لمركز المتهم .

( الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٩/١/١٩٧٣ ) ... .. ١٠٨ ١٤٢٦

الصفحة	القاعدة	
		٣ — الطعن في الأحكام لا يجوز إلا من المحكوم عليهم دون غيرهم . تقرير والد المحكوم عليه بالطعن بالاستئناف بصفة أنه المحكوم عليه . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به من غير ذي صفة . صحيح في القانون . المادة ٢١١ مرافعات .
١٦٧	١٤٣٦	( الطعن رقم ١٤٧١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١١ ) ... ..
		٤ — النعى على الحكم بالبطلان في الإجراءات لخلو الأوراق من طلب رفع الدعوى إعمالا لأحكام قانون الجمارك . لا أساس له . ما دام الحكم قد قضى بالإدانة عن تهمة الجلب وحدها وأغفل الفصل في تهمة التهريب الجمركي . عدم جواز الطعن فيما لم تفصل فيه محكمة الموضوع .
١٩٢	١٤٤١	( الطعن رقم ١٥٠٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٢ ) ... ..
		٥ — النعى على الحكم عدم استظهاره ظرف الطريق العام . لا مصلحة فيه . ما دامت الواقعة حسبا أثبتها الحكم . توفر في حق الطاعن . بغير توافر هذا الظرف . جنائية السرقة بإكراه الذي ترك أثر جروح المقرر لها العقوبة ذاتها .
٥١٠	٢٤١٠٦	( الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٩ ) ... ..
		٦ — لا جدوى مما يشير الطاعن من أن الحكم المطعون فيه دانه بجريمة الشروع في سرقة ورقة من أوراق المرافعات القضائية على حين أن الشروع في هذه الجريمة غير معاقب عليه . ما دام ما أورده الحكم بيانا لواقعة الدعوى تتوافر به الجريمة التامة . قامدة ألا يضار الطاعن بطعنه . تعلقها بحقه في حدود العقوبة المحكوم بها عليه وحدها .
٧٨٥	٢٤١٦٤	( الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٥ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		الحكم في الطعن :
		عدم جواز إضارة الطاعن بطاعنه . بجانب الحكم ذلك . خطأ في تطبيق القانون يوجب نقضه جزئيا . وتصحيحه بمعاينة الطاعن بالعقوبة الواردة في الحكم المطعون عليه . المادة ٤٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
١١٣٦	٣٤٢٣٣	( الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٤ ) .. ..
		ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام :
		الطعن في حكم محكمة أول درجة أمام النقض . غير جائز .
١٠١٣	٣٤٢١١	( الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/١٩ ) .. ..
		راجع أيضا : إجراءات المحاكمة .
		( القاعدة رقم ٢٢١ بالصحيفة رقم ١٠٧٦ ع ٣ )
		وأمر بالالوجه .
		( القاعدة رقم ٢٢٢ بالصحيفة رقم ١٠٨٥ ع ٣ )
		وتزوير .
		( القاعدة رقم ٢٤٤ بالصحيفة رقم ١٢٠١ ع ٣ )
( ظ )		
ظروف مخففة . ظروف مشددة		
ظروف مخففة		
		١ — تقدير العقوبة . من إطلاقات محكمة الموضوع .
		إعمال المحكمة حكم المادة ١٧ عقوبات . دون الإشارة إليها .
		لا يعيب الحكم ما دامت العقوبة التي أوقعتها تدخل في الحدود المقررة قانونا . مثال .
٢٣١	١٤٥١	( الطعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٩ ) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		٢ — المادة ٢٧ عقوبات . مساوتها بين الجريمة التامة والشروع . في وجوب الحكم بالعزل مدة لا تنقص عن مدة الحبس المقض بها .
		إدانة المتهم بجريمة الشروع في الاستيلاء بغير حق على مال للدولة . معاملته بالرأفة ومعاقبته بالحبس . دون العزل . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقضه وتصحيحه .
٦٧٨	٢٤١٤١	(الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨) ... ..
		راجع أيضا : عقوبة " الظروف المخففة " .
		( القاعدة رقم ٥١ بالصحيفة رقم ٢٣١ ع ١ )
		وغش .
		( القاعدة رقم ١٣ بالصحيفة رقم ٥٠٠ ع ١ )
		<b>ظروف مشددة</b>
		١ — تنبيه المتهم إلى تعديل التهمة بإضافة الظروف المشددة . لا يتطلب القانون له شكلا خاصا . يستوى أن يكون التنبيه صريحا أو ضمنيا أو باتخاذ إجراء يتم عنه في مواجهة الدفاع .
		المادة ٣/٣٠٨ إجراءات . مثال لتنبيه كاف لظرف مشدد في جريمة إحراز سلاح .
٣١٥	١٤٦٨	(الطعن رقم ٦٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١١) ... ..
		٢ — المادة ٥٥٠ إجراءات المعدلة بالقانون ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ مضمونها رد الاعتبار بقوة القانون للمحكوم عليه بعقوبة جنائية . المادة ٥٥٢ إجراءات ترتيبها لآثار رد الاعتبار . المدة المحددة لزوال أثر الحكم ورد الاعتبار عنه . انقطاعها بصدور حكم لاحق لا بمجرد الاتهام . قضاء الحكم المطعون فيه بتوافر الظرف المشدد المستمد من وجود سابقة للطاعن إنقضى

الصفحة	القاعدة	
		على انتهاء تنفيذها حتى صدور هذا الحكم أكثر من إثنتي عشرة سنة . خطأ في تطبيق القانون .
٣١٥	١٤٦٨	( الطعن رقم ٦٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥ ) .. .. .
		٣ — قصور الحكم في استظهار ظرف الترسد . لا مصلحة للطاعن في النعي به . ما دامت العقوبة الواقعة تدخل في الحدود المقررة لجناية القتل العمد مجردة من أي ظرف مشدد .
٣٧٣	١٤٨٠	( الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/١١ ) .. .. .
		٤ — النعي على الحكم عدم استظهاره ظرف الطريق العام . لا مصلحة فيه . ما دامت الواقعة حسبا أثبتتها المحكمة . توفر في حق الطاعن . بغير توافر هذا الظرف . جناية السرقة بأكراه الذي ترك اثر جروح المقرر لها العقوبة ذاتها .
٥١٠	٢٤١٠٦	( الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٩ ) .. .. .
		٥ — العلم في جريمة الإخفاء للأشياء المسروقة أو المتحصلة من جريمة . بالظروف المشددة . مسألة نفسية . لمحكمة الموضوع تبينها من أقوال الشهود والاعترافات وظروف الواقعة وملايساتها .
١١٧٦	٣٤٢٤٠	( الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٩ ) .. .. .
		٦ — المادة ٣١٠ إجراءات . ما أوجبه من بيانات في كل حكم بالإدانة . عدم بيان مكان وقوع جريمة السرقة بياناً كافياً . أثره في تحديد العقوبة وحدها الأدنى طبقاً للفقرة ثانياً من المادة ٣١٦ . كرا ثا لثا عقوبات . قصور يعجز محكمة النقض عن مراقبة التطبيق السليم للقانون .
١٢٥٥	٣٤٢٥٥	( الطعن رقم ١١١١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٣ ) .. .. .

الصفحة

العدد

## (ع)

عاهة مستديمة . عربات نقل . عزل .  
عقد توريد . عقوبة . علاقة سببية . علامات  
تجارية . علانية . عمل . عود

## عاهة مستديمة

راجع : ضرب .

(القاعدتان رقما ٢١٠ و ٢٣٥ بالصحيفتين رقمي ١٠١٠ ،  
و ١١٥٠ (٣ع) .

## عربات نقل

جرمنا ممارسة حرفة عربجي بدون رخصة وعدم قيد البيانات  
المقررة عن عربات النقل والصندوق لا ارتباط بينهما وبين  
جرمنا التسبب بغير عمد في حصول حادث لإحدى وسائل  
النقل البرية والتسبب خطأ في إصابة شخص . إعمال حكم  
المادة ٣٢/٢ عقوبات خطأ في تطبيق القانون يستوجب النقض  
والتصحيح .

(الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٤٣ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٢) ... .. ١١١٧ ٣ع ٢٢٩

## عزل

المادة ٢٧ عقوبات . مساواتها بين الجريمة التامة والشروع .  
في وجوب الحكم بالعزل مدة لا تنقص عن مدة الحبس  
المقضى بها .

الصفحة	القاعدة	
		إدانة المتهم بجريمة الشروع في الاستيلاء بغير حق على مال للدولة . معاملته بالرأفة ومعاقبته بالحبس . دون العزل . خطأ في تطبيق القانون . وجوب تقضيه وتصحيحه . ( الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨ ) .. .. ٦٧٨ ٢٤١٤١
		<b>عقد توريد</b>
		١ — جنابة الغش في عقد التوريد المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكرر عقوبات . جريمة عمدية . قيامها مشروط بتوفر القصد الجنائي باتجاه إوادة المتعاقد إلى الإخلال بالعقد أو الغش في تنفيذه . مع علمه بذلك . ( الطعن رقم ١٢٩٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٨ ) .. .. ٦١ ١٤١٥
		٢ — خلو المادة ١١٦ مكرر عقوبات من النص على قرينة افتراض العلم بالغش إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة . ( الطعن رقم ١٢٩٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٨ ) .. .. ٦١ ١٤١٥
		٣ — نفي الحكم اتجاه إرادة المتهم إلى الغش في عقد التوريد مع علمه بذلك . وإدانته . في الوقت ذاته . بجريمة بيع لبن مغشوش مع علمه بالغش أخذاً بالقرينة المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . لا تناقض . ( الطعن رقم ١٢٩٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٨ ) .. .. ٦١ ١٤١٥
		<b>عقوبة</b>
		<b>أنواع العقوبات :</b>
		” العقوبة التبعية والتكميلية “ .
		١ — القضاء بالإدانة في أي من جرائم القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ . يستتبع وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة . المادة ١٥ من هذا القانون .



الصفحة	القاعدة	
		إغفال الحكم تحديد مبدأ المراقبة ومدتها . وجوب تقضيه جزئيا وتصحيحه عملا بالمادة ٢/٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٥٤	١٤١٤	( الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٨ ) ... .. ٢ - رخصة مصلحة الميكانيكا والكهرباء عن إقامة آلتين يحركهما الغاز لا تغني صاحب المحل عن وجوب الحصول على الترخيص بإدارة المحل . المادة ١/٢ من القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ بشأن المحال الصناعية والتجارية . قضاء الحكم بإلغاء عقوبتي الغلق إستنادا إلى ترخيص مصلحة الميكانيكا والكهرباء . خطأ في الإسناد يوجب النقض والإحالة .
٨١	١٤١٩	( الطعن رقم ١٣٢٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢١ ) ... .. ٣ - المادة ١٢٢ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . إيجابها للقضاء . إلى جانب الحبس والغرامة . بتعويض يعادل مثل الضرائب الجمركية المستحقة . أو بتعويض يعادل مثل قيمة البضائع أو قيمة الضرائب الجمركية أيهما أكثر إذا كانت البضائع موضوع الجريمة من الأصناف الممنوعة .
٣٢٤	١٤٧٠	( الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/١٢ ) ... .. ٤ - عقوبة سداد ضعف رسوم الترخيص المنصوص عليها في المادة ٢/١٦ من القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني عقوبة نوعية . المادة ٦ من القانون تركزت لمجلس المحافظة تحديد الرسم المستحق عن منح الترخيص بما لا يجاوز مائة جنيه . الحكم بالزام المتهم بقيمة هذا الرسم مضاعفا . حكم بعقوبة مقدرة في القانون .
٣٩٣	١٤٨٣	( الطعن رقم ٩٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٥ - المادة ٢٧ عقوبات . مساواتها بين الجريمة التامة والشروع . في وجوب الحكم بالعزل مدة لا تنقص عن مدة الحبس المقررة بها .
		إدانة المتهم بجريمة الشروع في الاستيلاء بغير حق على مال للدولة . معاملته بالرفقة ومعاقبته بالحبس . دون العزل . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقضه وتصحيحه .
٦٧٨	٢٤١٤١	(الطن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨) ... ..
		٦ - وجوب الحكم بمصادرة المواد موضوع جريمة تهريب التبغ أو بمثل قيمتها إن لم تضبط . المادة ٣ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ .
١٠٣٦	٣٤٢١٥	(الطن رقم ٦٩٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٠) ... ..
		٧ - مصادرة المواد الغذائية المغشوشة . عقوبة تكميلية وجوبية . القضاء بها في جميع الأحوال متى كانت المواد سبق ضبطها على ذمة الفصل في الدعوى .
١٢٤٢	٣٤٢٥٢	(الطن رقم ١٠٦٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١١) ... ..
		راجع أيضا : عقوبة "تطبيقها" . (القاعدة رقم ٧٠ بالصحيفة رقم ٣٢٤ ع ١)
		وغش . (القاعدة رقم ١٣ بالصحيفة رقم ١٤٥١ ع ١)
		العقوبة المختلطة :
		١ - حيازة الدخان المسعوق والمخلوط لصناعة العطوس على خلاف ما يسمح به القانون تعتبر تهريبا . المادة ٣ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . التعويضات المشار إليها في القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم هي عقوبة تنطوي على عنصر التعويض .

الصفحة	القاعدة	
		لا يجوز الحكم بها إلا من محكمة جنائية تقضى به من تلقاء نفسها بلا ضرورة لدخول الخزانة في الدعوى ودون التوقف على تحقق وقوع ضرر عليها .
		قضاء الحكم بالتعويض لمصلحة الجمارك بغير تدخل منها في الدعوى صحيح في القانون .
٤٠	١٤١٠	(اللمن رقم ١١٩٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٧ )
٣٢٤	١٤٧٠	(اللمن رقم ١٥١١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/١٢ )
		٢ — التعويض المنصوص عليه في المادة ٣ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . طبيعته . عقوبة تكميلية تنطوى على عنصر التعويض . عدم جواز الحكم به إلا من محكمة جنائية ومن تلقاء نفسها على المسئولين عن ارتكاب الجريمة دون سواهم . عدم امتداده إلى وراثتهم ولا إلى المسئولين عن الحقوق المدنية . وفاة المحكوم عليه بالتعويض أثناء نظر الدعوى يستتبع حتما الحكم بانقضائها إعمالا لنص المادة ١٤ إجراءات .
٧٨١	٢٤١٦٣	(اللمن رقم ١٠٨٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٥ )
		٣ — التعويض المنصوص عليه في المادة ٢١ من القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ . طبيعته . عقوبة تكميلية تنطوى على عنصر التعويض . عدم جواز الحكم فيه إلا من محكمة جنائية . الحكم به حتى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها على الجناة دون سواهم . عدم امتداده إلى وراثتهم ولا إلى المسئولين عن الحقوق المدنية . الادعاء مدنيا قبل الوارث أو المسئول عن الحقوق المدنية . غير مقبول .
٨٠٨	٣٤١٦٨	(اللمن رقم ٨٠٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٠/١ )
		٤ — التعويض الذي تطالب به الجمارك عقوبة تكميلية تنطوى على عنصر التعويض وتلازم الحبس أو الغرامة التي

الصفحة	القاعدة	
٩٨٤	٢٤٢٠٥	لا يحكم بها إلا من محكمة جنائية تقضى به من تلقاء نفسها على المسؤولين عن ارتكاب الجريمة دون سواهم . لا يمتد إلى الورثة أو المسؤولين عن الحقوق المدنية . (الظن رقم ٦٧١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٣/١١/١٩٧٣) ... ..
		تطبيق العقوبة :
٢٥٠	١٤٥٥	١ — الحد الأدنى لعقوبة الحبس في جريمة القتل الخطأ ستة أشهر . الفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ عقوبات . التزول عن هذا الحد خطأ في تطبيق القانون . (الظن رقم ١٦١٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٥/٢/١٩٧٣) ... ..
		٢ — دخول العقوبة المقررة بها لجناية إحراز سلاح مع قيام الظرف المشدد في العقوبة المقررة لجناية إحراز السلاح مجردة عن هذا الظرف . لا يغير من خطأ الحكم في تطبيق القانون مادامت المحكمة مع استعمال الرأفة بالمادة ١٧ عقوبات قد التزمت الحد الأدنى لعقوبة جنائية إحراز السلاح مع الظرف المشدد الذي طبقته خطأ . حلة ذلك في احتمال نزولها بالعقوبة مما حكمت به لولا هذا القيد القانوني .
٣١٥	١٤٦٨	(الظن رقم ٦٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١١/٣/١٩٧٣) ... ..
		٣ — المادة ٥٣ عقوبات المضافة بالقانون ٥٩ سنة ١٩٧٠ . وجوب العناية ببحث حالة العود المنطبق عليها مادامت سوابق المتهم تثير الشبهة في قيامها .
٣٢٨	١٤٧١	(الظن رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٧٣) ... ..
		٤ — المواد ١ و ٢ و ٥ و ٧ من القانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ بتنظيم هدم المباني والمادتان ١ و ١٦ من القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ بتنظيم المباني مقتضاها حظر هدم المباني الآيلة للسقوط



الصفحة	القاعدة	
		إلا بعد الحصول على تصريح من لجنة تنظيم أعمال هدم المباني وصدور ترخيص من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم . وجوب توقيع العقوبات المنصوص عليها في قانون تنظيم المباني إذا قام مقتضاها إلى جانب العقوبة المنصوص عليها في قانون تنظيم هدم المباني .
٣٩٣	١٤٨٢	(الطن رقم ٩٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥) ... ..
		٥ — تقدير العقوبة من إطلاقات محكمة الموضوع . دون التزام عليها ببيان أسباب ما انتهت إليه في شأنها . شرط ذلك : إلمام المحكمة بظروف الدعوى والمراحل التي سلكتها وما تم فيها من إجراءات إلماما صحيحا .
٥٢٥	٢٤١٠٩	(الطن رقم ١٩٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٦) ... ..
١١٣٩	٢٤٢٣٤	(والطن رقم ٦٥٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٤) ... ..
		٦ — جريمة إدارة محل عام سبق غلقه جريمة مستمرة استمرارا متتابعا متجددا . محاكمة الجاني عن جريمة مستمرة تشمل الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها . على المحكمة الاستئنافية ضم الدعاوى المقامة على المحكوم عليه لإدارته محل واحد على الرغم من سبق غلقه وأن تصدر فيها حكما واحدا ما دام لم يصدر فيها حكم بات . مخالفتها ذلك . خطأ في تطبيق القانون يستوجب النقض الجزئي والتصحيح بضم القضايا وجعل الغرامة عنها جميعا بالإضافة لعقوبة الغلق المقضى بها .
٦٠٧	٢٤١٢٣	(الطن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٦) ... ..
		٧ — عدم صدور القرار الجمهوري الخاص بإنشاء مؤسسات للعمل وتنظيمها وكيفية المعاملة فيها . المنصوص عليه في المادة ٥٢ عقوبات المضافة بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٧٠ . أثره :

الصفحة	القاعدة	
		إستحالة تنفيذ حكم هذه المادة والمادة ٥٣ المضافة بالقانون ذاته . الخاصة بتحديد من يودع من المحكوم عليهم بهذه المؤسسات . ووجوب إعمال أحكام المادة ٥١ عقوبات . إلى أن يصدر القرار الجمهوري .
٦٦٨	٢٤١٣٨	(الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨) ... ..
		٨ — العقوبة المقررة بالفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر هي الأشغال الشاقة المؤبدة . يتعين لتوقيعها إذا كان الجاني من الأشخاص المذكورين بالفقرة "ج" من المادة السابعة من القانون سالف الذكر أن يكون قد حكم عليه نهائيا في جريمة من الجرائم الواردة بهذه الفقرة . لا يلزم أن تكون العقوبة قد نفذت فعلا . مجانية الحكم هذا النظر . مخالفة للقانون .
٨٧٩	٣٤١٨٢	(الطعن رقم ٦٨٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٠/٢٢) ... ..
		٩ — على المحكمة تحييص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقا صحيحا . على المحكمة إعمال الأثر القانوني المترتب على سبق الحكم على المتهم بالأحكام الواردة بصحيفة حالته الجنائية المرفقة بالمفردات والتي كانت تحت بصرها وإلا كان حكمها خاطئا . مثال في جريمة إحراز سلاح .
٨٧٩	٣٤١٨٢	(الطعن رقم ٦٨٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٠/٢٢) ... ..
		١٠ — قرار وزير التكوين رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٢ بتنظيم تعبئة وتجارة الشاي والبن . المادة ٦ منه حظرها خلط الشاي والبن بقصد الاتجار أو الشروع في ذلك . حظرها كذلك حيازة الشاي أو البن المخلوط بقصد الاتجار أو بيعه أو عرضه للبيع . المادة ٩ من القرار . تحديدها للعقوبة .
٩٠٤	٣٤١٨٦	(الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٤) ... ..

الصفحة	القاعدة	
٩٥٨	١٩٩ خ ٣	<p>١١ - الجزاء الجنائي المنصوص عليه في المادة ٢/٢٨ و ٣  مكرر من قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل .  هو تدبير وقائي رتبته القانون لفئة خاصة من الجناة . ليس  من العقوبات السالبة أو المقيدة للحرية المنصوص عليها في القانون .  ( الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٢ ) -- --</p>
٩٦٧	٢٠٢ ع ٣	<p>١٢ - عدم تقييد محكمة الموضوع بالوصف الذي ترفع به  الدعوى . عليها تبين حقيقة الواقعة الجنائية .  إدانة الطاعن بصفته صاحب . مصنع تصرف في سلعة .  حرفت له من إحدى شركات القطاع العام لغير الغرض أو يغير  الكيفية المنصرفة من أجله عملاً بالقرار ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ .  الغير منطبق عليها . خطأ حجب المحكمة عن بحث مدى انطباق  القرار ٧٠ لسنة ١٩٦٧ على الواقعة المادية ذاتها . وجوب  النقض والإزالة ما دامت العقوبة المقررة المقضى بها أشد من تلك المقررة  بالقرار الأخير .  ( الطعن رقم ٧٤٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٢ ) -- --</p>
١٠٢٣	٢١٣ ع ٣	<p>١٣ - على المراقب التواجد في مسكنه عند غروب الشمس  و ألا يبرحه قبل شروقها .  إدانة الحكم الطاعن بخالفة شروط المراقبة استناداً إلى مشاهدة  الضابط إياه يسير في الطريق بعد غروب الشمس أثناء مدة  بوضعه تحت المراقبة . صحيح .  ( الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٢٠ ) -- --</p>
		<p>عقوبة الجرائم المرتبطة :</p> <p>١ - جريمة القذف . عقوبتها الحبس مدة لا تتجاوز سنتين  والغرامة التي لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تتجاوز مائتي جنيهاً .  أو إحداها . المادة ٣٠٣ عقوبات .</p>

الصفحة	القاعدة	
		إدانة المتهم بجريمتي السب والقذف . وجوب توقيع عقوبة الجريمة الأخيرة باعتبارها الأشد عملاً بالمادة ٣٢ عقوبات . القضاء ابتدائياً بتفريم المتهم عشرين جنيتها عن الجريمتين . أخذ الحكم الاستثنائي بأسباب حكم أول درجة ونزوله بالغرامة إلى جنينين . خطأ في تطبيق القانون يوجب تصحيحه بتأييد الحكم المستأنف .
٩٦	١٤١	(الطعن رقم ١١٧٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١) .. .. ٢ - عقوبة جريمة إحراز سلاح ناري غير مششخن بغير ترخيص هي السجن والغرامة التي لا تتجاوز خمسمائة جنيه فضلاً عن وجوب الحكم بمصادرة السلاح والذخيرة المضبوطين . المادتان ٢٦ و ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل . إدانة المتهم بجرائم إحداث جرح عمدا وإحراز سلاح وذخيرة . إغفال الحكم عند توقيعه عقوبة جريمة إحراز السلاح . باعتبارها الأشد عملاً بالمادة ٣٢/٢ عقوبات . القضاء بالغرامة والمصادرة مخالف للقانون . وجوب نقضه وتصحيحه .
٩٢٠	١٤٢٨	(الطعن رقم ١٤٥٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٥) .. .. ٣ - مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات ؟ تقدير توافر الارتباط . موضوعي . مثال لتسبب سائق في جرائم إحداث جرح عمدا وإحراز سلاح وذخيرة .
٩٢٠	١٤٢٨	(الطعن رقم ١٤٥٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٥) .. .. ٤ - العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة . جها العقوبة الأصلية المقررة لماعدائها من جرائم . عدم امتداد الحب إلى العقوبات التكميلية التي تحمل فكرة رد الشيء إلى أصله أو التعويض المدني للخرانة . أو إذا كانت طبيعية وقائية . وجوب توقيعها دائماً مع عقوبة الجريمة الأشد .



الصفحة	القاعدة	
		إدانة المتهم بجريمتي الجلب والشروع في التهريب الجمركي وتوقيع العقوبة المقررة للجريمة الأولى عملاً بالمادة ٣٢ عقوبات . وجوب القضاء بالتعويض المنصوص عليه في المادة ١٢٢ من قانون الجمارك . إشغال ذلك . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقض الحكم وتصحيحه .
٣٢٥	١٤٧٠	( الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/١٢ ) .. ..
		٥ — توافر عدم القابلية للتجزئة بين الجرائم لوحدة المشروع الجنائي . بالإضافة إلى وحدة الغاية . يوجب إعمال المادة ٣٢ عقوبات .
٤٢٢	١٤٨٨	( الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦ ) .. ..
		٦ — تحديد عقوبة الجريمة الأشد . يكون بتقدير القانون لها لا حسبما يقدره القاضي .
٤٢٢	١٤٨٨	( الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦ ) .. ..
		٧ — إدانة المتهم بجريمة التعدي على أحد الموظفين القائمين على تنفيذ قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . باعتبارها الجريمة الأشد عملاً بالمادة ٣٢ عقوبات . معاقبة المتهم بالحبس إعمالاً للمادة ١٧ عقوبات . مع إغفال توقيع عقوبة الغرامة المقررة لهذه الجريمة . خطأ يوجب النقض والتصحيح .
		حق محكمة النقض في وقف تنفيذ العقوبة في حالة التصحيح .
		مثال لوقف تنفيذ عقوبة الغرامة .
٤٢٠	١٤٨٨	( الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦ ) .. ..
		٨ — عقوبة جريمة إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص هي الحبس وجوباً . الفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ عقوبات . عقوبة قيادة سيارة بحالة تعرض الأشخاص والأموال للخطر . الغرامة التي تقل

عن ١٥ قرشا ولا تزيد على مائة قرش والحبس مدة لا تزيد على أسبوع أو إحدى هاتين العقوبتين . المادة ٨٨ من القانون ٤٤٩ سنة ١٩٥٥ بشأن المرور .

إعمال المادة ١/٣٢ عقوبات القضاء بعقوبة واحدة عن الجريمةين يقتضى الحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما . إكتفاء الحكم الاستثنائي بتغريم المتهم عشرين جنيتها . خطأ فى تطبيق القانون . وجوب نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه على ما قضى به الحكم المستأنف من حبس المتهم شهرا طالما أنه هو المستأنف وحده .

(الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٧٢) ... ١٢٩ ع ٢٢٨

٩ — مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات ؟

تقدير الارتباط بين الجرائم . موضوعي . إلا أن الخطأ فيه يعد من الأخطاء القانونية التي تقتضى تدخل محكمة النقض لإزالة حكم القانون على وجهه الصحيح .

تحقق معنى الارتباط بين جريمتي إقامة جهاز أشعة واستعمال الإشعاعات المؤينة قبل الحصول على ترخيص بذلك . بجانب الحكم المطعون فيه هذا النظر خطأ فى تطبيق القانون يجوز لمحكمة النقض نقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها .

(الصدان رقم ٣٨٥ و ٤٣٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٤/٦/١٩٧٢) ... ١٤٦ ع ٢٧٠

١٠ — إدانة الطاعن بجرائم البلاغ الكاذب والاشتراك فى تزوير ورقة عرقية واستعمالها مع علمه بذلك وتطبيق المادة ٢,٣٢ عقوبات فى حقه ، ومعاقبته بالعقوبة الأشد المقررة لأى من الجريمةين الأخيرتين . لامصلحة له فى النعى على الحكم بالنسبة لجريمة البلاغ الكاذب مادام أنه أوقع عليه عقوبة

الصفحة	المادة	
		واحدة عن الجرائم الثلاث مما يدخل في حدر العقوبة المقررة لكل من الجريعتين الآخريتين .
٨١٣	٣٤١٧٩	(الطعن رقم ٦٧٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٠/٢١) .. ..
		١١ — لا جدوى للطاعن من النعي على الحكم بإدانته بجريمة التحريض على الدعارة . ما دام الحكم قد دانه كذلك بجريمتي تحريض الاناث على المغادرة للاشتغال بالدعارة والشروع فيها وأوقع عليه عقوبة أشد تلك الجرائم التي تدخل في نطاقها عقوبة التحريض على الدعارة .
٩٧٢	٣٤٢٠٢	(الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/١٣) .. ..
		١٢ — مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات . تقدير توافره موضوعي .
		توقيع الحكم عقوبة مستقلة عن كل من جريمتي مخالفة شروط المراقبة وإحراز المواد المخدرة لتخلف شروط المادة ٢/٣٢ بينهما . سائق .
١٠٢٣	٣٤٢١٣	(الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٢٠) .. ..
		١٣ — لا مصلحة في النعي على الحكم في واقعة تسهيل الدعارة طالما أنه دان الطاعنة عن تهمتي تسهيل الدعارة والاعتياد حل ممارستها وأوقع عقوبة واحدة عن التهمين تدخل في حدود عقوبة الاعتياد على الدعارة .
١٠٥٣	٣٤٢١٩	(الطعن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥) .. ..
		١٤ — جريمة التسبب بغير عمد في حصول حادث لإحدى وسائل النقل البرية طبقاً للمادة ١٦٩ عقوبات عقوبتها الحبس جريمة الإصابة الخطأ طبقاً للمادة ١/٢٤٤ عقوبات عقوبتها الحبس مدة لا تزيد عن سنة والغرامة التي لا تتجاوز خمسين جنيتها لأولى هاتين العقوبتين .

الصفحة	المادة	
		قيام الارتباط بين الجريمتين إعمالاً للفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات مقتضاه الحكم بالعقوبة المقررة للجريمة الأولى .
١١١٧	٣٤٢٢٩	(الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٤٣ — جلسة ١٩٧٣/١٢/٢) .. ..
		١٥ — انتظام جريمتي الضرب المفضي إلى الموت والضرب البسيط في خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض . انطباق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات . وجوب الحكم بعقوبة الجريمة الأشد وحدها .
		قضاء الحكم بعقوبة مستقلة عن كل من الجريمتين وجوب نقض الحكم جزئياً وتصحيحه بإلغاء العقوبة عن الجريمة الأخف . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
١٢٣٦	٣٤٢٥١	(الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦) ... ..
		الظروف المخففة :
		١ — المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ معدلة بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ . اعفاؤها التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية إذا أثبت عدم علمه بغش المواد موضوع الجريمة وأثبت مصدرها .
		القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ . تجريمه تداول الأغذية المغشوشة ومعاقبته المتهم . إذا كان حسن النية . بعقوبة المخالفة مع مصادرة المواد المشغوشة .
		تقديم المتهم إثر أخذ عينة المواد الغذائية المعروضة بمحله تأييداً لحسن نيته مستنداً يثبت شراءه كمية من هذه المواد قبل يوم واحد من تاريخ أخذ العينة التي تبين من تحليلها إنها مغشوشة . وجوب الحكم عليه بعقوبة المخالفة والمصادرة .
١٤١٣	...	(الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٨) ... ..



الصفحة	للقاعدة	
		٢ — تقدير العقوبة . من اطلاقات محكمة الموضوع . أعمال المحكمة حكم المادة ١٧ عقوبات . دون الإشارة إليها . لا يعيب الحكم ما دامت العقوبة التي أوقعتها تدخل في الحدود المقررة قانونا . مثال .
٢٣١	١٤٥١	(الطعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٩) ... .. <b>الظروف المشددة :</b> راجع : ظروف مشددة . (القواعد أرقام ٤٦ و ٦٨ و ٨٠ بالصحائف أرقام ٢١٣ ، ٣١٥ ، ٣٧٣) <b>العقوبة المبررة :</b> ١ — لا جدوى من الطعن بعدم توافر أركان جريمة النصب إذا كان الحكم قد أوقع على الطاعن عقوبة الحبس لمدة شهر عن جرمي النصب واقتضاء مقدم إيجار . حلة ذلك . العقوبة تدخل في حدود العقوبة المقررة للجريمة الأخيرة . المادتان ١٧ ، ٤٥ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .
٢١٤	١٤٤٦	(الطعن رقم ١٥٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٨) ... .. ٢ — قصور الحكم في استظهار ظرف التردد . لا مصلحة للطاعن في النعي به ما دامت العقوبة الموقعة تدخل في الحدود المقررة لجناية القتل العمد مجردة من أي ظرف مشدد .
٣٧٣	١٤٨٠	(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٥) ... .. ٣ — النعي على الحكم عدم استظهاره ظرف الطريق العام . لا مصلحة فيه . ما دامت الواقعة حسبا أثبتتها المحكمة توفر في حق الطاعن بغير توافر هذا الظرف . جنابة السرقة باكراه . ترك أثر خروج المقرر لها العقوبة ذاتها .
٥١٠	٢٤١٠٦	(الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٩) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٤ - إدانة الطاعن بتقاضيه خلو رجل . ومعاقبته عملاً بالمادتين ١٧ و ٤٥ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٥٩ . انتفاء مصلحته في النعي بأن الواقعة سابقة على سريان هذا القانون . وما دامت العقوبة المقضى بها داخلة في نطاق تلك المقررة للفعل ذاته بالمادة ٢/١٦ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . ( الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨ ) .. ..
٦٨٤	٢٤١٤٢	٥ - انتفاء الحدوى من النعي على الحكم مساءلته الطاعن بصفته فاعلاً أصلياً مع ضيره . ما دامت عقوبة الشريك هي بذاتها المقررة للفاعل الأصلي . ( الطعن رقم ٧٦٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٤ ) .. ..
٧١٥٠	٣٤٢٣٥	٦ - النعي على الحكم قصوره في التدليل على توافر ركن القوة في جريمة هتك العرض . لا مصلحة فيه ما دامت العقوبة المقضى بها مبررة في القانون حتى مع عدم توافره . ( الطعن رقم ٩٩٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠ ) ... ..
٧١٩١	٣٤٢٤٢	٧ - تسبب الحكم إدانته الطاعن بجريمة تهريب التبغ عملاً بالمواد الثلاث الأولى من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . لا يجدى . ما دامت العقوبة المقررة لها هي بذاتها المقررة لجريمة غش التبغ طبقاً لأحكام القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ والقرار الوزاري ٩١ لسنة ١٩٣٣ المنطبقة على الواقعة نفسها . ( الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠ ) .. ..
٧٢٠٨	٣٤٢٤٥	٨ - قصور الحكم في التدليل على جريمة التزوير - بفرض صحته - لا يوجب نقضه . ما دامت المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ عقوبات وقضت بمعاقبة الطاعن بالعقوبة الأشد المقررة لجريمة الاختلاس التي أثبتتها في حقه . ( الطعن رقم ١١٣٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٤ ) .. ..
٧٢٧٣	٣٤٢٥١	

الصفحة	القاعدة	
		٩ - النعي بأن الواقعة جنحة تعد على موظفين عموميين منطبقة على المادة ١٣٦ عقوبات دون جناية المادة ١٣٧ مكرراً منه لانتفاء القصد الخاص المتطلب فيها . لا يجدي مادام أن فعل التعدي قد نشأ منه جرح بعض الموظفين وأن العقوبة المقررة المقضى بها تدخل في نطاق تلك المقررة للجريمة الأخيرة بالمادة ١٣٧ عقوبات .
١٣١٠	٣٤٢٦٧	(الطن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٣١) .. .. "وقف تنفيذها" : حظر تطبيق أحكام المادة ٥٥ عقوبات على عقوبة الغرامة المقررة لجريمة إعرض مواد غذائية مغشوشة وضارة بصحة الإنسان للبيع وذلك إعمالاً لأحكام القانونين ٤٨ لسنة ١٩٤١ و ١٠ لسنة ١٩٦٦ . مجانية الحكم المطعون فيه هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون .
٧٥٥	٢٤١٥٧	(الطن رقم ٤١٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١٧) .. .. "الإعفاء منها" : الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لا يكون إلا بالنسبة للتهمة التي أسهم بإبلاغها أسهاماً إيجابياً ومنتجاً وجدياً في معاونة السلطات للتوصل إلى مهربي المخدرات والكشف عن الجرائم الخطيرة المنصوص عليها في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من ذلك القانون . كون التبليغ غير جدي وعقياً . لا إعفاء . وجوب استظهار الحكم سائر مقومات الإعفاء التي يتحقق بها حكم القانون وإلا كان معيباً بالقصور . مثال لتسبب معيب .
٦٩٠	٢١٤٤٣	(الطن رقم ٤١١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٣) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		علاقة سببية
		راجع : رابطة السببية .
		علامات تجارية
		راجع : حكم .
		( القاعدة رقم ٧٥ بالصحيفة رقم ١٤٣٤٦ ع ١ )
		علانية
		العلانية في حكم المادة ٢٧٨ عقوبات . مشاهدة الغير عمل الجاني فعلا . غير لازم . كفاية المشاهدة المحتملة . المكان العام بالمصادفة . متى تتحقق العلانية في الفعل الفاضح المخل بالحياء الذي يرتكب فيه .
٨٤٧	٣٤١٧٥	( الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٨ ) ... ..
		عمل
		راجع . تبديد .
		( القاعدة رقم ١٣٦ بالصحيفة رقم ٢٤٦٦١ ع ٢ )
		عود
		١ - المادة ٥٣ عقوبات المضافة بالقانون ٥٩ سنة ١٩٧٠ . وجوب العناية بمبحث حالة العود المنطبق عليها ما دامت سوابق المتهم تثير الشبهة في قيامها .
٣٢٨	١٤٧١	( الطعن رقم ١٣٨٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٨ ) ... ..
		٢ - مناط تطبيق المادة ٥١ عقوبات .
		توافر شروطها من الثابت بصحيفة الحالة الجنائية ، مع إثبات الواقعة المطروحة في حق المتهم يخرج الواقعة من اختصاص محكمة الجنح لأنها جنائية .
٤٦٠	٢٤٩٤	( الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١ ) ... ..



الصفحة	القاعدة
	<p>٣ — الطاعن لا يضار بطمعه .</p> <p>الفقرة الثالثة من المادة ١٧٤ إجراءات . الاستئناف المرفوع من غير النيابة العامة . وجوب القضاء فيه بتأييد الحكم أو تعديله لمصلحة رافع الاستئناف . استئناف المحكوم عليه وحده للحكم بالحبس في مرققة . قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم اختصاصها بحجة أن سوابقه تجعله عائدا في حكم المادتين ٤٩ و ٥١ ، عقوبات مخالف للقانون . وجوب النقض والإحالة لأن الخطأ حجب المحكمة عن نظر موضوع الاستئناف .</p> <p>( الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٨ ) ... .. ١٠١ غ ٤٩٠</p> <p>٤ — عدم صدور القرار الجمهوري الخاص بإنشاء مؤسسات العمل وتنظيمها وكيفية المعاملة فيها . النصصوص عليه في المادة ٥٢ عقوبات المضافة بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٧٠ . أثره . استحالة تنفيذ حكم هذه المادة والمادة ٥٣ المضافة بالقانون ذاته . الخاصة بتحديد من يودع من المحكوم عليهم بهذه المؤسسات . ووجوب إعمال أحكام المادة ٥١ عقوبات . إلى أن يصدر القرار الجمهوري .</p> <p>( الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨ ) ... .. ١٣٨ غ ٦٦٨</p>
	<p>( غ )</p> <p>غرامة . غرقة مشورة . غش . غش في تنفيذ العقود .</p>
	<p>غرامة</p> <p>راجع : عقوبة .</p> <p>( القواعد أرقام ١٠ و ٢٨ و ٨٣ و ٨٨ بالصفحات أرقام ٤٠ و ١٢٠ ، ١٢٢ ، ٢٩٢ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		غرفة مشورة
		<p>الأمر الصادر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية . من قاضي التحقيق أو النيابة العامة أو مستشار الإحالة بداءة . وجوب اشتماله على الأسباب التي بنى عليها .</p> <p>عدم اقتضاء القانون تسبيب الأمر الصادر من مستشار الإحالة أو من غرفة المشورة بتأييد القرار الصادر بأن لا وجه لإقامة الدعوى . إعتبار ما يورده أيهما من أسباب مكمل للأسباب الأمر المطعون فيه . وجوب النظر إلى أسبابهما معا كوحدة واحدة .</p> <p>( الطعن رقم ٨٠١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٢٦ ) ... ..</p>
١٠٧٩	٣٤٢٢٢	غش
		<p>١ — المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ معدلة بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ . إعفاؤها التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية إذا أثبت عدم علمه بغش المواد موضوع الجريمة وأثبت مصدرها .</p> <p>القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ . تجريم تداول الأغذية المغشوشة ومعاقبته المتهم . إذا كان حسن النية . بعقوبة المخالفة مع مصادرة المواد المغشوشة .</p> <p>تقديم المتهم إثر أخذ عينة المواد الغذائية المعروضة بمحله . تأييدا لحسن نيته . مستندا يثبت شراء كمية من هذه المواد قبل يوم واحد من تاريخ أخذ العينة التي تبين من تحليلها أنها مغشوشة . وجوب الحكم عليه بعقوبة المخالفة والمصادرة .</p> <p>( الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٨ ) ... ..</p>
٥٠	ع١٣	

		٢ — جناية الغش في عقد التوريد المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكرر عقوبات . جريمة عمدية . قيامها . مشروط بتوفر القصد الجنائي باتجاه إرادة المتعاقد إلى الإخلال بالعقد أو الغش في تنفيذه . مع علمه بذلك . (الطعن رقم ١٢٩٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٨) ... .. ١٤١٥ ٦١
		٣ — خلو المادة ١١٦ مكرر عقوبات من النص على قرينة افتراض العلم بالغش إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة . (الطعن رقم ١٢٩٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٨) ... .. ١٤١٥ ٦١
		٤ — وجوب ثبوت القصد الجنائي فعليا . لكونه من أركان الجريمة . المسؤولية الفرضية . لا يصح القول بها إلا بنص صريح . أو باستخلاص سائغ من استقراء النصوص وتفسيرها وفقا للأصول المقررة . (الطعن رقم ١٢٩٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٨) ... .. ١٤١٥ ٦١
		٥ — مثال لتسبيب سائغ في نفي القصد الجنائي في جريمة المادة ١١٦ مكرر عقوبات وإدانة المتهم طبقا للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أخذا بالمسؤولية الفرضية . معدلة وصف التهمة . (الطعن رقم ١٢٩٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٨) ... .. ١٤١٥ ٦١
		٦ — إيراد الحكم عبارة تنفي وجود دليل على توافر القصد الجنائي في جريمة المادة ١١٦ مكرر عقوبات . كفايته ما دامت الطاعنة لا تدعى تقديمها دليل معين يتوافر به هذا الركن . (الطعن رقم ١٢٩٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٨) ... .. ١٤١٥ ٦١

الصفحة	القائمة	
		٧ - نفى الحكم اتجاه إرادة المتهم إلى الغش في عقد التوريد مع علمه بذلك . وإدانته في الوقت ذاته . بجرمة بيع لبن مغشوش مع علمه بالغش أخذاً بالقرينة المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . لا تناقض .
٦١	١٤١٥	(الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٨) ... ..
		٨ - الغش كما عيّنته المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . تعريفه ؟ إثبات الحكم خلط المتهم زيت السيارات بزيت مكرر . وعرضه إياه للبيع . كفايته لإثبات توافر الغش المنصوص عليها في المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل . النعي بعدم صدور قرار وزاري بتحديد مواصفات الزيت . غير مجد . مادام الحكم قد أثبت تعمد المتهم تصليب المشتريين بتزييف حقيقة السلعة .
٣٤٦	١٤٧٥	(الطعن رقم ١٣٥١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/١٩) ... ..
		٩ - المادة ١١٦ مكرراً عقوبات المضافة بالقانون ١٣٠ لسنة ١٩٦٢ . تعاقب على الغش في تنفيذ العقود المبنية بها على سبيل الحصر . يدخل في حكم النص حسبما جاء بالمذكرة الإيضاحية الغش في عدد الأشياء الموردة أو في مقامها أو عيارها أو في ذاتية البضاعة الممنقة عليها أو في حقيقتها أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية أو ما تحتويه عن عناصر نافعة أو خصائص مميزة أو عناصر تدخل في تركيبها ، وعلى الجملة كل غش في إنجاز الأشغال أو في الأشياء الموردة بالخالف لأحكام العقد ، وكذلك كل تغيير في الشيء لم يجز به العرف أو أصول الصناعة .
٥٨٠	٣٤١١٩	(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		١٠ - الركن المادى لجريمة الغش فى التوريد لا يلزم لتوافره ضخامة الكمية موضوع الغش أو جسامته الضرر المترتب عليه . مثال فى توريد لحوم .
٥٨٠	٢٤١١٩	(الطن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) .. ..
		١١ - الغش لا يتطلب القانون لإثباته طريقا خاصا .
٥٨٠	٢٤١١٩	(الطن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) .. ..
		١٢ - حظر تطبيق أحكام المادة ٥٥ عقوبات على عقوبة الغرامة المقررة لجريمة عرض مواد غذائية مغشوشة وضارة بصحة الإنسان للبيع وذلك إعمالا لأحكام القانونين ٤٨ لسنة ١٩٤١ و ١٠ لسنة ١٩٦٦ . مجانية الحكم المطعون فيه هذا النظر . خطأ فى تطبيق القانون .
٧٥٥	٢٤١٥٧	(الطن رقم ٤١٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١٧) .. ..
		١٣ - قرار وزير التموين رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ بتنظيم تعبئة وتجارة الشاي والبن . المادة ٦ منه حظرها خلط الشاي والبن بقصد الاتجار أو الشروع فى ذلك . حظرها كذلك حيازة الشاي أو البن المخلوط بقصد الاتجار أو بيعه أو عرضه للبيع . المادة ٩ من القرار . تحديدها للعقوبة .
٩٠٤	٢٤١٨٦	(الطن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٤) .. ..
		١٤ - المادة ٧ من القانون ٧٤ سنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان . جعلها مجرد إحراز دخان مخلوط أو مغشوش جريمة فى حق الصناع . انشاؤها نوعا من المسئولية الاقراضية بتوافر القصد الجنائى لدى الفاعل إذا كان صانعا إذ القانون يلزمه بواجب الاشراف على ما يصنعه .

الصفحة	القاعدة
	إثبات الحكم أخذ عينة الدخان من مصنع المتهم وأن تحليلها أورى أنها مخلوطة بمادة غريبة . قضاؤه بانتفاء القصد الجنائي . خطأ في القانون .
٩٨٤	٣٤٢٠٥ (الطن رقم ٦٧١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٣/١١/١٩٧٣) ... ..
	١٥ — مصادرة المواد الغذائية المغشوشة . عقوبة تكميلية وجوبية . القضاء بها في جميع الأحوال إذا كانت المواد سبق ضبطها على ذمة الفصل في الدعوى .
١٢٤٢	٣٤٢٥٢ (الطن رقم ١٠٦٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٦/١٢/١٩٧٣) ... ..
	١٦ — المادة ١٨ من القانون ١٠ سنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها . مقتضاها . تجريم الشارع تداول الاغذية المغشوشة بعقوبة المخالفة إذا كان المتهم حسن النية . وجوب القضاء بالمصادرة .
١٢٤٢	٣٤٢٥٢ (الطن رقم ١٠٢٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٦/١٢/١٩٧٣) ... ..
	١٧ — المقصود بالدخان المغشوش في حكم القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ : جميع المواد المعدة للبيع أو الإستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه . أما الدخان المخلوط فهو الذي تخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأية نسبة .
	عدم إفصاح الشارع في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ عن المقصود بالغش أو الخلط . وجوب الرجوع في ذلك إلى القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ الذي أورده الشارع في ديباجة القانون الأول وأبقى عليه دون إلغاء .
	تقديم المطعون ضده بوصف عرضه دخانا (تشويق) للبيع يحتوي على رمال . هو في حقيقته خلط دخان بمواد غريبة مما يؤثمه القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ وليس غشا حقيقيا أو حكما .

القاعدة الصفحة

الخلط الموثم الذي يعتبر تهريبا وفق الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ هو الذي يكون موضوعه تبغا مما نصت عليه الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة على سبيل الحصر : دخان النشوق لا يندرج في أى نوع منها . حيازته لا تشكل تهريبا وفق المادة المذكورة وبالتالي فلا حق لمصلحة الجمارك في المطالبة بالتعويض .

(الطن رقم ٧٣٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/١٣) ... .. ٣٤٢٠٦ ٩٨٩

## غش في تنفيذ العقود

راجع : غش .

( ف )

فاعل أصلي . فعل فاضع على .

## فاعل أصلي

١ — إثبات الحكم بتصميم المتهمين . ومن بينهم الطاعن . على قتل المجنى عليه بما يرتب تضامنا في المسؤولية . كفايته لمؤاخذته الطاعن بوصفه فاعلا أصليا . سواء كان الفعل الذي قارفه محمدا بالذات أم غير محدد . وبصرف النظر عن مساهمة هذا الفعل في النتيجة .

(الطن رقم ١١٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦) ... .. ١٤٨٩ ٤٢٧

٢ — الفاعل المنفرد بالجريمة . والفاعل مع غيره الذي يأتي عملا تنفيذيا في الجريمة وصحت لديه نية التدخل في ارتكابها . يجب أن يتوافر لديه على الأقل ما يتوافر لدى الشريك من قصد

الصفحة	القاعدة	
		المساهمة في الجريمة وإلا فلا يسأل إلا عن فعله وحده . مثال لتسبب سائق على مساءلة الطاعنين عن جريمة قتل بوصفهما فاعلين أصليين .
٦٣١	٢٤١٣٠	( الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/١٣ ) .. ..
		٣ — مناط اعتبار الجاني فاعلا أصليا في جريمة الضرب المحدث عاهة أن يكون قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه وباشره معه . ولولم يكن هو محدث الضربة التي سببت العاهة . مثال .
		إنتفاء الحدوى من النعنى على الحكم مساءلته الطاعن بصفته فاعلا أصليا مع غيره مادامت عقوبة الشريك هي بذاتها المقررة للفاعل الأصلي .
١١٥٠	٣٤٢٣٥	( الطعن رقم ٧٦٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٤ ) .. ..
		<b>فعل فاضح علني</b>
		العلانية في حكم المادة ٢٧٨ عقوبات ، مشاهدة الغير عمل الجاني فعلا . غير لازم . كفاية المشاهدة المحتملة .
		المكان العام بالمصادفة . متى تتحقق العلانية في الفعل الفاضح المخل بالحياء الذي يرتكب فيه .
٨٤٧	٣٤١٧٥	( الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٠/١٤ ) .. ..



## (ق)

- قانون . قبض . قتل خطأ . قتل عمد . قذف .
- قرائن . قرارات جمهورية . قرارات وزارية .
- قصد احتمالي . قصد جنائي . قضاء عسكري .
- قضاة . قطاع عام . قمار . قوة الأمر المقضي .
- قوة قاهرة .

## قانون

## تفسيره :

١ — عدم اختصاص محكمة الأحداث بنظر قضايا الأحداث المشردين . في الحالات المبينة في الفقرات الأربع (الأول) من المادة الأولى من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ . إلا إذا عاد الحدث . بعد إنذار ولي أمره . إلى ارتكاب أمر من الأمور الواردة في أي من تلك الفقرات .

إغفال المحكمة الاستئنافية الدفع المبدى من المطعون ضدها بعدم الاختصاص لا يعيب حكمها لظهور بطلانه .

(الطن رقم ١٠٤٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/١) ... ١٤٢ ٧

٢ — مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات . إنتظام الجرائم في خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الإجرامية .

(الطن رقم ١١٩٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٧) ... ١٤١٠ ٤٣

٣ — وجوب ثبوت القصد الجنائي فعليا . لكونه من أركان الجريمة .

الصفحة	القاعدة	
		المسئولية الفرضية . لا يصح القول بها إلا بنص صريح . أو باستخلاص سائق من استقراء النصوص وتفسيرها وفقا للأصول المقررة ..
٦١	١٤١٥	(الطن رقم ١٢٩٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٨) ... .. ٤ - رخصة مصلحة الميكانيكا والكهرباء عن إقامة آلتين محركهما الغاز لا تغني صاحب المحل عن وجوب الحصول على الترخيص بإدارة المحل . المادة ١/٢ من القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ بشأن المحال الصناعية والتجارية .
٨١	١٤١٩	(الطن رقم ١٢٣٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢١) ... .. ٥ - الإعفاء من المسئولية بعد علم السلطات بالجريمة طبقا للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . مناطه .
١٣٠	١٤٣٠	(الطن رقم ١٤٦٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٥) ... .. ٦ - الحديد في الابتكار هو التطبيق الحديد لوسيلة صناعية ولو كانت مقررة من قبل .
٢٠٦	١٤٤٤	(الطن رقم ١١٩٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٨) ... .. ٧ - صدور براءة الاختراع لجهاز قبل ظهور الجهاز المقاد يضمنى على الأول الحماية القانونية لبراءة الاختراع .
٢٠٦	١٤٤٤	(الطن رقم ١١٩٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٨) ... .. ٨ - تسجيل الجهاز كنموذج صناعى ليس من شأنه أن يغير من الحماية التي يقرها القانون لبراءة الاختراع ولا يؤثر في قيام جريمة المادة ٤٨ من القانون ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والتماذج الصناعية .
٢٠٦	١٤٤٤	(الطن رقم ١١٩٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٨) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٩ - المادة ٥٨ من القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . مسئولية صاحب المحل عن جرائم التويز مسئولية فرضية أساسها اقتراض إشرافه على المحل ووقوع الجريمة باسمه وحسابه . يكفي لقيامها أن تثبت ملكيته للمحل كاملة أو مشتركة .
٢٧٢	١٤٦٠	( الطعن رقم ٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٤ ) .. .. .
		١٠ - الغش كما عينته المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . تعريفه .
٣٤٦	١٤٧٥	( الطعن رقم ١٣٥١ لسنة ٤٢ - جلسة ١٩٧٣/٣/١٩ ) .. .. .
		١١ - المواد ١ و ٢ و ٥ و ٧ من القانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ بتنظيم هدم المباني والمادتان ١٦ و ١٧ من القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ بتنظيم المباني مقتضاها حظر هدم المباني الآيلة للسقوط إلا بعد الحصول على تصريح من لجنة تنظيم أعمال هدم المباني وصدور ترخيص من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم . وجوب توقيع العقوبات المنصوص عليها في قانون تنظيم المباني إذا قام مقتضاها إلى جانب العقوبة المنصوص عليها في قانون تنظيم هدم المباني .
٣٩٣	١٤٨٣	( الطعن رقم ٩٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥ ) .. .. .
		١٢ - القانون ٣٤٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن مشروب الطافيا . ألغى صناعته ولم ينص في بيان العقوبة على أداء رسم أو تعويض عنها . مذكرته الإيضاحية في هذا الشأن . الإدعاء مدنيا المترتب على التعامل في مشروب الطافيا يكون على غير أساس .
٤٨٢	٢٤٩٩	( الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٨ ) .. .. .
		١٣ - الميعاد المحدد للتقرير بالطعن بالنقض وإيداع الأسباب . لا يضاف إليه ميعاد مسافة . أساس ذلك .

الصفحة	القاعدة
	<p>ميعاد المسافة . عدم منحه إلا حيث يوجب القانون حصول إعلان يبدأ من تاريخه مريان ميعاد الطعن .</p> <p>قانون المرافعات . متى يرجع إليه ؟</p> <p>( الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٦/٤/١٩٧٣ ) .. ..</p>
٥٢٢	<p>١٠٨ ع ٢ — ١٤ — قرار وزير التكوين ٢٥٢ سنة ١٩٦٢ بتنظيم تعبئة وتجارة الشاي والبن . المادة ٦ منه حظرها خلط الشاي والبن بقصد الاتجار أو الشروع في ذلك . حظرها كذلك حيازة الشاي أو البن المخلوط أو بيعه أو عرضه للبيع . المادة ٩ من القرار . وتحديد لها للعقوبة .</p> <p>( الطعن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١١/٤/١٩٧٣ ) .. ..</p>
٩٠٤	<p>١٨٦ ع ٣ — ١٥ — إيراد الشارع بمصطلح معين في نص ما . وجوب صرفه لهذا المعنى في كل نص آخر يرد فيه . جريمة المادة ١٠٩ مكررا ثانيا عقوبات . جريمة مستحدثة ذات كيان خاص يفاير جريمة الوسيط في الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٧ مكررا عقوبات .</p> <p>ما يلزم اقيام تلك الجريمة المستحدثة . إتيان الجاني فعله في المهمل الأول للرشوة وهو علم بوجود حقيقى لموظف عام أو من حكمه ، وبوجود عمل حقيقى أو مزعوم أو مبنى على اعتقاد خاطئ لهذا الموظف يراد منه أداؤه أو الامتناع عنه ، وبوجود حقيقى لصاحب حاجة لهذا العمل وأن تتجه إرادة الجاني في الحقيقة وليس بمجرد الزعم إلى إتيان فعل عرض الرشوة أو قبول الوساطة فيها .</p> <p>إنصرف قصد المتهم إلى الاستئثار بالمبلغ لنفسه دون أن ينصرف قصده إلى الاتصال بالطرف الآخر المزمع إرشائه .</p>



الصفحة	القائمة
	ينتهي معه الركن المعنوي لجريمة المادة ١٠٩ مكررا ثانيا عقوبات .
٩٢٩	(الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١١/١١/١٩٧٣) ... .. ٣٤١٩٢
	١٦ - الأصل أن حق النيابة العامة في رفع الدعوى الجنائية ومباشرتها مطلق . حالات الطلب من القيود التي ترد على حقها استثناء .
	صدور طلب باقامة الدعوى الجنائية طبقا للقانون ١٢ لسنة ١٩٦٤ . أثره استرداد النيابة حريتها كاملة . مباشرتها الاجراءات من بعد ذلك قبل شخص معين ورفع الدعوى عليه . لا صلة لها بالطلب . وجوب تمام هذه الاجراءات طبقا لقواعد الاختصاص التي نظمها القانون بغض النظر عن الاختصاص المكاني لعضو النيابة الذي وجه إليه الطلب .
١٢٠١	(الطعن رقم ١٠٠٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٠/١٢/١٩٧٣) ... .. ٣٤٢٤٤
	١٧ - المادة ١٨ من القانون ١٠ سنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها . مقتضاها . تجريم الشارع تداول الأغذية المغشوشة بعقوبة المخالفة إذا كان المتهم حسن النية . وجوب القضاء بالمصادرة .
١٢٤٢	(الطعن رقم ١٠٢٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٦/١٢/١٩٧٣) ... .. ٣٤٢٥٢
	١٨ - المادة ١٤٥ عقوبات . القصد منها العقاب على أفعال إعانة الجاني على الفرار لم تكن معاقبا عليها من قبل . عبارة . " إخفاء أدلة الجريمة " . الواردة فيها لا تنطبق على حالات الإخفاء المقرر لها عقاب خاص . ومنها جنائية المادة ١٣٧ مكررا عقوبات .
١٣١٠	(الطعن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢١/١٢/١٩٧٣) ... .. ٣٤٢٦٧
	راجع أيضا : حكم . (القائمة رقم ٢٥٨ بالصحيفة رقم ١٢٦٨ ع ٣)

الصفحة	المادة	
		سريانه من حيث الزمان :
		إدانة الطاعن بتقاضيه خلو الرجل . ومعاقبته عملاً بالمادتين ١٧ و ٤٥ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . انتفاء مصلحته في النعي بأن الواقعة سابقة على سريان هذا القانون . وما دامت العقوبة المقررة لها داخلية في نطاق تلك المقررة للفعل ذاته . بالمادة ١٦/٢ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .
٦٨٤	٢٤١٤٢	( الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨ ) ... ..
		تطبيقه :
		عدم صدور القرار الجمهوري الخاص بإنشاء مؤسسات العمل وتطبيقها وكيفية المعاملة فيها . المنصوص عليها في المادة ٥٢ عقوبات المضافة بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٧٠ . أثره . استحالة تنفيذه حكم هذه المادة والمادة ٥٣ المضافة بالقانون ذاته . الخاصة بتحديد من يودع من المحكوم عليهم بهذه المؤسسات . ووجوب أعمال أحكام المادة ٥١ عقوبات . إلى أن يصدر القرار الجمهوري .
٦٦٨	٢٤١٣٨	( الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨ ) ... ..
		قبض
		١ — حق موظفي الجمارك . الذين لهم صفة الضبط القضائي . في التفتيش داخل الدائرة الجمركية أو في حدود دائرة الرقابة الجمركية . نطاقه . عدم اشتراط توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات بالنسبة للأشخاص .
		العثور أثناء هذا التفتيش على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية . صحيح . مثال في مواد مخدرة .
		حق مأمور الضبط في الاستمانة بمن يرى . ولو لم تكن للأخير صفة الضبط . ما دام يعمل تحت إشرافه .
١٣٠	١٤٣٠	( الطعن رقم ١٤٦٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٥ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — إفلات مجرم من العقاب . لا يضير العدالة بقدر ما يضيرها الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق .
٥٠٦	٢٤١٠٥	( الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٩ ) .. ..
		٣ — بطلان القبض . أثره . عدم التعويل . في الإدانة . على الدليل المترتب عليه أو المستمد منه .
		تقدير الصلة بين القبض الباطل وبين الدليل . يفصل فيه قاضي الموضوع بغير معقب . مثال في مواد مخدرة .
٥٠٦	٢٤١٠٥	( الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٩ ) .. ..
		٤ — ما بني على الباطل باطل . تصريح الحكم ببطلان الدليل المستمد من العثور على فئات المخدر يجيب الطاعن . غير لازم .
		ما دام قد انتهى إلى إبطال مطلق القبض عليه وما تلاه واتصل به .
٥٠٦	٢٤١٠٥	( الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٩ ) .. ..
		٥ — مستشار الإحالة . حقه في إجراء تحقيق تكميلي .
		تمتعه بجميع سلطات قاضي التحقيق . له الأمر بحضور المتهم . أو بالقبض عليه وإحضاره والأمر من جديد بالقبض على المتهم المفرج عنه وحيداً . إصداره . قبل اتخاذ أي من هذه الإجراءات . قراراً بإجراء التحقيق . غير لازم .
٦٤٥	٢٤١٣٢	( الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢١ ) .. ..
		٦ — صدور أمر بالقبض على المتهم . ممن يملكه قانوناً .
		يوجب على رجال السلطة العامة جميعاً تنفيذه .
٦٤٥	٢٤١٣٢	( الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢١ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
٨٣٣	٣٤١٧٣	٧ — إثارة الطاعن بطلان القبض عليه . لا جدوى منه . ما دام التفتيش الذي أسفر عنه ضبط المخدر لم يقع على شخصه . ( الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٠/١٤ ) ... ..
٩٧٢	٣٤٢٠٣	٨ — حق مأمور الضبط القضائي في القبض على المتهم وتفتيشه عملا بالمادتين ٣٤ و ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية . ( الطعن رقم ٦٣٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/١٣ ) ... ..
١٠٢٣	٣٤٢١٣	٩ — عدم تجرد مأمور الضبط القضائي من صفته في غير أوقات العمل الرسمية . بقاء أهليته لمباشرة الأعمال التي ناطه بها القانون قائمة . ولو كان في إجازة أو عطلة رسمية . ما لم يوقف عن عمله أو يمنح إجازة اجبارية . ( الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٢٠ ) ... ..
١٠٢٣	٣٤٢١٣	١٠ — حق مأمور الضبط القضائي في القبض في حالات التلبس بالجنح . عليه تحرير محضر بالإجراءات . قبض المأمور على المتهم متلبسا بجنحة مخالفة شروط المراقبة وتحرير محضرا بذلك . صحيح . قيامه بهذه الإجراءات خلال فترة راحته لا يقدح في صحتها . ( الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٢٠ ) ... ..
١٢٣٣	٣٤٢٥٠	١١ — جواز الأخذ بالإعتراف وحده ولو مع بطلان القبض والتفتيش . منال لقصور في مناقشة اعتراف متهم ومدى استقلاله عن إجراءات قبض وتفتيش قال الحكم ببطلانها في مواد مخدرة . ( الطعن رقم ١٠١٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦ ) ... .. راجع أيضا : تقض "أسباب الطعن . ما يقبل منها". (القاعدة رقم ٢٥٨ بالصيغة رقم ١٥٤ ع ١)



الصفحة	القاعدة	قتل خطأ
		١ - الخطأ في الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لها . وجوب بيان عنصر الخطأ وإيراد الدليل عليه . تمسك الطاعن بمستندات في نفي ركن الخطأ يعد دفاعاً هاماً سكوت الحكم عنها . قصور . مثال .
١٤٦	١٤٣١	(الطعن رقم ١٢٤٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١١) ... ..
		٢ - إغفال الحكم بيان إصابات المجنى عليه وكيف أنها أدت إلى وفاته من واقع تقرير قتي . قصور .
١٤٦	١٤٣١	(الطعن رقم ١٢٤٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١١) ... ..
		٣ - الحد الأدنى لعقوبة الحبس في جريمة القتل الخطأ سنة أشهر . الفقرة الأولى من المادة ٢٢٨ عقوبات . النزول عن هذا الحد خطأ في تطبيق القانون .
٢٥٠	١٤٥٥	(الطعن رقم ١٦١٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٥) ... ..
		٤ - تقدير الخطأ وتوافر رابطة السببية بين الخطأ والإصابة موضوعي . مثال لتسبب سائق لتوافر السببية بين خطأ الطاعن والصعق بتيار كهربائي .
٢٩٣	١٤٦٤	(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٤) ... ..
		٥ - تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية الجنائية والمدنية . موضوعي . مثال لتسبب سائق على توافره .
٥٥٢	٢٤١١٤	(الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) ... ..
		٦ - الإدانة بجريمة القتل الخطأ تقتضي بيان الخطأ ورابطة السببية بينه وبين القتل بحيث لا يتصور وقوع القتل بغيره . مثال لتسبب معيب في جريمة القتل الخطأ .
٦٥٧	٢٤١٣٥	(الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٧) ... ..

الصفحة	القائمة	
		٢ - مثال لتسبب سائق على توافر رابطة السببية بين الإصابات المباشرة للوفاة وسببها .
٢٤٣	١٤٥٤	(الطعن رقم ١٦١٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٥) .. ..
		٣ - قصور الحكم في استظهار ظرف التردد . لامصلحة للطاعن في النعي به مادامت العقوبة الموقعة تدخل في الحدود المقررة لحناية القتل العمد بمجرد من أى ظرف مشدد .
٣٧٣	١٤٨٠	(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥) .. ..
		٤ - قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر إنما بالظروف المحيطة بالدعوى والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضمهره . استخلاص بنية القتل . موضوعي . مثال لتسبب سائق للتدليل على توافر نية القتل .
٣٧٣	١٤٨٠	(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥) .. ..
٤٢٧	١٤٨٩	(الطعن رقم ١١٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦) .. ..
٥٨٦	٢٤١٢٠	(الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) .. ..
		٥ - تميز جريمة القتل العمد بنية خاصة هي انتواء القتل وإزهاق الروح . وجوب اعتناء الحكم بالإدانة باستصدار هذا العنصر وإيراد الأدلة عليه . مثال لتسبب معيب في التدليل على نية القتل .
٣٨٨	١٤٨٢	(الطعن رقم ٩٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥) .. ..
١١٧٢	٢٤٢٣٩	(الطعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٩) .. ..
١٢٩٢	٢٤٢٦٣	(الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٣٠) .. ..
		٦ - الباعث . ليس من أركان الجريمة . عدم بيانه تفصيلا أو الخطأ فيه أو إبتناؤه على الظن أو إغفاله كلية . لا يقدح في سلامة الحكم .
٤٢٧	١٤٨٩	(الطعن رقم ١١٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦) .. ..

الصفحة	القاعدة	
٤٢٧	١٤٨٩	٧ - سبق الإصرار . حالة ذهنية تقوم في نفس الجاني . استخلاص توافرة . موضوعي . (الطن رقم ١١٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦) ... ..
		٨ - مجرد إثبات سبق الإصرار على المتهمين . يلزم عنه الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن لم يقارف بنفسه الجريمة من المصيرين عليها . عدم التزام المحكمة ببيان وقائع خاصة لإثبات الاتفاق غير ما تبينته مما يفيد سبق الإصرار . إثبات الحكم بتصميم المتهمين . ومن بينهم الطاعن . على قتل المجنى عليه بما يرتب تضامنا في المسؤولية . كفايته لمؤاخذة الطاعن بوصفه فاعلا أصليا . سواء كان الفعل الذي قارفه محددا بالذات أم غير محدد . وبصرف النظر عن مساهمة هذا الفعل في النتيجة . (الطن رقم ١١٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦) ... ..
٤٢٧	١٤٨٩	٩ - تحديد وقت الوفاة بناء على حالة التيسر الرمي . مسألة فنية بحث . المنازعة فيه . دفاع جوهري . وجوب تحقيقه عن طريق المختص فنيا . وإلا تعيب الحكم بالقصور والاخلال بحق الدفاع . (الطن رقم ١٢٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١) ... ..
٤٥١	٢٤٩٢	١٠ - سكوت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة لتحديد وقت وقوع الحادث الذي ينازع فيه . لا يقدح في اعتبار دفاعه جوهريا . منازعته تتضمن المطالبة الجازمة بتحقيق هذا الدفاع والرد عليه . (الطن رقم ١٢٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١) ... ..
٤٥١	٢٤٩٢	(الطن رقم ١٢٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		١١ — كفاية تشكك القاضي في صحة إسناد التهمة للقضاء بالبراءة ما دام أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة . مثال التسبب سائق في قتل عمد .
٥٣١	٢٤١١٠	(الطن رقم ١٠٤٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٦) .. ..
		١٢ — خطأ الحكم في التسوية بين حالة السيكوباتية ومرض الفصام في قيام المسؤولية الجنائية لا يعيبه . ما دام ما تزيد إليه من ذلك لم يكن له أثر في منطقته أو في النتيجة التي انتهى إليها من خلو الطاعن من الأمراض العقلية المؤثرة في مسؤوليته أيا كانت مسمياتها .
٥٨٦	٢٤١٢٠	(الطن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) .. ..
		١٣ — استدلال الحكم بأقوال الطاعن وتصرفاته بعد الحادث على سلامة قواه العقلية وقت وقوعه . استدلال سليم . ما دام قد اتخذ منها قرينة يعزز بها التقرير الطبي عن حالة الطاعن العقلية .
٥٨٦	٢٤١٢٠	(الطن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) .. ..
		١٤ — الفاعل المنفرد بالجريمة . والفاعل مع غيره الذي يأتي عملاً تنفيذياً في الجريمة وضحت لديه نية التدخل في ارتكابها . يجب أن يتوافر لديه على الأقل ما يتوافر لدى الشريك من قصد المساهمة في الجريمة وإلا فلا يسأل إلا عن فعله وحده . مثال تسبب سائق على مساءلة الطاعنين عن جريمة قتل بوصفهما فاعلين أصليين .
٦٣١	٢٤١٣٠	(الطن رقم ٤٠١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/١٣) .. ..
		١٥ — تطابق أقوال الشهود والدليل الفني . ليس بلازم . يكفي أن يكون جماع الدلائل القولى غير متناقض مع الدليل



الصفحة	القاعدة	
		الفني تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق . مثال لتسبيب سائق في قتل عمد .
٦٣١	٢٤١٣٠	( الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٧٣ ) .. ..
١٢٤٦	٢٤٢٥٣	( والطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٧/٢/١٩٧٣ ) .. ..
		١٦ — مناقشة المحكمة للطبيب الشرعي في غيبة بعض الحامين عن الطاعنين . لا ينال من سلامة الحكم . تأصيل ذلك .
٦٣١	٢٤١٣٠	( الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٧٣ ) .. ..
		١٧ — مناط الإعفاء من العقاب لفقدان الجاني شعوره واختياره في عمله وقت ارتكاب الفعل أن يكون سببه جنون أو عاهة في العقل دون غيرها . المادة ٦٢ عقوبات . الإثارة والاستفزاز والغضب . لا يتحقق بها الدفع بالجنون أو العاهة في العقل .
٦٣١	٢٤١٣٠	( الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٧٣ ) .. ..
		١٨ — الإثارة أو الاستفزاز أو الغضب لا ينفي نية القتل . لا تناقض بين قيام نية القتل وارتكابه تحت تأثير أي منها هي أعمار قضائية مخففة مرجع الأمر في تقديرها إلى محكمة الموضوع .
٦٣١	٢٤١٣٠	( الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٧٣ ) .. ..
		١٩ — حكم الإدانة . وجوب تيسانه مضمون كل دليل من أدلة الثبوت وذكر مؤداه وإلا كان باطلا . إحالته في بيان شهادة شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر . حده . أن تنصب الشهادات على واقعة واحدة وألا يوجد فيها خلاف عليها . مثال لتسبيب معيب في قتل عمد .
٧١٥	٢٤١٤٧	( الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٤/٦/١٩٧٣ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٢٠ — مثال لتسبب معيب في رفع التناقض بين الدليلين القولى والفنى في جريمة قتل عمد .
٧٥٨	٢٤١٥٠	( الممن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١٧ ) .. ..
		٢١ — اشتغال الحكم على صور متعارضة لوقائع الدعوى وأخذه بها جميعا يجعله متناقضا بعضه مع بعض معيبا بالقصور .
٧٥٨	٢٤١٥٨	( الممن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١٧ ) .. ..
		٢٢ — مثال لتسبب معيب على توافر ظرف سبق الإصرار في جريمة قتل عمد .
٧٥٨	٢٤١٥٨	( الممن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١٧ ) .. ..
		٢٣ — الحكم الصادر بالإعدام . ما يلزم من تسبب لإقراره .
٩١٧٦	٣٤٢٤٠	( الممن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٩ ) .. ..
		٢٤ — المفاضلة بين تقارير الخبراء . من اختصاص محكمة الموضوع . من حقها الأخذ بالتقرير الطبي الشرعى وإطراح التقرير الاستشارى .
٩٢٥٠	٣٤٢٥٤	( الممن رقم ١٧٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٧ ) .. ..
		٢٥ — حق محكمة الموضوع في تجزئة الدليل . لها الأخذ بما تظمن إليه من أقوال الشهود وإطراح ما لا تنق فيه من تلك الأقوال . مثال : تعويلها على شق من أقوال الشهود المتعلق باطلاق الطاعن النار على المجنى عليهما دون الشق الآخر الخاص بعدد ما أطلق من أعيرة دون أن يمد ذلك ببرا للشهادة أو تعارضا بين الدليلين القولى والفنى .
٩٢٩٢	٣٤٢٦٣	( الممن رقم ١١٥٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٣٠ ) .. ..
		٢٦ — المادة ٣١٠ إجراءات ما أوجبه من بيانات يشتمل عليها كل حكم بالإدانة .

الصفحة	القاعدة
	<p>اكتفاء الحكم بالإشارة إلى نتيجة تقرير الصفة التشريعية دون بيان مضمونه من وصف الإصابات المنسوب للطامن إحدائها وموضعها من جسم المجنى عليه وكيفية حدوثها حتى يمكن التحقق من مدى موافقتها لأدلة الدعوى الأخرى . قصور . يوجب النقض والإحالة .</p> <p>(الطامن رقم ١١٤٧ لسنة ٤٣ ق - جلد ١٢/٣٠/١٩٧٣) ... .. ١٢٨٨ ع ٢٦٢</p> <p>راجع أيضا : حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" .</p> <p>(القاعدة رقم ٥٤ بالصحيفة رقم ٢٤٣ ع ١)</p> <p>ودفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره" .</p> <p>(القاعدة رقم ٢١ بالصحيفة رقم ٨٧ ع ١)</p> <p>وعقوبة "الظروف المخففة" .</p> <p>(القاعدة رقم ٥١ بالصحيفة رقم ٢٣١ ع ١)</p> <p><b>قذف</b></p> <p>راجع : سب وقذف .</p> <p>(القاعدة رقم ٤ بالصحيفة رقم ١٦ ع ١)</p> <p><b>قرائن</b></p> <p>راجع إثبات : "قرائن" .</p> <p><b>قرارات جمهورية</b></p> <p>راجع : عقوبة وعود .</p> <p>(القاعدة رقم ١٣٨ بالصحيفة رقم ٦٦٨ ع ٢)</p>

الصفحة القاعدة

## قرارات وزارية

١ - قرار وزير العدل بإنشاء نيابة ومحكمة بالاسكندرية من بين ما تختصان به جرائم البغاء والقوادة المنصوص عليها في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ . هو قرار تنظيمي . عدم سلبه النيات العادية اختصاصها الدام . مثال .

( الطعن رقم ١٠٤١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١ ) .. .. ١٤١

٢ - القرارات الوزارية المنظمة لوزن الرغيف لا أثر لها على حرية القاضي في الاقتناع .

( الطعن رقم ٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٤ ) .. .. ١٤٦٠ ٢٧٢

٣ - المادة ٢٣ من قرار التموين ٩٠ سنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار ٢٨٢ سنة ١٩٦٥ بما حددته من نسبة الرطوبة لا شأن لها بما أوجبه المادة ٢٤ من أوزان للرغيف لا ينقص عنها . التفات الحكم من طلب تحليل عينات من الخبز المضبوط لبيان نسبة الرطوبة . لا يعيبه .

( الطعن رقم ٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٤ ) .. .. ١٤٦٠ ٢٧٢

راجع : شاي .

( القاعدة رقم ١٨٦ بالملحق رقم ٩٠٤ ع ٣ )

## قصد احتمالي

راجع : قصد جنائي .

( القاعدة رقم ٤٧ بالملحق رقم ٢١٨ ع ١ )



## قصد جنائي

القصد العام :

١ - تبرئة محكمة أول درجة المتهم من تهمتي اشتغاله ببيع المواد الغذائية دون الحصول على شهادة صحية وعرضه للبيع لحوما مكشوفة معرضة للتلوث ، مع ادانة محرر المحضر بجريمة الشهادة الزور متخذة مما أثبت بالبطاقة العائلية للمتهم الأصلي وبطاقة حيازته الزراعية وما ادعاه من وجود نزاع بينه وبين محرر المحضر دليلا على توافر القصد الجنائي في جريمة الشهادة الزور . دون تحقيق أمر النزاع المدعى به وما تمسك به الشاهد (الطاعن) وأيده فيه الشاهدان أمام المحكمة الاستئنافية من أن المتهم الأصلي شريك في جناية . رغم جوهريته هذا الدفاع قصور .

(الطعن رقم ١٠٨١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١) ... .. ١٢ ١٤٣

٢ - جناية الغش في عقد التوريد المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكرر عقوبات . جريمة عمدية . قيامها مشروط بتوفر القصد الجنائي باتجاه إرادة المتعاقد إلى الإخلال بالعقد أو الغش في تنفيذه . مع علمه بذلك .

(الطعن رقم ١٢٩٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٨) ... .. ٦١ ١٤١٥

٣ - خلو المادة ١١٦ مكرر عقوبات من النص على قرينة افتراض العلم بالغش إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة .

(الطعن رقم ١٢٩٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٨) ... .. ٦١ ١٤١٥

٤ - وجوب ثبوت القصد الجنائي فعليا . لكونه من أركان الجريمة .

الصفحة	القاعدة	
		المسئولية الفرضية . لا يصح القول بها إلا بنص صريح . أو باستخلاص سائغ من استقراء النصوص وتفسيرها وفقا لاصول المفردة .
٦١	١٤١٥	( الطعن رقم ١٢٩٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٨ ) ... .. ٥ - مثال لتسبب سائغ في نفي القصد الجنائي في جريمة المادة ١١٦ مكرر عقوبات وإدانة المتهم طبقا للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أخذا بالمسئولية الفرضية . معدلة وصف التهمة .
٦١	١٤١٥	( الطعن رقم ١٢٩٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٨ ) ... .. ٦ - النعي على المحكمة إسقاطها النظر في عذر أو دليل لم يطرح عليها . غير مقبول . إيراد الحكم عبارة نفي وجود دليل على توافر القصد الجنائي في جريمة المادة ١١٦ مكرر عقوبات . كفايته . ما دامت الطاعنة لا تدعى تقديمها دليل معين يتوافر به هذا الركن .
٦١	١٤١٥	( الطعن رقم ١٢٩٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٨ ) ... .. ٧ - نفي الحكم اتجاه إرادة المتهم إلى الغش في عقد التوريد مع علمه بذلك . وإدانته في الوقت ذاته . بجريمة بيع لبن مغشوش مع علمه بالغش أخذا بالقرينة المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . لا تناقض .
٦١	١٤١٥	( الطعن رقم ١٢٩٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٨ ) ... .. ٨ - جريمة البيع بأزيد من السعر المقرر . المناط في قيامها بوقوع فعل البيع ذاته بأزيد من السعر المعين بغض النظر عن صلة البائع بالسلعة أو صفته في بيعها . يكفي فيها بالقصد العام . إعتذار المتهم بالجهل بالسعر المقرر لا يتقبل . علة ذلك : الجهل بالقانون العقابي والقوانين المدككة له ليس بعذر ولا يسقط المسئولية .
٧٨	١٤١٨	( الطعن رقم ١٣٢١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢١ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٩ - عدم التزام المحكمة بالتحدث إستقلالاً عن العلم بالجواهر المخدر . ما دام ما أوردته في حكمها يكفي للدلالة عليه . (الطعن رقم ١٤٦٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٥) .. ..
١٣٠	١٤٣٠	١٠ - التدليل غير القاطع على علم المتهم بكنهه ما ضبط في حوزته وأنه مخدر . هو قصور في التدليل على توافر القصد الجنائي . مثال التسبب معيب . (الطعن رقم ١٦٤٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٥) .. ..
٢٥٣	١٤٥٦	١١ - تقدير توافر القصد الجنائي . تستقل به محكمة الموضوع . (الطعن رقم ١١١٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٦) .. ..
٢٥٦	١٤٥٧	١٢ - جريمة إنتاج خبز ناقص الوزن لا تتطلب قصداً جنائياً خاصاً . توافرها قانوناً بمجرد إنتاجه كذلك مؤمراً ضؤل مقدار النقص فيه . (الطعن رقم ٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٤) .. ..
٢٧٢	١٤٦٠	١٣ - الفاعل المنفرد بالجريمة . والفاعل مع غيره الذي يأتي عملاً تنفيذياً في الجريمة وصحت لديه نية التدخل في ارتكابها . يجب أن يتوافر لديه على الأقل ما يتوافر لدى الشريك من قصد المساهمة في الجريمة وإلا فلا يسأل إلا عن فعله وحده . مثال التسبب سائق على مسالة الطاعنين عن جريمة قتل بوصفهما فاعلين أصليين . (الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٣) .. ..
٦٣١	٢٤١٣٠	١٤ - جريمة إقامة جهاز أشعة قبل الحصول على ترخيص بذلك . تمامها بمجرد وقوع الفعل المكون للجريمة - وهو إقامة الجهاز - دون استلزام توافر قصد خاص . (الطعن رقم ٣٨٥ و ٤٣٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٤) .. ..
٧٠٦	٢٤١٤٦	

الصفحة	القاعدة	
		١٥ — جريمة استعمال الإشعاعات المؤينة قبيل الحصول على ترخيص . تحدث الحكم استقلالا عن قصد الاستعمال . غير لازم . (الطعن رقم ٣٨٥ و ٤٣٥ لسنة ٤٣ ق — جلة ١٩٧٣/٦/٤) .. ١٤٦ ع ٢ ٧٠٦
		١٦ — القصد الجنائي في جريمة إحراز المواد المخدرة . ماهيته : هو علم المحرز بأن ما يحزره مخدرا . هدم التزام المحكمة بالتحدث استقلالا عن هذا الركن إلا إذا كان العلم محل شك وتمسك المتهم بانتفائه لديه فيتعين على المحكمة إذ مارأت إدانته أن تبين ما يبرر اقتناعها بعلمه بأن ما يحزره مخدرا . مثال لتسبيب معيب . (الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٤٣ ق — جلة ١٩٧٣/١٠/٧) .. ١٦٩ ع ٣ ٨١٤
		١٧ — جريمة المادة ١٠٩ مكررا ثانيا عقوبات . جريمة مستحدثة ذات كيان خاص بغير جريمة الوسيط في الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٧ مكررا عقوبات . ما يلزم لقيام تلك الجريمة المستحدثة : إتيان الجنائي لعمله في العهد الأولى للرشوة وهو علم بوجود حقيق لموظف عام أو من في حكمه ، وبوجود عمل حقيق أو مزعوم أو مبني على اعتقاد خاطئ لهذا الموظف يراد منه أداؤه أو الامتناع عنه ، وبوجود حقيق لصاحب حاجة لهذا العمل وأن تتجه إرادة الجنائي في الحقيقة وليس بمجرد الزعم إلى إتيان فعل عرض الرشوة أو قبول الوساطة فيها . إنصراف قصد المتهم إلى الاستئثار بالمبلغ لنفسه دون أن ينصرف قصده إلى الاتصال بالطرف الآخر المزمع رشوته . ينتفى معه الركن المعنوي لجريمة المادة ١٠٩ مكررا ثانيا عقوبات . (الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٤٣ ق — جلة ١٩٧٣/١١/١) .. ١٩٢ ع ٣ ٩٢٩



		<p>١٨ - جريمة الإنلاف المنصوص عليها في المادة ٣٦١ عقوبات . عمدية . تحقق القصد الجنائي فيها بتعمد الجاني ارتكاب الفعل كما حدده القانون واتجاه إرادته إلى إحداث الإنلاف أو التخريب وعلمه بأنه يحدثه بغير حق .</p> <p>تدليل الحكم على انتفاء علم المتهم بأنه كان غير محقق فيما أحدثه من إنلاف بباب حظيرة وأنه إنما يدخل في نطاق حقه في مباشرة الانتفاع . ينتفى به عنصر القصد الجنائي .</p>
٩٣٥	٣٤١٩٣	<p>( الطعن رقم ٤١٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/١١ ) ... ..</p> <p>١٩ - القصد الجنائي من أركان الجريمة . ثبوته يجب أن يكون فعليا . المسؤولية الافتراضية لا يصح القول بها إلا إذا نص عليها صراحة أو كان استخلاصها بالإستقراء والتفسير الصحيح لنصوص القانون . القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن تهريب التبغ لم يخرج عن الأحكام العامة للمسؤولية الجنائية . اعتباره في المادة الثانية منه خلط التبغ على غير ما يسمح به القانون من حالات التهريب . المسؤولية الافتراضية بالنسبة للصانع في هذه الحالة هي استثناء تستند إلى المادة ٧ من القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٤ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان .</p>
٩٧٨	٣٤٢٠٤	<p>( الطعن رقم ٦٣٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/١٦ ) ... ..</p> <p>٢٠ - جرائم المادة ٢ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن تهريب التبغ جرائم عمدية . توافر القصد الجنائي فيها بالعلم بنوع التبغ الذي انصب عليه فعل الجاني .</p>
٩٧٨	٣٤٢٠٤	<p>( الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/١٣ ) ... ..</p> <p>٢١ - توافر القصد الجنائي . تقديره موضوعي . مثال لتسبب سائق . جريمة تهريب تبغ .</p>
٩٧٨	٣٤٢٠٤	<p>( الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/١٣ ) ... ..</p>

القاعدة الصفحة

٢٢ — المادة ٧ من القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان . جعلها مجرد إحراز دخان مخلوط أو مغشوش جريمة في حق الصانع . انشاؤها نوعا من المسؤولية الافتراضية بتوافر القصد الجنائي لدى الفاعل إذا كان صانعا إذ القانون يلزمه بواجب الاشراف على ما يصنعه .

إثبات الحكم أخذ عينة من الدخان من مصنع المتهم وأن تحليلها أورد أنها مخلوطة بمادة غريبة : قضاؤه بانتفاء القصد الجنائي . خطأ في القانون .

(الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/١٢) ... .. ٣٤٢٠٥ ٩٨٤

٢٣ — جريمة الرشوة . عدم اشتراط عرض الرشوة على الموظف العام بالقول الصريح لتحقيقها كفاية الاعطاء أو العرض دون استلزام تحدث الراشي مع الموظف ما دام قصده شراء ذمة الموظف واضحا من ملائمتها الدعوى وقرائن الأحوال فيها .

(الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٢٦) ... .. ٣٤٢٢٣ ١٠٨٥

راجع أيضا : اشتراك .

(القاعدة رقم ١٤١ بالصحيفة رقم ١٧٨)

راجع أيضا : حكم .

(القاعدة رقم ١٩٠ بالصحيفة رقم ٢٢٩ ع ٣)

وغش .

(القاعدة رقم ٢٥٢ بالصحيفة رقم ١٢٤٢ ع ٣)

ومسؤولية ضائعة .

(القاعدة رقم ٢٠٤ بالصحيفة رقم ٩٧٨ ع ٣)

الصفحة	القائمة	
		القصد الجنائي :
		١ - القصد الجنائي في جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة..
		يكفي لتوافره امتناع الحارس عن تقديم المحجوزات
		أو الإرشاد عنها يوم البيع بقصد عرقلة التنفيذ إضراراً بالدائن
		الحاجز . عدم اشتراط تبديد الحارس للمحجوزات أو
		تصرفه فيها .
١٢٦	١٤٢٩	(الطعن رقم ١٤٥٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٥) .. ..
		٢ - لا يتحقق القصد الجنائي في جريمة التبديد بمجرد قعود
		الجاني عن الرد إنما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه وحرمان
		صاحبه منه . قعود الحكم عن استظهار هذا الركن وعدم الرد .
		على دفاع الطاعن بعرض المنقولات على زوجته المجنى عليها بالطريق
		الرسمي . قصور .
١٧٦	١٤٣٩	(الطعن رقم ١٤٧٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١١) .. ..
		٣ - قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر إنما
		بالظروف المحيطة بالدعوى والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني
		ونتم عما يضمرة . استخلاص نية القتل . موضوعي . مثال
		لتسبب سائق للتدليل على توافر نية القتل .
٣٧٣	١٤٨٠	(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥) .. ..
٣٨٨	١٤٨٢	(والطعن رقم ٩٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥) .. ..
٤٢٧	١٤٨٩	(والطعن رقم ١١٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٦) .. ..
	٢٤١٢٠	(والطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) .. ..
٦٣١	٢٤١٣٠	(والطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/١٣) .. ..
١١٧٢	٢٤٢٣٩	(والطعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٩) .. ..
١٢٩٢	٢٤٢٦٣	(والطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٣٠) .. ..

الصفحة	القاعدة	
٥٢٥	١٠٩ ع ٢	٤ — عدم تحدث الحكم صراحة عن نية السرقة . لا يعيبه . مادام قد انتهى بأسباب سائفة إلى ثبوت مقارفة الطاعة جريمة الشروع في السرقة . (الطعن رقم ٩٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٦) ... ..
٥٩٦	١٢١ ع ٢	٥ — إحراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل بالفصل فيها قاضي الموضوع . (الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٦) ... ..
٦١٧	١٢٦ ع ٢	٦ — جريمة الامتناع عن تسليم أموال القاصر . مناط التأثم فيها . إمتناع الوصي . بقصد الإساءة . عن تسليم أموال القاصر كلها أو بعضها لمن حل محله في الوصاية . المادة ٨٨ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ . دفع المتهم التبعة بأنه ليست لديه أموال للقاصر إمتنع عن تسليمها للوصي الجديد . وتقديم إقرارا من الأخير مؤيدا لذلك . دفاع جوهرى لاتصاله بتحديد مسئولية الجنائية . وجوب تناوله استقلالا . إدانة الطاعة . دون الرد عليه . قصور وإخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٧) ... ..
٦٥٣	١٣٤ ع ٢	٧ — القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . توافره بعلم المبلغ بكذب الوقائع المبلغ عنها وانوائه الكيد والإضرار بالمبلغ ضده . تقدير ذلك موضوعي . مثال . (الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٧) ... ..
		٨ — إثبات الحكم قيام الطاعة بتحرير بض الأهل ضد رجال القوة وإسماكه مفتش التموين لنعه من ركوب السيارة . كفايته لتحقق الركن المادي لجناية المادة ١٣٢ مكررا (١) عقوبات .



الصفحة	القاعدة	
		الركن الأدبي في هذه الجناية . يكفي فيه استظهار الحكم أن الفرض من التعدي هو حمل المحنى عليهم . بغير حق . على امتناع عن عمل من أعمال وظيفتهم .
١٣١٠	٣٤٢٦٧	(الطعن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٣١) .. ..
		٩ - النعي بأن الواقعة جنحة تعد على موظفين عموميين منطبقة على المادة ١٣٦ عقوبات دون جناية المادة ١٣٧ . كررا (أ) منه لانتفاء القصد الخاص المتطلب فيها . لا يجدي ما دام أن فعل التعدي قد نشأ عنه جرح بعض الموظفين وأن العقوبة المقررة المقضى بها تدخل في نطاق تلك المقررة للجريمة الأخيرة بالمادة ١٣٧ عقوبات .
١٣١٠	٣٤٢٦٧	(الطعن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٣١) .. ..
		راجع أيضا : باعث . ( القاعدتان رقم ٧٦ و ٨٩ بالصحيفتين رقمي ٤٢٧ و ٣٥٥ )
		القصد الاحتمالي :
		مسئولية المتهم عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامي ما لم تتداخل عوامل أجنبية تقطع رابطة السببية بين الفعل والنتيجة . مثال لتسبب معيب في ضرب أفضى إلى موت .
٢١٨	١٤٤٧	(الطعن رقم ١٥٦٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٨) .. ..
		قضاء عسكري
		١ - القضاء العسكري هو الذي يقرر ما إذا كانت الجريمة داخلة في اختصاصه . مثال .
٦٧٥	٢٤١٤٠	(الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨) .. ..

الصفحة	المادة	
		٢ — النيابة العسكرية هي صاحبة القول الفصل فيما إذا كانت جريمة ما تدخل في اختصاص القضاء العسكري أم لا . ( الطعن رقم ٦١٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٠/١ ) .. .. .
٨٠٤	٣٤١٦٧	
		<b>قضاة</b>
		<b>صلاحيتهم للحكم :</b>
		إصدار محكمة الجنايات أثناء نظرها الدعوى أمرا بالقبض على المتهم وحبسه لا يعتبر إبداء رأيا . ( الطعن رقم ٦٨٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٠/٢٢ ) .. .. .
٨٨٦	٣٤١٨٣	
		<b>قطاع عام</b>
		العاملون بشركات القطاع العام . عدم سرعان المادة ٦٣ لإجراءات عليهم . ( الطعن رقم ١٠١٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠ ) .. .. .
١٢١٣	٣٤٢٤٦	
		راجع أيضا : تموين . ( القاعدة رقم ٢٠٢ بالصيغة رقم ٦٩٧ ع ٣ ) ومحاماة . ( القاعدة رقم ١ نقابات بالصيغة رقم ٤٤١ ع ٣ )
		<b>قمار</b>
		١ — القضاء بالبراءة من جريمة إعداد محل لألعاب القمار طبقا للمادة ٣٥٢ عقوبات . لا يؤدي إلى انتفاء المساءلة عن جريمة السماح بلعب القمار في محل عام طبقا للمادتين ١٩ ٣٨٤ من القانون ٣٧١ سنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون ١٧٠ سنة ١٩٥٧ بشأن المحال العامة . تغاير أركان الجريمتين . ( الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٧ ) .. .. .
٦٤٩	٢٤١٣٣	

٢ — المراد بالعب القمار في معنى نص المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ : هي تلك التي تكون ذات خطر على مصالح الجمهور . تعداد القانون بعض أنواع ألعاب القمار في بيان على سبيل المثال وتلك التي تنفرع منها وتكون مشابهة لها . وهي التي يكون الربح فيها موكولا للحظ أكثر منه للمهارة . على الحكم الصادر بالإدانة أن يبين نوع اللعب الذي ثبت حصوله . فإن كان من غير الألعاب المذكورة في النعي فعليه فوق ذلك أن يبين ما يفيد توافر الشرط سالف الذكر وإلا كان قاصرا . مثال لتسبيب معيب .

(الطن رقم ٤٩١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٤) ... .. ١٦٢ ع ٢٧٧

راجع أيضا : حكم .

( القاعدة رقم ١٩٧ بالصحيفة رقم ٩٥١ ع ٣ )

## قوة الأمر المقضى

راجع : إثبات . " قوة الأمر المقضى "

## قوة قاهرة

إنقطاع المواصلات يوم نظر المعارضة . بسبب هطول أمطار غزيرة . إعتباره عذرا قهريا يبرر التخلف عن الحضور . القضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن . رغم ذلك . إخلال بحق الدفاع . إطمئنان محكمة النقض إلى الشهادة المتضمنة هذا العذر . المقدمة من الطاعن عند استشكله في التنفيذ . وجوب النقض والإحالة .

(الطن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٧) ... .. ١٢٧ ع ٢٣١

## ( ك )

## كحول

١ - مجال أعمال الفقرة الثانية من المادة ١٦ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول هو نزع المواد المحولة التي تجعل الكحول الأبيض كحولا ذا لون أحمر وطعم ورائحة غير سائغين بحيث لا يصلح إلا لاستعماله كوقود أو إضافة مامن شأنه التخفيف من أثر ذلك اللون أو الطعم أو الرائحة . أما مجال أعمال الفقرة الثالثة من المادة المذكورة فهو حيازة الكحول الذي تبين أن درجته تنقص عن ٩٠٪ من الحجم .

(الطعن رقم ٨٠٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٠/١) ... .. ١٦٨ ع ٢ ٨٠٨

٢ - المادة ٢٣ من القانون ٣٦٣ سنة ١٩٥٦ . تحديدها مأموري الضبط المنوط بهم تطبيق أحكامه ورسمها لإجراءات التفتيش لضبط أية عمالة تجرى خفية من العماليات المنصوص عليها في المادتين ٥ و ٦ من ذلك القانون .

(الطعن رقم ٧٠١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/١٦) ... .. ٢٤٦ ع ٣ ١٢١٣



( م )

- مأمورو الضبط القضائي . مؤسسات عمل . مبان .
- محاكمة . محال صناعية وتجارية . محال عامة . محاماة .
- محررات رسمية . محررات عرفية . محضر الجلسة .
- محكمة الإحالة . محكمة الأحداث . محكمة استئنافية .
- محكمة الإعادة . محكمة التنازع . محكمة ثاني درجة .
- محكمة الجنايات . محكمة الجنح . محكمة شرعية .
- محكمة عليا . محكمة الموضوع . محكمة النقض .
- مراقبة تليفونية . مراقبة شرطة . مرور . مسئولية
- تقصيرية . مسئولية جنائية . مسئولية مدنية .
- مستخدمون عموميون . مستشار الإحالة . مصادرة .
- معارضة . معايمة . مواد مخدرة . موانع العقاب .
- موظفون عموميون .

مأمورو الضبط القضائي

من له صفة الضبط القضائي :

- ١ - حق موظفي الجمارك . الذين لهم صفة الضبط القضائي .
- في التفتيش داخل الدائرة الجمركية أو في حدود دائرة الرقابة
- الجمركية . نطاقه . عدم اشتراط توافر قيود القبض والتفتيش
- المنظمة بقانون الإجراءات بالنسبة للأشخاص .
- العثور أثناء هذا التفتيش على دليل يكشف عن جريمة غير
- جمركية . صحيح . مثال في مواد مخدرة .
- حق مأمور الضبط في الاستعانة بمن يرى . ولو لم تكن للإخير
- صفة الضبط . ما دام يعمل تحت اشرافه .

الصفحة	القاعدة	
		٢ - مأمور الجمرک من رجال الضبطية القضائية بمقتضى المادة ٢٥ من القانون ٦٦ سنة ١٩٦٣ وقرار وزير الخزانة ٢١ سنة ١٩٦٣ .
٥٥٩	٢٤١١٥	(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) .. ..
		اختصاص مأمور الضبط القضائي :
		١ - إجراء مأمور الضبط بنفسه التحريات والأبحاث التي يؤسس عليها طلب الإذن بالتفتيش أو معرفته السابقة بالمتهم . ليس بلام . حقه في الاستعانة بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتعاون إبلاغه عما وقع من جرائم .
٢٧	١٤٧	(الطعن رقم ١١٨٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١) .. ..
٢٦٦	١٤٥٩	(والطعن رقم ٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٤) .. ..
٣٨٢	١٤٨١	(والطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥) .. ..
		٢ - بقاء شخصية المرشد غير معروفة وعدم افصاح مأمور الضبط عنها . لا يعيب الإجراءات .
٢٧	١٤٧	(الطعن رقم ١١٨٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١) .. ..
		٣ - التصريح للضابط المأذون له بالتفتيش بنذب غيره . جواز اسناد التفتيش لضابط آخر .
٢٦٦	١٤٥٩	(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٣) .. ..
		٤ - إنتقال مأمور الضبط إلى محل الحادث بعد وقوع زمن . لا ينفي قيام التلبس . ما دام قد بادر بالانتقال عقب علمه مباشرة وشاهد آثار الجريمة بادية .
٣٧٣	١٤٨٠	(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٥ - لا يعيب الحكم التفاته عن الدفع ببطلان التفتيش لحصوله من رجال الشرطة السريين ما دامت المحكمة قد اطمأنت إلى قيام الضابط بنفسه بتنفيذ الإذن .
٣٨٢	١٤٨١	(الطن رقم ٨٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥) ... ..
		٦ - تفتيش الأمتعة والأشخاص الذين يدخلون إلى الدائرة الجمركية أو يخرجون منها أو يمرون بها هو ضرب من الكشف عن التهريب بهدف صالح الخزانة بحرية رجال الجمارك ممن لهم صفة مأموري الضبط في أثناء تأدية وظائفهم بمجرد قيام مظنة التهريب دون توافر قيود القبض والتفتيش المنظم بقانون الإجراءات الجنائية .
٥٥٩	٢٤١١٥	(الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) ... ..
		٧ - ما يشترط لصحة التفتيش الذي بحرية النيابة أو تأذن في إجراءاته في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه . علم رجل الضبط القضائي بتحرياته أن جريمة معينة وقعت من شخص معين وهناك من الدلائل والأمارات ما يبرر تعرض التحقيق لحرية هذا الشخص أو لحرمة مسكنه .
		تولى رجل الضبط بنفسه التحريات التي يؤسس عليها طلب الإذن بالتفتيش أو معرفته للمطلوب تفتيشه شخصيا أو معرفة منزله . ليس بلام . له الاستعانة بمعاونين من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين والمباغين ما دام قد اقتنع بصدق ما نقلوه إليه .
٦٢٤	٢٤١٢٨	(الطن رقم ٢٧١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/١٣) ... ..
		٨ - إختصاص ضباط مكاتب حماية الأحداث . إمتداده إلى غير الأحداث . حماية لهؤلاء ومكافحة لاستغلالهم استغلالا غير مشروع ، أيا كان نوع هذا الاستغلال أو طريقه . مثال في مواد مخدرة .
٦٣٩	٢٤١٣١	(الطن رقم ٣٢٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢١) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٩ - لرجل الضبط القضائي المنتدب لتنفيذ إذن النيابة بالتفتيش تخير الظرف والوقت المناسبين خلال الفترة المحددة بالإذن لإجرائه بطريقة مثمرة .
٧٦٤	٢٤١٥٥	(الظعن رقم ٤٧٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١١) ... ..
		١٠ - عدم تجرد مأمور الضبط القضائي من صفته في غير أوقات العمل الرسمية . بقاء أهليته لمباشرة الأعمال التي ناطه بها القانون قائمة . ولو كان في أجازة أو عطلة رسمية . مالم يوقف عن عمله أو يمنح أجازة إجبارية .
١٠٢٣	٣٤٢١٣	(الظعن رقم ٦٥٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٠) ... ..
		١١ - حق مأمور الضبط القضائي في القبض في حالات التلبس بالجنح . عليه تحرير محضر بالإجراءات . قبض المأمور على المتهم متلبسا بجنحة مخالفة شروط المراقبة وتحرير محضرا بذلك . صحيح . قيامه بهذه الإجراءات خلال فترة راحته لا يقدح في صحتها .
١٠٢٣	٣٤٢١٣	(الظعن رقم ٦٥٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٠) ... ..
		١٢ - إمتداد اختصاص مأمور الضبط إلى جميع من اشتركوا في الدعوى التي بدأ تحقيقها على أساس وقوع واقعتها في اختصاصه أينما كانوا .
١٠٥٣	٣٤٢١٩	(الظعن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥) ... ..
		١٣ - حق مأمور الضبط القضائي في القبض على المتهم وتفتيشه عملا بالمواد ٣٤ و ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية .
٩٧٢	٣٤٢٠٣	(الظعن رقم ٦٣٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/١٣) ... ..



الصفحة	القائمة	
١٢٢٣	٣٤٢١٣	<p>١٤ — حق مأمور الضبط القضائي في تفتيش المتهم كلما جاز له القبض عليه . بغض النظر عن سبب القبض أو الغرض منه . قيام المأمور بتفتيش المتهم قبل إيداعه سجن مركز الشرطة . أثر قبضه عليه قبضا صحيحا . تفتيش صحيح .</p> <p>(الطن رقم ٦٥٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٢٠) ... ..</p>
١٠٥٢	٣٤٢١٩	<p>١٥ — المادة ٢٩ إجراءات . إجازتها لمأمور الضبط سؤال المتهم عن التهمة دون استجوابه تفصيلا الاستجواب المظور عليه . تعريفه .</p> <p>إثبات الضابط في محضر ضبط الواقعة سؤال المتهمات أثر الضبط . اعترافهن بممارسة الدعارة إثباته هذا الاعتراف في محضره . لا تثريب عليه ولا بطلان في سؤاله للمتهمات عن التهمة المسندة إليهن أو في إثبات ذلك الاعتراف الذي أدلين به .</p> <p>(الطن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥) ... ..</p>
١١٧٦	٣٤٢٤٠	<p>١٦ — التلبس حالة تلازم الجريمة لا شخص مرتكبها . ضبط الطاعن مع مرتكب الفعل المقترن بالسرقه محرزا مبالغ من الأموال المسروقة من منزل القتيلين . توافر التلبس بجريمة إخفاء أشياء متحصلة من جناية . المادة ٣٤ إجراءات . من حق مأمور الضبط القضائي تفتيش منزله إستنادا للمادة ٤٧ إجراءات ولو بعد مباشرة النيابة التحقيق .</p> <p>(الطن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٩) ... ..</p>
١١٧٦	٣٤٢٤٠	<p>١٧ — إسهام ضابط غير مختص محليا بإجراء التفتيش . عدم إثارته أمام محكمة الموضوع . لا يقبل التحدى به لأول مرة أمام النقض .</p> <p>(الطن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٩) ... ..</p>

القاعدة : الصفحة

١٨ — المادة ٢٣ من القانون ٣٦٣ سنة ١٩٥٦ . تحديدها  
 مأموري الضبط المنوط بهم تطبيق أحكامه ورسمها إجراءات  
 التفتيش لضبط أية عملية تجرى خفية من العمليات المنصوص  
 عليها في المادتين ٥ و ٦ من ذلك القانون .

(الطعن رقم ٧٠١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦) ... .. ٣٤٢٤٧ ١٢٢٠

راجع أيضا : مستشار الإحالة .

( القاعدة رقم ١٣٢ بالصحيفة رقم ٦٤٥ ع ١ )

## مؤسسات عمل

عدم صدور القرار الجمهوري الخاص بإنشاء مؤسسات العمل  
 وتنظيمها وكيفية المعاملة فيها . المنصوص عليه في المادة ٥٢  
 عقوبات المضافة بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٧٠ . أثره : استحالة  
 تنفيذ حكم هذه المادة والمادة ٥٣ المضافة بالقانون ذاته .  
 الخاصة بتحديد من يودع من المحكوم عليهم بهذه المؤسسات .  
 ووجوب إعمال أحكام المادة ٥١ عقوبات . إلى أن يصدر  
 القرار الجمهوري .

( الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨ ) ... .. ٢٤١٣٨ ٦٦٨

( مبان )

راجع : بناء .

( محاكمة )

راجع : إجراءات .

القاعدة

الصفحة

## محال صناعية وتجارية

رخصة مصلحة الميكانيكا والكهرباء عن إقامة آلتين يحركها الغاز لا تقضى صاحب المحل عن وجوب الحصول الترخيص بإدارة المحل . المادة ١/٢ من القانون ٤٥٣ سنة ١٩٥٥ المعدل بقانون ٣٥٩ سنة ١٩٥٦ بشأن المحال الصناعية والتجارية .

قضاء الحكم بإلغاء عقوبة الغلق إستنادا إلى ترخيص مصلحة الميكانيكا والكهرباء خطأ في الإسناد يوجب النقض والإحالة .

( الطعن رقم ١٣٣٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٢١ ) .. .. ١٤١٩ ٨١

## محال عامة

١ — جريمة إدارة محل عام سبق غلقه جريمة مستمرة استمرارا متتابعاً متجدداً . محاكمة الجاني عن جريمة مستمرة تشمل الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها . على المحكمة الاستئنافية ضم الدعاوى المقامة على المحكوم عليه لإدارته محل واحد على الرغم من سبق غلقه وأن تصدر فيها حكماً واحداً بعقوبة واحدة ما دام لم يصدر فيها بعد حكم بات . مخالفتها ذلك . خطأ في تطبيق القانون يستوجب النقض الجزئي والتصحيح بضم القضايا وجعل الغرامة عنها جميعاً بالإضافة لعقوبة الغلق المقضى بها .

( الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٦ ) .. .. ٢٤١٣٣ ٦٠٧

٢ — استخلاص الحكم أن مكان الضبط محل عام مفتوح للجمهور أعده المحكوم عليه لصنع الشاي وتقديمه للزبائن . فهم للواقع في الدعوى يدخل في سلطة محكمة الموضوع .

( الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٧ ) .. .. ٢٤١٣٣ ٦٤٩

الصفحة	القاعدة	
		٣ — القضاء بالبراءة من جريمة إعداد محل لألعاب القمار طبقاً للمادة ٣٥٢ عقوبات . لا يؤدي إلى انتفاء المساءلة عن جريمة السماح بلعب القمار في محل عام طبقاً للمادتين ١٩ ٣٨٦ من القانون ٣٧١ سنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون ١٧٠ سنة ١٩٥٧ بشأن المحال العامة . تغاير أركان الجريمتين . (الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٧) .. .. ١٣٣ ع ٢ ٦٤٩
		راجع : حكم . ( القاعدة رقم ١٩٧ بالصيغة رقم ٩٥١ ع ٣ )
		محاماة
		١ — حرية المتهم في اختيار محاميه . حق أصيل . تقدمه على حق المحكمة في نذب مدافع عنه . قبول محام أردني الجنسية لرافعة أمام محكمة الجنايات . شرطه . مثال . ( الطعن رقم ١٤٦٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦ ) .. .. ١٤٣٠ ١٣٠
		٢ — الالتزام بدعوة محامى المتهم بجناية . إن وجد . لحضور الاستجواب أو المواجهة . مشروط بأن يكون المتهم قد أعلن اسم محاميه بتقرير في قلم كتاب المحكمة أو أمام مأمور السجن . المادة ١٢٤ إجراءات . ( الطعن رقم ٢٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٥ ) .. .. ١٤٩٦ ٣٠٢
		٣ — صحة إستجواب المتهم في تحقيق النيابة دون دعوة محاميه . ما دام لم يعلن اسم المحامى سواء في محضر الاستجواب أو بتقرير في قلم الكتاب أو أمام مأمور السجن . كون المحامى حاضراً مع المتهم في مرحلة سابقة . لا يغير من ذلك . ما دام لم يتبع في الاعلان عن اسمه . الطريق الذى رسمه القانون . ( الطعن رقم ٢٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٥ ) .. .. ١٤٩٦ ٣٠٢



الصفحة	القاعدة	
		٤ — محامو المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام . شرط قيدهم أمام المحاكم الاستثنائية لتقضاء خمس سنوات على الأقل على العمل بالإدارات القانونية ومزاولة المهنة فعلا . المادتان ٧٠ ، ٧٦ من القانون ٦١ سنة ١٩٦٨ الخاص بالمحاماة .
٤٤١	ق ١ / تقابات ع ٢	(الطن رقم ٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٨) .. .. .
		٥ — حرية المتهم في اختيار محاميه . تقدم حقه في ذلك على حق المحكمة في تعيينه بشرط عدم التعارض مع ما للمحكمة من المحافظة على عدم تعطيل سير الدعاوى . طلب التأجيل بقصد عرقلة سير القضية دون مصلحة حقيقية للدفاع : للمحكمة الحرية في التصرف بشرط ألا يترك المتهم بلا مدافع .
٩٣٨	٣٤١٩٤	(الطن رقم ٧٢٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/١١) .. .. .
		٦ — جواز حضور وكيل عن المعارض . ولو كانت الجريمة عقوبتها الحبس . ما دام الحكم المعارض فيه قد طاق به بالحبس مع إيقاف التنفيذ . القضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن رغم حضور محام عن المعارض . خطأ .
١٠٧٦	٣٤٢٢١	(الطن رقم ٧٩٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٢٦) .. .. .
		٧ — التعويل في إدانة الطاعن على أقوال طاعن آخر تجعل مقررهما شاهد إثبات ضده . استلزام ذلك حتما فصل دفاع كل منهما عن الآخر وإقامة محل مستقل لكل منهما . حلة ذلك .
١١١٢	٣٤٢٢٨	(الطن رقم ٩٥٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٢) .. .. .
		٨ — تفتن المحكمة إلى وجود تعارض بين الدفاع عن المتهمين . ندبها مدافعا مستقلا عن أحدهما أثناء المرافعة وبعد سماع الشهود . لا يرفع عوار بطلان الإجراءات .
١١١٢	٣٤٢٢٨	(الطن رقم ٩٥٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٢) .. .. .

راجع أيضا : نقابات .

( القاعدة رقم ٢ نقابات بالصحيفة رقم ٧٩٣ ع ٣ )

## محركات رسمية

راجع : تزوير . تزوير الأوراق الرسمية .

## محركات عرفية

راجع : تزوير . تزوير الأوراق العرفية .

## محضر الجلسة

١ - محضر الجلسة بكل الحكم في خصوص بيانات الديباجة  
عدا التاريخ . ورود تاريخ إصدار الحكم في عجزه لا يعيبه .

( الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٤ ) .. .. ١٤٦٢ ٢٨٤

٢ - خلو محاضر جلسات المحاكمة من بيان طلبات النيابة  
لا يبطل الحكم .

( الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٤ ) .. .. ١٤٦٢ ٢٨٤

٣ - خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم كاملا .  
لا يعيب الحكم . على الخصم إن شاء أن يطلب صراحة تدوين  
دفاعه في المحضر . عليه إن ادعى أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع  
قبل قفل باب المرافعة أن يقدم الدليل على ذلك ويسجل هذه  
المخالفة في طلب مكتوب قبل الحكم . إغفال ذلك . أثره .  
عدم جواز الحاجة به أمام النقض .

( الطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/١٩ ) .. .. ١٤٧٤ ٣٣٩

الصفحة	القاعدة	
		٤ - ورقة الحكم متممة لمحضر الجلسة في إثبات إجراءات المحاكمة . إثبات تلاوة التقرير في الحكم لا يجوز بحده إلا بالطعن بالتزوير . خلو هذا البيان من الإشارة إلى من تلى التقرير لا يقدح في حصوله .
٣٩٣	١٤٨٣	( الطعن رقم ٩٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥ ) ... ..
		٥ - محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيان المحكمة التي صدر فيها والهيئة التي أصدرته وأسماء الخصوم في الدعوى وسائر بيانات الديباجة .
٧٨٥	٢٤١٦٤	( الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٢٥ ) ... ..
		٦ - محضر الجلسة يكمل الحكم في بيان أسماء الخصوم في الدعوى .
٨٤٣	٣٤١٧٤	( الطعن رقم ٦٤١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٠/١٤ ) ... ..
٨٩٠	٣٤١٨٤	( الطعن رقم ٦٩٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٠/٢٢ ) ... ..
		٧ - إغفال إثبات اسم ممثل النيابة في الحكم وفي محضر الجلسة . لا يعيب الحكم . مادام المحضر قد تضمن تمثيلها ومرافعتها في الدعوى ومتى كان الطاعن لا يدعى أن المحكمة لم تكن مشكلة وفق القانون .
٩٢٢	٣٤١٩٠	( الطعن رقم ٧١٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٥ ) ... ..
		٨ - لا يوجب القانون . إثبات نص شهادة الشهود الغائبين أو قدر معين منها في محضر الجلسة ولا أن يتلوها رئيس المحكمة . النعي يتخلف أي من ذلك غير سديد .
١٢٣٦	٣٤٢٥١	( الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦ ) ... ..

القاعدة الصفحة

## محكمة الإحالة

نقض الحكم وإعادة المحاكمة . إعادة الدعوى إلى محكمة الإعادة بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المنقوض .

عدم تقييد محكمة الإعادة . في إعادة تقديرها وقائع الدعوى بحكم النقض ولا بالحكم المنقوض .  
عدم جواز مطالبة المحكمة بالرد على دفاع لم يبد أمامها .

(الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٧) ... ٣٤٢٥٤ ١٢٥٠

## محكمة الأحداث

١ - عدم اختصاص محكمة الأحداث بنظر قضايا الأحداث المشردين في الحالات المبينة في الفقرات الأربع الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ إلا إذا عاد الحادث . بعد إنذار ولي أمره . إلى ارتكاب أمر من الأمور الواردة في أى من تلك الفقرات .  
إغفال المحكمة الاستثنائية الرد على الدفع المبدى من المطعون ضدها بعدم الاختصاص . لا يعيب حكمها لظهور بطلانه .

(الطعن رقم ١٠٤٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١) ... ١٤٢ ٧

٢ - علانية جلسات المحاكمة - أصل مقرر في القانون . ما لم تراعى المحكمة سماع الدعوى كلها أو بعضها في جلسة سرية مراعاة للنظام العام أو محافظة على الآداب . مادة ٢٦٨ إجراءات .  
محاكم الأحداث تنعقد - خروجاً على ذلك الأصل - في غرفة مشورة المادة ٣٥٢ إجراءات .

(الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/٨) ... ٣٤١٧٠ ٨١٨



## محكمة استئنافية

إجراءات نظرها الدعوى والحكم فيها .

١ — إقامة الدعوى الجنائية ممن لا يملك رفعها وعلى خلاف أحكام المادة ٦٣ إجراءات . إتصال المحكمة بها معدوم قانونا . تعرضها لموضوعها يجعل حكمها معدوم الأثر . المحكمة الاستئنافية لا تملك التصدي لموضوع الدعوى . يتعين أن يقتصر حكمها على القضاء ببطلان الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى باعتبار باب المحاكمة موصد دونها .

(الطن رقم ١١٩٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٧) ... .. ١٤٩ ٣٦

٢ — النعى على المحكمة الاستئنافية عدم سماعها ما لم يسمعه محكمة أول درجة من المحادثات التليفونية المسجلة . في غير محله . مادام القدر الذى سمعته منها وأقرت به الطاعنة كافيا وقاطعا في الدلالة على أنها دأبت على تقديم الطاعنة الأخرى وغيرها من النسوة للرجال لقاء أجر تتقاضاه .

(الطن رقم ١٢٧٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٨) ... .. ١٤١٤ ٥٤

٣ — إستغناء المحكمة عن سماع شهود الإثبات بقبول المتهم أو المدافع عنه صراحة أو ضمنا ، لايحول دون اعتمادها على أقوالهم في التحقيقات الأولية مادامت طرحت بالجلسة .

محكمة ثانى درجة تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق . عدم إجرائها إلا ما ترى لزوما لإجرائه من التحقيقات . مثال .

(الطن رقم ١٢٧٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٨) ... .. ١٤١٤ ٥٤

(والطن رقم ١٩٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٦) ... .. ١٠٩ ٥٢٥

الصفحة	القاعدة	
		٤ — المادة ٣٠٧ إجراءات مقتضاها محاكمة المتهم عن التهمة الواردة في طلب التكليف بالحضور . مغايرة التهمة للواقعة التي تضمنتها الأوراق ولم ترفع عنها الدعوى لا يجوز للمحكمة الاستئنافية توجيه التهمة عنها . وجوب نقض الحكم وتبرئة المتهم إعمالا للفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ .
٩٩	١٤٢٤	( العن رقم ١٣٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٢٨ ) .. ..
		٥ — الدفاع المثبت على صفحات حافظة المستندات المقدمة للمحكمة الاستئنافية بعدم استيفاء الشيك محل الاتهام — شرائطه القانونية . سكوت الحكم عنه إيرادا وردا . قصور .
١٥١	١٤٣٢	( العن رقم ١٣٨٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١١ ) .. ..
		٦ — إيراد الحكم الاستئنافي أسبابا مكملة لأسباب حكم محكمة أول درجة الذي اعتقه . مقتضاه أخذه بتلك الأسباب فيما لا يتعارض مع الأسباب التي أضافها .
١٨٠	١٤٤٠	( العن رقم ١٥٦٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١١ ) .. ..
		٧ — عدم جواز النعي على المحكمة الاستئنافية التفاتها عن دفاع لم يطرح أمامها . مثال لقضاء سليم بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد دون التعرض لشهادة مرضية وجدت ضمن الأوراق غير معلاة ولم يشر إليها الدفاع .
١٩٨	١٤٤٢	( العن رقم ١٥٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٢ ) .. ..
		٨ — إحالة المحكمة الاستئنافية على أسباب الحكم المستأنف . الذي انتهت إلى تأييده لأسبابه . كفايتها . عدم الترامها باعادة إيراد تلك الأسباب .
٣٣٩	١٤٧٤	( العن رقم ١٣٤٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٩ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٩ - إلتفات المحكمة الاستئنافية عن طلب ضم حافظة مستندات سبق تقديمها إلى محكمة أول درجة. لا يعيب الحكم. لعدم تمسك الطاعن بالطلب في الجلسة الأخيرة أمام المحكمة الاستئنافية. ولكونها لا تعدو صور أحكام سبق صدورها في قضايا مماثلة.
٢٧٢	١٤٦٠	(الطعن رقم ٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٤) .. .. .
		١٠ - طلب سماع محور المحضر. إبداءه أمام محكمة أول درجة على سبيل الاحتياط وعدم الإصرار عليه في ختام المرافعة أمام محكمة ثاني درجة. إلتفات عنه وعدم الرد عليه لا يعيب الحكم.
٢٧٢	١٤٦٠	(الطعن رقم ٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٤) .. .. .
		١١ - النعى على المحكمة الاستئنافية نظرها الدعوى بعد حكم ابتدائي غير موقع من القاضي الذي أصدره لتفويتها إحدى درجات التقاضى على المتهم. غير سديد. الفقرة الأولى من المادة ٤١٩ إجراءات.
٢٧٩	١٤٦١	(الطعن رقم ١١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٤) .. .. .
		١٢ - محكمة ثاني درجة تحكم على مقتضى الأوراق. لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى هي لزوما لإجرائه. إبداء الطاعن لدفاعه دون طلب إجراء تحقيق. ليس له النعى على المحكمة الإخلال بحقه في الدفاع.
٢٩٣	١٤٦٤	(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٤) .. .. .
		١٣ - الشهادة المرضية من أدلة الدعوى. خصوصها التقدير المحكمة كسائر الأدلة. وجوب أن تبني رأيها فيها على أسباب سائغة تؤدي إلى مارتبه عليها.
٤٦٤	٩٥	(الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١) .. .. .
		١٤ - الطاعن لا يضار بطعنه.
		الفقرة الثالثة من المادة ٤١٧ إجراءات. الإستئناف المرفوع من غير النيابة العامة. وجوب القضاء فيه بتأييد الحكم أو تعديله

الصفحة	القاعدة	
		لمصاحبة رافع الاستئناف . استئناف المحكوم عليه وحده للحكم بالحبس في سرقة . قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم اختصاصها بحجة أن سوابقه تجعله عائدا في حكم المادتين ٥١٦، ٤٩ عقوبات . مخالف للقانون . وجوب النقض والإحالة لأن الخطأ يجب المحكمة عن نظر موضوع الاستئناف .
٤٩٠	٢٤١٠١	( الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٨ ) .. .. .
		١٥ — جريمة إدارة محل عام سبق غلقه جريمة مستمرة استمرارا متابعا متجددا . محاكمة الجاني عن جريمة مستمرة تشمل الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها . على المحكمة الاستئنافية ضم الدعوى المقامة على المحكوم عليه لإدارته محل واحد على الرغم من سبق غلقه وأن تصدر فيها حكما واحدا بعقوبة واحدة ما دام لم يصدر فيها بعد حكم بات . مخالفتها ذلك . خطأ في تطبيق القانون يستوجب النقض الجزئي والتصحيح بضم القضايا وجعل الغرامة عنها جميعا بالإضافة لعقوبة الغلق المقضى بها .
٦٠٧	٢٤١٢٣	( الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٦ ) .. .. .
		١٦ — تقدير المحكمة الاستئنافية جدية طلب الطاعن إلزام المدعى المدني ضم دفتر الأجور الحقيقي واستجابتها له . عدولها من ذلك . بغير مبرر . وقضاؤها بالإدانة . إخلال بحق الدفاع .
٦٦١	٢٤١٣٦	( الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨ ) .. .. .
		١٧ — تغير الهيئة . عدم تمسك الطاعن . أمام الهيئة الجديدة . بطلب سماع الشهود . يفقده خصائص الطلب الجازم . محكمة ثاني درجة . قضاؤها على مقتضى الأوراق .
		حق المحكمة في الاستغناء عن سماع الشهود .
٦٨٤	٢٤١٤٢	( الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨ ) .. .. .



الصفحة	القاعدة	
		١٨ — الأصل أن المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقاً بالجلسة وإنما تبني قضاءها على ما تسمعه من الخصوم وما تستخلصه من الأوراق المعروضة عليها . حتمها في هذا النطاق مقيد بوجوب مراعاة حق الدفاع . المادة ٤١٣ إجراءات . مثال لإخلال بحق الدفاع .
٦٩٦	٢٤١٤٤	(الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٣) ... ..
		١٩ — إبداء الطاعة دفاعاً أمام المحكمة الاستئنافية دون التمسك بسماع شهود الإثبات . قضاء المحكمة على مقتضى الأوراق . لا عيب .
٨١٨	٢٤١٧٠	(الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٠/٨) ... ..
		٢٠ — اقتصار الحكم الاستئنافي على تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من غش الشاى بمخاططه وتعديله العقوبة دون النظر في مدى انطباق القرار الوزاري ٢٥٢ سنة ١٩٦٢ الذي يجرم خلط الشاى على الواقعة . رغم نصه على عقوبة تزيد في حدها الأدنى على العقوبة الموقعة . خطأ في تطبيق القانون .
٩٠٤	٢٤١٨٦	(الطعن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٤) ... ..
		٢١ — خلو الحكم المستأنف من توقيع القاضي وبيان الهيئة . ليس مما يوجب على المحكمة الاستئنافية إعادة القضية إلى محكمة أول درجة . المادة ٤١٩ إجراءات . مجانبته ذلك خطأ في تطبيق القانون حجبه عن الحكم في موضوع الدعوى .
٩٩٦	٢٤٢٠٧	(الطعن رقم ٧٤١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/١٣) ... ..
		٢٢ — على المحكمة العمل على تحقيق الدليل الذي رأت لزومه للفصل في الدعوى أو تضمن حكماً أسباب عدولها عن هذا التحقيق .

القاعدة

الصفحة

قعودها عن دفاع قدرت جديته ثم سكنت عنه إيرادا وردا .  
عيب يوجب النقض والإحالة مثال لتسبيب معيب لحكم  
استئنافي قدرت فيه المحكمة الاستئنافية . ندب مكتب الخبراء  
تحقيقا لدفاع الطاعن وبعد تقديم ذلك التقرير قدم الطاعن  
تقريراً استشارياً وطلب إعادة المأمورية إلى مكتب الخبراء  
لتنفيذ المأمورية على ضوء ملاحظاته . قضاء الحكم المطعون فيه  
بتأييد الحكم المستأنف له دون إشارة كلية لتقارير الخبراء  
المقدمة ينبىء من عدم مواجهة المحكمة لعناصر الدعوى .

(الطعن رقم ٩٨٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥) ... .. ٣٤٢١٧ ٣٤٢١٧ ٩٠٤٣

٢٣ - تعويل محكمة ثاني درجة على أقوال الشاهد الشفوية  
في التحقيقات دون سماعه . لا عيب ما دامت الطاعنة لم تطلب  
سماعه وكانت أقواله مطروحة بجلسة المحاكمة . لا يغير من ذلك  
تقرير محكمة أول درجة التأجيل لإعلانه ثم عدولها عن ذلك .  
قرارها تحضيري لا تتولد عنه حقوق للتصوم .

(الطعن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥) ... .. ٣٤٢١٩ ٣٤٢١٩ ٩٠٥٣

٢٤ - اعتناق الحكم الاستئنافي المطعون فيه لأسباب الحكم  
المستأنف الذي أشار إلى مواد الاتهام وخلص إلى معاقبة الطاعنات  
طبقاً لها . في ذلك ما يكفي لبيان مواد القانون التي عاقبن  
بمقتضاها .

(الطعن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥) ... .. ٣٤٢١٩ ٣٤٢١٩ ٩٠٥٣

٢٥ - متى ترجع المحكمة الجنائية إلى أحكام قانون  
المرافعات ؟

التجاء مصلحة الجمارك إلى المحكمة الاستئنافية للحكم في دعواها  
المدنية التي أغفل الحكم المستأنف الفصل فيها . خطأ . كان

الصفحة	القاعدة	
		عليها الرجوع إلى محكمة أول درجة التي لم تستنفذ ولايتها بالنسبة للدعوى المدنية . للفصل فيما أغفلته . عملاً بالمادة ٣٦٨ مصافحات .
١١٢٧	٣٤٢٣١	( الطعن رقم ٩٧٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٣ ) .. ..
		٢٦ — كفاية أن تحيل المحكمة الاستئنافية على أسباب الحكم المستأنف إذا مارأت تأييده . ليس في القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب في حكمها .
١٢٢٣	٣٤٢٤٨	( الطعن رقم ٧٠٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦ ) .. ..
		٢٧ — العبرة ببطلان الإجراءات هو بما يتم منها أمام المحكمة الاستئنافية . سكوت الطاعن عن إثارة شيء في دفاعه أمام المحكمة الاستئنافية عن وصف التهمة أو الحضور في بيان الخطأ . ليس له التحدث من بعد عن بطلان أمام محكمة أول درجة .
١٢٢٣	٣٤٢٤٨	( الطعن رقم ٧٠٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦ ) .. ..
		٢٨ — حق المحكمة الاستئنافية في أن لا تجرى تحقيقاً وتحكم على مقتضى الأوراق مقيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع .
		المادة ٤١٣ إجراءات توجب عليها أن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد القضاة الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام أول درجة واستيفاء كل نقص في إجراءات التحقيق . وجوب أن تورد في حكمها ما يدل على مواجهة الدعوى والإلمام بها .
١٢٢٨	٣٤٢٤٩	( الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦ ) .. ..
		٢٩ — عدم إبداء الطاعن طلب سماع الشهود أمام محكمة أول درجة وإبدائه أمام محكمة ثاني درجة . إعتباره متنازلاً عنه بسكوته

الصفحة	القاعدة	
٩٢٥٨	٣٤٢٥٦	عن التمسك به أمام محكمة أول درجة . النعي بالإخلال بحق الدفاع في غير محله . (الظعن رقم ١١١٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٢) .. .. راجع أيضا : محكمة استئنافية "تسببها . أحكامها" . (للقاعدة رقم ٤٣ بالصحيفة رقم ١٩٨١ ع ١)

## محكمة الإعادة

٩١٣٩	٣٤٢٣٤	عدم جواز إضارة الطاعن بطعنه ، مخالفة محكمة الإعادة ذلك . خطأ في تطبيق القانون يوجب نقضه جزئيا وتصحيحه بمعاينة الطاعن بالعقوبة الواردة في الحكم الأول . المادة ٤٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . (الظعن رقم ٦٥٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٤) .. .. راجع أيضا : محكمة الإحالة .
------	-------	---

## محكمة تنازع الاختصاص

٨٠٤	٣٤١٦٧	١ — تنازع الاختصاص السلي بين محكمة عادية ومحكمة استئنافية ذات اختصاص قضائي . الاختصاص بنظره كان مقصورا لمحكمة النقض ثم نقل إلى محكمة تنازع الاختصاص بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ثم إلى المحكمة العليا بقانونها رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ . (الظعن رقم ٦١٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٠/١) .. ..
-----	-------	---

## محكمة ثاني درجة

راجع : محكمة استئنافية .



القاعدة الصفحة

## محكمة الجنايات

تشكيلها :

إغفال إثبات اسم ممثل النيابة في الحكم وفي محضر الجلسة .  
 لا يعيب الحكم . مادام المحضر قد تضمن تمثيلها ومرافعتها  
 في الدعوى ومتى كان الطاعن لا يدعى أن المحكمة لم تكن مشكلة  
 وفق القانون .

( الطعن رقم ٧١٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٥ ) .. .. ١٩٠ ع ٢ ٩٢٢

نظرها الدعوى والحكم فيها :

١ — حرية المتهم في اختيار محاميه . حق أصيل . تقدمه على حق  
 المحكمة في ندب مدافع عنه . قبول محام أردني الجنسية لراقعة  
 أمام محكمة الجنايات . شرطه . مثال .

( الطعن رقم ١٤٦٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٥ ) .. .. ١٤٣ ع ١ ١٣٠

٢ — المادة ٣٨٤ إجراءات . لمحكمة الجنايات الحكم  
 على المتهم في غيبته بعد إعلانه إعلانا قانونيا بالجلسة المحددة لنظر  
 دعواه . عدم استدلال رجال الإدارة على المتهم ولا على محل  
 إقامته . صحة إعلانه في مواجهة النيابة . المادة ٢٣٤ إجراءات

( الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٢ ) .. .. ١١١ ع ٢ ٥٣٨

٣ — سقوط الحكم الغيابي عن الجناية المرفوعة بها الدعوى  
 أمام محكمة الجنايات بانقضاء مدة السقوط المقررة للعقوبة  
 في الجنايات . المواد ٣٩٤ و ٣٩٥ و ٥٢٨ إجراءات .

( الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٢ ) .. .. ١١١ ع ٢ ٥٣٨

٤ — وجوب إعلان شهود النفي الذين لم يدرجوا في القائمة  
 قبل الجلسة بثلاثة أيام . المادة ١٨٧ إجراءات . إعلانهم  
 من قبل المتهم لا يتوقف على تصريح من المحكمة . قعود المتهم

الصفحة	القاعدة	
		عن سلوك السبيل الذي رسمته المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ إجراءات . لاثريب على المحكمة إن لم تستجب لطلب التأجيل لسماع شهوده .
٩٥٥	٢٤١١٥	(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) ... ..
		٥ - إجراءات المحاكمة في الجنايات . وجوب أن تكون في مواجهة المتهم ومحاميه ، مادام قد مثل أمام المحكمة . المحكمة لا تبني حكمها إلا على العناصر والأدلة المستمدة من أوراق الدعوى المطروحة على بساط البحث تحت نظر الخصوم . مثال لتسبيب معيب .
٨٣٣	٣٤١٧٣	(الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٠/١٤) ... ..
		٦ - إصدار محكمة الجنايات أثناء نظرها الدعوى أمرا بالقبض على المتهم وحبسه لا يعتبر إبداء لرأيها .
٨٨٦	٢٤١٨٣	(الطعن رقم ٦٨٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٠/٢٢) ... ..
		٧ - الأحكام الصادرة من محاكم الجنايات في مواد الجنح المقدمة إليها لارتباطها بجناية تخضع للأحكام العامة المقررة للحضور والغياب في مواد الجنح والمخالفات ومن بينها ما نصت عليه المادة ٢٣٩ لإجراءات .
٩٢٦٨	٣٤٢٥٨	(الطعن رقم ١١٣٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٤) ... ..
		الطعن في أحكامها :
		١ - جواز الطعن بالنقض في الأحكام النهائية الصادرة في موضوع الدعاوى المدنية من محاكم الجنايات دون التقييد بنصاب معين . تأصيل ذلك .
٥٣١	٢٤١١٠	(الطعن رقم ١٠٤٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٢) ... ..

## محكمة الجنج

راجع : تنازع اختصاص .

( للقاعدة رقم ٥٨ بالصحيفة رقم ٢٦١ )

## محكمة شرعية

راجع : اختصاص .

( للقاعدة رقم ٢٣٠٠ بالصحيفة رقم ١١٢٢ ع ٣ )

## محكمة عليا

١ - تنازع الاختصاص السلي بين محكمة عادية ومحكمة استثنائية ذات اختصاص قضائي . الاختصاص بنظره كان مقصورا لمحكمة النقض ثم نقل إلى محكمة تنازع الاختصاص بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ثم إلى المحكمة العليا بقانونها رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ .

(الطن رقم ٦١٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٠/١) ... .. ١٩٧٣ ع ٣٤٨٠٤

## محكمة الموضوع

الإجراءات أمامها :

١ - النعي على محكمة الموضوع قعودها عن القيام بإجراء لم يطلب منها . غير مقبول .

(الطن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥) ... .. ١٩٧٣ ع ٣٢١٩ ١٠٥٣

الصفحة	القائمة	
		٢ - القرار الصادر في مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة . قرار تحضيري لا تتولد عنه حقوق لتخصوم .
١٠٥٣	٣٤٢١٩	( الطعن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥ ) ... ..
		٣ - تخلف المتهم أو مثوله أمام محكمة الموضوع بدرجتها لإبداء دفاعه . الأمر فيه مرجعه إليه . قعوده عن إبداء دفاعه الموضوعي أمامها يحسول بينه وبين إبدائه أمام محكمة النقض لما يحتاجه من تحقيق يخرج عن وظيفتها .
١٢٨٣	٣٤٢٦١	( الطعن رقم ١١٤٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٣٠ ) ... ..
		سلطتها في تقدير الدليل :
		١ - حق محكمة الموضوع في الأخذ بالاعتراف في أي دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك . مثال لتسبب سائق ردا على الدفع ببطلان الاعتراف .
١	١٤٠	( الطعن رقم ١٠٤١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١ ) ... ..
٥٤	١٤١٤	( الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٨ ) ... ..
١٠٢	١٤٢٥	( الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٨ ) ... ..
٣٠٢	١٤٦٦	( الطعن رقم ٢٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٥ ) ... ..
		٢ - حق محكمة الموضوع في الأخذ بأقوال متهم على آخر . ولو وردت في محضر الشرطة . وإن عدل عنها .
١	١٤١	( الطعن رقم ١٠٤١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١ ) ... ..
٢٨٤	١٤١٢	( الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٤ ) ... ..
		٣ - تقدير الظروف التي تبرر التفتيش موضوعي يترك لتقدير سلطة التحقيق تحت رقابة وإشراف محكمة الموضوع . حق محكمة الموضوع في أطراح التحريات وعدم التعويل عليها . حده .
٢٧	١٤٧	( الطعن رقم ١١٨٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١ ) ... ..
٢٦٦	١٤٥٩	( الطعن رقم ٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٤ ) ... ..
٣٨٢	١٤٨١	( الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٤ — المحاكمات الجنائية . العبرة فيها باقتناع القاضي . حق محكمة الموضوع في الأخذ بأقوال المتهم في حق نفسه وفي حق غيره من المتهمين .
٦٧	١٤١٦	(الطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٨) .. ..
٤٢٧	١٤٨٩	(والطعن رقم ١١٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦) .. ..
		٥ — تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إليها من اعتراضات موضوعي . عدم التزام المحكمة بنذب خبير آخر . مجادلتها في عقيدتها أمام النقض . لا تجوز .
٩٠	١٤٢٢	(الطعن رقم ١٣٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٢٢) .. ..
١٨٠	١٤٤٠	(والطعن رقم ١٥٦٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١١) .. ..
٣٠٢	١٤٦١	(والطعن رقم ٢٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٥) .. ..
٣٩٢	١٤٨٣	(والطعن رقم ٩٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥) .. ..
٥٨٦	٢٤١٢٠	(والطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) .. ..
		٦ — تجريح أقوال الشاهد إشارة إلى تليفق التهمة . من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا .
١٠٢	١٤٢٥	(الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٢٨) .. ..
		٧ — سلطة محكمة الموضوع في التعويل على شهادة شهود الإثبات والإعراض عن أقوال شهود النفي . دون بيان سبب إطراحها .
١٠٢	١٤٢٥	(الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٢٨) .. ..
١٣٠	١٤٣٠	(والطعن رقم ١٤٦٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٥) .. ..
١٠٠٣	٢٤٢٠٩	(والطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/١٨) .. ..
		٨ — سلطة المحكمة في الأخذ بالتحريات كمسوغ للإذن بالتفتيش ورفضها الأخذ بها في صدد الغرض من الإحراز .
١٠٢	١٤٢٥	(الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٢٨) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٩ - تسمية أقوال المتهم خطأ. اعترافا لا يعيب الحكم مادام لم يرتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف .
		حق محكمة الموضوع في استمداد اقتناعها من أى دليل تطمئن إليه . ما دام له مأخذ صحيح في الأوراق . لها الأخذ بما تراه مطابقا للحقيقة من أقوال المتهم .
١٣٠	١٤٣٠	(الطن رقم ١٤٦٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٥) .. ..
		١٠ - حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها .
١٥٨	١٤٣٤	(الطن رقم ١٤٦٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١١) .. ..
٣٧٣	١٤٨٠	(والطن رقم ٨٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥) .. ..
٤١٦	١٤٨٧	(والطن رقم ١١١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦) .. ..
		وزن أقوال الشاهد مرجعه محكمة الموضوع . تقدير الدليل من سلطتها وحدها .
١٥٤	١٤٣٣	(الطن رقم ١٤٦٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١١) .. ..
١٥٨	١٤٣٤	(والطن رقم ١٤٦٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١١) .. ..
٣٦٥	١٤٧٨	(والطن رقم ١٠٩٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥) .. ..
٣٧٣	١٤٨٠	(والطن رقم ٨٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥) .. ..
٤٠٢	١٤٨٤	(والطن رقم ١٠٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥) .. ..
٤٣٦	١٤٩٠	(والطن رقم ١١٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦) .. ..
٤٩٣	٢٤١٠٢	(والطن رقم ١٥٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٨) .. ..
٥٥٩	٢٤١١٥	(والطن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) .. ..
٥٧١	٢٤١١٧	(والطن رقم ٢٢٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) .. ..
٦٣٩	٢٤١٣١	(والطن رقم ٣٣٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢١) .. ..
٧٦٩	٢٤١٦٠	(والطن رقم ٤٥٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٢٤) .. ..

الصفحة	القائمة	
		الجدل الموضوعي في تقدير الدليل إستقلال الموضوع به . عدم جواز مجادلتها في شأنه أمام النقض .
١٥٨	١٤٣٤	(الطعن رقم ١٤٦٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١١) .. ..
٣٧٣	١٤٨٠	(والطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥) .. ..
٣٨٢	١٤٨١	(والطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥) .. ..
٤٠٢	١٤٨٤	(والطعن رقم ١٠٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥) .. ..
٩٧٨	٣٤٢٠٤	(والطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/١٣) .. ..
١٠٠٣	٣٤٢٠٩	(والطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/١٨) .. ..
١٠١٣	٣٤٢١١	(والطعن رقم ٨٠٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/١٨) .. ..
١٠٥٣	٣٤٢١٨	(والطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥) .. ..
١١٥٠	٣٤٢٣٥	(والطعن رقم ٧٦٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٤) .. ..
		١٣ — الطلب الذي لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى استحالة حصول الواقعة . دفاع موضوعي لا تلتزم المحكمة بإجابته .
١٥٨	١٤٣٤	(الطعن رقم ١٤٦٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١١) .. ..
		١٤ — المادة ٤٨ إجراءات . إباحتها لمأموري الضبط تفتيش منزل المتهم دون إذن إذا كان من الموضوعين تحت رقابة الشرطة ووجدت أوجه قوية للاشتباه في ارتكابه جناية أو جنحة . تقدير الشبهات وكفايتها يكون لرجل الضبط ويخضع لتقدير سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .
٢٣٥	١٤٥٢	(الطعن رقم ١٤٧٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥) .. ..
		١٥ — الشهادة المرضية من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع . وجوب تسبيب المحكمة لرأيها فيما انتهت إليه منها . الاكتفاء بالقول بعدم الاطمئنان إلى الشهادة دون إيراد أسباب تهدرها . تسبيب معيب .
٢٤٠	١٤٥٣	(الطعن رقم ١٦٠٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٥) .. ..
٤٧٨	٢٤٩٨	(والطعن رقم ١٤٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢) .. ..

الصفحة	القائمة	
		١٦ — تطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفني على الحقيقة بجميع تفاصيلها . ليس بلازم . كفاية أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق . مثال لتسبيب سائح في مواءمة الحكم بين أقوال الشاهد وبين التقرير الفني في شأن عدد الأسيرة التي أطلقت على المجنى عليها .
٢٤٣	١٤٥٤	( الطعن رقم ١٩١٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٥ ) .. ..
		١٧ — تقدير توافر القصد الجنائي . استقلال محكمة الموضوع به .
٢٥٦	١٤٥٧	( الطعن رقم ١١١٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٦ ) .. ..
٩٧٨	٣٤٢٠٤	( والطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/١٣ ) .. ..
		١٨ — التشكيك في أقوال الشاهد من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا .
٢٦٦	١٤٥٩	( الطعن رقم ٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٤ ) .. ..
		١٩ — تقدير الدليل . استقلال محكمة الموضوع به بغير معقب .
٢٧٩	١٤٦١	( الطعن رقم ١١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٤ ) .. ..
٤٤٥	٢٤٩١	( والطعن رقم ١٢١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١ ) .. ..
٦٤٩	٢٤١٣٣	( والطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٧ ) .. ..
		٢٠ — تقدير الخطأ وتوافر رابطة السببية بين الخطأ والإصابة . موضوعي . مثال لتسبيب سائح لتوافر السببية بين خطأ الطاعن والصعق بتيار كهربائي .
٢٩٣	١٤٦٤	( الطعن رقم ٤٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٤ ) .. ..
٣٣٩	١٤٧٤	( والطعن رقم ١٢٤٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/١٩ ) .. ..



الصفحة	القاعدة	
٥٠٢	٢٤١٠٤	(والطعن رقم ٩٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٩)
٥٥٢	٢٤١١٤	(والطعن رقم ١٦٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)
١٢١٣	٣٤٢٤٦	(الطعن رقم ١٠١٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠)
١٢٥٨	٣٤٢٥٦	(والطعن رقم ١١١٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٣)
		٢١ — صلاحية كل كتابة صادرة من الخصم أن تكون مبدأً ثبوت بالكتابة أيا كان شأنها أو الغرض منها . ما دام من شأنها أن تجعل الأمر المراد إثباته قريب الاحتمال . تقدير ذلك . موضوعي .
٣٣١	١٤٧٢	(الطعن رقم ٥٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/١٨)
		٢٢ — حق محكمة الموضوع في الأخذ بما ترتاح إليه من أدلة الثبوت وإطراح ما عداها دون التزام بالرد على كل دليل .
٣٣١	١٤٧٢	(الطعن رقم ٥٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/١٨)
		٢٣ — حق محكمة الموضوع في القضاء بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت بشرط تحميمها الدعوى وإحاطتها بظروفها وبأدلة الثبوت .
٣٦٩	١٤٧٩	(الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥)
		٢٤ — لمحكمة الموضوع التعويل على أقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو عدل عنها بعد ذلك .
٣٨٢	١٤٨١	(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥)
		٢٥ — قرابة شاهد الإثبات للجنى عليه لا تمنع من الأخذ بشهادته متى اقتصرت المحكمة بصدقها .
٤٠٢	١٤٨٤	(الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥)
		٢٦ — حق محكمة الموضوع في تجزئة أقوال الشاهد . بجادلتها أمام النقض . فيما اطمأنت إليه من أقواله . غير جائز .
٤١٦	١٤٨٧	(الطعن رقم ١١١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		٢٧ — قصد القتل . أمر خفي . يستخلصه قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية .
٤٢٧	١٤٨٩	( الطعن رقم ١١٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦ ) .. ..
٥٨٦	٢٤١٢٠	( والطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ ) .. ..
١١٧٢	٣٤٣٣٩	( والطعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٩ ) .. ..
١٢٩٢	٣٤٢٦٣	( والطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٣٠ ) .. ..
		٢٨ — سبق الاصرار . حالة ذهنية تقوم في نفس الجاني . استخلاص توافره . موضوعي .
٤٢٧	١٤٨٩	( الطعن رقم ١١٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦ ) .. ..
١١١٣	٣٤٣١١	( والطعن رقم ٨٠٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/١٨ ) .. ..
١١٠٨	٣٤٢٢٧	( والطعن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٢ ) .. ..
		٢٩ — كفاية إتيان الفعل الماس أو الخادش للحياة العرضي للمجنى عليه بغير رضاه . لتحقيق جريمة هتك العرض بالقوة . استعمال القوة المادية . غير لازم . استخلاص حصول الإكراه . موضوعي . تحدث الحكم عنه استقلا لا غير واجب . مثال .
٤٣٦	١٤٩٠	( الطعن رقم ١١٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦ ) .. ..
		٣٠ — عدم التزام المحكمة بأن تورد من روايات الشاهد المتعددة إلا ما تقيم عليه قضاءها . حقها في الأخذ بها في أي مرحلة دون بيان العلة أو موضعها في الأوراق .
٤٤٥	٢٤٩١	( الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١ ) .. ..
		٣١ — التناقض في أقوال الشهود الذي لا يعيب الحكم . شرطه .
٤٤٥	٢٤٩١	( الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١ ) .. ..
٧٧٢	٣٤١٦١	( والطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٤ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٣٢ — جواز سماع الشهود الذين لم يبلغ منهم أربع عشرة سنة بدون حلف يمين . جواز الأخذ بأقوالهم على سبيل الاستدلال إذا أنس القاضي فيها الصدق .
		تعيب الحكم باعتماده على أقوال المجنى عليه بصفة أصلية رغم عدم استطاعته التمييز أو التقاعس عن طلب تحقيق مدى توافره أمام محكمة الموضوع . جدل موضوعي في تقدير الدليل لا يجوز أمام النقض .
٤٤٥	٢٤٩١	( الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١ ) .. ..
٧٧٢	٢٤١٦١	( والطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٤ ) .. ..
		٣٣ — عدم التزام المحكمة بالرد على كل دفاع موضوعي اكتفاء بأخذها بأدلة الادانة . دفاع الطاعن باحتمال أن تكون إصابة المجنى عليه في جريمة هناك عرض من آلة قاطعة دفاع قصد به إثارة الشبهة في أدلة الثبوت . التفات المحكمة . لا إخلال بحق الدفاع مادام لم يطلب تحقيقا معيناً في هذا الشأن .
٤٤٥	٢٤٩١	( الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١ ) .. ..
		٣٤ — حدود سلطة المحكمة في تقدير القوة التدلالية لعناصر الدعوى أن لا تكون المسألة المطروحة من المسائل الفنية البحت التي لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها لإبداء الرأي فيها .
٤٥١	٢٤٩٢	( الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١ ) .. ..
		٣٥ — حق محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها مما نظمته إليه من أدلة وعناصر في الدعوى .
		العبرة بما نظمته إليه المحكمة مما تستخلصه من التحقيقات .
		بلاغ الحادث . لا عبرة فيه .
٤٧١	٢٤٩٧	( الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
٤٩٣	٢٤١٠٢	٣٦ — سلطة محكمة الموضوع وحريتها في تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم . إطمئنانها إلى الأدلة بالنسبة لمتهم وعدم اطمئنانها لذات الأدلة بالنسبة لمتهم آخر . سائع . (الطن رقم ١٥٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٨ ... ..)
٥٠٦	٢٤١٠٥	٣٧ — بطلان القبض . أثره . عدم التعويل في الإدانة . على الدليل المترتب عليه أو المستمد منه . تقرير الصلة بين القبض الباطل وبين الدليل . يفصل فيه قاضي الموضوع بغير معقب . مثال في مواد مخدرة . (الطن رقم ١٧٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٩ ... ..)
٥٠٦	٢٤١٠٥	٣٨ — مابني على الباطل باطل . تصريح الحكم ببطلان الدليل المستمد من العثور على فتات المخدر يجيب الطاءن . غير لازم . مادام قد انتهى إلى إبطال مطلق القبض عليه وما تلاه واتصل به . (الطن رقم ١٧٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٩ ... ..)
٥٢٥	٢٤١٠٩	٣٩ — حق المحكمة في الاعتماد . في القضاء بالإدانة . على أقوال المجني عليه في محضر جمع الاستدلالات . وصف الحكم هذه الأقوال بأنها شهادة . لاتعيبه . (الطن رقم ١٩٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٦ ... ..)
٥٤٤	٢٤١١٢	٤٠ — سلطة محكمة الموضوع في تقدير التحريات وتجزئتها : لها أن ترى فيها ما يسوغ الإذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقنعها بأن إحراز المخدر كان بقصد الاتجار أو التعااطي أو الاستعمال الشخصي (الطن رقم ١٩٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٣ ... ..)
٥٩٦	٢٤١٢١	(والطن رقم ٢٤٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٦ ... ..)
٦٠٢	٢٤١٢٢	(والطن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٦ ... ..)
٦٢٤	٢٤١٢٨	(والطن رقم ٢٧١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/١٣ ... ..)
٩٢٢	٣٤١٩٠	(والطن رقم ٧١٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٥ ... ..)



الصفحة	القاعدة	
		٤١ - تقدير الوقائع التي تستنتج منها حالة الدفاع الشرعى . موضوعى . مثال لتسبب سائق على انتفاؤها .
٥٧٥	٢٤١١٨	(الطن رقم ٢٣٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) ... ..
		٤٢ - المحكمة لا تلتزم بالتحدث فى حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها . لها المفاضلة بين آراء الخبراء . أخذها بأحد التقارير يفيد إطراحها باقى التقارير المقدمة دون التزام بأن تعرض لها أو أن ترد عليها .
		(الطن رقم ٢٣٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) ... ..
		(الطن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) ... ..
		٤٣ - عدم إرفاق إذن التفتيش بملف الدعوى . لا ينفى سبق صدوره . القضاء بالبراءة . استنادا إلى ذلك . دون إجراء تحقيق . يعيب الحكم . مثال .
٦٦٥	٢٤١٣٧	(الطن رقم ٢١١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨) ... ..
		٤٤ - الاشتراك بطريق الاتفاق . ماهيته . استخلاص توافره . موضوعى .
٦٧٨	٢٤١٤١	(الطن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨) ... ..
		٤٥ - لمحكمة الموضوع الأخذ بقول الشاهد فى أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة والاتفات عما سواه دون أن تبين العلة فى ذلك .
٧٧٢	٢٤١٦١	(الطن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٢٤) ... ..
		٤٦ - حق محكمة الموضوع فى تقدير القوة التدلالية لتقرير الخبير . لا التزام عليها بنذب خبير آخر مادامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر اتخاذ هذا الإجراء .

الصفحة	القاعدة	
		اطمئنانها إلى تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير لأسباب سائفة والتفاتها من طلب إعادة إجراء المضاهاة . النعى عليها بالإخلال بحق الدفاع . غير مقبول .
٨٩٧	٣٤١٨٥	( الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٤ ) .. ..
		٤٧ — عدم جواز مجادلة محكمة الموضوع في اطمئنانها إلى شهادة الضابط بإقامة الطاعن بالمسكن المأذون بفتيشه والذي ضبط فيه .
٨٩٧	٣٤١٩٠	( الطعن رقم ٧١٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٥ ) .. ..
		٤٨ — التحريض على الدعارة . تقدير قيامه أو عدم قيامه تفصل فيه محكمة الموضوع بلا معقب . كفاية إثبات الحكم تحقق التحريض . بيانه الأركان المكونة له غير لازم .
٩٧٢	٣٤٢٠٣	( الطعن رقم ٦٣٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/١٣ ) .. ..
		٤٩ — سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل . اطمئنانها لأقوال الشاهد يفيد إطراحها لجميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .
١٠٠٣	٣٤٢٠٩	( الطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/١٨ ) .. ..
١٢٣٦	٣٤٢٥١	( الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦ ) .. ..
		٥٠ — الدفاع المبني على تعذر الرؤية . موضوعي . كفاية الرد عليه بالأخذ بأدلة الثبوت في الدعوى .
١٠٠٣	٣٤٢٠٩	( الطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/١٨ ) .. ..
		٥١ — حق محكمة الموضوع في تقدير صحة الإقرار وقيمه في الإثبات .
		لها وحدها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من حيلة أو إكراه لانتزاع الاعتراف منه . تحققها من سلامة الاعتراف . لها

الصفحة	القاعدة	
		الأخذ به بلا معقب عليها . القول بأن الاعتراف موحى به من الضابط لا يشكل دفعا ببطلان الاعتراف ولا يعد قرين الإكراه المبطل لا معنى ولا حكما ما دام سلطان الضابط لم يستطل إلى المتهم بالأذى ماديا أو معنويا .
١٠٥٣	٣٤٢١٩	( الطعن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥ ) ... ..
		٥٢ — لا يشترط في الدليل أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة . يكفي أن يكون ثبوتها مستخلصا بالاستنتاج من الظروف والقرائن .
١٠٥٣	٣٤٢١٩	( الطعن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥ ) ... ..
		٥٣ — حق محكمة الموضوع في تحصيل أقوال الشاهد وتفهمها واستخلاص مراميها غير مقيدة بالأخذ الأقوال الصريحة أو بمدلولها الظاهر . ما دامت لا تحرف الشهادة عن موضعها . مثال .
١٠٨٥	٣٤٢٢٣	( الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٢٦ ) ... ..
		٥٤ — تقي المتهم الأول العلم عن الطاهن بمصدر الأشياء التي دين بإخفائها . لا يقيد المحكمة . لها استخلاص العلم من قرائن الأحوال في الدعوى .
١١٧٦	٣٤٢٤٠	( الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٩ ) ... ..
		٥٥ — الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى . من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع دون التزام منها بإجابته .
		تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى . من حق محكمة الموضوع . هي الخبر الأعلى فيما تستطيع الفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها .
١٢٠١	٣٤٢٤٤	( الطعن رقم ١٠٠٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠ ) ... ..
١٢٠٨	٣٤٢٤٢	( الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠ ) ... ..

الصفحة	العمدة	
١٢٠٨	٣٤٢٤٢	٥٦ — تقدير إبرام الصالح مع مصلحة الجمارك . من المسائل الواقعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع . (الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠) ... ..
١٢١٣	٣٤٢٤٦	٥٧ — تكوين محكمة الموضوع عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة الدعوى وعناصرها . عدم التزامها بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاءها مما شهدوا به في أية مرحلة من مراحل الدعوى دون أن يؤثر في حكمها تناقضهم في أقوالهم ما دامت استخلصت الإدانة منها بما لا تناقض فيه . (الطعن رقم ١٠١٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠) ... ..
١٢٥٠	٣٤٢٥٤	٥٨ — كفاية أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفنى . تطابق الدليلين لا يلزم . مثال . (الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٧) ... ..
١٢٥٠	٣٤٢٥٤	٥٩ — المفاضلة بين تقارير الخبراء . من اختصاص محكمة الموضوع . من حقها الأخذ بالتقرير الطبي الشرعى وإطراح التقرير الاستشارى . (الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٧) ... ..
١٢٥٨	٣٤٢٥٦	٦٠ — كفاية تشكك محكمة الموضوع في صحة إسناد التهمة للقضاء بالبراءة ما دام حكمها يفيّد تخصيصها الدعوى والموازنة بين أدلة الثبوت وبين أدلة النفى وترجيحها دفاع المتهم . (الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٢) ... ..
		٦١ — حق محكمة الموضوع في تجزئة الدليل . لها الأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود وإطراح ما لا تثق فيه من تلك الأقوال . تعويلها على شق من أقوال الشهود المتعلق بإطلاق الطامن النار على المجنى عليها دون الشق الآخر الخاص



الصفحة	القاعدة	
		بعدد ما أطلق من أميرة . لا يعد بترا للشهادة أو تعارضا بين الدليين القولى والفنى .
١٢٩٢	٣٤٢٦٣	(الطنن رقم ١١٥٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٣٠) ... ..
		٦٢ — حق محكمة الموضوع فى القضاء بالبراءة . مشروط باشمال حكمها على أنها عصمت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت .
		القضاء بالبراءة قولا ببطلان القبض لتماه قبل صدور الإذن به من النيابة العامة أخذا بقول المتهم وشاهديه من أن القبض عليه تم فى ساعة سابقة لتلك التى صدر فيها الإذن . دون أن يعرض الحكم لما أثبت فى دفتر احوال القسم مؤيدا لشهادة الضابط من أن الضبط تم فى ساعة تالية لصدور الإذن أو يتضمن ما يفيد تفطن المحكمة لهذا الدليل . يعيب الحكم .
١٢٩٨	٣٤٢٦٤	(الطنن رقم ٧٦٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٣١) ... ..
		راجع أيضا : خلورجل .
		(القاعدة رقم ١٤٢ بالصحيفة رقم ٢٤٦٨٤)
		ومأموزو الضبط القضائى .
		(القاعدة رقم ١٣١ بالصحيفة رقم ٢٤٦٣٩)
		سلطتها فى تقدير توافر الارتباط :
		١ — لمحكمة الموضوع تقدير قيام الارتباط بين الجرائم فى حدود سلطتها التقديرية . إيراد الحكم للوقائع بما لا يتفق قانونا مع ما انتهى إليه من قيام الارتباط بينها . خطأ قانونى فى تكييف علاقة الارتباط يستوجب تدخل محكمة النقض .
٤٣	١٤١١	(الطنن رقم ١١٩٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٧) ... ..

الصفحة	القاعدة	
٤٣	١٤٢٨	٢ - تقدير توافر الارتباط . موضوعي . مثال لتسبب سائق في جرائم إحداث جرح عمدا وإحراز سلاح وذخيرة . ( الطعن رقم ١٤٥٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٥ ) .. ..
١٠٢٣	٣٤٢١٣	٣ - مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات تشوء الجرائم المسندة إلى المتهم عن فعل واحد ووقوعها لغرض واحد وارتباطها ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة . تقدير قيام الارتباط موضوعي . إيراد الحكم وقائع الدعوى بما لا يتفق قانونا مع ما انتهى إليه من قيام الارتباط بينها من الأخطاء القانونية في تكييف علاقة الارتباط التي تستوجب تدخل محكمة النقض . ( الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١٠/٢ ) .. .. ( الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٢ ) .. ..
١١١٧	٣٤٢٢٩	» سلطتها في تعديل وصف التهمة « : ١ - مثال لتسبب سائق في نفي القصد الجنائي في جريمة المادة ١١٦ مكرر عقوبات وإدانة المتهم طبقا للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أخذا بالمسئولية الفرضية . معدلة وصف التهمة . ( الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٨ ) .. ..
٦١	١٤١٥	٢ - محكمة الموضوع . عدم تقيدها بالوصف الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند للمتهم . واجبها تحييص الواقعة المطروحة بجميع كيوفها وأوصافها وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقا صحيحا . ( الطعن رقم ٩٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٥ ) .. ..
٣٩٣	١٤٨٣	٣ - محكمة الموضوع . عدم تقيدها بوصف النيابة . وجوب تحييص الواقعة وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقا صحيحا . قضاء محكمة الموضوع على أساس أن الواقعة جنحة . مغفلة النظر في صيغة الحالة الجنائية التي تحوى سوابق تخرج الواقعة

الصفحة	القاعدة	
		عن اختصاصها . خطأ في تطبيق القانون يوجب النقض والإحالة .
٤٦٠	٢٤٩٤	(الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١) ... ..
		٤ — محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل . واجبها تحييص الواقعة المطروحة بجميع كيوفها وأوصافها وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقاً صحيحاً . كل ما تترجم به ألا تعاقب المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة .
٩٠٤	٣٤١٨٦	(الطعن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٤) ... ..
		٥ — عدم تقييد محكمة الموضوع بالوصف الذي ترفع به الدعوى . عليها تبين حقيقة الواقعة الجنائية .
		إدانة الطاعن بصفته صاحب مصنع تصرف في ساعة . صرفت له من إحدى شركات القطاع العام لغير الغرض أو بغير الكيفية المنصرفة من أجله عملاً بالقرار ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ . الغير منطبق عليها . خطأ حجب المحكمة عن بحث مدى انطباق القرار ٧٠ لسنة ١٩٦٧ على الواقعة المادية ذاتها . وجوب النقض والإحالة ما دامت العقوبة المقررة بها أشد من تلك المقررة بالقرار الأخير .
٩٦٧	٣٤٢٠٢	(الطعن رقم ٧٤٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/١٢) ... ..
		٦ — التعديل في مواد القانون دون تعديل في وصف التهمة أو الواقعة المرفوعة بها الدعوى الجنائية يدخل في سلطة محكمة الموضوع دون حاجة إلى لفت نظر الدفاع . مثال في اختلاس أموال أميرية .
١٠٩٨	٣٤٢٢٥	(الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٢) ... ..

الصفحة	القائمة	
		٧ - واجب محكمة الموضوع في تجميع الواقعة بجميع كيوفها وأوصافها وتطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً عليها دون التقيد بوصف النيابة .
		حق المحكمة في تعديل التهمة أثناء المحاكمة يقابله واجب بيان التهمة المعدلة للمتهم وإتاحة فرصة تقديم دفاعه عنها . المادة ٣٠٨ إجراءات .
		إغفال الحكم إعمال نص المادة ١٨ من القانون ١٠ سنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها خطأ في تطبيق القانون يوجب نقضه . عدم توجيه الوصف القانوني الصحيح للمتهم يمنع محكمة النقض من تصحيح هذا الخطأ و يوجب أن يكون مع النقض الإحالة .
١٢٤٢	٣٤٢٥٢	( الطعن رقم ١٠٢٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦ ) .. ..
		سلطانها في تقدير قيام حالة الدفاع الشرعي :
		تقدير قيام حالة الدفاع الشرعي . موضوعي .
		لا رقابة لمحكمة النقض في ذلك ما دامت الأدلة التي توردها محكمة الموضوع توصل عقلاً إلى النتيجة التي انتهت إليها .
١١١٣	٣٤٢١١	( الطعن رقم ٨٠٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/١٨ ) .. ..
١٢٩٢	٣٤٢٦٣	( الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٣٠ ) .. ..
		سلطانها في تقدير حالة المتهم العقلية :
		تقدير حالة المتهم العقلية . موضوعي . على المحكمة متى يكون قضاؤها سليماً أن تعين خبيراً للبت في هذه الحالة وجوداً وعدمها أو أن تورد أسباباً سائغة لقضائها برفض طلب فحص حالة المتهم العقلية وإلا كان حكمها معيباً .
٨٠١	٣٤١٦٦	( الطعن رقم ٥٩٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٠/١ ) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		سلطانها في تقدير قيام حالة التلبس :
		حالة التلبس بالجريمة . شروط قيامها ؟ مثال لحالة تلبس بإحراز مخدر .
١١٣٩	٣٤٢٣٤	( الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٤ ) .. ..
		سلطانها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى :
		١ - سلطة محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى .
		التسليم بغير قصد التخلي عن الملكية أو الحيازة بل للتوصل لضبط ما شرع في سرقته يوفر ركن الاختلاس في السرقة . مثال لتسبيب سائق .
٤٩٣	٢٤١٠٢	( الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٨ ) .. ..
٥٥٩	٢٤١١٥	( والطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ ) .. ..
		٢ - إستخلاص الحكم أن مكان الضبط محل عام مفتوح للجمهور أعده المحكوم عليه لصنع الشاي وتقديمه للزبائن . فهم للواقع في الدعوى يدخل في سلطة محكمة الموضوع .
٦٤٩	٢٤١٣٣	( الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٧ ) .. ..
		٣ - حق محكمة الموضوع في استخلاص الواقعة من أدلتها وعناصرها المختلفة . شرطه . أن يكون استخلاصها سائغا وأن يقوم دلائلها في الأوراق . حق محكمة النقض في مراقبة تأدية الأسباب إلى النتيجة .
		مثال لتسبيب غير سائق على توافر العلم باحتواء الأمتعة المحمولة على المخدر .
١٠٢٣	٣٤٢١٣	( الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٠ ) .. ..
١١١٢	٣٤٢٢٨	( والطعن رقم ٩٥٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٢ ) .. ..
١٢٥٨	٣٤٢٥٦	( والطعن رقم ١١١٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٣ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		سلطاتها في تقدير العقوبة :
		١ — تقدير العقوبة . من إطلاقات محكمة الموضوع . إعمال المحكمة حكم المادة ١٧ عقوبات . دون الإشارة إليها لا يعيب الحكم ما دامت العقوبة التي أوقعتها تدخل في الحدود المقررة قانونا . مثال . (الطن رقم ١٥٧٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٩) .. .. ١٤٥١ ٢٣١
		٢ — تقدير العقوبة من إطلاقات محكمة الموضوع . دون التزام عليها ببيان أسباب ما انتهت إليه في شأنها . (الطن رقم ١٩٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٦) .. .. ٢٤١٠٩ ٥٢٥
		٣ — تقدير العقوبات . من إطلاقات قاضي الموضوع . شرط ذلك إلمام المحكمة بظروف الدعوى والمراحل التي سلكتها . وما تم فيها من إجراءات إلماما صحيحا . مثال لخطأ المحكمة في تقدير عقوبة في جريمة إحراز مخدر . (الطن رقم ٦٥٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٤) .. .. ٣٤٢٣٤ ١١٣٩
		راجع أيضا : تبغ . (القاعدة رقم ١٦ بالصيغة رقم ٦٧ ع ١) وحكم . "تسببيه . تسبب معيب" . (القاعدة رقم ٧ بالصيغة رقم ٢٧ ع ١) ومسئولية جنائية . (القاعدة رقم ١٥ بالصيغة رقم ٦١ ع ١)
		سلطاتها في تقدير التعويض :
		١ — عدم بيان الحكم عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض . لا تثريب . ما دام ما أورده يتضمن إحاطته بأركان المسئولية التقصيرية . (الطن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢) .. .. ٢٤٩٧ ٤٧١

الصفحة	القاعدة	
		٢ - تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع بشرط أن تحيط في حكمها بعناصر المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية إحاطة كافية . دفاع المدعى المدني بعدم استقرار حالة الضرر لديه وتقديره بمستندات بذلك . دفاع حيوى وهام ومؤثر في مصير الدعوى المدنية . قعود المحكمة عن بحثه . قصور وفساد في الاستدلال .
٥٥٢	١١٤ع٢	( الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ ) ... ..
		سلطانها في تقدير عذر الطاعن في التأخير في الطعن :
		١ - تقدير كفاية عذر المستأنف في عدم التقرير به في الميعاد . من حق قاضى الموضوع بغير معقب . ما لم تكن علة رفض العذر غير سائغة . مثال لتسبيب سائغ .
١١١٩	٣ع٢١٢	( الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/١٩ ) ... ..
		<b>محكمة النقض</b>
		<b>إختصاصها :</b>
		طلب تعيين الجهة المختصة . وجوب تقديمه إلى الجهة التي يرفع إليها الطعن في أحكام وأوامر الجهتين المتنازعتين أو إحداهما .
		كون النزاع السابى واقعا بين محكمة الجنح المستأنفة وبين مستشار الإحالة . اختصاص محكمة النقض بتعيين الجهة المختصة . وجوب تعيين محكمة الجنايات للفصل في الدعوى . المادة ١٨٠ إجراءات . لا يفسر من ذلك أن المتهم وحده هو الذى استأنف حكم محكمة الجنح بعدم الاختصاص . ذلك لا يعتبر تسويثا لمركزه .
٢٦١	١٤٥٨	( الطعن رقم ١٦٢٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٦ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	سلطانها
٤٣	١٤١١	١ - لمحكمة الموضوع تقدير قيام الارتباط بين الجرائم في حدود سلطتها التقديرية . إيراد الحكم للوقائع بما لا يتفق قانوناً مع ما انتهى إليه من قيام الارتباط بينها . خطأ قانوني في تكييف علاقة الارتباط يستوجب تدخل محكمة النقض . (الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٧)
٥٤	١٤١٤	٢ - القضاء بالإدانة في أي من جرائم القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ يستتبع وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة . المادة ١٥ من هذا القانون . إغفال الحكم تحديد مبدأ المراقبة ومدتها . وجوب نقضه جزئياً وتصحيحه عملاً بالمادة ٢/٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . (الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٨)
٣٥٥	١٤٧٦	٣ - عدم جواز الحكم في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن أو برفضها . بغير سماع دفاع المعارض . إلا إذا كان تخلفه بغير عذر . ثبوت أن تخلفه كان لعذر قهري يعيب الإجراءات . محل نظر العذر القهري وتقديره . يكون عند استئناف الحكم أو الطعن فيه بالنقض . جواز التمسك به لأول مرة أمام النقض . حق محكمة النقض في تقدير الشهادة المثبتة للعذر القهري . عدم تقديم الطامن إلى محكمة النقض . الدليل المثبت للرض الذي يدعى في أسباب طعنه أنه منعه عن حضور جلسة المعارضة . صحة الحكم المطعون فيه . (الطعن رقم ٧٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/١٩)



الصفحة	المادة	
		<p>٤ — إدانة المتهم بجريمة التعدي على أحد الموظفين القائمين على تنفيذ قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . باعتبارها الجريمة الأشد عملاً بالمادة ٤٢ عقوبات . معاقبة المتهم بالحبس إعمالاً للمادة ١٧ عقوبات . مع إغفال توقيع عقوبة الغرامة المقررة لهذه الجريمة . خطأ يوجب النقض والتصحيح .</p> <p>حق محكمة النقض في وقف تنفيذ العقوبة في حالة التصحيح . مثال لوقف تنفيذ عقوبة الغرامة .</p>
٤٣٢	١٤٨٨	<p>(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦) ... ..</p> <p>٥ — تنازع الاختصاص السلي بين محكمة عادية ومحكمة استثنائية ذات اختصاص قضائي . الاختصاص بنظره كان مقصوراً لمحكمة النقض ثم نقل إلى محكمة تنازع الاختصاص بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ثم إلى المحكمة العليا بقانونها رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ .</p>
٨٠٤	١٦٧	<p>(الطعن رقم ٦١٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٠/١) ... ..</p> <p>٦ — إتصال سبب الطعن المقام من المستول عن الحقوق المدنية والذي من أجله نقض الحكم . بالمتهم . وجوب نقض الحكم فيما قضى به في الدعوى المدنية والإحالة بالنسبة إلى المستول عن الحقوق المدنية والمتهم .</p>
٩١٢	١٨٨	<p>(الطعن رقم ٧٠٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٤) ... ..</p> <p>٧ — عدم توجيه الوصف القانوني الصحيح للتهم يمنع محكمة النقض من تصحيح هذا الخطأ ويوجب أن يكون مع النقض الإحالة .</p>
١٢٤٢	٢٥٢	<p>(الطعن رقم ١٠٢٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦) ... ..</p>

الصفحة	القاعدة	
		٨ - تخلف المتهم أو مثوله أمام محكمة الموضوع بدرجتها لإبداء دفاعه . الأمر فيه مرجعه إليه . فعوده من إبداء دفاعه الموضوعي أمامها يحول بينه وبين إبدائه أمام محكمة النقض لما يحتاجه من تحقيق يخرج عن وظيفتها .
١٢٨٣	٣٤٢٦١	( الطعن رقم ١١٤٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٣٠ ) .. ..
		راجع . نقض .
		( القاعدتان رقم ١١١ و ١١٧ بالصحيفتين رقمي ٥٣٨ و ٥٧١ ع ٢ )
		نظرها الطعن للمرة الثانية :
		الطعن للمرة الثانية . الإجراءات التي تتبع في نظره . المادة ٤٥ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ إقتصار العيب الذي شاب الحكم المطعون عليه للمرة الثانية على الخطأ في تطبيق القانون لمحكمة النقض تصحيح الخطأ والحكم بمقتضى القانون دون حاجة إلى تحديد جلسة لنظر الموضوع طبقا للمادة ٣٩ من القانون .
٢٤٩	١٤٥٥	( الطعن رقم ١٦١٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٥ ) .. ..
		نظرها الموضوع :
		راجع : غش .
		( القاعدة رقم ١٣ بالصحيفة رقم ١٥٠ ع ١ )
		ونقض .
		( القاعدتان رقم ٢٠ و ٢٤ بالصحيفتين رقمي ٨٤ و ٩٩ ع ١ )

الصفحة القاعدة

## مراقبة تليفونية

١ - المادة ٢٠٠ إجراءات نصها بمجاز تكليف النيابة العامة لأى من مأمورى الضبط القضائى ببعض الأعمال التى من خصائصها انصر حام مطلق يسرى على كافة إجراءات التحقيق . ليس فى القانون ما ينحصره أو يقيد . ندب النيابة العامة للضابط لتنفيذ إذن القاضى الجزئى بمراقبة تليفون الطاعنة وتزويج التسجيلات الخاصة بالمحادثات التليفونية . صحيح .

(الطعن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥) ... .. ٣٤٢١٩ ١٠٥٣

٢ - إصدار القاضى إذنه بمراقبة التليفون بعد إثبات إطلاعه على محضر التحريات وإفصاحه عن اطمئنانه إلى كفايتها . كفايته لا اعتبار إذنه مسببا حسبما تطلبته المادة ٢٠٦ إجراءات المعدلة بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٦ .

(الطعن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥) ... .. ٣٤٢١٩ ١٠٥٣

## مراقبة الشرطة

١ - القضاء بالإدانة فى أى من جرائم القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ . يستتبع وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة . المادة ١٥ من هذا القانون . إغفال الحكم تحديد مبدأ المراقبة ومدتها . وجوب نقضه جزئيا وتصحيحه عملا بالمادة ٢/٣٥ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٩

(الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١٨) ... .. ١٤١٤ ٥٤

٢ - على المراقب التواجد فى مسكنه عند غروب الشمس وألا يبرحه قبل شروقها .

الصفحة	القاعدة	
١٠٢٣	٣٤٢١٣	إدانة الحكم الطامن بخالفة شروط المراقبة استنادا إلى مشاهدة الضابط إياه يسير في الطريق بعد غروب الشمس أثناء مدة وضعه تحت المراقبة . صحيح . (الطن رقم ٦٥٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٠) ... ..
١٠٢٣	٣٤٢١٣	٣ - قبض المأمور على المتهم متلبسا بجنحة مخالفة شروط المراقبة وتحرير محضرا بذلك . صحيح . قيامه بهذه الإجراءات خلال فترة راحته لا يقدح في صحتها . (الطن رقم ٦٥٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٠) ... ..
١٠٢٣	٣٤٢١٣	٤ - توقيع الحكم عقوبة مستقلة عن كل من جرمي مخالفة شروط المراقبة وإحراز المواد المخدرة لتخلف شروط المادة ٣٢/٢ بينهما . سائغ . (الطن رقم ٦٥٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٠) ... ..

### مرور

راجع : إصابة خطأ .

( القاعدة رقم ١٢٩ بالصحيفة رقم ٦٢٨ )

### مسئولية تقصيرية

٣٤١	١٤٧٤	١ - تقدير توافر الخطأ ورابطة السببية بينه وبين الضرر . تستقل به محكمة الموضوع . (الطن رقم ١٣٤٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/١٩) ... ..
٣٤١	١٤٧٤	٢ - الحالتان اللتان أجازت فيهما المادة ٢٥٣ إجراءات رفع الدعوى المدنية على المسئول عن الحقوق المدنية . هما حالنا مسئولية المتبوع عن فعل تابعه ومسئولية من تجب عليه الرقابة عن هو في رقابته . (الطن رقم ١٣٤٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/١٩) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		راجع : ضرر . (المقابلة رقم ٩٧ بالصحيفة رقم ٤٧١ ع ٢٤)
		مسئولية جنائية
		قيامها :
		١ - جنابة الغش في عقد التوريد المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكرر عقوبات . جريمة عمدية . قيامها مشروط بتوفر القصد الجنائي باتجاه إرادة المتعاقد إلى الإخلال بالعقد أو الغش في تنفيذه . مع علمه بذلك .
٦١	١٤١٥	(الطن رقم ١٢٩٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٨ ) .. ..
		٢ - جريمة البيع بأزيد من السعر المقرر . المناط في قيامها بوقوع فعل البيع ذاته بأزيد من السعر المعين بغض النظر عن صلة البائع بالسلعة أو صفته في بيعها . يكتفى فيها بالقصد العام باعتذار المتهم بالجهل بالسعر المقرر لا يقبل . صلة ذلك : الجهل بالقانون العقابي والقوانين المكملة له ليس بعذر ولا يسقط المسؤولية .
٧٨	١٤١٨	(الطن رقم ١٣٢١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢١ ) .. ..
		٣ - الازدواج في المسؤولية الجنائية عن فعل واحد . أمر يحرمه القانون وتتأذى به العدالة .
١٠٨	١٤٢٦	(الطن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٩ ) .. ..
		٤ - توقيع الجزاء يقتضي احترامه ويظل منتجاً لآثاره . ولو شاب به البطلان . ما لم يصدر حكم من جهة الاختصاص ببطلانه .

الصفحة	القاعدة	
		صدور حكم . بعد وقوع جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة . بالغاء الحجز وبأحقية المحجوز عايله للمحجوزات . لا أثر له على الجريمة .
١٢٦	١٤٢٩	(الظمن رقم ١٤٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٥) .. ..
		٥ — كفاية توافر صورة واحدة من صور الخطأ الواردة في المادة ٢٤٤ عقوبات للعقاب على جريمة الإصابة الخطأ .
١٨٠	١٤٤٠	(الظمن رقم ١٥٦٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١١) .. ..
		٦ — إباحة عمل الطبيب . شرطها : مطابقة ما يجريه للأصول العلمية المقررة . التفريط في اتباع هذه الأصول أو مخالفتها يوفر المستولية الجنائية .
١٨٠	١٤٤٠	(الظمن رقم ١٥٦٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١١) .. ..
		٧ — سلطة محكمة الموضوع في تقدير الخطأ المستوجب للمستولية الجنائية موضوعي . أمثلة .
١٨٠	١٤٤٠	(الظمن رقم ١٥٦٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١١) .. ..
		٨ — تقدير الخطأ المستوجب مسئولية مرتكبه جنائيا . موضوعي .
٥٠٢	٢٤١٠٤	(الظمن رقم ٩٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٩) .. ..
٥٥٢	٢٤١١٤	(الظمن رقم ١٦٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) .. ..
٨٦٩	٣٤١٨٠	(الظمن رقم ٦٨١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٠/٢١) .. ..
٩٢١٣	٣٤٢٤٦	(الظمن رقم ١٠١٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠) .. ..
٩٢٥٨	٣٤٢٥٦	(الظمن رقم ١١١٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٣) .. ..
		٩ — مسئولية المتهم عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامي ما لم تتداخل عوامل أجنبية تقطع رابطة السببية بين الفعل والنتيجة . مثال لتسبب معيب في ضرب أفضى إلى موت .
٢١٧	١٤٤٧	(الظمن رقم ١٥٦٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٨) .. ..
٤٠٨	١٤٨٥	(الظمن رقم ١٠٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - إثبات الحكم إعتداء الطاعنين على المجنى عليه وإحداث جميع إصاباته وعدم اشتراك أحد غيرهما في ضربه وأن جميع الإصابات قد ساهمت في إحداث الوفاة. كاف وسائق في مساءلة الطاعنين عن جريمة الضرب المفضي إلى الموت وإطراح دفاعهما بمسئولية كل منهما فقط عما أحدثه من إصابات. كون بعض الإصابات أشد من غيرها جسيمة لا ينال من سلامة الحكم ما دامت الإصابات كلها قد تسببت في الوفاة.
٢٨٩	١٤٦٣	(الطن رقم ١٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٤) ... ..
		١١ - إثبات الحكم خلط المتهم زيت السيارات بزيت مكرر. وعرضه إياه للبيع. كفايته لإثبات توافر الغش المنصوص عليه في المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل. النعي بعدم صدور قرار وزاري بتحديد مواصفات الزيت. غير مجد. ما دام الحكم قد أثبت تعمد المتهم تضليل المشتري بتزييف حقيقة السلعة.
٣٤٦	١٤٧٥	(الطن رقم ١٣٥١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/١٩) ... ..
		١٢ - المسؤولية الجنائية في جريمة المادة ٣٧٧ عقوبات. عدم تأثرها بالسبب أو الباعث الذي من أجله أعطى الشيك. الوفاء بجزء من قيمة الشيك إلى المستفيد. لا أثر له على المسؤولية الجنائية. ما دام المتهم لم يسترد الشيك من المستفيد. حقيقة سبب تحرير الشيك. لا أثر لها على طبيعته. ما دام قد استوفى الشرائط القانونية لإعتباره شيكا.
٣٥٥	١٤٧٦	(الطن رقم ٧٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/١٩) ... ..
		١٣ - إثبات الأمر. أن التقرير الطبي قطع بأن ما صاحب الحادث من انفعال نفسي ومجهود جسماني نبه العصب السمبثاوي مما مهد وعجل بظهور نوبة هبوط القلب التي انتهت

الصفحة	القاعدة	
		بالوفاة . كفايته لإثبات توافر رابطة السببية . إمكان حصول النوبة ذاتيا . لا يغير من ذلك . إذ كان من واجب المتهم أن يتوقع حصول هذه النتيجة . بجانب الأمر هذا النظر . فساد في الاستدلال يوجب النقض مع إعادة القضية إلى مستشار الإحالة لإحالتها إلى محكمة الجنايات .
٤٠٨	١٤٨٥	(الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦) ... .. الإعفاء منها :
		١ - خطأ الحكم في التسوية بين حالة السيكوباتية ومرض الفصام في قيام المسؤولية الجنائية لايحيبه . مادام ما يزيد إليه من ذلك لم يكن له أثر في منطقته أوفى النتيجة التي انتهى إليها من خلو الطاعن من الأمراض العقلية المؤثرة في مسؤوليته أيا كانت مسمياتها .
٥٨٦	٢٤١٢٠	(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) ... ..
		٢ - مناط الإعفاء من العقاب لفقدان الجاني شعوره واختياره في عمله وقت ارتكاب الفعل أن يكون سببه جنون أو عاهة في العقل دون غيرها . المادة ٦٢ عقوبات . الإثارة والاستفزاز والغضب لا يتحقق بها الدفع بالجنون أو العاهة في العقل .
٦٣١	٢٤١٣٠	(الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/١٣) ... ..
		٣ - الإثارة أو الاستفزاز والغضب لا تنفي نية القتل . لاتناقض بين قيام نية القتل وارتكابه تحت تأثير أي منها . هي أعتذار قضائية مخففة مرجع الأمر في تقديرها إلى محكمة الموضوع .
٦٣١	٢٤١٣٠	(الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/١٣) ... ..



القاعدة	المرتبعة
٤ — الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لا يكون إلا بالنسبة للمتهم الذي أسهم بإبلاغه إسهاما إيجابيا ومنتجا وجديا في معاونة السلطات للتوصل إلى مهربي المخدرات والكشف عن الجرائم الخطيرة المنصوص عليها في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من ذلك القانون . كون التبليغ غير جدى وعقيا . لا إعفاء .	
وجوب استظهار الحكم سائر مقومات الإعفاء التي يتحقق بها حكم القانون وإلا كان معيبا بالقصور . مثال لتسبب معيب .	
(الطن رقم ٤١١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢) ... ..	٦٩٠ ٢٤١٤٣
٥ — تقدير حالة المتهم العقلية . موضوعي . على المحكمة حتى يكون قضاؤها سليما أن تعين خبرا لابت في هذه الحالة وجودا وعدما أو أن تورد أسبابا سائغة لقضائها برفض طلب فحص حالة المتهم العقلية وإلا كان حكمها معيبا .	
(الطن رقم ٥٩٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٠/١) ... ..	٨٠١ ٣٤١٦٦
(الطن رقم ٦٩١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٠/١٤) ... ..	٨٤٣ ٣٤١٧٤
٦ — مناط الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ؟	
الفصل فيه من خصائص قاضى الموضوع ، مادام يقيمه على ما ينتجه من عناصر الدعوى . مثال . تسبب معيب في رفض طلب الانتفاع بالإعفاء المقرر في المادة المذكورة .	
(الطن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٠/١٤) ... ..	٨٣٣ ٣٤١٧٢
٧ — استيجاب الحكم اعتراف الجاني بجريمته كي يتمتع بالإعفاء ، تقرير قانوني خاطئ . لا أثر له على سلامة الحكم . شرط ذلك ؟	
(الطن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٠/١٤) ... ..	٨٣٣ ١٤١٧٣

الصفحة	القاعدة	
		٨ - الخطأ المشترك لا يخلى المتهم من المسؤولية . ما دام الحكم قد أثبت قيامها في حقه .
٨٦٩	٣٤١٨٠	( الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٠/٢١ ) .. ..
٩٢١٣	٣٤٢٤٦	( والطعن رقم ١٠١٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠ ) .. ..
		٩ - علاقة السببية في المواد الجنائية . طبيعتها : علاقة مادية تبدأ بالفعل الذي اقترفه الجاني وترتبط به من الناحية المعنوية . بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المسالوفة لفعله إذا ما أتاه عمدا . تقدير توافرها . موضوعي . مثال لتسبب سائق على توافرها في جريمة ضرب أفضى الى موت .
١٠٧٢	٣٤٢٢٠	( الطعن رقم ٧٩١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٦ ) .. ..
		١٠ - شرط مساءلة الشخص جنائيا فاعلا أو شريكا أن يكون لنشاطه المؤثم دخل فيها وقع .
		المسئولية الافتراضية أو التضامنية استثناء بنص القانون وفي حدوده إثبات الحكم أن المتهم الأول هو صاحب الأمر في المنشأة دون بقية الشركاء وأن له وحده حق الاشراف الفعلي عليها ومنوط به تنفيذ ما فرضه القانون . رفضه الدعوى المدنية ضد هؤلاء الشركاء . صحيح .
٩٧٨	٣٤٢٠٤	( الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/١٢ ) .. ..
		١١ - القصد الجنائي من أركان الجريمة . ثبوته يجب أن يكون فعليا . المسئولية الافتراضية لا يصح القول بها إلا إذا نص عليها صراحة أو كان استخلاصها باستقراء التفسير الصحيح لنصوص القانون . القانون رقم ٩٢ سنة ١٩٦٤ بشأن تهريب التبغ لم يخرج عن الأحكام العامة للمسئولية الجنائية . اعتباره في المادة الثانية منه خلافا للتبغ غير ما يسمح به القانون من حالات التهريب المسئولية الافتراضية بالنسبة للصانع في هذه الحالة هي استثناء

الصفحة	القائمة	
		تستند إلى المادة ٧ من القانون ٧٤ سنة ١٩٣٤ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان .
٩٧٨	٣٤٢٠٤	(الطن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٣/١١/١٩٧٢) ... ..
		١٢ — المادة ٧ من القانون ٧٤ سنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان . جعلها مجرد إحراز دخان مخلوط أو مغشوش جريمة في حق الصانع . إنشاؤها نوعاً من المسؤولية الافتراضية يتوافر القصد الجنائي لدى الفاعل إذا كان صانعاً إذ القانون يلزمه بواجب الاشراف على ما يصنعه .
		إثبات الحكم أخذ عينة الدخان من مصنع المتهم وأن تحليلها أورد أنها مخلوطة بمادة غريبة . قضاؤه بانتفاء القصد الجنائي . خطأ في القانون .
٩٨٤	٣٤٢٠٥	(الطن رقم ٩٤١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٧/١١/١٩٧٢) ... ..
		١٣ — مناط اعتبار الجنائي فاعلاً أصلياً في جريمة الضرب المحدث عادة أن يكون قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه وباشره معه . ولو لم يكن هو محدث الضربة التي سببت العاهة .
		مثال .
		انتفاء الحدوى من النعي على الحكم مساءلته الطاعن بصفته فاعلاً أصلياً مع غيره ما دامت عقوبة الشريك هي بذاتها المقررة للفاعل الأصلي .
١١٥٠	٣٤٢٣٥	(الطن رقم ٧٦٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٤/١٢/١٩٧٢) ... ..
		١٤ — الدفع بانقطاع رابطة السببية دفاع جوهرى يترتب على ثبوته انتفاء مسئولية المتهم الجنائية والمدنية . ما يجب على الحكم استظهاره لقيام ركنى الخطأ ورابطة السببية . مثال لتسبب معيب في قتل خطأ .
١١٦٢	٣٤٢٣٧	(الطن رقم ١٠٠٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٩/١٢/١٩٧٢) ... ..

الصفحة	القاعدة
	١٥ — السرعة التي تصلح أساسا للسوءة الجنائية في جرمي القتل والإصابة الخطأ . تعريفها . تقدير توافرها تستقل به محكمة الموضوع .
١٢١٣	(الضمن رقم ١٠١٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠) ... .. ٣٤٢٤٦
	راجع أيضا : إمتناع عن تسليم أموال القصر . (القاعدة رقم ١٢٦ بالصحيفة رقم ٦١٧ ع ٢)
	وتبديد . (القاعدتان رقم ١١٣ ، ١٣٦ بالصحيفتين رقمي ٤٥٩ ، ٢٤٦٦١)
	وحكم . (القاعدة رقم ٢٥٨ بالصحيفة رقم ١٢٦٨ ع ٣)
	وفتل عمد . (القاعدة رقم ١٣٠ بالصحيفة رقم ٦٣١ ع ٢)
	المسئولية الفرضية :
	١ — المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ معدلة بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ . إعفاؤها التاجر المخالف من المسئولية الجنائية إذا أثبت عدم علمه بغش المواد موضوع الجريمة وأثبت مصدرها .
	القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ . تحريمه تداول الأغذية المغشوشة ومعاقبته المتهم . إذا كان حسن النية . بعقوبة المخالفة مع مصادرة المواد المغشوشة .
	تقديم المتهم أثر أخذ عينة المواد الغذائية المعروضة بمحله . تأييدا لحسن نيته . مستندا يثبت شراءه كمية من هذه المواد قبل يوم واحد من تاريخ أخذ العينة التي تبين من تحليلها أنها مغشوشة . وجوب الحكم عليه بعقوبة المخالفة والمصادرة .
٥٠	(الظن رقم ٨٢٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٨) ... .. ١٤١٣



الصفحة	القاعدة	
		٢ - وجوب ثبوت القصد الجنائي فعليا . لكونه من أركان الجريمة .
		المسئولية الفرضية . لا يصح القول بها إلا بنص صريح أو باستخلاص سائغ من استقراء النصوص وتفسيرها وفقا للأصول المقررة .
٦١	١٤١٥	( الطعن رقم ١٢٩٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٨ ) .. ..
		٣ - مثال لتسبيب سائغ في نفي القصد الجنائي في جريمة المادة ١١٦ مكررا عقوبات وإدانة المتهم طبقا للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أخذا بالمسئولية الفرضية . معدلة وصف التهمة .
٦١	١٤١٥	( الطعن رقم ١٢٩٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٨ ) .. ..
		٤ - خلو المادة ١١٦ مكررا عقوبات من النص على قرينة اقتراض العلم بالغش إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة .
٦١	١٤١٥	( الطعن رقم ١٢٩٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٨ ) .. ..
		٥ - المادة ٥٨ من القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . مسئولية صاحب المحل عن جرائم التموين مسئولية فرضية أساسها اقتراض اشرافه على المحل ووقوع الجريمة بإسمه وحسابه . يكفي لقيامها أن تثبت ملكيته للمحل كاملة أو مشتركة .
٢٧٩	١٤٦٠	( الطعن رقم ٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٤ ) .. ..
		التضامن في المسئولية :
		مجرد إثبات سبق الإصرار في حق المتهمين . يلزم عنه الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن لم يقارف بنفسه الجريمة من المصرين عليها .
		عدم التزام المحكمة ببيان وقائع خاصة لإثبات الاتفاق غير ما تبينته مما يفيد سبق الإصرار .

الصفحة	القاعدة	
		إثبات الحكم تصميم المتهمين . ومن بينهم الطاعن . على قتل المجنى عليه بما يرتب تضامنا في المسؤولية . كفايته لمؤاخذته الطاعن بوصفه فاعلا أصليا . سواء كان الفعل الذي قارفه محمدا بالذات أم غير محدد . وبصرف النظر عن مساهمة هذا الفعل في النتيجة .
٤٢٧	١٤٨٩	(الطعن رقم ١١٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦) .. ..
		الإعفاء منها :
		١ — المادة ٦٣ عقوبات . إقتصار أحكامها على الموظف العام . لا يستفيد منها سواء ولو كانت العلاقة بينه وبين مصدر الأمر تقضى عليه طاعته .
٧٨	١٤١٨	(الطعن رقم ١٣٢١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٢١) .. ..
		٢ — الإعفاء من المسؤولية بعد علم السلطات بالجريمة طبقا للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . مناطه .
١٣٠	١٤٣٠	(الطعن رقم ١٤٦٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٥) .. ..
		٣ — عدم التزام المحكمة بتقضى أسباب إعفاء المتهم من العقاب طبقا للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . ما لم يدفع به أمامها .
١٣٠	١٤٣٠	(الطعن رقم ١٤٦٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٥) .. ..
		راجع أيضا : شيك بدون رصيد . (القاعدة رقم ٢٦ بالصحيفة رقم ١٠٨)
		مسئولية مدنية
		١ — سلطة محكمة الموضوع في تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية المدنية . مثال في إجراء جراحة في العينين معا في وقت واحد انتهت بفقد الإبصار .
١٨٠	١٤٤٠	(الطعن رقم ١٥٦٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١١) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — المادة ١٧٤ مدني. مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه متى كان الضرر واقعا منه حال تأدية وظيفته وبسببها . أساسها . قدرة المتبوع على الرقابة والتوجيه من الناحية الفنية لا تشترط كفاية الرقابة والتوجيه من الناحية الإدارية . علاقة التبعية لا تقتضي أن يكون المتبوع مأجورا على نحو دائم . يكفي اعتقاد المضرور بصحة الظاهر من أن التابع يعمل لحساب المتبوع .
١٨٠	١٤٤٠	( الطعن رقم ١٥٦٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١١ ) .. ..
		٣ — الحالتان اللتان أجازت فيهما المادة ٢٥٣ إجراءات رفع الدعوى المدنية على المسئول عن الحقوق المدنية هما حالنا مسئولية المتبوع عن فعل تابعه ومسئولية من تجب عليه الرقابة عن هم في رقابته .
٣٣٩	١٤٧٤	( الطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/١٩ ) .. ..
		٤ — عدم بيان الحكم عناصر الضرر الذي قدر على أسامه مبلغ التعويض . لا تريب . ما دام ما أورده يتضمن الإحاطة بأركان المسئولية التقصيرية .
٤٧١	٢٤٩٧	( الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢ ) .. ..
		٥ — تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية المدنية . موضوعي .
٥٠٢	٢٤١٠٤	( الطعن رقم ٩٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١ ) .. ..
٥٥٢	٢٤١١٤	( الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ ) .. ..
		٦ — تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه مدنيا . موضوعي .
٨٦٩	٣٤١٨٠	( الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٠/٢١ ) .. ..
١٢١٣	٣٤٢٤٦	( الطعن رقم ١١١٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠ ) .. ..
١٢٥٨	٣٤٢٥٦	( الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٣ ) .. ..

اللقاء الصفحة

٧ — تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع بشرط أن تحيط في حكمها بعناصر المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية إحاطة كافية . دفاع المدعى المدني بعدم استقرار حالة الضرر لديه وتقدمه بمستندات بذلك . دفاع حيوى وهام ومؤثر في مصير الدعوى المدنية . قعود المحكمة عن بحثه . قصور وفساد في الاستدلال .

( الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٩ ) .. .. ١١٤ ع ٢ ٥٥٢

٨ — عدم التزام المحكمة ببيان عناصر الضرر الذى قدر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به . ما دامت قد بينت عناصر المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية .

( الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٠/٢١ ) .. .. ١٨٠ ع ٣ ٨٦٩

### مستخدمون عموميون

راجع موظفون عموميون .

( القاعدة رقم ١٤١ بالصيغة رقم ٦٧٨ )

### مستشار الإحالة

١ — مستشار الإحالة . حقه في إجراء تحقيق تكبيل . تمتعه بجميع سلطات قاضى التحقيق . له الأمر بحضور المتهم . والقبض عليه وإحضاره . والأمر من جديد بالقبض على المتهم المفرج عنه وحبسه . إصداره — قبل اتخاذ أى من هذه الإجراءات — قرار بإجراء التحقيق . غير لازم .

( الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢١ ) .. .. ١٣٣ ع ٢ ٦٤٥

٢ — استلزام القانون . اشتغال الأمر الطادر بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية سواء من قاضى التحقيق أو النيابة العامة أو مستشار الإحالة على الأسباب التى بنى عليها . عدم تطلبه



الصفحة	القاعدة	
		ذلك عند إصدار مستشار الإحالة أمره بتأييد أمر قاضي التحقيق أو النيابة العامة بالألا وجه لإقامة الدعوى في الاستئناف المرفوع إليه عنه . إعتبار ما يورده أيهما من أسباب مكاللأسباب الأمر المطعون فيه . وجوب النظر إلى أسبابهما معا كوحدة واحدة .
٧٣٩	٢٤١٥٤	(الطن رقم ٤٤١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١١) ... ..
١٠٧٩	٣٤٢٢٢	(والطن رقم ٨٠١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٢٦) ... ..
		٣ — فساد الأمر المطعون فيه في تفسيره لمذلول عبارة وردت بالتقرير الطبي الشرعي . لا ينال من سلامته . مادام أن ما أورده في هذا الشأن إنما كان بعد أن استوفى تدليله على عدم الاطمئنان إلى كفاية الأدلة المطروحة في الدعوى ، وكان ما فسد استدلاله لا أثر له على منطقته أو النتيجة التي انتهى إليها .
٧٣٩	٢٤١٥٤	(الطن رقم ٤٤١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١١) ... ..
		٤ — عدم التزام الأمر المطعون فيه بأن يورد أو يرد على دفاع موضوعي ظاهر البطلان وبعيد عن محجة الصواب .
٧٣٩	٢٤١٥٤	(الطن رقم ٤٤١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١١) ... ..
		٥ — جواز تمثيل رئيس النيابة — الذي أصدر الأمر المستأنف — النيابة العامة عند نظر الاستئناف أمام مستشار الإحالة .
٧٣٩	٢٤١٥٤	(الطن رقم ٤٤١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١١) ... ..
		٦ — النعي على الأمر المطعون فيه بوجود نقص في بعض نقاط التحقيق . غير مقبول . ما دامت الطائفة لم تطلب أمام مستشار الإحالة إجراء تحقيق معين ولم يرهو من جانبه . محلا لإجراء تحقيق تكليبي .
٧٣٩	٢٤١٥٤	(الطن رقم ٤٤١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١١) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٧ - لا يلزم لصحة قرارات مستشار الإحالة صندورها باسم الشعب . (الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١١) .. ..
٧٣٩	٢٤١٥٤	٨ - تخلف الطاعن عن الحضور أمام مستشار الإحالة - حتى بفرض عدم إعلانه - لا يبطل القرار بالإحالة إلى المحاكمة . (الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١١) .. ..
٧٥٠	٢٤١٥٦	٩ - طعن النيابة في الأمر بأن لاوجه لإقامة الدعوى الجنائية الصادر من مستشار الإحالة . وجوب توقيع أسبابه من النائب العام أو المحامي العام المختص . جواز توكيل أيهما أحد أعوانه . مقصور على التقرير بالطعن . المادة ١٩٣ إجراءات . خلو الأوراق مما يفيد إقرار النائب العام أو المحامي العام المختص أسباب الطعن الواقعة من رئيس النيابة . أثره . عدم قبول الطعن شكلا لانتفاء الصفة . (الطعن رقم ٩٩٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠) .. ..
١١٩٨	٣٤٢٤٣	راجع أيضا : تنازع اختصاص . (القاعدة رقم ٥٨ بالصيغة رقم ٢٦١ ع ١) وسيجون . (القاعدة رقم ١٤٨ بالصيغة رقم ٧١٩ ع ٢)
		<b>مصادرة</b>
		١ - عقوبة المصادرة لا يقضى بها إلا إذا كان الشيء موضوع المصادرة سبق ضبطه على ذمة الفصل في الدعوى . (الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٤) .. ..
٧٠٦	٢٤١٤٦	

الصفحة	القاعدة
	٢ — إدخال سيارة إلى البلاد طبقا لنظام الإفراج المؤقت وإبقاؤها بها رغم انتهاء مدة التصريح . خروج الواقعة عن نطاق التأثيم الجنائي المنصوص عليه في المادة ١٢١ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . خضوعها للمواد ١٠١ و ١١٨ و ١١٩ من القانون وللقرار الوزاري رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٣ يختص بها مدير الجمارك دون المحاكم . مخالفة الحكم ذلك بقضائه بمصادرة السيارة يوجب نقضه والقضاء بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى .
٩١٦ ع ١٨٩	(الطن رقم ٢٩٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٥) .. ..
	٣ — وجوب الحكم بمصادرة المواد موضوع جريمة تهريب التبغ أو بمثل قيمتها إن لم تضبط . المادة ٣ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤
١٠٣٦ ع ٢١٥	(الطن رقم ٦٩٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٢٠) .. ..
	٤ — مصادرة المواد الغذائية المغشوشة . عقوبة تكميلية وجوبية . القضاء بها في جميع الأحوال إذا كانت المواد سبق ضبطها على ذمة الفصل في الدعوى .
١٢٤٢ ع ٢٥٢	(الطن رقم ١٠٢٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦) .. ..
	٥ — المادة ١٨ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها . مقتضاها . تجريم الشارع تداول الأغذية المغشوشة بعقوبة المخالفة إذا كان المتهم حسن النية . وجوب القضاء بالمصادرة .
١٢٤٢ ع ٢٥٢	(الطن رقم ١٠٢٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦) .. ..
	راجع : عقوبة .
	(القاعدتان رقم ١٣ و ٢٨ بالصحيفتين رقمي ٥٠ و ١٢٠)
	(١٢)

الصفحة	القائمة	معارضة
		<p>ما يجوز الطعن فيه بالمعارضة من الأحكام :</p> <p>١ - العبرة في وصف الحكم حضوري أو حضوري اعتباري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في المنطوق.</p> <p>وصف المحكمة الحكم بأنه حضوري وهو في حقيقته حضوري اعتباري. عدم إعلان الطاعن به. استمرار انفتاح باب المعارضة. عدم جواز الطعن فيه بالنقض. المادة ٣٢ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩.</p>
١١٦٧	٣٤٢٣٨	<p>( الطعن رقم ١٠٠٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٩ ) ... ..</p> <p>٢ - الحكم الحضوري النهائي يحدد مركز الطاعن في الدعوى بصفة نهائية دون توقف قبول طعنه على المعارضة التي قد يرفعها متهم آخر معه في الدعوى.</p> <p>الحد من هذا المبدأ. صدور الحكم غيابيا أو حضوريا اعتباريا بالنسبة للتهم وحضوريا بالنسبة للمدعى بالحقوق المدنية أو المستول عنها. كون الحكم مازال قابلا للمعارضة. عدم جواز طعنهما. علة ذلك: ما قد يؤدي إليه إعادة طرح الدعوى الجنائية من تغيير الأساس الذي بني عليه القضاء في الدعوى المدنية.</p>
١١٦٧	٣٤٢٣٨	<p>( الطعن رقم ١٠٠٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٩ ) ... ..</p> <p>٣ - عدم جواز الطعن بالنقض إلا في الأحكام النهائية.</p> <p>المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩. عدم قبول الطعن بالنقض مادام الطعن فيه بالمعارضة جائزا. المادة ٣٢ من القانون المذكور.</p>
١٢٦٨	٣٤٢٥٨	<p>( الطعن رقم ١١٣٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٤ ) ... ..</p>



الصفحة القاعدة

## نظرها والحكم فيها :

١ - عدم جواز الحكم في المعارضة بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور حاصلًا بغير عذر. قيام عذر قهري حال دون حضور المعارض جلسة الحكم في المعارضة يعيب إجراءات المحاكمة . محل نظر العذر يكون عند التقرير باستئناف الحكم أو الطعن فيه بطريق النقض .

٢٤٠	١٤٥٣	... .. (الطعن رقم ١٦٠٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٥)
٣٥٥	٢٤٧٦	... .. (والطعن رقم ٧٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/١٩)
٤٧٨	٢٤٩٨	... .. (والطعن رقم ١٤٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢)
٨٢٤	٣٤١٧١	... .. (والطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٠/١٤)

٢ - الشهادة المرضية من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع . وجوب تسبيب المحكمة لأراها فيما انتهت إليه منها . الاكتفاء بالقول بعدم الاطمئنان إلى الشهادة دون إيراد أسباب تهرها . تسبيب معيب .

٢٤٠	١٤٥٣	... .. (الطعن رقم ١٦٠٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٥)
٤٦٤	٢٤٩٥	... .. (والطعن رقم ١٣٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١)
٤٧٨	٢٤٩٨	... .. (والطعن رقم ١٤٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢)
٨٢٤	٣٤١٧١	... .. (والطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٠/١٤)

٣ - إعادة الدعوى للإرافة . بعد حجزها للحكم . يوجب دهوة الخصوم للاتصال بالدعوى . ما لم يكن قد ثبت حضورهم وقت النطق بالقرار .

وجوب تمام الدعوى بإعلان الخصوم وفق أحكام القانون .  
مثال في معارضة .

٤٦٨	٢٤٩٦	... .. (الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢)
-----	------	--

الصفحة	القائمة	
		٤ — إعلان المعارض بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل إقامته، مكان العمل ليس موطننا يجوز إعلان المعارض فيه . توجه الإعلان إلى الطاعن بمكتبه الذي تبين أنه تركه ثم إعلانه لجهة الإدارة لما لم يستدل عليه باطل . قضاء الحكم بناء على هذا الإعلان في موضوع المعارضة برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه باطل . وجوب النقض والإحالة .
٤٨٨	١٤١٠	(الطن رقم ١٦٦٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٩٧٣/٤/٨) .. ..
٩٦١	٣٤٢٠٠	(والطن رقم ٧٤٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/١٢) .. ..
		٥ — إنقطاع المواصلات يوم نظر المعارضة . بسبب هطول أمطار غزيرة . اعتباره هذا قهريا يبرر التخلف عن الحضور . القضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن . رغم ذلك . إخلال بحق الدفاع . اطمئنان محكمة النقض إلى الشهادة المتضمنة هذا العذر المقدمة من الطاعن عند استشكاله في التنفيذ . وجوب النقض والإحالة
٦٢١	٢٤١٢٧	(الطن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٧) .. ..
		٦ — ميعاد التقرير بالطعن في الحكم الصادر في المعارضة . بدؤه — في الأصل — من يوم صدوره . إلا إذا كان تخلف المعارض عن الحضور بالجلسة التي صدر فيها الحكم راجعا إلى عذر قهري فلا يبدأ الميعاد إلا من تاريخ علم الطاعن رسميا بالحكم .
٨٢٤	٣٤١٧١	(الطن رقم ٥٩٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٠/١٤) .. ..
		٧ — جواز حضور وكيل عن المعارض . ولو كانت الجريمة عقوبتها الحبس . ما دام الحكم المعارض فيه قد عاقبه بالحبس مع إيقاف التنفيذ . القضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن رغم حضور محام عن المعارض . خطأ .
١٠٧٦	٣٤٢٢١	(الطن رقم ٧٩٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٢٦) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٨ - تخلف الطاعن عن حضور المعارضة الاستثنائية وحضور محام عنه أبدى عذر وقوع حادث للطاعن لم يمكنه من الحضور دون تقديمه لشهادة مرضية للتدليل على قيام العذر . التفات المحكمة عنه وعدم إشارتها إليه . لا يعيب الحكم (الطعن رقم ١١٤٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٣٠) ... ..
١٢٨٣	٣٤٢٦١	راجع أيضا : استئناف . ( القاعدة رقم ٢١٢ بالصحيفة رقم ١٠١٩ ع ٣ ) وإعلان . ( القاعدة رقم ١٠٨ بالصحيفة رقم ٥٢٢ ع ٢ ) ونقض . ( القاعدة رقم ٢٦١ بالصحيفة رقم ١٢٨٣ ع ٣ )
		معارضة
		راجع : إثبات " معارضة " .
		مواد مخدرة
		١ - النعي على الحكم بعدم إرسال الصديري للتحليل . لا يجدى . ما دام الحكم لم يعول على وجود آثار للمخدر يجيب الصديري . وجود المخدر مجردا لا يلزم عنه تخلف آثار منه بالجيب . (الطعن رقم ١٢٩٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٨) ... ..
١٠٢	١٤٢٥	٢ - سلطة المحكمة في الأخذ بالتحريات كسوغ للأذن بالتفتيش ورفضها الأخذ بها في صدد الغرض من الاحراز . (الطعن رقم ١٢٩٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٨) ... ..
١٠٢	١٤٢٥	(والطعن رقم ١٩٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٢) ... ..
٥٤٤	٢٤١١٢	

الصفحة	الفاصلة	
٥٩٦	٢٤١٢١	(والطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٦) .. ..
٦٠٢	٢٤١٢٢	(والطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٦) .. ..
٩٢٢	٣٤١٩٠	(والطعن رقم ٧١٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٥) .. ..
		٣ — عدم بيان الحكم للغرض من إحراز المخدر لا يعيبه طالما قد دان الطاعن بالمادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .
١٠٢	١٤٢٥	(الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٨) .. ..
		٤ — عدم التزام المحكمة بالتحدث استقلالا عن العلم بالجواهر المخدر . ما دام ما أوردته في حكمها يكفي للدلالة عليه .
١٣٠	١٤٣٠	(الطعن رقم ١٤٦٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٥) .. ..
١٩٢	١٤٤١	(والطعن رقم ١٥٠٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٢) .. ..
٤١٦	١٤٨٧	(والطعن رقم ١١١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦) .. ..
		٥ — حق موظفي الجمارك، الذين لهم صفة الضبط القضائي، في التفتيش داخل الدائرة الجمركية أو في حدود دائرة الرقابة الجمركية . نطاقه . عدم اشتراط توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات بالنسبة للأشخاص .
		العثور أثناء التفتيش على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية .
		مصحح . مثال في مواد مخدرة .
		حق مأمور الضبط في الاستعانة بمن يرى . ولولم تكن للاخير صفة الضبط . ما دام يعمل تحت اشرافه .
١٣٠	١٤٣٠	(الطعن رقم ١٤٦٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٥) .. ..
		٦ — الإعفاء من المسؤولية بعد علم السلطات بالجريمة طبقا للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . مناطه .
١٣٠	١٤٣٠	(الطعن رقم ١٤٦٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٥) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		٧ - صدم التزام المحكمة بتقصي أسباب إعفاء المتهم من العقاب طبقاً للمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ما لم يدفع به أمامها .
١٣٠	١٤٣٠	(الطعن رقم ١٤٦٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٥) ... ..
		٨ - إختصاص النيابة العامة . دون غيرها . برفع الدعوى ومباشرتها . تقييد حقها في ذلك . لا يكون إلا بنص .
		عدم تقييد قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل حرية النيابة العامة . تميز جرائم المخدرات عن جرائم التهريب الجمركي .
		النعي على الحكم بالبطلان في الإجراءات لحلو الأوراق من طاب رفع الدعوى إعمالاً لأحكام قانون الجمارك . لا أساس له .
		ما دام الحكم قد قضى بالإدانة عن تهمة الجلب وحدها وأغفل الفصل في تهمة التهريب الجمركي .
		عدم جواز الطعن فيما لم تفصل فيه محكمة الموضوع
١٩٢	١٤٤١	(الطعن رقم ١٥٠٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٢) ... ..
		٩ - كون التحريات قد أسفرت عن أن المتهم وآخر مجلبان المواد المخدرة وروجانها بالبلاد . مفاده تحقق وقوع الجريمة .
		إصدار الإذن بضبط المتهم حال تسلمه المخدر من آخر . صحيح .
		القضاء بالبراءة تأسيساً على صدور الإذن لضبط جريمة مستقبلية .
		خطأ في تطبيق القانون . حجب هذا الخطأ المحكمة عن نظر الموضوع . وجوب أن يكون النقض مقروناً بالإحالة .
٢٢٣	١٤٤٩	(الطعن رقم ١٥٧٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٦) ... ..
		١٠ - ضبط متهم ضبطاً قانونياً محرراً لمادة مخدرة وإرشاده عن الطاعن باعتباره مصدر تلك المادة . إنتقال الضابط إلى منزل الطاعن وتفتيشه . صحيح في القانون . علة ذلك . ضبط المخدر

الصفحة	القاعدة	
		جريمة متلبس بها تبيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يفتش منزله .
٢٣٥	١٤٥٢	(الطن رقم ١٤٧٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٥) ... ..
		١١ - التدليل غير القاطع على علم المتهم بكنهه ماضبط في حوزته وأنه مخدر هو مقصور في التدليل على توافر القصد الجنائي . مثال لتسبيب معيب .
٢٥٢	١٤٥٦	(الطن رقم ١٦٤٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٥) ... ..
		١٢ - جريمة نقل المخدر من الجرائم المستمرة . وقوعها بدائرة محافظة واستمرارها إلى المحافظة الأخرى التي أصدرت نياتها الإذن لا يخرج الواقعة عن اختصاصها .
٣١٠	١٤٦٧	(الطن رقم ٣٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١١) ... ..
		١٣ - مثال لاستخلاص سائح لصدور إذن بالتفتيش لضبط جريمة تحقق وقوعها لا لضبط جريمة مستقبلية في نقل مخدر .
٣١٠	١٤٦٧	(الطن رقم ٣٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١١) ... ..
		١٤ - العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة . جها العقوبة الأصلية المقررة لما عداها من جرائم . عدم امتداد الجلب إلى العقوبات التكميلية التي تحمل فكرة رد الشيء إلى أصله أو التعويض المدني للخرانة . أو إذا كانت ذات طبيعة وقائية . وجوب توقيعها دائما مع عقوبة الجريمة الأشد .
		إدانة المتهم بجريمة الجلب والشروع في التهريب الجمركي . وتوقيع العقوبة المقررة للجريمة الأولى عملا بالمادة ٣٢ عقوبات وجوب القضاء بالتعويض المنصوص عليه في المادة ١٢٢

الصفحة	القاعدة	
		من قانون الجمارك . إغفال ذلك . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقض الحكم وتصحيحه .
٣٢٤	١٤٧٠	(الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/١٢) ... ..
		١٥ - بطلان القبض . أثره . عدم التعويل في الإدانة على الدليل المترتب عليه أو المستمد منه . تقرير الصلة بين القبض الباطل وبين الدليل . يفصل فيه قاضي الموضوع بغير معقب . مثال في مواد مخدرة .
٥٠٦	٢٤١٠٥	(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٩) ... ..
		١٦ - ما بني على الباطل باطل . تصريح الحكم ببطلان الدليل المستمد من العثور على فئات المخدر بجيب الطاعن . غير لازم . مادام قد انتهى إلى إبطال مطلق القبض عليه وما تلاه واتصل به .
٥٠٦	٢٤١٠٥	(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٩) ... ..
		١٧ - قيام النيابة بتحقيق واقعة جلب مخدر لا يتوقف على صدور إذن مدير الجمارك ولو اقترنت بجريمة من جرائم التهرب الجمركي . تأصيل ذلك .
٥٥٩	٢٤١١٥	(الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) ... ..
		١٨ - استتالة البطلان إلى كل ما ضبط مع المطعون ضده من مخدر نتيجة إجراء باطل لا حاجة بالحكم للتعديث استقلالا على ما عثر عليه من فئات دون الوزن من المخدر بجيب سروال المطعون ضده الذي انتهى ببراءته على سند من بطلان القبض والتفتيش .
٥٦٨	٢٤١١٦	(الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		١٩ — إحرار المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل بالفصل فيها قاضي الموضوع .
٥٩٦	٢٤١٣١	(الطن رقم ٢٤٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٦) .. ..
		٢٠ — اختصاص ضباط مكاتب حماية الأحداث . امتداده إلى غير الأحداث . حماية لهؤلاء ومكافحة لاستغلالهم استغلالا غير مشروع أيا كان نوع هذا الاستغلال أو طريقه . مثال في مواد مخدرة .
٦٣٩	٢٤١٣١	(الطن رقم ٣٢٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢١) .. ..
		٢١ — الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لا يكون إلا بالنسبة للتهمة التي أسهم بإبلاغه إسهاما إيجابيا ومنتجا وجديا في معاونة السلطات للتوصل إلى مهرب المخدرات والكشف عن الجرائم الخطيرة المنصوص عليها في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من ذلك القانون . كون التبليغ غير جدي وعقيا . لا إعفاء .
		وجوب استظهار الحكم سائر مقومات الإعفاء التي يتحقق بها حكم القانون وإلا كان معيبا بالقصور . مثال لتسبيب معيب .
٦٩٠	٢٤١٤٣	(الطن رقم ٤١١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢) .. ..
		٢٢ — القصد الجنائي في جريمة إحرار المواد المخدرة . ماهيته : هو علم المحرز بأن ما يحزره مخدرا .
		عدم التزام المحكمة بالتحدث استقلالا عن هذا الركن إلا إذا كان العلم محل شك وتمسك المتهم بانتفائه لديه فيتعين على المحكمة إذا ما رأت إدانته أن تبين ما يبرر اقتناءها بعلمه أن ما يحزره مخدرا . مثال لتسبيب معيب .
٨١٤	٢٤١٦٩	(الطن رقم ١٠٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٠/٧) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		٢٣ — مثال لتسبب غير معيب على توافر علم الطاعن بالمخدر المخبأ في سيارته .
٨٣٣	٣ع١٧٣	( الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٤/١٠/١٩٧٣ ) .. ..
		٢٤ — إثارة الطاعن بطلان القبض عليه . لا جدوى منه . ما دام التفتيش الذي أسفر عنه ضبط المخدر لم يقع على شخصه .
٨٣٣	٣ع١٧٣	( الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٤/١٠/١٩٧٣ ) .. ..
		٢٥ — مناط الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ؟ الفصل فيه من خصائص قاضي الموضوع ، ما دام يقيمه على ما ينتجه من عناصر الدعوى . مثال لتسبب معيب في رفض طلب الانتفاع بالإعفاء المقرر في المادة المذكورة .
٨٣٣	٣ع١٧٣	( الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٤/١٠/١٩٧٣ ) .. ..
		٢٦ — استيجاب الحكم اعتراف الجاني بجريمته كي يتمتع بالإعفاء ، تقرير قانوني خاطيء . لا أثر له على سلامة الحكم . شرط ذلك ؟
٨٣٣	٣ع١٧٣	( الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٤/١٠/١٩٧٣ ) .. ..
		٢٧ — ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة أو تآذن في إجراءاته . دلالة التحريات على اتجار المتهم في المواد المخدرة مفاده قيام جريمة إحراز المخدر ونسبتها إليه .
٩٤٢	٣ع١٩٥	( الطعن رقم ٧٢٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١١/١١/١٩٧٣ ) .. ..
		٢٨ — لجوء الضابط إلى وكيل النيابة في منزله في ساعة مبكرة من صبيحة يوم الضبط لاستصدار الإذن . لا مخالفة فيه للقانون . ليس فيه ما يحمل على الشك في صحة أقوال الضابط أو يقدح في سلامة إجراءاته .
٩٤٢	٣ع١٩٥	( الطعن رقم ٧٢٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١١/١١/١٩٧٣ ) .. ..

الصفحة	القاعدة
	<p>٢٩ — الجزء الجنائي المنصوص عليه في المادة ٢/٢٨ و ٣ مكرر من قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . هو تدبير وقائي رتبته القانون ثقتة خاصة من الجناة . ليس من العقوبات السالبة أو المقيدة للحرية المنصوص عليها في القانون .</p> <p>وجوب إيداع الكفالة المنصوص عليها في المادة ٣٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ عند الطعن بالنقض في الحكم القاضي بهذه التدابير . تخلف الإيداع يوجب الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .</p>
٩٥٨	<p>(الطعن رقم ٦٢٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/١٢) ... ..</p> <p>٣٠ — مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات . تقدير توافره . موضوعي .</p> <p>توقيع الحكم عقوبة مستقلة عن كل من جرمي مخالفة شروط المراقبة وإحراز المواد المخدرة لتخلف شروط المادة ٢/٣٢ بينهما . سائق .</p>
١٠١٩	<p>(الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٢٠) ... ..</p> <p>٣١ — التفات المحكمة عن تحقيق ما أثاره الطاعن من دفاع حول ثبوت تمتعه بالإعفاء المقرر بمقتضى النقرة الأولى من المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . إخلال بحق الدفاع .</p>
١٠٣٢	<p>(الطعن رقم ٦٥٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٢٠) ... ..</p> <p>٣٢ — حق محكمة الموضوع في استخلاص الواقعة من أدلتها وعناصرها المختلفة . شرطه . أن يكون استخلاصها سائغا وأن يقوم دليلها في الأوراق . حق محكمة النقض في مراقبة تأدية الأسباب إلى النتيجة .</p>

الصفحة	القاعدة	
		مثال لتسبيب غير سائق على توافر العلم باحتواء الأمتعة المحمولة على مخدر .
١١١٢	٣٤٢٢٨	(الطن رقم ٩٥٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٢) ... —
		٣٣ — تقدير العقوبات . من إطلاقات قاضي الموضوع . شرط ذلك إلمام المحكمة بظروف الدعوى والمراحل التي سلكتها . وما تم فيها من إجراءات إلماما صحيحا . مثال لخطأ المحكمة في تقدير عقوبة في جريمة إحراز مخدر .
١١٣٩	٣٤٢٣٤	(الطن رقم ٦٥٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٤) ... ..
		٣٤ — حالة التلبس بالجريمة . شروط قيامها ؟ مثال لحالة تلبس بإحراز مخدر .
١١٣٩	٣٤٢٣٤	(الطن رقم ٦٥٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٤) ... ..
		٣٥ — جواز الأخذ بالاعتراف وحده ولو مع بطلان القبض والتفتيش . مثال لقصور في مناقشة اعتراف متهم ومدى استقلاله عن إجراءات قبض وتفتيش قال الحكم ببطلانها في مواد مخدرة .
١٢٣٣	٣٤٢٥٠	(الطن رقم ١٠١٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦) ... ..
		راجع أيضا : إجراءات "إجراءات المحاكمة" . (القاعدة رقم ٤١ بالصحيفة رقم ١٩٢ ع ١)
		وتفتيش .
		(القواعد أرقام ٥٢ و ٥٩ و ٨١ بالصحائف أرقام ٢٣٥ و ٢٦٦ و ٣٨٢ ع ١)
		(والقواعد أرقام ١١٢ و ١١٥ و ١٢٨ بالصفحات أرقام ٥٤٤ و ٥٥٩ و ٦٢٤ ع ٢)





الصفحة	القاعدة	
		٢- المادة ٦٣ عقوبات . اقتصار أحكامها على الموظف العام . لا يستفيد منها سواه . ولو كانت العلاقة بينه وبين مصدر الأمر تقضى عليه طاعته .
٧٨	١٨ خ ١	(الطن رقم ١٣٢١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢١) ... ..
		٣- العقاب على جريمة الاستيلاء بغير حق على مال مملوك للدولة أو لإحدى الهيئات العامة . شموله لجميع فئات العاملين في الحكومة والجهات التابعة لها فعلا والملاحقة بها حكما . أيا كانت درجة الموظف أو من في حكمه . وأيا كان نوع العمل المكلف به الخفير في شركة تابعة للقطاع العام اعتباره في حكم الموظفين العموميين . ولو كان عقده محدد المدة .
٦٧٨	٢٤١ ع ٢	(الطن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨) ... ..
		٤- العاملون بشركات القطاع العام . عدم سر يان المادة ٦٣ إجراءات عليهم .
١٢١٣	٣٤٢٤٦ ع ٣	(الطن رقم ١٠١٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٠) ... ..
		راجع أيضا : اختلاس أموال أميرية . (القاعدة رقم ٢٧ بالصحيفة رقم ١١٤ ع ١)
		وتعد .
		( القاعدة رقم ٢٦٧ بالصحيفة رقم ١٣١٠ ع ٣ )
		ودعوى جنائية .
		( القاعدة رقم ١٠٧ بالصحيفة رقم ٥١٦ ع ٢ )
		ورشوة .
		( القاعدة رقم ٢٢٣ بالصحيفة رقم ١٠٨٥ ع ٣ )
		وعقوبة .
		( القاعدة رقم ٨٨ بالصحيفة رقم ٤٢٢ ع ١ )

## ( ن )

نصب . نظام عام . ثقة . نقابات . نقد .  
نقض . نيابة عامة . نيابة عسكرية .

## نصب

١ — لا جدوى من الطعن بعدم توافر أركان جريمة النصب إذا كان الحكم قد أوقع على الطاعن عقوبة الحبس لمدة شهر عن جرمي النصب واقتضاء مقدم إيجار . حلة ذلك . العقوبة تدخل في حدود العقوبة المقررة للجريمة الأخيرة . المادتان ١٧ و ٤٥ من القانون ٥٢ سنة ١٩٤٩ .

٢١٤ ١٤٤٦ .. .. ( الطعن رقم ١٥٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٨ )

٢ — أركان جريمة النصب . المادة ٣٣٦ عقوبات .

٢٢٦ ١٤٥٠ .. .. ( الطعن رقم ١٥٧٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٩ )

٣ — الطرق الاحتيالية في جريمة النصب . ماهيتها .

مجرد الأقوال والادعاءات الكاذبة . عدم كفايتها وحدها لتكوين الطرق الاحتيالية . استناد الحكم . في ثبوت تهمة النصب قبل الطاعن إلى ما عزاه إلى المجنى عليه من أقوال تخالف الثابت في الأوراق . خطأ في الاستناد .

٢٢٦ ١٤٥٠ .. .. ( الطعن رقم ١٥٧٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٩ )

٤ — مثال لرد قاصر على دفاع المتهم في جريمة نصب .

٢٢٦ ١٤٥٠ .. .. ( الطعن رقم ١٥٧٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٩ )

الصفحة	القاعدة	
		٥ — الكذب يبلغ مبلغ الطرق الاحتمالية إذا اصطحب بأعمال خارجية أو مادية تحمل على الاعتقاد بصحته . استعانة الجاني بأوراق أو مكاتيب مزورة يدخل في عداد هذه الأعمال . مثال .
٣٦٩	١٤٧٩	(الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥) ... .. راجع أيضا : إيجار أماكن . ( القاعدة رقم ٢٦ بالصحيفة رقم ٢١٤ )
		نظام عام
		١ — الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . من النظام العام . جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . شرط ذلك ؟
١٠٨	١٤٢٦	(الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٢٩) ... ..
		٢ — الدفع باقضاء الدعوى الجنائية متعلق بالنظام العام يجوز إثارته لأول مرة أمام النقض ما دامت مدونات الحكم ترشح له .
٥٣٨	٢٤١١١	(الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٢) ... ..
		٣ — الدفع بعدم جواز إثبات عقود المسادة ٣٤١ عقوبات بالبينة . وإن كان لا يتعلق بالنظام العام إلا أنه من الدفوع الجوهرية . يجب على محكمة الموضوع أن تعرض له وترد عليه ما دام الدفاع قد تمسك به قبل البدء في سماع الشهود . عرض الدفع دون العناية بالرد عليه . قصور وخطأ في تطبيق القانون .
٤٩٩	٢٤١٠٣	(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٨) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٤ - القواعد المتعلقة بالاختصاص . في المسائل الجنائية . من النظام العام . الدفع بعدم الاختصاص الولائي . جواز إبدائه . لأول مرة . أمام النقض .
٦٧٥	٢٤١٤٠	( الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨ ) .. ..
٧٩٠	٢٤١٦٥	( والطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٢٥ ) .. ..
		راجع أيضا : إجراءات المحاكمة . ( القاعدة رقم ٢٤٩ بالصحيفة رقم ١٢٢٨ ج ٣ )
		<b>نقطة</b>
		جريمة امتناع المحكوم عليه بتفقة رغم قدرته على الدفع لمدة ثلاثة أشهر بعد التنبيه عليه بذلك المنصوص عليها في المادة ٢٩٣ عقوبات . عدم جواز إقامة الدعوى الجنائية عنها إلا بعد استنفاد الإجراءات الواردة في المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . المادة الأولى من القانون ٩٢ لسنة ١٩٣٧ . تعلق هذا الشرط بصحة تحريك الدعوى الجنائية يوجب على المحكمة أن تعرض له من تلقاء نفسها . إغفال الحكم ذلك قولا بأن للمدعية بالحقوق المدنية الخيار بين قضاء الأحوال الشخصية وبين القضاء الجنائي . قصور وخطأ في تطبيق القانون ( الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٣ ) .. ..
١١٢٢	٢٤٢٣٠	راجع أيضا : اختصاص . ( القاعدة رقم ٢٣٠ بالصحيفة رقم ١١٢٢ ج ٣ )
		وحجز . ( القاعدة رقم ٢٦٢ بالصحيفة رقم ١٢٨٨ ج ٣ )
		وتقضى " الأسباب المتعلقة بالنظام العام " . ( القاعدة رقم ٢٠ بالصحيفة رقم ٨٤ ج ١ )



القاعدة الصفحة

## نقابات

راجع : محاماة .

( القاعدة رقم ٢ بالصحيفة رقم ٧٩٣ ع ٣ )

## نقد

مثال لتسبيب قاصر في تهمة التعهد المقوم بعملة أجنبية  
وعدم استرداد قيمة بضاعة صدرت إلى الخارج .

( الطعن رقم ٩٨١ سنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٣ ) ... .. ٣٤٢٣٢ ١١٣١

## نقض

النتقرير بالطعن وإيداع الأسباب :

١ - ميعاد الطعن بالنقض وإيداع أسبابه في حالة عدم  
إيداع الحكم الصادر بالبراءة خلال الثلاثين يوما المحددة .  
امتداده عشرة أيام . تاريخ إعلان النيابة بإيداع الحكم  
قلم الكتاب . مشروط بحصول النيابة على شهادة سلبية .  
المادة ٢/٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

الشهادة السلبية التي يعتد بها . هي التي تصدر بعد انقضاء  
ثلاثين يوما من اليوم التالي لتاريخ صدور الحكم .

الشهادة الصادرة في اليوم الثلاثين . حتى في نهاية ساعات  
العمل . لاتصلح . أساس ذلك ؟

التأشير على الحكم بما يفيد إيداعه في تاريخ لاحق على الثلاثين  
يوما . لا ينفي حصول الإيداع خلال الأجل المحدد قانونا .

استناد النيابة العامة . في تبرير تجاوزها الميعاد المقرر قانونا  
للطعن بالنقض . إلى شهادة سلبية صادرة في اليوم الثلاثين

حوالي تأشير قلم الكتاب على الحكم المطعون فيه بتاريخ إيداع  
الحكم . لا يجدي . وجوب الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

( الطعن رقم ١١٧٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١ ) ... .. ١٤٥ ٢٠

الصفحة	القائمة	
		٢ - التقرير بالطعن بالنقض . دون إيداع الأسباب . أثره . عدم قبول الطعن شكلا .
٢٣١	١٤٥١	( الطعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٤٥ - جلسة ١٩٧٣/٢/١٩ ) .. ..
٣٢٤	١٤٧٠	( والطعن رقم ١٥١١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/١٢ ) .. ..
٦٦٨	٢٤١٣٨	( والطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨ ) .. ..
٧٢٢	٢٤١٤٩	( والطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١٠ ) .. ..
		٣ - الشهادة السلبية . وجوب صدورها بعد انقضاء الثلاثين يوما المقررة في القانون . الشهادة الصادرة في اليوم الثلاثين . حتى في نهاية ساعات العمل . لا تصلح سنداً لبطلان الحكم . أساس ذلك ؟ المذكرة التي يحررها رئيس القلم الجنائي متضمنة تاريخ إيداع الحكم . لا عبرة بها . مثال في حكم بالإدانة .
٣٦٢	١٤٧٧	( الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/١٩ ) .. ..
		٤ - الميعاد المحدد للتقرير بالطعن بالنقض وإيداع الأسباب . لا يضاف إليه ميعاد مسافة . أساس ذلك . ميعاد المسافة . عدم منحه إلا حيث يوجب القانون حصول إعلان يبدأ من تاريخه مريان ميعاد الطعن . قانون المرافعات . متى يرجع إليه ؟
٥٢٢	٢٤١٠٨	( الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١٦ ) .. ..
		٥ - التقرير بالطعن هو مناط اتصال المحكمة بالطعن وتقديم أسبابه شرط لقبوله . هما يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه . تقديم أسباب الطعن دون التقرير به . أثره في عدم قبول الطعن شكلا . لا يجدى الطاعن إرسال محاميه بترقية إلى مدير السجن لتمكنه من التقرير ، مادام الطاعن لم يظهر رغبته شخصيا في الطعن بل وقع على نموذج التنفيذ بما يفيد قبوله للحكم ولم يدع أن أحدا أجبره على ذلك .
٧٣٦	٢٤١٥٣	( الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١١ ) .. ..

القاعدة

الصفحة

٦ — ميعاد التقرير بالطعن في الحكم الصادر في المعارضة .  
بدؤه — في الأصل — من يوم صدوره . إلا إذا كان تخلف  
المعارض عن الحضور بالجلسة التي صدر فيها الحكم راجعا  
إلى عذر قهري فلا يبدأ الميعاد إلا من تاريخ علم الطاعن رسميا  
بالحكم .

( الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٤/١٠/١٩٧٣ ) ... .. ١٧١ع٣ ٨٢٤

٧ — ثبوت أن الطاعن كان حبيسا في اليوم الذي صدر فيه  
الحكم المطعون فيه . ميعاد الطعن فيه لا يبدأ إلا من يوم العلم  
رسميا بصدوره .

( الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٤/١٠/١٩٧٣ ) ... .. ١٧٢ع٣ ٨٢٤

### عرض النيابة :

عرض النيابة القضية على محكمة النقض طبقا للمادة ٤٦  
من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ متجاوزة الميعاد المنصوص عليه  
في المادة ٣٤ من القانون المذكور . لا يترتب عليه عدم قبول  
عرضها .

( الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٩/١٢/١٩٧٣ ) ... .. ٢٤٠ع٣ ١١٧٦

### إيداع الكفالة :

الجزاء الجنائي المنصوص عليه في المادة ٢/٢٨ و ٣ مكرر  
من قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . هو تدبير  
وقائي رتبته القانون لفئة خاصة من الجناة . ليس من العقوبات  
السالبة أو المقيدة للحرية المنصوص عليها في القانون .

وجوب إيداع الكفالة المنصوص عليها في المادة ٣٦  
من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ عند الطعن بالنقض في الحكم القاضي

الصفحة	القاعدة	
		بهذه التدابير . تخلف الإيداع يوجب الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .
٩٥٨	٣٤١٩٩	( الطعن رقم ٦٢٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/١٢ ) .. ..
		الصفة في الطعن والمصلحة فيه :
		١ - تميز النيابة العامة بمركز قانوني خاص يجير لها الطعن في الأحكام . ولو كانت المصلحة للمحكوم عليه .
		مصلحة المجتمع تقتضي صحة الإجراءات في كل مراحل الدعوى . وابتناء الأحكام على تطبيق قانوني صحيح خال من أسباب الخطأ والبطلان . مثال .
٣٣	١٤٦	( الطعن رقم ١١٨٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١ ) .. ..
		( والطعن رقم ١٣٣٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢١ ) .. ..
		٢ - حق النيابة العامة في الطعن ولو لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة فيه . ما دام لا يبنى على طعنها . في حالة عدم استئنافها حكم محكمة أول درجة . تسوى لمركز المتهم .
٩٠٨	٢٤٢٦	( الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٢ - جلسة ١٩٧٣/١/٢٩ ) .. ..
		٣ - لا جدوى من الطعن بعدم توافر أركان جريمة النصب إذا كان الحكم قد أوقع على الطاعن عقوبة الحبس لمدة شهر عن جريمة النصب واقتضاء مقدم إيجار . علة ذلك : العقوبة تدخل في حدود العقوبة المقررة للجريمة الأخيرة . المادتان ١٧ و ٤٥ من القانون ٥٧ سنة ١٩٦٩ .
٣١٤	١٤٤٦	( الطعن رقم ١٥٥٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٨ ) .. ..
		٤ - قصور الحكم في استظهار ظرف الرصد . لا مصلحة للطاعن في النعي به ما دامت العقوبة الواقعة تدخل في الحدود المقررة لجناية القتل العمد بمجرد من أى ظرف مشدد .
٣٧٣	١٤٨٠	( الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥ ) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		٥ - قعود المحكمة عن مناقشة الطبيب الشرعي للتثبت من أن الإصابة قد تخلفت عنها عاهة . لا مصلحة للطاعن في النعي به ما دامت العقوبة المقررة المقضى بها عليه تدخل في حدود عقوبة الضرب البسيطة . (الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥) ... ..
٤٠٢	١٤٨٤	٦ - النعي على الحكم عدم استظهاره ظرف الطريق العام . لا مصلحة فيه . ما دامت الواقعة حسبما أثبتها الحكم توفر في حق الطاعن بغير توافر هذا الظرف . جنابة السرقة بلكراه الذي ترك أثر جروح المقرر لها العقوبة ذاتها . (الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٩) ... ..
٥١٠	٢٤١٠٦	٧ - إدانة الطاعن بتقاضيه خلو رجل . ومعاقبته عملاً بالمادتين ١٧ و ٤٥ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . انتفاء مصلحته في النعي بأن الواقعة سابقة لى مريان هذا القانون . وما دامت العقوبة المقررة المقضى بها داخلية في نطاق تلك المقررة للفعل ذاته . بالمادة ٢/١٦ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . (الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨) ... ..
٦٨٤	٢٤١٤٢	٨ - لاجدوى مما يشير الطاعن من أن الحكم المطعون فيه إدانته في جريمة الشروع في سرقة ورقة من أوراق المرافعات القضائية على حين أن الشروع في هذه الجريمة غير معاقب عليه . ما دام ما أورده الحكم بيانا لواقعة الدعوى تتوافر به الجريمة التامة . قاعدة ألا يضار الطاعن بطعنه . تعلقها بحقه في حدود العقوبة المحكوم بها عليه وحدها . (الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٢٥) ... ..
٧٨٥	٢٤١٦٤	٩ - إثارة الطاعن بطلان القبض عليه . لاجدوى منه . حادام التفتيش الذي أسفر عنه ضبط المخدر لم يقع على شخصه . (الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٠/١٤) ... ..
٨٣٣	٣٤١٧٣	

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - إدانة الطاعن بجرائم البلاغ الكاذب والاشتراك في تزوير ورقة عرفية واستعمالها مع علمه بذلك وتطبيق المادة ٣٢/٢ عقوبات في حقه ، ومعاقبته بالعقوبة الأشد المقررة لأى من الجريمتين الأخيرتين . لامصلحة له في النعى على الحكم بالنسبة لجريمة البلاغ الكاذب مادام أنه أوقع عليه عقوبة واحدة عن الجرائم الثلاث مما يدخل في حدود العقوبة المقررة لكل من الجريمتين الأخيرتين .
٨١٣	٣٤١٧٩	(الطن رقم ٦٧٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٠/٢١) ... ..
		١١ - لامصلحة في النعى على الحكم في واقعة تسهيل الدعارة طالما أنه دان الطاعنة عن تهمة تسهيل الدعارة والاعتياد على ممارستها وأوقع عقوبة واحدة عن التهمتين تدخل في حدود عقوبة الاعتياد على الدعارة .
٩٠٥٣	٣٤٢١٩	(الطن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥) ... ..
		١٢ - النعى على الحكم فيما أقام عليه قضاء . لاجدوى منه . مادام قد انتهى إلى نتيجة صائبة .
٩١٢٧	٣٤٢٣١	(الطن رقم ٩٧٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٣) ... ..
		١٣ - إنتفاء الجدوى من النعى على الحكم مساءلته الطاعن بصفته فاعلا أصليا مع غيره مادامت عقوبة الشريك هي بذاتها المقررة للفاعل الأصلي .
٩١٥٠	٣٤٢٣٥	(الطن رقم ٧٦٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٤) ... ..
		١٤ - النعى على الحكم قصوره في التدليل على توافر ركن القوة . لامصلحة فيه مادامت العقوبة المقضى بها مبررة في القانون حتى مع عدم توافره .
٩١٩١	٣٤٢٤٢	(الطن رقم ٩٩٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		١٥ - تعيب الحكم إدانته الطاعن بجريمة تهريب التبغ عملا بالمواد الثلاث الأول من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . لا يجدى . ما دامت العقوبة المقررة لها هي بذاتها المقررة لجريمة غش التبغ طبقا لأحكام القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٧ والقرار الوزاري ٩١ لسنة ١٩٣٣ المنطبقة على الواقعة نفسها .
١٢٠٨	٣٤٢٤٥	( الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٠/١٢/١٩٧٣ ) .. ..
		١٦ - الطعن بالنقض لبطلان الإجراءات التي بني عليها الحكم . عدم قبوله ممن لا شأن له به . النعي ببطلان الإجراءات لعدم إعلان المسئول عن الحقوق المدنية . عدم جوازه من المتهم الطاعن .
١٢١٣	٣٤٢٤٦	( الطعن رقم ١٠١٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٠/١٢/١٩٧٣ ) .. ..
		١٧ - قصور الحكم في التدليل على جريمة التزوير - بفرض صحته - لا يوجب نقضه . مادامت المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ عقوبات وقضت بمعاينة الطاعن بالعقوبة الأشد المقررة لجريمة الاختلاس التي أثبتتها في حقه .
١٢٧٣	٣٤٢٥٩	( الطعن رقم ١١٣٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢٤/١٢/١٩٧٣ ) .. ..
		راجع أيضا : مسئولية جنائية . ( القاعدة رقم ١٨٠ بالصحيفة رقم ٨٦٩ ع ٣ )
		نطاق الطعن :
		١ - قضاء الحكم الاستثنائي قضاء صحيحا بعدم قبول الاستئناف شكلا . لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما شاب الحكم الابتدائي من عيوب . علة ذلك . أنه حاز قوة الأمر المقضى .
٨٤	١٤٢٠	( الطعن رقم ١٢٣٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٢١/١/١٩٧٣ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — إتصال سبب الطعن المقام من المستول عن الحقوق المدنية والذي من أجله نقض الحكم بالمتهم وجوب نقض الحكم فيما قضى به في الدعوى المدنية والإحالة بالنسبة إلى المستول عن الحقوق المدنية والمتهم . ( الطعن رقم ٧٠٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٤ ) .. .. ٩١٢ ٣٤١٨٨
		٣ — الطعن بالنقض في الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن يشمل الحكم الغيابي المعارض فيه . ( الطعن رقم ١١٤٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٣٠ ) .. .. ٩٢٨٣ ٣٤٢٦١
		ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام : ١ — باب الطعن بالنقض يفتح بعد صدور حكم في موضوع الدعوى منه للتصومة . الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة وإحالة الأوراق للنيابة لإجراء شئونها فيها لا يعد منها للتصومة أو مانعا للسير في الدعوى . عدم جواز الطعن فيه . ( الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٧ ) .. .. ٣٦ ١٤٩
		٢ — جواز الطعن بالنقض في الأحكام النهائية الصادرة في موضوع الدعاوى المدنية من محاكم الجنايات دون التقييد بنصاب معين . تأصيل ذلك . ( الطعن رقم ١٠٤٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٢ ) .. .. ٥٣١ ٢٤١١٠
		٣ — جريمة الرشوة . إختصاص محكمة أمن الدولة بنظرها . خطأ الحكم في إثبات أن الدعوى أحيلت إلى المحكمة من مستشار الإحالة، على خلاف الثابت بالأوراق من أنها أحيلت إلى محكمة أمن الدولة العليا من رئيس نيابة أمن الدولة . وأن الهيئة التي نظرتها هي تلك المنوط بها خطر قضايا أمن الدولة . مؤدى ذلك . أن الحكم صادر من محكمة أمن الدولة العليا . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض . ( الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١٠ ) .. .. ٧٢٦ ٢٤١٥٠



الصفحة	القاعدة	
		٤ - الطعن في حكم محكمة أول درجة أمام النقض . غير جائز .
١٠١٩	٣٤٢١٢	( الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/١٩ ) .. .. ٥ - على الحكم الصادر في الدعوى الجنائية الفصل في التعويضات المطلوبة من المدعى بالحقوق المدنية في دعواه المرفوعة بطريق التبعية للدعوى الجنائية . المادة ٣٠٩ إجراءات . للمدعى بالحقوق المدنية الرجوع إلى ذات المحكمة إذا أغفلت الفصل في التعويضات . المادة ١٩٣ مرافعات خلو قانون الإجراءات من نص مماثل لها . عدم جواز الطعن بالنقض - المقدم من المدعى بالحقوق المدنية - في الحكم الذي أغفل الفصل في الدعوى المدنية . علة ذلك . الطعن بالنقض لا يجوز إلا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع .
١٠٤٧	٣٤٢١٨	( الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥ ) .. .. ٦ - التجاء مصلحة الجمارك إلى المحكمة الاستئنافية للحكم في دعواها المدنية التي أغفل الحكم المستأنف الفصل فيها . خطأ . كان عليها الرجوع إلى محكمة أول درجة التي لم تستنفذ ولايتها بالنسبة للدعوى المدنية . للفصل فيما أغفلته . عملاً بالمادة ٣٩٨ مرافعات .
١١٢٧	٣٤٢٣١	( الطعن رقم ٩٧٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٣ ) .. .. ٧ - المادة ٣٠ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ قصرها حق الطعن بالنقض على الأحكام النهائية في الجنايات والجناح دون المخالفات إلا ما كان منها مرتبطاً بها .
١١٦٧	٣٤٢٣٨	( الطعن رقم ١٠٠٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٩ ) .. .. ٨ - العبرة في وصف الحكم حضوري أو حضوري اعتباري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في المنطوق .

الصفحة	القاعدة	
		وصف المحكمة الحكم بأنه حضوري وهو في حقيقته حضوري اعتباري . عدم إعلان الطاعن به استمرار افتتاح باب المعارضة . عدم جواز الطعن فيه بالنقض . المادة ٣٢ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ .
١١٦٧	٣٤٢٣٨	( الطعن رقم ١٠٠٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٩ ) .. ..
		٩ — الحكم الحضوري النهائي يحدد مركز الطاعن في الدعوى بصفة نهائية دون توقف قبول طعنه على المعارضة التي قد يرفعها متهم آخر معه في الدعوى .
		الحد من هذا المبدأ . صدور الحكم غيابيا أو حضوريا اعتباريا بالنسبة للمتهم وحضوريا بالنسبة للمدعي بالحقوق المدنية أو المسئول عنها . كون الحكم ما زال قابلا للمعارضة . عدم جواز طعنهما . حلة ذلك : ما قد يؤدي إليه إعادة طرح الدعوى الجنائية من تغيير الأساس الذي بني عليه القضاء في الدعوى المدنية .
١١٦٧	٣٤٢٣٨	( الطعن رقم ١٠٠٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٩ ) .. ..
		١٠ — عدم جواز الطعن بالنقض إلا في الأحكام النهائية . المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . عدم قبول الطعن بالنقض مادام الطعن فيه بالمعارضة جائزا . المادة ٣٢ من القانون المذكور .
١٢٦٨	٣٤٢٥٨	( الطعن رقم ١١٢٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٤ ) .. ..
		حالات الطعن :
		١ — مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله :
		١ — جريمة القذف . عقوبتها الحبس مدة لا تتجاوز سنتين والغرامة التي لا تقل عن عشرين جنيها ولا تجاوز مائتي جنية . أو إحداهما . المادة ٣٠٣ عقوبات .

إدانة المتهم بجريمتي السب والقذف . وجوب توقيع عقوبة الجريمة الأخيرة باعتبارها الأشد عملاً بالمادة ٣٢ عقوبات .  
القضاء ابتدائياً بتفسير المتهم عشرين جنيتها عن الجريمتين .  
أخذ الحكم الاستثنائي بأسباب حكم أول درجة ونزوله بالغرامة إلى جنيتين . خطأ في تطبيق القانون يوجب تصحيحه بتأييد الحكم المستأنف .

(الطن رقم ١١٧٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١) ... .. ١٦ ١٤٤

٢ - ميعاد استئناف الحكم الحضورى الاعتبارى . لا يبدأ بالنسبة إلى المحكوم عليه إلا من تاريخ إعلانه به . ولو علم بصدوره من طريق آخر . المادة ٤٠٧ إجراءات .

قضاء الحكم بعدم قبول استئناف المتهم للحكم الحضورى الاعتبارى شكلاً محتسباً الميعاد من يوم صدور الحكم المستأنف على الرغم مما ثبت من مدوناته من أن المتهم لم يعلن بالحكم إلا فى اليوم ذاته الذى قرر فيه بالإستئناف . خطأ فى تطبيق القانون . وجوب نقض الحكم وتصحيحه بالقضاء بقبول الإستئناف شكلاً . والإحالة ما دام هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن بحث موضوع الإستئناف .

(الطن رقم ١١٨٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١) ... .. ٢٣ ١٤٦  
(والطن رقم ١٢٣٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١) ... .. (لم ينشر)

٣ - تداول الشيك بالطرق التجارية وتظهيره الصحيح بنقل ملكية قيمته إلى المظهر إليه فور تظهيره وتخضع لقاعدة تظهيره من الدفع . تظهير الشيك لا يحصل دون وقوع جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات . وقوع الجريمة على المظهر إليه طالما أنه قد أصابه ضرر ناشئ منها ومتصل بها إتصالاً سببياً مباشراً

الصفحة	القاعدة	
		قضاء الحكم المطعون فيه ببراءة مصدر الشيك بعد أن ظهره المستفيد إلى شخص آخر تأسيساً على أن الشيك لم يعد بتظهيره أداة وفاء . خطأ في تطبيق القانون .
٣٣	١٤٨	(الطن رقم ١١٨٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٧) .. ..
		٤ - لمحكمة الموضوع تقدير قيام الارتباط بين الجرائم في حدود سلطتها التقديرية. إيراد الحكم للوقائع بما لا يتفق قانوناً مع ما انتهى إليه من قيام الارتباط بينها . خطأ قانوني في تكيف علاقة الارتباط يستوجب تدخل محكمة النقض .
٤٣	١٤١١	(الطن رقم ١١٩٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٧) .. ..
		٥ - المادتان ٣ ، ٤ ، ٩ إجراءات . جريمة التبديد ليست في عداد الجرائم المشار إليها فيهما . قضاء الحكم بعدم قبول الدعوى في جريمة تبديد لتخلف المجنى عليها عن تقديم شكاوها خلال ثلاثة أشهر من يوم علمها بالجريمة . خطأ في تأويل القانون . وجوب النقض والإحالة .
٤٧	١٤١٢	(الطن رقم ١١٩٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٧) .. ..
		٦ - المادة ٣٠٧ إجراءات . مقتضاها محاكمة المتهم عن التهمة الواردة في طلب التكليف بالحضور . مغايرة التهمة للواقعة التي تضمنتها الأوراق ولم ترفع عنها الدعوى لا يجوز للمحكمة الاستئنافية توجيه التهمة عنها . وجوب نقض الحكم وتبرئة المتهم إعمالاً للفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ .
٩٩	١٤٢٤	(الطن رقم ١٣٣٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٨) .. ..
		٧ - طلب المتهم بجريمة إصدار شيك بدون رصيد تأجيل نظر الدعوى لنظرها مع أخرى يقوم موضوعها على ذات الشيك . يفيد دفعه بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .



الصفحة	القاعدة	
		<p>ثبوت اتحاد الدعويين سببا وخصوما وموضوعا . وأن حكما نهائيا صدر بالإدانة في إحداها وحاز قوة الأمر المقضى قبل الفصل فى الأخرى . وجوب الحكم فيها بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . مخالفة ذلك . خطأ فى تطبيق القانون .</p> <p>المادة ٤٥٤ إجراءات .</p>
١٠٨	١٤٢٦	<p>(الطن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٩) .. ..</p> <p>٨ - عقوبة جريمة إحراز سلاح نارى غير مششخن بغير ترخيص هى السجن والغرامة التى لا تتجاوز خمسمائة جنيه . فضلا عن وجوب الحكم بمصادرة السلاح والذخيرة المضبوطتين .</p> <p>المادتان ٢٦ و ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل .</p> <p>إدانة المتهم بجرائم إحداث جرح عمدا وإحراز السلاح .</p> <p>وذخيرة . إغفال الحكم عند توقيعه عقوبة جريمة إحراز سلاح .</p> <p>باعتبارها الأشد عملا بالمادة ٢/٣٢ عقوبات . القضاء بالغرامة والمصادرة . مخالف للقانون . وجوب نقضه وتصحيحه .</p>
١٢٠	١٤٢٨	<p>(الطن رقم ١٤٥٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٥) .. ..</p> <p>٩ - جريمة تزوير أوراق رسمية . أركانها تسمى شخص بغير اسمه فى محرر رسمى يعد تزويرا سواء أكان الإسم المنتحل لشخص معلوم أو كان اسما خياليا مادام المحرر صالحا لانتخاذه حجة فى إثبات شخصية من نسب إليه . تسمى شخص باسم غير معلوم فى أوراق الحصول على البطاقة الشخصية . هو تزوير .</p> <p>مغايرة ذلك لتغيير اسم المتهم فى محضر تحقيق . انتهاء مستشار الإحالة إلى عدم توافر جريمة التزوير على أساس أن الإسم المنتحل لشخص غير معلوم . خطأ فى تطبيق القانون يوجب النقض والإعادة .</p>
١٧٠	١٤٣٧	<p>(الطن رقم ١٤٧٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١١) .. ..</p>

الصفحة	القاعدة	
		١٠ — إقامة الدعوى عن تهمة التهريب الجمركي بناء على طلب مدير الجمرك دون الجريمة الاستيرادية التي كونتها الواقعة ذاتها لاستجابة لقرار مدير عام الاستيراد في شأنها بالاكتفاء بمصادرة المضبوطات إداريا . إعتبار هذا القرار سحبا للإذن برفع الدعوى والقضاء بعدم جواز رفعها عن الجريمة الجمركية . خطأ في تطبيق القانون حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى . وجوب النقض والإحالة .
٢٠١	١٤٤٣	( الطعن رقم ١٥٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٢ ) .. .. ١١ — كون التحريات أسفرت عن أن المتهم وآخر يجلبان المواد المخدرة ويروجانها بالبلاد . مفاده تحقق وقوع الجريمة . إصدار الإذن بضبط المتهم حالة تسلمه المخدر من آخر . صحيح . القضاء بالبراءة تأسيسا على صدور الإذن لضبط جريمة مستقبلية . خطأ في تطبيق القانون . حجب هذا الخطأ المحكمة عن نظر الموضوع . وجوب أن يكون النقض مقرونا بالإحالة .
٢٢٣	١٤٤٩	( الطعن رقم ١٥٧٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٦ ) .. .. ١٢ — الحد الأدنى لعقوبة الحبس في جريمة القتل الخطأ ستة أشهر . الفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ عقوبات . النزول عن هذا الحد خطأ في تطبيق القانون .
٢٥٠	١٤٥٥	( الطعن رقم ١٦١٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٥ ) .. .. ١٣ — الطعن للمرة الثانية . الإجراءات التي تتبع في نظره . المادة ٤٥ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ . إقتصار العيب الذي شاب الحكم المطعون عليه للمرة الثانية على الخطأ في تطبيق القانون . لمحكمة النقض تصحيح الخطأ والحكم بمقتضى القانون

الصفحة	القاعدة	
		دون حاجة إلى تحديد جلسة لنظر الموضوع طبقاً للمادة ٣٩ من القانون .
٢٥٠	١٤٥٥	(الطعن رقم ١٦١٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٥) ... ..
		١٤ - المادة ٥٥٠ إجراءات المعدلة بالقانون ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ مضمونها رد الاعتبار بقوة القانون للمحكوم عليه بعقوبة جنائية . المادة ٥٥٢ إجراءات . ترتيبها لآثار رد الاعتبار .
		المدة المحددة لزوال أثر الحكم ورد الاعتبار عنه . إنقطاعها بصدر حكم لاحق لا بمجرد الاتهام . قضاء الحكم المطعون فيه بتوافر الظرف المشدد المستمد من وجود سابقة للطاعن مضى على انتهاء تنفيذها حتى صدور هذا الحكم أكثر من اثنتى عشرة سنة . خطأ في تطبيق القانون .
٣١٥	١٤٦٨	(الطعن رقم ٦٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/١١) ... ..
		١٥ - دخول العقوبة المقررة بها لجناية إحراز سلاح مع قيام الظرف المشدد في العقوبة المقررة لجناية إحراز السلاح مجردة عن هذا الظرف . لا يغير من خطأ الحكم في تطبيق القانون ما دامت المحكمة مع استعمال الرأفة بالمادة ١٧ عقوبات قد التزمت الحد الأدنى لعقوبة جنائية إحراز السلاح مع الظرف المشدد الذي طبقته خطأ . علة ذلك . احتمال نزولها بالعقوبة عما حكمت به أولاً هذا القيد القانوني .
٣١٥	١٤٦٨	(الطعن رقم ٦٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/١١) ... ..
		١٦ - العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة . جها العقوبة الأصلية المقررة لما عداها من جرائم . عدم امتداد الجب إلى العقوبات التكميلية التي تحمل فكرة رد الشيء إلى أصله أو التعويض المدني للخرانة .

الصفحة	القاعدة	
		أو إذا كانت ذات طبيعة وقائية . وجوب توقيعها دائماً مع عقوبة الجريمة الأشد . إدانة المتهم بجريمتي الجلب والشروع في التهريب الجمركي . وتوقيع العقوبة المقررة للجريمة الأولى عملاً بالمادة ٣٢ عقوبات . وجوب القضاء بالتعويض المنصوص عليه في المادة ١٢٢ من قانون الجمارك . إغفال ذلك . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقض الحكم وتصحيحه .
٣٢٥	١٤٧٠	( الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٢ ) .. .. ١٧ — إدانة المتهم بجريمة التعدي على أحد الموظفين القائمين على تنفيذ قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . باعتبارها الجريمة الأشد عملاً بالمادة ٣٢ عقوبات . معاقبة المتهم بالحبس إعمالاً للمادة ١٧ عقوبات . مع إغفال توقيع عقوبة الغرامة المقررة لهذه الجريمة . خطأ يوجب النقض والتصحيح . حق محكمة النقض في وقف تنفيذ العقوبة في حالة لتصحيح . مثال لوقف تنفيذ عقوبة الغرامة .
٤٢٢	١٤٨٨	( الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٦ ) .. .. ١٨ — محكمة الموضوع عدم تقيدها بوصف النيابة . وجوب تحييدها الواقعة وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقاً صحيحاً . قضاء محكمة الموضوع على أساس أن الواقعة جنحة . مغفلة النظر في صحيفة الحالة الجنائية التي تحوى سوابق تخرج الواقعة عن اختصاصها . خطأ في تطبيق القانون يوجب النقض والإحالة .
٤٦٠	٢٤٩٤	( الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١ ) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		١٩ — الطاعن لا يضار بطعنه . الفقرة الثالثة من المادة ٤١٧ إجراءات . الاستئناف المرفوع من غير النيابة العامة وجوب القضاء فيه بتأييد الحكم أو تعديله لمصلحة رافع الاستئناف . استئناف المحكوم عليه وحده للحكم بالحبس في سرقة . قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم اختصاصها بحجة أن سوابقه تجمع له عائدا في حكم المادتين ٤٩ و ٥١ عقوبات . مخالف للقانون . وجوب النقض والإحالة لأن الخطأ يجب المحكمة عن نظر موضوع الاستئناف . ( الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٨ ) .. .. ٢٤١٠٠ ع ٤٩٠
		٢٠ — الدفع بعدم جواز إثبات عقود المادة ٣٤١ عقوبات بالبيئة . وإن كان لا يتعلق بالنظام العام إلا أنه من الدفوع الجوهرية . يجب على محكمة الموضوع أن تعرض له وترد عليه ما دام الدفاع قد تمسك به قبل البدء في سماع الشهود . عرض الدفع دون العناية بالرد عليه . قصور وخطأ في تطبيق القانون . ( الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٨ ) .. .. ٢٤١٠٣ ع ٤٩٩
		٢١ — جريمة إدارة محل عام سبق غلقه جريمة مستمرة استمرارا متابعا متجددا . محاكمة الجاني عن جريمة مستمرة تشمل الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها . على المحكمة الاستئنافية ضم الدعاوى المقامة على المحكوم عليه لإدارته محل واحدة على الرغم من سبق غلقه وأن تصدر فيها حكم واحدا بعقوبة واحدة مادام لم يصدر فيها بعد حكم بات . مخالفتها ذلك . خطأ في تطبيق القانون يستوجب النقض الحزني والتصحيح بضم القضايا وجعل الغرامة عنها جميعا بالإضافة لعقوبة الغلق المقضى بها . ( الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٦ ) .. .. ٢٤١٢٣ ع ٦٠٧

٢٢ — جريمة التخلف عن التجنيد حتى بلوغ سن الثلاثين .  
من الجرائم المستمرة . المدة المسقطه للدعوى الجنائية عنها .  
بدؤها عند بلوغ المتخلف السابعة والأربعين . المادة ٧٤  
من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بعد تعديلها بالقانونين ٩  
لسنة ١٩٥٨ و ١٢ لسنة ١٩٧١ . مثال .

احتساب الحكم مدة تقادم الدعوى من تاريخ بلوغ المتهم  
سن الثلاثين . رغم سريان هذين التعديلين في حقه . خطأ  
في تطبيق القانون . وجوب النقض والإحالة . مادام الخطأ  
قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى .

(الطن رقم ١٨٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٧) ... .. ٢٢٤ع ٦١٠

٢٣ — عقوبة جريمة إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص هي الحبس  
وجوبا . الفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ عقوبات . عقوبة قيادة  
سيارة بحالة تعرض الأشخاص والأموال للخطر الغرامة التي لا تقل  
عن ١٥ قرشا ولا تزيد على مائة قرش والحبس مدة لا تزيد  
على أسبوع أو إحدى هاتين العقوبتين . المادة ٨٨ من القانون  
٤٤٩ سنة ١٩٥٥ بشأن المرور .

إعمال المادة ١/٣٢ عقوبات والقضاء بعقوبة واحدة عن الجريمتين  
يقتضى الحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما . اكتفاء الحكم  
الاستثنائي بتغريم المتهم عشرين جنيتها . خطأ في تطبيق القانون  
وجوب نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه على ما قضى به الحكم  
المستأنف من حبس المتهم شهرا طالما أنه هو المستأنف  
وحده .

(الطن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٣) ... .. ٢٢٩ع ٦٢٨

٢٤ — المادة ٢٧ عقوبات . مساواتها بين الجريمة التامة  
والشروع . في وجوب الحكم بالعزل مدة لا تنقص عن مدة  
الحبس المقضى بها .

الصفحة	القاعدة	
		إدانة المتهم بجريمة الشروع في الاستيلاء بغير حق على مال للدولة . معاملته بالرافة ومعاقبته بالحبس . دون العزل . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقضه وتصحيحه .
٦٧٨	٢٤١٤١	(الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨) ... ..
		٢٥ — تقدير الارتباط بين الجرائم . موضوعي . إلا أن الخطأ فيه يعد من الأخطاء القانونية التي تقتضي تدخل محكمة النقض لإزالة حكم القانون على وجهه الصحيح .
		تحقق معنى الارتباط بين جريمتي إقامة جهاز أشعة واستعمال الإشعاعات المؤينة قبل الحصول على ترخيص بذلك . بجانب الحكم المطعون فيه هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون يحيز لمحكمة النقض نقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها .
٧٠٦	٢٤١٤٦	(الطعن رقم ٣٨٥ و ٤٣٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٤) ... ..
	٣٤٢٢٩	(الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٢) ... ..
		٢٦ — السجون المركزية تجري عليها أحكام لوائح السجن ونظامه . لضابط السجن وحراسه حق تفتيش أي مسجون في أي وقت وتفتيش ملابسه وأمتعته وغرفته وضبط ما قد يحوزه أو يحزره من ممنوعات .
		ابتداء الأمر الصادر من مستشار الإحالة بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية على بطلان التفتيش الحاصل من رئيس وحدة مباحث قسم الدق المشرف على سجن القسم لأحد التزلاء به . خطأ في تطبيق القانون .
٧١٩	٢٤١٤٨	(الطعن رقم ٤٣٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٤) ... ..
		٢٧ — الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه في المسائل الجنائية . شروطه ؟

الصفحة	القاعدة	
		الحكم الصادر بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها لا يجوز حجية الشيء المحكوم فيه . حلة ذلك : عدم فصله في موضوع التهمة بالبراءة أو بالإدانة . بجانب الحكم المطعون فيه هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون .
٧٣٢	٢٤١٥٢	(الظن رقم ١٠٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١١/٦/١٩٧٣) ... ..
		٢٨ — حظر تطبيق أحكام المادة ٥٥ عقوبات على عقوبة الغرامة المقررة لجريمة عرض مواد غذائية مغشوشة وضارة بصحة الإنسان للبيع وذلك إعمالاً لأحكام القانونين ٤٨ لسنة ١٩٤١ و ١٠ لسنة ١٩٦٦ . بجانب الحكم المطعون فيه هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون .
٧٥٥	٢٤١٥٧	(الظن رقم ٤١٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٧٣) ... ..
		٢٩ — العقوبة المقررة بالفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من قانون الأساحة والذخائر هي الأشغال الشاقة المؤبدة . يتعين لتوقيعها إذا كان الجاني من الأشخاص المذكورين بالفقرة "ج" من المادة السابعة من القانون سالف الذكر أن يكون قد حكم عليه نهائياً في جريمة من الجرائم الواردة بهذه الفقرة . لا يلزم أن تكون العقوبة قد نفذت فعلاً . بجانب الحكم هذا النظر . مخالفة للقانون .
٨٧٩	٣٤١٨٢	(الظن رقم ٦٨٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٢٢/١٠/١٩٧٣) ... ..
		٣٠ — المادة ٢٦٤ إجراءات الاستفاد منها . رفع المدعى بالحقوق المدنية دعواه أمام المحكمة المدنية لا يجوز له أن يرفعها بعد ذلك إلى المحكمة الجنائية ولو بطريق التبعية للدعوى الجنائية القائمة ما دام لم يترك دعواه أمام المحكمة المدنية . إيقاف الدعوى المدنية المرفوعة ابتداء أمام المحكمة المدنية دون تركها . قضاء الحكم المطعون فيه بقبول الدعوى المدنية



الصفحة	القاعدة	
		عن ذات الجريمة تبعا للدعوى الجنائية. خطأ في تطبيق القانون. يوجب نقضه نقضا جزئيا بالنسبة للدعوى المدنية وتصحيحه بعدم قبولها مع إلزام المطعون ضده بمصاريفها . (الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٤) ... .. ٨٩٧ ٣٤١٨٥
		٣١ — اقتصار الحكم الاستئنافي على تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من غش الشاى بخلاطه وتعديله العقوبة دون النظر في مدى انطباق القرار الوزاري ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ الذي يجرم خلط الشاى على الواقعة . رغم نصه على عقوبة تزيد في حدها الأدنى على العقوبة الموقعة . خطأ في تطبيق القانون . (الطعن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٤) ... .. ٩٠٤ ٣٤١٨٦
		٣٢ — إغفال الحكم تخيص الواقعة وبيان مدى انطباق القرار الوزاري عليها . قصوره الصادرة على مخالفة القانون . يوجب النقض والإحالة . (الطعن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٤) ... .. ٩٠٤ ٣٤١٨٦
		٣٣ — إدخال سيارة إلى البلاد طبقا لنظام الإفراج المؤقت وإبقاؤها بها رغم انتهاء مدة التصريح . خروج الواقعة عن نطاق التأيم الجنائي المنصوص عليه في المادة ١٢١ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . خضوعها للمواد ١٠١ و ١١٨ و ١١٩ من القانون وللقرار الوزاري رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٣ يختص بها مدير الجمارك دون المحاكم . مخالفة الحكم ذلك بقضائه بمصادرة السيارة يوجب نقضه والقضاء بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى . (الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٥) ... .. ٩١٦ ٣٤١٨٩

٣٤ — عدم تقييد محكمة الموضوع بالوصف الذي ترفع به الدعوى . عليها تبين حقيقة الواقعة الجنائية .  
إدانة الطاعن بصفته صاحب مصنع تصرف في سلعة .  
صرفت له من إحدى شركات القطاع العام لغرض الغرض  
أو بغير الكيفية المنصرفة من أجله عملاً بالقرار ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ .  
الغير منطبق عليها . خطأ حجب المحكمة عن بحث مدى انطباق  
القرار ٧٠ لسنة ١٩٦٧ على الواقعة المادية ذاتها . وجوب  
النقض والإحالة ما دامت العقوبة المقررة بها أشد من تلك المقررة  
بالقرار الأخير .

( الطعن رقم ٧٤٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/١٢ ) .. ٣٤٢٠٢ ٩٦٧

٣٥ — المادة ٧ من القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة  
وتجارة الدخان . جعلها مجرد إحراز دخان مخلوط أو مغشوش  
جريمة في حق الصانع . إنشاؤها نوعاً من المسؤولية الافتراضية  
يتوافر القصد الجنائي لدى الفاعل إذا كان صانعاً إذ القانون  
يلزمه بواجب الإشراف على ما يصنعه .  
إثبات الحكم أخذ عينة أوراق الدخان من مصنع المتهم وأن  
تحليلها أورد أنها مخلوطة بمادة غريبة . قضاؤه بانتفاء القصد الجنائي .  
خطأ في القانون .

( الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/١٢ ) .. ٣٤٢٠٥ ٩٨٤

٣٦ — خلو الحكم المستأنف من توقيع القاضي وبيان الهيئة .  
ليس مما يوجب على المحكمة الاستئنافية إعادة القضية إلى محكمة أول  
درجة . المادة ٤١٩ إجراءات . مجانبتها ذلك خطأ في تطبيق  
القانون حجبه عن الحكم في موضوع الدعوى .

( الطعن رقم ٧٤١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/١٣ ) .. ٣٤٢٠٧ ٩٩٦

الصفحة	القاعدة	
		٣٧ — جواز حضور وكيل عن المعارض . ولو كانت الجريمة عقوبتها الحبس . ما دام الحكم المعارض فيه قد عاقبه بالحبس مع إيقاف التنفيذ . القضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن رغم حضور محام عن المعارض . خطأ . (الطعن رقم ٧٩٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٢٦) .. .. ٣٤٢٢١ ١٠٧٦
		٣٨ — جريمة ممارسة حرفة عربجي بدون رخصة وعدم قيد البيانات المقررة عن عربات النقل والصندوق . لا ارتباط بينهما وبين جريمة التسبب بغير عمد في حصول حادث لإحدى وسائل النقل البرية والتسبب خطأ في إصابة شخص . أعمال حكم المادة ٢/٣٢ عقوبات خطأ في تطبيق القانون يستوجب النقض والتصحيح . (الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٢) .. .. ٣٤٢٢٩ ١١١٧
		٣٩ — جريمة امتناع المحكوم عليه بنفقة رغم قدرته على الدفع لمدة ثلاثة أشهر بعد التنبيه عليه بذلك المنصوص عليه في المادة ٢٩٣ عقوبات . عدم جواز إقامة الدعوى الجنائية عنها . إلا بعد استنفاد الإجراءات الواردة في المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . المادة الأولى من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٧ . تعلق هذا الشرط بصحة تحريك الدعوى الجنائية يوجب على المحكمة أن تعرض له من تلقاء نفسها . إغفال الحكم ذلك قولاً بأن للدعية بالحقوق المدنية الخيار بين قضاء الأحوال الشخصية وبين القضاء الجنائي . قصور وخطأ في تطبيق القانون (الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٣) .. .. ٣٤٢٣٠ ١١٢٢
		٤٠ — انتظام جريمة الضرب المفزى إلى الموت والضرب البسيط في خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض .

انطباق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات . وجوب الحكم بعقوبة الجريمة الأشد وحدها .

قضاء الحكم بعقوبة مستقلة عن كل من الجريمتين وجوب نقض الحكم جزئيا وتصحيحه بإلغاء العقوبة عن الجريمة . الأخف المادة ٣٥ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦) ... .. ٣٤٢٥١ ١٢٣٦

راجع أيضا : تبغ .

(القاعدتان رقما ١٩٦ و ٢١٥ بالصحيفتين رقمي ٩٤٧ ،

(٣٤١٠٣٦

ومحكمة الموضوع .

(القاعدة رقم ٢٦٤ بالصحيفة رقم ١٢٩٨ ع ٣)

## ٢ - بطلان الحكم :

الشهادة السامية . وجوب صدورها بعد انقضاء الثلاثين يوما المقررة في القانون . الشهادة الصادرة في اليوم الثلاثين . حتى في نهاية ساعات العمل . لا تصلح سنداً لبطلان الحكم . أساس ذلك ؟ المذكرة التي يحورها رئيس القلم الجنائي متضمنة تاريخ إيداع الحكم . لا عبرة بها . مثال في حكم بالإدانة .

(الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/١٩) ... .. ١٤٧٧ ٣٦٢

راجع أيضا : نقض " التقرير بالطعن وإيداع الأسباب " .

(القاعدة رقم ٥ بالصحيفة رقم ٢٠ )



الصفحة	القاعدة	
		أسباب الطعن :
		١ - تحديدها :
		أسباب الطعن يجب أن تكون واضحة محددة .
		الطعن في الحكم المستأنف لا يجوز لأول مرة أمام
		النقض .
١٣٠	١٤٣٠	( الععن رقم ١٤٦٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٥ ) .. ..
٣٩٣	١٤٨٣	( والطعن رقم ٩٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٥ ) .. ..
٧٥٠	٢٤١٥٦	( والطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١١ ) .. ..
١٠٥٣	٣٤٢١٩	( والطعن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥ ) .. ..
١٢٢٣	٣٤٢٤٨	( والطعن رقم ٧٠٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦ ) .. ..
		٢ - التوقيع عليها :
		١ - المادة ٣٤ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ .
		وجوب توقيع أسباب الطعن من محام مقبول أمام محكمة النقض .
		تقرير المحامي الذي تحمل ورقة الأسباب توقيعاً باسمه بأن التوقيع
		لم يصدر منه . أثره . خلوها من توقيع محام مقبول . وجوب الحكم
		بعدم قبول الطعن شكلاً .
١٠٤١	٣٤٢١٦	( الطعن رقم ٧٨٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥ ) .. ..
		٢ - طعن النيابة في الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى
		الجنائية الصادر من مستشار الإحالة . وجوب توقيع أسبابه
		من النائب العام أو المحامي العام المختص . جواز توكيل
		أيهما أحد أعوانه مقصور على التقرير بالطعن . المادة ١٩٣
		إجراءات .
		خلو الأوراق مما يفيد إقرار النائب العام أو المحامي العام
		المختص أسباب الطعن الموقعة من رئيس النيابة . أثره : عدم
		قبول الطعن شكلاً لانتفاء الصفة .
١١٩٨	٣٤٢٤٣	( الطعن رقم ٩٩٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ - الأسباب المتعلقة بالنظام العام :
		١ - ميعاد الاستئناف من النظام العام . جواز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى . الدفع بشأنه لأول مرة أمام النقض . شرطه : أن يكون مستندا إلى وقائع أثبتتها الحكم وأن لا يقتضى تحقيقا موضوعيا .
٨٤	١٤٢٠	( الملحق رقم ١٣٣٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢١ ) .. ..
		٢ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . من النظام العام . جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض . شرط ذلك .
١٠٨	١٤٢٦	( الملحق رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٩ ) .. ..
		٤ - ما يقبل من الأسباب :
		١ - تبرئة محكمة أول درجة المتهم من تهمة اشتغاله ببيع المواد الغذائية دون الحصول على شهادة صحية وعرضه للبيع لحوما مكشوفة معرضة للتلوث ، مع إدانة محرر المحضر بجريمة الشهادة الزور متخذة مما أثبت بالبطاقة العائلية للمتهم الأصلي وبطاقة حيازته الزراعية وما ادعاه من وجود نزاع بينه وبين محرر المحضر دليلا على توافر القصد الجنائي في جريمة الشهادة الزور . دون تحقيق أمر النزاع المدعى به وما تمسك به الشاهد ( الطاعن ) وأيده فيه الشاهدان أمام المحكمة الاستئنافية من أن المتهم الأصلي شريك في جناية . رغم جوهرية هذا الدفاع . قصور .
١٢	١٤٣	( الملحق رقم ١٠٨١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١ ) .. ..
		٢ - استناد الحكم في القول بعدم جدية التحريات . إلى عدم إفصاح مأموز الضبط عن مصدر تحرياته . خطأ .
٢٧	١٤٧	( الملحق رقم ١١٨٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ - بيانات حكم الإدانة في جرائم تزوير المحررات . مثال لتسييب قاصر تدليلا على صيرورة محرر عرفي محررا رسميا بتداخل موظف عام فيه .
٧٢	١٤١٧	(الطن رقم ١٣٠٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٨) ... ..
		٤ - رخصة مصلحة الميكانيكا والكهرباء عن إقامة آلتين يحركهما الغاز لا تغني صاحب المحل عن وجوب الحصول على الترخيص . بإدارة المحل . المادة ١/٢ من القانون ٤٥٣ سنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون ٣٥٩ سنة ١٩٥٦ بشأن المحال الصناعية والتجارية .
		قضاء الحكم بإلغاء عقوبة الغلق استنادا إلى ترخيص مصلحة الميكانيكا والكهرباء . خطأ في الإسناد يوجب النقض والإحالة .
٨١	١٤١٩	(الطن رقم ١٣٣٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢١) ... ..
		٥ - إقامة الطاعن . دفاعه على نفى وقوع الحادث في المكان الذي وجدت فيه جثة المجنى عليه استنادا إلى ما ثبت من المعاينة من عدم وجود دماء في هذا المكان رغم إصابة المجنى عليه بعدة جروح قطعية . دفاع جوهرى . إغفال الحكم الرد عليه . قصور .
٨٧	١٤٢١	(الطن رقم ١٣٤٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢٢) ... ..
		٦ - رفض المحكمة طلب المتهم بالاختلاس استكتابه وإجراء المضاهاة بين الاستكتاب وبين الأوراق المدعى بتزويرها بحجة عدم جديته للتأخر في إبدائه . يعيب الحكم .
٩٥	١٤٢٣	(الطن رقم ١٤١٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢٢) ... ..
		٧ - عدم بيان الحكم في وضوح وتفصيل . الأدوات والمهمات التي دان الطاعن باختلاسها . إكتفاء منه بالإحالة

الصفحة	القاعدة	
		على أسانيد تقرير لجنتي الجرد دون ذكرها وتفصيلاتها . قصور .
١١٤	١٤ ٢٧	( الطعن رقم ١٤٢٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٩ ) .. .. ٨ - استناد الحكم في إدانة الطاعن الثاني بالاشتراك مع الأول في الاختلاس . إلى تقريرى لجنتي الجرد دون إيراد فحوى ما استدل به منهما . ورغم خلو التقريرين وأقوال أعضاء اللجنتين مما يدحض دفاع الطاعن الثاني بأن الأدوات المضبوطة بسيارته ليست من الأصناف التي كانت في عهدة الأول . قصور . لا يغنى في ذلك ما ذكرته المحكمة من أدلة أخرى . إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة .
١١٤	١٤ ٢٧	( الطعن رقم ١٤٢٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٩ ) .. .. ٩ - وجوب اشتمال حكم الإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تحقق به أركان الجريمة وظروفها وأدلة ثبوتها . مثال لتسبيب معيب في جريمة إصدار شيك بدون رصيد .
١٥١	١٤ ٣٢	( الطعن رقم ١٣٨٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١١ ) .. .. ١٠ - محكة الموضوع . سلطتها في وزن أقوال الشاهد - لها إطراحها دون بيان السبب . إفصاحها عن السبب يخول لمحكمة النقض مراقبة سلامة التسبيب . مثال لتسبيب غير سائغ في إطراح أقوال شاعدى الإثبات .
١٥٤	١٤ ٣٣	( الطعن رقم ١٤٦٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١١ ) .. .. ١١ - استخلاص الحكم لمبادرة الضابطين بالقبض على المتهم قبل الحصول على إذن من النيابة دون استناد إلى أدلة مقبولة . فساد في الاستدلال بوجوب النقض والإحالة .
١٥٤	١٤ ٣٣	( الطعن رقم ١٤٦٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١١ ) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		١٢ — الطرق الاحتيالية في جريمة النصب . ماهيتها . مجرد الأقوال والادعاءات الكاذبة . عدم كفايتها وحدها لتكوين الطرق الاحتيالية . استناد الحكم . في ثبوت تهمة النصب قبل الطاعن . على ما عزاه إلى المجنى عليه من أقوال تخالف الثابت في الأوراق . خطأ في الإسناد . ( الطعن رقم ١٥٧٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٩ ) .. .. ٢٢٦ ١٤٥٠
		١٣ — إطراح الحكم طلب الدفاع سؤال كبير الأطباء الشرعيين . استنادا إلى التصوير الذي اعتنقه للحادث . دون بيان سنده في هذا القصور . سواء من التقرير الطبي أو من شهادة الشاهد . قصور ، ( الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٥ ) .. .. ٢٩٨ ١٤٦٥
		١٤ — المادة ٥٣ عقوبات المضافة بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٧١ وجوب العناية يبحث حالة العود المنطبق عليها ما دامت سوابق المتهم تثير الشبهة في قيامها . ( الطعن رقم ١٣٨٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٨ ) .. .. ٣٢٠ ١٤٧١
		١٥ — إثبات الأمر : قطع التقرير الطبي بأن ما صاحب الحادث من انفعال نفسي ومجهود جسماني نبه العصب السمبثاوي مما مهد وعجل بظهور نوبة هبوط القلب التي انتهت بالوفاة . كفايته لإثبات توافر رابطة السببية . إمكان حصول النوبة ذاتيا . لا يغير من ذلك . إذ كان من واجب المتهم أن يتوقع حصول هذه النتيجة . مجانبة الأمر هذا النظر . فساد الاستدلال يوجب النقض مع إعادة القضية إلى مستشار الإحالة لإحالتها إلى محكمة الجنايات . ( الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٦ ) .. .. ٤٠٨ ١٤٨٥

الصفحة	القائمة	
		١٦ — طلب الدفاع أصليا القضاء بالبراءة واحتياطيا سماع الشاهد . إعتباره طالبا جازما . إلزام المحكمة بإجابته ما لم تنته إلى البراءة .
٤١٢	٨٦ ع ١	(الطن رقم ١٠٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦) .. ..
		١٧ — طلب الدفاع سماع شاهد لتحديد شخصية الجاني . رفض المحكمة التأجيل لإعلان الشاهد . تبريره ذلك بأن الدعوى في غير حاجة لمناقشته وأن الطاعن لم يفصح عن وجه إرتباطه بموضوع الاتهام . غير سائغ . إخلال بحق الدفاع .
٤٥٦	٢٤٩٣	(الطن رقم ١٢٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١) ... ..
		١٨ — حق المتهم في إبداء ما يعن له من طلبات التحقيق طالما أن باب المرافعة ما زال مفتوحا . طلب الدفاع في ختام مرافعته البراءة أصاها واحتياطيا سماع شاهد إثبات أو إجراء تحقيق معين . طلب جازم تلتزم المحكمة بإجابته إذا لم تنته إلى البراءة .
٤٥٦	٢٤٩٣	(الطن رقم ١٢٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١) .. ..
		١٩ — إعادة الدعوى للمرافعة . بعد حجزها للحكم . يوجب دعوة الخصوم للاتصال بالدعوى . ما لم يكن قد ثبت حضورهم وقت النطق بالقرار . وجوب تمام الدعوة بإعلان الخصوم وفق أحكام القانون . مثال في معارضة .
٤٦١	٢٤٩٦	(الطن رقم ١٣٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢) .. ..
		٢٠ — وجوب سماع دفاع المعارض . قبل الحكم في معارضته باعتبارها كأن لم تكن أو برفضها . ما لم يكن تخلفه عن حضور الجلسة بغير عذر . ثبوت أن تخلفه كان لعذر قوي . يعيب إجراءات المحاكمة .
٤٧٨	٢٤٩٨	(الطن رقم ١٤٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٢١ — الشهادة المرضية . تقديرها يخضع في الأصل لسلطة محكمة الموضوع . إبدائها الأسباب التي عولت عليها في إطراح الشهادة . إجازته لمحكمة النقض مراقبة سلامة تلك الأسباب . اقتصار الحكم في إطراحه الشهادة المرضية على القول بأنها لا تحمل صورة الطاعن . غير كاف .
٤٧٨	٢٤٩٨	(الطن رقم ١٤٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢) ... ..
		٢٢ — إعلان المعارض بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل إقامته . إعلانه بلجهة الإدارة لا يصح . توجيه الإعلان إلى الطاعن بمكتبه الذي تبين أنه تركه ثم إعلانه بلجهة الإدارة لما لم يستدل عليه . باطل . قضاء الحكم بناء على هذا الإعلان في موضوع المعارضة برفضها وبأييد الحكم المعارض فيه باطل . وجوب النقض والإحالة .
٤٨٨	٢٤١٠٠	(الطن رقم ١٦٦٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٨) ... ..
		٢٣ — الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية متعلق بالنظام العام يجوز إثارته لأول مرة أمام النقض ما دامت مدونات الحكم ترشح له .
٥٣٨	٢٤١١١	(الطن رقم ١٠٤٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٢) ... ..
		٢٤ — التفات الحكم عن المستندات التي قدمها الطاعن تمسكا بدلائلها على انتفاء مسؤوليته في جريمة التبيد من أمر بنقل المحجوزات وإخطار إلى الدائن بتوقيع حجز من آخر وصورة محضر إيقاف بيع لوجود أمر نقل . قصور يوجب النقض والإحالة .
٥٣١	٢٤١١٣	(الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٢) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢٥ — تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع بشرط أن تحيط في حكمها بعناصر المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية إحاطة كافية . دفاع المدعى المدني بعدم استقرار حالة الضرر لديه وتقدمه بمستندات بذلك . دفاع حيوى وهام ومؤثر في مصير الدعوى المدنية . قعود المحكمة عن بحثه . قصور وفساد في الاستدلال .
٥٥٢	٢٤١١٤	( الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ ) ... ..
		٢٦ — سلطة محكمة الموضوع في وزن أقوال الشاهد دون التزام ببيان سبب اطراحها . إفصاحها عن أسباب عدم تعويلها على أقواله يبيح لمحكمة النقض مراقبة سلامة ذلك التسبيب . مثال لتسبيب غير سائغ لإطراح أقوال شاهد في ضبط مخدر .
٥٧١	٢٤١١٧	( الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ ) ... ..
		٢٧ — الدفع باعتبار المجتزأ كأن لم يكن لعدم اتمام البيع خلال الثلاثة أشهر التالية لتوقيعه . دفع جوهرى . وجوب حقيقته أو الرد عليه . إغفاله ذلك . يعيب الحكم .
٦١٤	٢٤١٢٥	( الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٧ ) ... ..
		٢٨ — جريمة الامتناع عن تسليم أموال القاصر . مناط التأنيم فيها : امتناع الوصى . بقصد الاساءة . عن تسليم أموال القاصر كلها أو بعضها لمن حل محله في الوصاية . المادة ٨٨ من القانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ .
		دفع المتهم التهمة بأنه ليست لديه أموال للقصر امتنع عن تسليمها للوصى الجديد . وتقديمه إقراراً من الأخير مؤيداً لذلك . دفاع جوهرى لإتصاله بتحديد مسؤوليته الجنائية . وجوب تناوله استقلالاً . إدانة الطاعن دون الرد عليه . قصور وإخلال بحق الدفاع .
٦١٧	٢٤١٢٦	( الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٧ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٢٩ — إنقطاع المواصلات يوم نظر المعارضة . بسبب هطول أمطار غزيرة . إعتباره عذرا قهريا يبرر التخلف عن الحضور . القضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن . رغم ذلك . إخلال بحق الدفاع . اطمئنان محكمة النقض إلى الشهادة المتضمنة هذا العذر المقدمة من الطاعن عند امتشكاله في التنفيذ . وجوب النقض والإحالة .
٦٢١	٢٤١٢٧	( الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٧ ) .. .. .
		٣٠ — وجوب اشتغال حكم الإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما يتحقق به أركان الجريمة وأدلة ثبوتها . مثال لتسبب معيب في جريمة قتل خطأ .
٦٥٧	٢٤١٣٥	( الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٧ ) .. .. .
		٣١ — مجرد الامتناع عن رد المال . بسبب وجود حساب معلق . لا يتحقق به أركان جريمة الاختلاس . على المحكمة فحص الحساب وتصفيته . بلوغا إلى غاية الأمرفيه .
٦٦١	٢٤١٣٦	( الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨ ) .. .. .
		٣٢ — تقدير المحكمة الاستئنافية جدية طلب الطاعن إلزام المدعى المدني ضم دفتر الأجور الحقيقي واستجابتها له . هدولها عن ذلك . بغير مبرر . وقضاؤها بالإدانة . إخلال بحق الدفاع .
٦٦١	٢٤١٣٦	( الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨ ) .. .. .
		٣٣ — عدم إرفاق إذن التفتيش بملف الدعوى . لا ينفي سبق صدوره . القضاء بالبراءة . استنادا إلى ذلك . دون إجراء تحقيق . يعيب الحكم . مثال .
٦٦٥	٢٤١٣٧	( الطعن رقم ٢١١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨ ) .. .. .

الفاصلة	الصفحة
٣٤ - المتهم آخر من يتكلم . المادة ٢٧٥ إجراءات . قبول المحكمة مذكرة المدعى المدني المقدمة بعد الميعاد . وفصلها في الدعوى دون أن يبدى المتهم دفاعه ردا عليها . بطلان في الإجراءات وإخلال بحق الدفاع . (الطن رقم ٢٩٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨) ... ..	٢٧٢ ٢٤١٣٩
٣٥ - القواعد المتعلقة بالاختصاص في المسائل الجنائية من النظام العام . الدفع بعدم الاختصاص الولائي . جواز إبدائه لأول مرة أمام النقض . (الطن رقم ٤٠٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨) ... ..	٢٧٥ ٢٤١٤٦
راجع أيضا : إصابة خطأ . (القاعدة رقم ٢٢٤ بالصحيفة رقم ١٠٩٣ ع ٣)	
وتفتيش . (القاعدة رقم ١٩٨ بالصحيفة رقم ٩٥٤ ع ٣)	
وحكم . (القواعد أرقام ١٨٧ ، ١٩٥ ، ١٩٧ ، ٢٠١ ، ٢٠٨ ، ٢١٧ ، ٢٢٦ ، ٢٢٨ ، ٢٣٢ ، ٢٣٧ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥٥ ، ٢٦٢ ، بالصحائف أرقام ٩٠٩ ، ٩٤٢ ، ٩٥١ ، ٩٦٤ ، ٩٩٩ ، ١٠٤٣ ، ١١٥٧ ، ١١١٢ ، ١١٣١ ، ١١٦٢ ، ١٢٢٨ ، ١١٣٣ ، ١٢٥٥ ، ١٢٨٣ ع ٣) .	
ومعارضة . (القاعدة رقم ٢٠٠ بالصحيفة رقم ٩٦١ ع ٣)	
٥ - ما لا يتقبل من الأسباب :	
١ - الأعمال الإجرائية تجري في حكم الظاهر . عدم بطلانها من بعد نزولا على ما يتكشف من أمر واقع . مثال في إذن	

الصفحة	القاعدة	
		تمتدش . قرار وزير العدل بإنشاء نيابة ومحكمة بالإسكندرية من بين ما تختصان به جرائم البغاء والقوادة المنصوص عليها في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ هو قرار تنقيهي . عدم سلبه النيابة العادية اختصاصها العام . مثال .
١	١٤١	(الظن رقم ١٠٤١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/١) .. ..
		٢ — الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الإكراه . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض .
١	١٤١	(الظن رقم ١٠٤١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/١) .. ..
١٠٣	٢٥	(والظن رقم ١٣٩٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٢٨) .. ..
		٣ — عدم اختصاص محكمة الأحداث بنظر قضايا الأحداث المشردين في الحالات المبينة في الفقرات الأبع الأول من المادة الأولى من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ . إلا إذا عاد الحدث . بعد إنذار ولي أمره . إلى ارتكاب أمر من الأمور الواردة في أي من تلك الفقرات .
		إغفال المحكمة الاستئنافية الرد على الدفع المبدى من المطعون ضدها بعدم الاختصاص لا يعيب حكمها لظهور بطلانه .
٧	١٤٢	(الظن رقم ١٠٤٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/١) .. ..
		٤ — إثبات الحكم في ديباجته . أن النيابة العامة استأنفت حكم أول درجة . وطرح استئنافها مع استئناف الطاعنتين . القضاء بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف . مفاده أن المحكمة نظرت الاستئنافين معا وقضت برفضهما موضوعا . النعي بأنها أغفلت الفصل في استئناف النيابة العامة . في غير محله .
٥٤	١٤١٤	(الظن رقم ١٢٧٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٨) .. ..

- ٥ - النعى على المحكمة الاستئنافية عدم سماعها ما لم تسمعه محكمة أول درجة من المحادثات التليفونية المسجلة . في غير محله . ما دام القدر الذى سمعته منها وأقرت به الطاعة كافيًا وقاطعًا في الدلالة على أنها دأبت على تقديم الطاعة الأخرى وغيرها من الذسوة للرجال لقاء أجر تتقاضاه .
- ( الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٨ ) ... ١٤١٤ ٥٤
- ٦ - استغناء المحكمة عن سماع شهود الإثبات بقبول المتهم أو المدافع عنه صراحة أو ضمناً ، لا يحول دون اعتمادها على أقوالهم في التحقيقات الأولية ما دامت طرحت بالجلسة . محكمة ثانى درجة تحكم فى الأصل على مقتضى الأوراق . عدم إجرائها إلا ما ترى لزوماً لإجرائه من التحقيقات . مثال .
- ( الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٨ ) ... ١٤١٤ ٥٤
- ٧ - النعى على المحكمة إسقاطها النظر فى عذر أو دليل لم يطرح عليها . غير مقبول .
- إيراد الحكم عبارة تنفى وجود دليل على توافر القصد الجنائى فى جريمة المادة ١١٦ مكرر عقوبات . كفايته . ما دامت الطاعة لا تدعى تقديمها دليل معين يتوافر به هذا الركن .
- ( الطعن رقم ١٢٩٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٨ ) ... ١٤١٥ ٦١
- ٨ - التناقض الذى يعيب الحكم . ماهيته .
- نفى الحكم اتجاه إرادة المتهم إلى الغش فى عقد التوريد مع علمه بذلك . وإدانته فى الوقت ذاته . بجريمة بيع لبن مغشوش مع علمه بالغش أخذاً بالقرينة المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . لا تناقض .
- ( الطعن رقم ١٢٩٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٨ ) ... ١٤١٥ ٦١



الصفحة	القاعدة	
		٩ — ضرب المجنى عليه مرتين بالعصا على رأسه . جواز أن تنشأ عنه إصابة واحدة . مثال لرد سائق على الدفاع بالتعارض بين الدليلين القولى والفنى . (الطعن رقم ١٣٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٢٢) .. .. ١٤٢٢ ٩٠
		١٠ — تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إليها من إعتراضات . موضوعي . عدم التزام المحكمة بنسب خير آخر . مجادلتها في عقيدتها أمام النقض . لا يجوز . (الطعن رقم ١٣٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٢٢) .. .. ١٤٢٢ ٩٠
		١١ — طلب إجراء تحقيق عن حالة الضوء وإمكان الرؤية لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٢٨) .. .. ١٤٢٥ ١٠٢
		١٢ — تعيب إجراءات تحقيق الشرطة لا يصح سببا للطعن على الحكم بالنقض ما دام قد جرى في مرحلة سابقة على المحاكمة . (الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٢٨) .. .. ١٤٢٥ ١٠٢
		١٣ — عدم التزام المحكمة بتقصي أسباب إعفاء المتهم من العقاب طبقا للمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . ما لم يدفع به أمامها . (الطعن رقم ١٤٦٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٥) .. .. ١٤٣٠ ١٣٠
		١٤ — استخلاص الحكم من ظروف الدعوى وملازماتها أن المتهم كان يعلم بأن الجهاز المضبوط يحوى مخدرا . كفايته . ما دام استخلاصه لا يخرج من موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي . (الطعن رقم ١٥٠٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٢) .. .. ١٤٤١ ١٩٢

الصفحة	القاعدة	
		<p>١٥ - اختصاص النيابة العامة . دون غيرها . برفع الدعوى ومباشرتها . تقييد حقها في ذلك . لا يكون إلا بنص .</p> <p>عدم تقييد قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل حرية النيابة العامة . تميز جرائم المخدرات عن جرائم التهريب الجمركي .</p> <p>النعي على الحكم بالبطلان في الإجراءات لخلو الأوراق من طلب رفع الدعوى إعمالاً لأحكام قانون الجمارك . لا أساس له .</p> <p>ما دام الحكم قد قضى بالإدانة عن تهمة الجلب وحدها وأغفل الفصل في تهمة التهريب الجمركي .</p> <p>عدم جواز الطعن فيما لم تفصل فيه محكمة الموضوع .</p>
١٩٢	١٤٤١	<p>(الطعن رقم ١٥٠٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٢) ... ..</p> <p>١٦ - عدم جواز النعي على المحكمة الاستئنافية إلتفاتاً عن دفاع لم يطرح أمامها . مثال لقضاء سليم بعدم قبول الاستئناف شكلاً للنقض يري به بعد الميعاد دون التعرض لشهادة مرضية وجدت ضمن الأوراق غير معلاة ولم يشر إليها الدفاع .</p>
١٩٨	١٤٤٢	<p>(الطعن رقم ١٥٠٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٢) ... ..</p> <p>١٧ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش : موضوعي . تقديره لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . لا يجوز المجادلة فيه أمام النقض .</p>
٢٦٦	١٤٥٩	<p>(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٤) ... ..</p> <p>١٨ - خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم كاملاً . لا يعيب الحكم . على الخصم . إن شاء أن يطلب صراحة تدوين دفاعه في المحضر . عليه إن ادعى أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل قفل باب المرافعة . أن يقدم الدليل على ذلك</p>

الصفحة	القاء	
		و يسجل هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل الحكم . إغفال ذلك . أثره . عدم جواز المحاجة به أمام النقض .
٣٤١	١٤٧٤	( الطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/١٩ ) .. .. ١٩ — عدم التزام المحكمة بالتصريح للخصم بتقديم مذكرة بدفاعه . ما دامت قد يسرت له إبداءه بجلسة المحاكمة . الزعم على الحكم التفاته من إيراد دفاع الطاعن والرد عليه . لا يقبل . ما دام لم يبين في أسباب طعنه . ماهية هذا الدفاع . اعتناق الحكم الاستثنائي أسباب الحكم المستأنف . لا يفيد عدم إحاطته بدفاع الخصم .
٣٤١	١٤٧٤	( الطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/١٩ ) .. .. ٢٠ — إثبات الحكم خلط المتهم زيت السيارات بزيت مكرر . وعرضه إياه للبيع . كفايته لإثبات توافر الغش المنصوص عليه في المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل . الزعم بعدم صدور قرار وزاري بتحديد مواصفات الزيت . غير مجد . ما دام الحكم قد أثبت تعدد المتهم تضييل المشتري بتزييف حقيقة السامة .
٣٤٨	١٤٧٥	( الطعن رقم ١٣٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/١٩ ) .. .. ٢١ — عدم جواز الحكم في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن أو برفضها بغير سماع دفاع المعارض . إلا إذا كان تخلفه بغير عذر . ثبوت أن تخالفاً كان لعذر قهري يعيب الإجراءات . محل نظر العذر القهري وتنديره . يكون عند استثناء الحكم أو الطعن فيه بالنقض . جواز التمسك به لأول مرة أمام النقض .

الصفحة	الفائدة	
		حق محكمة النقض في تقدير الشهادة المثبتة للعدر القهري . عدم تقديم الطاعن إلى محكمة النقض . الدليل المثبت للمرض الذي يدعى في أسباب طعنه أنه منعه عن حضور جلسة المعارضة . صحة الحكم المطعون فيه .
٣٥٥	١٤٧٦	( الطعن رقم ٧٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/١٩ ) .. .. ٢٢ — الجدل الموضوعي في تقدير الدليل تستقل به محكمة الموضوع . لا تجوز مجادلتها أو مصادرة عقيدتها فيه أمام النقض .
٣٧٣	١٤٨٠	( الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥ ) .. ..
٣٨٢	١٤٨١	( والطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥ ) .. ..
٤٠٢	١٤٨٤	( والطعن رقم ١٠٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥ ) .. ..
٤١٦	١٤٨٧	( والطعن رقم ١١١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦ ) .. ..
		٢٣ — بلاغ الحادث أو أقوال المبلغ . لا عبرة بما اشتمل عليه مغائرا لما استند إليه الحكم . العبرة بما اطمأت إليه المحكمة مستخلصا من التحقيقات .
٣٧٣	١٤٨٠	( الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥ ) .. ..
		٢٤ — تأخير التبليغ وتلفيق الاتهام . دفاع موضوعي . لا يستوجب ردا صريحا .
٣٨٢	١٤٨١	( الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥ ) .. ..
		٢٥ — صدور الحكم باسم الأمة في ظل الدستور الحالي . لا ينال من مقومات وجوده قانونا .
٣٩٣	١٤٨٣	( الطعن رقم ٩٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥ ) .. ..
		٢٦ — النعي على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثر أمامها أو إجراء تحقيق لم يطلب منها . لا يجوز .
٤٠٢	١٤٨٤	( الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥ ) .. ..
٤٣٦	١٤٩٠	( والطعن رقم ١١٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦ ) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		٢٧ — الدفع بتعذر الرؤية وتحديد الضارب . موضوعي . لا يستوجب في الأصل ردا صريحا .
٤٠٢	١٤٨٤	( الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥ ) ... ..
		٢٨ — تعيب التحقيق الابتدائي . أمام النقض . غير جائز . مثال . العبرة في الأحكام بالاجراءات والتحقيقات التي تحصل أمام المحكمة .
٤٢٧	١٤٨٩	( الطعن رقم ١١٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦ ) ... ..
		٢٩ — مجرد إثبات سبق الإصرار على المتهمين . يلزم عنه الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن لم يقارف بنفسه الجريمة من المصرين عليها . عدم التزام المحكمة ببيان وقائع خاصة لإثبات الاتفاق غير ما تبينه مما يفيد سبق الإصرار . إثبات الحكم تصميم المتهمين . ومن بينهم الطاعن . على قتل المجنى عليه بما يرتب تضامنا في المسؤولية . كفايته لمؤاخذته الطاعن بوصفه فاعلا أصليا . سواء كان الفعل الذي قارفه محمدا بالذات أم غير محدد . وبصرف النظر عن مساهمة هذا الفعل في النتيجة .
٤٢٧	١٤٨٩	( الطعن رقم ١١٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦ ) ... ..
		٣٠ — الاستجواب المحظور في مرحلة المحاكمة . تعريفه . متى يصح ؟ حظره مقرر لمصلحة المتهم . له التنازل عنه صراحة أو ضمنا . عدم اعتراضه على الأسئلة التي وجهت إليه وإجابته عليها . مفاده التنازل . مثال لاستيضاح مما لا يندرج في مفهوم الاستجواب المحظور .
٤٢٧	١٤٨٩	( الطعن رقم ١١٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦ ) ... ..

الصفحة	القائمة	
		٣١ — عدم التزام المحكمة بأن تورد من روايات الشاهد المتعددة إلا ما تقيم عليه قضاؤها وتطمئن إليه . حقها في الأخذ بها في أي مرحلة دون بيان العلة أو موضعها في الأوراق .
٤٤٥	٢٤٩١	(الطن رقم ١٢١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١) .. ..
		٣٢ — التناقص في أقوال الشهود الذي لا يعيب الحكم . شرطه .
٤٤٥	٢٤٩١	(الطن رقم ١٢١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١) .. ..
٧٧٢	٢٤١٦١	(والطن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٤) .. ..
		٣٣ — الجدل في تقدير الدليل . إستقلال محكمة الموضوع به . عدم جواز إثارتها أمام النقض .
٤٤٥	٢٤٩١	(الطن رقم ١٢١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١) .. ..
٦٤٩	٢٤١٣٣	(والطن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٧) .. ..
٦٣٩	٢٤١٥٤	(والطن رقم ٤٤١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١١) .. ..
		٣٤ — جواز سماع الشهود الذين لم يبلغ سنهم أربع عشرة سنة بدون حلف يمين . جواز الأخذ بأقوالهم على سبيل الاستدلال إذا أنس القاضي فيها الصدق .
		تعيب الحكم باعتماده على أقوال المحنى عليه بصفة أصالية . لعدم التمييز أو طلب تحقيق مدى توافره أمام محكمة الموضوع . جدل موضوعي في تقدير الدليل لا يجوز أمام النقض .
٤٤٥	٢٤٩١	(الطن رقم ١٢١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١) .. ..
٧٧٣	٢٤١٦١	(والطن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٤) .. ..
		٣٥ — عدم التزام المحكمة بالرد على كل دفاع موضوعي اكتفاء بأخذها بأدلة الإدانة . دفاع الطاعن باحتمال أن تكون إصابة المجنى عليه في جريمة هتك عرض من آلة قاطعة . دفاع

الصفحة	القاعدة	
		قصده لإثارة الشبهة في أدلة الشبوت . التفات المحكمة عنه . لا إخلال بحق الدفاع ما دام لم يطلب تحقيقا معينا في هذا الشأن .
٤٤٥	٢٤٩١	(الطن رقم ١٢١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١) ... ..
		٣٦ — عدم التزام المحكمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها لإغفال الحكم إيراد نتيجة تقرير المعمل الكيماوى بعدم العثور على حيوانات منوية بسر والهجنى عليه . وإغفاله إيراد نص التقرير الطبي الشرعى بكامل إجزائه لا يعيبه .
٤٤٥	٢٤٩١	(الطن رقم ١٢١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١) ... ..
		٣٧ — صدور الحكم باسم الأمة بدلا من اسم الشعب . لا البطلان .
٤٧١	٢٤٩٧	(الطن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢) ... ..
٥١٦	٢٤١٠٧	(والصن رقم ٨٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٦) ... ..
		٣٨ — اشتمال الحكم على ما يفيد بيان المحكمة التى أصدرته كفايته بيانا لمكان عقدها . الأصل فى الإجراءات الصحة .
٤٧١	٢٤٩٧	(الطن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢) ... ..
		٣٩ — اشتمال مدونات الحكم على ما يفيد حصول المداولة كفايته . ما دام الطاعن لا يدعى عدم حصول المداولة .
٤٧١	٢٤٩٧	(الطن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢) ... ..
		٤٠ — حق محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر فى الدعوى .
٤٧١	٢٤٩٧	(الطن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢) ... ..

الصفحة	القاعدة	
٤٧١	٢٤٩٧	٤١ — العبرة بما تطمئن إليه المحكمة مما تستخلصه من التحقيقات . بلاغ الحادث . لا عبرة به . (الطن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢) ... ..
٤٧١	٢٤٩٧	٤٢ — النعمى على المحكمة قمودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها . أو الرد على دفاع لم يترأمامها . لا يقبل . عدم إثارة الطاعن . أمام المحكمة . دفاعه المؤسس على أن التقرير الطبي الشرعى أثبت شفاء المجنى عليه دون تخلف عاهة . لا أساس لنعميه في هذا الشأن . (الطن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢) ... ..
٤٧١	٢٤٩٧	٤٣ — عدم رسم القانون شكلا معيناً لصياغة الحكم . كفاية أن يكون مجرّع ما أورده مؤدياً إلى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها . (الطن رقم ٩٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٩) ... ..
٥٠٢	٢٤١٠٤	٤٤ — الخطأ المسمى الذى يقع فى الحكم عند نقله من مسودته لا يؤثر فى سلامته . (الطن رقم ٩٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٩) ... ..
٥٠٢	٢٤١٠٤	٤٥ — بطلان القبض . أثره . عدم التعويل . فى الإدانة على الدليل المترتب عليه أو المستمد منه . تقرير الصلة بين القبض الباطل وبين الدليل . يفصل فيه قاضى الموضوع . بغير معقب . مثال فى مواد مخدرة . (الطن رقم ١٧٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٩) ... ..
٥٠٦	٢٤١٠٥	٤٦ — ما بنى على الباطل باطل . تصرّج الحكم ببطلان الدليل المستمد من العثور على فتات المخدر بجيب الطاعن .



الصفحة	القاعدة	
		غير لازم . مادام قد انتهى إلى إبطال مطلق القبض عليه وماتلاه . واتصل به .
٥٠٦	٢٤١٠٥	(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٩) .. ..
		٤٧ - حق المحكمة في الاستغناء عن سماع شهود الإثبات بتنازل المتهم صراحة أو ضمنا . عدم حيلولة ذلك دون استعانتها بأقوالهم في التحقيق الابتدائي . ما دامت مطروحة على بساط البحث .
٥١٠	٢٤١٠٦	(الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٩) .. ..
٥٢٥	٢٤١٠٩	(الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٩) .. ..
		٤٨ - انتهاء الحكم إلى إدانة المتهم بالسرقة النامة ومعاقبته على أساسها . إرادته من بعد . لفظ "الشروع" في بداية وصف التهمة . زلة قلم لا تقدر في سلامته .
٥١٠	٢٤١٠٦	(الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٩) .. ..
		٤٩ - وجه الطعن . يجب لقبوله أن يكون واضحا محددًا . مثال .
٥١٠	٢٤١٠٦	(الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٩) .. ..
		٥٠ - الأصل أن تجرى إجراءات المحاكمة باللغة العربية . ما لم تر سلطة التحقيق أو المحاكمة الاستعانة بمترجم . طلب المتهم ذلك ينضج لتقديرها . العبرة في الأحكام . بالإجراءات والتحقيقات التي تجريها المحاكمة . تعيب التحقيق الابتدائي أمام النقض . غير جائز .
٥١٠	٢٤١٠٦	(الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٩) .. ..
		٥١ - المدة المسقطه للدعوى الجنائية . إنقطاعها بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة التي تتم في الدعوى متى صدر من السلطة المنوط بها اتخاذها .

الصفحة	القاعدة	
		إقامة وكيل النيابة الدعوى على موظف عام . إعلانه بالحضور بالجلسة وحضوره وصدور حكم بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة . كلها إجراءات قاطعة للتقدم .
٥١٦	٢٤١٠٧	( الطعن رقم ٨٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١٦ ) ... ..
		٥٢ - الادعاء بأن الجنى عليه شخصية وهمية . استنادا إلى عدم مثوله أمام المحكمة . دفاع موضوعي . عدم جواز إبدائه . لأول مرة أمام النقض .
٥٢٥	٢٤١٢٩	( الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١٦ ) ... ..
		٥٣ - استطراد الحكم إلى قرارات قانونية خاطئة لا تؤثر في النتيجة التي انتهى إليها . لا يعيبه .
٥٣٨	٢٤١١١	( الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٢ ) ... ..
		٥٤ - المادة ٤٤ من الدستور لا توجب تسبيب الأمر القضائي بالتفتيش إلا إذا كان منصبا على تفتيش المساكن . اقتصار الإذن على تفتيش شخص الطاعن وتنفيذه عند ضبطه في مقهى . إلغاء الحكم عن الدفع ببطلان الإذن لعدم تسببيه . صحيح .
٥٤٤	٢٤١١٢	( الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٢ ) ... ..
		٥٥ - بطلان التحقيقات السابقة على المحاكمة . عدم الدفع به أمام محكمة الموضوع . عدم جواز الدفع ببطلان تحقيق النيابة لأول مرة أمام النقض .
٥٥٩	٢٤١١٥	( الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ ) ... ..
		٥٦ - وجوب إعلان شهود النفى الذين لم يدرجوا في القائمة قبل الجلسة بثلاثة أيام . المادة ١٨٧ إجراءات . إعلانهم من قبل المتهم لا يتوقف على تصريح من المحكمة . قعود المتهم عن سلوك

الصفحة	القائمة	
		السبيل الذي رسمته المواد ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ إجراءات . لا تثريب على المحكمة إن لم تستجب لطلب التأجيل لسماع شهوده .
٥٥٩	٢٤١١٥	( الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ ) .. .. ٥٧ — استتالة البطلان إلى كل ماضبط مع المطعون ضده من مخدر نتيجة إجراء باطل . لا حاجة بالحكم للنحدث استقلالا عما عثر عليه من فتات دون الوزن من المخدر بحجب مروال المطعون ضده الذي انتهى ببراءته على سند من بطلان القبض والتفتيش .
٥٦٨	٢٤١١٦	( الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ ) .. .. ٥٨ — تزيد الحكم بما لم يكن بحاجة إليه في إقامة قضائه . لا يعيبه . مثال في غش في تنفيذ عقد .
٥٨٠	٢٤١١٩	( الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ ) .. .. ٥٩ — خطأ الحكم في الإسناد فيما نقله من أقوال الشاهد عن كمية اللحوم الموردة في جريمة غش في توريد لحوم . لا يعيبه .
٥٨٠	٢٤١١٩	( الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ ) .. .. ٦٠ — خطأ الحكم في التسوية بين حالة السيكوباتيه ومرض الفصام في قيام المسؤولية الجنائية لا يعيبه . مادام ما تزيد إليه من ذلك لم يكن له أثر في منطقه أو في النتيجة التي انتهى إليها من خلو الطامن من الأمراض العقالية المؤثرة في مسئوليته أيا كانت مسمياتها .
٥٨٦	٢٤١٢٠	( الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ ) .. ..

الصفحة	القائمة
٥٨٦	٢٤١٢٠
٥٨٦	٢٤١٢٠
٥٨٦	٢٤١٢٠
٥٨٦	٢٤١٢٠
٥٨٦	٢٤١٢٠
٥٨٦	٢٤١٢٠
٥٨٦	٢٤١٢٠
٦٣١	٢٤١٣٠

٦١ — المحكمة لا تلتزم بالتحديث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها . لما المفاضلة بين آراء الخبراء . أخذها بأحد التقارير يفيد إطراحها باقي التقارير المقدمة دون التزام بأن تعرض لها أو أن ترد عليها .

( الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ ) .. ..

٦٢ — سلطة محكمة الموضوع في تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات دون التزام بالرد على الطعون الموجهة إليها ما دامت قد أخذت بما جاء بها .

( الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ ) .. ..

٦٣ — إغفال الحكم الإشارة إلى سبق صدور قرار بإيداع الطاعن مستشفى الأمراض العقلية لا يعيبه . حلة ذلك . الحكم لا يورد إلا ماله أثر في قضائه . في إغفاله ذكر هذه الواقعة ما يدل على أنه لم ير في حدوثها ما يغير من عقيدته .

( الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ ) .. ..

٦٤ — تقدير توافر نية القتل مرجعه محكمة الموضوع متى كان ما أوردته يكفي لإثبات توافر النية . مثال لتسبب سائق على توافر نية القتل .

( الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ ) .. ..

٦٥ — مناقشة المحكمة للطبيب الشرعي في غيبة بعض المحامين عن الطاعنين . لا ينال من سلامة الحكم . تأصيل ذلك .

( الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/١٣ ) .. ..

٦٦ — مناط الإحفاء من العقاب لفقدان الجاني شعوره واختياره في عمله وقت ارتكاب الفعل أن يكون سببه جنون أو عاهة في العقل دون غيرها . المادة ٦٣ عقوبات . الإثارة



الصفحة	المادة	
		والاستفزاز والغضب لا يتحقق بها الدفع بالحنون أو العاهة في العقل .
٦٣١	٢٤١٣٠	(الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/١٣) ... ..
		٦٧ - الإثارة أو الاستفزاز أو الغضب لا تنفي نية القتل . لا تناقض بين قيام نية القتل وارتكابه تحت تأثير أى منها . هى أعتذار قضائية مخففة مرجع الأمر فى تقديرها إلى محكمة الموضوع .
٦٣١	٢٤١٣٠	(الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/١٣) ... ..
		٦٨ - وزن أقوال الشهود والتعويل على أقوال شهود الإثبات دون شهود النفى . من إطلاقات محكمة الموضوع .
٦٣٩	٢٤١٣١	(الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢١) ... ..
		٦٩ - الدفع بتلقيق التهمة ، دفاع موضوعى . كفاية الأخذ بأدلة الثبوت ردا عليه . الجدل الموضوعى . لا يقبل أمام محكمة النقض .
٦٣٩	٢٤١٣١	(الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢١) ... ..
٧٧٢	٢٤١٦١	(والطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٢٤) ... ..
		٧٠ - إختصاص ضباط مكاتب حماية الأحداث . امتداده إلى غير الأحداث . حماية لهؤلاء ومكافحة لاستغلالهم استغلالا غير مشروع . أيا كان نوع هذا الاستغلال أو طريقه . مثال فى مواد مخدرة .
٦٣٩	٢٤١٣١	(الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢١) ... ..
		٧١ - تغير الهيئة . عدم تمسك الطاعن . أمام الهيئة الجديدة بطلب سماع الشهود . يفقده خصائص الطلب الجازم .

الصفحة	الرقم	النقطة
		محكمة نائي درجة . قضاؤها على مقتضى الأوراق .
		حق المحكمة في الاستغناء عن سماع الشهود .
٦٨٤	٢٤١٤٢	( الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨ ) .. ..
		٧٢ — النعي على الحكم التفاته عن دفاع الطاعن القائم على
		خلو المحاسبة المبرمة بينه وبين المدعى المدني من الإشارة إلى
		مبلغ خلو الرجل . غير صحيح . إذ قصد به التشكيك في أقوال
		الشهود التي يرجع تقديرها إلى المحكمة بلا معقب .
٦٨٤	٢٤١٤٢	( الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨ ) .. ..
		٧٣ — بطلان التفتيش لا يحول دون الأخذ بجميع عناصر
		الإثبات الأخرى المستقلة عنه . مثال التسبب غير معيب .
٧٠٢	٢٤١٤٥	( الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٣ ) .. ..
		٧٤ — إقناعية الأدلة في المواد الجنائية . للمحكمة الالتفات
		عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية . شرط ذلك .
٧٠٢	٢٤١٤٥	( الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٣ ) .. ..
		٧٥ — عدم التزام محكمة الموضوع بمناقشة كل الأدلة
		الاستنتاجية التي تمسك بها الدفاع عن المتهم .
٧٠٢	٢٤١٤٥	( الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٣ ) .. ..
		٧٦ — لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان منها
		متصلاً بشخص الطاعن . مثال .
٧٠٦	٢٤١٤٦	( الطعن رقم ٣٨٥ و ٤٣٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٤ ) .. ..
		٧٧ — عدم جواز إثارة التناقض بين الدليلين القولي واللفي
		لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧١٩	٢٤١٥١	( الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١٠ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
٧٢٩	٢٤١٥١	٧٨ — للمحكمة الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر . شرط ذلك ؟ الجدل حول استدلال الحكم بتلك الأقوال . موضوعي . عدم جواز إنثارته أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١٠) .. ..
٧٣٩	٢٤١٥٤	٧٩ — فساد الأمر المطعون فيه في تفسيره لمدلول عبارة وردت بالتقرير الطبي الشرعي . لا ينال من سلامته . ما دام أن ما أورده في هذا الشأن إنما كان بعد أن استوفى تدليله على عدم الاطمئنان إلى كفاية الأدلة المطروحة في الدعوى ، وكان ما فسد استدلاله لا أثر له على منطقته أو النتيجة التي انتهى إليها . (الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١١) .. ..
٧٣٩	٢٤١٥٤	٨٠ — عدم التزام الأمر المطعون عليه بأن يورد أو يرد على دفاع موضوعي ظاهر البطلان بعيد عن محجة الصواب . (الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١١) .. ..
٧٣٩	٢٤١٥٤	٨١ — النعي على الأمر المطعون فيه بوجود نقص في بعض نقاط التحقيق . غير مقبول . ما دامت الطاعنة لم تطلب أمام مستشار الإحالة إجراء تحقيق معين ولم يرهو من جانبه محلا لإجراء تحقيق تكميلي . (الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١١) .. ..
٧٣٩	٢٤١٥٤	٨٢ — لا يلزم لصحة قرارات مستشار الإحالة صدورها باسم الشعب . (الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١١) .. ..
٧٧٢	٢٤١٦١	٨٣ — جريمة هتك العرض . ترك الفعل أثر في جسم المحبى عليها . غير لازم لتوافرها . الجدل الموضوعي . عدم جواز إنثارته أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٤) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٨٤ — لمحكمة الموضوع الأخذ بقول الشاهد في أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة والالتفات عما سواه دون أن تبين العلة في ذلك .
٧٧٢	٢٤١٦١	(الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٤) ... ..
		٨٥ — عدم التزام المحكمة بتعقب المتهم في كل جزئية يثيرها في مناحى دفاعه الموضوعى .
٧٧٢	٢٤١٦١	(الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٤) ... ..
		٨٦ — تعيب تحقيق النيابة . لا يصلح سببا للطعن على الحكم بالنقض . ما دام الطاعن لم يتمسك بطلب استكمال .
٨٣٣	٣٤١٧٣	(الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٠/١٤) ... ..
١٠٠٣	٣٤٢٠٩	(والطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/١٨) ... ..
		٨٧ — ليس للمستول عن الحقوق المدنية المجادلة في أساس مسئولته لأول مرة أمام محكمة النقض . علة ذلك ؟
٨٦٩	٣٤١٨٠	(الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٠/٢١) ... ..
		٨٨ — الجدل في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة . عدم جواز إثارتها أمام النقض .
٨٩٠	٣٤١٨٤	(الطعن رقم ٦٩٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٠/٢٢) ... ..
٩٧٨	٣٤٢٠٤	(والطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/١٣) ... ..
١٠٠٣	٣٤٢٠٩	(والطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/١٨) ... ..
١٠١٣	٣٤٢١١	(والطعن رقم ٨٠٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/١٨) ... ..
		٨٩ — النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها . لا يجوز .
١٠٠٣	٣٤٢٠٩	(الطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/١٨) ... ..
١٠٥٣	٣٤٢١٩	(والطعن رقم ٩٥٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥) ... ..
١١٥٠	٣٤٢٣٥	(والطعن رقم ٧٦٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٢) ... ..



الصفحة	القائمة
	٩٠ — الدفع ببطلان عملية العرض . عدم إبدائه أمام محكمة الموضوع . لا محل لإثارة أمام محكمة النقض .
١٠٠٣٣٤٢٠٩	(الطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/١٨) ... ..
	٩١ — استخلاص الصورة الصحيحة للواقعة ووزن أقوال الشهود . من إطلاقات محكمة الموضوع . عدم جواز مجادلتها في عقيدتها أمام النقض .
١٠٢٣٣٤٢١٣	(الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٢٠) ... ..
	٩٢ — مناط تطبيق المادة ٣٢ / ٢ عقوبات . تقدير توافره . موضوعي .
	توقيع الحكم عقوبة مستقلة من كل من جريمتي مخالفة شروط المراقبة وإحراز المواد المخدرة لتخلف شروط المادة ٣٢ / ٢ بينهما . سائق .
١٠٢٣٣٤٢١٣	(الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٢٠) ... ..
	٩٣ — الجدل الموضوعي في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى . لا يجوز أمام النقض .
١٠٤٧٣٤٢١٨	(الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥) ... ..
	٩٤ — الدفع ببطلان محضر الضبط لخلوه من مواجهة الطاعنة بباقي التهمات . دفع ظاهر البطلان لالتزم المحكمة بالرد عليه .
	علة ذلك ؟ المواجهة كالأستجواب من إجراءات التحقيق المحظور على مأمور الضبط اتخاذها .
١٠٥٣٣٤٢١٩	(الطعن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥) ... ..
	٩٥ — حق محكمة الموضوع في تقدير صحة الاعتراف وقيمته في الإثبات .

الصفحة	القاعدة
	لها وحدها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من حيلة أو اكراه لإنتزاع الاعتراف منه . تحققها من سلامة الاعتراف . لها الأخذ به بلا معقب عليها . القول بأن الاعتراف موحى به من الضابط لا يشكل دفعا ببطلان الاعتراف ولا يعد قرين الاكراه المبطل لا معنى ولا حكما ما دام سلطان الضابط لم يستطل إلى المتهم بالأذى ماديا أو معنويا .
١٠٥٣	٣٤٢١٩ .. .. (الطعن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥)
	٩٦ - محاولة التشكيك في صدق رواية شهود الإثبات . جدل موضوعي . عدم جواز الخوض فيه أمام محكمة النقض .
١١٣٩	٣٤٢٣٤ .. .. (الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٤)
	٩٧ - الجدل بالنسبة لنتيجة المعاينة التي قامت بها المحكمة أو بالنسبة لتحريز المضبوطات المتعلقة بالجريمة . جدل موضوعي يستقل به قاضي الموضوع .
١١٣٩	٣٤٢٣٤ .. .. (الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٤)
	٩٨ - المنازعة في سلامة ما استخلصته المحكمة من واقع أوراق الدعوى والتحقيقات التي تمت فيها . جدل موضوعي . عدم جواز الخوض فيه أمام محكمة النقض .
١١٣٩	٣٤٢٣٤ .. .. (الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٤)
	٩٩ - تقدير أدلة الدعوى . تستقل به محكمة الموضوع . المجادلة في شأنه أمام محكمة النقض لا تقبل .
١١٥٠	٣٤٢٣٥ .. .. (الطعن رقم ٧٦٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٤)
	١٠٠ - تسليم بعض المضبوطات قبل عرضها على المتهمين . عدم إثارته أمام محكمة الموضوع لا تقبل إثارته لأول مرة أمام النقض .
١١٧٦	٣٤٢٤٠ .. .. (الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٩)

الصفحة	القاعدة
١١٧٦	١٠١ - اسهام ضابط غير مختص عمليا باجراء التفتيش . عدم اثارته أمام محكمة الموضوع . لا يقبل التحدى به لأول مرة أمام النقض ( الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٩ ) .. ..
١٢٣٦	١٠٢ - الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية قبل المتهم لعدم بلوغه سن الرشد . من الدفع القانونية التي يخالطها الواقع . لا يجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . ( الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦ ) .. ..
١٢٩٢	١٠٣ - تقدير قيام حالة الدفاع الشرعي . موضوعي . لارقابة لمحكمة النقض في ذلك مادامت الأدلة التي توردها محكمة الموضوع توصل عقلا إلى النتيجة التي انتهت إليها . ( الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٣٠ ) .. ..
١٣١٠	١٠٤ - أسباب الطعن . يجب لقبولها أن تكون واضحة محددة . عدم الإفصاح عن أوجه التناقض بين أقوال الشهود التي يرمى الطاعن بالحكم بعدم رفعه . يوجب رفض الطعن . ( الطعن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٣١ ) .. ..
	راجع أيضا : إثبات . ( القواعد أرقام ١٤ و ٣٠ و ٤٠ و ٦٦ و ٨٤ و ٩٠ بالصفحات أرقام ٥٤ و ١٣٠ و ١٨٠ و ٣٠٢ و ٤٠٢ و ٤٣٦ ع ١ ) وإجراءات المحاكمة . ( القاعدة رقم ٦٦ بالصحيفة رقم ٣٠٢ ع ١ ) ( والقواعد أرقام ٢٤٥ و ٢٤٦ و ٢٥١ و ٢٥٦ بالصحائف أرقام ١٢٠٨ و ١٢١٣ و ١٢٣٦ و ١٢٦٣ ع ٣ )

واختلاس أشياء محجوزة .

(القاعدة رقم ٢٩ بالصحيفة رقم ١٤١٢٦ ع ١)

واشتراك .

(القاعدة رقم ١٤١ بالصحيفة رقم ٦٧٨ ع ٢)

وأمر بالآ وجه .

(القاعدة رقم ٢٢٢ بالصحيفة رقم ١٠٧٩ ع ٣)

وتبغ .

(القاعدة رقم ١٦ بالصحيفة رقم ٦٧ ع ١)

وحكم .

(القواعد أرقام ٣٠ و ٥٢ و ٥٧ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ و ٧٥

و ٨١ و ٨٧ بالصحائف أرقام ١٣٠ و ٢٣٥ و ٢٥٦ و ٢٧٩

و ٢٨٤ و ٢٨٩ و ٢٤٦ و ٣٨٢ و ٤١٦ ع ١) .

(والقواعد أرقام ١٧٠ و ١٨٥ و ١٩٠ و ١٩١ و ٢٠٣

و ٢٠٤ و ٢١١ و ٢١٣ و ٢١٩ و ٢٢٣ و ٢٢٧ و ٢٣٥

و ٢٤٠ و ٢٤٦ و ٢٤٨ و ٢٥٤ و ٢٥٦ و ٢٦١ و ٢٦٣

و ٢٦٧ بالصحائف أرقام ٨ و ٨٩٧ و ٩٢٢ و ٩٢٦

و ٩٧٢ و ٩٧٨ و ١٠١٣ و ١٠٢٣ و ١٠٥٣ و ١٠٨٥

و ١١٠٨ و ١١٥٠ و ١١٧٦ و ١٢١٣ و ١٢٢٣ و ١٢٥٠

و ١٢٦٣ و ١٢٨٣ و ١٢٩٢ و ١٣١٠ ع ٣)

ودعارة .

(القاعدة رقم ٢١٩ بالصحيفة رقم ١٠٥٣ ع ٣)

ودعوى جنائية .

(القاعدة رقم ٢٤٤ بالصحيفة رقم ١٢٠١ ع ٣)

ودعوى مدنية .

(القاعدة رقم ٣٢ بالصحيفة رقم ٩٠ ع ١)

(والقاعدة رقم ٢٣٦ بالصحيفة رقم ١١٥٧ ع ٣)



## ودفاع .

(القاعدة رقم ٤١ بالصحيفة رقم ١٩٢ ع ١)  
(والقواعد أرقام ٢٢٥ و ٢٥٤ و ٢٥٦ بالصحائف أرقام  
١٣٤)

## وشيك بدون رصيد .

(القاعدة رقم ٧٦ بالصحيفة رقم ٣٥٥ ع ١)

## وعقوبة .

(القاعدتان رقم ٢٨ و ٥١ بالصحيفتين رقمي ١٢٠ و ٢٣١ ع ١)  
(والقاعدة رقم ١٣٨ بالصحيفة رقم ٦٦٨ ع ٢)

## وقصد جنائي .

(القاعدتان رقم ٥١ و ٥٧ بالصحيفتين رقمي ٦١ و ٢٥٦ ع ١)

## ومأمورو الضبط القضائي .

(القاعدة رقم ٣٠ بالصحيفة رقم ١٣٠ ع ١)

## ومستشار الإحالة .

(للقاعدة رقم ١٣٢ بالصحيفة رقم ٦٤٥ ع ٢)

## ومواد مخدرة .

(القاعدة رقم ٢٥ بالصحيفة رقم ١٠٢ ع ١)

## وموظفون عموميون .

(القاعدة رقم ١٤١ بالصحيفة رقم ٦٧٨ ع ٢)

## نظر الطعن والحكم فيه :

١ - وجوب أن يكون مع النقض الإحالة إذا حجت المحكمة  
نفسها عن نظر الموضوع بتقرير قانوني خاطيء .

(الطعن رقم ١١٨٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٧) ... - ١٤٨ ٣٣

الصفحة	القاعدة	
٤٣	١٤١١	٢ - مثال لخطأ الحكم في تطبيق الارتباط بين جريمتي إحراز سلاح وذخيرة وبين جريمة إصابة خطأ . وجوب النقض والتصحيح بتوقيع عقوبة مستقلة عن جريمة الإصابة الخطأ بالإضافة إلى باقي العقوبات عن جريمتي إحراز السلاح والذخيرة . (الطنن رقم ١١٩٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٧) .. ..
٥٤	١٤١٤	٣ - القضاء بالإدانة في أي من جرائم القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ . يستتبع وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة . المادة ١٥ من هذا القانون . إغفال الحكم بتحديد مبدأ المراقبة ومدتها . وجوب نقضه جزئياً وتصحيحه عملاً بالمادة ٢/٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . (الطنن رقم ١٢٧٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٨) .. ..
١٠٨	١٤٢٦	٤ - متى يجوز لمحكمة النقض في حالة نقض الحكم للمرة الثانية . الفصل فيه دون تحديد جلسة لنظر الموضوع ؟ (الطنن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٩) .. ..
٢٢٣	١٤٤٩	٥ - كون التحريات أسفرت عن أن المتهم وآخر يجلبان المواد المخدرة ويروجانها بالبلاد . مفاده تحقق وقوع الجريمة . إصدار الإذن بضبط المتهم حال تسلمه المخدر من آخر . صحيح . القضاء بالبراءة تأسيساً على صدور الإذن لضبط جريمة مستقبلية . خطأ في تطبيق القانون . حجب هذا الخطأ المحكمة عن نظر الموضوع . وجوب أن يكون النقض مقروناً بالإحالة . (الطنن رقم ١٥٧٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١١) .. ..
		٦ - تأجيل نظر الدعوى لإعلان المدعى بالحقوق المدنية ، ثم إصدار الحكم في الجلسة التالية بالبراءة ورفض الدعوى المدنية .

دون ثبوت حضوره أو إعلانه لاضطراب وغموض البيانات المثبتة بمحضر الجلسة . إخلال بالدفاع وبطلان في الإجراءات .

نقض الحكم بالنسبة لأحد المدعين بالحقوق المدنية يقتضى نقضه بالنسبة للآخر لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

(الطن رقم ١٢٧٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/١٢) .. .. ٣٢١ ١٤٦٩

٧ - عدم جواز الحكم في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن أو برفضها . بغير سماع دفاع المعارض . إلا إذا كان تخلفه بغير عذر . ثبوت أن تخلفه كان لعذر قهري يعيب الإجراءات . محل نظر العذر القهري وتقديره . يكون عند استئناف الحكم أو الطعن فيه بالنقض . جوار التمسك به لأول مرة أمام النقض .

حق محكمة النقض في تقدير الشهادة المثبتة للعذر القهري . عدم تقديم الطاعن إلى محكمة النقض . الدليل المثبت للمرض الذى يدعى في أسباب طعنه أنه منعه عن حضور جلسة المعارضة . صحة الحكم المطعون فيه .

(الطن رقم ٧٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/١٩) .. .. ٣٥٥ ١٤٧٦

٨ - إثبات الأمر . أن التقرير الطبي قطع بأن ما صاحب الحادث من انفعال نفسانى ومجهود جسمانى شبه العصب السهبتاوى مما مهد وعجل بظهور نوبة هبوط القلب التى انتهت بالوفاة . كفايته لإثبات توافر رابطة السببية . إمكان حصول النوبة ذاتيا لا يغير من ذلك . إذ كان من واجب المتهم أن يتوقع حصول هذه النتيجة . بجانب الأمر هذا النظر . فساد فى الاستدلال يوجب النقض مع إعادة القضية إلى مستشار الإحالة لإحالتها إلى محكمة الجنايات .

(الطن رقم ١٠٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦) .. .. ٤٠٨ ١٤٨٥

الصفحة	القاعدة	
		٩ - إدانة المتهم بجريمة التعدي على أحد الموظفين القائمين على تنفيذ قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . باعتبارها الجريمة الأشد عملاً بالمادة ٣٢ عقوبات . معاقبة المتهم بالحبس إعمالاً للمادة ١٧ عقوبات . مع إغفال توقيع عقوبة الغرامة المقررة لهذه الجريمة . خطأ يوجب النقض والتصحيح . حق محكمة النقض في وقف تنفيذ العقوبة في حالة التصحيح . مثال لوقف تنفيذ عقوبة الغرامة .
٤٢٢	١٤٨٨	( الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦ ) .. .. ١٠ - جريمة التخلف عن التجنيد حتى بلوغ سن الثلاثين . من الجرائم المستمرة . المدة المسقطه للدعوى الجنائية عنها . بدؤها عند بلوغ المتخلف السابعة والأربعين . المادة ٧٤ من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بعد تعديلها بالقانونين ٩ لسنة ١٩٥٨ و ١٢ لسنة ١٩٧١ . مثال . إحتساب الحكم مدة تقادم الدعوى من تاريخ بلوغ المتهم سن الثلاثين . رغم سريان هذين التعديلين في حقه . خطأ في تطبيق القانون . وجوب النقض والإحالة . ما دام الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى .
٦١٠	٢٤١٢٤	( الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٧ ) .. .. ١١ - المادة ٢٧ عقوبات . مساواتها بين الجريمة التامة والشروع . في وجوب الحكم بالعزل مدة لا تنقص عن مدة الحبس المقضى بها . إدانة المتهم بجريمة الشروع في الاستيلاء بغير حق على مال للدولة . معاملته بالرافة ومعاقبته بالحبس . دون العزل . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقضه وتصحيحه .
٦٧٨	٢٤١٤١	( الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨ ) .. ..



الصفحة	القائمة	
		١٢ — إتصال وجه الطعن — المقدم من الطاعن الأول الذي بني عليه النقض والإحالة بالطاعن الثاني الذي قرر بالطعن بعد الميعاد القانوني . وجوب نقض الحكم والإحالة بالنسبة للآخر أيضا .
٨٢٩	٣٤١٧٢	(الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٤/١٠/١٩٧٣) .. ..
٩٥٤	٣٤١٩٨	(الطعن رقم ٧٤٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١١/١١/١٩٧٣) .. ..
		١٣ — عدم جواز إضارة الطاعن بطعنه . بجانب الحكم ذلك . خطأ في تطبيق القانون يوجب نقضه جزئيا . وتصحيحه بمعاينة الطاعن بالعقوبة الواردة في الحكم المطعون عليه . المادة ٤٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩
١١٣٩	٣٤٢٣٤	(الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٤/١٢/١٩٧٣) .. ..
		١٤ — عدم توجيه الوصف القانوني الصحيح للتهمة يمنع محكمة النقض من تصحيح هذا الخطأ ويوجب أن يكون مع النقض الإحالة .
١٢٤٢	٣٤٢٥٠	(الطعن رقم ١٠٢٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٦/١٢/١٩٧٣) .. ..
		راجع أيضا : اختصاص . (القاعدة رقم ١٦٥ بالصحيفة رقم ٧٩٠ ع ٢) ونقض "حالات الطعن" . (القاعدة رقم ٢٧٠ بالصحيفة رقم ٢٢٤ ع ١)
		الطعن لثاني مرة :
		١ — الطعن لثاني مرة . متى يحق لمحكمة النقض القضاء في الطعن دون تحديد جلسة لنظر الموضوع . إذا كان الوجه الذي بني عليه نقض الحكم وتصحيحه يغني عن التصدي للموضوع .
٩١٢	٣٤١٧٨	(الطعن رقم ٦٧٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٢١/١٠/١٩٧٣) .. ..
١٠٣٦	٣٤٢١٥	(الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٢٠/١١/١٩٧٣) .. ..

الصفحة	القاعدة
١١٣٩	٣٤٢٣٤
	٢ — عدم التزام المحكمة عند نظر الطعن بالنقض لثاني مرة بتحديد جلسة لنظر الموضوع — ما دام العوار لم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم . ( الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٤ ) .. ..

### نيابة عامة

١	١٤١	١ — الأعمال الإجرائية تجري على حكم الظاهر . عدم بطلانها من بعد . نزولا على ما يتكشف من أمر واقع . مثال في إذن تفتيش . قرار وزير العدل بإنشاء نيابة ومحكمة بالاسكندرية من بين ما تختصان به جرائم البغاء والقوادة المنصوص عليها في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ . هو قرار تنظيمي . عدم سابه النيابات العادية لإختصاصها العام . مثال . ( الطعن رقم ١٠٤١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/١ ) .. ..
---	-----	--

٢ — ميعاد الطعن بالنقض وإيداع أسبابه في حالة عدم إيداع  
الحكم الصادر بالبراءة خلال الثلاثين يوما المحددة . إمتداده  
عشرة أيام من تاريخ إعلان النيابة بإيداع الحكم فلم الكتاب .  
مشروط بحصول النيابة على شهادة سلبية . المادة ٣٤ / ٢  
من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

الشهادة السلبية التي يعتد بها . هي التي تصدر بعد انقضاء  
ثلاثين يوما من اليوم التالي لتاريخ صدور الحكم .  
الشهادة الصادرة في اليوم الثلاثين . حتى في نهاية ساعات  
العمل . لا تصلح . أساس ذلك ؟

التأشير على الحكم بما يفيد إيداعه في تاريخ لاحق على الثلاثين  
يوما . لا ينفي حصول الإيداع خلال الأجل المحدد قانونا .

الصفحة	القاعدة	
٢٠	١٤٥	<p>إستناد النيابة العامة . في تقرير تجاوزها الميعاد المقرر قانونا للطعن بالنقض . إلى شهادة سابية صادرة في اليوم الثلاثين وإلى تأشيرة قلم الكتاب على الحكم المطعون فيه بتاريخ إيداع الحكم . لا يجدي . وجوب الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .</p> <p>( الطعن رقم ١١٧٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١ ) ... ..</p> <p>٣ - تميز النيابة العامة بمركز قانوني خاص يميز لها الطعن في الأحكام . ولو كانت المصلحة للمحكوم عليه .</p> <p>مصلحة المجتمع تقتضي صحة الإجراءات في كل مراحل الدعوى . وابتناء الأحكام على تطبيق قانوني صحيح خال من أسباب الخطأ والبطلان . مثال .</p> <p>( الطعن رقم ١١٨٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١ ) ... ..</p> <p>( الطعن رقم ١٢٣٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢١ ) لم ينشر</p> <p>٤ - حق النيابة العامة في الطعن ولو لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة فيه . ما دام لا يبنى على طعنها . في حالة عدم استئنافها حكم محكمة أول درجة . تسوي لمركز المنهم .</p> <p>( الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٩ ) ... ..</p> <p>٥ - اختصاص النيابة العامة . دون غيرها . برفع الدعوى ومباشرتها . تقييد حقها في ذلك . لا يكون إلا بنص .</p> <p>عدم تقييد قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل حرية النيابة العامة .</p> <p>تميز جرائم المخدرات عن جرائم التهريب الجمركي .</p> <p>الذعي على الحكم بالبطلان في الإجراءات نخلو الأوراق من طلب رفع الدعوى إعمالا لأحكام قانون الجمارك . لا أساس له .</p>
٢٣	١٤٦	
١٠٨	١٤٢٦	

الصفحة	القاعدة	
		ما دام الحكم قد قضى بالإدانة من تهمة الجلب وحدها وأغفل الفصل في تهمة التهريب الجمركي .
		عدم جواز الطعن فيما لم تفصل فيه محكمة الموضوع .
١٩٢	١٤٤١	( الطعن رقم ١٥٠٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٢ ) .. ..
		٦ — الأصل أن تجرى إجراءات المحاكمة باللغة العربية .
		مالم تر سلطة التحقيق أو المحاكمة الاستعانة بمترجم . طلب المتهم ذلك يخضع لتقديرها .
		العبرة في الأحكام . بالإجراءات والتحقيقات التي تجريها المحكمة . تعيب التحقيق الابتدائي أمام النقض . غير جائز .
٥١٠	٢٤١٠٦	( الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٩ ) .. ..
		٧ — المدة المسقطة للدعوى الجنائية . انقطاعها بإجراءات التحقيق أو المحاكمة التي تم في الدعوى متى صدرت من السلطة المنوط بها إتخاذها .
		إقامة وكيل النيابة الدعوى على موظف هام . إعلانه بالحضور بالجلسة وحضوره وصدور حكم بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة كلها إجراءات قاطعة للتقادم .
٥١٦	٢٤١٠٧	( الطعن رقم ٨٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٦ ) .. ..
		٨ — قيام النيابة بتحقيق واقعة جلب مخدر لا يتوقف على صدور إذن مدير الجمارك ولو اقترنت بجريمة من جرائم التهريب الجمركي .
		تأصيل ذلك .
٥٥٩	٢٤١١٥	( الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ ) .. ..
		٩ — قوة الأمر المقضي أمام المحاكم الجنائية أو المدنية لا تكون إلا للأحكام النهائية بعد صيرورتها باتة متى توافرت شرائطها القانونية . الأمر الصادر من النيابة بعدم وجود وجه



الصفحة	القائمة	
		في الجريمة المبلغ عنها لا حجية له أمام المحكمة الجنائية في دعوى البلاغ الكاذب عن هذه الجريمة .
٦٥٣	٢٤١٣٤	( الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٧ ) ... ..
		١٠ - إغفال إثبات اسم ممثل النيابة في الحكم وفي محضر الجلسة . لا يعيب الحكم . مادام المحضر قد تضمن تمثيلها ومرافقتها في الدعوى ومتى كان الطاعن لا يدعى أن المحكمة لم تكن مشكلة وفق القانون .
٩٢٢	٣٤١٩٠	( الطعن رقم ٧١٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٥ ) ... ..
		١١ - المادة ٢٠٠ إجراءات نصها بجواز تكليف النيابة العامة لأي من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من خصائصه نص عام مطلق يسرى على كافة إجراءات التحقيق . ليس في القانون ما يخصه أو يقيد . ندب النيابة العامة للضابط لتنفيذ إذن القاضي الجزئي بمراقبة تليفون الطاعنة وتفرغ التسجيلات الخاصة بالمحادثات التليفونية . صحيح .
١٠٥٣	٣٤٢١٩	( الطعن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥ ) ... ..
		١٢ - عرض النيابة القضية على محكمة النقض طبقاً للمادة ٤٦ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ متجاوزة الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون المذكور . لا يترتب عليه عدم قبول عرضها .
١١٧٦	٣٤٢٤٠	( الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٩ ) ... ..
		١٣ - طعن النيابة في الأمر بأن لاوجه لإقامة الدعوى الجنائية . وجوب توقيع أسبابه من النائب العام أو المحامي العام المختص . جواز توكيل أيهما أحد أعوانه مقصور على التقرير بالطعن . المادة ١٩٣ إجراءات

الصفحة	المادة	
		خلو الأوراق مما يفيد إقرار النائب العام أو المحامي العام المختص أسباب الطعن الموقعة من رئيس النيابة . أثره : عدم قبول الطعن شكلا لانتهاء الصفة .
١١٩٨	٣٤٢٤٣	( الطعن رقم ٩٩٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠ ) .. ..
		١٤ - المادة ٢١٣ إجراءات . الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لاوجه لإقامة الدعوى الجنائية طبقا للمادة ٢٠٩ بعد التحقيق بمعرفتها أو بناء على انتدابها لا يمنع العودة إلى التحقيق إذا ظهرت أدلة جديدة طبقا للمادة ١٩٧ وقبل انتهاء مدة سقوط الدعوى الجنائية . الدليل الجديد . قوامه أن يلتقي به المحقق لأول مرة بعد التقرير في الدعوى بأن لاوجه لإقامتها . قيد الأوراق برقم عوارض بالنسبة لوفاة أحد المحبني عليهما وحفظها بعد انتداب من النيابة إلى مفتش الصحة لتوقيع الكشف الطبي . أمر الحفظ في حقيقة أمر بعدم وجود وجه . تحرير محضر بعد ذلك عن الواقعة بالنسبة لمحبنى عايه آخر سئل فيه آخرون بعد أدلة جديدة لم تكن قد عرضت عند إصدار الأمر السابق . جواز العودة إلى التحقيق وإطلاق حق النيابة في رفع الدعوى الجنائية بناء على ماظهر من تلك الأدلة الجديدة .
١١٢٣	٣٤٢٤٨	( الطعن رقم ٧٠٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦ ) .. ..
		١٥ - تعديل الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ إجراءات بالقانون ١٠٢ سنة ١٩٦٥ باستثناء أحكام البراءة من البطلان لاينصرف إلى الأحكام التي تصدر في الدعوى المدنية المقامة بالتبعية للدعوى الجنائية .
		علة التعديل في المذكرة الإيضاحية لإيسار المحكوم ببراءته بسبب لادخل له فيه . إتجاه مراد الشارع إلى حرمان النيابة

الصفحة	القاعدة	
		من الطعن على حكم البراءة بالبطلان إذا لم توقع أسبابه في الميعاد المقرر .
		أطراف الدعوى المدنية . انحسار الاستثناء عنهم . خضوع الحكم بالنسبة إليهم للأصل العام المقرر بالمادة ٣١٢ إجراءات .
١٢٤٦	٣٤٢٥٣	( الطعن رقم ١٠٢٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦ ) .. ..
		راجع أيضا : وصف التهمة .
		( القاعدة رقم ١٨٦ بالنصحية رقم ٩٠٤ ع ٣ )
		<b>نيابة عسكرية</b>
		النيابة العسكرية هي صاحبة القول الفصل فيما إذا كانت جريمة تدخل في اختصاص القضاء العسكري أم لا .
٨٠٤	٣٤١٦٧	( الطعن رقم ٦١٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٠/١ ) .. ..
		( ه )
		هتك عرض . هدم
		<b>هتك عرض</b>
		١ — حق المحكمة في الاعتراض عن طلب الدفاع إذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى بشرط بيان العلة .
		مثال لتسبيب سائق في إطراح طلب معاينة لمكان الحادث في هتك عرض .
١٥٨	١٤٣٤	( الطعن رقم ١٤٦٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١١ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — رضاء المجنى عليه في هتك العرض مسألة موضوعية . لارقابة فيها لمحكمة النقض طالما أن الأدلة تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم . مثال لتدليل سائق على توافر ركن القوة في جريمة المادة ٢٦٨ عقوبات .
١٥٨	١٤٣٤	(الطن رقم ١٤٦٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١١) .. ..
		٣ — كفاية إتيان الفعل الماس أو الخادش للحياء العرضي للمجنى عليه بغير رضاه . لتحقيق جريمة هتك العرض بالقوة . استعمال القوة المادية . غير لازم . استخلاص حصول الإكراه . موضوعي تحدث الحكم عنه استقلالاً غير واجب . مثال .
٤٣٦	١٤٩٠	(الطن رقم ١١٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٦) .. ..
		٤ — عدم التزام المحكمة بالرد على كل دفاع موضوعي اكتفاء بأخذها بأدلة الإدانة . دفاع الطاعن باحتمال أن تكون إصابة المجنى عليه في جريمة هتك عرض من آلة قاطعة دفاع قصد به إثارة الشبهة في أدلة الثبوت . التفات المحكمة عنه . لا إخلال بحق الدفاع مادام لم يطلب تحقيقاً معيناً في هذا الشأن .
٤٤٥	٢٤٩١	(الطن رقم ١٣١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١) .. ..
		٥ — عدم التزام المحكمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها لإغفال الحكم إيراد نتيجة تقرير المعمل الكيماوي بعدم العثور على حيوانات منوية بسروال المجنى عليه . وإغفاله إيراد نص التقرير الطبي الشرعي بكامل أجزائه . لا يعيبه .
٤٤٥	٢٤٩١	(الطن رقم ١٢١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١) .. ..
		٣ — جريمة هتك العرض . ترك الفعل أثر في جسم المجنى عليها . غير لازم لتوافرها . الجدل الموضوعي . عدم جواز إثارة أمام محكمة النقض .
٧٧٢	٢٤١٦١	(الطن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٤) .. ..



الصفحة	القاعدة	
١١٩١	٣٤٢٤٢	٦ — جريمة هتك العرض بالقوة . استعمال القوة المادية فيها . غير لازم . كفاية إثبات الفعل الحادش للحياء العرضي للجنى عليه بغير رضائه . مثال لتسبب سائق . (الطن رقم ٩٩٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠) ... ..
١١٩١	٣٤٢٤٢	٧ — محلت الحكم استقلا عن ركن القوة . غير لازم . (الطن رقم ٩٩٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠) ... ..
١١٩١	٣٤٢٤٢	٨ — النعى على الحكم قصوره في التدليل على توافر ركن القوة . لا مصلحة فيه ما دامت العقوبة المقضى بها مبررة في القانون حتى مع عدم توافره . (الطن رقم ٩٩٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠) ... ..

## هدم

٣٩٣	١٤٨٣	١ — جريمة هدم البناء بدون تصريح من لجنة أعمال الهدم وجريمة هدم البناء بدون تصريح من السلطة القائمة على شئون التنظيم . قوام الفعل المادى المكون لهما واحد وإن تميزت كل منهما بعناصر مختلفة . (الطن رقم ٩٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥) ... ..
٣٩٣	١٤٨٣	٢ — توافر أركان جريمة هدم بناء بغير تصريح من لجنة تنظيم أعمال الهدم يقتضى طبقا للمادة ٥ من القانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ قيام جريمة هدم البناء بغير ترخيص من السلطة المختصة بشئون التنظيم . على المحكمة الفصل في الدعوى على هذا الأساس . استئناف الطاعن للحكم الابتدائي الصادر بادانته عن الجريمة على أساس التعديل الذى أجرته محكمة أول درجة يفيد علمه بهذا التعديل ولو اقتصر وصف النيابة على تهمة الهدم بغير ترخيص . (الطن رقم ٩٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥) ... ..

## ( و )

وصاية . وصف التهمة . وقف تنفيذ

## وصاية

جريمة الامتناع عن تسليم أموال القاصر . مناط التأنيم فيها :  
امتناع الوصي . بقصد الإساءة . عن تسليم أموال القاصر كلها  
أو بعضها لمن حل محله في الوصاية . المادة ٨٨ من القانون  
١١٩ لسنة ١٩٥٢ .

دفع المتهم التهمة بأنه ليست لديه أموال للقصر امتنع عن  
تسليمها للوصي الجديد . وتقديمه إقرارا من الأخير مؤيدا لذلك  
دفاع جوهرى لإنصالة بتحديد مسئوليته الجنائية . وجوب تناوله  
استقلالا . إدانة الطاعن دون الرد عليه . قصور وإخلال  
بحق الدفاع .

( الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٧ ) .. .. ١٢٦ ع ٢١٧

## وصف التهمة

١ — مثال لتسبب سائق في نفي القصد الجنائي في جريمة  
المادة ١١٦ مكررا عقوبات وإدانة المتهم طبقا للقانون رقم ٤٨  
لسنة ١٩٤١ أخذا بالمسؤولية الفرضية . معدلة وصف التهمة .

( الطعن رقم ١٢٩٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٨ ) .. .. ١٤١٥ ع ٦١

٢ — المادة ٣٠٧ إجراءات مقتضاها محاكمة المتهم عن التهمة  
الواردة في طلب التكليف بالحضور . مغايرة التهمة للواقعة التي  
تضمنتها الأوراق ولم ترفع عنها الدعوى . لا يجوز للمحكمة

الصفحة	القاعدة	
		الاستثنائية توجيه التهمة عنها . وجوب نقض الحكم وتبرئة المتهم إعمالا للفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٩٩	١٤٢٤	(الطعن رقم ١٣٣٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٨) ... .. ٣ - تنبيه المتهم الى تعديل التهمة باضافة الظروف المشددة لا يتطلب القانون له شكلا خاصا . يستوى أن يكون التنبيه صريحا أو ضمنيا أو باتخاذ إجراء يتم عنه في مواجهة الدفاع . المادة ٣/٣٠٨ إجراءات . مثال لتنبيه كاف لظرف مشدد في جريمة احراز سلاح .
٣١٥	١٤٦٨	(الطعن رقم ٦٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١١) ... .. ٤ - محكمة الموضوع . عدم تقيدها بالوصف الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند للمتهم . واجبتها تحييص الواقعة المطروحة بجميع كيوفها وأوصافها وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقا صحيحا .
٣٩٣	١٤٨٣	(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٥) ... .. ٥ - محكمة الموضوع . عدم تقيدها بوصف النيابة وجوب تحييصها الواقعة وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقا صحيحا . قضاء محكمة الموضوع على أساس أن الواقعة جنحة . مغفلة النظر في صحيفه الحالة الجنائية التي تحوى سوابق تخرج الواقعة من اختصاصها . خطأ في تطبيق القانون يوجب النقض والإحالة .
٤٦٠	٢٤٩٤	(الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١) ... .. ٦ - على المحكمة تحييص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقا صحيحا . على المحكمة إعمال الأثر القانوني المترتب على سبق الحكم على

الصفحة	القاعدة
	<p>المتهم بالأحكام الواردة بصحيفة حالته الجنائية المرفقة بالمفردات والتي كانت تحت بصرها وإلا كان حكمها خاطئا. مثال في جريمة إحراز سلاح .</p> <p>رد الاعتبار بحكم القانون إلى المحكوم عليه بعقوبة جنائية .</p> <p>شروطه وآثاره ؟ خلو قانون الأسلحة والذخائر من نص يتنافر مع القاعدة الواردة بنصوص رد الاعتبار والتي مؤداها عدم الاعتداد بالسابقة في حالة سقوطها .</p> <p>وجوب تحقق المحكمة من عدم انقضاء الأجل المنصوص عليه في المادة ٥٥٠ إجراءات على تنفيذ العقوبة الصادرة على المحكوم عليه في السابقة التي اتخذت أساسا للطرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر .</p>
٨٧٩	<p>(الطعن رقم ٦٨٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٠/٢٢) ... .. ٣٤١٨٢</p> <p>٧ — محكمة الموضوع لا تقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل . واجبها منحيص الواقعة المطروحة بجميع كيوفها وأوصافها وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقا صحيحا . كل ما تلتزم به ألا تعاقب المتهم من واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة .</p>
٩٠٤	<p>(الطعن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٤) ... .. ٣٤١٨٦</p> <p>٨ — عدم تقيد محكمة الموضوع بالوصف الذي ترفع به الدعوى . عليها تبين حقيقة الواقعة الجنائية .</p> <p>إدانة الطاعن بصفته صاحب مصنع تصرف في سلعة . صرفت له من إحدى شركات القطاع العام لغرض الغرض أو بغير الكيفية المنصرفة من أجله عملا بالقرار ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ . الغير منطبق</p>



الصفحة	القاعدة	
٩٦٧	٣٤٢٠٢	عليها . خطأ حجب المحكمة عن بحث مدى انطباق القرار ٧٠ لسنة ١٩٦٧ على الواقعة المادية ذاتها . وجوب النقض والإحالة لمادامت العقوبة المقررة لها أشد من تلك المقررة بالقرار الأخير . (الظن رقم ٧٤٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/١٢) .. ..
١٠٩٨	٣٤٢٢٥	٩ — التعديل في مواد القانون دون تعديل في وصف التهمة أو الواقعة المرفوعة بها الدعوى الجنائية يدخل في سلطة محكمة الموضوع دون حاجة إلى لفت نظر الدفاع . مثال في اختلاس أموال أميرية . (الظن رقم ٦٤٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٢) .. ...
		١٠ — واجب محكمة الموضوع في تخصيص الواقعة بجميع كيوفها وأوصافها وتطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً عليها دون التقيد بوصف النيابة . حق المحكمة في تعديل التهمة أثناء المحاكمة يقابله واجب بيان التهمة المعدلة لاتهم وإتاحة فرصة تقديم دفاعه عنها . المادة ٣٠٨ إجراءات . إفقال الحكم لإعمال نص المادة ١٨ من القانون ١٠ سنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها خطأ في تطبيق القانون يوجب نقضه . عدم توجيه الوصف القانوني الصحيح لاتهم يمنع محكمة النقض من تصحيح هذا الخطأ ويوجب أن يكون مع النقض الإحالة . (الظن رقم ١٠٢٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦) .. ...
١٢٤٢	٣٤٢٥٢	١١ — التغير في التهمة المحذور على المحكمة هو الذي يقع في الأفعال المؤسسة عليها . التفاصيل التي يكون الغرض من ذكرها إلمام المتهم بموضوع الاتهام وكيفية ارتكاب الجريمة .

الصفحة	القاعدة	
		<p>للمحكمة ردها إلى صورتها الصحيحة . ما دامت فيما تجرّيه لا تخرج عن نطاق الواقعة ذاتها التي تضمنها أمر الإحالة والتي كانت مطروحة على بساط البحث . مثال في جريمة خطف .</p> <p>(الطعن رقم ١١٥٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٣١) -- -- ٣٤٢٦٥ ١٣٠٢</p> <p>راجع أيضا : رسم إنتاج .</p> <p>(القاعدة رقم ١٦٨ بالصحيفة رقم ٨٠٨ ع ٣)</p>
		<h3>وقف تنفيذ</h3> <p>١ - إدانة المتهم بجريمة التعدي على أحد الموظفين القائمين على تنفيذ قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . باعتبارها الجريمة الأشد عملا بالمادة ٣٣ عقوبات . معاقبة المتهم بالحبس إعمالا للمادة ١٧ عقوبات . مع إغفال توقيع عقوبة الغرامة المقررة لهذه الجريمة . خطأ يوجب النقض والتصحيح .</p> <p>حق محكمة النقض في وقف تنفيذ العقوبة في حالة التصحيح .</p> <p>مثال لوقف تنفيذ عقوبة الغرامة .</p> <p>(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦) -- -- ١٤٨٨ ٤٢٢</p>
		<p>٢ - حظر تطبيق أحكام المادة ٥٥ عقوبات على عقوبة الغرامة المقررة لجريمة عرض مواد غذائية مغشوشة وضارة بصحة الإنسان للبيع وذلك إعمالا لأحكام القانونين ٤٨ لسنة ١٩٤١ و ١٠ لسنة ١٩٦٦ ، بجانب الحكم المطعون فيه هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون .</p> <p>(الطعن رقم ٤١٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١٧) -- -- ٢٤١٥٧ ٧٥٥</p>

# موضوعات فهرس الأحكام

## الصادرة من الدائرة الجنائية

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
( ١ )		إستئناف .. .. .	٧٩
		إستجواب .. .. .	٨٣
		استدلال .. .. .	٨٥
	٥	استعمال محرر مزور ..	٨٦
	٦	استيراد .. .. .	٨٦
	٧	استيلاء على مال للدولة	٨٧
	٣٨	إشتباه .. .. .	٨٧
	٦٠	إشتراك .. .. .	٨٨
	٦١	أشعة .. .. .	٩٠
	٦١	إصابة خطأ .. .. .	٩٠
	٦٢	إعانة جان على الفرار ..	٩٢
	٦٢	إعتراف .. .. .	٩٢
	٦٣	إعدام .. .. .	٩٢
	٦٣	إعلان .. .. .	٩٣
	٦٧	إغتصاب أثنى .. .. .	٩٤
	٦٨	أغذية .. .. .	٩٤
	٦٩	إكراه .. .. .	٩٥
	٦٩	ألبان .. .. .	٩٥
		أمر إحالة .. .. .	٩٥
	٧٠	أمر بالأوجه .. .. .	٩٦
	٧٠	إمتناع عن تسليم أموال	
	٧٠	القاصر .. .. .	
	٧٠	أمر حفظ .. .. .	٩٩
	٧٦	أمن دولة .. .. .	٩٩
إتفاق .. .. .			
إتلاف .. .. .			
إثبات .. .. .			
إجراءات .. .. .			
إجراءات تحقيق .. ..			
إجراءات محاكمة .. ..			
أحداث .. .. .			
أحداث مشردون .. ..			
أحوال شخصية .. ..			
إختراع .. .. .			
إختصاص .. .. .			
إختلاس أشياء محجوزة			
إختلاس أموال أميرية			
إخفاء أدلة الجريمة ..			
إخفاء أشياء مسروقة ..			
إخفاء أشياء متحصلة			
من جناية أو جنحة			
آداب .. .. .			
إدارات قانونية .. ..			
إرتباط .. .. .			
أسباب الإباحة وموانع			
العقاب .. .. .			

## (ب)

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١٣٢	تسجير جبرى .. ..	١٠٠	أوراق رسمية .. ..
١٣٢	تسرد .. ..	١٠٠	أوراق صرفية .. ..
١٣٢	تصالح .. ..	١٠٠	إيجار أماكن .. ..
١٣٢	تضامن .. ..		
١٣٢	تعد .. ..		(ب)
١٣٤	تعويض .. ..		
١٣٨	تفتيش .. ..	١٠١	باعث .. ..
١٤٧	تقادم .. ..	١٠١	بذرة قطن .. ..
١٤٧	تقليد .. ..	١٠٢	براءة اختراع .. ..
١٤٨	تلبس .. ..	١٠٢	بطلان .. ..
١٤٩	تموين .. ..	١١١	بلاغ كاذب .. ..
١٥١	تنازع اختصاص .. ..	١١١	بن .. ..
١٥١	تنظيم .. ..	١١١	بناء .. ..
١٥١	تهريب جمركى .. ..		
	(ج)		(ت)
		١١٣	تبديد .. ..
١٥٢	جب .. ..	١١٦	تبغ .. ..
١٥٢	جرح عمد .. ..	١٢١	تجنيد .. ..
١٥٢	جريمة .. ..	١٢١	تحقيق .. ..
١٦٩	جلب .. ..	١٢٨	تدابير وقائية .. ..
١٦٩	جمارك .. ..	١٢٩	ترصد .. ..
		١٢٩	تزوير .. ..
	(ح)		تسبب بغير عمد فى حصول
			حادث لإحدى وسائل
١٧٤	حس .. ..	١٣١	النقل البرية .. ..



## (ج)

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٢٨٧	دفع .. .. دفع (ذ)	١٧٥	حجز .. ..
٢٩٩	ذخيرة .. ..	١٧٦	حجية الشيء المحكوم فيه
	(ر)	١٧٦	حكم .. ..
٢٩٩	رابطه السببية .. ..		(خ)
٣٠٢	رجال السلطة العامة .. ..	٢٤٢	خبرة .. ..
٣٠٢	رد اعتبار .. ..	٢٤٢	خبر .. ..
٣٠٣	رسوم إنتاج .. ..	٢٤٣	خدمة عسكرية .. ..
٣٠٤	رشوة .. ..	٢٤٣	خطأ .. ..
	(ز)	٢٤٥	خطف .. ..
٣٠٥	زراعة .. ..	٢٤٥	خلو رجل .. ..
٣٠٦	زيوت .. ..	٢٤٦	نحور .. ..
	(س)	٢٤٦	خيانة أمانة .. ..
٣٠٦	سب وقذف .. ..		(د)
٣٠٧	سبق إصرار .. ..	٢٤٧	دخان .. ..
٣٠٧	سجون .. ..	٢٤٧	دستور .. ..
٣٠٨	سرقة .. ..	٢٤٨	دعارة .. ..
	سرقة الأوراق والمستندات	٢٥٠	دعوى جنائية .. ..
٣١٠	الرسمية المودعة .. ..	٢٥٨	دعوة مباشرة .. ..
٣١١	سلاح .. ..	٢٥٨	دعوى مدنية .. ..
		٢٦٥	دفاع .. ..

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(ش)		(ظ)	
شأى .. .. .	٣١٣	ظروف مخففة .. ..	٣٣٠
شركات .. .. .	٣١٤	ظروف مشددة .. ..	٣٣١
شروع .. .. .	٣١٤		
شهادة زور .. ..	٣١٤	(ع)	
شهادة سابية .. ..	٣١٥	عاهة مستديمة .. ..	٣٣٣
شهادة مرضية .. ..	٣١٧	عربات نقل .. ..	٣٣٣
شهود .. .. .	٣١٨	عزل .. .. .	٣٣٣
شيك بدون رصيد ..	٣١٩	عقد توريد .. ..	٣٣٤
(ص)		عقوبة .. .. .	٤٣٤
صحيفة الحالة الجنائية ..	٣٢١	علاقة سابية .. ..	٣٥٠
صلح .. .. .	٣٢٢	علامات تجارية .. ..	٣٥٠
(ض)		علانية .. .. .	٣٥٠
ضرب .. .. .	٣٢٢	عمل .. .. .	٣٥٠
ضرب أحدث عاهة ..	٣٢٥	عود .. .. .	٣٥٠
ضرب أفضى إلى موت	٣٢٥		
ضرر .. .. .	٣٢٦	(غ)	
(ط)		غرامة .. .. .	٣٥١
طافيا .. .. .	٣٢٧	غرفة مشورة .. ..	٣٥٢
طب .. .. .	٣٢٧	غش .. .. .	٣٥٢
طعن .. .. .	٣٢٨	غش في تنفيذ العقود ..	٣٥٧

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(ف)		(ك)	
فامل أصلى .. ..	٣٥٧	كحول .. ..	٣٨٨
فعل فاضح .. ..	٣٥٨	(ل)	
(ق)		(م)	
قانون .. ..	٣٥٩	مأمورو الضبط القضائى	٣٨٩
قبض .. ..	٣٦٤	مؤسسات عمل .. ..	٣٩٤
قتل خطأ .. ..	٣٦٧	مبان .. ..	٣٩٤
قتل عمد .. ..	٣٦٩	محاكمة .. ..	٣٩٤
قذف .. ..	٣٧٥	محال صناعية وتجارية	٣٩٥
قرائن .. ..	٣٧٥	محال عامة .. ..	٣٩٥
قرارات جمهورية ..	٣٧٥	محاماة .. ..	٣٩٦
قرارات وزارية ..	٣٧٦	محركات رسمية .. ..	٣٩٨
قصد إحتمالى .. ..	٣٧٦	محركات عرفية .. ..	٣٩٨
قصد جنائى .. ..	٣٧٧	محضر الجلسة .. ..	٣٩٨
قضاء عسكرى .. ..	٣٨٥	محكمة الاحالة .. ..	٤٠٠
قضاء .. ..	٣٨٦	محكمة الأحداث .. ..	٤٠٠
قطاع هام .. ..	٣٨٦	محكمة استئنافية .. ..	٤٠١
قمار .. ..	٣٨٦	محكمة الاعادة .. ..	٤٠٨
قوة الأمر المقضى ..	٣٨٧	محكمة التنازع .. ..	٤٠٨
قوة قاهرة .. ..	٣٨٧		

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	( ن )	٤٠٨	محكمة ثانى درجة .. ..
		٤٠٩	محكمة الجنايات .. ..
٤٦٦	نصب .. .. .	٤١١	محكمة الجنح .. .. .
٤٦٧	نظام عام .. .. .	٤١١	محكمة شرعية .. .. .
٤٦٨	نقطة .. .. .	٤١١	محكمة عليا .. .. .
٤٦٩	نقابات .. .. .	٤١١	محكمة الموضوع .. .. .
٤٦٩	نقد .. .. .	٤٣١	محكمة النقض .. .. .
٤٦٩	نقض .. .. .	٤٣٥	مراقبة تليفونية .. ..
٥٣٠	نيابة عامة .. .. .	٤٣٥	مراقبة شرطة .. .. .
٥٣٥	نيابة عسكرية .. .. .	٤٣٦	مرور .. .. .
		٤٣٦	مسئولية تقصيرية .. ..
	( هـ )	٤٣٧	مسئولية جنائية .. ..
		٤٤٦	مسئولية مدنية .. .. .
٥٣٥	هتك عرض .. .. .	٤٤٨	مستخدمون عموميون .. ..
٥٣٧	هدم .. .. .	٤٤٨	مستشار الاحالة .. .. .
		٤٥٠	مصادرة .. .. .
	( و )	٤٥٢	معارضة .. .. .
		٤٥٥	معاينة .. .. .
٥٣٨	وصاية .. .. .	٤٥٥	مواد مخدرة .. .. .
٥٣٨	وصف التهمة .. .. .	٤٦٤	موانع العقاب .. .. .
٥٤٢	وقف تنفيذ .. .. .	٤٦٤	موظفون عموميون .. ..



## تصويبات

العدد الثالث من السنة الرابعة والعشرين ( جنائي )

( أكتوبر ، نوفمبر ، ديسمبر سنة ١٩٧٣ )

رقم للصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٧٩٧	١٥	كان موقع	كان موقعا
٧٩٧	١٦	وأما المذكرتين الأخريين	وأما المذكرتان الأخريان
٨٩٧	الأخير	وأما الأربع مذكرات	وأما الأربع المذكرات
٨٠٧	١٠	انحصه	المختصة
٨١٤	١١ و ١٨ و ١٥	مخدرا	مخدر
٨١٧	٣	مخدرا	مخدر
٨٢٠		الهامش الأعلى سنة ١٩٩٣	١٩٧٣
٨٢١	الثاني	دان الطاعن	دان الطامنة
٨٢١	٥	بتبرئة المتهمين	بتبرئة المتهمتين
٨٣٦	٤	وهو مالا يصلح	وهو مالا يصلح
٨٤١	٢٠	وهو مالا يصلح	وهو مالا يصلح
٨٦٣	الأخير	الأخرتين	الأخيرتين
٨٦٤	الأخير	»	»
٨٧٤	١١	جميع اعتبارات	جميع الاعتبارات
٨٩٠	١٢	أسباب العطن	أسباب الطعن
٩٢٥	الأخير	متعين	متعينا
٩٣٠	١٦	إرشائه	إرشاؤه

الصواب	الخطأ	رقم السطر	رقم الصفحة
إرشاؤه	إرشائه	٢٥	٩٣٤
تما وفقا	مما وفقا	١١	٩٥٥
خمسة وعشرين	خمسة وعشرون	١٠	٩٥٦
غير مقروءة	غير مقروء	الأول	٩٦٥
خمسة عشرة سنة	خمسة عشر سنة	٢٤	١٠٠٠
فرشا صاغا واحدا	قرش صاغ واحد	٢٥	١٠٠٠
رأس غارب	رأس غالب	٧	١٠٣٣
» »	» »	٦	١٠٣٤
المنازل الثلاثة	المنازل الثلاث	٢٣	١٠٥٨
لامعنى ولا حكما	لامعنى وحكما	الثاني	١٠٦٠
المنازل الثلاثة	المنازل الثلاث	قبل الآخر	١٠٦٧
البالغ قدره واحدا وخمسين	البالغ قدره واحد وخمسون	١٦	١٠٩٣
هذا الى أن الحكم	هذا الى الحكم	١٤	١١١٠
ما قاموا بحمله	ما قالوا بحمله	٢١	١١١٣
لأى ثلاثة صناديق	لأى ثلاث صناديق	٩	١١٤٧
من الخمسة الصناديق	من الخمس صناديق	٩	١١٤٧
لما كان	لما كافي	٣	١١٦٨
على الملازمة	على الملازمة	٧	١١٧٣
عن الجناية والأخرى عن الجنحة	عن الجناية الأخرى الجنحة	٢٣	١٢٣٩
وجه استدلالها	وجه استدلالها	١٥	١٢٦٤
يكون الطعن فيه بالنقض غير جائز	يكون الطعن فيه بالنقض جائزا	٥	١٢٧٠
محور مزور	محور مرور	قبل الآخر	١٢٧٥
أودعت	أودعت	١٨	١٢٨٠
بمقولة إنه	بمقولة من أنه	١٥	١٢٩٦
خطف بالتحويل	خطل بالتحويل	١٦	١٣٠٢
حتى تلتزم المحكمة	حتى تلتزم الحكم	٢٠	١٣٠٥
كلمته	كانه	١٠	١٣٥٧

تبع بالهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية بالقاهرة

وكيل وزارة

على سلطان على

رئيس مجلس الإدارة

---

”رقم الايداع بدار الكتب ١٧٦٣ لسنة ١٩٧٤“

---

---

”هيئة المطابع الأميرية ( دار القضاء ) ٦٥١ / ١٩٧٥ / ٣١٢٠“

---







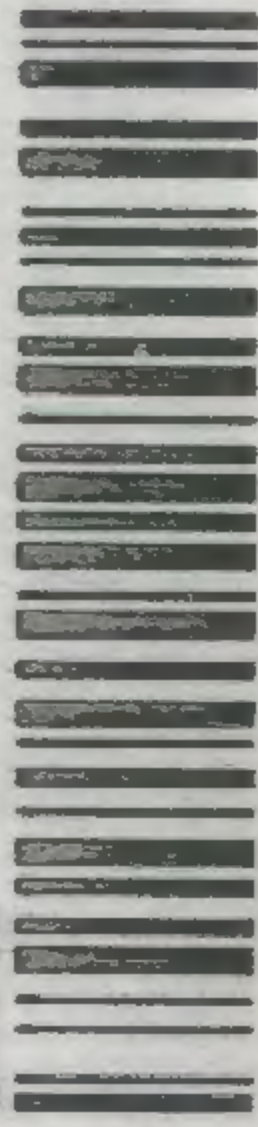








Bibliotheca Alexandrina



0536742